

الكتاب: الأصول في النحو 1

المجلد الأول

مقدمة

...

المقدمة:

إن ما اجتمع من أخبار ابن السراج وما ذكر عنه ليدل دلالة لا جدال فيها أنه عالم حري بالدراسة جدير بالتقييم. فهو علم من أعلام النحو، وإمام من أئمة الثقافة وشيخ من شيوخ اللغة.

عاش أكثر من نصف قرن من الزمان وشهد حضارة العرب الزاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وعاصر التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية وما آلت إليه حياة العرب والمسلمين في ظلال الدولة العباسية، فهو واحد من أولئك العلماء الذين أعطوا العربية الكثير وعنوا بالمحافظة عليها كالخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر، وسيبويه، والأصمعي، وأبي عبيدة، والأخفش، والمازني، والمبرد، فمعظم هؤلاء أخذ عنهم ابن السراج ونقل علمهم إلى الأجيال التي جاءت من بعدهم، ثم انتهت إليه رئاسة النحو بعد موت أبي العباس المبرد وموت الزجاج، وأصبح أستاذًا يرحل إليه ويؤخذ عنه.

ولقد بقي على كثرة ما ألف قبله وبعده في النحو، كتاب "الأصول" أول كتاب في مضماره، فقد أثنى عليه القدماء ووصفوه بأجل الأوصاف مثل قولهم: أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه، وقولهم: كان النحو مجنونًا فعقله ابن السراج بأصوله "ونصوا على أنه" أول كتاب جمع أصول

(5/1)

العربية معتمدا على كتاب سيبويه مختصرا مسائله مرتبا أبوابه أحسن ترتيب، معولا على مسائل الأخفش والكوفيين. مخالفا لأصول البصريين.

هذه النعوت بعض من الحوافز التي دعيتني لتحقيق هذا السفر الكبير على أن هناك دوافع أخرى قد تكون أهم دفعتني إلى الكتابة عن ابن السراج وهي:

1- أنني كلما قرأت كتابا في النحو والصرف واللغة وجدت آراء ابن السراج منبثة في تضاعيفه، كما أن كتب ابن السراج وبخاصة كتاب "الأصول" يرد على كثير من المسائل

المغلقة والتي هي مثار جدل في علمي النحو والصرف.

2- إن كثيرا من الباحثين يذهب إلى أن علمي النحو والصرف انتهى إليه بعد موت الزجاج ووقفنا عنده.

3- ولقد بدا لي بعد دراسة كتب ابن السراج وفحصها أن مسائل النحو والصرف لم تكن مقسمة مبوبة في كتاب سيبويه ومن جاء من بعده على النحو الذي ألفناه في كتب المتأخرين فكثيرا ما تختلط البحوث النحوية والصرفية وتشتبك بغيرها من موضوعات تتعلق باللهجات العربية، والقراءات المختلفة، لكن ابن السراج أول من بوبها وهذب مسائلها وبحثها بحثاً علمياً مقارنا بين ما جاء في كتاب سيبويه وما أخذ له وعليه من شروح واستدراكات في "تصريف" المازني وكتاب "المقتضب" للمبرد وكتب الأخفش وكتب الكوفيين.

4- ثم إن دراسة التراث العربي اللغوي والقديم بخاصة تمثل ركنا من أركان حضارة الأمة، فدراسته وفحصه ونشره يعين على كشف هذا الجانب من حضارة الأمة العربية.

(6/1)

وأخيرا فإني لم أدخر جهدا في إخراج هذا الكتاب بصورته التي أرادها له المؤلف في تقديري راجيا أن ينال الرضا والقبول من ذوي الاختصاص والله ولي التوفيق.

الحقق:

الدكتور عبد الحسين الفتلي.

(7/1)

ابن السراج:

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي¹. كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية². اجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب³.

نشأ في بغداد وأخذ النحو عن أبي العباس المبرد وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد⁴. وكان واسع الثقافة متعدد الجوانب، تعمق في القديم كما أفاد من الحديث في زمنه، فمزج بين الثقافة العربية الخالصة وبين الثقافات الوافدة على الفكر العربي آنذاك، يتجلى ذلك بدراسة الموسيقى والمنطق والقراءات ولعل اهتمام **ابن السراج**

بالنحو بدأ يظهر بعد انتهار الزجاج له حتى هم بضربه لخطئه في مسألة نحوية⁵ وذلك عندما حضر عند الزجاج مسلماً عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة نحوية فقال لابن السراج: أجبه يا أبا بكر. فأجابه فأخطأ فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتكَ،

1 إنباه الرواة 3/ 145. معجم الأدباء 18/ 197، وفيات الأعيان 3/ 462.

2 نزهة الألباء 312. إنباه الرواة 3/ 145.

3 وفيات الأعيان 3/ 462.

4 نزهة الألباء 312.

5 معجم الأدباء 18/ 190. إنباه الرواة 3/ 146.

(9/1)

ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن بن رجاء وأنت تخطئ في مثل هذا، فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت الكتاب -يعني: كتاب سيبويه- لأني شغلت عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاد، فعاد ونظر في دقائق كتاب سيبويه وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة وصنف ما صنف¹.

وشهد ما كان عليه ابن السراج من الذكاء والفطنة ما تركه من مصنفات أثني عليها العلماء في أغلب الفنون المختلفة من القراءات والنحو واللغة والأدب والخط²، وكان مع علمه أديباً شاعراً رويت له أبيات أجل من شعر النحاة³، يغلب عليها طابع التفكير، وهي وإن لم تدل عند التصوير على شاعرية وموهبة تدل على مقدرة وتمكن من التصرف بصيغ الكلام واللغة وثقافة عامة.

وقد ذكر أبو علي الفارسي تلميذ ابن السراج: أنه قرأ على أبي بكر بن السراج ديوان النابغة من رواية الأصمعي، ولم يقتصر نشاطه الأدبي على الشعر فحسب، بل تعداه إلى النثر والمنطق، والعلوم الأخرى، فقد ذكر أبو حيان التوحيدي⁴. أن مراسلات جرت بين ابن السراج وأبي الحارث الرازي تتعلق بفنون الكلام.

أما المنطق فكان أمراً أساسياً في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع، فلا عجب إذا كان ابن السراج قد درس المنطق لأنه من أصحاب ذلك

العلم، قال ابن أبي أصيبعة: "وفي التاريخ أن الفارابي كان

1 معجم الأدباء 18 / 190. إنباه الرواة 3 / 146.

2 معجم الأدباء 18 / 198.

3 أخبار الشعراء الحمداني 121-122 مخطوط بدار الكتب رقمه "2217".

4 انظر رسالة الصداقة والصديق / 85.

(10/1)

يجتمع بأي بكر بن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه المنطق".1. وأما اشتغاله بالموسيقى فيشهد عليه احتجاجه بوجوه القراءات في كتاب كان قد ابتدأ بإملائه وارتفع منه بعض "كذا" ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف 2 ... وتصنيفه كتابا في العروض 3 والقافية. أخلاقه ومكانته العلمية:

كان أحد الأئمة المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره4، ثقة5 أديبا شاعرا إماما في النحو بليغا في الرأي متينا6، مقبلا على الطرب والموسيقى، عشق ابن يانس المغني، له أخبار وهنات7، ولم يعرف عنه أنه كان يبخل حق أستاذ له، بل كثيرا ما يثني على من يأخذ عنه، فقد ذكر أبو الحسن الرماني8 أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه "الأصول" الذي صنّفه فقال قائل: هو أحسن من كتاب "المقتضب" للمبرد. فقال ابن السراج: لا تقل هذا إنما استفدنا ما استفدناه من صاحب "المقتضب"، وأنشد: ولو قبل مبكاها بكيت صباية ... بسعدى شفيت النفس قبل التندم ولكن بكت قبلي فهيج لي البكا ... بكاهها فقلت: الفضل للمتقدم

1 عيون الأنباء في طبقات الأطباء 2 / 136.

2 انظر الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي / 4. تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي.

3 له كتاب في العروض تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مستل من مجلة كلية الآداب سنة 1972.

4 وفيات الأعيان 3 / 462.

5 تاريخ بغداد 5 / 319، وفيات الأعيان 3 / 462.

- 6 طبقات النحاة لابن قاضي شهبة 1/ 52.
7 وفيات الأعيان 3/ 462.
8 إنباه الرواة 3/ 146. معجم الأباء 18/ 198.

(11/1)

وكان اجتماعيًا يحب الناس له صلات صداقة مع كبار علماء عصره ولا سيما المقرئ الكبير ابن مجاهد¹.
أما أسرته، فلم تذكر المراجع شيئاً ذا بال عنها، ولا عن حياته الخاصة وكل ما عرف عنه أنه كان يعشق جارية من القيان وكان له منها ولد².
أساتذته:
تيسر لابن السراج مقدار لا يُستهان به من علوم العصر على اختلاف فنونها، وقد كان في بعضها معتمداً على نفسه في البحث والتنقيب والاطلاع، وفي سوى ذلك يتلقاه على شيوخ عصره كل حسب اختصاصه ممن كانت بغداد تتنافس بهم، غير أن المراجع كلها قد أجمعت على شخصية واحدة هي: أبو العباس المبرد إمام نحاة البصرة في القرن الثالث الهجري، فقد صحبه ابن السراج وأخذ عنه العلم والأدب³، وقرأ عليه كتاب سيبويه⁴، ولم تكن علاقته بأستاذه علاقة دراسة وقراءة فحسب، قال ابن درستويه⁵:
كان من أحدث غلمان المبرد مع ذكائه وفطنته وكان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به.
ولا يعرف لابن السراج أستاذ آخر مسمى في كتاب التراجم إلا أن ابن خلكان⁶ ذكر:
أنه أخذ عن المبرد وغيره، وليس من المستبعد أن يكون قد تأثر -على الأقل- بالزجاج الذي آلت إليه رئاسة المدرسة البصرية بعد موت

-
- 1 انظر معجم الأدباء 18/ 198.
2 تاريخ بغداد 5/ 319، نزهة الألباء/ 312.
3 إنباه الرواة 3/ 145. وفيات الأعيان 3/ 462، ونزهة الألباء/ 313.
4 معجم الأدباء 18/ 197.
5 الفهرست 92، وإنباه الرواة 3/ 148.
6 وفيات الأعيان 3/ 462.

المبرد سنة "285هـ" ولقد رددت كتب التراجم قصة خطأ ابن السراج في مسألة بحضرة الزجاج بعد موت المبرد¹. كما أن ابن جني قد أورد في الخصائص² بعض المسائل التي كانت مدار خلاف فيما بينهما.

تلاميذه:

ما زال طلاب العربية إلى يومنا هذا يتتلمذون على أولئك العلماء الذين وضعوا الأسس القويمة لبناء هذا التراث الخالد. فلم يكن طلب العلم مقصوراً على المشافهة والأخذ المباشر عن الشيوخ، وإنما هو أعم من ذلك وأشمل، فقارئو كتاب سيبويه يأخذون عن سيبويه، وقارئو الكامل والمقتضب يأخذون عن المبرد، ودارسو الأصول هم طلاب علم ابن السراج دون شك أو ريب. وقد جرت عادة المؤرخين: أن يتحدثوا عن عاصروا أستاذهم وتلقوا عنه العلم على أنهم تلاميذه، الآخذون عنه، وإن كان العلم باقياً يأخذه المعاصرون كما ينتفع به بعدهم، وأبرز تلاميذ ابن السراج:

1- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة 337هـ فقد ذكر الزجاجي أنه أخذ عن ابن السراج³.

2- أبو سعيد السيرافي النحوي المتوفى "368هـ" فقد قرأ على أبي بكر بن السراج وأبي بكر مبرمان النحو⁴ وفي شرح⁵ كتاب سيبويه نجد الكثير من آراء ابن السراج النحوية والصرفية.

1 الفهرست/ 92، معجم الأدباء 18/ 198، إنباه الرواة 3/ 149.

2 انظر الخصائص 1/ 62، 66، 248، و2/ 31.

3 انظر الإيضاح في علل النحو: 79، ومعجم الأدباء 18/ 198. ونزهة الألباء/ 313.

4 انظر معجم الأدباء 8/ 145، وبغية الوعاة / 221.

5 انظر شرح السيرافي 1/ 57، 134، 167، 180، و5/ 17، 18، 35، 59.

- 3- أبو علي الفارسي "377". الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن أبان الفارسي
الفسوي الإمام العلامة، فقد قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج وعلى أبي بكر بن
السراج¹، وكذلك اطلع على المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد وقرأها على
ابن السراج كما روى كتاب التصريف عن ابن السراج عن المبرد².
4- الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى "384". أخذ النحو عن أبي
بكر بن السراج وابن دريد والزجاج³، وهم الشيوخ الذين حملوا علم البصرة في بغداد.
وقد شرح الرماني كتاب الموجز لابن السراج⁴.
5- أبو علي القالي "356": ومن تلاميذ ابن السراج: إسماعيل بن القاسم بن عيذون
بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى الخليفة عبد الملك بن مروان، أبو علي البغدادي
المعروف بالقالي نسبة إلى -قالي قلى- بلد من أعالي أرمينية⁵.
6- الأزهري اللغوي: "370" محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري اللغوي
الأديب الهروي الشافعي، أخذ عن الربيع بن سليمان ونفطويه وابن السراج. وكان رأساً
في اللغة⁶.
7- أبو القاسم الآمدي: "371" الحسن بن بشر الآمدي الذي ولد

-
- 1 انظر الفهرست لابن النديم/ 64، وطبقات النحويين/ 130، ونزهة الألباء/ 387.
2 المنصف لابن جني 1/ 6.
3 انظر إشارة التعين/ 34.
4 إنباه الرواة/ 295.
5 معجم الأدباء 7/ 27. وفيات الأعيان 1/ 74.
6 معجم الأدباء 17/ 165، بغية الوعاة 2/ 19 تحقيق أبي الفضل إبراهيم.

(14/1)

بالبصرة وانتقل إلى بغداد فتلقى النحو واللغة عن الأخفش الصغير والزجاج وابن دريد
وابن السراج¹.
وفاته:

أجمعت معظم المراجع التي ترجمت لابن السراج أنه مات يوم الأحد لثلاث ليال بقين
من ذي الحجة سنة "316هـ" 2 ببغداد في خلافة المقتدر بالله³. إلا أن هناك روايتين

إحداهما: ذكرها العيني في عقد الجمان في ثنانيا الحديث عن ابن السراج وهي لا تختلف
عن الروايات المتداولة بين المترجمين تقول: في تاريخ النويري أن ابن السراج توفي في ذي
الحجة سنة "310" ثم قال: قيل: كانت وفاته سنة خمس عشرة وثلاثمائة4.
والثانية: ما نقله صاحب كشف الظنون وهي: أن أبا بكر بن السراج توفي سنة إحدى
وستين وثلاثمائة هجرية5، -في النص العربي والإنجليزي- وهذا -كما يبدو- تحريف؛
لأن سنة "316" قابلة للتقديم والتأخير فتصبح سنة "361هـ".
وقد عمر ابن السراج طويلاً، ولم يمت في سن مبكرة، ولم يمت شاباً كما ذكر السيوطي
في البغية6، فقد ذكر المترجمون له أنه مات كهلاً7، والواقع يؤيد ذلك. فهو قد صحب
أبا العباس المبرد المتوفى "285هـ" فإذا افترضنا

-
- 1 بغية الوعاة 1/ 20 تحقيق أبو الفضل إبراهيم.
 - 2 تاريخ بغداد 5/ 319، معجم الأدباء 18/ 198، نزهة الألباء / 312.
 - 3 نزهة الألباء / 312.
 - 4 عقد الجمان: 18 القسم الثاني.
 - 5 كشف الظنون/ 334.
 - 6 بغية الوعاة/ 44، والأعلام للزركلي 7/ 6.
 - 7 عيون التواريخ، الذين توفوا سنة "316" وتاريخ الإسلام للذهبي 2/ 44.

(15/1)

أن سنه كانت خمسا وعشرين سنة آنذاك يضاف لها إحدى وثلاثون سنة عاشها بعد
موت المبرد فيكون عمره ستا وخمسين سنة تقريبا.
آثاره:

خلف ابن السراج ثروة علمية في معظم التصانيف التي أودعها علمه في جميع الفنون
التي برز فيها، فقد استوعب معظم علوم عصره إلا القليل، صنف فيها ما ينيف على
الخمسة عشر كتاباً ومصنفاً ضاع أكثرها، والملاحظ أن من مصنفاته ما عني به العلماء
من بعده وتعهده، بالشرح والتفسير مثل كتاب "الأصول".
فقد شرحه الرماني1 النحوي وهو من تلاميذ ابن السراج، وبقي هذا الشرح إلى زمن
السيوطي المتوفى سنة "911هـ" الذي نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر2 كذلك شرحه

ابن بابشاذ3 المتوفى "469هـ" وابن الباذش4 الغرناطي النحوي المتوفى "607هـ".
وأهم المراجع التي أحصت كتب ابن السراج هي: تاريخ بغداد، والفهرست لابن النديم،
ومعجم الأدباء، ووفيات الأعيان لابن خلكان وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي
ونزهة الألباء لابن الأنباري والبغية للسيوطي، وكشف الظنون للحاج خليفة وغيرها من
كتب التراجم.
وعلى أية حال: فإن ما أمكن التعرف عليه من كتب ابن السراج لم يتعد الخمسة عشر
كتاباً يمكن تقسيمها على الشكل الآتي:

-
- 1 كشف الظنون 1/ 334. وفهرسة ابن خير الإشيلي/ 307، وقد عثرت على قطعة
من هذا الشرح في آخر كتاب الأصول نسخة تركنا تحت رقم "1066".
 - 2 الأشباه والنظائر 1/ 212.
 - 3 انظر المقدمة المحسبة/ 18 وكشف الظنون 1/ 334.
 - 4 انظر كشف الظنون 1/ 334.

(16/1)

-
- أ- كتب في اللغة والنحو والصرف: مثل الأصول في النحو: وجمل الأصول، والموجز،
وشرح كتاب سيبويه، والاشتقاق، وكتاب علل النحو، وكتاب الهمز.
 - ب- دراسة في القرآن الكريم، مثل كتاب الاحتجاج في القراءة.
 - ج- كتب في النقد والشعر، مثل كتاب الشعر والشعراء.
 - د- كتب في الخط والهجاء والعروض.
 - هـ- كتب أخرى لم يعرف شيء عن مضامينها؛ لأنه لم يعثر على نص يشير إلى ما تحتوي
عليه هذه الكتب من فنون العلوم المختلفة، مثل كتاب الرياح والهواء والنار،
والمواصلات، والمذاكرات، والأخبار، وهذا وصف موجز لبعض هذه المصنفات:
 - 1- كتاب الأصول في النحو، وهو موضوع التحقيق، يشمل النحو والصرف.
 - 2- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول، أو الأصول الصغيرة1، وهو كتاب في
النحو أيضاً، يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير.
 - 3- كتاب الجمل، وهو في النحو أيضاً، أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول
عندما كان يتحدث عن الموضوع الذي يتساوى فيه الجمل والأصول2. وقد ذكر

القفطي³ أن الرماني شرح هذا الكتاب، ثم شرح أبياته النحوي المعروف بابن حميدة المتوفى سنة "550هـ".

-
- 1 انظر معجم الأدباء 18 / 198، وفيات الأعيان 3 / 462. وإنباه الرواة 3 / 145.
 - 2 انظر الأصول 2 / 219.
 - 3 إنباه الرواة 1 / 195.

(17/1)

4- الموجز: كتاب في النحو والصرف، شرحه الرماني¹ وأبو الحسن الأهوازي²، وقد ذكر: أن ابن السراج لم يتم هذا الكتاب وأنه كلف أبا علي الفارسي بإتمامه، لكن أبا العلاء المعري³ يقول: وهذا لا يقال إنه من إنشاء أبي علي؛ لأن الموضوع من الموجز وهو منقول من كلام ابن السراج في الأصول والجمال⁴ فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ لا إنه ابتدع شيئاً من عنده. وقد طبع هذا الكتاب في بيروت عام 1965 بتحقيق مصطفى الشومى وابن سالم دامرجي تحت إشراف رجس بلاشير من جامعة باريس، كذلك عثرت على مخطوطة لهذا الكتاب في الخزانة العامة بمدينة الرباط تحت رقم "100ق"، في آخرها: كتبت من نسخة مقروءة على الشيخ أبي علي النحوي صاحب أبي بكر بن السراج.

5- شرح كتاب سيبويه: وهذا بطبيعة الحال يشمل النحو والصرف معاً، وقد أشار كل من السيرافي والرماني⁵ إلى اختلاف نسخ الكتاب التي كانت بين يدي ابن السراج.

6- الشكل والنقط: ذكر القفطي⁶ أن الرماني شرح هذا الكتاب ولكن لم تعرف مادته ومضمونه لأنه لم يصل إلينا.

7- كتاب الهجاء أو الخط. ولقد عثرت على هذا الكتاب في الخزانة العامة في الرباط بالمغرب ضمن مجموعة تحت رقم "100ق". وقد طبع في مجلة المورّد.

-
- 1 بغية الوعاة 1 / 173.
 - 2 إنباه الرواة 3 / 295.
 - 3 شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى 2 / 277.
 - 4 رسالة الغفران لبنت الشاطئ / 357.

- 5 انظر شرح السيرافي 5/ 59، وشرح الرمانى: 56 المجلد الخامس.
6 إنباه الرواة 3/ 145.

(18/1)

-
- 8- كتاب الشعر والشعراء¹: ذكره ابن خلكان وياقوت والقفطى ولم نعرف عنه شيئاً لا عن مادته ولا طريقة عرضه وتأليفه، وليس له ذكر في أية فهرسة من فهارس الكتب المصورة أو المخطوطة.
- 9- احتجاج القراء: وهذا الكتاب في التفسير والقراءات. وتجد صدق هذا الكتاب في القسم الأول من كتاب "الحجة" 2 لأبي علي الفارسي.
- 10- كتاب الاشتقاق: ذكر المترجمون³ لابن السراج أن هذا الكتاب لم يتم، وهو في علم التصريف⁴ وقد حققه الدكتور محمد صالح.
- 11- كتاب المواصلات والمذاكرات في الأخبار⁵، لا يعرف شيء عن محتوياته ومادته.
- 12- كتاب الهوى والنار والرياح.
- 13- كتاب علل النحو: لم يشر إليه أحد ممن ترجم لابن السراج سوى القفطى.
- 14- كتاب الهمز: أشار إليه ابن السراج نفسه في كتابه الأصول.
- 15- كتاب العروض، لم أجد أحداً أشار إلى هذا الكتاب من قريب أو بعيد ولكنني عثرت على نسخة له في المغرب في مكتبة الخزنة

1 انظر وفيات الأعيان 3/ 463. ومعجم الأدباء 18/ 198، وإنباه الرواة 3/ 145.

- 2 انظر الحجة في القراءات 1/ 4 تحقيق الدكتور عبد الفتاح شليبي.
- 3 انظر الأصول 2/ 606، والمغرب من الكلام الأعجمي للجواليقي / 3، تحقيق أحمد شاكر.
- 4 انظر معجم الأدباء 18/ 197، وفيات الأعيان 3/ 462، إنباه الرواة 3/ 145.
- 5 معجم الأدباء 18/ 197، وفيات الأعيان 4/ 462.

(19/1)

العامة بالرباط تحت رقم "127" ولقد نشرته في مجلة كلية الآداب لعام 1972.

مذهب ابن السراج النحوي:

نشأ ابن السراج بعد تكامل وانتهاء طبقات النحاة البصريين والكوفيين إذ إن آخر من يذكر في طبقات البصريين أبو العباس المبرد المتوفى "285هـ" وآخر من يذكر في طبقات الكوفيين يحيى بن أحمد المعروف بثعلب المتوفى "291هـ". نشأ في بغداد ومات فيها، لكن مذهبه بصري أو هكذا ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين؛ لأن الأسس التي يرجع إليها والمصطلحات والمسائل الخلافية التي يستعملها ليست بغدادية؛ لأنه لا توجد مدرسة بغدادية بهذا المعنى.

إن ابن السراج يقول بآراء البصريين ويعد نفسه بصريا ويعتمد الأسس البصرية، ويستعمل مصطلحاتهم، وإننا نستطيع أن نميز وجهة النحوي من النظر في أربعة أمور: الأسس التي يعتمدها في البحث: والمصطلحات التي يستعملها. ومع من يعد نفسه أو أين ارتضى أن يضع نفسه، وفي المسائل الخلافية. والذي ينظر إلى ابن السراج من خلال هذه النقاط الأربع يجده يعتمد الوجهة البصرية، فهو كالنحاة البصريين يعتمد القبائل العربية الفصيحة، ولا يقيس على القليل أو النادر بخلاف الكوفيين الذين أخذوا عن أعراب لانت فصاحتهم، ويقيسون على النادر والقليل، بل الشاهد الواحد أيضاً. ومن حيث المصطلحات النحوية، فإنه كان يستعمل المصطلحات البصرية كالممنوع من الصرف، والظرف، والعطف، والجر، والمجرورات، والنعت والبدل، وألقاب الإعراب، والبناء، والضمير، وضمير الفصل، والمتعدي، واللازم. وفي كتاب الأصول الكثير من ذكر البصريين، وأحيانا يسميهم

(20/1)

بأصحابنا¹، إلا أنه أحيانا أخرى يستعمل اصطلاحات الكوفيين، كالنسق، والمكني،

والجحد، والصفة، والمفسر، وما لم يسم فاعله².

ولعل مرجع ذلك إلى ما ذكره المترجمون له من أنه عول على مسائل الكوفيين، وخالف

أصول البصريين في مسائل كثيرة³.

كتاب الأصول:

كانت لكتاب الأصول في النحو منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي،

ولآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذبوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية، مثل كتاب سيبويه والمقتضب لأبي العباس المبرد والتصريف لأبي عثمان المازني، فهذا العمل البارع الذي قام به أبو بكر بن السراج في القرن الثالث الهجري، فجمع فيه أبواب النحو والصرف لقي إقبالا وإعجابا من معظم دارسي العربية، فقد جمع ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب⁴ في كتاب أصبح المرجع إليه عند اضطراب النقل واختلافه⁵ وهو غاية في الشرف والفائدة⁶، فقد اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها⁷، ونظر في دقائق سيبويه، وعول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة حتى قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله⁸.

1 انظر الأصول 1 / 484.

2 انظر الأصول 2 / 296، و 2 / 198 و 1 / 192 و 1 / 289. و 1 / 194، و 2 / 300، و 2 / 191، و 1 / 21، و 2 / 279، و 2 / 203.

3 انظر معجم الأدباء 18 / 198.

4 نزهة الألباء / 69.

5 معجم الأدباء 18 / 200.

6 طبقات الزبيدي / 122.

7 طبقات الزبيدي / 122.

8 معجم الأدباء 18 / 198.

(21/1)

ولقد نسب كثير من الباحثين إلى ابن السراج أنه أول من وضع كتابا في أصول العربية، فقد ذكر محققو سر صناعة الإعراب لابن جني في مقدمته¹ شيئا من ذلك، ولقد قال ابن السراج في كتاب الأصول "فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعه جمعاً يحصره وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه².

منهج ابن السراج:

الذي يقرأ كتاب الأصول يعرف أن ابن السراج كان منهجياً قويم النظر في عرض مادة كتابه، فلم يشأ أن يجري دراسته النحوية على النهج الذي ألفناه في كتب من سبقه مجافياً لمذهب التقنين والقواعد فقد أدرك أن مدار علم النحو في كتابه مبني على استخراج الأصول النحوية مع الالتزام بالدقة في كل موضوع، وقد بوب كتابه تبويهاً يشبه إلى حد كبير تبويب كتاب سيويه، لكن موضوعات أصول ابن السراج غير متداخلة كموضوعات الكتاب لا يمكن التمييز بينها، فقد رتب على الشكل الذي ألفناه في الوقت الحاضر، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات والجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت والتوكيد وعطف النسق وعطف البيان، والعطف بالحروف. ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف.

وكتاب الأصول خال من المقدمة، قليل الاستطراد، موضوعاته المتشابهة محصورة في باب واحد لا في أبواب متفرقة كما هي الحال في كتاب سيويه يبدأ بتعريف النحو العربي وينتهي بباب ضرورة الشاعر.

1 سر صناعة الإعراب 1 / 6.

2 كتاب الأصول 1 / 27.

(22/1)

وتجدر الإشارة هنا إلى عدد النسخ التي كانت بحوزة ابن السراج من كتاب سيويه، فنراه كالمبرد، وثعلب، والقاضي¹، فهو يشبه المحقق في هذا الزمن، إذ إنه يحاول إخراج النص سليماً، لا يشوبه الغموض، ولا يتطرق إليه الشك من قريب أو بعيد.

ولقد نال الأصول إعجاب من جاء بعد ابن السراج من الباحثين، وأثنوا عليه، ووضعوه في مكانه اللائق به.

قال ياقوت الحموي: وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه².

وقال الزبيدي في طبقاته: هو غاية في الشرف والفائدة، وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن³.

وقال ابن شاعر الكتي: له كتاب الأصول في النحو، مصنف نفيس شرحه الرماني⁴. ولقد استشهد أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول بالشعر في أماكن عديدة بما ثبت عن العرب أو أنه فهم على غير وجهه الصحيح. تتمثل هذه الشواهد بكثرة ما استشهد به من الشعر للغات العرب المختلفة أو لهجات بعض قبائلهم أو تعزيز القواعد التي قال بها فريق من النحاة؛ لأن السماع ورد بها وأنكرها فريق آخر لأنها تتعارض مع القياس، أو لأنهم لم يطمئنوا إلى

-
- 1 هو إسماعيل بن إسحاق القاضي - ذكره السيرافي باسمه كاملاً في شرح الكتاب 5/ 113، دار الكتب نسخة البغدادية - مات سنة 282هـ.
 - 2 معجم الأدباء 18/ 199.
 - 3 طبقات الزبيدي/ 222، وفيات الأعيان 3/ 42.
 - 4 عيون التواريخ "1497" سنة 316هـ.

(23/1)

هذا السماع، كذلك تمثل ما اضطر إليه قائله لضرورة الشعر وهو عربي فصيح، ولكنه لا ينبغي أن يرد في السعة؛ لأن للشعر ضروراته وأحكامه، والنوع الثالث: ما جاء شاذاً خلاف القياس أو السماع، ولكنه صدر عن عربي فصيح فلا يمكن رده أو الحكم عليه بالخطأ أو تضعيف روايته. تأثره بمن سبقه:

ينبغي هنا أن نقتصر على مجرد الإشارة إلى مصادر "كتاب الأصول" لنكون على بينة من أمر تأليف هذا الكتاب ومادته وتأثر صاحبه بمن سبقه من النحاة. في ثنايا الكتاب تقع على ذكر ابن أبي إسحاق "117هـ" وعيسى بن عمر "149هـ"، وأبي عمرو بن العلاء "154هـ"، وأبي الخطاب الأخفش الأكبر "157هـ"، والخليل بن أحمد الفراهيدي "174هـ" ويونس بن حبيب "183هـ"، وأبي زيد الأنصاري "215هـ"، والأخفش الأوسط "208هـ"، والجرمي "225هـ" والمازني "249هـ"، والرياشي "257هـ" وأبي العباس المبرد "285هـ"، من البصريين وعلى ذكر الكسائي "189هـ"، والأحمر "194هـ"، والفراء "207هـ" والطوال "243هـ"، وثعلب "291هـ"، من الكوفيين، ومما يشكل قسماً من الكتاب ما نقله عن العرب كالحجازيين والتميميين وسائر القبائل

العربية الأخرى1.

ولم يكن ابن السراج مجرد ناقل أو جامع يجمع الآراء ويقدمها للدارسين، بل كانت له مقدرة فائقة في التعليل والترجيح، كما تظهر أحكامه على حظ كبير من السداد والقبول شأن العالم المعتمد بعلمه المتأكد من صحة قوله وتصويب رأيه وكثرة حفظه وعمق إدراكه وتمكنه من الفهم، وإذا كان الأصول مليئاً بالكثير مما نقله ابن السراج عن غيره من شواهد وأحكام، فإن

1 انظر الأصول 1/ 81، 82، 144، 133، 236، 337، 155، و2/ 163، 177، 162، 166 ...

(24/1)

الكثير ليشهد بأنه لم يكن مجرد ناقل لآراء شيوخه، فهو يناقشهم فيها، ولا يتردد في إبداء رأيه ولو كان ذلك مخالفاً لآراء من نقل عنه، ويخرج عليه، ولا يحجم عن تأييد أقواله واستحسناتها وتقبيحها واستبعادها حتى كانت أقواله وأحكامه وآراؤه إلى جنب أقوال شيوخه وآرائهم وأحكامهم دالة على أنه لا يقل عنهم شأنًا، ولا ينقص فكرًا وعلمًا وأصالة1.

المسائل التي تفرد بها ابن السراج:

إن كتاب الأصول قيض له أن يقع في أيدي الباحثين من علماء العربية، فوقفوا منه على هذه الثروة الطائلة من الأحكام والقوانين، فأطلقوا عليه مخترع علم الأصول مستندين في ذلك إلى ما جاء بالكتاب نفسه من القوانين العامة، كما أنهم استندوا إلى مقال المترجمين حين قالوا فيه ما قالوا، فهو يلفت الأنظار بموضوعه من ناحية ويعنوانه من ناحية أخرى، لهذا، فإن لابن السراج آراء كثيرة في كتب النحاة الذين جاءوا بعده، وسوف أعرض لجانب من هذه الآراء:

1- لما ظرف:

ذهب جمهور النحاة إلى أن "لما" في مثل: لما جاءني أكرمته "حرف وجود لوجود، أما ابن السراج فيذهب إلى أنها ظرف بمعنى "حين" تنفي عن الثاني ما وجب للأول فعلى هذا لا تقع بعد كلام فيه نفي2. وهو يخالف النحاة من أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا أو حالا أو صفة لا يتعلقان بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر إذ كان يرى أنها قسم

مستقل بنفسه يقابل الجمليتين الاسمية والفعلية3.

1 انظر الأصول 2/ 580، 510، 114، 402، وج1/ 313، 116 ...

2 المغني: 1/ 310. المصباح المنير 2/ 933.

3 شرح ابن عقيل 1/ 211. وهمع الهوامع 1/ 99. وارتشاف الضرب/ 156.

(25/1)

2- اسم الفاعل مفرد:

قال ابن السراج: كل ما كان يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان، فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجميع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، وما كان يجمع بالواو والنون نحو: منطلقين. فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم، فتقول: مررت برجل منطلق قومه1.

3- مع اسم:

ذهب ابن السراج إلى أن "مع" اسم يدل على ذلك حركة آخرها مع تحرك ما قبلها، قال الزجاج2: في قوله تعالى: {إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} نصب "معكم" كنصب الظرف، والواقع أنها ظرف لأننا نقول: إنا معكم كما نقول: أنا خلفكم: أنا مستقر معكم وأنا مستقر خلفكم.

4- اسم الإشارة أعرف المعارف:

ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضممر ... واحتجوا بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها. أما ابن السراج، فيذهب إلى أن اسم الإشارة أعرف المعارف، ثم يليه المضممر والعلم واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير3.. لأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه حسي فقط وأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد.

1 الأشباه والنظائر 1/ 90-91.

2 اللسان: مادة "مع".

3 شرح المفصل 87/ 5. شرح التصريح 95/ 1، والتذليل والتكميل 235/ 1.

(26/1)

والذي وجدته في كتاب الأصول أن أعرف المعارف هو الضمير¹، وهو مذهب سيبويه وهذا خلاف ما روي عنه.

5- ليس حرف لا فعل:

ذهب ابن السراج إلى أن "ليس" حرف؛ لأنها لا تتصرف، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر، ومثلها: "عسى" بينما كان جمهور البصريين يذهب إلى أن "ليس" فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل: لست، ولستما وليسوا، ولسن، وإلى أن "عسى" فعل لاتصالها بالضمائر مثل: عساك، وعساه² ...

6- صرف ما لا ينصرف:

كان ابن السراج يقول: لو صحت الرواية في صرف ما لا ينصرف ما كان بأبعد من قوله:

فبيناه يشري رحله قال قائل ... لمن جمل رخو الملاط نجيب

فإنما هو يشري رحله، فحذف الواو من "هو" وهي متحركة من نفس الكلمة وليست بزائدة، فإذا جاز أن تحذف ما هو من نفس الحرف جاز أن تحذف التنوين الذي هو زائد للضرورة³ ...

7- إما ليست حرف عطف:

قال ابن السراج: ليست "إما" بحرف عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف نحو قولك: ما قام زيد ولا عمرو "فلا" في هذه المسألة ليست عاطفة، إنما هي نافية ونحن نجد "إما" هذه لا يفارقها حرف العطف فقد خالفت ما عليه حروف العطف، ثم إنها يبتدأ بها نحو قوله تعالى: {إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} وذلك أن موضع

1 انظر الأصول 2/ 264.

2 انظر المغني 1/ 162.

3 انظر شرح السيرافي 1/ 134، والإنصاف 2/ 267، وشرح المفصل 1/ 68.

(27/1)

"أن" في كلا الموضعين رفع بالابتداء والتقدير: إما العذاب شألك. وإما اتخاذ الحسن 1 ...

زمن تأليف كتاب الأصول:

ليس بين أيدينا ما يدلنا على زمن تأليف هذا الكتاب أو السنة التي كتب فيها من قبل ابن السراج، فلم نظفر بما يشير إلى زمن تأليف الأصول والذي يبدو أن كتاب ابن السراج هذا من الكتب المتأخرة في وضعها، فقد وردت إشارة في كتاب الأصول نفسه أنه آخر كتب ابن السراج، قال: ونحن نفرد كتابا بالتفريع للأصول ومزج بعضها ببعض نسميه كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول إن أخر الله في الأجل وأعان 2 ... والظاهر أنه توفي قبل أن يؤلف كتاب الفروع، ثم إن الذين ترجموا له لم يذكروا له مثل هذا الكتاب - أعني كتاب الفروع - كذلك قال ابن الأنباري: ولأبي بكر مصنفات حسنة أحسنها وأكبرها كتاب الأصول، فإنه جمع فيه أصول العربية.. ومن الطبيعي أن العالم كلما تقدمت به السن زادت تجاربه ونضجت أحكامه واقترب من الكمال في أعماله العلمية والأدبية.

تسمية الكتاب:

نص ابن السراج في الورقة الثانية من كتابه هذا على اسمه عندما بين الغرض من التأليف، قال: وغرضي في هذا الكتاب العلة التي إذا طردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز 3 ...

وقال في مكان آخر: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات، وذكرنا

1 انظر شرح المفصل 8/ 130، والأشباه والنظائر 1/ 322.

2 انظر كتاب الأصول 1/ 343.

3 الأصول 1/ 2.

(28/1)

في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب لأنه كتاب أصول 1 ...

وقال: قد انتهينا إلى الموضوع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل بعد ذكر الذي والألف واللام 2 ...

وذكر في آخر الكتاب: هذا آخر الأصول بحمد الله ومنه 3.

غير أن النحاة وأصحاب التراجم وغيرهم آثروا زيادة هذه التسمية وأطلقوا على الكتاب اسم الأصول الكبير أو أصول النحو، وظل معروفا باسم الأصول الكبير عند كثير ممن ترجموا لابن السراج كياقوت الحموي وابن خلكان، والزبيدي، والسيوطي، وغيرهم، حتى يومنا هذا، أما لماذا سمي بالأصول الكبير؛ فلأن له كتابا آخر اسمه جمل الأصول 4. أو الأصول الصغير 5، فهذه تسمية - كما تبدو - للفرق بين الكتابين، والإشارة إلى أن كتاب الأصول الكبير أحسن مصنفات ابن السراج وأكبرها 6.

منهج التحقيق:

لما كان الغرض من تحقيق النصوص إنما هو إظهارها سليمة صحيحة كما أراد لها المؤلف لم أبخل بجهد في هذا السبيل واضعا نصب عيني ما تتطلبه إعادة النص إلى وضعه الأول، من دقة وأمانة، وحيلة وحذر، وقد تكون الإعادة إلى الأصل أصعب من ولادة أصل جديد، مصداق ذلك قول الجاحظ: "لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحا أو كلمة ساقطة فيكون

1 الأصول 1 / 343.

2 الأصول 2 / 234.

3 الأصول 2 / 582.

4 وفيات الأعيان 3 / 462، وبغية الوعاة / 44.

5 معجم الأدباء 18 / 199.

6 نزهة الألباء / 312.

(29/1)

إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام 1.

والذي أعاني على تحقيق الكتاب أن كثيرا من نصوصه منقولة من كتاب سيبويه فإذا ما استعصى لفظ في النسخة المخطوطة التي بين يدي رجعت إلى الباب الذي يشبهه في كتاب سيبويه نحو كان أو صرفا وإلى تصريف المازني فيما يتعلق بالصرف فقط، ومع ذلك فمواضع الإبهام والغموض كثيرة فيه.

وقد تتبعته في تحقيقه نصوص ابن السراج في "الأصول" فأكملت الناقص، وأقمت المعوج، وهذبت المختل في دقة وأمانة دون المساس بالمعنى أو بمواد المؤلف، وقد حافظت على النص وعدم التدخل فيه إلا بالقدر الذي لا يمس جوهره كإعادة كتابة كلمة وفق القواعد الإملائية الصحيحة. وكل ما امتدت إليه يدي بالتقويم والتهذيب أو الإضافة أو الحذف أشرت إليه في الحاشية حرصا على أمانة النص العلمية وفق القواعد التالية:

- 1- تتبعت مسائل ابن السراج جميعها في كتابه، وأرجعت الأصول التي نقلها إلى أصحابها ما أمكن ذلك؛ لأن بعض الكتب التي نقل عنها لا توجد لدينا أو أنها مفقودة.
- 2- وجدت في النص جملا غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يلائم السياق من زيادة كلمة أو حرف بأن وضعت الزائد بين هذين [] المعكوفين وأشرت إلى ذلك في الحاشية، يتجلى ذلك في نسخة تركيا، إذ إنها مليئة بالأخطاء إلى درجة أن المعنى يضيع في مواطن كثيرة، لولا أن كتاب الأصول كان صورة من كتاب سيبويه، والذي يسر هذا التدخل في النص أن ناسخه غير مؤلفه، ولو كان الناسخ هو المؤلف نفسه لما تجرأ شخص في عصرنا هذا

1 كتاب الحيوان 1 / 79.

(30/1)

على شيء مما فعلت؛ لأن المخطوط يكون آنذاك صورة لثقافة مؤلفه.

- 3- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماءهم في المخطوط وضبطتها ما أمكنني ذلك ولما كانت هذه الأسماء منها ما يتكرر عشرات المرات وكانت صفحات المخطوط تبلغ ألف صفحة أو تزيد فقد اقتصر على ترجمة الاسم حين وروده لأول مرة ولم أذكره في سائر المرات التالية لذلك.

- 4- خرجت الشواهد من آيات وأحاديث وأشعار وأمثال متبعا ما يلي:

أ- الآيات القرآنية: فقد رددتها إلى مواضعها في المصحف الشريف وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها، كما أكملت الناقص من الآيات في الهامش مشيراً إلى القراءات إذا كان هناك قراءة في آية من الآيات.

ب- الأحاديث النبوية: وهي قليلة في الكتاب، فقد تتبع ما جاء منها في كتب الحديث والمعاجم واللغة والنحو وبينت ما كان منها حديثاً وما كان من كلام العرب المأثور عنهم.

ج- الأمثال: وكانت هي الأخرى قليلة، لجأت في ذلك إلى كتب الأمثال للتحقق منها، وكذلك كتب اللغة والنحو وخرجتها وشرحتها بما يتفق والموضوع الذي وردت فيه.

د- شواهد الشعر: كنت أرجع فيها إلى دواوين الشعراء وكتب اللغة والنحو والمعاجم، أكمل الناقص منها في الهامش، وأشرح الغامض من مفرداتها اللغوية الصعبة -وما أكثرها- شرحاً موجزاً يخدم الموضوع الذي سبق له شاهداً عليه، ونسبت الشواهد غير المنسوبة إلى قائلها كلما استطعت ذلك ووجدت سبيلاً إليه، وكذلك كنت أذكر بإيجاز بعض الفوائد النحوية التي تتصل

(31/1)

بموضوعات المسائل، وذلك كخلاف بين بعض النحويين مما يرجح رأي ابن السراج أو يضعفه، وكل ذلك في الهامش بغية تعميم الفائدة وإفادة القارئ.

5- شرحت المفردات الغريبة التي وردت في المخطوط شرحاً لغوياً موجزاً، وقد اعتمدت في ذلك على بعض المعاجم العربية: كالتهذيب والصحاح واللسان والقاموس والمحكم لابن سيده والجمهرة لابن دريد.

6- جاء النص مشكولاً في الجزء الأول والجزء الثاني نسخة المتحف البريطاني، فحافظت على الشكل؛ لأن القسم الأكبر من الكتاب صرف، فهو عرضة للبس والإبهام، وقد حاولت تصحيح ما وجدته خطأ من ذلك.

نسخ الكتاب:

أولاً: نسخة المغرب الموجودة في الخزانة العامة في الرباط رقمها "326" وهي نسخة قديمة جميلة الخط مشكولة يرجع تأريخها إلى القرن السادس الهجري، وتتألف من خمسمائة وأربع وعشرين صفحة.

ومتوسط عدد السطور في كل صفحة ستة عشر سطراً، كما أن متوسط كل سطر عشر

كلمات.

والنسخة من القطع المتوسط فيها رسم تخطيطي كتب داخله الخزانة العامة، الرباط قسم التصويب، وفي آخرها ختمان أحدهما مكتوب فيه: مكتبة الزاوية الناصرية رقم "644"، والآخر مكتوب فيه: مخطوطات الأوقاف رقمه "355" وتحتوي على خمسة وتسعين بابا والعناوين مكتوبة بخط كبير. ويوجد على هامش النسخة تصحيحات كان يكتب آخرها "صحح". ويوجد في هذه النسخة سقط في باب "حروف الجر" مقداره صفحتان

(32/1)

وتنتهي النسخة في باب الكاف من حروف الجر وأنها اسم، كذلك فإنها تحتوي على مسائل نحوية خالصة.

ثانيا: نسخة جامعة القرويين في مدينة فاس بالمغرب أيضا. نسخة قديمة جميلة الخط يرجع تأريخها إلى القرن السادس الهجري، وتتألف من مائة صفحة، قطعة من كتاب الأصول "الجزء الأول". متوسط عدد السطور "32" سطرا، كما أن متوسط كل سطر عشر كلمات، رقمها "1774" تبدأ بتعريف النحو وتنتهي بباب الصفة المشبهة باسم الفاعل. كتبها عبد الله أحمد المنصوري بالله، فيها ثقبوب كبيرة وأثر لتآكل في حواشيتها.

ثالثا: نسخة المتحف البريطاني:

تتألف من "258" صفحة وتوجد في المتحف البريطاني ومعهد المخطوطات بالجامعة العربية ومجمع اللغة العربية والمجمع العلمي العراقي وهي كلها نسخة واحدة وهي نسخة المتحف البريطاني.

كتب عليها قبل البسملة: "أصول النحو لابن السراج" والعنوان حديث بالنسبة لتاريخ المخطوطة؛ لأن هذه النسخة قطعة من الكتاب.

وعدد أسطر كل صفحة في المتوسط يصل إلى ثلاثة وعشرين سطرا في كل سطر خمس عشرة كلمة.

وهي نسخة قديمة الخط مشكولة يرجع تأريخها إلى القرن السابع الهجري خطها حسن جميل، وتحتوي على بعض المسائل النحوية، والقسم الأكبر منها مسائل صرفية بحتة، وفيها سقط يبدأ بباب النسب.

وقد كتب في آخرها "كتبت سنة 650هـ" وقوبلت بنسخة مقروءة على الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي رحمه الله، وقد كتبه محمود بن أبي المفاخر محمود غفر الله ذنوبه وستر عيوبه".

(33/1)

رابعا: نسخة سليم آغا في مدينة اسطنبول بتركيا:
وهي نسخة حديثة جميلة الخط يرجع تأريخها إلى القرن الثاني عشر، وعدد صفحاتها "377" صفحة.
متوسط عدد السطور "46" سطرا، كما أن متوسط كل سطر عشر كلمات، وهي من القطع الكبير، يوجد في هامش النسخة تصحيحات.
وتبدأ بباب: إضافة أفعل ما هو بعض له، وتنتهي بباب: ضرورة الشاعر. ومكتوب في آخرها: ما وجد مكتوبا في الأصل المنقول من هذه النسخة بهذا آخر الأصول، فرغ يوم الاثنين سادس شوال سنة ثمانين وستمائة، كاتبه عبد الله بن منصور.
الدكتور.
عبد الحسين الفتلي.
كلية التربية/ جامعة بغداد.

(34/1)

أقسام الكلم العربي

مدخل

...

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو بكر محمد بن السراج النحوي: النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب 1 فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع 2.

واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى 3 كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع4 وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة/2 على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع.

1 في الأصل "كلامهم" والذي أثبت من "ب".

2 في الأصل "قومه وبيعه" والذي أثبت من "ب".

3 في الأصل "من" والتصحيح من "ب".

4 في الأصل "كما مثلنا" والزيادة من "ب".

(35/1)

وغرضي في هذا الكتاب 1 [ذكر2] العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز.
الكلام:

يأتلف من ثلاثة أشياء3: "اسم" "فعل" "وحرف".

1 كتاب ساقط من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 في الكتاب 1 / 2 "فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى". وفي المقتضب 1 / 3

"فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى" لا يخلو الكلام -عربياً كان، أو عجمياً- من هذه الثلاثة.

(36/1)

شرح الاسم:

الاسم: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص فالشخص

نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم واللييلة والساعة.
وإنما قلت: "ما دل" 1 على معنى مفرد لا فرق 2 بينه وبين الفعل، إذا كان الفعل يدل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل.
فإن قلت: إن في الأسماء 3 مثل اليوم واللييلة والساعة، وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً 4 فقط كما أن اليوم زمان فقط، فالיום معنى مفرد للزمان ولم يوضع مع ذلك لمعنى

1 زيادة من "ب".

2 في الأصل: لأن الفرق والتصحيح من "ب".

3 في الأصل "الاسم" والتصحيح من "ب".

4 في الأصل "زمان".

(36/1)

آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل، فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل 1 فهي فعل، وأعني بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل.
ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم، احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم.
فالاسم تخصه أشياء يعتبر بها، منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر.
والفعل: ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم. وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس.
الحروف: ما لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من، وإلى.
والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل، والحمار، والضرب، والحمد، فهذا لا يكون في / 4 الفعل، ولا تقول: يقوم، ولا الیذهب.
ويعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه نحو مررت بزيد وبأخيك وبالرجل ولا يجوز أن

تقول: مررت بيقوم ولا ذهبت إلى قام.
ويعرف أيضًا بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل ولا
سوف الغلام، إلا أن هذا ليس خاصًا بالاسم فقط،

1 وصف الزمان بمحصل لتدخل في الحد أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين والمصادر من
حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو اسم الفاعل
واسم المفعول. واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر.

(37/1)

ولكن قد يمتنع سوف وقد من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر
والنهي 1 إذا كان بغير لام نحو: اضرب واقتل، لا يجوز أن تقول: قد اضرب الرجل ولا
سوف اقتل الأسد.
والاسم أيضًا ينعى والفعل لا ينعى. وكذلك الحرف لا ينعى تقول: مررت برجل
عاقل، ولا تقول: يضرب عاقل، فيكون "العاقل" صفة ليضرب.
والاسم يضم ويكنى عنه تقول: زيد ضربته والرجل لقيته، والفعل لا يكنى عنه
فتضميره، لا تقول: "يقوم ضربته" ولا "أقوم تركته" إلا أن هذه الأشياء ليس يعرف بها
كل اسم، وإنما يعرف بها الأكثر، ألا ترى أن المضمرات والمكنيات أسماء ومن الأسماء ما
لا يكنى عنه، وهذا يبين في موضعه إن شاء الله.
ومما يقرب على المتعلم أن يقال / 5 له: كل ما صلح أن يكون معه "يضر وينفع" فهو
اسم، وكل ما لا يصلح معه "يضر وينفع" فليس باسم، تقول: "الرجل ينفعني والضرب
يضرني" ولا تقول "يضرب ينفعني" ولا "يقوم يضرني".

1 زيادة من "ب".

(38/1)

شرح الفعل:

الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل.

وقلنا: "وزمان" لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط.
فالماضي كقولك: "صلى زيد" يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان،
والحاضر نحو قولك: "يصلي" يدل على الصلاة وعلى 1 الوقت

1 "على" ساقطة من "ب".

(38/1)

الحاضر. والمستقبل نحو "سيصلي" يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما
يستقبل 1.

والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث
والأفعال 2 وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر، نحو: الأكل والضرب
والظن والعلم والشكر.

والأفعال التي يسميها النحويون "المضارعة": هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف
والتاء والياء والنون، تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكّل، ويأكل
وتأكل، فجميع/ 6 هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان، ولما يستقبل، ولا دليل في لفظه
على أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل 3 في قولك: رجل فعل كذا وكذا، أي الرجال تريد
حتى تبينه بشيء آخر، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل
وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به، إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما
يتوقع أو قد مضى، ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء 4، ومعنى ضارع: شابه، ولما وجدوا
هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع 5 يعم شيئين: المستقبل والحاضر كما يعم
قولك: "رجل" زيدًا وعمراً، فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خص المستقبل دون
الحاضر، فأشبهه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه 6 فخصصت به واحدًا ممن له هذا
الاسم، فحينئذ يعلم

1 في "ب" دل على الصلاة والوقت المستقبل.

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" على.

4 في "ب" ضارع الأسماء عندهم.

5 في المقتضب 1 / 2 وإنما ضارع الأسماء من الأفعال، ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ، ولكنه يصلح لوقتتين: لما أتت فيه، وإنما لم يقع. 6 في "ب" إذا دخلت عليه الألف واللام.

(39/1)

المخاطب من تريد لأنك لا تقول: "الرجل" إلا وقد علم من تريد منهم 1، أو كما أن الأسماء قد خصت بالخفض 2 فلا يكون في غيرها، كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون في غيرها.

وجميع الأفعال مشتقة / 7 من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت 3 مأخوذ من الحمد، و"ضربت" 4 مأخوذ من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها. وجميع ما ذكرت لك أنه يخص الاسم فهو يمتنع من الدخول على الفعل والحرف. وما تنفرد به الأفعال دون الأسماء، والأسماء دون الأفعال كثير يبين في سائر العربية إن شاء الله.

1 في "ب" منهما وهو الصواب.

2 انظر الكتاب 1 / 3.

3 في "ب" أحمد.

4 في "ب" ضرب.

(40/1)

شرح الحرف:

الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: "الرجل منطلق" ولا عن ذاهب، كما تقول: "زيد ذاهب" ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: "عمرو إلى" و"لا بكر عن" فقد بان أن الحرف من الكلم 1 الثلاثة 2 هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً. والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلت

-
- 1 أي من أقسام الكلمة الثلاثة.
- 2 في الأصل "الثلاثة" وهي تمييز المذكور.

(40/1)

"أمن" تريد ألف الاستفهام "ومن" التي يجر بها لم يكن كلامًا، وكذلك لو قلت: ثم، قد تريد "ثم" التي للعطف وقد تدخل على الفعل لم يكن كلامًا، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم، ولم تجد ذكر / 8 أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان، لم يكن كلامًا، ولا يأتلف أيضًا منه مع الاسم كلام، لو قلت: "أزيد" كان كلامًا غير تام، فأما "يا زيد" وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء، وما يقوله النحويون: من أن ثم فعلًا يراد، تراه في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: "الله إلهنا" ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق ما بينهما.

(41/1)

باب مواقع الحروف

مدخل

...

باب مواقع الحروف:

واعلم: أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع، إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل 1 أو الفعل وحده مثل سوف 2 أو ليربط اسمًا باسم: جاءني زيد 3 وعمرو، أو فعلًا بفعل أو فعلًا باسم أو على كلام تام، أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائدًا.

أما دخوله على الاسم وحده، فنحو لام التعريف إذا قلت: الرجل.

والغلام، فاللام أحدث معنى التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين. أما دخوله على الفعل فنحو / 9 سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر وقد بينا هذا.

وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك: جاء زيد وعمرو، فالواو ربطت عمرًا بزيد.
وأما ربطه الفعل بالفعل نحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب.
وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بزيد، ومضيت إلى عمرو.

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 زيادة من "ب".

(42/1)

وأما دخوله على الكلام التام والجمل فنحو قولك: أعمرو أخوك، وما قام زيد، ألا ترى أن الألف دخلت على قولك "عمرو أخوك" وكان خبرًا فصيرته استخبارًا، وما دخلت على: قام زيد وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفيًا.
وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقيم زيد يقعد عمرو وكان أصل الكلام، يقوم زيد يقعد عمرو، فيقوم زيد، ليس متصلًا يقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت "إن" جعلت إحدى الجملتين شرطًا والأخرى جوابًا.
وأما دخوله زائدًا فنحو قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ} 1، والزيادة تكون لضروب سنينها في موضعها إن شاء الله.

1 آل عمران: 159.

(43/1)

"ذكر ما يدخله/ 10 التغيير من هذه الثلاثة، وما لا يتغير منها":
اعلم: أنه إنما وقع التغيير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف؛ لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير، فالتغيير الواقع فيهما على ضربين: أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما وبنائهما 1، فيلحقهما 2 من التصاريح ما يُزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله.
وأما ما يلحق الاسم من ذلك، فنحو التصغير وجمع التكسير 3، تقول في تصغير حجر:

حجبر، فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد غيرته 4 وأزالته من وزن فعل إلى وزن "فعل" وتجمعه فتقول: أحجار فتزيد

1 في "ب" ومعناها.

2 زيادة الفاء أولا من "ب".

3 في الأصل "التكثير" وهو تصحيف.

4 في "ب" فتغير الوزن والحركات أيضا.

(43/1)

في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتزيد ألفا ثالثة فتنتقله من وزن فعل إلى وزن أفعال، وأما ما يلحق الفعل، فنحو: قام، ويقوم، وتقوم واستقام، وجميع أنواع التصريف لاختلاف المعاني.

والضرب الثاني من التغيير: هو الذي / 11 يسمى الإعراب وهو ما 1 يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما ونضد حروفهما نحو قولك: هذا حكم وأحمر، ورأيت حكما وأحمر، ومررت بحكم وأحمر، وهذان حكمان ورأيت حكمين، وهؤلاء حكمون، ورأيت حكمين، ومررت بحكمين، وهو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، وهما يضربان ولن يضربا ولم يضربا، وهم يضربون ولن يضربوا، ولم يضربوا، ألا ترى أن "حكماً ويضرب" لم يَزُلْ من حركاتهما وحروفهما شيء، فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث "إعراباً" وبدءوا بذكره في كتبهم؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف "مبنيّاً".

1 زيادة من "ب".

(44/1)

باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني:

الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التننية والجمع الذي على حد التننية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر،

فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في / 12 أواخر الأسماء والأفعال وتنزل عنها، سميت رفْعاً، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً، هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل، ورأيت زيداً يا هذا، ومررت بزيد فاعلم، ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها. فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنيّاً 1، فإن كان مفهوماً نحو: "منذ" قيل: مضموم 2 ولم يُقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو: "أين" قيل: مفتوح 3 ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسوراً نحو: "أمس" و"حذام" قيل: مكسور ولم يقل: مجرور 4.

1 قال المبرد: فإن كان مبني لا يزول من حركة إلى أخرى نحو "حيث" و"بعد".
المقتضب 1 / 4.

2 لأن الضم علامة البناء والرفع علامة الإعراب.

3 في المقتضب 1 / 4 "وأين" يقال له: مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتحة.

4 ابن السراج يفرق بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين، انظر شرح الكافية 2 / 3.

(45/1)

وإذا كان الاسم متصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً، ومررت بمسلم وإنما قلت "سالم" لأن في الأسماء معتلاً لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى، تقول في الرفع: هذا قفا، وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا، ونظرت إلى قفاً، وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً. وقلت: منصرف لأن ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه، نحو: هذا أحمر، ورأيت / 13 أحمر، ومررت بأحمر، والتنوين نون صحيحة ساكنة، وإنما خصها النحويون 1 بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع. فإذا ثبت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون 2 فقلت: المسلمان والصالحان، وتلحقه في النصب والخفض ياء ونون وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر، ونون الاثنين مكسورة 3 أبداً، تقول: رأيت المسلمين والصالحين، ومررت

بالمسلمين والصالحين، فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية، ويختلف في الجمع المسلم الذي على حد التثنية.

وإنما قلت في الجمع المسلم الذي على حد التثنية؛ لأن الجمع جمعان، جمع يقال له: جمع السلامة وجمع يقال له: جمع التكسير، فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوًا ونونًا أو ياء ونونًا 4 نحو مسلمين، ومسلمون، ألا ترى أنك سلمت فيه بناء مسلم، فلم تغير شيئاً من نضده وألحقته واوًا ونونًا أو ياء ونونًا كما فعلت في التثنية.

1 في "ب" وخصت.

2 في سيبويه 1/ 4 واعلم: أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب.. وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنهما عوض لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر.

3 في الكتاب 1/ 5 ونونها مفتوحة -يشير إلى نون جمع المذكر السالم- فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما إن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما.
4 في المقتضب 1/ 5 فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته واوًا ونونًا.

(46/1)

وجمع التكسير: هو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل جمل وأجمال، ودرهم ودرهم. فإذا جمعت الاسم المذكر على التثنية لحقته واو ونون في الرفع/ 14 نحو قولك: هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض، نحو: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين، ونون هذا الجمع مفتوحة أبدًا، والواو مضموم ما قبلها، والياء مكسورة ما قبلها.

وهذا الجمع مخصوص به من يعقل، ولا يجوز أن تقول في جمل جملون، ولا في جبل جبلون، ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل، فهو شاذ فليشذوذه عن القياس علة سنذكرها في موضعها، ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل.

والمذكر والمؤنث 1 في التثنية سواء وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفًا وتاءً وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضممت التاء في الرفع وألحقت الضمة نونًا ساكنة، فقلت في جمع مسلمة "هؤلاء مسلمات" 2. والضمة في جمع المؤنث

نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون، وتكسر التاء وتنون في الحذف والنصب جميعاً، تقول: رأيت مسلمات ومررت بمسلمات والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون³.

وأما الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمى رفعاً/ 15 والفتحة نصباً والإسكان جزماً، وقد كنت بينت لك أن

1 انظر الأشباه والنظائر 2/ 230، نقل ما ذكره ابن السراج حرفياً.

2 علل المبرد حذف التاء القصيرة؛ لأنها علم التأنيث، والألف والتاء علم التأنيث ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث. المقتضب ج1/ 6.

3 في سيبويه 1/ 5 ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها.

(47/1)

المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد، التاء والنون والياء والألف، فالألف للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو: أنا أفعل؛ لأن الخطاب يبينه، والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو: أنت تفعل وأنت تفعلين، وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبة قلت: هي تفعل، وإن كان الفعل للمتكلم، ولآخر معه، أو جماعة قلت: نحن نفعل، والمذكر والمؤنث في ذا أيضاً سواء؛ لأنه يبين أيضاً بالخطاب، والياء للمذكر الغائب فجميع ما جعل لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء على لفظ واحد، فإنما كان ذلك؛ لأنه غير ملبس، فالرفوع من هذه الأفعال نحو قولك: زيد يقوم، وأنا أقوم، وأنت تقوم، وهي تقوم، والمنصوب: لن يقوم ولن يقعدوا، والمجزوم لم يقعدوا ولم يقيم، هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة، فأما المعتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب، فإنه يدخل على ما لامه واو أو ياء خاصة دون الألف؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها، تقول فيما كان معتلاً من ذوات الواو في الرفع: هو يغزو/ 16 ويغدو يا هذا، فتسكن الواو، وتقول في النصب: لن يغزو فتحرك الواو، وتسقط في الجزم، فتقول: لم يغز ولم يغد، وكذلك ما لامه ياء نحو: يقضي ويرمي، تكون في الرفع ساكنة فتقول: هو يقضي ويرمي وتفتحها في النصب، فتقول: لن يقضي ولن يرمي وتسقط في الجزم، وأما

ما لامه ألف فتحو: يخشى، ويخفى، تقول في الرفع: هو يخشى ويخفى وفي النصب: لن يخشى ولن يخفى وتسقط في الجزم فتقول فيه لم يخش ولم يخف، فإذا صار الفعل المضارع لاثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفاً ونوناً وكسرت النون فقلت: يقومان، فالألف ضمير الاثنين الفاعلين، والنون علامة الرفع، واعلم: أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل، فإذا قلت: يقومان، فالألف ضمير الفاعلين¹ اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع فإذا نصبت أو

1 في سيبويه 5/1 واعلم: أن التثنية إذا لحقت الأفعال علامة للفاعلين لحقت ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثني "يفعل" هذا البناء فتضم إليه "يفعلًا" آخر ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين.

(48/1)

جزمت، حذفته فقلت: لن يقوموا ولن يقعدا ولم يقوموا ولم يقعدا فاستوى النصب والجزم فيه، كما استوى النصب والخفض في تثنية الاسم، وتبع النصب الجزم؛ لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما/ 17 تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم، إذ كان الخفض يخص الأسماء فإن كان الفعل المضارع لجمع¹ مذكرين زدت في الرفع واوًا مضمومًا ما قبلها ونونًا مفتوحة كقولك: أنتم تقومون وتقعدون ونحو ذلك، فالواو ضمير² لجمع³ الفاعلين والنون علامة الرفع. فإذا دخل عليها جازم أو ناصب حذفت فقليل: لم يفعلوا كما فعلت في التثنية، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث مخاطب زدت فيه ياءً مكسورًا ما قبلها ونونًا مفتوحة نحو قولك: أنتِ تضربين وتقومين فالياء دخلت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع، وإذا دخل عليها ما يجزم أو ينصب سقطت نحو قولك: لم تضربي ولن تضربي.

فإن صار الفعل لجمع⁴ مؤنث زدته نونًا وحدها مفتوحة وأسكنت ما قبلها نحو: هن يضربن ويقعدن، فالنون عندهم ضمير الجماعة⁵ وليست علامة الرفع فلا تسقط في النصب والجزم لأنها ضمير الفاعلات فهي اسم ههنا خاصة، فأما الفعل الماضي فإذا تثبت المذكر أو جمعته، قلت: فعلاً، وفعلوا، ولم تأت بنون لأنه غير معرب، والنون في "فعلن" إنما هي ضمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام/ 18 فيها كما أسكنتها في "فعلت" حتى⁶

-
- 1 في الأصل: لجميع.
 - 2 في الأصل: ضميراً بالنصب.
 - 3 في الأصل: لجميع.
 - 4 في الأصل: "جميع".
 - 5 في سيبويه 1/ 5 وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحق للعلامة نونا، وكانت علامة الإظهار والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث.
 - 6 في "ب" كي لا.

(49/1)

لا تجتمع أربع حركات 1 وليس ذا في أصول كلامهم، والفعل عندهم مبني مع التاء في "فعلت" ومع النون في "فعلن" كأنه منه؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، وأما لام "يفعلن" فإنما أسكنت تشبيهاً بلام "فعلن" وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله أعلوا الفعل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلة، وسترى ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله.

واعلم: أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعله، وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلية إنما دخل فيها العلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي 2 وقوعها موقع الحروف ومضارعها لها، وسنشرح ذلك في باب الأسماء المبنية إن شاء الله.

وأما/ 19 الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء 3 وما عدا ذلك فهو مبني.

فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب 4 والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن، وهو ينقسم أيضاً على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل، فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب وينون، وقسم يضارع الفعل غير منصرف لا يدخله الجر، ولا التثنية 5، وسنبين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفي ما لا يجري إن شاء الله.

- 1 في "ب" متحركات.
- 2 في الأصل "هو".
- 3 في المقتضب 2 / 1 اعلم: أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعته الأسماء ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء.
- 4 الذي سلم من شبه الحرف.
- 5 كأحمد، ومساجد ومصاييح.

(50/1)

والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو: كم، ومن، وإذ، وذلك حق البناء وأصله، وضرب مبني على الحركة، فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين، وكيف، وضرب حركته لمقارنته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة نحو "يا حكم" في النداء وجئتك من عل¹ وجميع هذا 20/ يبين في أبوابه إن شاء الله.

فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني، والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون، والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اضرب واقتل ودرج وانطلق، وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة نحو: الياء والتاء والنون والألف فهذا حكمه.

وأما الأفعال التي فيها حروف المضارعة فيدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو: ليقيم زيد، وليفتح بكر، ولتفرح يا رجل، وأما ما كان على لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب. فحكمه حكمه نحو قولك: أكرم بزيد و {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 2 وزيد ما أكرمه، وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني على الفتح وهو كل فعل ماضٍ كثرت حروفه أو قلت نحو: ضرب واستخرج، وانطلق وما أشبه ذلك.

1 وهذا مبني على الضم؛ لأنه قطع عن الإضافة، ومثل هذا: {لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ} .

2 مريم، 38.

ذكر العوامل من الكلم الثلاثة

مدخل

...

ذكر العوامل من الكلم الثلاثة:

من الكلم الثلاثة، الاسم والفعل / 21 والحرف وما لا يعمل منها.

تفسير الأول، وهو الاسم:

الاسم: يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول:

أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويألف 1 باجتماعهما الكلام ويتم، ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: "عبد الله أخوك" .. فعبد الله، مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه: "وأخوك" مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ.

الضرب الثاني:

أن يعمل الاسم بمعنى الفعل، والأسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين 2 وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال بها، وإنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن اختلفا في الزمان، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك، والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل، أعمل، كما أعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه، إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول؛ لأنه غيرهما 3، تقول / 22: عجبت من ضرب زيد عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى وعجبت من ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، لا يجوز أن تقول: عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز..

فأما ما شبه 4 باسم الفاعل نحو: حسن وشديد فتجوز إضافته إلى

- 1 زيادة من "ب".
- 2 في "ب" كاسم الفاعل.
- 3 في "ب" إلى المفعول لا غير، وانظر الأشباه والنظائر 2/ 193 نقل النص المثبت عن الأصول.
- 4 في "ب" المشبه.

(52/1)

الفاعل، وإن كان إياه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك: الحسن الوجه، والشديد اليد، والحسن للوجه والشدة لليد وإنما دخلت الألف واللام -وهي لا تجتمع مع الإضافة- على الحسن الوجه وما أشبهه لأن إضافته غير حقيقية، ومعنى: حسن الوجه، حسن وجهه، وقد أفردت باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل، أذكره بعد ذكر الأسماء المرتفعة إن شاء الله.

الضرب الثالث:

أن يعمل الاسم معنى الحرف وذلك في الإضافة، والإضافة تكون على ضربين 1: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى "من". فأما الإضافة التي بمعنى اللام فنحو قولك: غلام زيد، ودار عمرو، ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو، إلا أن الفرق بين ما / 23 أضيف بلام وما أضيف بغير لام، أن الذي يضاف بغير لام يكتسي 2 مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره، فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد، فقد عرف الغلام بإضافته إلى زيد، وكذلك إذا قلت: دار الخليفة، عرفت الدار 3 بإضافتها إلى الخليفة. ولو قلت: دار للخليفة، لم يعلم أي دار هي، وكذلك لو قلت: غلام لزيد، لم يدر أي غلام هو، وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته. أما 4 الإضافة التي بمعنى "من" فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد، فأضفت 5 كل واحد منهما إلى

1 ذكر ابن السراج اللام و"من" والنوع الثالث هو "في" وهي مقدرة في كل إضافة كان المضاف إليه فيها ظرفاً، إضافة على جهة حلول المعنى في الشيء على معنى الوعاء - كقوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} - وإنما المعنى: بل مكرهم في الليل والنهار "انظر

الكتاب " 1 / 108.

2 في "ب": يكتسب.

3 الدار: ساقطة من "ب".

4 في "ب" وأما.

5 في "ب" فأضيف.

(53/1)

جنسه الذي هو منه، وهذا لا فرق فيه 1 بين إضافته بغير "من" وبين إضافته "بمن" وإنما حذفوا "من" هنا استخفافاً، فلما حذفوها التقى الاسمان فخفف أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول، ولا صفة له، ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذاً نون الأول نحو قولك: ثوبٌ خزٌّ.

واعلم/ 24: أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف، بل هو المعرض للعوامل من الأفعال والحروف.

1 فيه ساقطة في "ب".

(54/1)

تفسير الثاني وهو الفعل:

اعلم: أن كل فعل 1 لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول 2 الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد 3 في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه، فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه، وهذه العلل التي ذكرناها ههنا هي العلل الأولى، وههنا علل ثوان 4 أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله.

1 في الأصل: فلا.

2 يشير إلى نائب الفاعل الذي هو مفعول في الأصل.

3 في "ب" تزيد بلا لام.

4 زيادة في "ب".

(54/1)

تفسير الثالث، وهو العامل من الحروف 1:
الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم.

1 في الأصل: "الحرف".

(54/1)

والحروف العوامل في الأسماء نوعان:
نوع منها يخفص الأسماء ويدخل ليصل اسمًا باسم أو فعلاً باسم. أما وصله اسمًا باسم فنحو قولك: خاتم من فضة 1، وأما وصله فعلاً باسم فنحو قولك: مررت بزيد.
والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما / 25 فينصب الاسم ويرفع الخبر، نحو "إن وأخواتها" كقولك: زيد قائم، وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه، لا تقول: مررت ببيضرب ولا ذهبت إلى قام، ولا أن يقعد قائم.
والقسم الثاني من الحروف:

ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسماء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها نحو: "أن" في قولك: أريد أن تذهب، فتنصب و"لم" في قولك: لم يذهب، فتجزم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد، ولا: أريد أن عمرو.

والقسم الثالث من الحروف:

ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام، تقول: أيقوم زيد، فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم، وكذلك "ما" إذا نفيت بها في لغة 2 من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها

1 في "ب" من "حديد" بدلا من "فضة".

2 أي لغة تميم، أما أهل الحجاز فيعملونها عمل "ليس" حيث ترفع الاسم وتنصب الخبر، قال سيبويه: وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل وهو القياس لأنها ليست بفعل، الكتاب 1/ 28.

(55/1)

على الاسم والفعل ولا يعملها 1، كقولك: ما زيد قائم، وما قام / 26 زيد، ومن 2 شبهها "بليس" فاعملها 3 لم يجز أن يدخلها على الفعل، إلا أن يردّها إلى أصلها في ترك العمل، ونحن نذكر جميع الحروف منفصلة في أبوابها إن شاء الله.

فإن قال قائل: ما بال لام المعرفة لم تعمل في الاسم وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: الرجل، يدلك على غير ما كان يدل عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك، ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك، وكذلك الجواب في السين وسوف، إن سأل سائل، فقال: لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها، فقصتهما قصة الألف واللام في الاسم وذلك أنها 4 إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعه جمعاً يحضره وفصلته تفصيلاً يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه، ويسهل على متعلميه حفظه. واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت 5 حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلا بد من أن

1 في "ب" "فلا".

2 في "ب" أن بدل "من".

3 الذين يعملون "ما" عمل "ليس" أهل الحجاز كقوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} .

4 أظن الأفصح: أهما إنما هما بعض أجزاء الفضل.

5 في الأصل سمعت: والتصحيح من "ب".

(56/1)

يكون قد حاول به مذهباً ونحاً نحواً¹ من الوجوه أو استهواه أمر غلطه، والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ فإن بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: ودع يدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا/ 28 ودع استغنى عنه "بترك"، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تحفظ، ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على اليجدع² وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها وعلى الله تعالى يتوكل وبه نستعين.

1 في الأصل "وجها" والتصحيح من "ب".

2 في "ب" واليقصع، قيل أراد الذي "يجدع" فأدخل اللام على الفعل المضارع لمضارعة اللام "الذي" كما تقول "الضربك" ذكر صاحب اللسان: وقال أبو بكر بن السراج: لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر. وهذا كما حكاه الفراء من أن رجلاً أقبل فقال: آخرها هو ذا، فقال السامع: نعم لها هو ذا فأدخل اللام على الجملة من المبتدأ والخبر تشبيهاً له بالجملة المركبة من الفعل والفاعل. وبيت ذي الخرق الطهوى هو:

يقول الخن وأبغض العجم ناطقاً ... إلى ربه صوت الحمار اليجدع
وانظر اللسان مادة "جدع" والإنصاف/ 88. والهمع 1/ 85.

(57/1)

ذكر الأسماء المرتفعة

مدخل

...

ذكر الأسماء المرتفعة:

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه.

والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام

الفاعل.

والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ.

(58/1)

شرح الأول: وهو المبتدأ:

المبتدأ: ما جردته من عوامل الأسماء ومن 1 الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن يجعله

أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل / 29 يكون ثانيه خبره ولا يستغنى واحد منهما عن

صاحبه، وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا،

ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو:

كان وأخواتها، وما أشبه ذلك من العوامل، تقول: عمرو أخونا، وإن زيدا أخونا،

وسنذكر العوامل التي تدخل على المبتدأ وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء

الله.

والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه

وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنما

بدأت "زيد" وهو الذي حدثت عنه بالانطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق

زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه، ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالانطلاق بعد أن

ذكرت الحديث. فالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنهما جميعاً محدث / 30 عنهما وإنهما

جملتان

(58/1)

لا يستغني بعضهما عن بعض، وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستتكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة، ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النفي خاصة، فإن الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها، كقولك: ما أحد في الدار، وما في البيت رجل ونحو ذلك، في لغة بني تميم خاصة: وما أحد حاضر، وإنما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام / 31 جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم.

وقد يجوز أن تقول: رجل قائم إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة. فتجيبه فتقول: رجل قائم، وجملة هذا أنه 1 إنما ينظر إلى ما فيه 2 فائدة، فمتى كانت 3 فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون 4 هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر، وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة، فتقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد

1 أنه: ساقطة في "ب".

2 فيه: ساقطة في "ب".

3 كانت: ساقطة في "ب".

4 في الأصل "هو" فقد يكون أراد: فحق الاسم المعرفة أن يكون هو المبتدأ.

منطلق، فإن أردت أن تجعل منطلقاً في موضع "ينطلق" فترفع زيداً بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو "منطلق" وما أشبهه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف نحو قولك: مررت / 32 برجل قائم أبوه، ارتفع "أبوه" "بقائم" أو يكون مبنياً على مبتدأ نحو قولك: زيد قائم أبوه وحسن عندهم: أقائم أبوك، وأخرج أخوك، تشبيهاً بهذا إذا اعتمد "قائم" على شيء قبله، فأما إذا قلت قائم زيد، فأردت أن ترفع زيداً "بقائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه، وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله، نحو: ضارب وقتل، لا تقول: ضارب بكرًا عمرو فتنصب بكرًا "بضارب" وترفع عمرًا به، لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره، فتقول: هذا ضارب بكرًا، جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً، فإذا قلت: قائم 1 أبوك، "فقائم" مرتفع بالابتداء وأبوك رفع بفعلهما وهما قد سدا مسد الخبر، ولهذا نظائر تذكر في مواضعها إن شاء الله.

فأما قولك: كيف أنت، وأين زيد وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء "فأنت وزيد" مرتفعان بالابتداء "وكيف وأين" خبران، فالمعنى في: كيف أنت، على أي حال أنت، وفي: "أين زيد" في أي مكان، ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام وهو في الحقيقة / 33 الشيء المستفهم عنه، ألا ترى أنك إذا سئلت: كيف أنت، فقلت: صالح، إنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر، وكذلك إذا قال: أين زيد، فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته أين، ولكن جميع هذا وإن كان خبراً فلا

1 قد يرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تثنية أو جمعا فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه فيكون مرفوعاً به ساداً مسد الخبر، بشرط أن يتقدم الوصف نفي أو استفهام، وتكون الصفة حينئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تشي ولا تجمع ولا توصف ولا تعرف.

يكون إلا مبدوءًا به، وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء، فلا¹ تزيل المبتدأ عن حاله، كلام الابتداء² وحروف الاستفهام "وأما وما" إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشباه ذلك، فتقول: أعمرو "قائم" ولبكر أخوك، وما زيد قائم، وأما بكر منطلق، فهذه الحروف إنما تدخل على المبتدأ وخبره لمعان فيها، ألا ترى أن قولك: عمرو منطلق، كان خبرًا موجبًا فلما أدخلت عليه "ما" صار نفيًا وإنما³ نفيت "بما" ما أوجبه غيرك حقه أن تأتي بالكلام على لفظه، وكذلك إذا استفهمت إنما تستخير خبرًا قد قيل، أو ظن كأن قائلًا قال: عمرو قائم⁴، فأردت أن تحقق ذلك فقلت أعمرو قائم، وقع⁵ في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاستخبرت⁶ مما وقع في نفسك/ 34 بمنزلة ما سمعته أذنك فحينئذ تقول: أعمرو قائم أم لا؟ لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون⁷ عندك موجه أو منفيه واقعًا، ولأن الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدا عن إعادتك الكلام⁸ فلذلك احتجج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك: قام زيد وعمرو لولاها لاحتجت إلى أن تقول: قام زيد، قام عمرو، وكذلك جميع الحروف ويوصل بلام القسم⁹ فيقال¹⁰: والله لزيد خير منك؛ لأنك

1 في "ب" لا.

2 في الأصل "هي" قبل حروف الاستفهام.

3 في "ب" وإنها، وهو تصحيف.

4 في "ب" منطلق بدلا من قائم.

5 في "ب" أو وقع.

6 في "ب" واستخبرت.

7 يكون: ساقطة في "ب".

8 في "ب" ولذلك.

9 في الأصل "باللام" للقسم، والتصحيح من "ب".

10 في "ب" فيقول.

لا تقسم إلا مع تحقيق الخبر، "وأما" فإنما 1 تذكرها بعد كلام قد تقدم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر فاختصت 2 بعض من ذكر وحقت الخبر عنه، ألا ترى أن القائل يقول: زيد وعمرو في الدار، فتقول: أما زيد، ففي الدار، وأما عمرو ففي السوق، وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم؛ لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئاً بشيء وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله، "ولأما" موضع تذكر فيه / 35 وما لم أذكر من سائر الحروف التي لا تعمل في الأسماء فالمبتدأ والخبر بعدها على صورتها.

1 في "ب" إنما.

2 في "ب" واختصت.

(62/1)

شرح الثاني، وهو خبر المبتدأ:

الاسم 1 الذي هو خبر المبتدأ هو 2 الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب. ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس 3 عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه "جالساً" فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وخبر المبتدأ ينقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيد أخوك، وعبد الله منطلق، فالخبر هو الأول في المعنى، إلا أنه لو قيل لك، من أخوك هذا الذي ذكرته؟ لقلت: زيد، أو قيل لك: من المنطلق؟ لقلت: عبد الله، أو يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره، نحو قولك: عمرو ضربته وزيد رأيت أباه، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال. وخبر المبتدأ الذي هو / 36 الأول في المعنى على ضربين، فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك،

1 في "ب" والاسم.

2 في "ب" وهو.

3 في "ب" جلوسه.

(62/1)

وزيد قائم، وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان، وإما أن يكون من ظروف الزمان. أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال. وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة، والشخص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى. فالكلام محال؛ لأن زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك: "خلفك" ولا في الدار شيء؛ لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر. واعلم/ 37: أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس، ولا عمرو في شهر كذا، لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث، نحو الضرب والحمد، وما أشبه ذلك، وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم، لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك¹ من اليوم، إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث وغيرها كذلك. والظرف من الأماكن تكون إخباراً عن المعاني التي ليست بجثث -يعني المصادر- نحو قولك: البيع في النهار، والضرب عندك، فإن قال قائل فأنت قد تقول: الليلة الهلال، والهلال جثة، فمن أين جاز هذا؟ فالجواب في ذلك²: أنك إنما أردت: الليلة حدوث الهلال، لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم، ولا القمر الليلة؛ لأنه غير متوقع، وكذلك إن قلت: اليوم زيد، وأنت تريد هذا

1 في "ب" عصره.

2 ذلك: ساقط في "ب".

المعنى جاز، وتقول: أكل¹ يوم لك عهد، لأن فيه معنى الملك، ويوم الجمعة عليك ثوب، إنما² جاز ذلك لاستقرار الثوب عليك³ فيه/ 38 وأما القسم الثاني من خبر

المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم، والزيدان يقومان، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع وذلك ضرورة خوف اللبس، ومضمرة كظاهرة، وأنت إذا قلت: زيد قائم، فالضمير لا يظهر في واحده ولا في تثنيته ولا في جمعه، فإن قال قائل: فإنك قد تقول: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون قيل له: ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين⁴، إنما الألف تثنية الاسم، والواو جمع الاسم وأنت إذا قلت: الزيدون قائمون، فأنت بعد محتاج إلى أن يكون في نيتك ما يرجع إلى الزيدين، ولو كانت الواو ضميراً والألف ضميراً لما جاز أن تقول: القائمان الزيدان، ولا القائمون الزيدون، أو يكون جملة فيها ضميره، والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر، أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل/ 39 فنحو قولك: زيد ضربته، وعمرو لقيت أخاه، وبكر قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق، وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ، ألا ترى أن إعراب "أبوه منطلق" بعد قولك: بكر، كإعرابه لو لم يكن بكر قبله، فأبوه مرتفع بالابتداء "ومنطلق" خبره، فبكر مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ ومنطلق خبر الأب، والأب "منطلق" خبر بكر،

1 الهمزة في "أكل" زيادة من "ب".

2 في "ب" وإنما.

3 في "ب" عليه.

4 في سيبويه ج1/ 4 واعلم: أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، وتكون في الرفع ألفاً ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية.

(64/1)

وموضع قولك: "أبوه منطلق" رفع، ومعنى قولنا: الموضح، أي: لو وقع موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً، وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ [بعد مبتدأ] 1، وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنما هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون²، ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً، فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران

منطلقان إليهما من أجله، فزيد مبتدأ أول، وهند مبتدأ ثان، والعمران مبتدأ ثالث، وهند وما بعدها خبر لها، والعمران وما بعدها خبر لهما، وجميع ذلك خبر / 40 عن زيد، والراجع الهاء في قولك، من أجله، والراجع إلى هند "الهاء" في قولك: إليها والمنطلقان هما العمران، وهما الخبر عنها. وفيهما ضميرهما، فكلما سئلت عنه من هذا؟ فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك: "عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره" صار جميع هذا خبراً عن "عبد الله" من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك: "في داره" وموضع هذا الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضعت موضعها "منطلقاً" وما أشبهه ما كان إلا رفعاً، فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء، الاسم أو الفعل أو الظرف، أو الجملة.

واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتهما أو نكرتهما أربعة:
الأول: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق: وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه 3 الكلام 4.

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك، وأنت

1 بعد مبتدأ: ساقط من "ب".

2 انظر المقتضب: 59 / 4، ويظن أن ابن السراج قد قلد شيخه في هذا الباب.

3 في "ب" يكون الكلام عليه.

4 لأن الأصل في الخبر أن يكون نكرة مشتقة، والمراد بالمشتقة ما فيها معنى الوصف نحو "عمرو منطلق" وهو يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمله نحو: عمر منطلق أخواه.

(65/1)

تريد أنه أخوه / 41 من النسب، وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ويعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له: أنت 1 زيد أخوك، أي: زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنما الفائدة في مجموعهما، فأما أن يكون يعرفهما

مجتمعين وإن هذا هذا فذا2 كلام لا فائدة فيه، فإن قال قائل: فأنت3 تقول: الله ربنا
ومحمد نبينا، وهذا معلوم معروف، قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين
وإنما نقوله ردًا على الكفار4 وعلى من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف على هذا
القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد5 لطلب الثواب به، فإن المسيح يسبح وليس
يريد أن يفيد أحدًا شيئًا وإنما يريد أن يتبرر6 ويتقرب7 إلى الله بقول الحق، وبذلك أمرنا
وتعبدنا، وأصل ذلك الاعتراف بمن الله عليه8 بأن عرفه نفسه وفضله/ 42 على من لا
يعرف ذلك، وأصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال
قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلامًا لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيهما نكرة.
الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه
فائدة. فأما الكلام إذا كان منفيًا فإن النكرة فيه حسنة لأن الفائدة فيه واقعة نحو
قولك: ما أحد في الدار، وما فيها رجل.

1 في "ب" أنت له.

2 في "ب" فهذا.

3 في "ب" فإنك.

4 في "ب" على الكافرين.

5 في "ب" التحميد قبل التعظيم.

6 يتبرر ساقطة في "ب".

7 في الأصل "من" والذي أثبت من "ب".

8 عليه: ساقطة في "ب".

(66/1)

الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه1 الكلام وإنما جاء
مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله:
كَأَنَّ سَلَاةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ... يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ2
فجعل اسم "كان" عسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى
الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلًا وماءً نوعان وليسا كسائر
النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: ثمرة وجوزة، والضمير الذي في/ 43 "مزاجها"

راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء.
وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضًا لعلم المخاطب بما حذف، والمحدوف على
ثلاث جهات:

1 في "ب" له بدلا من عليه.

2 من شواهد سيبويه 1/ 23 على وقوع اسم "يكون" نكرة محضة وخبرها معرفة
للضرورة، وجعله ابن السراج من القلب محضة وخبرها معرفة للضرورة، وجعله ابن
السراج من القلب الذي يشجع عليه أمن الالتباس.
ويروى البيت: برفع "مزاجها" وكأن سبيئة.. وكذلك يروى: كأن خبيثة، والسلافة:
الخمرة، وقيل: خلاصة الخمر. وبيت رأس في معجم البلدان: اسم لقريتين في كل واحدة
منهما كروم ينسب إليها الخمر، إحداها بيت المقدس: وقيل: بيت كورة بالأردن.
والأخرى من نواحي حلب. وقال البغدادي: بيت: موضع الخمر ورأس اسم للخمار
وقصد إلى بيت هذا الخمار لأن خمرة أطيب، وقيل: الرأس هنا بمعنى: الرئيس. أي: من
بيت رئيس، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة. والبيت لحسان بن ثابت.
وانظر المقتضب 4/ 92، والكمال/ 72، ومعجم البلدان 1/ 520، وشرح السيرافي
1/ 312، والمختص 1/ 279. والمفصل للزمخشري/ 157. وابن يعيش 7/ 93،
والديوان/ 9.

(67/1)

الأولى: حذف المبتدأ وإضمماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى
جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا،
وكذلك لو كنت منتظرًا رجلاً فقيل: عمرو، جاز على ما وصفت لك، ومن ذلك:
مررت برجل زيد؛ لأنك لما قلت: مررت 1 برجل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت
هو زيد وعلى هذا قوله تعالى: {بَشِّرْ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارِ} 2.

الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم
أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله
مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك
المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه

وعرف المعنى / 44 فأما قوله: لكان "كذا وكذا" فحديث متعلق بحديث "لولا" وليس من المبتدأ في شيء ومن ذلك: هل من طعام، فموضع "من طعام" رفع كأنك 3 قلت: هل طعام والمعنى: هل طعام في زمان أو مكان و"من" تراد توكيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة وسنذكرها في موضعها إن شاء الله. وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً كما أدخلوها على المبتدأ فقالوا: ما أتاني من رجل، في موضع: ما أتاني رجل. {وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ} 4 و {هَلْ نُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} 5. وكذلك قولك: هل من طعام، وإنما هو: هل طعام، 6 فموضع "من طعام" رفع بالابتداء.

1 في الأصل "ممرت".

2 الحج: 72.

3 زيادة: من "ب".

4 الأعراف: 102.

5 مريم: 98.

6 الجملة مكررة في السطر الثاني قبل الأخير ص 75.

(68/1)

الجهة الثالثة: أنهم ربما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم، يريد: منه، وإلا كان كلاماً غير جائز، لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول. وإما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: الكر 1 بستين درهماً، فأمسكت عن ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم / 45 المخاطب. وتعتبر خبراً لمبتدأ بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ؛ لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى. ألا ترى أن القائل 2 إذا قال: عمرو منطلق، فقلت 3: من المنطلق؟ قال: عمرو، وكذلك إذا قال 4: عبد الله أخوك، فقلت: من أخوك؟ قال: عبد الله، وكذلك لو قال: عبد الله قامت جاريته في دار أخيه، فقلت: من الذي قامت جاريته 5 في دار أخيه؟ لقال: عبد الله، وخبر المبتدأ يكون جواب "ما" 6 وأي، وكيف، وكم، وأين، ومتى، يقول القائل: الدينار ما هو؟ فتقول: حجر، فتجيبه بالجنس، ويقول 7 الدينار 8 أي الحجارة هو؟ فتقول:

ذهب، فتجيبه بنوع 9 من ذلك الجنس، وهذا إنما 10 يسأل عنه من سمع بالدينار ولم يعرفه. ويقول: الدينار كيف هو؟ فتقول: مدور أصفر حسن منقوش، ويقول: الدينار كم قيراطاً هو؟ فتقول: الدينار عشرون قيراطاً، فيقول: أين

1 الكر: مكيال لأهل العراق، وهو عندهم ستون قفيزاً.

2 أن القائل: ساقط في "ب".

3 في "ب" قلت.

4 إذا قال: ساقط في "ب".

5 في "ب" جارته.

6 في "ب" "لما".

7 في "ب" فيقول.

8 الدينار: ساقط في "ب".

9 في "ب" بالنوع.

10 زيادة من "ب".

(69/1)

هو؟ فتقول: في بيت المال والكيس ونحو ذلك، ولا يجوز أن تقول: الدينار متى هو، وقد بينا أن ظروف/ 46 الزمان لا تتضمن الجثث إلا على شرط الفائدة، والتأول، ولكن تقول: القتال متى هو؟ فتقول: يوم كذا وكذا، فأما إذا كان الخبر معرفة أو معهوداً فإنما يقع في جواب "من وأي" نحو قوله: زيد من هو؟ والمعنى: أي الناس هو؟ وأي القوم هو؟ فتقول: أخوك المعروف 1 أو أبو عمرو، أي: الذي من أمره كذا، وتقول: هذا الحمار، أي الحمير هو؟ فتقول: الأسود المعروف بكذا وما أشبهه. واعلم: أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جارياً عليه إلى جنبه أضمير فيه ما يرجع إليه وانستر 2 الضمير نحو قولك: عمرو قائم وأنت منطلق، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى، لأن عمراً هو الذي قام، وقائم جار على "عمرو" وموضوع إلى جانبه، لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكداً، فإن أردت التأكيد، قلت: زيد قائم هو، وإن لم ترد التأكيد فأنت/ 47 مستغن عن ذلك وإنما احتمل "ضارب وقائم" وما أشبههما من أسماء

الفاعلين ضمير الفاعل ورفع الأسماء التي تبني عليه لمضارعتة الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء [ليس] 3 هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متى كان جاريًا على الاسم الذي قبله، وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع: إما أن يكون خبرًا لمبتدأ نحو قولك: عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو: مررت برجل قائم، أو حالًا نحو: رأيت زيدًا قائمًا، ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله، ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل، لأن انستار ضمير الفاعل إنما هو للفعل،

1 زيادة من "ب".

2 المشهور: استتر.

3 أضفت كلمة "ليس" لأن المعنى يتطلبها.

(70/1)

ولذلك بنيت لام "فعل" مع ضمير الفاعل المخاطب في "فعلت" والمخاطب والمخاطبة أيضًا في "فعلت" / 48 وفعلت كما بينا فيما مضى. فإن قلت: هند زيد ضاربتة، لم يكن بد من أن تقول: هي، من أجل أن قولك: "ضاربتة" ليس لزيد في الفعل نصيب، وإنما الضرب كان من هند ولم يعد عليها شيء من ذكرها، والفعل لها، وإنما "ضاربتة" خبر عن زيد وفاعله هند في المعنى، ولم يجوز إلا إظهار الضمير، فقلت حينئذ هي مرتفعة "بضاربتة" كما ترتفع هند إذا قلت: زيد ضاربتة هند، فالمكنى 1 ههنا بمنزلة الظاهر، ولا يجوز أن تتضمن "ضاربتة" ضمير الفاعل، فإن أردت أن تثني قلت: الهندان الزيدان ضاربتهما هما، لأن "ضاربه" ليس فيه ضمير الهندين إنما هو فعل فاعله المضمر، هذا على قول من قال: أقائم أخواك 2، فأما من قال: أكلوني البراغيث 3 فيجعل في الفعل علامة التشنية والجمع ولم يرد الضمير ليبدل على أن فاعله مثنى أو مجموع كما كانت التاء في "فعلت هند" فرقًا بين فعل المذكر والمؤنث، فإنه يقول: الهندان الزيدان ضاربتاهما هما فإذا قلت: هند زيد ضاربتة / 49 هي "فهند" مرتفعة بالابتداء، "وزيد" مبتدأ ثان، وضاربتة خبر زيد "وهي" هذه اللفظة مرتفعة بأنها فاعلة، والفعل "ضاربتة" والهاء ترجع إلى زيد، وهي ترجع إلى هند والجملة خبر عنها، فإن جعلت موضع فاعل، يفعل فقلت:

زيد هند تضربه، أضمرت الفاعل ولم تظهره، فهذا مما خالفت فيه الأسماء الأفعال، ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وزيد تضربه. فإن

-
- 1 المكنى أو الكناية: اصطلاح كوفي، ومعناه الضمير عند البصريين، واصطلاح الضمير أدق من اصطلاح المكنى لأن الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك اللهم إلا إذا ذهب به مذهب من يجعل الكلمة أقساماً أربعة من المحدثين ويجعل الضمير هو القسم الرابع، ويدخل فيه العدد وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، انظر: من أسرار العربية للدكتور أنيس/ 196.
 - 2 أفانم مبتدأ، وأخواك فاعل سد مسد الخبر.
 - 3 البراغيث هي الفاعل والواو في الفعل علامة تدل على الجمع.

(71/1)

كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت 1 لأن في تصارييف الفعل ما يدل على المضمر ما هو 2، كما قد ذكرنا فيما قد تقدم، وليس ذلك في الأسماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل 3، تقول: زيد مضروب، فتكون خبراً لزيد كما تكون "ضارب" ويكون فيه ضميره كما يكون في الفاعل، فتقول: عمرو الجبة مكسوته إذ كان في "مكسوته"، ضمير الجبة مستتر، فإن كان فيه ضمير "عمرو" لم يجز حتى تقول: عمرو الجبة مكسوها هو، فحكم المفعول / 50 حكم الفاعل، كما أن فُعِلَ "كفَعَل" في عمله، وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز 4 فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهيّاً وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت، ولكن العرب قد 5 اتسعت في كلامها فقالت: زيد كم مرة رأيته، فاستجازوا 6 هذا لما كان زيداً في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استفهم عنه، لأن الهاء هي زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب.

-
- 1 بإبراز الضمير.
 - 2 أي: إن قاما يدل على التثنية، وقاموا: يدل على الجمع، وقمن، يدل على جماعة الإناث.
 - 3 إلا أنه يختلف عنه بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع نحو: الورع محمود المقاصد اسم

- مفعول. وزيد مكسو العبد ثوبا. ثم إن اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي،
كقائم وذاهب واسم المفعول إنما يبنى من فعل متعد لأنّه جاز على "فعل" ما لم يسم
فاعله، فكما أنّه لا يبنى إلا من المتعدي كذلك اسم المفعول.
4 أضفت كلمة "يجوز" لإيضاح المعنى.
5 في "ب" إذا بدلا من "قد".
6 في "ب" واستجازوا.

(72/1)

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل:

الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل
حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن

(72/1)

كقولك: جاء زيدٌ ومات عمرو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني
للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم
بالبتداء، وإنما قلت على الفعل/51 الذي بني للفاعل، لأفرق بينه وبين الفعل الذي
بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا "ضرب" للفاعل مفتوح الفاء و"ضرب"
للمفعول مضموم الفاء مكسور العين، وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال
ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبنية، وهذا يبين لك
في موضعه إن شاء الله. وإنما قلت: كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، لأن الفعل ينقسم
قسمين: فمنه حقيقي، ومنه غير حقيقي، والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما أن يكون 1
الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول، نحو: قمت
وقعدت، والآخر أن يكون فعلاً واصلًا إلى اسم بعد اسم الفاعل، والفعل الواصل على
ضربين: فضربٌ واصل مؤثر نحو: ضربت زيدًا وقتلت بكرًا، والضرب 2 الآخر واصل
إلى الاسم 3 فقط 4 غير مؤثر / 52 فيه نحو: ذكرت زيدًا ومدحت عمرًا، وهجوت بكرًا،
فإن هذه تتعدى إلى الحي والميت والشاهد والغائب، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها
إلا أنها غير مؤثرة 5.

ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر وإنما تنبئ عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول، ولكن أخبار 6 الفاعل بما 7 وقع عنده نحو: ظننت زيدًا أخاك. وعلمت زيدًا خير الناس.

-
- 1 أن يكون ساقط في "ب".
 - 2 الضرب: ساقط في "ب".
 - 3 الاسم: ساقط في "ب".
 - 4 فقط: ساقطة في "ب".
 - 5 في "ب" مؤيدة.
 - 6 في "ب" أخبارًا بالنصب.
 - 7 في "ب" إنما.

(73/1)

القسم الثاني: من القسمة الأولى 1: وهو الفعل الذي هو غير فعل حقيقي، فهو على ثلاثة أضرب، فالضرب الأول: أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائط، ومرض بكر. والضرب الثاني: أفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنما تدل على الزمان فقط، وذلك قولك: كان عبد الله أخاك، وأصبح عبد الله عاقلاً، ليست تخبر بفعل فعله إنما تخبر أن عبد الله أخوك فيما مضى / 53 وأن الصباح أتى عليه وهو عاقل. والضرب الثالث: أفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جعلت له نحو قولك: لا أرينك 2 ههنا، فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهي نفسه في اللفظ وهو للمخاطب في المعنى. وتأويله: لا تكونن ههنا فإن 3 "من" حضري رأيت ومثله قوله تعالى: {فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} 4 لم ينههم عن الموت في وقت لأن 5 ذلك ليس المهم تقديمه وتأخيرها ولكن معناه: كونوا على الإسلام. فإن الموت لا بد منه، فمتى صادفكم صادفكم عليه، وهذا تفسير أبي العباس 6 رحمه الله. فالاسم الذي يرتفع بأنه فاعل 7 هو والفعل جملة يستغني عنها 8

-
- 1 في "ب" الأول والصواب ما أثبت.

2 في "ب" لا آتينك.

3 في "ب" فإنه.

4 البقرة: 132.

5 في "ب" فإن.

6 أبو العباس: محمد بن يزيد المبرد نخاة البصرة في عصره، أخذ عن الجرمي والمازني.

مات سنة 285 وترجمته في طبقات الزبيدي/ 108 وأخبار النحويين البصريين
للسيرافي/ 72، والفهرست/ 449، وفي نزهة الألباء/ 279، ومعجم الأدباء ج7/
279.

7 في "ب" والفعل والفاعل.

8 في "ب" بنفسها.

(74/1)

السكوت وتمت بها 1 الفائدة للمخاطب، ويتم الكلام به دون مفعول والمفعول فضلة في الكلام كالذي تقدم، فأما 2 الفعل فلا بد له من فاعل، وما يقوم مقام الفاعل بمنزلة الابتداء والخبر، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد. فالفاعل رفع إذا أخبرت عنه أنه "فَعَلَ" وسيفعل أو هو في حال/ 54 الفعل أو استفهمت عنه هل يكون فاعلاً أو نفيت أن يكون فاعلاً نحو: قام عبد الله ويقوم عبد الله. وسيقوم عبد الله. وفي الاستفهام: أيقوم عبد الله؟ وفي الجزاء إن يذهب زيد أذهب. وفي النفي، ما ذهب زيد، ولم يقم عمرو، فالعامل هو الفعل على عمله أين نقلته لا يغيره عن عمله شيء أدخلت عليه ما يعمل فيه أو لم يعمل، فسواء كان الفعل مجزوماً أو منصوباً أو مرفوعاً أو موجباً أو منفيّاً أو خبراً أو استخباراً هو في جميع هذه الأحوال لا بدّ من أن يرفع به الاسم الذي بني له، فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها، ومن الأفعال ما لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، ويقتصر به على زمان واحد³، فلا يتصرف في جميع تصاريف الأفعال، وقد أفردناها، وقد أعملوا اسم الفعل، وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف، وفعل غير/ 55 متصرف، واسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي.

فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قام وضرب، وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم. وضرب، ويضرب، وأضرب، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشترك منه اسم الفاعل، فتقول: ضارب،

1 في الأصل وتجب، والتصحيح من "ب".

2 في "ب" وأما.

3 وذلك نحو: دام وليس من الأفعال الناقصة. وعسى، وكرب من أفعال المقاربة، وفعل التعجب، ونعم وبئس.

(75/1)

والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف نحو: ليس وعسى وفعل التعجب ونعم وبئس لا تقول منه، يفعل ولا فاعل¹. ولا يزول عن بناء واحد، وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.

الثالث: وهو اسم الفاعل الجاري على فعله، نحو قولك: قام يقوم فهو قائم: وضرب يضرب فهو ضارب، وشرب، يشرب فهو شارب، فضارب وشارب² وقائم أسماء الفاعلين. وقد بينا أن اسم الفاعل لا يحسن أن يعمل إلا أن يكون معتمداً على شيء قبله. وذكرنا ما يحسن من ذلك وما يقبح في باب/ 56 خبر الابتداء.

والرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: حسن، وشديد تقول: الحسن وجه زيد، [و] 3 الشديد ساعدك، وما أشبهه.

والخامس: المصدر نحو قولك، عجبت من ضرب زيد عمرو، وتأويله: من أن ضرب زيداً عمرو.

السادس: الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكها ومناعها، يريدون: أترك، وأمنع، ورويد زيداً وهلم الثريد وصه، ومه يريدون: اسكت، وعليك زيداً فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظاً ولا يقاس عليها، وسنذكر جميع هذه الأسماء التي أوقعت موقع الفعل في بابها مشروحة إن شاء الله.

1 لأن اسم الفاعل يشتق من الأفعال المتصرفة.

2 في الأصل: وشاتم، وأظنها تحريفاً عن "وشارب".
3 أضفت "واوا" لأن الكلام يحتاجه.

(76/1)

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة:

وهو المفعول الذي لم يسم من فَعَلْ به، إذا كان الاسم مبنيًا على فعلٍ بني للمفعول ولم يذكر من فعلٍ به فهو رفع وذلك قولك: ضرب بكر وأخرج خالد، واستخرجت الدراهم، فبني الفعل للمفعول على "فعل" نحو:

(76/1)

"ضُرِبَ" وأفعلَ نحو: "أكرمَ" / 57 وتفعلَ نحو: تضرب، ونفعلَ نحو: نضرب فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بني للفاعل، لئلا يلتبس المفعول بالفاعل، وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدثت به عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني عنه، ولذلك قلت: إذا كان مبنيًا على فعلٍ بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعلٍ به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصبًا، وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه. واعلم: أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول، لأن ذلك محال، نحو: قام، وجلس. لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جلس عمرو، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيدًا، أزلت الفاعل وقلت: ضرب زيد، فصار المفعول يقوم مقام / 58 الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب لأن الذي كان منصوبًا قد ارتفع، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أُعطي زيد درهمًا، فقام أحد المفعولين مقامَ الفاعل، وبقي منصوب واحد 1 في الكلام، وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين نحو: أعلم الله زيدًا بكرًا خير الناس، إذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم زيد بكرًا خير الناس. فقام أحد المفعولين مقام الفاعل. وبقي في الكلام اسمان منصوبان، فعلى هذا يجري هذا الباب. وإن كان الفعل لا يتعدى لم يجز ذلك فيه، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بقي الفعل غير متعد، وإن كان

يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعديًا إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة، بقي الفعل يتعدى إلى اثنين، فعلى هذا فقس متى نقلت "فعل" الذي هو

1 في سيبويه ج1/ 19 إذا قلت: كسى عبد الله الثوب وأعطى عبد الله المال، رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في "ضرب" حين قلت: ضرب عبد الله وشغلت به كسى وأعطى كما شغلت به "ضرب" وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل هو بمنزلة الفاعل.

(77/1)

للفاعل مبني إلى "فُعِلَ" الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات / 59 واحدًا. وإذا نقلت "فَعَلْتُ" إلى أفعلت، فإن كان الفعل لا يتعدى في "فعلت" فعدّه إلى واحدٍ إذا نقلته إلى "أفعلت" تقول: قمت فلا يتعدى إلى مفعول، فإن قلت "أفعلت" منه قلت: أقمت زيدا، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد فنقلته من "فعلت" إلى "أفعلت" عديته إلى اثنين نحو قولك: رأيت الهلال هو متعد إلى مفعول واحدٍ فإن قلت: أريت زيدا الهلال فيتعدى إلى اثنين، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين فنقلته من "فعلت" إلى "أفعلت" تعدى إلى ثلاثة مفعولين، تقول علمت بكرًا خير الناس، فإن قلت: أعلمت، قلت: أعلمت بكرًا زيدا خير الناس فتعدى إلى ثلاثة، فهذان النقلان مختلفان، إذا نقلت "فعلت" إلى "فعلت" نقصت من المفعولات واحدًا أبدًا، وإذا نقلت "فعلت" إلى "أفعلت" زدت في المفعولات واحدًا أبدًا، فتبين ذلك فإني إنما ذكرت "فعلت" وإن لم يكن من هذا الباب، لأن الأشياء تتضح بضمها إلى أضدادها / 60 واسم المفعول الجاري على فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك: مضروب، ومعط، يعمل عمل أعطى، ونعطي تقول: زيد مضروب أبوه فترفع "أبوه" بمضروب، كما كنت ترفعه بضاربٍ إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمرًا، وتقول: زيد معط أبوه درهمًا "فترفع الأب" "بمعط" وتقول: دفع إلى زيد درهم، فترفع الدرهم لأنك جررت زيدا فقام الدرهم مقام الفاعل، ويجوز أن تقول: سير بزيد، فتقيم "بزيد" مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعا ولا يمنع حرف الجر 1 من ذلك، كما قال: ما جاءني من أحد، فأحد فاعل، وإن كان مجرورا "بمن" وكذلك قوله تعالى: {أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ} 2.

1 على شرط أن لا يكون حرف الجر للتعليل، فلا يقال: وقف لك.. لا من أجلك لا إذا جعلت نائب الفاعل ضمير الوقوف المفهوم من "وقف" فيكون التقدير: وقف الوقوف الذي تعهد لك. أو من أجلك، وإذا كان نائب الفاعل مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً. تقول: ذهب بفاطمة. ولا يقال: ذهبت بفاطمة.

2 البقرة: 105.

(78/1)

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت: أعطى زيد درهماً، وكسى زيد ثوباً، فهذا وجه الكلام، ويجوز أن تقول: أعطى زيدا درهماً، وكسى زيدا ثوباً، كما كان الدرهم والثوب مفعولين، وكان لا يلبس على السامع الآخذ من المأخوذ جاز، ولكن لو قلت: أعطى/61 زيد عمرًا، وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول: أعطى عمرو زيدا، لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذاً لصاحبه، وهو لا يلبس في الدرهم وما أشبهه، لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذاً، وإنما هذا مجاز والأول الوجه. ومن هذا: أدخل القبر زيدا، وألبستُ الجبة زيدا، ولا يجوز على هذا، ضرب زيدا سوطاً، لأن سوطاً في موضع قولك: ضربةً بسوطٍ 1 فهو مصدر. واعلم: أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة وذلك نحو قولك: سير بزيد سير شديد، وضرب من أجل زيد عشرون سوطاً، واختلف به شهران، ومضى به فرسخان، وقد يجوز نصبها على الموضع، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل، أعني قولك: بزيد على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمه/62 وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدراً استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه، وإما أن يكون مكاناً دلَّ الفعل عليه أيضاً إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقاً من مصدره نحو قولك: سير بزيد فرسخاً أضمرت السير، لأن "سير" يدل على السير، فكأنك قلت: سير السير بزيد فرسخاً، ثم حذفت السير فلم تحتج إلى ذكره معه، كما تقول: من كذب كان شراً له، تريد: كان الكذب شراً له. ولم تذكر الكذب لأن "كذب" قد دل عليه ونظيره قوله تعالى: {لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ} 2. يعني البخل الذي دل عليه "يبخلون" وأما الذي يدل عليه الفعل من المكان فأن تضمير في

1 في الأصل "بصوت" وليس له معنى.

2 آل عمران: 108.

(79/1)

هذه المسألة ما يدل عليه "سير" نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة. ألا ترى أن السير لا بد أن يكون في طريق، فكأنك/ 63 قلت: سير عليه الطريق فرسخًا، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني، فقد صارَ في "سيرَ بزيدٍ" ثلاثة أوجه: أجودها أن تقيم، "بزيد" مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعًا، وإن كان مجرورًا في اللفظ، وقد أريناك مثل ذلك.

والوجه الثاني: الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. والوجه الثالث: وهو أبعدا أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. واعلم: أنك إذا قلت: سير بزيد سيرًا، فالوجه النصب في "سير" لأنك لم تغد بقولك "سيرًا" شيئًا لم يكن في "سير" أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديدًا أو هينًا، فالوجه الرفع لأنك لما نعتته قريته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في "سير" والظروف بهذه المنزلة، لو قلت: سير بزيد مكانًا أو يومًا لكان الوجه النصب، فإن قلت: يوم كذا أو مكانًا بعيدًا أو قريبًا اختير الرفع والتقديم والتأخير والإضمام والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولم/ 64 يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك لا فرق بينهما في جميع ذلك، وتقول: كيف أنت إذا نحى نحوك ونحوك على ما فسرنا، فإن قلت: نحى قصدك فالاختيار عند قوم من النحويين النصب لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر، والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعًا 1 في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان

1 مذهب البصريين إلا الأخفش، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر. وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مئول، ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، فتول: ضرب ضرب شديد زيدا، وضرب زيدا

ضرب شديد، وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: {لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} .. شرح ابن عقيل: 67 / 2.

(80/1)

الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل. فأما الحال والتمييز، فلا يجوز أن يجعل واحد منهما في محل الفاعل، إذا قلت: سير بزيد قائماً أو تصبب بدن عمرو عرقاً، لا يجوز أن تقيم "قائماً وعرقاً" مقام الفاعل، لأنهما لا يكونان إلا نكرة، فالفاعل وما قام مقامه يضمّر كما يظهر، والمضمّر لا يكون إلا معرفة وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: جئتكَ ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير، لأن المعنى لا ابتغاء الخير، ومن أجل ابتغاء الخير / 65 فإن أقمته مقام الفاعل زال ذلك المعنى، وقد أجاز قوم في "كان زيد قائماً" أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كين قائم.

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن "كان" فعل غير حقيقي، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر، فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة، والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول، يقوم مقام الفاعل، لأنهما غير متغايرين إذ كان إلى شيء واحد¹، لأن الثاني هو الأول في المعنى. وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت الناقة، وقد وضع زيد في تجارته، ووكس²، وأغرى به وأولع به، وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه.

1 في سيبويه 21 / 1، وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله "فقدمت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله" وحال التقديم والتأخير فيه. كحاله في ضرب، إلا اسم الفاعل والمفعول فيه. لشيء واحد.

2 وَكَسَ: نَقَصَ، والوكس: النقص، في حديث أبي هريرة: "من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا" انظر اللسان مادة: وَكَسَ.

(81/1)

شرح الخامس: وهو المشبه بالفاعل في اللفظ.

المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع "بكان وأخواتها" وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت "بكان" والفعل، وأخوات "كان": صار، وأصبح، وأمسى / 66 وظل، وأضحى، وما دام، وما زال، وليس، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناه من لفظه لفظ الفعل، وتصاريفه تصاريف الفعل¹، تقول: كان، ويكون، وسيكون، وكائن، فشبهوها بالفعل لذلك، فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه "وكان" إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط "ويكون" تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي، فهي تدل على زمان فقط، فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأً تشبيهاً بالفاعل و [نصبوا² بها الخبر] تشبيهاً بالمفعول فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، إلا أن المفعول في "كان" لا بد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره، كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا / 67 "كان زيد قائماً" فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقاً، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق، فهذا تشبيه لفظي، وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى وسترى ذلك إن شاء الله، فقد بان شبه "كان وأخواتها" بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون، وأصبح يصبح وأضحى، ويضحى، ودام يدوم، وزال يزال، فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف³ تصرف الفعل قولك: لست، كما تقول: ضربت ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن، كضربن،

1 في الكتاب 1 / 21 فهو كائن ونكون، كما كان ضارب ومضروب.

2 أضفت ما بين القوسين لإيضاح المعنى.

3 قال سيبويه 1 / 21 وأما ليس فإنه لا يكون فيها ذلك "أي: التصرف" لأنها وضعت موضعاً واحداً ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر.

وإنما امتنعت من التصرف، لأنك إذا قلت "كان" دللت على ما مضى، وإذا قلت "يكون" دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائماً الآن أو غداً أدت ذلك المعنى الذي في يكون،/ 68 فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبني بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات. وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم "كان" المعرفة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك، تقول: كان عمرو منطلقاً، وكان بكر رجلاً عاقلاً، وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة كما كان ذلك في الابتداء أيضاً، تقول: كان عبد الله أخاك، وكان أخوك عبد الله، أيهما شئت جعلته اسم "كان" وجعلت الآخر خبراً لها، والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة¹ لعلمهم أن المعنى ينول إلى شيء واحد، فمن ذلك قول حسان:

كأن سلافة من بيت رأس ... يكون مزاجها عسل وماء²

وقال القطامي:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الودعا³

-
- 1 في المقتضب 1/ 91 واعلم: أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد.
 - 2 مر تفسير هذا البيت، ص 42.
 - 3 استشهد بالشرط الأول سيويه 1/ 331 على ترخيم "ضباعة" والوقف على الألف بدلا من الهاء. واستشهد بالشرط الثاني ابن هشام في المغني على جعل اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة للضرورة، وأراد "بضباعة" ضباعة بنت زفر بن الحارث، ولا يك موقف يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون على الطلب والرغبة كأنه قال: لا تجعلني هذا الموقف آخر وداعي منك. والوجه الآخر: أن يكون على الدعاء كأنه قال: لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع، وفيه حذف مضاف، أي: "موقف" والبيت، مطلع قصيدة للقطامي في مدح زفر بن الحارث، وكان بنو أسد أحاطوا به وأسروه يوم الخابور وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم وحماه وحمله، وكساه مائة ناقة، فمدحه بهذه القصيدة:
- وانظر: المقتضب 4/ 93، وابن يعيش 7/ 91، وارتشاف الضرب 356، والديوان/ 37.

وقد مضى تفسير هذا، وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان/ 69 أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان رجل قائماً مقامك، وإنما صلح هذا هنا، لأن قولك: "رجل" في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً، يدللك على ذلك قولك: ما كان رجلاً أفضل منهما. والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة، كما كان في المبتدأ والخبر. فما كانت فيه فائدة فهو جائز فأنت إذا قلت: ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك، ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد عريب 1 وكتيع 2، وطوري 3 وديار، قال الراجز:

وبلدة ليس بها ديار
ومن هذه الأسماء ما يقع بعد "كل" لعمومها، تقول: يعلم هذا كل أحد، وأما قول الشاعر 4:

-
- 1 عريب: من الألفاظ الملازمة للنفي ومعناها: لا أحد.
 - 2 كتيع: الكتيع: المنفرد من الناس. يقال: ما بالدار كتيع، أي: لا أحد.
 - 3 طوري: تقول العرب: ما بالدار طوري، ولا دوري، أي: أحد، ولا طوراني مثله. ومثله قول الحجاج: وبلدة ليس بها طوري.
 - انظر اللسان مادة "طور".
 - 4 نسبه السيرافي للأخطل، وروى: لقد ظهرت، ولم يوجد في ديوان الأخطل، وإنما وجدته في ديوان ذي الرمة، ويروى كذلك:
 - لقد بهرت فما تخفى على أحدٍ
 - وذهب ابن السراج مذهب سيويه ورأى أن أحدا الثانية حكاية لأحد الأولى، انظر شرح السيرافي 1/ 325، والموشح/ 182، والديوان/ 191.

(84/1)

حتى ظهرت فما تخفى على أحدٍ ... إلا على أحدٍ لا يعرف القمر
فقد فسر هذا البيت على ضربين:

أحدهما: أن يكون "أحد" في معنى واحد كأنه قال: إلا على واحد لا يعرف القمر، فأحد هذه هي التي تقع في قولك/70: أحد وعشرون وتكون على قولك "أحد" التي

تقع في النفي فتجربه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياه، ونظير ذلك أن يقول القائل: أما في الدار أحد، فتقول مجيباً بلى، وأحد، إنما هو حكاية للفظ ورد عليه، وتقول: ما كان رجل صالح مشبه زيداً في الدار، إذا جعلت في الدار خبراً، ومعنى هذا الكلام أن زيداً صالح فمشبهه مثله. فإن نصبت "مشبهاً" فقد ذمت زيداً أو أخبرت أن ما كان صالحاً غير تشبيه. فإذا قلت: ما كان أحد مثلك، وما كان مثلك أحد فكلها نكرات لأن "مثل وشبه" يكن نكرات، وإن أضفت إلى المعارف لأنهن لا يخصن شيئاً بعينه لأن الأشياء تتشابه من وجوه، وتتنافى من وجوه، فإن أردت "بمثلك" المعروف "بشبهك" خاصة كان معرفة كأخيك. وتقول: ما كان في الدار أحد مثل زيد، إذا جعلت "في الدار" الخبر، وإن جعلت "في الدار" لغواً نصبت المثل / 71 قال الله تعالى: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} 1.

1 الإخلاص: 4.

والآية: تكلم عنها سيبويه في 1 / 27، فقال: وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير، والإلغاء، والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحد "كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقر" وفي البحر المحيط 1 / 528-529 وقال مكي: سيبويه يختار أن يكون الظرف خبراً إذا قدمه وقد خطأه المبرد بهذه الآية، لأنه قدم الظرف ولم يجعله خبراً، انظر المقتضب 4 / 90، والجواب أن سيبويه لم يمنع إلغاء الظرف إذا تقدم وإنما أجاز أن يكون خبراً وألا يكون خبراً.

(85/1)

والظروف يجوز أن يفصل بها بين "كان" وما عملت فيه لاشتغالها على الأشياء فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها، واعلم: أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير، فهو جائز في "كان" إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه فإن فصلت بظرف ملغى جاز، فأما ما يجوز فقولك: كان منطلقاً عبد الله، وكان منطلقاً اليوم عبد الله، وكان أخاك صاحبنا، وزيد كان قائماً غلامه، والزيدان كان قائماً غلامهما، تريد أن كان غلامهما قائماً، وكذلك: أخوات "كان" قال الله تعالى: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} 1. وتقول: من كان أخاك إذا كانت "من" مرفوعة، كأنك قلت: أزيد كان

أخاك، وتقول: من كان أخوك، إذا كانت "من" منصوبة، كأنك قلت: أزيداً كان أخوك، وهذا كقولك: من ضرب أخاك؟ ومن ضرب أخوك؟ فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير/ 72 فأجزه فيها، ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، ولا تقل: كانت زيداً الحمى تأخذ، ولا: كان غلامه زيد يضرب، لا تجز هذا إذا كان "زيد والحمى" اسمين لكان. فإن أضمرت في "كان" الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له: المجهول. كان ذلك المضمر اسم "كان" وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيداً الحمى تأخذ، وعلى هذا أنشدوا:

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ²

كأنه قال: وليس الخبر يلقي المساكين كل النوى ولكن هذا المضمر

1 الروم: 47.

2 من شواهد الكتاب 1/ 35، وج1/ 73 على الإضمار في ليس لأنها فعل، والدليل على ذلك إيلاؤها المنصوب.

وكذلك ذكره بعض النحويين شاهداً على إضمار الشأن والحديث في "ليس" فنصب كل النوى بـ"يلقى" فتخلو الجملة لذلك من ضمير ظاهر، أو مقدر يعود على مرفوع "ليس" لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى.. والمعرس: المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل، والتعريض: النزول في ذلك الوقت، يقول: أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتهم على منزلهم، ولا يلقي المساكين أكثر النوى ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع وكان الشاعر معدوداً من بخلاء العرب، ونزل به قوم فأطعمهم قماراً. والشاهد: حميد بن مالك الأرقط.

وانظر المقتضب 4/ 100، وشرح السيرافي 1/ 357، وأما ابن السجري 2/ 203، وابن يعيش 7/ 104.

(86/1)

لا يظهر وأصحابنا¹ يميزون: غلامه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام "بـيضرب" ويقدمونه، لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله، فلو قلت: غلامه ضرب زيد كان جيداً²، فكان هذا بمنزلة: ضرب زيد غلامه.

ولو رفعت الغلام، كان غير جائز، لأنه إضمار قبل الذكر³ فلا يجوز أن ينوي به/ 73

غيره فإن قال قائل: فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم؟ قيل له4: إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخرًا، وإذا كان في موضعه لم يجوز أن تعني5 به غير موضعه، ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيد، لأن الغلام في المعنى مؤخرًا، والفاعل على الحقيقة قبل المفعول6، ولكن لو قلت: ضرب غلامه زيدًا، لم يجوز لأن الغلام فاعل وهو في موضعه، فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع7،

1 أي البصريون: قال المبرد: ولو قلت: غلامه كان زيد يضرب، كان جيدًا أن تنصب الغلام بـ"يضرب" لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله. انظر: المقتضب 4 / 101.

2 انظر المقتضب 4 / 102.

3 عاد على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا غير جائز.

4 أضيفت "له" لأن المعنى يقتضيها.

5 أي تنوي به.

6 عاد على متأخر لفظًا لا رتبة، وهذا جائز.

7 في المقتضب 4 / 102 "ولو قلت: ضرب غلامه زيدًا" كان محالًا: لأن الغلام في موضعه. لا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع.

(87/1)

وتقول: كان زيد قائمًا أبوه وكان زيد1 منطلقًا جارية يحبها، والتقديم والتأخير في الأخبار الجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة ما لم تفرقها، تقول: أبوه منطلق كان زيد تريد، كان زيد أبوه منطلق، وقائمة جارية يحبها كان زيد، تريد: كان زيد قائمة جارية يحبها. وفي داره ضرب عمرو خالدًا كان زيد. فإن قلت: كان في داره زيد أبوه، وأنت تريد: كان زيد في داره أبوه، لم يجوز؛ لأن الظرف للأب فليس2 من / 74 كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها ولو قلت: كان في داره أبوه زيد، صلح لأنك قدمت الخبر بمبنيته3 وعلى جملة فصار مثل قولك: كان منطلقًا زيد، ومثل ذلك: كان زيدًا أخواك يضربان4، هذا لا يجوز، فإن قدمت: "يضربان زيدًا" جاز، وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في "كان" مجهولًا وتقول: زيد كان منطلقًا أبوه، فزيد مبتدأ وما بعده خبر له، وفي "كان" ضمير زيد وهو اسمها، ومنطلقًا أبوه "خبره"، وإن شئت رفعت "أبا" بـ"كان"

وجعلت "منطلقاً" خبره، وتقول: زيد 5 منطلقاً أبوه كان، تريد: زيد 6 كان منطلقاً أبوه. مثل المسألة التي قبلها.

وقال قوم: أبوه قائم كان "زيد" خطأ لأن ما لا تعمل فيه "كان" لا يتقدم قبل "كان" والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: "منطلقاً" فهو بمنزلة فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لجئ فيه إلى القياس، ولا يميزون أيضاً/75: كان أبوه قائم زيد. وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك. هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر. وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكنى: أنه إذا كان في غير

1 في "ب" عبد الله بدلا من "زيد".

2 في "ب" و"ليس".

3 في "ب" هيئة.

4 في "ب" يضربانه.

5 في "ب" وتقول زيدا منطلقا.

6 في "ب" كان زيد منطلقا أبوه.

(88/1)

موضعه وتقدم جاز تقدمه، لأن النية فيه أن يكون متأخراً، والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في 1 موقعه وفي 2 مرتبته فحينئذ لا يجوز أن ينوى به غير موضعه، ولأصول التقديم والتأخير موضع يذكر فيه إن شاء الله. ولا يحسن عندي أن تقول: "آكلًا كان زيد طعامك" من أجل أنك فرقت بين آكل، وبين 3 ما عمل فيه بعامل آخر، ومع ذلك فيدخل لبس في بعض الكلام، وإنما يحسن 4 مثل هذا في الظروف نحو قولك: راغبًا كان زيد فيك، لاتساعهم 5 في الظروف، وأنهم 6 جعلوا لها فضلاً على غيرها في هذا المعنى، ولا أجيز أيضاً: آكلًا كان زيد أبوه طعامك، أريد 7 به 8: كان زيد آكلًا/76 أبوه طعامك، للعلّة التي ذكرت لك، بل هو ههنا أقبح، لأنك فرقت بين "آكل" وبين ما ارتفع به، وفي تلك المسألة إنما 9 فرقت بينه وبين ما انتصب به، والفاعل ملازم لا بد منه، والمفعول فضلة، وقوم لا يميزون: كان خلفك أبوه زيد، وهو جائز عندنا وقد مضى تفسيره، ويقولون 10: لا يتقدم "كان" فعل 11 ماضٍ ولا مستقبل. وما

جاز أن يكون خبراً فالقياس¹² لا يمنع من تقديمه إذ كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب. ولا

1 في: ساقطة في "ب".

2 في: ساقطة في "ب".

3 بين: ساقطة في "ب".

4 في "ب" حسن.

5 في "ب" لأنهم اتسعوا.

6 وأنهم: ساقطة في "ب".

7 في "ب" تريد.

8 به: ساقطة في "ب".

9 في "ب" أيضاً بدلاً من "إنما".

10 ويقولون: ساقطة في "ب".

11 فعل: ساقط في "ب".

12 في "ب" والقياس.

(89/1)

يتقدم خبر "ليس" قبلها¹ لأنها لم تصرف تصرف "كان"² لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل، وقد شبهها بعض العرب بـ"ما"³ فقال: ليس الطيب إلا المسك، فرفع وهذا قليل، فإذا أدخلت على "ليس" ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يجيء معها أحد لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحد في الدار؛ لأن المعنى ينول إلى قولك: أحد في الدار، وأحد لا يستعمل في الواجب، ولذلك لا يجوز⁴ أن تحيء إلا مع التقرير، لا يجوز⁵ أن تقول/ 77 فيها، لأن المعنى ينول إلى قولك: زيد إلا فيها وذا لا يكون كلاماً، وقد أدخلوا الباء في خبر "ليس" توكيداً للنفي تقول: أليست بزيد، وليست بقائم: وقالوا: أليس إنما قمت. ولا يجيء "إنما" إلا مع إدخال الألف كذا حكى وتقول: ليس عبد الله بحسن ولا كريماً⁶، فتعطف "كريماً" على "بحسن" لأن موضعه نصب، وإنما تدخل الباء هنا تأكيداً للنفي. وتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارج عمرو، على أن تجعل عمراً "مبتدأ" وخارجاً خبره، ولك أن تنصب فتقول:

ليس عبد الله بذاهب ولا خارجاً عمرو، على أنه معطوف على خبر "ليس" قبل الباء، ولا يحسن، ليس عبد الله بذاهب ولا خارج زيد، فتجر بالباء ويرتفع زيد بـ"ليس" لا يجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو على عاملين وإنما تعطف حروف العطف على عامل واحد ولكن تقول: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه، فتجري "ذاهباً" على "خارج"

1 في "ب" عليها بدلا من قبلها.

2 مذهب الكوفيين: أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها، بينما ذهب البصريون: إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، ولكل من الطرفين حجج مشروحة في الإنصاف ج1/ 92-93.

3 أي تغلب عليها الحرفية فهي نافية فقط.

4 في "ب" لم يجز.

5 في "ب" فلا.

6 انظر الكتاب 1/ 33.

(90/1)

وترفع الأخ بـ"ذاهب" لأنه ملبس بـ"زيد" وهو من سببه، فكأنك قلت: ليس زيد بذاهب ولا خارج، ولو حملت "الأخ" / 78 على "ليس"، لم يجز، من أجل أنك تعطف على عاملين، على "ليس" وهي عاملة وعلى "الباء" وهي عاملة، وقالوا: ما كان عبد الله ليقوم، ولم يكن ليقوم، فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات "كان". ولا تقول: ما كان ليقوم، وهذا يتبع فيه السماع.

واعلم: أن خبر "كان" إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كأني وكنته كقولك: "ضربني وضربته"، لأنها متصرفة تصرف الفعل، فالأول استحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود: فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْ فَإِنَّهُ ... أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَبَّائِهَا¹

و"لكان" ثلاثة مواضع:

الأول: التي يكون لها اسم وخبر.

الثاني: أن يكون بمعنى وقع وخلق² فتكتفي بالاسم وحده ولا

1 استشهد به سيبويه 21 / 1، على أن "كان" تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بما خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو: ضربته. وكان أبو الأسود يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز وكان إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب فاضطرب أمر البضاعة. واللبان، بكسر اللام، تقول: هو أخوه بلبان أمه، ولا يقال: بلبن أمه. ويريد الشاعر: نبذ الزبيب، وانظر المقتضب 3 / 98، وأدب الكاتب / 32، وشرح السيرافي / 1 / 307، وإصلاح المنطق / 297 والإنصاف / 49، وابن يعيش / 3 / 107، وتفسير المسائل المشككة للفارقي / 70.

2 أي: التامة. قال سيبويه: وقد يكون "لكان" موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر. انظر الكتاب 1 / 21.

(91/1)

تحتاج إلى خبر، وذلك قولك: أنا أعرفه مذ كان زيد، أي: مذ خلق، وقد كان الأمر، أي: وقع، وكذلك أمسى / 76 وأصبح تكون مرة بمنزلة "كان" التي لها خبر ومرة بمنزلة استيقظ ونام فتكون أفعالاً تامة تدل على معان وأزمنة. ولا ينكر أن يكون لفظ واحد لها معنيان وأكثر، فإن ذلك في لغتهم كثير. من ذلك قولهم وجدت عليه من الموجدة 1، ووجدت يريدون. وجدان الضالة 2، وهذا أكثر من أن يذكر هنا.

الثالث: أن تكون توكيداً زائدة نحو قولك: زيد كان منطلق، إنما معناه: زيد منطلق، وجاز الغاؤها لاعتراضها 3 بين المبتدأ والخبر.

ذكر الضرب الثاني: وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال. فمن ذلك "ما" وهي تجري مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز، شبهت بما في النفي خاصة لأنها نفي، كما أنها نفي، يقولون: ما عمرو منطلقاً، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك: ما زيد إلا منطلق / 80 وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: "ما منطلق زيد" 4 فتجتمع

- 2 ويكون من وجدت، في معنى علمت وذلك قولك: وجدت زيدا كريما، ومن ذلك أيضا "رأيت" تكون من رؤية العين، وتكون من العلم كقوله عز وجل: {أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ} . وقال الشاعر خدّاش بن زهير:
- رأيت الله أكبر كل شيء ... محافظة وأكثرهم جنودا
- 3 في "ب" باعتراضها.
- 4 اشترط سيبويه لعمل ما الحجازية شروطا، منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وذلك لأنها فرع على ليس فلا تقوى قوة الفعل ولم تتصرف تصرفه، وأن لا ينتقض نفيها بإلا، فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى "ليس" فلذلك ارتفع قولك: ما زيد إلا منطلق، واستوت فيه اللغتان ومن ذلك قوله عز وجل: {مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا} وذلك أن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت "ليس" فكيف تعمل مع زوال المشابهة، وأن لا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها نحو: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به. وأن لا يقرن اسمها "بأن" الزائدة نحو: ما أن زيد ذاهب وقول الشاعر:
- وما أن طبنا جبن ولكن ... منايانا ودولة آخرينا
- انظر الكتاب 1/ 29، 362، 475.

(92/1)

اللغة الحجازية والتميمية فيهما معًا، لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام على ما كان عليه قبل النفي، يعني الابتداء فإذا قلت: ما يقوم زيد فنفيت ما في الحال حسن. فإن قلت: ما يقوم زيد 1 غداً كان أقبح، لأن هذا الموضع خصت 2 به "لا" 3 يعني نفي المستقبل. ولو قلت: "ما قام زيد" كان حسناً كأنه قال: "قام" فقلت أنت 5: ما قام، فإن 6 أخرت فقلت: ما زيد قام أو يقوم، كان حسناً أيضاً، وتقول: ما زيد بقائم فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر "ليس" فيكون موضع "بقائم" نصباً، فإن قدمت الخبر لم يجز لا تقول: ما بقائم زيد، من أجل أن خبرها إذا كان منصوباً لم يتقدم، والمجرور كالمنصوب، ولو قلت: ما زيد بذاهب ولا بخارج أخوه: وأنت تريد أن تحمل "الأخ" على ما لم يكن كلاماً لأن "ما" لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره، وتقول: ما كل يوم مقبم فيه زيد ذاهب فيه عمرو منطلقاً فيه خالد تجعل "مقبماً" / 81 صفةً "ليوم" وذاهب فيه 7 صفة "لكل" و"منطلقاً" موضع الخبر، هذا على لغة أهل الحجاز، وتقول: ما كل ليلة مقبماً فيها زيد، وإذا قلت: ما طعامك زيد آكل، وما فيك زيد راغب ترفع

الخبر لا غير، من أجل تقديم مفعوله، فقد قدمته في التقدير لأن مرتبة 8 العامل قبل المعمول فيه، ملفوظاً به أو مقدراً، وقوم

1 زيد: ساقطة في "ب".

2 في "ب" يكون.

3 في "ب" لا.

4 زيد: ساقطة في "ب".

5 أنت: ساقطة في "ب".

6 في "ب" وإن.

7 فيه: ساقطة في "ب".

8 مرتبة: ساقطة في "ب".

(93/1)

يجيزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون: ما طعامك زيد بآكل، وما فيك زيد براغب. إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء، ولا يجيزون نصب الخبر في هذه المسألة.

وتقول: ما زيد قائماً، بل قاعد1 لا غير لأن النفي نصبه، ومن أجل النفي شبهت "ما" بليس فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعاً، وتقول زيد ما قام، وزيد ما يقوم، ولا يجوز: زيد ما قائماً ولا زيد ما قائم، ولا زيد ما خلفك حتى تقول: ما هو قائماً، وهو خلفك لأن "ما" حقها أن يستأنف بما ولا يجوز أن تضمّر فيها إذ كانت حرفاً ليس بفعل وإنما يضمّر في الأفعال/82 ولا يجوز: طعامك ما زيد آكل أبوه، على ما فسرت لك، وقد حكي عن بعض من تقدم من الكوفيين إجازته، ويجوز إدخال من على الاسم الذي بعدها إذا كان نكرةً تقول: ما من أحد في الدار، وما من رجل فيها. ويجوز أن تقول: ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر، ويكون موضع رجل رفعاً قال الله تعالى: {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} 2 وغيره على المعنى وعلى اللفظ. وإنما تدخل "من" في هذا الموضع لتدل على أنه قد نفى كل رجل وكل أحد. ولو قلت: ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر، وإذا قلت: ما من رجل في الدار، لم يجز أن يكون فيها أحد البتة. وقال الأخفش3: إن شئت قلت -وهو رديء: ما

1 تعرب "قاعد" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو قاعد.

2 الأعراف: 59. وهود: 50. وقد قرئ في السبعة جميعها برفع الراء وضم الهاء من "غيره" كما قرئ بكسر الراء والهاء، انظر النشر 2/ 270. والإتحاف/ 226، غيث النفع/ 104.

3 الأخفش: هو الأخفش الأوسط: أخذ النحو عن سيبويه، وكان معتزلاً حاذقاً في الجدل.

قال المبرد: كان الأخفش أكبر سناً من سيبويه. وكانا جميعاً يطلبان، قال: فجاء الأخفش يناظره، بعد أن برع، فقال له الأخفش: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره، فقال سيبويه: أتراني أشك في هذا؟ ومات سنة 210هـ ترجمته في أخبار النحويين البصريين/ 38، وطبقات الزبيدي/ 74، وإنباه الرواة 2/ 36، ونزهة الألباء/ 185.

(94/1)

ذاهبا إلا أخوك¹، وما ذاهبا إلا جاريتك تريد: ما أحد ذاهباً، وهذا رديء لا يحذف "أحد" وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا، و"مات" في موضع نصب على مفعول "ما" في لغة أهل الحجاز/ 83 وفي كتاب الله تعالى: {وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ} 2. والمعنى: ما من أهل الكتاب أحد، {وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا} 3. أي: وإن أحد منكم، ومعنى: "إن" معنى: "ما" فقد بان أن في "ما" ثلاث لغات: ما زيد قائماً وما زيد بقائم وما زيد قائم، والقرآن جاء بالنصب⁴ وبالباء ومما شبه من الحروف بـ"ليس" "لات" شبهها بما أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى: {وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} 5 قال سيبويه⁶: تضمير فيها مرفوعاً، قال: نظير "لات" في أنه لا يكون إلا مضمراً فيها "ليس" و"لا يكون" في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون

1 في "ب" أخوك.

2 النساء: 159، قال الزمخشري في الكشاف ج1/ 312، جملة "ليؤمن به" جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: "وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمن به". والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى، وبأنه عبد الله

ورسوله. وفي البحر المحيط 3/ 392: قال الزجاج: وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي. يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد معناه: ما قام أحد إلا زيد. وقال: قال أبو حيان مشيراً إلى كلام الزمخشري: وهو غلط فاحش، صفة "أحد" الجار والمجرور، وهو من أهل الكتاب. وجملة "ليؤمنن به" جواب القسم المحذوف، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو "أحد" المحذوف، وانظر المغني 1/ 166. 3 مريم: 71.

4 من ذلك قوله تعالى: {مَا هَذَا بَشَرًا} . {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} .

5 ك ص: 3.

6 سيويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو غير منازع، أصله من فارس. ونشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، أخذ النحو عن أعلم العلماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دون للآن.

قيل: مات بشيراز سنة 180هـ عن 32 سنة. وقيل أقوال كثيرة غير ذلك. وقد ذكر السيرافي نسبه بالتفصيل: انظر شرح الكتاب ج1/ 308 وأخبار النحويين/ 37.

(95/1)

بشراً، قال: وليست لات كـ"ليس" في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا. وعبد الله ليس منطلقاً، ولا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين. قال: وزعموا: أن بعضهم قرأ: ولات حين مناص وهو عيسى¹ بن عمر وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك: مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخَ² فجعلها بمنزلة "ليس" 3 قال: و"لات" بمنزلة "لا" في هذا الموضع في/ 84 في الرفع ولا يجاوز بها الحين⁴ يعني: إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً "بليس" فلم يجاوز بها الحين أيضاً وأنها لا تعمل إلا في "الحين" رفعت أو

1 عيسى بن عمر: مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو في عصره، وله فيه كتابان: الجامع والإكمال وفيهما يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي:

بطل النحو جميعاً كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر
توفي سنة 149هـ ترجمته في طبقات الزبيدي رقم 12، والإرشاد لياقوت ج1/ 100،
ونزهة الألباء/ 25، وأخبار النحويين للسيرافي/ 25.
2 من شواهد الكتاب 1/ 28، على إجراء "لا" مجرى ليس في بعض اللغات كما
أجريت "ما" مجراها في لغة أهل الحجاز.
3 وقوله: ابن قيس: أي: قيس بن ثعلبة الحصن المعروفة بشجاعتها والبراح، مصدر:
برح براحا إذا زال من مكانه. وانظر: الكتاب 1/ 354. والمقتضب 4/ 36. وشرح
السيرافي 3/ 62. والتمام في تفسير أشعار هذيل/ 54. وشرح الحماسة 2/ 73.
والإنصاف/ 367. وابن يعيش 1/ 108. وأما ابن الشجري 1/ 282. والمغني 1/
264. والخزانة 1/ 223. والعيني 2/ 60. والأشباه والنظائر 4/ 60. والسيوطي
208، والتصريح 1/ 199، والأشعري 1/ 422.
4 انظر الكتاب ج1/ 28.

(96/1)

نصبت. وقال الأخفش الصغير¹ أبو الحسن سعيد بن مسعدة: إنها لا تعمل في
القياس² شيئاً.
قال أبو بكر: والذي قال سيبويه: أنه يضم في "لات" إن كان يريد أن يضم فيها كما
يضم في الأفعال فلا يجوز لأنها حرف من الحروف والحروف لا يضم فيها، وإن كان
يريد أنه حذف الاسم بعدها وأضمره المتكلم كما فعل في قوله في "ما" ما منها مات
أراد "أحدًا" 3 فحذف وهو يريد فجائز. وقوم يدخلون في باب "كان" عودة الفعل
كقولك: لأن ضربته لتضربنه السيد الشريف وقولك: عهدي يزيد قائماً، وهذا يذكر مع
المحذوف والمحذوفات، ومما شبه أيضاً بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على
المبتدأ وخبره فت نصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وسنذكرها مع ما ينصب،
وهذه الحروف/ 85 أعني "إن وأخواتها" خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم
فيها المنصوب على المرفوع. وإنما أعملوا "ما" على "ليس" لأن معناها معنى "ليس" لأنها
نفي كما أنها نفي ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل "ليس" إنما روي ذلك عن
أهل الحجاز، وكان حق "ما" أن لا تعمل شيئاً إذ كانت تدخل على الأسماء والأفعال
ورأيانهم⁴ إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل على الأفعال وأعملوا منها في

الأفعال ما لا يدخل على الأسماء. فأما ما يدخل على الأسماء والأفعال منها فألفوه من العمل 5، وقد بين هذا فيما مضى، وإذ قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان

1 الأخفش الصغير عندنا في الوقت الحالي، هو أبو الحسن علي بن سليمان، وكان قد قرأ على ثعلب والمبرد، مات سنة 315هـ، وهو من معاصري ابن السراج، فرما أراد المؤلف: أنه صغير عنده بالنسبة للأخفش الكبير أبي الخطاب، وفي نسخة "ب" لم يذكر "الصغير" فقد يكون الناسخ أضاف هذه الكلمة.

2 القياس: ساقطة في "ب".

3 في الأصل "أحدا" بالرفع.

4 في "ب" ولم نرهم.

5 العمل: ساقطة في "ب".

(97/1)

ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر، مبتدأ، معنيان فقط، لا يتشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفاً أو غير متصرف، ومنه أسماء شبهت بالفعل، وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلندكر الفعل الذي هو غير متصرف، ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله.

(98/1)

ذكر الفعل الذي لا يتصرف

شرح التعجب

...

ذكر الفعل الذي لا يتصرف:

اعلم: أن كل فعل لازم بناءً واحداً فهو غير متصرف وقد ذكرت أن التصرف أن يقال فيه، فعل يفعل ويدخله/ 86 تصارييف الفعل، وغير المتصرف ما لم يكن كذلك، فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناءً واحداً فعل التعجب نحو: ما أحسن زيداً وأكرم بعمر، والفعلاان المبنيان للحمد والذم، وهما نعم وبئس. فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبنى منها اسم فاعل.

شرح التعجب:

فعل التعجب على ضربين، وهو منقول 1 من بنات الثلاثة، إما إلى أفعل ويبنى 2 على الفتح لأنه ماض وإما إلى أفعل 3 به ويبنى 4 على الوقف، لأنه على لفظ الأمر 5. فأما 6 الضرب الأول: وهو أفعل يا هذا، فلا بد من أن تلزمه "ما" تقول: ما أحسن زيدًا وما أجمل خالدًا، وإنما لزم فعل التعجب لفظًا واحدًا

1 من: ساقطة في "ب".

2 في "ب" مبني.

3 به: ساقطة في "ب".

4 في "ب" مبني.

5 في "ب" لأن لفظه لفظ.

6 في "ب" وأما.

(98/1)

ولم يصرف ليدل على التعجب ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار لأنه خبر ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صدق أو كذب، فإذا قلت: ما أحسن زيدًا ف"ما" اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به و"ما" هنا اسم تام/87 غير موصول فكأنك قلت: شيء حسن زيدًا ولم تصف أن الذي حسنه شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيء جاءك أي: ما جاءك إلا شيء وكذلك: شر أهر ذا ناب، أي: ما أهره إلا شر، ونظير ذلك، إني مما أن أفعل، يريد: أي من الأمر أن أفعل، فلما كان الأمر مجهولًا جعلت "ما" بغير صلة ولو وصلت لصار الاسم معلومًا، وإنما لزمه الفعل الماضي وحده، لأن التعجب إنما يكون مما وقع وثبت ليس مما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، وإنما جاء هذا الفعل على "أفعل" نحو: أحسن وأجمل؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولًا من بنات الثلاثة فقط نحو: ضرب وعلم ومكث: لا يجوز غير ذلك نحو: ضرب زيد ثم تقول: ما أضربه، وعلم ثم تقول: ما أعلمه، ومكث ثم تقول: ما أمكثه، فتنقله من فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ إلى "أفعل يا هذا" 1 كما كنت تفعل هذا 2 في غير التعجب، ألا ترى أنك تقول: حسن زيد، فإذا أخبرت أن فاعلًا فعل ذلك 3 به قلت: حسن 4 الله/ 88 زيدًا فصار الفاعل مفعولًا، وقد بينت لك

كيف ينقل "فعل" إلى "فعل" فيما مضى وإذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان الأصل،
حسن زيد ثم نقلناه، إلى "فعل" فقلنا: شيء أحسن زيدًا وجعلنا "ما" موضع شيء ولزم
لفظًا واحدًا ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال.
فإن قال قائل فقد قالوا: ما أعطاه وهو من "أعطى يعطي" وما أولاه

1 يا هذا: ساقطة في "ب".

2 في "ب" ذلك.

3 ذلك: ساقطة في "ب".

4 في "ب" أحسن.

(99/1)

بالخير؟ قيل: هذا على حذف الزوائد¹، لأن الأصل عطا يعطو إذا تناول وأعطى غيره
إذا ناوله، وكذلك ولي وأولى غيره وقال الأخفش²: إذا قلت: ما أحسن زيدًا ف"ما": في
موضع الذي، وأحسن: زيدًا صلتها والخبر محذوف واحتج من يقول هذا القول بقولك:
حسبك؛ لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر، وقد طعن³ على هذا القول: بأن
الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، وهذا الباب عندي يضارع باب
"كان وأخواتها" من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئًا غير المفعول ولهذا ذكره سيبويه⁴
89/ بجانب باب "كان وأخواتها" إذ كان "باب كان" الفاعل فيه هو المفعول⁵.
فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: ما أميلحه وأحيسنه، والفعل لا يصغر؟
فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمتم موضعًا واحدًا ولم تتصرف ضارعت الأسماء
التي لا تزول إلى "يفعل" ⁶ وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر، ونظير ذلك: دخول
ألفات الوصل في الأسماء نحو: ابن واسم وامرئ، وما أشبهه، لما دخلها النقص الذي لا
يوجد إلا في الأفعال، والأفعال ⁷ مخصوصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب
فأسكنت أوائلها للنقص وهذه الأسماء المنقوصة تعرفها إذا ذكرنا التصريف إن شاء الله.

1 في "ب" الزائد.

2 مرت ترجمته ص/110.

3 ذكر المبرد 4/ 177 وقد قال قوم: أن "أحسن" صلة "ما" والخبر محذوف، قال:

- وليس كما قالوا: وذلك أن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها، إنما هربوا من أن تكون "ما" وحدها اسماً فتقديرهم: الذي حسن زيدا شيء. والقول فيها ما بدأنا به من أنها تجري بغير صلة لمضارعتها الاستفهام والجزاء في الإبهام.
- 4 مرت ترجمته ص/ 83.
- 5 انظر الكتاب 1/ 35، 36، 37.
- 6 في "ب" الفعل.
- 7 في "ب" هي بدلا من الأفعال.

(100/1)

وقولك: ما أحسنني 1، يعلمك أنه فعل، ولو كان اسماً لكان ما أحسنني مثل ضاربي، ألا ترى أنك لا تقول: ضاربي.

والضرب الثاني: من التعجب: يا زيد أكرم بعمر، ويا هند أكرم بعمر، ويا رجلان أكرم بعمر، ويا هندان أكرم بعمر، وكذلك جماعة/ 90 الرجال والنساء قال الله تعالى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 2.

وإنما المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم 3. وما أكرمه 4، ولست 5 تأمرهم أن يصنعوا به شيئاً فتثنى وتجمع وتؤنث، وأفعل هو "فَعَلَ" لفظه الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره، ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد، وأحسن بزيد كرم زيد جداً، وحسن زيد جداً.

فقوله: بعمر في موضع رفع كما قالوا: كفى بالله 6 والمعنى: كفى الله، لأنه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأن زيداً هو الذي كرم، وإنما لزم الباء هنا الفاعل 7 لمعنى التعجب، وليخالف لفظه سائر 8 الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً وهو في قولك: ما

1 يشير إلى دخول نون الوقاية، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن "أفعل" في التعجب اسم، وأنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء.

وقد ورد هذا ابن الأنباري وفنده.

انظر: الإنصاف 1/ 79.

2 مريم: 38.

- 3 لأنه لا يقال الله عز وجل، تعجب، ولكنه خرج على كلام العباد، أي: إن هؤلاء ممن يجب أن يقال لهم: ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت.
- 4 ما أكرمه: ساقطة في "ب" أي: إن المعنى: ما أحسنه. وانظر ابن يعيش 7/ 148.
- 5 في "ب" وليس.
- 6 أي: إن لفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على الفاعلية.
- 7 هنا الفاعل: ساقط في "ب".
- 8 سائر: ساقط في "ب".

(101/1)

أكرم زيداً مفعول؟ قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيداً، فقليل لك فسرّه وأوضح معناه وتقديره. قلت على ما قلناه: شيء حسن زيداً، وذلك الشيء الذي حسن زيداً ليس هو شيئاً 1 غير زيد، لأن الحسن لو حل في غيره لم يحسن هو به/ 91 فكأن ذلك الشيء مثلاً وجهه أو عينه، وإنما مثلت لك بوجهه 2 وعينه تمثيلاً ولا يجوز التخصيص في هذا الباب، لأنك لو خصصت شيئاً لزال التعجب، لأنه إنما يراد به أن شيئاً قد فعل فيه هذا وخالطه، لا يمكن تحديده ولا يعلم تلخيصه.

والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن يتعجبوا منه فكلما أبهم السبب كان أفخم، وفي 3 النفوس أعظم 4.

واعلم: أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين.

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً أو غير أصل. فأما 5 الألوان والعيوب، فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه: ما أحمره ولا ما أعوره قال الخليل 6 رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد

- 1 في الأصل: "شيء": بالرفع وهو خطأ.
- 2 في "ب" وجهه.
- 3 في "ب" في بسقوط الواو.

4 في "ب" وأعظم بزيادة واو.

5 في "ب" أما.

6 الخليل: أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، أول من نهج مسالك جديدة في علم العربية تلميذ أبي عمرو بن العلاء، مات سنة: 174هـ، وقيل: 170هـ أو 160هـ، وهو مبتكر علم العروض، ترجمته في: أخبار النحويين 530/ وإرشاد الأريب لياقوت ج6/ 223، ونزهة الألباء/ 54، طبقات الزبيدي رقم 15 وبغية الوعاة/ 143.

(102/1)

ضارع الأسماء وصار خلقة كاليد والرجل والرأس، ونحو ذلك، فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه، وما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده، وما أشد رجله¹، وقد اعتل النحويون بعلّة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على أفعل وإفعال² نحو: أحمر وإحمار، وأعور وإعوار، وأحول وإحوال، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت: فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن³ ذلك غير جائز لأن هذا منقول من "أفعل" والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت، ولو كان غير منقول لكان: حالت وعارت، وهذا يبين⁴ في بابه إن شاء الله.

وأما الضرب الثاني: وهو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف نحو: دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن، اغدودن الشعر: إذا تم وطال، وافتقر وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة، فهذا حكمه، وإنما جاز: ما أعطاه وأولاه على حذف الزوائد وأنك رددته إلى الثلاثة. فإن قلت في افتقر: ما أفقره فحذفت الزوائد وددته إلى "فقر" جاز وكذلك كل ما/ 93 كان مثله

1 انظر الكتاب ج2/ 251.

2 قال المبرد: ودخول الهمزة على هذا محال انظر المقتضب 4/ 181 وقال في مكان آخر: واعلم: أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة، نحو ضرب وعلم ومكث: المقتضب 1/ 178.

وقوله: دخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة. أما ابن

السراج: فلم يرفضه أو يقبله فلعله التمس وجهها للمسموع من نحو: ما أعطاه للدراهم وأولاه بالمعروف، أو على حذف الزوائد.

3 في "ب" كان.

4 في "ب" مبين.

(103/1)

مما جاء اسم الفاعل منه 1 على "فعل" ألا ترى أنك تقول: رجل فقير وإنما جئت به على "فقر" كما تقول: كرم، فهو كريم، وظرف فهو ظريف، ولكن تقول إذا أردت التعجب في هذه الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف كلها، ما أشد دحرجته وما أشد استخراجيه وما أقبح افتقاره ونحو ذلك.

واعلم: أن كل ما قلت فيه: ما أفعله، قلت فيه: أفعل به، وهذا أفعل من هذا، وما لم تقل فيه: ما أفعله، لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا، ولا: أفعل به، تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد، كما تقول: ما أفضله. وتقول: ما أشد حمرة وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشدد بياض زيد، وزيد أشد بياضاً من فلان، هذا 2 كله مجراه واحد، لأن معناه المبالغة والتفضيل، وقد أنشد بعض الناس:

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْبَيَاضِ ... أبيضَ من أخت بني إِبَاضٍ 3

1 في "ب" فيه بدلا منه.

2 في "ب" و"هذا" بزيادة الواو.

3 يستشهد بهذا البيت: على أن الكوفيين أجازوا بناء "أفعل التفضيل" من لفظي السواد والبياض، وهو شاذ عند البصريين.

وينسب هذا الرجز لرؤبة لأن له أرجوزة على هذا النحو، والغالب أن هذا منها، وهناك روايات، رواه ابن يعيش في شرح المفصل:

جارية في درعها الفضفاض ... أبيض من أخت بني إِبَاض

ورواه ابن هشام في المغني:

جارية في رمضان الماضي ... تقطع الحديث بالإيماض

ومنه هذا البيت:

يا ليتني مثلك في البياض ... أبيض من أخت بني إِبَاض

ويروى كذلك:

لقد أتى في رمضان الماضي ... جارية في درعها الفصفاض
تقطع الحديث بالإيماض ... أبيض من أخت بني إباح
وانظر التمام في تفسير أشعار هذيل / 95، والمغني / 87، وأما السيد المرتضى 1/ 63،
وابن يعيش 6 / 93، والخزانة 3 / 481.

(104/1)

قال أبو العباس¹: هذا² معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى
إسناد حجة على / 94 الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو، ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا
ضعفة أهل النحو³، ومن لا حجة معه، وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل
ضعفة أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه. فإن قال قائل فقد جاء في القرآن:
{وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا} 4. قيل: له في هذا
جوابان:

أحدهما: أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال⁵. فعلى هذا تقول: ما
أعماه كما تقول: ما أحقه.

الوجه الآخر: أن يكون من عمى العين. فيكون قوله: {فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى} لا يراد
به: أنه أعمى من كذا وكذا، ولكنه فيها أعمى كما كان في الدنيا أعمى وهو في الآخرة
أضل سبيلا⁶. وكل فعل مزيد لا يتعب منه، نحو قولك: ما أموته لمن مات، إلا أن تريد:
ما أموت قلبه، فذلك جائز.

1 أي: محمد بن يزيد، المبرد، وهذا النص موجود في الاقتراح للسيوطي / 29.

2 في "ب" وهذا بواو.

3 يريد بضعفه أهل النحو الكوفيين.

4 الإسراء: 72.

5 انظر المقتضب للمبرد 4 / 182، لأنه حقيقته، كما قال: {فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ
وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ} فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحقه.
6 انظر البحر المحيط 6 / 63-64.

(105/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: ما أحسن وأجمل زيدًا إن نصبت "زيدًا" بـ"أجمل"، فإن نصبت

(105/1)

بـ"أحسن" قلت: ما أحسن وأجمله زيدًا، تريد: ما أحسن زيدًا وأجمله. وعلى هذا مذهب/95 إعمال الفعل الأول¹، وكذلك: ما أحسن وأجملهما أخويك، وما أحسن وأجملهما أخوتك، فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال. وتقول: ما أحسن ما كان زيد، فالرفع الوجه، و"ما" الثانية في موضع نصب بالتعجب وتقدير ذلك ما أحسن كون زيد. تكون "ما" مع الفعل مصدرًا إذا وصلت به كما تقول: ما أحسن ما صنع زيد، أي: ما أحسن صنيع زيد و"صنع زيد" من صلة "ما" وتقول: ما كان أحسن زيدًا، وما كان أظرف أباك، فتدخل "كان" ليعلم: أن ذلك وقع فيما مضى، كما تقول: من كان ضرب زيدًا، تريد: من ضرب زيدًا "ومن كان يكلمك" تريد: من يكلمك. "فكان" تدخل في هذه المواضع، وإن ألغيت² في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال.

وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفاها، واحتجوا بأن: "أصبح وأمسى" من باب "كان" فهذا/96 عندي: غير جائز، ويفسد تشبيههم ما ظنوه: أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة و"كان"3 ليست مؤقتة، ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأخما من باب "كان" لجاز ذلك4 في "أضحى" و"صار" و"ما زال" ولو قلت: ما أحسن عندك زيدًا وما أجمل اليوم عبد الله لقبح⁵؛ لأن هذا6 الفعل لما لم يتصرف ولزم طريقة واحدة صار

-
- 1 معنى هذا: يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا إلى قلة تصرف فعل التعجب. أما على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول فنحو: ما أحسن وما أكرم زيدًا.. فابن السراج لم يشترط إعمال الثاني وأجاز إعمال الأول فقط.
 - 2 هذا أحد المواضع الذي تزداد فيه "كان" فلا تعمل شيئا.
 - 3 في "ب" "كان" ساقطة.
 - 3 ذلك: ساقطة. في "ب".

5 في "ب" "لم يجز".

6 زيادة من "ب".

(106/1)

حكمه حكم 1 الأسماء فيصغر تصغير الأسماء، ويصحح المعتل منه تصحيح الأسماء، تقول: ما أقوم زيدًا وما أبيعه، شبهوه بالأسماء، ألا ترى أنك تقول في الفعل: أقام عبد الله زيدًا، فإن كان اسمًا قلت: هذا أقوم من هذا. وتقول: ما أحسن ما كان زيدًا وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله، لأن المعنى ما أحسن كون هند وأجمله، فالهاء للكون، ولو قلت: وأجملها، لجاز على أن تجعل ذلك لها. وإذا قلت: ما أحسن زيدًا فرددت الفعل إلى "نفسك" قلت: ما أحسنني؛ لأن "أحسن" فعل 2. وظهر المفعول بعده بالنون والياء، ولا يجوز: ما أحسن رجلًا؛ لأنه 97/ لا فائدة فيه، ولو قلت: ما أحسن زيدًا ورجلًا معه جاز، ولولا قولك: "معه" لم يكن في الكلام فائدة، وتقول: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا وكذا. فالرجل شائع وليس التعجب منه. إنما 3 التعجب من قولك 4: أن يفعل كذا وكذا. ولو قلت: ما أحسن رجلًا إذا طلب ما عنده أعطاه، كان هذا الكلام جائزًا، ولكن التعجب وقع على رجل، وإنما تريد التعجب من فعله. وإنما جاز ذلك لأن فعله به كان وهو الحمود عليه في الحقيقة والمذموم، وإذا قلت: ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك للمساكين، لكان حق هذا التعجب 5 أن يكون قد وقع من الفعل 6 والمفعول به؛ لأن فعل التعجب للكثرة والتعظيم فإن أردت: أن هبته وإطعامه كثيران إلا أن الدنانير التي يهبها قليلة، والمساكين الذين يطعمهم قليل، جاز، ووجه الكلام الأول. 98/ ولا يجوز 7 أن تقول: ما

1 في "ب" كحكم.

2 فلو كان "أحسن" اسمًا لظهرت بعده ياء واحدة، إذا أراد المتكلم نفسه: نحو قولك: هذا غلامي.

3 في "ب" وإنما.

4 في "ب" قوله.

5 في "ب" لكان حق هذا بإسقاط "التعجب".

6 في "ب" الفاعل.

7 في "ب" ولا يحسن.

(107/1)

أحسن في الدار زيدًا، وما أقبح عندك زيدًا، لأن فعل التعجب لا يتصرف، وقد مضى هذا، ولا يجوز: ما أحسن ما ليس زيدًا. ولا ما أحسن ما زال زيد، كما جاز لك ذلك في "كان" ولكن يجوز: ما أحسن ما ليس يذكر زيدًا، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد، وهذا مذهب البغداديين. ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة، تقول: ما أضرب زيدًا، فزيد في الحقيقة هو الضارب، ولا يجوز أن تقول: ما أضرب زيدًا عمرًا، ولكن¹ لك أن تدخل اللام فتقول: ما أضرب زيدًا لعمرو. وفعل التعجب نظير قولك: هو² أفعل من كذا. فما جاز فيه جاز فيه. وقد ذكرت هذا قبل، وإنما أعدته: لأنه به يسير هذا الباب، ويعتبر. ولا يجوز عندي أن يشتق فعل للتعجب³ من "كان" التي هي عبارة عن الزمان، فإذا اشتقت من "كان" التي هي بمعنى "خلق ووقع"، جاز. وقوم يجيزون: ما أكون زيدًا قائمًا؛ لأنه يقع في موضعه /99 المستقبل والصفات، ويعنون بالصفات "في الدار"⁴ وما أشبه ذلك من الظروف، ويجيزون ما أظني لزيد قائمًا ويقوم، ولا يجيزون "قام" لأنه قد مضى، فهذا يدل على أنهم إنما أرادوا "بقائم" ويقوم الحال.

وتقول: أشدد به، ولا يجوز⁵ الإدغام، وكذلك: أجود به وأطيب به؛ لأنه مضارع للأسماء. وقد أجاز بعضهم⁶: ما أعلمني بأنك قائم وأنك

1 "لكن": ساقطة في "ب".

2 هو: ساقطة في "ب".

3 في "ب" فعلا التعجب.

4 الذين يسمون الظروف والجار والمجرور صفات، هم الكوفيون؛ لأن اصطلاح الصفة من اصطلاحاتهم.

5 في "ب" ويجيزون.

6 في "ب". "قوم" بدلا من "بعضهم".

قائم، أجاز 1 إدخال الباء وإخراجها مع "أن" وقال قوم: لا يتعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنس. لا تقول: ما أحسن الرجل، فإن قلت: ما أهيب الأسد جاز، والذي أقول 2 أنا في هذا 3: إنه إذا عرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز. ولا يعمل فعل التعجب في مصدره 4، وكذلك: أفعَل منك، لا تقول: عبد الله أفضل منك فضلاً، وتقول: ما أحسنك وجهًا، وأنظفك ثوبًا، لأنك تقول: هو أحسن منك وجهًا وأنظف منك ثوبًا. وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة 100 مستعملة 5 في حال التعجب، فمن ذلك: ما أنت من رجل، تعجب، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، وكاليوم رجلًا 6، وسبحان الله رجلًا ومن رجل، والعظمة لله من رب، وكفأك بزيد رجلًا. وحسبك بزيد رجلًا ومن رجل، تعجب، والباء دخلت دليل التعجب، ولك أن تسقطها وترفع، وقال قوم: إن أكثر الكلام: أعجب 7 لزيد رجلًا، {لإيلاف قُرَيْشٍ} 8. وإذا قلت: لله درك من رجل، ورجلا كان إدخالها وإخراجها واحدًا. قالوا 9: إذا قلت: إنك من رجل لعالم 10 لم تسقط "من"

1 في "ب" أجازوا.

2 في "ب" "عندي" بدلا من "أقول".

3 في "ب" ذلك.

4 في "ب" مصدر.

5 في "ب" مستعارة.

6 في المقتضب 2 / 151 "ما رأيت كاليوم رجلا" والمعنى: ما رأيت مثل رجل أراه اليوم رجلا.

7 في الأصل: "أعجبوا" والتصحيح من "ب".

8 قریش: 1.

9 في "ب" وقالوا.

10 في "ب" "عالم" بسقوط اللام.

لأنها دليل التعجب. وإذا قلت: ويل أمه 1 رجلا ومن رجل فهو تعجب. وربما تعجبوا بالنداء، تقول: يا طيبك من ليلة، ويا حسنه رجلا ومن رجل. ومن ذلك قولهم: يا لك فارسا ويا لكما، ويا للمرء. ولهذا موضع يذكر فيه. ومن ذلك قولهم: كرما وصلفاً: قال سيبويه: كأنه يقول: ألزمت الله كرماً، وأدام الله لك كرماً وألزمت صلفاً. ولكنهم حذفوا الفعل ههنا؛ لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به، وأصلف به 2.

1 في "ب" ويلمه كلمة واحدة، وهذا مثل: لاه أبوك ولقيته أمس، إنما هو على الله أبوك ولقيته بالأمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان. انظر الكتاب 1/ 294.
2 انظر الكتاب 1/ 165.

(110/1)

باب نعم وبئس

مدخل

...

باب نعم وبئس:

نَعَمْ وبئسَ فعِلان ماضيان، كان أصلهما، نَعَمْ وبئسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق، وهما: العين في "نَعَمْ"، والهمزة في "بئسَ" فصار: نَعَمْ وبئسَ كما تقول: شهد فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من "نَعَمْ" والهمزة من "بئسَ" كما يسكنون الهاء من شهد، فيقولون: شهد فقالوا: نَعَمْ وبئسَ، ولذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر 1، ففي "نعم" أربع لغات 2: نَعَمْ ونَعِمَ ونَعَمَ ونَعْمَ، فنعم وبئسَ وما كان في معناهما إنما يقع للجنس، ويجئان لحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف، وهما يجئان 3 على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالألف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

- 1 سيأتي ذكر هذه الحروف في الجزء الثاني/ 115، وحروف الحلق ستة: الهمزة والهاء وهما أقصاه، والعين والحاء وهما أوسطه، والغين والحاء وهما من أوله مما يلي اللسان.
- 2 قال سيبويه 2/ 255: إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه: فَعِلٌ وفَعِلٌ، وفَعَلٌ، وفَعَلٌ. إذا كان فعلا أو اسما أو صفة فهو سواء.
- 3 في "ب" يأتیان.

(111/1)

الضرب 1 الثاني: أن تضمّر فيها 2 المرفوع وهو اسم/ 102 الفاعل، وتفسره بنكرة منصوبة. أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيدًا، وبئس الرجل عبد الله، ونعم الدار دارك، فارتفع الرجل والدار بنعم وبئس، لأنهما فعلا يرفع بهما فاعلاهما. أما زيد: فإن رفعه على ضربين:

أحدهما: أنك لما قلت: نعم الرجل، فكأن معناه، محمود في الرجال، وقلت: زيد ليعلم من الذي أثنى عليه، فكأنه قيل لك: من هذا المحمود؟ قلت 3: هو زيد 4.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حينئذ مرفوعًا بالابتداء، ويكون "نعم" وما عملت فيه خبره، وليس الرجل في هذا الباب واحدًا بعينه، إنما هو كما تقول: أنا أفرق الأسد والذئب، لست تريد واحدًا منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسيتين. قال الله تعالى: {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} 5. فهذا واقع على الجنسيتين يبين ذلك قوله: {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} 6. وما أضيف إلى الألف واللام/ 103 بمنزلة ما فيه الألف واللام 7، وذلك قولك: نعم أخو العشيرة أنت، وبئس صاحب الدار عبد الله. ويجوز: نعم القائم أنت، ونعم الضارب زيدًا أنت، ولا يجوز: نعم

1 والضرب: ساقطة في "ب".

2 في "ب" فيهما.

3 في "ب" فقلت.

4 أي: إن خبر المبتدأ محذوف وجوبا.

5 العصر: 1-2.

6 العصر: 3.

7 قال سيبويه: فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة الاسم الذي فيه

الألف واللام نحو الرجل وما أضيف إليه، وما أشبهه نحو: غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه. الكتاب 1/ 301.

وفي المقتضب 2/ 143: واعلم: أن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام، وذلك قولك: نعم أخو القوم أنت، وبئس صاحب الرجل عبد الله.

(112/1)

الذي قام أنت، ولا نعم الذي ضرب زيداً أنت، من أجل أن الذي بصلته مقصود إليه بعينه.

قال أبو العباس - رحمه الله: فإن جاءت بمعنى الجنس كقوله تعالى: {وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ} 1، فإن نعم وبئس تدخلان على "الذي" في هذا المعنى والمذهب 2. فهذا الذي قاله 3 قياس، إلا أني وجدت جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فترفعه وفيه الألف واللام فله نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع و"الذي" ليست لها نكرة البتة تنصبها. ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل، والرجل غير زيد؛ لأنه خبر عنه 4، وليس هذا بمنزلة قولك: زيد قام الرجل، لأن معنى "نعم الرجل": محمود في الرجال، كما أنك إذا قلت: زيد فاره العبد، لم تعن من العبيد إلا ما كان/ 104 له، ولولا ذلك لم يكن فاره خبراً له.

فإن زعم زاعم 5: أن قولك: نعم الرجل زيد، إنما زيد بدل من

1 الزمر: 33. في البحر المحيط 7/ 428 والذي جنس كأنه قال: والفريق الذي جاء بالصدق، وبدل عليه: {أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ}. فجمع. وفي قراءة عبد الله: "وَالَّذِي جَاءُوا بِالصِّدْقِ وَصَدَّقُوا بِهِ".

2 انظر المقتضب 2/ 143. والنص فيه. فإن قلت: قد جاء.. والذي جاء بالصدق وصدق به. فمعناه الجنس، فإن "الذي"، إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس.

3 في "ب" يقال.

4 في الكتاب 1/ 301: واعلم: أنه محال أن تقول: عبد الله نعم الرجل، والرجل غير عبد الله. كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها وهو غيره.

5 في المقتضب 2/ 142، فإن زعم زاعم: أن قولك: نعم الرجل زيد، إنما "زيد" بدل

من الرجل مرتفع بما ارتفع به، كقولك: مررت بأخيك زيد، وجاءني الرجل عبد الله، قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبد الله، إنما تقديره -إذا طرحت الرجل- جاءني عبد الله، فقل: نعم زيد، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع وهذا محال، لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه.

(113/1)

الرجل يرتفع بما ارتفع به، كقولك: مررت بأخيك زيد، وجاءني الرجل عبد الله، قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره: إذا طرحت "الرجل" جاءني عبد الله، فقل: نعم زيد، لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم، وهذا محال لأن الرجل لست تقصد به إلى واحد بعينه¹. فإن كان الاسم الذي دخلت عليه "نعم" مؤنثاً أدخلت التاء في نعم وبئس، فقلت: نعمت المرأة هند، ونعمت المرأتان الهندان، وبئست المرأة هند، وبئست المرأتان الهندان، وإن شئت ألقيت التاء فقلت: نعم المرأة وبئس المرأة، وتقول: هذه الدار نعمت البلد، لأنك عنيت بالبلد: داراً، وكذلك: هذا البلد نعم الدار؛ لأن قصدت إلى البلد. وقال قوم: كل ما لم تقع عليه "أي" لم توله 2 نعم، لا تقول: نعم أفضل الرجلين أخوك [ولا نعم أفضل رجل أخوك 3] ؛ لأنك، لا تقول: أي أفضل الرجلين أخوك 105/ لأنه مدح، والمدح لا يقع على مدح.

فأما الضرب الثاني: فأن تضمير فيها مرفوعاً يفسره ما بعده وذلك قولهم: نعم رجلاً أنت ونعم دابة دابتك، وبئس في الدار رجلاً أنت، ففي "نعم وبئس" مضمير يفسره ما بعده، والمضمير "الرجل" استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتة لأن كل مبهم من الأعداد وغيرها، إنما تفسره النكرة المنصوبة.

واعلم: أنهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبواباً بعينها. وحق المضمير أن يكون بعد المذكور. ويوضح لك أن نعم وبئس فعالان أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل، ونعمت المرأة كما تقول: قامت المرأة، والنحويون يدخلون "حبذا زيد" في هذا

1 الباء زائدة في التوكيد، وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة وهو مذهب كوفي أو هو جار ومجرور صفة لواحد.

2 في "ب" لم تله.

3 ما بين القوسين ساقط في "ب".

(114/1)

الباب 1 من أجل أن تأويلها حب الشيء زيد لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء ثم جعلت "حب" وذا اسماً فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله/ 106. ولا يجوز حبذه لأنهما جعلاً بمنزلة اسم واحد في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه، كما يكون ذلك في الأمثال نحو: "أطري فإنك ناعلة" 2. فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً: أنت عندي بمنزلة التي قيل لها ذلك 3. وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت. وما كان مثل: كرم رجلاً زيد! وشرف رجلاً زيد! إذا تعجبت، فهو مثل: نعم رجلاً زيد؛ لأنك إنما تمدح وتذم، وأنت متعجب. ومن ذلك قول الله سبحانه: {سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا} 4، وقوله: {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} 5. وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب "نعم وبئس" فتحولها إلى "فعل" فتقول: علم الرجل زيد، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد، ودعا الرجل زيد، وقد حكى عن الكسائي 6: أنه كان

1 قال المبرد: حبذا فإنما كانت في الأصل: حبذا الشيء، لأن "ذا" اسم مبهم يقع على كل شيء، فإنما هو حب هذا، مثل قولك: كرم هذا، ثم جعلت "حب، وذا" اسماً واحداً مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في "نعم" فتقول: حبذا عبد الله، وحبذا أمة الله.

المقتضب 2 / 145.

2 في اللسان: هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه أي: اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه، وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له، كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها: "أطري" أي: خذي في أطرار الوادي، وهي نواحيه فإنك ناعلة، أي: فإن عليك نعلين. وروي: أطري بالطاء المعجمة، أي: اركبي الظرر وهو الحجر المحدد. وانظر أمثال الميداني 1 / 430.

3 في المقتضب 2 / 145: التي قيل لها هذا وهذه العبارة منقولة حرفياً من المقتضب.

4 الأعراف: 177.

5 الكهف: 5.

6 الكسائي: هو الحسن علي بن حمزة، كان إماماً في النحو واللغة والقراءة. مات سنة 189، وقيل سنة 193 هـ. ترجمته في: تاريخ بغداد 11 / 403. الفهرست / 29. تهذيب اللغة 1 / 7. معجم البلدان 2 / 28. نزهة الألباء / 81. شذرات الذهب 1 / 321. إنباه الرواة 2 / 256. طبقات الزبيدي / 138.

(115/1)

يقول في هذا: قضو الرجل ودعو الرجل 1. وهو عندي قياس، وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة / 107 أحرف سمعت وهي: سمع وعلم 2 وجهل. وقالوا: المضاعف تتركه 3 مفتوحاً وتنوي به فَعَلَ يَفْعَلُ نحو: خف يخف. وتقول 4: صم الرجل زيد، وقالوا: كل ما كان بمعنى: نعم وبئس، يجوز نقل وسطه إلى أوله. وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه، فتقول: ظُرِفَ الرجل زيد وظُرِفَ الرجل 5، نقلت ضم العين إلى الفاء. وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول: ظُرِفَ الرجل زيد كما قال 6: وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ وَحُبَّ أَيْضًا، فإذا لم يكن بمعنى نعم وبئس لم ينقل وسطه إلى أوله.

1 قال ابن يعيش: وحكى عن الكسائي: أنه كان يقول في هذا قضو الرجل، ودعو الرجل إذا أجاد القضاء وأحسن الدعاء. انظر شرح المفصل 7 / 129.

2 في "ب" تسمع "وعلمت".

3 في "ب" يترك.

4 في "ب" ويقال.

5 انظر شرح المفصل لابن يعيش 7 / 129.

6 هذا عجز بين للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد وكان أحد أجواد العرب في الإسلام، وصدر البيت:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحب بها مقتولة حين تقتل.

والاستشهاد فيه: على أن "حب" للمدح والتعجب وأصلها بضم العين للتحويل إلى

المدح فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صارت "حب" بالضم وإن

حذفنا ضمة العين صارت "حب" بالفتح والإدغام في الحالين واجب لاجتماع المثليين والأول منهما ساكن، وفاعلها: الضمير المؤنث المجرور بالباء، لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها. والباء في "بها" زائدة على غير قياس كقوله تعالى: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} .

وانظر: إصلاح المنطق لابن السكيت / 35. وابن يعيش 7 / 129. وشروح سقط الزند. 3 / 1395. وابن عقيل / 166. والديوان / 3 طبعة بيروت.

(116/1)

مسائل من هذا الباب:

اعلم: أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحاباً، ولا قومك بنسوا أصحاباً، ولا أخواك نعماً رجلين¹، ولا بنساً رجلين. وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: "رجلاً" تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً²، وهو بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهماً³، وتقول: نعم الرجلان / 108 أخواك، ونعم رجلين أخواك، وبئس الرجلان 4 أخواك، وبئس رجلين 5 أخواك، وتقول: ما عبد الله نعم الرجل ولا قريباً من ذلك، عطفك "قريباً" على "نعم" لأن موضعها نصب لأنها خبر "ما". وتقول: ما نعم الرجل عبد الله ولا قريب من ذلك فترفع بالرجل بـ"نعم"، وعبد الله بالابتداء، ونعم الرجل: خبر الابتداء وهو خبر مقدم، فلم تعمل "ما" لأنك إذا فرقت بين "ما" وبين الاسم، لم تعمل في شيء، ورفعت "قريباً" لأنك عطفتها على "نعم" ونعم في موضع رفع لأنه خبر مقدم، ولا يجوز أحد من النحويين: نعم زيد الرجل⁶، وقوم يميزون: نعم زيد رجلاً⁷ ويحتجون بقوله: {وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} 8. وحسن ليس كنعم،

1 في الأصل "رجالا"، ولا معنى له لأنه مثل للجمع.

2 في "ب" أولاً، ساقطة.

3 إنما ذكر الدرهم تأكيداً، ولو لم يذكره لم يحتج إليه.

4 في الأصل "الرجلين" وهو خطأ، لأنه فاعل للذم.

5 في الأصل: "الرجلين" وهو خطأ لأنه تمييز، والتمييز يكون نكرة ولا يكون معرفة.

6 لأن جملة المدح أو الذم لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير، لأن الأصل في المدح

والذم التخصيص فلا بد أن يتقدم العام قبل الخاص الجار والمجرور.

7 لأن من أحكام التمييز في هذا الباب أن يتقدم على المخصوص، وهذا الذي أجازوه نادر.

8 النساء: 69.

(117/1)

وللمتأول أن يتأول غير ما قالوا: لأنه فعل يتصرف. وتقول: نعم القوم الزيدون، ونعم رجالاً الزيدون، والزيدون نعم القوم، والزيدون نعم قومًا¹، وقوم يجيزون: الزيدون نعموا قومًا. وهو غير جائز عندنا لما أخبرتك به من حكم/ 109 نعم وصفة ما تعمل فيه. ويدخلون الـ"ظن" وـ"كان" فيقولون: نعم الرجل كان زيد، ترفع² زيدًا بـ"كان" ونعم الرجل خير "كان" وهذا كلام صحيح، وكذلك: نعم الرجل ظننت زيدًا، تريد: كان زيد نعم الرجل، وظننت زيدا نعم الرجل. وكان الكسائي³ يجيز: نعم الرجل يقوم وقام عندك⁴ فيضمر، يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام ويقوم ولا يجيزه مع المنصوب⁵، لا يقول: نعم رجلًا قام ويقوم. قال أبو بكر: وهذا عندي، لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في⁶ غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة⁷ وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة. وقد يستقبح ذلك في مواضع،

1 لأن هذه الأفعال لما أشبهت الحروف في الجمود لزمّت طريقة واحدة في التعبير.

2 في "ب" برفع زيد.

3 قال ابن يعيش: وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم. وقام عندك والمراد رجل يقوم، ورجل قام، ورجل عندك، ومنع ابن السراج من ذلك وأباه واحتج بأن الفعل لا يقوم مقام الاسم وإنما تقام الصفات مقام الأسماء لأنها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء. وإن جاء من ذلك شيء فهو شاذ عن القياس فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه.

انظر شرح المفصل 7/ 134.

4 في الأصل وعندك فالواو زائدة.

5 في "ب" المتصرف بدلا من "المنصوب".

6 في "ب" "في" ساقطة.

7 في "ب" النكرة، ساقطة.

(118/1)

فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن/110 القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه. بل نقوله فيما قالوه فقط. وتقول: نعم بك كفيلاً زيد، كما قال تعالى: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} 1، ويميز الكسائي: نعم فيك الراغب زيد ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب. فمن قدر أن "فيك" من صلة الراغب فهذا لا يجوز البتة، ولا تأويل له، لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول. فإن 2 قال: أجعل "فيك" تبييناً وأقدمه كما قال: {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} 3، قيل له: هذا أقرب إلى الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت: نعم فيك الراغب زيد 4، فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبئس ليستا كسائر الأفعال لأنهما لا تتصرفان 5. وإذا قلت: بئس في الدار رجلاً زيد. فالفاعل مضمّر في "بئس" 6 وإنما جئت برجل مفسراً 7 فبين المسألتين فرق. وهذه الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي: نعم طعامك آكلًا زيد، من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجوز أن تكون بمنزلة الفعل الذي/111 تتقدم عليه ما عمل فيه، وكما لا يجوز أن تقول: نعم طعامك رجلاً آكلًا زيد. فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت "آكلًا" مقام رجل، كان حكمه حكمه. وتقول: نعم غلام الرجل زيد، ونعم غلام رجل زيد فما 8 أضفته

1 الكهف: 50.

2 في "ب" وإن.

3 الكهف: 50.

4 زيد: ساقط في "ب".

5 في الأصل لأنها لا تتصرف.

6 في "ب" ذلك بدلا من بئس.

7 لأن المهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسره التبيين، كقولك: عندي عشرون رجلاً،

وهو خير منك عبدا.

8 في "ب" وما.

(119/1)

إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام وما أضفته إلى النكرة بمنزلة النكرة. وتقول: نعم
العمر عمر بن الخطاب، وبئس الحجاج حجاج بن يوسف، تجعل العمر جنسًا لكل من
له هذا الاسم، وكذلك الحجاج. ولا تقول: نعم الرجل وصاحبًا أخوك، ولا نعم صاحبًا
والرجل أخوك، من أجل أن نعم إذا 1 نصبت تضمنت مرفوعًا مضمرا فيها وفي المسألة
مرفوع ظاهر، فيستحيل هذا، ولا يجوز تأكيد المرفوع بـ"نعم". قالوا: وقد جاء في
الشعر 2 منوعًا لزهير:

نِعْمَ الْفَقَى الْمَرِيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ ... حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ 3

وهذا يجوز أن يكون بدلًا غير نعت فكأنه قال: / 112 نعم المري أنت، وقد حكى قوم
على جهة الشذوذ: نعم هم قومًا هم. وليس هذا مما يعرج عليه، وقال الأخفش: حبذا
ترفع الأسماء وتنصب الخبر، إذا كان نكرة خاصة، تقول: حبذا عبد الله رجلاً، وحبذا
أخوك قائمًا. قال 4: وإنما تنصب 5 الخبر إذا كان نكرة لأنه حال، قال 6: وتقول 7:
حبذا عبد الله

1 في "ب" إذا ساقطة.

2 في "ب" وأنشدوا لزهير.

3 قال ابن هشام: وأجاز غير الفارسي وابن السراج: نعت فاعلي نعم وبئس تمسكا
بقوله: نعم الفقى المري ...

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل.

انظر المغني/ 650 تحقيق الدكتور مازن المبارك، والعيني 4/ 21. والخزانة 4/ 112.

ورواية البغدادي: عمدوا لدى الحجرات ... بدلا من حضروا. والديوان/ 275.

وعجز البيت كناية عن الشتاء فصل الجذب.

4 قال: ساقطة في "ب".

5 في "ب" نصب.

6 في "ب" وقال.

7 في "ب" تقول بلا واو.

(120/1)

أخونا. فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة وإذا وصلت بـ"ما" قلت: نعمًا زيد¹،
ونعمًا أخوك، ونعمًا أخوتك وصار بمنزلة: حبذا أخوتك. وتقول: نعم ما صنعت، ونعم
ما أعجبك. قال ناس إذا قلت: مررت برجل كفاك رجلًا. وجدت² "كفاك" في كل
وجه، وكانت بمنزلة "نعم" تقول: مررت بقوم كفاك قومًا، وكفاك من قوم وكفوك قومًا،
وكفوك من قوم. فإن جئت بالباء والهاء وجدت به لا غير تقول مررت بقوم كفاك بهم
قوما. وكذلك: مررت بقوم نعم بهم قومًا، وإن أسقطت الباء والهاء³ قلت: نعموا قوما،
ونعم قومًا، ولا ينبغي أن ترد "كفاك" إلى الاستقبال/ 113 ولا إلى اسم الفاعل.
قال أبو بكر: قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف، وبقي الأسماء التي تعمل
عمل الفعل ونحن نتبعها بما إن شاء الله.

1 نعمًا زيد: ساقطة في "ب".

2 في "ب" ذكرت.

3 الهاء: ساقطة في "ب".

(121/1)

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

شرح الأول وهو اسم الفاعل والمفعول

...

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل:

وهي تنقسم أربعة أقسام:

فالأول: منها اسم الفاعل والمفعول به.

والثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

والثالث: المصدر، الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه¹.

والرابع: أسماء سَمَوِ الأفعال بها.

شرح الأول: وهو اسم الفاعل والمفعول به:

اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن تنعت به اسمًا قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم. ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون² نحو: ضارب وآكل وقاتل، يجري على: يضرب فهو ضارب. ويقتل فهو قاتل، ويأكل فهو آكل.

1 مذهب البصريين: أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ولكل منهما حجج ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف 1/ 129.

2 يفعلون: ساقطة في "ب".

(122/1)

وكل اسم فاعل فهو يجري مجرى مضارعه ثلاثيا كان/ 114 أو رباعيا مزيدًا كان فيه أو غير مزيد، فمكرم جار على أكرم، ومدحرج على دحرج ومستخرج على استخرج. وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعه الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء¹ وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعه الفعل إذ كان أصل الأعمال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء. وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا، كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيدًا، ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول: يدحرج أبوه وتقول: زيد مكرم الناس أخوه كما تقول: زيد يكرم الناس أخوه، وزيد مستخرج أبوه عمرًا، كما تقول: يستخرج والمفعول يجري مجرى الفاعل كما كان "يفعل" يجري مجرى "يفعل" فتقول: زيد مضروب أبوه سوطًا، وملبس ثوبًا. وقد بينت لك هذا فيما مضى.

ومما يجري مجرى "فاعل" 2، مفعول نحو: قطع فهو مقطع وكسر فهو مكسر. يراد³ به المبالغة والتكثير. فمعناه معنى: "فاعل" إلا أنه مرة بعد مرة.

وفعال يجري مجراه، وإن لم يكن موازيًا له؛ لأن حق الرباعي وما زاد على الثلاثي أن يكون أول "اسم" الفاعل ميمًا فالأصل في هذا "مقطع" والحق به قطاع، لأنه في معناه. ألا ترى/ 115 أنك إذا قلت: زيد قاتل، أو: جراح، لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة

كما أنك لا تقل: قَتَلْتُ إلا وأنت تريد جماعة، فمن ذلك قوله تعالى: {وَعَلَّقْتَ
الْأَبْوَابَ} 4، ولو كان بابًا واحدًا لم يجر فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة. ومن كلام
العرب: أما

-
- 1 مذهب البصريين أن الأصل في الأفعال البناء، والفعل المضارع إنما أعرب لشبهه
بالاسم.
 - 2 في "ب" اسم الفاعل.
 - 3 في "ب" يفيد.
 - 4 يوسف: 23.

(123/1)

العسل فأنت شراب، ومثل ذلك "فعول" لأنك تريد به ما تريد "بفعال" من المبالغة،
قال الشاعر:

صَرُوبٌ بنصلِ السيفِ سَوْقَ سَمَانِهَا ... إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ 1
"وفعال" نحو "مطعمان ومطعام" لأنه في التكثير بمنزلة ما ذكرنا.
ومن كلام العرب: أنه لمنحار بوائكها 2. وقد أجرى سيبويه: "ففعال" "كرحيم" و"عليم"
هذا المجرى، وقال: معنى ذلك المبالغة 3، وأباه النحويون 4 من أجل أن "ففعال" بابه أن
يكون صفة لازمة للذات وأن يجري على "فعل" نحو: ظُرفَ فهو ظريف، وكُرمَ فهو
كریم، وشُرفَ فهو شريف، والقول عندي كما قالوا. وأجاز أيضًا مثل ذلك / 116 في
"فعل" 5.

1 من شواهد سيبويه 1 / 57 على عمل "ضروب" عمل فعله. وسوق: جمع ساق. عقر
البعير بالسيف: ضرب قوائمه. وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها، إما لتبرك فيكون
أسهل لنحرها أو ليعاجل الرجل ذلك فلا تمنعه نفسه من عقرها.
والبيت من مقطعة لأبي طالب رثى بها أيا أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم
القرشي. وهذا رد على ما ذكره ابن الشجري في أماليه 2 / 206 من أن أبا طالب مدح
بها النبي.

وانظر المقتضب 2 / 114، وأمالي ابن الشجري 2 / 106، وابن يعيش 6 / 96-

170، 2/ 130، والديوان 11.

2 البوائك: جمع بائكة وهي الناقة السمينه، من باك البعير إذا سمن.

3 الكتاب 1/ 59.

4 قال المبرد في المقتضب 2/ 114: فأما ما كان على فعيل نحو: رحيم وعليم، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ولا أراه جائزا، وذلك أن "فعيلا" إنما هو اسم الفاعل من الفعل الذي لا يتعدى. فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به، والفعل الذي هو "لفعيل" في الأصل إنما هو ما كان على "فَعَل" نحو: كرم فهو كريم ... وهذا ما يرتضيه المؤلف.

5 الكتاب 1/ 58 وذكر قول الشاعر مما جاء على فعل:

حذر أمورا لا تضير وآمن ... ما ليس منحيه من الأقدار

(124/1)

وأباح النحويون إلا أبا عمر الجرمي¹ فإنه يجيزه على بعد فيقول: أنا فَرِقْتُ زَيْدًا، وَحَذِرْتُ عَمْرًا، والمعنى: أنا فرق من زيد، وحذر من عمرو. قال أبو العباس -رحمه الله: لأن "فَعِلَ" الذي فاعله على لفظ ماضيه إنما معناه ما صار كاخلاقه في الفاعل نحو: بَطِرَ زيد، فهو بَطِرٌ، وَحَرِقَ فهو حَرَقٌ².

1 الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، المتوفى سنة 225هـ، وهو من أساتذة المبرد المشهورين: ترجمته في الفهرست/ 56، ونزهة الألباء 198، وإرشاد الأريب لياقوت 4/ 267، وبغية الوعاة/ 216.
2 المقتضب 2/ 116.

(125/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: هذا ضاربٌ زيدًا، إذا أردت "بضاربٍ" ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له. فإذا قلت: هذا ضارب زيدٍ، تريد به معنى الماضي فهو بمعنى: غلام زيد، وتقول: هذا ضارب زيدٍ أمس، وهما ضاربا زيدٍ، وهم ضاربو زيد¹ وهن ضاربات

أخيك. كل ذلك إذا أردت به معنى المضى، لم يجوز فيه إلا هذا، يعني الإضافة "و" الخفض، لأنه بمنزلة قولك: غلام عبد الله وأخو زيد. ألا ترى أنك لو قلت: "غلامٌ زيداً" كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً؛ لأنه اسم وليس فيه مضارعة للفعل/ 117 لتحقيق الإضافة وإن الأول يتعرّف بالثاني. ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يجوز ذلك في "الغلام" وإنما يعمل اسم الفاعل الذي يضارع "يَفْعَل" كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل 2. فأما اسم الفاعل الذي يكون لِمَا مضى 3

1 في الأصل "ضاربوا".

2 وهذا مذهب البصريين، فهو لا يعمل عندهم إلا في الحال والاستقبال بخلاف الفعل فإنه يعمل مطلقاً.

3 الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال، هو أن الأول لا يعمل إلا إذا كان فيه اللام بمعنى الذي، والثاني يعمل مطلقاً. ثم إن الأول يتصرف بالإضافة بخلاف الثاني. والأمر الثالث: أن الأول إذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر، والثاني يجوز فيه وجهان، هذا وبقاء النون والنصب. انظر الأشباه 2/ 200.

(125/1)

فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف، وتقول: هؤلاء حواج بيت الله أمس ومررت برجل ضاربه الزيدان، ومررت بقوم ملازموهم أخوتهم. فيثنى ويجمع لأنه اسم، كما لو تقول: مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه وأخوته فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معنى المضارع جرى مجرى الفعل في عمله وتقديره، فقلت: مررت برجل ضاربه الزيدان، كما تقول: مررت برجل يضربه الزيدان، ومررت بقوم: ملازمهم أخوتهم، كما تقول: مررت بقوم يلازمهم أخوتهم، وتقول: أخواك آكلان طعامك، وقومك ضاربون زيداً، وجواريك ضاربات عمرًا. إذا أردت معنى 1 المضارع. وتقول مررت برجل ضاربٌ زيداً الآن أو غداً، إذا أردت الحال أو/ 118 الاستقبال فتصفه به لأنه نكرة مثله، أضفت أو لم تصف، كما تقول: مررت برجل يضرب زيداً، ولا تقول: مررت برجل ضارب زيد أمس؛ لأنه معرفة بالإضافة دالا على البذل. وتقول: مررت بزيد ضارباً عمرًا، إذا أردت

الذي يجري مجرى الفعل. فإن أردت الأخرى أضفت فقلت: مررت بزيد ضارب عمرو. على النعت والبدل؛ لأنه معرفة، كما تقول: مررت بزيد غلام عمرو. واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل. وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله سبحانه: {هَذَا بَالِغُ الْكَعْبَةِ} 2، فلو لم يرد به التنوين لم يكن صفة

1 معنى: ساقطة في "ب".

2 المائدة: 95.

(126/1)

"لهدي" وهو نكرة، {هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنًا} 1، {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ} 2، وأنشدوا: هَلْ أَنْتَ بَاعِثٌ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا ... أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنٍ بِنِ مَخْرَاقٍ 3/ 119 أراد: بباعث التنوين. ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الأول مقدراً تنوينه، كأنه قال: أو باعثُ عبدَ ربِّ، ولو جرّه على ما قبله كان عربياً جيداً 4، إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير. تقول: هذا معطي زيد الدراهم وعمراً 5، الدنانير، ولو قلت: هذا معطي زيد اليوم الدراهم، وغداً عمراً الدنانير، لم يصلح فيه إلا النصب 6 لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت الواو على "غد" ففصل الطرف بين الواو وعمرو. فلم يقو الجر فإذا أعملته عمل الفعل جاز، لأن الناصب

1 الأحقاف: 24.

2 القمر: 27.

3 من شواهد الكتاب 1/ 87. قال الأعلم: الشاهد فيه نصب "عبد رب" حملاً على موضع "دينار".

ورده البغدادي في الخزانة بأن الكلام السابق في سببويه يفيد تقدير فعل ناصب كأنه قال: أوقظ ديناراً، أو عبد رب، وهما رجلان أخا عون: صفة أو بدل أو عطف بيان. والمصنف يرى أنه منصوب بالعطف على محل "دينار" لأن "باعث" اسم فاعل بمعنى

الاستقبال.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل.
وقيل: هو لجابر السنبسي، أو لجريز، أو لتأبط شرا، وقيل مصنوع، وهو ليس في ديوان جريز.

وانظر المقتضب 4/ 151، وشواهد الكشف/ 206، والخزانة 3/ 476. والعيني 3/ 563.

4 أي: مثل النصب، وذلك لأن من شأهم أن يحملوا المعطوف على ما عطف عليه، نحو هذا ضارب زيد وعمرو غدا، وينصبون عمرا.

5 والجر جائز أيضا، وهو جيد.

6 أي: لم يصلح في "عمرو" إلا النصب.

(127/1)

ينصب ما تباعد منه، والجار ليس كذلك، وتقول: هذا ضاربك وزيدا غدا، لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمرة 1 المجرور حملته على الفعل، كقوله تعالى: {إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ} كأنه قال: منجون أهلك، ولم تعطف على الكاف المجرورة.

واعلم: أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى، فقلت: هذا ضاربُ زيد وعمرو، ومعطي زيد الدراهم أمس وعمرو. جاز لك أن/ 120 تنصب "عمرا" على المعنى لبعده من الجار، فكأنك قلت: وأعطى عمرا 3، فمن ذلك قوله سبحانه: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا} 4، وتقول: مررت برجل قائم أبوه، فترفع الأب 5 وتجري "قائما" على رجل؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك: مررت برجل يقوم أبوه. فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمنزلة إذا خلصت لرجل. وتقول: زيدا عمرو ضارب، كما تقول: زيدا عمرو يضرب 6. فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب، فبين النحويين فيه خلاف، فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، وبعض يميزه. وأبو العباس يميز ذلك ويقول: إن "ضاربا" يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العمل في التقديم والتأخير. وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: كانت

1 لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار اسما كان أو حرفا.

2 العنكبوت: 33.

3 انظر الكتاب 1/ 87.

4 الأنعام: 96 وقراءة: وجاعل. من السبعة أيضا في النشر 2/ 36. قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وينصب اللام من الليل، وقرأ الباقون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل، وانظر البحر المحيط 4/ 186.

5 الأب يرفع بفعله.

6 تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفردا أو جملة فعلية أو اسمية ما لم يمنع مانع. وهو قولك زيدا عمرو الضارب، لأن الفعل صار في الصلة "لأن" زيدا مفعول به لصلة "أل" ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول.

(128/1)

زيداً الحمى تأخذ1. وتقول: هذا زيد ضارب أخيك، إذا أردت الماضي، لأنك وصفت معرفة بمعرفة، وتقول/ 121 هذا زيد ضارباً أخاك غداً فتتصب "ضارباً" لأنه نكرة وصفت بها معرفة. وإذا كان الاسم 2 الذي توقع عليه "ضارباً" وما أشبهه مضمراً أسقطت النون والتنوين منه، فعل أو لم يفعل لأن المضممر وما قبله كالشيء الواحد، فكرهوا3 زيادة التنوين مع هذه الزيادة نحو قولك: هذا ضاربي وضاربك وهذان ضاربك غداً، ولو كان اسماً ظاهراً لقلت: ضاربان زيداً غداً، ولكنك لما جئت بالمضممر أسقطت النون وأضفته، وتقول: هذا الضارب زيداً أمس. وهذا الشاتم عمراً أمس، لا يكون فيه غير ذلك؛ لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة4 وأنت إذا نونت شيئاً من هذا نصبت ما بعده. وتقول: هؤلاء الضاربون زيداً، وهذان5 الضاربان زيداً، وإن شئت: ألقيت هذه النون وأضفت؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام، كما تعاقب الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذان/ 122 الضاربان، وهؤلاء الضاربون، فلا تسقط النون، والتنوين ليس كذلك، لا تقول: هذا الضارب بالتنوين فاعلم، ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام، نحو قولك: هما الضاربا زيد؛ لأن النون تعاقب الإضافة، فكما تثبت النون مع الألف واللام كذلك تثبت الإضافة مع الألف واللام ولا يجوز: هذا الضارب زيد أمس، فإن أضفته إلى ما فيه ألف ولام جاز كقولك: هو الضارب الرجل أمس، تشبيهاً بالحسن الوجه، فكل اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فَعَلَ بعدُ فهو نكرة نونت أو لم تنون وإن كان قد فعل فأضفته إلى معرفة، وإن أضفته إلى نكرة فهو نكرة.

-
- 1 انظر المقتضب 3/ 156 و 3/ 109. زيدا منصوب بتأخذ، "وتأخذ" خبر كان وتفصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس "زيد" لها باسم ولا خبر.
 - 2 في "ب" وإذا أضفت اسم الفاعل إلى المضمر.
 - 3 في "ب" كرهوا.
 - 4 معنى الإضافة: ساقط في "ب".
 - 5 هذان ساقطة في "ب".

(129/1)

شرح الثاني: وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل.

الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء 1 ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين 2، وتذكر 3 وتؤنث ويدخلها الألف واللام/ 123 وتجمع بالواو والنون [كاسم الفاعل وأفعال التفضيل] 4 كما يجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين 5 وذلك نحو: حسن وشديد وما أشبه، تقول: مررت برجل حسن أبوه، وشديد أبوه؛ لأنك تقول: حسن وجهه، وشديد وشديدة فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد، فتدخل الألف واللام، وتقول حسنون كما تقول: ضارب مضاربة وضاربون، والضارب والضاربة، فحسن يشبه بضارب، وضارب يشبه ببيضرب، وضاربان مثل: يضربان، وضاربون مثل يضربون، ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن "خير منه" لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنى ولا يجمع فبعد من شبه الفاعل فكل "أفعل منك" بمنزلة: "خير منك" "وشر منك"، وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن ترفع به اسماً ظاهراً البتة، وأما الصفات كلها/ 124 فهي ترفع المضمر وما كان بمنزلة المضمر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفضل منك، ففي "أفضل" ضمير الرجل، ولولا ذلك لم يكن صفة له. ولكن لا يجوز أن تقول: مررت برجل أفضل منك أبوه، لبعده من شبه اسم الفاعل

-
- 1 في "ب" أنها.
 - 2 أسماء الفاعلين: ساقطة في "ب".

3 في "ب" وتؤنث.

4 زيادة من "ب".

5 دعوى عمل الصفة المشبهة لا أساس لها، فهي لا تنصب، لأن فعلها غير عامل فكيف يعمل المحمول على فعله.

(130/1)

والفعل، ولكن لو قلت: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه، وبرجل قاعد عمرو إليه، لكان جائزًا، وكذلك: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه. واعلم: أن سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه، فهي ترفع الفاعل 1 إذا كان مضمراً 2 فيها وكان ضمير الأول الموصوف، وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول. أما المضممر فقد بينته لك، وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك، ففي "خير منك" ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل. وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في / 125 عينه الكحل منه في عين زيد 3، لأن المعنى في الحسن لزيد، فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له، ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة 4. واعلم: أن قولك: زيد حسن، وكريم، من حسن يحسن، وكريم يكرم، كما أنك إذا قلت: زيد ضارب، وقاتل وقائم، فهو من: ضرب وقتل وقام، إلا أن هذه أسماء متعدية تنصب حقيقة. أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب، فأنت ليس تخبر أن زيداً فعل بالوجه ولا بالحسب

1 الفاعل: ساقط في "ب".

2 في "ب" المضممر.

3 قال سيبويه: ما رأيت أحسن في عينه الكحل منه في عينه، وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه، لأنه مفضل الأب على الاسم في "من" وأنت في قولك: أحسن في عينه الكحل منه في عينه، لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في "من" ولا تزعم: أنه قد نقص أن يكون مثله، ولكنك زعمت: أن الكحل ههنا عملاً وهيئة ليست له في غيره من المواضع، وكأنك قلت: ما رأيت رجلاً عاملاً في عينه الكحل كعمله في عين زيد. الكتاب 1 / 332.

4 الأشموني في شرحه على الألفية 2/ 264 جعله حديثاً فقال: ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر". والرواية في كتب الحديث: البخاري، الترمذي، وسنن ابن ماجه، وسنن النسائي، ليس فيها "أحب" رافعا للاسم الظاهر.

(131/1)

شيئاً والحسب والوجه فاعلان، كما ينصب الفعل، وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعدية على الحقيقة وإنما تعديها على التشبيه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضارب عمراً، فالمعنى: أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو، وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيداً لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة، وأصل الكلام، زيدٌ حسنٌ وجهه، وكريم أبوه حسبه، لأن الوجه هو الذي حسن، والأب/ 126 هو الذي كرم.

(132/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد كريم الحسب، لأنك أضمرت اسم الفاعل في "كريم" فنصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول، والدليل على أن الضمير واقع في الأول قولك 1: هند كريمة الحسب، ولو كان على الآخر لقلت: كريم حسبه كما تقول: قائم أبوها، وإنما جاز هذا التشبيه وإن كان الحسب غير مفعول على الحقيقة، بل هو في المعنى فاعل، لأن المعنى مفهوم غير ملبس، ومن قال: زيدٌ ضاربٌ الرجل، وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال: زيدٌ حسنُ الوجه، إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب وجميعاً بهما هو الذي يختار، لأن الأسماء على حدها من الإضافة إلا أن يحدث معنى المضارعة وإذا قلت: زيد حسن وجهه، وكريم أبوه، وفاره عبده 2، فهذا هو الأصل، وبعده في الحسن: زيد حسن الوجه، وكريم الحسب، ويجوز: زيد كريم الحسب وحسن الوجه ويجوز: زيد حسن وجهها وكريم حسباً ويجوز: زيد كريم حسب، وحسن وجه، والأصل ما بدأنا به. واعلم: أنك إذا قلت: حسن الوجه فأضفت "حسنًا" إلى الألف واللام فهو غير معرفة، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام، من أجل أن.

1 في "ب" كقولك.

2 فاره عبده: ساقطة في "ب".

(132/1)

المعنى حسن وجهه فهو نكرة، فكما أن الذي هو في معناه نكرة، ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه، فقلت: الحسن الوجه، ولا يجوز الغلام الرجل، وجاز الحسن الوجه، وقولك: مررت برجل حسن الوجه، يدل ذلك على أن حسن الوجه نكرة؛ لأنك وصفت به نكرة، واعلم: أن "حسنًا" 1، وما "أشبهه"، إذا أعملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي، فلا تريد به إلا الحال 2، لأنه صفة، وحق الصفة صحبة الموصوف، ومن قال: هذا حسن وجه، وكريم حسب، حجتته أن الأول لا يكون معرفةً بالثاني أبدًا، فلما كان يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين 3 للأول، كان/ 128 طرحهما أخف. ومن كلام العرب: هو حديث عهد بالوجه، قال الراجز:

لاحقُ بطنٍ بقرًا سمين⁴

ومن قال هذا القول قال: الحسنُ وجهًا، لأن الألف واللام يمنعان

1 في "ب" والصفة المشبهة.

2 أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر، أما اسم الفاعل فيكون للأزمنة الثلاثة.

3 في "ب" معرفتين بإسقاط الباء، ولم يسمع دخول الباء في خبر "كان" ولكن المؤلف شبهه بخبر "ليس" لأنه غير موجب.

4 من شواهد سيبويه 1/ 101 "على إضافة لاحق" إلى قوله: بطن مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة: حسن وجه. وعو عجز بيت الحميد الأرقط وصدرة: غيران ميفاء على الرزون.

غير أن: معناه أن له نشاطا في السير. وميفاء: هو الرخاء، وأصله موفاء فوقعت الواو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء: كميزان وميعاد. والروزن: الأرض، واللاحق: الضامر، وأصله أن يلحق بطنه ظهره ضمرا، والقرا: الظهر، يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء وذكر في اللسان: أن تثنيته: قروان وقریان. يصف فرسا فقال: إنه لذو

نشاط في جريه على الأرض المرتفعة، وإن بطنه الضامر قد لحق بظهره السمين من شدة الضمور. وأراد أن ضموره ليس عن هزال. وانظر المقتضب 4 / 59 وشرح السيرافي 2 / 13 وشرح ابن يعيش 6 / 85 والمفصل للزمخشري 2 / 124، والصبان ج2 / 220.

(133/1)

الإضافة فلا يجوز أن تقول: هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة على بابها، لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة، فالألف واللام لا يجوز أن يدخل على مضاف إلى نكرة، ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام، لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة، وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة، فيصير معرفة نكرة في حال وذلك محال¹. وإنما جاز: الحسن الوجه "وما أشبهه" وإدخال الألف واللام على حسن الوجه؛ لأن "حسنًا" في المعنى منفصل، وإضافته غير حقيقية، والتأويل فيه التنوين، فكأنك قلت: حسن وجهه فلذلك جاز، فإذا قلت: حسن وجه ثم أدخلت الألف واللام قلت: الحسن وجهًا، فتنصب الوجه الى التمييز² 129/ أو الشبه بالمفعول به، لما امتنعت الإضافة كما تقول: ضارب رجل، ثم تقول: الضارب رجلًا وتقول: هو الكريم حسبًا والفاره عبدًا، ويجوز: الحسن الوجه؛ لأنه مشبه بالضارب الرجل؛ لأن الضارب بمعنى الذي ضرب، والفعل واصل منه إلى الرجل على الحقيقة، وقد قالوا: الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه، كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب، وعلى هذا أنشد:

الوَاهِبُ المائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا ... عُوذًا تُرْجَى خَلَقَهَا أَطْفَالُهَا³

1 محال، ساقطة في "ب".

2 النصب على التمييز لأنه نكرة.

3 من شواهد سيبويه 1 / 94، وروايته: عودًا تزجي بينها أطفالها. على عطف "عبدها" على المائة وهو مضاف إلى غير الألف واللام، فهو مثل: الضارب الرجل عبد الله. وقد غلط سيبويه في استشاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة وضميرها بمنزلتها، فكأنه قال: الواهب المائة وعبد المائة. يقول الشاعر: إن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة، ويهب راعيها أيضًا.

وهو المراد من العبد، وخص الهجان، لأنها أكرمها. والهجان: البيض، يستوي فيه المذكر

والهؤنث والجمع، وعودا: جمع عائد وهو جمع غريب، والعائد: الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها. وقيل: العود: الحديثات النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة. ثم هي مطفل بعده وترجي: تسوق. والبيت للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب. وانظر المقتضب 4/ 162. وشعراء النصرانية/ 371، وشرح ابن عقيل/ 337. والديوان/ 27.

(134/1)

والوجه: النصب في هذا، وتقول: هو الحسن وجه العبد، كما تقول: هو الحسن العبد، لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وتقول: على التشبيه بهذا "الضارب أخي الرجل"، كما تقول: الضارب الرجل، وتقول: مررت بالحسن الوجه الجميلة، ومررت بالحسن العبد النبيلة، فأما قولهم: الواهب المائة الهجان وعبيدها فإنما أردوا: عبد المائة كما تقول: كل شاة/ 130 وسخلها، بدرهم، ورب رجل وأخيه لما كان المضمهر هو الظاهر جرى مجراه.

وقال أبو العباس -رحمه الله- في إنشادهم:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفًا 1

أنه لا يجوز عنده في "بشر" إلا النصب، لأنهم إنما يخفضونه على البدل وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت "بشراً" في موضع

1 من شواهد سيبويه ج1/ 93 على إضافة "التارك" إلى البكري تشبيها بالحسن الوجه

لأنه مثله في إضافته إلى الألف واللام. "فبشر" لا يصح أن يكون بدلا من "البكري" لأنه لا يصح أن يحل محله فلا يقال: أنا ابن التارك بشر.

والرواية المشهورة: عليه الطير ترقبه وقوعا.

ترقبه: أي: تنتظر انزهاق روحه، لأن الطير لا يقع على القتل وبه رمق ففيه حذف مضاف. وصف الشاعر أن أباه قد صرع رجلا من بكر فوقعت عليه الطير وبه رمق فجعلت ترقبه حتى يموت لتتناول منه، والوقوف هنا جمع واقع وهو ضد الطائر. والبيت للمرار بن سعيد الفقعسي.

وانظر: ابن يعيش ج3/ 72، 74، وشرح ابن عقيل/ 394 والمفصل للزمخشري/

122.

الأول لم يكن إلا نصبًا، فأما نظير هذا قولك: يا زيد أخانا، على البدل.
وقال النحويون¹: "بشر".

واعلم: أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان فإن الأجود فيه أن تقول: مررت برجل حسان قومه، من قبل أن هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع، ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد المفرد، لا كإعراب التثنية، والجمع السالم الذي على حد التثنية، فأما ما كان يجمع مسلمًا بالواو والنون نحو: "منطلقين" فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول: مررت برجل منطلق قومه، وأسماء الفاعلين وما يشبهها إذا تثبتت أو جمعتها الجمع الذي على حد التثنية/ 132. بالواو والياء والنون لم تثن وتجمع إلا وفيها ضمير الفاعلين مستترًا، تقول: الزيدان قائمان، فالألف والنون إنما جيء بهما للتثنية، وتقول: الزيدون قائمون، فالواو والنون إنما جيء بهما للجمع، وليست بأسماء الفاعلين التي هي كناية كما هي في "يفعلان ويفعلون" لأن الألف في "يفعلان" والواو في "يفعلون" ضمير الفاعلين.

فإن قلت: الزيدان قائم أبواهما، لم يجز أن تثني "قائمًا" لأنه في موضع "يقوم أبواهما" إلا في قول من قال: أكلوني² البراغيث، فإنه يجوز على قياسه مررت برجل قائمين أبوه. فاعلم.

-
- 1 قال سيبويه بعد أن ذكر البيت ... سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى بشرا على مجرى الجرور لأنه جعله بمنزلة ما يكف منه التنوين.. الكتاب 1/ 93.
- وقد خولف سيبويه في جر بشر وحمله على لفظ البكري لأنك لو وضعته موضعه لم يتسع لك أن تقول: أنا ابن التارك بشر، كما لا تقول: الضارب زيد. والصحيح ما أجازته سيبويه لأخذه عن العرب.
- 2 أي: إن الواو علامة للجمع وليست فاعلا، لأنه لا يوجد فاعلان لفعل واحد.

شرح الثالث: وهو المصدر.

اعلم: أن المصدر يعمل عمل الفعل، لأن الفعل اشتق منه¹ وبني مثله للأزمنة الثلاثة:

الماضي والحاضر والمستقبل، نقول من ذلك: عجبت من ضرب زيد عمرًا إذا كان زيد فاعلاً 2 / 133 وعجبت من ضرب زيد عمرو 3 إذا كان زيد مفعولًا، وإن شئت نونت المصدر وأعربت ما بعده بما يجب له لبطلان الإضافة فاعلاً كان أو مفعولًا فقلت: عجبت من ضرب زيد بكرًا، ومن ضرب زيدًا بكر، وتدخل الألف واللام على هذا فتقول عجبت من الضرب زيدًا بكر، لا يجوز أن تخفض "زيدًا" من أجل الألف واللام، لأنهما لا يجتمعان والإضافة كالنون والتنوين. وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيدًا إنما نصبته بإضمار فعل، لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن. واعلم: أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنه في صلتها، وكذلك إن وكد ما في الصلة أو وصف، لو قلت: دارك أعجب زيدًا دخول عمرو، فتنصب الدار بالدخول كان خطأ. وقال قوم إذا قلت: أعجبتني ضرب زيدًا فليس من كلام العرب أن ينونوا، وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعول ما كنت تعمل قبل التنوين، قالوا: فإن أشرت/ 134 إلى الفاعل نصبت فقلت: أعجبتني ضرب زيدًا، وإن شئت رفعت وأردت: أعجبتني أن ضرب زيد.

-
- 1 لأن مذهب البصريين: أن المصدر أصل للفعل، فالمصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين: فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.
 - 2 ضرب، مصدر مضاف إلى فاعله وهو "زيد" فزيد مجرور لفظًا بالمضاف مرفوع حكمًا لأنه فاعل.
 - 3 حذفت واوا زائدة قبل "إذا".

(137/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: أعجب ركوبك الدابة زيدًا، فالكاف في قولك: "ركوبك" مخفوضة بالإضافة، وموضعها رفع، والتقدير: أعجب زيدًا أن ركبت الدابة، فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولًا، ويجري ما بعده على الأصل، وإضافته إلى الفاعل أحسن، لأنه

له: كقول الله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ} 1، وإضافته إلى المفعول حسنة، لأنه به اتصل وفيه حل، وتقول: أعجبنى بناء هذه الدار، وترى الجلود فتقول: ما أشد جلده، وما أحسن خياطة هذا الثوب، فعلى هذا تقول: أعجب ركوب الدابة عمرو زيدًا إن أردت: أعجب أن ركب الدابة عمرو زيدًا، فالدابة وعمرو وركب في صلة "أن" وزيد منتصب "بأعجب" خارج من الصلة فقدمه إن شئت قبل أعجب، وإن شئت جعلته بين "أعجب"، وبين/ 135 الركوب وكذلك: عجبت من دق الثوب القصار2، ومن أكل الخبز زيدًا، ومن أشباع الخبز زيدًا فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفًا ولامًا امتنعت الإضافة، فجرى كل شيء على أصله فقلت: أعجب ركوب زيد الدابة عمرًا، فإن شئت قلت: أعجب ركوب الدابة زيد عمرًا، ولا يجوز أن تقدم الدابة، ولا زيدًا قبل الركوب؛ لأحدهما من صلتها، فقد صارا منه كالياء والذال من "زيد" وتقول: ما أعجب شيء شيئًا إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو، ونصبت "إعجابًا" لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئًا إعجابًا مثل إعجاب زيد، ورفعت الركوب بقولك: "أعجب" لأن معناه: كما أعجب زيدًا أن ركب الفرس عمرو، وتقول: أعجب الأكل الخبز زيد عمرًا، كما وصفت لك، وعلى هذا قوله تعالى: {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ} 3، فالتقدير: أو أن يطعم لقوله: وما أدراك فعلى هذا يجري ما

1 البقرة: 251.

2 القصار: قصر الثوب قصارة، وقصره: كلاهما، حوره ودقه، ومنه سمي القصار.

3 البلد: 14، وفي الآية المصدر منون.

(138/1)

ذكرت لك ولو قلت: عمرًا أعجبنى أن ضرب خالدًا، كان خطأ، لأن/ 136 عمرًا من الصلة.

ومن قال: هذا الضارب الرجل، لم يقل: عجبت من الضرب الرجل لأن الضرب ليس بنعت، والضارب نعت كالحسن، وهو اسم الفاعل من "ضرب" كما أن حسنًا اسم الفاعل من "حسن" ويحسن، وهما نعتان مأخوذتان من الفعل للفاعل، وتقول: أعجبنى اليوم ضرب زيد عمرًا، "إن جعلت اليوم" نصبًا بأعجبنى فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأ، وذلك لأن الضرب في معنى "أن ضرب" وزيد وعمرو من صلتها فإذا كان

المصدر في معنى "إن فعل" أو "أن يفعل" فلا يجوز أن ينصب ما قبله، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم، ولا يقدم بعض الاسم على أوله، فإن لم يكن في معنى "إن فعل" وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله، فقدمت فيه وأخرت وذلك قولك ضرباً زيداً، وإن شئت: زيداً ضرباً؛ لأنه ليس فيه معنى "أن" إنما هو أمر، وقولك ضرباً زيداً ينتصب بالأمر، كأنك قلت: اضرب زيداً، إلا أنه صار بدلاً من الفعل لما حذفته/ 137 وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون: من دهنك، قال الشاعر:

أظلم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم¹
أراد: إن أصابتكم.

1 وروي البيت: أظلم إن مصابكم.
والصواب: أظلم، كما رواه ابن السراج، لأنه مرخم "ظليمة" تصغير "ظلمة" وظليمة هو اسم المرأة المشتب بها، ويروى الشطر الثاني رد السلام.
ونسب هذا البيت للعرجي وللحارث بن خالد من أحفاد هشام بن المغيرة، وإلى عمر بن أبي ربيعة، وإلى أمية بن أبي الصلت.
وانظر أخبار النحويين للسيرافي/ 57، والاشتقاق لابن فارس/ 99، ومجالس ثعلب/
270، والأغاني 3/ 97، والفاخر للمفضل بن سلمة/ 176، وأما ابن الشجري 1/
107.

(139/1)

ومنه قوله:

وبعد عطائك المائة الرّثاعا¹
أراد: بعد إعطائك، وقال هؤلاء القوم: إذا جاءت الأسماء فيها المدح والذم وأصلها ما لم يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت: عجبت من جنون بالعلم، فيصير كالفاعل وإنما هو مفعول. هذا مع المدح والذم ولا يقال ذلك في غير المدح والذم.

1 منع البصريون إعمال اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره، كالثواب والكلام

والعطاء إلا في الضرورة، أما الكوفيون والبغداديون فجوزوه قياساً إلحاقاً بالمصدر كالشاهد المذكور: وبعد عطائك.

وقال الكسائي: إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ: الخبز والدهن والقوت، فإنها لا تعمل، فلا يقال: عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك. وأجاز الفراء ذلك وحكى عن العرب مثل: أعجبنى دهن زيد لحيته وانظر الهمع ج2/95. والشاهد عجز بيت للقطامي عمير بن شبيب من بني تغلب. وصدده. أكفرا بعد رد الموت عني ... وبعد عطائك ...

وكان يمدح زفر بن الحارث الكلابي، وقد أسره في حرب فمن عليه وأعطاه مائة من الإبل.

وانظر الكتاب ج1/331، والحجة لأبي علي ج1/135، وأما ابن الشجري/142، والتمام في تفسير أشعار هذيل/72. والأغاني ج2/310، والشعر والشعراء/377، والخزانة ج1/391 والديوان/37.

(140/1)

شرح الرابع: وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها. موضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي، فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد، وما كان منها في معنى فعل متعدّ تعدى، وهذه الأسماء على ثلاثة أصرب: فمنها اسم مفرد واسم مضاف، واسم استعمل مع/138 حرف الجر. فالضرب الأول: قولك: هلم زيداً. ورويد زيداً، وحَيَّ هل الثريد، وزعم أبو الخطاب1: أن بعض العرب يقول: حي هل الصلاة2. ومن ذلك: تراكها ومناعها وهذه متعدية، والمعنى: اتركها وامنعها، وأما ما لا يتعدى فنحو: مه، وصه، وأيه. والضرب الثاني: وهي الأسماء المضافة، ومنها أيضاً ما يتعدى وما لا يتعدى، فأما المتعدي فنحو: دونك زيداً، وعندك زيداً، وذكر سيبويه: أن أبا الخطاب حدثه بذلك3، وحذرک زيداً، وحذارک زيداً، وأما ما لا يتعدى، فمكانك وبعذك وخلفك إذا أردت تأخر، وحذرته شيئاً خلفه، وفرطك إذا حذرته من بين يديه شيئاً وأمرته أن يتقدم، وأمامك، ووراءك. والضرب الثالث: ما جاء مع أحرف الجر نحو: عليك زيداً وإليك إذا قلت: تنح. وذكر سيبويه: أن أبا الخطاب حدثه: أنه سمع من يُقال له إليك،

-
- 1 أبو الخطاب: هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد المتوفى "177هـ"، وكان أول من كتب تفسير الأشعار بين السطور، كما كان هو وعيسى بن عمر الثقفي أستاذاي أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، ترجمته: طبقات الزبيدي رقم 110- نزهة الألباء / 53، والمزهر ج2 / 313.
- 2 نظر الكتاب 1 / 123، ج / 52.
- 3 انظر الكتاب 1 / 126.

(141/1)

فيقول: "إليّ" في هذا الحرف وحده، كأنه قال له: تنح فقال: أتنحى 1، ولا يجوز مثل هذا في أخوات إليّ 2 لأن 139 هذا الباب إنما وضع في الأمر مع المخاطب، وما أُضيف فيه فإنما يُضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم، ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً ودونه عمراً، تريد غير المخاطب 3. وحكي أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسي، أي: غيري. وهذا قليل شاذ 4. وجميع هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل.

وحكي أن ناساً من العرب يقولون: هلمي، وهلمما، وهلموا 5، فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للتنبيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله فأما قول الله تعالى: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} 6 فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنه لما قال: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ} 7 فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قوله: كتاب الله ذلك، فنصب "كتاب 8 الله وجعل عليكم تبييناً.

-
- 1 انظر الكتاب 1 / 126.
- 2 مثل دوني وعلى: لأتأهما ليس لهما قوة الفعل فيقاس.
- 3 لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرفه.
- 4 في الكتاب 1 / 126 قال سيبويه: وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسي وهذا قليل شبهوه بالفعل.
- 5 قال سيبويه: واعلم: أن ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل. يقولون: هلمي وهلمما، وهلموا. الكتاب ج1 / 127. هذا على لغة بني تميم

لأنهم يجعلونها فعلا صحيحا، ويجعلون الياء زائدة. وفي البحر المحيط 3/ 214: كتاب الله: انتصب بإضمار الفعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله: حرمت عليكم وكأنه قيل: "كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا".

6 النساء: 24.

7 النساء: 23.

8 نصب "كتاب الله" للمصدر.

(142/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: رويدكم أنتم وعبد الله، لأن المضمّر في النية مرفوع/ 140 رويدكم وعبد الله، وهو قبيح إذا لم تؤكد¹، رويدكم أنتم أنفسكم رويدكم أجمعون، رويدكم أنتم أجمعون، كل حسن، وكذلك رويد، إذا لم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجرى، وكذلك الأسماء التي للفعل جمعا إلا أن هلم إذا لحقتها "لك" فإن شئت حملت أجمعين، ونفسك على الكاف المجرورة فقلت: هلم لكم أجمعين وأنفسكم، ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم، ألا ترى أنه يجوز: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز: لك وأخيك، وإن شئت حملت المعطوف والتأكيد والصفة على المضمّر المرفوع في النية فقلت: هلم لكم أجمعون، كأنك قلت: تعالوا أجمعون، وهلم لك أنت وأخوك، كأنك قلت: تعال أنت وأخوك، فإن لم تلحق "لك" جرى مجرى رويد، ورويد يتصرف على أربع جهات: يكون أمرا بمعنى: أرود أي: أمهل، ويكون صفة نحو: ساروا سيرا رويدا أي: سهلا/ 141 وتكون حالا، تقول: ساروا رويدا، أي: متمهلين وتكون مصدرا نحو: رويد نفسه، وذكر سيبويه: أنه حدثه به من لا يهتم: أنه سمع العرب تقول: ضعه رويدا [أي] 2 وضعا رويدا³. وتلحق "رويد" الكاف وهي في موضع "أفعل" تبيينا لا ضميرا⁴ فتقول: رويدك، وريدكم، وإنما تلحقها

1 قبح حذف التوكيد، لكن إعرابه الرفع على كل حال. قال سيبويه 1/ 125. وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمّر في النية. وما يكون صفة له في النية كما تقول في المظهر، أما المعطوف فكقولك: رويدكم أنتم وعبد الله. كأنك قلت: افعلوا أنتم وعبد الله، لأن المضمّر في النية مرفوع فهو يجري مجرى المضمّر الذي ثبّت علامته في الفعل.

2 أضفت كلمة "أي" لأن السياق يقتضيها.

3 انظر الكتاب 1/ 124 ونصه كما يلي: .. ومن ذلك قول العرب: ضعه رويدا، أي: وضعه رويدا.

4 أي: زائدة للمخاطبة وليست باسم. قال سيبويه ج1/ 124: واعلم: أن رويدا تلحقها الكاف وهي في: موضع "أفعل" وذلك قولك: رويدك زيدا ورويدكم زيدا.

(143/1)

لتبين المخاطب المخصوص فقط غير ضمير، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد. ولك أن لا تذكرها، ومثلها في ذا: حيهل، وحيهلك، فالكاف للخطاب، وليست باسم، ومثل هذا في كلامهم كثير.

قال سيبويه: وقد يجوز عليك أنفسكم وأجمعين، وقال: إذا قلت: عليكم زيدا فقد أضمرت فاعلاً في النية، فإذا قلت: عليك أنت نفسك لم يكن إلا رفعاً. ولو قلت في: عليّ زيدا أنا نفسي، لم يكن إلا جراً، وإنما جاءت الياء والكاف لتفصلاً بين المأمور والأمر في المخاطبة¹، وكذلك: حذرك بمنزلة عليك، والمصدر وغيره/ 142 في هذا الباب سواء، ومن جعل: رويد مصدرًا قال: رويدك نفسك إن حملة على الكاف وإن حملة على المضمر في النية رفع. قال: وأما قول العرب: رويدك نفسك فإنهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته² به، وأما حيهلك، وهاءك وأخواتها فلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ لأنهن لم يجعلن مصادر. أما قولك: دونك زيدا، ودونكم إذا أردت تأخر فنظيرها من الأفعال، جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيدا، وكذلك تقول: عليّ زيدا، وعليّ به، فإذا قلت: عليّ زيدا، فمعناه أعطني زيدا، وإذا قلت: عليك زيدا فمعناه: خذ زيدا، ومعنى "حيهل" أقرب وجائز أن يقع في معنى قرب، فأما قولك: أقرب، فكقولك: حيهل الثريد أي: أقرب منه، وآته، وفتح حيهل كفتح خمسة عشر لأنهما شينان 3/ 143 جملاً شيناً واحداً.

1 انظر الكتاب 1/ 126-127.

2 انظر الكتاب 1/ 127.

3 قال سيبويه: 2/ 52: وأما حيهل التي للأمر فمن شينين: يدللك على ذلك: حي

على الصلاة: وأما المبرد فقال: حيَّهْل: فإنما هي اسمان جعلتا اسمًا واحدًا، وانظر
المقتضب 3/ 205. أما أنها مفتوحة كفتح خمسة عشرة فمعناه: أنها مبنية.

(144/1)

فأما قول الشاعر:

يَوْمَ كَثِيرٍ تُنَادِيهِ وَحْيٌ هَلْهُ¹

فإنه جعله اسمًا فصار كحضر موت ولم يأمر أحدًا بشيء. وقد توصل بـ"علي" كما

وصلت بـ"هل" هذه، فمن ذلك: حيَّ على الصلاة.

إنما معناه: أقربوا من الصلاة، وإيتوا الصلاة.

وفي "حيهْل" ثلاث لغات: فأجودهن أن تقول: حيَّهْل بعمر، فإذا وقفت قلت: حيهْلا،

الألف ههنا لبيان الحركة كالهاء في قوله: كتابيه، وحسابيه؛ لأن الألف من مخرج الهاء

ومثل ذلك قولك: أنا قلت ذاك، فإذا وقفت قلت: أناه. ويجوز: حيهْلا بالتونين تجعل

نكرة، ويجوز: حيهْلا بعمر، وهي أردأ اللغات.

قال أبو العباس: وأما "حي هلا" فليست بشيء².

عجز بيت من شواهد سيبويه 52/2 على إعراب "حيهله" بالرفع؛ لأنه جعله وإن كان

مركبا من شيئين: اسما للصوت بمنزلة معد يكرب في وقوعه اسما للشخص، وكأنه قال:

كثير تناديه وحثه ومبادرته، لأن معنى قولهم: حي هل، عجل وبادر. وتكملته:

وهيج الحي من دار فظل لهم ... يوم كثير ...

وهيج: بمعنى فرق، ودار: واد قريب من هجر. وظل استمر. قيل فاعل هيج ضمير

غراب البين، والتنادي: مصدر تنادي، أي: نادى القوم بعضهم بعضا. وصف الشاعر:

جيشا سمع به وخيف منه فانتقل عن المحل من أجله وبودر بالانتقال قبل لحاقه. ولم

ينسب لأحد معين غير أن شارح أبيات المفصل للزمخشري قال: هو للناطقة الجعدي

يهجو به ليلى الأخيلية وكانت بينهما مهاجاة.

وانظر: المقتضب 3/ 206 وشرح السيرافي 4/ 129، والمفصل للزمخشري/ 154.

وابن يعيش 4/ 46.

2 انظر المقتضب 3/ 205: لم يوجد النص الذي ذكره المؤلف، بل قال المبرد: ومن

هذه الحروف "حيهْل" فإنما هي اسمان جعلتا اسمًا واحدًا، وفيه أقاويل: فأجودها: حيهْل

بعمر، فإذا وقفت قلت: حيها، فجعلت الألف لبيان الحركة، جائز أن تجعله نكرة فتقول: حيها يا فتى، وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفة، فلا تنون، والألف زيادة ومعناه: قربه، وتقديره في العربية: بادر بذكره.

(145/1)

"وهلم" إنما هي لم، أي: أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنها جعلتا شيئاً واحداً، فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنتين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد كما يفعلون/ 144 ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل، قال الله عز وجل: {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ 1 إِلَيْنَا} واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب. فأما بنو تميم: فيصرفونها 2 فيقولون للاثنتين: هلمنا وللأثنى هلمي، كما تقول: رد، وردا، وردوا، وارددن، وردي.

قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعا لاسم 3 من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن تكون مبنيا مشبها بالمعرب.

فأما التوابع فنحو: النعت والتأكيد والبدل والعطف، ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنيا مشبها للمعرب فنداء المفرد نحو قولك: يا زيد ويا حكم العاقل والعاقل، ويا حكمان، ويا حكمون، فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه/ 145 أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضا أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب، فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن

1 الأحزاب: 18.

2 استدل بنو تميم على تركيبها بدخول نون التوكيد فقالوا: هلمن، كأنك قلت: الهمن فأذهبت ألف الوصل. وهي عندهم بمنزلة: رد، وردا، وردي، وأردد، كما تقول: هلم، وهلمنا، وهلمي، وهلمن، والهاء فضل وإنما هي هاء التنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم. انظر الكتاب 2/ 158.

3 في الأصل: "للاسم".

(146/1)

شاء الله. وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي
المرفوعات أيضًا إن شاء الله.

(147/1)

باب المعرفة والنكرة

مدخل

...

باب المعرفة والنكرة:

كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحدًا
بعينه إذا ذكر.

والنكرة تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل:
رجل، وفرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك في الأصل
الذي وضع له غير ذلك نحو أن يُسمى إنسان بعمرو، فيكون معروفًا بذلك في حيه،
فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمرًا، أي العميرين هو ومن أجل
تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا ثني وجمع/ 146.

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها "رُبَّ" فيصلح ذلك فيها، أو أَلْف ولام فيصير بعد
دخول الألف واللام معرفة، أو تنبيهها وتجمعها بلفظها من غير إدخال أَلْف ولام عليها،
فجميع هذا وما أشبهه نكرة، والنكرة قبل المعرفة، ألا ترى أن الإنسان اسمه إنسان يجب
له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم، وأكثر الأسماء نكرات، وهذه النكرات
بعضها أنكر من بعض، فكلما كان أكثر عمومًا فهو أنكر مما هو أخص منه، فشيء
أنكر من قولك: حي، وحي أنكر من قولك: إنسان، فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو
أقرب إلى التعريف، وكلما أكثر كان أنكر، فاعلم.

(148/1)

ذكر المعرفة:

والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكني¹، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن.

فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في "غلامه وضربته" والكاف في غلامك، وضربك/ 147 والتاء في "قمتُ" وقمتِ وقمتَ يا هذا.

فأما المبهم: فنحو: هذا، وتلك، وأولئك، المكنيات والمبهمات موضع يستقصى ذكرها فيه إن شاء الله.

وأما العلم: فنحو: زيد وعمر وعثمان.

واعلم: أن اسم العلم على ثلاثة أضرب: إما أن يكون منقولاً من نكرة أو مشتقاً منها أو أعجمياً أعرب.

فأما المنقول: فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفة. أما المنقول من الاسم النكرة فنحو: حجر وأسد²، فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة، وأما المنقول من صفة فنحو: هاشم وقاسم وعباس وأحمر، لأن هذه أصولها صفات تقول: مررت برجل هاشم ورجل قاسم ورجل عباس.

وأما الأسماء المشتقة: فنحو: عمر، وعثمان، فهذان مشتقان من عامر وعاثم وليسا بمنقولين، لأنه ليس في أصول النكرات عثمان، ولا/ 148 عمر، إلا أن تريد جمع عمرة.

1 وهو الضمير، وهذا اصطلاح كوفي.

2 في المخطوط الجملة مضطربة هكذا: فأما المنقول فعلى ضربين: أحدهما من الاسم والآخر من صفة، فأما المنقول من اسم نكرة، وإما منقول من صفة، فأما المنقول من الاسم فنحو النكرة، فالاسم نحو: حجر وأسد..

(149/1)

فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك، فإن جاء اسم عربي لا تدري ممّ نقل أو اشتق فاعلم: إن أصله ذلك وإن لم يصل إلينا علمه قياساً على كثرة ما وجدناه من ذلك. ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسماً غير منقول من نكرة ولا مشتق منها. ولكن العام والجمهور ما ذكرت لك.

وأما الأعجمية فنحو: إسماعيل، وإبراهيم، ويعقوب، فهذه أعربت من كلام العجم. وأما

ما فيه الألف واللام، فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين: إمّا إشارة إلى واحد معهود بعينه أو إشارة إلى الجنس، فأما الواحد المعهود: فإن يذكر شيء فتعود لذكره فتقول: الرجل وكذلك الدار، والحمار وما أشبهه، كأن قائلًا قال: كان عندي رجل من أمره ومن قصته، فإن أردت أن يعود/ 149 إلى ذكره. قلت: ما فعل الرجل للعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره، وأما دخولها للجنس فإن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم، لا تريد دينارًا بعينه ولا درهمًا بعينه¹ ولكن كقوله عز وجل: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} 2 ... يدل ذلك الاستثناء على أن الإنسان في معنى الناس³ وأما ما أضيف إليهن فنحو قولك: غلامك. وصاحبك وغلام ذاك، وصاحب هذه، وغلام زيد، وصاحب عمرو، وغلام الرجل. وصاحب الإمام ونحو ذلك.

1 وإنما يريد الجميع.

2 العصر: 2، و"أل" في الإنسان لاستغراق الجنس.

3 ألا تراه قال: إلا الذين آمنوا ولا يستثني من الشيء إلا بعضه.

(150/1)

مسائل في المعرفة والنكرة:

تقول: هذا عبد الله، فهذا اسم معرفة. وعبد الله اسم معرفة وهذا مبتدأ وعبد الله خبره، فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفًا، وكذلك كل اسم علم يجري مجرى عبد الله وتقول: هذا أخوك، فهذا معرفة وأخوك، معرفة بالإضافة إلى الكاف،

(150/1)

فإن/ 150 جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائمًا، قال الله تعالى: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا}

1. وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة² على أربعة أوجه: أحدهما: أن تجعل

"أخاك" بدلًا³ من "هذا" وتجعل قائمًا خبر "هذا" والآخر: أن تجعل "أخاك" خبرًا

لـ"هذا" وتضمّر "هذا" من الأخ كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت

"هو" كأنك قلت: هذا أخوك هو قائم وإن شئت كان "أخوك" وقائم خبراً واحداً⁴،
كما تقول: هذا حلو حامض أي: قد جمع الطعمين، ومثل هذا لا يجوز أن يكون "حلو"
الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده، حتى تجمعهما⁵، وإذا قلت: هذا الرجل ولم تذكر
بعد ذلك شيئاً، وأردت بالألف واللام العهد، فالرجل خبر عن "هذا" فإن جئت بعد
"الرجل" بشيء يكون خبراً جعلت "الرجل" تابعاً لـ"هذا" كالنعت؛ لأن المهمة توصف
بالأجناس، وكان ما بعده خبراً عن "هذا" فقلت: هذا الرجل عالم، وهذه/ 151 المرأة
عاقلة، وهذا الباب جديد، فترفع "هذا" بالابتداء وترفع ما فيه الألف واللام بأنه صفة
وتجعلهما كاسم واحد.

ومنه قول النابغة الذبياني:

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا ... لِسِنَّةٍ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعِ⁶

1 هود: 72. وقرئ في الشواذ "شيخ" بالرفع - الإتحاف / 259. وانظر سيبويه ج1/
258 والعامل المعنوي في الحال: الظرف، والجار والمجرور وحرف التثنية، نحو: ها أنا زيد
قائماً، واسم الإشارة نحو: ذا زيد راكباً، وحرف النداء، نحو: يا ربنا منعماً، وانظر شرح
الكافية 1/ 183.

2 أي: إذا قال: هذا أخوك قائم. انظر الكتاب 1/ 258.

3 ويجوز أن يكون تبييناً "لهذا".

4 أي: أنه جمع ذا وذا.

5 لأنه لا يريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة.

6 من شواهد سيبويه ج1/ 260 "على رفع" سابع خبراً عن "ذا" لأن "العام" من
صفته. فكأنه قال: وهذا سابع. والآيات: العلامات. يقول: تفرست بعلامات هذه
الدار. ولم أتعرف عليها إلا بعد نظر واستدلال لفرط خفائها.

وفي بعض طبقات الديوان: ما عرفتها.

وانظر المقتضب 4/ 322، والصاحي/ 85، وشرح السيرافي 3/ 199 والحجة 1/
193. والعيني 4/ 482. والديوان/ 48.

(151/1)

فإن أردت بالألف واللام المعهود، جاز نصب ما بعده فقلت: هذه المرأة عاقلة، وهذا الرجل عالمًا، فإذا كانت الألف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس وهو كالصفة الغالبة نصبت ما بعد الاسم على الحال، وذلك قولك: هذا العباس مقبلاً، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثانٍ كان أيضاً الخبر منصوباً كقولك: هذا القمر منيراً وهذه الشمس طالعة وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله، ويكون إخبارك عن واحد كإخبارك عن جميعه كان الخبر منصوباً كقولك: هذا الأسد مهيباً، وهذه العقرب مخوفة، إذا لم ترد عقرباً تراها ولا أسداً تشير إليه/ 152 من سائر الأسد، ولا يجوز: هذا أنا، وهذا أنت، لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه ولا تشير إلى نفسك، فإن أردت التمثيل أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناءك، جاز أن تقول: هذا أنت وهذا أنا والمعنى: هذا مثلك، وهذا مثلي وأما قولك: هذا هو فبمنزلة قولك: هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه، ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو؟ فتقول: هذا هو، وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين "ها وذا" وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً، وها أنذا جالساً، وها أنت ذا ظالمًا، وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب¹ وهو إذا كان الاسم ظاهرًا جاء بعد "هذا" مرفوعًا ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة/ 153، فأما البصريون فلا

1 أضاف الكوفيون إلى "كان" وأخوتها، "هذا وهذه" وفي الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب وذلك إذا قصد بهما التقريب، قال الفراء: أن يكون ما بعد "هذا" واحدا لا نظير له، فالفعل حينئذ أيضا منصوب: وإنما نصبت الفعل لأن "هذا" ليس بصفة للأسد، إنما دخلت تقريبا.. انظر معاني القرآن 1/ 8.

وكان ثعلب يقول: إن الكوفيين يسمون "هذا زيد القائم" تقريبا، أي: قرب الفعل به، وحكى: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أي: الخليفة قادم. فكلما رأيت "هذا" يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب.. مجالس ثعلب/ 427.

(152/1)

ينصبون إلا الحال¹. وتقول: هذا هذا، على التشبيه، وهذا ذاك، وهذا هذه. واعلم: أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تتعرف بها، لأنها لا تخص شيئا

بعينه، فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك، تقول: مررت برجل مثلك وبرجل شبهك، وبرجل غيرك، فلو لم يكن نكرات ما وصف بمن نكرة وإنما نكرهن معانيهن، ألا ترى أنك إذا قلت: مثلك. جاز أن يكون "مثلك" في طولك أو لونك أو في علمك، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرة ما وكذلك شبهك وأما غيرك فصار نكرة، لأن كل شيء مثل الشيء عداك فهو غيرك، فإن أردت بمثلك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة، وأما شبيهك فمعرفة، ولم يستعمل كما استعمل "شبهك" المعروف بأنه يشبهك وتقول/ 154 هذا واقفاً زيد، وهذا واقفاً رجل، فتتصب "واقفاً" على الحال، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل "واقف" خبر "هذا" ورجل بدل منه، وكذلك زيد وما أشبهه وينشد هذا البيت على وجهين:

أترضى بأنّا لم نجفّ دماؤنا ... وهذا عروس باليمامة خالداً2

1 في الكتاب 1/ 760 باب ما يرتفع فيه الخبر، لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ، فأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً، جعلت الرجل مبنياً على "هذا" وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقاً. وقال المبرد: تقول: هذا الرجل قائماً، هذا زيد قائماً. انظر المقتضب 4/ 322.

2 الشاهد فيه "عروس" رفعاً ونصباً، وكذلك استعمال عروس للذكر والمؤنث. وانظر: شرح السيرافي 1/ 4، نسخة البغدادى، وتثقيف اللسان/ 103، وتقويم اللسان/ 157، ولحن العامة للزبيدي/ 25.

(153/1)

فينصب "عروس" ويرفع. وتقول: هذا مثلك واقف، وهذا غيرك منطلق، لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك، وقد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات. لأنها في لفظ المعارف. وإن كانت نكرات فيقول: هذا مثلك منطلقاً، وهذا حسن الوجه قائماً وقد عرفت أن "حسن الوجه" نكرة، ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه، وأفضل منك، وخير منك نكرة أيضاً، إلا أنه أقرب إلى المعرفة من حسن، وفاضل، فتقول: هذا أفضل منك قائماً/ 155 فإن قلت: "زيد هذا" فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا" لأن الأعراف أولى بأن يكون مبتدأ، فإن قلت: زيد هذا

عالم جاز الرفع والنصب، فالرفع على أن تجعل "هذا" معطوفاً على "زيد" عطف البيان وترفع "عالمًا" بأنه خبر الابتداء، وإن جعلت "هذا" خبراً لزيد، نصبت "عالم" على الحال.

واعلم: أن "ذلك" مثل "هذا" تقول: إن ذلك الرجل عالم، كما تقول: إن هذا الرجل عالم. وإن ذلك الرجل أخوك، كما تقول: إن هذا الرجل أخوك. والكوفيون يقولون: هذا عبد الله أفضل رجل وأي رجل، فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم، ورفعته عندهم على الاستئناف، وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر 1:

مَنْ يَكُ ذَا بَثٍّ فَهَذَا بَثِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

1 من شواهد سيبويه 1/ 158، على تعدد خبر مبتدأ واحد من غير عطف، فقوله: مقبِظ - مصيف - مشتي كلها أخبار تعددت بلا فاصل.

والبت: كساء غليظ، وقيل: طيلسان من خز، ومقبِظ - بكسر الياء المشددة - أي: يصلح للاستعمال في زمن القبيظ، وكذلك - مصيف - ومشت، أي: يصلح للاستعمال فيهما.

وهذا الرجز لم ينسبه سيبويه، وكذلك الأعلام. وقد وجدته في زيادات ديوان رؤية بن العجاج وروي بعده قوله:

أخذته من نعجات ست

وروى صاحب اللسان هذه الزيادة مع الشاهد ولم ينسبها لقائل معين، وزاد على ذلك في مكان آخر:

سود كنعاج الدشت

وانظر: شرح السيرا في 1/ 4، والجمهرة لابن دريد 1/ 22. وأما ابن الشجري 2/ 255، والمسلسل 209، والإنصاف 387.

(154/1)

وهذا عند البصريين: من باب حلو حامض 1، أي: قد جمع أنه مقبِظ وأنه مصيف مشتي ففيه هذه الخلال. واعلم: أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع 156 المعارف، وليست كالمعارف التي ذكرناها وأعربوها وما بعدها إعراب المعارف، وذلك نحو قولهم للأسد: أبو الحارث وأسماء، وللثعلب: ثعالة وأبو الحصين وتسمسم، وللذئب:

دألان وأبو جعدة، وللضبع: أم عامر وحضاجر، وجعّار، وجيّال، وأم غنّتل وقنّام، ويقال للضبّعان: قُثم وهو الذكر منها، وللغراب: ابن بريح. قال سيبويه: فإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد: هذا الأسد²، أي: هذا الذي سمعت باسمه أو هو الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيدًا وعمرًا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس، ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب، وما يثبت معهم بأسماء: كزيد وعمرو³، ومن ذلك: أبو جُخادب وهو شيء يشبه الجُنْدُب، غير/ 157 أنه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب، كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة وهي معرفة، وابن قِترَة ضرب من الحيات، وابن آوى⁴

1 أي: إن حلوا حامضاً يعربان خبراً لما قبلهما وكأنتهما اسم واحد.

2 انظر الكتاب 1/ 263-264.

3 الكتاب 1/ 264.

4 في حياة الحيوان 1/ 98: ابن آوى جمعه بنات آوى ولا ينصرف، وكنيته: أبو أيوب وأبو كعب، وأبو وائل، وسمي ابن آوى لأنه يأوي إلى عواء أبناء جنسه. وانظر عجائب المخلوقات 2/ 180.

(155/1)

معرفة. ويدلّك على أنه معرفة أن آوى غير مصروف، وابن عرس¹ وسامٌ أبرص². وبعض العرب يقول: أبو بريس، وحمّار قبان³: دويبة كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب هذا الذي يعرف من أحناش⁴ الأرض بصورة كذا، فاختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسماً على معنى يعرفها بها، فعلى هذا تقول: هذا ابن آوى مقبلاً ولا تصرف آوى، لأنه معرفة؛ ولأنه على وزن "افعل" وتنصب مقبلاً كما نصبته في قولك: هذا زيد مقبلاً، وحكم جمعها حكم زيد إلا أن منها ما ينصرف، وما لا ينصرف، كما تكون الأسماء المعارف وغيرها. وقد زعموا: أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل فيرفعه على وجهين فوجه مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنه جعل عرساً نكرة فصار المضاف إليه نكرة⁵، وما ابن مخلص وابن لبون وابن ماء فنكرة لأنها/

158 تدخلها الألف واللام.

واعلم: أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت على أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام مثل: زيد وعمرو نحو: النجم،

1 ابن عرس: في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني 2/ 181: ابن عرس: حيوان دقيق طويل هو عدو للفأر يدخل حجرها ويخرجها ويحب الحلوى والجواهر فيسرقها.
2 في عجائب المخلوقات 2/ 476: سام أبرص، الوز هو الصغير الرأس الطويل الذنب.

3 حمار قبان: قال الدميري في حياة الحيوان 1/ 232: دويبة مستديرة بقدر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية، ووزن قبان: فعان بدليل منع صرفه في قول الشاعر:

يا عجا لقد رأيت عجا ... حمار قبان يسوق أرنا

وقد تكلم على هذا الرجز بإفاضة البغدادي في شرح شواهد الشافية ص 167-174.
4 الأحناش: دواب الأرض من الحيات وغيرها، أو هو كل شيء من الدواب والطيور.
5 أي: جعل ما بعده نكرة فصار مضافا إلى نكرة بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.
وانظر الكتاب 1/ 265. قال سيبويه: وقد زعموا أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل، فرفعه على وجهين: فوجه مثل: هذا زيد مقبل، ووجه على أنه جعل ما بعده نكرة فصار مضافا إلى نكرة بمنزلة قولك: هذا رجل منطلق.

(156/1)

تعني الثريا وابن الصِّعق 1 ابن رَأْلان 2 وابن كُراع 3 فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر.

وزعم الخليل 4: أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، كأنه وصف غلب عليه، ومن قال: حارث وعباس، فهو يجري مجرى زياداً 5. وأما السِّمَّاء 6 والدَّبران 7 والعَيُّوق 8 وهذا النحو فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أُزيل عن لفظ السامك والدابر والعايك فقليل: سِمَّاء ودَبْران وعَيُّوق للفرق، كما فصل بين العِدْل 9 والعديل 10 وبناء حصين 11 وامرأة حصان 12.

قال سيبويه: فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربياً تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون 13/ 159 الآخر لم يصل إليه علم ما وصل إلى الأول المسمى.

1 الصعق: في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق، وهو لقب خالد بن نفيل فارس بني كلاب.

2 رالان: ولد النعامة.

3 كراع: اسم يجمع الخيل، والسلاح، والكراع من اليقن المستندق الساق العاري من اللحم.

4 انظر الكتاب 1/ 267.

5 الكتاب 1/ 267.

6 السماك: الشيء الذي سمك وارتفع.

7 الدبران: يقال لكل شيء صار خلف شيء دبران.

8 العيوق: يقال لكل شيء عاق عن شيء عيوق.

9 العدل: لا يكون إلا للمتاع.

10 العديل: ما عادلك من الناس.

11 حصين: بناء محرز لمن يلجأ إليه.

12 حصان: صفة للمرأة المحرزة لفرجها.

13 الكتاب 1/ 268.

(157/1)

قال: وبمنزلة هذه النجوم الأربعة والثلاثاء¹، يعني: أنه أُريد به الثالث والرابع فأُزيل لفظه كما فعل بالسماك. وتقول: هذان زيدان منطلقان، فمنطلقان صفة للزئدين وهو نكرة وصفت به نكرة، قال وتقول: هؤلاء عرفات² حسنة، وهذان أبانان³ بينين⁴، والفرق بين هذا وبين زئدين أن زئدين لم يجعل اسماً لرجلين بأعينهما وليس هذا في الأناس ولا في الدواب، إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك، من قبل أن الأماكن لا تزول فصار أبانان، وعرفات كالشيء الواحد. والذي والقي: معرفة ولا يتمان إلا بصلة، ومن وما يكونان معرفة ونكرة؛ لأن الجواب

فيهما يكون بالمعرفة والنكرة، وأيهم وكلهم وبعضهم، معارف بالإضافة وقد تترك
الإضافة وفيهن معناها قائم، وأجمعون وما أشبهها معارف؛ لأنك لا تنعت بها إلا معرفة
ولا يدخل عليها/ 160 الألف واللام.

وقال الكسائي: سمعت: هو أحسن الناس هاتين، يريد عينين فجعله نكرة. وهذا شاذ
غير معروف. ويكون "ذا" في موضع الذي، فتقول: ضربت هذا يقوم وليس بحاضر،
تريد: الذي يقوم، قالوا: وقد جاء هذا في الشعر.

1 الكتاب 1/ 268.

2 عرفات: جبلان في مكة أو موضع فيها، وعرفات معرفة يدل على ذلك عدم دخول
الألف واللام عليها.

3 أبانان بينين: أبانان: جبلان في البادية، وقيل: هما جبلان: أحدهما: أسود، والآخر:
أبيض، فالأبيض لبني أسد، والأسود لبني فزارة بينهما نحر يقال له الرمة بتخفيف الميم
وبينهما نحو من ثلاثة أميال وهو اسم علم لها. وبينين يعرب حالا.

4 انظر الكتاب 1/ 268.

(158/1)

ذكر الأسماء المنصوبات

ذكر الأسماء المنصوبات

...

ذكر الأسماء المنصوبات:

الأسماء المنصوبات تنقسمقسمة أولى على ضربين:

فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالمرفوع وما
يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة
وقد تما بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه
فهو نصب.

والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه/ 161 بمفعول.

والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه ومفعول له. ومفعول معه.

(159/1)

شرح الأول: وهو المفعول المطلق، ويعني به المصدر.
المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص. والأفعال مشتقة منه 1 وإنما انفصلت من المصادر بما تضمنت معاني الأزمنة الثلاثة بتصرفها.
والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين، فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد. قيامًا سواء، وإذا قلت: ضربت فإنما معناه أحدثت ضربًا وفعلت ضربًا فهو المفعول الصحيح. ألا ترى أن القائل يقول: من فعل هذا القيام؟ فتقول: أنا فعلته، ومن ضرب هذا الضرب الشديد؟ فتقول: أنا فعلته. تريد: أنا ضربت هذا الضرب. وقولك ضربت هذا الضرب، وقولك

1 هذا على مذهب البصريين الذين يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه بينما يرى الكوفيون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: ضرب ضربًا وقام قيامًا، ولكل منها حجج ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف. انظر مسألة/ 28 الجزء الأول.

(159/1)

ضربت زيدًا لا يصلح أن تغيره بأن تقول: فعلت زيدًا لأنه ليس بمفعول لك/ 162 فإنما هو مفعول لله تعالى، فإذا قلت: ضربت زيدًا، فالفعل لك دون زيد، وإنما أحللت الضرب به وهو المصدر، فعلى هذا تقول: قمت قيامًا وجلست جلوسًا، وضربت ضربًا، وأعطيت إعطاءً، وظننت ظنًا، واستخرجت استخراجًا، وانقطعت انقطاعًا، واحمررت احمرارًا، فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة.
ومصدر الفعل الذي يعمل فعله 1 فيه يجيء على ضروب: فرما ذكر توكيدًا نحو قولك: قمت قيامًا، وجلست جلوسًا، فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره، وضرب ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك: ضربت زيدًا ضربًا شديدًا، والضرب الذي تعرف. وقمت قيامًا طويلًا، فقد أفدت في الضرب أنه شديد، وفي القيام أنه

طويل، وكذلك إذا قلت: ضربت ضربتين وضربات، فقد أفدت المزار وكمر مرة ضربت. وقال سيبويه: تقول: قعد قعدة سوء وقعد قعدتين 2/ 163 لما عمل في الحدث - يعني المصدر - عمل في المرة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه وإن خالف اللفظ. فمن ذلك: قعد القرفصاء 3، واشتمل الصماء 4، ورجع القهقري؛ لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه 5.

قال أبو العباس قولهم: القرفصاء واشتمل الصماء، ورجع القهقري هذه حلي وتلقيبات لها وتقديرها: اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم

1 نحو: ضرب ضرباً.

2 انظر الكتاب 1/ 15.

3 قعود القرفصاء: أن يجلس الرجل على إلبته ويلصق فخذه ببطنه يحمي يديه.

4 اشتمال الصماء: أن يرد الرجل كساءه من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً.

5 انظر الكتاب 1/ 15.

(160/1)

وكذلك أخواتها. قال: وجملة القول: إن الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفي الفعل دليل عليه، فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت: قام ففي "قام" دليل على أنه: فعل قياماً، فلذلك قلت: قام زيد قياماً فعديته إلى المصدر، وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان، لأن الفعل لا يكون إلا في زمان، وتعديه إلى المكان لأنه فيه يقع، وتعديه إلى الحال؛ لأنه لأفعل إلا في حال وأحق ذلك به المصدر، لأنه مشتق من لفظه ودال عليه.

واعلم/ 164: أن "أن" تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة "ما" لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى "ما" لأنها اسم، وما في صلة "أن" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أن" حرف والحروف لا يكنى عنها ولا تضم، فيكون في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن "ما" اسم وأنها ليست حرفاً "كأن": أنها لو كانت "كان" لعملت في الفعل كما عملت "أن" لأننا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجدها عاملة حكماً بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن

الأخفش وغيره من النحويين¹، فتقول: يعجبني أن يقوم زيد، تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت، تريد: صنيعةك، إلا أن هذين وإن كانا

1 انظر: المقتضب 3/ 200، والكتاب 1/ 367، و1/ 410.

الأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعته، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت، لأنه لا يتعدى، وقد خلط فأجاز مثله. قال المبرد: والقياس والصواب قول سيبويه. والذي يبدو أن رأي المبرد هنا واضح في أنه يرى أن "ما" المصدرية حرف لا اسم، فقد ارتضى مذهب سيبويه وجعله الصواب وضعف مذهب الأخفش ثم رماه بالتخليط. لكن بعد هذا ينسب الرضي والسيوطي إلى المبرد بأنه يرى أن "ما" المصدرية اسم كما يراه الأخفش. وفي شرح الكافية 2/ 51: و"ما" المصدرية حرف عند سيبويه واسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد. وفي الهمع: 1/ 48، الخامس: "ما" خلافا لقوم منهم المبرد والمازني والسهيلي وابن السراج والأخفش في قولهم: إنها اسم، مفتقرة إلى ضمير.

(161/1)

قد يكونان في معنى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في 165 قولك: ضربت زيدا ضربا، لا يجوز أن تقول: ضربت زيدا أن ضربت، تريد: ضربا، ولا ضربت زيدا ما ضربت، تريد: معنى "ضربا"، وأنت مؤكد لفعلك، ويجوز: ضربت ما ضربت، أي: الضرب الذي ضربت، كما تقول: فعلت ما فعلت، أي: مثل الفعل الذي 1 فعلت، وتقول: فعلت ما فعل زيد، أي: كالفعل الذي فعل زيد، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك. قال الله تعالى: {وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} 2 والتأويل عندهم والله أعلم كاخوض الذي خاضوا.

1 يرى ابن السراج: أن "ما" اسم مفتقر إلى ضمير. وأكثر النحاة يرى أنها إذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج إلى ضمير لأنها حرف، والدليل على أنها حرف: أنها تدخل على الفعل كدخول "أن" ولا خلاف أن "أن" لا تضم ولا يعود إليها ضمير من صلتها، كذلك يلزم في "ما" لأنها بمنزلتها في دخولها على الفعل وكونها في تأويل المصدر، قال سيبويه 1/ 367: "وما إذا كانت والفعل مصدر بمنزلة إن". وقال: ومثل ذلك أيضا من

الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضر، "فما" مع الفعل بمنزلة اسم نحو: النقصان والضرر، كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيد فهو ما أحسن كلامه زيدا، ولولا "ما" لم يجز الفعل بعد "إلا" في ذا الموضع كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير "ما" وانظر المقتضب 3/ 200.

2 التوبة: 69.

(162/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: ضربته عبد الله، تضرر الضرب، تعني: ضربت الضرب عبد الله ولو قلت ضربت عبد الله ضرباً وضربته زيدا، ما كان به بأس على أن تضرر المصدر.

واعلم: أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر، لا تقول: سرتي ضربك عمراً وهو زيدا، وأنت تريد: وضربك زيدا، لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه، ألا ترى أن "ضرب" مشتق من الضرب فإنما

(162/1)

يعمل الضرب/ 166 وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمراً، وإنما يعمل لشبهه بالفعل، فكما أن الفعل لا يضر، فكذلك المصدر، لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمراً، وإنما جاز إضمار المصدر لأنه معنى واحد¹، ولم يجز إضمار الفعل لأنه معنى وزمان، ولو أضمر لصار اسماً. وتقول: مررت بهم جميعاً، إذا عنيت أنك لم تترك منهم أحداً، أو: مررت بهم كلاً، قال الأخفش: كل وجميع ههنا بمنزلة المصادر كأنك قلت: مررت بهم عمّاً ومررت بهم كلاً، أي: مروراً عمّاً وكلاً، فكل وجميع ههنا بمنزلة المصادر، كأنك قلت: مررت بهم عمّاً ومررت بهم عمّاً لهم، وكأنك قلت: طررتهم طراً² وليس الجميع والكل بالقوم، كما أن الطر والقاطبة ليس بالقوم، يعني إذا قلت: مررت بهم قاطبة وطراً فكأنك قلت: جمعهم/ 167 جمعاً، وكذلك في طر كأنك قلت: طررتهم، أي: أتيت عليهم طراً.

وذكر سيبويه: هذا في باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الخبر وهو اسم. وقال: من ذلك: مررت بهم جميعاً وعامة وجماعة، وقال: هذه أسماء متصرفة ولا يجوز أن يدخل

فيها الألف واللام 3.

وزعم الخليل: أن قاطبة، وطراً لا يتصرفان، وهما في موضع المصدر 4.
واعلم: أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتعني عنها وانتصاباً انتصاب المصادر
نحو قولك: أتاني زيد مشياً، فقولك: مشياً قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير:
أتاني يمشي مشياً، فمن ذلك: قتلته صبراً،

1 لأن الفعل بصيغته يدل على شيئين: الحدث والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته
على شيء واحد وهو الحدث.

2 طراً: متفرقا.

3 الكتاب: ج1/ 188-189.

4 الكتاب ج1/ 189.

(163/1)

ولقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحة، [ولقيته] 1 عياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته
ركضاً، وعدواً، وأخذت عنه سماعاً وسماعاً 2.
قال سيبويه: وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعة ولا
رجلة 3، قال/ 168 أبو العباس: ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع
موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة 4 وخالف سيبويه، وقد جاء بعض هذه المصادر
يعني عن ذكر الحال بالألف واللام نحو: أرسلها العراك، والعراك لا يجوز أن يكون حالاً
ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك 5،
ف"تعترك" حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودل على "تعترك" فأغنى

1 أضفت كلمة "لقيته" لأن السياق يقتضيها.

2 كل هذه النصوص تشير إلى أن ابن السراج يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف.
ولكن قد يفهم من هذا النص أنه يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف قال هنا:
أتاني زيد مشياً "فقولك" مشياً قد أغنى عن ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير: أتاني يمشي
مشياً.

3 انظر الكتاب 1/ 186، والرجلة: المشي راجلاً.

4 المقتضب 3/ 244، قال المبرد: ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز، لأن الإعطاء ليس من الجيء، ولكن جئته سعيًا فهذا جيد، لأن الجيء يكون سعيًا. قال الله عز وجل: {ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا}، فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ويجري مع كل صنف منها. وكلام المبرد هنا صريح في أن المصدر يقع بقياس حالًا إذا كان نوعًا من فعله، وكرر هذا في 3/ 269. انظر حاشية الخضري 1/ 230 والهمع 1/ 238، والأشموي 2/ 61.

5 يرى أن "العراك" نائب عن الحال وليس بحال، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم يجعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشاكبته له فصار "يعترك" ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه، لأن حقيقة الحال أن تكون بالصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، ولم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال.

(164/1)

عنه وكذلك: طلبته جهدك¹ وطاقتك، كأنك قلت: طلبته تجتهد جهدك، وتطبيق طاقتك، أي: تستفرغهما في ذلك.

ومذهب سيبويه أن قولهم: مررت به وحده، وبهم وحدهم، ومررت برجل وحده، أي: مفرد، أقيم مقام مصدر "يقوم" مقام الحال، وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة². وزعم الخليل: أنه إذا نصب³ فكأنه قال: مررت بمؤلاء/ 169 فقط، مثل وحده في معناه، أي: أفرقهم⁴. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كإعرابه تأكيدًا له.

قال سيبويه: ومثل خمستهم قول الشماخ:

آتني سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا⁵....

1 في الكتاب 1/ 187: وهذا ما جاء منه مضافا معرفة. وذلك قولك: طلبته جهدك كأنه قال: اجتهدا وكذلك طلبته طاقتك، وفي المخصص 4/ 227، وأما ما جاء منه مضافا معرفة، فقولك: طلبته جهدك وطاقتك، وفعلته جهدي وطاقتي وهي في موضع الحال، لأن معناه: مجتهدا ولا يستعمل هذا مضافا، لا تقول: فعلته طاقة، ولا جهدا.

2 انظر الكتاب 1/ 187.

3 أي: ثلاثة.

4 انظر الكتاب 2 / 187، ونص الكتاب: وزعم الخليل: أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط ولم أجاوز هؤلاء وكما أنه إذا قال: "وحده فإنما يريد مررت به فقط لم أجازه".

5 من شواهد الكتاب 1 / 188. على نصب "قضها" على الحال وهو معرفة بالإضافة لأنه مصدر. وهذا صدر بيت وعجزه:

تمسح حولي بالبقيع سبالها

ورواية الديوان:

وجاءت سليم قضها بقضيضها ...

وسليم: قبيلة امرأة الشماخ.

والقض: أصله الكسر، وقد استعمل الكسر موضع الإنقضا كقولهم: عقاب كاسر، أي: منقضة، ويروى "قضها بقضيضها" بالرفع والنصب فمن رفع جعله بمعنى التأكيد، ومن نصب جعله كالمصدر.

والبقيع: موضع بمدينة الرسول، والسبال: جمع سبلة وهي مقدمة اللحية، وأراد: أنهم يمسحون لحاهم وهم يهدودنه ويتوعدونه. وقيل: يمسحون لحاهم تأهبا للكلام. وانظر: المقتضب 3 / 363، وشرح السيرافي 3 / 113، والتمام في تفسير أشعار هذيل 72، والأغاني 8 / 100، وجمهرة الأمثال للعسكري 1 / 316، وابن يعيش 2 / 63.

(165/1)

كأنه قال: أنقض آخرهم على أولهم، وبعض العرب يجعل "قضهم" بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه فهذا مأخوذ من الإنقضا فقصه على ما ذكرت لك من قبل. وزعم يونس1: أن وحده بمنزلة عنده، وأن خمستهم وقضهم كقولك جميعا، وكذلك طرّا وقاطبة.

وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله فطرحته على2، فأما: "كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسهم وأجمعون" فلا يكون أبداً إلا صفة إذا أضفتهم إلى المضمرات وتقول: هو نسيح وحده؛ لأنه اسم مضاف إليه3.

قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيا لزيد، وإنما تريد: سقى الله زيدا، ولو قلت / 170: سقيا الله زيدا، كان جيدا، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلا زيد

1 يونس: هو أبو عبد الرحمن الضبي يونس بن حبيب. من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء والأخفش الأكبر قيل: إنه صنف كتاب القياس في النحو. مات سنة 182هـ وقيل 152هـ ترجمته في طبقات الزبيدي رقم 17 وابن خلكان رقم 823، والإرشاد لياقوت 310 / 7، ونزهة الألباء 56 وبغية الوعاة 424.

2 انظر الكتاب 1/ 189.

3 لأنه يخبر أنه ليس في مثاله أحد. فلو لم يضاف إليه لقال: هذا نسيج أفرادا فلاضافة في الحقيقة إلى المصدر.

(166/1)

الخبز وأنت تأمره، كان جائزاً، كقوله1:

فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلَ التَّعَالِبِ

وتقول: ضربتك ضرباً عمرو خالدًا، ومعناه: ضربتك ضرب عمرو خالدًا، فإذا قلت:

ضربتك زيد خالدًا، فلا تقدم خالدًا قبل الضرب لأنه في صلته.

قال أبو بكر: وليس هذا مثل قولك: ضرباً زيداً، وأنت تأمره، لأن ذاك قد قام مقام

الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول: زيداً ضرباً، وقد مضى تفسير هذا. وتقول:

ضربتك ضرب زيد عمرًا وكذلك: ضربتك ضربك زيداً، وضرباً أنت زيداً، إذا جعلته

فاعلاً، وضربتك ضرباً إياك زيداً، إذا جعلته مفعولاً، تريد: ضرباً زيد إياك.

وقال الأخفش: من رد عليك ضرباً زيد عمرًا إذا كنت تأمره أدخلت عليه/ 171 سقياً

له، فقلت له: ألسنت، إنما تريد سقى الله زيداً فإنه قائل: نعم فتقول. فكما جاز سقياً له

حين أقمت السقي مقام "سقاه" فكذلك تقيم

1 من شواهد سيبويه ج1/ 59، على نصب "المال" بقوله "ندلا" لأنه بدل من قوله:

أندل. كما تقول: ضرباً زيداً، بمعنى أضرب زيداً، ويجوز أن تجعل الفعل المضمر هو

العامل في "ندل" و"ندل" دال عليه مؤكد له. وإن شئت جعلت نصبه بفعل آخر، كأنه

قال: أوقع ندلاً ونحوه من التقدير، فيكون العامل فيه غير فعله. وهو عجز بيت صدره:

على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلاً زريق.....

نسبه صاحب فرحة الأديب رقم "40" إلى رجل من الأنصار، قال ذلك في النعمان بن

العجلان الزرقى. وزريق من الخواج. وكان ولاه الإمام علي عنه في البحرين وفي الشعر والشعراء آراء أخرى.

والندل: خطف الشيء بسرعة، وزريق منادى مبني على الضم، والتقدير ندلا يا زريق، وأجاز ابن عقيل رفعه "بندلا".

وقوله: حين ألهى الناس جل أمورهم: أي: حين اشتغل الناس بالفتن والحروب وانظر: شرح السيرافي 1/ 448، والخصائص 1/ 120، والحجة 1/ 108، والجمهرة 2/ 299، والكامل 104، ومعجم مقاييس اللغة 5/ 411.

(167/1)

الضرب مقام "ليضرب" وتقول: ضرب زيد ضرباً، وقتل عمرو قتلاً، فتعدى الفعل الذي بني للمفعول إلى المصدر، كما تعدى الفعل الذي بني للفاعل، لا فرق بينهما في ذلك، فأما المفعول الذي دخل عليه حرف الجر نحو: سيرا بعبد الله فأنت في المصادر والظروف بالخيار إن شئت نصبت المصادر نصبها قبل، وأقمت المفعول الذي دخل عليه حرف الجر مقام الفاعل فقلت: سير بعبد الله سيراً شديداً، أقمت "بعبد الله" مقام الفاعل ونصبت "سيراً" كما تنصبه إذا قلت: سار عبد الله سيراً شديداً، وكذلك يجوز في أسماء الزمان والمكان أن تنصبها نصب الظروف في هذه المسألة، ويجوز من أجل شغل حرف الجر بعبد الله أن تقيم المصادر والظروف¹ معه مقام الفاعل فترفعها/ 172 إلا أن الأحسن ألا ترفع إذا نعتت أو أفادت معنى سوى التوكيد وقصد الإخبار عنها، فإذا لم يكن فيها إلا التوكيد نصبت والرفع بعيد جداً تقول: سير بعبد الله سير شديد ومر بعبد الله المرور الذي علمته، وإن شئت نصبت وإنما حسن الرفع لأنك قد وصفت المصدر فصار كالأسماء المفيدة، فأما النصب: فعلى أنك أقمت "بزيد" مقام الفاعل فصار كقولك: ضرب عبد الله الضرب الذي يعلم، وشتم عبد الله الشتم الشديد، وكذلك لو قلت: مر بعبد الله مروان، وسير بعبد الله سير شديد لكان مفيداً. وقال الله تعالى: {فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} 2، فإن قلت: سير بعبد الله سيراً وسيراً، وذهب إلى عبد الله ذهاباً، فالنصب الوجه، لأن المصادر مؤكدة، أما جواز الرفع على بعد إذا قلت: سير بعبد الله، لأنه ليس في قولك: سير

1 ليس كل الظروف، وإنما المتصرف منها، أي: ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة،

وشهر، ودهر، وأمام، ووراء، ومجلس، وجهة. أما غير المتصرف، فلا يكون إلا ظرفاً كحيث، وعورض، وقط، والآن.

2 الحاققة: 13، رفع لما نعت، فإذا أخبر عن "الصور" قال: المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور وإن أخبر عن النفخة قال: المنفوخة في الصور نفخة واحدة. المقتضب 3/104.

(168/1)

من الفائدة إلا ما في "سير" 1 وجوازه على أنك إذا قلت: سير بعبد الله سير، فمعناه: سير بعبد الله ضرب من السير / 173؛ لأنه لو اختلف لكان الوجه أن تقول: سير بعبد الله سيران أي: سير سريع وبطيء أو: قديم وحديث وهذا قول أبي العباس -رحمه الله- 2.

واعلم: أن قولهم ضرب زيد سوطاً، أن معناه: ضرب زيد ضربة بسوط فالسوط هنا قد قام مقام المصدر، ولذلك لم يجز أن تقيم السوط مقام الفاعل، لا يجوز أن تقول: ضرب سوطاً 3 زيداً، كما تقول: أعطى درهم 4 عمرًا ...

1 لأنك لم تفقد بقولك "سيرا" شيئاً لم يكن "سير" أكثر من التوكيد.

2 انظر: المقتضب 3/ 104 و 4/ 51.

3 لا يجوز هذا، وذلك أن السوط -إذا قلت: ضربت زيدا سوطاً- مصدر ومعناه: ضربت زيدا ضربة بالسوط. ويدل على ذلك قولك: ضربت زيدا مائة سوط، لست تعني: أنك ضربته بمائة سوط، ولكنك تعني: أنك ضربته مائة ضربة بسوط، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس.

4 لما كان الدرهم مفعولاً كعمرو جاز أن تقيمه مقام الفاعل.

(169/1)

شرح الثاني: وهو المفعول به.

قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة أنه المصدر، ولما كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه، فسمي

الفعل الملاقى متعدياً وما لا يلاقي غير متعد. فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام وأحمر وطال. إذا أردت به ضد قصر خاصة، وإن أردت به معنى علا كان متعدياً، والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقاً أو حركة للجسم/ 174 في ذاته وهينته له، أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها. أما الذي

(169/1)

هو خلقه فنحو: أسود وأحمر، وأعور، وأشهب، وطال وما أشبه ذلك. وأما حركة الجسم بغير ملاقة لشيء آخر فنحو: قام وقعد، وسار وغار، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهينته في ذاته، فإن قال قائل: فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه. قيل: هذا لا بد منه لكل فعل، والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا محيط بأن ذلك كذلك، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان.

وأما أفعال النفس التي لا تتعدها فنحو: كرم، وظرف، وفكر، وغضب، وخبر، وبطر، وملح، وحسن، وسمح، وما أشبه ذلك. وأما الفعل الذي يتعدى، فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت/ 175 وشممت، وسمعت، وذقت، ولمست، وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد، وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو: أتيت زيدا ووطئت بلدك ودارك وأما قولك: فارقت وقاطعت، وباريته، وتاركت، فإنما معناه: فعلت كما يفعل وساويت بين الفعلين، والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركك في معنى تاركتك لأن كل شيء تركته فقد تركك فافهم هذا فإن فيه غموضاً قليلاً.

وقد اختلف النحويون في: "دخلت البيت" هل هو متعد أو غير متعد، وإنما التيسر عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد كما قدمناه وإنك لما قلت: دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف فالانتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع و"دخلت" مثل غرت إذا أتيت الغور/ 176 فإن وجب أن يكون "دخلت" متعدياً وجب أن يتعدى "غرت" ودليل آخر: أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون

متعدياً إلا كان مضاده متعدياً وإن كان غير متعد كان مضادُهُ غير متعد، فَمَنْ ذلك:
تحرك،

(170/1)

وسكن، فتحرك غير متعد، وسكن غير متعد، وأبيض وأسود كلاهما غير متعد، وخرج
ضد دخل، وخرج غير متعد فواجب أن يكون دخل غير متعد، وهذا مذهب سيبويه¹.
قال سيبويه: ومثل: ذهبت الشام، دخلت البيت²، يعني: أنه قد حذف حرف الجر من
الكلام، وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت. وهما مستعملان
بحروف الجر، فحذف حرف الجر، من حذفه اتساعاً واستخفافاً، فإذا قلت: ضربتُ
وقتلْتُ، وأكلْتُ وشربتُ، وذكرْتُ، ونسيتُ وأحيا وأماتَ فهذه الأفعال ونحوها هي
المتعدية إلى /177 المفعولين، نحو: ضربتُ زيداً، وأكلْتُ الطعامَ، وشربتُ الشرابَ،
وذكرْتُ اللهَ، واشتهيتُ لقاءك، وهويتُ زيداً وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية،
فهذا حكمه، ولا تتم هذه الأفعال المتعدية، ولا توجد إلا بوجود المفعول، لأنك إن
قلت: ذكرت، ولم يكن مذكور فهو محال، وكذلك. اشتهيت وما أشبهه.
واعلم: أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضَرَبَ وقتل قيل له: هذا
الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمروٍ فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا، ولا
يقال فيما لا يتعدى نحو: قام وقعد لا يقال هذا القيام بمن وقع؟ ولا هذا القعود بمن
حل؟ إنما يقال: متى كان هذا القيام؟ وفي أي وقت؟ وأين كان؟ وفي أي موضع؟ والمكان
والزمان لا يخلو فعلٌ منهما متعدياً كان أو غير متعد فمتى وجدتَ فعلاً حقه أن يكون
غير متعد بالصفة التي ذكرتُ لك ووجدتَ العرب قد عدته، فاعلم، أن ذلك اتساعٌ في
اللغة واستخفاف /178 وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً بحرف جر، وإنما حذفوه
استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام، ودخلت البيت وسترى هذا في مواضع
من هذا الكتاب.

1 انظر الكتاب 1 / 15.

2 انظر الكتاب: 1 / 15-16.

(171/1)

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد ومنها ما يتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فأما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرنا منه ما فيه كفاية، ونحن نتبعه بما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بعد ذكرنا مسائل هذا الباب إن شاء الله.

(172/1)

مسائل من هذا الباب:

اعلم: أن الأفعال لا تثني ولا تجمع، وذلك لأنها أجناس كمصادرها، ألا ترى أنك تقول: بلغني ضربكم زيداً كثيراً، وجلوسكم إلى زيد قليلاً، كان الضرب والجلوس قليلاً أو كثيراً، وإنما يثنى الفاعل في الفعل، فإن قلت فإنك تقول: ضربتك ضربتين وعلمتُ علمتين، فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب يخالف ضرباً/ 179 في شدته وقلته أو علم يخالف علماً، كعلم الفقه وعلم النحو، كما تقول: عندي ثمر إذا اختلفت الأجناس، ومع ذلك فإن الفعل يدل على زمان، فلا يجوز أن تشبه كما ثبت المصدر وإن اختلفت أنواعه فالفعل لا بد له من الفاعل يليه بعده إما ظاهراً وإما مضمراً ولا يجوز أن يثنى ولا يجمع لما بينت لك فإذا قلت: الزيدان يقومان، فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع وإذا قلت: الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز: قاموا الزيدون ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراغيث¹، فهؤلاء إنما يجمعون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان ويضربون وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لاثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لاثنين ولا لواحد، كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث، فكذلك هؤلاء زادوا بياناً

1 أي: أن الواو في "أكلوني" علامة تفيده الجمع وليست ضميراً للفاعل، بل إنها جاءت للفرق بين الواحد والجماعة.

(172/1)

ليفرقوا بين/ 180 فِعْلُ الاثنين وبين الواحد والجميع وهذا لعمري هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند وقعدت سلمى، ولكن هذا أدى إلى إلباس إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير، فكأن السامع إذا سمع قاموا الزيدون لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير، أم الواو عمل الجمع فقط غير ضمير، وكذلك الألف في "قاما الزيدان" فلهذا وغيره من العلل ما جمع على التاء ولم يجمع على الألف والواو فجاز في كل فعل لمؤنث تقول: فعلت ولا يحسنُ سقوطها. إلا أن تفرق بين الاسم والفعل¹، فإذا بُعد منه حسن نحو قولهم: حضر اليوم القاضي امرأة.

وقال أبو العباس -رحمه الله: إن التأنيث معنى لازم غير مفارق، إذا لزم المعنى لزم علامته وليس كذا التثنية والجمع لأنه يجوز أن يفترق الاثنان والجمع فتخبر عن كل واحد منهما² على حياله³، والتأنيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التأنيث هو كل مؤنث له/ 181 ذكر كالحَيوان نحو قولك: قامت أمة الله ونتجت فرسك والناقاة، إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح، فإن كان التأنيث في الاسم ولا معنى تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتأنيث اللفظ وإن شئت حذفته. قال الله عز وجل: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ} 4 "قالوا" لأن الموعظة والوعظ سواء،

1 المقتضب 2/ 148. قال المبرد: وأما: لقد ولد الأخطل أم سوء فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازا حسنا، ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزا على بعد، وجوازه للفرقة بين الاسم والفعل بكلام، فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضا من علامة التأنيث نحو: حضر القاضي اليوم امرأة، ونزل دارك ودار زيد جارية.

2 في الأصل "منهم".

3 انظر المقتضب ج2/ 147.

4 البقرة: 275، وهي قراءة الجمهور، وقد قرأ أي بن كعب والحسن البصري على الأصل: أي: فمن جاءته موعظة، انظر البحر المحيط ج5/ 294.

قال سيبويه: إنما جاءوا بالتاء للتأنيث لأنها ليست علامة إضمار كالواو والألف، وإنما هي كناء التأنيث في "كلمة" وليست باسم وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل.

وقال تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ} 1، لأن الصيحة والصوت واحد أما قوله تعالى: {وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ} 2، فإنما جاء على تقدير جماعة فهو تأنيث الجمع ولا واحد لزمه التأنيث فجمع عليه، فلو كان تأنيث الواحد للزمه التاء كما تقول: قامت المسلمات، لأنه على "مسلمة" وتقول: قامت الرجال لأنه تأنيث الجمع. واعلم: أن الفاعل لا يجوز أن يُقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة، وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فَعَلَ بهم، فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً فيجوز تقديمه وتأخير، تقول: ضربت / 182 زيداً، وزيداً ضربتُ، وأكلت خبزاً، وخبزاً أكلت، وضربتُ هند عمرًا، وعمرًا ضربتُ هند، وغلأمك أخرج بكرًا، وبكرًا أخرج غلامك، وتقول: أشبع الرجلين الرغيفان، ويكفي الرجلين الدرهمان وتقول: حرق فاه الخل، لأن الخل هو الفاعل وتقول: أعجب ركوبك الدابة زيدًا فالكاف في قولك: "ركوبك" مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير: أعجب زيدًا أن ركب الدابة فالمصدر يجر ما أُضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ويجري ما بعده على الأصل فإضافته إلى الفاعل أحسن، لأنه له كقول الله تعالى: {وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ} 3. وإضافته إلى المفعول حسنة لأنه

1 هود: 67.

2 يوسف: 30، "والنسوة اسم جمع عند سيبويه. قال 2 / 89" وليس نسوة بجمع كسر له واحد وانظر ص / 142، وكذلك عند المبرد في المقتضب 2 / 292، قال: لأن نسوة من امرأة بمنزلة نفر من رجل. ويرى أبو حران: أنها جمع تكسير للقللة لا واحد له من لفظه. انظر البحر المحيط 5 / 299 وهذا مذهب ابن السراج كما ترى.

3 البقرة: 251.

(174/1)

به اتصل وفيه حل. تقول: أعجبنى بناء هذه الدار، وما أحسن خياطة هذا الثوب، فعلى هذا يقول: أعجب ركوبُ الفرس عمرو زيدًا أردت: أعجب أن ركب الفرس عمرو زيدًا. فالفرس وعمرو وركب في صلة / 183 أن وزيد منتصب بـ"أعجب" خارج عن الصلة تقدمه إن شئت قبل "أعجب" وإن شئت جعلته بين أعجب والركوب وكذلك: عجبت من دق الثوبِ القصار، فإن نونت المصدر أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً

امتنعت إضافته فجرى كل شيء على أصله، فقلت: أعجب ركوبُ زيدٍ الفرسَ عمرًا، وإن شئت قلت: أعجب ركوبُ الفرسَ زيدَ عمرًا، ولا يجوز أن تقدم الفرس ولا زيدًا قبل الركوب، لأنهما من صلته فقد صارا 1 منه كالياء والذال من زيد. وتقول: ما أعجب شيء شيئًا إعجاب زيدٍ ركوبُ الفرسَ عمرو نصبت "إعجاب"، لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئًا إعجابًا مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك: أعجب لأن معناه: كما أعجب زيدًا أن ركب الفرس عمرو. وتقول: أعجب الأكلُ الحَبَزَ زيدَ عمرًا على ما وصفت لك وعلى ذلك قال الله تعالى: {أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ} 2، التقدير: أو أن أُطعم. لقوله/ 184 وما أدراك. وتقول: أعجب بيعُ طعامك رخصه المشتريه فالتقدير: أعجب أن باع طعامك رخصه الرجل المشتريه. فالرخص هو الذي باع الطعام وتقول: أعجبتني الضارب زيدًا عبد الله رفعت الضرب، لأنه فاعل بـ "أعجبتني" وأضفته إلى الضارب، ونصبت زيدًا لأنه مفعول في صلة الضارب، ونصبت عبد الله بالضرب الأول وفاعله "الضارب" المجرور وتقديره: أعجبتني أن ضرب الضارب زيدًا عبد الله. وتقول: أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك أباك نصبت أباك بـ "أعجب" وجعلت غلامك هو الذي أعطى الدراهم أخاك. وتقول: ضَرَبَ الضاربَ عمرًا المكرم زيدًا أحبَّ أخواك نصبت ضرب الأول بـ "أحب" وجررت

1 في الأصل "صار".

2 البلد: 14-15.

(175/1)

"الضارب" بالإضافة وعديته إلى "عمرو" ونصبت المكرم زيدًا بضرب الأول، فإن أردت أن لا تعديه إلى عمرو قلت: ضَرَبَ الضاربَ المكرمَ زيدًا أحبَّ أخواك، وهذا كله في صلة الضرب لأنك أضفته إلى الضارب/ 185 وسائر الكلام إلى قولك "أحب" متصل به. وتقول: سر دفعك إلى المعطي زيدًا دينارًا درهمًا القائم في داره عمرو 1، نصبت القائم "بسر" ورفعت عمرًا بقيامه، ولو قلت: سرَّ دفعك إلى زيدٍ درهمًا ضربكَ عمرًا كان محالًا، لأن الضرب ليس مما يسرُّ 2، ولو قلت: وافق قيامك قعود زيد، صلح، ومعناه أنهما اتفقا في وقت واحد ولو أردت "بوافق" معنى الموافقة التي هي الإعجاب لم يصلح إلا في الآدميين.

-
- 1 بيان هذه المسألة: أن يكون سر فعلا ماضيا ودفعك مصدرا مرفوعا لأنه فاعل سر، وإلى المعطي، من صلة المصدر والمعطي صلة وموصول وآخره قولك: دينارا، وقولك "درهما" من صلة الدفع وهو آخر صلته، والقائم مفعول سر وهو صلة وموصول، وقولك في "داره" من صلة القائم. وعمرو فاعل القائم وهو آخر صلته والهاء من داره تعود إلى الألف واللام. انظر المقتضب 1/ 20.
- 2 وكذلك لو قلت: أعجب قيامك قعودك، كان خطأ، انظر المقتضب 1/ 21.

(176/1)

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين:

الفعل الذي يتعدى على مفعولين ينقسم إلى قسمين: فأحدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر. والآخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر، فأما الذي يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فقولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً، وكسا عبد الله بكراً ثوباً فهذا الباب الذي يجوز فيه الاختصار على / 186 المفعول الأول، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهماً فزيد المفعول الأول. والمعنى: أنك أعطيت زيدا الدرهم والدرهم مفعول في المعنى لزيد وكذلك: كسوت زيدا ثوباً المعنى: أن زيدا اكتسى الثوب ولبسه.

والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إذا نقلتها من "فعل" إلى "أفعل" كانت من هذا الباب تقول: ضرب زيدا عمراً ثم تقول: أضربت زيدا عمراً أي: جعلت زيدا يضرب عمراً، فعمرو في المعنى مفعول لزيد فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الاختصار على المفعول الأول، لأن الفائدة واقعة به وحده تقول: أعطيت زيدا ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاماً تاماً مفيداً. وتقول: أضربت زيدا ولا تقول لمن أضربته.

واعلم: أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين / 187 في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه

(177/1)

فيجوز فيه الوجهان في الكلام. فمن ذلك قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} 1 وسميته زيدًا وكنيت زيدًا أبا عبد الله ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته يزيد وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر:
 أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ 2
 وقال عمرو بن معد يكرب:
 أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْتُ مَا أَمَرْتُ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ 3

1 الأعراف: 155.

2 من شواهد سيبويه 2/ 17 على أنه سمع حذف الجار من ثاني مفعولي -استغفر- الذي تعدى إليه بوساطة الحرف. أراد من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب. والذنب: هنا اسم جنس بمعنى الجمع، فلذلك قال: لست محصية. والوجه: القصد، والمراد، وهو بمعنى التوجه.
 ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، وانظر المقتضب 2/ 321 و331، والخصائص 3/ 347، وابن يعيش 7/ 63 و8/ 51، والصاحبي لابن فارس 151، ومعاني القرآن 2/ 314، وأدب الكاتب/ 530، والكامل للمبرد/ 209، وأما السيد المرتضى 3/ 47.

3 من شواهد سيبويه 1/ 17، على حذف حرف الجر من "الخير". وروى: أمرتكَ الرشد.. والنشب: المال الثابت كالضياع وغيرها، وهو من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة، فلذلك عطف عليه النشب وقيل: النشب: جميع المال، فيكون على هذا التقدير عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً، وسوغ ذلك اختلاف اللفظين: وتركتك: إذا كانت بمعنى: صيرتك، كان "ذا مال" مفعولاً ثانياً، وإذا كانت بمعنى: "خلفتك" كان حالاً، وقد للتحقيق.
 واختلف في نسبة هذا البيت، فسيبويه نسبته إلى معد يكرب كما فعل ذلك ابن السراج. وغيرهما نسبته إلى عدد من الشعراء، كإياس بن عامر وزرعة بن السائب وخفاف بن ندبة، والعباس بن مرداس، وأعشى طرود "بوزن مبرد" انظر المقتضب 2/ 36، 86، 321، 231، وأما ابن الشجري 1/ 365، 2/ 240، وابن يعيش 2/ 44، و8/ 50، والكامل/ 32، والمؤتلف والمختلف/ 17، وشروح سقط الزند 4/ 1833.

أراد: أستغفر الله من ذنب، وأمرتك بالخير ومن ذلك: دعوته زيدًا إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولًا واحدًا فأصل هذا دخول الباء، فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ومنه: نبئت زيدًا تريد: عن زيد وأنشد سيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس:

آليتُ/ 188 حبَّ العراقِ الدَّهرَ أطعمهُ ... والحبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ¹

وقال: تريد على حب العراق². وقد خولف في ذلك.

قال أبو العباس: إنما هو: آليت أطعم حب العراق، أي: لا أطعم،

-
- 1 من شواهد سيبويه 1/ 17 "على انتصاب" حب العراق ... على التوسع، إذ التقدير: على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده ولم يجعله من "باب زيداً ضربته" والتقدير: أطعمه. وهذه الجملة جواب لـ "آليت" فإن معناه. حلفت، و"لا" لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملاً. وضمير الخطاب في آليت عائد إلى عمرو بن هند الذي أقسم ألا يذوق المتلمس قمح العراق، أي لا يأتيها. ومعنى الشطر الثاني: أن القمح مبتذل ميسور والبخل به قبيح، وأراد بالقرية: الشام، وبالحب: البر. والمتلمس: هو جرير بن عبد المسيح. انظر شرح السيرا في 1/ 28، والمغني 1/ 103، و2/ 152، والشعر والشعراء 1/ 182، وجمهرة أشعار العرب 113، وروايته: آكله بدلاً من أطعمه. ورواية سيبويه والأعلم "بالقرية" والديوان/ 180 ط - ليبزك. ورواية الديوان: بالقرية السوس، والهمع 1/ 162، والمفصل للزمخشري 2/ 291، وأما السيد المرتضى 1/ 130.
- 2 انظر الكتاب 1/ 17، جعل انتصاب حب العراق على التوسع وإسقاط الخافض وهو "على".

(179/1)

كما تقول: والله أبرح ههنا، أي: لا أبرح. وخالفه أيضاً في نبأتُ زيدًا فقال: زيدًا معناه: أعلمتُ زيدًا ونبأتُ زيدًا معناه: أعلمتُ زيدًا. واعلم: أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم ومن ذلك قول الفرزدق:

مِنَا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً ... وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ¹

والقسم الثاني: وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر/ 189 يقيناً أو شكاً، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكرّاً وظن عمرو خالدّاً أخاك وخال عبد الله زيداً أباك وعلمت زيداً أخاك ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين. ووجد عبد الله زيداً إذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة². ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمراً منطلقاً فإنما شكك في انطلاق عمرو لا في عمرو، وكذلك إذا

-
- 1 من شواهد الكتاب 1/ 81 على جواز نيابة ثاني مفعولي "اختار" والأصل: اختير زيد الرجال أو من الرجال، فنصب "الرجال" على نزع الخافض، والزعازع: جمع زعزع كجعفر، وهي الريح التي تهب بشدة، عني بذلك الشتاء. وسماحة وجودا: مصدران منصوبان على المفعول لأجله كأنه قيل: اختير من الرجال لسماحته وجوده، ويجوز أن يكونا حالين أو تمييزين. وأراد بقوله: منا أباه غالباً، فإنه كان جواداً. ورواية الديوان والمقتضب كرواية المصنف: "منا" بالخرم لحذف الواو. انظر المقتضب 4/ 330، والهمع 1/ 162، والكامل/ 21 ط لبيزك، والديوان/ 516.
- 2 في الكتاب 1/ 18 فإن قلت: رأيت فأردت رؤية العين أو وجدت فأردت وجدان الضالة فهو بمنزلة ضربت ولكنك إنما تريد بوجدت علمت ورأيت ذلك أيضاً.

(180/1)

قلت: علمت زيداً قائماً، فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيداً لأنه يعرف زيداً كما تعرفه أنت، والمخاطب والمُخاطَبُ في المفعول الأول سواء، وإنما الفائدة في المفعول الثاني، كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ، فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله.

واعلم: أن كل فعل متعد لك ألا تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة/ 190 لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب. وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد

غيرك ذلك.

واعلم: أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر لا يجوز: ظننت زيدًا وتسكت حتى تقول: "قائمًا" وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثانٍ. فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه، لأنه كناية عن الظن يعني المصدر¹ فكأنه قال: ظننت ذاك الظن ف"ذاك": إشارة إلى المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر إذا قلت: قمت قيامًا ويجوز إذا لم تعد: ظننت أن تقول: ظننت به تجعله موضع ظنك، كما تقول: نزلت به ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر وإن/ 191 شئت أعملته تقول: زيدٌ ظننت منطلق. وزيدٌ منطلقٌ ظننت فتلغي الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخرًا، فإذا ألغيت فكأنك قلت: زيدٌ منطلق في ظني ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم.

1 في الكتاب 1/ 18 "وأما ظننت ذاك" فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول: ظننت فتقتصر كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب ف"ذاك" ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن.

(181/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: ظننته أخاك قائمًا، تريد: ظننت الظن، فتكون الهاء كناية عن الظن كأنك قلت: ظننت أخاك قائمًا الظن، ثم كنيته عن الظن وأجاز بعضهم: ظننتها أخاك قائمًا يريد: الظنة، وكذلك إن جعلت الهاء وقتًا أو مكانًا على السعة، تقول: ظننت زيدًا منطلقًا اليوم، ثم تكني عن اليوم فتقول: ظننت زيدًا منطلقًا فيه، ثم تحذف حرف الجر على السعة فتقول: ظننته زيدًا منطلقًا، تريد: ظننت فيه والمكان كذلك وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع تقول: علمت أزيدٌ في الدار أم عمرو وعلمت إن زيدًا لقائم وأخال/ 192 لعمرو أخوك، وأحسب ليقوم زيد، ومن النحويين من يجعل ما ولا كـ"أن" واللام في هذا المعنى فيقول: أظن ما زيد منطلقًا وأحسب لا يقوم زيد لأنه يقول: والله ما زيد محسنًا والله لا يقوم وزيد.

وتقول: ظننته زيدٌ قائمٌ تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول¹.
وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته

1 يطلق عند الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، ويسميه البصريون ضمير الشأن والقصة والحديث، ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميرا لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له. ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدم جملة يكون هو كناية عنها، وتكون هي خبرا عنه، انظر شرح المفصل 3/ 114 ومؤدى هذا الكلام: أن خبره يكون جملة دائما، إلا أن الفراء وسائر الكوفيين يرون جواز الإخبار عنه بالمفرد فيجيزون نحو: كان قائما زيد، وكان قائما الزيدان، وكان قائما الزيدون، ولا يكون هذا الضمير عند الفراء مستأنفا به حتى يكون قبله "إن" أو بعض أخوات كان أو ظن، ولذلك كان يرد على الكسائي زعمه أن "هو" من قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} هو المجهول أو ضمير الشأن، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى، وكان يقول: قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئا، لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن.
انظر معاني القرآن ورقة 222 وشرح المفصل 3/ 114.

(182/1)

تقوم هند، ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم، تريد: القصة¹. ولا أعلمه مسموعاً من العرب. فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث، يقولون: ظننته هند قائمة، وظننتها هند قائمة وتقول: ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول. والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم² النصب، فيقولون: ظننته قائماً زيداً ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب/ 193 وتقول: زيدٌ أظنُّ منطلقاً فتلغي "أظنُّ" كما عرفتكَ. وتقول: خلفك أحسبُ عمرو قَامَ وقائمٌ أظن زيد فتلغي، وإن شئت أعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماضٍ أو مستقبل أن يعملوا³. ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة، والإلغاء عندهم أحسن.
قال أبو بكر وذلك عندنا سواء. قال الشاعر:
أبالأراجيزِ يابنَ اللُّؤمِ تُوعِدُنِي ... وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ⁴

- 1 أي: ضمير المجهول أو الشأن.
- 2 المراد بالفعل الدائم: اسم الفاعل على رأي الكوفيين والبصريين معا.
- 3 في الأصل يعلموا فيها تقديم وتأخير في الحروف.
- 4 من شواهد سيبويه 1/ 61 "على رفع" اللؤم والخور "بعد" "خلت" لما تقدم عليها من الخبر ونوى فيها من التأخير. والتقدير: وفي الأراجيز اللؤم والخور خلت ذلك. والبيت: للعين المنقري، منازل ابن زمعة من بني منقر يهجو رؤبة بن العجاج، وقيل: يهجو العجاج نفسه. وبيت اللعين هذا من قصيدة رويها لام، وقبل الشاهد: أني أنا ابن جلا إن كنت تعرفني ... يا رؤب والحية الصماء في الجبل أبالأراجيز
على أن في بيت الشاهد إقواء وهو اختلاف حركة الروي. وهكذا رواه السيوطي في الهمع 1/ 153، وروى أيضا:
وفي الأراجيز رأس القول والفشل
وليس في هذه الرواية إقواء، ولكنها لا شاهد فيها. وقوله: يا رؤب، فإن أصله: يا رؤبة فرخم بحذف التاء، وهذا يؤيد ما ذهب إليه جماعة من أن اللعين يهجو بهذه الكلمة رؤية لا أباه العجاج. وقوله: أبالأراجيز: فإنه يعني القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز. والخور: الضعف. وتوعدي: تنهدين. وانظر شرح السيرا في 1/ 253، وابن يعيش 7/ 84، والمفصل للزمخشري 261، وأمالي السيد المرتضى 4/ 90.

(183/1)

فألغى: "خلتُ" وبلغني المصدر كما يلغي الفعل، وتقول: عبد الله ظني قائم وفي ظني وفيما أظن وظنا مني، فهذا يلغي وهو نصب تريد: أظن ظنا وإذا قلت: في ظني "ففي" من صلة كلامك جعلت ذلك فيما تظن.
وحكي عن بعضهم: أنه جعله من صلة خبر عبد الله لأن قيامه فيما يظن، وتقول: ظننت زيدا طعامك أكلا، وطعامك ظننت زيدا أكلا. ولا يجوز: ظننت طعامك زيدا أكلا، من حيث قبح: كانت زيدا الحمى تأخذ، وهذه/ 194 المسألة توافق: كانت زيدا الحمى تأخذ من جهة وتخالفها من جهة، أما الجهة التي تخالفها فإن "كانت" خالية من الفاعل وظننت معها الفاعل، والفعل لا يخلو من الفاعل. والتفريق بينه وبين الفاعل أقرب منه بينه وبين المفعول. والذي يتفقان فيه أن "كان" تدخل على مبتدأ وخبر

وظننت تدخل على مبتدأ وخبر، فهما يستويان من هذه الجهة. وقد فرقت بينهما وبين ما عملا فيه بما لم يعملوا فيه. فإن أعملت: "ظننت" في مجهول جاز كما جاز في "كان" ورفعت زيّدًا وخبره فقلت: ظننته طعامك زيّدًا آكلًا ويجوز: ظننته آكل زيّد طعامك ويجوز في قول الكوفيين نصب آكل.

وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم. ترفع "يقوم" وأحدهما نسق على الآخر. ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم لأن العطف أخو التشبيه/ 195 فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تشبيه، كذلك لا يجوز في العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان، فإنما معناه: زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستغني عن العطف،

(184/1)

وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء، تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت: جاءني العمران، فالتشبيه نظير العطف، ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: جاءني زيد وزيد فحق الكلم التي يعطف بعضها على بعض أن يكون متى اتفقت ألفاظها جاز تشبيها، وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة "يَفْعَلُ" لفاعل وهو عندي قبيح لما ذكرت لك. وتقول: ظن ظانا زيّدًا أخاك عمرو تريد: ظن عمرو ظانا زيّدًا أخاك رفعت عمرًا وهو المفعول الأول إذ قام مقام الفاعل ونصبت "ظانا"، لأنه المفعول الثاني فبقي على نصبه. ويجوز أن ترفع ظانا وتنصب عمرًا فتقول: ظن ظان زيّدًا أخاك عمرًا كأنك قلت/ 196: ظن رجل ظان زيّدًا أخاك عمرًا فترفع "ظانا" بأنه قد قام مقام الفاعل وتنصب زيّدًا أخاك به وتنصب عمرًا، لأنه مفعول "ظن". وهو خبر ما لم يسم فاعله وتقول: ظن مظنون عمرًا زيّدًا. كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمرًا زيّدًا فترفع "مظنون" بأنه قام مقام الفاعل وفيه ضمير رجل والضمير مرتفع بـ"مظنون" وهو الذي قام مقام الفاعل في مظنون وعمرًا منصوب بـ"مظنون" وزيّدًا منصوب بـ"ظن". وتقول: ظن مظنون عمرو أخاه زيّدًا كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيّدًا و"مظنون" في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خلفًا 1، يعنون أنه خلف من اسم. ولا بد من أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف. والبصريون يقولون: صفة قامت مقام

1 أقسام الكلمة عند الفراء أكثر من الثلاثة المعروفة، فقد جعل كلمة "كلا" ليست قسما خاصا بين الأسماء والأفعال، فهي ليست باسم، كما أنها ليست بفعل، وبالطبع ليست بحرف كما هو واضح من كلامه في طبقات الزبيدي 145، وقال صاحب التصريح 1/ 25: بأنها تمثل عند الفراء قسما مستقلا، وربما كان هذا القسم هو الذي أطلق عليه اسم الخالفة لأنه يطلق على ما يسمى عند البصريين باسم الفعل، وما اسم الفعل إلا كلمة هي بين الأسماء والأفعال لوجود علامات كل منهما فيهما، فكلمة "كلا" واسم الفعل يشتركان في هذه الصيغة ولهذا نرى أنهما قسم واحد هو الذي أطلق عليه الكوفيون اسم الخالفة.

(185/1)

الموصوف والمعنى واحد، فيرفع "مظنون" بأنه قام مقام الفاعل وهو ما لم يسم فاعله وترفع عمرا بـ "مظنون" لأنه قام مقام الفاعل في مظنون. ونصبت أخاه بـ "مظنون" / 197 ورجعت الهاء إلى الاسم الموصوف الذي "مظنون" خلف منه ونصبت زيذا بـ "ظن" فكأنك قلت: ظن رجل زيذا ولو قتل: ظن مظنون عمرو أخاك زيذا لم يجوز لأن التأويل: ظن رجل مظنون عمرو أخاك زيذا فـ "مظنون" صفة لرجل ولا بد من أن يكون في الصفة أو فيما تشبثت به الصفة ما يرجع إلى رجل. وليس في هذه المسألة ما يرجع إلى رجل فمن أجل ذلك لم يجوز ويجوز في قول الكوفيين: ظن زيد قائما أبوه على معنى أن يقوم أبوه. ولا يجوز هذا البصريون لأنه نقض لباب "ظن" وما عليه أصول الكلام وإنما يجوز هذا الكوفيون فيما عاد عليه ذكره. وينشدون:

أظن ابن طرثوث عتيبة ذاهبا ... بعاديكي تكذابه وجعائله¹

1 العادية: البئر القديمة. والجعائل: جمع جعالة، وهي هنا الرشوة، والشاهد لذي الرمة. وكان قد اختصم هو وابن طرثوث في بئر فأراد أن يقضي له بها. ورواية الديوان: لعل ابن طرثوث: انظر معاني القرآن 1/ 415. والديوان 1/ 473.

(186/1)

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين:

اعلم: أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقلته من فَعَلَ إلى "أفعل" فصار الفاعل مفعولاً، وقد بينت هذا فيما تقدم، تقول/ 198 رأى زيد بشراً أخاك، فإذا نقلتها إلى "أفعل" قلت: أرى الله زيداً بشراً أخاك، وأعلم الله زيداً بكرًا خير الناس. وقد جاء "فَعَلْتُ" في هذا النحو تقول: نبأت زيداً عمرًا أبا فلان ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب، كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصله، فإذا قلت: "أعلمت" كانت واصله فمن هنا حسن الإلغاء في "ظننت وعلمت" ولم يحز إلغاء: "علمت" لأنك إذا "ظننت"، فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته. وإذا قلت: "أعلمت" فقد أثرت أثراً أوقعته في نفس غيرك. ومع ذلك فإن: "ظننت وعلمت" تدخلان على المبتدأ والخبر فإذا ألغينا بقي الكلام تاماً مستغنياً بنفسه تقول: زيداً ظننت منطلقاً، فإذا ألغيت: "ظننت" بقي زيد ومنطلق فقلت: زيد منطلق ثم تقول "ظننت" والكلام مستغن والمملغى نظير المحذوف، فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام ولو ألغيت: "أعلمت ورأيت" من/ 199 قولك: أريت زيداً بكرًا خير الناس وأعلمت بشراً خالداً شر الناس -والمملغى كالمحذوف- لبقى زيد بكر خير الناس فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام.

(187/1)

واعلم: أن هذه الأفعال المتعدية كلها ما تعدى منها إلى مفعول وما تعدى منها إلى اثنين وما تعدى منها إلى ثلاثة إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين، فلم يكن بعد ذلك متعدي، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول من المصدر والظرفين والحال¹، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاء جميلاً، وأعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلاماً لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى.

1 في الكتاب 1/ 19 قال سيبويه: واعلم: أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدي تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاء جميلاً.

(188/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: سرقت عبد الله الثوب الليلة¹، فتعدى "سَرَقْتُ" إلى ثلاثة مفعولين، على أن لا تجعل "الليلة" ظرفاً، ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة في اللغة كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب. فتضيف "سارقاً" إلى الليلة وإنما تكون الإضافة إلى الأسماء/ 200 لا إلى الظروف وكذلك حروف الجر، إنما تدخل على الأسماء لا على الظروف فكل منجر بحار عامل فيه فهو اسم وتقول: أعلمت زيداً عمراً هنداً معجبها هو. كان أصل الكلام: علم زيداً عمراً هند معجبها هو. فزيد مرفوع بـ"عَلِمَ" وعمرو منصوب بأنه المفعول الأول وهند مرتفعة بالابتداء "ومعجبها" هو الخبر و"هو" هذه كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجوز أن تقول: معجبها ولا تذكر "هو"، لأن أسماء الفاعلين إذا جرت على غير من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل. وقد بينا هذا فيما تقدم و"هند" وخبرها الجملة بأسرها قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب فإذا نقلت "علم" إلى "أعلمت" صار زيد مفعولاً فقلت: أعلمت زيداً عمراً هند معجبها هو، فإن قيل لك أكن عن "هند معجبها هو"

1 قال سيويوه 1/ 19 إذا قلت: سرقت عبد الله الثوب الليلة لا تجعله ظرفاً ولكن كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب، لم تجعلها ظرفاً.

(188/1)

قلت: أعلمت زيداً عمراً إياه، لأن موضع الخبر نصب. وهذا إذا كُنيت عن معنى الجملة لا عن الجملة وتقول: أعلمته زيداً أخاك قائماً، تريد: أعلمت العلم فتكون الهاء كناية/ 201 عن المصدر كما كانت في "ظننته زيداً أخاك" فإن جعلت الهاء وقتاً أو مكاناً على السعة جاز كما كان في "ظننته" وقد فسرت في باب مسائل "ظننت". ومن قال ظننته زيد قائم: فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول¹، لم يجوز له أن يقول في "أعلمت زيداً عمراً خير الناس" أعلمته زيداً عمرو خير الناس لما خبرتك به من أنه يبقى زيد بلا خبر، وإنما يجوز ذلك في الفعل الداخل على المبتدأ والخبر، فلا يجوز هذا في "أعلمت"، كما لا يجوز الإلغاء لأنك تحتاج إلى أن تذكر بعد الهاء خبراً تاماً يكون هو بجملة تلك الهاء والأفعال المؤثرة لا يجوز أن يضم فيها

الجهول، إنما تذكر الجهول مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر نحو: كان وظننت وأن وما أشبه ذلك². ألا ترى أن تأويل: ظننته زيد قائم، ظننت الأمر والخبر زيد قائم وكذلك إذا قلت: إنَّه زيد قائم فالتأويل: أن الأمر زيد قائم وكذلك: كان زيد قائم إذا كان فيها مجهول التأويل/ 202 كان الأمر زيد قائم ولا يجوز أن تقول: أعلمت الأمر ولا أريت الأمر هو ممتنع من جهتين: من جهة أن زيدًا يكون بغير خبر يعود إليه، ولو زدت في المسألة أيضًا ما يرجع إليه ما جاز من الجهة الثانية. وهي أنه لا يجوز: أعلمت الخبر خبرًا إنما يعلم المستخبر وتقول: أعلمت عمرًا زيدًا ظانا بكرًا أخاك كأنك قلت: أعلمت عمرًا زيدًا رجلًا ظانا بكرًا أخاك. فإن رددت إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم عمرو زيدًا ظانا بكرًا أخاك ولك أن تقيم "زيدًا" مقام الفاعل وتنصب عمرًا فتقول: أعلم زيد عمرًا ظانا بكرًا أخاك ولا يجوز: أعلم ظان بكرًا أخاك.

-
- 1 يطلق الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه ضمير الجهول الذي يسميه البصريون ضمير الشأن والقصة.
- 2 انظر معاني القرآن/ 222. ورقة.

(189/1)

عمرًا زيدًا. من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعنى، إذ كان أصله المبتدأ والخبر وقد تقدم تفسير ذلك، فإن كان عمرو هو زيد له اسمان جاز وجعلته/ 203 هو على أن يغني غناه، ويقوم مقامه، كما تقول: زيد عمرو، أي: إن أمره وهو يقوم مقامه جاز، وإلا فالكلام محال، لأن عمرًا لا يكون زيدًا.

(190/1)

شرح الثالث: وهو المفعول فيه:

المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان، أما الزمان، فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة. وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم، فما نصب من أسماء الزمان فانتصابه على أنه ظرف، وتعتبره بحرف الظرف أعني. "في" فيحسن معه فتقول: قمت اليوم، وقمت في اليوم، فأنت تريد

معنى "في" وإن لم تذكرها، ولذلك سميت -إذا نصبت- ظروفًا؛ لأنها قامت مقام "في" ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه¹، وكذلك: يوم الجمعة ويوم الأحد واللييلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك: نكراهما نحو قولك: قمت يومًا وساعة وليلة وعشيا وعشيّةً وصباحًا ومساءً/ 204. فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف، فإنها لا تتصرف²، تقول: جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة يا هذا وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.

وكل ما جاز أن يكون جواب "متى" فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفًا.

-
- 1 قال المبرد في المقتضب 4/ 330 واعلم: أن هذه الظروف المتمكنة -يعني التي يصح أن تقع مسندا إليه يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يوم الجمعة قمته في موضع قمت فيه، والفرسخ سرتة، ومكانكم جلسته، وإنما هذا اتساع، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها، وليست مفعولا بها، وإنما هذا على حذف حرف الإضافة.
- 2 أي: إنها لا تقع مسندا إليه، فلا تكون إلا ظرفا.

(190/1)

للفعل. يقول القائل: متى قمت؟ فتقول: يوم الجمعة، ومتى صمت؟ فتقول: يوم الخميس، ومتى قدم فلان؟ فتقول: عام كذا وكذا، وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يوم الجمعة، فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم، ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله "وكم". من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القائل: كم سرت؟ فتقول: ساعة أو يومًا أو يومين ولا يسأل "بكم" إلا عن نكرة "ومتى" لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب المعرفة يقول القائل/ 205: كم سرت؟ فتقول: شهرين أو شهرًا أو يوما ولا يجوز أن تقول: الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب "متى". وأما قولهم: سار الليل والنهار والدر والدر فهو وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في جواب "كم"، ولا يجوز أن يكون جواب "متى"، لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات معلومة محدودة فإذا قالوا: سِيرَ عليه الليل والنهار فكأنهم قالوا: سِيرَ عليه دهرًا طويلاً وكذلك الأبد وإنما يراد به التكثير والعدد وإلا

فالكلام محال.

وذكر سيبويه: أن الحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى الدهر والليل والنهار وقال لو قلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو البارحة ولصار جواب "متى" 1 فالحرم عنده بلا ذكر "شهر" يكون في جواب "كم" فإن أضفت شهرًا إليه صار في جواب "متى" وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال: وجميع ما ذكرت لك مما يكون مجرى على "متى" يكون مجرى على "كم" ظرفًا 2 / 206 وغير ظرف. وبعض ما يكون في "كم" لا يكون في "متى" نحو: الدهر والليل والنهار 3.

1 انظر الكتاب 1 / 111.

2 الكتاب 1 / 111. والنص: وجميع ما ذكرت لك مما يكون على "متى" يكون مجرى على كم ظرفا وغير ظرف.

3 انظر الكتاب 1 / 111.

(191/1)

واعلم: أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمنها ما يكون اسمًا ويكون ظرفًا ومنها ما لا يكون إلا ظرفًا، فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسمًا وظرفًا إلا ما خصته العرب بأن جعلته ظرفًا وذلك ما لم تستعمله العرب مجرورًا ولا مرفوعًا. وهذا إنما يؤخذ سماعًا عنهم فمن ذلك: "سحر" إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك لا يكون إلا ظرفًا وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر [و] 1 بالألف واللام 2 أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت: سحر يومك لم يكن إلا ظرفًا. تقول: سير عليه سحيرًا وتصرفه لأن "فعيلًا" منصرف حيث كان. ومثله ضحى إذا عنيت: ضحى يومك وصباحًا وعشية وعشاء إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفًا وكذلك: ذات مرة / 207 وبعيدات بين 3 وبكرًا 4 وضحوة إذا عنيت ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف. قال سيبويه: أخبرنا بذلك يونس إلا أنه قد جاء في لغة لختعم: ذات ليلة وذات مرة 5 أي: جاءتا مرفوعتين فيجوز على هذا أن تنصب نصب المفعول على السعة.

1 أضيفت واوا لأن المعنى يحتاجها.

2 انظر الكتاب 1/ 115.

3 في اللسان: أبو عبيد، يقال: لقيته بعيدات إذا لقيته بعد حين، وقيل: بعيدات بين، أي بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتيه.

4 البكر: بمعنى البكرة كما في اللسان.

5 انظر الكتاب 1/ 115 قال سيبويه: أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لخنعم مفارقا لذات مرة وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن يكون بمنزلتها، وقال رجل من خنعم:

عزمت على إقامة ذي صباح ... لشيء ما يسود من يسود
فهو على هذه اللغة، يجوز فيه الرفع.

(192/1)

واعلم: أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر¹، فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف/ 208 نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجوز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفًا وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة فأما قريب فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال: لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب وكذلك ملى، قال: والنصب عندي عربي كثير². فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر، وشديد من السير فأطلقت الكلام ووصفته، كان أحسن وأقوى وجاز³.

قال أبو بكر: وإنما صار أحسن إذا وصف لأنه يصير كالأسماء، لأن الأسماء هي التي توصف وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون اسماً، وأن يكون ظرفاً فلك أن تنصبه نصب المفعول على السعة تقول: قمت اليوم وقعدت الليلة فتنبه نصب "زيد"

إذا قلت: ضربت زيدًا ويتبين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت: قمت اليوم فتنصبه نصب المفعول على

1 قال سيبويه 1/ 114: هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار وذلك قولك: متى سير عليه، فيقول: مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر، فإنما هو: زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار.

2 الكتاب 1/ 116. ونص سيبويه: وقد يحسن أن تقول: سير عليه قريب، لأنك تقول: لقيته مذ قريب، والنصب عربي كثير جيد.. ومن ذلك ملئ من النهار والليل، تقول: سير عليه ملئ والنصب فيه كالنصب في قريب.
3 انظر الكتاب 1/ 117.

(193/1)

السعة فكنيت/ 209 عنه قلت: قمته وإذا نصبته نصب الظروف قلت: قمت فيه. وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيما لم يُسم فاعله. ألا تراهم قالوا: صيد عليه يومان وولد له ستون عاماً1.

1 انظر الكتاب 1/ 114.

(194/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: يوم الجمعة القتال فيه، فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء، والقتال فيه الخبر، والهاء راجعة إلى يوم الجمعة وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفاً، والظروف متى كني وتحدث عنها زال معنى الظرف، ويجوز: يوم الجمعة القتال فيه، على أن تضمر فعلاً قبل يوم الجمعة يفسره القتال فيه، كأنك قلت: القتال يوم الجمعة القتال فيه، هذا مذهب سيبويه1 والبصريين فلك أن تنصبه نصب الظروف ونصب المفعول.

وتقول: اليوم الصيام، واليوم القتال فترفع الصيام والقتال بالابتداء، واليوم خبر الصيام والقتال، واليوم منصوب بفعل محذوف، كأنك قلت: الصيام يستقر اليوم/ 210 أو يكون اليوم، وما أشبه ذلك، ولا يجوز أن تقول: زيد اليوم، ويجوز أن تقول: الليلة الهلال2. وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر المبتدأ.

وتقول: اليوم الجمعة واليوم السبت، لأنه عمل في اليوم، فإن جعلته اسم اليوم رفعت. فأما: اليوم الأحد واليوم الاثنين إلى الخميس فحق هذا الرفع لأن هذه كلها أسماء لليوم ولا يكون عملاً فيها3 وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت لأن الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الانقطاع.

1 انظر الكتاب 1/ 114 و208.

2 في الكتاب 1/ 208 وإن قلت: الليلة الهلال واليوم القتال نصبت، التقديم والتأخير في ذلك سواء، وإن شئت رفعت فجعلت الآخر الأول، وكذلك: اليوم الجمعة، واليوم السبت وإن شئت رفعت.

3 انظر الكتاب 1/ 208.

(194/1)

وتقول: اليوم رأس الشهر، واليوم رأس الشهر، أما النصب فكأنك قلت: اليوم ابتداء الشهر وأما الرفع فكأنك قلت: اليوم أول الشهر فتجعل اليوم هو الأول. وإذا نصبت فالثاني غير الأول.

واعلم: أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل وإلى الفعل1 والفاعل وإلى الابتداء والخبر، تقول: هذا يوم يقوم زيد، وأحيثك يوم يخرج الأمير، وأخرج يوم عبد الله/ 211 أمير وتقول: إن يوم عبد الله أمير زيدًا جالس، تريد: أن زيدًا جالس يوم عبد الله أمير، فإن جعلت في أول كلامك "فيه" قلت: إن يومًا فيه عبد الله خارج زيدًا مقيم فتتصب "زيدًا" ب"أن" و"مقيم" خبره و"يومًا" منتصب بأنه ظرف ل"مقيم" و"فيه عبد الله خارج" صفة ليوم فإن قلت: إن يومًا فيه عبد الله خارج زيد فيه مقيم، خرج اليوم من أن يكون ظرفًا وصار اسمًا ل"أن" وإنما أخرجه من أن يكون ظرفًا: أنك جئت "بفيه" فأخبرت عنه: بأن إقامة زيد فيه، ف"فيه" الثانية أخرجه عن أن يكون ظرفًا، لأنها شغلت مقيمًا عنه، ولم تخرجه "فيه" الأولى من أن يكون ظرفًا، لأنها من صلة الكلام الذي هو صفة "لليوم"

فالصفة لا تعمل في الموصوف فيكون متى شغلتهما خرج الظرف عما هو عليه، وإنما دخلت لتفصل بين يوم خرج فيه عبد الله وبين يوم لم يخرج فيه فقولك: يوم الجمعة قمت فيه بمنزلة قولك: زيد مررت به لا فرق في الإخبار عنهما وتقول: ما اليوم خارجاً فيه عبد الله وما يوم خارج / 212 فيه عبد الله منطلقاً فيه زيد. وتقول: ما يوماً خارجاً فيه زيد منطلق عمرو، فتتصب يوماً بأنك جعلته ظرفاً للانطلاق ونصبت "خارجاً"، لأنه صفة لليوم، وأما "منطلق" فإنما رفعته لأنك قدمت خبر "ما".
ومن قال: يا سارق الليلة أهل الدار 2

1 الكتاب 1 / 461، والمقتضب 2 / 347.

2 من شواهد سيويه 1 / 89 على إضافة "سارق" إلى الليلة ونصب "أهل" للاتساع في الظروف فنصبت نصب المفعول به. وكان بعض النحويين ينصب "الليلة" ويخفض "أهل" فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار ونقل البغدادي عن ابن خروف: أن أهل الدار منصوب بإسقاط الجار ومفعوله الأول محذوف والمعنى: يا سارق الليلة لأهل الدار متاعاً، فسارق متعدد لثلاثة: أحدها: الليلة على السعة، والثاني: بعد إسقاط حرف الجر، والثالث: مفعول حقيقي. وجميع الأفعال متعدية ولازمها يتعدى إلى الأزمنة الثلاثة والأمكنة. قال البغدادي وفيه نظر. وهذا الرجز لم ينسبه أحد لقائل معين.
وانظر: الحجة لأبي علي 1 / 14، والمختضب 2 / 295، وأما ابن الشجري 2 / 250، والمفصل للزمخشري 45، وشرح الحماسة 655، ومعاني الفراء 2 / 80، وابن يعيش 2 / 45.

(195/1)

فجر "الليلة" وجعلها مفعولاً بها على السعة، فإنه يقول: أما الليلة فأنت سارقها زيدا، وأما اليوم فأنت آكله خبزاً، وهذان اليومان أنا ظاهما زيداً عاقلاً، لأنه قد جعله مفعولاً به على السعة ولا تقول: اليوم أنا معلمه زيداً بشراً منطلقاً، لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به، وقد أجاز به بعض الناس. وتقول على هذا القياس: أما الليلة فكأنها زيدٌ منطلقاً، وأما اليوم فليس به زيد منطلقاً، وأما الليلة فليس زيد إياها منطلقاً، وأما اليوم، فكأنه زيد منطلقاً، وأما اليوم فكان زيد إياه منطلقاً تريد في جميع

هذا: "في" فتحذف على السعة ولا تقول: أما اليوم فليته زيدًا منطلق / 213 تريد: ليت فيه؛ لأن "ليت" ليست بفعل ولا هذا موضع مفعول فيتسع فيه. وجميع هذا مذهب الأخفش.

وذكر الأخفش أنه يجوز: أما الليلة فما زيد إياها منطلقًا، لأن "ما" مشبه بالفعل قال: لم يجوز في "ما" فهو أقيس؛ لأن "ما" وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل. قال أبو بكر: وهو عندي لا يجوز البتة. وتقول: الليلة أنا أنطلقها،

(196/1)

تريد: أنا أن أنطلق فيها. وتقول: الليلة أنا منطلقها تريد: أنا منطلق فيها ولا يجوز: الليلة أنا إياها منطلق ولا: اليوم نحن إياه منطلقون تريد: نحن منطلقون فيه ولا يجوز: أما اليوم فالقتال إياه تريد فيه، وأما الليلة فالرحيل إياها تريد: فيها لأن السعة والحذف لا يكونان 1 فيه، كما لا سعة فيه ولا حذف في جميع أحواله. قال الأخفش: ولو تكلمت به العرب لأجزناه.

1 في الأصل "يكون".

(197/1)

ذكر المكان:

اعلم: أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب / 214 الظروف، لأن الأمكنة: أشخاص له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي، وما أشبه ذلك، وهن بالناس أشبه من الأزمنة لذلك وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى ما كان منها مبهمًا خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره. وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تقف عندها، وكذلك إذا قلت: قدام زيد. لم يكن لذلك حد ينتهي إليه فهذا وما أشبهه هو المبهم الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف.

وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظروفًا، لأن لها أقطارًا

محدودة معلومة تقول: قمت أمامك وصليت وراءك، ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد/ 215 ولا قعدت المدينة ولا ما أشبه ذلك، والأمكنة تنقسم قسمين منها ما استعمل اسماً يتصرف في جميع الإعراب وظرفاً ومنها ما لا يرفع ولا يكون إلا ظرفاً. فأما الظروف التي تكون اسماً فذكر سيبويه: أنها خلفك، وقدامك، وأمامك، وتحتك، وقبلتك، ثم قال:

(197/1)

وما أشبه ذلك، وقال: ومن ذلك: هو ناحية من الدار. ومكاناً صالحاً وداره ذات اليمين وشرقي كذا وكذا. قال: وقالوا: منازلهم يميناً وشمالاً وهو قصدك وهو حلة الغور، أي: قصده وهما خطان جنابتي أنفهما يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية وهو موضعه ومكانه صددك ومعناه القصد وسقبك¹ وهو قريب وقربتك² ثم قال: واعلم: أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسماً غير ظرف بمنزلة زيد وعمرو³. وحكى: هم قريب منك وقريباً⁴ منك وهو وزن الجبل أي: ناحية منه، وهو زنة الجبل أي: حذاءه، وقربتك وقربك/ 216 وحواليه بنو فلان، وقومك أقطار البلاد، قال: ومن ذلك قول أبي حية:

إِذَا مَا نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَنْثَنِي ... مُسَالِيهِ عَنْهُ مِنْ وَرَاءٍ وَمُقَدِّمِ
مسالة: عطفاه⁶.

ومما يجري مجرى ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظروفًا، فرسخ

1 سقبك: قريبك، يقال: سقبت الدار واسقبت إذا قربت.

2 يقال: هم قرباتك في العلم: أي: قريباً منك.

3 انظر الكتاب 1/ 204.

4 قال سيبويه: ومن ذلك قول العرب: هم قرباتك، أي: قريبك يعني المكان، وهم قرباتك في العلم، أي: قريباً منك في العلم، فصار هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءه وإزاءه وحواليه بنو فلان. الكتاب 1/ 204.

5 نصب مساليه على الظرف والتقدير: ينثني في مساليه، أي: في عطفيه وناحيته، وسميا مسالين، لأنهم أسبيل، أي: سهلاً في طول وانحدار فهما كمسيل الماء، وصف الشاعر راكبا أدام السرى حتى غشيه النوم، وغلبه، فجعل ينثني في عطفيه من مقدم الرحل

ومؤخره. ومعنى: نعشناه رفعناه، ومنه سمي النعش نعشا لحمله على الأعناق والهاء في عنه راجعة على الرحل، أي: ينثني عن الرحل من وراه ومقدم.
انظر الكتاب 1/ 205، وشرح السيرا في 2/ 136.
6 الكتاب 1/ 204-205.

(198/1)

وميل. تقول: سرت فرسخًا وفرسخين وميلًا وميلين، فإن قال قائل: ففرسخ وميل موقت معلوم فلم جعلته مبهمًا؟ قيل له: إنما يراد بالبهيم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة، فهذا إنما يعرف مقداره. فالإبهام في الفرسخ والميل بعد موجود، لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر، وكذلك ما كان من الأمكنة مشتقا من الفعل نحو: ذهبت المذهب البعيد، وجلست المجلس الكريم.
وأما الظروف التي لا ترفع: فعند وسوى، وسواء إذا أردت بهما معنى "غير" لم تستعمل إلا ظروفًا. قال سيبويه: إن/ 217 سواءك بمنزلة مكانك، ولا يكون اسمًا إلا في الشعر 1. ودل على أن سواءك ظرف أنك تقول: مررت بمن سواءك، والفرق بين قولك: عندك وخلفك أن خلفك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك، وكذلك سواءك لا تخص مكانًا من مكان فبعدًا من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليهما.
واعلم: أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكانًا دون الدار ومكانًا فوق الدار ثم يتسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك، وإنما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو مني بمنزلة الولد، إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهو مني بمنزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا 2 ومقعد الإزار.

1 الكتاب 1/ 202-103. قال سيبويه: ومن ذلك أيضا: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك ولا يكون اسمًا إلا في الشعر.
قال بعض العرب لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة "غير" قال الشاعر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا منا ولا من سوائنا
2 مناط الثريا: فإنما معناه: هذا أبعد البعد.

(199/1)

قال سيبويه¹: أجرى مجرى: هو منى مكان كذا، ولكنه/ 218 حذف. ودرج السيل
ورجع أدراجه وقال: إنما يستعمل من هذا الباب ما استعملت العرب. وأما ما يرتفع من
هذا الباب فقولك: هو منى فرسخان وأنت منى يومان وميلان وأنت منى عدوة² الفرس
وغلوة³ السهم⁴ هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك وإنما فصله من الباب الذي قبله
أنك تريد: ههنا بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت في هذا المكان؛ لأن ذلك لا معنى له،
فما كان في هذا المعنى فهذا مجراه نحو: أنت منى⁵ فوت اليد، ودعوة الرجل.
قال سيبويه: وأما أنت مرأى ومسمع، فرفع لأنهم جعلوه الأول⁶، وبعض الناس ينصب
مرأى ومسمعاً، فأما قولهم: داري من خلف دارك فرسخاً فانصب فرسخ لأن ما خلف
دارك الخبر وفرسخاً على جهة التمييز فإن شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان
تلغي "خلف". قال سيبويه: وزعم يونس: أن أبا عمرو⁷ كان يقول 8 / 219: داري من
خلف دارك

1 الكتاب 1 / 206.

2 عدوة الفرس: أن تجعل ذلك مسافة ما بينك وبينه.

3 غلوة السهم: يقال غلا السهم نفسه إذا ارتفع في ذهابه وجاوز المدى، وكذلك
الحجر، وكل مرماة من ذلك غلوة.

4 انظر الكتاب 1 / 206، قال سيبويه: ومن ذلك قول العرب: هو منى درج السيل،
أي: مكان درج السيل من السيل، ويقال: رجع أدراجه أي: رجع في الطريق الذي جاء
منه.

5 فوت اليد: يريد أنه يقرب ما بينه وبينه.

6 الكتاب ج1 / 207. نص سيبويه: فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار
بمنزلة قولهم: أنت منى قريب.

7 أبو عمرو: أبو عمرو بن العلاء اسمه: زبان بن العلاء التميمي المازني، كان من أكثر
الناس علماً بالعربية وغريبها، والقراءات، نحوي لغوي ثقة مرضياً، توفي سنة 154هـ،

(200/1)

فرسخان، شبهه: بدارك مني فرسخان. قال: وتقول في البعد زيد مني مناط الثريا، كما قال:

وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ ... مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا¹

واعلم: أنه لا يجوز: أنت مني مربط الفرس وموضع الحمار، لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد، وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظرف الأزمنة، تقول: زيد خلّفك والركب أَمَامَكَ والناس عندك، وقد مضى تفسير هذا، ذلك أن تجعل الظروف من المكان مفعولات على السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة.

1 من شواهد سيبويه 1 / 206 على نصب "مناط الثريا" على الظرفية ومناط الثريا: معلقها في السماء. وهو نطت الشيء أنوطه إذا علقتة.
بني حرب: آل سفيان بن حرب.

يقول: هم في ارتفاع المنزلة وعلو المرتبة كالثريا إذا استعلت وصارت على قمة الرأس. والبيت للأحوص وهو بالخاء المعجمة والخاء المهملة، يمدح آل سفيان بن حرب. وقد نسبته ابن الشجري لعبد الرحمن بن حسان.
وانظر: المقتضب: 4 / 243. وأما ابن الشجري 2 / 254 والمؤتلف والمختلف / 47.

(201/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: وَسَطَ رأسه دهن، لأنك تخبر عن شيء فيه وليس به، هذا إذا أسكنت السين كان ظرفاً¹، فإن حركت السين فقلت: وَسَطَ لم يكن ظرفاً تقول: وسط رأسه صلب فترفع؛ لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس، فوسط إذا أردت به الشيء الذي هو اسمه وجعلته بمنزلة البعض فهو اسم وحركت / 220 السين، وكان كسائر الأسماء وإذا أردت به الظرف وأسكنت

1 قال المبرد: وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى، لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك
الموضع فأسكنت السين ونصبت، لأنه ظرف، انظر: المقتضب 4 / 341. والكتاب 1 /
24.

(201/1)

السين: تقول: ضربت وَسْطَهُ، وَوَسْطَ الدار واسع، وهذا في وَسْطِ الكتاب، لأن ما كان
معه حرف الجر فهو اسم بمنزلة زيد وعمرو.
وأما قول الشاعر 1:

هَبَّتْ شَمَالًا فِدَكْرَى مَا ذَكْرُكُمْ ... عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا
فإنه جعل الصفاة في ذلك الموضع، ولو رفع الشرقي لكان جيدًا يجعل الصفاة هي
الشرق بعينه، ونقول: زيد خلفك وهو الأجود. فإن جعلت زيدًا هو الخلف قلت: زيد
خلفك فرفعت. ونقول: سير بزيد فرسخان يومين وإن شئت: فرسخين يومان، أي:
ذلك أقمته مقام الفاعل على سعة الكلام وصلح.

وتقول: ضربت زيدًا يوم الجمعة عندك ضربًا شديدًا، فالضرب مصدر، ويوم الجمعة
ظرف من الزمان، وعندك ظرف من المكان، وقولك: شديدًا نعت للمصدر، ليقع فيه
فائدة. فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله، رفعت زيدًا وأقررت / 221 الكلام على ما
هو عليه؛ لأنه لا سبيل إلى أن تجعل شيئًا من هذه التي ذكرنا من ظرف أو مصدر في
مكان الفاعل، والاسم الصحيح معها، فإن أدخلت "شاغلًا" من حروف الإضافة كنت
مخيرًا بين هذه الأشياء وبينه. فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي

1 من شواهد سيبويه 1 / 113، 201. على نصب "شرقي" على الظرف، إذ لا يسوغ
هنا رفعه لحذف الضمير، ولو أظهر فقال: هي التي شرقي حوراننا لجاز الرفع على
الاتساع. ورواية سيبويه: هبت جنوبا.

وصف أنه تغرب عن أهله ومن يحبه وصار في شق الشمال فكلما هبت الشمال ذكرهم
لهبوا من شقهم.

وحوران: مدينة من مدن الشام. وأضمم الريح في "هبت" لدلالة الشمال عليها.
وما زائدة مؤكدة، والتقدير: فذكرتكم ذكرى. والصفاة: الصخرة الملساء، وهي هنا

موضع بعينه والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل.
وانظر: الكامل للمبرد/ 468. وشروح سقط الزند 3/ 1194، والديوان/ 596.

(202/1)

معه حرف الإضافة مقام الفاعل، وإن شئت أقمت أحدها ذلك المقام، إذا كان متصرفاً في بابه، فإن كان بمنزلة عند وذات مرة، وما أشبه ذلك، لم يقم شيء منها مقام الفاعل، ولم يقع له ضمير كضمير المصادر، والظروف المتمكنة¹، وأجود ذلك أن يقوم المتصرف من الظروف والمصادر مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة، لأنك تقرب ذلك من الأسماء وتقول: سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة، فإن شئت نصبت "يوم الجمعة" على الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبت على أنه مفعول على السعة، كما رفعت الفرسخين على ذلك، وتقول: الفرسخان سير يزيد يوم الجمعة، فإن قدمت يوم الجمعة وهو/ 222 ظرف قلت: يوم الجمعة سير يزيد فيه فرسخان، وإن قدمت: يوم الجمعة على أنه مفعول قلت: يوم الجمعة سيره يزيد فرسخان، وإن قدمت يوم الجمعة والفرسخين ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه يزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: سيراه. فإن أقمت يوم الجمعة مقام الفاعل قلت: الفرسخان يوم الجمعة سير يزيد فيهما، فإن جعلت الفرسخين مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرهما يزيد، فإن زدت في المسألة خلفك قلت: سير يزيد فرسخان يوم الجمعة خلفك، فإذا قدمت الخلف مع تقديمك الفرسخين واليوم وأقمت الفرسخين مقام الفاعل، وجعلت الخلف واليوم ظرفين قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيرا فيه فيه، وإن جعلتهما مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيراه يزيد إياه، ترد أحد الضميرين المنصوبين إلى اليوم والآخر/ 223 إلى خلف، وأن لا تجعل الخلف مفعولاً ولا مرفوعاً أحسن؛ وذلك لأنه من الظروف المقاربة للإبهام، وكذلك أمام ويمين وشمال فإذا

1 الذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعاً، ولا تكون إلا مضافة، فإذا قلت: جلست عند زيد - فإنما معناه الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد.

(203/1)

قلت: عندك قام زيد فقليل لك أكن عن "عندك" لم يجوز لأنك لا تقول: قمت في عندك
فلذلك لم توقعه على ضمير وإنما دخلت "من" على "عند" من بين سائر حروف الجر،
كما دخلت على "لدى" 1.

وقال أبو العباس: وإنما خصت "من" بذلك لأنها لا ابتداء الغاية 2، فهي أصل حروف
الإضافة.

واعلم: أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة 3، والفراء 4
يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف
وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ممدودات. ومع وعن وفي وعلى ومن وإلى
وبين ودون وعند وتحت وفوق وقبله وحيال وقبل وشطر وقرب ووسطًا ووسطً ومثل
ومثل وسوى/ 224 وسواء ممدودة ومتى في معنى وسطً والباء الزائدة والكاف الزائدة
وحول وحوالي وأجل وإجل وإجلَى مقصورٌ وجَلَلٌ 5 وجلالٌ في معناها وحذاء ممدود
ومقصور وبَدَلٌ وبَدَلٌ ورئد

1 قد ورد دخول "من" على لدى وعند في قوله تعالى: {آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ
مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا} .

2 انظر المقتضب 1/ 44 وج 4/ 136.

3 ويعني بها الكوفيون: الظرف الذي يطلقه البصريون على نحو: أمام وخلف، ويمين،
وشمال وغيرها من ظروف المكان، وعلى نحو: يوم، وليلة وقبل، وبعد من ظروف الزمان،
ومجافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة،
"الظرف" بهذا المعنى لأن الظروف فيها هو الوعاء. واعتبار مدلولات هذه الألفاظ
أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي، وانظر الإنصاف مسألة 60. ومفاتيح العلوم/
35.

4 الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد، أخذ عن الكسائي، وكان فقيها عالمًا في النحو
واللغة، مات سنة "207هـ". ترجمته في نزهة الألباء/ 134 ومعجم الأدباء ج 2/ 9.
5 جلل، وجلال: جمع جلة وهي القفة الكبيرة.

وهو القرنُ ومكانُ، وقُرَابُ، وَلَدَة 1، وشبهَ وخذن 2، وقرن، وقرن، وميتاء 3، وميداء والمعنى واحد ممدود ومنا 4 مقصورٌ بمنزلة حذاء ولدى، فيخلطون الحروف بالأسماء، والشاذ بالشائع، وقد تقدم تبين الفرق بين الاسم والحرف، وبين الشاذ والمستعمل، فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً 5 ولم يجز في الخبر إلا الرفع، وذلك قولك: فيك عبد الله راغب، ومنك أخواك هاربان، وإليك قومك قاصدون؛ لأن "منك وفيك وإليك" في هذه المسائل لا تكون محلا 6 ولا يتم بها الكلام، وقد أجاز الكوفيون: فيك راغباً عبد الله، شبهها الفراء / 255 بالصفة التامة لتقدم "راغب" على عبد الله. وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبةً عبد الله. واستضعفوا أن يقولوا: فيك عبدُ الله راغباً، وقد أنشدوا بيتاً جاء فيه مثلُ هذا منصوباً في التأخير:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُجَّتِهَا ... أَحَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَمًّا بِالْبَلَّةِ 7

-
- 1 لدة: الترب وهو الذي تربى معك.
 - 2 الخدن: الحبيب والصاحب، للمذكر والمؤنث. والجمع أخذان.
 - 3 ميداء وميتاء: ميداء الشيء قياسه ومبلغه، ويقال: هذا ميداء ذاك وميدائه، أي: بجذائه.
 - 4 المن: لغة في المنأ الذي يوزن، والمن والمنأ: هو رطلان: وقال ابن بري: والمن أيضا الفترة.
 - 5 اللغو: ما كان فضلة، وسمي لغواً لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة إليه.
 - 6 لأن الخبر هنا محذوف، والاستقرار أو مستقر حذف اختصاراً.
 - 7 من شواهد سيبويه 1 / 280 على جواز تقديم معمول خبر "إن" على اسمها إذا كان مجروراً، والظرف يساويه في ذلك. ورواية "جم" بالرفع.
- وتلحني: يقال: لحيت الرجل إذا لمته. والجم الكثير، والبلابل: الأحران وشغل البال. واحدها: بلبال، يقول: لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها واستولى عليه حبها فالعذل لا يصرفني عنها. ولا ينسب هذا البيت لقائل معين وانظر شرح السيرافي 3 / 5. والمغني 2 / 773 تحقيق الدكتور مازن المبارك: وابن عقيل ج 1 / 137. والجمع ج 1 / 135.

فنصب "مصاب القلب" على التشبيه بقولك: إن بالباب أخاك واقفاً، وتقول: في الدار عبد الله قائماً، فتعيد "فيها" تأكيداً ويجوز أن ترفع "قائماً" فتقول: في الدار عبد الله قائم فيها، ولا يجيز الكوفيون الرفع قالوا: لأن الفعل لا يوصف بصفتين متفتحتين، لأنك لو قلت: عبد الله قائم في الدار فيها، لم يكن يحسن أن تكرر "في" مرتين بمعنى. وهذا الذي اعتلوا به لازم في النصب، لأنه قد أعاد "في" والتأكيد إنما هو إعادة للكلمة، أو ما كان في معناها، فإن استقبح التكرير سقط التأكيد ويجيزون في قولك: عبد الله في الدار قائم في البيت، الرفع والنصب لاختلاف / 226 الصفتين وتقول: له عليّ عشرون درهماً فلك أن تجعل "له" الخبر ولك أن تجعل "عليّ" الخبر. وتلغي أيما شئت.

(206/1)

شرح الرابع من المنصوبات: وهو المفعول له. اعلم: أن المفعول له لا يكون إلا مصدرًا، ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه، وإنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر 1 نحو قولك: فعلت ذاك حذار الشر وجنتك مخافة فلان "فجنتك" غير مشتق من "مخافة" فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو "خفتك" مأخوذة من مخافة وجنتك ليست مأخوذة من مخافة، فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب. قال سيبويه: إن هذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل له: لم فعلت

1 الكتاب 1 / 184 قال سيبويه: هذا باب: ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوف له ولأنه تفسير لما قبله لم كان، وليس بصفة لما قبله، ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر. وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان.

(206/1)

كذا وكذا؟ فقال: لِكْذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله¹، ومن ذلك:

فعلت ذاك أجل كذا وكذا وصنعت ذلك ادخار فلان، قال حاتم²: 227.

"وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ ... وَأَصْفَحْ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا³

وقال الحرث بن هُشام:

فَصَفَحْتُ عَنْهُمْ وَالْأَحَبَّةُ فِيهِمْ ... طَمَعًا لَهُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُفْسِدٍ⁴

وقال النابغة:

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنَّعٍ ... يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا

حَذَارًا عَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِي ... وَلَا نِسُوتِي حَتَّى يَمُتَّ خِرَاتِرًا⁵

1 انظر الكتاب 1/ 185-186.

2 انظر الكتاب 2/ 184 "ونص سيبويه": وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان.

3 من شواهد سيبويه ج1/ 184 و464 "على نصب" الادخار والتكرم على المفعول

له. والتقدير: لادخاره وللتكرم. فحذف حرف الجر ووصل الفعل ونصب.

والعوراء: الكلمة القبيحة أو الفعلة.

يقول: إذا جهل على الكريم احتملت جهلة إبقاء عليه وإدخارا له، وإن سبني اللئيم

أعرضت عن شتمه إكراما لنفسي.

وانظر: المقتضب 2/ 348. والكمال/ 165. وشرح السيرافي 2/ 109، والنوادر/

110، ومعاني القرآن 2/ 5. وشروح سقط الزند/ 619، وابن يعيش 2/ 54، وديوان

حاتم/ 108.

4 من شواهد سيبويه ج1/ 185 "على نصب" طمعا. على المفعول له.

يقول هذا معتذرا من فراره يوم قتل أبو جهل أخاه ببدر، وهو من أحسن الاعتذار فيما

يأتيه الرجل من قبيح الفعل، أي: لم أفر جبا ولم أصفح عنهم خوفا وضعفا. ولكن طمعا

في أن أعدلهم وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه فتفسد أحوالهم. انظر: شرح السيرافي 2/

310 وابن يعيش 2/ 89.

5 من شواهد سيبويه 1/ 185 "على نصب" حذارا على المفعول له.

اليفاع: ما ارتفع من الأرض. والخرائر: جمع حرة على غير قياس وقيل: واحدتها حريرة

بمعنى حرة وهو غريب. والحمولة: الإبل التي قد أطاقت الحمل.

يقول: من أجل حذاري أن تصاب مقادتي: أي: لئلا أقاد إليك أنا ونسوتي نزلت هذا

الجميل.

والبيتان من قصيدة للنابغة الذبياني يقولها للنعمان وكان واجدا عليه. وانظر: شرح

السيرافي 110 / 2 وشرح ابن يعيش ج2 / 54، والتهذيب للأزهري ج5 / 91،
والديوان / 40.

(207/1)

وقال العجاج:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمُهورٍ ... مَخَافَةً وَزَعَلَ المَحْبُورِ¹

يصف ثور الوحش، والعافر هنا: الرملة التي لا تنبت أي: يركب هذا الثور كل عافر
مخافة الرماة، والزعل: النشاط، أي: يركب خوفًا ونشاطًا، والمحبور: المسرور.
واعلم: أن هذا المصدر الذي ينتصب لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشعر
حاتم، ولا يصلح أن يكون حالًا كما تقول: جئتكم مشيًا لا يجوز أن تقول: جئتكم خوفًا
تريد: خائفًا وأنت تريد معنى للخوف، ومن أجل الخوف، وإنما يجوز: جئتكم خوفًا، إذا
أردت الحال فقط، أي: جئتكم في حال خوفي، أي: خائفًا ولا يجوز أيضًا في هذا المصدر
الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله / 228.
قال أبو العباس - رحمه الله: أبو عمر² يذهب إلى أنه ما جاء في معنى لـ "كذا" لا يقوم
مقام الفاعل، ولو قام مقام الفاعل لجاز: سير عليه مخافة الشر، فلو جاز: سير فيه
المخافة لم يكن إلا رفعًا فكان مخافة وما أشبهه لم يجئ إلا نكرة

1 من شواهد سيبويه 1 / 185 على نصب "مخافة" وزعل وعلى أنهما مفعولان لأجله
وهذا رجز للعجاج. وانظر شرح السيرافي 2 / 110، والتمام في تفسير أشعار هذيل:
89 والاقتضاب للبطلوسي: 220، وابن يعيش 3 / 54. والخزانة 1 / 488، وديوان
العجاج / 28.

2 أي: الجرمي: وقد مرت ترجمته / 116. من الأصل.

(208/1)

فأشبهه مع خرج مخرج مع لا يقوم مقام الفاعل نحو: الحال والتمييز، ولو جاز لما أشبهه
"مخافة الشر" أن يقوم مقام الفاعل لجاز سير "بزيد راكب" فأقمت "راكبًا" مقام الفاعل،
ومخافة الشر وإن أضفته إلى معرفة فهو بمنزلة "مثلك" وغيرك وضارب زيد غدًا نكرة.

قال أبو بكر: وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي¹ في قوله: مخافة الشر ونحوه "حال" أقبح الخطأ لأن باب لـ "كذا" يكون معرفة ونكرة، وهذا خلاف قول سيبويه، لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تصفه أو تدخله الألف 2 / 229، واللام كمجره في سائر الكلام، لأنه لا يكون حالاً قال سيبويه: حسن فيه الألف واللام، لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل حالاً، وأنه لا يبتدأ به ولا يبنى على مبتدأ³، لأنه عنده تفسير لما قبله وليس منه. وأنه انتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً.

-
- 1 أبو العباس بن الفرّج أبو الفضل الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي، قرأ على المازني، وكان عالماً بالرواية، واللغة والشعر. مات سنة "257هـ" ترجمته في إنباه الرواة 2 / 368، المنتظم 5 / 5-6 وبغية الوعاة 275 وإشارة التبعين ورقة "23".
- 2 الكتاب 1 / 184-185.
- 3 الكتاب 1 / 186 وج1 / 184.

(209/1)

شرح الخامس: وهو المفعول معه.

اعلم: أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو¹، والواو هي التي دلت على معنى "مع" لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع" وهي ههنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى "مع" ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض.

فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء، ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه. وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيما بعدها / 230 فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء وإن لم يكن قبلها ما

-
- 1 هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب 1 / 105.

(209/1)

يعطف عليه وذلك قولهم: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.
قال سيبويه: إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل
مفعول معه. والأب كذلك والواو لم تغير المعنى. ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. ومثل
ذلك: ما زلت وزيداً، أي: ما زلت بزيد حتى فَعَلَ فهو مفعول به 1 فقد عمل ما قبل
الواو، فيما بعدها والمعنى معنى الباء، ومعنى "مع" أيضاً يصلح في هذه المسألة، لأن
الباء يقرب معناها من معنى "مع" 2 إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء، ومعنى "مع"
المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والنيل واستوى الماء، والخشبة أي: مع الخشبة
وبالخشبة وجاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة وأنشد سيبويه:
وَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ... مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ 3

-
- 1 الكتاب ج1/ 150. قال: وما زلت أسير والنيل، أي: مع النيل، واستوى الماء
والخشبة، أي: بالخشبة، وجاء البرد والطيالسة، أي: مع الطيالسة.
2 تكون الباء بمعنى "مع" وهي التي يقال لها باء المصاحبة، نحو: دخلوا بالكفر وهم قد
خرجوا به واشترى الدار بالآتاه. قيل: ولا تكون بهذا المعنى إلا مستقراً أي: كائناً
بالكفر وكائناً بالآتاه، والظاهر لا مانع من كونها لغواً، ومن ذلك قوله تعالى: { أَهْبِطْ
بِسَلَامٍ مِنَّا } ، أي: انزل مع سلام، والفرق بينها وبين الإلصاق، أن الإلصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس. وانظر: شرح التصريح 2/ 12، وتحفة الإخوان 16.
3 من شواهد سيبويه 1/ 150 على أرجحية النصب على المعية، لأن العطف حسن
من جهة اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن المراد: كونوا لبني أبيكم، فالمخاطبون
هم المأمورون، فإذا عطف كان التقدير: كونوا لبني أبيكم وليكن بنو أبيكم لكم،
وذلك خلاف المقصود قال العيني: قوله: وبني أبيكم أراد بهم الإخوة والمعنى: كونوا
أنتم مع إخوتكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض كاتصال الكليتين وقربهما من
الطحال.

وأراد الشاعر بهذا الحث على الائتلاف والتقارب في المذهب. وضرب لهم مثلاً بقرب
الكليتين من الطحال. ولم ينسب هذا البيت لقائل معين. وانظر: مجالس ثعلب/ 25،
وشرح السيرافي 2/ 79، والمفصل للزمخشري 56، وابن يعيش 2/ 48، والعيني 3/
102.

وقال كعيب بن جعيل:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يَفِقْ ... عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدُدَا 1

قال: وإن قلت: ما صنعت أنت وأبوك، جاز لكل الرفع والنصب، لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت. وقبيح أن تقول: ما صنعت وأبوك، فتعطف على التاء، وإنما قبح لأنك قد بنيتها مع الفعل، وأسكنت لها ما كان في الفعل متحرّكاً، وهو لام الفعل فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت على الفعل وهو على قبحه يجوز، وكذلك لو قلت: اذهب وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنت، لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمّر. فقد ذلك استقبحهم العطف على المضمّرات الاسم ليس بمعطوف على ما قبله في قولهم: ما صنعت وأباك. ومما يدلّك على أن هذا الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر أنك تجد الأفعال التي لا تتعدى، والأفعال التي قد تعدت إلى مفعولاتها/ 232 جميعاً، فاستوفت ما لها تتعدى إليه فتقول: استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطبالسة، فلولا توسط الواو وإنما في معنى حرف الجر لم يجوز، ولكن الحرف لما كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها، ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب لا تقول: والخشبة استوى الماء، لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد العطف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها ومن شأنهم إذا أخرجوا

1 من شواهد الكتاب 1/ 150، على قوله: "إياها" والمعنى: فكان معها، يقول: كان غرضاً إليها فلما لقيها قتله الحب سرورا بها فكان كالحران وهو الشديد العطش أمكنه الماء وهو بآخر رمل، فلم يفق عنه حتى انقذ بطنه، أي: انشق، يقال: قدّدت الأديم إذا شققته وهذا مثل.

(211/1)

الشيء عن حده الذي كان له الزمونه حالاً واحدة، وسنفرد فصلاً في هذا الكتاب لذكر التقديم والتأخير وما يحسن منه ويجوز وما يقبح ولا يجوز إن شاء الله 1. وهذا الباب، والباب الذي قبله أعني: بابي المفعول له والمفعول معه، كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر، ولكنه حذف فيهما ولم يجزياً/ 233 مجرى الظروف في التصرف في الإعراب، وفي إقامتها مقام الفاعل فيذلك ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا في 2 غير

موضعهما، وأن ذلك اتساع منهم فيهما؛ لأن المفعولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتبتدأ ويخبر عنها إلا أشياء منها مخصوصة. وقد تقدم تبيننا إياها في مواضعها.

ويفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن باب المفعول له إذا قلت: جئتكَ طلب الخير إن في "جئتكَ" دليلاً على أن ذلك لشيء. وإذا قلت: ما صنعت وأباك فليس في "صنعت" دليل على أن ذلك مع شيء، لأن لكل فاعل غرضاً له فعل ذلك الفعل وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه، ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر تريد: حذار الشر، لأن حذف اللام لا يلبس وحذف / 234 الواو يلبس. ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك صار الأب مفعولاً به.

-
- 1 سوفي يذكر هذا الباب في أول الجزء الثاني من هذا الكتاب، وهو باب التقديم والتأخير 3/ 71 من الأصل.
 - 2 أضفت كلمة "في" لأن المعنى يقتضيها.

(212/1)

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات: وهو المشبه بالمفعول. المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين: فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى. والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع.

(212/1)

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى: هذا النوع ينقسم على ثلاثة أضرب: فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي، ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل، ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة، ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف. ذكر ما شبه بالمفعول والعالم فيه فعل حقيقي:

وهو صنفان يسميها النحويون الحال والتمييز: فأما الذي يسمونه الحال فنحو قولك: جاء عبد الله راكبًا، وقام أخوك منتصبًا، وجلس بكر متكئًا¹. فعبد الله مرتفع "بجاء" والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال، وراكب/ 235 منتصب لشبهه بالمفعول، لأنه جيء به بعد تمام الكلام واستغناء الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلًا عليه كما كان فيه دليل على المفعول، ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل فأشبهه: جاء عبد الله راكبًا. ضرب عبد الله رجلًا وراكب، هو عبد الله، ليس هو غيره، وجاء وقام فعل حقيقي تقول: جاء يجيء، وهو جاء، وقام يقوم وهو قائم، والحال تعرفها، وتعتبرها بإدخال "كيف" على الفعل والفاعل تقول: كيف جاء عبد الله فيكون الجواب: راكبًا وإنما سميت الحال، لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر. ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبتدأ بها.

والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة/ 236 غير ملازمة. ولا يجوز أن تكون خلقة، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحمر ولا

1 في الأصل متمكنا، وهو تحريف أثناء النسخ.

(213/1)

أخوك ولا جاءني عمرو طويلًا، فإن قلت: متطاولًا أو متحاولًا جاز، لأن ذلك شيء يفعله وليس بخلقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقًا بينه وبين غيره، والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول: مررت بالفرزدق قائمًا وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك: قائمًا إنما ضمنت به إلى الأخبار/ 237 بالمرور خبرًا آخر متصلاً به مفيدًا.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال، وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعينين أو لمعان، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد، وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت: جاءني رجل من أصحابك راكبًا إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك راكب، وقبيح أن تكون الحال من نكرة، لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام. تقول: جاءني رجل من بني تميم راكبًا. وما أشبه ذلك.

واعلم: أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل تقول: ضربت زيدًا قائمًا فتجعل قائمًا لزيد. ويجوز أن تكون / 238 الحال من التاء في "ضربت" إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يجز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يجز وتكون الحال من الجور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلًا فتقول: مررت بزيد راكبًا، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يجز أن تقدم الحال على

(214/1)

الجور إذا كانت له فتقول: مررت راكبًا بزيد إذا كان "راكبًا" حالًا لك وإن كان لزيد لم يجز لأن العامل في "زيد" الباء فلما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف.

والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلًا 1، يقولون: جاءني راكبًا أخوك وراكبًا جاءني أخوك وضربت زيدًا راكبًا وراكبًا ضربت زيدًا فإن كان العامل معنى. لم يجز تقديم الحال تقول: زيد فيها / 239 قائمًا فالعامل في "قائم" معنى الفعل لأن الفعل غير موجود. ولا يجوز أن تقول: قائمًا زيد فيها ولا زيد قائمًا فيها.

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن فيها ذكرًا من الأسماء فإن كانت لمكنى جاز تقديمها 2، فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويُسبِّهها الكسائي بالوقت. وقال الفراء: هي بتأويل جزاء وكان الكسائي يقول: رأيت زيدًا ظرفًا،

1 قال المبرد: وإذا كان العامل في الحال فعلا، صلح تقديمها وتأخيرها، لتصريف العامل فيها، فقلت: جاء زيد راكبا، وراكبا جاء زيد، وجاء راكبا زيد. قال الله عز وجل: {خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ} .

انظر المقتضب 4/ 300.

وذكر ابن هشام: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه نحو: {خُشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} وقوله:

عدس ما لعباد عليك إمارة ... نجوت وهذا تحملين طليق

أي: وهذا طليق محمولا لك. المغني 2/ 462.

2 يذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر -أي: إذا كان صاحب الحال- الذي هو الفاعل للفعل مثلا اسما ظاهرا نحو: راكبا جاء زيد، ويجوز مع المضمرة نحو: راكبا جئت، وذلك لأنه يؤدي إلى تقديم المضمرة على المظهر. ألا ترى. أنك إذا قلت: راكبا جاء زيد كان في "راكبا" ضمير زيد وقد تقدم عليه، وتقديم المضمرة على المظهر لا يجوز. الإنصاف 1/ 143.

(215/1)

فينصب "ظريفاً" على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه.

واعلم: أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل، تقول: جاءني زيد يضحك أي: ضاحكاً.

وضربت زيدا يقوم وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان.

فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل "قد" على الماضي فيصلح حينئذ/ 240 أن يكون حالاً، تقول: رأيت زيدا قد ركب أي: راكباً إلا أنك إنما تأتي "بقد" في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقفاً فتأتي "بقد" ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل، وممر منه جزء والحال معلوم منها أنها تتناول وإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ولولا ذلك لم يجز فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال، فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه "قد" إما ظاهرة¹، وإما مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقفاً.

1 في الأصل "ظاهراً".

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد في الدار قائماً. فتنصب "قائماً" بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى: استقر زيد في الدار، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيد قلت: زيد في الدار قائم، لأنك إنما أردت: زيد قائم في الدار، فجعلت: "قائماً" خبراً عن زيد وجعلت: "في الدار" ظرفاً لقائم فمن قال هذا قال: إن زيداً في الدار قائم ومن قال: الأول قال: إن زيداً في الدار / 241 قائماً، فيكون: "في الدار" الخبر ثم خبرٌ على أي حال وقع استقراره في الدار، ونظير ذلك قوله

تعالى: {إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ، آخِذِينَ 1}، فالخبر قوله: {فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} و {آخِذِينَ} : حال وقال عز وجل: {وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ 2}، لأن المعنى: وهم خالدون في النار، فخالدون: الخبر و "فِي النَّارِ": ظرف للخلود. وتقول: جاء راكباً زيد كما تقول: ضرب عمرًا زيد، وراكبًا جاء زيد، كما تقول: عمرًا ضرب زيد، وقائماً زيداً رأيتُ كما تقول: الدرهمُ زيداً أعطيت، وضربتُ قائماً زيداً. قال أبو العباس 3: وقول الله تعالى عندنا: على تقدير الحال، والله أعلم وذلك قوله: {خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ 4}، وكذلك هذا البيت: مُرَبِّدًا يَخْطُرُ مَا لَمْ يَرِنِي ... وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَتَع 5

1 الذاريات: 15.

2 التوبة: 17.

3 انظر المقتضب 4 / 168، وقول الله -عز وجل- عندنا: على تقديم الحال -والله أعلم- وذلك: {خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ} .

4 القمر: 7، في البحر المحيط 8 / 175 انتصب: "خشعا" على الحال من ضمير "يخرجون" والعامل فيه "يخرجون" لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي، لأنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل وإن كان متصرفاً، وقد قالت العرب: شقي تنوب الحلبة: وقيل: هو حال من الضمير الجرور في "عنهم" من قوله: "فتول عنهم".

وقيل: مفعول: "بيدع" وفيه بعد.

5 الشاهد فيه نصب "مزبدا" على الحال مع تقدمه على عامله ومزبدا: من أزيد الجمل:
إذا ظهر الزيد على مشافره وقت هياجه. ويخطر من الخطر -بسكون الطاء وهو ضرب
الفحل بذنبه إذا هاج. والبيت من قصيدة من المفضلية "40" وهي من أغلى الشعر
وأنفسه، لسويد بن كاهل اليشكري/ 191-202 وفي شرحها للأنباري/ 381-
409. والبيت في الأصول، وفي المقتضب 4/ 170، مركب من بيتين، وروايتهما:
مزبد يخطر ما لم يرني ... فإذا أسمعته صوتي انقمع
ويحييني إذا لاقيته ... وإذا يخلو له حمي رتع
والرواية: برفع "مزبد" في المفضليات والشعر والشعراء 1/ 421، وطبقات الشعراء
35، والأغاني 11/ 165، والالآي: 313، والإصابة لابن حجر 3/ 173، والتهذيب
5/ 104 وروايته: وإذا أمكنه حمي رتع.

(217/1)

قال: ومن كلام العرب: رأيت زيدا مصعدا منحدرا، ورأيت/ 242 زيدا ماشيا راكبا1
إذا كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا وأحدكما مصعدا والآخر منحدرا. تعني أنك إذا
قلت: رأيت زيدا مصعدا منحدرا أن تكون أنت المصعد وزيد المنحدر فيكون "مصعدا"
حالا للناء و"منحدرا" حالا لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد ومن
المنحدر جاز وتقول: هذا زيد قائما وذاك عبد الله راكبا فالعامل معنى الفعل وهو التنبيه
كأنك قلت: أنتبه له راكبا وإذا قلت: ذاك زيد قائما فإنما ذاك للإشارة كأنك قلت:
أشير لك إليه راكبا ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها
كالمفعول فيها2، وفي كتاب الله: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} 3.
ولو قلت: زيد أخوك قائما وعبد الله أبوك ضاحكا/ 243 كان غير جائز. وذلك أنه
ليس ههنا فعل ولا معنى فعل ولا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ولا
يكون أباه أو أخاه في أخرى4، ولكنك إن قلت: زيد أخوك قائما فأردت: أخاه من
الصدقة جاز، لأن فيه معنى فعل كأنك قلت: زيد يؤاخيك قائما فإذا كان العامل غير
فعل ولكن شيء في معناه لم تقدم الحال على العامل لأن هذا لا يعمل مثله في المفعول
وذلك

1 انظر المقتضب 4 / 169.

2 انظر الكتاب 1 / 256. باب ما ينتصب لأنه خبر للمصروف.

3 هود: 72 وقرئ في الشواذ: شيخ بالرفع - الإتحاف / 259 وانظر الكتاب 1 / 258.

4 في المقتضب 4 / 168: "ولا يستقيم أن يكون أباه في حال، ولا يكون أباه في حال أخرى".

(218/1)

قولك: زيد في الدار قائماً لا تقول: زيد قائماً في الدار¹، وتقول: هذا قائماً حسن، ولا تقول: قائماً هذا حسن²، وتقول: رأيت زيداً ضارباً عمرًا، وأنت تريد رؤية العين ثم تقدم الحال فتقول: ضارباً عمرًا رأيت زيداً، وتقول: أقبل عبد الله شاتماً أخاه ثم تقدم الحال فتقول: شاتماً أخاه أقبل عبد الله، وقوم يجيزون: ضربت يقوم زيداً، ولا يجيزون: ضربت قائماً / 244 زيداً إلا وقائم حال من التاء. لأن "قائماً" يلبس ولا يعلم أهو حال من التاء أم من زيد، والفعل يبين فيه لمن الحال. والإلباس متى وقع لم يجز، لأن الكلام وضع للإبانة إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدم تقول: جاءني زيد فرسك راكبًا، وجاءني زيد فيك راغبًا وتقول: فيها قائمين أخواك تنصب "قائمين" على الحال ولا يجوز التقديم لما أخبرتك ولا يجوز: جالسًا مررت بزيد³، لأن العامل الباء وقد بنيته فيما مضى، ومحال أن يكون: "جالس" حالاً من التاء، لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولاً في قبة أو سفينة، وما أشبه ذلك تقول: لقي عبد الله زيداً راكبين ولا يجوز أن تقول: الراكبان ولا الراكبين وأنت تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين، فاعلم.

1 لا يجوز هذا إلا برفع "قائم"، لأنك جعلت في "الدار" للقيام، ولم تجعله لزيد لأنك إنما أردت: زيد قائم في الدار. فجعلت: "قائماً" خبراً عن زيد وجعلت: "في الدار" ظرفاً لقائم.

2 انظر الكتاب 1 / 277.

3 جالساً مررت بزيد "يجوز إذا كان "راكباً" لك، فإن أردت أن يكون لزيد لم يجز لأن العامل الباء، قال سيبويه ج1 / 277، ومن ثم صار: مررت قائماً برجل، ولا يجوز،

لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسن هذا، لحسن قائما هذا رجل، فإن قال: أقول: مررت بقائما رجل، فهذا أخبث من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، وانظر أمالي ابن الشجري ج2/ 280-281 وشرح الكافية ج1/ 189، وقال ابن مالك:

وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبو ولا امنعه فقد ورد

(219/1)

والأخفش / 245 يذكر في باب الحال: هذا بسرّا أطيّب منه تمرّا 1 وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً، قال: وتقول: هذا بسرّا أطيّب منه عنب، فهذا: اسم مبتدأ، والبسر: خبره، وأطيّب: مبتدأ ثانٍ، وعنب: خبر له، قال: وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع، وما كان يتحول فهو نصب وإنما قلنا: لا يتحول، لأن البسر لا يصير عنباً، والذي يتحول قولك: هذا بسرّا أطيّب منه تمرّا، وهذا عنباً أطيّب منه زبيباً، وأما الذي لا يتحول فنحو قولك: هذا بسرّا أطيّب منه عنب، وهذا زبيب أطيّب منه تمر "فأطيّب منه": مبتدأ وتمر: خبره وإن شئت قلت: "تمر" هو المبتدأ و"أطيّب منه": خبر مقدم وتقول: مررت بزید واقفاً فتنبص "واقفاً" على الحال، والكوفيون يجيزون نصبه على الخبر يجعلونه كنصب خبر "كان" وخبر الظن ويجيزون فيه إدخال الألف واللام، ويكون: مررت عندهم على ضربين: مررت بزید فتكون تامة، ومررت / 246 بزید أخاك فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كنقصان "كان" إذا قلت: كان زید أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصاً حتى تجيء به. وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجب القياس.

وأجاز الأخفش: إن في الدار قائمين أخويك، وقال: هذه الحال ليست متقدمة، لأنها حال لقولك "في الدار" ألا ترى أنك لو قلت: قائمين في الدار أخواك لم يجز، لأن: "في الدار" ليس بفعل. وتقول: جلس

1 في المقتضب ج3/ 351 قولك: هذا بسرّا أطيّب منه تمرّا، فإن أومأت إليه وهو بسر، تريد: هذا إذ صار بسرّا أطيّب منه إذا صار تمرّا، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسرّا أطيّب منه تمرّا، أي: هذا إذ كان بسرّا أطيّب منه إذ صار تمرّا، وإنما على هذا يوجه، لأن الانتقال فيه موجود، فإن أومأت إلى عنب قلت: هذا عنب أطيّب منه بسر،

ولم يجز إلا الرفع، لأنه لا ينتقل. فتقول: هذا عنب أطيب منه بسر، تريد: هذا عنب البسر أطيب منه.

وانظر: أمالي ابن الشجري ج2/ 285، والكافية للرضي 1/ 190-191.

(220/1)

عبد الله آكلًا طعامك، فالكسائي يجيز تقديم "طعامك" على "آكلٍ" فيقول: جلسَ عبد الله طعامك آكلًا، ولم يجزه الفراء، وحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه أجاز هذه المسألة.

(221/1)

باب التمييز

مدخل

...

باب التمييز: 1

الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحمًا، وتصيب عرقًا/ 247 وطبت بذلك نفسًا، وامتألاً الإِناء ماءً، وضقت به ذرعًا، فالماء هو الذي ملأ الإِناء والنفس هي التي طابت، والعرق هو الذي تصيب فلفظهُ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل. وكذلك: ما جاء في معنى الفعل، وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبدًا، وهو أحسنهم وجهًا فالفاره في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراة للعبد، فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمته على العبيد، ولا بدّ من أن يكون -إذا أضفته- واحدًا منهم. فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فمعناه: أنت أفره من كل عبد إذا أفردوا عبدًا عبدًا كما تقول: هذا خير اثنين في الناس أي: إذا كان الناس اثنين اثنين2.

1 ويقال له التبيين والتفسير، وهو رفع الإبهام في جملة أو مفرد وإزالة اللبس.

2 قال المبرد 34 / 3. وإذا قلت: أفره عبد في الناس، فإنما معناه: أنت أفره من كل عبد، إذا أفردوا عبدا عبدا، كمال تقول: هذا خير اثنين في الناس، إذا كان الناس اثنين اثنين.

(222/1)

واعلم: أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون/ 248 إلا نكرات تدل على الأجناس، وأن العوامل فيها إذا كن أفعالا، أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته، وإن شئت وحدته تقول: طبتم بذلك نفسا، وإن شئت أنفسا قال الله تعالى: {فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} 1، وقال تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا} 2، فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيدا، وأجود الناس دورا. قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى، والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس. فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختير وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً 3، وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً جاز تقديمه عند المازني 4 وأي العباس 5، وكان سيبويه لا يميزه 6، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه فيه لأنه يراه

1 النساء: 4.

2 الكهف: 103. وانظر سيبويه 1 / 103.

3 انظر: المقتضب 34 / 3.

4 المازني: هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد. مات سنة 249 هـ وقيل: 236 ترجمته في طبقات الزبيدي 143، معجم الأدباء ج7 / 107، وإنباه الرواة ج1 / 246.

5 انظر المقتضب ج3 / 36 قال المبرد: واعلم: أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت، وقال: وتقول: راكبا جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً وهذا رأي أبي عثمان المازني.

6 انظر الكتاب ج1 / 105: لا يميز سيبويه تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً، لأنه يراه كقولك عشرون درهما، وهذا أفرهم عبدا. قال: جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول

ولم يقو قوة غيره، مما قد تعدى إلى مفعول وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحما، ولا تقول: امتلأته، ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم لمفعول فيه فتقول: ماء امتلأت، كما لا تقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة، ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول وإنما هو بمنزلة الأفعال، وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم ...

(223/1)

كقولك/ 249: عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً، فكما لا يجوز: درهماً عشرون، ولا: عبداً هذا أفرهم، لا يجوز هذا¹، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك: عشرون درهماً، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل². وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أَتَهَجَّرُ سَلْمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ³

فعلى هذا تقول: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت، وما أشبه ذلك، وأما قولك: الحسن وجهها والكريم أبا فإن أصحابنا⁴ يشبهونه: بالضارب رجلاً وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب وغير ممتنع عندي أن ينتصب على التمييز أيضاً بل الأصل ينبغي أن يكون هذا. وذلك الفرع، لأنك قد بينت بالوجه

1 انظر الكتاب 1/ 105.

2 يشير إلى قول المبرد في المقتضب ج3/ 36. وهو يرد على سيبويه، لأنه يراده -أي: سيبويه- كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك لأن: عشرين درهماً، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل.

3 الشاهد فيه تقديم التمييز "نفساً" على عامله تطيب.

والشاهد للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة بن مالك. وقيل: لأعشى همدان، ولقيس بن معاذ. ويروى:

أتودن سلمى بالفراق حبيبها ... ولم تك نفس بالفراق تطيب

ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ويرى أتهجر ليلي ... بدلا من سلمى.

وانظر: المقتضب 3/ 37. وشرح السيرافي 1/ 25 والخصائص 2/ 28. والإنصاف

447، وابن يعيش 2/ 74، وشرح الكافية للرضي 1/ 204.
4 أي: البصريون.

(224/1)

الحسن منه، كما بينت في قولك: هو أحسنهم وجهًا، وكذلك يجري عندي/ 250
قولهم: هو العقور كلبًا وما أشبه، فإذا نصبت هذا على تقدير التمييز لم يجوز أن تدخل
عليه الألف واللام، فإذا نصبت على تقدير المفعول والتشبيه بقولك: الضارب رجلًا
جاز أن تدخل عليه الألف واللام، وكان الفراء لا يجوز إدخال الألف واللام في وجه
وهو منصوب إلا وفيما قبله الألف واللام نحو قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه،
وهو كله جائز لك أن تنصبه تشبيهًا بالمفعول.

(225/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: زيد أفضل منك أبا، فالفضل في الأصل للأب كأنك قلت: زيد يفضل أبوه أباك،
ثم نقلت الفضل إلى زيد وجئت بالأب مفسرًا¹، ولك أن تؤخر "منك" فتقول: زيد
أفضل أبا منك، وإن حذف "منك"، وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسرًا،
فإن كان هو الأول فأضف أفضل إليه، واخفضه، وإن كان غيره فانصبه/ 251 واضمره
نحو قولك: علمك أحسن علم تحفض "علمًا"، لأنك تريد: أحسن العلوم وهو بعضها،
وتقول: زيد أحسن علمًا تريد: أحسن منك علمًا فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته وإذا
قلت: أنت أفره عبد في الناس فإنما معناه: أنت أحد هؤلاء العبيد الذين فضلتهم.
ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس ولو قلت:
عمرو أقوى الأسد لم يجوز وكان محالًا لأنه ليس منها².

1 أي: تميزا وهو من مصطلحات الكوفيين.

2 في المقتضب: 23/ 38 ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: الخليفة
أفضل بني هاشم، ولو قلت: الخليفة أفضل بني تميم كان محالًا، لأنه ليس منهم، وكذلك
هذا خير ثوب في الثياب، إذا عنيت ثوبا وهذا خير منك ثوبا، إذا عنيت رجلا.

ولذلك لا يجوز أن تقول: زيد أفضل إخوته، لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه، فإن أدخلت "من" فيه جاز فقلت: عمرو أقوى من الأسد أفضل من إخوته، ولكن يجوز أن تقول: زيد أفضل الإخوة إذا كان واحدًا من الإخوة، وتقول: هذا الثوب خير ثوب في اللباس، إذا كان هذا هو الثوب فإن كان هذا رجلًا قلت: هذا الرجل/ 252 خير منك ثوبًا، لأن الرجل غير الثوب، وتقول: ما أنت بأحسن وجهًا مني، ولا أفره عبدًا، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت: ما هذا أحسن وجه رأيته، إنما تعني الوجوه إذا ميزت وجهًا.

وقال أبو العباس -رحمه الله: فأما قولهم: حسبك بزيد رجلًا، وأكرم به فارسًا وما أشبه ذلك، ثم تقول: حسبك به من رجل وأكرم به من فارس، والله دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم، ولا هو أفره منك من 1، عبد فالفصل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت "من" لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارسًا وحسبك به خطيبًا 2، لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلًا، وكم ضربت من رجل، جاز ذلك لأن "كم" قد يتراخى عنها ميمها، فإن قلت: كم ضربت رجلًا؟ لم يدر السامع/ 253 أردت: كم مرة

1 المقتضب 3/ 35، قال المبرد: ومن التمييز: ويحه رجلًا، لله دره فارسًا، وحسبك به شجاعًا، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل "من" تأكيدًا لذلك الذكر، فتقول: ويحه من رجل، والله دره من فارس وحسبك به من شجاع. ولا يجوز: عشرون من درهم، ولا: هو أفرههم من عبد، لأنه لم يذكره في الأول.

2 قال سيبويه: باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير وذلك قولك: ويحه رجلًا، والله دره رجلًا، وحسبك به رجلًا، وما أشبه ذلك، وإن شئت قلت: ويحه من رجل، وحسبك به من رجل، والله دره من رجل، فتدخل "من" ههنا كدخولها في "كم" تأكيدًا. وانتصب الرجل لأنه ليس من الكلام الأول، وعمل فيه الكلام الأول. فصارت الهاء بمنزلة التنوين. الكتاب ج 1/ 299.

ضربتَ رجلًا واحدًا، أم: كم ضربت من رجل فدخول "من" قد أزال الشك وقال في قول الله تعالى: {ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا} 1، وقوله: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا} 2: أن التمييز إذا لم يسم عددًا معلومًا: كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس، وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع لقوله: {فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ}، ولقوله: {ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ}، وقال: وقد قال قوم "طِفْلًا" حال وهذا أحسن إلا أن الحال إذا وقعت موقع التمييز لزمها ما لزمه كما أن المصدر إذا وقع موقع الحال لم يكن إلا نكرة تقول: جاء زيد مشيًا فهو مصدر ومعناه ماشيًا وهذا كقوله تعالى: {يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا} 3 لأنه في هذه الحال.

واعلم: أن "أفعل منك" لا يثنى ولا يجمع، وقد مضى ذكر هذا، تقول: مررت برجل أفضل منك وبرجلين أفضل منك ويقوم أفضل منك/ 254، وكذلك المؤنث. وأفضل موضعه خفض على النعت، إلا أنه لا ينصرف، فإن أضفته جرى على وجهين، إذا أردت: أنه يزيد على غيره في الفضل، فهو مثل الذي معه "من" فتوحده، تقول: مررت برجل أفضل الناس وأفضل رجل في معنى أفضل الرجال، وكذلك التثنية والجمع، تقول: مررت برجلين أفضل رجلين، وبنساء أفضل نساء. والوجه الآخر أن تجعل أفضل اسمًا ويثنى ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معنى "من كذا" فإذا كان بهذه الصفة جاز أن تدخله الألف واللام إذا لم تضفه، ويثنى ويجمع ويؤنث.

1 غافر: 67. وفي تأويل مشكل القرآن/ 219: أنه من وضع المفرد موضع الجمع. وفي المخصص ج1/ 31: قد يقع الطفل على الجميع، وفي البحر المحيط ج6/ 346: يوصف بالطفل المفرد والمتنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، يقال أيضا: طفل وطفلان وأطفال.

2 النساء: 4. وانظر المقتضب 2/ 173. فالآيتان مذكورتان ولكن شرحهما غير موجود.

3 البقرة: 260.

(227/1)

ويعرف بالإضافة، فتقول: جاءني الأفضل، والأفضلان، والأفضلون، وهذان أفضلًا أصحابك وهؤلاء أفاضل أصحابك، فإذا كان على هذا لم تقع معه "من" وكانت أنثاه

على "فعلى" وتثنيتهما الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات قال سيبويه: لا تقول: نسوة صغر1، ولا قوم/ 255 أصاغر إلا بالالف واللام، وأفعل التي معها "منك" لا تنصرف2، وإن أضفتها إلى معرفة ألا ترى أنك تقول: مررت برجل أفضل الناس فلو كانت معرفة ما جاز أن تصف بها النكرة، ولا يجوز أن تسقط من أفعل "من" إذا جعلته اسمًا أو نعتًا تقول: جاءني رجل أفضل منك ومررت برجل أفضل منك فلا تسقطها، فإن كان خبرًا جاز حذفها وأنت تريد: أفضل منك وزيد أفضل وهند أفضل. قال أبو بكر: جاز حذف "من"، لأن حذف الخبر كله جائز، والصفة تبين ولا يجوز فيه حذف "من" كما لا يجوز حذف الصفة، لأن الصفة تبين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين.

-
- 1 انظر الكتاب 2/ 14 تابع 5/ 276 قال سيبويه: قلت: ما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال -أي: الخليل- لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها، وإنما هي بمنزلة: الطول، والوسط، والكبر، لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوة صغر، ولا هؤلاء نسوة وسط ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فلما خالفت الأصل جاءت صفة بغير الألف واللام، وتركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا: يا ألكع، وفسق حين أرادوا: يا فاسق.
- انظر: الكتاب 2/ 14.
- 2 انظر: الكتاب 2/ 5.

(228/1)

الضرب الثاني: المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى:

هذا الضرب العامل فيه ما كان على لفظ الفعل، وتصرف تصرفه وجرى مجراه وليس به فهو خبر "كان وأخواتها" ألا ترى أنك/ 256 إذا قلت: كان عبد الله

(228/1)

منطلقًا، فالمنطلق هو عبد الله، وقد مضى شرح ذلك في الأسماء المرفوعات إذ لم يمكن أن تخلى الأسماء من الأخبار فيها. فقد غنينا عن إعادة ذلك في هذا الموضوع.

الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف 1 وهي: إنَّ ولكن وليت ولعلَّ وكانَّ.

فإنَّ: تأكيد الحديث وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإنَّ أدخلت "إنَّ" اتصلت بالقسم فقلت: والله إنَّ زيدًا منطلق 2، وإذا خففت فهي كذلك، إلا أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضًا لما ذهب منها فتقول: إنَّ زيدًا لقائم، ولا بدَّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضًا ولئلا تلتبس بالنفي.

ولكنَّ: ثقيلة وخفيفة توجب بها بعد نفي، ويستدرك بها فهي تحقيق وعطف حال على حال تخالفها.

وليت: تمن / 257.

ولعل: معناها التوقع لمرجو أو مخوف.

1 كان سيبويه قد أشار إلى أن الحروف المشبهة بخمسة، فهو لم يذكر أن المفتوحة الهمزة حين عدد الحروف المشبهة بالفعل، ولكن المتبع لأمثلة الكتاب وشواهد يري سيبويه يذكرها أحيانا وهو يتحدث عن مكسورة الهمزة. وقد أفرد بابا خاصا لاستعمالات "إن" وأن" في آخر الجزء الأول، كل هذا يدل على أنه يراها حرفا واحدا تكسر همزته في مواطن، وتفتح في مواطن أخرى، انظر الكتاب: 1 / 285 و 1 / 461 والمقتضب 4 / 107.

2 كلام ابن السراج صريح في أنه إذا وقعت "إن" في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام.

وقال سيبويه: لعل وعسى: طمع وإشفاق 1.

وكانَّ: معناها التشبيه إنما هي الكاف التي تكون للتشبيه دخلت على "أن" 2.

وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب، ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح، فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فتتصب ما كان

مبتدأ، وترفع الخبر فتقول: إن زيداً أخوك، ولعل بكراً منطلق، ولأنّ زيداً الأسد، فإنّ: تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: ضرب زيداً رجل، وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت "كان" وفرق بين عمليهما: بأن قدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل، فإن قال قائل: إن "أنّ" إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين³. قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة/ 258 للخبر، أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً علم في خبره، ألا ترى إلى ظننت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في

1 الكتاب 1/ 287 و2/ 67.

2 والذي قال بتركيب "كأن" هو الخليل، قال سيبويه: وسألت الخليل عن "كأن" فرعم: أنها "أن" لحقتها الكاف للتشبيه ولكنها صارت مع "أن" بمنزلة كلمة واحدة، وكذلك يراها سيبويه مركبة أيضاً، قال وهو يتحدث عن زيادة اللام في "لعل"، وكذلك: كأن، دخلت الكاف فيها للتشبيه ومثل ذلك: "كأن وكذا" انظر الكتاب 1/ 287 و2/ 67.

3 مذهب الكوفيين أنها لم تعمل في الخبر، بل هو باق على رفعه قبل دخولها، وذلك لأن الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم إنما نصبته لأنها أشبهت الفعل فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، وينبغي في الخبر جريا على القياس في حط الفروع عن الأصول. انظر الإنصاف ج1/ 104 وارتشاف الضرب/ 583.

(230/1)

خبره، وكذلك: كان وأخواتها، فكما جاز لك في المبتدأ والخبر، جاز مع "أن" لا فرق بينهما في ذلك، إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بأن وأخواتها. ولا يجوز أن يقدم خبرها ولا اسمها عليها، ولا يجوز أيضاً أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفاً لا يجوز أن تقول: إن منطلق زيداً تريد: إن زيداً منطلق¹ ويجوز أن تقول: إن في الدار زيداً وإن خلفك عمراً، لأنهم اتسعوا في الظروف، وخصوصها بذلك وإنما حسن تقديم الظرف

إذا كان خبرًا، لأنَّ الظرفَ ليسَ مما تعملُ فيه "إنَّ" ولكثرته في الاستعمال .
وإذا/ 259 اجتمع في هذه الحروف المعروفة والنكرة، فلاختيار أن يكون الاسم المعرفة
والخبر النكرة، كما كان ذلك في المبتدأ لا فرق بينها في ذلك2، واللام تدخل على خبر
"إن" خاصة مؤكدة له ولا تدخل في خبر أخواتها، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان
عليه تقول: إنَّ زيدًا لقائم وإنَّ زيدًا لفيك راغب، وإنَّ عمرًا لطعامك آكل، وإن شئت
قلت: إنَّ زيدًا فليك لراغب، وإنَّ عمرًا طعامك لآكل، ولكنه لا بدَّ من أن يكون خبر
"إنَّ" بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع "إن" لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل
إن فلما أزالتهما "إن" عن موضعها وهو المبتدأ أدخلت على الخبر فما كان بعدها فهي
داخلية عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصلح أن تقول: إنَّ
زيدًا لفيك راغب ولا: إنَّ زيدًا أكل لطعامك وتدخل هذه/ 260 اللام على الاسم إذا
وقع موقع الخبر. تقول: إنَّ في الدار لزيدًا وإنَّ خلفك لعمراً قال الله تعالى: {وإنَّ لَنَا
لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ} 3.

-
- 1 لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها حرف جامد، لا تقول فيه: فعل، ولا فاعل كما
كنت تقول في "كان" يكون، وهو كائن. وانظر الكتاب 1/ 280، ذلك في إشارته إلى
جواز تقديم الخبر في "إن وأخواتها" إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.
2 لأن "إن وأخواتها" تدخل على الابتداء والخبر فقصبتها قصتهما.
3 الليل: 13.

(231/1)

واعلم: أنهم يقولون: إنه زيد منطلق، يريدون: أن الأمر زيد منطلق، وإنما أظهروا المضمرة
الجهول في "إن ووطننت" خاصة، ولم يظهروا في "كان" لأن المرفوع ينستر في الفعل
والمنصوب يظهر ضميره فمن قال: كان زيد منطلق قال: إنه زيد منطلق وإنه أمة الله
ذاهبة وإنه قام عمرو والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو هذه الهاء عماد ويسمونها
الجهول1. ويجوز أن تحذف الهاء وأنت تريدها فتقول: إنَّ زيدًا منطلق تريد: إنه وإن
حذفت الهاء فقيح أن يلي إن فعل يقبح أن تقول: إن قام زيد وإن يقوم عمرو2 تريد:
إنه فإن فصلت بينها وبين الفعل بظرف جاز ذلك/ 261 فقلت: إن خلفك قام زيد
ويقوم عمرو وإن اليوم خرج أخوك ويخرج عمرو وقال الفراء: اسم إن في المعنى وقال

الكسائي: هي معلقة وأصحابنا³ يميزون: إن قائماً زيد وإن قائماً الزيدان وإن قائماً الزيدون ينصبون "قائماً" بأن ويرفعون "زيداً" بقائم على أنه فاعل. ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر كما أن "قائماً" قام مقام الاسم. وتدخل "ما" زائدة على "إن" على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها لا تغير إعراباً تقول: إنما زيداً منطلق وتدخل على "إن" كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق "إنما": ههنا بمنزلة "فعل" ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك.

1 يطلق الكوفيون على الضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه هذه التسمية ويسميه البصريون: ضمير الشأن والقصة والحديث.
وانظر: شرح المفصل 3/ 114.

2 لا يجوز هذا بعده، وذلك أن موضع الأخبار إنما هو للأسماء، لأن الخبر إنما هو الابتداء في المعنى، ثم إن "أن" مشبهة بالفعل، فلا يجوز أن تلي الفعل، كما لا يلي فعل فعلاً، وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة: كاد يقدم زيد، لأن في كاد ضميراً حائلاً بينها وبين الفعل.
3 أي: البصريون.

(232/1)

قال سيبويه: وأما ليتما زيداً منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن، وقد كان رؤية ينشد هذا البيت رفعاً¹:
قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتَيْنَا وَنُصْفِهِ فَقَدِ
قال وأما لعلماً فهو بمنزلة كأنما، قال ابن كراع:
تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَانظُرْ ... أبا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمْ³
قال الخليل: إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن "أرى" إذا كانت لغواً لم تعمل، ونظير "إنما" قول المرار:

1 انظر الكتاب 1/ 282.

2 من شواهد الكتاب 1/ 282. ويروى "الحمام" بالرفع كرواية المصنف وبالنصب فمن رفع جعل "ما" بمعنى الذي وهي منصوبة "بليت" وهذا: خبر مبتدأ مضمر، تقديره:

الذي هو هذا، ومثله: ما بعوضة. فيمن رفع، ويجوز أن تكون "ما" كافة فترفع "هذا" بالابتداء ويكون "الحمام" بدلا منه. فإن جعلت "ما" زائدة نصبت وهي في "ليت" أحسن وفي "أن" إذا وصلت بها قبيح. ويروى: أو نصفه فقد.. والبيت للنابعة الذبياني في وصف ما كان من زرقاء اليمامة حين نظرت إلى القطا طائرة فأحصت عددها وخبرها مشهور.

وانظر الخزانة 4/ 297، وشواهد العيني 2/ 254. وشعراء النصرانية/ 664. والمغني ج1/ 66، تحقيق: د. مازن المبارك. وشرح ابن يعيش 8/ 58 وديوان النابعة/ 45. 3 من شواهد الكتاب ج1/ 283، على إلغاء "لعل" لأنها جعلت مع "ما" من حروف الابتداء.

يقول: هذا هازئا برجل توعده، أي: إنك كالحالم في وعيدك لي ويمينك على مضرتي فتحلل من يمينك، أي: استثن وعالج ذات نفسك من ذهاب عقلك وتعاطيك ما ليس في وسعك.

والبيت لسويد بن كراع العكلي. وانظر ابن يعيش 8/ 54 والخزانة 4/ 297.

(233/1)

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ 1.
جعل "بعد" مع "ما" بمنزلة حرف واحد وابتدأ ما بعده، والفرق بين إن وإنما في المعنى أن إنما تحيء لتحقير الخبر، قال سيبويه تقول: إنما سرت حتى أدخلها، إذا كنت محتقرا لسيرك إلى الدخول 2.

و"أن" المفتوحة الألف عملها كعمل "إن" المكسورة الألف، إلا أن الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة، ونحن نفرد بابا لذكر الفتح والكسر يلي هذا الباب إن شاء الله، "وأن" المفتوحة مع ما/ 263 بعدها بمنزلة المصدر، تقول: قد علمت أن زيدا منطلق، فهو بمنزلة قولك: علمت انطلاق زيد، وعرفت أن زيدا قائم، كقولك: عرفت قيام زيد.

1 من شواهد سيبويه أيضا 1/ 283. على زيادة "ما" وجعلها كافة "لبعد" عن الإضافة. وكذلك في ج1/ 60 "على نصب" أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر "لتعلق" وعمل عمل المصدر.

والعلاقة: الحب. والأفنان: جمع فنن وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة. والثغام: نبات له خيوط طوال دقاق من أصل واحد، وإذا جفت ابيضت كلها. ويشبه بها الشيب. والمخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد. وصغر الوليد ليدل على شباب المرأة، ولأن صغر ولدها لا يكون إلا في عصر شبابها. والبيت للمرار الفقعسي.

وانظر المقتضب 2/ 54. وإصلاح المنطق / 45. والتمام في تفسير أشعار هذيل / 210. وأما ابن الشجري 2/ 242. وجمهرة الأمثال للعسكري 2/ 38. واللسان "نغم" وشرح الرضي على الكافية 2/ 359. والمغني 1/ 344 وشرح الشافية 1/ 273. والخزانة 4/ 493.

2 انظر الكتاب 1/ 415. ذكر سيبويه هذا المثل تحت باب "حتى" من الأدوات الناصبة للفعل المضارع، لكن ابن السراج ذكره تحت باب "إن وأخواتها" وذلك لاتصاله بهذا الموضوع وعلاقته به.

(234/1)

واعلم: أنَّ "إن وأن" تخففان، فإذا خففتا فلك أن تعملهما، ولك أن لا تعملهما أما من لم يعملهما، فالحجة له: أنه إنما أعمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة. فلما خففت زال الوزن والشبه. والحجة لمن أعمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل. فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف. فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً فعمل عمله والنون فيه والأقيس في "أن": أن يرفع ما بعدها إذا خففت وكان الخليل يقرأ: "إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ" 1 فيؤدي خط المصحف 2، ولا بد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول: إن الزيدان لمنطلقان، وإن هذا لمنطلقان / 264 كيلا يلتبس "إن" التي تكون نفيًا في قولك: إن زيد قائم، تريد: ما زيد بقائم وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام، لأن النصب دليل، فكان سيبويه لا يرى في "إن" إذا كانت بمعنى "ما" إلا رفع الخبر 3 لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف

1 طه: 63.

2 في الإتحاف ص/ 304. فنافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر

ويعقوب وخلف بتشديد "إن"، وهذان بالألف وتخفيف النون، وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف "إن" وهذان بالألف مع تشديد النون. وقرأ حفص كذلك، إلا أنه خفف نون "هذان".

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظا وخطا، وذلك أن "إن" المخففة أهملت، وهذان: مبتدأ، وساحران: الخبر، واللام للفرق بين النافية والمخففة. وقرأ أبو عمرو: إن بتشديد النون، وهذين بالياء مع تخفيف النون، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب لكن استكملت من حيث خط المصحف، وذلك أن هذين رسم بغير ألف ولا ياء. ولا يرد بهذا على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها. وانظر البحر المحيط 6/ 255.

3 قال سيبويه 1/ 475 وتكون "إن" في معنى "ما" قال الله عز وجل: {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} ، أي: ما الكافرون إلا في غرور، ولم يمثل لها سيبويه في حالة إعمالها.

(235/1)

الاستفهام، ولا تغير الكلام وذلك مذهب بني تميم.

قال أبو العباس وغيره: نجيز نصب الخبر على التشبيه بـ"ليس" كما فعل ذلك في ما 1.

قال أبو بكر: وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينهما وبين "ما" في المعنى 2.

قال أبو علي الفارسي 3: القول غير هذا، ولـ"إن" المخففة أربعة مواضع: "إن" التي تكون في الجزاء نحو: إن تأتي آتتك. والثاني: أن تكون في معنى "ما" نفياً تقول: إن زيد منطلق، تريد: ما زيد منطلق. والثالث: أن تدخل زائدة مع "ما" فتردها إلى / 265

الابتداء، كما تدخل "ما" على إن الثقيلة فتمنعها عملها وذلك قولك: ما إن يقوم زيد، وما إن زيد منطلق، ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً، قال الشاعر فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ ... مَنَايَا وَدَوْلَةَ آخِرِينَا 4

1 انظر المقتضب 2/ 362.

2 هذه الجملة للمبرد، قال في المقتضب 2/ 362: وغير سيبويه يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ"ليس" كما فعل ذلك في "ما" وهذا هو القول لأنه لا فصل بينهما وبين "ما" في المعنى.

3 أظن هذا من عمل الناسخ لأن أبا علي تلميذ ابن السراج وربما أخذ الأستاذ عن

تلميذه النابه.

4 من شواهد سيبويه 1/ 475 و 2/ 305. على زيادة "إن" بعد "ما" وكفها عن العمل كما تكف "ما" إن عن العمل في قولك: إنما.. والطب: العلة والسبب. أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الدولة عنا. وانظر المقتضب ج1/ 50 والصاحبي/ 103 والخصائص ج3/ 108. والمنصف ج3/ 128 والسيرة لابن هشام/ 950. والروض الأنف. واحتسب ج1/ 92 والوحشيات/ 27 وشرح الكافية للرضي ج1/ 246.

(236/1)

الرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك لما خبرتك به، وعلى هذا قوله تعالى: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} 1 وقوله: {وَإِنْ كَانُوا يَقُولُونَ} 2، وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام، إلا أن تدخلها توكيداً كما تدخلها في "إن" الثقيلة، لأن اللبس قد زال. وأما "أن المخففة" من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالاختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضمم فيها الهاء، لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء، والمكسورة إنما دخلت على الابتداء/ 266 وخبره.

وأن الخفيفة تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدرًا نحو قولك: أريد أن تقوم، أي: أريد قيامك.

والثاني: أن تكون في معنى "أي" التي تقع للعبارة والتفسير وذلك قوله تعالى: {وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا} 3. ومثله: {أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ} 4.

والثالث: أن تكون فيه زائدة مؤكدة وذلك قولك: لما أن جاء زيد

1 الطارق: 4. وقراءة تشديد "لما" ليس لها تخريج سوى أن تكون "إن" نافية ولما بمعنى إلا، انظر البحر المحيط ج8/ 454 وج7/ 334، والكشاف 4/ 202 والمغني 1/ 220، وقراءة تخفيف الميم من "لما" تكون "إن" فيها مخففة و"ما" زائدة. والقراءتان سبعيتان. النشر ج2/ 399.

2 الصافات: 167.

3 سورة ص: 6 "في سيبويه 1/ 479" باب ما تكون أن فيه بمنزلة أي وذلك قوله عز

وجل: {وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا} زعم الخليل: أنه بمنزلة أي، لأنك إذا قلت: انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي - وانظر: المقتضب 1/ 49.

4 المائدة: 117.

(237/1)

قمت: والله أن لو فعلت لأكرمتك، قال الله تعالى: {وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا} 1. والرابع: أن تكون مخففة من الثقلة وذلك قوله تعالى: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} 2. ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز. قال سيبويه: لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقلة تضمير فيها الاسم - يعني الهاء - قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذ اضطروا في الشعر 3 / 267 يريدون معنى "كأن" ولم يريدوا الإضمار وذلك قوله: كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ 4 قال: وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى "إن" فلما اضطر إلى التخفيف ولم يضم لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد تحذف من الفعل

1 العنكبوت: 33.

2 يونس: 10 "وفي سيبويه ج1/ 480 وأما قوله تعالى: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، وآخر قولهم: أن لا إله إلا الله فعلى قوله: أنه لا إله إلا الله. وعلى أنه الحمد لله".

3 انظر الكتاب ج1/ 280.

4 من شواهد سيبويه ج1/ 480. على تخفيف "كأن" ونصبها الاسم وجوز الرفع أيضا على إلغاء العمل.

والوريدان: عرقان في الرقبة، والرشاء: الحبل، والخلب: الليف. وقيل: البئر البعيدة القعر.

والرجز: كما نسبه العيني إلى رؤية بن العجاج، وبعده: غادرته مجدلاً كالكلب.

وانظر: المقتضب 1/ 50. الإنصاف ج1/ 113. والمفصل للزحشري/ 301. وابن
يعيش ج8/ 83. واللسان 1/ 352.

(238/1)

فلا يتغير عن عمله نحو: لم يكن صالحاً، ولم يك صالحاً، ومثل ذلك -يعني الأول- قول
الأعشى:

في فتيّة كسُيُوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ¹.
كأنه قال: إنه هالك وإن شئت رفعت في قول الشاعر: كأن وريدها رشاء خلب².
واعلم: أنه قبيح أن يلي "إن" المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم
كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل، قبيح أن
تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل/ 268 بشيء يكون عوضاً
من الاسم نحو: لا، وقد، والسين،

1 من شواهد سيبويه ج1/ 282، 440، 480، ج2/ 123، على تخفيف "أن"
واسمها ضمير الشأن محذوف. وقوله: هالك: خبر مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر، والجملة
منهما في محل رفع خبر "أن"، يريد: أنهم كالسيوف في المضاء والعزم أو في صباحة
الوجوه، تبرق كالسيوف. وخص سيوف الهند لحسن صقالتها.
ويحفى: من الحفاء، وهو المشي بلا نعل ولا خف، وأراد به الفقير. وينتعل: يلبس النعل،
وأراد به الغني.

والمعنى: قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم فهم يبادرون إلى اللذات
قبل أن يحول الموت بينها وبينهم.

وقيل: إن الشاهد مصنوع والرواية الصحيحة في هي:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل..

وفي هذه الرواية شاهد أيضاً، إذ إن تقدير الكلام: أنه ليس يدفع.. والبيت من قصيدة
مشهورة للأعشى. ورواية الديوان:

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وانظر: المقتضب 3/ 9. وشرح السيرافي 4/ 49. والخصائص 2/ 441. وأما ابن

الشجري 2/ 2. وابن يعيش 8/ 74. والعيني 2/ 287. والخزانة 3/ 547.

(239/1)

تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد، وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالى: {عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى} 1، وقوله: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا} 2.. وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيرًا فإنهم إنما أجازوه لأنه دعاء ولا يصلون إلى "قد" هنا ولا إلى "السين" لو قلت: أما أن يغفر الله لك. لجاز لأنه دعاء ولا تصل هنا إلى السين ومع هذا كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه: أنه وإنه لا يحذف في غير هذا الموضع. وسمعناهم يقولون 3: أما أن جزاك الله خيرًا شبهوه "بأنه" أضمرنا فيها كما أضمرنا في "أن" فلما جازت "أن" كانت هذه أجوز.

واعلم: أنك إذا عطفت اسمًا على / 296 أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإِشراك بينه وبين ما عملت فيه أن ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعني -موضع أن- فتقول: إن زيدًا منطلق وعمرًا وعمرًا، لأن معنى: إن زيدًا منطلق، زيد منطلق، قال الله تعالى: {أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ} 4. ولك أن تحمله على الاسم المضممر في "منطلق" وذلك ضعيف إلا أن تأتي "بمو" تأكيدًا للمضممر فتقول: إن زيدًا منطلق هو وعمرًا، وإن شئت حملت الكلام على الأول فقلت: إن زيدًا منطلق وعمرًا ظريف.

ولعل وكأن وليت: ثلاثتهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلا أنه لا

1 المزمل: 20، واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها.

2 طه: 89، قراءة نصب الفعل من الشواذ، ابن خالويه / 89 وقال أبو حيان: الرؤية من الأبصار، البحر المحيط 6 / 269.

3 انظر: الكتاب 1 / 481.

4 التوبة: 3. وانظر الكتاب 1 / 285.

(240/1)

يرفع بعدهن شيء على الابتداء، وقال سيبويه: ومن ثم اختار الناس: ليت زيداً منطلق وعمرًا، وضعف عندهم أن يحملوا عمرًا على المضمر حتى يقولوا "هو"، ولم تكن ليت واجبة ولا لعل 1 / 270 ولا كأن فقبح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التمني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس في معناه²، يعني أنك لو قلت: ليت زيداً منطلق وعمرًا، فرفعت عمرًا كما ترفعه إذا قلت إن زيداً منطلق وعمرًا فعطف عمرًا على الموضع لم يصلح من أجل أن ليت وكأن ولعل لها معان غير معنى الابتداء وإن: إنما تؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر، ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه. وإذا كان خبر إن فعلًا ماضيًا لم يجوز أن تدخل عليه اللام التي تدخل على خبرها إذا كان اسمًا تقول: إنَّ عمرًا لقائم وإنَّ بكرًا لأخوك، ولا يجوز أن تقيم "قام" مقام "قائم" فتقول: إنَّ زيدًا لقائم، وأنت تريد هذه اللام، لأن هذه اللام لام الابتداء.

تقول: والله لزيد في الدار، ولعمرو أخوك فإذا دخلت إن أزيلت إلى الخبر والدليل على ذلك قولهم: قد علمت إنَّ زيدًا لمنطلق، فلولا / 271 اللام لانفتحت أن، وإنما انكسرت، لأن اللام مقدرة بين علمت وإن، ألا ترى أنك تقول: قد علمت لزيد منطلق أقحمت اللام بين الفعل والابتداء، لأنها لام الابتداء فلما أدخلت "أن"، وهي تدخل على المبتدأ وخبره تأكيدًا كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكيدين، وأزالوها إلى الخبر، فإن كان الخبر اسمًا كاملاً أو مضارعًا للاسم دخلت عليه، وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه، قال الله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ} 3، أي: لحاكم، فإن قال

1 انظر الكتاب ج1 / 286.

الكتاب 1 / 286، ونص سيبويه ... فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس على معناه بمنزلة "أن".

2 النحل: 124، قال سيبويه: وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله.

3 ليفعل، فيوافق قولك لفاعل.

(241/1)

قائل: أراني أقول: لأقومن، ولتطلقن، فأبدأ باللام وأدخلها على الفعل؟ قيل له: ليست هذه اللام تلك اللام، هذه تلحقها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب

فإذا سمعت: والله لقام زيد، فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معها النون كما قال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي¹

قال/ 272: ويقال: إنه أراد: لقد ناموا، فلما جاء "بقد" قربت الفعل من الحاضر، فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء.

تقول: قد علمت أن زيداً ليقومن، وأن زيداً لقائم، فلا تكسر أن كما تكسرها في قولك: أشهد إن محمداً لرسول الله. واعلم إن بكراً ليعلم ذلك، قال سيبويه: إن هذه اللام دخلت على جهة الشذوذ².

قال سيبويه: وقد يستقيم في الكلام: إن زيداً ليضرب وليذهب³، ولم يقع "ضرب" والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين، ولا يجوز أن تدخل "إن" على "أن"⁴، كما لا يدخل تأنيث على تأنيث، ولا استفهام على

1 الشاهد فيه حذف "قد" من "لناموا" على الشذوذ، وقد ذكر ابن هشام: أن ابن عصفور قال: إن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت، فإن كان قريباً من الحال جيء باللام و"قد" جميعاً، نحو: تالله لقد آثرك الله علينا، وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله: حلفت لها بالله ... والصالي: المستدفي.

وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ج9/ 20، والمغني ج1/ 188 تحقيق د. مازن المبارك، والخزانة ج4/ 221. والشعر والشعراء/ 136. وروايته: وما إن من حديث ولا صالي. والتهذيب للأزهري ج5/ 66. والمفصل للزمخشري/ 12.

2 انظر الكتاب 1/ 473.

3 انظر الكتاب 1/ 473.

4 قال سيبويه: اعلم: أنه ليس يحسن أن تلي أن إن، ولا إن أن، ألا ترى أنك لا تقول: إن إنك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أن إنك منطلق في الكتاب، وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء. فهو يرى أن كل واحدة منهما لا تستغني عن الاسم والخبر، كما أن المبتدأ لا يستغني عن الخبر، والجملة يتعذر أن تكون في آن واحد اسماً وخبراً لأن وأن على السواء. الكتاب 1/ 463.

أما السبرافي فيرى المانع هو: أنهما جميعاً للتأكيد، يجريان مجرى واحد فكرهوا الجمع بينهما، كما كرهوا الجمع بين اللام وإن، وهذا لا يختلف عن رأي ابن السراج انظر شرح الكتاب ج4/ 22.

استفهام، فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله، لا يجوز أن تقول: إن إنك منطلق يسري/ 273 تريد: إن انطلقك يسري. فإن فصلت بينها فقلت: إن عندي أنك منطلق جاز. قال الله عز وجل: {إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى، وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى} 1، فإن هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا} ، وما علمت فيه نصب بأن الأولى كما تقول: إن في الدار لزيداً، فحسن إذا فرقت بين التأكيدين. ومن قرأ: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ} ، وجعله مستأنفاً، كقولك: إن في الدار زيداً وعمرو منطلق، لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده، فإن قال قائل: من أين قلت في قوله تعالى: {وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ} 2 أن الفعل المضارع وقع موقع "حاكم"، ولم تقل إن الموضع للفعل وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعه له؟ قيل له: لو كان حق اللام أن تدخل على الفعل وما ضارع الفعل لكان دخولها على الماضي/ 274 أولى، لأنه فعل كما أن المضارع فعل. ومع ذلك إنها قد تدخل على الاسم

1 طه: 118-119. في سيبويه 1/ 463، وتقول: إن لك هذا على وأنت لا تؤذي، كأنك قلت: وإن لك ألا تؤذي، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين، قال بعضهم: وإنك لا تظمأ فيها، وقال بعضهم: "وأنت" القراءتان: فتح همزة أنك وكسرها سبعيتان. الفتح بالعطف على ألا تجوع والكسر بالعطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف. انظر: النشر 2/ 322، الإتحاف 308. الكاشف 2/ 444. البحر المحيط 6/ 284. 2 النحل: 124.

الذي لا يضارع الفعل، نحو قولك: إن الله لربنا، وإن زيدا لأخوك، فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل. ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على حرف الجزاء، لا تقول: إن زيدا، لأن أتاني أكرمته، ولا ما أشبه ذلك. ولا تدخل على النفي، ولا على الحال، ولا على الصفة، ولا على التوكيد، ولا على الفعل الماضي كما قلنا، إلا أن يكون معه "قد". ولكن الثقيلة التي تعمل عمل "إن" يستدرك بما بعد النفي وبعد الإيجاب، يعني إذا كان

بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرًا قد جاء، وتكلم عمرو لكن بكرًا لم يتكلم.

ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضًا بعد الإيجاب والنفي للاستدراك. فأما إذا كانت "لكن" عاطفة اسمًا مفردًا على اسم / 275 لم يجوز أن تقع إلا بعد نفي، لا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو، وأنت تريد عطف عمرو على زيد1.

1 بل القول الصحيح: ما جاءني زيد لكن عمرو هذا في المفرد أما إذا عطفت بها جملة جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب، تقول: قد جاءني زيد لكن عمرو لم يأتي.

(244/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: إن عبد الله الظريف منطلق، فإن لم تذكر "منطلق" وجعلت الظريف خبرًا رفعته فقلت: إن عبد الله الظريف1، كما كنت تقول: كان زيدٌ الظريف ذاهبًا، وإذا لم تجئ بالذاهب قلت: كان زيدٌ الظريف وتقول: إن فيها زيدًا قائمًا إذا جعلت "فيها" الخبر ونصبت "قائمًا" على الحال. فإن جعلت "قائمًا" الخبر والظرف "فيها" رفعت فقلت: إن فيها زيدًا قائمًا، وكذلك إن زيدًا فيها قائمٌ وقائمًا، تقول: إن بك زيدًا مأخوذ، وإن لك زيدًا، واقف لا يجوز إلا الرفع؛ لأن "بك ولكل" لا يكونان خبرًا لزيد2، فلو قلت: إن زيدًا بك وإن زيدًا لك، لم يكن كلامًا تامًا وأنت

1 وذلك لأن الخبر لا بد منه، وله وضع الكلام، والصفة تبين وتركها جائز.

2 لأن المتعلق مخصوص لا يفهم المراد به إلا ذكر "لا" للإلغاء.

(244/1)

تريد هذه المعاني، فإن أردت بأن زيدًا لك / 276 أي: ملك لك، وما أشبه ذلك، جاز، ومثل ذلك: إن فيك زيدًا لراغب، ولو قلت: إن فيك زيدًا راغبًا لم يصلح، وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام، وتقول: إن اليوم زيدًا منطلق، لا يجوز إلا الرفع، لأن "اليوم" لا يكون خبرًا لزيد، وتقول: إن اليوم فيك زيد ذاهب فت نصب "اليوم" بإن؛ لأنه ليس هنا

بظرف إذ صار في الكلام ما يعود إليه. وتقول: إن زيدًا لفيها قائمًا. وإن شئت ألغيت "لفيها" فقلت: إن زيدًا لفيها قائم واللام تدخل على الظرف خبرًا كان أو ملغى، مقدمًا على الخبر خاصة ويدلك على ذلك قول الشاعر وهو أبو زبيد:

إن أمرًا خصني عمدًا مودته ... على التناهي لعندي غير مكفور¹

وإذا قلت: إن زيدًا فيها لقائم، فليس "فيها" إلا الرفع؛ لأن اللام لا بُدَّ من / 277 أن يكون خبر إن بعدها على كل حال، وكذلك: إن فيها زيدًا لقائم، وروى الخليل: أن ناسًا يقولون: إن بك زيد مأخوذ، فقال: هذا علي: إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم اليشكري:

ويَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِهِ مَقْسَمٌ ... كَأَنَّ طَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ²

-
- 1 من شواهد الكتاب 1/ 281. على إلغاء الظرف وهو "عندي" والمكفور هنا: من كفر النعمة. وجحودها، وأراد: خصني بمودته فحذف وأوصل الفعل فنصب، والبيت لأبي زبيد يمدح أخاه لأمه وليد بن عقبة.
- وانظر: شرح السيرافي 3/ 5، ابن يعيش 8/ 64. والجمع ج1/ 116 والمغني ج2/ 752. تحقيق د. مازن المبارك.
- 2 من شواهد سيبويه 1/ 281 على رفع ظبية على الخبر وحذف الاسم مع تخفيف "كأن" والتقدير: كأنها ظبية. ويجوز نصب "الظبية" "بكأن" تشبيهًا بالفعل إذا حذف بعضه وعمل نحو: لم يك زيد منطلقًا. والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: كأن ظبية تعطو هذه المرأة. ويجوز جر الظبية على تقدير: كظبية و "أن" زائدة مؤكدة. والموافاة: الإتيان. والمقسم -بضم الميم وفتح القاف والسين- احسن من القسماء وهو الحسن، يقال فلان: قسيم الوجه ومقسمه، أي: حسنه، وتعطو: تتناول وعداه "بإلى" لتضمنه معنى تميل. والوراق: اسم فاعل، وفعله أورك وهو نادر. والسلم: شجر العضاة، وصف امرأة حسنة الوجه، فشبهها بظبية مخصبة، تأتي إلى الشجر الكثير الأوراق فتتناول منه ما تشاء وذلك أدعى لسمنتها وتماثل خلقها.
- وانظر: الكامل/ 49، وشرح السيرافي 4/ 50، والمختص 1/ 308، وابن يعيش 8/ 83، والتصريح 1/ 234، والعيني 2/ 301، والخزانة 4/ 365، والمغني 1/ 32.

وقال آخر:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ ... كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ1
لأنه لا يحسن ههنا إلا الإضممار.

1 من شواهد سيبويه 1/ 281 على تخفيف "كأن" وحذف اسمها ورفع الاسم المذكور بعدها على أنه مبتدأ، والجملة منه ومن خبره خبر "كأن" والتقدير: كأنه ثديا حقان. ويجوز أن تقول: كأن ثدييه حقان على الأعمال، وقد ورد كذلك في رواية أخرى. والهاء في ثدييه عائدة على النحر أو الوجه لأن فيه رواية أخرى: ونحر مشرق اللون. والمراد: كأن ثديي صاحبه حقان في نهودهما. واكتنازهما. ومشرق: من أشرق أي: أضاء. والنحر: موضع القلادة من الصدر والحق بالضم، ويقال أيضا حقة معروفة. ولم ينسب لقائل معين. وانظر: شرح السيرافي 3/ 6، وأمالي ابن الشجري 1/ 237، وشرح المفصل لابن يعيش 8/ 82، وشرح ابن عقيل 147، والخزانة 4/ 358.

(246/1)

وزعم الخليل: أن هذا يشبه قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي ... وَلَكِنَّ زَنْجِيَّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ1

قال سيبويه: والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. ولكنه أضممر هذا. قال: والنصب أجود، لأنه لو أراد الإضممار لخفف وجعل المضممر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحًا ولكن طالح: وتقول: إن مالا وإن ولدًا، وإن عددًا أي: إن لهم 2/ 278 مالا، والذي أضممرت "لهم" وقال الأعشى:
إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًا ... وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا3

1 من شواهد سيبويه 1/ 282 و284 على جواز حذف اسم "لكن" والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب "زنجي" "بلكن" على إضممار الخبر وهو أقيس. والتقدير: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي. والبيت في هجاء رجل من ضبة اسمه: أيوب بن عيسى فنفاه عنها ونسبه إلى الزنج. وأصل المشفر للبعير فاستعاره للإنسان لما قصد به تشنيع الخلق. والقراية التي بين ضبة وبينه، أنه من تميم بن مر بن أد بن طابخة وضبة هو ابن أد بن طابخة. وقافية البيت اشتهرت عند النحويين كذا وصوابه:

"ولكن زنجيا عظيما مشافره" وبعده:

مقتت له بالرحم بين وبينه ... فألقيته مني بعيدا أوأصراه

ورواية الديوان:

ولو كنت ولكن زنجي.

وانظر: مجالس ثعلب 1/ 105 وشرح السيرافي 3/ 6 والمختسب 2/ 182 وجمهرة اللغة 3/ 490، والأغاني 19/ 24، والمخصص 7/ 48، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري 145/ 1، وابن يعيش 8/ 82، والمغني 1/ 323 والإنصاف 18/ 1، والديوان/ 481.

2 انظر الكتاب 1/ 282 و284.

3 من شواهد الكتاب 1/ 284، على جواز حذف خبر "إن" للعلم ولا يشترط في ذلك أن يكون الاسم معرفة، بل هو جائز سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء كررت "إن" أم لم تكرر وزعم الكوفيون: أنه يشترط تنكير الاسم، وزعم الفراء، أنه يشترط تكرير "إن" ويروى: إذ مضوا مهلا. والخل والمرتحل: مصدران ميميّان بمعنى الحلول والارتحال، أو اسما زمان، أي: إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا. والسفر: اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر. والمهل: السبق. والبيت مطلع قصيدة للأعشى في المدح. وانظر المقتضب 4/ 130، وشرح السيرافي 3/ 8، والخصائص 2/ 373، وأمالى الشجري 1/ 322 وابن يعيش 8/ 84، والمغني 1/ 87 تحقيق: د. مازن المبارك، والسيوطي/ 84، والأغاني 9/ 121 وروايته: وإن في السفر من مضى مهلا. والخزانة 4/ 381. والمختسب 1/ 349، والديوان 170.

(247/1)

وتقول: إن غيرها إبلا وشاء، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، وإن عندنا غيرها إبلا وشاء، فالذي يضم هذا النحو وما أشبهه، ونصبت إبلا وشاء على التمييز، والتبيين، كانتصاب الفارس إذا قلت: ما مثله من الناس فارسًا، ومثل ذلك قول الشاعر:

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا¹

كأنه قال: يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعًا أو أَقْبَلْتَ رَوَّاجِعًا. وقال الكسائي: أضمّر "كانت" 2 وتقول: إن قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا إِذَا جَعَلْتَ "قَرِيبًا" ظَرْفًا، وإن جعلته اسمًا قلت: إن قَرِيبًا مِنْكَ زَيْد، فيكون الأول هو

1 من شواهد سيبويه 1/ 284 على نصب "رواجعا" على الحال، وحذف الخبر ويستدل به الكوفيون -الفراء خاصة- على نصب المبتدأ والخبر "بليت". ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين، وقد نسب في حاشية المغني تحقيق الدكتور مازن المبارك إلى العجاج ولم يوجد في ديوانه وانظر شرح السيرافي 3/ 9 والتمام في تفسير أشعار هذيل/ 165، وابن يعيش 8/ 84، والمغني 1/ 316، والخزانة 4/ 290.

2 الكسائي يقدر "رواجعا" خبرا لكان المحذوفة، لأن "كان" تستعمل كثيرا هنا. قال تعالى: {يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ} وقال: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ} . والفراء يجعل "ليت" ناصبة للمبتدأ والخبر معا، وانظر المغني 1/ 361 تحقيق الدكتور مازن المبارك، وشرح المفصل 8/ 84، والخزانة 4/ 291، والهمع 1/ 134.

(248/1)

الآخر. وإذا كان ظرفا كان غيره. وتقول: إن بعيدا منك زيد، والوجه: أن تجعل المعرفة اسم إن 1 فتقول: إن زيدا بعيدا منك.

قال سيبويه: وإن شئت / 279 قلت: إن بعيدا منك زيدا، وقلما 2 يكون بعيدا منك ظرفا. وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعدك زيدا، وتقول إن قريك زيدا 3، فالدنو أشد تمكنا من الظروف من البعد، لأن حق الظرف أن يكون محيطا بالجسم من أقطاره.

وزعم يونس: أن العرب تقول: إن بذلك زيدا، أي: إن مكانك زيدا 4، وإن جعلت البديل بمنزلة البديل، قلت: إن بذلك زيد، أي: إن بديلك 5 زيد، وتقول: إن ألفا في دراهمك بيض، إذا جعلت: "بيضا" خبرا فإن وصفت بها "ألفا" قلت: إن ألفا في دراهمك بيضا، يجوز لك أن تفصل بين الصفة والموصوف وتقول: إن زيدا منطلق وعمرا ظريف فتعطف عمرا على "إن" ومثل ذلك قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} 6. وقد رفعه قوم ولم يجعلوا / 280 الواو عاطفة على تأويل "إذ" 7 كقولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم

1 قال المبرد: والمعرفة والنكرة ههنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرا، أو يجري القول على لسانه، وانظر المقتضب 4/ 130.

2 في الأصل: وقل ما.

3 انظر الكتاب 1/ 284-285.

4 المصدر السابق 1/ 285.

5 في الأصل "بدلك".

6 لقمان: 27.

7 في الكتاب 1/ 47. وأما قوله -عز وجل: {يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ}، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال. كأنه قال إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً، ولم يرد أن يجعلها واو عطف، إنما هي واو الابتداء. وانظر المقتضب 4/ 125.

(249/1)

ما ضرك، أي: لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال، فكأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما نَقَدْتُ كلمات الله وتقول: إن زيدا منطلق وعمراً فتعطف على زيد وتستغني بخبر الأول، إذ كان الثاني في مثل حاله، قال رؤية: إِنَّ الرَّبِيعَ الْجُودَ وَالْخَرِيفَا ... يدا أبي العباس والصيُوفَا¹ أراد: وإن الصيُوف يدا أبي العباس فاكتفى بخبر الأول. ولك أن ترفع على الموضع، لأن موضع إن الابتداء فتقول: إن زيدا منطلق وعمرو، لأن الموضع للابتداء، وإنما دخلت إن مؤكدة للكلام. وتقول: إن قومك فيها أجمعون. وإن قومك فيها كلهم ففي "فيها" اسم مضمّر مرفوع كالذي يكون في الفعل/ 281 إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون، فإذا قلت: إن زيدا فيها، وإن زيدا يقول ذلك، ثم قلت: نفسه. فالنصب أحسن. فإذا أردت حمله على المضمّر قلت: إن زيدا يقول ذاك هو نفسه، فإذا قلت: إن زيدا منطلق لا عمرو، فتفسيره كتفسيره مع الواو في نصب والرفع وذلك قولك: إن زيدا منطلق لا عمراً، وإن زيدا منطلق لا عمرو، ولكن بمنزلة إن وتقول: إن زيدا فيها لا بل عمرو، وإن شئت نصبت و"لا بل" تجري مجرى الواو ولا تقول: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب، إذا جعلته صفة لزيد، ويجوز أن تقول: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب فترفع.

1 من شواهد سيبويه 1/ 285، على العطف على اسم أن بالنصب. والجواد: بفتح الجيم وسكون الواو: المطر الغزير.

مدح الشاعر: عبد الله السفاح، وأراد بالربيع والخريف والصيوف: أمطارهن. وفي هذا الرجز عكس التشبيه. والأصل أن يدي أبي العباس الربيع والخريف والصيوف. وانظر المقتضب 4/ 111، وشرح السيرافي 3/ 10، والتصريح 1/ 226، والعيني 1/ 261، وديوان رؤية/ 179. وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع بيتين آخرين من الرجز، والهمع 2/ 144.

(250/1)

قال سيبويه: والرفع على وجهين: على الاسم المضمر في "منطلق" كأنه بدل منه، كقولك: مررت به زيد - يعني أنه يجعله بدلاً من المضمر في منطلق. قال: وإن شاء رفعه على معنى: مررت به زيد، إذا كان جواب 1 / 282 من هو فتقول: زيد كأنه قيل له: من هو؟ فقال: العاقل اللبيب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين: {قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـٰمُ الْغُيُوبِ} 2، وعلام الغيوب. وتقول: إن هذا أخاك منطلق، فتصب أخاك على ضربين من التقدير: على عطف البيان وهو كالصفة، وعلى البدل، فمن قال هذا قال: إن الذي رأيت أخاك ذاهب، ولا يكون الأخ صفة "الذي"، لأن أخاك أخص من الذي. فلا يكون صفة وإنما حق الصفة أن تكون أعم من الموصوف. قال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء "كان" 3.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: {وَيَكَاَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} 4 و {وَيَكَاَنَّا اللَّهُ} 5، فزعم: أنها وي مفصولة من "كان" والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقبل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم. قال: وأما المفسرون فقالوا: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ} 6، وقال/ 283 زيد بن عمرو بن نفيل.

1 الكتاب 1/ 286.

2 سبأ: 48 وقراءة: "عَلَامُ الْغُيُوبِ" بالنصب من الشواذ. ابن خالويه/ 122. وفي البحر المحيط 7/ 292 قرأ الجمهور: {عَلَامُ الْغُيُوبِ} بالرفع. فالظاهر أنه خبر ثانٍ وهو ظاهر قول الزجاج. وقال الزمخشري رفعه محمول على محل "أن" واسمها أو على المستكن في "يقذف" أو هو خبر مبتدأ محذوف.

3 انظر الكتاب 1/ 290.

(251/1)

سألتاني الطلاق إذ رأيتني ... قلّ مالي قد جئتماي بنكر
وي كأن من يكن له نسب يحب ... ب ومن يفتقر عيش عيش ضر¹
قال 2 وناس من العرب، يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان
وذلك: أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال زهير:
بدا لي أنني لست مذكر ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا³

- 1 من شواهد سيبويه 1/ 290. على تركيب "ويكأن" من "وي" التعجبية، و"كأن" المخففة من المثقلة. وفيها شاهد: على أن أسماء الأفعال ترد للتندم. وذكر الأعلام: أن بعض النحويين زعم: أن قولهم: ويكأن بمعنى: ويلك اعلم أن.. فحذفت اللام من "ويلك" كما قال عنزة: قيل الفوارس ويك عنتر أقدم. وحذف "اعلم" لعلم المخاطب مع كثرة الاستعمال. وهذا القول مردود لما يقع فيه من كثرة التغير. وقوله: سألتاني أبدل فيه الهمزة ألفا صورة، أو يكون استعمل لغة من يقول: سلته أسأله مثل: خفته أخافه، وهما يتساوآن وهي لغة معروفة وعليها قراءة من قرأ: "سأل سائل بعذاب واقع". والنشب: المال، ويروى: سألتاني الطلاق أن رأيتني ...
وانظر شرح السيرافي 1/ 234، والمقتضب 2/ 155، تحقيق د: مازن المبارك، 2/ 139، والصاحبي لابن فارس/ 147، ومجالس ثعلب 389، وابن يعيش 4/ 76، ومعاني القرآن 2/ 312.
- 2 يعني سيبويه: انظر الكتاب 1/ 290، وانظر الدرر اللوامع للشنقيطي 3/ 140، والخزانة 3/ 95.
- 3 من شواهد الكتاب 1/ 154 على عطف "سابق" بالجر على "مذكر" على توهم الباء فيه. ورواية سيبويه: ولا سابقا شيئا، والديوان: ولا سابقني شيء.
وانظر الكتاب 2/ 278، والمقتضب 2/ 339، وشرح السيرافي 3/ 16، والإنصاف 111، وابن يعيش 8/ 69، والمفصل للزمخشري 256، والعيني 2/ 262، والخزانة 3/ 665، والديوان 287.

فأضمر الباء وأعلمها، وأما قولهم: {وَالصَّابِتُونَ} 1 فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء فقال: والصابئون بعد ما مضى الخبر، قال الشاعر:
وَالْأَفَاعِلُ مَا عَلِمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةَ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ 2
كأنه قال: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك. وتقول: إن القائم أبوه منطلقة جاريته، نصبت القائم بن، ورفعت الأب بفعله وهو القيام ورفعت "منطلقة"، لأنه خبر إن، ورفعت الجارية بالانطلاق، لأنه فعلها. ويجوز أن/ 284 تكون الجارية مرفوعة بالابتداء، وخبرها: "منطلقة" والجملة خبر "إن" فيكون التقدير: إن القائم أبوه جاريته منطلقة، إلا أنك قدمت وأخرت ويقول: إن القائم وأخوه قاعد، فترفع الأخ بعطفك إياه على المضمر في "قائم" والوجه إذا أردت أن تعطفه على المضمر المرفوع أن تؤكد ذلك المضمر، فنقول: إن القائم هو وأخوه قاعد. وإنما قلت: "قاعد" لأن الأخ لم يدخل في "إن" وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك: إن الذي قام مع أخيه قاعد، ونظير ذلك أن المتروك هو وأخوه مريضين

1 المائدة: 66 والآية: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِتِينَ وَالنَّصَارَى} هذا على التقديم والتأخير عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أن "الصابين" معطوف على موضع "أن" قبل تمام الخبر، وهو قوله تعالى: {مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} . وانظر الإنصاف 1/ 108، وابن يعيش 8/ 69.

2 من شواهد الكتاب 1/ 290 على رفع قوله: بغاة على التقديم والتأخير فأنتم: مبتدأ، والخبر محذوف لعلم السامع، والتقدير: نحن بغاة ما بقينا وأنتم، والذي سوغ حذف الأول لدلالة الثاني عليه، والبغاة: جمع باغ، وهو الساعي بالفساد. والشقاق: الخلاف وأصله أن يأتي كل واحد من الفريقين ما يشق على صاحبه، أو يكون كل واحد منهما في شق غير شق صاحبه. والشق: الجانب. والبيت لبشر بن أبي خازم الأسدي: وانظر: معاني القرآن 1/ 311، وشرح السيرافي 3/ 16، وابن يعيش 8/ 70، والإنصاف 1/ 108، والتصريح 1/ 328، وشرح شواهد الألفية للعالملي/ 112، والخزانة 4/ 315.

صحيح، ولو أردت أن تدخل الأخ في "إن" لقلت: إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحان،
وتقول: إن زيدا كان منطلقاً، نصبت زيداً "بإن" وجعلت ضميره في "كان". وكان وما
عملت فيه في موضع خبر "إن" وإن شئت رفعت "منطلقاً" على وجهين:
أحدهما: أن تلغي "كان" / 285 وقد مضى ذكر ذلك.

والوجه الثاني: أن تضمّر المفعول به في "كان"، وهو قبيح، وتجعل منطلقاً اسم "كان"
فكأنك قلت: إن زيداً كأنه منطلق.

وقبحه من وجهين: أحدهما: حذف الهاء، وهو كقولك: إن زيداً ضرب عمرو، تريد:
ضربه، والوجه الآخر: أنك جعلت منطلقاً هو الاسم "لكان" وهو نكرة وجعلت الخبر
الضمير وهو معرفة فلو كان: إن زيداً كان أخوك، تريد: كأنه أخوك، كان أسهل وهو
مع ذلك قبيح لحذف الهاء وتقول: إن أفضلهم الضارب أخاً له - كان صالحاً - فقولك:
كان "صالحاً" صفة لقولك: "أخا له"، لأن النكرات توصف بالجملة، ولا يجوز أن تقول:
إن أفضلهم الضارب أخاه كان صالحاً، فتجعل: "كان صالحاً" صفة لأخيه، وهو معرفة،
فإن قال قائل: فإنما نكرة مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالاً فذاك قبيحٌ والأخفش
يبيّره على قبحه / 286 وقد تأولوا على ذلك قول الله تعالى: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ} 1 وتأويل ذلك عند

1 النساء: 90، وقوع الفعل الماضي حالا من غير تقدير "قد" وهو مذهب الكوفيين
والأخفش، وقد عقد ابن الأنباري لذلك مسألة في الإنصاف / 160-164 وقد جهد
ابن الأنباري في تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من القياس
والسماع.

والمتبع لأي حيّان في البحر المحيط يجده في مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين، ولا
يقدر "قد" مع الماضي فيقول 3 / 317 جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير "قد" ويقول 6 /
355 ولا يحتاج إلى إضمار "قد" لأنه قد كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير
"قد" فساغ القياس عليه. ويقول في 6 / 355 "أيضا" ولا يحتاج إلى إضمار "قد" فقد
كثر وقوع الماضي حالا بغير "قد" كثرة ينبغي القياس عليها.
ويقول 7 / 493 وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير "قد" وهو
الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل.

أبي العباس: على الدعاء وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم. وقال: القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنما هي: {أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةٌ صُدُّوهُمْ} 1. وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالسًا أخواك، فانصب "جالسًا" "إن" وارفع "الأخوين" بفعلهما واستغنِ بهما عن خبر "إن" كما أقول: أذهب أخواك فارفع "أذهب" بالابتداء، وأخواك بفعلهما واستغنِ عن خبر الابتداء، لأن خبر الابتداء إنما جيء به ليتم به الكلام.

قال: وكذلك تقول: إن بك واثقًا أخواك، وإن شئت "واثقين أخواك" فجعلت "واثقين" اسم "إن"، ولا يجوز: أن بك واثقين أخويك فت نصب "واثقين" على الحال، لأن الحال لا يجوز في هذا، لأنك لا تقول: إن بك أخويك، وتسكت. وتقول: إن فيها قائمًا أخواك، وإن شئت / 287 قائمين أخويك، فت نصب أخويك "بأن" وقائمين على الحال، وفيها خبر "إن" وهو خبر مقدم، وإذا ولي "قائم" إن، ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيد عند الكوفيين، وصار اسمًا لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن وذلك قولك: إن قائمين الزيدان، وإن قائمين الزيدون.

1 هذه جرأة من المبرد فصنعه هذا يشعر بأن قراءة "حصرت" بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها، ولم يقرأ "حصرة" إلا يعقوب من العشرة. انظر: النشر 2/ 251، والإتحاف / 193، والمقتضب ج 4/ 125.

(255/1)

وأجاز الفراء: إن قائمًا الزيدان وإن قائمًا الزيدون، على معنى إن من قام الزيدان. وإن من قام الزيدون.

وأجاز البصريون إن قائمًا الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره، ولا يجيز الكوفيون. إن آكلًا زيد طعامك، إذا كان المنصوب بعد زيد، وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن آكلًا طعامك زيد، كانت المسألة جائزة في كل قول، وكذلك كل منصوب، من مصدر أو وقت أو حال أو ظرف، فإن قلت / 288: خلفك آكلًا زيد، استوى القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك آكلًا زيد طعامك، ولك أن تؤخر "آكلًا"، والظروف من الزمان في ذا كالظروف من المكان.

والفراء¹ يجيز: إن هذا وزيد قائمان، وإن الذي عندك وزيد قائمان، وإنك وزيد قائمان، إذا كان اسم "إن" لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل، وعلى ذلك ينشدون هذا البيت²:

1 قال الفراء: ولا أستحب أن أقول: إن عبد الله وزيد قائمان، لتبين الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف "إن" وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا:
فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإني وقيارا بها لغريب
وقيار: ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: "إن عمرا وزيدا قائمان" لأن قيارا قد عطف على اسم مكى عنه والمكئ لا إعراب له فيسهل ذلك فيه كما سهل في "الذين" إذا عطف عليه "الصابئون". وهذا أقوى من الصابئين، لأن المكئ لا يتبين فيه الرفع في حال، والذين قد يقال: اللذون فيرفع في حال. معاني القرآن ج1/ 311.
2 من شواهد الكتاب 1/ 8. على أن قوله: "وقيار" مبتدأ حذف خبره، والجملة على هذا اعتراضية بين اسم إن وخبرها، وتقدير الكلام: فإني وقيار كذلك لغريب.
ويروى البيت: وقيارا بالعطف على اسم "إن" وقيرا: هو فرس الشاعر أو غلامه وقيل: هو اسم جملة.
والمعنى: من يك مقيما بالمدينة فلست على صفته وإني غريب عنها. والبيت لضابي بن الحارث البرجمي من أبيات قالها في سجنه بالمدينة على عهد عثمان وذلك لقذفه المحصنات.
وانظر: معاني القرآن 1/ 311، وشروح سقط الزند 4/ 1773، وابن يعيش 8/ 68، والخزانة 4/ 323.

(256/1)

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ ... فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ
فيرفع "قيارا" وينصب وكذلك لو قال: الغريبان، فإفراد الفعل وتثنيته في هذا عندهم سواء.
والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكئ، فإن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه، فالنصب عندنا لا يجوز غيره، وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط¹.
وقد قال الفراء: يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومك على/ 289 الغلط لما كان معناه:

هم أجمعون قومك، وإنه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع تأكيد ما لا يتبين فيه الإعراب، وهو وأصحابه كثيرًا ما يقيسون على الأشياء الشاذة.

وقال قوم: إن الاختيار مع الواو التثنية في قولك: إن زيدًا وعمراً قائمان، ويجوز: قائم مع ثم والفاء التوحيد، ويجوز التثنية، يجوز: إن زيدًا ثم عمراً قائم، وقائمان. وإن زيدًا فعمراً قائم وقائمان. ومع "أو" "ولا" التوحيد، لا غير، لأن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر.

واعلم: أن الهاء التي تسمى المجهولة في قولك: إنه قام بكر، وفي كل موضع تستعمل فيه، فهي موحدة لا ينسق عليها، ولا تكون منها حال منصوبة ولا تأكيد، ولا تؤنث ولا تنحى، ولا تجمع، ولا تذكر، وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل. وقوم يقولون: إنها إذا كانت مع مؤنث أنثت،

1 يشير إلى قول سيبويه: واعلم: أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان، وانظر الكتاب 1/ 290. ووجه الغلط أنهم رأوا أن معنى: إنهم: ذاهبون هم ذاهبون، فاعتقد سقوط "أن" من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع.

(257/1)

وذكرت نحو قولك: إنه قائمة جاريتك / 390 وإنها قائمة جاريتك. وقالوا إذا قلت: إنه قائم جواريك، ذكرت لا غير، فإن جئت بما يصلح للمذكر والمؤنث أنثت وذكرت نحو قولك: إنه في الدار جاريتك، وإنها في الدار جاريتك. وحكي عن الفراء أنه قال: لا أُجيز: إنه قام؛ لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين، لاسم وخبر، وكان يجيز فيما لم يسم فاعله: إنه ضُرب، وقال: لأن الضمة تدل على آخر. والكسائي يجيز: إنه قام، قال: والبغداديون إذا وليت أن النكرات أضمرُوا والهاء ولم تضم 1 الهاء إلا صفة متقدمة، وإن جاءوا بعدها بأفعال -يعنون بالأفعال اسم الفاعل- أتبعوها إذا كانت نكرة ورفعوها إذا كانت معرفة كقولهم: إن رجلاً قائماً، وإن رجلاً أخوك، وإذا أضمرُوا الخبر لم ينسقوا عليها بالمعرفة فلا يقولون: إن رجلاً وزيداً، لأن خبر المعرفة لا يُضمَر عندهم ويقولون: كل أداة ناصبة / 291 أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع "إن"، فإن كانت الأداة لا تعمل شيئاً دخلت اللام عليها.

وقد أجاز الفراء حذف الخبر في: "إن الرجل" وإن المرأة، وإن الفأرة، وإن الذبابة، ولا يميزه إلا بتكرير "إن"2.

ويقولون: "ليت" تنصب الأسماء والأفعال، أي: الأخبار نحو: ليت زيدا قائما، وقال الكسائي: أضمرت: "كان"3.

1 حذفت "يضمروا" لأنها زائدة.

2 هذا مذهب سيبويه والبصريين، قال: هذا باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة لإضمارك ما يمكن مستقرا لها وموضعا لو أظهرته وليس هذا المضمر نفس المظهر. وذلك: إن مالا، وإن ولدا، أي: إن لهم مالا، فالذي أضمرت "لهم". وانظر الكتاب 1/ 284.

3 إذا قلت: ليت زيدا قائما، فالتقدير عند الكسائي: ليت زيدا كان قائما، بإضمار "كان"، لأنها تستعمل هنا كثيرا، نحو قوله تعالى: {يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ} ، و {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا} . أما الفراء: فأجاز نصب الاسمين جميعا بأن قال: ليت زيدا قائما. على معنى "تمنيت" فكأنه قال: أتمنى زيدا قائما، أو تمنيت زيدا قائما، كأنه يلح الفاعل الذي ناب عنه الحرف. وانظر ابن يعيش 8/ 64.

(258/1)

وقالوا: "لعل" تكون بمعنى: "كي"1 ومعنى: خليك ومعنى: ظننت، وقالوا: والدليل على ظننت أن تجيء بالشئين، والدليل على "عسى" أن تجيء بأن، وقالوا: "ليت" قد ذهب بها إلى "لو" وأولوها الفعل الماضي، وليتني أكثر من ليتي، ولعلي أكثر من لعلني، وإنني وإني سواء.

وذكر سيبويه: لهنك لرجل صدق2 قال: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها في "إن" ولكنهم/ 292 أبدلوا الهاء مكان الألف كقولك: هرقت3. ولحقت هذه اللام "إن" كما لحقت "ما" حين قلت: "إن زيدا لما لينطلقن فلحقت" اللام في اليمين والثانية لام "إن" وفي: لما لينطلقن اللام الأولى: لام "لئن" والثانية: لام اليمين. والدليل على ذلك النون التي معها. وقال: قول العرب في الجواب إنه، فهو بمنزلة أجل4 وإذا وصلت قلت: إنَّ يا فتى.

1 تأتي لعل بمعنى: "كي" للتعليل، كقولك: ابعث إليّ بدابتك لعلّي أركبها، أي: كي أركبها، وجعلوا منه قوله تعالى: {لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} ، {لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} ، {لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} ، أي: كي تتقوا، وكي تعقلوا، وكي تذكروا، قال الكسائي والأخفش: ومنه لعله يتذكر. انظر التصريح ج1/ 213.

2 انظر الكتاب 1/ 474.

3 من قال: هراق، فالهاء عنده بدل من همزة "أراق" على حد: هردت أن أفعل في أردت ونظائره. ومن قال: إهراق، فجمع بين الهمزة والهاء، فالهاء عنده زائدة كالعوض من ذهاب حركة العين على حد ضيعهم في "اسطاع" وانظر شرح المفصل لابن يعيش 10/ 5.

4 قال سيبويه: وأما قول العرب في الجواب: إنه بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت: إن يا فتى وهي بمنزلة أجل، قال الشاعر:
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت إنه
الكتاب 1/ 475 و2/ 279.

(259/1)

واعلم: أن "إنَّ وأخواتها" قد يجوز أن تفصل بينها وبين، أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد ذلك قولك: إن زيدًا فافهم ما أقول رجل صالح، وإن عمرًا والله ظالم، وإن زيدًا هو المسكين مرجوم؛ لأن هذا في الرفع يجري مجرى/ 293 المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، أُولَئِكَ هُمُ جَنَّاتُ عَدْنٍ} 1، فأولئك هو الخبر.

ومذهب الكوفيين والبغداديين في "إن" التي تجاب باللام، يقولون: هي بمنزلة "ما" وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلة "قد" وتدخل أبدًا على آخر الكلام نحو قولك: إن زيدًا لقائم، تريد: ما زيد إلا قائم، وقد قيل: إنه، يريد: قد قام زيد، وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً، وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات -يعني بالصفات والظروف- إن المثقلة خففت، ومع الأفعال بمعنى ما وإلا، وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، وقد حكى مع الأسماء وأنشدوا2:

فقلت:

إن القوم الذي أنا منهم ... لأهل مقامات وشاء وجامل 3

1 الكهف: 30.

2 رد ما ذهب إليه الكسائي بسماع الإعمال. يؤيد ذلك ما ذكره سيبويه من جواز إعمالها مع التخفيف، فحال "إن" المخففة كحالها وهي مشددة في جميع الأحكام إلا في شيء واحد، وهو أنها لا تعمل في الضمير بخلاف المشددة، تقول: إنك قائم، ولا تقول: إنك قائم، وانظر الارتشاف/ 583. والأشباه والنظائر 2/ 61.

3 لم أعتز لهذا الشاهد على ترجمة في كتب النحو واللغة والأدب.

(260/1)

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه، وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيداً لفي الدار قائماً، فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها، وإن كان من صلة "قائم" دخلت اللام على "قائم" يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ، ألا ترى أنه لو خلا الكلام من "ظننت": كان زيد في الدار قائماً، فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حال، والعامل فيه "في الدار" فهو من صلة "في الدار" فاستقبحوا أن يدخلوا اللام على "قائم" لأنه من صلة الثاني، وهو الخبر، وقالوا: كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب، وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلاً لقاءً، لا يدخلون/ 295 عليها اللام، و"قائماً" صلة رجل هذا خطأ عندهم، وعند غيرهم، ولا يجوز: إن زال زيد قائماً، لأنه لا يجوز، زال زيداً قائماً وتقول: إن كان زيداً لقاءً.

(261/1)

باب كسر ألف إن وفتحها

مدخل

...

باب كسر ألف إن وفتحها 1:

ألف إن تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجوز لأنها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر، والجملة التي بعد "إن" لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف، ألا ترى أنك تقول: إن عمراً منطلق، فهذا موضع يصلح أن يبتدأ الكلام فيه فتقول: عمرو منطلق، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فتقول: انطلق عمرو، وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب، لأنها غير مبنية على شيء. و"إن" المكسورة تكون مبتدأة ولا يعمل فيها ما قبلها وهي كلام تام/ 296 مع ما بعدها وتدخل اللام في خبرها² ولا تدخل اللام في خبر "إن" إذا كانت

1 الذي يجمع بين "إن وأن" هو العمل وحده، وذلك لو تتبعنا المواضع التي تفتح فيها الهمزة والتي تكسر لوجدناها تختلف اختلافاً كلياً. فإن ما بعد المكسورة كلام تام لفظاً ومعنى، وهو يأتي لتحقيق مضمون الجملة بخلاف المفتوحة، لأن ما بعدها مفرد معنى، ولذلك تتعين المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسده معموليها، قال سيبويه: وأما إن فهي بمنزلة الفعل لا يعمل فيها ما يعمل في "أن" كما لا يعمل في الفعل ما يعمل في الأسماء.

وانظر الكتاب 1/ 461، والسيرافي 4/ 18.

2 لا يجوز مع لام الابتداء إلا كسر "إن" لأن لها صدر الكلام، وإنما أخرت إلى موضع الخبر، لئلا يجمع بين حرفي تأكيد، وموضعهما واحد لما في ذلك من إيهام الفساد باختلاف المعنى وإن أحدهما أحق بالتقديم من الآخر فأخرت اللام إلى موضع الخبر ... وانظر شرح الرماني 2/ 7.

(262/1)

"إن" محمولة على ما قبلها. واللام إذا وليت الظن والعلم علقت الفعل فلم تعمل نحو قولك: قد علمت إن زيداً لمنطلق، وأظن إن زيداً لقائم، فهذا إنما يكون في العلم والظن ونحوه. ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال، لا تقول: وعدتك أنك لخارج، إنما تدخل في الموضع الذي تدخل فيه أيهم فتعلق الفعل، ألا ترى أنك تقول: قد علمت أيهم في الدار، وكل موضع تقع فيه "إن" بمعنى اليمين وصلة القسم¹ فهي مكسورة، فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معنى اليمين: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك، وهؤلاء الذين

إن أجبتهم لأشجع من شجعائكم، قال الله تعالى: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ} 2 / 297 "فإن" تدخل صلة "للذي"، لأن صلة الذي لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف جر. فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضًا مكسورة، لأنك تحكي الكلام مبتدأ، والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه تقول: قال عمرو: إن زيدًا خير منك.

قال سيبويه: كان عيسى يقرأ هذا الحرف: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ} 3

1 تكسر همزة "إن" في جواب القسم ليفصل بين القسم والمقسم عليه، لأن هذا موقع لا يصلح فيه إلا الكسر كما لا يصلح إذا تقدم كلام دخوله وخروجه واحد في أنه لا يجوز أن يعمل في "إن" لأنه موضع قطع عن الكلام الأول كقولك: قد تكلم الناس في أمور كثيرة إني لأعجب منها، فهذا موضع قطع عن الكلام الأول فهو بمنزلة: إني لأتعجب من أمور كثيرة قد تكلم الناس فيها ...

وانظر شرح الرماني 2 / 183.

2 القصص: 76. وانظر الكتاب 1 / 473. وقال الله عز وجل: {وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ} . "فإن" صلة "لما" وتكسر همزة "إن" الواقعة في بدء جملة الصلة.

3 القمر: 10.

(263/1)

أراد أن يحكي كما قال: {وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ} 1 كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم2، فعلى هذا عندي قراءة: {فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ} أي: دعا ربه فقال: إني مغلوب. وتكسر أيضًا بعد إلا في قولك: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي، لأنه ليس هنا شيء يعمل في "إن" ولا يجوز أن تكون عليه.

قال سيبويه: ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء3. قال الله تعالى / 298: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} 4، فإن زال ما بعد إلا عن الابتداء وبنيته على شيء فتحت تقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق، كأنك قلت: إلا لأنك فاسق، وأما قوله تعالى: {وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ} 5. فإنما حمله على "منعهم" أي: ما منعهم إلا أنهم كفروا، فموضع: أنهم كفروا،

رفع، أي: ما منعهم إلا كفرهم، فلما صار لها موضع فتحت.
و"حتى":

تبتداً بعدها الأسماء وهي معلقة لا تعمل في "إن" وذلك قولك: قد قاله القوم حتى إن
زيداً يقوله: وانطلق الناس حتى إن عمراً لمنطلق. وأحال 6 سيبويه أن تقع المفتوحة ههنا،
وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنَّه

1 الزمر: 3. وانظر الكتاب 1/ 471: كأنه قال والله أعلم: قالوا: ما نعبدهم،

ويزعمون: أنها في قراءة ابن مسعود كذا. ومثل ذلك كثير في القرآن.

2 انظر الكتاب 1/ 471.

3 انظر الكتاب 1/ 472. وشرح الرماني 2/ 184.

4 الفرقان: 20. وفي الكتاب 1/ 472، ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع

ابتداء.

5 التوبة: 54.

6 قال سيبويه: ولو أردت أن تقول: حتى إن في هذا الموضع، أي: موضع الابتداء كنت

محيراً، لأن أن وصلت بها بمنزلة الانطلاق.

الكتاب 1/ 471، وشرح الرماني 2/ 184.

(264/1)

يقول ذاك، قال: وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت 1 كما أخبرتك به:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ - سَيِّدًا ... إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللُّهَازِمِ

وإذا/ 299 ذكرت "إن" بعد واو الوقت كسرت، لأنه موضع ابتداء نحو قولك: رأيته

شاباً وإنه يومئذ يفخر.

1 من شواهد سيبويه 1/ 471. على جواز فتح همزة أن وكسرهما بعد إذا فالكسر على

نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا، فالتقدير إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل المصدر:

فإذا العبودية حاصلة ... والمعنى: كنت أظن زيدا سيداً شريفاً كما قيل فيه، فظهر أنه

لئيم. ومعنى قوله: عبد القفا واللهازم، أي: إذا نظرت إلى قفاه ولهازمه تبينت عبوديته

ولؤمه، لأن القفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكر، وهي بضیعة في أصل الحنك

الأسفل.

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها.
وانظر المقتضب 2/ 351، وشرح الرماني 2/ 183، والخصائص 2/ 269، وابن
يعيش 8/ 61.

(265/1)

ذكر أن المفتوحة:

أن المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر وهي تجعل الكلام: شأنًا وقصة وحديثًا،
ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق، فإنما هو: علمت انطلاقك، فكأنك قلت:
علمت الحديث، ويقول القائل: ما الخبر؟ فيقول الجيب: الخبر أن الأمير قادم.
فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية على
قبلها، لا تريد بها الابتداء، تقول: بلغني أنك منطلق، "فأن" في موضع اسم مرفوع،
كأنك قلت: بلغني انطلاقك، وتقول: قد عرفت أنك قادم، "فأن" في موضع اسم
منصوب، كأنك قلت: عرفت قدومك، وتقول: جئتك لأنك 1 كريم/ 300 "فأن" في
موضع اسم مخفوض، كأنك قلت:

1 وهذا الموقع الذي يدخل فيه حرف الجر على "أن".

(265/1)

جئت لكرمك، و"أن" إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم،
والفعل لا يعمل في الفعل، فلذلك لا يعمل الفعل في "إن" المكسورة، ويعمل في "أن"
المفتوحة لما صارت بمعنى المصدر، والمصدر اسم.
قال سيبويه: يقبح أن تقول: أنك منطلق بلغني، أو عرفت 1. وإنما استقبح ذلك - وإن
أردت تقديم الفعل لامتناعهم - من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة "أن"
الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء
بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف "أن" الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها. فأما
"أن" الخفيفة التي تنصب الفعل، فإنها يبتدأ بها، لأن الفعل صلة لها، وقد نابت هي

والفعل عن مصدر ذلك الفعل، ولا يلي أن الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل و"أن" الشديدة ليست كذلك، لأنه/ 301 لا يليها إلا الاسم، وهي بعد للتأكيد، كما إن "إن" المكسورة للتأكيد، تقول: إن يقوم زيد خير لك ولا يجوز: أن زيد قائم خير لك، قال الله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} 2، وتقول: ليت أن زيداً منطلق، فأصل هذا الابتداء والخبر، فينبو عن خبر "ليت" ولا يجوز: أن يقوم زيد، حتى يأتي بخبر، وأنت مع "أن" تلفظ بالفعل ومع "أن" المشددة قد يجوز أن لا تلفظ بالفعل، نحو قولك: قد علمت أن زيداً أخوك، والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة لا تقع فيها "إن" المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد، فاعلم: أن المعنى والتأويل مختلف. وإذا وقعت أن موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها، نحو: جئتكَ أنك، تريد

1 الكتاب 1/ 463. ونص الكتاب: ألا ترى أنه قبيح أن تقول: إنك منطلق بلغي أو عرفت، لأن الكلام بعد أن وإن غير مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن، وإنما كرهوا ابتداء "أن" يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها "إن" ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة، لأن أن والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها إن وأن.

2 البقرة: 184.

(266/1)

الخبر 1، ويقول الرجل للرجل: لم فعلت ذلك؟ فيقول: لم 2 أنه ظريف، تريد: لأنه. قال سيويه: سألت الخليل 3 عن قوله: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} 4 / 302 فقال: إنما هو على حذف اللام 5، وقال عز وجل: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ} 6: إنما أراد: بأني، وإذا عطفت "إن" على أن، وقد عمل في الأولى الفعل ففتحها فتحت المعطوف أيضاً، إلا أن تريد أن تستأنف ما بعد حرف العطف، وتأتي بجملة نحو قولك: قد عرفت أنه ذاهب، ثم إنه معجل فتحت الثانية لأن "عرفت" قد عمل فيها، وتقول قد عرفت أنه منطلق ثم إنني أخبرتك أنه معجل، لأنك ابتدأت "بأني". وإن جئت بها بعد واو الوقت كسرت، كما أخبرتك وتقع بعد "لو" مفتوحة فتقول: لو أنك في الدار لجئتكَ.

قال سيويه: "فأن" مبنية على "لو" كما كانت مبنية على "لولا" تقول:

1 أي: لأنك تريد الخبر.

2 في الأصل "لما". وانظر الكتاب 1/ 463.

3 انظر الكتاب 1/ 464.

4 المؤمنون: 52. قال شعيب: الآية في الأصل: {وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} وكذلك جاءت في نسختين خطيتين من أصول سيبويه كما ذكر عبد السلام هارون، والصواب: {وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} كما أثبتنا، وهي الآية 52 من سورة المؤمنين، فإنها هي التي اختلف فيها القراء فبعضهم قرأ بكسر همزة إن وبعضهم قرأ بفتحها بخلاف الآية في سورة الأنبياء "92" فإنهم اتفقوا على قراءتها بكسر همزة. وفي البحر المحيط 6/ 408-409: قرأ الكوفيون بكسر همزة والتشديد على الاستئناف والحرمان وأبو عمرو بالفتح والتشديد، أي: ولأن وابن عامر بالفتح والتخفيف. وانظر النشر 2/ 327، والإتحاف/ 319.

5 انظر الكتاب 1/ 464، وفي المقتضب 2/ 247: وزعم قوم من النحويين: أن موضع إن خفض في هذه الآية وما أشبهها. وأن اللام مضمرة وليس هذا بشيء. 6 هود: 25، قال شعيب: قرأ ابن كثير وأبو عمرو، والكسائي: "إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ" بفتح الألف، وقرأ الباقون بالكسر، "حجة القراءات" ص 337.

(267/1)

لولا أي منطلق لفعلت، "فأن" مبنية على "لولا" كما تبني عليها الأسماء، وقال في لو: كأنك قلت: لو ذاك، وهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون على "لو"، غير أن كما كان "تسلم" في قولك بذي تسلم في 1 / 303 موضع اسم.

قال أبو العباس -رحمه الله: إن "لو" إنما تجيء على هيئة الجزاء، فإذا قلت: لو أكرمتني لزررتك فلا بد من الجواب، لأن معناها: إن الزيارة امتنعت لامتناع الكرامة فلا بد من الجواب، لأنه علة الامتناع 2 و"إن" المكسورة لا يجوز أن تقع هنا كما لا يجوز أن تقع بعد حروف الجزاء، لأنها إنما أشبهت الفعل في اللفظ والعمل لا في المعنى و"أن" المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة فوقوعها على ضربين: أحدهما أن المصدر يدل على فعله فيجري منه ويعمل عمله فقد صح معناها في هذا الوجه. فإن قال قائل إذا قلت: لو أنك جنتني لأكرمتك فلم لا تقول: لو مجيئك لأكرمتك، قيل له: لأن الفعل الذي قد لفظت به من صلة "أن" والمصدر ليس كذلك، ألا ترى أنك تقول: ظننت أنك منطلق

فتعديده إلى "أن" وهي وصلتها اسم واحد؛ لأنه قد صار لها اسم وخبر فدلّت بهما على المفعولين. وغيرهما من الأسماء/ 304 لا بد معه من مفعول ثان. والوجه الآخر أن الأسماء تقع بعد "لو" على تقديم الفعل الذي بعدها، فقد وليتها على حال وإن كان ذلك من أجل ما بعدها، فلذلك وليتها "أن"، لأنها اسم وامتنعت المكسورة، لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد، والحروف لا تلي "لو" فمما وليها من الأسماء قوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ} 3. وقال جرير:

لَوْ غَيْرُكُمْ عَلَقَ الزُّبَيْرُ بِحَبْلِهِ ... أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ4

1 انظر الكتاب 1/ 462.

2 انظر المقتضب 3/ 76.

3 الإسراء: 100 وتكملة الآية: {خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} .

4 الشاهد فيه: أن "لو" لا يليها إلا الفعل ظاهراً، وأما إن وليها مضمر فذلك خاص بالشعر كالبيت، والأصل: لو علق بغيركم فالنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده، لأنه لفعل. وكذلك كل شيء للفعل. نحو: الاستفهام والأمر والنهي. والخطاب في البيت للفرزدق وقومه، يعيرهم بقتل ابن جرموز للزبير في جوارهم. قال المبرد: "فغيركم" يختار فيها النصب، لأن سببها في موضع نصب. وانظر المقتضب 3/ 78، والكامل/ 185، والكافية للرضي 2/ 325، والمغني 1/ 296، والديوان 553.

(268/1)

وفي المثل: لو ذات سوارٍ لطمتني1.. وكذلك: لو أنك جئت، أي: لو وقع محبتك، لأن المعنى عليه، قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله خلقي. فقال: إن في موضع اسم كأنك قلت: مذ ذاك2، فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيرها، لأنه ليس هو الذي عمل فيه في المعنى وذلك نحو قوله/ 305 تعالى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} 3 أي: ولأن المساجد، وإنما جاز ذلك لأن اللام مقدرة قبل "أن" وهي العاملة في "أن" لا الفعل، وكل موضع تقع فيه "أن" تقع فيه "إنما" وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذي صلة له ولا تكون هي عاملة فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده، فمن ذلك قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ

1 معناه: لو ظلمني من كان كفؤاً لها عليّ، ولكن ظلمني من هو دوني، وقيل: أراد: لو لطممني حرة فجعل السوار علامة للحرّة، ولأنّ العرب قلما تلبس الإماء السوار. وفي حاشية الأمير على المغني 1/ 212. أصله لحاتم الطائي أسر في حي من العرب، فقالت له امرأة رب المنزل: أقصد ناقة، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المجاعة فتحرمها، وقال: هذا فصدي. فطلّمته جارية فقال ذلك ... وانظر مقدمة ديوان حاتم/ 26، ومجمع الأمثال 2/ 174، قال المبرد والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطممني، وفيه خبر لحاتم، وانظر المقتضب 3/ 77، وفي الكامل/ 185: لو ذات سوار لطممني كرواية ابن السراج.

2 أجاز الأخفش الكسر ومنعه بعضهم، لأنّ الجملة بعدها بتأويل مصدر. أما سيبويه وابن السراج فقد جوزا الفتح ساكتين عن إجازته وامتناعه، ولم يقل أحد بتعيين الكسر وامتناع الفتح.

وانظر الكتاب 1/ 462، وشرح السيرافي 3/ 138 ورقة.

3 الجن: 18، وانظر الكتاب 1/ 464.

(269/1)

وَاحِدٌ { 1، فلو قلت: يوحى إليّ أن إلهكم إله واحد، كان حسناً، فأما إنما مكسورة فلا تكون اسماً وإنما هي -فيما زعم الخليل: بمنزلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيد خير منك 2. والموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه "أن" لا تكون "إنما" إلا مبتدأة مكسورة مثل قولك: وجدتكَ إنما أنت صاحب كل خني لأنك لو قلت: وجدتكَ أنك صاحب كل خني لم يجز.

"وإنما وأن" يُصَيِّران الكلام: شأناً وقصةً وحديثاً، ولا يكون الحديث الرجل/ 306 ولا زبداً ولا ما أشبه ذلك من الأسماء. ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثاً وقصةً، تقول: بلغني قصتك أنك فاعل، وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون فقولك: "أهم منطلقون" هو الحديث. وقد تبدل من شيء ليس هو الحديث ولا القصة لاشتغال المعنى عليه نحو قوله عز وجل: {وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ} 3. "فإن" مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها، كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم، وهذا يتّضح إذا ذكرنا البديل في موضعه إن شاء الله.

1 الأنبياء: 108.

2 انظر الكتاب 1/ 466.

3 الأنفال: 7.

(270/1)

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن: المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعنى مختلف. تقول: إما أنه ذاهب وإما أنه منطلق. فتفتح وتكسر، قال سيبويه: وسألت الخليل عن ذاك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك: حقا أنه منطلق، وإذا كسرت فكأنه قال: إلا/ 307 أنه ذاهب. وتقول: أما والله إنه ذاهب، كأنك قلت: قد علمت والله إنه ذاهب. وأما والله أنه ذاهب، كقولك: إلا أنه والله ذاهب. قال: وسألته عن قوله تعالى: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ}

(270/1)

أَهَّا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ { 1، ما يمنعه أن يكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل، فقال: لا يحسن ذا في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتداء فأوجب، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال: ولو كان: "وما يشعركم أهما" كان ذلك عذراً لهم، وأهل المدينة يقرءون: أهما، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: إئت السوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون. وتقول: إن لك هذا على وأنت لا تؤذي، فكأنه قال: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شاء ابتداء 2. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: {وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى} 3. وتقول: / 308 إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم، أي: إني نَجِدُ إذا ابتدأت، كما تقول: أنا نَجِدُ وإذا شئت قلت، أي: أني نَجِدُ. كأنك قلت: أي: لأني نَجِدُ. وتقول: ذاك وإن لك عندي ما أحببت 4، قال الله تعالى: {ذَلِكُمْ فَذَوْقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ} 5. كأنه قال: يعني الأمر ذلك، وإن لك. قال سيبويه: ولو جاءت مبتدأة لجاز. قال: وسألت الخليل عن قوله: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ} 6. فقال: إنما هو على حذف اللام قال: ولو قرأها قارئ:

1 الأنعام: 109، وانظر الكتاب 100 / 462.

2 انظر الكتاب 1 / 462-463.

3 طه: 118-119 في سيبويه 1 / 463. وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: قال بعضهم: {وَأَنْتَ لَا تَظُنُّ فِيهَا} وقال بعضهم: {وَأَنْتَ} . القراءتان بفتح همزة "إنك" وكسرها سبعيتان، الفتح بالعطف على: "ألا تجوع" والكسر بالعطف على جملة أن الأولى أو على الاستئناف. انظر النشر 2 / 322، الكشف 2 / 449، البحر المحیط 6 / 284.

4 انظر الكتاب 1 / 463.

5 الأنفال: 14.

6 المؤمنون: 52، فاعبدون والصواب ما أثبتناه، انظر ص 324 ق 4 والآية من سورة المؤمنین "52".

(271/1)

"وإنَّ" كان جيداً1. وتقول: لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أنَّ الحمد، قال ابن الأُتَيْبَةِ:

أَبْلَغُ الْحَارِثِ بْنِ ظَالِمٍ الْمُو ... عِدِّ وَالنَّاذِرِ النَّذِيرِ عَلِيًّا

إِنَّمَا تَقْتُلُ النَّيَّامَ وَلَا تَقْتُلُ ... يَقْطَانُ ذَا سِلَاحٍ كَمِيًّا2

وإن شئت قلت: إنما تقتل النيام على الابتداء زعم ذلك 3 الخليل.

وقال الخليل 4 / 309: في قوله: {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ

جَهَنَّمَ} 5، قال: ولو قال: فإن كانت عربية جيدة6. وتقول: أول ما أقول أي أحمد الله،

كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله. و"إن" في موضعه فإن أردت أن تحكي قلت: أول

ما أقول: إني أحمد الله، وتقول: مررت فإذا إنه عبد، وإذا أنه عبد، تريد: مررت فإذا

العبودية به واللؤم،

1 قرأ الكوفيون بكسر الهمزة والتشديد على الاستئناف. انظر البحر المحیط 6 / 409.

2 من شواهد الكتاب 1 / 465-466 على فتح همزة "إن" حملا على "أبلغ" وجريها

مجرى "أن" لأن ما فيها صلة فلا تغيرها عن جواز الفتح والكسر.

يقول هذا للحارث بن ظالم المري، وكان قد توعدده بالقتل ونذر دمه إن ظفر به، وإنما قال: تقتل النيام لأنه قتل خالد بن جعفر بن كلاب غيلة وهو نائم في قبته، ولما سمع الحارث هذا أقبل في سلاحه واستصرخ عمرو بن الأطنابة، فلما بعد عن الحي قال له: أأست يقظان ذا سلاح، قال: أجل، قال: فأني الحارث بن ظالم فاستخذي له، ومنّ عليه الحارث بن ظالم وخلي سبيله. والكمي: الشجاع. وانظر شرح السيرافي 4 / 23، والاشتقاق 2 / 453، والمفصل للزمخشري / 465، وابن يعيش 8 / 56.

3 أضفت كلمة "ذلك" لأن المعنى يقتضيها.

4 انظر الكتاب 1 / 466.

5 التوبة: 63.

والقراءة بكسر الهمزة من "فأن" من الشواذ، انظر البحر 5 / 65، وانظر الكتاب 1 / 467.

6 انظر: الكتاب 1 / 467.

والكسر على جعلها مبتدأة بعد الفاء، لأن ما بعد فاء المجازة ابتداء.

(272/1)

وقد عرفت أمورك حتى إنك أحقق، كأنه قال: حتى حمقكم، وهذا قول الخليل 1.

1 انظر: الكتاب 1 / 473.

(273/1)

مسائل في فتح ألف "أن" وكسرها:

تقول: قد علمت أنك إذا فعلت ذاك أنك سوف تغبط، ويجوز أن تكسر، تريد معنى الفاء وتقول: أحقا أنك ذاهب والحق أنك ذاهب، وأكبر 1 ظنك أنك ذاهب، وأجهد رأيك أنك ذاهب، وكذلك هما إذا كانا خبراً غير استفهام، حملوه على: أفي حق أنك ذاهب، قال العبدى 2 / 310:

أَحَقُّ أَنَّ جِرَّتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنَيْتُنَا وَنَيْتُهُمْ فَرِيقٌ 3

قال: فريق ولم يقل فريقان، كما يقال للجماعة: هم صديق. وقال تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ

وَعَنِ الشَّامِلِ قَعِيدٌ { 4 ولم يقل: قعيدان، والرفع في

1 في الكتاب 468 / 1: وكذلك: أكبر ظنك.

2 انظر: الكتاب 468 / 1.

3 من شواهد سيبويه 468 / 1، على أن "حقاً" منصوب على الظرفية ولذا تفتح بعدها همزة "إن".

ويروى: ألم تر أن جبرتنا.. ولا شاهد فيه حينئذ. والمعنى: أحقاً أنهم ارتحلوا، فإن وجهتنا ووجهتهم مفترقان. ومعنى استقلوا: نهضوا مرتفعين مرتحلين، والنية: الجهة التي ينوونها، والفريق: يقع للواحد والمذكر وغيره: كصديق، والبيت نسبة المصنف للعبدى، وقد نسب إلى المفضل السكري من عبد القيس واسمه عياض بن معشر بن سمي.
وانظر: المغني 1 / 56، تحقيق د. مازن المبارك، والجمع 2 / 71، والتصريح 1 / 221، والأشموني 1 / 484، وابن سلام 233، والدرر اللوامع 2 / 87، والعيني 2 / 235، ونسبه إلى رجل من عبد القيس.
4 سورة ق: 17.

(273/1)

جميع هذا قوي، إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب، وأكبر ظني أنك ذاهب، تجعل الآخر هو الأول.

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان 1 لم لا تقول: يوم الجمعة أنك منطلق قال: هذا يميزه قوم - وهم قليل - على التقديم والتأخير، يميزون: أنك منطلق يوم الجمعة، وإنما كان الوجه: يوم الجمعة أنك منطلق لأنهم يريدون: في يوم الجمعة انطلقك قلت: فلم أجازوا: أما يوم الجمعة فإنك منطلق قال: لأن ما بعد الفاء مبتدأ ونصب "يوم الجمعة" بالمعنى الذي أحدثته أما كأنه قال: مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق وهو نحو قولك: زيد في الدار "اليوم" نصبت اليوم بمعنى الاستقرار في قولك: في الدار، قلت: أتعجز كيف إنك صانع على قولك: كيف أنت صانع؟ قال: من أجازة/ 311 في يوم الجمعة أجازة ههنا.

قال أبو العباس: لا يجوز هذا في "كيف" لأن كيف لا ناصب لها قال: قال أبو عثمان: قرأ سعيد بن جبیر: {إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} 2، ففتح إن وجعل اللام زائدة، كما

زيدت في قوله: أم الحليس لعجوز شهريه³ ...

1 هو أبو عثمان بكر بن عثمان المازني أستاذ المبرد، عالما بالنحو متسعا في الرواية. مات سنة: 249هـ، وقيل: سنة "236هـ" ترجمته في أخبار النحويين/ 57، وفهرست ابن النديم/ 67، وتاريخ بغداد 7/ 93، ووفيات الأعيان 1/ 254، وطبقات النحويين للزبيدي/ 92، ونزهة الألباء/ 124، ومعجم الأدباء 7/ 107، وإنباه الرواة 1/ 246.

2 الفرقان: 20 وانظر الخزانة 4/ 328، وقال ابن السراج في الأصول: قال أبو عثمان: وقرأ سعيد ابن جبير: {إِلَّا أَنتُمْ لَيَّا كُلُّونَ الطَّعَامِ} فتح "إن" وجعل اللام زائدة كما زيدت في قوله: أم الحليس لعجوز شهريه.

3 الشاهد فيه زيادة اللام في "لعجوز" على توهم "إن" لكثرة دخولها على المبتدأ. والحليس: بضم الحاء وفتح اللام -وهو تصغير "حلس" بكسر الحاء وسكون اللام- وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وأصل هذه كنية الأتان، شهريه: العجوز لكبير الطاعنة في السن وأراد من رضاها بعظم الرقبة بدل اللحم أنها خرفت فهي لا تميز بين الحسن والقبيح، وذلك لأن لحم الرقبة مرذول مستقذر عندهم. ونسب هذا الشاهد لرؤية بن العجاج، وانظر الاشتقاق/ 544، ابن يعيش 3/ 130، واللسان 1/ 492، مادة "حلس".

(274/1)

وتقول: قد علمت أن زيدا لينطلقن، فتفتح لأن هذه لام القسم وليست لام "إن" التي في قولك: قد علمت إن زيدا ليقوم لأن هذه لام الابتداء، والأولى لام اليمين فليست من "إن" في شيء.

قال أبو عثمان: في قوله تعالى: {إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ} 1 إن "مِثْلٍ" و"ما" جُعِلَا اسْمًا واحدًا مثل: خمسة عشر وإن كانت ما زائدة، وأنشد:

وتَدَاعَى مَنْخَرَاهُ بِدَمٍ ... مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ 2

قال سيبويه والنحويون يقولون: إنما بناه -يعني مثل- لأنه أضافه إلى غير متمكن وهو قوله: إنكم وإن شاء أعرب "مثلاً" لأنها كانت معربة قبل الإضافة فترفع فتقول: مثل ما أنكم كما تقول في "يومئذ" من البناء والإعراب/ 312 فتعربه كما كان قبل الإضافة

ويبينه. لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهمًا. فإنما حصر
بالتالي. وكذلك:

1 الذاريات: 23. قرأ حمزة والكسائي "مثل" بالرفع على الصفة "لحق" والباقون على
النصب. انظر ابن يعيش 8/ 135، والكتاب 1/ 270.

2 لم أعثر على قائل هذا البيت، قال ابن يعيش: أنشد أبو عثمان البيت: وتداعى
منخراه ... قال: أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون: إنما بني "مثل" لأنه أضيف إلى
غير معرب، وهو: أنكم. وقال أبو عمر الجرمي: هو حال من النكرة وهو "حق"
والمذهب الأول وهو رأي سيبويه، وما ذهب إليه الجرمي صحيح، إلا أنه لا ينفك من
ضعف لأن الحال من النكرة ضعيف، وفي اللسان: وأنشد ابن بري: فتداعى منخراه ...
والحماض: بقلّة برية تنبت أيام الربيع في مسائل الماء ولها ثمرة حمراء وهي من ذكور
البقول. وانظر ابن يعيش 8/ 135، واللسان "حمض" وأما ابن الشجري 2/ 266.

(275/1)

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا 1
وكذلك:

لم يَنْعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ ... حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ 2
وكل المبهمات كذلك، ولا يدخل في هذا: ضربني غلام خمسة عشر رجلاً لأن الغلام
مخصوص معلوم غير مبهم بمنزلة وحين ونحو ذلك، وأبو عمرو يختار أن يكون نصب:
{مِثْلُ مَا أَنْكُمُ تَنْطِقُونَ} على أنه حال للنكرة "لحق" ولا اختلاف في جوازه على ما
قال. وتقول: إن زيدًا إنه منطلق،

1 من شواهد الكتاب 1/ 269. على إضافة "حين" إلى الفعل وبنائها معه على
الفتح، وإعرابها على الأصل جائز.

وهذا صدر بيت للناطقة الديباني، وعجزه:

وقلت ألما أصح والشيب وازع

والوازع: الناهي. وأوقع الفعل على المشيب اتساعا. وصف أنه بكى على الديار في
حين مشيبه ومعاتبته لنفسه على صباه وطربه.

وانظر معاني القرآن 1/ 327، والكامل/ 105، وشرح السيرافي 1/ 48، والجمهرة 3/ 492، وأما ابن الشجري 2/ 264، والارتشاف/ 278، وابن يعيش 8/ 136، والديوان 110.

2 من شواهد سيبويه 1/ 69 على بناء "غير" على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن وإن كانت في موضع رفع وذلك إن "أن" حرف توصل بالفعل، وإنما تأولت اسما مع ما بعدها من صلتها لأنها دلت على المصدر ونابت منابه في المعنى، فلما أضفت "غير" إليها مع لزومها للإضافة بنيت معها، وإعرابها على الأصل جائز. والأوقال: الأعالي، ومنه التوقل في الجبل وهو الصعود فيه. والمعنى: لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت حمامة على أغصان ذات ثمرات. والبيت لرجل من كنانة، وقيل: لأبي قيس بن الأسلت - صفى بن عامر - وينسب للشماخ معقل بن ضرار وليس موجودا في ديوانه. وانظر معاني القرآن 1/ 383، وشرح السيرافي 3/ 116، والمفصل للزمخشري/ 125، وأما الشجري 1/ 46، والارتشاف/ 228، والإنصاف/ 130، وابن يعيش 8/ 134، والمغني 1/ 171، والعيني 1/ 233.

(276/1)

كأنك قلت: إن زيدا هو منطلق. والمكسورة والمفتوحة مجازهما واحد قال الله تعالى: {ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ} 1، وقال عبد الله بن وهب الفزاري الأسدي جاهلي/ 313: زَعَمْتُ هُنَيْدَةً أَنَّمَا صَرَمْتُ ... حَبْلِي وَوَصَلُ الْغَايَاتِ غُرُورُ
إني وحالك إنني لمشيّع ... صُلْبُ الْقَنَاةِ بصرحكن جدير
قال سيبويه 2: وسألته - يعني الخليل - عن شد ما أنك ذاهب بمنزلة: حقا أنك ذاهب؟ فقال: هذا بمنزلة حقا أنك ذاهب كما تقول: أما أنك ذاهب بمنزلة: حقا أنك وكما كانت "لو" بمنزلة "لولا" ولا يبدأ بعدها من الأسماء سوى "إن" نحو: لو أنك ذاهب ولولا يبتدأ بعدها الأسماء ولو بمنزلة "لولا" وإن لم يجز فيها ما يجوز فيها، وإن شئت جعلت: شد ما كنعم ما كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحق قال: وسألته عن قوله. كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذلك حق كما أنك ههنا فرعم أن العاملة في "أن" الكاف وما لغو، إلا أن "ما" لا تحذف من ههنا³ كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ

"كأن" التي للتشبيه كما ألزموا النون "لأفعلن" واللام في قولهم: إن كان ليفعل: كراهية أن يلتبس اللفظان، وبذلك 4 على / 314 أن الكاف هي 5 العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هنا ففتحو "أن" وبعض العرب يرفع "مثل" حدثنا به يونس 6 فما أيضاً لَعُو لأنك تقول:

1 النحل: 119.

2 لم أعثر لهما على مرجع نحوي أو لغوي.

3 انظر الكتاب 1 / 470.

4 انظر الكتاب 1 / 470.

5 أضفت كلمة "هي".

6 انظر الكتاب 1 / 470.

(277/1)

مثل ما أنك ههنا، ولو جاءت "ما" مسقطة من الكاف في الشعر جاز. قال النابغة الجعدي:

قُرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ ... كَأَنَّ يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فِيَقْتَلَا 1

يريد: كما أنه يؤخذ المرء قال أبو عثمان: أنا لا أنشده إلا "كأن" يؤخذ المرء. فأنصب يؤخذ لأنها "أن" التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ألا ترى أنه نسق عليه "يقتل" فنصبه لذلك.

قال سيبويه: سألته -يعني الخليل- هل يجوز: إنه لحق كما أنك ههنا على حد قولك: كما أنت ههنا؟ فقال: لا، لأن أن لا يبتدأ بها في كل موضع، ألا ترى أنك لا تقول: يوم الجمعة أنك ذاهب ولا: كيف أنك صانع "فكما" بتلك المنزلة 2 قال: وسألت الخليل عن قوله: أحقا أنه لذهاب فقال: لا يجوز كما لا يجوز يوم الجمعة أنه لذهاب 3 / 315. وقال: يجوز في الشعر: أشهد أنه ذاهب، يشبهه بقوله والله أنه ذاهب 4، لأن معناه معنى اليمين كما أنه إذا قال: أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام، ومثل ذلك في الضعف: علمت أن

1 من شواهد الكتاب ج 1 / 470، حذف "ما" ضرورة من قوله "كأن" يؤخذ، والتقدير

عنده كما أنه يؤخذ. وقد خولف في هذا التقدير، وجعلت أن الناصبة للفعل، ونصب يؤخذ بعدها، واستدل صاحب هذا القول على ذلك بقوله. فيقتلا بالنصب، وجعلت الكاف جارة لأن على تقدير: دفاعه كأخذ المرء وقتله، قال الأعلام وكلا القولين منهما خارج. والآخر منهما أقرب وأسهل. القروم: السادة وأصل القرم الفحل من الإبل. ومعنى. تسامى، يفخر بعضهم على بعض ويسمو بنسبه وعشيرته.

وانظر: الأشباه والنظائر 2/ 300 والرواية "قروم تسامى عند باب رفاعة".

2 الكتاب 1/ 472.

3 الكتاب 1/ 474.

4 في الكتاب 1/ 474 وقد يجوز في الشعر: أشهد أن زيدا ذاهب، يشبهها بقوله: والله أنه لذهاب "أدخل اللام على ذاهب".

(278/1)

زيداً ذاهب، كما أنه ضعيف: قد علمت عمرو خير منك، ولكنه على إرادة اللام، كما قال تعالى: {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} 1 ... وهو على اليمين، وكان في هذا حسن حين طال الكلام، يعني أن التأويل: {وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا} 2، لقد أفلح. قال أبو العباس -رحمه الله: والبغداديون يقولون: والله إن زيدا منطلق، فيفتحون "إن" وهو عندي القياس لأنه قسم فكأنه قال: أحلف بالله على ذاك، أشهد أنك منطلق. قال: والقول عندي في قوله تعالى: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} 3 -والله أعلم- أن "لا" زائدة للتوكيد، وجرم فعل ماض فكأنه قال -والله أعلم: جرم أن لهم النار وزيادة "لا" في/ 316 هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ} 4 وإنما تقول: لا يستوي عبد الله وزيد، وكقوله تعالى: {لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ} 5 ونحوه من الفواتح.

1 الشمس: 9، في إعراب ثلاثين سورة/ 100، وقد أفلح، ههنا لام مضمرة هي جواب القسم. والأصل: لقد أفلح. وانظر التبيان لابن القيم/ 18.

2 الشمس: 1.

3 النحل: 62، في سيبويه ج1/ 469، وأما قوله عز وجل: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ} ، فإن جرم عملت فيها لأنها فعل ومعناها: لقد حق عليهم أن لهم النار، لقد استحق أن

لهم النار.

وقول المفسرين: معناها: حقا أن لهم النار يدل ذلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت.
فجرم قد عملت في أن سيبويه وابن السراج على أن فتح همزة أن واجب بعد "لا جرم"
وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعية وغيرها يجيز كسر
الهمزة بعد "لا جرم" وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله: {لَا جَرَمَ أَنَّ هُمُ النَّارُ} لا
جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون: شواذ ابن خالويه/ 72، البحر المحيط ج5/
484، 506.

4 فصلت: 34.

5 البلد: 1.

(279/1)

وتقول: أما جهد رأيي فإنك راحل، وأما يوم الجمعة فإنك سائر، لأن معنى "أما" مهما
يكن 1 من شيء فإنك سائر يوم الجمعة، فما بعد الفاء يقع مبتدأ، ألا ترى أنك تقول:
أما زيداً فضربت، على التقديم، لأن المعنى: مهما يكن من 2 شيء فزيداً ضربت.
وفضربت.

قال أبو العباس: فيلزم سيبويه أن يقول على هذا: أما زيداً فإنك ضارب 3.
قال سيبويه وإذا قلت: أما حقا فإنك قائم وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعلى الفعل لا
على الظرف، لأنك لم تضطر إلى أن تجعلها ظرفاً إذا كانت "أما" إنما وضعت على
التقديم لما بعد الفاء فصار التقديم: مهما يكن من شيء فإنك ذاهب حقا 4، وفيما قال
نظر/ 317 وشغب: ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هنذاً فإن عمراً ضارب لأن
تقدير الاسم الذي يلي "أما" أن يلي الفاء ملاصقاً لهما. فما جاز أن يلاصق الفاء جاز
أن يلي "أما" وما لم يجز أن يلاصقها لم يجز أن يلي "أما" فلا يجوز أن تقول: مهما يكن
من شيء فإن هنذاً عمراً ضارب فتنبه هنذاً بضارب ويجوز أن تقول: مهما يكن من
شيء فإن أكبر ظني عمراً ذاهب فيكون: أكبر ظني ظرفاً "لذاهب" وهذا إنما أجازه مع
إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير
فيه ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجز أن يعمل ما بعد "أن" في ما قبلها
وعلى ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك: أما حقا فإنك قائم: أن تعمل معنى "أما"
في "حقا" كأنك قلت: مهما يكن من شيء حقا فإنك قائم وأحسبه قول/ 318

1 في الأصل "في".

2 في الأصل "في".

3 انظر: المقتضب 2 / 354-355.

4 انظر: الكتاب 1 / 468-469.

(280/1)

وتقول: أيقول: إنَّ عمرًا منطلق، إذا أردت معنى: أظن، كأنك قلت: أظن أن عمرًا منطلق، فإن أردت الحكاية قلت: أظن: إنَّ، وتقول: ظننت زيدًا أنه منطلق، لأن المعنى: ظننت زيدًا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح؛ لأنه يصير معناه: ظننت زيدًا الانطلاق ولو قلت: ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت: ظننت أمرك الانطلاق، والأخفش يقول: إذا حسن في موضع "إن" وما عملت فيه "ذاك" فافتحها نحو قولك: بلغني أنه ظريف لأنك تقول: بلغني ذاك قال: وما لم يحسن فيه "ذاك" فأكسرهما قال: وتقول: أما أنه منطلق؛ لأنه لا يحسن ههنا أما ذاك، ثم أجازته بعد على معنى: حقا أنه منطلق وقال: لأن أما في المعنى: "حقا"، لأنها تأكيد فكأنه ذكر حقا فجعلها ظرفًا قال: وقد قال ناس: حقا إنك ذاهب على قولهم: إنك/ 319 منطلق حقا فتنصب "حقا" على المصدر كأنه قال: أحقُّ ذاك حقا قال: وهذا قبيح وهو من كلام العرب.

(281/1)

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى

مدخل

...

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع وهو

المستثنى:

المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول:

جاءني القوم إلا زيدًا، فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر

"زيدًا" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصبًا. لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت "إلا" حذت معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا، فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيدًا من القوم فهو بعضهم فتقول على ذلك: ضربت القومَ إلا زيدًا ومررت بالقوم إلا زيدًا فكأنك قلت في جميع ذلك: أستثنى زيدًا فكل ما أستثنيه/ 320 "إلا" بعد كلام موجب فهو منصوبٌ وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا فالمعنى: قام القوم لا زيد، إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف، أن الاستثناء لا يكون إلا بعضًا من كل، والمعطوف يكون غير

(281/1)

الأول، ويجوز أيضًا في المعطوف أن تعطف على واحد نحو قولك: قام زيد لا عمرو ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: قام زيد إلا عمرو¹. لا يكون المستثنى إلا بعضًا من كل وشيئًا من أشياء و"لا" إنما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول، و"إلا" تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجبًا كان أو منفيًا، ومعناها الاستثناء والاسم المستثنى منه مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني قومك إلا قليلًا منهم فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة فإن فرغت الفعل/ 321 لما بعد إلا عمل فيما بعدها، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسمًا من الأسماء وهو بعضها، فأما إذا فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيما بعد إلا، وزال ما كنت تستثنى منه²، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد وما قعد إلا بكر فزيد مرتفع بquam وبكر مرتفع بقعد وكذلك: ما ضربت إلا زيدًا وما مررت إلا بعمرو ولما فرغت الفعل لما بعد إلا عمل فيه. فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من "أحد". فكأنك قلت: ما قام إلا زيد وكذلك البديل من المنصوب والمخفوض تقول: ما ضربت إلا أحدًا إلا زيدًا وما مررت بأحد إلا زيد فالمبديل منه بمنزلة ما ليس في الكلام وهذا يبين في باب البديل فإن لم تقدر البديل وجعلت قولك: ما قام أحد كلامًا تامًا لا ينوي فيه الإبدال من "أحد" نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدًا³،

1 في الأصل "لا".

2 انظر الكتاب 1/ 360.. فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق "إلا" فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه وذلك قولك: ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا. وما مررت إلا بزيد، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيدا، وما مررت بزيد، ولكنك أدخلت "إلا" لتوجب الأفعال لهذه الأسماء وتنفي ما سواها.

3 فإن لم تقدر البدل، وجعلت قولك "ما قام أحد" كلاما تاما، لا تنوي فيه الإبدال من "أحد" ثم استثنيت، نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيدا فعلى هذا يكون للزوم النصب بعد النفي شيئا التراخي وعروض الاستثناء. وانظر التذييل والتكميل لأي حيان 4/ 247.

(282/1)

والقياس عندي إذا قال قائل: قام القوم/ 322 إلا أباك، فنفيت هذا الكلام، أن تقول: ما قام القوم إلا أباك؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته، فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبني كلامه على البدل قال: ما قام القوم إلا أبوك، فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب نحو قولك: ما لي إلا أباك صديق، وما فيها إلا زيدا أحداً، لأنه قد بطل البدل فلم يتقدم ما يبدل فيه لأن البدل كالنعت، إنما يجري على ما قبله، فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت: ما قام أحد إلا زيد إلا عمراً. فتتصب عمراً، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فهذا مما يبصرك أن النصب واجب بعد استثناء الرفع بالمرفوع. ولك أن تقول: ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمراً، وإلا زيدا إلا عمرو، فتتصب أيهما شئت وترفع الآخر. وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد. فإن استثنيت/ 323 بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدا درهماً قلت: أعطيت الناس الدراهم إلا زيدا ولا يجوز أن تقول: إلا عمراً الدنانير؛ لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحداً، فإن قلت: ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً 1 وأردت الاستثناء أيضاً لم يجز فإن أردت البدل جاز فأبدلت عمراً من أحد ودانقاً من قولك: درهماً فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمراً دانقاً.

واعلم: أنهم قد يحذفون المستثنى استخفافاً نحو قولهم: ليس إلا وليس غير كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذلك.

1 ذهب ابن السراج في: ما أعطيت أحدا درهما، إلا عمرا دانقا إلى إبدال المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب أو هو على أن تجعل أحدهما بدلا، والثاني معمول عامل مضمر، فيكون "إلا زيدا" بدلا من "أحد" وانظر: التذيل والتكميل لأبي حيان 4/247.

(283/1)

واعلم: أيضًا: أنهم ربما يحملون في هذا الباب الاسم على الموضع وذلك قولهم: ما أتاني من أحد إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيدا؛ لأنه يقبح أن تقول: ما أتاني إلا من زيد. فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عبد الله فلا بد من إجرائه على الموضع ورفعته؛ لأن أحدا مبني مع "لا" وسنذكره في بابه إن شاء الله.

ولا يجوز أن يعمل ما بعد "إلا" فيما قبلها، لا يجوز ما أنا زيدا/ 324 إلا ضارب، تريد، ما أنا إلا ضارب زيدا، وقد جاءت ألفاظ قامت مقام "إلا" وأصل الاستثناء "لا لا" ونحن نفردها بابا إن شاء الله.

ولا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب، لا تقول: جاءني قوم إلا رجلا؛ لأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نَعْتَهُ أو خَصَصْتَهُ جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة، فمتى وقعت الفائدة جاز.

(284/1)

هذا باب ما جاء من الكلم في معنى إلا:

اعلم: أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا:

أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء نحو: غير وسوى، وقوم يحكون: سوى وسواء¹ ويضمون إليها: بيد، بمعنى: غير، وحكم "غير" إذا أوقعها موقع إلا أن تعربها بالإعراب الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا، تقول: أتاني القوم غير زيد، لأنك كنت تقول: أتاني القوم إلا زيدا، وتقول: ما جاءني أحد غير زيد؛ لأنك كنت/ 325 تقول: أتاني القوم إلا زيدا. وتقول ما جاءني أحد غير زيد؛ لأنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وما رأيت أحدا غير زيد، كما تقول: ما رأيت أحدا إلا زيدا، وما مررت بأحد غير

1 في الكتاب 1/ 377 وأما أتاني القوم سواك، فرعم الخليل: أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك. وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء. وقال المبرد 4/ 249 في المقتضب: ومما لا يكون إلا ظرفا، ويقبح أن يكون اسما سوى وسواء ممدودة بمعنى "سوى".

(285/1)

الموضع الذي ضارعت فيه إلا، ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك، ولا تقع إلا في مكانها، لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد، تريد غير زيد على الوصف، والاستثناء ههنا محال، ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا، لأن الرجل: جنس، ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد، كما قال لبيد:

إنما يُجْزَى الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ 1

وكذلك: مررت بالقوم إلا زيد، كما قال:

أُنِيخْتُ فَأَلَقْتُ بِلَدَّةٍ فَوْقَ بِلَدَّةٍ ... قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُعَامُهَا 2

1 من شواهد سيبويه 1/ 370 على نعت "الفتى" وهو معرفة "بغير" وإن كانت نكرة، والذي سوغ هذا أن التعريف بالألف واللام يكون للجنس، فلا يخص واحدا بعينه، فهو مقارب للنكرة، وإن غيرا مضافة إلى معرفة فقاربت المعارف لذلك وإن كانت نكرة. والشاهد عجز بيت صدره:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه ... وإنما يجزى الفتى ليس الجمل

ويروى:

وعلى هذه الرواية استشهد البغداديون على أن ليس عاطفة وانظر: المقتضب 4/ 410، ومجالس ثعلب/ 515، والصاحبي/ 141 وشرح السيرافي 3/ 116، وحماسة البحري/ 252 والأمثال للميداني/ 24، والعيني 4/ 176، والديوان/ 12 طبعة فيينا. 2 من شواهد سيبويه 1/ 370، على وقوع "إلا" صفة. قال الأعلام: والمعنى: قليل بها الأصوات غير بغامها، أي: الأصوات التي هي غير صوت الناقة. وأصل البغام للظبي فاستعاره للناقة. ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون "قليل" بمعنى النفي، فكأنه قال: ليس بها صوت إلا بغامها. ولما كانت "إلا" التي تقع صفة في صورة

الحرف الاستثنائي نقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها فرفع "بغامها" إنما هو بطريق النقل من "إلا".

وأختها: أبركتها. والبلدة الأولى الصدر، والثانية: الأرض. أي: بركت فألقت صدرها على الأرض. وبغام الطيبة: صوتها، وكذا بغام الناقة صوت لا تفصح به. والبيت لذي الرمة في وصف ناقة بركت بصدرها على الأرض. وانظر المقتضب 4/ 409. وشرح السيرافي 1/ 71. والمغني 1/ 75، والمسلسل 199، واللسان 4/ 81، والديوان 638.

(286/1)

وذكر سيبويه قولهم: أتاني القوم سواك، وحكى عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى 1 / 328 الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله، لأنها تجري مجرى الظروف وتخفص ما بعدها. وأما الثاني: فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار وذلك قولك: أتاني القوم ليس زيداً وأتوني لا يكون عمراً وما أتاني أحد لا يكون زيداً كأنه قال: ليس بعضهم زيداً. وترك "بعضاً" استغناءً بعلم المخاطب والخليل يجيز في ليس ولا يكون أن تجعلهما صفتين وذلك قولك: ما أتاني أحد ليس زيداً وما أتاني رجل لا يكون عمراً فيذلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتاني امرأة لا تكون فلانة وما أتني امرأة ليست فلانة².

وأما "عدا" و"خلا" فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في "ليس". ولا "يكون" وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيداً وأتاني القوم عدا عمراً فإن أدخلت "ما" على عدا وخلا وقلت: / 329 أتاني القوم ما عدا زيداً، وأني ما خلا زيداً "فما" هنا اسم وخلا وعدا صلة له، قال: ولا توصل إلا بفعل³.

قال سيبويه: وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم و"أن يكون" في موضع اسم مستثنى والدليل على أن "أن يكون" هنا ليس فيها معنى الاستثناء أن ليس وخلا وعدا لا يَقَعْنَ هنا،

2 المصدر السابق 1/ 376-377.

3 انظر: الكتاب 1/ 377.

(287/1)

ومثل الرفع قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} 1، وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون 2.

وأما الثالث: فما جاء من الحروف في معنى "إلا" قال سيبويه: من ذلك "حاشا" وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما تجر "حتى" ما بعدها وفيه معنى الاستثناء قال: وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن "ما" اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي "ما" التي في قولك: أفعل ما 3 فعلت 4.

وحكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد 5: قال: سمعت أعرابيا/ 330 يقول: اللهم أغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع، نصب بـ "حاشا" 6.

1 النساء: 39، وقراءة رفع "تجارة" ونصبها من السبعة، فعاصم وحده نصب "تجارة".
"فكان" ناقصة واسمها ضمير مستتر. أي: المبايعه، والباقون بالرفع. النشر 2/ 237،
والبحر المحيط 2/ 353.

2 انظر: الكتاب 1/ 377.

3 "ما" هنا بمعنى الذي.

4 انظر: الكتاب 1/ 377.

5 أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري الخزرجي من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، كما كان أيضا من تلاميذ المفضل الكوفي، وله كتاب النوادر في اللغة، توفي سنة "214هـ" أو "215هـ"، ترجمته في تاريخ بغداد 9/ 77، ونزهة الألباء/ 173،
والإرشاد لياقوت 4/ 138، وبغية الوعاة/ 254، وأخبار النحويين البصريين/ 41.
6 أنكر سيبويه فعلية "حاشا" وقال بحرفيتها خلافا للمبرد الذي يميز الأمرين في "حاشا" فقد جاء في المقتضب: أما ما كان من ذلك اسما فغير وسوى وسواء. وما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلا فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف. انظر الكتاب 1/ 359، والمقتضب 4/ 491.

قال أبو العباس: إنما حاشا بمنزلة خلا، ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك: خلا يخلو، وكذلك حاشا يحاشي، وكذلك قولك: أنت أحب الناس إليّ ولا أحاشي أحداً، أي: ولا أستثني أحداً، وتصييرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي، وأنشد قول النابغة:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ ... وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ¹
والبغداديون أيضاً يجيزون النصب والجر بـ"حاشا".

واعلم: أن من الاستثناء ما يكون منقطعاً من الأول، وليس ببعض له وهذا الذي يكون "إلا" فيه بمعنى لكن. ونحن نفرّد له باباً يلي هذا الباب إن شاء الله.

1 استشهد بهذا البيت لمذهب الجرمي والمبرد من أن "حاشا" كما تكون حرفاً تكون فعلاً بدليل تصرفها في مثل هذا البيت.

والضمير البارز المتصل في قوله: يشبهه راجع إلى النعمان بن المنذر ممدوح النابغة، والبيت من قصيدة له يمدحه ويعتذر له. وانظر مجالس ثعلب / 504 وشرح السيرافي / 3 / 129، وابن يعيش 2 / 85، والمغني 1 / 130، وأما ابن الشجري 2 / 85، والإنصاف / 278، والديوان / 42.

باب الاستثناء المنقطع من الأول

مدخل

...

باب الاستثناء المنقطع من الأول:

إلا في تأويل "لكن" إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين¹. ومعنى سوى عند / 331 الكوفيين، والاختيار فيه النصب في كل وجه². وربما ارتفع ما قبل إلا، وهي لغة بني تميم، وإنما ضارعت إلا "لكن"، لأن "لكن" للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن ههنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، فزيد قد قام ويفرق بينهما: أن لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب، إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو

قولك: جاءني عبد الله لكن زيد لم يجيء ولو قلت: مررت بعبد الله لكن عمرو، لم يجز، وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه، ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه ليعرف أنه لم

-
- 1 قال سيويوه: هذا باب ما يكون إلا على معنى "ولكن" فمن ذلك قوله عز وجل: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} ، أي: ولكن من رحم: انظر الكتاب 1/ 366.
- 2 في الكتاب 1/ 363. هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهي لغة أهل الحجاز وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمرا، جاءوا به على معنى ولكن حمرا وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمرا، أرادوا: ليس فيها إلا حمرا ولكنه ذكر أحدا توكيدا.
- وانظر المقتضب 4/ 412-413.

(290/1)

يدخل فيهم، نحو: جاءني القوم إلا زيدا، فإن قال: ما جاءني زيد إلا عمرا، فلا يجوز إلا على معنى لكن/ 332.

واعلم: أن إلا في كل موضع على معناها في الاستثناء، وأنها لا بد من أن تخرج بعضا من كل، فإذا كان الاستثناء منقطعا، فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يُستثنى منه فتفقد هذا فإنه يدق، فمن ذلك قوله تعالى: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ} 1، فالعاصم الفاعل، من رحم ليس بعاصم ولكنه دل على العصمة والنجاة. فكأنه قال -والله أعلم: لكن من رحم يُعصم أو معصوم، ومن ذلك قوله تعالى: {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ} 2، وهذا الضرب في القرآن كثير. ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاما بسلام، وما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، "فما نفع" مع الفعل بمنزلة اسم 3. ولولا "ما" لم يجز الفعل هنا بعد إلا وإنما حسن هذا الكلام؛ لأنه لما قال: ما زاد دل على قوله هو على حاله، فكأنه/ 333 4 قال: هو على حاله إلا ما نقص، وكذلك دل بقوله: ما نفع ما هو على أمره إلا ما ضر وقال الشاعر:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفْسُ مِنْهُ بِشِدْقِهِ ... وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفَنَ سَيْفٍ وَمَنْزَرًا 5

-
- 1 هود: 43 الاستثناء في الآية يكون منقطعا إذا أبقى عاصم على أصل معناه، ويكون المراد عن رحم المعصوم أما إذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى، أي: الراحم، أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى مفعول أو صيغة نسب، أي: ذي عصمة أو قدر حذف مضاف، أي: مكان من رحم - كان الاستثناء متصلا - وانظر: العكبري 2/ 21، والبحر المحيط 5/ 227، وابن يعيش 2/ 81، وشرح الكافية للرضي 1/ 210، والكشاف 2/ 217، والتنزيل والتكميل لأبي حيان 4/ 215.
- 2 يونس: 98. أي: ولكن قوم يونس. وانظر الكتاب 1/ 366.
- 3 نحو النقصان والضرر.
- 4 انظر الكتاب 1/ 367.

5 الشاهد فيه نصب "جفن" على الاستثناء، وإلا هنا بمعنى: لكن وهو لحذيفة بن أنس الهذلي وقيل: لأبي خراش. ويروى: نجا عامر، أي: نجا والنفس في شدقه، وزعم يونس: أن معناه: لم ينج إلا بجفن سيف. وانظر الجمهرة 2/ 366. والصاحبي 8/ 8.

(291/1)

فقلوه: نجا، ولم ينج كقولك: أفلت ولم يفلت، أي: لم يفلت إفلاتاً صحيحاً كقولك: تكلمت ولم أتكلم، ثم قال: إلا جفن سيف ومنزراً، كأنه قال: لكن جفن سيف ومنزراً، وقال الآخر:

وما بالربيع من أحدٍ
ثم قال:

إلا أو آري 1 ...

فهذا كأنه كما قال: من أحد اجتزأ بالبعض من الكل، فكأنه قال: ما

-
- 1 من شواهد سيبويه 1/ 364، على إبدال الأواري بالرفع من موضع "أحد" على لغة تميم في المنقطع. وهما بيتان للنابعة الذبياني روى منها عجز البيت الأول وقسما من صدر البيت الثاني وهما بتمامهما:
- وقفت فيها أصيلا لأسائلها ... عيت جوابا وما بالربيع من أحد

إلا أوارى لأيا ما أبينها ... والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد
والأصيل: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وروي البيت الأول:
وقفت فيها أصيلا كي أسائلها.

كما روي:

وقفت فيها طويلا ... ووقفت فيها أصيلا
وفيه ثلاثة أقوال:

- 1- أنه مصغر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان.
 - 2 أنه تصغير أصلان جمع أصيل، كـرغفان جمع رغيف، وفيه أن جمع الكثرة لا يصغر إلا برده إلى المفرد.
 - 3- أنه مصغر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل، مثل التكلان والغفران. وفيه رواية أخرى: أصيلا على إبدال النون لاما.
- والربع: محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا، والمربع كجعفر منزلهم في الربع.
والأواري: جمع آرية بمد الهمزة: وتشديد الياء، وهي التي تحبس فيها الخيل من وتد أو حبل. والنؤي: حاجز حول الحباء يدفع عنه الماء ويبعده. والمظلومة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة لأنهما في فلاة.
- وانظر: المقتضب 4/ 414، ومعاني القرآن 1/ 480، وإصلاح المنطق 47، وابن يعيش 2/ 80، وشرح المعلقات للزوزني/ 196، وشرح القصائد السبع 242، والإنصاف/ 269، والديوان 16.

(292/1)

بالربع من شيء واكتفى بأحد لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له لأنه لم يلبس وأما قول الشاعر:

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقٍ فَالِحٍ ... فَلَبَّوْهُ جَرِبَتْ مَعَا وَأَعْدَّتِ
إِلَّا كَنَاشِرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ ... كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ¹
وقال الآخر:

كَأَنَّ وَبَيْتَ اللَّهِ حَتَّى يُنْزِلُوا ... مِنْ رَأْسِ شَاهِقَةٍ إِلَيْنَا الْأَسُودَا

1 من شواهد سيبويه 1/ 378، على الاستثناء المنقطع ثم قال: كأنه قال: ولكن هذا

كناشرة، وكان المبرد يجعل الكاف في قوله: "كناشرة" زائدة، ولا يحتاج إلى زيادتها لأنه أراد ناشرة، وكذلك فعل ابن جني في سر صناعة الإعراب كما فعل المبرد وابن السراج، ورواية سيبويه: من كان أشرك ...

وفالج: هو فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم إلى بني ولحق ببني ذكوان بن بھشة بن سليم بن قيس عيلان فنسب إليهم.

وناشرة: رجل من بني مازن ضيف عليه قومه فانتقل عنهم إلى بني أسد، فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث اضطروه إلى الخروج عنهم، واستثنى ناشرة منهم لأنه لم يرض فعلهم، ولأنه امتحن محنة فالج بهم.

أغدت: صارت فيها الغدة. وهي كالذبحة تعتري البعير فلا تلبثه فالهمزة للصيرورة. والغلواء: سرعة الشباب، وهو من الغلو أي: الارتفاع. المتنبت: المنمى المغذى، وقيل: هنا المتأصل. ونسب الشعر في سيبويه وشراحه إلى عنز بن دحاجة المازني. ونسب ابن سيده البيت الثاني إلى الأعشى وليس في ديوانه. وللأعشى تائبة على هذا الروي، ولكنها من بحر الطويل. والبيتان من الكامل. وانظر المقتضب 4/ 417، وسر صناعة الإعراب 1/ 301، والمخصص لابن سيده 16/ 68، والمفضليات/ 209، واللسان "نبت".

(293/1)

ثم قال:

إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمَكْلَفِ نَفْسَهُ ... وَابْنِ قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيُشْهَدَا
فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ كَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ}
2.

1 الشاهد فيه زيادة الكاف عند المصنف، وكذلك عند المبرد وابن جني. وتقديره: إلا خارجة، وهو من الاستثناء المنقطع عن الأول معناه "لكن". ولم ينسبهما سيبويه لقائل معين وكذلك المحققون لكتاب. والبيتان من قصيدة للأعشى في ديوانه/ 277-233، قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن، والاستثناء من قوله:

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا ... رَهْنًا فَيُفْسِدُهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى: آليت ألا نجيبه إلى ما يسألنا من تقديم الرهائن من أبنائنا، إلا ما سبق من أمر خارجة -وهو رجل من شيبان- الذي يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب، وابني قبيصة اللذين أخذ منهما الخوف فأرهقا أنفسهما وحملا إليك الرهائن، والخائف جدير بأن يرهق نفسه. وانظر: الكتاب 1/ 368، والمقتضب 4/ 418، وسر صناعة الإعراب 1/ 302، وشرح المفصليات 209.

2 الشورى: 11. "في الروض الأنف 1/ 47" الكاف تكون حرف جر وتكون اسما بمعنى: "مثل". ويدلك على أنها حرف وقوعها صلة للذي. وتكون اسما بمعنى: "مثل" ويدلك على أنها تكون اسما دخول حرف الجر عليها وإذا دخلت على مثل، كقوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}، فهي إذن حرف إذ لا يستقيم أن يقال: مثل مثله.. وفي البحر المحيط 7/ 501 تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يريدون به المخاطب، كأنهم إذا أنفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفيا عن الشخص وهو من باب المبالغة.. فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن مثلا زائدة للتوكيد ليس بجيد، لأن مثلا اسم، والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فإنها حرف فتصلح للزيادة. ويحتمل أيضا أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ.. فيكون المعنى: ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهذا محمل سهل، والوجه الأول أعوص. انظر: شرح الكافية 2/ 319، والمغني 1/ 153، وسر الصناعة 1/ 291-292، والخزانة 4/ 273.

(294/1)

وكقول رؤية:

لواحقُ الأقاربِ فيها كالمق 1

والمق: الطول وإنما المعنى: فيها طول، كما يقال: فلان كذا الهيئة أي: ذو الهيئة.

1 الشاهد فيه زيادة الكاف، لأن المقق معناه: الطول فلا يقال في الشيء كالطول، وإنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: مقق، أي: طول.

ونقل البغدادي عن ابن السراج قوله: أما مجيء الكاف حرفا زائداً لغير معنى التشبيه فكقولهم -فيما حدثناه عن أبي العباس: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة فموضع الجرور رفع، ومنه: لواحق الأقارب فيها كالمق، أي: فيها مقق، لأنه يصف

الأضلاع بأن فيها طولاً، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه. ومنه: ليس كمثله شيء.

اللوّاحق: جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقا: ضمير وهزل: والأقرب: جمع قرب بضمه فسكون وبضمتين: الخاصرة. يريد أنها خماص البطون، وضمير "فيها" للأقرب.

وانظر: المقتضب 4/ 119، وشرح الحماسة 4/ 1649، وارتشاف الضرب 259، والخزانة 4/ 266، و1/ 38، وديوان رؤية 106.

(295/1)

مسائل من باب الاستثناء:

تقول: ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا زيد. وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، هذا وجه الكلام، وإن حَمَلْتَهُ على الإِضمار الذي في الفعل، أعني: المضمّر في "يقول" فقلت: ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً، فعربي. قال عديُّ بن زيد:

في لَيْلَةٍ لا نَرَى بها أَحَدًا ... يَحْكِي علينا إلا كَوَاكِبُهَا¹

1 من شواهد سيبويه 1/ 361 على إبدال "كواكبها" من الضمير المستتر في "يحكي" لأنه منفي في المعنى. ولو نصب على البديل من "أحد" لكان أحسن لأن أحداً منفي في اللفظ والمعنى.

قال ابن الشجري: وجدت هذا البيت في كتاب لغوي منسوباً إلى عدي بن زيد. وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدي فلم أجده فيهما، وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية. وقال البغدادي: إنما هذا البيت لأحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتتها الأصبهاني في الأغاني. ثم ذكرها والقافية فيها مرفوعة. ويحكي علينا: بمعنى يروي، و"على" بمعنى عن أو ضمن "يحكي" معنى "يتم" وانظر المقتضب 4/ 402، وأما لي ابن الشجري 2/ 73، والأغاني 13/ 115، والمغني 1/ 153، والخزانة 2/ 18، ومهذب الأغاني 1/ 113، وملحقات ديوان عدي بن زيد/ 194.

(295/1)

وإنما تكلموا بذلك لأن "تقول" في المعنى منفي، إذ كان وصفاً لمنفي أو خبراً، كما قالوا: قد عرفتُ زيداً أبو من هو، لأن معناه معنى المستفهم عنه. ويجوز: ما أظنُّ أحدًا فيها إلا زيداً، ولا أحدٌ منهم اتخذت عنده يدًا إلا زيد، رفعت زيداً في المسألة الأولى على البدل من المضمير في فيها/ 325 المرفوع وخفضته في الثانية على البدل من الهاء المخفوضة. في "عنده" وتقول: ما ضربت أحدًا يقول ذاك إلا زيداً لا يكون في ذلك إلا النصب؛ لأن القول غير منفي هنا، وإنما أخبرت: أنك ضربت ممن يقول ذاك زيداً، والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد. ولكنك قلت: رأيت أو ظننت ونحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ولو جعلت: رأيت من رؤية العين كان بمنزلة "ضربت".

قال الخليل: ألا ترى أنك تقول: ما رأيته يقول ذلك إلا زيد، وما أظنُّه يقوله إلا عمرو، فهذا يدلُّك على أنك إنما انتحيت على القول¹، وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد، وليس "زيد" بدلاً من الرجل في "قل".
قال سيبويه: لكن "قل رجل" في موضع "أقل رجل" ومعناه كمعناه، وأقل رجل مبتدأ² / 333 مبنى عليه. والمستثنى بدل منه لأنه يدخله في شيء.

1 انظر: الكتاب 1/ 361.

2 المصدر السابق: 1/ 361.

(296/1)

يخرج منه من سواه، وكذلك أقل من وقل من إذا جعلت من بمنزلة رجل، قال حدثنا بذلك يونس عن العرب. يجعلونه نكرة¹ -يعني من- قال أبو العباس: إذا قلت: قل رجل يقول ذاك إلا زيد فهذا نفي. كثر رجل² يقول ذاك إلا زيد وليست هذه قل التي تريد بها قل الشيء وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيد. والدليل على أن رجل في معنى رجال، أنك لو قلت: قل زيد إلا زيد، لم يجوز لأنك لا تستثني واحداً من واحد هو هو، وقولك: إلا زيداً يدلُّ على معنى أقل رجل³ فهو بدل من قولك: قل رجل. وتقول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل "أن بشيء" في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن يحمله على الباء صار كأنه 4 / 337 بدل من اسم مرفوع، وبشيء في لغة أهل الحجاز في موضع اسم منصوب ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به،

استوت اللغتان وصارت "ما" على أقيس الوجهين⁵، وهي لغة تميم.
وتقول: لا أحد فيها إلا عبد الله، تحمل عبد الله على موضع "لا" دون

1 المصدر السابق 1/ 361.

والنص في الكتاب: ... وكذلك أقل من يقول ذلك وقل من يقول ذاك، إذا جعلت
"من" بمنزلة رجل. حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة.

2 المقتضب 4/ 405.

3 للنحويين كلام طويل في إعراب قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد.

فأقل مبتدأ لا خبر له واستغنى، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني، أو لأنه بمعنى
الفعل في قولهم: قل رجل يقول ذاك إلا زيد عند النحاس، واستغنى بصفة المضاف إليه
عن الخبر، ولا يجوز أن تكون جملة: "يقول ذاك" خبراً للمبتدأ لأنها جرت على المضاف
إليه في تثنيته وجمعه وتأنيثه يقولون: أقل امرأة تقول ذاك، وأقل امرأتين تقولان ذاك،
وأقل رجال يقولون ذاك. انظر: الخصائص 2/ 124، والأشباه 2/ 45، والخزانة 2/
26، وشرح الكافية 1/ 77.

4 انظر: الكتاب 1/ 362.

5 المصدر السابق 1/ 362، لأنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به
فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به.

(297/1)

لفظه وكذلك تقول: ما أتاني من أحد إلا عبد الله، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد
لا عبد الله ولا زيد، من قبل أنه خطأ أن تحمل المعرفة على "من" في هذا الموضع كما
تقول: لا أحد فيها إلا زيد، لا عمرو؛ لأن المعرفة لا تحمل على "لا" 1. وتقول: ما فيها
إلا زيد، وما علمت أن فيها إلا زيداً، ولا يجوز: ما إلا زيد فيها، ولا ما علمت أن إلا
زيداً فيها²، وإنما حسن لما قدمت وفصلت بين أن وإلا لطول الكلام، كأشياء تجوز في
الكلام إذا طال وتحسن. ولا يجوز أن تقول: ما علمت أن إلا زيدا فيها، من أجل أنك/
338 لم تفصل بين "أن" وإلا كما فصلت في قولك ما علمت أن فيها إلا زيداً.
قال سيبويه: وتقول إن أحداً لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف³ فمن أجاز هذا قال:
إن أحداً لا يقول هذا إلا زيداً، حملة على "إن" وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، وإن بنيت

جعلت "رأيتَه" خبرًا لأحد أو صفة. وتقول ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدًا كأنه قال: قد قالوا ذاك إلا زيدا. وتقول: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا و"أن" في موضع اسم مرفوع قال الشاعر:

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفْتُ ... حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ4
وناس يقولون: غير أن نطقت 5، وقد مضى تفسيره.

1 المصدر السابق 1/ 362 وذلك لأن هذا الكلام جواب لقوله: هل من أحد أو هل أتاك من أحد.

2 لأنك إذا قلبته وجعلته يلي "أن" و"ما" في لغة أهل الحجاز قبح ولم يجز لأنها ليست بفعل فيحتمل قلبهما كما لم يجز فيهما التقديم والتأخير.

3 الكتاب 1/ 363، لأن أحدا لا يستعمل في الواجب وإنما نفيت بعد أن أوجبت.

4 مر تفسير هذا البيت، انظر 312 من المخطوط وهو لأبي قيس بن رفاعه. ورواه سيويه 1/ 369 غير أن نطقت.

5 انظر: الكتاب 1/ 369.

(298/1)

وتقول: ما أتاني زيد إلا عمرو، إذا أردت بذكرك زيدًا: بعض من نَفَيْتَ توكيدًا للنفي فهي بمنزلة ما لم تذكره ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، فإن قلت: ما زيد إلا يقوم كان جيدًا/ 339 وذلك أن الموضع موضع خبر والخبر اسم فلو كان: ما زيدًا إلا يقوم كان جيدًا لمصارعة يفعل الأسماء. ولم يقولوا: أكثر من ذلك.

قال أبو العباس -رحمه الله: والتقدير: ما زيد شيئًا إلا ذا فلا يجوز أن يقع بعد إلا شيء إلا اسم في معنى شيء الذي هو حدُّ زيد؛ لأنه واحد من شيء لأنه شيء في معنى

جماعة، وتقدره: ما زيد شيئًا من الأشياء إلا قائم، فلا يجوز أن يقع بعد "إلا" إلا اسم أو مضارع له، ومن ههنا وجب أن تقول ما زيد إلا الجبن آكل وإلا الخبز آكله هو، وفيمن قال زيدًا ضربته: قال: ما زيد إلا الخبز آكله ولا يجوز: ما الخبز إلا زيد آكل. لا يجوز أن تعمل الفعل الذي بعد إلا في الاسم الذي قبلها بوجه من الوجوه، لأن الاستثناء إنما يجيء بعد مضي الابتداء، لأن المعنى: ما الخبز شيئًا إلا زيد آكله، فإن حذف الهاء من "آكله" أضمرتها ورفعت الخبز. لا يجوز إلا ذلك/ 340. فإن قلت: ما زيد إلا قد قام،

فهو أمثل ولو لم يجزه مجيز كان قاصدًا فيه إلى مثل ترك إجازة ما قبله لأن "قد" إنما أكدت وصارت جوابًا لتوقع خبر والفعل الماضي على حاله ومن أجازته فعلى وجه أن "قد" لما زادت ضارع الفعل بالزيادة التي قبله الأفعال المضارعة والأسماء لأن الأفعال المضارعة يدخلها السين، وسوف والأسماء يدخلها الألف واللام فتقول: ما زيد إلا قد قام ألا ترى أن "قد" إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالًا نحو: جاء زيد قد ركب دابة ولولا "قد" كان قبيحًا فإن قيل: ألسنت تقول: ما جاءني زيد إلا تكلم بجميل، فقد وقع الفعل الماضي بعد إلا، قيل: إنما جاز وجاد لأنه ليس قبله اسم يكون خبرًا له وإنما معناه: كلما جاءني زيد تكلم "بجميل" فإن قال: فأنت قد تقول: ما تأتيني إلا قلت حسنًا وما تحدثني إلى صدقت فمن أين وقع الماضي بعد إلا/341 والذي قبله مضارع؟ قيل: فالمضارع الذي قبله في معنى الماضي، لأنه حكاية الحال،

(299/1)

ألا ترى أن معناه: كلما حدثني صدقتني، وكلما جئتني قلت: حقًا، ولو قلت: ما زيد إلا أنا ضارب، لأضمرت الهاء في "ضارب"، لأن زيدًا لا سبيل لضارب عليه لأن تقديره: ما زيد شيئًا إلا أنا ضاربه، فإن كانت ما الحجازية فهي الرافعة لزيد، وإن كانت التميمية فإنما جاء الفعل بعد أن عمل الابتداء فصار بمنزلة قولك كان زيد ضربت في أنه لا بد من الهاء في "ضربت" وتقول: ما كان أخاك إلا زيد، وما ضرب أباك إلا زيد؛ لأن الفعل فارغ لما بعده فتقديره، ما كان أحد أخاك إلا عمرو، وما كان أخوك أحدًا إلا زيدًا¹، فما بعد "إلا" من فاعل أو مفعول مستثنى من اسم في النية أو خبر ولا يجوز: ما منطلقًا إلا كان زيد، من حيث استحال ما زيدًا إلا ضرب عمرو، وتقول ما كان زيد قائمًا إلا أبوه وما زيد قائمًا إلا أبوه لأن "ما" في قائم منفي/ 342 في المعنى، والأب هو الفاعل كما تقول: ما قام إلا زيد. فإن قلت: ما زيد قائمًا أحد إلا أبوه كان جيدًا لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه ونظير ذلك: زيد ما قام أحد إلا أبوه وزيد ما كان أحد قائمًا إلا أبوه. وتقول: ما أظنُّ أحدًا قائمًا إلا أبوك والنصب في الأب أجود على البديل من "أحد" ولو قلت: ما زيد قائمًا أحد إليه إلا أبوه كان أجود حتى يكون الاستثناء فضلة. ويقول: إن أخويك ليسا منطلقًا إلا أبوهما كما تقول: إن أخويك ليسا منطلقًا جاريتهما وكذلك: إن أخويك ليسا منطلقًا أحد إلا أبوهما، كما تقول: مررت برجالٍ ليسوا إلا منطلقًا آباؤهم.

قال أبو العباس -رحمه الله: يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء، إنما هي إن ولا2، ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال، ويقولون

- 1 فما بعد إلا من زيدا جملة زائدة مقحمة أظنها من عمل الناسخ.
- 2 مذهب الفراء: أن "إلا" مركبة من إن ولا العاطفة حذفت النون الثانية من إن وأدغمت الأولى في لام لا، فإذا انتصب الاسم بعدها فيان وإذا تبع ما قبلها بالإعراب فبلا العاطفة فكان أصل قام القوم إلا زيدا، قام القوم إلا زيدا لا قام. أي: لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل إلا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم أو إثباتا فهو كقولك: كأن زيدا أسد الأصل عند بعضهم إن زيدا كأسد فقدموا الكاف وركبوها مع إن. انظر الإنصاف/ 150، وشرح الكافية 2/ 247، وشرح المفصل 2/ 77.

(300/1)

إذا قلنا: ما جاءني أحد إلا زيد. فإنما رفعنا زيدا "بلا" وإن نصبنا فيان. ونحن في ذلك مخبرون في هذا لأنه قد / 343 اجتمع عاملان "إن ولا" فنحن نعمل أيهما شئنا وكذلك يقولون: جاءني القوم إلا زيد وإلا زيدا، ولا يعرفون ما نقول نحن أن رفعه على الوصف في معنى غير فيلزمهم أن يقولون: ما جاءني إلا زيدا إذا أعملوا "إن" وهم لا يقولون1 به، فسألناهم: لم2 ذلك؟ فقالوا: لأن أحدا مضمرة، قلت: ذاك أجدر أن يجوز النصب، كما يجوز إذا أظهرت أحدا، فلم يكن في ذاك وما يتولد فيه من المسائل حجة، وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظا فيما يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن: لا تنصب النكرات بلا تنوين، قال سيبويه: إذا قلت لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا، الدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ونظير ذلك قوله: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ 3 لَفَسَدَتَا} 4 ومثل ذلك قوله: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} 5 ومثله قول لبيد: / 335

وإذا جُوزِيَتْ قَرْضًا فَاجْزِهِ ... إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقَى غَيْرُ الْجَمَلِ6

قال أبو العباس -رحمه الله: لو كان معنا إلا زيدا لغلبنا أجود كلام وأحسنه، والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا

1 في الأصل: لا يقولوا.

2 في الأصل "لما".

3 انظر: الكتاب 1/ 370.

4 الأنبياء: 22. وانظر: الإنصاف 1/ 175، والكعبري 2/ 69، والبحر المحيط 6/

304-305، وشرح الكافية للرضي 1/ 277.

5 النساء: 95.

6 مر هذا الشاعر ص 348.

(301/1)

زيد وما جاءني إلا زيد، أنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد لهلكنا فزيد معك كما قال تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} 1 والله تعالى فيهما 2. وتقول: لو كان لنا إلا زيدًا أحد لهلكنا كما تقول: ما جاءني إلا زيدًا أحد والدليل على جودة الاستثناء أيضًا أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفًا إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز. ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت وكذلك: جاءني القوم إلا زيد على ذلك، ولو/ 345 قلت: جاءني رجلًا إلا زيد، تريد: غير زيد على الوصف لم يجز؛ لأن الاستثناء هنا محال وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدًا لأن معنى: ما أكل أحد إلا الخبز أنه قد أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان إلا زيدًا وكذلك ما مسلوب أحد إلا ثوبًا إلا زيدًا؛ لأنك أردت: كل إنسان سلب ثوبًا إلا زيدًا وتقول: ما ضربت أحدًا إلا قائمًا فتنصب "قائمًا" على الحال وكذلك: ما مررت بأحد إلا "قائمًا" وما جاءني أحد إلا راكبًا فإن قلت: ما مررت بأحد إلا قائمًا إلا زيدًا نصبت: زيدًا ولم يجز أن تبدله من "أحد" لأن المعنى: مررت بكل أحد قائم، وإن شئت: قائمًا إلا زيدًا وتقول: ما مر بي البعير إلا إبلك وذهب الدنانير إلا دنائرك وفي كتاب الله تعالى: {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} 3.

قال الأخفش: لو قلت: أين إلا زيدًا قومك/ 346 وكيف إلا زيدًا قومك. لجاز لأن هذا بمنزلة أهنا إلا زيدًا قومك، ويجوز ضرب إلا زيد قومك أصحابنا، على أن يستثنى زيدًا من الفاعلين. وقال: لو استثنيته من المفعولين لم يحسن؛ لأنك لم تحي للمفعولين بذكر في أول الكلام و"ضرب" هو من ذكر الفاعلين لأن الفعل "لهم".

(302/1)

واعلم: أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف، إلا ويكون الثاني اسمًا، مثل قولك: قام القوم إلا خلا زيدًا، هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا وخلا فإن قلت: إلا ما خلا زيدًا وإلا ما عدا جاز 1 ولا يجوز إلا حاش زيدًا والكسائي: يميزه إذا خفض "بحاشا"، والبغداديون يميزون في: ما عندي إلا أبك أحدًا، الرفع والنصب في "أبيك" يميزون: ما عندي إلا أبوك أحد. وقد مضى ذكر هذا. وما يجوز فيه وما لا يجوز. وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد، وهل قام القوم إلا زيد، فالرفع عند/ 347 البصريين على البدل 2، وعند الكوفيين على العطف 3، ويقولون: إذا اجتمعت "إلا وغير" فاجعل إحداهما تتبع ما قبلها وإحداهما استثناء، فيقولون: ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو، ترفع زيدًا وتنصب "غير" وهذا عندنا إنما انتصب الثاني، لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وقد مضى تفسير ذلك، وإذا نَسَقْتَ جاز رفعهما جميعًا فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو، قال الشاعر:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ ... دَارَ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارَ مَرْوَانَ 4

1 لأن "ما" اسم فلا توصل "إلا" بالفعل فخلا وعدا هنا صلة "لما".

2 انظر: الكتاب 1/ 360.

3 لأن الكوفيين يذهبون إلى أن "إلا" تكون بمعنى "الواو" واحتجوا بقوله تعالى: {لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} أي: ولا الذين ظلموا، يعني: والذين ظلموا لا تكون لهم حجة أيضا. ويأبى البصريون هذا.. وانظر: الإنصاف/ 155-156.

4 من شواهد سيبويه 1/ 373 على جعل "غير" نعتا للدار فلذلك رفع ما بعد "إلا". والمعنى: ما بالمدينة دار غير واحدة، وهي دار الخليفة إلا دار مروان وما بعد "إلا" بدل من دار الأولى، ولو جعل "غير واحدة" استثناء بمنزلة، إلا واحدة. لجاز نصبها على

الاستثناء ورفعها على البذل.

وأراد مروان بن الحكم. وقد نسب سيبويه هذا الشاهد إلى الفرزدق وليس في ديوانه.

وفي الديوان قصيدتان من بحر الشاهد ورويه. ص/ 875-877.

وانظر: معاني القرآن 1/ 90، والمقتضب 4/ 425، وشرح السيرافي 3/ 306،

والأبيات المشككة للفارقي/ 271.

(303/1)

ترفع "غير" وتنصب دار مروان، ولك أن تنصبهما جميعاً على قولك: ما جاءني أحد إلا زيداً، ورفعهما جميعاً، لا يجوز إلا على أن تجعل "غير" نعتاً فيصير الكلام كأنك قلت: ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان. ولا يجوز أن يقع بعد إلا شيان مختلفان على غير جهة البذل/ 348 لا يجوز: ما أكل إلا عبد الله طعامك. ولا ما أكل إلا طعامك عبد الله، وقد مضى تفسير هذا فإن جعلت "إلا" بمعنى غير فقد أجازته قوم.

وإذا قال القائل: الذي له عندي مائة درهم إلا درهماً، فقد أقر بثمانية وتسعين وإذا قال: الذي له عندي مائة إلا درهماً فقد أقر بمائة لأن المعنى: له عندي مائة غير درهماً. وكذلك لو قال: له عليّ مائة غير ألف. كان له مائة، ألا ترى أنه لو قال: له عليّ مائة مثل درهماً، جاز أن يكون المعنى: أن المائة درهماً.

وكذلك لو قال: له عليّ مائة مثل ألف كان عليه ألف "فغير" نقيض مثل، وإذا قلت: ما له عندي إلا درهماً، فأردت أن تقر بما بعد "إلا" رفعته لأنك إذا قلت: ما له عندي مائة إلا درهماً، فإنما رفعت درهماً، بأن جعلته بدلاً من "مائة" فكأنك قلت: ما له عندي إلا درهماً، وإذا نصبت فقلت: ما له عندي مائة إلا درهماً، فما أقررت بشيء لأن "عندي" لم ترفع شيئاً فيثبت له عندك/ 349 فكأنك قلت: ما له عندي ثمانية وتسعون.

كذلك إذا قلت ما لك عليّ عشرون إلا درهماً، فإذا قلت: ما لك عشرون إلا خمسة، فأنت تريد: ما لك إلا خمسة وتقول: لك عليّ عشرة إلا خمسة ما خلا درهماً فالذي له ستة. وكل استثناء فهو مما يليه والأول: حط والثاني: زيادة وكذلك جميع العدد، فالدرهم مستثنى من الخمسة فصار

(304/1)

المستثنى أربعة. ولا ينسق على حروف الاستثناء "بلا" لا تقول: قام القوم ليس زيدًا ولا عمرًا، ولا: قام القوم غير زيد ولا عمرو، والنفي في جميع العربية ينسق عليه "بلا" 1 إلا في الاستثناء، وقال بعضهم: "لا سيما" يجيء شبيهًا بالاستثناء وحكي: ولا سيما يوم ويومًا، من رفع جعله في صلة "ما" ومن خفض خفض بشيء. ههنا وجعل "ما" زائدة 2 للتوكيد والسي / 350. والمثل ومن نصب جعله ظرفًا وحكي عن الأحمر 3: أنه كان يميز: ما قام صغير وما خلا أخاك كبير وإنما قاسه على قول الشاعر:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا طُورِي ... وَلَا خَلَا الْجَنُّ بِهَا إِنْسِي 4

1 في الأصل "بولا".

2 في الكتاب 1 / 350 قال سيويه: وسألت الخليل عن قول العرب: ولا سيما زيد، فزعم، أنه مثل قولك: ولا مثل زيد، و"ما" لغو وقال: ولا سيما زيد كقولهم: دع ما زيد، وكقوله مثلاً، ما بعوضة في هذا الموضع بمنزلة مثل فمن ثم عملت فيه "لا" كما تعمل رب في "مثل".

فالجر: بالإضافة إلى "سي" وما زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، ولا تكون "ما" اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى "سي" وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، والنصب على التمييز "لسي" وما لغو، وهذا الوجه الأخير لم يذكره ابن السراج، وإنما قال: ومن نصب جعله ظرفاً.

3 الأحمر: علي بن الحسن، والأحمر في الأصل صفة للرجل الذي فيه الحمرة، صاحب الكسائي، وهو أحد من اشتهر بالنحو واتساع الحفظ، وكان فطناً، مات بطريق مكة قبل الفراء بمدة سنة "194هـ"، ومات الفراء سنة: "204هـ"، ترجمته في تاريخ بغداد ج12 / 104-105، وطبقات الزبيدي / 95، ومعجم الأدباء ج13 / 5-11، والأنساب / 20، وإنباه الرواة ج2 / 313.

4 الشاهد فيه جواز تقديم المستثنى، لأن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ، والأصل: ولا بما إنسي خلا الجن. قال ابن الأنباري: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو: إلا طعامك ما أكل زيد، نص عليه الكسائي وإليه ذهب الزجاج في بعض المواضع. واستدلوا بهذا البيت ونحوه، ومنعه البصريون، وأجابوا عن البيت بأن تقديره: "وبلدة ليس بها طوري ولا إنسي ما خلا الجن".

فحذف إنسيا وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفصيل لما أضمره. وقيل: تقديره: ولا بما إنسي خلا الجن، فيها مقدرة بعد "إلا" وتقديم المستثنى للضرورة فلا يكون فيه حجة. وهذان بيتان من الرجز للعجاج. والبلدة: الأرض، يقال: هذه بلدتنا، أي: أرضنا.

وقوله: ليس بها طوري، أي: ليس بها أحد، ولا يجيء "طوري" إلا مع النفي. ويروى:
وليس بها طوئي. وانظر: النوادر/ 226، والمنصف 3/ 62، والإنصاف/ 274، وشرح
الكافية للرضي 1/ 209، والخزانة 2/ 3، وأما القالي 1/ 251، وديوان العجاج/
68.

(305/1)

وليس كما ظن لأن إنسي مرتفع "بها" على مذهبهم ولو قلت: ما أتاني إلا زيد إلا أبو
عبد الله، إذا كان أبو عبد الله زيدًا كان جيدًا.
قال أبو بكر: قد كنا قلنا عند افتتاحنا ذكرنا الأسماء المنصوبات أنها تنقسم قسمة أولى
على ضربين. وأن الضرب الأول: هو العام الكثير. وقد ذكرناه بجميع أقسامه وبقي
الضرب الآخر وهو "إلا" ونحن ذاكرون إن شاء الله الضرب الآخر من الأسماء المنصوبة
من القسمة الأولى. هذا الضرب كل اسم نذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون
ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو/ 351 الإضافة
ولولاها لصلح أن يضاف إليه والفرق بين هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي
قبله أن المنصوب هنا ينتصب عند تمام الاسم وذلك ينتصب عند تمام الكلام، وهذا
الضرب أكثر ما يكون في نوعين يميزان المقادير والأعداد، وقد نصبوا أشياء نصب
الأسماء بعد المقادير.

(306/1)

باب تمييز المقادير:

المقدرات بالمقادير على ثلاثة أضرب: ممسوح، ومكيل، وموزون. أما ما كان منها على
معنى المساحة، فقولهم: ما في السماء قدر راحة سحابًا، جعل قدر الراحة شيئًا معلومًا
نحو: ما يمسخ به ما في الأرض وكل ما كان في هذا المعنى فهذا حكمه. وأما ما كان على
معنى الكيل فقولهم: عندي قفيزان برا وما أشبه ذلك. وأما ما كان على معنى الوزن
فقولهم: عندي منوان سمًا وعندي رطل زيتًا. فالتمييز إنما هو فيما يحتمل أن يكون
أنواعًا، ألا ترى أنك إذا قلت: عندي منا ورطل وأنت تريد: مقدار منا ومقدار رطل لا
الرطل والمن 1 اللذين 2 / 352 يوزن بهما جاز أن يكون ذلك المقدار من كل شيء

يوزن من الذهب والفضة والسمن والزيت، وجميع الموزونات، وكذلك الذراع يجوز أن يكون مقدار الذراع من الأرضين والثيراب ومن كل ما يمسخ، وكذلك القفيز والمكيل يصلح أن يكال به الحنطة، والشعير والتراب وكل ما يكال. فأما قولهم: لي مثله رجلاً فمشبه بذلك لأن المثل مقدار فذلك الأصل ولكنهم يتسعون في الكلام فيقولون: لي مثله رجلاً وهم يريدون: في شجاعته وغنائه أو غير ذلك. فإذا قلت: لي مثله زيداً فذلك على بابه إنما يريد: مثل شيء في وزنه وقدره والهاء في مثله حالت بين مثل وبين زيد

1 في الأصل "المنّا".

2 في الأصل "الذي".

(307/1)

أن تضيفه إليه، وكذلك النون في "منوان" فنصبته كما نصبت المفعول لما حال الفاعل بينه وبين الفعل. ولولا المضاف، والنون لأضفته إليه، لأن كل اسم يلي اسماً ليس بخبر له، ولا / 353 صفة ولا بدل منه فحقه الإضافة، وسيتضح لك ذلك في باب خفض إن شاء الله.

ومثل ذلك: عليه شعر كلبين ديناً فالشعر مقدار وكذلك: لي ملء الدار خيراً منك، ولي ملء الدار أمثالك؛ لأن خيراً منك وأمثالك نكرتان 1 وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلاً وأنت تريد: رجلاً وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها. "فمن" تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس تقول: لي مثله من الرجال، وما في السماء قدر راحة من السحاب، والله دره من الرجال، وعندى عشرون من الدراهم، ومنه ما تدخل فيه "من" وتقره على إفراده كقولك: لله دره من رجل.

قال أبو العباس -رحمه الله: أما قولهم: حسبك بزيد رجلاً، وأكرم به فارساً، وحسبك بزيد من رجل، وأكرم به من فارس، والله دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم ولا هو أفره من عبد، فالفصل بينهما: أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت 2 / 345 "من" لتخلصه للتمييز، ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً وحسبك به خطيباً لجاز أن تعني في هذه الحال، وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً وكم ضربت من رجل. جاز ذلك لأن "كم" قد يتراخى عنها مميزها. وإذا قلت: كم ضربت

لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً أم: كم ضربت من رجل فدخل
"من" قد أزال الشك. ويجوز أن تقول: عندي رطل زيت وخمسة أثواب، على البدل
لأنه جائز أن تقول: عندي زيت رطل، وأثواب خمسة فتوخوها على هذا المعنى، وجائز
الرفع في: لي مثله رجل،

1 في الأصل "نكرة".

2 انظر: المقتضب 3/ 34-35.

(308/1)

تريد: رجل مثله، فأما الذي ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير فقولك: ويجه رجلاً،
ولله دره رجلاً، وحسبك به رجلاً، قال العباس بن مرداس:
ومرة يحميهم إذا ما تبددوا ... ويطعنهم شزراً فأبرحت فارساً¹
قال سيبويه: كأنه قال: فكفى بك فارساً، وإنما يريد: كفيت فارساً 2 / 355 ودخلت
هذه الباء توكيداً، ومن ذلك قول الأعشى:
فَأَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا³

1 من شواهد سيبويه 1/ 299 على نصب "فارس" على التمييز للنوع الذي أوجب له
فيه المدح، والمعنى: فأبرحت، أي: بالغت وتناهيت في الفروسية، وأصل أبرحت من
البراح وهو المتسع من الأرض المنكشف، أي: تبين فضلك بتبيين البراح من الأرض وما
نبت فيه. فإذا تبددت الخليل، أي: تفرقت للغارة، ردها وحمي منها. والشزر: الطعن في
جانب، فإن كان مستقيماً فهو من اليسر. والشزر أشد منه لأن مقاتل الإنسان فيه
جانبية. وقد استشهد به: على أن الكوفيين قالوا: أن "أفعل" بدون من صيغ التعجب.
وانظر المقتضب 2/ 151، ورواه: ومرة يرميهم إذا ما تبدوا.. والأصمعيات 237،
الأغاني 14/ 315، والخزانة 3/ 518، وشروح سقط الزند 1/ 248. والديوان تحقيق
د. يحيى الجبوري/ 71.

2 انظر الكتاب 1/ 199.

3 من شواهد سيبويه 1/ 299، على نصب "رباً وجاراً" على التمييز، والمعنى: أبرحت
من رب ومن جار، أي: بلغت غاية الفضل في هذا النوع. وأراد بالرب الملك الممدوح،

وكل من ملك شيئاً فهو ربه. يشير إلى ابنته التي تحدث عنها تقول له وقد حزم أمره على الرحلة لممدوحه، أي أب كنت لي أعتر برعايته، وأي جار كنت أجد الأنس في قربه.

وضبط صاحب اللسان تاء الفاعل في "أبرحت" بالكسر بناء على أن هذا خطاب لابنته ولكن الرواية في الديوان تدل على أنه من ابنته له، وكذا فعل ابن السراج. وانظر: نوادر أبي زيد/ 55، والتهذيب 5/ 19، وشرح الحماسة 3/ 1263، والحماسة/ 334، وجمهرة الأمثال للعسكري 1/ 205، والفاخر للمفضل بن سلمة / 214، وشروح سقط الزند 1/ 248. والجمهرة 1/ 16، وارتشاف الضرب/ 244، والديوان/ 49.

(309/1)

ومثله: أكرم به رجلاً. وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل "من" تأكيداً لذلك الذكر تقول: ويحه من رجل، والله در زيد من فارس، وحسبك به من شجاع ولا يجوز: عشرون من درهم، ولا هو أفرههم من عبد؛ لأنه لم يذكره في الأول ومعنى قولهم: ذكر منه، أن رجلاً هو الهاء في ويحه. وفارس هو زيد، والدرهم ليس هو العشرون والعبد ليس هو زيد، ولا الأفره، لأن الأفره خبر زيد.

(310/1)

باب تمييز الأعداد:

اعلم: أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها. وهي تحيء على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعدود وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف، وهو ما كان فيه نون أو بني اسم منه مع اسم فجعلاً بمنزلة اسم واحد. أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنت تضيفه/ 356 إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو: ثلاثة أثواب وأربعة أفلس وخمسة أكلب وعشرة أجمال. فأفعل وأفعل مما بني لأقل العدد 1 وأقل العدد هو العشرة فما دونها ذلك أن تدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون الأول به معرفة فتقول: ثلاث الأثواب وعشرة الأفلس. ومن ذلك مائة وألف؛ لأن المائة نظير عشرة لأنها عشر عشرات والألف نظير المائة لأنه عشر

مئات.

قال أبو العباس -رحمه الله-: ولكنك أضفت إلى المميز: لأن التنوين غير لازم في المائة، والألف والنون في عشرين لازمة؛ لأنها تثبت في الوقف وتثبت مع الألف واللام، فإذا زدت على العشرة شيئاً جعل مع الأول اسماً واحداً وبنياً على الفتح، ويكون في موضع عدد فيه نون، وذلك قولك: أحد

1 إذا كان المذكور من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدل على أقل العدد: أفعال، وأفعال وأفعلة وفعلة، وهذان الأخيران لم يذكرهما ابن السراج نحو: أحمر وأقفر وأجرية، وفعلة نحو: صبية، وغلمة، وفتية.

(311/1)

عشر درهماً، وخمسة عشر ديناراً، ويدل ذلك على أن عشر قد قامت مقام التنوين قولهم: اثنا عشر درهماً، ألا ترى أن عشر قد عاقبت النون فلم تجتمعا فهذا 1 / 357 على ذلك إلى تسعة عشر، فإذا ضاعفت أدنى العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنون والياء والنون، نحو: عشرون وثلاثون، إلى تسعين والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحداً نكرة، تقول: عشرون ثوباً وتسعون غلاماً، فإذا بلغت المائة تركت التنوين وأضفت المائة إلى واحد مفسر ووجب ذلك في المائة لأنها تشبه عشرة وعشرين أما شبهها بعشرة فالألف عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبهها بعشرين وتسعين فالألف العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزاً واحداً، فأضيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل عليه الألف واللام إن شئت. لأن الأول يكون به معرفة، وكذلك ألف حكمه حكم مائة وتثنيتهما فتقول: مائة درهم وألفا درهم وقد جاء بعض هذا منوئاً منصوباً ما بعده في الشعر، قال الربيع: إذا عاش الفتي مائتين عاماً ... فقد ذهب البشاشة والفتاء²

1 انظر: المقتضب 2 / 168.

2 من شواهد الكتاب 1 / 293، ونسبه سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري 1 / 106، ثم عاد في 1 / 293 فنسبه إلى يزيد بن ضبة. وذكر المسرة بدلا من البشاشة في الشطر الثاني. والشاهد فيه إثبات النون في "مائتين" ضرورة ونصب ما بعدها بها وكان الواجب

حذفها وخفض ما بعدها إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين، ونحوها مما يثبت نونه
ونصب ما بعدها بها. وصف الشاعر هرمه وذهاب مسرته ولذته وكان قد عمر نيفا على
المائتين فيما يروي. ومعنى: ذهب: أودى وانقطع، والفتاء: المصدر من الشباب ممدود.
يقال أنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب.
وانظر: المقتضب 2/ 169، ورواه المبرد: ذهب اللذاذة، ومجالس ثعلب/ 332، وشرح
السيرافي 2/ 35، والمخصص لابن سيدة 15/ 38، وأما القالي 3/ 214، ومقاييس
اللغة 4/ 474. والمعمرين للسجستاني/ 7 واللسان "فتا" وأما السيد المرتضى 1/
155، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ 95، والخزانة 3/ 306.

(312/1)

قال/ 358 سيبويه وثلاث: وأما تسع مائة وثلاث مائة فكان حقه مائتين أو مئات
ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر¹. وقال: اختص هذا إلى تسع مائة ثم ذكر: أنهم قد
يختصون الشيء بما لا يكون لنظائره، فذكر: لدن وغدوة وما شعرت به شعرة، وليت
شعري والعمر، والعمر، ولا يقولون إلا لعمرك في اليمين، وذكر مع ذلك أنه قد جاء في
الشعر الواحد يراد به الجمع² وأنشد:
في حلقكم عظم وقد شجينا³
يريد في حلوقكم. وقال آخر:
كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا ... فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ⁴

1 نص الكتاب 1/ 107 وأما ثلاث مائة إلى تسع مائة فكان ينبغي أن يكون مئين أو
مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين به العدد واحد لأنه
اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد.

2 انظر: الكتاب 1/ 107.

3 من شواهد سيبويه 1/ 107. وهو عجز بيت تكملته:

لا تنكر القتل وقد سينا ... في حلقكم ...

والشاهد فيه: وضع الحلق موضع الحلوق. وصف: أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من
قومه، ويقول: لا تنكروا قتلنا لكم وقد سببتم منا ففي حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد
شجينا نحن أيضا، أي: غصصنا بسببكم لم سببتم منا، وهذا نسبه الأعلام: إلى المسيب

بن زيد مناة الغنوي، وانظر المقتضب 2 / 172، وابن يعيش 6 / 22، والخزانة 3 / 379 والمخصص 1 / 31.

4 من شواهد سيبويه 1 / 108، وضع البطن في موضع البطون. وصف شدة الزمان وكلبه فقال: كلوا في بعض بطونكم ولا تملئوها حتى تعتادوا ذلك وتعفوا عن كثرة الأكل وتقنعوا باليسير فإن الزمان ذو محمصة وجذب والخميص: الجائع. الصفة للزمن، والمعنى لأهله. وتعفوا مجزوم بجواب الأمر. والبيت من الأبيات الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر: معاني القرآن 2 / 102، والمقتضب 2 / 172، والمختضب 2 / 87، والمخصص لابن سيدة، وأما ابن الشجري 1 / 311 والمفصل للزمخشري 123 / 123 والصاحي / 180، والخزانة 3 / 379.

(314/1)

باب كم

مدخل

...

باب كم:

اعلم: أن لـ"كم" موضعين: تكون في أحدهما استفهاماً وفي الآخر خبراً، فأما إذا كانت استفهاماً فهي فيه بمنزلة: عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها / 359 نون تنصب ما يفسرها، تقول: كم درهماً لك، كما تقول: أعشرون درهماً لك، أثلاثون درهماً لك، فينتصب الدرهم بعد "كم" كما انتصب بعد عشرين وثلاثين؛ لأن "كم" اسم ينتظم العدد كله وخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقاً بينه وبين الخبر لأن العدد على ضربين: منه ما يضاف إلى المعدود، ومنه ما لا يضاف كما ذكرنا، فجعلت "كم" في الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف منه وذلك نحو: خمسة عشر، وعشرين، فخمسة عشر أيضاً بمنزلة اسم منون، ألا ترى أنه لا يضاف إلى ما يفسره فإذا قلت: كم درهماً لك فإنما أردت: كم لك من الدراهم كما أنك لما قلت: عشرون درهماً إنما أردت: عشرون من الدراهم ولكنهم حذفوا "من" استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارس في الناس، وإنما يريدون: هذا أول الفرسان.

قال الخليل: إن كم درهماً لك أقوى من قولك: كم لك درهماً، وذلك أن قولك:

أعشرون 1 / 360 لك درهماً أقبح إلا أنها في "كم" عربية

1 في الكتاب 1/ 291، قال سيبويه: وزعم -يعني الخليل: أن كم درهما لك، أقوى من: كم لك درهما. وإن كانت عربية جيدة.

(315/1)

جيدة، وذلك قبيح في عشرين، إلا أن الشاعر قد قال 1:
على أني بعد ما قد مضى ... ثلاثون للهجر حولاً كميلاً
واعلم: أن "كم" لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر، ولا يجوز أن تبنىها على فعل،
وأما تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفاً، كما يكون سائر الأعداد في التقدير
لا يجوز أن تقول: رأيت كم رجلاً، فتقدم عليها ما يعمل فيها. فأما كونها فاعلة فقولك:
كم رجلاً أتاني وأما كونها مفعولة فقولك: كم رجلاً ضربت وأما كونها مبتدأة فقولك:
كم دانقاً دراهمك.

واعلم: أنه لك ألا تذكر ما تفسر به "كم" كما جاز لك ذلك في العدد تقول: كم
درهم لك، فالتقدير: كم قيراطاً درهم لك، ولا تذكر القيراط،

1 من شواهد الكتاب 1/ 292 وذكر بعده هذا البيت:
يذكرنيك حين العجول ... ونوح الحمامة تدعو هديلاً
فقد فصل بين الثلاثين والحوال بالجرور ضرورة، فجعل سيبويه هذا تقوية لما يجوز في كم
من الفصل عوضاً لما منعه من التصرف في الكلام بالتقديم والتأخير لتضمنها معنى
الاستفهام والتصدير بما لذلك، والثلاثون ونحوها من العدد لا تمنع من التقديم والتأخير.
والكميل: الكامل، والعجول من الإبل: الواله التي فقدت ولدها بذبح أو موت أو هبة،
وقيل: الناقة التي ألفت ولدها قبل أن يتم بشهر أو شهرين. ونوح الحمامة. صوت
تستقبل به صاحبها لأن أصل النوح التقابل. والهديل: تجعله العرب مرة فرخاً ومرة
الطائر نفسه ومرة ثالثة الصوت، فيكون مفعولاً مطلقاً على الأخير، ومعنى البيتين: لم
أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاحت حمامة رقت نفسي. فذكرتك،
وخبر "أنني" يذكرنيك والبيت ينسب للعباس بن مرداس.
وانظر: المقتضب 3/ 55. ومجلس تعلق 492، وشرح السيرافي 3/ 18 والإنصاف/

308، والملغني / 633، وابن يعيش / 4 / 130، والمسلسل / 370 والعيني / 4 / 489،
والخزانة / 1 / 573، وديوان العباس بن مرداس / 136، تحقيق الدكتور يحيى الجبوري.

(316/1)

وتقول: كم غلمانك والمعنى كم / 361 غلامًا غلمانك، ولا يجوز إلا الرفع في غلمانك
لأنه معرفة. ولا يكون التمييز بالمعرفة، فكأنك قلت: أعشرون غلمانك، وأما كونها
ظرفًا فقولك: كم ليلة سرت كأنك قلت: أعشرين ليلة سرت، وكم يومًا أقمت كأنك
قلت: أثلاثين يومًا أقمت، فكم عدد.

والعدد: حكمه حكم المعدود الذي عدته به. فإن كان المعدود زمانًا فهو زمان، وإن
كان حيوانًا فهو حيوان. وإن كان غير ذلك، فحكمه حكمه. ولا يجوز: كم غلمانًا
لك، كما لا يجوز: أعشرون غلمانًا لك.

قال: وحكى الأخفش: أن الكوفيين يميزونه¹، وإذا قلت: كم عبد الله ماكث "فكم"
ظرف، فكأنك قلت: كم يومًا عبد الله ماكث فكم أيام، وعبد الله يرتفع بالابتداء كما
ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلًا ضرب عبد الله وتقول: كم غلمان لك، فتجعل
"لك" صفة لهم² والمعنى: كم غلامًا غلمان لك.

قال سيبويه: وسألته -يعني الخليل- عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني³ / 362
فقال: القياس والنصب وهو قول عامة الناس. يعني نصب جذع. قال: فأما الذين جروا
فإنهم أرادوا معنى: "من" ولكنهم حذفوا ههنا تخفيفًا على اللسان. وصارت "على"
عوضًا منها⁴، أما "كم" التي تكون خبرا فهي في الكثير نظيره: "رُبَّ" في التقليل، إلا أن
"كم": التي اسم، ورب: حرف وهي في الخبر بمنزلة اسم لعدد غير منون نحو: مائتي
درهم، فهي

1 أجاز الكوفيون جمع تمييز "كم" الاستفهامية نحو: كم شهودا لك.. والذي أوهم
الجمع عنده يحمل على الحال عند سيبويه، انظر الكتاب 1 / 292، وشرح الألفية لابن
الناظم / 290.

2 الكتاب 1 / 292، ونص سيبويه: وإن شئت قلت: كم غلمان لك "فتجعل غلمان"
في موضع خبر "كم" وتجعل لك صفة لهم.

3 انظر: الكتاب 1 / 293.

4 انظر: الكتاب 1 / 293.

(317/1)

مضافة وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب، جعلوها في الاستفهام بمنزلة: عشرين وفي الخبر بمنزلة: ثلاثة، تجر ما بعدها ولا تعمل "كم" في الخبر إلا فيما تعمل فيه "رب" في اسم نكرة لا يجوز أن تدخل فيه الألف واللام كما فعلت ذلك في مائة الدرهم وما أشبهها، ولا تعمل إلا في نكرة نصبت أو خفضت فتقول: كم رجل قد لقيت، وكم درهم قد أعطيت. وإن شئت قلت: كم رجال قد لقيت، وكم غلمان قد وهبت، فيجوز الجمع إذا كانت خبراً، ولا يجوز إذا كانت استفهاماً أن تفسر/ 363 بجميع. وتقول العرب: كم رجل أفضل منك، تجعله خبر "كم" وحكى ذلك: يونس عن أبي عمرو1، وكم تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور، كما قلت: عشرون درهماً أو بجمع منكور نحو: ثلاثة أثواب. وهذا جائز في التي تقع في الخبر. فأما التي في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين2، وناس من العرب يعملونها في الخبر كعملها في الاستفهام فينصبون كأنهم يقدرّون التنوين ومعناها منونة وغير منونة سواء. وبعض العرب ينشد:

كَمْ عَمَةً لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً ... فَدَعَاءُ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي3

1 انظر: الكتاب 1 / 293.

2 انظر: الكتاب 1 / 293.

3 من شواهد الكتاب 1 / 253، 293.

والمراد يرى أن "كم" استفهامية في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية. فكأنه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري. فقد ذهب عني عددها. وكم: مبتدأ، خبرها: جملة "قد حلبت" وأفرد الضمير مراعاة للفظ "كم". والفدع: إغوجاج في رسغ اليد من كثرة الحلب أو في رسغ الرجل من كثرة الرعي. والعشار: جمع عشاء وهي الناقة الحامل في شهرها العاشر. والبيت للفرزدق في هجاء جرير.

وانظر: المقتضب 3/ 58، والموجز لابن السراج/ 44، وشرح السيرافي 3/ 19،
والجمل للزجاجي/ 148، وابن يعيش 4/ 133، وشرح الكافية للرضي 2/ 93،
والمغني 1/ 202، والنقائض/ 33، والديوان/ 451.

(318/1)

وهم كثير منهم الفرزدق، وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه: رفع ونصب وخفض، فإذا
قلت: كم عمة فعلى معنى: رُبَّ، فإن قلت: كم عمةً فعلى وجهين: على ما قال
سيبويه في لغة من ينصب في الخبر، وعلى الاستفهام¹، فإن قلت: كم عمةً فرفعتَ
أوقعتَ "كم" على الزمان فقلت: كم يومًا عمة/ 364 لك وخالة قد حلبت عليَّ
عشاري، أو كم مرة ونحو ذلك.

واعلم: أنك إذا قلت: كم عمة فلست تقصد إلى واحدة بعينها. وكذلك إذا نصبت.
فإن رفعت لم يكن إلا واحدة؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع. فإذا رفعت
فإنما المعنى: كم دانقًا هذا الدرهم الذي أسألك عنه، فالدرهم واحد لأنه خبر وليس
بتمييز، وإذا فصلت بين كم وبين الاسم وبشيء استغنى عليه السكون، أو لم يستغن
فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون، وانصب لأنه قبيح أن تفصل بين الجار
والجور قال زهير:

تَوْمُ سَنَانًا وَكَمْ دُونَهُ ... مِنَ الْأَرْضِ مُحْدُوْدًا غَارُهَا²

1 انظر: الكتاب 1/ 394.

2 من شواهد سيبويه 1/ 295. على فصل "كم" من الجور بها ونصبه على التمييز
لقبح الفصل بين الجار والجور. والغار: هنا الغائر من الأرض والمطمئن، وجعله محدودًا
لما يتصل به من الأكمام ومتون الأرض. وقيل في الغائر: غار، كما قيل في الشائك
شاك. وفي السائر سار. وصف ناقة له فقال: تَوْمُ سَنَانًا، هذا الممدوح على بعد المسافة
بينها وبينه.

وانظر: المختضب 1/ 138، وشرح السيرافي 3/ 19، والمفصل للزمخشري/ 181، وابن
يعيش 4/ 129، والإنصاف/ 173، وشواهد الألفية للعالملي/ 408، ولم يوجد في
ديوان زهير المطبوع.

(319/1)

وإن شئت رفعت فجعلت: كم مرارًا وأنشد سيبويه:

كَمْ يَجُودُ مَقْرَفٍ نَالَ الْعُلَى ... وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ 1

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف، وأجاز في مقرف الرفع والنصب 2 / 265 أيضًا على ما فسرنا.

واعلم: أنك إذا قلت: كم من درهم عندك، فلا يجوز أن تقول: عندك عشرون من درهم. وقد أجروا مجرى "كم" في الاستفهام فنصبوا قولهم: له كذا وكذا درهمًا، كأنهم قالوا: له عدد ذا دراهم. قال سيبويه: هو كناية للعدد بمنزلة فلان في الحيوان، وهو مبهم وصار ذا من كذا بمنزلة التنوين؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين. قال! وكذلك كأتين رجلًا قد رأيت، قال: زعم ذلك يونس. وكائن قد أتاني رجلًا، إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بما مع 3 "من" قال الله تعالى: {وَكَايْنِ مِّنْ قَرْيَةٍ} 4، فإن حذفت "من" فالكلام عربي جيد.

-
- 1 من شواهد سيبويه 1/ 296، على جواز الرفع والنصب والجر في "مقرف" فالرفع على أن تجعل "كم" ظرفًا ويكون لتكثير الممار وترفع المقرف، بالابتداء وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العلى. والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين "كم" في الجر. وأما الجر فعلى جواز الفصل. بين "كم" وما عملت فيه بالمجرور ضرورة. وموقع "كم" في الموضعين رفع بالابتداء والتقدير كثير من المقرفين نال العلى بجوده. والمقرف: النذل اللئيم الأب، يريد قد يرفع اللئيم بجوده، ويتضع الكريم الأب ببخله. ونسب الشاهد إلى أنس بن زعيم وإلى عبد الله بن كوز، ولأبي الأسود الدؤلي وانظر: المقتضب 3/ 61، وشرح السيرافي 3/ 19، وابن يعيش 4/ 132، والإنصاف 192. 2 انظر: الكتاب 1/ 296. 3 انظر: الكتاب 1/ 297. 4 الحج: 48.

(320/1)

مسائل من هذه الأبواب:

تقول: عندي رطل زيتًا ورطل زيت، فمن نصب فعلى التمييز، ومن خفض أضاف، ومن رفع اتبع، وكل هذا جائز في المقادير، وكذلك: بيت تبني وجرة زيت، فإن قلت: شاة لحم

وجبة خز فالإضافة؛ لأنك لم ترد: مقدار شاة لحمًا، ومقدار جبة خزا، فإن أردت هذا المعنى جاز/ 366 النصب، وتقول: عندي زق عسل سمنا، تضيف الأول وتنصب الثاني تريد: مقدار زق عسل سمنا، ولا يجوز عندي ملء زق عسلًا سمنا إلا في بدل الغلط خاصة، لأنه لا يكون عندك ملء زق سمنا وملؤه عسلًا، لأنه من أيهما امتلأ فقد شغله عن الآخر، ومن ذلك قوله جل وعز: {أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا} 1 و {مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} 2 ويجوز: ملء الأرض ذهبًا في غير القرآن. وتقول: عندي رطلان زيتًا والرطلان زيتًا ورطلا زيت، ولا يجوز: الرطلا زيت، لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة، وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسرًا ويجيز أيضًا: الرطل الزيت، والرطل الزيت والخمسة الأثواب والخمسة الأثواب فإذا قال: رجل السوء وزن السبعة لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام، لأن إضافته صحيحة، والبصريون يأبون إدخال الألف واللام في جميع هذا، والقراء أيضًا يأباه إلا مع الضارب الرجل/ 367 والحسن الوجه، وقد مضى تفسير هذا. فإذا قلت: ماء فرات وتمر شهير، ورطب برني 3 قضيبا عوسج 4، ونخلتا برني، فكان ليس بمقدار معروف مشهور، فكلام العرب الخفض والاختيار فيه الإضافة أو الإتيان ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن

1 المائدة: 95.

2 آل عمران: 91.

3 البرني: ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر.

4 العوسج: شجر شاك نجدى له جناة حمراء واحده عوسجة.

(321/1)

مقدار. وتقول: كم مثله لك، وكم خيرًا منه لك، وكم غيره مثله لك انتصب "غير" بكم وانتصب المثل، لأنه صفة له ومثله وغيره نكرة، وإن كانا مضافين إلى معرفة وقد ذكر هذا.

ولم يجز يونس والخليل: كم غلمانًا لك؛ لأنك لا تقول: أعشرون غلمانًا لك إلا على وجه: لك مائة بيضًا وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا، ويقبح أن تقول: كم غلمانا لك 1، لأن: لك سبب نصب: غلمان، ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجز: زيد قائمًا فيها، وقد بينا: أن العامل إذا كان معنى لم يجز أن يتقدم

مفعوله عليه.

وتقول: كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم عبد لك / 368 لا عبد ولا عبدان فهذا محمول على "كم" وموضعها من الإعراب لا على ما تعمل فيه كم كأنك قلت: عشرون أتوني لا رجل ولا رجلان 2 ولو قلت: كم لا رجل ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائز. وتقول: كم منهم شاهد على فلان إذا جعلت شاهداً خبراً "لكم" وكذلك هو في الخبر أيضاً تقول: كم مأخوذ بك إذا أردت أن تجعل: مأخوذاً بك في موضع "لك" إذا قلت: كم لك؛ لأن "لك" لا تعمل فيه "كم" ولكنه مبني عليها 3 - خبر لها - وتقول: كم رجل قد رأيته أفضل من زيد لأنك جعلت "أفضل" خبراً عن "كم" لأن "كم" اسم مبتدأ.

1 انظر: الكتاب 2 / 292. وقد ذكر سيبويه: عشرون ثياباً، بدلاً من: أعشرون غلماناً.

2 في الكتاب 1 / 296 وتقول: كم قد أتاني لا رجل ولا رجلان، وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان، فهذا محمول على ما حمل عليه "كم" لا على ما عمل فيه "كم" كأنك قلت: لا رجل أتاني ولا رجلان ولا عبد ولا عبدان وذاك لأن "كم" تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد المذكور كما قلت: عشرون درهماً، أو بجمع فتكون نحو: ثلاثة أثواب.

3 انظر: الكتاب 1 / 297.

(322/1)

فأما "رُبَّ" إذا قلت: رُبَّ رجل أفضل منك فلا يكون لها خبرٌ، لأنها حرف جر، وكم: لا تكون إلا اسماً وتقول: كم امرأة قد قامت، ولا يجوز أن تقول: كم امرأة قد قمن، لأن المعنى: كم من مرة امرأة قد قامت. فإن كانت "امرأة" مميزة فقلت: كم امرأة قد قامت، جاز أن تقول: قامت وقمن لجعل الفعل مرة على لفظ المفسر ومرة على معنى "كم" وقال / 369 الله جل وعز: {وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً} 1 فردوه إلى معنى "كم" وقال جل ثناؤه: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً} 2 فجاء على لفظ المفسر فإدخالك "من" وإخراجها واحد لأنك تريد التفسير. وتقول: كم ناقة لك وفصيلها وفصيلها نصباً ورفعاً من رفع اتبع ما في لك ومن نصب

اتبع الناقاة، وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلى الضمير لأن التأويل: وفصيلا لها كما قيل: كل شاة وسخلتها بدرهم، فالتأويل وسخلتها لها، كما قالوا: رُب رجل وأخيه والمعنى: وأخ له، فإذا قلت: كم ناقاة وفصيلها لك فلا يجوز في الفصيل إلا النصب كأنك قلت: كم ناقاة وكم فصيل ناقاة لك وتقول: كم رجلاً قد رأيت وامرأة على لفظ "رجل" ويجوز: ونسائه لأن المعنى: رجال لكل رجل امرأة، والفراء يقول: كم رجلاً قد رأيت ونسائه، وكم رجل قد رأيت ونسائه ويقول: تأويل "رجل" جمع فلا أرد عليه بالتوحيد.

1 النجم: 26.

2 الأعراف: 4 دخول "من" في الآيتين الكريمتين مع "كم" الخبرية كثير وذلك لموافقتها جراً للمميز المضاف إليه. أما مميز "كم" الاستفهامية فقد أنكر بعض النحويين جره "بمن" في نظم ولا نثر ويرد على ذلك بقوله تعالى: {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} .

قال أبو حيان في البحر المحيط 2/ 127: "من" آية تمييز "لكم" ويجوز دخول "من" على تمييز "كم" الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمحروور جائز على ما قرر في النحو. وانظر: الكشاف 2/ 128، وشرح الكافية 2/ 91، والمغني 2/ 109-110.

(323/1)

قال أبو بكر: ويجوز عندي: كم رجلاً رأيت ونسائهم/ 370 لأن المعنى: كم رجلاً رأيت ونسائهم. وتقول: كم زيد قائم، وبكم ثوبك مصبوغ تريد: كم مرة أو ساعة زيد قائم، وما أشبه ذلك. وبكم درهماً أو ديناراً ثوبك مصبوغ وما أشبه ذلك. قال الفراء: إذا قلت: عندي خمسة أثواباً، فهو أشبه شيء بقولك: مررت برجل حسن وجهًا.

قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا¹ كذلك، لأن وجهًا عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول؛ لأن حسن يشبه اسم الفاعل. وقد مضى ذكر هذا. والنصب في قولهم: خمسة أثواباً شاذ، إنما يجوز مثله في ضرورة شاعر.

وقال أحمد بن يحيى² -رحمه الله: كل منصوب فقد جعل ما قبله في تأويل

الفعل، ولذلك قلت: عندي خمسة وزنًا وعددًا فجعلت لها مصدرًا. فتأويله عندي ما يعد به الدرهم خمسة وكذلك في كل التفسير ترده تقديره إلى أن تقدره الفعل: فإن قال قائل: فأنت تقول: ما/ 371 أحسنك من الرجال وما أحسنك من رجل فيثبتهما إذا فيه فرق إذا قلت: ما أحسنك من الرجال فإنما تريد: أنتَ حَسَنٌ مِن بينهم ومن جماعتهم وإذا قلت: من رجل ففيها مذاهب.

أما مذهب أبي العباس محمد بن يزيد -رحمه الله- فيقول: فصلوا بين الحال والتمييز، وقد مضى ذكر ذلك. وقال غيره: تكون "من" هنا لا ابتداء الغاية كأنك قلت: ما أحسنك من أول أحوالك يوصف بها الرجل إلى غاية النهاية ومذهب آخر أن تكون "من" تبعيضًا للجنس المميز برجل رجل كأنك

-
- 1 أي: البصريون، لأنهم يرون أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل.
 - 2 أحمد بن يحيى: أبو العباس الملقب بثعلب، كبير نخاة الكوفة في عصره، مات سنة "291هـ" وترجمته مستوفاة في: إنباه الرواة 1/ 138، وطبقات الزبيدي/ 155، ونزهة الألباء/ 293، ومعجم الأدباء 5/ 102.

(324/1)

قلت: ما أحسنك من الرجال إذا ميزوا رجلًا رجلًا، فجعلت رجلًا موحدًا ليدل على تمييز الرجال بهذا الأفراد وكذلك: ما أحسنك من رجلين. كأنك قلت: من الرجال إذا ميزوا رجلين رجلين. والقياس على مذهب الكسائي: عندي الخمسة الألف الدرهم، فيجعل الخمسة مضافة إلى الألف، والألف مضافة إلى الدرهم، وإذا عندنا لا يجوز، وتقول على مذهبه: عندي الخمسة/ 372 العشر الألف الدرهم، فتفتح الخمسة والعشر، وتنصب الألف على التفسير وتضيفه إلى الدرهم. وهذا لا يجوز لما قدمنا ذكره. وتقول: عندي عشرون رجلًا صالحًا وعندي عشرون رجلًا صالحون ولا يجوز: صالحين على أن تجعله صفة رجل، فإن كان جمعًا على لفظ الواحد جاز فيه وجهان: تقول: عندي عشرون درهمًا جيدًا وجياد، من رفع جعله صفة للعشرين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد على وجهين:

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً ... سُودًّا كَخَافِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ¹

يروى: سود وتقول: عندي ثلاث نسوة وعجوزان، وشابة وعجوزين وشابة. ترده مرة

على ثلاث ومرة على نسوة وإذا قلت: خمستك أو خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسراً؛ لأنه قد أضيف وعلم. ويجوز البغداديون: خمسة دراهمك، ودرهمك ينوي في الأول الإضافة وهذا إنما يجوز عندي مثله في ضرورة الشاعر قالوا/ 373: وقد سمع: برئت إليك من خمسة وعشري

1 من نصب "سود" ورفعها، على الصفة والتمييز، ويروى: خلية موضع حلوبة، فلا شاهد فيه حينئذ والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث من النوق ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن فتلك الخلية، والحلوبة: التي يحتلبون فهي محلوبة وفيه الشاهد، فإن "فعولاً" إذا كان بمعنى مفعول جاز فيه لحاق التاء وحذفها، فإن كان بمعنى فاعل لم يجز فيه إلا حذف التاء، تقول: امرأة صبور وشكور، وشذ من ذلك قولهم: عدوة، فهو مؤنث عدو. قال سيويه: شبهوا عدوة بصديقة. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 55، وشعراء النصرانية/ 810، والعيني 4/ 487، والعيني 4/ 487، والخزانة 3/ 310. والديوان/ 216، وشرح الديوان/ 144، والمعلقات السبع 165.

(325/1)

النخاسين قالوا: ولا يجوز مع المكى، وتقول: عندي خمسةً وزناً، تنصب وترفع، من نصب فعلى المصدر، ومن رفع جعله نعتاً. كأنه قال: خمسة موزونة وإذا قالوا: عندي عشرون وزن سبعة، نصبوا ورفعوا مثل ذلك، وكذلك إن أدخلوا الألف واللام قالوا: عندي العشرون وزن السبعة، ووزن السبعة، النصب والرفع، وكان الأخفش يجيز: كم رجلاً عندك وعبيده، يعطف "عبيده" على المضمر الذي في "عندك" ويرفعه قال: ولو قلت: كم رجلاً وعبيده عندك على التقديم والتأخير جاز، كأنك قلت: كم رجلاً عندك وعبيده قال الشاعر:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ... عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ¹

وقال يزيد بن الحكم الثقفي:

جَمَعْتَ وَنَحْلًا غَيَّةً وَنَمِيمَةً ... ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعُوي²

قال: وقد فسروا الآية في كتاب الله جل وعز: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا

1 الشاهد فيه قوله "ورحمة" عطف على الضمير المستكن في "عليك" الراجع إلى

"السلام" لأنه في التقدير: السلام حصل عليك، فحذف "حصل" ونقل ضميره إلى "عليك" واستتر فيه، ولو كان الفعل محذوفاً مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه، وروي الشطر الثاني: برود الظل شاعكم السلام، وحينئذ فلا شاهد فيه. وذات عرق: موضع بالحجاز وميقات أهل العراق للإحرام بالحج. وقوله: نخلة كناية عن المرأة، وأصل هذه الكناية أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- نهي الشعراء عن ذكر النساء في أشعارهم لما في ذلك من الفضيحة. والبيت للأحوص، وانظر: الخصائص 2/ 386، والجمل للزجاجي 159، ومجالس ثعلب 239، وأما ابن الشجري 1/ 180، والمغني 1/ 395.

2 الشاهد فيه على ما في البيت قبله من العطف، وقد أجاز ابن جني في الخصائص: تقديم المفعول معه على المفعول لمصاحبة المصاحب متمسكا بهذا البيت. والأصل: جمعت غيبة وفحشا، والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة، ويروى: ثلاث خلال لست عنها بمرعوي، وكذلك خصال ثلاث لست عنها بمرعوي. والغيبة: عدوان الجواب، والغيبة: أن يتكلم الإنسان خلف إنسان بما يغمه لو سمعه، والنميمة: إفساد الكلام وتزيينه بالكذب، ومرعوي يقال: ارعوى عن القبح: رجع عنه ... والشاعر يعاتب ابن عمه. وانظر: الخصائص 2/ 383، وأما ابن الشجري 1/ 177، والقالي 1/ 67، والتصريح 1/ 344، والهمع 1/ 220 والأشعري 2/ 137، والعيني 3/ 86، والخزانة 1/ 496.

(326/1)

وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ { 1 والصابئون [كذلك] وتقول: كم يسرك أن لك درهماً. فتنصب الدرهم وتعني: درهماً واحداً، ولو قلت: كم يسرك أن لك من "درهم" لم يجز لأن "أن" لا اسم لها، وكذلك لو قلت: كم درهماً يسرك أن لك، لم يجز وتصحيح المسألة: كم يسرك أنه لك من درهم، تريد: كم من درهم يسرك أنه لك وتقول: كم تزعم أن إلى زيد درهماً قد دفع، تنصب درهماً "بأن" ودرهم ههنا واحد، وكم مرار تريد: كم مرة تزعم، وتقول: كم عندك قائماً رجلاً، تنصب "قائماً" على الحال، وتجعل خبر "كم" "عندك" وهو قبيح؛ لأنك قد فصلت بين "كم" وبين ما عملت فيه، وتقول: كم مالك إلا درهماً، إذا كنت تستقله وكم عطاؤك إلا خمسون كأنك قلت: كم درهماً مالك إلا درهماً وكم درهماً عطاؤك إلا خمسون،

فهذا في الاستقلال كقول القائل: هل الأمير إلا عبد الله، وهل الدنيا إلا شيء زائل/
375 وتقول: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثتان، وكم خمسة عشرة إلا خمستان، وكم رجلاً
أصحابك إلا خمسون، إذا كنت تستقل عددهم، ويكون ما بعد إلا تفسيراً "لكم"
وترفعه إذا كانت "كم" رفعاً، وتنصب إذا كانت "كم" نصباً وتجزه إذا كانت "كم" جراً
يقول: كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثين، وبكم درهماً أرضك إلا ألف، وكذلك: كم
ثلاثة ستة إلا ثلاثتان، وكم عشرون خمسة إلا أربع خمسات. هذا على الاستثناء تجعل ما
بعد إلا بدلاً من "كم" كأنك

1 المائدة: 69 عطف "الصابئون" على موضع اسم "إن" قبل تمام الخبر وهو قوله: {مَنْ
آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ} .

(327/1)

قلت: هل بشيء أرضك إلا ألف، وهل شيئاً وجدت ستة إلا ثلاثين فاعبر هذا بهذا.
قال أبو بكر: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل
مقداراً كافياً فيه درية للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب
أصول ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول ومزج بعضها ببعض ونسميه كتاب الفروع ليكون
فروع هذه الأصول، إن أخر الله في الأجل وأعان/ 376، وإذا فرغنا من الرفع والنصب
فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعانها إن شاء الله.

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين 1 يضارعان المعرب:

اعلم: أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسماً
بعينه، كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء، ولا يخص اسماً بعينه وهذا الضرب إنما
يكون في النداء، وأما الفتح الذي يشبه النصب فما كان على هذا المنهاج مطرداً في
الأسماء ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في النفي "بلا" وسنذكر كل واحد
منهما في بابه، إن شاء الله.

1 في الأصل "الذين".

(328/1)

باب النداء

مدخل

...

باب النداء:

الحروف التي ينادى بها خمسة¹: يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف، وهذه ينبه بها المدعو، إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستقل / 377، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها، ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً وإن شئت حذفتهم كلهن استغناء إلا في المبهمة والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا، من النكرة في الشعر. والندبة يلزمها: يا ووا، "ووا" يخص بها المندوب. وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرض فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه، والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

1 في الكتاب 1/ 325: فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، والألف، نحو قولك: أحرار بن عمرو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم أو للإنسان المعرض عنهم، الذين يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ...

(329/1)

شرح الأول:

وهو الاسم المفرد في النداء، الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة: هو المضموم في النداء، والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما / 378: ما كان اسماً علماً قبل النداء، نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته. وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل، صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل. فهذان الضربان هما اللذان يُضَمَّان في النداء تقول: يا زيد، يا عمرو، يا بكر، ويا

جعفر، ويا رجل أقبل، ويا غلام تعال. فأما: يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تنكيره قبل تعريفه، ويحيل قول من قال: أنه معرفة بالنداء فقط، إنك قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً، كما تقول: يا فرزدق أقبل، ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به. ومن قال إذا قلت: يا زيد، أنه معرفة بالنداء¹، فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي، أما حسنة: فأن/ 379 يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادى به فيقول له أبوه أو من سماه مبتدأ: يا فلان، وإذا كرر ذلك عليه، علم أنه اسمه، ولولا التكرير أيضاً ما علم، فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى، فحسن، وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر، فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شذاعات أخر عندي.

1 انظر: المقتضب 4/ 205.

(330/1)

وأما قولك: يا رجل. فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء، وإنما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل، فرفع وإنما ادعى من قال: أن: يا زيد معرفة بالنداء¹ لا بالتعريف الذي كان له. قيل: إنه وجد الألف واللام لا يشبان مع "يا" في التعريف في التنبيه، ألا ترى أنك تقول يا زيدان أقبلًا ولولا "يا" لقلت: الزيدان إذا أردت التعريف، وإنما حذفت الألف واللام استغناء "يا" عنهما، إذ كانتا آلة للتعريف، كما حذفنا/ 380 من النكرة في النداء أيضاً. ووجدنا ما ينوب عنهما فليس ينادي شيء مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل². قال سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر في كلام العرب³.

وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب، تقول: يا رجلاً أقبل ويا غلاماً تعال، وكذلك إن قلت: يا رجلاً عاقلاً تعال، فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها، ومعنى هذا أنك لم تدع رجلاً بعينه، فمن أجابك فقد أطاعك، ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراءه من الناس: يا

رجلاً أغثنِي، ويا غلاماً كلمني، كما يقول: الضير يا رجلاً خذ بيدي فهو ليس يقصد واحداً بعينه بل من أخذ بيده فهو بغيته قال الشاعر:
فيا رَاكِباً إما عَرَضْتُ فَبَلِّغْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا⁴

1 يرد على المبرد، انظر: المقتضب 4 / 205.

2 لأن الألف واللام إنما يدخلان للتعريف والنداء تعريف لأنك لا تنادي إلا من قد عرفته، فكهروا الجمع بين تعريفين وأما الألف واللام في اسم الله تعالى فمن نفس الاسم.

3 انظر: الكتاب 1 / 309.

4 من شواهد سيبويه 1 / 312. على نصب "راكب" لأنه منادى منكور إذ لم يقصد به راكبا بعينه. وإنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه تحيته، ولو أراد راكبا بعينه لبناه على الضم ولم يجز تنوينه ونصبه لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه. والراكب: راكب الإبل، ولا تسمي العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع ركبان. عرضت: بمعنى أتى العروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. وبمعنى: تعرضت وظهرت، وبمعنى: بلغت العرض، وهي جبال نجد. والندامي: جمع ندمان بمعنى نديم، وهو المشارب، وإنما قيل له: ندمان من الندامة، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه، وقيل: الندامة مقلوبة من المدامة، وذلك إدمان الشراب ويكون النديم والندمان أيضا: المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران: مدينة بالحجاز من شق اليمن والبيت لعبد يغوث الحارثي. وانظر: المقتضب 4 / 204، وشرح السيرافي 3 / 44، والخصائص 2 / 448، والمفضليات / 156، والأغاني 15 / 72، وأماي القالي 3 / 132، وذيل الأماي / 52، ومعجم البلدان 5 / 266، وابن يعيش 1 / 127.

(331/1)

وإنما أعربت النكرة ولم تبين لأنها لم تخرج عن بابها إلى / 381 غير بابها كما خرجت المعرفة، فإن قال قائل: ما علمنا أن قولهم: يا زيد مبني على الضم وليس بمعرب مرفوع¹ قيل: يدل على أنه غير معرب أن موضعه نصب، والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول: يا عبد الله، وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيد الطويل فلو كانت الضمة إعراباً لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه، ولا أن تنصب وصفه، لكننا نقول: أنه مضموم، مضارع للمرفوع ويشبهه من أجل أن كل

اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع "بقام" يعني الفاعل؛ لأن كل اسم متمكن يلي "قام" فهو مرفوع، فلهذا حسن أن تتبعه النعت فتقول: يا زيد الطويل كما تقول: قام زيد الطويل، يا زيد وعمرو، فتعطف كما تعطف على المرفوع.

1 علل المبرد في المقتضب 4/ 204 "بناء المنادى بقوله" فإن كان المنادى واحدا مفردا معرفة بني على الضم، ولم يلحقه التنوين، وإنما فعل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعه ما لا يكون معربا، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد، ويا عمرو فقد أخرجه من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن يخبر بها واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني: المخاطب، فلما قلت: يا زيد - خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيًا نحو: أنت وإياك والتاء في قمت.

(332/1)

وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب. من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي/ 382 فلانًا؛ لأن قولك: "يا" هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام. لأن الكلام لفظ يغني عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ. فإن قلت: ناديت زيدًا بعد قولك: يا زيد وهو مثل قولك: ضربت زيدًا، بعد علمك ذلك به، فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب.

وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات والأسماء إنما جعلت للغيبة لا تقول: قام زيد وأنت تحذف زيدًا عن نفسه، إنما تقول: قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد "يا" في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني، وسنين أمر المبنيات في مواضعها. وبني على الحركة في النداء لأن أصله التمكن ففرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب/ 383 إذا أضفتها وهو النصب والخفض دون الرفع، وتقول: جئت قبلك ومن قبلك فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضم، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعلم أنها غير إعراب. فقالوا: جئتك من قبل ومن بعد ومن علّ يا هذا، فكذلك هذا المنادى لما كان مضافًا منصوبًا ضم مفردة،

ألا ترى أنك تقول: يا عبد الله فتنصب، فإن لم تصف قلت: يا عبد ويا غلام فضممت
فكذلك التقدير في كل مفرد، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره.
واعلم: أن لك أن تصف زيدًا وما أشبهه في النداء وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه
بحرف العطف وعطف البيان. أما الوصف فقولك: يا زيد الطويل والطويل فترفع على
اللفظ وتنصب على الموضع¹، فإن وصفته

1 هذا إذا كان مفردا، فيجوز فيه الرفع والنصب.

(333/1)

بمضاف نصبت الوصف لا غير¹ لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوبًا تقول: يا زيد
ذا الجملة/ 384 وكذلك إن أكدته تقول: يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم.
فأما يا تميم أجمعون، فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعت وإن شئت نصبت، حكم
التأكيد حكم النعت، إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار "أعني" ولا يجوز في
أجمعين ذلك، وأما البدل فقولك: يا زيد زيد الطويل، ويا زيد أخان؛ لأن تقدير البدل
أن يقوم الثاني مقام الأول فيعمل فيه ما عمل في الأول فقولك: يا زيد أخانا كقولك: يا
أخانا.

واعلم: أن عطف البيان كالنعت سواء، لا يلزمك فيه طرح التنوين كما لا يلزمك في
النعت طرح الألف واللام، تقول: يا زيد زيدًا فتعطف على الموضع، ويا زيد زيدًا وأمر
البدل وعطف البيان سنذكرهما مع ذكر توابع الأسماء وهذا البيت ينشد على ضروب:
إني وأسطارٍ سَطْرَنَ سَطْرًا ... لَقَائِلٍ: يا نصرُ نصرًا نصرًا 2
فمن قال: يا نصر نصرًا، فإنه جعل المنصوبين تبيينًا للمضموم وهو

1 قال سيبويه: إنه من قال: يا زيد الطويل فنصب المنادى ثم وصفت النعت بمضاف
نحو: "ذو الجملة" وجب عليه أن ينصب الوصف، لأنه لمنصوب، نحو قولك: يا زيد
الطويل ذا الجملة. وانظر: الكتاب 1/ 308.
2 من شواهد سيبويه 1/ 304 على نصبه "نصرًا" نصرا حملا على موضع الأول لأنه
في موضع نصب، ولو رفع حملا على لفظ الأولى لجاز، كما تقول: يا زيد العاقل
والعاقل.

والأسطار: جمع سطر وهو الخط، ونصر: هو نصر بن سيار عامل بني أمية في آخر دولتهم على خراسان، وفي رواية: يا نصر نصر نصرًا بالضاد المعجمة في الثاني، وهو صاحب نصر، ولا معنى لذكره بين الأول والثالث إلا أن يعرب خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هذا نصر، في رواية أخرى: يا نصر نصرًا برفع الثاني والأول. وانظر: المقتضب 4/ 208، وشرح السيرافي 3/ 33، والخصائص 1/ 340، والمغني 2/ 434، وابن يعيش 3/ 72، وملحقات ديوان رؤية/ 174.

(334/1)

الذي يسميه النحويون عطف البيان، وسأفرق لك/ 385 عطف البيان من البدل في موضعه، ومجرى العطف للبيان مجرى الصفة فأجرى على قولك: يا زيد الظريف وتقديره: يا رجل زيدًا أقبل على قول من نصب الصفة. وينشد:

يا نصرُ نصرًا¹

جعلهما تبيينًا وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيد الظريف العاقل ولو نصبت "العاقل" على "أعني" كان جيدًا، ومنهم من ينشده:

يا نصرُ نصرُ نصرًا²

فجعل الثاني بدلًا من الأول، وتنصب الثالث على التبيين فكأنه قال: يا نصرُ نصرُ نصرًا³.

وأما العطف فقولك: يا زيد وعمرو أقبلًا، ويا هند وزيد أقبلًا، ولا

1 نصر الأول روي فيه وجهان: ضمه. ونصبه.

2 ونصر الثاني: روي بأربعة أوجه: ضمه، ورفع منونا، ونصبه، وجره:

3 نصر الثالث: روي فيه وجه واحد وهو النصب. وتوجيه هذه الروايات:

أ- ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيوبه.

انظر الكتاب ج1/ 305، وعند الرضي: هو توكيد لفظي، وضعف البيان والبدل

بقوله: لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد.

ب- ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير:

أعني. أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء.

ج- نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني، كما تقول: حاتم الجود أو طلحة الخير. وإعراب نصب الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية.
وانظر: شرح الكافية 1/ 125، وشرح المفصل 2/ 3. المقتضب 4/ 209.

(335/1)

يجوز عطف الثاني على الموضع لما ذكرناه في باب العطف وهو أن حكم الثاني حكم الأول لأنه منادى مثله وكل مفرد منادى فهو مضموم. وقد قالوا على ذلك: يا زيد والحرث لما دخلت الألف واللام "ويا" لا تدخل عليهما، فاعلم وإنما يبنى الأول لأنه منادى مخاطب باسمه، وعلة/ 386 الثاني وما بعده كعلة الأول لا فرق بينهما في ذلك، ألا ترى أنهم:

يقولون: يا عبد الله وزيد فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولولا ذلك لم يجوز، قال جميع ذلك ابن السراج، أيضا فإن عطف اسمًا فيه ألف ولام على مفرد فإن فيه اختلافاً.

أما الخليل وسيبويه والمازني: فيختارون الرفع، يقولون: يا زيد والحرث أقبلًا 1، وقرأ الأعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز: "يا جبال أوبي معه والطير" 2. وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب 3، وهي قراءة العامة. وكان أبو العباس يختار النصب في قولك: يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحرث إذا قلت: يا زيد والحرث؛ لأن الألف واللام في "الحرث" دخلت عنده للتفخيم، والألف واللام في الرجل دخلتا بدلًا من "يا" لأن قولك: النضر والحرث، ونصر وحرث بمنزلة 4 ومثل

1 انظر: الكتاب ج1/ 305.

2 سبأ: 10، القراءة برفع "والطير" من الشواذ. انظر: النشر ج2/ 349، والإتحاف/ 358.

3 قال الفراء: والطير منصوبة على جهتين: إحداها أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلًا وسخرنا له الطير، فيكون مثل قولك: أطعمته طعامًا وماء، تريد؛ وسقيته ماء. فيجوز ذلك، والوجه الآخر بالنداء لأنك إذا قلت: يا عمرو والصلت أقبلًا، نصبت الصلت لأنه إنما يدعي: بيا أيها، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب.

وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله. ويجوز رفعه على "أوي أنت والطير" أي: بالعطف على الضمير المرفوع في قوله: "أوي" انظر: معاني القرآن، 1/ 355. والمقتضب 4/ 212. 4 المقتضب 4/ 212-213.

(336/1)

ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر، فإن الأولين يؤثرون رفعه 1 / 387 أيضاً ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يلزمون النصب ويقولون هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى، فإذا لحقه التنوين رجع إلى خفض². فإن كان المنادى مبهمًا، فحكمه حكم غيره، إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس وتقول: يا أيها الرجل أقبل، فيكون "أي" ورجل كاسم واحد "فأي" مدعو والرجل نعت له، ولا يجوز أن يفارقه نعت؛ لأن "أي" اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة، إلا في الجزاء والاستفهام فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة. و"ها" تبينه وكذلك إذا قلت: يا هذا الرجل، فإذا قلت: يا أيها الرجل لم يصلح في "الرجل" إلا الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و"أي" مبهم متوصل إليه به. وكذلك: يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سببًا إلى نداء الرجل، ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول: / 388 يا أيها الطويل ويا هذا القصير كقوله تعالى: {قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ} 3 فإن قدرت الوقف على هذا ولم تجعله وصلة إلى الصفة وكان مستغنياً بإفراده كنت في صفته بالخيار: إن شئت رفعت وإن شئت نصبت كما كان ذلك في نعت زيد فقلت: يا هذا الطويل والطويل.

وأما "أي" فلا يجوز في وصفها النصب لأنها لا تستعمل مفردة فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط.

قال الشاعر:

يا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي⁴

1 انظر: المقتضب 4/ 213.

2 هذا نص المبرد في المقتضب 4/ 213.

3 يوسف: 88.

4 من شواهد سيبويه 1/ 308. قال الأعلام: ولو نصب "ذو التنزي" على البدل من "أي" أو إرادة النداء على معنى: "ويا ذا التنزي" لجاز. وروى ابن الشجري هذا الشاهد بالنصب "ذا التنزي" وجعله على استئناف نداء وذكر بعده:

لا توعديني حية بالنكر.

والتنزي: تسرع الإنسان إلى الشر، ويقال: نكزته الحية نكزا إذا ضربته بفيها، ولم تنهشه ونسب هذا الرجز لرؤية بن العجاج وهو مطلع أرجوزة في ديوانه. وانظر: المقتضب 4/ 218، وأما ابن الشجري 2/ 300، والعيني 4/ 219، وديوان رؤية/ 63.

(337/1)

فوصف "الجاهل" وهو صفة بـ"ذو" ويجوز النصب على أن تجعله بدلًا من "أي" فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي، ولا يجوز أن تقول: هذا أقبل وأنت تناديه تريد: يا هذا كما تقول: زيد أقبل وأنت تريد يا زيد ولا: رجل أقبل؛ لأن هذين نعت لأي، فإن جاء في الشعر فهو جائز ولك أن تسقط "يا" فتقول: زيد أقبل وإنما قبح إسقاط حرف النداء من هذا/ 389 ورجل لأنهما يكونان نعتًا لأي فلا يجمع عليها حذف المنعوت وحرف النداء فاعلم.

فأما قولهم: اللهم اغفر لي، فإنَّ الخليل كان يقول: الميم المشددة في آخره بدل من "يا" التي للنداء لأنهما حرفان مكان حرفين¹.

قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل: أن قولك: اللهم لا يكون إلا في النداء لا تقول: غفر اللهم لزيد ولا: سخط اللهم على زيد كما تقول: سخط الله على زيد وغفر الله لزيد وإنما تقول: اللهم اغفر لنا اللهم اهدنا وقال: فإن قال الفراء: هو نداء معه "أم" قيل: له فكيف تقول: اللهم اغفر لنا، واللهم أمنا بخير فقد ذكر "أم" مرتين قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهم لأنه: يا الله أمنا ولا يلزم ذلك الخليل: لأنه يقول الميم بدل من يا².

وإذا وصفت مفردًا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبًا تقول: يا زيد.

1 انظر: الكتاب 1 / 310.

2 انظر: المقتضب 4 / 239.

(338/1)

ذا الجملة، فأما: يا زيد الحسن الوجه، فإن سيبويه: يميز الرفع والنصب في الصفة، لأن معناه عنده الانفصال فهو كالمفرد في التقدير، لأن حسن 1 / 390 الوجه بمنزلة حسن وجهه، فكما أنه يميز: يا زيد الحسن والحسن فكذلك يفعل إذا أضاف، لأنه غير الإضافة يعني به، وأنشد:

يا صاح يا ذا الضامر العنس²

يريد: يا ذا الضامرة عنسه وتقول: يا زيد أو عبد الله، ويا زيد أو خالد وقال سيبويه: أو، ولا في العطف على المنادى بمنزلة الواو³.

1 انظر: الكتاب 1 / 307.

2 هذا صدر بيت عجزه:

والرحل ذي الأقتاب والجلس

وهو من شواهد سيبويه 1 / 306 على وصف "ذا" بما فيه الألف واللام، والضامر رفع وإن كان مضافاً إلى العنس لأن إضافته غير محضة إذ التقدير: يا ذا الذي ضمرت عنسه، والعنس: الناقة الشديدة، وأصل العنس: الصخرة في الماء قيل لها ذلك لصلابتها. وذهب الكوفيون إلى أن الرواية: يا صاح يا ذا ضامر العنس، يخفف الضامر، ويضيفون "ذا" إلى الضامر ويجعلونه مثل: يا ذا الجملة، وتكون "ذو" بمعنى: صاحب: وهي التي تتغير فتكون في الرفع بالواو وفي النصب بالألف وفي الجر بالياء.

والرحل: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع، ومركب للبعير، والأقتاب: جمع قتب، رحل صغير على قدر السنام، وروي: الأقتاد جمع قند، وهو خشب الرحل، والجلس: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله، والبيت كما نسبته سيبويه إلى خزر بن لوزان السدوسي، ونسبه صاحب الأغاني إلى خالد بن المهاجر. وانظر: المقتضب 4 / 223، ومجالس ثعلب / 333، 513، وشرح السيرافي 3 / 38، وأما ابن الشجري 2 / 32، 322، والخصائص 3 / 302، والأغاني 15 / 13.

3 انظر: الكتاب 1 / 305، قال سيبويه: وتقول: يا زيد وعمرو ليس إلا، أنهما قد

اشتركا في النداء في قوله: يا، وكذلك: يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويا زيد أو عمرو، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر، كما دخل في الأول.

(339/1)

شرح الاسم المنادى الثاني وهو المضاف:

اعلم: أن كل اسم مضاف منادى، فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه - كما بينا - تقول: يا عبد الله أقبل، ويا غلام زيد افعل، ويا عبد مرة تعال، ويا رجل سوء تُب، المعرفة والنكرة في هذا سواء، وقال عز وجل: {يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ} 1. وذكر سيبويه: أن ذلك منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره 2. وقال أبو العباس: أن "يا" بدل من قولك: أدعو أو أريد لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بما علم أنك قد أوقعت فعلاً، يا عبد الله وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على 3 / 391 أنه مفعول تعدى إليه فعلك، فإن أضفت المنادى إلى نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيدي، فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل، لا تثبت "ياء" الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيهاً به، وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة، وكان أبو عمرو يقول: "يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ" 4. وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف عليهم نحو: يا ربا تجاوز عنا، ويا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماً، وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أمه.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: يا أبة، ويا أبة لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أمتاه فرعم الخليل: أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة، وزعم: أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلي ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقت: يا أمة ويا أبة كما تقول:

1 الأحقاف: 31.

2 انظر: الكتاب 1 / 303.

3 انظر: المقتضب 4 / 202.

4 الزمر: 16، وانظر: الكتاب 2 / 316.

(340/1)

يا خالة، إنما يلزمون هذه في النداء 1 / 392 إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، قال: وحدثنا يونس: أن بعض العرب يقول: يا أم لا تفعلي، ولا يجوز ذلك في غيرها من المضاف.

وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: يا غلام غلامي، ويا بن أخي، فثبتت الياء لأن الثاني غير منادى، وإنما تسقط الياء في الموضع الذي يسقط فيه التنوين وقالوا: يابن أم، ويا بن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لكثرة في كلامهم 2.

قال أبو العباس - رحمه الله: سألت أبا عثمان عن قول من قال: يابن أم لا تفعل، فقال: عندي فيه وجهان: أحدهما أن يكون أراد: يابن أُمي فقلب الياء ألفاً فقال: يابن أما ثم حذف الألف استخفافاً من "أما" كما حذف الياء من "أُمي". ومثل ذلك: يا أبة لا تفعل، والوجه الآخر أن يكون: ابن عمل في أم عمل خمسة عشر فبني / 393 لذلك قلت: فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفاً؟ فقال: يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود قلت: وأم؟ قال: لأن النداء يقرب من الندبة وهو قياس واحد وذلك قولك: وأماه قلت: فنجيزه في الخبر في الشعر؟ فقال: في الشعر وفي الكلام جيد بالغ، أقول: هذا غلاماً قد جاء فأقلبها؛ لأن الألف أخف من الياء. وقد قال الشاعر:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا ... وَهَلْ جَزَعٌ إِنْ قُلْتُ: وَابَّاهِمَا 3

1 انظر: الكتاب 1 / 317.

2 انظر: الكتاب 1 / 317، و 1 / 318.

3 الشاهد فيه قلب "الياء" من "أبي" ألفاً، لأن الألف أخف من الياء، والمعنى: بأبي هما. وفي النوادر: أنه لا مرأة جاهلية من بني سعد. وانظر: النوادر / 115، وابن يعيش / 2 / 12، والحماسة / 44.

(341/1)

يريد: وأبائي هما. وأنشد سيبويه لأبي النجم:

يا بنتَ عَمَّا لا تلومي واهجعي 1

فإن أضفت اسماً مثني إليك: نحو عبيدين وزيدتين قلت: يا عبيدي ويا زيدي ففتحت الياء

من قبل أن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح، تقول: هذا بني وغلامي يا فتى، ثم تسكن إن شئت استخفافاً فلما التقى ساكنان في عبدي واحتجت إلى الحركة رددت ما كان للياء إليها فإذا صغرت ابناً فقلت بني، ثم أضفته إلى نفسك قلت: يا بني أقبل، ولم تكن هذه الياء كياء التثنية؛ لأن هذه حرف/ 394 إعراب كما يتحرك دال عبد، تقول: هذا بني كما تقول: هذا عبد، فإذا أضفتها إلى نفسك كسرت حرف الإعراب إرادة للياء، وكان الأصل في: يا بني أن تأتي بياء بعد الياء المشددة فحذفتها واستغنيت بالكسر عنها وتقول: يا زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا.

قال سيبويه، وزعم الخليل ويونس: أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة، وذلك لأنهم قد علموا: أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً لأنه مضاف فلما كرروه تركوه على حاله² قال الشاعر:

1 من شواهد سيبويه 1/ 318، على إبدال الألف من الياء في قوله: ابنة عما كراهة لاجتماع الكسرة والياء مع كثرة الاستعمال. وجعل الاسمين اسماً واحداً. ويروى: يا ابنة عمي لا تلومني ... والهجوع: النوم بالليل خاصة. وبعد الشاهد:

لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وأراد بابنة عمه زوجته أم الخيار التي ذكرها في شعره بقوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع

يقول لها: دعي لومي على صلع رأس فإنه كان يشيب لو لم يصلع. وانظر: المقتضب 4/

252، وشرح السيرافي 3/ 50، والخصائص 1/ 252، والنوادر/ 19، وأما ابن

الشجري 1/ 8، وابن يعيش.

2 انظر: الكتاب 1/ 314-315، والنص كما يلي: زعم الخليل ويونس: أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم صار الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه ولم يكرروا.

(342/1)

يا تيمَ تيمَ عدي لا أباً لكم ... لا يلقينكم في سواة عُمُر

وإن شئت قلت: يا تيم تيمَ عدي²، ويا زيد زيد أخينا، فكل اسمين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منهما منصوب، لأنه مضاف، فإن

شئت كان بدلاً من الأول وإن شئت كان عطفاً عليه، عطف البيان والوجه الآخر نصب الأول بغير تنوين لأنك/ 395 أردت بالأول: يا زيد عمرو فأما أقحمت الثاني تأكيداً للأول، وأما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني، فكأنه في التقدير: يا زيد عمرو، زيد عمرو، ويا تيم عدي تيم عدي. واعلم: أن المضاف إذا وصفته بمفرد ومضاف مثله لم يكن نعتاً إلا نصباً؛ لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب، فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره وذلك نحو قولك: يا عبد الله العاقل، ويا غلامنا الطويل، والبدل يقوم مقام المبدل منه، تقول: يا أخانا زيد أقبل، فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت: يا أخانا زيداً أقبل، لأن البيان يجري مجرى النعت.

1 من شواهد سيبويه 1/ 26، و2/ 214، على الرفع والنصب في "تيم" والأجود الرفع لأنه لا ضرورة فيه. لا أبا لكم: الغلظة في الخطاب وأصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً. وإنما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب. لا يلقينكم: من الإلقاء، وهو الرمي. وروي: لا يوقعنكم. والسوأة: الفعلة القبيحة، أي: لا يوقعنكم عمر في بلية ومكرهه لأجل تعرضه لي. أي: امنعوه من هجائي فإنكم قادرون على كفه. والبيت لجرير في هجاء عمر بن لجأ. وانظر: المقتضب 4/ 229، والكامل 563/ 1، والخصائص 345/ 1، وابن الشجري 2/ 83. وابن يعيش 2/ 10، 105، و3/ 21، والديوان 285. 2 لأنه لا ضرورة فيه ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه.

(343/1)

شرح الثالث: وهو الاسم المنادى المضارع للمضاف لطوله. إذا ناديت اسماً موصولاً بشيء هو كالتمام له فحكمه حكم المضاف إذ كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة وذلك قولك: يا خيراً من زيد أقبل. ويا ضارباً رجلاً ويا عشرون رجلاً/ 396 ويا قائماً في الدار، وما أشبهه، جميع هذا منصوب، إذا أقبلت على واحد فخاطبته وقدرت التعريف، وإن أردت التنكير فهو أيضاً منصوب، وقد كنت عرفت أن المعارف على ضربين: معرفة بالتسمية ومعرفة بالنداء. وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي

منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد¹، وزعموا: أن بعض العرب يصرف قبلاً فيقول: ابدأ بهذا قبلاً، فكأنه جعلها نكرة، وأما قول الأحوص:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ²

فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف. وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبهه بيا رجلاً، قال سيبويه: ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نون فطال كالنكرة، فالتنوين في جميع هذا الباب كحرف في وسط الاسم وكذلك: لو سميت رجلاً: بثلاثة وثلاثين، قلت: يا ثلاثة وثلاثين أقبل، وليس بمنزلة قولك 3 / 397 للجماعة: يا ثلاثة وثلاثون، لأنك أردت

1 انظر: الكتاب 1 / 311.

2 من شواهد سيبويه 1 / 313. على تنوين "مطر" وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم واطرد ذلك في كل علم مثله. فأشبهه المرفوع غير المنصرف في غير النداء فلما نون ضرورة وترك على لفظه كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف فلا يغيره التنوين من رفعه.

ومطر هو من سلف الشاعر، وانظر: المقتضب 4 / 214، ومجالس ثعلب / 92، 239، 542، وشرح السيرافي 2 / 46، وأما ابن الشجري 1 / 341، والإنصاف / 311، والأغاني 14 / 61، 62، والمحتسب 2 / 93.

3 انظر: الكتاب 1 / 313.

(344/1)

في هذا: يا أيها الثلاثة والثلاثون، ولو قلت أيضاً وأنت تنادي الجماعة: يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب في الثلاثين كما تقول: يا زيد والحارث والحارث، ولكنك أردت في الأول: يا من يقال له ثلاثة وثلاثون¹. وإن نعت الاسم المفرد بـابن فلان أو ابن أي فلان، وذكرت اسمه الغالب عليه وأضفته إلى اسم أبيه أو كنيته فإن الاسمين قد جعلاً بمنزلة اسم واحد؛ لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله، تقول: يا زيد بن عمرو كأنك قلت: يا زيد عمرو، فجعلت زيداً وابناً بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيداً، كما لم تكن تنونه قبل النداء إذا قلت: رأيت زيد بن عمرو فإن قلت: يا زيد ابن أخي ضممت

الدال من "زيد" لأن ابن أختينا نعت غير لازم، وكذلك: يا زيد ابن ذي المال ويا رجل ابن عبد الله؛ لأن رجلاً اسم غير غالب، فمقي لم يكن المنادى/ 398 اسماً غالباً، والذي يضيف إليه ابنا سما غالباً، لم يجز فيه ما ذكرنا من نصب الأول بغير تنوين، وإذا قلت: يا رجل ابن عبد الله، فكأنك قلت: يا رجل يا ابن عبد الله، وعلى هذا ينشد هذا البيت:
يا حكم بن المنذر بن الجارود²

1 انظر: المقتضب للمبرد 4/ 225، وابن يعيش 1/ 128.

2 من شواهد الكتاب 1/ 313، على بناء "حكم" على الفتح اتباعاً لحركة الابن، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم مع كثرة الاستعمال وهو مشبه في الاتباع بقولهم: يا تيم تيم عدي ... والرفع في "حكم" أقيس لأنه اسم مفرد نعت بمضاف، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم: يا زيد ذا الجملة:
ونسب هذا الرجز في الكتاب إلى رجل من بني الحوماز، ونسبه الجوهري إلى رؤية،
وبعده:

سرادق الحمد عليك ممدود

والرواية في الديوان: أنت الجواد ابن الجواد المحمود.

مدح المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس، وكان أحد ولاية البصرة لهشام بن عبد الملك، وسمي جده الجارود، لأنه أغار على قوم فاكتمسح أموالهم، فشبه بالسيل الذي يجرد ما يمر به. وانظر: المقتضب 4/ 232، وابن يعيش 2/ 5، والكامل 263/، طبعة ليبسك، والتصريح 2/ 169، والعيني 4/ 210، وديوان رؤية/ 172، ذكر على أنه مما نسب إليه.

(345/1)

ولو قلت: يا حكم بن المنذر كان جيداً وقياساً مطرداً، وكان أبو العباس -رحمه الله- يقول: إن نصب: يا حسن الوجه لطوله لا لأنه مضاف؛ لأن معناه: حسن وجهه¹. قال أبو بكر: والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف، فما جاز أن يضاف ويخفض ما أضيف إليه، وإن كان المعنى على غير ذلك، كذلك نصب كما ينصب المضاف لأنه على لفظه.

1 قال المبرد: وقولك: يا حسن الوجه، إذا لم ترد النكرة، إنما معناه: يا أيها الحسن، فهو وإن كان مضافاً في تقدير: يا حسناً وجهه. إذا أردت: يا أيها الحسن وجهه. وانظر: المقتضب 1/ 326.

(346/1)

باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه: أما التغيير، فقولهم: يا فسقُ ويا لكعُ، عدل عن فاعل إلى فعيل للتكثير والمبالغة كما عدل: عمر عن عامر، ولم يستعمل فسق إلا في النداء وهو معرفة فيه ويقوى / 399 أنه كذلك ما حكى سيبويه عن يونس: أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ¹ فلو لم يكن فاسق عنده معرفة ما وصفه بما فيه الألف واللام، وكذلك: يا لكاعِ ويا فساقِ ويا خَبَاثٍ معدول عن معرفة، كما صارت جَعَارٍ اسماً للضيع، وكما صارت: حذام ورقاش اسماً للمرأة، وجميع ذلك مبني على الكسر؛ لأنك عدلته من اسم معرفة مؤنث غير منصرف وليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فبني على كسر؛ لأن الكسرة والتاء من علامات التأنيث. ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله، فإن لم ترد العدل قلت: يا لكعُ، ويا لكعاءُ، وأما ما لحقه الزيادة من آخره فقولهم: يا نومان ويا هناء، وقال بعض المتقدمين في النحو: يا هناء² هو فعال في

1 انظر الكتاب 1/ 311.

2 في الكتاب 1/ 33 يا هناء، ومعناه: يا رجل، وفي 1/ 311 ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء نحو: يا نومان، ويا هناء، ويا فل: وقال المبرد في المقتضب 4/ 235: واعلم: أن للنداء أسماء يختص بها، فمنها قولهم: يا هناء أقبل، ولا يكون ذلك في غير النداء، لأنه كناية للنداء. وانظر: أمالي الشجري 2/ 101.

(347/1)

التقدير وأصله هن، فزيد هذا في النداء وبني هذا البناء. ويلزم قائل هذا القول أن يقول في التثنية: يا هنانان أقبلا، ولا أعلم أحداً يقول هذا.

قال الأخفش: تقول: يا هناه/ 400 أقبل، ويا هنانيه أقبلا، و [يا] 1 هنوناه أقبلوا. وإن شئت قلت: يا هن، ويا هنان أقبلا، ويا هنون أقبلوا وإن أضفت إلى نفسك لم يكن فيه إلا شيء واحد يأتي فيما بعده قال أبو بكر: والمنكر من ذا تحريك الهاء من هناه، وإلا فالقياس مطرد كهاء الندبة وألفها. وقال أيضاً الأخفش: تقول: يا هنتاه 2 أقبلي، ويا هنتانيه أقبلا، ويا هنتاه أقبلن. وتقول للمرأة بغير زيادة يا هنت أقبلي ويا هنتان أقبلا ويا هنتات أقبلن، وتقول في الإضافة: إليك: يا هن 3 أقبل ويا هني أقبلا ويا هني 4 أقبلوا. وللمرأة في الإضافة يا هنت أقبلي ويا هنتي أقبلا وللجمع: يا هنتات 5 أقبلن وتزداد في آخر الاسم في النداء الألف التي تبين بالهاء في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً أو تندب هالكا؛ لأن المندوب في غاية البعد/ 401 وللندبة باب مفرد نذكره بعون الله تعالى.

تقول: يا زيدا، إذا ناديت بعيداً، هذا إذا وقفت على الهاء وهي ساكنة، وإنما تزداد في الوقف لفاء الألف كما تزداد لبيان الحركة في قولك غلاميه، وما أشبه ذلك. إذا وصلت ألف النداء بشيء أغنى ما بعد الألف من الهاء فقلت: يا زيدا أقبل، ويا قوما تعالوا. فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل على الاسم المنادى من أوله وهي

1 أضفت "يا" لأن المعنى يحتاجها.

2 يجوز هنا في هنتاه الكسر والضم.

3 يجوز يا هن: بالضم والفتح والكسر، فمن كسر النون قال: الكسرة تدل على الياء وتخلفها، ومن فتحها قال: أردت الندبة، يا هناه، ومن ضمها قال: أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الإعراب وأجود الوجوه الكسر.

4 تفتح النون في التثنية وتكسر في الجمع.

5 بكسر التاء وبغير ياء.

(348/1)

لام الجر فتحفضه، ولذلك أيضاً باب يذكر فيه إلا أنها تزداد إذا أردت أن تسمع بعيداً، وأما ما حذف من آخره في النداء فقولهم في فلان: يا فل أقبل. وذكر سيبويه أن: هناه ونومان وفل أسماء اختص بها النداء. وقال: قول العرب: يا فل أقبل، لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين

وجعلوه بمنزلة دم والدليل 1 على / 402 ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا. فإن عنوا امرأة قالوا: يا فلة، وإنما بني على حرفين؛ لأن النداء موضع تخفيف ولم يجز في غير النداء؛ لأنه جعل اسمًا لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هناء ومعناه. يا رجل. وأما فلان. فإنما هو كناية عن اسم سمي به الحدث عنه خاص غالب قال: وقد اضطر الشاعر فبناه على هذا المعنى، ي قال أبو النجم:

في جثة أمسك فلانًا عن فل 2

قوله في لجة أي: في كثرة أصوات، ومعناه: أمسك فلانًا عن فلان،

1 انظر: الكتاب 1 / 311. و 1 / 33.

2 من شواهد سيبويه 1 / 333 على استعمال "فل" مكان "فلان" في غير النداء، ضرورة واستشهد به مرة ثانية 2 / 122، على أن "فل" أصله "فلان" فإذا صغر رد إلى أصله وهذا الرجز لأبي النجم العجلي، وقبل الشاهد:

تدافع الشيب ولم ... تقتل في لجة....

واللجة: بفتح -اللام وتشديد الجيم- اختلاط الأصوات في الحرب شبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا يقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضا، فيقال: أمسك فلانا عن فلان، أي: أحجز بينهم، وخص الشيوخ، لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال، أي: هي في تزاحم ولا تقاتل كالشيوخ.

وانظر: المقتضب 4 / 238، والصاحي / 194، وشرح السيرافي 3 / 67، ومعجم مقاييس اللغة 4 / 477، والشعر والشعراء / 586، والجمهرة لابن دريد 2 / 25، والأغاني 9 / 74، وأما ابن الشجري 2 / 101.

(349/1)

فأما ما حذف آخره للترخيم فله باب وإنما أخرجنا "فل" عن الترخيم لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن منقوصًا في غير النداء؛ ولأنه ليس باسم علم، وللترخيم بابٌ يفرد به، إن شاء الله.

(350/1)

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب:

اعلم: أن اللام التي تدخل للاستغاثة هي / 403 لام الحفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى، كأن المنادى كالمكى. وقد بينا هذا فيما مضى فانفتحت مع المنادى كما تنفتح مع المكى ألا ترى أنك تقول: لزيد ولبكر فتكسر. فإذا قلت: لك وله فتحت، وقد تقدم قولنا في أن المبني كالمكى؛ فلذلك لم يتمكن في الإعراب وبني فتقول: يا لبكر يا لزيد يا للرجال يا للرجلين 1 إذا كنت تدعوهم وقال أصحابنا 2: إنما فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه. ووجب أن تفتحها لأن أصل اللام الحافضة إنما كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد 3، ألا ترى أنك تقول: إن هذا لزيد إذا أردت: إن هذا زيد، فاللام هنا مؤكدة / 404 وتقول: إن هذا لزيد إذا أردت أنه في ملكه. ولو فتحت لالتبس، فإن وقعت اللام على مضمرة فتحتها على أصلها فقلت: أن هذا لك، وإن هذا لأنت؛ لأنه ليس هنا لبس، وتقول: يا للرجال للماء، ويا للرجال للعب، ويا لزيد للخطب الجليل، قال الشاعر:

1 في الأصل "يا لرجلين" بلام واحدة.

2 أي: البصريون.

3 قال: المبرد 4 / 254: فأما قولنا: فتحت على الأصل فالأصل هذه اللام الفتح، تقول: هذا له: وهذا لك. وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس. لأنك لو قلت: إنك لهذا وأنت تريد لهذا - لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد.

(351/1)

يَا لِلرَّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ أَمَا ... يَنْفَكُ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرَبًا 1
وقال آخر:

تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي ... فَيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأَشِيِّ الْمُطَاعِ 2

فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو، والمستغاث به، والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي دعي له ومن أجله.

واعلم: أنه لا يجوز أن تقول: يا لزيد لمن هو قريب منك ومقبل عليك. وذكر سيبويه: أن هذه اللام التي للاستغاثة بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً، فإن قلت: يا لزيد 3 / 405 ولعمرو

1 الشاهد فيه: فتح لام المستغاث به، وكسر لام المدعو له.

والبيت من قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وفي معجم البلدان 1/ 111، لما ولي الحسن بن زيد المدينة منع عبد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم الناس في مسجد الأحزاب فقال له: أصلح الله الأمير، لمْ منعني مقامي ومقام آبائي وأجدادي قبل؟ قال: ما منعك إلا يوم الأربعاء. ثم ذكر القصيدة، وذكر ثعلب هذه القصيدة في مجالسه، وانفرد المبرد بنسبة الشاهد للحارث بن خالد، وانظر: المقتضب 4/ 256، ومجالس ثعلب/ 474-475. والكامل للمبرد/ 601، طبعة ليبسك، وروايته: ينفك يبعث، والإنصاف/ 265، وأسرار العربية/ 290، والعيني 4/ 96، والتمام في تفسير أشعار هذيل/ 168، وكتاب منازل الحروف/ 51.

2 من شواهد سيبويه 1/ 319، على فتح اللام الأولى من "الناس" لأنهم مستغاث بهم وكسر الثانية لأنه مستغاث من أجله.

وتكنفي الوشاة: أي: أحاط بي الوشاة. جمع واش. من وشى به: إذا سعى، وأزعجوني: أفلقوني وإنما وصفه بالمطاع، لأنه أراد به أباه ومن يحذو حذوه في الإشارة بالكلام مثل: أمه وعشيرته والبيت لقيس بن ذريح المخاري وقد تزوج "بلبن بنت الحباب الكعبية" بعد أن هام بها واشتغل بها عن كل شيء، فصعب ذلك على أبيه وأشار إليه بالطلاق فلم يقبل ...

وانظر: شرح المفصل 1/ 131، وشرح السرياني 3/ 51، والكامل للمبرد/ 601، طبعة ليبسك، والعيني 4/ 259، ونسبه لحسان بن ثابت، والموجز لابن السراج/ 49. 3 انظر: الكتاب 1/ 320.

(352/1)

كسرت اللام في "عمرو" وهو مدعو لأنه يسوغ في المعطوف على المنادى ما لا يسوغ في المنادى. ألا ترى أن الألف واللام تدخل على المعطوف على المنادى، ويجوز فيه النصب، وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق "بيا" يعني بحرف النداء. وأما أبو العباس -رحمه الله- فكان يقول في قولهم: يا يزيد ولعمرو، إنما فتحت اللام في "زيد" ليفصل بين المدعو والمدعى إليه فلما عطفت على "زيد" استغثت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئاً صار في مثل حاله 1 وقال الشاعر:

يَبْكِيكَ نَاءً 2 بَعِيدُ الدَارِ مُغْتَرَبٌ ... يَا لِلْكُھُولِ وَلِلشَّبَانِ لِلْعَجَبِ 3
وأما التي في التعجب فقول الشاعر:
حُطَّابُ لَيْلَى يَا لِبُرْتَنَ مِنْكُمْ ... أَذُلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمُقَانِبِ 4
وقالوا: يا للتعجب ويا للماء لما رأوا عجباً أو رأوا ماء كثيراً، كأنه يقول:

1 انظر: المقتضب: 40 / 255.

2 في الأصل "نائي" بالياء.

3 الشاهد فيه على أن لام المستغاث المعطوف تكسر إن لم تعد معه "يا" وذلك في قوله
"وللشبان" والنائي: البعيد النسب.

ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، وانظر: المقتضب 4 / 256، والصاحبي / 85،
والكامل / 602، والموجز لابن السراج / 49، وشرح السيرافي 3 / 52، ورواه: "بيكيه"
بهاء الغائب والجميل للزجاجي / 180، والهمع 1 / 180، والعيني 4 / 257.
4 من شواهد سيبويه 1 / 319 على دخول لام الاستغاث على "برثن" تعجباً منهم لا
مستغثاً بهم، وكانوا قد دخلوا امرأته وأفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجباً من فعلهم.
والسليك: هو مقاعس من بني سعد بن مناة من بني تميم، وإنما شبههم به في حذقهم
وقدة حيلتهم في الفساد والمقانب: جماعات الخيل، واحداً مقنب.
ونسب البيت لفرار الأسدي، وانظر: شرح السيرافي 3 / 52، وابن يعيش 1 / 131،
والأشباه والنظائر 3 / 142، ورواه صاحب اللسان في "قنب": على الهول أمضى من
سليك المقانب.

(353/1)

تعال / 406 يا عجب، وتعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم:
يا للدواهي أي: تعالين فإنه لا يستنكر لكن لأنه من أحيانكن، وكل هذا في معنى
التعجب، والاستغاث فلا يكون موضع "يا" سواها من حروف النداء نحو: أي وهيا وأيا.
وقد يجوز أن تدعو مستغثاً بغير لام فتقول: يا زيد وتتعجب كذلك كما أن لك أن
تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألفاً؛ لأن النداء أصل لهذه أجمع وقد تحذف العرب
المنادى المستغاث به مع "يا" لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا للتعجب، ويا للماء،
كأنه قال: يا لقوم للماء، ويا لقوم للتعجب، وقال أبو عمرو قولهم: يا ويل لك، ويا ويح

لك، كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له 1 ومن ذلك قول الشاعر:
يا لعنة الله والأقوام كلهم ... والصالحين على سمعان من جار 2
فيا/ 407 لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال: يا قوم لعنة الله على فلان.

1 انظر: الكتاب 1/ 320.

2 من شواهد سيبويه: 1/ 320، على حذف المنادى وإبقاء حرف النداء. أي: يا قوم لعنة الله. وسمعان: اسم رجل يروى -بفتح السين وكسرهما- والفتح أكثر وكلاهما قياس، فمن كسرهما كان كعمران وحطان، ومن فتحهما، كان كقحطان ومروان. ولم ينسب هذا البيت لقائل معين.
وانظر: الكامل/ 601، وشرح السيرافي 3/ 52، والمفصل للزمخشري/ 48، وأما ابن الشجري 1/ 325، وابن يعيش 2/ 24، والمغني 1/ 414.

(354/1)

باب الندبة:

الندبة تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت وإن شئت ندبت بغير ألف والألف أكثر في هذا الباب قال سيبويه: لأن الندبة كأنهم يترغمون فيها 1 ومن شأنهم أن يزيدوا حرفاً إذا نادوا بعيداً ولا أبعد من المندوب فإذا وقفوا قالوا: يا زياده واعمراه فيقفون على هاء لخفض الألف فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيد، وبكر، والألف تفتح ما قبلها مضموماً كان أو مكسوراً تقول: وا زيد فتضم، فإن أدخلت الألف قلت: وا زياده، فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد فإن أدخلت الألف قلت وا غلام زياده وحذفت التنوين لأنه لا/ 408 يلتقي ساكنان.
قال سيبويه: ولم يحركوها يعني التنوين في هذا الموضع لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم 2، فإن أضفت إلى نفسك، قتل وازيد فكسرت الدال فإن أدخلت الألف، قلت: وا زياده يكون إذا أضفته إلى نفسك وإذا لم تضفه سواء ومن قال: يا غلامي قال: وا زيدياه فيحرك الباء في لغة من أسكن الباء للألف التي بعدها لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.

1 انظر: الكتاب 1 / 221.

2 انظر: الكتاب 1 / 322.

(355/1)

قال أبو العباس: ولك في وا غلامي في لغة من أسكن الياء وجهان: أن تحرك الياء لدخول الألف، فتقول: واغلامياه، وأن تسقطها لالتقاء الساكنين فتقول: وا غلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبة، فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف، تقول: وا غلاماه1 وذكر سيبويه: أنه يجوز/ 409 في الندبة: وا غلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء2، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: وا غلام غلامي، فإن أدخلت الألف قلت: وا غلام غلامياه، لا يكون إلا ذلك؛ لأن المضاف الثاني غير منادى، وقد بيناه لك فيما تقدم. وكذلك وانقطاع ظهرياه لا بد من إثبات الياء، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجدوا بدا من فتح ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ولكنهم يفتحون3 ياء الإضافة ويجمعون على ذلك لئلا يلتقي ساكنان. فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضاً، وذلك قولك: وا غلامياه ووا قاضياه ووا غلامي في تشية غلام ووا قاضي.

1 انظر: المقتضب 4 / 270، ونص المقتضب هو كما يلي: ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول: يا غلامي أقبل، فهو بالخيار: إن شاء الله: وا غلامياه فحرك لالتقاء الساكنين وأثبت الياء لأنها علامة. وكانت فتحتها ههنا مستخفة، لفتحها الياء في القاضي ونحوه للنصب. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين، كما تقول: جاء غلام العاقل. وم رأي أن يثبتها متحركة قال: وا غلامياه ليس غير.
انظر: الانتصار لابن ولاد 154-157.

2 انظر: الكتاب 1 / 321 وهذا رأي الخليل وليس رأي سيبويه. قال: وزعم الخليل: أنه يجوز في الندبة: وا غلاميه من قبل أنه قد يجوز أن أقول: وا غلامي فأبين الياء كما أبينها في غير النداء.

3 قال سيبويه واعلم: أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء لم تحذف أبدا ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء، ولكنهم يلحقون يا الإضافة

وينصبونها لئلا ينجزم حرفان.
انظر: الكتاب 1 / 322، والمقتضب 4 / 272.

(356/1)

وإن وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف وأثبتوا الياء وفتحوها لئلا يلتقي ساكنان، وأنت أيضاً بالخيار في إلحاق الألف وذلك قولك / 410: وا مثناي ووا مثناه. فإن لم تضيف إلى نفسك قلت: وا مثناي وتحذف الألف الأولى لئلا يلتقي ساكنان، ولم يخافوا التباساً فإن كان الاسم المندوب مضافاً إلى مخاطب مذكر قلت: وا غلامك يا هذا، فإن ألحقت ألف الندبة قلت: وا غلامكاه وإن ثبت قلت: وا غلامكاه وإن جمعت قلت: وغلامكموه فقلبت ألف الندبة واواً كيلا يلتبس بالثنائية، وتقول للمؤنث: وا غلامكية. وكان القياس الألف لولا اللبس وفي الثنائية وا غلامهماه والمذكر والمؤنث في الثنائية سواء وتقول في الجمع: وا غلامكناه وتقول في الواحد المذكر الغائب، وا غلامهوه وللثنتين وا غلامهماه، وللجميع وا غلامهموه وللثلاث: وا غلامهماه وفي الثنائية: وا غلامهماه وللجميع وا غلامهمناه، فإن كان المنادى مضافاً إلى مضاف نحو: وانقطاع ظهره "91/ 411" قلت في قول من قال: مررت بظهرهوه قيل: وانقطاع ظهرهوه وفي قول من قال: بظهرهيه قال: وانقطاع ظهرهيه2.

وقال قوم من النحويين: كل ما كان في آخره ضم أو فتح وكسر، ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتيان والفتح وغير الإتيان مثل قظام تقول: وا قطاميّه وا قطاماه ويقولون: يا رجلانية وا رجلاناه وا مسلموناه ويقولون: يا غلام الرجولية والرجلاه، فإذا كانت الحركة فرقا بين شيئين مثل: قمتُ وقمتَ فالإتيان لا غير نحو: وا قياماً قمتوه وقمتاه وقمتيه وقد مر تثنية المفرد وجمعه في النداء في "هن" فقس عليه. واعلم: أن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا

1 انظر: الكتاب 1 / 323، والمقتضب 4 / 274.

2 انظر: الكتاب 1 / 323.

(357/1)

نحو وا زيد الظريف والظريف، لأن الظريف غير منادى 1 وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة/ 412 بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف، وهذا قول الخليل.

وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول: وا زيد الظريفاه 2، ولا يجوز أن تندب النكرة وذلك: وا رجلاه ويا رجلاه ولا المبهم، لا تقول: وا هذه، قال سيبويه: إنما ينبغي أن تتفجع بأعرف الأسماء ولا تبهم 3، وكذلك قولك: وا من في الداراه في الفتح وذكر يونس: أنه لا يستقبح: وا من حفر زمزماه؛ لأن هذا معروف بعينه 4.

وقال الأخفش: الندبة لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء 5، فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف الندبة على كلام يريدون أن يسكتوا عليه، وألحقوا الهاء لا يبالون أي كلام كان.

-
- 1 في الكتاب 1/ 323، هذا باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب، وذلك قولك: وأزيد الظريف والظريف، وزعم الخليل: أنه منعه من أن يقول: الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ...
- 2 انظر: الكتاب 1/ 323-324.
- 3 انظر: الكتاب 1/ 324. ونص سيبويه هو: ألا ترى أنك لو قلت: وا هذه كان قبيحا، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وأن تخص فلا تبهم، لأن الندبة على البيان.
- 4 انظر الكتاب 1/ 324. نسب ابن السراج هذا القول إلى يونس وهو عند سيبويه قول الخليل لأنه قال: وزعم أنه لا يستقبح: وا من حفر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه، والمقصود بـ"زعم" هو الخليل لا يونس.
- 5 قال ابن يعيش: واعلم: أن الندبة لما كانت بكاء ونوحا بتعداد مآثر المندوب وفضائله وإظهار ذلك ضعف وخور، ولذلك كانت في الأكثر من كلام النسوان لضعفهن عن الاحتمال وقلة صبرهن وجب أن لا يندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون.
- وانظر: شرح المفصل 2/ 14.

باب الترخيم:

الترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقًا ولا يكون ذلك إلا/ 413 في النداء، إلا أن يضطر شاعر، ولا يكون في مضاف إليه، ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم منون في النداء، ولا يرخم مستغاث به، إذا كان مجرورًا؛ لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيبويه¹، والمعروف من مذاهب العرب. والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في حارث: يا حار أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت. وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعف أقبل تدع الفتحة على حالها، وفي يعفر: يا يعف أقبل وفي برثن: يا برث أقبل، تترك الضمة على حالها، وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من أواخر الأسماء وتدع ما بقي اسمًا على حياله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفُ أقبل/ 414 وفي هرقل: يا هرُق أقبل. وكذلك كل اسم جاز ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيدا معا حذفتهما؛ لأنهما بمنزلة زيادة واحدة، وذلك قولك: في عثمان: يا عثم وفي مروان يا مرو أقبل وفي أسماء يا أسم أقبلي وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما

1 انظر: الكتاب 1/ 330.

(359/1)

أشبه ذلك. إذا سميت به، وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك رجل اسمه مسلمان قال سيبويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النون لأنك لا تصير اسمًا على أقل من ثلاثة أحرف¹ ومن قال: يا حار قال: يا بني فإن رخت اسمًا آخره غير زائد إلا أن قبل آخره حرفًا زائدًا وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف/ 415 الأصل، ويبقى الزائد، وذلك قولك في منصور: يا منص أقبل، تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة، وفي عمار يا عمُ أقبل وفي رجل اسمه عنتريس: يا عنتر أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب متحركًا ملحقاتًا كان أو زائدًا جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قنور: يا قنو أقبل، وفي رجل اسمه هينح² يا هي أقبل لأن هذا

ملحق بسفرجل وسنين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.
وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميت بحولاي، وبردرايا، يا حولاي أقبل ويا
بردراي أقبل³، لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء
التي للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم
إلى اسم ولا يكون ما قبلها / 416 إلا مفتوحاً والهاء لا تحذف إلا وحدها، كان ما قبلها
أصلياً أو زائداً أو ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام
العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه، وكذلك إن كان اسماً عاماً غير علم،

1 انظر: الكتاب 1 / 338.

2 انظر: الكتاب 1 / 339.

3 قال سيويوه 1 / 339 هذا باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس
الحرف، وذلك قولك في رجل اسمه حولاي أو بردرايا: يا بردراي أقبل، ويا حولاي أقبل،
من قبل أن هذه الألف لو جيء بها للتأنيث والزيادة التي قبلها لازمة لها تقعان معا
لكانت الياء ساكنة.

(360/1)

والعلم قولهم في سلمة: يا سلم أقبل، تريد يا سلمة، وقالت الجهنية في هودة بن علي
الحنفي وكان كسرى أقطعه وتوجّه بتاج:
يا هَوْذَ ذا التَّاجِ إِنَّا لَا نَقُولُ سَوَى ... يا هَوْذَ يا هَوْذَ إِمَّا فَادِحَ ذَهَبًا¹
وأما العام فنحو قول العجاج:
جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي²
...

1 الشاهد فيه: ترخيم "هوذ" من هودة على لغة من ينتظر.

والهوذ: القطة الأنثى وبها سمي الرجل هودة.

والمعنى: إنا لا ندعو عند الملهمات المفاجئة إلا هوذ ذا التاج. وهودة: هو ابن علي
الحنفي صاحب اليمامة كما ذكره الزبيدي شارح القاموس.

وانظر: شجر الدر لأبي الطيب / 75، والأصمعيات / 41، وارتشاف الضرب / 288.

2 من شواهد الكتاب 1 / 325، و 1 / 330، والشاهد فيه حذف حرف النداء ضرورة

وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد الحذف في المعارف. ورد المبرد على سيبويه جعله الجارية نكرة وهو يشير إلى جارية بعينها فقد صارت معرفة بالإشارة. قال الأعلام: ولم يذهب سيبويه إلى ما تأوله المبرد عليه من أنه نكرة بعد النداء إنما أراد أنه اسم شائع في الجنس نقل إلى النداء وهو نكرة، وكيف يتأول عليه الغلط في مثل هذا وهو قد فرق بين ما كان مقصودا بالنداء من أسماء الأجناس وبين ما لم يقصد قصده ولا اختص بالنداء من غيره بأن جعل الأول مبنيا على الضم بناء زيد وغيره من المعارف وجعل الآخر معربا بالنصب وهذا من التعسف الشديد والاعتراض القبيح. والعذير هنا الحال، وكان يحاول عمل حلس لبعيره فهزئت منه فقال لها هذا وبعده: سيري وإشفاقي على بعيري

أي: لا يستنكر عذيري وإشفاقي على بعيري وسيري عني واذهي. ويقال أراد بالعذير ههنا: الصوت لأنه كان يرجز في عمله لجلسه فأنكرت عليه ذلك.

وانظر: المقتضب 4/ 260، وأما ابن الشجري 2/ 88، وابن يعيش 2/ 16، والعيني 4/ 277، والخزانة 1/ 283، وشرح المعلقات للتبريزي/ 48. وشرح الحماسة 4/ 180، والديوان.

(361/1)

أي: حالي، وأما ما كان منقوصاً وكان مع الهاء على ثلاثة أحرف فقولهم: يا شاء ادجني¹.

قال أبو علي²: إذا وصلت سقطت همزة الوصل فالتقت الألف وهي ساكنة مع الراء مع ادجني وهي ساكنة أيضاً فحذفت الألف لالتقاء الساكنين/ 417 ووليت الشين المفتوحة الراء، وإذا وقفت قلت: يا أدجني مثل أقبلي فلم يحذف الألف رخم شاة ويا ثبت أقبلي تريد: ثبة وناس من العرب يشبتون الهاء فيقولون: يا سلمة أقبلي، يقحمون الهاء ويدعون الاسم مفتوحاً على لفظ الترخيم، والذين يحذفون في الوصل الهاء إذا وقفوا قالوا: يا سلمة ويا طلحة لبيان الحركة، ولم يجعلوا المتكلم بالخيار في حذف الهاء عند الوقف، والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف؛ لأنهم إذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها قال ابن الخرع:

وَكَادَتْ 3 فَرَارَةٌ تَشْقَى بِنَا ... فَأَوَّلَى فَرَارَةٌ أَوْلَى فَرَارًا 4

والضم جائز في البيت، وكذلك إن رخمتم اسماً مركباً من اسمين قد

-
- 1 في الأصل "ارجني" بالراء، وليس صحيحا، إذ هو "ادجني" من دجن في بيته إذا لزمه وبه سميت دواجن البيت وهي ما ألف من الشاء وغيرها، والواحدة: داجنة.
- 2 أبو علي تلميذ ابن السراج وليس من المعقول أن ينقل عنه. ربما كان هذا من عمل النساخ.
- 3 رواه سيبويه بلا واو، ولا يستقيم الوزن.
- 4 من شواهد الكتاب 1/ 331، رخم فزارة ووقف عليها بالألف عوضا من الهاء لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوا الهاء للوقف فلما لم يمكنه رد الهاء ههنا جعل الألف عوضا منها.
- يقول: كدنا نوقع بفزارة فتشقى بنا لولا فرارهم وتحصنهم منا. ويقال للرجل إذا أفلت: وقد كاد يعطب أولى له، وهي كلمة وعيد وتهديد فلذلك قال: فأولى فزارة أولى، أي: أولى لك يا فزارة.
- وانظر: الصاحي/ 194، وشرح السيرافي 3/ 67.

(362/1)

ضم أحدهما إلى الآخر، فحكم الثاني حكم الهاء في الحذف وذلك. نحو: حضرموت، ومعدي كرب، ومارسرجس/ 418 ومثل رجل سميته بخمسة عشر تحذف الثاني وتبقى الصدر على حاله فتقول: يا حضر أقبل ويا معدي أقبل ويا خمسة أقبل¹ قال سيبويه: وإن وقفت قلت: يا خمسة بالهاء، وإنما قال ذلك لأن تاء التأنيث لا ينطق بها إلا في الوصل. فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء ومما شبه بحضرموت: عمرويه زعم الخليل: أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر فيقول: يا عمر أقبل قال: أراه مثل الهاء لأنهما كانا بائنين فضم أحدهما إلى الآخر².

واعلم: أن من قال: يا حار، فإنه لا يعتد بما حذف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئا. فإن كان قبل الطرف حرفا يعتل في أواخر الأسماء وينقلب أعل وقلب نحو: رجل سميته بعرقوة إن رخمتم فيمن قال يا حار قلت: يا عرقي أقبل، ولم يجز أن تقول: يا عرقو؛ لأن الاسم لا يكون آخره/ 419 وأو قبلها حرف متحرك وهذا يبين في التصريف، ومن قال: يا حار فإنما يجعل الراء حرف الإعراب، ويقدره تقدير ما لا فاء فيه، فيجب عليه أن لا يفعل ذاك إلا بما مثله في الأسماء فمن رخم اسما فكان ما يبقى

منه على مثال الأسماء فجائز وإن كان ما يبقى على غير مثال الأسماء فهو غير جائز وكذلك إن كان قبل المحذوف للترخيم شيء قد سقط لالتقاء الساكنين فإنك إذا رخصت وحذفت رجع الحرف الذي كان سقط لالتقاء الساكنين نحو: رجل سميت "بقاضون" كان الواحد "قاضي" قبل الجمع فلما جاءت واو الجمع سقطت الياء لالتقاء الساكنين فإن رخصت "قاضين" وهو في الأصل قلت: يا قاضي، فرجع ما كان سقط

-
- 1 هذا رأي الخليل، انظر: الكتاب 1/ 341 ... مثل: حضرموت، ومعدى كرب، وبخت نصر، ومارسرجس ومثل رجل اسمه: خمسة عشر ومثل: عمرويه، فرعم الخليل: أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر رأساً.
- 2 انظر: الكتاب 1/ 341.

(363/1)

لالتقاء الساكنين 1 وشبيه بهذا وقفك على الهاء إذا رخصت رجلاً اسمه: خمسة عشر؛ لأن التاء إنما جلبها الوصل فلما زال/ 420 الوصل رجعت الهاء، وكذلك إن كنت أسكنت حرفاً متحركاً للإدغام في حرف مثله وقبله ساكن فحذفت الأخير للترخيم فإنك ترد الحركة لالتقاء الساكنين، وذلك قولك لرجل اسمه "راد" يا راد أقبل 2 إذا رخصت وفي محمراً أقبل؛ لأن الأصل: رادد ومحمارر، وأما مفر فإذا سميت به ورخصته قلت: يا مفر أقبل ولم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك وأما محمر إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخصته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فقلت: يا محمر أقبل ولقائل أن يقول: هلاً رددت الحركة فقلت: يا محمر أقبل، إذ كان الأصل محمراً كما رددت الياء في "قاضي" فالجواب في ذلك: أنك إنما رددت الياء في "قاضي" لأنك لم تبين الواحد على حذفها كما بنيت "دم" على الحذف ومحمر لم تلحق الراء الأخيرة بعد أن تم بالأولى ولم يتكلم بأصله.

فإن كان آخر الاسم حرفاً مدغمًا بعد الألف/ 421 وأصل الأول منهما السكون، أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخصته بحركة ما قبله وذلك نحو: اسحار يا هذا تقول: يا اسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه. وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلى حركته من هذا الضرب. قال رجل من أزد السراة:

ألا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ 3

1 في الكتاب 340 / 1 هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً وذلك قولك في رجل اسمه قاضون، يا قاضي أقبل وفي رجل اسمه ناجي، يا ناجي أقبل، أظهرت الياء لحذف الواو والنون.

2 انظر: الكتاب 340 / 1.

3 من شواهد سيبويه 341 / 1، 258 / 2، على سكون اللام في "يلده" وفتح الدال فإنه أراد كسر اللام وسكون الدال، فسكن المكسورة تخفيفاً فالتقى ساكنان فحرك الدال بحركة أقرب المتحركات منه وهي الفتحة لأن الياء مفتوحة، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين.

وأراد بالمولود الذي لا أب له: عيسى عليه السلام، وبذي الولد الذي لم يلد له أبوان: آدم عليه السلام. وفيه شاهد على إتيان رب للتقليل، وفيه رواية: عجبتم لمولود وليس له أب.

قليل إنه لعمرو الحبيبي، وانظر: شرح السيرافي 77 / 3، والخصائص 333 / 2، وابن يعيش 48 / 4، والمغني 144 / 1، والخزانة 397 / 1، والعيني 354 / 3.

(364/1)

ففتح الدال بحركة الياء لما احتاج إلى تحريكها؛ لأن الفتحة قريبة منها، وأسحار اسم وقع مدغمًا آخره وليس لرائه الأولى نصيب في الحركة.

واعلم: أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر، قال سيبويه: وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، قال: وكل اسم خاص رحمته في النداء فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر 1 / 422 وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء لأن أقل الأصول ثلاثة، فإنما يرخم من الأربعة وما زاد؛ لأن ما بقي في الأسماء على عدته. والفراء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني نحو: قدم وعضد وكنف إذا سمي به رجلاً وقال: إن من الأسماء ما يكون على حرفين كدم ويد ولم يجوز أن تقول في بكر: يا بك أقبل؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن إلا مبهمًا نحو من وكم، وليس من الأسماء اسم نكرة ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسمًا غالبًا إلا أنهم قد قالوا: يا صاح أقبل وهم يريدون: يا صاحب وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف والفراء إذا رخم: قمطر،

حذف الطاء مع الراء لأنها حرف ساكن، والنحويون على خلافه في حذف الطاء، وما أشبهها من السواكن الواقعة الثالثة، ويجيز الفراء في حمار: يا حما أقبل، يصير مثل رضا. وفي سعيد: يا سعي يصير / 423 مثل عمي ولا يجيز: يا ثمو في ثمود؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير.

1 انظر: الكتاب 1 / 335.

(365/1)

واعلم: أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارًا، فمن ذلك قول الأسود بن يعفر: أَوْدَى ابْنُ جُلْهَمٍ عَبَادَ بَصْرَمَتِهِ ... إِنَّ ابْنَ جُلْهَمٍ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي 1 أراد: جُلْهَمه والعرب يسمون الرجل جُلْهَمه والمرأة جُلْهَم.

1 من شواهد سيبويه 1 / 344 على قولهم: جُلْهَم وأنه إذا أراد أمه جُلْهَم فلا ترخيم فيه على هذا، لأن العرب سمت المرأة جُلْهَم، والرجل جُلْهَمَة بالهاء، وكذا جرى استعمالهم للاسمين، وإن كان أراد أباه فقد رخم. والصرمة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وأودى بها: ذهب بها، وقوله: أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِي: أي: يحمي ناحيته ويتقي منه كما يتقي من الحية الحامية لواديها المانعة. والوادي: المطمئن من الأرض. وانظر: شرح السيرافي 3 / 80، والإنصاف / 195، واللسان "جلهم" والخزانة 1 / 374.

(366/1)

باب مضارع للنداء:

اعلم: أن كل منادى مختص، وأن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى المنادى كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام، إذ كان التسوية موجودة في الاستفهام وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل، أو: نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم. واللهم اغفر لنا أيتها العصابة.

قال سيبويه: أراد أن يؤكد لأنه اختص إذ قال: إنه، لكنه أكد كما تقول لمن هو مقبل عليك كذا كان الأمر يا فلان¹، ولا يدخل في هذا الباب / 424 لأنك لست تنبه غيرك. ومن هذا الباب قول الشاعر:

إِنَّا بَنِي نَحْشَلٍ لَا نَنْتَمِي لِأَبٍ ... عَنْهُ وَلَا هُوَ بِالْأَبْنَاءِ يَشْرِينَا²
نصب بني مختصا على فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو "أعني" وما أشبه ذلك.

1 ونص الكتاب 1/ 326: أراد أن يؤكد لأنه اختص حين قال: أنا، ولكنه أكد، كما تقول: للذي هو مقبل عليك بوجهه مستمع منصت كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيدا.

2 الشاهد فيه: نصب "بني" على الاختصاص والتقدير "أعني".
وقوله: إنا بني نحشل: يعني نحشل بن دارم بن مالك بن تميم. ومن قال: إنا بنو نحشل جعل "بنو" خبر "إن" ومن قال: "بني" فإنما جعل الخبر أن تبتدر في البيت الذي يلي الشاهد وهو:

إن تبتدر غاية يوما لمكرمة ... تلق السوابق منا والمصلينا
ونسب هذا الشاهد المبرد في الكامل إلى رجل يكنى أبا مخزوم من بني نحشل بن دارم، وهو بشامة بن حزن النهشلي. ونسبها صاحب الحماسة لبعض بني قيس بن ثعلبة.
وانظر: الكامل / 65، طبعة ليبسك، والحماسة 1/ 97، والاقتضاب للبطليلوسي / 318، وعيون الأخبار لابن قتيبة 1/ 190 والشعر والشعراء 2/ 638، وكتاب الفاخر للمفضل بن سلمة / 177، ورواه: لا ندعى لأب، والعيني 3/ 370، والخزانة 3/ 510.

(367/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: يا هذا الطويل أقبل، في قول من قال: يا زيد الطويل، ومن قال: يا زيد الطويل قال: يا هذا الطويل، وليس الطويل بنعت لهذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمى عطف البيان؛ لأن هذا وسائر المبهمات إنما تبين بالأجناس، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزبود قلت: الطويل وما أشبه لتفصل بينه وبين غيره ممن له مثل اسمه وإذا قلت: جاءني هذا، فقد أومأت له إلى واحد بحضرتك، وبحضرتك أشياء كثيرة، وإنما ينبغي لك أن تبين له عن الجنس الذي أومأت له

إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء / 425، ألا ترى أنك لو قلت له: يا هذا الطويل وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما لم يدر إلى أي شيء تشير. وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واحد وشيء قصير واحد فقلت: يا هذا الطويل جاز عندي؛ لأنه غير ملبس، والأصل ذاك وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه. وتقول في رجل سميت به بقولك: زيد وعمرو يا زيدا وعمرا أقبل تنصب لطول الاسم، ولو سميت: طلحة وزيدا لقلت: يا طلحة وزيدا أقبل، فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت: يا طلحة وزيدا أقبل؛ لأنك سميت به منكرة ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة، إنما

(368/1)

هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه وتقول: يا زيد الطريف، على أصل النداء عند البصريين¹، وقال الكوفيون: يراد بها يا أيها الطريف، فلما لم يأت "بيا أيها"، نصبت، وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين / 426 فأتبعوه نعتهم وينشدون: فَمَا كَعْبُ بْنُ مَآمَةَ وَابْنُ سَعْدَى ... بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا² والنصب عند الكوفيين في العطف على "أيها" كما كان في النعت فلما لم يأت "يا أيها" نصب، ويميزون: يا عبد الله وزيدا، ويقولون: يا أبا محمد زيد أقبل وهو عند البصريين بدل وهو عند الكوفيين من نداء ابن. وإذا قلت: زيدا فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان، ويميز الكوفيون: يا أيها الرجل العاقل على تجديد النداء، كذا حكى لي عنهم، ويميز البصريون: يا رجلا، ولا يميز الكوفيون ذاك إلا فيما كان نعتا نحو قوله:

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا³

1 قال المبرد في المقتضب 3 / 207، وإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار إن شئت رفعته، وإن شئت نصبت، تقول: يا زيد العاقل أقبل، ويا عمر الطريف هلم، وإن شئت قلت: العاقل، والطريف، أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعا.

2 الشاهد فيه: نعت المنادى المفرد منصوبا بغير ابن عند الكوفيين، وأوله المانعون بالقطع، أي: إنه مفعول لفعل محذوف.

وكعب بن مامة هذا من إياد، وكان من أجواد العرب المشهورين حتى ضرب به المثل في

ذلك وهو الذي آثر رفيقه بالماء فنجا ومات هو عطشا. وابن سعدى، هو أوس بن حارثة بن لام الطائي أجود الأجواد أيضا الذين ضرب بجودهم المثل ... وعمر المذكور: هو ابن عبد العزيز بن مروان المشهور بالعدل والديانة. والبيت من قصيدة لجريز يمدح بها عمر المذكور.

وانظر: المقتضب 4/ 208، والكامل 132، والمفضليات للأنباري/ 449، وأمالى ابن الشجري 1/ 307، والعيني 4/ 254، والتصريح 2/ 169.
3 مر تفسير هذا البيت ص 403.

(369/1)

ولا يكادون يخذفون "يا" من النكرة ويقولون: وا زيد في النداء ويقولون: وأ أي زيد. قال أبو العباس: إنما قالوا: هذا ابنم، ورأيت ابنمًا، ومررت بابنم، فكسروا/ 427 ما قبل الميم إذا انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب؛ لأن هذه الميم زيدت على اسم كان منفردًا منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زيدت عليه ميم¹ أعربت الميم إذ كانت طرفًا، وأعربت ما قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه، وقولك وقد يخفف الهمز فتقول: مُر فيقع الإعراب على الراء، فلذلك تبعته الهمزة وكذلك إذا قلت: يا زيد بن عمرو، جعلتهما بمنزلة واحدة اسم واحد واتبعت الدال حركة ابن فهو مثل ابنم، وقال في قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. لا يجوز: اللهم اغفر لهم أيتها العصابة. وقال: قلت لأبي عثمان²: ما أنكرت من الحال للمدعو؟ قال: لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة، لا يقولون: يا زيد راكبًا، أي: ندعوك في هذه الحال ونمسك عن دعائك ماشيًا؛ لأنه إذا قال: يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال. قال: قلت: فإنه إن احتاج/ 428 إليه، راكبًا ولم يحتج إليه في غير هذه الحال، فقال: يا زيد راكبًا، أي: أريدك في هذه الحال، قال: ألسنت قد تقول: يا زيد دعاء حقًا؟ قلت: بلى، قال: علام تحمل المصدر؟ قلت: لأن قولي: يا زيد كقولي³: أدعو زيدًا فكأنني قلت: أدعو دعاء حقًا قال: فلا أرى بأسًا بأن تقول على هذا: يا زيد قائمًا وألزم القياس. قال أبو العباس: ووجدت أنا تصديقًا لهذا قول النابغة:

1 في الأصل "ميما" بالنصب.

2 هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف/ 186، والبغدادى في الخزانة/ 1

(370/1)

قالت بنو عامر خالوا بني أسد ... يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لأقوام¹
 وقال الأخفش: لو قلت: يا عبد الله صالحًا، لم يكن كلامًا. وقال أبو إسحاق يعني
 الزياتي²: كان الأصمعي³: لا يجيز أن يوصف المنادى بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة.
 وقال أبو عثمان لا أقول: يا زيد وخيرًا من عمرو أقبلا، إذا أردت بخير من عمرو
 المعرفة، لأنني أدخل الألف واللام إذا تباعد المنادى من حرف النداء كما أقول: يا زيد
 والرجل أقبلا/ 429 ولكن أقول: يا زيد والأخير

1 من شواهد سيبويه 1/ 346 - على إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله:
 يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ - تأكيدًا للإضافة. خالوا: من خاليتته، يقال: خاليتته مخالاة وخلاء.
 فمعناه: أدخلوا من حلفهم وتاركوهم. وهذه اللام من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة، لأن
 الاسم على حاله قبل أن تلحق. وهذه اللفظة تأتي بها العرب على جهة التضعيف
 والتأيس من الأمر.

ومعنى البيت: أن بني عامر أضرب بهم في عرضهم علينا مقاطعة بني أسد، وما أبأس الجهل
 على صاحبه وأضر له.

وانظر: الشعر والشعراء/ 95، والأغاني/ 1/ 78، وشرح السيرافي/ 3/ 36، والخصائص
 3/ 106، وشرح الحماسة/ 1483، والتمام في تفسير أشعار هذيل/ 77، وشعراء
 النصرانية/ 710، والموشح للمرزباني/ 44، والإنصاف/ 186، والديوان/ 71.

2 الزياتي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر عبد الرحمن بن
 زياد بن أبيه، قرأ الكتاب على أبي عمر الجرمي وأتمه على المازني. مات سنة: "249هـ"
 ترجمته في مراتب النحويين لأبي الطيب/ 75، وأخبار النحويين البصريين/ 67، ومعجم
 الأدباء 1/ 158.

3 هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء، أخذ عن
 خلف الأحمر أيضا وروى عنه شعر جرير، ويقرر الخطيب البغدادي أنه كان دون أبي زيد
 في النحو والقواعد، توفي سنة 216هـ وقيل سنة 215هـ أو 217هـ ترجمته في تاريخ

بغداد ج10/ 410، وطبقات الزبيدي رقم 94، ونزهة الألباء/ 150، وبغية الوعاة/ 313، وإنباه الرواة ج2/ 197، ومراتب النحويين/ 57.

(371/1)

أقبلا ويا زيد ويا خيراً من عمرو أقبلا، إذا أردت حرف النداء كان ما بعده معرفة. ولم يجرى معه الألف واللام، كما تقول: يا خيراً من زيد العاقل أقبل فتصب العاقل؛ لأنه صفة له، وكذلك: يا زيد ويا أخيراً أقبلا، وقال أبو عثمان: أنا لا أرى أن أقول: يا زيد الطويل وذا الجملة إن عطفت على زيد، والنحويون جميعاً في هذا على قول. قال: وأرى إن عطفت "ذا الجملة" على "الطويل" أن أرفعه كما فعلت في الصفة، والنحويون كلهم يخالفونه ولا يجيزون إلا نصب ذي الجملة، وهذا عنده كما تقول: يا زيد الطويل ذو الجملة، إذا جعلته صفة للطويل. وإن كان وصفاً لزيد أو بدلاً منه نصبت، وكان أبو عثمان يجيز يا زيد أقبل على حذف ألف الإضافة، لأنه يجوز في الإضافة: يا زيد، أردت: يا زبيدي فأبدلت من الياء ألفاً. وعلى هذا قرئ: {يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ} 1، و {يَا قَوْمِ / 430 لَا أَسْأَلُكُمْ} 2: قال: ومن زعم أنه على حذف ألف الندبة فهذا خطأ؛ لأن من كان من العرب لا يلحق الندبة ألفاً فهي عنده نداء، فلو حذفوها لصارت بدلاً على غير جهة الندبة. وقال أبو العباس: لا أرى ما قال أبو عثمان في حذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافة. صواباً نحو: يا غلاماً أقبل لا يجوز حذف الألف لحقتها كما تحذف الياء إذا قلت: يا غلام أقبل. وقال: يا أبت. لا يجوز عندي إلا على الترخيم كما قال سيبويه مثل: يا طلحة أقبل 3 وقال: زعم أبو عثمان أنه يجيز: يا زيد وعمراً أقبلا، على الموضع كما أجاز: يا زيد زيداً أقبل، فعطف زيد الثاني على الموضع عطف البيان، وأهل بغداد يقولون: يا الرجل أقبل، ويقولون: لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام وينشدون:

1 مريم: 42.

2 هود: 51.

3 انظر: الكتاب 1/ 333.

(372/1)

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا ... إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا¹

وقال أبو عثمان: سألت / 431 الأخفش كيف يرخم طيلسان فيمن كسر اللام على قولك: يا حار؟ فقال: يا طيلس أقبل، قلت: أرأيت فيعل اسمًا قط في الصحيح إنما يوجد هذا في المعتل نحو: سيد وميت. قال: فقال: قد علمت أنني قد أخطأت، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك: يا حار، قال: وكان الأخفش لا يجوز عنده ترخيم حُبلوى اسم رجل فيمن قال: يا حار؛ وذلك لأنه يلزمه أن يحذف يائي النسب ويقلب الواو ألفًا لانفتاح ما قبلها، فيقول: يا حُبلَى فتصير ألف فعلى منقلبة، وهذا لا يكون أبدًا إلا للتأنيث. فلهذا لا يجوز؛ لأن ألف التأنيث لا تكون منقلبة أبدًا من شيء، وهذا البناء لا يكون للمذكر أبدًا، وقال: كان الأخفش يقول: إذا رخت سفيرج اسم رجل في قول من قال: يا حار. فحذفت الجيم لزمك أن ترد اللام التي حذفتها لطول الاسم وخروجه من / 432 باب التصغير فتقول: يا سفيرلُ أقبل؛ لأنه لما صار اسمًا على حياله فحذفت الجيم على أن يعتد بها وتجعله بمنزلة "قاضون" اسم رجل إذا قلت: يا قاضي، الباء التي كانت ذهبت لالتقاء الساكنين لما حذفت ما حذفت من أجله.

قال أبو العباس: وليس هذا القول بشيء. ووجه الغلط فيه بين، وذلك لأنك لم تقصد به إلى سفرجل فتسميه به ولا هو منه في شيء، إنما قصدت إلى هذا الذي هو سفيرج ولا لام فيه فهو على مثال ما يرخم فرخته

1 هذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمه، وخرجه ابن الأنباري في الإنصاف على حذف المنادى وإقامة صفته مقامه قال: والتقدير فيه: فيا أيها الغلامان. وهذا قليل بابه في الشعر. وإياكما تحذير: وأن تكسبانا، أي: من أن تكسبانا، وماضيه: أكسب يتعدى إلى مفعولين، يقال: كسبت زيدا مالا وعلمًا. أي: أنلته.

وانظر: المقتضب 4 / 243، والإنصاف / 188، وأما ابن الشجري 2 / 182، وابن يعيش 2 / 9، وأسرار العربية / 230.

(373/1)

بعد أن ثبت اسمًا، ألا ترى أنك تقول: في تصغير سفرجل: سفيرج وسفيرج للعوض، ولو سميته: سفيرج لم يجز أن تقول فيه: سفرجل، واسمه سفيرج؛ لأنك لست تقصد إلى ما

كان يجوز في سفرجل، وكذلك فرزدق. لو سميته بتصغيره فيمن قال: فريزد، لم يجوز في اسمه أن تقول: فريزق/ 433 وإن كان ذلك يجوز في تصغير فرزدق لأنك سميته بشيء بعينه فلزمه. وتقول: يا زيد وعمرو الطويلين والطويلان، لأنه بمنزلة قولك: يا زيد الطويل، وتقول يلا هؤلاء وزيد الطوال، لأن كله رفع والطوال عطف عليهم، ولا يجوز أن يكون صفة لافتراق الموصوفين، وتقول: يا هذا ويا هذان الطوال وإن شئت قلت: الطوال لأن هذا كله مرفوع، والطوال عطف عليهم ههنا، وليس الطوال بمنزلة: يا هؤلاء الطوال؛ لأن هذا يقبح من جهتين: من جهة أن المبهم إذا وصفته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن تفرق بينه وبينه، والجهة الأخرى أن حق المبهم أن يوصف بالأجناس لا بالنعوت، وتقول: يا أيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين تنصب ولا ترفع من قبل أن رفعهما مختلف وذلك أن زيداً على النداء/ 434 والرجل نعت "لأي" وتقول في الندبة: يا زيد زيدا، ويا زيداً زيدا، وقوم يجيزون: يا زيداً زيدا، وقوم يجيزون: يا زيداً يا زيدا، ويا زيدا يا زيدا، وقد مضى تفسير ما يجوز من ذا وما لا يجوز، وقالوا: من قال يا هناه ويا هناه بالرفع والجر، من رفع توهم أنه طرف للاسم ويكسر لأنه جاء بعد الألف. والثنية: يا هنانيه، ويا هناناه ويا هنوتاه في الجمع، وهنتاه في المؤنث وهنتانیه في التشية وهنتاناه، ويا هناتوه في الجمع لا غير، والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد ندائين، ونعت المرخم عندي قبيح كما قال الفراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعني به. فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر:

أضمر بن ضمرة ماذا ذكر ... ت من صرمة أخذت بالمرار¹

1 الشاهد فيه حذف ياء بالنداء، والأصل: يا ضمير يا بن ضمرة. وضمرة: هو أبو بطن من العرب، وضمرة بن ضمرة أحد رجال العرب معروف وهو صاحب خطاب النعمان، وله حديث. وكان اسمه شق بن ضمرة فسماه النعمان ضمرة، والصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع. وهو لسيرة بن عمرو الأسدي الفقعسي. وانظر: النوادر لأبي زيد/ 155، والجمهرة لابن دريد 2/ 366، ورواه: من صرمة أخذت بالمغار، والاشتقاق/ 17، ومعاني القرآن 2/ 416.

أراد/ 435: يا ضمير يابن ضمرة. والكوفيون يميزون: يا جرجر في جرة، وفي حولاً يا حول، فيحذفون الزوائد كلها، وهذا إخلال بالاسم. يسقطون فيه ثلاثة أحرف فيها حرف متحرك ولا نظير لهذا في كلام العرب، ويقولون للمرأة: يا ذات الجملة أقبلي، ويا ذواتي الجمم للثنتين، وللجماعة يا ذوات الجمم، بكسر التاء وقد يقال: يا ذواتي الجممة، ويا ذوات الجممة.

قال أبو بكر: وذلك أن ذات إنما هي ذاة، فالتاء زائدة للجمع، وإنما صارت الهاء في الواحدة تاء حين أضفتها ووصلتها بغيرها. وتقول: يا هذا الرجل. والرجل أقبل، ويا هذان الرجلان والرجلين، مثل: يا زيد الظريف والظريف، النصب على الموضع والرفع على اللفظ، وتقول: يا أخوينا زيد وعمرو، على قولك: يا زيد وعمرو، يعني البذل. وقال الأخفش: وإن شئت قلت: زيد وعمرو على التعويض كأنك قلت أحدهما زيد والآخر عمرو.

قال أبو بكر: هذا عندي إنما يجوز/ 346 إذا أراد أن يخبر بذلك بعد تمام النداء. وتقول: يا أيها الرجل زيد، لأن زيداً معطوف على الرجل عطف البيان يجري عليه كما يجري النعت للبيان، ولو جاز أن لا تنون زيداً لجاز أن تقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي1.

على النعت وإنما هو ذو التنزي، وتقول: يا أيها الرجل عبد الله، تعطف على الرجل عطف البيان.

1 يشير إلى الرجز الذي مر شرحه/ ص: 411.

(375/1)

قال الأخفش: ولو نصبت كان في القياس جائز إلا أن العرب لا تكلم به نصباً، ولكن تحمله على أن تبدله من "أي"؛ لأن "أي" في موضع نصب على أصل النداء، وقال: إذا رخت رجلاً اسمه شاة قلت: يا شاة أقبل، ومن قال: يا حار فرفع قال: يا شاة أقبل فرد الهاء الأصلية؛ لأنه لا يكون الاسم على حرفين أحدهما ساكن إلا مبهماً1، وقال: تقول في شبة على ذا القياس يا وشي أقبل، وفي دية: يا ودي/ 437 أقبل فترد الواو في أوله؛ لأنها ذهبت من الأول لأن الأصل: وديت ووشيت وإنما ردت الواو؛ لأن مثل: شيء لا يكون اسماً. وذلك أن الاسم لا يكون على حرفين أحدهما ساكن قال: وتكسر الواو إذا

رددتها لأن الأصل وشية، كما قالت العرب: وجهة لما أتموا: وقالوا: ولدة، والكوفيون وقوم يجيزون: يا رجل قام ويقولون: إن كان تعجباً نصبت كقولك: يا سيداً ما أنت من سيد، ويكون مدحاً كقولك: يا رجلاً لم أر مثله، وكذلك جميع النكرات عندهم وتقول: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها الرجال، ويا أيها النساء على لفظ واحد، والاختيار في الواحدة في المؤنث يا أيها المرأة، وإذا قلت: يا ضاري فأردت به المعرفة كان مثل: يا صاحبي وغلامي ويجوز عندي أن تقول: يا ضارب أقبل كما تقول: يا غلام أقبل، فإن أردت/ 438 غير المعرفة لم يجز إلا إثبات الياء وتقول: يا ضاري غداً وشاتي؛ لأنك تنوي الانفصال وتقول: يا قاضي المدينة، لك أن تنصبهما ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني والكوفيون يجيزون نصب الأول بتنوين؛ لأنه يكون خلفاً وما لا يكون خلفاً فلا يجوز في الأول عندهم التنوين مثل: يا رجل رجلاً، لا يجيزون النصب في الأول وقالوا: كل ما كان يكون خلفاً فلك الرفع بلا تنوين والنصب بتنوين ويقولون: يا قائماً أقبل ويا قائم أقبل، ويجيزون أن يؤكد ما فيه وينسق عليه ويقطع منه كما يصنع بالخلف ويجيزون: يا رجل قائماً أقبل على نداءين وإن شئت كان في الصلة ويجيزون: يا رجل قائم أقبل.

1 أي: ضميراً.

(376/1)

ينون فيها الألف واللام. ويحكون عن العرب: يا مجنون مجنون أقبل، ويجيزون: يا أيها الذي قمت أقبل/ 439 ويا أيها الذي قام أقبل وهو جائز ولا يجيزونه في من وكذا ينبغي ويقولون: يا رجلاً قمت أقبل، ويا رجل قمت أقبل، والفراء إذا خاطب رفع لا غير، ويقولون: يا قاتل نفسك ويا عبد بطنك وهذا جائز قال أحمد بن يحيى 1: لو أجزت الرفع لم يكن خطأ قال: وكذلك: يا ضاربنا ولا شاتمنا يختار النصب مع كل ما ظهرت إضافته قال: ويجوز في القياس الرفع وأنت تنوي الألف واللام. فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل: يا أفضل منا، ويا أفضلنا، ويا غلام زيد ويا غلام رجل، إنما يجوز الرفع في القياس مع ضارب زيد، وحسن الوجه وقال: أما مثلنا وشبهنا فالنصب لا غير.

وقال الأخفش: تقول: إذا نسبت رجلاً إلى حباري 2 وحبطني 3 قلت: حباري وحبطني

فإذا رخت لم ترد الألف، وكذلك إذا نسبت إلى مرمى فقلت: مرميٌ لم/ 440 ترد الألف لو رخته لأن هذا لم يحذف لالتقاء الساكنين ولو كان حذف لالتقاء الساكنين لبقى الحرف مفتوحاً فكان يكون: حباريٌ وحبطنيٌ قال: وإن شئت قلت: إني أرد الألف وأقول ذهب لاجتماع الساكنين ولكنهم كسروا لأنهم رأوا جميع النسب يكسر ما قبله قال: ومن قال: أحذفه على أي أبنيه بناء قال: لا أحذفه لاجتماع الساكنين وجب عليه أن لا يرد في: ناحي وقاضي، إذا نسب إلى ناحية وقاضٍ وقال: إذا سميت رجلاً حبلاوي أو حمراوي إذا رخته فيمن قال: يا حارُ، فرفع همزت لأنها واو صارت آخرًا فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة لأنها الآن ليست للتأنيث.

- 1 أي: ثعلب من أئمة نخاة الكوفة، وقد مرت ترجمته صفحة: 370 من الأصل.
- 2 حبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى، واحدها وجمعها سواء.
- 3 حبطني: وهو الممتلى غيظاً أو بطنة.

(377/1)

قال أبو بكر: وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صح في القياس فأجزه وما لم يصح فلا تجزه وإنما أذكر/ 441 لك قول القائلين كيلا تكون غريباً فيمن خالفك، فإن الحيرة تقارن الغربة وقد ذكرنا الضم الذي يضارع الرفع ونحو نتبعه الفتح الذي يشبه النصب، إن شاء الله.

(378/1)

باب النفي بلا

مدخل

...

باب النفي بلا:

الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطرداً في الأسماء النكرات المفردة ولا تخص اسماً بعينه من النكرات إذا نفيتها "بلا" وذلك قولك: لا رجل في الدار ولا جارية فأى اسم نكرة ولي "لا" وكان جواباً لمن قال: هل من غلام فهو مفتوح، فإن دخلت "لا" على ما

عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئاً إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب. فأما إذا دخلت على كلام قد أوجبه موجب فإنما لا تعمل شيئاً وإنما خولف بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب، وكل منفي فإنما ينفي بعد أن كان موجباً/ 442 وأنت إذا قلت: لا رجل فيها إنما نفيت جماعة الجنس، وكذلك إذا قلت: هل من رجل؟ لم تسأل عن رجل واحد بعينه، إنما سألت عن كل من له هذا الاسم، ولو أسقطت "من" فقلت: هل رجل؟ لصلح لواحد ولجمع فإذا دخلت "من" لم يكن إلا للجنس.

واعلم: أن "لا" إذا فتحت ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفاً كثيراً، تقول: لا رجل ولا شيء تريد في مكان أو زمان، وربما لم يحذف، خالفت ما وليس ألا ترى أن "ما" تنفي بها ما أوجبه الموجب و"ليس" كذلك وهما يدخلان على المعارف و"لا" في هذا الموضع ليست كذلك وقد اختلف النحويون في تقديرها اختلافاً شديداً فقال سيبويه: "لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب "إن" لما بعدها وترك التنوين لما

(379/1)

تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر وذلك لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل 1 / 443 ولا ما أجرى مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة "ولا" ما بعدها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ولا تعمل إلا في نكرة كما أن: رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: يابن أم فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الثاني و"لا": لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل كقوله: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة 2. "فلا" وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل؟ فالكلام بمنزلة اسم مبتدأ والذي يبني عليه في زمان أو مكان هو الخبر ولكنك تضمه، وإن شئت أظهرته.

قال أبو العباس محمد/ 444 بن يزيد: فإن قال قائل: فهل يعمل في الاسم بعضه؟ فالجواب في ذلك: بلغني أنك منطلق إنما هو بلغني انطلاقك "فإن" عاملة في الكاف وفي منطلق وكذلك موقعها مفتوحة أبداً، وكذلك "أن" الخفيفة هي عاملة في الفعل وبه تمت

اسماً، فكذلك "لا" عملت عنده فيما بعدها وهي وما بعدها بمنزلة اسم. قال: والدليل على أن "لا" وما عملت فيه اسم أنك تقول: غضبت من لا شيء وجئت بلا مال، كما قال 3:

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحْنٍ 4

1 انظر: الكتاب 1/ 345 وقال المبرد في المقتضب: فأما ترك التنوين فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر. المقتضب 4/ 357.

2 انظر: الكتاب 1/ 345.

3 انظر: المقتضب 4/ 358.

4 من شواهد الكتاب 1/ 358 و 2/ 53، فقد نصب "حين" بلا، وإضافة حين الأولى إلى الجملة، وخبر "لا" محذوف والتقدير: حين لا حين محن لها، أي: حنت في غير وقت الحنين، وحنينها: صوتها شوقاً إلى أصحابها والمعنى: أنها حنت إليهم على بعد منها، قال الأعلام: ولو جر "الحين" على إلغاء "لا" لجاز. والقلوص: الناقة الفتية.

والبيت من أبيات سيويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ولا تنمة لها.

وانظر: المقتضب 4/ 358، وشرح السيرافي 3/ 95، وأما ابن الشجري 1/ 239، والحنة لأبي علي 1/ 123، والخزانة 2/ 93.

(380/1)

فجعلها اسماً واحداً، فالموضع موضع نصب نصبته "لا" وسقوط التنوين، لأنه جعل معها اسماً واحداً، والدليل على ذلك: أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسماً واحداً وموضع الاسم بأسره موضع رفع كما كان موضع ما هو جوابه كذلك. وأما الكسائي: فإنه يقول/ 445: النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنها لها صلات، فلما لزم التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه. وقال الفراء: إنما أخرجت "لا" من معنى غير إلى "ليس" ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في

معنى "غير" عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك: مررت برجل لا عالم ولا زاهد و"لا" إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين. وفي جميع هذه الأقوال نظر، وإنما تضمنا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب، فأما عدا ذلك من/ 446 النظر بين المخالفين فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب، على أنا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل.

(381/1)

ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب:

واعلم: أن المنفي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكرة مفردة غير موصوفة، ونكرة موصوفة، ونكرة مضافة، ومضارع للمضاف. أما الأول: وهو النكرة المفردة:

فبحو ما خبرتك من قولك: لا رجل عندي، ولا رجل في الدار، ولا صاحب لك و {لا مَلَجًا مِّنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ} 1، ولا صنع لزيد، ولا رجل ولا شيء، تريد: لا رجل في مكان ولا شيء في زمان وتقول: لا غلامَ ظريفَ في الدار. فقولك: ظريف خبر، وقولك: في الدار، خبر آخر، وإن شئت جعلته لظريف خاصة، ومن ذلك قول الله عز وجل: {لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ} 2. وقال: {الم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} 3 وأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ 4

1 التوبة: 118.

2 هود: 43. اليوم: خبر عاصم وإن كان جثة، إذ المعنى: لا وجود عاصم، ومن أمر الله: خبر مبتدأ محذوف، أي: العصمة المنفية من أمر الله.

3 البقرة: 1-2.

4 لتأويل هذا الرجز بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو مثل: فلا يتعرف بالإضافة، لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة النكرة ينزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرفة كان، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى. وهيثم: اسم رجل كان حسن الحذاء للإبل، وقيل جيد الرعي، وقيل: هو هيثم بن

الأشتر وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه. وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات.

وهذا من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر: الكتاب 1 / 354، والمقتضب 4 / 374، وشرح السيرافي 3 / 92، وأما ابن الشجري 1 / 139، وابن يعيش 2 / 103، والمفصل للزمخشري 222.

(382/1)

فإنه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم، ومثل ذلك: لا بصرَ لكم. وقال ابن الزبير الأسدي: أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ ... نَكِدَنَّ وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ1 أراد: ولا مثل أمية فإن ثبوت المنفي "بلا" قلت: لا غلامين لك ولا جاريتين، لا بد من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون، قد ثبت في المواضع التي لا يثبت فيها التنوين، بل قد يثنى بعض المبنيات بالألف والنون، والياء والنون. نحو: هذا والذي. تقول: هذان، واللذان.

قال أبو العباس: وكان سيبويه والخليل يزعمان: أنك إذا قلت: لا غلامين لك، أن غلامين مع "لا" اسم واحد، وتثبت النون كما تثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو: هذان أحمران وهذان المسلمان2، وقال: وليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها3 / 448 اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبلهما بمنزلة اسم واحد4.

1 من شواهد الكتاب 1 / 355، على أن التقدير: ولا أمثال أمية في البلاد. وأبو خبيب: كنية عبد الله بن الزبير بن العوام وكان يرمى بالبخل، وكان إذا هجي كني بأبي خبيب.

ونكدن: من باب فرح، فهو نكدان، إذا تعسر، ونكد العيش: اشتد، يقال: نكد زيد جارية عمرو إذا منعه إياها. والبيت في هجاء عبد الله بن الزبير. وانظر: المقتضب 4 / 362، وشرح السيرافي 3 / 92، وأما ابن الشجري 1 / 239، والمفصل للزمخشري 77، وابن يعيش 2 / 102، والأغاني 1 / 8 و 12 / 71، ونسبه إلى فضالة بن شريك.

2 انظر: الكتاب 1/ 348-349.

3 انظر: المقتضب 4/ 366.

4 انظر: المقتضب 4/ 366 وهذا ما علل به المبرد إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في باب "لا" وقد ذكر رأي المبرد وتعليقه هذا ابن يعيش 2/ 106 وعقب عليه بقوله: وهذا إشارة إلى عدم النظر وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظر.

(383/1)

الثاني: النكرة الموصوفة:

اعلم: أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه:

الأول منها: وهو الأحسن، أن تجري الصفة على الموصوف، وتنون الصفة، وذلك قولك: لا رجل ظريفاً في الدار، فتنون لأنه صفة، ويكون قولك: في الدار، هو الخبر، وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغن عنه، وإنما جيء به بعد أن مضى الاسم على حاله، فإن لم تأت به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته اسماً واحداً¹، وتبنيه معه فتقول: لا رجل ظريف في الدار بنيت رجل مع ظريف، وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أن يقول: لما كان موضع/ 449 يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع "اسم" أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف فإن قلت: لا رجل ظريفاً عاقلاً، فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً²، وكذلك المعطوف، لو قلت: لا رجل وغلماً عندك لم يصلح في "غلام" إلا التنوين من أجل واو العطف؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضرموت اسماً

1 قال سيبويه 1/ 351، اعلم: أنك إذا وصفت المنفي، فإن شئت نونت صفة المنفي، وهو أكثر في الكلام، وإن شئت لم تنون وذلك قولك: لا غلام ظريفاً لك، ولا غلام ظريف لك، فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد، وجعلوا صفة المنسوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي. وأما الذين قالوا: لا غلام ظريف لك فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.

2 في الكتاب 1/ 351، فإذا قلت: لا غلام ظريفاً عاقلاً لك، فإن في الوصف الأول بالخيار، ولا يكون الثاني إلا منونا، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة اسم واحد.

وفي المقتضب 4/ 367 إن قلت: لا رجل ظريفا عاقلا، فأنت في النعت في الأول بالخيار، فأما الثاني: فليس فيه إلا التنوين، لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسما واحدا.

(384/1)

واحدا إذا كانت بينهما واو العطف.

والتكرير والنعت: بمنزلة واحدة تقول في النعت: لا رجل ظريف لك، والتكرير على ذلك يجري تقول: لا ماء ماءً بارداً، وإن فصلت بين الموصوف والصفة بشيء لم يجوز في الصفة إلا التنوين، وذلك قولك: لا رجل اليوم ظريفاً، ولا رجل فيها عاقلاً، من قبل أنه لا يجوز لك / 450 أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد، وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين: عشر وخمسة، في خمسة عشر. والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن "لا" وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ فتقول: لا رجل ظريف، فتجري "ظريف" على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف، وإن شئت جئت بخبر فقلت: "لك" أو عندك كما بينت لك فيما تقدم، قال الشاعر:

وردَّ جازرُهم حَرْفاً مُصَرِّمَةً ... ولا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٌ¹
والنعت على اللفظ أحسن، وكذلك إذا قلت: لا ماء ماءً بارداً، وإن

1 من شواهد الكتاب 1/ 356 على رفع "مصباح" على أنه خبر "لا" لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ، ويجوز أن يكون مصباح نعتا لاسمها محمولا على الموضع، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع، تقديره: موجود.

والجازر: الذي ينحر الذبائح. والحرف: الناقة الضامر. وقيل: القوية الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه. والمصرمة: المقطوعة اللبن لعدم الرعي، والمصباح: المسقى صباحا، وهو شرب الغداة، يقول: هم في جذب فاللبن عندهم متعذر لا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا على غيره لعدمه، فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف.

والشاهد كما نسبه الأعلام والعيني لرجل جاهلي من بني النبيت، ونسبه الزمخشري لحاتم الطائي وهو موجود في ديوانه.

وانظر: المقتضب 4/ 370، والموجز لابن السراج / 53، وشرح السيرافي 3/ 93،

وشعراء النصرانية/ 109، والمفصل للزحشري/ 89، وابن يعيش 2/ 107، والعيبي
369/ 2، وشواهد الألفية للعاملي/ 127، والديوان/ 39.

(385/1)

شئت قلت: لا ماء ماءً باردٌ، فإن جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماء ماءً باردٌ،
جعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً وجعلت "بارد" نعتاً على الموضع. ومن ذا قول
العرب: لا مالٌ له قليلٌ ولا كثيرٌ.
قال سيبويه: والدليل على أن "لا رجل" في موضع اسم "مبتدأ" في لغة تميم قول العرب
من أهل الحجاز: لا رجل 1 / 451 أفضل منك، والعطف في هذا الباب على الموضع
كالنعت، فمن ذلك قول الشاعر وهو رجل من مذحج:
هَذَا -لَعَمْرُكُمْ- الصَّغَارُ بَعِينُهُ ... لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ 2
والأجود أن تعطفَ على اللفظ فتقول: لا حول ولا قوة، هذا إذا جعلت لا الثانية
مؤكدَةً للنفي ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول
فقلت: لا حول ولا قوة، وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك.

1 نظر: الكتاب 1/ 345.

2 القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها، فنسبها سيبويه 2/ 161، و1/
352، إلى رجل من مذحج وفسره في ص/ 162 بأنه هني بن أحمر الكناني وكذلك
نسبه الآمدي في المؤتلف والمختلف ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضاً.
والشاهد فيه: عطف الأب بالرفع مراعاةً لخل "لا" مع اسمها ويجوز أن تكون "لا" الثانية
عاملة عمل ليس فيكون لكل من "لا" الأولى والثانية خبر يخصها، لأن خبر الأولى
مرفوع وخبر الثانية منصوب، كما يجوز أن تكون "لا" مهملة وأب مبتدأ خبره محذوف.
والصغار: الذل، وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها وجوبا.
بعينه: الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة وجواب الشرط محذوف.
وانظر: الخزانة 1/ 244، وانظر: المقتضب 4/ 371، وشرح السيرافي 3/ 90،
والمفصل للزحشري/ 233، وابن يعيش 2/ 110، والعيبي 2/ 239، والخزانة 1/
344، ورواه البغدادي: هذا وجدكم الصغار بعينه، والمؤتلف والمختلف/ 215.

(386/1)

باب ما يثبت فيه التنوين والنون من الأسماء المنفية:

فإن ثبت فلا بد من النون تقول: لا غلامين ولا جاريتين، تثبت النون هنا كما تثبت في النداء، والأسماء المبنية فيها ما يبنى وتثبت فيه النون، وإن كان المفرد مبنيًا، ألا ترى أنك تثني هذا فتقول: هذان وهذين، وكذلك: اللذان واللذين. وتقول: لا غلامين ظريفيين لك، ولا مسلمين صالحين لك، ولا عشرين درهمًا لك، ونظير هذه/ 452 النون التنوين إذا لم يكن منتهى الاسم، وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك: لا خيرًا منه ولا حسنًا وجهه لك، ولا ضاربًا زيدًا لك؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فقبح أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهى الاسم.

وقال الخليل: كذلك: لا أمرًا بالمعروف لك، إذا جعلت "بالمعروف" من تمام الاسم وجعلته متصلًا به، كأنك قلت: لا أمرًا معروفًا لك. وإن قلت: لا أمر بمعروف لك، فكأنك جئت بمعروف بعد ما بنيت على الأول كلامًا 1.

الثالث: نكرة مضافة:

التنوين يسقط من كل مضاف في هذا الباب، وغيره فإذا نصبت

1 انظر: الكتاب ج1/ 350.

(387/1)

مضافًا وأعملت "لا" نصبته ولا بد من أن يكون ذلك المضاف نكرة؛ لأن "لا" لا تعمل في المعارف، والمضاف ينقسم في هذا الباب على قسمين: مضاف لم يذكر معه لام الإضافة، ومضاف ذكرت معه لام الإضافة/ 453.

فأما المضاف المطلق، فقولك: لا غلام رجل لك، ولا ماء سماء في دارك، ولا مثل زيد لك، وإنما امتنع هذا أن يكون اسمًا واحدًا مع "لا" لأنه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسمًا واحدًا، ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلًا اسمًا واحدًا، وأحدهما مضاف، إنما يكونان مفردين: كحضر موت وبعلبك، ألا ترى أن قوله: يابن أم، لما جعل "أم" مع ابن اسمًا واحدًا حذف ياء الإضافة، وقال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لِأَهْلِكَ جِرَّةٌ ... لِيَايَ لَا أُمَثَالَهُنَّ لِيَالِيَا 1

فأمثالهن نصب بـ"لا".

وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة:
فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته وذلك قولهم: لا أبًا لك،
ولا غلام لك:

1 من شواهد الكتاب 352 / 1 وقد نصب أمثالهن بلا، لأن المثل نكرة وإن كان
مضافاً إلى معرفة ونصب لياليا على التبيين لأمثالهن على مثال قولك: لا مثلك رجلاً،
فرجل تبيين للمثل على اللفظ، ولو حمل على المعنى لجاز، ويجوز نصب "لياليا" على
التمييز كما تقول: لا مثلك رجلاً. على تقدير: لا مثلك من رجل وفي نصبه على
التمييز قبح لأن حكم التمييز أن يكون واحداً يؤدي عن الجميع.
يقول: هذه الدار كانت لمية داراً زمن المرتبة وتجاوز الأحياء، وفضل تلك الليالي لما نال
فيها من التعميم بالوصال واجتماع الشمل.
والبيت في مدح: بلال بن أبي بردة. وانظر: المقتضب 364 / 4، وشرح السيرافي 3 /
91، وابن يعيش 2 / 103، وشرح الكافية للرضي 1 / 245.

(388/1)

وقال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون
إلا في الإضافة، وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك، في 1 / 454
موضع: لا أبالك، ولو أردت الأفراد: لا أبَ لزيد، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما
وقع في النداء: يا بؤس للحرب 2 هذا مقدار ما ذكره أصحابنا 3.
ولقائل أن يقول: إذا قلت: أن قولهم: لا أبالك تريد به: لا أباك، فمن أين جاز هذا
التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا؟ قيل له: إن
المعنى إذا قلت: لا أبالك الانفصال كأنك قلت: لا أبًا لك فتنون لطول الاسم وجعلت
"لك" من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافاً وأضافوا وألزموا اللام لتدل
على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة. وإنما فعل في هذا
الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشياء ليست في غيره. وإنما يجوز في اللام وحدها أن
تقحم بين المضاف والمضاف إليه 455 لأن معنى الإضافة معنى اللام، ألا ترى أنك
إذا قلت: غلام زيد فمعناه: غلام لزيد، فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيم تيم
عدي 4 أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم، كما أكد ذلك بحرف الإضافة، فكأنه قد

أضافه مرتين.

1 انظر: الكتاب 1/ 345-346.

2 يريدان اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه. قال المبرد في الكامل 7/ 147: "يا
بؤس للحرب"، أراد: يا بؤس الحرب، فأقحم اللام توكيدا، "ويا بؤس الحرب" جزء من
قصيدة حماسية لسعد بن مالك:

يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراھط فاستراحوا

وانظر: الكتاب 1/ 346 عند قوله: يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام، والخزانة 1/ 224.

3 يريد: البصريين.

4 يشير إلى قول الشاعر:

يا تيم تيم عدي لا أبا لكم ...

في باب النداء. وقد مر شرحه ص 419.

(389/1)

والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف قال:

أبا المَوْتِ الذي لا بُدَّ أُنِّي ... مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفُنِي 1

وقال الآخر:

فقد ماتَ شَمَّاحٌ وماتَ مُرَوِّدٌ ... وأُنيُّ كَرِيمٍ - لا أباك - مُحَلَّدٌ 2

فإن قال: لا مسلمين صالحين لك، فوصف المنفي قبل مجيئك "بلك" لم يكن بد من
إثبات النون من قبل أن الصالحين نعت للمنفي، وليس بمنفي، وإنما جاء التخفيف في
المنفي.

الرابع: المضارع للمضاف:

المضارع للمضاف في هذا الباب ما كان عاملاً فيما بعده، كما أن المضاف عامل فيما
بعده فهو منصوب، كما أن المضاف منصوب وما بعده من تمامه كما أن المضاف من
تمام الأول، إلا أن التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه/ 456 لأنه ليس منتهى الاسم
فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم. فالتنوين

1 الشاهد فيه: أن: "لا أباك" أصله الإضافة، وزيدت اللام بين المضاف والمضاف

إليه، فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة.
وتخوفيني: الأصل: تخوفيني، فحذفت إحدى النونين، فقليل الأولى، وقليل الثانية.
والشاهد لأبي حية النميري، ونسب إلى الأعشى ولم يوجد في ديوانه.
وانظر: المقتضب 4 / 375، والكامل / 313، والخصائص 1 / 345، وشرح الحماسة
2 / 501، وأما ابن الشجري 1 / 362، وابن يعيش 2 / 105.
2 من شواهد سيبويه 1 / 36. والشاهد فيه: كالذي قبله، والشماخ والمزرد: أخوان
شقيقان، وصحابيان وشاعران، ولكل منهما ديوان مطبوع، وقد طبع قريبا ديوان: مزرد
بن ضرار، في بغداد.
والبيت لمسكين الدارمي، ذكر فيه: حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ولم يبق منهم
أحد، وانظر: المقتضب 4 / 375، والكامل / 313، وشرح السيرافي 3 / 86، وابن
يعيش 2 / 105.

(390/1)

هنا والنون يثبتان إذا كان المنفي عاملاً فيما بعده، فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد،
فمن ذلك قولهم: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك ولا ضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد
حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم. فجميع هذا قد عمل فيما بعده، ومثل ذلك
قولك: لا عشرين درهماً لك، لولا درهم لجاز أن تقول: لا عشرين لك، وعشرون
عملت في درهم فنصبته وقال الخليل: كذلك: لا آمراً بالمعروف لك. إذا جعلت
بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به كأنك قلت: لا آمراً معروفاً لك، وإذا قلت:
لا آمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف بنيت على الأول كلاماً كقولك: لا آمر في الدار،
ثم جئت بمعروف تبييناً بعد أن تم الكلام وتقول: لا آمر يوم الجمعة لك، إذا نفيت جميع
الأمريين 1 / 457، وزعمت: أنه ليسوا له يوم الجمعة، فإن أردت أن تنفي الأمريين يوم
الجمعة خاصة قلت: لا آمر يوم الجمعة لك جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم فصار
بمنزلة قولك: لا آمراً معروفاً لك. ولو قلت: لا خير عند زيد، ولا آمر عنده، لم يجز إلا
بحذف التنوين؛ لأنك لم تصله بما يكمله اسماً ولكنه اسم تام فجعلته مع "لا" اسماً
واحداً.

1 انظر: الكتاب 1/ 350، وهذا الكلام الذي قاله الخليل كرره ابن السراج، في هذه الصفحة حرفيا بعد أن ذكره/ 472، ولعل هذا من عمل تلاميذه الذين يكتبون عنه.

(391/1)

باب ما إذا دخلت عليه "لا" لم تغيره عن حاله:
هذا الباب ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم معرفة، واسم منفي بلا، بعده اسم منفي بلا، وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشينين، واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معنى ذلك.

أما الأول: فالاسم المعرفة:
وقد عرفتك أن "لا" لا تنصب المعارف فإن عطفت معرفة منفية على نكرة وقد عملت فيها لم تعملها في المعرفة، وأعملتها في النكرة/ 458 وذلك قولك: لا غلام لك ولا العباس لك، ولا غلام لك ولا أخوة لك.
قال سيبويه: فأما من قال: كل نعجة وسخلتها بدرهم، فينبغي أن يقول: لا رجل لك وأخا له1، ولا يحسن أن تدخل "لا" على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، فقد تقدم فيه "لا" فإن كررت، لا جاز. فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيد في الدار؛ لأن هذا موضع "ما" إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يثني "لا" قال الشاعر:

1 انظر: الكتاب 1/ 356، وقال المبرد في المقتضب 4/ 379: ومثله: كل رجل في الدار وزيد فله درهم، وكل رجل في الدار وعبد الله لأكرمهم، لأنه لا يجوز: كل عبد الله، فعطف على كل نفسها.

(392/1)

بَكَتْ حَزَنًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ ... رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا1
فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولما ثبت حسن.
الثاني: الاسم المنفي بلا وبعده اسم منفي أيضًا بلا:
وهذا الصنف إنما يجيء على لفظ السائل إذا قال: أغلام عندك أم جارية/ 459 إذا ادعى أن عنده أحدهما، إلا أنه لا يدري: أغلام هو أم جارية فلا يحسن في هذا إلا أن

تعيد "لا" فتقول: لا غلام عندي ولا جارية، وإذا قال: لا غلام فإنما هو جواب لقوله: هل من غلام، ولم يثبت أن عنده شيئاً فعملت لا فيما بعدها، وإن كان في موضع ابتداء، ومن ذلك قول الله: {فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} 2. وقال الشاعر:

1 من أبيات سيويه 1/ 355، الخمسين التي لا يعرف قائلها على عدم تكرير "لا" للفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة. وفي الاسترجاع هنا قولان: أحدهما أنه من الاسترجاع عند المصيبة وهو قول: {إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ} . وثانيهما: أنه طلب الرجوع من الرحيل لكرهية فراق الأحبة، وهو الأقرب إلى المعنى.

وآذنت: أشعرت وأعلمت. وركائبها: جمع ركيبة وهي الراحلة التي تركب. وأن: مفسرة. ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف. وفي الكتاب: بكت جزعا، لا بكت حزنا كما رواه ابن السراج. وقد يكون تصحيفا من الناسخ إذ أبدل الحاء جيما. وانظر: المقتضب 4/ 361، ورواه المبرد: قضت وطرا واسترجعت ...

وهذا أقرب إلى المعنى لأنها طلبت الرجوع بعد أن قضت وطرا على فراق الأحبة. وشرح السيرافي 3/ 93، وأما ابن الشجري 2/ 225، والمفصل للزمخشري 238، وابن يعيش 2/ 112.

2 آية: 38 سورة البقرة. وقراءة: لا خوف بفتح الفاء ليعقوب في جميع القرآن وفي النشر 2/ 211 قرأ يعقوب: لا خوف عليهم.. حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين. وقرأ الباقر بالرفع والتنوين. وانظر: الإنصاف ص/ 134، والبحر المحيط ج1/ 169 وج2/ 88.

(393/1)

وَمَا صَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتَ مُغْلَبَةً ... لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلًا¹
وكذلك إذا فصلت بين "لا" والاسم بحشو، لم يحسن، إلا أن تعيد الثانية؛ لأن جعل جواب إذا عندك أم ذا، فمن ذلك قوله تعالى: {لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ} 2. ولا يجوز: لا فيها أحد، إلا على ضعف، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعا لأن "لا" لا

تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة، ومعنى قولي: رافعة إذا أعملت عمل/ 460 ليس تقول: لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كـ"ليس".

الثالث: وهو ما عمل فيه فعل أو كان في معنى ذلك:

اعلم: أن هذا يلزمك فيه تثنية "لا" كما لا تنحى لا في الأفعال وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً، ولا كرامةً ولا مسرةً ولا سقياً، ولا رعيًا، ولا هنيئًا ولا مريًا، لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعالاً مضمرّة، فالفعل مقدر بعد "لا" كأنك قلت: لا أكرمك كرامةً ولا أسرك مسرةً، فعلى هذا جميع هذه الأسماء وما لم يجوز أن يلي "لا" من الأفعال، لم يجوز أن يليها ما عمل فيه ذلك الفعل، لا يجوز أن تقول: لا ضربًا وأنت تريد الأمر لأنه لا يجوز: لا أضرب إنما تدخل على الدعاء إذا كان لفظه لفظ الخبر وأضربه على ذلك نحو: لا سقياً ولا رعيًا كأنك قلت: لا سقاه الله ولا رعاها،

1 من شواهد سيبويه 1/ 354 على تكرار "لا" مع رفع اسمها ولو نصب على إعمالها لجاز والرفع أكثر لأنها جواب لمن قال: ألك في ذا ناقة أو جمل. فقيل له: لا ناقة لي في هذا ولا جمل، فجرى ما بعدها في الجواب مجراه في السؤال.

يقول: ما عمل على فراقها حتى تبرأت منه وجفته وأعلنت بذلك، وضرب قوله: لا ناقة لي في هذا ولا جمل مثلاً لبراءتها منه وقطعها له. وهذا مثل سائر في هذا المعنى. والبيت للراعي النميري.

وانظر: مجالس ثعلب/ 35، وروايته: وما هجرتك.. والموجز لابن السراج/ 54، وابن يعيش 2/ 11، والعيني 4/ 477.
2 الصافات: 47.

(394/1)

وكذلك إذا ولي "لا" مبتدأ في معنى الدعاء لم/ 461 تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني على الفعل، ومعناه الدعاء، وذلك قولهم: لا سلام عليكم.

قال سيبويه: قولهم: لا سواء إنما دخلت ههنا؛ لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه، ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز: لاها الله ذا حين عاقبت فلم يجوز ذكر الواو 1 - يعني أن قولهم: لا سواء أصله: هذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول: هذان سواء، ثم أدخلت "لا" للنفي وحذفت "هذان" وجعلت "لا" تعاقب

"هذان" وقال أبو العباس: وقول سيبويه: ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء أي: لا تكاد تقول، ولو قلته جاز2. وقالوا: لا نولك أن تفعل جعلوه معاقبًا لقولك لا ينبغي وصار بدلًا منه.

واعلم: أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارسي حتى تقول: ولا شجاع وكذلك: هذا زيد فارسيًا، لا/ 462 يحسن حتى تقول: لا فارسيًا ولا شجاعًا وذلك أنه جواب لمن قال: أبرجل شجاع مررت أم بفارس، ولقوله: أفرس زيد أم شجاع، وقد يجوز على ضعفه في الشعر.

1 انظر: الكتاب 1/ 357.

2 انظر: الكتاب 1/ 357.

(395/1)

باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام:

الألف إذا دخلت على "لا" جاز أن يكون الكلام استفهامًا، وجاز أن يكون تمنيًا، والأصل الاستفهام فإذا كان استفهامًا محضًا فحالها كحالها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: ألا رجل في الدار إلا غلام أفضل منك، ومن قال: لا رجل قائم في الدار، قال: ههنا ألا رجل قائم في الدار وكذلك من نون ومن رفع، ثم رفع ههنا، وقال الشاعر:

حار بن كعبٍ ألا أحلامَ تَرْجُزُكُمْ ... عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاحِرِ1

1 استشهد سيبويه 1/ 325 بما بعده وهو قوله:

لا عيب بالقوم من طول ولا عظم ... جسم البغال وأحلام العصافير
حار: مرخم حارث، وجاء على لغة من ينتظر، والأحلام: جمع حلم بالكسر وهو العقل. والجوف: جمع أجوف وهو الواسع الجوف. ورواية المبرد حار بن عمرو. والجماحير: جمع جمخور - بضم الجيم وسكون الميم - العظيم الجسد، القليل العقل والقوة. ألا أحلام: لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الإنكاري، وأحلام اسم "لا" والجملة خبرها والبيت مطلع قصيدة لحسان بن ثابت في هجاء بني الحارث بن كعب المذحجي.

وانظر: المقتضب 4/ 233، والحجة لأبي علي 1/ 229، وشرح السيرافي 2/ 192،
وأما ابن الشجري 2/ 80، والديوان/ 48، طبة ليدن.

(396/1)

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني، فإن النحويين مختلفون في رفع الخبر ويجرون ما
سواه على ما كان عليه/ 463 قبل.

فأما الخليل وسيبويه¹ والجرمي وأكثر النحويين فيقولون: ألا رجل أفضل منك، ولا
يجيزون رفع: أفضل وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: كنا نقول: لا رجل أفضل منك، فيرفع
لأن "لا" ورجل في موضع ابتداء، وأفضل: خبره فهو خبر اسم مبتدأ وإذا قلت متمنياً:
ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك: اللهم غلاماً، أي: هب لي
غلاماً، فكأنك قلت: ألا أعطي ألا أصيب فهذا مفعول.
وكان المازني وحده يجيز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول: ألا رجل
أفضل منك، وتقول فيمن جعلها كليس: ألا أفضل منك، ويجريها مجراها قبل ألف
الاستفهام.

1 قال سيبويه: ومن قال: لا غلام أفضل منك، لم يقل: في ألا غلام أفضل منك، إلا
بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء اللهم غلاماً.
ومعناه اللهم هب لي غلاماً. والكتاب 1/ 359، وانظر: المقتضب 4/ 382. قال
المبرد: فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا
المازني وحده. تقول: ألا ماء أشربه وعسلاً، وتنون عسلاً كما في قولك: لا رجل وغلاماً
في الدار.. وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ويقول: يكون اللفظ على ما كان
عليه وإن دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد، معناه الدعاء ولفظه
لفظ: ضرب فلم يغير لما دخله من المعنى وكذلك قولك: علم الله لأفعلن، لفظه لفظ:
رزق الله ومعناه القسم فلم يغيره. وانظر: المقتضب 4/ 383.

وكان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة. واحتج ببعض ما ذكره سيبويه
فقال: أنه لم يجز في ألا، التي للتمني ما جاز في "لا" من رفع الصفة على الموضع بنحو:
لا رجل أفضل منك، لأن موضع النفي للابتداء، ولما دخله معنى التمني زال الابتداء،
لأنه قد تحول إلى معنى آخر وصار في موضع نصب، كما لا يجوز في: "ليت"، ولعل،

وكان من الحمل على الموضع ما جاز في: إن ولكن، فلذلك زعم: أنه لا يجوز: ألا ماء
ولبن، كما تقول في المنفي. الانتصار/ 196.

(397/1)

واعلم: أن "لا" إذا جعلت كـ"ليس" لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبين ما عملت
فيه لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة. وأما قول الشاعر/ 464.
ألا رجلاً جزأه الله خيراً ... يَدُلُّ على محصلة تبيث¹
فرغم الخليل: أنه أراد: الفعل وأنه ليس لـ"لا" ههنا عمل، إنما أراد ألا تروني²، وأما
يونس فكان يقول: إنما تمى ولكنه نون مضطراً³ وكان يقول في قول جرير:
فلا حسباً فخرت به لتييم ... ولا جداً إذا دُكر الجدود⁴
إنما نون مضطراً، وكذا يقول أبو الحسن الأخفش.

1 من شواهد سيبويه 1/ 359 على نصب رجل وتنوينه، لأنه حمله على إضمار فعل
وجعل: ألا حرف تخصيص، والتقدير: ألا تروني رجلاً ولو جعلها: ألا التي للتمي
لنصب ما بعدها بغير تنوين.

وأراد بالمحصلة: المرأة التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه وطلبها للمبيت
إما للتحصيل أو للفاحشة. والبيت لعمر بن قenas المراري. وانظر: شرح السيرافي 3/
96، ونوادير أبي زيد/ 56، والسيوطي/ 77، وابن يعيش 2/ 101، والعيني 2/
366، والخزانة 1/ 459 و2/ 112.

2 انظر: الكتاب 1/ 359.

3 انظر: الكتاب 1/ 359.

4 من شواهد الكتاب 1/ 73 واستشهد به سيبويه على نصب الحسب بإضمار فعل،
والفعل المقدر هنا واصل إلى المفعول بذاته في معنى الفعل الظاهر، والتقدير: ولا ذكرت
حسباً فخرت به. يخاطب عمر بن لجأ وهو من تميم، فيقول: لم تكسب لهم حسباً
يفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدحام الناس للمفاخر والحسب: الكرم
وشرف الإنسان في نفسه وأخلاقه، والجد: أبو الأب. وقيل: الجد: هنا الحظ، أي: ليس
لتييم حظ في علو المرتبة والذكر الجميل. وانظر: شرح السيرافي 2/ 7، والمفصل
للزمخشري/ 51، وابن يعيش 1/ 109، والخزانة 1/ 447 والديوان/ 165.

ومن قال: لا رجل ولا امرأة لم يقل في التمني إلا بالنصب، وعلى مذهب أبي عثمان يجوز الرفع كما كان قبل دخول الألف.

كان أبو عثمان يقول: اللفظ على ما كان عليه وإن كان دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعنى.

وكذلك: حسبك رفعاً بالابتداء إن كان معناه النهي.

باب تصرف "لا":

"لا" في الكلام/ 465 مواضع وجملتها النفي ومواضعها تختلف فتقع على الأسماء نحو قولك: ضربت زيداً لا عمرًا، وجاءني زيدٌ لا أخوه، وتقع على الأفعال في القسم وغيره، تقول: لا يخرج زيد وأنت مخبر ولا ينطلق عبد الله، ويكون للنهي في قولك: لا ينطلق عبد الله ولا يخرج زيد، وتجزم بما الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر: ليخرج عبد الله، ولتقم طائفة منهم معك¹. وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي، قولك: إيت وعمراً، فإذا أردت نفي هذا قلت: لا تأت زيداً وعمراً، لم يكن هذا نفيه على الحقيقة لأنه إن أتى أحدهما لم يعصه لأنه نهاه عنهما جميعاً فإن أراد أن تمتنع منهما معاً فنفي ذلك: لا تأت زيداً ولا عمرًا، فمجيئها ههنا لمعنى انتظام النهي بأمره لأن خروجها إخلال به. ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في/ 466 معنى المستقبل وذلك قولك: والله لا فعلت، إنما المعنى: لا أفعل؛ لأن قولك في القسم: لا أفعل إنما هو لما يقع، فأما قولهم: لا أفعل نفي لقولك: لأفعلن ولذلك يجوز أن تحذف "لا" وأنت تريد النفي وجائز أن تقول: لا قام زيد ولا قعد عمرو تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز. وحق هذا الكلام أن يكون نفيًا لقيامه وقعوده فيما مضى. وقال الله عز وجل: {فَلَا

1 النساء: 102 والآية هي: {فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ} بالفاء لا بالواو.

اَفْتَحَمَ الْعَقَبَةَ { 1. ومن هذا قول النبي، صلى الله عليه وسلم: "أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل" أي: من لم يأكل ولم يشرب يعني الجنين. فإذا قلت: والله أفعل ذاك، فمعناه: لا أفعل، فلو قلت: والله أقوم تريد: لأقومنَّ كان خطأ؛ لأنها حذفست استخفافاً لاستبداد الإيجاب باللام والنون، ولهذا موضع آخر يذكر فيه، ويكون في موضع / 467 ليس "وقد مضى ذكرها، وقد تكون "لا" مؤكدة كما كانت "ما" في قوله: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} 2 و"مما خطاياهم" 3. فمن ذلك قوله: {فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ} 4.. إنما هو: فأقسم، يدلك على ذلك قوله: {وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} 5.. وكذلك قال المفسرون في قوله: {لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} 6 إنما هو: أقسم، فوقع القسم على قوله: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ} 7. قال أبو العباس: ف قيل لهم في عروض ذلك: أن الزوائد من هذا الضرب إنما تقع بين كلامين أو بعد كلام كقولك: جئتكَ لأمرٍ ما، فكان من جوابهم: أن مجاز القرآن كله مجاز سورة واحدة بعد ابتدائه، وأن بعضه متصل ببعض، فمن ذلك قوله: {لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ} 8. وقوله: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ} 9، وإنما هو: لا تستوي الحسنة والسيئة، ومعناه يبتك عن ذلك / 468 إنما هو: لا تساوي الحسنة السيئة.

1 البلد: 10، 11، والآية: {وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ، فَلَا افْتَحَمَ الْعَقَبَةَ} .

2 آل عمران: 159.

3 نوح: 25 قال شعيب: قرأ أبو عمرو بن العلاء المازني البصري: "مما خطاياهم" مثل قضاياهم، وقرأ الباقون: "خطيئاهم".

4 المعارج: 40.

5 الواقعة: 76.

6 القيامة: 1.

7 القيامة: 17.

8 الحديد: 29. وانظر: الكتاب 2 / 306. والمقتضب 1 / 47.

9 فصلت: 34.

مسائل من باب "لا":

تقول: لا غلامين ولا جاريتي لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له. وصار الأول مضمراً له كأنك قلت: لا غلامين في ملكك ولا جاريتي لك، كأنك قلت: ولا جاريتك في التمثيل.

قال سيبويه: ولكنهم لا يتكلمون به -يعني بالمضمّر- واختص "لا" بهذا النفي، وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك، إذا جعلت "لك" خبراً لهما وهو قول أبي عمرو. وكذلك لو قلت: لا غلامين لك، وجعلت "لك" خبراً.

فإذا قلت: لا أباك، فهنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفاً واستغناء. وتقول: لا غلامين ولا جاريتين لك، وغلامين وجاريتين لك، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا. فجاء "بلك" بعدما بني على الكلام الأول في مكان كذا وكذا، كما قال: لا يدين بها لك 1 / 469 حين صيره كأنه جاء "بلك" بعدما قال: لا يدين بها في الدنيا لك، وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول: لا أبا هذين اليومين لك قال سيبويه: وهذا يجوز في ضرورة الشعر لأن الشاعر إذا اضطر، فصل بين المضاف والمضاف إليه. قال الشاعر 2:

1 انظر: الكتاب 1 / 347-348 هذا الكلام بالتفصيل.

2 من شواهد الكتاب 1 / 92 و 1 / 347، على المفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة، والأصل: كأن أصوات أواخر الميس.

ولإيغال الابتعاد، يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها. أوغل في الأمر إذا دخل فيه بسرعة. والضمير للإبل في بيت قبله.

والأواخر: جمع آخرة، بوزن: فاعلة، وهي آخر الرحل. وهي العود الذي في آخر الرحل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرحل. وقيل: يجوز فتح الحاء فيه أيضاً. والميس بفتح الميم: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب، وإضافة أواخر إليه، كإضافة خاتم فضة.

والفراريج: جمع فروجة: وهي صغار الدجاج، يريد أن رحالهم جدد وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضاً فتصوت مثل أصوات الفراريج من شدة السير واضطراب الرحل، ومن إيغالهن: من هنا للتعليل. والشاعر هو ذو الرمة.

وانظر: المقتضب 4 / 376، وشرح السيرافي 1 / 246، والموشح 185، والخصائص 2 / 304، والإنصاف 433. وابن يعيش 1 / 301، و2 / 108، وشرح الحماسة 3 / 1083، والخزانة 2 / 250، وشروح سقط الزند 4 / 1573، والديوان 76.

كأنَّ أصواتَ مِنْ إِيغالهنَّ بِنَا ... أواخرِ الميسِ أصواتُ الفراريج
ومن قال: كم بها رجل فأضاف فلم يبال الفتح قال: لا يدري بها لك ولا أخوا يوم
الجمعة لك، ولا أخوا فاعلم لك، والجر في: "كم" بها وترك النون في: لا يدي بها لك،
قول يونس. واحتج بأن الكلام لا يستغني ورد ذلك عليه سيوييه بأن قال: الذي
يستغني به الكلام والذي لا يستغني قبهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور،
وتقول: لا غلامَ وجاريةً فيها لأن "لا" إنما تجعل وما تعمل فيه اسمًا إذا كانت إلى جنب
الاسم، لكنك يجوز أن تفصل بين / 470 خمسة وعشر في قولك: خمسة عشر، كذلك
لا يجوز أن تفصل بين "لا" وبين ما بني معها، وتقول: لا رجلٌ ولا امرأةٌ يا فتى. إذا
كانت "لا" بمنزلتها في "ليس" مؤكدة للنفي حين تقول: ليس لك رجل ولا امرأة، قال
رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس:
لا نَسَبَ اليَوْمَ ولا خُلَّةً ... اتَّسَعَ الفَتَقُ على الرَّاتِقِ¹

1 من سيوييه 349 / 1 على نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء "لا" الثانية وزيادتها
لتأكيد النفي والتقدير: لا نسب وخلة اليوم:
ويروى:

لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الرافع
وانظر: الجمهرة لابن دريد 373 / 2، ونسبه لنصر بن سيار وشرح الحماسة 2 / 967،
وأما القالي 3 / 73، وارتشاف الضرب / 186، وابن يعيش 2 / 101، والمؤتلف
والمختلف / 127، ومجمع الأمثال للميداني 1 / 160.

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها، فتعيد "لا" الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه
فيها، فيكون حال الآخرة كحال الأولى، وتقول: لا رجل اليوم ظريفا، ولا رجل فيها
عاقلا، إذا جعلت "فيها" خبرًا ولا رجل فيك راغبًا، من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل
الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما. وتقول: لا ماء سماء باردًا، ولا
مثله عاقلاً. من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر، فإذا قلت: لا /

471 ماء ولا لبن ثم وصفت اللبن فأنت بالخيار في التنوين وتركه فإن جعلت الصفة للماء لم يكن إلا منوناً؛ لأنه لا يفصل بين الشيتين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد. وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحداً تنون؛ لأنك فصلت بين "لا" و"أحد" وحكى سيبويه عن العرب: لا كزيد أحد، ولا مثله أحد، فحمله على الموضع والموضع رفع، وإن شئت حملته على "لا" فنونته ونصبته وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً على التمييز كما تقول: لي مثله غلاماً، قال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جِرَّةٌ ... لِيَالِي لَا أُمَثَّاهُنَّ لِيَالِيَا¹

قال سيبويه: وأما قول جرير:

لا كالعشية زائراً ومزوراً²

1 مر تفسير ص / 473.

2 من شواهد الكتاب 1 / 353، على نصب "زائراً" لأن العيشة ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، وقال: الأعلم: ولا يحسن في هذا رفع الزائر لأنه غير العشية بمنزلة: لا كزيد رجل، لأن زيدا من الرجال. ويجوز الرضي: أن يكون زائراً تابعا بتقدير مضاف. فالأصل: كزائر العشية. والعشي: قيل ما بين الزوال إلى الغروب وقيل: هو آخر الليل. وقيل: بعد صلاة المغرب إلى العتمة، وأراد الشاعر بالزائر: نفسه، وبالمزور: من يهواه. وصدر البيت:

يا صاحبي دنا المسير فسيرا ... لا كالعشية....

وانظر: المقتضب 2 / 152، ومجالس ثعلب / 321، وشرح السيرافي 3 / 91، وابن يعيش 2 / 114. وشرح الرضي على الكافية 1 / 343، والديوان 290.

(404/1)

فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم كقولك: في اليوم. لأن الكاف ليست باسم / 472 وفيه معنى التعجب كما قال: تالله رجلاً وسبحان الله رجلاً، إنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء. وتقول: لا كالعشية عشية ولا كزيد رجل. لأن الآخر هو الأول؛ ولأن زيدا رجل وصار: لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد ثم قلت: رجل كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع، قال امرؤ القيس:

ويلمها في هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً ... ولا كهذا الذي في الأَرْضِ مَطْلُوبٌ¹
لأنه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع. وإن شئت نصبت على التفسير كأنه قال:
لا أحد كزيد رجلاً.

قال سيبويه: ونظير: لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك، وإنما يريدون: لا بأس
عليك ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه². ومن قال: لا غلام ولا
جارية³ قال: أغلام وألا جارية

1 من شواهد الكتاب 1/ 353 و2/ 172.

رفع مطلوب حملا على موضع الكاف، لأنها في تأويل مثل وموضعها موضع رفع وهو
بمنزلة: لا كزيد رجل، ولو نصب حملا على اللفظ أو على التمييز لجاز.
وصف عقابا تتبع ذئبا لتصيدته فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته، وشدة
هروبه، وأراد: ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم اتبع اللام حركة الميم.
وانظر: شرح السيرافي 3/ 91، وابن يعيش 2/ 114، والعمدة لابن رشيق 1/ 1، والتمام
في تفسير أشعار هذيل/ 16، والخزانة 2/ 113، والديوان/ 227.
2 انظر: الكتاب 1/ 354.

3 جملة زائدة في الأصل حذفها وهي "قال: لا غلام ولا جارية".

(405/1)

إنما دخلت في النفي لا في المعطوف عليه. ألا تراك تقول في النداء: يا بؤس للحرب¹،
ولا تقول: يا بؤس زيد وبؤس الحرب، فالنفي كالنداء وكذلك إذا قلت: لا غلامي لك
ولا مسلمي لك، إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون وإن كانت
عاطفة لم يجر إلا إثبات النون فتقول: لا غلامي لك ولا مسلمين لك. وناس يجيزون أن
تقول: لا رجل ولا امرأة، وهو عندي جائز على قبح؛ لأنك إذا رفعت فحقه التكرير،
وتقول: لا رجل كان قائماً ولا رجل ظننته قائماً، إن جعلت كان وظننت: صلة لرجل،
أضمرت الخبر، وإن جعلتهما خبرين لم تحتج إلى مضمّر. وقوم يجيزون: لا زيد لك، ولا
يجيزون لا غلام الرجل لك إلا بالرفع، ويجيزون: لا أبا محمد لك، ولا أبا/ 474 زيد
لك. يجعلونه بمنزلة اسم واحد ولا يجيزون: لا صاحب درهم لك؛ لأن الكنية بمنزلة
الاسم. ويقولون: عبد الله يجري مجرى النكرة إذ كانت الألف واللام لا يسقطان منه.

وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف واللام يجوز نحو قولك: عبدٌ عزيز لك. وقالوا: الغائب من المكنى يكون مذهب نكرة نحو قولك: لا هو ولا هي؛ لأنه يوهمك عددًا، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه وحكوا: إن كان أحدٌ في هذا الفخ ولا هو يا هذا وكذلك: هذا وهذان عندهم، ويقولون: لا هذين لك ولا هاتين لك وكذلك ذاك لأنه غائب. وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء.

وتقول: لا رجل أخوك ولا رجل عمك لا يجوز في أخيك وعمك إلا الرفع. وقد حُكي: أن كلام العرب أن يُدخِلوا: هو مع المفرد/ 475 فيقولون: لا رجل هو أخوك ولا رجل هو عمرو، ويقولون: لا بنات لك كما تقول: لا مسلمي لك. وتقول: ألا رجلًا زيدًا أو عمرًا، تريد: ألا أحدًا

1 انظر: الكتاب 1/ 345-346.

(406/1)

رجلًا يكون زيدًا أو عمرًا ويجوز أن يكون بدلًا من رجل فإذا جاءت أو مع "ألا" فهو طلب.

وتقول: لا رجل في الدار لا زيدٌ ويدخل عليها ألف الاستفهام فتقول: ألا رجل في الدار ألا زيد. وتقول: ألا رجل ألا امرأة يا هذا. وتقول: ألا ماء ولو باردًا، وهو عند سيبويه: قبيح. لأنه وضع النعت موضع المنعوت 1 فلو قلت: ألا ماء ولو باردًا لكان جيدًا.

وذلك يجوز إلا أنك تضرر بعد "لو" فعلاً ينصب ماء. وكأنك قلت: ولو كان ماءً باردًا. فإذا جئت بلو كان ما بعدها أحسن، قال أحمد بن يحيى ثعلب: كان يقال: متى كان ما بعد "لو" نعتًا للأول نصب ورفع ومتى كان غير نعت رفع/ 476 هذا قول المشايخ.

وقال الفراء: سمعت في غير النعت الرفع والنصب. وإذا قال: ألا مستعدي الخليفة أو غيره، وألا معدي الخليفة أو غيره، فالرفع كأنك بينت فقلت: ذاك الخليفة أو غيره أو هو الخليفة أو الخليفة هو أو غيره. والنصب على إضمار "يكون" كأنك قلت: يكون الخليفة. أي: يكون المعدي الخليفة أو غيره. وقوم يجيزون: ألا قاتل قولًا، ألا ضارب ضربًا، وهذا عندي لا يجوز إلا بتنوينٍ لأنه قد أعمل في المصدر فطال، وقد مضى

تفسير هذا.

ويجوز أن تقول: لا قائل قول، ولا ضارب ضرب، فتضيف إلى المصدر. وتقول: لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة؛ لأنك قلت: لا خير في خير بعده النار ولا شر في شر بعده الجنة، ويجوز أن تكون هذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خبر "ما" وليس، فتكون زائدة كأنك / 477 قلت: لا خير خير بعده النار ولا شر شر بعده الجنة فإن جعلت الهاء راجعة إلى خبر الأول الذي مع "لا" قلت: لا خير بعده النار خير. فصار قولك: بعد النار جملة نعت بها: لا خير والنار مبتدأ وبعده:

1 انظر: الكتاب 1 / 116.

(407/1)

خبره والجملة صفة لخير، كما تقول: لا رجل أبوه منطلق في الدار فرجل: منفي وأبوه: منطلق مبتدأ وخبر. والجملة بأسرها صفة لرجل قال أبو بكر: وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقي الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله.

(408/1)

ذكر الجر والأسماء المجرورة

ذكر حروف الجر

...

ذكر الجر والأسماء المجرورة:

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه، وقولي: جر وخفض بمعنى واحد.

ذكر حروف الجر:

حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف / 478 الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم، فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي

أوصلت المرور بزيد.
وحروف الجر، تنقسم قسمين:
فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع
الحرف ولم تجره في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.
والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.
فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول
منها: ألزم عمل الجر، والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر. فأما الحروف الملازمة
لعمل الجر: فمن وإلى وفي والباء واللام.
ولرب: باب يفرّد به لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا مبين معنى حرفٍ حرفٍ منها.

(408/1)

أما "من": فمعناها/ 479: ابتداء الغاية. تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.
وفي الكتاب: من فلان إلى 1 فلان. إنما يريد: ابتداءه فلان. وسيبويه يذهب إلى أنها
تكون لابتداء الغاية في الأماكن 2 وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب. وهذا
منهم تقول: أخذت ماله، ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض 3.
قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما ابتداء غاية
ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد. وكذلك:
أخذت منه درهماً وسمعت منه حديثاً، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم
وقولك: زيد أفضل من عمرو 4 وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل
عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغاية. وقال في وقت آخر: من
تكون/ 480 على ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة
وللتبعيض كقولك: أخذت من ماله. والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية لأنك إذا قلت:
أخذت من المال فأخذك إنما وقع ابتداءه من المال 5. ويكون لإضافة الأنواع إلى
الأسماء 6 كقول الله تعالى: {إنما

1 في كتاب سيبويه 2/ 307، وتقول إذا كتبت كتاباً من فلان إلى فلان..
2 انظر: الكتاب 2/ 307 ويرى الكوفيون: أن "من" تكون للابتداء في الزمان أيضاً.
انظر: الإنصاف/ 328.

3 انظر: الكتاب 2 / 307.

- 4 انظر: المقتضب 1 / 44 و 4 / 136. وقال سيبويه 2 / 307. وكذلك هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضلته على بعض ولا يعم، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه. وقد غلط المبرد سيبويه في هذا الموضع وذلك موجود في الانتصار / 313-316.
- 5 انظر: المقتضب 4 / 136 و 1 / 44.
- 6 نص المبرد هنا غير موجود في المقتضب ولا في الكامل.

(409/1)

إِنَّمَا الْحُمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ { 1. وكقول الله عز وجل: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً { 2، أي: من هؤلاء الذين آمنوا واجتنبوا الرجس من الأوثان. فقولك: رجس جامع للأوثان وغيرها. فإذا قلت: من الأوثان فإنما معناه الذي ابتدأه من هذا الصنف، قال: وكذلك قول سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية³؛ لأن الكلم يكون عربيا وعجميا، فأضاف النوع وهو الكلم إلى اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية وتكون زائدة / 481 قد دخلت على ما هو مستغن من الكلام إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة نحو قولهم: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقوله عز وجل: {أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ { 4 إنما هو: خير، ولكنها توكيد وكذلك: ما ضربت من رجل، إنما هو: ما ضربت رجلاً فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من أحد، وما جاءني من رجل ولا تقول: ما جاءني من عبد الله. لأن رجلاً في موضع الجمع، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء قد عرف بعينه ألا ترى أنك تقول: عشرون درهماً ولا تقول: عشرون الدرهم وقال سيبويه: إذا قلت: ما أتاني من رجل أكدت بمن لأنه موضع تبويض فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس، وكذلك: ويجه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال 5 / 482 وكذلك: لي ملؤه من غسل وقال كذلك: أفضل من زيد. إنما أراد أن يفضلته على بعض ولا يعم، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شر من زيد، وكذلك إذا قال: أخزى الله

2 المائدة: 9.

3 انظر: الكتاب 1 / 2.

4 البقرة: 105 في البحر المحيط 1 / 340 من زائدة. والتقدير: خير من ربكم ...

5 انظر: الكتاب 2 / 307.

(410/1)

الكاذبين مني ومنك، إلا أن هذا وأفضل لا يستغني عن "من" فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها، وقال: وتقول: رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء¹.

وأما "إلى" فهي للمنتهى² تقول: سرت إلى موضع كذا، فهي منتهى سيرك، وإذا كتبت من فلان إلى فلان فهو النهاية، فمن الابتداء وإلى الانتهاء، وجائز أن تقول: سرت إلى الكوفة وقد دخلت الكوفة، وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها؛ لأن "إلى" نهاية فهي تقع على أول الحد، وجائز أن تتوغل في المكان ولكن تمتنع من مجاوزته لأن النهاية غاية/ 483 قال أبو بكر: وهذا كلام يخلط معنى "من" بمعنى "إلى" فإنما "إلى" للغاية و"من" لابتداء الغاية، وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضع "فمن" لك وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب "فمن" للهلال، والهلال غاية لرؤيتك، فكذلك جعل سيبويه "من" غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت "إلى" معها مذكورة أو منوية فإذا استغنى الكلام عن "إلى" ولم يكن يقتضيها جعلها غاية وبدل على ذلك قوله: ما رأيت مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى أي: لم ترد ابتداء له منتهى³. أي: استغنى الكلام دون ذكر المنتهى وهذا المعنى أراد، والله أعلم وهذه المسألة ونحوها إنما/ 484 تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت وسمعت وشممت وأخذت. تقول: سمعت من بلادي الرعد من السماء، ورأيت من موضعي

1 انظر: الكتاب 307-308.

2 قال سيبويه 2 / 310: وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا.

ويقول الرجل إنما أنا إليك، إنما أنت غاييتي.

وقال المبرد: في المقتضب 4 / 139، أما "إلى" فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول:

ذهبت إلى زيد وسرت إلى عبد الله، ووكلتك إلى الله.

3 انظر: الكتاب 2 / 308 و 2 / 310.

(411/1)

البرق من السحاب، وشممت من داري الريحان من الطريق "فمن" الأولى للفاعل و"من" الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع هذا الباب، لا يجوز عندي غيره، إنما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل. وبعض العرب يحذف الأسماء مع "من" وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضى، قال الله تعالى: {وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ} 1: والتأويل عند أصحابنا 2: وما منا أحد إلا له. والكوفيون يقولون إن "مَنْ" تضمير مع "من" وفي التأويل عندهم: إلا مَنْ له مقام / 485 وما كان بعده شيء لم يسم غاية، قال سيبويه: "إلى" منتهى لا ابتداء الغاية يقول: مَنْ كذا إلى كذا. ويقول: الرجل: إنما أنا إليك أي: أنت غايقي وتقول: قمت إليه فتجعله منتهاك من مكانك 3.

"في": وفي معناها الوعاء. فإذا قلت: فلان في البيت، فإنما تريد: أن البيت قد حواه وكذلك: المال في الكيس فإن قلت: في فلان عيب، فمجاز واتساع؛ لأنك جعلت الرجل مكاناً للعيب يحتويه وإنما هذا تمثيل بذاك، وكذلك تقول: أتيتُ فلاناً وهو في عنقوان شبابه أي: وهو في أمره ونهيه فهذا تشبيه وتمثيل، أي: أحاطت به هذه الأمور قال 4: وإن اتسعت في الكلام فإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله 5.

"الباء": معناه الإلصاق 6 فجائز أن يكون معه استعانة، وجائز لا

1 الصافات / 64، وانظر: الكشف 1 / 312، والبحر المحيط 3 / 392، قال الزجاج:

وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد، ومعناه: ما

قام أحد إلا زيد. وانظر المغني 1 / 166.

2 أي: البصريون.

3 انظر: الكتاب 2 / 310.

4 أي: سيبويه. انظر: الكتاب 2 / 308.

5 انظر: الكتاب 2 / 308، وانظر: المقتضب 4 / 139.

6 قال المبرد في المقتضب 4 / 142، وأما الباء فمعناه الإلصاق بالشيء. وذلك قولك:

مررت بزيد، والباء ألصقت مرورك بزيد، وكذلك لصقت به. وانظر: المقتضب 1 / 39.

يكون، فأما الذي معه استعانة فقولك: كتبت بالقلم / 486 وعمل الصانع بالقيدوم¹. والذي لا استعانة معه فقولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلت بعبد الله. وتزاد في خبر المنفي توكيداً نحو قولك: ليس زيد بقائم، وجاءت زائدة في قولك: حسبك بزيد، وكفى بالله شهيداً، وإنما هو كفى الله.

قال سيبويه: باء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط وذلك قولك: خرجت بزيدٍ ودخلت به وضربته بالسوط، ألزقت ضربه إياه بالسوط، فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله². "اللام": اللام: لام الإضافة قال سيبويه: معناها الملك والاستحقاق، ألا ترى أنك تقول: الغلام لك، والعبدُ لك، فيكون في معنى: هو عبدُ لك وهو أخ لك فيصير نحو: هو أخوك فيكون هو مستحقاً لهذا، كما يكون مستحقاً لما يملك، فمعنى هذا اللام معنى إضافة الاسم³.

وقال أبو العباس: لام الإضافة تجعل الأول لاصقاً بالثاني 4 / 487 ويكون المعنى: ما يوجد في الأول تقول: هذا غلام لزيد وهذه دار لعبد الله، فأما تسميتهم إياها لام الملك فليس بشيء إذا قلت: هذا غلام لعبد الله، وإنما دلت على الملك من الثاني للأول، فإذا قلت: هذا سيد لعبد الله دلت بقولك على أن الثاني للأول. وإذا قلت: هذا أخ لعبد الله، وإنما هي مقاربة وليس أحدهما في ملك الآخر. ولام الاستغاثة: هي هذه اللام إلا أن هذه تكسر مع الاسم الظاهر وتلك تفتح وقد مضى ذكر ذلك في حد النداء. فلام الإضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها على مكى⁵ نحو قولك: له مال، ولك، ولهم، ولها فهي في جميع ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما عرفتك مفتوحة.

1 القيدوم: قيدوم الرجل قادمته.

2 انظر: الكتاب 2 / 304.

3 انظر: الكتاب 2 / 304.

4 انظر: المقتضب 4 / 143 و 1 / 39 وص 354 و 2 / 37.

5 أي: ضمير، وهو من اصطلاحات الكوفيين.

قال سيبويه: إنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى مضافاً إلى بكر 1 / 488 باللام، يعني بذلك الفعل المضمر الذي أغنت عن إظهاره "يا" وقد مضى تفسير هذا. فهذه الحروف التي للجر كلها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها. فإذا قلت: سرت من موضع كذا، فقد أضفت السير إلى ما بعدها، فإذا قلت: مررت بزيد، فقد أضفت المرور إلى زيد بالباء. وكذلك إذا قلت: هذا لعبد الله، فإذا قلت: أنت في الدار، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار "بفي" فإذا قلت: فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداءة "بفي" فهذه الحروف التي ذكرت لك تدخل على المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر فلا تجاوز الجرّ.

واعلم: أن العرب تتسع 2 فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة 3، وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان / 489 بموضع كذا وكذا. فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت "بفي" عن احتوائه إياه وإحاطته به، فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجز، ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب

1 انظر: الكتاب 1 / 209.

2 البصريون يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، فإنما هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك. وما أوهم ذلك عندهم: إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل: {وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ} ، أن "في" ليست بمعنى: "على" ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالخال في الشيء، وإما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، وإما على إنابة كلمة عن أخرى، لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجر عبارة: فهذا أصله وإن اتسعت، وانظر: الكتاب 1 / 310.

3 وتجيء الباء بمعنى "في" كقوله تعالى: {لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ} ، وقوله: {بِيَدِكَ الْخَيْرُ} أي: في يدك.

حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجوز وقد حكى: كنت بالمال حرباً وفي المال حرباً، وهو يستعلي الناس بكفه وفي كفه. وقال في قول طرفة:
وإن يلتقي الحيّ الجميع تلاقني ... إلى ذروة البيت الكريم المصمد¹
إنَّ "إلى" بمعنى "في" ولا يجوز أن يدخل حرف من هذه التي ذكرت على حرف منها فلا يجوز أن تدخل الباء على "إلى" ولا اللام على "من" ولا "في" على "إلى" ولا شيئاً/ 490 منها على آخر.

1 الشاهد فيه: استعمال "إلى" بمعنى في والصمد: القصد، والفعل صمد يصمد، والتصميد مبالغة الصمد. يقول: إن اجتمع الحي للافتخار تلاقني أنتمي وأعتري إلى ذروة البيت الشريف، أي: إلى أعلى الشرف، يريد أنه أوفاهم حظاً من الحسب وأعلاهم سهماً من النسب، وقوله: تلاقني، يريد: أعتري "إلى" فحذف الفعل لدلالة الحرف عليه. ويروى: إلى ذروة البيت الرفيع: وانظر أمالي ابن الشجري 2/ 268، والاقتضاب للبطلاني 243، والخزانة 3/ 594، وشرح الأنباري 192، والمعلقات السبع للزوزني 67، والديوان 25.

(415/1)

باب رُبَّ:

رُبَّ: حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل¹ وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً "لكم" إذا كانت خبراً فجعل له صدر الكلام كما جعل "لكم" وآخر الفعل والفاعل، فموضع رُبَّ وما عملت فيه نصب، كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد وأخذت من ماله. ويدل على ذلك أن "كم" يُبنى عليها، ورُبَّ: لا يجوز ذلك فيها، وذلك قولهم: كم رجل أفضل منك، فجعلوه خبراً "لكم" كذلك رواه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء: أن العرب تقول: 2، ولا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل أفضل منك، ولا يجوز أن تجعله/ 491 خبراً لرُبَّ كما جعلته خبراً "لكم" ومما يتبين أن رُبَّ حرف وليست باسم "كم". أن "كم" يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على رُبَّ تقول: بكم رجل مررت، وإنك تولي "كم" الأفعال ولا توليها رُبَّ.

قال أبو العباس: رُبَّ تنبئ عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير،

- 1 لم ينص سيبويه صراحة على أن "رب" تفيد الكثير أو التقليل وإنما ذكر أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رب" لأن المعنى واحد، وهذا يحتمل تفسيرات كثيرة، ربما يكون أحد هذه التفسيرات أنها تفيد الكثير.
- 2 انظر: الكتاب 1 / 293.

(416/1)

فلذلك لا تقع إلا على نكرة ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز تقول: رب رجل قد جاءني فأكرمته ورب دار قد ابنتيتها وأنفقت عليها، وقال في موضع آخر: رب معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها1.

وقال أبو بكر: والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول: / 492 رُبَّ رجل عالم، لمن قال: رأيت رجلاً عالمًا، أو قدرت ذلك فيه فتقول: رُبَّ رجل عالم، تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيت، فصارعت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة. فهذا أيضاً مما جعلت له صدرًا.

واعلم: أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوفاً؛ لأنه جواب وقد علم فحذف، وربما جيء به توكيداً وزيادة في البيان فتقول: رُبَّ رجل عالم قد أتيت، فتجعل هذا هو الفعل الذي تعلق به "رُبَّ" حتى يكون في تقديره: برجلٍ عالمٍ مررت، وكذلك إذا قال: رُبَّ رجل جاءني فأكرمته، وأكرمته، فههنا فعل أيضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجل فأكرمته وأكرمته فقلت: رُبَّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته أي: قد كنت فعلت ذاك فيكون/ 493 جاءني وما بعده صفة رجلٍ، والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد، والكلام بعد ما تم، فإن لم تضر: قد فعلت وما أشبه ذلك وإلا لم يجز فإذا قال: ما أحسنت إليّ. قلت: رُبَّ إحسان قد تقدم إليك مني، فكأنك قلت: قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم. فإن قال قائل: لم لزم الصفة؟ قيل: لأنه أبلغ في باب التقليل لأن رجلاً قائماً أقل من رجل وحده، فخصت بذلك، والله أعلم.

وكذلك لو قلت: رُبَّ رجل جاهل ضربت، إن جعلت: ضربت هو

(417/1)

العامل في رب. فإن جعلته صفة أضمرت فعلاً نحو ما ذكرنا. فصار معنى الكلام: رُبَّ رجل جاهل ضربت قد فعلت ذاك.

واعلم: أنَّه لا بد للنكرة التي تعمل فيها "رُبَّ" من صفة، إما اسم وإما فعل، لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل وتسكت حتى تقول: رُبَّ رجل صالح أو تقول: رجل يفهم ذاك / 494 ورب حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه. وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس - رحمه الله - وأصحابنا المنقبين الفهماء وسأخبرك ما قال سيبويه والكوفيون فيه، قال سيبويه: إذا قلت: رُبَّ رجل يقول ذاك فقد أضفت القول إلى الرجل بِرُبَّ1، وكذلك يقول مَنْ تابعه على هذا القول، إذا قال: رُبَّ رجل ظريف، قد أضافت رُبَّ الظريف إلى رجل، وهذا لا معنى له؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة. وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون: رب وضعت على التقليل2 نحو: ما أقل من يقول ذاك، وكم وضعت على التكثر نحو قولك: ما أكثر من يقول ذاك، وإنما خفضوا "لكم" لأن من تصحبها، تقول: كم من رجل ثم تسقط من وتعمل فكذلك / 495: رُبَّ وإن لم تر "من" معها كما قال: ألا رجل ومن رجل، وهم يريدون: أما من رجل وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء: أن بعض العرب يقول: رُبَّ رجل ظريف فترفع ظريفاً، تجعله خبراً "لرُبَّ" ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً، وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه، وفي رب لغات: رُبَّ ورُبُّ يا هذا، ومن النحويين من يقول: لو سكنت جازَ: ورُبَّت.

واعلم: أن رُبَّ تستعمل على ثلاثة وجوه3.

1 انظر: الكتاب 1 / 209.

2 انظر: ارتشاف الضرب / 842، والهمع 2 / 25.

3 في الأصل: "جهات".

(418/1)

فالوجه الأول: هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة 1 وعملها فيه وفي صفته الجر.

والوجه الثاني: دخولها على المضممر على شريطة التفسير، فإذا أدخلوها على المضممر نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضممر، فيقولون: رَبُّهُ رَجُلًا، والمضممر ههنا كالمضممر في "نعم" إذا قلت: نعم رجلاً/ 496 زيد، إلا أن المضممر في "نعم" مرفوع لأنه ضمير الفاعل وهو مع رَبٍّ مجرور، وإنما جاز في رَبٍّ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تؤول إلى نكرة، وليس هو ضمير مذكور، وحق الإضمار أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام، وإنما يخصصون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء على التفسير فقلت: رَبُّهُ رَجُلًا وهذه الهاء على لفظ واحد وإن وليها المذكر أو المؤنث أو الإثنان أو الجماعة موحدة على كل حال 2.

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل فتقول: ربما قام زيد وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا 3، ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل/ 497 كان حقه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان، قالوا: في قوله: {رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} 4، أنه لصدق

-
- 1 هذا ما نص عليه سيبويه وابن السراج، ولكن بعضهم أجاز جرهما لما فيه الألف واللام في الشعر كقول الشاعر: ربما الجامل المؤبل فيهم.
 - بخفض "الجامل"، وصفته، وانظر: الكتاب 1/ 270، وشرح الرماني 2/ 144.
 - 2 حكى عن الكوفيين: مطابقة الضمير لمميزه، فيقولون: ربما امرأة، وربهما امرأتين ورجلين، وربهم رجالا وربهن نساء. وانظر: تسهيل الفوائد/ 212.
 - 3 إذا كتبت "رب" بما عن العمل صارت كحرف الابتداء، يقع ما بعدها الجملة والفعل.
 - 4 الحجر: 2.

(419/1)

الوعد كأنه قد كان كما قال: {وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ} 1. ولم يكن، فكأنه قد كان لصدق الوعد. ولا يجوز: رَبُّ رجل سيقوم، وليقومن غدًا 2، إلا أن تريد: رَبُّ رجل

يوصف بهذا تقول: رب رجل مسيء اليوم ومحسن غدًا أي: يوصف بهذا ويجوز: ربما رجل عندك فتجعل: "ما" صلة ملغاة.

واعلم: أنَّ العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى: "رُبَّ" فيقولون: وبلد قطعْتُ يريدون ورُبَّ 3 بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين: أنَّ الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من "رُبَّ" ولا كم وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت {وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ} 4، يدل على التعجب ثم تسقط / 498 كم وتترك الواو، ولا تدخل مع رُبَّ، ولو كانت خلفًا من "كم" لجاز أن يدخل

1 سبأ: 51.

2 قال أبو حيان في الارتشاف / 851: أنَّ العامل في رب يكون ماضيا في الأكثر، ويجوز أن يكون حالا ومستقبلا، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها على الماضي. ثم اعتذر عن قوله تعالى: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ ...} {ثم قال: ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام: رأيت الرجل يفعل ما يخاف منه، ربما يندم، وربما يتمنى أن لا تكون فعلت. قال أبو حيان: وهذا كلام عربي حسن. ومثله قال الفراء. انظر: الارتشاف / 852.

3 أجاز سيبويه: حذف "رب" وإبقاء عملها، قال: وليس كل جار يضم، لأن المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثم قبح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج. ثم ذكر قول العنبري:

وجداء ما يرجى بها ذو قرابة ... لعطف وما يخشى السماء ربيها

قال: سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب، وانظر: الكتاب 2 / 294. إشارة إلى أن بعض العرب ينصب هذا النوع على الفعل الذي بعده، لكنه يرى أنه مجرور "برب" المحذوفة وهو القياس.

4 آل عمران: 101 وتكملة الآية: {وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ} .

عليها النسق كما فعلَ بواو اليمين، وهي عندي: واو العطف وهذا أيضاً مما يدل على أن رب جواب وعطف على كلام.

(421/1)

مسائل من باب رب

...

مسائل من هذا الباب:

تقول: رُبَّ رجل قائم وضارب، ورُبَّ رجل يقوم ويضرب. وتقول: رب رجل قائم نفسه وعمرو، ورب رجل قائم ظريفاً فتنصب على الحال من "قائم" وتقول: رب رجل ضربته وزيداً ورب رجل مررت به، فتعيد الباء؛ لأن المضمّر الجرور لا ينسق عليه بالاسم الظاهر، وتقول: رب رجل قائم هو وزيد، فتؤكد ما في "قائم" إذا عطفت عليه ويجوز أن تقول: رب رجل قائم وزيد، فتعطف على المضمّر من غير تأكيد وتقول: رب رجل كان قائماً، وطننته قائماً، ففي "كان" ضمير رجل وهو اسمها وقائماً/ 499 خبرها. وكذلك: الهاء في "طننته" ضمير رجل وهو مفعولها الأول. وقائماً مفعولها الثاني وإذا قلت: رب رجل قد رأيت ورب امرأة، فلاختيار أن تعيد الصفة فتقول: ورب امرأة قد رأيت؛ لأنك قد أعدت رُب، وقد جاء عن العرب إدخال "رُب" على "مِنْ" إذا كانت نكرة غير موصولة إلا أنها إذا لم توصل لم يكن بُد من أن توصف؛ لأنها مبهمة حكي عنهم: مررت بمن صالح، ورب من يقوم ظريف، وقال الشاعر.

يَا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ ... وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ¹

1 من شواهد سيبويه 1/ 271 على تنكير "من" ووصفها بناصح، وتغتشه في موضع الوصف، يقول: قد ينصح الإنسان ويتولاه من يظن به الغش. وقد يغشه ويغتابه من يأمنه ويثق به. وتغتشه تظن به الغش والخذلية. ومؤتمن: تراه أamina ناصحاً.

وانظر: شرح الرماني 2/ 144، وروايته: ألا رب من تغتشه.. بدلا يا رب كرواية سيبويه واللسان غشش رواه: أيا رب من تغتشه.. والهمزة زائدة، إذ لا يستقيم معها الوزن، فالبيت من الكامل، وإذا زيدت الهمزة فلا يكون من هذا الوزن، ولم يعرف قائل هذا البيت.

(421/1)

وتدخل رُب على مثلك وشبهك إذ كانتا لم تتصرفا بالإضافة وهما نكرتان في المعنى.
وتقول: رب رجل تختصم وامرأة وزيد، ولا يجوز خفض لأنه لا يتم إلا باثنين، فإن قلت:
رب/ 500 رجلين مختصمين وامرأتين جاز لك خفض الرفع، فتقول: وامرأتان وامرأتين،
أما خفض: فبالعطف على "رجلين" والرفع: بالعطف على ما في مختصمين، ولو قلت:
رُب رجلين مختصمين هما وامرأتان فأكدت، ثم عطفت لكان أجود حكي عن بعضهم:
أنه يقول: إذا جاء فعل يعني بالفعل اسم الفاعل بعد النعت رفع نحو قولك: رب رجل
ظريف قائم، والكلام خفض، وزعم الفراء: أنهم توهوا "كم" إذ كانوا يقولون: كم رجلًا
قائمًا. وتقول: رب ضاربك قد رأيت، ورب شاتمك لقد لقيت؛ لأن التنوين في تينك يريد
ضارب لك وإن قلت: ضاربك أمس لم يجوز لأنه معرفة. والأخفش يعترض بالإيمان
فيقول: رُب -والله- رجل قد رأيت، ورُب/ 501 رجل قد رأيت، وهذا لا يجوز عندنا
لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه¹ وسائر النحويين يخالفونه.
وحكى الكوفيون: ربه رجلًا قد رأيت وربهما رجلين وربهم رجلًا، وربّه رجلًا، وربهن
نساء وربّه نساء² من وحد. فلأنه كناية عن مجهول ومن لم يوحد فلأنه رد كلام كانه
قال: له ما لك جوار؟ فقال: ربهن جوار قد ملكت.
وكان الكسائي يميز: رب من قائم على أنه استفهام ويخفض "قائمًا" والفراء يأباه؛ لأن
كل موضع لم تقعه المعرفة لم يستفهم بمن فيه.
والضرب الثاني: من حروف الجر وهو ما كان غير ملازم للجر. وذلك

1 يرى سيبويه أن الفصل بين الجار والمجرور أمر قبيح، لأنهما بمنزلة كلمة واحدة، وانظر:
الكتاب 1/ 295.

2 انظر: التسهيل لابن مالك/ 52.

(422/1)

حتى والواو. فواو القسم وهي بدل من الباء¹ وأبدلت لأنها من الشفة مثلها.
والنهاء: تستعمل في القسم في الله عز وجل، وهي بدل من الواو، والنهاء قد تبدل من
الواو في مواضع/ 502 سترها وقد خصوا القسم بأشياء، ونحن نفرّد بابًا للأسماء
المخفضة في القسم وأما الواو التي تقع موقع رب فقد مضى ذكرها.

1 قال سيويه: والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله أفعل. الكتاب 145 / 2.

(423/1)

باب حتى:

حتى: منتهى لابتداء الغاية بمنزلة "إلى" إلا أنها تقع على ضربين: إحداهما: أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها وينتهي الأمر به. والضرب الآخر أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال. ويستأنف الكلام بعدها ولها تصرف ليس "إلى"، و"إلى" أيضاً مواقع لا تقع "حتى" فيها.

فأما الضرب الأول: وهو ما ينتهي به الأمر، فإنه لا يجوز: أن يكون الاسم بعد حتى إلا من جماعة كالاستثناء، لا يجوز: أن يكون بعد واحد ولا اثنين؛ لأنه جزء من جماعة وإنما يذكر لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك: ضربت القوم حتى زيد فزيد من/

503 القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا وإلا فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو تقول: ضربت القوم حتى عمراً. فعمرو من القوم به انتهى الضرب. وقدم الحاج حتى المشاة والنساء. فهذا في التحقير والضعف وتقول: مات الناس حتى الأنبياء والملوك، فهذا في التعظيم والقوة، ولك أن تقول: قام القوم حتى زيد جر وإن كان في المعنى: جاء؛ لأنك انتهيت بالجيء إليه بحتى، فتقدير المفعول وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعله تعدى بحرف جر إلى اسم فموضعه نصب

قال أبو بكر: والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تحبر عن زيد بفعله أن تقول/

504: القوم حتى زيد، فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا

(424/1)

بد منه، فإذا خفضت فهو كالمضروب الذي يستغني الفاعل دونه وأما قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ ... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا 1

فلك فيه الخفض، والرفع والنصب، فالخفض: على ما خبرتك به والنصب فيه وجهان:

فوجه أن يكون منصوبًا "بألقى" ومعطوفًا على ما عمل فيه "ألقى" ويكون ألقاها توكيدًا.
والوجه الثاني: أن تنصبه بفعل مضمر يفسره "ألقاها" والرفع على أن يستأنف بعدها،
والمعنى ألقى ما في رحله حتى نعله هذه حالها، وإذا قلت: العجب حتى زيد يشتمني
فالمعنى: العجب لسبب الناس إياي حتى زيد يشتمني. قال الفرزدق:
فيا عَجَبًا حَتَّى كُلِّيبٌ تَسُبُّنِي ... كَأَنَّ أَبَاهَا تَهْشَلُ أَوْ مَجَاشِعُ²
فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد فإن أردت العطف / 505 فينبغي أن تعيد الباء
لتفريق بين ما انجر بالباء وبين ما انجر "بحتى".
الضرب الثاني: المجرور بحتى: وهو ما انتهى الأمر عنده، وهذا

-
- 1 من شواهد سيبويه 50 / 1 على مجيء "حتى" عاطفة بنصب "نعله" وعلى مجيئها
ابتدائية برفع "نعله" وفيه وجود قرينة هي "ألقاها" تقتضي دخول ما بعد "حتى" في
مضمون الحكم قبلها. والبيت: ينسب للمتلمس أو لأي مروان النحوي، وفيه إشارة إلى
قصة المتلمس وطرفة حين كتب لهما عمرو بن هند كتابين. وانظر: الموجز لابن السراج /
57 والجمال للزجاجي / 81، ومعجم الأدباء 146 / 19، وابن يعيش 8 / 19.
2 من شواهد الكتاب 413 / 1 على دخول "حتى" على الجملة الاسمية، لأنها إذا
كانت حرف ابتداء تقع على الجمل الفعلية والاسمية معا، وتفيد معنى الغاية، إما في
التحقير أو التعظيم.
هجا الشاعر كليب بن يربوع: رهط جرير، وجعلهم من الضعة بحيث لا يسابون مثله
لشرفه، وتهشل ومجاشع رهط الفرزدق وهما ابنا دارم.
وانظر: المقتضب 41 / 2، والمغني 114 / 1، والخزانة 141 / 4، والسيوطي / 4
والديوان / 517.

(425/1)

الضرب لا يجوز فيه إلا الجر لأن معنى العطف قد زال وذلك قولك: إن فلانًا ليصوم
الأيام حتى يوم الفطر، فانتهدت "حتى" بصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز أن تنصب
"يوم الفطر" لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الاسم
الذي بعدها ما قبلها نحو قولك: قام القوم حتى الليل فالتأويل: قام القوم اليوم حتى
الليل. واعلم: أنك إذا قلت: سرْتُ حتى أدخلها فحتى على حالها في عمل الجر وإن

كان لم يظهر هنا "وإن وصلتها" اسم وقال سيبويه: إذا قلت: سرت حتى أدخلها فالنائب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية 1.

فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم كان غاية جر/ 506 وهذا قول الخليل 2. وقال سيبويه: إنها تجيء مثل كي التي فيها إضمار "أن" وفي معناها وذلك قولك: كلمتك حتى تأمر لي بشيء 3: قال سيبويه: حتى في الكلام نحو ليس لي تقول: إنما أنا إليك أي: أنت غايقي ولا تكون حتى ههنا 4. وهي أعم من "حتى" تقول: قمت إليه فجعلته منتهاك من مكانك، ولا تقول: حتاه وغير سيبويه يجيز: حتاه وحتاك في الحفض 5، ولا يجيزون في النسق؛ لأن المضممر المتصل لا يلي حرف النسق، لا تقول: ضربت زيدًا وك يا هذا، ولا قتلت عمرًا وه، إنما يقولون في مثل هذا: إياك وإياه، والقول عندي ما قال سيبويه: لأنه غير معروف اتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع.

-
- 1 انظر: الكتاب 1 / 413 وهذا على مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون: أن حتى تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب.
 - 2 انظر: الكتاب 1 / 413.
 - 3 انظر: الكتاب 1 / 413.
 - 4 انظر: الكتاب 2 / 310.
 - 5 كان المبرد يرى إضافة ما منع سيبويه إضافته إلى المضممر في هذا الباب، ولا يمنع منها إذا كان ما بعد حتى منصوبًا، حتى إياه، وإذا كان مرفوعًا حتى هو، وإذا كان مجرورًا: حتاه وحتاك. انظر: المقتضب 2 / 7.

(426/1)

مسائل من باب حتى

...

مسائل من هذا الباب:

تقول: ضربت القوم حتى زيدًا وأوجعتُ، تنصب لأنك جئت بحرف نسق على الأول وكذلك/ 507: ضربت القوم حتى زيدًا، ثم أوجعت، وقال قوم: نصب في هذا لا غير لأنك جئت بحرف نسق على الأول، تريد حتى ضربت زيدًا وأوجعت وثم أوجعت. قال أبو بكر: وهذا عندي على ما يقدر المتكلم أن قدر الإيجاع لزيد، فالنصب هو

الحسن، وإذا كان الإجماع للقوم جاز عندي النصب والخفض، وتقول: ضربتُ القومَ حتى زيدًا أيضًا وحتى زيدًا زيادة، وحتى زيدًا فيما أظن؛ لأن هذه دلت على المضمَر: كأنك قلت: حتى: ضربتُ زيدًا فيما أظن. وحتى ضربتُ زيدًا أيضًا، فإن جعلت: "فيما أظن" من صلة الأول خفضت، كأنك قلت: ضربتُ القومَ فيما أظن حتى زيد وتقول: أتيتكُ الأيامَ حتى يوم الخميس، ولا يجوز: حتى يوم؛ لأنه لا فائدة فيه، وكذلك لو قلت: صمتُ الأيامَ إلا يومًا، فإن وقت ما بعد إلا وما بعد "حتى" حسن وكانت فيه فائدة فقلتُ/ 508: صمتُ الأيامَ إلا يومَ الجمعة، وحتى يوم الجمعة. وقال قوم: إن أردت مقدار يوم جاز فقلت على هذا: أتيتكُ الأيامَ حتى يوم. وقالوا: فإن قلت: أتيتكُ كل وقت حتى ليلاً. وحتى نهارًا، وكان الأول غير موقت والثاني غير موقت نصبت الثاني كما نصبت الأول وكان الخفض قبيحًا. وقال أبو بكر: وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فيه فهو جائز. ونقول: ضربتُ القومَ حتى إن زيدًا لمضروب. فإذا أسقطت اللام، فإن كانت "إن" مع ما بعدها بتأويل المصدر فتحتها، قال سيويه: قد عرفت أمورك حتى إنك أحق، كأنه قال: حتى حمقك وقال: هذا قول الخليل 1، فهذا لأن الحمق جاء بتأويل المصدر وقد مضى تفسير ذا.

1 انظر: الكتاب 1/ 473 والنص: وتقول قد عرفت أمورك حتى إنك أحق، كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حمقك، وصفت "إن" في هذا الموضع. هذا قول الخليل.

(427/1)

وتقول: ضربتُ القومَ حتى كان زيد مضروبًا وضربتُ القومَ حتى لا مضروبٌ صالحًا فيهم/ 509 جاز في هذا كما جاز الاستئناف والابتداء بعدها، فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة الابتداء وتقول: لا آتيكُ إلى عشر من الشهر. وحتى عشر من الشهر؛ لأنك تترك الإتيانَ من أول العشرِ إلى آخر هذه فتقع هنا "حتى" وإلى ولا تقول: آتيكُ حتى عشر، إلا أن تريد: آتيكُ وأواظب على إتيانك إلى عشر. وتقول: كتبْتُ إلى زيد، ولا يجوز حتى زيد لأنه ليس هنا ما يستثنى منه زيد على ما بينت لك فيما تقدم. وقوم يجيزون: ضربتُ القومَ حتى زيدًا فضربت، إن أردت كلامين، وقالوا: يجوز فيه الخفض والنصب، والاختيار عندهم الخفض قالوا: وإن اختلف الفعل أدخل في الثاني

الفاء ولم تسقط وخفض الأول نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ فتركت، ولا يكون ضربت القومَ حتى تركت زيدًا.

وتقول: جلسَ حتى إذا تهيأ أمرنا قام، وأقام حتى ساعة تهيأ أمرنا قطع علينا، وانتظر حتى يوم شخصنا مضى معنا/ 510 فيوم وساعة مجروران وإذا في موضع جر، وهذا قول الأخفش لأن قولك: جلسَ حتى ساعة تهيأ أمرنا ذهب إنما قولك: ذهبَ جوابَ لتهيأ وحتى واقع على الساعة وهي غاية له. وتقول: انتظر حتى إن قسم شيء أخذته منه، فقولك: أخذت منه راجع إلى قسم، وهو جوابه وقع الشرط والجواب بعدها كما استؤنف ما بعدها وكما وقع الفعل والفاعل والابتداء والخبر. وتقول: اقم حتى متى تأكلُ تأكلُ معنا. وأقم حتى أينما يخرج تخرج معه، فأى مبتدأه لأنها للمجازاة، وكذلك: أجلس حتى أي يخرج تخرج معه.

وقال الأخفش: يقول لك الرجل: ائني فتقول: إما حتى الليل فلا، وإما حتى الظهر فلا وإما إلى الليل فلا، ولا يحسن فيه إلا الجر، وقال تقول: كل القوم حتى أخيك/ 511 وهو الآن غاية، وذلك أنه لا بد لكل القوم من جر، وتقول: كل القوم حتى أخيك فيها لأنك أردت: كل القوم فيها حتى أخيك. وتقول: كل القوم حتى أخيك ضربت. وقال الأخفش في كتابه الأوسط: إن قومًا يقولون: جاءني القوم حتى أخوك، يعطفون الأخ على

(428/1)

"القوم" وكذلك: ضربت القومَ حتى أخاك قال: وليس بالمعروف. وتقول: ضربت القومَ حتى زيدٍ ضربته على الغاية ولو قلت: حتى زيدٍ مضروب، فجزرت زيدًا، لم يكن كلامًا؛ لأن مضروبًا وحده لا يستغني؛ لأنه اسم واحد كما استغنى ضربته فعل وفاعل وهو كلام تام.

(429/1)

باب الأسماء المخفوضة في القسم

مدخل

...

باب الأسماء المخفوضة في القسم:

أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن، فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان على محلوف، تقول: والله/ 512 لأفعلن وبالله لأفعلن فالأصل الباء كما ذكرت لك، ألا ترى أنك إذا كنيت عن المقسم به رجعت إلى الأصل فقلت: به آتيك ولا يجوزوه لا آتيك، ثم التاء وذلك قولك: تالله لأفعلن، ولا تقال مع غير الله، قال الله: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} 1، وقد تقول: تالله وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى فتحيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب، وقال أمية بن عائذ:

لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ ... مِشْمَخِرٍ بِهِ الظِّئَانُ وَالْآسُ 2
يريد والله: لا يبقى، إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب. وقد

1 الأنبياء: 57

2 من شواهد سيبويه 2/ 144، على دخول اللام على اسم "الله" في القسم بمعنى التعجب. والحيد - بفتح الحاء - مصدر: وهو إعوجاج يكون في قرن الوعل. ويروى - بكسر الحاء - وفسر بأنه جمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل. وقيل: هو مصدر حاد يحيد حيدا بالسكون فحركه للضرورة، ومعناه الروغان. وروي: ذو جيد بالجيم، وهو جناح مائل من الجبل، وقيل: يريد به الطي. والمشمخر: الجبل الشامخ العالي، والباء بمعنى "في" والظيان: ياسمين البر. والآس: نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة. لا النافية حذفت من "يبقى" وهو حذف قياس، لأن المضارع وقع جوابا للقسم، ونسبه غير سيبويه وابن السراج إلى مالك بن خالد الخزاعي. ولعبد مناة الهذلي، ولأبي زبيد الطائي.

وانظر: المقتضب 2/ 324، وابن يعيش 9/ 98، والمفصل للزمخشري/ 345، وأما الشجري 1/ 369، والخزانة 2/ 361، والمخصص لابن سيده 13/ 111، وديوان الهذليين 3/ 2، والصاحي/ 86.

(430/1)

يقول بعض العرب: لله لأفعلن. ومن العرب من يقول: من ري لأفعلن ذاك ومن ري إنك لا شر كذا حكاه سيبويه وقال: ولا يدخلونها في غير "ري" ولا تدخل الضمة في

"مِنْ" إلا ههنا¹.

وقال الخليل: جئتُ بهذه الحروفِ لأنك تضيف حلفك/ 513 إلى الخلوف به كما تضيف به بالباء إلا أن الفعلَ يجيء مضمراً، يعني أنك إذا قلت: والله لأفعلن وبالله لأفعلن، فقد أضمرت: أحلف وأقسم، وما أشبهه، مما لا يتعدى إلا بحرفٍ والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له، لو قلت: والله وسكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور، وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت: أشهدُ بالله وأقسم بالله، فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمّر بما يؤكده.

ويعرض في القسم شيان: أحدهما: حذف حرف الجر والتعويض أو الحذف فيه بغير تعويض. فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض منه فقولهم: أي ها الله ثبتت ألف ها؛ لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: أي هلله فيحذف الألف التي بعد الهاء قال سيبويه: فلا يكون في المقسم به ههنا/ 514 إلا الجر لأن قولهم "ها" صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان، ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا. ويقولون: أي ها الله ذا، فأما لقولهم: ذا، فذكر الخليل: أنه الخلوف عليه، كأنه قال: أي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم "ها" كما قدم قوم: ها هو ذا وها أنذا قال زهير:

1 انظر: الكتاب 2/ 145.

(431/1)

تَعْلَمُنْ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا ... فاقْصِدْ بَذَرْعِكَ وَأَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسِلُكَ¹
ومن ذلك ألف الاستفهام قالوا: الله ليفعلن فالألف عوض من الواو ألا ترى أنك لا تقول: أو الله.
وقال سيبويه: ومن ذلك ألف اللام وذلك قولهم: أفالله لتفعلن: وقال: ألا ترى أنك إن قلت: أفوالله لم تثبت هذا قول سيبويه²، وللمحتج لسيبويه أن يقول: إن الألف كما جعلت عوضاً قطعت وهي لا تقطع مع الواو/ 515.
الثاني: ما يعرض في القسم وهو حذف حرف الجر بغير تعويض. اعلم: أن هذا يجيء على ضربين: فرما حذفوا حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه. وربما حذفوا

حرف الجر وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً. فالضرب الأول قولك: الله لأفعلن وقال ذو الرمة:

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ ... وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَّاءِ السَّوَانِحِ 3

1 استشهد به سيويه 2/ 145 على الفصل بين "ها" التنبيه و"ذا" بالقسم واستشهد به 2/ 150 على التوكيد بالنون الخفيفة.

والبيت روي بروايتين: أقدر من باي ضرب وقتل بمعنى: قدر. واقصد بذرعك الباء بمعنى "في" وقسما: مصدر مؤكد لما قبله لأن معناه: أقسم. تعلمن: بمعنى ملازم للأمر. وذرع الإنسان: طاقته -واقصد بذرعك- مثل أورده الميواني، وقال عنه: يضرب لمن يتوعد، أي: كلف نفسك ما تطيق، والذرع: عبارة عن الاستطاعة، كأنه قال: اقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك، أي: تواعد بما تسعه قدرتك. وانظر: المقتضب 2/ 323، ومجمع الأمثال 2/ 92، والخزانة 4/ 208 و2/ 475، والديوان/ 175.

2 انظر: الكتاب 2/ 145.

3 من شواهد الكتاب 2/ 144 على نصب اسم الله عز وجل لما حذف حرف الجر وأوصل إليه الفعل المقدر والتقدير: أحلف بالله، ثم حذف الجار فعمل الفعل فنصب. والسوانح من الأطباء: ما أخذ عن ميامن الرامي فلم يتمكن رميه حتى ينحرف له فيتشائم به. ومن العرب من يتيمن به لأخذه عن الميامن فيجعله مشوما، وضرب به المثل في انحراف مية عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه. ويروى: ومن هو عندي في الأطباء السوانح.

وانظر: ابن يعيش 9/ 102، وشرح السيرافي 4/ 232، والمفصل للزمخشري/ 347، وانظر ديوان ذي الرمة/ 664، مما نسب إليه.

(432/1)

وقال الآخر:

إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدُمُهُ بِلَحْمٍ ... فَذَاكَ أَمَانَةُ اللَّهِ الثَّرِيدُ 1

أراد: وأمانة الله. ووالله، فلما حذف أعمل الفعل المضمّر، ولكنه لا يضمّر ما يتعدى بحرف جر. وتقول: أي الله لأفعلن، ومنهم من يقول: أي الله لأفعلن فيحرك أي بالفتح

لالتقاء الساكنين، ومنهم من يدعها على سكونها، ولا يحذفونها لأن الساكن الذي بعدها/ 516 مدغم. والضرب الثاني: وهو إضمام حرف الجر وهو قول بعض العرب: الله لأفعلن.

قال سيبويه: جازَ حيثُ كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفًا كما حذف رُبَّ قال: وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفوا الحرف على اللسان وذلك ينوون قال: وقال بعضهم: لمي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحًا كما تركوا آخر "أين" مفتوحًا وإنما فعلوا ذلك به لكثرتة في كلامهم، فغيروا إعرابه كما غيروه2.

1 من شواهد سيبويه 2/ 144، على نصب أمانة بإضمام فعل، ويقال: وضعه النحويون. تأدمه: تخلطه. ولم يعرف قائل هذا البيت، وقد روى رفع الأمانة على الابتداء محذوف الخبر، وانظر: شرح السيرافي 3/ 225، والمفصل للزمخشري/ 348، وابن يعيش 9/ 102.

2 انظر: الكتاب 2/ 144-145.

(433/1)

واعلم: أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل، ومعنى ذلك القسم فالمبتدأ والخبر قولك: لعمر الله لأفعلن/ 516 وبعض العرب يقول: وأيمُن الكعبة وأيم الله فقولك: لعمر الله اللام: لام الابتداء وعمر الله: مرفوع بالابتداء. والخبر محذوف كأنه قال: لعمر الله المقسم به وكذلك: أيم الله. وأيمُن. وتقول: العرب: عليّ عهد الله لأفعلن. فعهد مرتفعة وعليّ مستقر لها، وفيها معنى اليمين وزعم يونس: أن ألف أيم موصولة وحكوا: أيم وإيم وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيمُن قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ... نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي1

وأما الفعل والفاعل فقولهم: يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن إعرابه كإعراب: يذهب زيد والمعنى: والله لأفعلن. قال سيبويه: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي 2

- 1 من شواهد سيبويه 2/ 147، و2/ 273، على حذف الوصل من "أيمن".
ونشدتهم: سألتهم. وصف أنه تعرض لزيارة من يجب فجعل ينشد ذودا من الإبل ضلت له مخافة أن ينكر عليه مجيئه وإمامه.
وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة "أيمن" وهل هي مفردة أو جمع؟ وقد عقد ابن الأنباري في الإنصاف مسألة لهذا الخلاف/ 246-249. والبيت كما نسيه الأعلام لنصيب.
وانظر: المقتضب 1/ 228 و2/ 90، وشرح السيرافي 4/ 234، وشرح ابن يعيش 9/ 92، والهمع 2/ 40، والدرر اللوامع 2/ 44.
2 من شواهد سيبويه 2/ 147 على رفع "يمين الله" بالابتداء وحذف الخبر. وروى: يمين الله مرفوعا كذلك. فالرفع على الابتداء والخبر محذوف. وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوبا. والأوصال: المفاصل. وقيل مجتمع العظام. المفرد مفصل -بكسر الواو وضمها- كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره.
وانظر: معاني القرآن 2/ 54، والمقتضب 2/ 326، ورواه المبرد: ولو ضربوا رأسي. والخصائص 2/ 284. وشرح السيرافي 4/ 234، والديوان وفيه القصيدة 105.

(434/1)

قال: جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة، وأيم الله 1، وقالوا: / 518 تتلقى اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام، ما ولا وإن واللام فأما: ما فتقول: والله ما قام. وما يقوم وما زيد قائما. ولا تدخل اللام على "ما" لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان. قال وقول الشاعر:

لما أغفلت شكرَكَ فاصْطَنَعْنِي ... فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَا لِي 2

فإنه توهم الذي والصلة. وأما: لا، فتقول: والله لا يقوم. وتلغي "لا" من بين أخواتها جوابات الأيمان فتقول: والله أقوم إليك أبدا تريد: لا أقوم إليكم أبدا. فإذا قلت: والله لا قمت إليك أبدا تريد: أقوم جاز وإن أردت: المضي كان خطأ فأما "إن" فقولك: والله إن زيدا في الدار، وإنك لقائم وقوله عز وجل: {حم؟، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} 3

قال الكسائي: إنا أنزلنا استئناف / 519 وحم والكتاب كأنه قال: حق والله. وقال
الفراء: قد يكون جواباً.

وأما اللام فتدخل على المبتدأ والخبر. فتقول: والله لزيد في الدار، هذه

1 انظر: الكتاب 2 / 147.

2 الشاهد فيه: دخول لام الابتداء على "ما" النافية حملاً لها في اللفظ على "ما"
الموصولة الواقعة مبتدأ. فهو محمول في اللفظ على نحو قولك: لم تصنعه حسن. ولم
يعرف قائل هذا البيت. وانظر: المغني 2 / 857، وكتاب منازل الحروف للرماني / 51،
تحقيق الدكتور مصطفى جواد.
3 الدخان: 1-3.

(435/1)

التي تدخل على المبتدأ والخبر. وأما التي تدخل على الأفعال: فإن كان الفعل ماضياً
قلت: والله لقد فعل وكذلك: والله لفيك رغبت.
وأما اللام التي تدخل على المستقبل فإن النونين: الخفيفة والثقيلة يجيئان معها نحو: والله
ليقومن ولتقومن يا هذا ولهما باب يذكران فيه.

(436/1)

مسائل من هذا الباب:

تقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلن فثم: بمنزلة الواو وتقول: والله ثم الله لأفعلن وبالله ثم
الله لأفعلن. وإن شئت قلت: والله لآتينك ثم الله لأضربنك، وإن شئت قلت: والله
لآتينك لأضربنك.

قال سيبويه: وهذه الواو بمنزلة الواو التي في / 520 قولك: مررت بزيد وعمرو خارج 1،
يعني أن الواو في قولك: وعمرو خارج عطفت جملة على جملة كأنك قلت: بالله
لآتينك. الله لأضربنك مبتدأ ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام، فإذا لم تقطع
جررت قلت: وإلا لآتينك، ثم والله لأضربنك صارت بمنزلة قولك: مررت بزيد ثم وعمرو
وإن قلت: والله لآتينك ثم لأضربنك الله، لم يكن إلا النصب لأنه ضم الفعل إلى الفعل،

ثم جاء بالقسم على حدته². وإذا قلت: والله لا تينك ثم الله، فإنما أحد الاسمين مضموم إلى الآخر وإن كان قد أخر أحدهما ولا يجوز في هذا إلا الجر لأن الآخر معلق بالأول لأنه ليس بعده محلوف عليه.
قال سيبويه: ولو قال: وحقك وحق زيد، على وجه الغلط والنسيان جاز³، يريد بذلك أنه لا يجوز لغير 4 كساه / 512 من عري 5 وسقاه من

1 انظر: الكتاب 2 / 146.

2 في الكتاب 2 / 146: ثم جاء بالقسم له على حدته ولم يحمله على الأول.

3 انظر: الكتاب 2 / 146.

4 هنا: ساقط من الكتاب.

5 ساقط قبل هذا الكلام. وانظر: الكتاب 2 / 308.

(436/1)

العيمة، فهذا بين أنها في هذا الموضع حرف لأنهم أجمعوا على أن "من" حرف وعن أيضاً لفظة مشتركة للاسم والحرف.

قال أبو العباس: إذا قال قائل: على زيد نزلت وعن زيد أخذت¹، فهما حرفان يعرف ذلك ضرورة لأنهما أوصلا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيد مررت. وفي الدار نزلت وإليك جئت، فهذا مذهب الحروف وإذا قلت: جئت من عن يمينه، فعن اسم ومعناها ناحية، وبنيت لمضارعها الحروف. وأما الموضع الذي هي فيه اسم فقولهم: من عن يمينك لأن "من" لا تعمل إلا في الأسماء. قال الشاعر:

فَقُلْتُ أَجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا ... يَمِينًا وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَن شِمَالِكَ²

وأما كاف التشبيه فقولك: أنت كزيد ومعناها معنى / 522: مثل، وسيبويه يذهب إلى أنها حرف³. وكذلك البصريون، ويستدلون على أنه حرف بقولك: جاءني الذي كزيد كما تقول: جاءني الذي في الدار ولو قلت: جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى الذي فإن أضمرته: جاز على قبح وإذا قلت: جاءني الذي كزيد لم تحتج إلى هو، ومما يدل ذلك على أنها حرف مجيئها زائدة. والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزداد الحروف، قال

- 1 قال المبرد في المقتضب 1/ 46. وقد يكون اللفظ واحدا ويدل على اسم وفعل، نحو قولك: زيد على الجبل يا فتى، وزيد علا الجبل، فيكون "على" فعلا ويكون حرفا خافضا والمعنى قريب.
- 2 الشاهد فيه: أن "عن" اسم لدخول حرف الجر عليها إذ إن حرف الجر لا يدخل على مثله. والبيت لذي الرمة بن غيلان. وانظر: أسرار العربية لابن الأنباري/ 102، وشروح سقط الزند 2/ 539، والديوان/ 429.
- 3 انظر: الكتاب 2/ 304، قال: وكاف الجر التي تجيء للتشبيه وذلك قولك: أنت كزيد، بينما يرى المبرد: أنها بمعنى مثل، قال في المقتضب 4/ 140: وأما الكاف الزائدة فمعناها: التشبيه، نحو: عبد الله كزيد، وإنما معناه مثل زيد.

(437/1)

الله عز وجل: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} 1. فالكاف زائدة لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك والمعنى: ليس مثله شيء. وقد جاءت في الشعر واقعةً موقع مثل موضوعاً موضعها قال الشاعر:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنَ 1 ... أراد كمثل ما

وقال الآخر:

فصيروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُول 3

-
- 1 الشورى: 11 "وفي البحر المحيط 7/ 510" تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا يريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص وهو من باب المبالغة.. فجرت الآية في ذلك على نبح كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء. وانظر المعنى 1/ 153 وسر صناعة الإعراب: 1/ 291-292.
- 2 من شواهد الكتاب 1/ 13 في باب ما يحتمل الشعر. وفي 1/ 203 على أن الكاف اسم بمعنى مثل. و2/ 331 على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة.
- والصاليات: أراد بها الأثافي. لأنها صليت بالنار، أي: أحرقت حتى اسودت، والأثافي: جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر.
- والمعنى: لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر، وغير حجارة القدر. وقال البغدادي: هو من بحر السريع. وربما حسب من لا يعرف العروض أنه من

الرجز وهو لخصام المجاشعي.
وانظر: المقتضب 4/ 97، وشرح السيرافي 1/ 260، والخصائص 2/ 368 والموجز لابن السراج/ 58، والمختضب 1/ 186، والتصريف للمازني 2/ 184.
3 من شواهد سيبويه 1/ 203، على أن الكاف بمعنى "مثل" قال الأعلام: وجاز الجمع بين "مثل" والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ولو كرر المثل لم يحسن. وقيل: إن الكاف فيه زائدة، فكأنه قال: فصيروا مثل عصف مأكول. والعصف: بقل الزرع أو الزرع الذي أكل حبه وبقي نبتة.
ونسب إلى حميد الأرقط وإلى رؤية بن العجاج وهو في ديوانه مما نسب إليه، وقبله: ولعبت طير بهم أباييل ... فصيروا مثل كعصف مأكول
وانظر: المقتضب 4/ 141، وسر صناعة الإعراب 1/ 296، وشرح الكافية للرضي 2/ 319، وديوان رؤية/ 181.

(438/1)

فإضافته مثل إلى الكاف يدل على أنه قدرها اسماً. وهذا إنما جاء على ضرورة الشاعر. وذكر سيبويه: أنه لا يجوز الإضممار معها إذا قلت: أنت كزيد، لم يجوز أن تكني عن زيد. استغنوا بمثل وشبه فتقول: أنت مثل زيد وقال: مثل ذلك في حتى ومذ. وقال أبو العباس: فأما الكاف وحتى فقد خولف فيهما قال: وهذا حسن والكاف أشد تمكناً فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتى فلعللة واحدة. يقولون: كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه لأن الكاف تكون اسماً وتكون حرفاً فلا تضيفها إلى المضممر مع قلة تمكنها وضعف المضممر إلا أن يضطر شاعر. ومنذ تكون اسماً/ 524 وتكون حرفاً. وحتى تكون عاطفة وتكون جارة، فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين وقال: الكاف معناها معنى مثل، فبذلك حكم أنها اسم لأن الأسماء إنما عرفت بمعانيها، وأنت إذا قلت: زيد كعمرو أو زيد مثل عمرو فالمعنى واحد فهذا باب المعنى. قال: وأما اللفظ فقد قيل في الكلام والأشعار ما يوجب لها أنها اسم. قال الأعشى: أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطِيطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيتُ وَالْفَتْلُ 2

1 انظر: الكتاب 1/ 203.

2 من شواهد الكتاب 1/ 203 وهو مخصوص بالضرورة قال: إلا أن ناسا من العرب

إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة: مثل، والكاف يجيء اسما في الاختيار عند ابن جني قال في سر صناعة الإعراب: فأما قوله: ولن ينهى ذوي شطط كالطعن، فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح. لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى. والفاعل لا يكون إلا اسما صريحا محضا وهم على إحماضه اسما محافظة من جميع الأسماء. والشطط. الجور والظلم. والقتل: جمع فتيلة، أراد: الحراجة. والمعنى: لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والقتل. وانظر: المقتضب 4/ 141، وسر صناعة الإعراب 1/ 185، وشرح السيرافي 1/ 72، والحيوان للجاحظ 3/ 466، وروايته: لا تنتهون. والكامل/ 44، وأما ابن الشجري 2/ 229، والخصائص 2/ 386، والغيث المنسجم 1/ 52، والديوان/ 58.

(439/1)

فالكاف هي الفاعلة، فإن قال قائل: إنما هي نعت، قيل له: إنما يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسما مثله نحو: جاءني عاقل ومررت بظريف، وليس بالحسن 1. انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني -إن شاء الله-.

1 هنا ينتهي الجزء الأول: ويلاحظ أن سقطا لا يعرف مقداره بعدد الصفحات.

(440/1)

فهرس:

مقدمة 5

ابن السراج 9

أخلاقه ومكانته العلمية 11

أساتذته 12

تلاميذه 13

وفاته 15

آثاره 16

مذهب ابن السراج النحوي 20

- كتاب الأصول 21
منهج ابن السراج 22
تأثره بمن سبقه 24
المسائل التي تفرد بها ابن السراج 25
زمن تأليف كتاب الأصول 28
تسمية الكتاب 28
منهج التحقيق 29
نسخ الكتاب 32
الكلام 36
شرح الاسم 36

(441/1)

- الحروف 37
شرح الفعل 38
شرح الحرف 40
باب مواقع الحروف 42
ذكر ما يدخله من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها 43
باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني 45
ذكر العوامل من الكلم الثلاثة: الاسم والفعل والحرف 51
تفسير الأول: وهو الاسم 52
تفسير الثاني: وهو الفعل 54
تفسير الثالث: وهو العامل من الحروف 54
القسم الثاني من الحروف 55
القسم الثالث من الحروف 55
ذكر الأسماء المرتفعة 58
شرح الأول: وهو المبتدأ 58
شرح الثاني: وهو خبر المبتدأ 62
شرح الثالث من الأسماء المرتفعة. وهو الفاعل 72

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة: وهو المفعول الذي

لم يسم من فعل به 76

شرح الخامس: وهو المشبه بالفاعل في اللفظ 81

ذكر الفعل الذي لا يتصرف 98

مسائل من فعل التعجب 98

باب نعم وبئس 111

مسائل من نعم وبئس 117

باب الأسماء التي عملت عمل الفعل 122

شرح الأول: وهو اسم الفاعل والمفعول 122

مسائل من هذا الباب 125

(442/1)

شرح الثاني: وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل 130

مسائل من باب الصفة المشبهة 132

شرح الثالث: وهو المصدر 137

شرح الرابع: وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها 141

مسائل من باب أسماء الفعل 143

ذكر المعرفة: المكنى، والمبهم، والعلم، والمنقول، والأسماء المشتقة 148

ذكر الأسماء المنصوبات 158

شرح الأول: وهو المفعول المطلق 159

مسائل من باب المفعول المطلق 162

شرح الثاني: وهو المفعول به 169

مسائل من باب المفعول به 172

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين 177

مسائل من باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين 182

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين 187

مسائل من باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين 188

شرح الثالث: وهو المفعول فيه 190

مسائل من باب المفعول فيه 194

ذكر المكان 197

مسائل من باب الظروف 201

شرح الرابع من المنصوبات: وهو المفعول له 206

شرح الخامس: وهو المفعول معه 209

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات وهو المشبه بالمفعول 212

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى 213

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي 213

مسائل من هذا الباب 216

باب التمييز 222

مسائل من باب التمييز 225

(443/1)

الضرب الثاني: مما يكون المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى 228

الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف 229

مسائل من باب الحروف المشبهة بالفعل 244

باب كسر ألف إن وفتحها 262

ذكر أن المفتوحة 265

ذكر المواضع التي تقع فيها أن وإن المفتوحة والمكسورة 270

مسائل في فتح ألف إن وكسرها 273

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع

والمنصوب بعض المرفوع وهو المستثنى 281

هذا باب ما جاء من الكلم في معنى إلا 284

باب الاستثناء المنقطع من الأول 290

مسائل من باب الاستثناء 295

باب تمييز المقادير 307

باب تمييز الأعداد 311

باب كم 315

- مسائل من أبواب الأعداد والمقادير وكم 321
ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب 328
باب النداء 329
شرح الاسم المنادى المضاف 340
باب ما خص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة
في آخره والحذف فيه 347
باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب 351
باب الندبة 355
باب الترخيم 359
باب مضارع للنداء 367
مسائل من باب النداء 368

(444/1)

- باب النفي بلا 379
ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب 382
باب ما يثبت فيه التنوين والنون من الأسماء المنفية 387
باب ما إذا دخلت عليه "لا" لم يغيره عن حاله 392
باب لا النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام 396
باب تصرف "لا" 400
مسائل من باب "لا" 402
ذكر الجر والأسماء المجرورة 408
ذكر حروف الجر 408
باب "رب" 416
مسائل من باب "رب" 421
باب حتى 424
مسائل من باب حتى 427
باب الأسماء المخفوضة في القسم 430
مسائل من باب حروف الخفض 436

المجلد الثاني

المجورر بالإضافة

مدخل

...

المجورر * بالإضافة:

القسم الثاني من الأسماء المجرورة من القسم الأول وهو المجرورة بالإضافة:
 الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.
 والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من".

أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف. فالاسم نحو قولك: غلامٌ زيدٌ ومالٌ عمروٌ وعبدٌ بكرٌ وضربٌ خالدٌ وكل الدراهم، والنكرة إذا أُضيفت إلى المعرفة صارت معرفةً نحو: غلامٌ زيدٌ ودار الخليفة والنكرة تُضاف إلى النكرة وتكون نكرةً نحو: راكب حمارٍ فأما مثل وغير وسوى فإنهن إذا أُضفن إلى المعارف لم يتعرفن لأنهن لم يُخصَّصن شيئاً بعينه.

وأما الظروف فنحو: خَلْفَ، وَقُدَّامَ، ووراءَ، وفوقَ، وما أشبهه، تقول: هو وراءك وفوق البيت وتحت السماء وعلى الأرض.

الإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام، ولا تجتمع أيضاً بالإضافة والتنوين ولا يجتمع الألف واللام والتنوين.

الثاني: المضاف بمعنى "من" وذلك قولك: هذا بابٌ ساجٍ وثوبٌ خزٍ وكساءٌ صوبٍ وماءٌ بحرٍ، بمعنى: هذا بابٌ من ساجٍ وكساءٍ من صوفٍ.

* هذه الزيادة من كتاب الموجز للمصنف نفسه.

الضرب الثاني: الإضافة التي ليست بمحضة. الأسماء التي أُضيفت إليها إضافةً غير محضة أربعة أضرب:

الأول: اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وهو بمعنى يضرب.

والثاني: الصفة الجارية إعراباً على ما قبلها، وهي في المعنى لما أُضيفت إليه، نحو: مررت برجلٍ حسن الوجهِ المعنى: حسنٌ وجهُهُ.

شرح الثالث 1: وهو إضافة أفعالٍ إلى ما هو بعضٌ له:

إذا قلت: "زيدٌ أفضلُ القوم" فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم، تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة، تقول: عبد الله أفضلُ العشيرة، فهو أحد العشيرة وهم 2 شركاء في الفضل والمفضل من بينهم يزيدُ فضلهُ على فضلهم، ويدلُّك على أنه لا بد من أن يكون أحد ما أُضيف إليه أنك لو قلت: زيد أفضلُ الحجارة لم يجز، فإن قلت: الباقيون أفضلُ الحجارة، صلح، وأفضل هذه لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث وهي "أفضل" التي إذا 3 لم تضيفها صَحِبَتْها "منك" تقول: فلان خيرٌ منك، وأحسنٌ منك. وقد اختلف الناس في الاحتجاج لتركيب إفعالٍ في هذا الباب وجمعه وتأنيته، فقال بعضهم: لأن تأويل هذا يرجع إلى المصدر، كأنه إذا قال: قومك أفضلُ أصحابنا قد قال: فضلُ قومك يزيدُ على فضلِ سائرِ أصحابنا، وإذا قلت: هو أفضلُ العشيرة فالمعنى أنَّ فضلهُ يزيدُ على فضلِ كل واحدٍ من العشيرة وكذلك إذا قلت: زيدٌ أفضلُ منك، فمعناه: فضلهُ يزيدُ على فضلك 4 فجعلنا موضعَ: يزيدُ فضله، أفضل، تضمن معنى

1 هذه بداية نسخة تركيا المرقمة "1077" وفيها سقط كما يبدو من هذا العنوان.

2 في الأصل "وهما".

3 في الأصل "يمنعها".

4 في الأصل "فضله".

(6/2)

المصدر والفعل جميعاً وأضفناه إلى القوم وما أشبههم، وفيهم أعداد المفضولين؛ لأنك كنت تذكر الفضل مرتين، إذا أظهرت "يزيدُ" فتجعل فضلاً زائداً على فضل زائدٍ، فصار الذي جمع هذا المعنى مضافاً وقال آخرون: "أفعل" إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد 1، وقال

الكوفيون -وهو رأيُ الفراء- أنه إنما وُجِدَ أَفْعَلٌ، هذا لأنه أُضِيفَ إلى نفسه، فجرى مجرى الفعل، وجرى المخفوضُ مجرى ما يُضَمَّنُ في الفعل، فكما لا يثنى ولا يُجمع الفعلُ فكذا لا يثنى هذا ولا يجمع.

قال أبو بكر: وأشبه هذه الاحتجاجات عندي بالصواب الاحتجاجُ الأول، والذي أقوله في ذا أن "أفعل" في المعنى لم يثن ولم يجمع لأن التشبيهُ والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني "وأفعل" اسم مركب يدل على فعلٍ وغيره فلم يجز تشبيهُه وجمعه، كما لم يجز تشبيهُ الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً للكلام وإيجازاً، واستغناءً بقليل اللفظ الدال على كثير من المعاني، ولا يجوز تأنيته لأنك إذا قلت: هُنْدُ أَفْضَلُ مِنْكَ، فكان المعنى هُنْدُ يَزِيدُ فَضْلَهَا عَلَى فَضْلِكَ²، فكان أَفْعَلٌ ينتظم معنى الفعل والمصدر، والمصدرُ مذكر، فلا طريق إلى تأنيته وإنما وقع "أفعل" صفةً من حيثُ وقع "فاعل" لأن فاعل في معنى "يفعل" وقد فسر أبو العباس معنى "منك" إذا قلت: زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، أنه ابتداءُ فضله في الزيادة من عَمْرٍو، وقد تقدم هذا في ذكرنا معنى "من" ومواضعها من الكلام، فقولك³: زيدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ" وزيدٌ أَفْضَلُكُمَا،

1 قال المبرد: تقول: هذا أَفْضَلُ مِنْ زيد، وهذه أَفْضَلُ مِنْ زيد، فيكون "أفعل" للمؤنث والمذكر والاثني والجمع على لفظ واحد. انظر المقتضب 1/ 128.

2 في الأصل "فضله".

3 قال المبرد: ولا يضاف "أفعل" إلى شيء إلا وهو بعضه، كقولك: الخليفة أَفْضَلُ بَنِي هَاشِمٍ. المقتضب 3/ 38.

(7/2)

في المعنى سواء، إلا أنك إذا أتيت "بمنك" فزيدٌ منفصلٌ ممن فضله عليه، وإذا أضفتَ فزيدٌ بعضٌ ممن فضله عليه¹، فإن أردت "بأفعل" معنى فاعلٍ ثنيت وجمعت، وأثنت فقلت: زيدٌ أَفْضَلُكُمْ، والزيدانِ أَفْضَلَاكُمْ، والزيدونِ أَفْضَلُوكُمْ وَأَفْضَلُكُمْ وَهَذَا فَضْلَاكُمْ، والهندانِ فَضْلِيَاكُمْ والهنداتِ فَضْلِيَاتِكُمْ وَفَضْلُكُمْ، وإذا قلت: زيدٌ الأَفْضَلُ، استغنى عن "من" والإضافة وعلم أنه قد بانَ بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أُضِيفَ على معنى "من" نكرةٌ وهو مذهب الكوفيين وإذا أُضِيفَ على معنى اللام معرفةً، وفي قول

البصريين هو معرفةً بالإضافة على كل حال إلا أن يضاف إلى نكرة.

الرابع: ما كان حقه أن يكون صفة للأول:

فإن يك من الصفة وأضيفَ إلى الاسم وذلك نحو: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، فمن قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته؛ لأن معناه النعت وحده الصلاة الأولى والمسجد الجامع، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاة الساعة الأولى وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع، وهو قبيح بإقامته النعت مقام المنعوت، ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلة لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه لا تقول: هذا زيد العاقل، والعاقل هو زيد، وهذا قول أبي العباس، رحمه الله. وسئل عن قولهم: جاءني زيد نفسه، ورأيت القوم كلهم، وعن قول الناس: باب الحديد ودار الآخرة، وحقّ اليقين وأشباه ذلك فقال: ليس من هذا شيء أضيف إلا قد جعل الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي، فإضافته راجعة إلى معنى اللام، ومن فانت قد تقول: له نفس وله حقيقة والكل عقيب البعض فهو منسوب إلى ما يتضمنه الشيء فقد صار الاجتماع فيه

1 انظر المقتضب 1/ 44.

(8/2)

كالتبعض؛ لأنه محيط بذلك البعض الذي كان منسوباً إليه، ألا ترى أنك لو قلت: اخترت من العشرة ثلاثة، لكانت إضافة ثلاثة إلى العشرة بعضاً صحيحاً فقلت: أضفت بعضها، فإذا أخذتها كلها فالكل إنما هو محيط بالأجزاء المتبعضة وكل جزء منه ما كانت إضافته إلى العشرة جائزة، فصار الكل الذي يجمعها إضافته إلى العشرة؛ لأنه اسم لجميع أجزائها، كما جاز أن يضاف كل جزء منها إليها، فقليل له: أفلسنا نرجع إلى أنه إذا اجتمعت الأجزاء صار الشيء المجزئ هو كل الأجزاء وصار الشيء هو الكل، والكل هو الشيء، فقال: لا؛ لأن الكل منفرداً لا يؤدي عن الشيء كما أن البعض منفرداً لا يؤدي عن البعض دون إضافته إليه، فكذلك الكل الذي جمع التبعض وليس الكل هو الشيء المجزئ إنما الكل اسم لأجزائه جميعاً المضافة إليه، فصار هو بأنه اسم لكل جزء منها في الحكم بمنزلتها في إضافتها إلى المجزئ. قال أبو بكر: وهذا القول الذي قاله حسن، ألا ترى أنك لا تقول: رأيت زيدا كله، ولا

توقع الكلّ إلا على ما كان يجوز فيه التبعيض، وسُئل عن قولهم: دار الآخرة لمْ نُقل الآخر؟ فقال: لأن أول الأوقات الساعة، فأكثر ما يجوز في هذا التأنيث كقولهم، ذات مرة، ولو جرى بالتذكير كان وجهًا، فما جرى منه بالتأنيث حمل على الساعة ألا ترى أنه يسمى يوم القيامة الساعة لأن الساعة أول الأوقات كلّها، وأما النفس فهي بمنزلة حقيقة الشيء، وكذلك عينه أما أسماؤه الموضوعه عليه الفاصلة بينه وبين خبره فلا يجوز إضافة شيء منها إلى شيء ألا ترى أن رجلاً اسمه وهو شاب أو شيخ لا يجوز أن تقول: زيد الشاب فتضيف، ولا زيد الشيخ، ولا شيخُ زيدٍ، ولا شابُ زيد؟ فقليل له: وقد رأينا العلماء إذا لُقِبَ الرجلُ بلقبٍ ثم ذكر لقبه مع اسمه، جاز أن تضيف اسمه إلى لقبه، كقولك: زيد رأسٍ، وثابتُ قُطنة ولا تجد بين ثابت وقُطنة، إذا كان قد عُرفا فرقًا؟ فقال: اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرُف، ويكون اسمه لو ذكر على أفرادهِ مجهولًا، فصار اللقب علمًا، والاسم مجرورًا إليه كالمقطوع عن المسمى؛ لأن الملقب إنما

(9/2)

يراد بلقبه طرح اسمه، وقد كانت تسميتهم أن يسمى الشيء بالاسم المضاف إلى شيء كقولك: عبدُ الدار، وعبدُ الله فجعلوا الاسم مع لقبه بمنزلة ما أضيف ثم سمي به، وكان اللقب أولى بأن يضاف الاسم إليه؛ لأنه صار أعرُف من الاسم وأصل الإضافة تعريف كقولك: جاءني غلام زيدٍ فالغلام يتعربُ بزيد فلذلك جعل الاسم مضافًا إلى اللقب. ومن الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال والجمل، ونحن نفرد بابًا لذلك إن شاء الله.

(10/2)

باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل:

اعلم: أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل؛ لأن الفعل له بنى، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما¹، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيدٌ، وأتيتك يوم يقعدُ عمرو، فإذا أضفت إلى فعلٍ معربٍ، فإعراب الاسم عندي

هو الحسن، تقول: هذا يوم يقوم زيد²، وقوم يفتحون "اليوم"، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبنأؤه على الفتح، وأن يُبنى مع المبني أحسنُ عندي من أن يُبنى مع المعرب، وهذا سنعيد ذكره في موضع ذكر الأسماء المبنية إن شاء الله.

وقال الكوفيون: تُضاف الأوقات إلى الأفعال وإلى كل كلام تم وتفتح في موضع الرفع³ والخفض والنصب، فتقول: أعجبنى يومَ يقومُ، ويومَ قمتُ، ويومَ زيدُ قائمٌ، وساعةَ قمتُ، ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة إذ وإذا كأنك إذا قلت: يوم قام زيد، إذا قام زيد، وإذا قلت: يوم

1 هذه المسألة ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر 2/ 87 عن ابن السراج في الأصول.

2 في سيبويه 1/ 460 "هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقوم ذاك". وانظر المقتضب 3/ 177.

3 انظر: ارتشاف الضرب/ 278.

(11/2)

يقوم زيد قلت: إذا يقوم، ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره، كقولك: أتيتك زمنَ زيدَ أمير¹، كما تقول: إذا زيد أميرٌ، والأوقات التي يجوز أن يفعل فيها هذا ما كان حيناً وزماناً، يكون في الدهر كله لا يختص منه به شيءٌ، دون شيء كقولك: أتيتك حين قام زيد، وزمن قام، ويوم قام، وساعة قام، وعامَ ليلة وأزمان وليالي قام، وأيام قام، ويفتح في الموقنات كقولك: شهر قام وسنة قام وقالوا: لا يضاف في هذا الباب شيء له عدد مثل يومين، وجمعه، ولا صباح ولا مساءً، وأما ذو تسلم² وآية يفعل، فقال أبو العباس: هذا من الشواذ، قالوا: أفعله بذي تسلم، وآية يقوم زيد، فأما آية فهي علامة والعلامة تقع بالفعل وبالاسم، وإنما هي إشارة إلى الشيء فجعله لك علماً لتوقع فعلك بوقوعه، وأما بذي تسلم فإنه اسم لم يكن إلا مضافاً فاحتمل أن يدخل على الأفعال، والتأويل: بذي سلامتك، وفيه معنى الذي فصرفه إلى الفعل، وليس بقياس عليه.

قال أبو بكر: وللسائل في هذا الباب أن يقول: إذا قلت: آتيك يوم تقوم فإنها بمعنى، يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بإضمار "أن" كما فعل باللام فإن الإضافة إنما هي في الأسماء، فالجواب في ذلك أن أن لا تصلح في هذا الموضع، لو قلت: أجيئك يوم أن

يقوم زيد لم يجز؛ لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه، ويحسن أن يقع موقع اسم إذ وإذا وجميع ذلك لا يصلح مع "أن" وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه "أن" ألا ترى أنك إذا قلت: ضرباً زيداً لم يقع هذا الموضع "أن تضرب". وحكى الكوفيون: أن العرب تضيف إلى "أنّ وأنّ" فتقول: أعجبني يوم أنّك محسنٌ ويوم أن تقوم، ومن أجاز هذا فينبغي أن يجيز: يوم يقوم:

- 1 قال المبرد 3/ 177: "تقول: جئتكَ يوم زيد أمير، وأتيتكَ يوم قام زيد".
- 2 في سيبويه 1/ 461: "ومما يضاف أيضاً إلى الفعل قوله: لا أفعل بذي تسلم، ولا أفعل بذي تسلمان، ولا أفعل بذي تسلمون. المعنى: لا أفعل بسلامته، وذو مضافة إلى الفعل".

(12/2)

فينصب، ولا يجوز أن يبنى اليوم لأنه قد أضافه إضافة صحيحة، وأظن أن الفراء كان ربما أجازة وربما لم يجزه، أعني أن يعرب "يوم" أو يبنيه وكان يقيسه على قوله: هل غير أن كثر الأشد وأهلك ... حربُ الملوك أكاثِرُ الأَقوامِ 1

- 1 استشهد العروضيون بهذا البيت على الخرم بعد الوقص، وروي: غير أن كثر. انظر المعيار في أوزان الأشعار / 51، والبارع لابن القطاع الصقلي / 8.

(13/2)

مسائل من هذه الأبواب:

تقول: "هذا معطي زيد أمس الدراهم" بعد الإضافة أضفت "الدراهم" قال أبو العباس: وليس كذلك لأنك أعملت فيها "معطي" هذه التي ذكرنا، ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة فحملت في النصب على المعنى، لأنك ذكرت اسماً يدل على فعل ولا موضع لما بعده إذا كان قد استغنى بالتعريف فحملته على المعنى الذي دل عليه ما قبله، وكذلك لو قلت: هذا ضاربُ زيدِ أمسٍ وعمراً، لجاز والوجه الجر؛ لأنهما شريكان في الإضافة، ولكن الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور، ومن ذلك

حمل على جعل الليل سكناً قول الله عز وجل: {وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} 1 لأن الاسم دل على ذلك، ولو قال قائل: "مررت بزيد وعمرو" لجاز لأن "بزيد" مفعول والواصل إليه الفعل بحرف في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته، لأن قولك: "مررت بزيد" معناه أتيت زيدا إلا أن الجر الوجه للشركة.

1 الأنعام: 96 وقراءة: "وجاعل" من السبعة أيضاً في النشر 2/ 36، قرأ الكوفيون "وجعل" بفتح العين من غير ألف وينصب اللام من الليل، وقرأ الباكون بالألف وكسر العين ورفع اللام وخفض "الليل". وانظر: الإتحاف/ 214، والبحر المحيط 4/ 186.

(13/2)

وقولك: خشنت بصدرة، وصدر زيد، وهو إذا نصبت في هذا الموضع أحسن من قولك: مررت بزيد وعمرو، لأن قولك: "خشنت" يجوز فيه حذف الباء ولا يجوز في: "مررت بزيد" حذفها.

وتقول: "عبد الله الضارب زيدا" جميع النحويين على أن هذا في تقدير: الذي ضرب زيدا، ولم يميزوا الإضافة، وزعم الفراء: أنه جائز في القياس على أن يكون بتأويل: "الذي هو ضارب زيد" وكذا حكم: "زيد الحسن الوجه" عنده أن يكون تأويله، الذي هو حسن الوجه، وقد ذكرنا أصول هذا وحقائقه فيما تقدم، وتقول عبد الله الحسن وجهاً، ولا يجوز: الحسن وجه لأنه يخالف سائر الإضافات، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم إلا أنهم يقولون: "الوجه" مفسرٌ وإذا دخل في الأول ألف ولا دخل في مفسره عندهم، ومن قولهم: خاصة العشرون الدرهم والخمسة الدراهم والمائة الدرهم ولا يجوزُ هذا البصريون¹؛ لأنه نقض لأصول الإضافة، والبصريون يقولون: خمسة الدراهم، ومائة الدرهم فيدخلون الألف واللام في الثاني، ويكون الأول معرفاً به على سبيل الإضافة ويقولون: العشرون درهماً والخمسة عشر درهماً، فيدخلون الألف واللام في الأول فيكون معرفاً، يقرون الثاني على حده في النكرة.

وقيل لأبي العباس رحمه الله: أستم تقولون: عبد الله الضارب، والضاربك والضاربي فتجمعون على أن موضع الكاف والماء خفض؟ قال: بلى، قيل له: فهذا يوجب الضارب زيدا، لأن المكنى على حد الظاهر، ومن قولك أنت خاصة: إن كل من عمل في المظهر، جائز أن يعمل في المضمّر، وكذلك ما عمل في المضمّر جائز أن يعمل في

المظهر، فقال: نحو قول سيويه: إن هذه الحروف يعني حروف الإضممار قُلْتُ وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنها على حرف، كما أن التنوين حرف، فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل، لأنها تصير في الاسم

1 انظر الإنصاف / 176-177 "شرح هذه المسألة ابن الأنباري".

(14/2)

كبعض حروفه، وحكى لي عنه بعدُ أنه قال: "الضارية" "الهاء" في موضع نصب؛ لأن لا تنوين ههنا، تعاقبه الهاء والضارباه "الهاء" في موضع خفض فإذا أردت النصب أثبت النون بناء على الظاهر، وبه اختلف الناس في المضممر فأما الظاهر فلا أعلم أحدًا يميزه الخفض إلا الفراء وحكى لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرب، إنما هو قياس، ويقول: أعجبنى يوم قام زيدٌ ويوم قيامك، نسقت بإضافة محضة على إضافة غير محضة، فإن قلت: أعجبنى يوم قمته فرددت إلى "يومٍ" ضميرًا في "قام" لم تجز الإضافة قال الله عز وجل: {وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} 1، والمضاف إلى غير محضٍ لا يؤكد ولا ينعت. ومن الكوفيين من يميز تأكيده.

وقال الأخفش: في قول العرب: اذهب بذي تسلم وإنما هو اذهب لسلامتك 2 أي: اذهب وأنت سالم، كما تقول: قام بحمقة وقام بغصة وخرج بطلعته أي خرج وهو هكذا وهذا في موضع حال، قال: وإن شئت قلت: معناه معنى سلمك الله وجاء في لفظ ما لا يستغنى وحده، ألا ترى أنك [تقول] 3: زيد بسلامته، كما تقول: زيد سلمه الله ولا تقول: إنك بذي تسلم وتقول: إنك مسلمك الله إلا أن تدعو له فإن دعوت لم يحسن حتى تجيء له بخبر لأن لا بد لها من خبر وقد خرج مسلمك الله من أن يكون خبرًا وقال: تقول: هذه تمرة قريباء يا هذا، وإن شئت قلت: كريئاء وهما لغتان وتمرثا كريئاء، إذا أردت الإضافة وهاتان تمرثان قريباء 4 إذا أردت النعت، وهذه تمرة دقلة وتمرثان دقلتان إذا نعت وتمرثا دقل إذا أضفت، وتقول: هذه تمرة إذاذة، وتمرثان إذاذتان، وتمرثا إذاذ، قال: وليس شيء من الأجناس يثنى ويجمع إذا وصف به إلا التمر.

1 البقرة: 281.

2 في سيويه 1/ 461: "قوله: لا أفعل بذي تسلم.. المعنى: لا أفعل بسلامتك".

3 زيادة يقتضيها السياق.

4 قريثاء وكريثاء: نوع من التمر الأسود، وهو أطيب تمر بصرًا.

(15/2)

قال أبو بكر: والذي عندي أن كل جنس اختلف ضروبه جاز أن يثنى ويجمع إذا أردت ضربين منه أو أكثر، وتقول: هذا رجلٌ حسنٌ وجه الأخ جميلة، فتضمنُ الوجهَ لأنك قد ذكرته وتقول هذانِ رجلانِ حسنا الوجوهِ جميلاها¹ تضيف "الجميلين" إلى الوجوه، وإنما قلت: جميلاها فأنت؛ لأن الوجوه مؤنثة، وتقول: هذا رجلٌ أحمرُ الجارية لا أسودها، فقلت: أحمر وإنما الحمرة للجارية لأنك تُجري التأنيث والتذكير على الأول وعطفت الأسود على الأحمر وأضفت الأسود إلى الجارية كما أضفت الأحمر إليها، وتقول: هذانِ رجلانِ أحمرَا الجارية لا أسوداها، وهؤلاء رجال حمُر الجواري لا سودُها تجعل التثنية والجمع والتأنيث والتذكير على الأول، وتقول: هذا رجلٌ أبيضُ بطنِ الراحة، لا أسودُه وإنما قلت: لا أسودُه لأن البطنَ مذكّرٌ وتقول: هذانِ رجلانِ أبيضَا بطونِ الراح لا أسوداها وإنما قلت: الراحُ لأنه جمع جماعة الراحة، وقلت: بطونُ لأن كل شيئين من شيئين فهو جماعةٌ وتقول هؤلاء رجالٌ حمَر بطونِ الراح لا سودها وأجاز الأخفش: هذانِ أخواك أبيضُ بطوحِ الراح لا أسوديهما، وقال: لأن أخويك معرفة وأبيض بطونِ الراح نكرة، وقال: تقول: هذه جاريثك بيضاء بطنِ الراحة لا سوداء، لأنك أضفت إلى البطن وهو مذكر ونصبت بيضاء وسوداء لأنه نكرةٌ وهؤلاء رجال بيض بطونِ الراح لا سودها، لأن هذا نكرةٌ وصف بنكرةٍ وتقول: هذا رجل أحمر شركِ النعلين إذ جعلت الشراكين من النعلين وإن شئت لم تجعلهما من النعلين، فقلت: هذا رجل أحمر شراكي النعلين، وتقول: هاتان حمراوا الشراك لا صفراواها وإن شئت: حمراوا الشراكين لا صفراواها وتقول: مررتُ بنعلك المقطوعي إحدى الأذنين ومررت برجلٍ مقطوع إحدى الأذنين ولا تقول: مررت برجلينٍ مقطوعي إحدى الأذان لأن "إحدى" لا تثني ولا تجمع وتقول: مررت برجلٍ مكسور إحدى الجانبيين ولا تقول: مررت برجلينٍ مكسوري أحد الجنوب لأنه يلزمك أن تثني

1 في الأصل "جميلاه" وهو خطأ.

(16/2)

"أحدًا" لأن جنب كل واحدٍ منهما مكسور، ولا يجوز تثنية أحدٍ ولا إحدى، لأن موضع أحدٍ، وإحدى من الكلام في الإيجاب أن يدلّا على أن معهما غيرهما ألا ترى أنك إذا قلت: إحداهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافًا لا بد من أن يكون معه غيره فلو ثبت زال هذا المعنى وكذلك "كِلَا وَكِلْتَا" لا يجوز أن يثنى ولا يجمع لأنهما يدلّان على اثنين فلو ثنيا لزال ما وضعّا له ولو قلت: مررتُ برجلين مكسوري أحد الجنوب، وأنت تريد أن أحدهما مكسور الجنب جاز على قبح؛ لأن تأويله: مررتُ برجلين مكسور أحد جنوبهما.

قال الأخفش: ولو قلت: أي النعال المقطوعة إحدى الآذان نعلك وواحدة منهن المقطوعة إحدى الأذنين لجاز على قبحه وقال: ألا ترى أنك لو قلت: ضربت أحد رءوس القوم وإنما ضربت رأسًا واحدًا لكان كلامًا ولو قلت: قطعتُ إحدى آذان هؤلاء القوم وإنما قطعتُ أذنًا واحدة لجاز وتقول: هذا رجلٌ لا أحمر الرأس فأقول: أحمره ولا أسوده فأقول: أسود ومررت برجلين لا أحمر الرءوس فأقول: أحمرهما ولا أسوديهما فأقول: أسوداها ومررت برجلين لا حمّر الرءوس فأقول: حمّرها ولا سودها فأقول: سودها ومررت بامرأة لا حمراء الرأس فأقول: حمراوة ولا سوداية، فأقول: سوداية، ونصبت "أقول" في كل هذا لأنها بالفاء وهو جواب النفي ورفعت ما بعد القول؛ لأن ما بعد القول لا يقع إلا مرفوعًا وعطفت قولًا وما بعده على الذي قبله وكذلك: مررت بامرأتين لا حمراوي الرءوس فأقول: حمراواهما ولا سوداويهما، فأقول: سوداواها وتقول: هذه امرأة أحمر ما بين عينيها لا أسود، ترفع "بين" إذا جعلت "ما" لغوًا، لأنك جعلت الصفة "للبن" فرفعته بها، كما ترفع بالفعل.

وقلت: أسود ولم تصف لأنك لم تصف الأول، وكذلك تقول: هاتان امرأتان أحمر ما بين عينيها لا أسود، فإن جعلت "ما" بمنزلة "الذي" ولم تجعلها زائدة وجعلتها في موضع رفع فرفعتهما بأحمر، نصبت البن لأنه

(17/2)

ظرفٌ فإن أضفت أحمر ونقلت إلى العينين قلت إذا، جعلت "ما" لغوًا قلت 1: هذه امرأة حمراء ما بين العينين لا سودائه، وهذا رجل أحمر ما بين العينين لا أصفره لما أضفت أحمر إلى ما بين، وأضفت أصفر إلى ضميره وتقول: هذان رجلان أحمر ما بين

الأعين لا أصفراه وهؤلاء رجال حمراء ما بين الأعين لا صفره إذا ألغيت "ما" فإن جعلت "ما" بمنزلة "الذي" جعلتها في موضع جر وأضفت إليها الصفة، وجعلت "بين" ظرفاً "لما" فقلت: هاتان امرأتان حمراوا ما بين الأعين لا صفراواه، فهذه الهاء التي في قولك: لا صفراواه "لما" فكأنك قلت: هاتان امرأتان حمراوا الذي بين الأعين. واعلم أنه من قال: مررت برجل حسن الوجه، [قال: مررت برجل أحمر الوجه] 2؛ لأن أحمر لا ينصرف ومن قال: مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بداً من أن يضيف جميلاً إلى مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بداً من أن يضيف جميلاً إلى ضمير الوجه فكذلك: مررت برجل أحمر الوجه لا أصفراه لم يجد بداً من أن يضيف أصفر إلى ضمير الوجه وإذا أضافه انجر ويشبه هذا مررت برجل ضارب أخاك لا شاتم لا تجد بداً من أن تقول: لا شاتم لأنك تجيء بالاسم المفعول فإذا جئت بالاسم المفعول به في هذا الباب مضمراً لم تكن الصفة إلا مضافة إليه نحو: هذان ضاربان غداً فلذلك قلت: أصفراه فصرفت "أصفر" لأنك أضفته ولم تجعله يعمل كعمل الأول، لأن المضممر والمظهر يختلفان في هذا الباب، ألا ترى أنك تقول: مررت بنسوة ضوارب زيداً لا قواتله تجر الآخر وتفتح ضوارب؛ لأنك أردت معنى التنوين، ويدلك على ذلك أنك تقول: مررت برجلين أحمرين الوجوه ولا أصفريها ولا يجوز بوجه من الوجوه أصفريها فإن قلت: لم لا أقول: لا أصفرين لأن لم أضف الأول فلا أضيف الآخر فلأن الأول قد وقع على شيء حين صار كالمفعول به، فلا بد من أن يكون

1 أظنها زائدة.

2 أضفت هذه الجملة؛ لأن السياق يقتضيها.

(18/2)

الثاني أيضاً له مفعول. نجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله.

(19/2)

هذه توابع الأسماء في إعرابها

شرح الأول وهو التوكيد

...

هذه توابع الأسماء في إعرابها:

التوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض.

شرح الأول: وهو التوكيد.

التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به.

الأول: وهو تكرير الاسم:

اعلم: أنه يجيء على ضربين، ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه، فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك: رأيت زيدًا زيدًا، ولقيت عمرًا عمرًا، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ زيدٍ، وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده، فأما الفعل فتقول: قام عمرو، قامَ، وقم قم، واجلس اجلس، قال الشاعر:

ألا فأسلَمِي ثُمَّ اسلَمِي ثَمَّ اسلَمِي ... ثلاثُ تحيَّاتٍ وإنْ لم تكَلِّمي¹

وأما الحروف فنحو قولك: في الدار زيدٌ قائمٌ فيها، فتعيد فيها

1 الشاهد فيه جواز تأكيد الجملة تأكيدًا لفظيًا كما يجوز تأكيد المفرد كذلك، والجملة مستقبلية كما هو ظاهر. وتكلمي أصله: تتكلمي بتاءين فحذف إحداهما، ولم أعر على قائل هذا البيت. وانظر: ابن يعيش 3/ 39، وشرح الحماسة 3/ 1374.

(19/2)

"توكيدًا" وفيك زيدٌ راغبٌ فيك، وقال الله عز وجل: {وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا} 1، إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملاً، وأما الجمل فنحو قولك: قام عمرو قام عمرو، وزيدٌ منطلقٌ زيد منطلقٌ، والله أكبر الله أكبر، وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظٍ آخر نحو قولك: مررتُ بزيدٍ نفسه، وبكم أنفسكم، وجاءني زيدٌ نفسه، ورأيتُ زيدًا نفسه، ومررتُ بهم أنفسهم، فحق هذا أن يتكلم به

المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه فتقول: مررت بزيدٍ نفسه كما تقول: مررت بزيدٍ لا أشك، ومررت بزيدٍ حقًا لتزيل الشك فإذا قلت: قمت نفسك فهو ضعيف لأن النفس لم تتمكن في التأكيد؛ لأنها تكون اسمًا تقول: نزلت بنفس الجبل، وخرجت نفسه، وأخرج الله نفسه، فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركًا، ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه. فإن أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت: قمت أنت نفسك وقاموا هم أنفسهم فإن أتبعته منصوبًا أو مجرورًا حسنٌ؛ لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل تقول: رأيتم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم وتقول: إن زيدًا قام هو نفسه فتؤكد المضمر الفاعل المتصل بالمكنى المنفصل وتؤكد المكنى المنفصل بالنفس كالظاهر. والمضمر المتصل يؤكد بالمضمر المتصل وللمكنيات باب يذكر فيه، فإن قلت: إن زيدًا قام نفسه فحملته على المنصوب جاز وكذلك: مررت به نفسه ورأيته نفسك لأن المنصوب والمجرور المضمرين لا يغير لهما الفعل.

1 هود: 108.

(20/2)

الضرب الثاني في التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم: تقول: جاءني القومُ أجمعون، وجاءني القومُ كلُّهم، وجاءني أجمعون وكلهم، وإن المال لك أجمع أكتع، ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في "لك" وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك: مررتُ بدارك جمعاء كتعاء أو مررت بنسائك جمع كتع1. ولا يجوز بزيدٍ أجمع، ولا بزيدٍ كله وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة، وأجمعون وما تصرف منها، وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على كل مضمر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة، لا تقول: رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين، لا يجوز أن يلي رافعًا ولا ناصبًا ولا جارا فلما قويت في الإتيان تمكنت فيه، وصلاح ذلك في "كُلِّ" لأنها في معنى "أجمعين" في العموم وذلك قولك: إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها العموم وذلك مخالف لمعنى نفسه وأنفسهم؛ لأن أنفسهم وأخواها تثبت بعد الشك فإذا قلت: مررتُ بهم كلُّهم فهو بمنزلة "أجمعين" ومررت بهم جميعهم، وتقول: مررت بدارك كلها ولا تقول: مررت بزيدٍ كله ولو قلت: أخذت درهمًا أجمع لم يجز لأن درهمًا نكرة وأجمع

معرفة² كما لا يجوز: مررت برجلٍ الظريف إلا على البَدَلِ ولا يجوز البدل في "أجمع"
لأنه لا يلي العوامل، ولكن يجوز: أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله.
فأما قولهم: مررت بالرجلِ كُلِّ الرجلِ، فقال أبو العباس: معناه: مررت بالرجل المستحق
لأن يكون الرجلَ الكاملَ لأنك [لا] 3 تقول ذاك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جنبه
وشجاعته، وما أشبه ذلك، فإذا

1 انظر الكتاب 2 / 5.

- 2 قال المبرد في المقتضب 3 / 342، وأجمع لم يكن نكرة وإنما هو معرفة ونعت، فإذا
سميت به صرفته في النكرة.
3 أضفت كلمة "لا" لأن المعنى يحتاجها.

(21/2)

[قلت] 1: مررت بالرجلِ كل الرجلِ، فهو كقولك: مررت بالعالمِ حقَّ العالمِ، ومررت
بالظريف حقَّ الظريفِ، ولو قلت على هذا: مررت بزيد كل الرجل لم يجز إلا ضعيفاً،
لأن زيّداً اسم علم وليس فيه معنى تقريظ ولا تحسيس وكذلك: مررت برجل كل رجل
وبعالم حق عالم ويتاجر خير تاجر فجميع هذا ثناء مؤكد وليس بنعت يخلص واحداً من
آخر ولو قلت: زيد كل الرجل فجعلته خيراً صلحاً لأنه ليس بتأكيد لشيء ولكنه ثناء
خالص كما تقول: زيد حقَّ العالم وزيد عينُ العالم لأنك لو قلت: مررت بزيد حقَّ العالم لم
يكن هذا موضعه وتقول: مررت بالرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولك أن تجري
ثلاثتهم وأربعتهم مجرى كلهم فتقول: مررت بهم ثلاثتهم ولك أن تنصب كما تنصب
"وحده" في قولك: مررت برجلٍ وحده وكذلك المؤنث: مررت بهن ثلاثتهن وأربعتهن
ولك أن تقول: أتيني ثلاثتهن وأربعتهن نصباً ورفعاً قال الأخفش: فإذا جاوزت العشرة
لم يكن إلا مفتوحاً إلى العشرين، تقول للنساء: أتيني ثماني عشرهن وللرجال: أتوني ثمانية
عشرهم وأما نصبك "وحده" فعلى المصدر كأنك قلت: أوحده إيحاداً فصار وحده
كقولك: إيحاداً كأنك قلت: أفردته إفراداً وتقول: إنَّ المالَ لك أجمع أكتع إذا أردت أن
تؤكد ما في "لك". وأما "كلهم" فالأحسن أن تكون جامعين وقد يجوز أن تلي العوامل
وتقول إن القوم جاءوني كلهم وكلهم: النصب إذا أكدت "القوم" والرفع إذا أكدت
الفاعلين المضميرين في "جاءوني" ويجوز أن تقول: إن قومك كلهم ذاهبٌ يحسن عند

الخاليل أن يكون مبتدأ بعد أن تذكر "قومك" فيشبه التوكيد لأن التوكيد لا يكون إلا جارياً على ما قبله ويجوز أيضاً قومك ضربت كلهم لهذه الإضافة الواقعة في "كلّ" فصار معاقباً "لبعضهم" كقولك: ضربت بعضهم وهو على ذلك ضعيف والصواب الجيد: قومك ضربتهم كلهم لأن المعنى معنى "أجمعين" في العموم والتأكيد فأما قوله عز

1 أضفت كلمة "قلت" لإيضاح المعنى.

(22/2)

وجل: {قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ} 1 فالنصب على التوكيد للأمر، والرفع على قولك: إن الأمر جميعه لله 2.

واعلم: أنه لا يجوز أن تقول: مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين، وإما كلهم وإما بعضهم لأن أجمعين لا تنفرد، ولكن تقول: إما بهم كلهم وإما بهم أجمعين فإن قلت: مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز على قبح فأما ما يؤكد به "أجمعون" من قولك: جاءني قومك أجمعون أكتعون ونحوه فإنما هو مبالغة ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل "أجمعين" وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك: ويلة وعولة وهو جائع نائع وعطشان نطشان وحسن بسن وقبيح شقيح وما أشبه هذا إلا يكون المؤكّد قبل المؤكّد وكلاهما وكلتاها وكلهن يجرين مجرى "كلهم" فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم لأن هذه معارف فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول: رأيت رجلاً رجلاً وأصبت درة درة فأما قولهم: "مررت برجل كل رجل" فإنما هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت: مررت برجل كامل.

1 آل عمران: 154.

2 أي: على الابتداء.

(23/2)

الثاني من التوابع وهو النعت:

النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة

نكرةً والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة، لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذ الفائدة، والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ، وهي تنقسم على خمسة أقسام:

(23/2)

القسم الأول: حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.
الثاني: فعلٌ للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه.
الثالث: وصفٌ ليس بعمل ولا بحلية.
الرابع: وصفٌ ينسب إلى أبٍ أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.
الخامس: الوصفُ "بذي" التي في معنى صاحبٍ لا بذو التي في معنى "الذي".
شرح الأول: وهو ما كان حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه نحو الحلية: نحو الزرقاة والحمرة، والبياض والحول، والعور، والطول والقصر والحسن والقبح وما أشبه هذه الأشياء، تقول: مررت برجل أزرق وأحمر وطويل وقصير وأحول وأعور وبامرأة عوراء وطويلة زرقاء وبرجلٍ حسنٍ وبامرأة حسنةٍ فجميع هذه الصفات قد فرقت لك بين الرجل الأزرق وغيره والأحمر وغيره والرفع والنصب مثل الخفض، والرجل والجمال والحجر في الوصف سواء إذا وصفتهم بما هو حليةً له، فأما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة وإنما هي لشيء من سببه، وإنما جرت على الاسم الأول لأنها تفرق بينه وبين من له اسم مثل اسمه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه ومضيت إلى رجلٍ طويل أخوه وقد تقدم ذكر الصفة التي تجري على الموصوف في الإعراب إذا كان لشيء من سببه عورض بها وقلنا: إنه إنما يجري على الاسم منها ما كان مشبهًا باسم الفاعل مما تدخله الألف واللام أو يثنى ويجمع بالواو والنون ويذكر ويؤنث.
شرح الثاني من النعوت:

وهو ما كان فعلاً للموصوف يكون به فاعلاً أو متصلاً بشيء من سببه وذلك نحو "قائمٍ" وقاعدٍ، وضاربٍ ونائمٍ، تقول: مررت برجلٍ قائمٍ،

(24/2)

وبرجلٍ نائمٍ، وبرجلٍ ضاربٍ، وهذا رجلٌ قائمٌ ورأيت رجلاً قائماً، فهذه صفة استحقتها الموصوف بفعله، لأنه لما قام وجب أن يقال له: قائمٌ ولما ضَرَبَ، وجب أن يقال له: ضاربٌ، وكذلك جميع أسماء الفاعلين على هذا، نحو: مكرم، ومستخرج، ومدحرج، كثرت حروفه أو قلت ولهذا حَسُنَ أن توصف النكرة بالفعل فتقول: مررتُ برجلٍ ضَرَبَ زيداً وبرجلٍ قامَ وبرجلٍ يضربُ لأنه ما قيل له ضاربٌ إلا بعد أن ضَرَبَ أو يضربُ في ذلك الوقت أو يكون مقدراً للضربِ لأن اسم الفاعل إنما 1 يجري [مجرى] 2 الفعل، فجميع هذا الذي ذكرت لك -من أسماء الفاعلين- يجري على الموصوفات التي قبلها فيفصل بين بعض المسميات وبعضٍ إذا أخلصتها نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ وقاتلٍ ومكرمٍ ونائمٍ وكذلك إن كانت لما هو من سبب الأول نحو قولك: مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه وبرجلٍ قائمٍ أخوه ورأيت رجلاً ضارباً أخوه عمراً وهذا رجلٌ شاكراً أخوه زيداً ولك أن تحذف التنوين -وأنت تريده- من اسم وتضيف فتقول: مررتُ [برجل] 3 ضاربٍ زيدٍ غداً، وبرجلٍ قاتلٍ بكرٍ الساعة، وقد بينت ذا فيما تقدم، وكذا إن كان الفعل متصلاً بشيءٍ من سبب الأول تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ رجلاً أبوه وبرجلٍ مخالطٍ بدنه داءً ولك أن تحذف التنوين كما حذفنا فيما قبله فتقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ رجلٍ أبوه وبرجلٍ مخالطٍ بدنه داءً.

وحكى سيويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان [لا] 4 يجوز إلا النصب في: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدنه داءً فينصبون "مخالطاً" وردَّ هذا القول وقال: العمل الذي لم يقع والعمل والواقع الثابت في هذا الباب

1 في الأصل: "إما".

2 أضفت كلمة "مجرى" لإيضاح المعنى.

3 أضفت كلمة "رجل" لإيضاح المعنى.

4 أضفت كلمة "لا" لأن المعنى يستقيم بها.

سواءً، قال: وناس من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين، ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاجٌ يرونته نحو الآخذِ واللازم والمخالطِ، وبين ما كان علاجاً نحو الضاربِ والكاسر فيجعلون هذا رفعةً على كل حال ويجعلون اللازم ما أشبهه

نصبًا إذا كان واقعًا فإن جعلت ملازمته وضاربه وما أشبه هذا لما مضى صار اسمًا ولم يكن إلا رفعًا، تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيْدٌ أَمْسٍ، وبرجلٍ ضاربٍ أبيه عمرو أَمْسٍ ورأيتُ رجلًا مخالطه داءٌ أَمْسٍ 1.

شرح الثالث: من النعوت وهو ما كان صفة غير عمل وتحلية: وذلك نحو العقل والفهم، والعلم والحزن، والفرح، وما جرى هذا المجرى، تقول: مررتُ برجلٍ عالمٍ وبرجلٍ عاقلٍ ورجلٍ عالمٍ أبوه، وبرجلٍ ظريفةٍ جاريتهُ فجميع هذه الصفات وما أشبهها وقاربها فحكمها حكمٌ واحدٌ، وقياسُها قياسُ ضاربٍ وقائمٍ في إعرابها إذا كانت متصرفةً كتصرفها.

شرح الرابع: وهو النسب: إذا نسبت إلى أبٍ أو بلدةٍ أو صناعةٍ أو ضربٍ من الضروب جرى مجرى النعوت التي تقدم ذكرها، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ هاشميٍّ، وبرجلٍ عربيٍّ منسوبٍ إلى الجنس وكذلك عجميٍّ وبرجلٍ بزازٍ وعطارٍ، وسراجٍ وجمالٍ ونجارٍ فهذا منسوبٌ إلى الأمور التي تعالج وبرجلٍ بصريٍّ، ومصريٍّ، وكوفيٍّ وشماليٍّ فهذا منسوبٌ إلى البلد وتقول: مررتُ برجلٍ دارعٍ ونابلٍ أي: صاحبُ درعٍ وصاحبُ نبلٍ، وكذلك برجلٍ

1 انظر الكتاب 1/ 226-228.

(26/2)

فارسٍ، فجميع هذه الأشياء إنما صارت صفاتٍ بما لها من معنى الصفة، وسنين النسب في بابه، فإنه حدٌ من النحو كبير - إن شاء الله - فأما أبٌ وأخٌ وابنٌ وما جرى مجراهن، فصفتٌ ليست منسوبةً إلى شيءٍ، وهي أسماءٌ أوائلٍ في أبوابها و [لا] 1، يجوز أن تنسب إليها كنسب هاشمي المنسوب إلى هاشم ولا كعطار المنسوب إلى العطر ولا دارع المنسوب للدرع.

شرح الخامس: وهو الوصفُ بذِي: وذلك نحو: مررتُ برجلٍ ذي إبلٍ وذي أدبٍ وذي عقلٍ وذي مروءة، وما أشبه ذلك، ويفسر بأن معناه "صاحبٌ" ولا يكون إلا مضافاً ولا يجوز أن تضيفه إلى مضمَرٍ وإذا وصفت به نكرةً أضفته إلى نكرةٍ وإذا وصفت به معرفةً أضفته إلى الألف واللام ولا يجوز أن تضيفه إلى زيْدٍ وما أشبهه وتقول للمؤنث "ذاتٍ" تقول: مررتُ بامرأةٍ ذاتٍ

جمالٍ وإذا ثنيت قلت: مررت برجلين ذوي مالٍ وهذان رجلانِ ذوا مالٍ وهاتانِ امرأتانِ ذواتا مالٍ وهؤلاء رجالٌ ذوو مالٍ ونساء ذوات مالٍ فأما "ذو" التي بمعنى "الذي" فهي لغةٌ طيَّةٌ فحقها أن يوصفَ بها المعارف.

ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة:

هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبتدأ كما تبتدأ الأسماء، ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيءٍ من سببه، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: مفردٍ، ومضافٍ، وموصولٍ.

فالأول: المفرد نحو قولك: مررتُ بثوبٍ سبعٍ، وقول العرب: أخذَ بنو فلانٍ من بني فلانٍ إبلاً مائةً. وقال الأعشى:

لئن كنتَ في جِبِّ ثمانينَ قامةً ... ورقيتَ أسبابَ السماءِ بسلمٍ²

1 أضفت "لا" لإيضاح المعنى.

2 من شواهد سيبويه 1/ 231 "أجرى فيه الثمانين على الحب نعتاً له؛ لأنها تنوب مناب طويل وعميق ونحوه، فكأنه قال: في جب بعيد القعر طويل، يقول هذا ليزيد بن مسهر الشيباني متوعداً له بالهجاء والحرب، لا ينجيك مني بعدك وضرب رقيه في السماء وهويه تحت الأرض مثلاً، والأسباب الأبواب؛ لأنها تؤدي إلى ما بعدها، وكل ما أدى إلى غيره فهو سببه، وأصل، السبب الحبل؛ لأنه يوصل إلى الماء، ونحوه مما يبعد مرامه، وانظر: ابن يعيش 2/ 74.

(27/2)

ومررتُ بحيةٍ ذراعٍ، فإذا قلت: مررت بحيةٍ ذراعٍ طولها رفعت "الذراع" وجعلت ما بعد "حيةٍ" مبتدأً وخبراً وكذلك مررت بثوبٍ سبعٍ طولهُ، ومررت برجلٍ مائةٍ إبلاً.

قال سيبويه: وبعض العرب يحجره كما يحجر الخنزير حين تقول: مررت برجلٍ خنزيرٍ صَفْتُهُ¹، وهو قليل: كما تقول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه، إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ومررت برجلٍ مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه فإن قلت: مررت بدابةٍ أسدٍ أبوها، فهو رفعٌ لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبع قال: فإن قلت: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه على هذا المعنى رفعت لأنك لا تجعل أباه خلقته كخلقة الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل ومن قال: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه قال: مررت برجلٍ مائةٍ إبلاً وزعم يونس:

أنه لم يسمعه من ثقة² ولكنهم يقولون: هو نارٌ جُمرةٌ لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيما كان بهذه الحال الوجه قال: ومن قال: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ كان قبيحًا حتى تقول: هو والعدمُ لأن في "سواءٍ" اسمًا مضمّرًا مرفوعًا، كما تقول: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعونَ، فارتفع "أجمعونَ" على مضمّرٍ في "عربٍ" 3 في النية، فالعدم هنا معطوف على المضمّر الثاني المضاف وذلك قولهم: مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وبرجلٍ أيما رجلٍ، وبرجلٍ أي عشرةً، وبرجلٍ كُلِّ

1 انظر الكتاب 1/ 230-231.

2 انظر الكتاب 1/ 231.

3 انظر الكتاب 1/ 232.

(28/2)

رجلٍ، وبرجلٍ مثلكَ، وغيرك وبرجلٍ أفضلَ رجلٍ وما أشبهه، فجميع هذا يجري على الموصوف في إعرابه في رفعه ونصبه وجره إذا أخلصتها له فإن جعلت شيئًا من هذه الصفات رافعًا لشيء من سببه لم يجوز أن تصف به الأول، ولا تجربيه عليه، ورفعتَه فقلت: مررت برجلٍ أبو عشرةٍ أبوه وبرجلٍ أفضلَ رجلٍ أبوه وبرجلٍ مثلكَ أخوه وبرجلٍ غيرك صاحبه، وكلُّ ما ورد عليك من هذا النحو فقسه عليه.

الثالث: النعت الموصول المشبه بالمضاف:

وإنما أشبه المضاف لأنه غير مستعمل إلا مع صلته، وذلك نحو: أفضل منك وأب لك وأخ لك وصاحب لك فجميع هذه لا يحسن أن تفردّها من صلاتها لو قلت: مررت برجلٍ أبٍ وبرجلٍ أخٍ لك وبرجلٍ خيرٍ وبرجلٍ شرٍّ لم يجوز حتى تقول: مررت برجلٍ أبٍ لك وبرجلٍ أخٍ لك وبرجلٍ خيرٍ منك فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها على الأول فقلت: هذا رجلٌ خيرٌ منك وصاحبٌ لك وأبٌ لك ورأيت رجلًا خيرًا منك وأبًا لك ومررت برجلٍ خيرٍ منك وأبٍ لك فإن علقها بشيء من سببه رفعت وغلبت عليها الاسمية فقلت: مررت برجلٍ أبٍ لك أبوه وبرجلٍ صاحبٍ لك أخوه وبرجلٍ خيرٍ منه أبوه ترفع جميع هذا على الابتداء والخبر والجر لغة، وليست بالجيذة وتقول: ما رأيت رجلًا أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيتُ آخر [أحسن] 1 في عينه الكحلُّ منه في عين زيدٍ فإنما جرى: "أبغضُ وأحسنُ" على "رجلٍ" في إعرابه. وإن

كان قد وقع بهما الشر والكحل، لأن الصفة في المعنى له، وليس هنا موصوفٌ غيره لأنه هو المبغضُ للشر وهو الحسنُ بالكحلِ فلهذا لم يشبهه: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه لأن أباه غيره وليس له في الخبر الذي

1 أضفت كلمة "أحسن" لإيضاح المعنى.

(29/2)

في "أبيه" نصيبٌ وقد تخفضُ العرب هذا الكلام فتقول: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيدٍ، وما رأيت أبغضَ إليه الشرُّ منه فإذا فعلوا هذا جعلوا الهاء التي كانت في "منه" للمذكر المضمَرِ وكانت للكحل والشرِّ وما أشبههما، قال الشاعر:

مَرَرْتُ عَلَى وادي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَنِيَّةً ... وَأَخَوْفَ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيَا¹

قال سيبويه: إنما أراد: أقلُّ به الركب تنيةً منهم ولكنه حذف ذلك استخفافاً كما تقول: أنت أفضلُّ، ولا تقول من أحدٍ، وتقول: الله أكبرُ، ومعناه: أكبر من كلِّ كبير وكلِّ شيءٍ. وكما تقول: لا مالَ ولا تقول لك².

واعلم: أن ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوبٌ في المعرفة على الحال وذلك قولك: مررتُ بزيدٍ حسناً أبوه ومررتُ بعبد الله ملازمك وما كان في النكرة رفعاً غير صفةٍ فهو في المعرفة رفعٌ فمن ذلك قوله عز وجل: {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ} 3 لأنك تقول: مررت برجلٍ سواءٍ محياه ومماته وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه، ومن أجرى هذا على الأول في

1 من شواهد سيبويه 1/ 233 على قوله: "أقل به ركب" وحذفه تمام الكلام اختصاراً لعلم السامع والتقدير: أقل به ركب أتوه منهم بوادي السباع، فجرى في الحذف مجرى قولهم: الله أكبر، ومعناه الله أكبر من كل شيء. والبيتان لسحيم بن وثيل، يقول: وافيت هذا الوادي ليلاً وهو وادٍ بعينه فأوحشني لكثرة سباعه، فرحلت عنه ولم أمكث فيه لوحشته، والتنية: الثابت والماكث، ورفع الركب "بأقل" والمعنى: ولا أرى كوادي السباع وادياً أقل به الركب الآتوه تنية منهم بوادي السباع. وانظر منهج السالك/ 134، وارثشاف الضرب/ 373، وشواهد الألفية للعالمي/ 302، وشرح شواهد ابن عقيل/

(30/2)

النكرة نصبه هنا على الحال، فقال: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه، وهي لغة رديئة¹، وقد يكون حالاً ما لا يكون صفةً، لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفةً ويجوز أن يكون اسماً، والصفة ما كانت تفرق بين اسمين، والحال ليست تفرق بين اسمين، وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريك له في لفظه ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فاعلاً كان أو مفعولاً وبين نفسه في وقتها فمما استعملوه حالاً ولم يجز أن يكون صفةً.

قولهم: مررت بزيد أسداً شدة، قال سيبويه: إنما قال النحويون: مررتُ برجلٍ أسداً شدةً وجرأةً، إنما يريدون: مثل الأسد وهذا ضعيفٌ قبيحٌ لأنه لم يجعل صفةً، إنما قاله النحويون تشبيهاً بقولهم: مررتُ بزيدٍ أسداً شدةً، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً² واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجلٌ عدلٌ وعلم، فإذا فعلوا هذا فحقه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنث والمعنى إنما هو ذو عدلٍ فإن ثنى من هذا شيءٌ فإنما يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به والنكرة توصف بالجملة وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لأن كلَّ جملةٍ فهي نكرةٌ، لأنها حديثٌ وإنما يحدث بما لا يعرف ليعيده السامع فيقول: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول: مررتُ برجلٍ قائمٌ أبوه فهذا موصوف بفعل وفاعلٍ ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجملة لأن الجملة نكراتٌ والمعرفة لا توصف إلا بمعرفةٍ فإذا أردت ذلك أتيت "بالذي" فقلت: مررتُ بزيدٍ الذي أبوه قائمٌ، وبعمرو الذي قائمٌ أبوه.

ذكر وصف المعرفة:

وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمرة فإنه لا يوصف به، وأقسام

(31/2)

الأسماء المعارف خمسة، العلم الخاص والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة والإضمام. فالموصوف منها أربع:

الأول: وهو العلم الخاص: يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله، وبالألف واللام نحو: مررتُ بزيدٍ أخيك والألف واللام نحو: مررتُ بزيدٍ الطويل وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام. وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيدٍ هذا وعمرو ذاك والمرفوع والمنصوب في أتباع الأول كالجور.

الثاني: المضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء، بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام والأسماء المبهمة وذلك مررتُ بصاحبك أخي زيدٍ ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا.

الثالث: الألف واللام: يوصف بالألف واللام، وربما أضيف إلى الألف واللام، لأنه بمنزلة الألف واللام وذلك قولك مررتُ بالجميل النبل، ومررت بالرجل ذي المال.

الرابع: المبهمة: توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً.

قال سيبويه: وإنما وصفت بالأسماء¹ لأنها والمبهمة كشيء واحد. والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيدٍ وعمرو، يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل، فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك، لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك فإذا ألبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف

1 انظر الكتاب 1/ 221.

(32/2)

سائر الموصوفات؛ لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل، إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس، فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملاً وقد ذكرته مفصلاً واعلم أن صفة المعرفة

لا تكون إلا معرفةً كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرةً ولا يجوز أن تكون الصفةُ
أخص من الموصوفِ ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ الطويلِ فالطويلُ أعم من زيدٍ
وحدهُ والأشياء الطوال كثيرةٌ وزيدٌ وحدهُ أخص من الطويلِ وحدهُ فإن قال قائل: فكان
ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيلَ له: هذا كانَ يكونُ واجبًا لو
ذكرَ الوصف وحدهُ، فقلت: مررتُ بالطويلِ لكانَ لعمري أعم من زيدٍ ولكنك إذا
قلت: بزيدٍ الطويلِ كان مجموع ذلك أحسن من زيدٍ وحده ومن الطويلِ وحده ولهذا
صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

واعلم: أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة، ولم تكن اسماً
وصفت به مبهمًا. ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة فتقول:
مررتُ بزيدٍ وعمروٍ وبكرٍ الطوال تجمع النعت وتفرق المنعوت وتقول: مررتُ بالزيدينِ
الراكبِ والجالسِ والضاحكِ فتجمع الاسم وتفرق الصفة، ولكن المفرق يجب أن يكون
بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول: مررتُ بمهذينِ: الراكعِ
والساجد، وأنت تريد الوصف؛ لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما،
الآخر فقاما مقام اسم واحد ولا يجوز أن يفرقا، لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر، بل يجب
أن يكون مناسبًا له في توحيدته وتثنيته وجمعه ليكون مطابقًا له، لا يفصل أحدهما عن
الآخر.

(33/2)

مسائل من هذا الباب:

تقول: إن خيرهم كلهم زيدٌ، وإن لي قبلكم كلكم خمسين درهمًا وإن خيرهما كليهما
أخوك، لا يكون "كليهما" من نعت "خيرٍ" لأن خيرًا واحدًا.

(33/2)

وتقول: جاءني خيرهما كليهما راكبًا، وإن خيرهما كليهما نفسه زيد، فيكون "نفسه" من
نعت "خيرٍ" وتقول: جاءني اليوم خيرهما كليهما نفسه، وقال الأخفش: أن عبد الله ساجٍ
بابه منطلق فجعل "ساجٍ بابه" في موضع نصب على الحال لأنه كان صفة للنكرة.
وتقول: مررتُ بحسنٍ أبوه تريد: رجلٌ حسن أبوه وبأحمر أبوه، ولا يجوز: رأيت ساجًا بابه

تريد: رأيت رجلاً ساجاً بابه.

وتقول: مررت بأصحابٍ لك أجمعون أكتعون لأن في "لك" اسماً مضمراً مرفوعاً، ومررت بقوم ذاهبين أجمعون أكتعون، لأن في "ذاهين" اسماً مرفوعاً مضمراً، وكذلك: مررت بدرهم أجمع أكتع ومررت بدارٍ لك جمعاء كنعاء ومررت بنساءٍ لك جمع كتع ولا يجوز أن تكون هذه الصفة للأول لأن الأول نكرة وتقول: مررت بالقوم ذاهبين أجمعين أكتعين إذا أكدت القوم فإن أجرته على الاسم المضممر في "ذاهين" رفعت فقلت: أجمعون أكتعون.

وتقول: مررت برجلٍ أيما رجلٍ، وهذا رجلٌ أيما رجلٍ، وهذان رجلانٍ أيما رجلين وهاتان امرأتانٍ أيما امرأتين ومررت بامرأتين أيما امرأتين و"ما" في كل هذا زائدة وأضفت أيّاً وأية إلى ما بعدها.

وتقول: مررت برجلٍ حسبك من رجلٍ، وبامرأةٍ حسبك من امرأةٍ، وهذه امرأةٌ حسبك من امرأةٍ، وهاتان امرأتانٍ حسبك من امرأتين وتقول: هذا رجلٌ، ناهيك من رجلٍ وهذه امرأةٍ، ناهيتك من امرأةٍ فتذكر "ناهيّاً" وتؤنثه لأنه اسم فاعل ولا تفعل ذلك في "حسبك" لأنه مصدر وتقول في المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجلٍ وهذا زيد أيما رجلٍ فتصب "حسبك" وأيما على الحال. وهذا زيدٌ ناهيك من رجلٍ وهذه أمة الله أيما جارية.

وتقول: مررت برجلين لا عطشاني المرأتين، فأقول: عطشاناهما ولا ريانيهما، فأقول: رياناهما وتقول: مررت برجال لا عطاش النساء فأقول:

(34/2)

عطاشهن ولا روائهن، فأقول: رواهن، وإنما قلت: رواء لأنه فعال من رويت. وتقول: هاتان امرأتان عطشيا الزوجين لا ريباهما وتقول هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج، فأقول: عطاشهم، ولا رواؤهم، فإذا جمعت: رياء، وريان، فهو على فعال.

وتقول: مررت برجلٍ حائضٍ جاريته، ومررت بامرأةٍ خصي غلامها، ولو قلت: مررت برجلٍ حائضٍ الجارية لقيح لأنك إن أدخلت الألف واللام جعلت التأنيث والتذكير على الأول فأنت تريد أن تذكر حائضاً لأن قبله رجلاً والحائض لا يكون مذكراً أبداً، وقال بعضهم: هذا كلام جائز لأن "حائضاً" مذكر في الأصل، وقد أُجيز، مررت بامرأةٍ خصي الزوج، لأن خصياً فعيلٌ مما يكون فيه مفعولُهُ فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء ولا

يجوز: مررت برجلٍ عذر الجارية إذا كان الجارية، عُذراً وكذلك: مررت بامرأة محتلمة الزوج لأن محتلماً مما لا يكون مؤنثاً وكذلك: مررت بامرأةٍ آدر¹ الزوج، ولا يجوز: مررت برجلٍ أعفل المرأة؛ لأن أعفل مما لا يكون في الكلام².
ومن قال: مررت برجل كفأك به رجلاً، قال للجميع: كفأك بهم، وللاثنتين: كفأك بهما، لأن اسم الفاعل هو الذي بعد الباء، والباء زائدة وفي هذا لغتان: منهم من يجريه مجرى المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه ولا يجمعه، ومنهم من يجمعه فعلاً، فيقول: مررت برجل هذك من رجل، وبامرأة هدتك³ من امرأة، وإن أردت الفعل في "حسبك" قلت: مررت برجل

1 آدر: الأدره - بالضم - نفخة في الخصية.

2 يقال: عفلت المرأة عفلاً فهي عفلاء، والعفلة: بضارة المرأة، ولا يكون بالأبكار ولا يصيب المرأة إلا بعد أن تلد، وقال ابن دريد: العفل في الرجال غلط يحدث في الدبر وفي النساء غلط في الرحم.

3 انظر الكتاب 2 / 210 "وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مررت برجل هذك من رجل وبامرأة هدتك من امرأة". وقال ابن يعيش 3 / 50: "وأما هذك، فهو من القوة. يقال: فلان يهد على ما لم يسم فاعله: إذا نسب إلى الجلادة، والكفاية، فالهد بالفتح للرجل القوي. وإذا أريد الدم والوصف بالضعف كسر وقيل: هذك".

(35/2)

حسبك من رجل، وبرجلين أحسباك من رجلين، وبرجال أحسبوك، وتقول: مررت برجلين ملازمهما رجلان أمس كما تقول: برجلين عبداهما رجلان ومررت برجل ملازموه رجالاً أمس؛ لأن ملازمه هذا اسم مبتدأ، لأنه بمنزلة غلام إذا كان لما مضى وقد بينا ذا فيما تقدم فإذا كان اسماً صار مبتدأً ولا بد من أن يكون مساوياً للخبر في عدته كما تقول: الزيدان قائمان وغلامك منطلقان وتقول: مررت برجلٍ حسبك ومررت بعبد الله حسبك فيكون حالاً فإذا قلت: حسبك يلزموك فحسبك، مرتفع بالابتداء والخبر محذوف، وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين.
وقال أبو العباس، رحمه الله: الخبر محذوف لعلتين: إحداهما: أنك لا تقول "حسبك" إلا بعد شيء قد قاله أو فعله، ومعناه: يكفيك أي: ما فعلت وتقديره: كافيك لأن حسبك اسم، فقد استغنييت عن الخبر بما شاهدت مما فعل قال: وكذلك أخوات حسبك نحو

"هَدَكَ". والوجه الآخر: في الاختصار على حسبٍ بغير خبرٍ، إن معنى الأمر لما دخلها استغنت عن ذلك كما تستغني أفعال الأمر تقول: حسبكَ ينم الناسُ كما تقول: اكفُفْ ينم الناسُ وكذلك "قدك" و"قطك" لأن معناهما حسبك إلا أن حسبك معربة، وهاتان مبنيتان على السكون يعني: قَدْ وَقَطُ، وتقول: حسبكَ درهمانِ فأنت تجريه مجرى يكفيك درهمانِ وتقول: إن حسبك درهمانِ.

قال الأخفش: إذا تكلمت "بحسب" وحدها -يعني إذا لم تضيفها- جعلتها أمرًا وحركت آخرها لسكون السين، تقول: رأيتَ زيدًا حسب يا فتى، غير منون، كأنك قلت: حسبى أو حسبك فأضمر هذا فلذلك لم ينون لأنه أراد الإضافة. وقال: تقول: حسبكَ وعبد الله¹ درهمان، على

1 على أن عبد الله مفعول معه أو مفعول به بإضمار "بحسب" وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، وجواز جره قيل: بالعطف، وقيل: بإضمار "حسب" أخرى وهو الصواب، ورفعته بتقدير حسب، فحذفت وخلفها المضاف إليه، وانظر المغني/ 619-620 تحقيق مازن المبارك.

(36/2)

معنى يكفيك وعبد الله درهمان، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح، وقبحه أنك لا تعطف ظاهرًا على مضمَر مجرور، وأنشدوا:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدٌ¹

فمنهم من ينصب "الضحاك" ومنهم من يجر ومنهم من يرفع، فإن أظهرت قلت: حسب زيدٍ وأخيه درهمان، وقبح النصب والرفع؛ لأنك لم تضطر إلى ذلك وتقول مررت برجل في ماءٍ خائضه هُوَ لا يكون إلا هو، إذا أدخلت الواو لأنك قد فصلت بينه وبين ماء وتقول: مررت برجلٍ معه صَقْرٌ صَائِدٌ وصَائِدٌ بِهِ، كما تقول: أتيتَ على رجلٍ ومررت به قائمًا إن حملته على الرجل جررت، وإن حملته على "مررت به" نصبت، وتقول: نحن قومٌ ننطلق عامدون وعامدين إلى بلد كذا وتقول: مررت برجلٍ معه بازٌ قابض على آخر وبرجلٍ معه جبةٌ لا بس غيرها ولا بسًا² إن حملته على الإضمار الذي في "معه" وتقول: مررت برجلٍ عنده صَقْرٌ صَائِدٌ ببازٍ وصَائِدًا، إن حملته على ما في "عنده" من الإضمار، وكأنك قلت: عنده صَقْرٌ صَائِدًا ببازٍ، وتقول: هذا رجلٌ عاقلٌ

لبيّب، لم تجعل الآخر حالاً وقع فيه.

1 الشاهد فيه جواز الرفع في "الضحاك" والنصب والجر، على أنه مضاف إلى "حسب" وكانت هنا فعل تام.

والهيجاء: الحرب. وانشقت العصا: تفرقت الجماعة ونسب هذا البيت في ذيل الأمالي إلى جرير ولم يوجد في ديوانه.

وانظر: معاني القرآن 1/ 417، والسمط/ 899، وذيل الأمالي/ 140، والمغني/ 622، تحقيق الدكتور مازن المبارك، والسيوطي 2/ 900، وكتاب الغريب لعيسى بن إبراهيم الربيعي/ 106، والأمالي لأبي علي القالي 2/ 262، وكتاب إيضاح شواهد الإيضاح/ 118.

2 في الأصل "وإن" والواو زائدة.

(37/2)

الأول، ولكنك سويت بينهما في الإجراء على الاسم، والنصب فيه جائز ضعيف. قال سيبويه: وإنما ضعف؛ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان لم يكن واحد منهما قبل صاحبه¹، وقد يجوز في سعة الكلام، وتقول: مررت برجلٍ معه كيسٌ مختوم عليه، الرفع الوجه؛ لأنه صفة الكيس والنصب جائز على قوله: فيها رجلٌ قائماً وهذا رجلٌ ذاهباً، وتقول: مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً تريد: مقدراً الصيد به غداً، ولولا² هذا التقدير ما جاز هذا الكلام، وتقول: مررتُ برجلٍ معه امرأةٌ ضاربته فهذا بمنزلة معه كيسٌ مختومٌ عليه، فإن قلت: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها جررت ونصبت على ما فسر³. وإن شئت وصفت المضمير في "ضاربها" في النصب والجر فقلت: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو أو ضاربها هو، فإن شئت جعلت "هو" منفصلاً فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضممار، فتقول: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها "هو" كأنك قلت: معه ضاربها زيدٌ وتقول: يا ذا الجارية الواطئها أبوه كما تقول يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ والمعنى: التي وطئها زيدٌ، وتقول: يا ذا الجارية الواطئها أبوه فجعل بها "الواطئها" صفة "ذا" المنادى. ولا يجوز أن تقول: يا ذا الجارية الواطئها زيدٌ، من قبل أن "الواطئها" من صفة المنادى فإذا لم يكن هو الواطئ ولا أحد من سببه؛ لم يكن صفة له كما لا يجوز: يا عبد الله

الواطي الجارية زيد فلم يجوز هذا كما لم يجوز: مررت بالرجل الحسن زيد، وقد يجوز أن تقول: مررت بالرجل الحسن أبوه وتقول: يا ذا الجارية الواطئها هو، جعلت "هو" منفصلاً كالأجنبي، لا يجوز حذفه وإن شئت نصبته كما تقول: يا ذا الجارية الواطئها تجريه على

1 انظر الكتاب 1/ 242.

2 في الأصل "ولو" ولا يستقيم المعنى.

3 الجر على أنها نعت سبي، والنصب على الحال.

(38/2)

المنادى، فإن قلت: يا ذا الجارية الواطئها، وأنت تريد: الواطئها هو، لم يجوز أن تطرح "هو" كما لا يجوز بالجارية الواطئها هو أو أنت حتى تذكرهما فإن ذكرتهما جاز، وليس هذا كقولك: مررت بالجارية التي وطئها أو التي وطئتها؛ لأن الفعل يضم في وقعه فيه علامة الإضمار وقد فسرت هذا فيما تقدم، وإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعاً إذا لم يوصف به شيء غير الأول، وذلك قولك: يا ذا الجارية الواطئها، ففي هذا إضمار "هو" وهو اسم المنادى، والصفة إنما هي للأول المنادى.

قال سيبويه: ولو جاز هذا لجاز: مررت بالرجل الآخذه، تريد: أنت، ولجاز: مررت بجارتك راضياً عنها¹، تريد: أنت ويقبح أن تقول: رب رجل وأخيه منطلقين، حتى تقول: وأخ له، وإذا قيل: والمنطلقين، مجروران من قبل أن قوله: وأخيه في موضع نكرة، والمعنى: وأخ له، والدليل على أنه نكرة دخول "رب" عليه، ومثل ذلك قول بعض العرب: كل شاة وسخلتها²، أي: وسخلة لها، ولا يجوز ذلك حتى تذكر قبله نكرة، فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه، وأنشد سيبويه في نحو ذلك:

وأي فتى هيجاء أنت وجارها ... إذا ما رجال بالرجال استقلت³

فلو رفع لم يكن فيه معنى: أي جارها، الذي هو في معنى التعجب، والمعنى: أي فتى هيجاء، وأي جار لها أنت، قال الأعشى:

1 انظر الكتاب 1/ 244.

2 انظر الكتاب 1/ 244، وانظر شرح الرماني 2/ 45.

3 من شواهد سيبويه 1/ 244 على عطف "جارها" على "فتى" والتقدير: أي فتى هيجاء أنت، فجارها نكرة لأن أيًا إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه فرد الجنس.

والهيجاء: الحرب. وأراد بفتاها القائم بما المبلى فيها، وبجارها: المجير منها الكافي لها، واستقلت: نهضت، ولم ينسب سيبويه الشاهد إلى قائل معين.

(39/2)

وكم دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ ... وَكَذَاكَ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا 1
وَوَضَعَ سِقَاءً وَأَحْقَابِهِ ... وَحَلَّ خُلُوسٍ وَأَغْمَادِهَا
فجميع هذا حجة: لرب رجل وأخيه، وهذا المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفردًا نكرة، ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به "رُبَّ" نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة، وتقول: هذا رجلٌ معه رجل قائمين، فهذا ينتصب؛ لأن الهاء التي في معه [معرفة] 2 وانتصابه عندي بفعلٍ مضمر، ولا يجوز نصبه على الحال لاختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان، وتقول: "فوق الدار رجل وقد جئتُك برجلٍ آخر عاقلين مسلمين" فتتصب بفعل آخر مضمر وتقول: "اصنع ما سرَّ أخاك وما أحب أبوك الرجلان الصالحان" فترفع على الابتداء، وتتصب على المدح، كقول الخرنق:
لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ ... سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ
التَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ 3

1 من شواهد سيبويه أيضًا 1/ 245 على إضافة: أعقادها وأحقابه وأغمادها وحملها كلها وهي مضافة إلى الضمائر على الأسماء المجرورة "بمن" وهي أسماء منكورة لوقوعها موقع المنصوب على التمييز.

وصف بعد المسافة بينه وبين الممدوح الذي قصده ليستوجب بذلك جائزته.
والصفصف: المستوي من الأرض الذي لا يثبت، يريد: الفلاة، والدكدك: الرمل المستوي. والأعقاد: جمع عقد، وهو المنعقد من الرمل المتراكم. ووضع السقاء: حطه على الراحلة. وأغمادها: شدها تحت الرحل.
2 أضفت كلمة "معرفة" لتوضيح المعنى.

3 من شواهد سيبويه 1/ 104 و 1/ 146 على قطع النازلين والطيبين من الموصوف وحملهما على إضمار الفعل والمبتدأ، لما قصد بهما من معنى المدح دون الوصف. والعادة: الأعداء، جمع عاد، والجزر: جمع الجزور، وهي الناقة التي تنحر وسكنت زاي الجزر للتخفيف. وصفت قومها بالظهور على العدو نحر الجزور للأضياف والملازمة للحرب والعفة عن الفواحش، فجعلت قومها سماً لأعدائهم يقضي عليهم، وآفة للجزر لكثرة ما ينحرون منها. وانظر الكامل/ 454، والمختسب 2/ 198، والتمام في تفسير أشعار هذيل 209، والحماسة البصرية 1/ 227، وأما ابن الشجري 2/ 158، ومعاني الفراء 1/ 105، والإنصاف/ 249، والعيني 3/ 603، والخزانة 1/ 301، والديوان/ 29: تحقيق الدكتور نصار.

(40/2)

وسيبويه يميزُ نصب: هذا رجل مع امرأة قائمين على الحال، ويميزُ: مررت برجلٍ مع امرأةٍ منطلقين على الحال أيضاً، ويحتج بأن الآخر قد دخل مع الأول في التنبيه والإشارة، وأنت قد جعلت الآخر في مرورك فكأنك قلت: هذا رجل وامرأة، ومررت برجلٍ وامرأة، وتجعل 1 ما كان معناهما واحداً على الحال. وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على "أعني" والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يجر أن تثني صفتيهما ولا حالهما؛ لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة، ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين مجتمعان فيه. واعلم: أنه لا يجوز أن تميز وصف المعرفة والنكرة، كما لا يجوز وصف المختلفين. وزعم الخليل: أن الرفعين أو الجرين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: "هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريمين" لأتهما 2 لم يرتفعا من جهة واحدة. وشبه بقوله: هذا لابن إنسانين عندنا كراماً، فقال: الجر ههنا مختلف ولم يشرك الآخر فيما جر الأول، ومثل ذلك: هذا جارية أخوي

1 انظر الكتاب 1/ 246.

2 انظر الكتاب 1/ 247.

(41/2)

ابنن لفلان كرامًا؛ لأن أخوي ابنين، اسم واحد والمضاف إليه الآخر منتهاه، ولم يأت بشيء من حروف الإشراف، ومثل ذلك: هذا فرس أخوي ابنك العقلاء الحلماء؛ لأن هذا في المعرفة مثل ذلك في النكرة، ولا يجوز إلا النصب على "أعني" ولا يكون الكرام العقلاء صفة للأخوين والابنين، ولا يجوز أن يجري وصفًا لما انجر من وجهين، كما لم يجوز فيما اختلف إعرابه.

وقال سيبويه: سألت الخليل عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال: الرفع على هُما صاحبَي أنفسهما والنصب على "أعنيهما" ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يمدح به، وقال: تقول: هذا رجلٌ وامرأةٌ 1 منطلقان، وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجه وهما اسمان بنيا على مبتدأين وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا بفعلين معناهما واحد. والقياس عندي أن يرتفعا على "هُما" لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني. ولكن إن قدرت في معنى التأكيد، ورفعت عبد الله بالعطف من الفعل جازت عندي الصفة، ولا يجوز من: عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت أم نصبت؛ لأنك لا تنفي إلا على من أثبتته وعرفته فلذلك لم يجوز الممدح في ذا، ولا يجوز صفتهم لأنك من يعلم ومن لا يعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. قال أبو العباس في قولهم: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، وما رأيت رجلًا أبغض إليه الشر منه إلى زيد: قد علمنا أن الاختيار: مررت برجل أحسن 2 منه أبوه، ومررت برجل خير منه زيد، فما باله لم يجوز الرفع في قوله: أحسن في عينه الكحل، وأبغض إليه الشر، فقال: الجواب في ذلك: أنه إن أراد أن يجعل الكحل الابتداء كان الاختيار،

1 في أصل سيبويه 1/ 247 وامراته، وهو خطأ؛ لأن امرأته معرفة ورجلاً نكرة، ولا يجوز ذلك.

2 أكثر العرب يوجب رفع "أحسن" في ذلك على أنه خبر مقدم، و"أبوه" مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل. وانظر التصريح 2/ 106.

ما رأيت رجلاً أحسنُ في عينه منه في عين زيدٍ الكحل، تقديره: ما رأيتُ رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيدٍ، وما رأيتُ رجلاً الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيدٍ، كل 1 جيد، كما تقول: زيدٌ أحسنُ في الدار منه في الطريق، وزيدٌ في الدار أحسن منه في الطريق، فتقدم في الدار لأنه ظرف، والتفضيل إنما يقع بأفعل فإن أردت أن يكون "أحسنُ" هو الابتداء فمحالٌ؛ لأنك تضرر قبل الذكر 2؛ لأن الهاء في قولك: "منه" هي الكحل ومنه متصلة "بأفعل" لأن "أفعل" للتفضيل فيصير التقدير: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه منه في عين زيدٍ الكحل، فتضرر الكحل قبل أن تذكره؛ لأن الكحل الآن خبر الابتداء، وإن قدمت الكحل فقلت، على أن ترفع "أحسنَ" بالابتداء: ما رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين "زيدٍ" فهو أردأ؛ وذلك لأنه خبر الابتداء وقد فصلت بين "أحسنَ" وما يتصل به وليس منهما في شيء؛ فلذلك لم يجز على هذه الشريطة، إلا أن الجملة على مثل قولك: مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه 3، فتقول: ما رأيتُ رجلاً أحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيدٍ، فترفع الكحل "بأحسنَ" ويقع "منه" بعده فيكون الإضمار بعد الذكر وتقديره: ما رأيتُ رجلاً يحسنُ الكحل في عينه كحسنه في عين زيدٍ، فالمعرفة والنكرة في هذا واحد إذا كان الفعل للثاني ارتفع به معرفة كان أو نكرة، وإن كان للأول والثاني معرفة بطل، وإن كان الثاني نكرة انتصب على التمييز، وذلك قولك: ما رأيتُ رجلاً أحسنَ وجهًا من زيدٍ ولا رأيتُ رجلاً أكرمَ حسبًا منه؛ لأن أكرم وأحسن للأول لأن فيه ضميره، فإن جعلته للثاني رفعت به ورددت إلى الأول شيئاً يصله بالثاني، كما

1 انظر المقتضب 3 / 248-249.

2 في المقتضب 3 / 249: فإن أخرت الكحل فقلت: ما رأيتُ أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تقدر أن "أحسن" هو الابتداء، كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره.

وانظر: الكتاب 1 / 232.

3 أي: إن خيرًا تعرب خبرًا مقدمًا، و"أبوه" مبتدأ مؤخرًا.

تقول: رأيت رجلاً حسن الوجه؛ لأن حسن الوجه "لرجل" فإن جعلته لغيره قلت: رأيت رجلاً حسن الوجه أخوه وحسن الوجه رجلٌ عنده، فإن قلت: ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك، رفعت البعض لأن "أشبه" له وليس لقوم؛ لأن المعنى: ما رأيت قوماً أشبه بعضهم ببعض كما ذكر ذلك سيبويه في قوله: مررتُ بكلِّ صالحٍ وبعضٍ قائماً أنه محذوف من قولك: بعضهم وكلهم، والمعنى يدل على ذلك، ألا ترى أن تقديره: ما رأيت قوماً أشبه بعضهم بعضاً، كما وقع ذلك في "قومك" وتقول: ما رأيت رجلاً أبر أبٍ له بأم من أخيك؛ لأن الفعل للأب ووضع الهاء في "له" إلى الرجل فلم يكن في "أم" ضمير؛ لأن الأب قد ارتفع به فإن لم يرد هذا التقدير، قلت: ما رأيت رجلاً أبر أباً بأم من زيد كما تقول: ما رأيت رجلاً أحسن وجهاً من زيد، وكذلك: ما رأيت رجلاً أشبه وجهه له بققاً من زيد، فإن حذفته له قلت: ما رأيت رجلاً أشبه بققاً من زيد؛ لأن في "أشبه" ضمير رجل.

وأما قولهم: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة" 1، ولكنه لما قال في الأول "إلى الله" لم يحتاج إلى أن يذكر "إليه" لأن الرد إلى واحد وليس كقولك: زيد أحب إلى عمرو منه إلى خالد؛ لأنك رددت إلى اثنين فلا تحتاج إلى أن تقول: زيد عندي أحسن من عمرو عندي؛ لأن الخبر يرجع إلى واحد فأما قولهم: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة فإنما هو بمنزلة: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقوله: فيها بمنزلة قوله: في عينه وإنما أضمرت الهاء [في] 2 "فيها" وفي عينه لأنك ذكرت الأيام وذكرت رجلاً،

1 انظر الكتاب 1/ 232، والمقتضب 3/ 250، وجعل الأشموني هذا حديثاً، والرواية في كتب الحديث: البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي ليس فيها "أحب" رافعاً للاسم الظاهر.

2 أضفت "في" لتوضيح المعنى.

وكذلك قلت: الله عز وجل: ما رأيت أياماً أحب إليه فيها الصوم، لأضمرته في "إليه" ومنه للصوم، كما كان للكحل، وأما قوله: إلى الله فتبين لأحب، وأحسن لا يحتاج إلى

ذلك، ألا ترى أنك تقول: زيد أحسن من عمرو، فلا تحتاج إلى شيء، وتقول: زيد أحب إلى عمرو منك، فقولك: إلى عمرو كقولك: إلى الله في المسألة الأولى، ولو قلت: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل عند عمرو منه في عين أخيك كان بمنزلة ذلك؛ لأن قولك عند عمرو قد صار مختصراً كقولك: إلى الله في تلك المسألة وأما قولهم: ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر من زيد، وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد، فإنما هو مختصر من الأول، والمعنى: إنما هو الأول لا أنك فضلت الكحل على زيد ولكنك أخبرت أن الكحل في عين زيد أحسن منه في غيرها، كما أردت في الأول، ولكنك حذفت لقلة التباسه وليست "من" ههنا بمنزلتها في قولك: ما رأيت رجلاً أحسن من زيد؛ لأنك هنا تخبر أنك لم تر من يتقدم زيداً وأنت في الأول تخبر أنك لم تر من يعمل الكحل في عينه عمله في عين زيد، فتقديره: ما رأيت رجلاً أحسن كحلاً في عين من زيد، لما أضمرت رجلاً في "أحسن" نصبت كحلاً على التمييز ليصح معنى الاختصار.

(45/2)

الثالث من التوابع: وهو عطف البيان. اعلم: أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجر به عليه كما يبينان، وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً. وسموه عطف البيان لأنه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيت زيداً أباً عمرو، ولقيت أخاك بكراً.

(45/2)

والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول، وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: يا أخانا زيداً¹، فتنصب وتنون؛ لأنه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيد، وقد بينت هذا الباب في النداء ومسائله، وستزداد بياناً في باب البدل إن شاء الله².

1 قال المبرد في المقتضب 4 / 220: ومن قال: يا زيد الطويل، قال: يا هذا الطويل، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي يسمى عطف البيان.
2 ذكر باب النداء في الجزء الأول.

(46/2)

الرابع من التوابع: وهو عطف البدل.

البدل على أربعة أقسام: إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه، أو يكون المعنى مشتملاً عليه أو غلطاً، وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول: ما ابتدئ به من الأول وهو هُو: وذلك نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٍ، ومررتُ برجلٍ عبد الله، وكان أصل الكلام: مررتُ بعبد الله ومررتُ بزيدٍ أو تقول: مررتُ بعبد الله وزيدٍ، ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول؛ فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز، ويجوز إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمظهر من المضمر، البدل في جميع ذلك سواء. فأما إبدال المعرفة من النكرة فنحو قول الله: {صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} 1 فهذا إبدال معرفة من نكرة، فتقول على هذا: مررتُ برجلٍ عبد الله، وأما إبدال النكرة من المعرفة

1 الشورى: 52-53، والآية: {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} .
وانظر الكتاب 1 / 224.

(46/2)

فنحو قولك: مررتُ بزيدٍ رجلٍ صالحٍ كما قال الله عز وجل: {بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} 1، فهذا إبدال نكرة من معرفة، وأما إبدال الظاهر من المضمر فنحو قولك: مررتُ به زيدٍ وبهما أخويك، ورأيت الذي قامَ زيدٌ، تبدلَ زيداً من الضمير الذي في "قام" ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً أباهُ والأب غير زيدٍ؛ لأنك لا تبينه لغيره.
الثاني: ما أبدل من الأول وهو بعضه: وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً رأسه 2، وأُتيثُ

قومك بعضهم، ورأيت قومك أكثرهم، ولقيت قومك ثلاثتهم، ورأيت بني عمك ناساً منهم، وضربت وجوهها أولها قال سيبويه: فهذا يجيء على وجهين³: على أنه أراد أكثر قومك، وثلاثي قومك، وضربت وجوه أولها، ولكنه ثنى الاسم تأكيداً، والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلاثتهم، أو ناساً منهم، ومن هذا قوله عز وجل: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} 4 والمستطيعون بعض الناس.

الثالث: ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه نحو: سلب زيد ثوبه وسرق زيد ماله؛ لأن المعنى: سلب ثوب زيد، وسرق مال زيد، ومن ذلك قول الله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} 5 لأن المسألة في المعنى عن القتال في الشهر الحرام، ومثله: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُحُدِّ، النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ} 6، وقال الأعشى:

1 العلق: 15، 16، والآية: {كَأَلَّا لَيْنٌ لَمْ يَنْتَهُ لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ...} وانظر الكتاب 1/260، و1/198.

2 أردت أن تبين موضع الضرب، فصار كقولك: ضربت رأس زيد.

3 انظر الكتاب 1/75.

4 آل عمران: 97، وانظر الكتاب 1/75-76.

5 البقرة: 217، وانظر الكتاب 1/75.

6 البروج: 4، وانظر المقتضب 4/297.

(47/2)

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ ... تَفْضَى لَبَانَاتُ وَيَسَامُ سَائِمُ¹
وقال آخر:

وَذَكَرْتُ تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِهَا ... وَعَتَكُ الْبُولَ عَلَى أَنْسَائِهَا²

الرابع: وهو بدل الغلط والنسيان: وهو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر، وذلك نحو قولهم: مررت برجل حمار، كأنه أراد أن يقول: مررت بحمار فغلط فقال: برجل أو بشيء.

واعلم: أن الفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البدل والعطف، والبدل نحو قول الشاعر:

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا 3

- 1 من شواهد سيبويه 1/ 423 على رفع الفعل "يسأم" واستشهد به المبرد على بدل الاشتغال كذلك فعل المصنف. ثوبته: الأصل: ثوبت فيه، فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل، والثواء: الإقامة، اللبانات: الحاجات. وانظر المقتضب 4/ 297، و1/ 27، وأما ابن الشجري 1/ 363، وابن يعيش 3/ 65، والديوان/ 177.
- 2 من شواهد سيبويه 1/ 75، على نصب برد مائها على البدل من "تقتد" لاشتغال الذكر عليها. وصف ناقة بعد عهدها بورود الماء لإدماغها السير في القلاة، فيقول: ذكرت برد ماء تقتد وهو موضع بعينه وأثر بولها على أنسائها ظاهر بين لخثارته. وإذا قل ورودها للماء خثر بولها وغلظ واشتدت صفرتها، وعتك البول أن يضرب إلى الحمرة. ويروى: وعبك البول، وهو اختلاطه بوبرها وتلبده به والأنساء: جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. والبيت لجبر بن عبد الرحمن. وانظر: الجمهرة 2/ 21.
- 3 من شواهد الكتاب 1/ 78، على حمل "تؤخذ على تبائع؛ لأنه مع قوله تجيء تفسير للمبايعة إذ لا تكون إلا أحد الوجهين من إكراه أو طاعة". وأراد بقوله الله: القسم. والمعنى: إن على والله، فلما حذف الجار نصبت.
- والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر المقتضب: 2/ 63، والخزانة 2/ 373، ومنهج السالك 26، وشواهد الألفية للعالملي/ 347، وشرح شواهد ابن عقيل/ 179.

(48/2)

وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضرباً منه نحو هذا البيت، ونحو قولك: إن تأتي تمشي أمشي معك؛ لأن المشي ضرب من الإتيان، ولا يجوز أن تقول: إن تأتي تأكل آكل معك؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء.

(49/2)

مسائل من هذا الباب:

تقول: بعث متاعك أسفله قبل أعلاه، واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض،

وسقيت إبلَكَ صغارها أحسن من سقي كبارها، ودفعت الناس بعضهم ببعضٍ، وضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، وتقول: مررت بمتاعِكَ بعضه مرفوعاً، وبعضه مطروحاً، كأنك قلت: مررت ببعض متاعِكَ مرفوعاً وبعض مطروحاً؛ لأنك مررت به في هذه الحال، وإذا كان صفة للفعل لم يجز الرفع، وتقول: بعثُ طعامَكَ بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً إذا أردت أن الكيل والوزن وقعا في حال البيع، فإن رفعت فيإلى هذا المعنى، ولم يكن متعلقاً بالبيع فقلت: بعثُ طعامَكَ بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً، أي: بعته وهو موجود كذا، فيكون الوزن والكيل قد لحقا قبل البيع وليسا بصفة للبيع، وتفهم هذا بأن الرجل إذا قال: بعثُكَ هذا الطعامَ مكيلاً وهذا الثوب مقصوراً، فعليه أن يسلمه إليه مكيلاً ومقصوراً، وإذا قال: بعثُكَ وهو مكيل فإنما باعه شيئاً موصوفاً بالكيل ولم يتضمنه البيع، تقول: خَوَّفْتُ الناسَ ضعيفَهُم وقويَهُم، كأنك قلت: خوفت ضعيفَ الناس وقويَهُم، وكان تقدير الكلام قبل أن ينقل فعل إلى "فَعَلْتُ" خافَهُ الناسَ ضعيفُهُم وقويَهُم، فلما قلت: خَوَّفْتُ صار الفاعلُ مفعولاً وقد بينت هذا فيما

(49/2)

تقدم. ومثل ذلك ألزمت الناس بعضهم بعضاً، كان الأصل: لَزِمَ الناسُ بعضهم بعضاً، فلما قلت: ألزمتُ صار الفاعل مفعولاً، وصار الفعل يتعدى إلى مفعولين، وتقول: دفعتُ الناسَ بعضهم ببعضٍ على قولك: دفعَ الناسُ بعضهم بعضاً فإذا قلت: دفعَ صار ما كان يتعدى لا يتعدى إلا بحرف جر فتقول: دفعَ الناسُ بعضهم ببعضٍ وتقول: فضلتُ متاعَكَ أسفلهُ على أعلاه كأنه في التمثيل: فَضَّلْتُ متاعَكَ أسفلهُ على أعلاه، فلما قلت: فَضَّلْتُ صار الفاعل مفعولاً، ومثله: صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر، كان التقدير: اصطكك الحجران أحدهما بالآخر، فلما قلت: صككتُ، صار الفاعل مفعولاً، ومثل ذلك: "ولولا دفاعُ* الله الناسَ بعضهم ببعضٍ" 1 والمعنى: لولا أن دفعَ الناسُ بعضهم ببعضٍ، ولو قلت: دفعَ الناسُ بعضهم بعضاً لم يحتج إلى الباء؛ لأنه فعل يتعدى إلى مفعول، قلت: دفعَ الله الناسَ واستتر في الفعل عمله في الفاعل، لم يجز أن يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف جرٍ، فعلى هذا جاءت الآية؛ ولذلك دخلت الباء وتقول: عجبتُ من دفعِ الناسِ بعضهم بعضاً، إذا جعلت الناسَ فاعلين كأنك قلت: عجبت من أن دفعَ الناسُ بعضهم بعضاً فإن جعلت الناسَ مفعولين قلت: عجبت من دفعِ الناسِ بعضهم ببعضٍ؛ لأن المعنى: عجبتُ من أن دفعَ الناسُ بعضهم ببعضٍ

وتقول: سمعتُ وقع أنيابه بعضُها فوق بعضٍ، جرى على قولك: وقعت أنيابه بعضُها فوق بعضٍ، فأنيابه هنا فاعلةٌ وتقول: عجبْتُ من إيقاع أنيابه بعضُها فوق بعضٍ جزاً، فأنيابه هنا مفعولةٌ قامت مقام الفاعل، ولو قلت: أوقعت أنيابه بعضُها فوق بعضٍ لقلت: عجبْتُ من إيقاعي أنيابه بعضُها فوق بعضٍ فنصبت أنيابه، وتقول: رأيتُ متاعك بعضُة فوق بعضٍ إذا جعلت "فوق" في موضع الاسم المبني، على المبتدأ، وجعلت المبتدأ بعضُة كأنك قلت: رأيتُ متاعك بعضُة أجود من

1 البقرة: 251، وانظر الكتاب 1/ 76.

* قال شعيب: هي قراءة نافع، وقرأ الباقون: {وَلَوْلَا دَفْعُ} حجة القراءات ص 140.

(50/2)

بعضٍ، فإن جعلت "فوق" وأجودها حالاً نصبت "بعضُة" وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضُة أحسنَ من بعض فتصّب "أحسنَ" على أنه مفعول ثانٍ وبعضه منصوب بأنه بدلٌ من متاعك.

قال سيبويه: والرفع في هذا أعرف، والنصب عربي جيداً¹، فما جاء في الرفع: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ} 2. ومما جاء في النصب: "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها" قال: حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت لعبدة بن الطبيب:

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ ... ولكنه بُنيانُ قَوْمٍ هَمْدًا³

وقال رجل من خثعم أو بجيلة:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرِي لَنْ يُطَاعَا ... وما أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا⁴

وتقول: جعلتُ متاعك بعضُة فوق بعضٍ، كما قلت: رأيتُ متاعك

1 انظر الكتاب 1/ 77.

2 الزمر: 60، وانظر الكتاب 1/ 77.

3 من شواهد سيبويه 1/ 77، على رفع "هلك واحد" ونصبه على جعل هلكه بدلاً من قيس، أو مبتدأ أو خبره فيما بعد.

رثى الشاعر: قيس بن عاصم المنقري وكان سيد أهل الوبر من تميم، فيقول: كان لقومه

وجبرته مأوى وحرزاً، فلما هلك تقدم بنيانهم وذهب عزهم.

وانظر: شرح المفصل لابن يعيش 3/ 65.

4 من شواهد سيبويه 1/ 78 على حمل الحلم على الضمير المنصوب بدلاً منه لاشتمال

المعنى عليه، يخاطب عاذلته على إتلافه ماله، فيقول: ذرني من عذلك فإني لا أطيع

أمرك، فالحلم وصحة التمييز والفعل يأمرني بإتلافه في اكتساب الحمد ولا أضيع،

والبيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي.

وانظر: الهمع 2/ 172، والدرر اللوامع 2/ 165، والمفصل لابن يعيش 3/ 65،

ومعاني الفراء 2/ 73، وشواهد الألفية للعالمى 345، وشرح شواهد ابن عقيل

للجرجاوي/ 178.

(51/2)

بعضه فوق بعض، وأنت تريد رؤية العين، وتنصب "فوق" بأنه وقع موقع الحال،

فالتأويل: جعلت ورأيت متاعك بعضه مستقرًا فوق بعض أو راکبًا فوق بعض أو

مطروحًا فوق بعض أو ما أشبه هذا المعنى "فوق" ظرف نصبه الحال وقام مقام الحال

كما يقوم مقام الخبر في قولك: زيدٌ فوق الحائط إذا قلت: رأيتُ زيدًا في الدار، فقولك

"في الدار" يجوز أن يكون ظرفًا لرأيت ويجوز أن يكون ظرفًا لزيد، كما تقول: رميتُ من

الأرض زيدًا على الحائط فقولك: على الحائط، ظرف يعمل فيه استقرار زيد، كأنك

قلت: رميتُ من الأرض زيدًا مستقرًا على الحائط، ونحو هذا ما جاء في الخبر: كتب

عمر إلى أبي عبيدة بالشام: الغوثُ الغوثُ وأبو عبيدة وعمر -رحمه الله- كتب إليه من

الحجاز، فالكتاب لم يكن بالشام ولك أن تعدي "جعلت" إلى مفعولين فتقول: جعلتُ

متاعك بعضه فوق بعض، فتجعل "فوق بعض" مفعولًا ثانيًا كما يكون في "ظننتُ"

متاعك بعضه فوق بعض "فجعلتُ" هذه إذا كانت بمعنى "علمتُ" تعدت إلى واحد مثل

"رأيتُ" إذا كانت من رؤية العين، وإذا كانت جعلتُ ليست بمعنى علمتُ وإنما تكلم بها

عن توهم أو رأي أو قول كقول القائل: جعلتُ حسني قبيحًا وجعلتُ البصرة بغدادَ

وجعلتُ الحلالَ حرامًا، فإذا لم ترد فجعلتُ العلاج والعمل في التعدي بمنزلة "رأيتُ" إذا

أردت بها رؤية القلب ولم ترد رؤية العين ولك أن تعدي "جعلتُ" إلى مفعولين على

ضرب آخر على أن تجعل المفعول الأول فاعلاً في الثاني، كما تقول: أضربتُ زيدًا عمرًا

تريد: أنك جعلتُ زيدًا يضربُ عمرًا فيكون حينئذٍ قولك: فوق بعض مفعول مفعول،

وموضعه نصب تعدى إليه الفعل بحرف جرٍّ؛ لأنك إذا قلت: مررت بزيد فموضع هذا نصب وهذا نحو: صُكَّ الحجرانِ أحدهما بالآخر، فإذا جعلت أنت أحدهما يفعل بالآخر قلت: صككتُ الحجرين أحدهما بالآخر ولم يكن بُدُّ من الباء لأن الفعل متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، فلما جعلت المفعول في المعنى فاعلاً احتجت إلى مفعول، فلم يتصل الكلام إلا بحرف جرٍّ، وقد بينت ذا فيما تقدم وأوضحته، فهذه ثلاثة أوجه في نصب "جَعَلْتُ"

(52/2)

متاعَكَ بعضُهُ على بعضٍ، وهي النصب على الحال، والنصب على أنه مفعولٌ ثانٍ، والنصب على أنه مفعولٌ مفعولٍ، فافهمه فإنه مشكل في كتبهم ويجوز الرفع فتقول: جعلت متاعَكَ بعضه على بعضٍ، وتقول: أبكيت قومَكَ بعضهم على بعضٍ، فهذا كان أصله: بكى قومَكَ بعضُهُم على بعضٍ، فلما نقلته إلى "أبكيتُ" جعلت الفاعل مفعولاً، وهو في المعنى فاعلاً، إلا أنك أنت جعلته فاعلاً وقولك: على بعضٍ لا يجوز أن يقع موقع الحال لأنك لا تريد أن بعضهم مستقرٌّ على بعضٍ ولا مطروحٌ على بعضٍ، كما كان ذلك في المتاع، قال سيبويه: لم ترد أن تقول: بعضهم على بعضٍ في عونٍ ولا أن أجسادهم بعضاً على بعضٍ¹، وقولك: بعضهم، في جميع هذه المسائل منصوب على البدل، فإن قلت: حزنْتُ قومَكَ بعضهم أفضلٌ من بعضٍ، كان الرفع حسناً لأن الآخر هو الأول وإن شئت نصبت على الحال يعني "أفضل" فقلت: حزنْتُ قومَكَ بعضهم أفضلٌ من بعضٍ، كأنك قلت: حزنْتُ بعضَ قومِكَ فاضلين بعضهم. قال سيبويه: إلا أن الأعراف والأكثر إذا كان الآخر هو الأول أن يتبدأ، والنصب عربي جيد² وتقول: ضُربَ عبد الله ظهرُهُ وبطنُهُ، ومُطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل، وجميع هذا لك فيه البدل، ولك أن يكون تأكيداً كأجمعين لأنك إذا قلت: ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ، فالظهر والبطن هما³ جماعة زيدٍ وإذا قلت: "مطرنا" فإنما تعني: مطرت بلادنا، والبلاد يجمعها السهل والجبل. قال سيبويه: وإن شئت نصبت فقلت: ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ، ومطرنا السهل والجبل، وضُربَ زيدَ ظهرُهُ وبطنُهُ⁴، والمعنى: حرف الجر،

2 انظر الكتاب 1 / 79.

3 في الأصل: "هو".

4 انظر الكتاب 1 / 79.

(53/2)

وهو "في" ولكنهم حذفوه قال: وأجازوا هذا كما أجازوا: دخلت البيت، وإنما معناه: دخلت في البيت والعامل فيه الفعل، وليس انتصابه هنا انتصاب الظروف، قال: ولم يميزوا حذف حرف الجر في غير السهل والجبل، والظهر والبطن، نظير هذا في حذف حرف الجر: نُبت زيدًا، تريد: عن زيدٍ، وزعم الخليل أنهم يقولون: مطرنا الزرع والضرع، وإن شئت رفعت على البدل على أن تصيره بمنزلة أجمعين¹، توكيدًا.

قال سيبويه²: إن قلت: ضُرب زيد اليد والرجل، جاز أن يكون بدلًا، وأن يكون توكيدًا، وإن نصبته لم يحسن، والبدل كما قال جاثز حسنٌ، والتوكيد عندي يَقْبُحُ إذا لم يكن الاسم المؤكَّد هو المؤكَّد، واليد والرجل ليستا جماعة زيدٍ وهو في السهل والجبل عندي يحسن لأن السهل والجبل هما جماعة البلاد، وكذلك البطن والظهر، إنما يراد بهما³ جماعة الشخص، فإن أراد باليد والرجل أنه قد: ضُربت جماعة، واجتزأ بذكر الطرفين في ذلك جاز.

قال: وقد سمعناهم يقولون: ضربتهم⁴ ظهرًا وبطنًا، وتقول: ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم على البدل، والتأكيد جميعًا فإن قلت: أو كبيرهم لم يجز إلا البدل وتقول: زيد ضربته أخاك فتبدل "أخاك" من الهاء؛ لأن الكلام الأول قد تم وقد خبرتك: أن البدل إنما هو اختصار خبرين فإن قلت: زيدٌ ضربتُ أخاك إياه لم يجز لأن الكلام الأول ما تم فإن قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ رجل أبوه، فجعلت أباه بدلًا من رجل، لم يجز لأنه لا يصلح أن تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوه وتسكت ولا يتم بذلك الكلام، فإن قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٍ أبوه فقد أجازته الأخفش

1 انظر الكتاب 1 / 79.

2 انظر الكتاب 1 / 79.

3 في الأصل: "به".

4 في سيبويه 1 / 80: مطرتم.

(54/2)

على الصفة، وقال: لأن قولك: أبوه من صفة زيد، فصار كأنه بعض اسمه، ولو كان بدلاً من زيد لم يكن كلاماً، ونظير هذا: مررتُ برجلٍ قائمٍ رجلٍ يحبه، وبرجلٍ قائمٍ زيد الصاربه.

(55/2)

الخامس من التوابع: وهو العطف بحرف:
حروف العطف عشرة أحرف يتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها.
الأول: [الواو] 1 ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً نحو قولك: جاء زيد وعمرو، ولقيت بكراً وخالداً، ومررت بالكوفة والبصرة، فجائز أن تكون البصرة أولاً، وجائز أن تكون الكوفة أولاً، قال الله عز وجل: {وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ} 2 والركوع قبل السجود.
الثاني: الفاء. وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأن الأمر بينهما قريب، نحو قولك: رأيتُ زيداً فعمراً، ودخلت مكة فالمدينة³، وجاءني زيد فعمرو، ومررت بزيد فعمرو، فهي تحيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه.
الثالث: ثم. وثم مثل الفاء، إلا أنها أشد تراخيًا، وتحيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة، تقول: ضربتُ زيداً ثم عمراً، وجاءني زيد ثم عمرو، ومررت بزيد ثم عمرو.
الرابع: أو. ولها ثلاثة مواضع، تكون لأحد الشيئين بغير تعيينه عند

1 أضفت "الواو" لإيضاح المعنى، وانظر الموجز / 65.

2 آل عمران: 43.

3 في سيبويه 2/ 304 وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر، وانظر سيبويه أيضاً 1/ 219.

(55/2)

شك المتكلم، أو قصده أحدهما، أو إباحة وذلك قولك: أتيت زيدًا أو عمرًا، وجاءني رجلٌ أو امرأةٌ هذا إذا شك، فأما إذا قصد بقوله أحدهما، فنحو: كُلِّ السَّمَكِ أو اشربِ اللبنِ، أي: لا تجمعهما، ولكن اختر أيهما شئت، وكقولك: أعطني دينارًا أو اكسني ثوبًا، والموضع الثالث الإباحة¹، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وائت المسجد أو السوق، أي: قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من الناس، وعلى هذا قول الله عز وجل: {وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمَ أَيَّمَا أَوْ كَفُورًا} 2.

الخامس: إما. وإما في الشك والخبر بمنزلة "أو" وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ أو عمرو وقع الخبر في "زيدٍ" يقينًا حتى ذكرت "أو" فصار فيه وفي عمرو شك و"إما" تبتدئ به شاكًا، وذلك قولك: جاءني إما زيدٌ وإما عمرو أي: أحدهما، وكذلك وقوعها للتخيير³، تقول: اضرب إما عبد الله وإما خالدًا، فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك في "أو" ونظيره قول الله عز وجل: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} 4 وكقوله عز وجل: {فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً} 5.

السادس: "لا". وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، ومررت برجلٍ لا امرأةً⁶، وجاءني زيدٌ لا عمرو.

1 في سيبويه 1/ 489 "تقول: جالس عمرًا أو خالدًا أو بشرًا، كأنك قلت: جالس أحد هؤلاء، ولم ترد إنسانًا بعينه، ففي هذا دليل على أن كلهم أهل أن يجالس، كأنك قلت: جالس هذا الضرب".

2 الإنسان: 24.

3 أضفت كلمة "التخيير" لإيضاح المعنى.

4 الإنسان: 3.

5 سورة محمد "صلى الله عليه وسلم": 4.

6 في سيبويه 1/ 218 "ومن ذلك": مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما "لا" في الباء وأحققت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت.

(56/2)

السابع: بل. ومعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني نحو قولك: ضربتُ زيدًا بل عمرو، وجاءني عبد الله بل أخوه، وما جاءني رجلٌ بل امرأةً.

الثامن: لكن. وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة "تامة"، فأما مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو، وما رأيت رجلاً لكن امرأة، ومررت بزيدٍ لكن عمرو، لم يجز 1. التاسع: أم. وهي تقع في الاستفهام في موضعين: فأحدهما أن تقع عديلة الألف على معنى "أي" وذلك نحو قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ وكقولك: أأعطيتَ زيداً أم أحرمته؟ فليس جوابُ هذا لا، ولا "نعم" كما أنه إذا قال: أيهما لقيتَ أو أي الأمرين فعلت؟ لم يكن جواب هذا لا ولا "نعم" لأن المتكلم مدعٍ أن أحد الأمرين قد وقع، لا يدري أيهما هو فالجواب أن يقول: زيدٌ أو عمرو 2، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب: أن تقول: لم ألقَ واحداً منهما، [أو كليهما] 3، فمن ذلك قول الله عز وجل: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا} 4، ومثل ذلك: {أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ} 5 فخرج هذا من الله مخرج التوقيف والتوبيخ، ومخرجه من الناس يكون استفهاماً، ويكون توبيخاً 6، ويدخل في هذا

-
- 1 في الأصل الجملة مسبوقه "بما" وقد حذفها؛ لأنه لا مانع من الاستدراك بعد النفي، والذي يريده المصنف عدم التدارك بعد الإيجاب، ولكنها يثبت بها بعد نفي. وانظر الكتاب 1/ 216.
- 2 في سيبويه 1/ 482-483 هذا باب "أم" إذا كان الكلام استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى: أيهم، وأيها.
- 3 أضفت "أو كليهما" لإيضاح المعنى.
- 4 النازعات: 27.
- 5 الدخان: 37.
- 6 انظر المقتضب 3/ 287.

(57/2)

الباب التسوية؛ لأن كل استفهام فهو تسوية، وذلك نحو قولك: ليت شعري أزيدٌ في الدار أم عمرو؟ وسواءً عليّ أذهبت أم جئت فقولك: سواءً عليّ تخبر أن الأمرين عندك واحدٌ وإنما استوت التسوية والاستفهام لأنك إذا قلتَ مستفهماً: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ فهما في جهلك لهما مستويان لا تدري أن زيداً في الدار كما لا تدري أن عمراً فيها،

وإذا قلت: قد علمتُ أزيدُ في الدار أم عمرو، فقد استويا عند السامع كما استوى الأولان عند المستفهم، وأي داخلية في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف، تقول: قد علمتُ أيهما في الدار، تريد أذا أم ذا، قال الله عز وجل: {فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا} 1، وقال: {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا} 2 فأني تنتظم معنى الألف مع أم جميعاً، وأما الموضع الثاني من موضعي "أم" فإن تكون منقطعة مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى 3، وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فقلت [على] 4 ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت: أم عمرو مستفهماً، فإنما هو إضراب على معنى "بل" إلا أن ما يقع بعد "بل" يقينٌ وما يقع بعد "أم" مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربتُ زيداً ناسياً أو غالطاً ثم تذكر فتقول: بل عمراً مستدرجاً مثبتاً للثاني تاركاً للأول فهي تخرج من الغلط إلى استنباتٍ ومن نسيان إلى ذكر و"أم" معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله ومن ذلك: هل زيدٌ منطلقٌ أم عمرو يا فتى قائماً، أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السؤال عن عمرو، فهذا مجرى هذا، وليس على منهاج

1 الكهف: 19.

2 الكهف: 12.

3 في شرح الكافية للرضي 2/ 347 "المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين نحو: أزيد عندك أم عمرو، مقدراً أحدهما، نحو: إنما إبل أم شاء، أي: أم هي شاء".
4 أضفت كلمة "على" لتوضيح المعنى.

(58/2)

قولك: أزيدُ في الدار أم عمرو، وأنت تريد: أيهما في الدار لأن "أم" عديلة الألف ولا تقع "هل" موقع الألف مع "أم" وقد تدخل "أم" على "هل". قال الشاعر:
أم هل كبيرٌ بكى 1 ...

العاشر: حتى. تقول: ضربتُ القومَ حتى زيداً، وقد ذكرتها كيف تكون عاطفة فيما تقدم 2 حين ذكرناها مع حروف الخفض وأفردنا لها باباً، واعلم أن قوماً يدخلون ليس في

حروف العطف ويجعلونها كالا، وهذا شاذ في كلامهم، وقد حكى سيبويه أن قومًا يجعلونها "كما" فيقولون: ليس الطيب إلا المسك³.

واعلم: أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد، الواو نسقٌ و"لا" تأكيد للنفي، وكذلك قولك: والله لا فعلتُ ثم والله لا فعلتُ، ثم نسق والواو قسمٌ، وحروف العطف لا يفرق

1 من شواهد سيبويه 1/ 487 على دخول "أم" المنقطعة على "هل" و"أم" المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام، أما "أم" المنقطعة فتدخل عليها إلا ألف الاستفهام. والشاهد جزء من صدر بيت وتكملته:

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم
المشكوم: المجزى، وقال الشجري: مشكوم: مثاب مجازى.
إثر الأحبة - بكسر الهمزة وسكون الثاء - وفتحها لغة.
البين: الفراق، وإثر ويوم متعلقان "ببكى".

والعبرة: الدمعة، أي: لم يشتف من البكاء؛ لأن في ذلك راحة والبيت مطلع قصيدة لعقمة بن عبدة.

وانظر المقتضب 3/ 290، وأما ابن الشجري 2/ 334، وابن يعيش 8/ 153،
والخزانة 4/ 516، والمفصليات 397، وشرح المفصليات للأنباري 786، وديوان
علقمة 12.

2 ذكر ذلك في الجزء الأول.

3 انظر الكتاب 1/ 31.

(59/2)

بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه، والأشياء التي يعترض بها: الأيمان، والشكوك والشروط. وقد يجوز ذلك في "ثم وأو ولا" لأنها تنفصل وتقوم بأنفسها وقد يجوز الوقوف عليها فتقول: قام زيدٌ ثم والله عمروٌ وثم أظن عمروٌ و"لا" التي للعطف يصح أن تلي الماضي لأنه قد غلب عليه الدعاء وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمنزلة "لم" وذلك قولك: زيدٌ قامَ لا قعد، فيلتبس بالدعاء فإن لم يلتبس جاز

عندي وقد جاءت "لا" نافية مع الماضي في غير خبر كما جاءت "لم" وذلك قوله تعالى: {فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى} 1 وتقول: لم يَقمَ زيدٌ ولم يقعد، ولا يجوز: ولا يقعدُ إلا أن ترفعه وكذلك: لن يقومَ زيدٌ ولا يقعدُ، بواوٍ وغير واوٍ.

1 القيامة: 31.

(60/2)

باب العطف على الموضع:

الأشياء التي يقال: إن لها موضعًا غير لفظها على ضربين: أحدهما اسمٌ مفرد مبني، والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم، فيقال: إن الموضع للجميع، فإن كان الاسم معربًا مفردًا، فلا يجوز أن يكون له موضع؛ لأننا إنما نعترف بالموضع إذا لم يظهر [في] 1 اللفظ الإعراب، فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب. الضرب الأول:

وهو الاسم المضمر والمبني، وذلك نحو: هذا، تقول: إن هذا أخوك، فموضع "هذا" نصب؛ لأنك لو جعلت موضع هذا اسمًا معربًا قلت: إن زيدًا أخوك فمن أجل هذا جاز أن تقول: إن هذا وزيدًا قائمان؛ ولهذا جاز أن تقول: يا زيدُ العاقلُ، فتتصب على الموضع، وإنما جاز الرفع على اللفظ لأنه مبني يشبه المعرب؛ لا طرده في الرفع، وقد بينت هذا في باب النداء، وليس في قولك "هذا" حركة تشبه الإعراب فإذا قلت: يا زيد وعمرو فحكم الثاني حكم الأول؛ لأنه منادى فهو مضموم، وقد قالوا على

1 أضفت "في" لإيضاح المعنى.

(61/2)

ذلك: يا زيدُ والجارِثُ، كما دخلت الألف واللام، و"يا" لا تدخل عليهما، ومن قال: إن موضع الاسم الذي عملت فيه "إنَّ" رفعٌ فقد غلط من قبل أن المعرب لا موضع له، ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضعان في قولك: إن هذا وزيدًا أخوأك؛ لأن موضع زيدٍ عنده إذا قال: إن زيدًا، رفعٌ، فيلزمه أن يكون موضع "هذا" نصبًا ورفعا.

الضرب الثاني:

ينقسم أربعة أقسام: جملة قد عمل بعضها في بعض، أو اسم عمل فيه حرف، أو اسم بني مع غيره بناء، أو اسم موصول لا يتم إلا بصلته.

الأول: جملة قد عمل بعضها في بعض: اعلم أن الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له وضرب له موضع. فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها، فلا موضع لها نحو قولك مبتدأ: زيد في الدار وعمرو عندك فهذه لا موضع لها.

الضرب الثاني: الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك: زيد أبوه قائم، فأبوه قائم جملة موضعها رفع؛ لأنك لو جعلت موضعها اسماً مفرداً نحو: منطلق لصلح، وكنت تقول: زيد منطلق فتقول على هذا: هند منطلق وأبوها قائم فيكون موضع أبوها "قائم" رفعاً؛ لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة "قائمة" لكان رفعاً، فإن قلت: هند أبوها قائم ومنطقه جاز، والأحسن عندي أن تقدم "منطقه" لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم، وكذلك: مررت بامرأة أبوها شريف وكريمة حقه أن يقول: بامرأة كريمة وأبوها شريف؛ لأن الأصل للمفرد وإن وصفه مثله مفرداً، وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر، إذا قلت: هند أبوها كريم وشريفة؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها، وليس الخبر، من

(62/2)

المبتدأ بهذه المنزلة، فإذا قلت: زيد أبوه قائم، و [كريم] 1 لزيد لم يحسن؛ لأنه ملبس، يصلح أن يكون لزيد وللأب، والأولى أن يكون معطوفاً على "قائم" لما خبرتك فإن لم يلبس صلح، وكذلك حق حروف العطف أن تعطف على ما قرب منها أولى.

القسم الثاني: اسم عمل فيه حرف.

هذا القسم على ضربين:

ضرب يكون العامل فيه حرفاً زائداً للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل.

والضرب الآخر أن يكون الحرف العامل غير زائد، ومتى أسقط لم يتصل الكلام ببعضه ببعض.

فالضرب الأول: نحو قولك: لست بقائم ولا قاعد، الباء زائدة لتأكيد النفي، ولو

أسقطتها لم يخلّ بالكلام واتصل بعضه ببعض، فموضع "بقائم" نصب لأن الكلام المستعمل قبل دخولها "لست قائمًا" فهذا لك أن تعطف على موضعه فتقول: "لست بقائم ولا قاعدًا"، ومن ذلك: هل من رجلٍ عندك؟ وما من أحد في الدار، فهذا لك أن تعطف على الموضع لأن موضع "من رجلٍ" رفع، وكذلك: خَشَنْتُ بصدري، وصدر زيد²، ولو أسقطت الباء كان جيدًا فقلت: خَشَنْت صدره وصدر زيد، وكذلك: كفى

1 أضفت كلمة "كريم" لأن المعنى يقتضيها.

2 قال المبرد في المقتضب 4 / 73: "وإنما اختاروا إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول ألا ترى أن الوجه أن تقول: خشنت بصدرك وصدر زيد، فتعمل الباء؛ لأنها أقرب، وانظر الكتاب 1 / 37".

(63/2)

بالله 1، إنما هو: كفى الله، فعلى ذا تقول: كفى بزيد وعمرو، ومن ذلك: إن زيدًا في الدار وعمرو، ولو أسقطت "إن" لكان: زيد في الدار وعمرو، فإن مع ما عملت فيه في موضع رفع، وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام، من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أن معنى قولك: قامَ الزيدان إنما هو: قامَ زيدٌ وزيدٌ فلما كان العاملان مشتركين في الاسم تُثني ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو، فكنت تقول: قامَ زيدٌ وعمرو، فالواو نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب، ولا الرفع والخفض، ولا أن يعمل في المثني عاملان، كذلك لم يجوز في المعطوف والمعطوف عليه. فإذا تم الكلام عطفت على العامل الأول، وكنت مقدراً إعادته وإن كنت لا تقيده في اللفظ لأنك مستغن عنه، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن زيدًا وعمرو منطلقان لما خبرتك به، ولأن قولك: "منطلقان" يصير خبراً لمرفوع ومنصوب وهذا مستحيل، فإذا قلت: "إن زيدًا منطلق وعمرو صلح؛ لأن الكلام قد تم ورفعت، لأن الموضع للابتداء وإن زائدة فعطفت على موضع "إن" وأعملت الابتداء وأضمرت الخبر وحذفته اجترأً بأن الأول يدل عليه، فإن اختلف الخبران لم يكن بد من ذكره ولم يجوز حذفه نحو قولك: إن زيدًا ذاهبٌ وعمرو جالسٌ؛ لأن "ذاهبًا" لا يدل على "جالس" فإذا تم الكلام فلك العطف على اللفظ والموضع جميعاً، وإذا لم يتم لم يجوز إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت:

"هَلْ مِنْ رَجُلٍ وَحَمَارٍ مَوْجُودَانِ" فَإِنْ قُلْتَ: وَحَمَارٌ جَازٌ كَمَا تَقُولُ: إِنْ عَمْرًا وَزَيْدًا
مَنْطَلِقَانِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: خَشَنْتُ بِصَدْرِهِ وَصَدَرَ زَيْدٌ عَطَفْتُ عَلَى "خَشَنْتُ" وَلَمْ
يَعْرِجْ عَلَى الْبَاءِ 2 وَجَازٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ، فَكَأَنَّكَ قَدْ أَعَدْتَ: خَشَنْتُ

1 فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} النِّسَاءُ: 79.

2 جَعَلَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ 2/ 278 "خَشَنَ" مِمَّا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ تَارَةً، وَبِحَرْفِ الْجُرْ
أُخْرَى مِثْلَ جَاءَ، وَمَعْنَى: خَشَنْتُ صَدْرَهُ: أَوْغَرَ صَدْرَهُ وَأَغْضَبَهُ. وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبَ 4/
73.

(64/2)

ثَانِيَةً، فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَالْعَطْفِ عَلَى الْفِعْلِ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْفِعْلِ
كَالشَّيْءِ يَعْمَلُ فِيهِمَا عَامِلٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُمَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَعْنَى يَعْمَلُ
فِيهِمَا عَامِلَانِ، وَالتَّقْدِيرُ تَكَرُّرُ الْعَامِلِ فِي الثَّانِي إِذَا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهُ فِي الْأَوَّلِ، وَتَصْوِيرُ كَأَنَّهَا
جُمْلَةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ وَكُلَّ جُمْلَتَيْنِ يَحْذِفُ مِنْ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ وَيَقْتَصِرُ بِدَلَالَةِ الْجُمْلَةِ
الْأُخْرَى عَلَى مَا حَذَفَ، فَهِيَ كَالْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُمْ: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ،
اِكْتَفَوْا بِذِكْرِ زَيْدٍ عَنْ أَنْ يَذْكُرُوا أَوَّلًا إِلَّا أَنَّ هَذَا حَذَفَ مِنْهُ الْمَعْمُولُ فِيهِ، وَكَانَ الثَّانِي
دَلِيلًا عَلَى الْأَوَّلِ، وَذَاكَ حَذَفَ الْعَامِلَ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ حَذَفَ الْعَامِلَ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ
أَحْسَنَ مَعَ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ تَقُومُ مَقَامَ الْعَامِلِ فِي كُلِّ الْكَلَامِ.

الضَّرْبُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْعَامِلَ غَيْرَ زَائِدٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ
وَذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو وَمَرَّ زَيْدٌ وَذَهَبَ إِلَى عَمْرٍو، فَتَقُولُ: إِنْ مَوْضِعُ "بِزَيْدٍ" فِي: "مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ" مَنْصُوبٌ، وَمَوْضِعُ إِلَى عَمْرٍو فِي: ذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو نَصْبٌ، وَمَوْضِعُ زَيْدٍ فِي: "مَرَّ
بِزَيْدٍ" رَفْعٌ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَوْضِعَ: "مَرَرْتُ" مَا يَقَارِبُ مَعْنَاهُ مِنْ
الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ لَكَانَ زَيْدٌ مَنْصُوبًا نَحْوُ: أَتَيْتُ زَيْدًا، وَلَوْ أَسْقَطْتَ الْبَاءَ فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ
بِزَيْدٍ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فِي الْأَصْلِ لَا تَتَعَدَّى إِلَّا بِحَرْفِ جُرٍّ، وَقَدْ
بَيَّنْتُ فِيمَا تَقْدَمُ صِفَةُ الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِّيَةِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا إِذَا
عَطَفْتَ عَلَى الْمَوْضِعِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا وَذَهَبْتُ إِلَى بَكْرٍ وَخَالِدًا وَمَرَّ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو،
كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَأَتَى عَمْرٍو، وَأَتَيْتُ عَمْرًا، وَدَلَّ "مَرَرْتُ" عَلَى "أَتَيْتُ" فَاسْتَعْنَيْتُ بِهَا
وَحَذَفْتُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

جَنِّي بِمَثَلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ ... أو مِثْلُ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سِيَارِ1

1 من شواهد سيبويه 1/ 86 و 1/ 48 "على حمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأن معنى قوله: جتني بمثل بني بدر: هاتي مثلهم، فكأنه قال: هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور والبيت لجرير يخاطب الفرزدق فيفخر عليه بسادات قيس، لأنهم أخواله، وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان وبنو سيار من سادات فزارة أيضاً، وفزارة من ذبيان من قيس، وأسرة الرجل: رهطه الأدنون إليه، واشتقاقه من أسرت الشيء إذا شددته وقويته".

لأن الإنسان يقوى برهطه على العدو ويعز، وانظر المقتضب 4/ 153 ورواه: جيئوا بمثل، والخصائص 2/ 278، وجمهرة الأنساب/ 258، وديوان جرير/ 312، ومعاني الفراء 2/ 22، والمختضب 2/ 78، وابن يعيش 6/ 96.

(65/2)

كأنه قال: أو هاتِ مثل أسرة منظور؛ لأن جتني بمثل بني بدر، يدل على: هاتِ أو أعطني وما أشبه هذا.

القسم الثاني: اسم بني مع غيره.

وذلك نحو: خمسة عشر وتسعة عشر، فحكم هذا حكم المبني المفرد، تقول: إن خمسة عشر درهماً ويكفيك خمسة دنانير وخمسة دنانير النصب على "إنَّ" والرفع على موضع "إنَّ" وقولك: لا رجل في الدار بمنزلة: خمسة عشر في البناء إلا أن "رجل" مبني يضارع المعرفة فجاز لك أن تقول: لا رجلَ وغلاماً لك فتعطف عليه لأن "لا" تعمل في النكرة عمل "إنَّ" فبنيت مع "لا" على الفتح الذي عملته "لا" ومنعت التنوين؛ ليدل منع التنوين على البناء لأنه اسم نكرة منصوبٌ متمكّنٌ ودل على ذلك قولهم: لا ماء ماءً بارداً لك، ألا تراهم بنوا ماء مع ماءٍ فعلمت بذلك أن هذا الفتح قد ضارعوا به المبني وأشبه خمسة عشر وكان هو الدليل على أن "لا" مبنية مع النكرة المفردة إذا قلت: لا ماء لك وقد بينت هذا في باب النفي¹، فلهذا جاز أن تقول لا رجلَ وغلاماً لك على اللفظ، ولا رجلَ وغلاماً لك على موضع "لا" ويدل على بناء رجل في قولك: لا رجلَ أنه لا يجوز أن تقول: لا رجلَ وغلاماً لك فلو لم يعدلوا فتحة النصب إلى فتحة البناء [لما] 2 جاز؛ لأنّ الواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول، ولو وجدنا في كلامهم اسماً

1 انظر الجزء الأول/ 441 وما بعدها.

2 أضفت "لما" لأن المعنى يحتاجها.

(66/2)

متمكناً ينصب بغير تنوين لقلنا: إنه منصوب غير مبني، فكما تقول: إن المنادى المفرد بني على الضم كالمعرب المرفوع، تقول في هذا: إنه معرب كالمبني المفتوح؛ ولهذا لا يجوز أن ينعت الرجل على الموضع¹، فيرفع لأن موضع "رجلٍ" نصب؛ لأنه لو كان موضعه مضافاً ما كان إلا نصباً؛ فلهذا قلنا: إنه بني على التقدير الذي كان له وموضع "لا" مع رجلٍ رفع موضع ابتداء كما كانت إن مع ما عملت فيه، إلا أن النحويين أجازوا: لا رجلٍ ظريفٌ وقالوا: رفعناه على موضع: لا رجلٍ وإنما جاز هذا مع "لا" ولم يجوز مع "أن" لأن "لا" مع رجلٍ بمنزلة اسم واحد وليست "إن" مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لو قلت: إن زيداً العاقلُ منطلقٌ لم يجوز وقد ذكرت هذا في باب إنَّ ويدلك أيضاً على أن "لا" مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل بين "لا" والاسم ومتى فعلت ذلك لم يكن إلا الرفع، وذلك قولك: لا لك مالٌ، ولا تقول: لا لك مالٌ، لأن "لك" قد منع البناء وقد حكى عن بعضهم: لا رجلٍ وغلّامٌ لك فحذف التنوين من الثاني وشبهه بالعطف على النداء وهذا شاذٌّ لا يعرج عليه وإنما حكمنا على "لا" أنها نصبت في قولك: لا رجلٍ لقولهم: لا رجلٍ وغلّاماً لك، وأنه يجوز أن تقول: لا رجلٍ وغلّاماً منطلقان، فلو لم تكن "لا" نصبت لم يجوز أن تعطف على رجلٍ منصوباً، فهذا الفرق بين "لا" رجلٍ وخمسة عشر. وقد عرفت لك من أين تشابها ومن أين افترقا، وأما عطف المفرد على المفرد في النداء فلا يجوز أن تعطفه على الموضع لو قلت: يا زيدٌ وعمراً لم يجوز من قبل أن زيداً إنما بني؛ لأنه منادى مخاطب باسمه. والصلة التي أوجبت البناء في زيدٍ هي التي أوجبت البناء في عمرو وهما في ذلك سواء، ألا ترى أنهم يقولون: يا عبد الله وزيدٌ فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة، ولولا ذلك لما جاز وليس مثل هذا في سائر ما يعطف عليه.

1 في الأصل: الموضوع.

القسم الرابع: وهو ما عطف على شيء موصول لا يتم إلا بصلته.
 وذلك قولك: ضربت الذي في الدار وزيدًا عطفت على الذي مع صلتها ولو عطفت
 على الذي مفردًا، لم يجوز ولم يكن اسمًا معلومًا، وكذلك "مَنْ" إذا كانت بمعنى الذي
 تقول: ضربت مَنْ في الدار وزيدًا، ومثل ذلك "مَا" إذا كانت بمعنى "الذي" تقول:
 أخرجتْ ما في الدار وزيدًا، فالذي وَمَنْ وما مبهمات لا تتم في الإخبار إلا بصلات، وما
 يوصل فيكون كالشيء الواحد "أَنْ" مع صلتها تكون كالمصدر نحو قولك: يعجبني أَنْ
 تقوم، فموضع أَنْ تقوم رفع لأن المعنى: يعجبني قيامك وكذلك إن قلت: كرهتُ أَنْ
 تقومَ، فموضع أَنْ تقوم نصب¹، وعجبت مَنْ أَنْ تقومَ خَفَضَ، فتقولُ على هذا:
 عجبْتُ مَنْ أَنْ يقومَ زيدٌ وقعودك، تريد: من قيام زيدٍ وقعودك.

1 أي: إنه مفعول به، على تقدير: كرهت قيامك.

باب العطف على عاملين:

اعلم: أن العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن
 العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قامَ زيدٌ وعمروُ فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد
 صارت ترفع كما يرفع قامَ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: إن زيدًا
 منطلقٌ وعمروُ فالواو نصبت كما نصبت "إنَّ" وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيدٍ
 وعمروُ، فالواو جرت كما جرت الباء فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر
 ينصب، لكن قد أحلت؛ لأنها كان تكون رافعةً ناصبةً في حال قد أجمعوا على أنه لا
 يجوز أن تقول: مرَّ زيدٌ وعمروُ وبكرٌ خالدٌ، فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف
 على عاملين لجاز هذا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو، فأجاز الأخفش¹ ومن
 ذهب مذهبه: مرَّ زيدٌ وعمروُ وخالدٌ بكرٌ، واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ ... بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
 فَلَيْسَ بَاتِيكَ مِنْهِيئُهَا ... وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا²

1 انظر المقتضب 4 / 195، وشرح الكافية 1 / 299، وابن يعيش 3 / 27، والمغني 2 / 101.

2 من شواهد سيبويه 1 / 31 على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر "ليس" وإن كان الآخر أجنبيًّا؛ لأن "ليس" تعمل في الخبر مقدمًا ومؤخرًا لقوتها، وقال ابن هشام في المغني: ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله: هون عليك؛ لأن "قاصر" عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفًا على مرفوع "ليس" لزم العطف على معمول عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها. والبيتان للأعور الشني، وكان الخليفة عمر "رضي الله عنه" كثيرًا ما يتمثل بالبيتين، وهو على المنبر.

وانظر: المقتضب 4 / 196، والمغني 1 / 128 و 2 / 101، والسيوطي 146 / 1، والأشباه والنظائر 4 / 12، وشرح السيرافي 1 / 420.

(69/2)

وقال النابغة:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا ... صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنَكِرًا أَنْ تُعْقِرَا

وما يحتاجون به:

ما كل سوداء تمرَّة، ولا بيضاء شحمة، فعطف على كل وما، ومن ذلك:
أَكَلْتُ امْرِئِي تَحْسِينَ امْرَأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

1 من شواهد سيبويه 1 / 32 قال الأعلام: فرد قوله: ولا مستنكرًا على قوله "بمعروف" وجعل الآخر من سبب الأول؛ لأن الرد ملتبس بالخيّل، وكأنه والعقر متصل بضميرها، فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل ... فتقدير البيت: فليس بمعرفة خيلنا ردها صِحَاحًا ولا مستنكر عقرها، لما ذكر من التباس الرد بالخيّل، فكأنه من الخيل، والبيت للنابغة الجعدي من قصيدة قالها حينما وفد على النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنشده إياها.

وانظر: المقتضب 4 / 194، والخزانة 1 / 513، واللائل 247 / 1، وأمالى المرتضى 1 / 267، وجمهرة أشعار العرب 303، وديوان النابغة 73.

2 من شواهد سيبويه 1/ 33 أراد: "وكل نار" فحذف لما جرى من ذكر كل مع تقديمه
المجرورين وحصول الرتبة في آخر الكلام، واتصال المجرور بحرف العطف لفظاً ومعنى ...
فسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره: وكل نار إلا أنه حذف، ويقدرها موجودة،
والأخفش يحمله على العطف على عاملين فيخفض ناراً بالعطف على امرئ المخفوض
بكل، وينصب ناراً بالعطف على الخبر.

والبيت لأبي دواد الإيادي حارثة بن الحجاج من إباد بن نزار، شاعر قديم من شعراء
الجاهلية. وانظر المحتسب 2/ 281، وأما ابن الشجري 1/ 196، ومفاتيح العلوم:
69، والكامل 163، وابن يعيش 3/ 27، ومشكل إعراب القرآن 489.

(70/2)

ومذهب سيبويه في جميع هذه أن لا يعطف على عاملين، ويذكر أن في جميعها تأويلاً
يرده إلى عمل واحد، ونحن نذكر ما قاله سيبويه في باب "ما" 1 تقول: ما أبو زينب ذاهباً
ولا مقيمةً أمها، ترفع لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمةً أمها لم يجز؛ لأنها ليست من
سببه ومثل ذلك قول الأعور الشني: هَوْنٌ عليك فأنشد البيتين ورفع، ولا قاصر عنك
مأمورها، وقال: لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو
المنهي ومعنى كلامه أنه لو كان موضع ليس "ما" لكان الخبر إذا تقدم في "ما" على
الاسم لم يجز إلا الرفع، لا يجوز أن تقول: ما زيد منطلقاً ولا خارجاً معنً، فإن جعلت في
"خارج معن" شيئاً من سبب زيدٍ جاز النصب، وكان عطفاً على الخبر لأنه يصير خبراً
لزيدٍ لأنه معلق بسبب له، فكذلك لو قلت: فما يأتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها
غير قولك منهيها، ثم قال: وجره قومٌ فجعلوا المأمور للمنهي والمنهي هو الأمور؛ لأنه
من الأمور وهو بعضُها فأجراه [وأنته] 2 كما قال جرير 3:
إذا بعضُ السنين تعرقتنا ... كفى الأيتام فقد أبي اليتيم 4

1 انظر الكتاب 1/ 31.

2 زيادة من سيبويه، انظر الكتاب 1/ 31-32.

3 في الأصل: حديث ولا معنى لها.

4 من شواهد سيبويه 1/ 25 و 1/ 32 على تأنيث تعرقتنا فعل بعض لإضافته إلى
السنين، ولأنه أراد سنة، فكأنه قال: إذا سنة من السنين تعرقتنا.

عنى بالبيت هشام بن عبد الملك، فيقول: إذا أصابتنا سنة جذب تذهب المال قام
للأيتام مقام آبائهم. وأراد أن يقول: كفى الأيتام فقد آبائهم، فلم يمكنه، فقال: فقد أبي
اليتيم؛ لأنه ذكر الأيتام أولاً، ولكنه أفرد حملاً على المعنى، لأن الأيتام هنا اسم جنس
فواحدها يتوب مناب جمعها، كان المقام مقام الإضممار فأتى بالاسم الظاهر.
وانظر المقتضب 4/ 198، وابن يعيش 5/ 96، والفائق للزمخشري 3/ 137، والمذكر
والمؤنت لابن الأنباري/ 318، والخزانة 2/ 167، وديوان جرير/ 507.

(71/2)

فصار تأويل الخبر ليس: بآتيك الأمور ولا قاصرٌ بعضها، فجعل: بعض الأمور أموراً
وكذلك احتج لقول النابغة في الجر فقال: يجوز أن تجر وتحمله على الرد لأنه من الخيل
يعني في قوله: أن تردّها.... لأن "أن تردّها" في موضع ردّها، كما قال ذو الرمة:
مَشِينَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتُ ... أَعَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ¹
كأنه قال: تسفهاها الرياح، فهذا بناء الكلام على الخيل وذلك ردّاً إلى الأمور وقال:
كأنه قال: ليس بآتيك منهيها وليست بمعروفة ردها حين كان من الخيل والخيل مؤنثة
فأنت وهذا مثل قوله: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا
[خَوْفٌ] 2 عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} 3 أجرى الأول على لفظ الواحد والآخر على
المعنى، هذا مثله في أنه تكلم به مذكراً ثم أنث، كما جمع وهو في قوله: ليس بآتيك
منهيها، كأنه قال: ليس بآتيك الأمور، وفي ليس بمعروف ردها، وكأنه قال: ليست
بمعروفة خيلنا صحاصاً قال: وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستنكراً ولا قاصراً⁴.

1 من شواهد سيبويه 1/ 23، 25 على اكتساب المضاف التأنيث وكذلك استشهد به
المبرد في المقتضب. وتسفها: تحركت. والنواسم التي تهب بضعف. وصف نساء فقال:
إذا مشين اهتززن في مشيهن وتثنين فكأهن رماح نصبت فمرت عليها الرياح فاهتزت
وتثنت، وخص النواسم لأن الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به وتغيره. ويروى: مرضى
الرياح، يريد الفاترة. ولا شاهد فيه، على هذه الرواية، وذكر المبرد في الكامل عن
بعضهم أن البيت مصنوع، وأن الصحيح فيه مرضى الرياح النواسم. وانظر المقتضب
4/ 197، والخصائص 2/ 417، وشرح السيرافي 1/ 322، ومعجم المقاييس 3/
79، وشرح ابن عقيل/ 291، والمذكر والمؤنت لابن الأنباري/ 318، والمختضب 1/

237، والكامل للمبرد/ 313 طبعة أوروبا، والديوان/ 116 ورواية الديوان: رويدياً كما اهتزت.

2 خوف، ساقطة من الآية.

3 البقرة: 112 وانظر الكتاب 1/ 33.

4 انظر الكتاب 1/ 33.

(72/2)

قال أبو العباس¹: قال الأخفش: وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه، يعني في الجر؛ لأنه يجوز عند العطف، وأن يكون الثاني من سبب الأول وأنكر ذلك سيبويه لأنه عطف على عاملين على السين والباء فزعم أبو الحسن: أنها غلط منه وأن العطف على عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس: {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَابَّةٍ آيَاتٌ} 2، فجر الآيات وهي في موضع نصب، ومثل قوله: {لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} 3 عطف على خبر "إِنَّ" وعلى "الكل".

قال أبو العباس: وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعاً ولكن قوله: {وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} 4 وابتدأ الكلام: {إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ} 5، {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ} 6 بعد هذه الآية، وإن جرَّ آيات فقد عطف على عاملين وهي قراءة عطف على "إِنَّ" و"فِي" قال: وهذا عندنا غير جائز⁷؛ لأن الذي تأوله سيبويه بعيدٌ وقال: لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلى الخيل فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا داخل في المعنى، وقال: أما قوله: فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها فهو أقرب قليلاً وليس

1 انظر المقتضب 4/ 195.

2 الجاثية: 4، قرأ حمزة والكسائي {وَمَا يَبُثُّ مِنْ ذَابَّةٍ آيَاتٌ} {وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ} بالخفض فيهما، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. انظر حجة القراءات ص 658، وغيث النفع/ 236، والنشر 2/ 371، والإتحاف/ 389، والبحر المحيط 8/ 43.
3 سبأ: 24.

4 الجاثية: 5.

5 الجاثية: 3.

6 الجاثية: 5، وانظر "ت" 14.

7 انظر المقتضب 4 / 195، وهذه الآية موجودة والتي قبلها غير موجودة.

(73/2)

منه لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها، وقربه أهما قد أحاطا بالأمور، وقال: وليس يجوز الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجاز.

وأما قولهم: ما كلُّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، فقال سيبويه: كأنك أظهرت كلَّ مضميرٍ فقلت: ولا كلَّ بيضاء 1، فمذهب سيبويه أن "كلَّ" مضمرة هنا محذوفة وكذلك: أَكَلَّ امرئٌ تَحْسِينَ امرأً ... وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا 2

يذهب إلى أنه حذف "كلُّ" بعد أن لفظ بها ثانية، وقال: استغنيت عن تشبيه "كلِّ" لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال: وجاز كما جازَ في قوله: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت: ولا مثلُ أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك قال: ومثلُ ذلك: ما مثلُ أخيك ولا أهلك يقولان ذلك 3، فلما جاز في هذا جاز في ذاك.

وأبو العباس -رحمه الله- لا يجيز: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك، ولا أخيه يكره ذاك والذي بدأ به سيبويه الرفع في قولك: ما كلُّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، والنصب في "وناراً" 4 هو الوجه، وهذه الحروف شواذ، فأما من ظنَّ أن من جرَّ آياتٍ 5 في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه، وإنما نظير ذلك قولك: إنَّ في الدار علامةً للمسلمين والبيتَ علامةً للمؤمنين، فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام، كما تعاد "إن" إذا طال الكلام، وقد ذكرنا هذا في باب إنَّ وأنَّ، ولولا أنا ذكرنا التأكيد

1 انظر الكتاب 1 / 33.

2 مر تفسيره / ص 71.

3 انظر الكتاب 1 / 33.

- 4 يشير إلى قول الشاعر: ونار توقد في الليل نارا.
- 5 يشير إلى قوله تعالى: {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ} .

(74/2)

وأحكامه فيما تقدم لذكرنا ههنا منه طرفاً، كما أنك لو قلت: إنَّ في الدار الخيرَ والسوق والمسجدَ والبلدَ الخيرَ، كان إعادته تأكيداً وحسن لما طال الكلام فآياتُ الأخيرة هي الأولى، وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثاني غير الأول حتى يصير¹ خبرين وأما من رفع وليست "آيات" عنده مكررة للتأكيد فقد عطف أيضاً على عاملين نصب أو رفع؛ لأنه إذا قال: {إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} 2، فإذا رفع فقد عطف "آيات" على الابتداء واختلافاً على "في" وذلك عاملان، ولكنه إذا قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: "إنَّ في الدار زيداً والمسجدَ عمرًا" وعمرو غير زيدٍ لكان ذلك له شاهداً على أنه إنَّ حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه.

1 في الأصل: "بصير".

2 الجاثية: 3، 4، 5 على التوالي.

(75/2)

باب مسائل العطف:

نقول: مررتُ بزيدٍ أنيسِكَ وصاحبِكَ فإن قلت: مررت بزيدٍ أخيك فصاحبِكَ، والصاحب زيدٌ لم يجز وتقول: اختصم زيدٌ وعمرو ولا يجوز أن تقتصر في هذا الفعل وما أشبهه على اسم واحد؛ لأنه لا يكون إلا من اثنين ولا يجوز أن يقع هنا من حروف

العطف إلا الواو 1 لا يجوز أن تقول: اختصم زيد فعمرو لأنك إذا أدخلت الفاء وثم اقتصرت على الاسم الأول؛ لأن الفاء توجب المهلة بين الأول والثاني وهذا الفعل إنما يقع من اثنين معاً وكذلك قولك: جمعت زيداً وعمراً ولا يجوز أن تقول: جمعت زيداً وعمراً وكذلك المال بين زيد وعمرو ولا يجوز: بين زيد فعمرو وتقول: زيدٌ راغبٌ فيك وعمرو تعطف "عمراً" على الابتداء فإن عطفت على "زيد" لم يكن بُد من أن تقول: زيدٌ وعمرو راغبان فيك فإن عطفت عمراً على الضمير الذي في "راغب" قلت: "زيدٌ راغبٌ هو وعمرو فيك" فإن عطفت على ابتداء والمبتدأ لم يجز أن تقول: زيد راغبٌ وعمرو فيك لأن "فيك" معلقة براغب فلا يجوز أن تفصل بينهما وقد أجازوا تقديم حرف النسق في الشعر فتقول على ذاك: قامَ وزيدٌ عمرو وقامَ ثم زيدٌ وعمرو وتقول: زيدٌ وعمرو قاما ويجوز: زيد وعمرو قامَ فحذف "قام" من الأول اجتزاءً بالثاني وتقول: زيدٌ ثم عمرو قامَ وزيد فعمرو قامَ وقد أجازوا التثنية،

1 لأن الواو تشرك الثاني فيما دخل فيه الأول.

(76/2)

فتقول: زيدٌ فعمرو قاما وزيد ثم عمرو قاما ولا يجيزون مع "أو ولا" إلا التوحيد لا غير نحو زيد لا عمرو قامَ وزيد أو عمرو قامَ لا يجوز أن تقول: زيدٌ لا عمرو قاما لأنك تخلط من قام بمن لم يقم وكذلك لو قلت قاما لجعلت القيام لهما إنما هو لأحدهما ومن أجاز: لقيتُ وزيداً عمراً لم يجز ذلك في المخفوض لا تقول: مررت وزيدٍ وعمرو تريد: مررت بعمرو وزيد لأنه قد قدم المعطوف على العامل وإنما أجازوا للضرورة أن يقدم معمولٌ فيه على معمولٍ فيه والعامل قبلهما وذا ليس كذلك وقد حلت بينه وبين ما نسقته عليه بغيره وهو الباء.

وأجاز قوم: قام ثم زيد عمرو، ولا يجيزون: إن وزيداً عمراً قائمان لأن "إن" أداة. ويجيزون: "كيف وزيدٌ عمرو" ويقولون: كلُّ شيءٍ لم يكن يرفع لم يجز أن يليه الواو نحو: "هل وزيد عمرو قائمان" محال وإنما صار العطف إذا لم يكن قبله ما يرفع أقبح لأنه يصير مبتدأً وفي موضع مبتدأ وليس أحد يجيز مبتدأً: وزيدٌ وعمرو قائمان يريد: عمرو وزيد قائمان وإن بمنزلة الابتداء فلذلك قبح أيضاً فيها وتقول: زيدٌ رغب فيك وعمرو وزيد فيك رغب وعمرو فإن أخرجت "رغب" على هذا لم يجز: أن تقول: زيدٌ فيك

وعمرّو رغبَ لأنك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف وقدمت ما هو متصل بالفعل وفرقت بينهما بالمعطوف أيضًا وتقول: أنت غير قائم ولا قاعد تريد: وغير قاعد لما في "غير" من معنى النفي وتقول: أنت غير القائم ولا القاعد تريد: غير القاعد كما قال الله عز وجل: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} 1 ولم يجئ هذا في المعرفة، لا يستعملون "لا" مع المعرفة العلم في مذهب "غير" لا يجوز: أنت غير زيد ولا

1 الفاتحة: 7. قال ابن خالويه في إعراب ثلاثين سورة/ 32: "غير" نعت للذين والتقدير: {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} ، غير اليهود؛ لأنك إذا قلت: مررت برجل صادق غير كاذب، فغير كاذب هو الصادق، وانظر المحيط 1/ 28.

(77/2)

عمرّو 1 تقول: زيد قام أمس ولم يقعد، ولا يجوز: زيد قام ويقعد، وإنما جاز مع "لم" لأنها مع عملت فيه في معنى الماضي، ولا يجوز أن تنسق على "لن ولم" بلا مع الأفعال لا تقول: لم يقيم عبد الله لا يقعد وكذلك: لن يقوم عبد الله لا يقعد يا هذا لأن "لا" إنما تجيء في العطف لتنفى عن الثاني ما وجب للأول وتقول: ضربت عمرًا وأخاه وزيد ضربت عمرًا ثم أخاه وزيد ضربت عمرًا أو أخاه وقوم لا يميزون من هذه الحروف إلا الواو فقط ويقولون: لأن الواو بمعنى الاجتماع فلا يميزون ذلك مع ثم وأو لأن مع "ثم وأو" عندهم فعلاً مضمراً فإن قلت: "زيد ضربت عمرًا وضربت أخاه" لم يجر: لأن الفعل الأول والجملة الأولى قد تمت ولا وصلة لها بزيد وعطفت بفعل آخر هو المتصل لسببه وليس لأخيه في "ضربت" الأولى وصلة فإن أردت بقولك: وضربت إعادة للفعل الأول على التأكيد جاز ومن أجاز العطف على عاملين قال: زيد في الدار والبيت أخوه وأمرت لعبد الله بدرهم وأخيه بدینار لأن دیناراً ليس إلى جانب ما عملت فيه الباء وحرف النسق مع الأخ ولا يجوز أيضاً أمرت لعبد الله بدرهم ودینار أخيه لأن أخاه ليس إلى جانب ما عملت فيه اللام وحرف النسق مع دینار وتقول: ضربت زيداً وعمراً ويجوز أن ترفع عمرًا وهو مضروب فتقول: ضربت زيداً وعمراً تريد: وعمرو كذلك وإنما يجوز هذا إذا علم المحذوف ولم يلبس وتقول: هذان ضاربٌ زيداً وتاركه لأن الفعل لا يصلح هنا لو قلت: هذان يضربُ زيداً ويتركه لم يجر وإنما جاز هذا في "فاعل" لأنه اسم فإذا قلت: هذان زيدٌ وعمرو لم يجر إلا بالواو لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع.

واعلم: أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكد نحو: قمتُ أنا
وزيدٌ وقامَ هو وعمرو قال الله عز وجل: ﴿أَذْهَبَ أَنتَ

1 لأن "غيراً" لا تكون إلا نكرة عند المصنف، وغيره يقول: تكون معرفة في حال،
ونكرة في حال، وانظر البحر المحيط 1/ 28.

(78/2)

وَرُبُّكَ فَقَاتِلَا} 1، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيءٍ حسنٍ، نحو: ما قمتُ
ولا عمرو، ويجوز أن تعطف بغير تأكيد ولا يجوز عطف الظاهر على المكني المخفوض
نحو: مررت به وعمرو إلا أن يضطر الشاعر وتقول: أَقْبَلْ إِنْ قِيلَ لَكَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ إِذَا
أَمَرْتَ بِالْحَقِّ: أَرَدْتَ: أَقْبَلْ الْحَقَّ إِنْ قِيلَ لَكَ هُوَ وَالْبَاطِلُ.
قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها، وكنت
قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين: معربٍ ومبنيٍ فإن المعرب ينقسم
قسمين: منصرفٍ وغير منصرفٍ وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا
ينصرف ثم نتبعه المبنيات.

1 المائدة: 24.

(79/2)

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف

مدخل

...

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف:

اعلم: أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين
والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌ ولا تنوينٌ، لأنه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جرٌ
فيه ولا تنوين وجب ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء
نظير الجزم في الفعل لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال، وإنما منع ما لا

ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جرّ في موضع الجرّ وإنما فُعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين، ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيء وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف، ونحن نذكر ما لا ينصرف منها ليعلم ما عداها منصرف.

(79/2)

الأسباب التي تمنع الصرف تسعة:

مضى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة، والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث، والتعريف والعدل، والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأول: وزن الفعل:

فما جاء من الأسماء على أفعال أو يفعل، أو تفعل، أو تفعل، أو فعل ويفعل، وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف، فأفعل نحو أحمر وأصفر وأخضر لا ينصرف لأنه على وزن أذهب وأعلم، وهي صفات فقد اجتمع فيها علتان وأحمد اسم رجل لا ينصرف، لأنه على وزن أذهب فهو معرفة ففيه علتان فإن نكرته صرفته تقول: مررت بأحمد يا هذا وبأحمد آخر وأعصر اسم رجل لا ينصرف لأنه مثل أقتل وكذلك إن سميته بتنضب، وترتب 1 وتألّب، فأما تولّب، إذا سميت به فمصرف 2، لأنه مثل جعفر، فإن سميت على هذا رجلاً بيضرب قلت: هذا يضرب قد جاء ومررت بيضرب ورأيت يضرب وكذلك: تضرب ونضرب واضرب وإن سميته بفعّل قلت: هذا ضرب قد جاء، ورأيت ضرب*، وإن سميته بضرب صرفته لأنه مثل حاجرٍ وجملٍ وليس بناؤه بناء يخص الأفعال، ولا هي أولى به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة، وهو

1 ترتب: هو الشيء الثابت.

2 انظر سيويه 3/ 2، وأما ما جاء مثل تولّب ونهشل فهو عندنا من نفس الحرف

مصرفوف حتى يجيء أمر يبينه.

* منع ذلك من الصرف هو رأي عيسى بن عمر، انظر الكتاب 7/ 2.

(80/2)

كثير فيهما جميعاً، وإن سميت رجلاً بنرجس لم تصرفه، لأنه على مثال نصرب، وليس في الأسماء شيء على مثال فَعَلَّ ولو كان فيها فَعَلَّ لصرفنا نرجس إذا سمينا به. أما نهشل¹ اسم رجل فمصرف؛ لأنه على مثال "جَعْفَر" وليس هو تفعل إنما هو فَعَلَّ ولكن لو سميت رجلاً بتذهب لترك صرفه فقلت: هذا تذهب ورأيت تذهب ومررت بتذهب وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها تقول: مرْتُ بتغلب وتغلب آخر لأنه قد زالت إحدى العلتين. وهي التعريف فإن سميت بقام عمرو حكيت فقلت: هذا قام عمرو ورأيت قام عمرو وكذلك كل جملة يسمى بها نحو: تأبط شرّاً تقول هذا تأبط شرّاً وكذلك إذا سميت "بقاما" قلت: هذا قاما ورأيت قاما ومررت بقاما وهذا، قاموا ورأيت قاموا ومررت بقاموا وإن سميت "بقام" وفي قام ضمير الفاعل حكيت فقلت: هذا قام قد جاء ومررت بقام يا هذا تدعه على لفظه لأنك لم تنقله من فعل إلى اسم إنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعاً رجلاً فوجب أن تحكيه فأما إن سميت "بقام" ولا ضمير فيه فهو مصرف لأنه مثل بابٍ ودارٍ وقد نقلته من الفعل إلى الاسم ولو كان فعلاً لكان معه فاعلاً ظاهر أو مضمراً وكذلك لو سميت بقولك: زيد أخوك لقلت هذا زيد أخوك قد جاء ورأيت أخوك ومررت بزيد أخوك تحكي الكلام كما كان فإن سميت رجلاً "بضربت" ولا ضمير فيه قلت: هذا ضربته فتقف عليه بهاء لأن الأسماء المؤنثة من هذا الضرب إذا وقفت عليها أبدلت الناء هاء تقول: هذا سلمة قد جاء فإذا وقفت قلت: سلمة وكذلك "ضربت" إذا سميت بها خرجت عن لفظ الأفعال ولزمها ما يلزم الأسماء، وليست الناء في "ضربت" اسماً ولو كانت اسماً لحكى، وقد ذكرنا فيما تقدم أن هذه الناء إنما تدخل في فعل المؤنث لتفرق بينه وبين فعل المذكر، وإذا سميت "بضربت" وفيها ضمير الفاعلة، حكيت، فقلت: هذا ضربت قد جاء، ورأيت ضربت ومررت بضربت لأن فيه ضميراً، ولو

1 النهشل: الشيخ الكبير والأنثى نهشلة، والنهشل أيضاً الذئب.

(81/2)

أظهرت لقلت: ضَرَبَتْ هِي، وكل اسم صار علمًا لشيءٍ وهو على مثال الأفعال في أوله زيادتها لا تصرفه فإن سميت بأضرب أو أقبل قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا أضرب قد جاء وأذهب وأقبل قد جاء لأن ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضربًا وانطلق انطلاقًا فأما الأسماء التي ليست بمصادر جارية على أفعالها فألف الوصل غير داخل عليها وإنما دخلت في أسماء قليلة نحو ابن وامرئٍ واستٍ وليس هذا بابًا وإن سميت رجلًا "بتضارب" صرفته لأنه ليس على مثال الفعل فتقول: هذا تضاربٌ قد جاء ومررت بتضاربٍ فإن صغرتَه وهو معرفة قلت: تُضَرِّبُ فلم تصرفه لأنه قد ساوى تصغير "تضرب" وأنت لو سميت رجلًا "بتضرب" ثم صغرتَه وأنت تريد المعرفة لم تصرفه. وأفعل منك لا يصرف نحو: أفضل منك وأظرف منك لأنه على وزن الفعل وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف ألا ترى أن العرب تقول: هو خيرٌ منك وشرٌ منك لما زال بناء "أفعل" صرفوه فإن سميت بأفعلٍ مفردًا أو معها "منك" لم تصرفها على حال وأما أجمع وأكتع فلا ينصرفان لأنهما على وزن الفعل وهما معرفتان لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة فإن ذكرتهما صرفتهما وإن سميت رجلًا ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيثُ قلت: هذا ضربونٌ قد جاء من قبل أن هذه الواو ليست بضمير فلما صار اسمًا صار مثل "مسلمون" والاسم لا يجمع بواو ولا نونٍ معها، ومن قال مسلمين قالت: ضَرَبِينَ وكذلك لو سميت "بضربا" قلت: ضربانٍ قد جاء فيمن قال: أكلوني البراغيثُ ومن قال: مسلمينَ وعشرينَ لم يقل في مسلمات مسلمينَ؛ لأن ذاك لما صار اسمًا لواحدٍ شبه بعشرينَ وبيرينَ.

الثاني: الصفة التي تنصرف.

وذلك نحو: أفعل الذي لَهُ فَعْلَاءٌ، نحو أحمرَ وحمراء، وأصفرَ وصفراء، وأعمى وعمياء وأحمرٌ لا ينصرف لأنه على وزن الفعل، وهو

(82/2)

صفة، وحمراء لا تنصرف لأن فيها ألف التانيث وهي مع ذلك صفة، ولو كان ألف التانيث وحدها في غير صفةٍ لم تنصرف، ونحن نذكر ذلك في باب التانيث والصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام وكل بناء دخلته الألف واللام فهو منصرفٌ ومتى صارت

الصفة اسماً فقد زال عنها الصفة فأما قائمة وقاعدة وما أشبه ذلك إذا وصفت بها فهو منصرفٌ، لأن هذه الهاء إنما دخلت فرقاً بين المذكر والمؤنث وهي غير لازمة فهي مثل التاء في الفعل إذا قلت: ضربت وضربت وإنما يعتد بالتأنيث الذي لم يذكر للفرق وأجازوا مثني وثلاث ورباع غير مصروفٍ وذكر سيبويه أنه نكرة¹ وهو معدولٌ فقد اجتمع فيه علتان وإذا حقرت ثناء وأحادَ صرفته لأنك تقول: أُحَيِّدُ، وثُنِّيَ فيصير مثل حُمِرٍ فيخرج إلى مثال ما ينصرف.

الثالث: التأنيث:

والمؤنث على ضربين: ضرب بعلامةٍ وضرب بغير علامة، فأما المؤنث الذي بالعلامة فالعلامة للتأنيث علامتان²: الهاء والألفُ، فالأسماء التي لا تنصرف مما فيها علامة فنحو: حمدة اسم امرأة وطلحة اسم رجل، لا ينصرفان لأنهما معرفتان، وفيهما علامة التأنيث فإن نكرتهما صرفتهما تقول: مررت بحمدة وحمدة أخرى وطلحة وطلحة آخر، وكل اسم معرفة فيه هاء التأنيث فهو غير مصروف فأما ألف التأنيث فتجيء على ضربين: ألف مفردة نحو بُشْرَى وحَبْلَى وسَكْرَى وألف قبلها ألف زائدة نحو صحراء وحمراء وخُنْفَسَاء، وكل اسم فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة، فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبتا ترك صرف بُشْرَى، وإنما فيه ألف للتأنيث فقط؟ قيل: هذه التي تدخلها الألف

1 انظر الكتاب 2/ 15.

2 هكذا في الأصل وفي العبارة ركاقة، والمراد: فالتأنيث علامتان.

(83/2)

يبني الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير، فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألفُ الألفُ التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سميت بما يكون فيه وذلك نحو: أَلَفَ ذِفْرَى وَعَلَقَى فِيمَن قَالَ: عُلُقَاءٌ وَحَبْنَطَى¹، فإن سميت بشيءٍ منها لم تصرفه؛ لأنها أَلَفٌ زائدة كما أن ألف التأنيث زائدة وقد امتنع دخول الهاء عليها في المعرفة وأشبهت ألف التأنيث لذلك. وحق كل ألف تجيء زائدة رابعة فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة لأن بابها إذا جاءت زائدة رابعة فما زاد فالتأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإلحاق يحتاج إلى دليل لقلته والدليل الذي

تعلم به الألف الملحقه أن تنون وتدخل عليها هاءٌ نحو من جعل عَلَقَى ملحقةً فنون وألحق الهاء فقال: عِلْقَاءٌ ولهذا موضع يبين فيه وإنما شبهت ألف حَبَنَطَى بألف التأنيث، كما يثبت الألف والنون في عثمان بالألف والنون في غَضَبَانَ لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث، فإن صغرت عَلَقَى اسم رجل صرفته وإن سميت رجلاً بمعزى لم تصرفه وإن صغرته لم تصرفه أيضاً لأنه اسمٌ لمؤنثٍ فأما من ذكر معزى فهو يصرفه وتترى فيها لغتان كَعَلَقَى فأما أَرَطَى ومعزى فليس فيه إلا لغة واحدة الإلحاق والتنوين فإن سميت بهما لم تصرفهما كما ذكرت لك وإن سميت بعلباء صرفته لأنه ملحقٌ بسرداخ²، تقول غلبى كما تقول: سُرَيْدِيحٌ ولو كانت للتأنيث لقلت غَلْبِيَاءٌ. وأما التأنيث بغير علامة فنحو: زينب وسعاد لا ينصرفان لأنهما اسمان لمؤنث وإن سميت امرأة باسمٍ على أربعة أحرف أصلية أو فيها زائدةً فما زاد لم يصرف لأن الحرف الرابع بمنزلة الهاء، لأن الهاء لا تكون إلا رابعةً فصاعداً، إلا في اسم منقوص نحو ثُبَّةٍ وكذلك إن سميت مذكراً باسم مؤنث لا علامة فيه ولم تصرفه نحو رجل سميته بعناق وسعاد وقالوا: إنَّ أسماءَ اسم رجلٍ، إنما لم يصرف وهو جمع

1 حبنطى: الكبير البطن.

2 سرداخ: الناقة الطويلة.

(84/2)

اسم على أفعال، وحق هذا الجمع الصرف؛ لأنه من أسماء النساء، فلما سمي به الرجل لم يصرف، ولو قال قائل: إنما هو فعلاء أرادوا أسماء وأبدلوا الواو همزةً كما قال في وسادةٍ إسادةٍ لكان مذهباً فإن سميت مؤنثاً باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو: امرأة سميتها بقَدَمٍ فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو هِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ فمن العرب من يصرف لخفة الاسم¹، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف، فإن سميت امرأة باسم مذكرٍ - وإن كان ساكن الأوسط - لم تصرفه نحو زيدٍ وعمرو، لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث فهذا مذهب أصحابنا²، وهو في هذا الموضع نظير رجلٍ سميته بسعادٍ وزينبٍ وجَيْئَلٍ فلم تصرفه؛ لأنهما أسماءٌ اختص بها المؤنث وهو على أربعة أحرف والرابع كحرف التأنيث، وإن سما رجلًا بقَدَمٍ وخَشِلٍ³ صرفوه وحقروه فقالوا: قُدَيْمٌ.

الرابع: الألف والنون اللتان تضارعان ألفي التأنيث:

اعلم: أنهما لا يضارعان ألفي التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين، زيدا معاً، كما زيدت ألفا التأنيث معاً، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تأنيث كما لا يدخل على ألفي التأنيث تأنيثٌ وذلك نحو سكرانٌ وغضبانٌ، لأنك لا تقول: سكرانة ولا غضبانة، إنما تقول: غَضْبَى، وسَكْرَى فلما امتنع دخول

1 انظر الكتاب 2/ 22، والمقتضب 3/ 350.

2 أي: البصريون، قال سيبويه: فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه أخف الأبنية.

انظر الكتاب 2/ 23، وانظر المقتضب 3/ 350-351.

3 الخشل: من معانيه الشيء الحشن والرديء من كل شيء، والحلى والمقل اليابس.

(85/2)

حرف التأنيث عليهما ضارعا التأنيث وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألفٌ ونونٌ، زائدتان زيدا معاً، فهو غير مصروفٍ وذلك نحو عثمانٌ اسم رجلٍ لا تصرفه لأنه معرفة وفي آخره ألفٌ ونونٌ، وهما في موضع لا يدخل عليهما التأنيث لأن التسمية قد حظرت ذلك، فهذا مثل حَبْنَطَى وذَفْرَى، إذا سميت بهما لما حظرت التسمية دخول الهاء أشبهت الألفُ ألفَ التأنيث، فلم تصرف في المعرفة، وصرف في النكرة، وكذلك عثمان غير مصروف في المعرفة، فإن نكرته صرفته؛ لأنه في نكرته كعطشان الذي له عطشى، وكذلك إن سميته بِعْرِيَّانَ، وسرحانَ وضُبَعانَ لم تصرفه، فإن نكرته صرفته، وإن حقرت سرحان اسم رجلٍ صرفته فقلت: سُريحيْنٌ؛ لأنه ملحقٌ بسرداحٍ في نكرته ولكنك إن حقرت عثمان فقلت: عُثيمانُ لم تصرفه وتركت الألف والنون على حالهما، كما فعلت بألفي التأنيث إذا قلت: حُمَيْراءُ فعثمانُ مخالفٌ كسرحانَ، كأنه إنما بني هذا البناء في حال معرفته وهذا يبين في التصغير، وإن سميت بطحان من الطحن، وسمانٌ 1 من السمن وتبانٌ 2 من التبن، صرفت جميع ذلك، وإن سميت بدهقان من الدهق، لم تصرفه وإن سميته من التدهق [صرفته] 3. وكذلك شيطان إن كان من التشيطين صرفته، وإن كان

من شَيْطَ لم تصرفه، وقال سيبويه: سألتُ الخليل عن رُمَّانَ، فقال: لا أصرفه وأحملة على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف 4 - يعني أنه إذا سمي لم يصرفه في المعرفة - لأنه لا يدري من أي شيء اشتقاقه فحملة على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون، قال: وسألته عن سَعْدانَ ومَرْجانَ،

-
- 1 في اللسان: السمان: بائع السم. الجوهرى السمان: إن جعلته بائع السم انصرف، وإن جعلته من السم لم ينصرف في المعرفة.
 - 2 التبان - بالضم والتشديد: سروال صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة فقط، يكون للملاحين وفي اللسان: ورجل تبان يبيع التبن، وإن جعلته فعلان من التبن لم تصرفه.
 - 3 أضفت كلمة "صرفته" لإيضاح السياق، وانظر الكتاب 11 / 2.
 - 4 انظر الكتاب 11 / 2.

(86/2)

فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل: سِرَداح، ولا فَعْلالٍ إلا مضعفاً، ولو جاء شيء على مثال جَنْجَانٍ لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرَّان 1، إلا أن يجيء أمرٌ يبين أو يكثر في كلامهم فيدعوا صرفه 2، قال أبو العباس: صُرف جَنْجَانٌ لأن المضاعف من نفس الحرف بمنزلة خَضْخاضٍ ونحوه، فأما غَوْغَاء فيختلف فيها، فمنهم من يجعلها كخَضْخاضٍ فيصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراء فلا يصرف.

الخامس: التعريف:

متى ما اجتمع مع التعريف التأنيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون لم يصرف، فالتأنيث نحو طلحة وحمزة وزينب، اجتمع في هذه الأسماء أنها مؤنثات وأنها معارف، والألف والنون مثل عثمان، والعدل مثل عُمَر وسَحَر، ووزن الفعل مثل أحمد ويشكر، والعجمة نحو إبراهيم وإسماعيل ويعقوب، فجميع هذه لا تصرف لاجتماع العلتين فيها، فإن سميت بيعقوب وأنت تريد ذكر القبح 3 صرفته، لأنه مثل يربوع 4، فأما الصفة والجمع فإنهما لا يجتمعان مع التعريف بالتسمية؛ لأن الصفة إذا سمي بها زال عنها معنى الصفة والجمع لا يكون معرفة أبداً إلا بالألف واللام، فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلاً نحو: مساجد، لم تصرفه وقلت: هذا مساجد قد جاء إنما لم يصرف لأنه معرفة، وإنه مثلاً لا يكون في الواحد فأشبهه الأعجمي المعرفة، فإن صغرت

صرفته فقلت: مُسَيِّجِدٌ، لأنه قد عاد

- 1 المران في اللسان: الرماح الصلبة اللدنة واحدها: مرانة.
- 2 انظر الكتاب 2 / 12. وتكملة النص.. فيعلم أنهم جعلوها زائدة.
- 3 القبح: الحجل. انظر حياة الحيوان 2 / 340.
- 4 اليربوع: حيوان طويل الرجلين قصير اليدين، حياة الحيوان 2 / 339.

(87/2)

البناء إلى ما يكون في الواحد مثله، وصار مثل مُبَيِّسٍ، وقال سيبويه: سَراويلٌ واحدٌ أعرب وهو أعجمي وأشبهه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهو مصروفٌ في النكرة¹، وإن سميت به لم تصرفه، وإن حقرت اسم رجلٍ لم تصرفه؛ لأنه مؤنث مثل عَنَاقٍ وَعَنَاقٍ إذا سميت به مذكراً لم تصرفه، وأما شراحيل فمصروفٌ في التحقير، لأنه لا يكون إلا جمعاً وهو عربيٌّ، وقال الأخفش: الجمعُ الذي لا ينصرفُ إذا سميت به، إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضاً.

السادس: العدل:

ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى وإما لأن يسمى به، فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عدلٌ لفظه ومعناه، عدلٌ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عدلٌ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف؛ لأنه معدول وأنه صفة²، ولو قال قائلٌ: إنه لم ينصرف لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعاً، وجعل ذلك لكان قولاً. فأما ما عدل في حال لتعريف، فنحو عُمَرَ وَزُفَرَ وقَتَمَ، عدلٌ عن عامرٍ، وزافرٍ، وقائِمٍ³.... أما قولهم: يا فسقُ فإنما أرادوا: يا فاسقُ، وقد ذكر في باب النداء، وسحرٌ إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام⁴، فهو لا يصرف تقول: لقيتُهُ سَحَرٌ يا هذا، فاجتمع فيه التعريف

- 1 انظر الكتاب 2 / 16.
- 2 انظر الكتاب 2 / 14-15. وهو رأي الخليل ويؤيده أبو عمرو بن العلاء.

- 3 مظموس في الأصل، وقدره نصف سطر.
4 انظر الكتاب 2 / 43، وأما ابن الشجري 2 / 250، وابن يعيش 2 / 41.

(88/2)

والعدل عن الألف واللام، فإن أردت سحرًا من الأسحار صرفته وإن ذكرته بالألف واللام أيضًا صرفته، فأما ما عُذِلَ للمؤنث فحقه عند أهل الحجاز 1 البناء؛ لأنه عُذِلَ مما لا ينصرف، فلم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء. ويجيء على "فَعَالٍ" مكسور اللام نحو حَذَامٍ وَقَطَامٍ، وكذلك في النداء نحو: يا فساقٍ ويا غَدَارٍ، ويا لكاعٍ ويا خباثٍ فهذا اسم الخبيث واللكعاء والفاسقة، وفَعَالٍ في المؤنث نظيرُ فُعَلٍ في المذكر، وقد جاء هذا البناء اسمًا للمصدر فقالوا: فَجَارٍ يريدون: فَجْرَةً وِنْدَادٍ يريدون: بددًا ولا مَسَاسٍ يريدون: المسَّ ويجيء اسمًا للفعل نحو: مَنَاعَهَا أي: امْنَعَهَا، وحَذَارٍ اسم احذر، ومما عُذِلَ عن الأربعة: قَرَقَارٍ يريدون: قَرَقَرٌ وعَرَعَارٍ، وهي لعبة ونظيرها من الثلاثة: خراجٍ أي اخرجوا وهي لعبة أيضًا، وجميع ما ذكر إذا سمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف²، فأما ما كان آخره راء فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون على الحجازية³، وذلك: سَفَارٍ، وهو اسم ماءٍ وحضارٍ اسم كوكبٍ، قال سيبويه: يجوزُ الرفع والنصب، قال الأعشى:

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ ... فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارُ⁴

- 1 انظر الكتاب 2 / 40، قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسمًا لمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه؛ لأن البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث".
2 انظر الكتاب 2 / 40.
3 انظر الكتاب 2 / 41، والمقتضب 3 / 375.
4 من شواهد سيبويه 2 / 41 على إعراب "وبار ورفعها والمطرود فيما كان في آخره الراء أن يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الألف ... وأعرب في لغة بني تميم فاضطر الأعشى لرفع لأن القوافي مرفوعة".
ووبار: اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت، وانقطعت كهلاك عاد وثمود، وقال السهيلي: وبار: أمة هلكت في الرمل ... وقال ابن الشجري: وبار: اسم إقليم تسكنه الجن مسخ أهله، وقيل: وبار موضع.

وانظر: المقتضب 3/ 376، وأمالى ابن الشجري 2/ 115، وابن يعيش 4/ 65
ومعجم البلدان 5/ 356، والعيني 4/ 359، والمخصص لابن سيده 17/ 67،
وجمهرة أنساب العرب/ 462، والروض الأنف 1/ 14، وديوان الأعشى/ 281،
والرواية فيه: ومرحد.

(89/2)

وجمع هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف؛ لأن هذا بناءً بني للتأنيث، وحرك بالكسر
لذلك، لأن الكسرة من الياء، والياء يؤنثُ بها، وهو متصرف في النكرة، ومنهم من
يصرف رقاش وعلاب، إذا سمي به كأنه سمي بصباح، وإذا كان اسماً على فعال لا يدري
ما أصله بالقياس صرفه؛ لأنه لم يعلم له علةٌ توجبُ إخراجَه عن أصله، وأصل الأسماء
الصرف وكل "فعال" جائزٌ متى كانت من "فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ ولا يجوز من أفعلتُ"
لأنه لم يسمع من بنات الأربعة إلا قَرَقَارٌ وعَرَعَارٌ، وفَعَالٍ إذا كان أمراً نصب بعده وليس
يطرد "فَعَالٍ" إلا في النداء وفي الأمر.

السابع: الجمع الذي لا ينصرف:

وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع، وإنما مُنِعَ الصرف لأنه جمعٌ جمع، لا
جمع بعده، ألا ترى أن أَكَلَبًا جمع كَلَبٍ، فإن جمع أَكَلَبًا قلت: أَكَلَبُ فهذا قد جمع
مرتين، فكل ما كان من هذا النوع من الجموع التي تشبه التصغير وثالثه ألفٌ زائدة، كما
أن ثالث التصغير ياءٌ زائدة وما بعده مكسور، كما أن ما بعد ثالث التصغير مكسور
فهو غير منصرف، وذلك نحو: دراهم ودنانير، فدراهم في الجمع نظير دُرَيْهِم في
التصغير، ودنانير نظير دُنَيْنِير، فليس بين هذا الجمع وبين التصغير إلا ضمة الأول في
التصغير، وفتحة في الجمع، وإن ثالث التصغير ياءٌ وثالث هذا ألفٌ، فهذا الجمع الذي
لا ينصرف. فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع انصرف، وذلك نحو صياقلة¹؛ لأن الهاء
قد شبهته بالواحد، فصار كمدائي لما نسبت إلى مدائن

1 صياقلة: جمع صيقل وهو شحاذ السيوف.

(90/2)

انصرف، وكان قبل التسمية لا ينصرف، ووقع الإعراب على الباء، كما وقع على ياء النسب، فإن كان هذا الجمع فيما لأمه ياء¹ مثل جَوَارٍ نونت في الجر والرفع؛ لأن هذه الياء تحذف في الوقت، في الجر والرفع، فعوضت النون من ذلك وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ولم تصرف، وقلت: رأيت جواري يا هذا.

وقال أبو العباس، رحمه الله: قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى جوار وبابه أجمع، فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه، وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر، كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة، وهو قول أهل بغداد، والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق، وجميع البصريين، قال أبو بكر: فأما الياء في "ثمانٍ" فهي "ياءٌ نسبٍ" وكان الأصل ثمني مثل يماني، فحذفت إحدى الياءين وأبدلت منها الألف، كما فُعل ذلك بيماني حين قالوا: يمانٍ يا هذا، وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف. قال الشاعر:

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا²

وأما بخاتي³ فلا ينصرف لأن الياء لغير النسب، وهي التي كانت في بُخْتِية وكذلك كُرسِي وكُراسِي، وقُمْرِي وقَمَارِي.

1 في الأصل "فيما لأمه جوار" وهو خطأ.

2 من شواهد سيبويه 2/ 17 على ترك صرف ثماني تشبيها لها بما جمع على زنة مفاعل، كأنه توهم واحدتها ثمنية كحذرية ثم جمع فقال: ثمان كما يقال: حذار في جمع حذرية، والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو: "يمان" وهو صدر بيت عجزه: حتى هممن بزيفه الارتاج.

وصف إبلا أولع راعيها بلقاحها حتى لقحت ثم حداها أشد الحداء ثم همت بإزلاق ما ارتجت عليه أرحامها من الأجنة والزيف بها وهو إزلاقها وإسقاطها.

وانظر: الخزاعة 1/ 74، وشواهد الألفية للعالملي / 375.

3 بخاتي: جمع بختي، ككرسي، وفي اللسان: البخت والبختية دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الإبل الخراسانية تنتج من عربية.

الثامن: العجمة.

الأسماء الأعجمية الأعلام غير مصروفة إذا كانت العرب إنما أعربتھا في حال تعريفھا نحو: إسحاق، وإبراهيم، ويعقوب؛ لأن العرب لم تنطق بهذه إلا معارف ولم تنقلھا من تنكير إلى تعريف، فأما [ما] 1 أعربته العرب من النكرات من كلام العجم، وأدخلت عليه الألف واللام، فقد أجروه مجرى ما أصل بنائه له، وذلك نحو ديباج وإبريسم ونيروز وفرند² وزنجيل، وشهير، وآجر، فهذا كله قد أعربته العرب في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام، فقالوا: الديباج والشهير والنيروز والفرند، فجميع هذا إذا سميت به مذكراً صرفته، لأن حكمه حكم العربي، فإن كان الاسم العلم ثلاثياً صرفوه لخصته نحو نُوحٍ ولوطٍ، ينصرفان على كل حال³.

التاسع: الاسمان اللذان يجعلان اسماً واحداً.

والأول منهما مفتوح، والثاني بمنزلة ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وهو مشبه بما فيه الهاء لأن ما قبله مفتوح، كما أن ما قبل الياء مفتوح وهو مضموم إلى ما قبله، كما ضمت الهاء إلى ما قبلها، وذلك نحو: حضرموت وبعليک ورام هُرمز ومارسرجس، ومنهم من يضيف ويصرف، ومنهم من يضيف ولا يصرف ويجعل كَرَبٍ في "معدّي كرب" مؤنثاً، ومنهم من يقول: معد يکرب يجعله اسماً واحداً⁴، إلا أنهم لا يفتحون الياء،

1 أضفت كلمة "ما" لإيضاح المعنى. وانظر الموجز / 73.

2 فرند: السيف وجوهره.

3 انظر الكتاب 2 / 19، وأما هود ونوح فتتصرفان على كل حال لخصتهما، والمقتضب 3 / 353.

4 انظر الكتاب 2 / 50، وأما معد يکرب ففيه لغات، منهم من يقول: معد يکرب فيضيف، ومنهم من يقول: معد يکرب ولا يصرف، يجعل كرب اسماً مؤنثاً.

(93/2)

مسائل من هذا الباب:

قال أبو العباس: قال سيويه: تصرف رجلاً سميت قیل أورد اللتين تقديرهما فُعل، فقیل له: لم صرفتهما، وفعل لا ينصرف في المعرفة لأنه مثال لا تكون عليه الأسماء؟ فقال: لما سكنت عينهما ذهب ذلك البناء وصارا بمنزلة فُعل وفعل قیل له: فكيف ترعم أنك إذا قلت لَقَضُوا الرجلُ ثم أسكنت على قول من قال في عَضِدٍ: عَضِدٌ قلت: لَقَضُوا الرجلُ 1، ولم ترد الياء وإن كانت الضمة قد ذهبت؛ لأنك زعمت تنويها، وأنك لم تنبها على "فعل" ولكنك أسكنتها من "فعل" فذلك البناء في نيتك، وكذلك تقول في "ضوء" كما ترى إذا خففت الهمزة "ضَو" فأثبت واوًا طرفًا وقبلها حركة، ومثل هذا لا يكون في الكلام، فقلت: إنما جاز هذا لأن حركتها إنما هي حركة الهمز لأنها الأصل، فهي في النية وأشبه هذا كثير فلم تترك الصرف في قیل ورد اللتين هما فعل؛ لأن الإسكان عارض، والحركات في النية؟ قال: فالجواب في ذلك أنه حين قال: لَقَضُوا الرجلُ فأسكن الضاد، إنما سكنها من شيء مستعمل يتكلم به، فالإسكان فيه عارض؛ لأن قولهم المستعمل إنما هو لَقَضُوا ثم يسكنون، وكذلك الهمزة المخففة إنما المستعمل إثباتها ثم تخفف استثقالاً فيقولون: ضَو وقَضُو استخفافاً، وأما قیل، ورد فلا يستعمل الأصل منهما ألبتة، لا يقال: قول ثم يخفف ولا رَدَد، فهذا يجري مجرى ما لا أصل له إلا ما يستعمل، ولذلك قالوا في تصغير سماء: سُمِيَّةٌ

1 في سيويه 382/2 "ألا تراهم قالوا: لقضوا الرجل ثم قالوا: لقضو الرجل، فلما كانت مخففة مما أصله التحريك وقلب الواو لم يغيروا الواو، ولو قالوا: غزو وشقو لقالوا: لقضي ...".

(93/2)

لأن هذه الياء لا يستعمل إلا حذفها؛ فلذلك دخلت الهاء وصارت بمنزلة ما أصله الثلاثة، وقياس هذا القول أنك إذا سميت رجلاً: "ضَرْبٌ" ثم أسكنت فقلت: ضَرْبٌ لم تصرفه؛ لأن الأصل يستعمل، وإن أسكنت فقلت: "ضَرْبٌ" التي هي فَعْلٌ ثم سميت بها مسكنة وجب أن تصرف لأن الأصل لم يقع في الاسم قط، وأنه لم يُسم به إلا مسكناً، والدليل على ذلك أنهم إذا سمو رجلاً جِيَالٌ¹، ثم خففوا الهمزة قالوا: جمل ولم يصرفوه، وقال: سئل التوزي وروي عن أبي عبيدة أنه يقال للفرس الذكر: لُكْعُ²، والأنثى لُكْعَةٌ، فهل ينصرف لُكْعٌ على هذا القول؟ فالجواب في ذلك: أن لُكْعًا هذه تنصرف في المعرفة؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه "لكاع" ولكنه بمنزلة: حُطَمٌ³، وإن كان حُطَمٌ صفةً؛ لأنه اسم ذكره من باب صُرِدٍ ونَعْرٍ فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلى عَمَرٍ ونحوه، وقال: الأسماء الأعجمية التي أعربتها العرب لا يجيء شيء منها على هيئته وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسحاق ويعقوب، وكذلك فرعون وهامان وما أشبهها؛ لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ، فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود منقوص الياء ذاهب الميم، وأن سارة لما أعربها نقصت نقصاً كبيراً، وكذلك إسحاق والأسماء العربية ليس فيها تغييرٌ، ويبين ذلك أن الاشتقاق فيها غير موجود ولا يكون في العربية نعتٌ إلا باشتقاقٍ من لفظه أو من معناه، ولو قال قائل: هل يجوز أن يصرف إسحاق كنت مشتركاً إن كان مصدر أسحق السفّر إسحاقاً، تريد: أَبْعَدَهُ إِبْعَادًا فهو مصروفٌ لأنه لم يغير، والسحيقُ: البعيدُ، قال الله عز وجل: {وَأَوْ هَوَّيْ بِهِ

-
- 1 جينل: الضبع معرفة بغير ألف ولام، وهو غير معروف؛ لأنه اسم علم بمنزلة جعار.
 - 2 في اللسان 10/ 199 قال أبو عبيد: اللكع عند العرب: العبد أو اللئيم.
 - 3 رجل حطم، وحطمة: إذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض، ويضرب مثلاً لوالي السوء. قال سيبويه 2/ 315: فالأسماء نحو: صرد، ونغر، وريع، والصفة نحو: حطم ولبد، قال الله تعالى: {أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدًا}.

(94/2)

الرَّيْحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ { 1 وإن سميت إسحاق اسم النبي -عليه السلام- تصرفه؛ لأنه قد غير عن جهته، فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب، وكذلك يعقوب الذي لم

يغير، وإنما هو اسم طائر معروف، قال الشاعر:

عَالٍ يُقَصِّرُ دُونَهُ الْيَعْقُوبُ²

فإذا سمينا بهذا صرفناه، وإن سمينا يعقوب اسم النبي -عليه السلام- لم تصرفه؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع غير معروف المذهب، وإنما جاء في القرآن في مواضع من صرف عاد وثمود وسبأ، فالقول فيها أنها أسماء عربية وأن القوم عرب في أنفسهم، فقوله عز وجل: {وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ} 3، وإنما هم آباء القبائل، كقولك: جاءتني تميم وعامر، إنما هو قبيلة تميم وقبيلة عامر، فحذف قبيلة كقولك: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} 4 فأما عاد، فمنصرف اسم رجل على كل حال، لأن كل عجمي لا علامة للتأنيث فيه على ثلاثة أحرف فهو مصروف، وأما ثمود فهو فعول من التَّمد، وهو الماء القليل فمن صرفه جعله أباً للحي والحي نفسه، وأما سبأ فهو جد بني

1 الحج: 31 وتكملة الآية: {فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ هَوِيَ بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ} .

2 عجز بيت وصدوره: ضحيان شاهقة يرف بشامه، ويروى الشطر الثاني:

نديان يقصر دونه يعقوب.

والضحيان: البارز للشمس، وكان القياس في ضحيان ضحوان؛ لأنه من الضحوة، إلا أنه استخف بالياء، أي: إن الياء أخف من الواو.

وشاهقة: بقعة عالية. والبشام: نبت طيب الرائحة والطعم، يرف ويهتز خضرة وتألؤا ونديان أصابه الندى.

واليعقوب: الظاهر فيه أنه ذكر العقاب، ومن فسر به بذكر الحجل فقد أخطأ؛ لأن الحجل لا يعرف لها مثل هذا العلو في الطيران.

وانظر: الحيوان للجاحظ 5/ 145، واللسان 20/ 186 و2/ 113، والصحاح 10/ 186.

3 الفرقان: 38.

4 يوسف: 82.

(95/2)

قحطان والقول فيه كالقول في ثمود وعاد، والأغلب فيه أنه الأب، والأكثر في القراءة: {لَقَدْ كَانَ لِسِيٍّ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ} 1، و {وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ} 2، وتقول: هو

اسم امرأة وهي أهمهم 3 وليس هذا بالبعيد، قال النابغة الجعدي:
مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٌ إِذْ ... يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا 4
مَأْرَبٌ: موضع، والعَرَمُ: هذا الذي يسمى السكر، والسكر فهو من قولك: سميتُه سَكْرًا،
وَالسَّكْرُ: اسم الموضع وتقول: كل أفعل يكون وصفًا 5، وكل أفعل يكون اسمًا، وكل
أفعل أردت به الفعل [نصب أبدًا] 6 لأنَّ "كل" لا يليها اسم علم إلا أن تريد كل
أجزائه، فأما إذا وليها اسم مفرد يقوم مقام الجمع فلا يكون إلا نكرة، وقد بينتُ ذا
فيما تقدم، وتقول: أفعل إذا [كان] 7 وصفًا فقضيته كذا، فتترك صرفه، كما تترك
صرف أفعل إذا كان معرفة، وإنما صار معرفة لأنك إذا أردت هذا البناء فقط وهذا
الوزن فصار مثل زيد الذي يدل على شيء بعينه، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: الأفعل
وإذا كان كذا، فقضيته كذا؛ لأنه لا ثاني له

1 سبأ: 15.

2 النمل: 22.

3 انظر الكتاب 2 / 28، قال سيبويه: وكان أبو عمرو لا يعرف سبأ يجعله اسمًا للقبيلة.

4 من شواهد سيبويه 2 / 28، على ترك صرف سبأ حملا على معنى القبيلة والأم، ولو
أمكنه الصرف على معنى الحي والأب لجاز، وقد قرئ بالوجهين.

ومأرب: أرض باليمن، والحاضر: المقيم على الماء، والحاضر: مياه العرب التي يقيمون
عليها، والعرم: جمع عرمة وهي السد، ويقال لها السكر والمسناة. انظر: الإنصاف

265، واللسان 15 / 290، والرواية: شرد بدل يبنون.

5 قال سيبويه في باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف: تقول: كل أفعل يكون
وصفًا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة. انظر الكتاب 2 / 5.

6 زيادة من سيبويه 2 / 5 لإيضاح المعنى.

7 أضفت كلمة "كان" للمعنى.

(96/2)

فإن قلت: هذا رجل أفعل، فلا تصرفه لأنه موضع حكاية حكيته بما رجلاً أحمر
كقولك: كلُّ أفعلٍ زيدٌ، نصب أبدًا*، إذا مثلت به الفعل خاصة، وتقول: هذا رجل
فعالان فتصرف؛ لأنه قد يكون هذا البناء منصرفًا إذا لم يكن له فعلى، فإن قلتُ فعالان

إذا كان من قصته كذا فجئت به اسماً لا يشركه غيره، لم تصرف وتقول: كل فعلى أو فعلى كانت ألفها لغير التأنيث انصرفت، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم تنصرف لأن ما فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، وقال الأخفش: لو سميت رجلاً بخمسة عشر لقلت: هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مقبلاً، وتقول: بلال أباذ. ومثل ذلك مائة دينار يعني إذا جعلت مائة مع دينار اسماً واحداً، قال أبو بكر: وما استعملته العرب مضافاً وعرف ذلك في كلامها فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر، من قبل أنهم قد فرقوا بين مائة دينار وخمسة عشر؛ لأن خمسة عشر، عددان فجعلنا اسماً واحداً للمعنى وهما بمنزلة عشرة؛ لاختلاط العدد بعبء بعض، ومائة دينار ليس كذلك؛ لأن ديناراً هو مفسر المعدود، والذي ذهب إليه الأخفش: أن مائة دينار إضافته غير إضافة حقيقية لأنه مميز وليس كإضافة صاحب دينار، ولا إضافة عبد الله، واعلم أن من أضاف معدي كرب وحضر موت يقول: هذا رامهرمز يا فتى فترفع "رام" ولا تصرف هـرمز؛ لأنه أعجمي معرفة.

واعلم: أنه لا يصلح أن يجعل مثل: مدائن محاريب، ولا مثل: مساجد محاريب، ولا مثل: جلال سلاسل، اسماً واحداً مثل حضرموت؛ لأنه لم يجرى شيء من هذه الأمثلة، اسمان يكون منهما اسماً واحداً، فإن جاء فالقياس فيه أن يجعل كحضرموت، وأن ينصرف في النكرة، وقال الأخفش: إنما صرفته لأني قد حولته إلى باب ما ينصرف في النكرة، وخرج من حد

* هنا العبارة مضطربة في الأصل والتصحيح من كتاب سيبويه 6/2.

(97/2)

البناء الذي لا ينصرف؛ لأني إنما كنت لا أصرفه لأنه على مثال لا يجيء في الواحد مثله 1، وأنت الآن لا يمنعك البناء. ألا ترى أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة نحو: صياقلة 2 وجحاحجة، لما دخل في غير بابها قال: فإن قلت: ما بالي إذا سميت رجلاً بمساجد لم أصرفه في النكرة، قلت على بناء منعه من الصرف ولم يزل لذلك البناء حيث سميت به، وإذا سميته بمساجد محاريب وجعلته اسماً واحداً، فقد صغته غير الذي كان وبنيته بناء آخر، وكذلك لو سميت رجلاً بواحد حمراء، وواحدة بشرى أو

رجل بيضاء، وأنت تريد أن تجعله اسمًا واحدًا مثل حضرموت، انصرف في النكرة؛ لأن الألف ليست للتأنيث في هذه الحال، ألا ترى أنك لو رَحَّمته حذف الاسم الآخر ولم تكن تحذف الهاء، وينبغي في القياس إن بنينه أن تَمَز فتقول: واحدة حمران ورجل بيضان؛ لأن الألف ليست للتأنيث عنده في هذه الحال، ولو أُسميت امرأة بنت وأخت لوجب أن يجريهما مجرى من أجرى جملاً وهنداً؛ لأن هذه التاء بدل من واو وأخت في التقدير كقفل، وبنت كَعْدِل ولو كانت التاء تاء التأنيث لكان ما قبلها مفتوحاً، وكانت في الوقف هاء، وقوم لا يجرونها في المعرفة، فإن سميت رجلاً بهنة وقد كانت في هَنْبٍ ياء هذا قلت: هَنَ يا فتى، فلم تصرف وصارت هاء في الوقف وتقول: ما في يدك إلا ثلاثة، إذا أردت المعرفة والعدد فقط؛ لأنه اسم لا ثاني له، وهذا كما عرفت في "أفعل" البناء الذي تريد به المعرفة، فإذا أردت ثلاثة من الدراهم وغير ذلك تنكر وصرفته، فأما إذا قلت: ثلاثة أكثر من اثنين وأقل من أربعة تريد هذا العدد فهو معرفة غير مصروف، ولا يجوز: رُبَّ ثلاثة أكثر

-
- 1 انظر المقتضب 3/ 345، فأما العجمة فقد زالت عنها بأنها قد أعربت إلا أن أبا الحسن الأخفش فإنه كان إذا سمى بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة -وهو القياس عند المبرد- وكان يقول: إنما منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الحد.
- 2 صرف صياقلة وجحاجة، وذلك لامتناعهما بالهاء من الصرف في المعرفة؛ لأنهما قد خرجا إلى مثل الواحد.

(98/2)

من اثنين، ولو سميت امرأة بغلام زيدٍ لصرفت زيداً؛ لأن الاسم إنما هو غلام زيدٍ، جميعاً، والمقصود هو الأول كما كان قبل التسمية، وكذلك: ذات عرق لأن الاسم "ذات" دون عرق، وكذلك أم بكر وعمرو، تجر بكراً وعمراً 1 وكذلك أم أناس، وقوم لا يصرفون أم أناس؛ لأنه ليس بابن لها معروف، فصار اسمًا وينشدون:

وإلى ابن أم أناسَ تَعْمَدُ 2 ناقتي

واعلم: أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف، وإنما يراد به أنه اسم للبلدة والبقعة، وما أشبه ذلك، وما جاء منها مصروفًا وإنما يراد به البلد والمكان، ووقع هذا في المواضع؛ لأن تأنيثه ليس بحقيقي وإنما المؤنث في الحقيقة هو الذي له فرج من الحيوان،

فمن ذلك: واسط3، وهو اسم قصر، ودابق وهو نهر، وهجر ذكر4، ومنى ذكر،
والشام ذكر، والعراق

-
- 1 أي: إن بكرًا وعمراً مصروفان في حالة فصلهما عن "أم".
- 2 من شواهد الكتاب 1/ 222، على إجراء ملك على ما قبله بدلاً منه وهو من بدل النكرة من المعرفة؛ لما فيه زيادة الفائدة. وقد ذكر سيبويه بيتين هما:
- فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي ... عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
ملك إذا نزل الوفود ببابه ... عرفوا مواد مزبد لا ينزف
- يمدح عمرو بن هند الملك، وأم أناس بعض جداته وهو من بني يشكر، ومعنى تزحف: تعيا وتكل، والموارد مناهل الماء المورودة، شبه بها عطاياه وجعله كالبحر المزبد لكثرة جوده. ومعنى ينزف: يستنفد ماؤه، ولم يعرف قائل هذين البيتين.
- وانظر: الإنصاف 362، والهمع 2/ 127، والدرر اللوامع 2/ 165.
- 3 قال سيبويه 2/ 23: وأما واسط فالنذكير والصرف أكثر، وإنما سمي واسطاً؛ لأنه مكان وسط البصرة والكوفة، وانظر معجم البلدان 5/ 347.
- 4 قال سيبويه 2/ 23: هجر يؤنث ويذكر ... وسمعنا من يقول:
- كجالب التمر إلى هجر يا فتى

(99/2)

ذكر، وأما ما يذكر ويؤنث فنحو: مصر1 وأضاح وقباء2 وحراء3 وحجر4، وحنين، وبدر ماء وحمص، وجور، وماه: لا ينصرف5؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إن كان أعجمياً لم ينصرف؛ لأن العجمة قد زادت ثقلاً، وإنما صرفته ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لحفته في الوزن، فعادل في خفة أحد الثقليين، فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة، وتقول: قرأت هوداً إذا أردت سورة هود فحذفت سورة، وإن جعلته اسماً للسورة لم تصرف؛ لأنك سميت مؤنثاً بذكر، وإن سميت امرأة بأم صبيان لم تصرف "صبيان" لأنك لو سميت به وحده لم تصرفه؛ لأن الألف والنون فيه زائدتان، وقد صار معرفة وهو وإن كان لم تتقدم التسمية به فتحكمه حكم ذلك، وإن سميت رجلاً بملح وريح صرفتهما، كما تصرف رجلاً سميته بهند، كأنك قد نقلته من الأثقل إلى الأخف وهو على ثلاثة أحرف، وقد بينا هذا فيما تقدم، وكذلك إذا سميت رجلاً بخمس وست

فصرفه، وإن سميت رجلاً بطالق وطامث فالقياس صرفه لأنك قد نقلته عن الصفة، وهو في الأصل مذكر وصفت به مؤنثاً، وحمّار جمع حمّارة القيظ مصروف إذا أردت الجمع الذي بينه وبين واحده الهاء. قال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه فصرفه فقلت: لم صرفته؟ هلاً كان بمنزلة دواب؟ قال: لأن الأصل الباء الأولى في دواب الحركة، والراء في "حمّار" ساكنة على أصلها تجري مجرى الواحد؛ لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء، بمنزلة تمرّة وتمرّ، وأما إذا

-
- 1 في اللسان 24 / 7، مصر هي المدينة المعروفة، تذكر وتؤنث عن ابن السراج.
 - 2 في معجم البلدان 4 / 301، قبا - بالضم - وأصله اسم بئر هناك، وألفه واو ويمد ويقصر ويصرف ولا يصرف.
 - 3 حراء: في معجم البلدان 2 / 233 حراء بالكسر والتخفيف: جبل من جبال مكة.
 - 4 في معجم البلدان 2 / 221، حجر بالفتح: مدينة باليمامة وأم قراها، وانظر الروض الأنف 1 / 14.
 - 5 في سيبويه 2 / 23: فمن الأعجمية حمص وجور، فلو سميت امرأة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرجل لو سميته بفارس.

(100/2)

أردت جمع التكسير فهو غير مصروف؛ لأن التقدير حمّار، وكذلك في جنة جبّان يا هذا، وإن سميت رجلاً بأفضل وأعلم بغير منك، لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، فإن سميته بأفعل منك كله، لم تصرفه على حال، لأنك تحتاج إلى أن تحكي ما كان عليه، وإذا سميت بأجمع وأكتع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، وهما قبل التسمية إذا كانا تأكيداً لا ينصرفان؛ لأنهما يوصف بهما المعرفة.

فأما أسماء الأحياء، فمعد وقريش وثقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان، وإذا قالوا: هذه ثقيف، فإنما أرادوا جماعة ثقيف¹. وقد يكون تميم اسماً للحى، فإن جعلت قريش وأخواتها أسماء للقبائل جاز، وتقول: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجعله اسم الحى، وابن صفة، فما جعلته اسماً للقبيلة لم تصرفه وأما مجوس ويهود فلم تقعا إلا اسماً للقبيلة، ولو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه، وأما قولهم: اليهود والمجوس²، فإنما أرادوا المجوسيين واليهوديين ولكنهم حذفوا ياءى الإضافة كما قالوا: زنجي وزنج ونصارى

نكرة، وهو جمع نصران ونصرانية، كندمان وندامي، ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسب.

وقال أبو العباس: إذا سميت رجلاً بنساء، صرفته في المعرفة والنكرة؛ لأن نساء اسم للجماعة وليس لها تأنيث لفظاً، وإنما تأنيثها من جهة الجماعة، فهي بمنزلة قولك كلاب إذا قلت: بني كلاب؛ لأن تأنيث كلاب إنما هو تأنيث جماعة وإنما أنثت كل جماعة كانت لغير الآدميين؛ لأنهم قد نقصوا عن الآدميين فالحيوان الذي لا يعقل والموات متفقان في جمع التكسير، وإنما خص من يعقل بجمع السلامة؛ لأن له أسماء أعلاما يعرف

1 انظر الكتاب 2/ 26، والمقتضب 3/ 361.

2 في سيبويه 2/ 29، وأما قولهم: اليهود والجوس، فإنما أدخلوهما الألف واللام ههنا كما أدخلوهما في الجوس واليهودي، لأنهم أرادوا اليهوديين والجوسيين، ولكنهم حذفوا ياءي الإضافة.

(101/2)

بها، وكان جمع السلامة يؤدي الاسم المعروف وبعده علامة الجمع فكان به أولى، ولو أنك لا تخص الموات وما لا يعقل بالواو والنون، وخصصت ما يعقل بالتكسير لكان السؤال واحداً، وإنما قصدنا أن نفضله بمنزلة ليست لغيره، وإنما قلت: هي الرجال؛ لأن الرجال جماعة فكان هذا التأنيث تأنيث الجماعة، وهو مشارك للموات في هذا الموضع إذا وافقه في جمع التكسير.

والتأنيث تأنيثان: تأنيث حقيقي فهو لازم، وتأنيث غير حقيقي فهو غير لازم؛ فالتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك، والتأنيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع، فإنما هذا تأنيث لفظ، فلهذا كان تذكير أفعال المؤنث في غير الآدميين أحسن منه في الآدميين، قال محمد بن يزيد: ناظرت ثعلباً في هذا بحضرة محمد بن عبد الله¹ فلم يفهمه، فقلت له: أخبرني عن قولنا: دار، أليس هو مؤنث اللفظ؟ قال: بلى، قلت: فإذا قلنا: منزل، هل زال معنى الدار، أفلا ترى التأنيث إنما هو اللفظ، فلما زال اللفظ زال ذلك المعنى؟ وكذلك قولنا: ساعد وذراع ورمح وقناة أفتراه في نفسه مؤنثاً مذكراً في حال؟ فقال له محمد بن عبد الله: هذا بين جدا، وليس كذلك ما كان تأنيثه لازماً، ألا ترى أنا لو سمينا امرأة بجعفر أو يزيد لصغرنا زبيدة، فلما كان مؤنث الحقيقة لم يغير عن تأنيثه، تعليقنا

عليه، أسماء مذكرة في اللفظ، وإنما قلت: قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك، وليس تأنيث النساء تأنيثاً حقيقياً، وإنما هو اسم للجماعة، تقول: قال النساء إذا أردت الجمع، وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حملته للجمع، وكذلك قوله عز وجل: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا} 2، إنما أنت لأنه أراد الجماعة، وتقول في أسماء السور: هذه هود إذا أردت سورة هود، وإن جعلت هوداً اسم السورة لم تصرفه؛ لأنها بمنزلة امرأة سميتها

1 أمير من أسرة آل طاهر توفي عام 270هـ.

2 الحجرات: 14، والآية: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا} .

(102/2)

بعمر، وكذا حكم نوح ونون، وإذا جعلت، اقتربت اسماً قطعت الألف نحو: أصبع وإن سميت بحاميم، لم ينصرف لأنه أعجمي نحو: هابيل وإنما جعلته أعجمياً لأنه ليس من أسماء العرب، وكذلك: طس وحسن، وإن أردت الحكاية تركته وفقاً 1، وقد قرأ بعضهم: {يَسَ وَالْقُرْآنِ} 2، و {ق وَالْقُرْآنِ} 3، جعله أعجمياً ونصب "بذكر" 4 وأما صاد فلا تجعله أعجمياً لأن هذا البناء والوزن في كلامهم، فإن جعلت اسماً للسورة لم تصرفه، ويجوز أن يكون {يس} و {ص} مبنين على الفتح لالتقاء الساكنين، فإن جعلت {طسم} اسماً واحداً حركت الميم بالفتح، فصار مثل دراب جرد، وبعل بك وإن حكيت تركت السواكن على حالها، قال سيبويه: فأما: {كهيعص} و {ألم} ، فلا تكونان إلا حكاية 5، وإنما أفرد باباً للحكاية إن شاء الله. وقال سيبويه: أبو جاد وهَوَّارٌ وَخُطِي، كعمرو وهي أسماء عربية، وأما كَلَمَنْ وَسَعْفَص وَفَرِشِيَّات فإِنَّهُنَّ أعجمية لا ينصرفن، ولكنهن يقعن مواقع عمرو فيما ذكرنا، إلا أن قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات 6.

1 لأنها حروف مقطعة.

2 سورة يس: 2 والآية: {يَسَ، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ} .

3 سورة ق: 1 والآية: {ق، وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ} .

4 أي: نصب يس ونون.

5 انظر الكتاب 2 / 31.

6 انظر الكتاب 2 / 36.

(103/2)

باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى
مدخل

...

باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى:
اعلم: أن ما يُحكى من الكلم إذا سمي به على ثلاث جهات، إحداها: أن تكون جملة
والثانية أن يشبه الجملة وهو بعض لها وذلك البعض ليس باسم مفرد ولا مضاف، ولا
فيه ألف ولا مبني مع اسم ولا حرف معنى مفرد، والثالثة: أن يكون اسماً مثنى أو مجموعاً
على حد التشبيه.

الأول: نحو: تأبط شراً وبرق نحره وذرى حيا تقول: هذا تأبط شرا ورأيت تأبط شرا
ومررت بتأبط شرا وهذه الأسماء المحكية لا تنى ولا تجمع، إلا أن تقول: كلهم تأبط شرا
أو كلاهما تأبط شرا ولا تحقره ولا ترخمه، فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في
بعض وتمت كلاماً لا يجوز إلا حكايتها، وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره
وفعل وفاعل، وإن أدخلت عليها إن وأخواتها وكان وأخواتها فجميعه يحكى بلفظه قبل
التسمية وإن سميت رجلاً بوزيد أو وزيداً أو وزيد حكيته؛ لأن الواو عاملة تقوم مقام ما
عطفت عليه.

الضرب الثاني: الذي يشبه الجملة.

وهو على خمسة أضرب: اسم موصول واسم موصوف وحرف مع اسم وحرف مع
حرف وفعل مع حرف، فجميع هذا تدعه على حاله قبل التسمية من الصرف وغير
الصرف؛ لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة، ولا بشيء من هذه دون صاحبه.

(104/2)

الأول: الاسم الموصول: نحو رجل سميت: خيراً منك ومأخوذاً بك أو ضارباً رجلاً،
فتقول: رأيت خيراً منك، وهذا خير منك، ومررت بخير منك، فإن سميت به امرأة لم تدع

التنوين، وحكيته كما كان قبل التسمية من قبل أنه ليس منتهى الاسم، كما أن بعض الجملة ليس بمنتهى الاسم.

الثاني: الموصوف: إن سميت رجلاً: زيدُ العاقلُ، قلت: هذا زيدُ العاقلُ ورأيتُ زيداً العاقلَ وكذلك لو سميت امرأة، لكان على هذا اللفظ، وإن سميت رجلاً "بعاقله" لبيبة قلت: هذا عاقله لبيبة ورأيت عاقله لبيبةً فصرفته؛ لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقله وحدها لم تصرف، فحكاية الشيء أن تدعه على حكمه ما لم يكن معه عاقل، فإن كان معه عاقل أعملت العامل ونقلته بحاله.

الثالث: الحرف مع الاسم: وذلك إذا سميت إنساناً كريداً، وبزید، وإن زيداً حكيته، وحيثما وأنت تحكيهما لأن "حيثما" اسم وحرف، وأنت التاء للخطاب والألف والنون هما الاسم، وكذلك أما التي في الاستفهام حكاية؛ لأنها مع "ما" دخلت عليهما ألف الاستفهام، ومما يحكى: كذا وكأي و"ذلك" يحكى لأن الكاف للخطاب، وهذا وهؤلاء يحكيان؛ لأن ها دخلت على ذا وأولاء، وإن سميت "زيد وعمرو" رجلاً، قلت في النداء: يا زيداً وعمراً فنصبت ونونت لطول الاسم.

الرابع: الحرف مع الحرف: وذلك نحو: إنما وكأنا وأما وإن لا في الجزاء ولعل؛ لأن اللام عندهم زائدة وكأن¹؛ لأنها كاف التشبيه دخلت على "أن" فجميع هذا وما أشبهه يحكى.

الخامس: الفعل مع الحرف: وذلك هلم: إذا سميت به حكيته وإن أخليت من الفاعل، وإن سميت بالذي رأيت لم تغيره عما كان عليه قبل أن

1 قال سيبويه 2/ 67: ولعل حكاية؛ لأن اللام ههنا زائدة. ألا ترى أنك تقول: علك، وكذلك كأن؛ لأن الكاف دخلت للتشبيه.

يكون اسماً، ولو جاز¹ أن تناديه بعد التسمية، لجاز أن تناديه قبلها، ولكن لو سميته: الرجل منطلق بهذه الجملة لناديتها؛ لأن كل واحد منهما اسم تام وذلك غير تام، وإنما يتم بصلته، وهو يقوم مقام اسم مفرد، ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه النداء².
الضرب الثالث:

من القسم الأولى، وهو التسمية بالتثنية والجمع الذي على حد التثنية، وذلك إذا

سميت رجلاً بسلامٍ وزيدانٍ حكيث الثنية، فقلت: هو زيدان، ومررت بزيدٍ، ورأيت زيدٍ، فتحكي الثنية ولفظها وإن أردت الواحد، وقد أجازوا أن تقول: هذا زيدان وتجعله كفعلان، وإن سميت بجميع على هذا الحد حكيث فقلت: هذا زيدون ورأيت زيدٍ ومررت بزيدٍ، ومنهم من يجعله كقنسرٍ فيقول: هذا زيدون، ومسلمون وقد ذكرت ذا فيما تقدم وإن يجمع مؤنث قلت: هذا مسلمات، ورأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، تحكي: تقول العرب: هذه عرفات مباركاً فيها، فعرفات بمنزلة آبانين³، ومثل ذلك أذرعات، قال امرؤ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... يَثْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي⁴

1 في الأصل "ولا يجوز" ولا يستقيم المعنى.

2 لأن ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجر والنصب والرفع. انظر الكتاب: 2/68.

3 أبان: جبل أبانان، أبان الأسود، وأبان الأبيض، وانظر معجم البلدان واللسان، والاشتقاق 77، والمغني 2/10، والسيوطي 247.

4 من شواهد سيبويه 2/18، على تنوين أذرعات، والمتنور: الناظر إلى النار من بعد، أراد قصدها أو لم يرد، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقاً إليها، أذرعات: بلد من أطراف الشام، ويثرب: مدينة الرسول، صلى الله عليه وسلم. انظر المقتضب 3/333، والخزانة 1/26، ومعجم البلدان 1/130، وج5/430، والديوان 105.

(106/2)

ومن العرب من لا ينون أذرعات ويقول: هذه قريشيات، كما ترى، شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة؛ لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة. قال أبو العباس: أنشدني أبو عثمان للأعشى:

تَحَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا¹

فلم يصرف ذلك، قال أبو بكر: قد ذكرت ما ينصرف وبقي ذكر المبنى المضارع للمعرف، ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات، إن شاء الله تعالى.

1 صدر بيت وعجزه:

ورجى خيرها عامًا فعاما

ورواه المبرد في المقتضب: تخيرها أخو عانات دهرًا، وفي الخزنة: فخيرها أخو عانات

شهرًا، وفي اللسان: برها عامًا فعاما، والشاهد حذف التنوين من عانات، ويجوز أن

تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعًا من الصرف.

وعانات: موضع بالجزيرة تنسب إليها الحمرة العانية، وفي معجم البلدان: قرى عانات،

سميت بثلاثة إخوة من قوم عاد خرجوا هربًا فنزلوا تلك الجزيرة، فلما نظرت العرب

إليها قالت: كأنها عانات، أي: قطع من الأطباء وهي بالشام.

وانظر المقتضب 3/ 333، والخزنة 1/ 27، واللسان "عون"، ومعجم البلدان 4/

72، والديوان 197.

(107/2)

باب ما لا يجوز أن يحكى:

هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: وهو كل اسم مبني، أو مضاف ملازم للإضافة وأفردته

أو فعل فارغ، أو حرف قصدت التسمية به فقط، فجميع هذه إذا سميت بشيء منها

أعربت إعراب الأسماء الأول، وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأول: إن سميت بكم أو بمن، قلت: هذا كم قد جاء؛ لأن في الأسماء مثل دم ويد، وإن

سميت بهو قلت: هذا هو، فاعلم، وإن سميت به مؤنثًا لم تصرفه؛ لأنه ضمير مذكر، وإنما

ثقلت "هو" لأنه ليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف، وسمع

منهم إذا أعربوا شيئًا من هذا الضرب التثقيب، فإن سميت بذو قلت ذوًا؛ لأنك تقول:

هاتان ذواتا مال، فلما علمت الأصل رددته إلى أصله، كما تكلموا به ولو لم يقولوا:

ذوا ثم سمينا بذو لما قلت إلا ذو، وكان الخليل 1 يقول: ذو أصل، الذال على كل قول

الفتح، وإن سميت "بفو" قلت: فم، ولو لم يكن قبل فم لقلت: فوه 2 مؤنثان وأين،

ومتى، وثم، وهنا، وحيث، وإذا، وعند وعن فيمن

1 في الكتاب 2/ 33 وكان الخليل يقول: هذا ذو، بفتح الذال لأن أصلها الفتح،

تقول: ذوا وتقول: ذوو.

2 قال سيبويه 2/ 33: ولو لم يكونوا قالوا: فم لقلت: فوه؛ لأنه من الهاء.

قال، من عن يمينه¹، ومنذ في لغة من رفع، تصرف الجميع، تحمله على التذكير حتى يتبين غيره، وإن سميت كلمة بتحت أو خلف أو فوق لم تصرفها؛ لأنها مذكرات، يدل على تذكيرها تحت، وخليف ذاك، ودوين، ولو كان مؤنثاً دخلت الهاء كما دخلت في قديمة، ووريفة.

الثاني: التسمية بالفعل الفاعل والمفعول: إن سميت رجلاً بضرب، أو ضُرب أو يضرب أعربته، وقد عرفتلك ما ينصرف من ذلك وما لا ينصرف، وحكم نعم ونس حكم الفعل إذا سميت به، تقول: هذا نعم ونس، وإن سميته أزمة قلت: أزم، ورأيت أزمى، وبيغزو²، قلت: يغز ورأيت يغزى، وإن سميته بعء قلت: وع وإن سميت بره: قلت إراً.

1 قال سيبويه 2/ 309: وأما "عن" فاسم إذا قلت: من عن يمينك؛ لأن من لا تعمل إلا في الأسماء.

2 قال سيبويه 2/ 60: وسألته عن رجل يغزو فقال: رأيت يغزى قبل، وهذا يغزو هذا يغزي زيد وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلا يغزى وثبات الواو خطأ؛ لأنه ليس في الأسماء واو قبلها مضموم.

باب التسمية بالحروف:

وذلك نحو إن، إذا سميت بها قلت: هذا إن، وكذلك أن، وكذلك ليت، وإن سميت بأن المفتوحة لم تكسر، وإن سميت بلو واو زدت واؤاً فقلت: لو واو وكان بعض العرب يهمز فيقول: لؤ¹، وإن سميت "بلا" زدت ألماً ثم همزت فقلت: لاء؛ لأن الألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان، وإذا سميت بحرف التهجي نحو: باء وطاء وئاء وحاء مددت فقلت: هذه باء وطاء، وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب، وفي "زاي" لغتان²: منهم من يجعلها "ككي" ومنهم من يقول: زاي، فإن سميته بري على لغة من يجعلها ككي قلت: زي فاعلم، وإن سميت بها على لغة من يقول: زاي قلت: زاء وكذا واؤ وآء، وسنين هذا في التصريف وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معنى حرف فهو مذكر،

وإن أردت به معنى كلمة فهو مؤنث، وإن سميت بحرف متحرك أشبعت الحركة إن كانت فتحة جعلتها ألفاً وضممت إليها ألفاً أخرى، وإن كانت كسرة أشبعتها حتى تصير ياء وتضم إليها أخرى وكذلك المضموم إذا وجدته كذلك وذلك أن تسمي رجلاً بالكاف

1 انظر الكتاب 2/ 33 قال سيويه: وكان بعض العرب يهمز كما يهمز النور فيقول: لوء.

2 قال سيويه 2/ 34: وأما زاي، ففيها لغتان: فمنهم من يجعلها في التهجي ككي، ومنهم من يقول: زاي، فيجعلها بزنة واو وهي أكثر.

(110/2)

من قولك: كزيد، تقول: هذا "كا" وإن سميته بالباء من يزيد، قلت: بي، فإن سميته بحرف ساكن فإن الحرف الساكن لا يجوز من غير كلمة فترده إلى ما أخذ منه. واعلم: أن كل اسم مفرد لا تجوز حكايته، وكذلك كل مضاف، وإن سميت رجلاً عم، فأردت أن تحكي به في الاستفهام تركته على حاله، وإن جعلته اسماً قلت: عن ما تمد "ما" لأنك جعلته اسماً كما تركت تنوين سبعة إذا سميت فقلت: سبعة. والمضاف بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية، قال أبو بكر: قد ذكرنا ما لا ينصرف، وقد مضى ذكر المبني المضارع للمعرب، ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنية إن شاء الله.

(111/2)

ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب: شرح الأول من المعرب: هذه الأسماء على ضربين: مفرد ومركب، فنبدأ بذكر المفرد إذ كان هو الأصل؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد، ولنين أولاً المعرب ما هو لنين به المبني، فنقول: إن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب: اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر، والواحد من الجنس، وما اشتق من الجنس، ولقب الواحد من الجنس. **شرح الأول من المعرب:**

الجنس: الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم، ويتساوى الجميع في المعنى، نحو: الرجل، والإنسان، والمرأة، والجمل، والحمار، والدينار، والدرهم، والضرب، والأكل،

والنوم، والحمرة، والصفرة، والحسن، والقبح وجميع ما أردت به العموم، لما يتفق في المعنى، بأي لفظ كان فهو جنس، وإذا قلت: ما هذا؟ فقل لك: إنسان، فإنما يراد به الجنس، فإذا قال: الإنسان فالألف واللام لعهد الجنس، وليست لتعريف الإنسان بعينه، وإنما هي فرق

(111/2)

بين إنسان موضوع للجنس وبين إنسان هو من الجنس، إذا قلت إنسان، قال الله عز وجل: {إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا} 1 فدل بهذا أن الإنسان يراد به الجنس، ومعنى قول النحويين: الألف واللام لعهد الجنس أنك تشير بالألف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس، وكذلك إذا قلت: فضة والفضة، وأرض والأرض، وأسماء الأجناس إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض، مثل الجماد والإنسان، وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص ولغير شخص، فالذي له شخص نحو: ما ذكرنا من الإنسان والجمار والفضة، وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن.

1 العصر: 2-3.

(112/2)

شرح الثاني من المعرب:

وهو الواحد من الجنس نحو رجل وفرس ودينار ودرهم وضربة وأكلة فتقول: إذا كان واحد من هذه معهودًا بينك وبين المخاطب، الرجل، والفرس، والدينار، والضرب، أي: الفرس الذي تعرف والضرب الذي تعلم، والفرق بين قولك: رجل وبين فضة، أن رجلاً يتضمن معنى جنس له صورة فمتى زالت تلك الصورة زال الاسم، وفضة ليس يتضمن هذا الاسم صورة، فأما درهم فهو مثل رجل في أنه يتضمن معنى الفضة بصورة من الصور.

(112/2)

الثالث: ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها.
نحو: ضارب، مشتق من الضرب، وحسن مشتق من الحسّن، وقبيح مشتق من القبح،
وآكل مشتق من الأكل، وأسود من السواد، وهذه كلها صفات تجري على الموصوفين،
فإن كان الموصوف جنسًا، فهي أجناس وإن كان واحد منكورًا من الجنس فهو واحد
منكور نحو القائم، وقائم، والحسن، وحسن، وإن كان معهودًا فهو معهود وحكم الصفة
حكم الموصوف في إعرابه.

(112/2)

الرابع: ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته.
نحو: زيد وعمرو وبكر وخالد وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للآدميين
وغيرهم. فجميع هذه الأسماء المتمكنة إلا الجنس يجوز أن تعرف النكرة منها بدخول
الألف واللام عليها، ويجوز أن تنكر المعرفة منها، ألا ترى أنك تقول: الرجل إذا كان
معهودًا، ثم تقول: رجل إذا لم يكن معهودًا والمعنى واحد وكذلك ضرب، والضرب،
وحسن، والحسن، وضارب، والضارب، وقبيح، والقبيح، وتقول: زيد عمرو، فإذا تنكرا
بأن يتشاركا في الاسم قلت: الزيدان والعمران تدخل الألف واللام مع التثنية؛ لأنه لا
يكون نكرة إلا ما يثنى ويجمع، والأسماء المبنية بخلاف هذه الصفة، لا يجوز أن تنكر
المعرفة منها ولا تعرف النكرة، ألا ترى أنه لا يجوز أن يتنكر "هذا" فتقول: الهذان ولا
يتنكر أنا، ولا أنت، ولا هو، فهذا من المعارف المبنيات التي لا يجوز أن يتنكر ما كان
منها فيه الألف واللام، فلا يجوز أن يخرج منها الألف واللام نحو: الذي والآن، وأما
النكرة التي لا يجوز أن تعرف نحو قولك: كيف وكم، فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف
واللام، وامتنع من نزع الألف واللام منه لتأكيد فهو مبني، ولا يلزم من هذا القول البناء
في اسم الله عز وجل، إذ كانت الألف واللام لا تفارقانه فإن الألف واللام وإن كانتا غير
مفارقتين، فالأصل فيهما أنهما دخلتا على إله، قال سيبويه: أصل هذا الاسم أن يكون
لها¹، وتقديره "فعال" والألف واللام

1 قال سيبويه 1/ 309: وكأن الاسم -والله أعلم- "إله" فلما أدخل فيه الألف واللام

حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها، وفي 2/ 144، أنه مأخوذ من "لاه"، وانظر المقتضب 4/ 240.

(113/2)

عوض من الهمزة التي في "إله" وهو على هذا علم، قال أبو العباس: لأنك تذكر الآلهة الباطلة فتكون نكرات تعرف بالألف واللام، وتجمع كما قال الله عز وجل: {أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً} 1، وتعالى الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير أو إضافة بعد أن كان علماً، وقال سيبويه في موضع آخر: ويقولون: لاه أبوك يريدون: لله أبوك 2، فيقدمون اللام ويؤخرون العين، والاسم كامل، وهو علم، وحق الألف واللام إذا كانتا في الاسم ألا ينادى إلا الله عز وجل، فإنك تقول: يا لله وتقطع الألف، فتفارق سائر ألفات الوصل، والشاعر إذا اضطر فقال: "يا التي" 3 لم تقطع الألف، فهذا الاسم مفارق لجميع الأسماء عز الله وجل.

1 يس: 22.

2 انظر الكتاب 2/ 144.

3 لعله يشير إلى قول الشاعر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

(114/2)

أقسام الأسماء المبنيات المفردات

مدخل

...

أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة:

اسم كني به عن اسم، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فِعْلٍ، واسم سمي به فعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، وأصوات تحكى.

(114/2)

باب الكنايات وهي علامات المضميرين:

الكنايات على ضربين: متصل بالفعل ومنفصل عنه، فالمتصل غير مفارق للفعل، والفعل غير خالٍ منه، وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض، فالتاء للفاعل المتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً فعلتُ وصنعتُ وعلامة المخاطب المذكر فعلتَ، والمؤنث فعلتِ، وعلامة المضمير النائب في النية تقول: فعل وصنع، فاستغنى عن إظهاره والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة، فصار علامة الغائب أن لا علامة له، هذا في الفعل الماضي، فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير البتة، متكلماً كان أو مخاطباً إلا في فعل المؤنث المخاطب، وذلك أنه استغنى بحروف المضارعة عن إظهار الضمير، يقول المتكلم: أنا أفعل، ذكراً كان أو أنثى فالتكلم لا يحتاج إلى علامة؛ لأنه لا يختلط بغيره، وإنما أظهرت العلامة في "فعلتُ" للمتكلم؛ لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب، فصار فعل، فلا يعلم لمن هو، فإن خاطبت ذكراً قلت: أنت تفعل، والغائب هو يفعل، فإن خاطبت مؤنثاً قلت: تفعلين، فظهرت العلامة وهي الياء، وإن كانت غائبة قلت: هي تفعل فيصير لفظ الغائبة كلفظ المخاطب، ويفصل بينهما الخطاب وما جرى في الكلام من ذكر ومؤنث، وتقول للمؤنث في الغيبة: فعلتُ وصنعتُ، فالتاء علامة فقط وليست باسم، يدل ذلك على ذلك قولهم: فعلتَ هند، فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها، نحو فَعَلْتُ وصَنَعْتُ وإنما أسكن لها لام الفعل؛ لأن ضمير الفاعل والفعل

(115/2)

كالشيء الواحد، فلو لم يسكنوا لقالوا: ضَرَبْتُ فجمعوا بين أربعة متحركات، وهم يستثقلون ذلك فإن ثنيت وجمعت الضمير الذي في الفعل، قال الفاعل: فعلنا في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في هذا اللفظ سواء وتقولُ في الخطاب: فعلتما للمذكر والمؤنث، وجمع المذكرين فعلتم، وللمؤنث فعلتن، فإن ثنيت الغائب قلت: قاما، فظهرت العلامة وهي الألف 1 وفي الجمع قاموا، وفي المضارع يقومان ويقومون، ثبت النون في الفعل المعرب وتسقط من الفعل المبني، وقد ذكرناه فيما تقدم، وتقول في المؤنث: قامتا وقمن ويقومان ويقمن، هذه علامات المضمير المتصل المرفوع، فأما علامة المخفوض والمنصوب المتصل فهي واحدة، فعلمة المتكلم ياء قبلها نون نحو: ضربني،

وجيء بالنون لتسلم الفتحة، ولئلا يدخل الفعل جر، وللمجرور علامته، ياء بغير نون نحو: مررت بي وغلامي، وهذه الياء تفتح وتسكن، فمن فتح جعلها كالكاف أختها ومن أسكن فلاستثقال الحركة في الياء في أنها تكسر ما قبلها، وكلهم إذا جاء بها بعد ألف فتحتها نحو: عصاي ورحاي، وإذا تكلم منه ومن غيره قال: ضربنا زيد والمؤنث في ذا كالمذكر، وكذلك هو في الجر، تقول: ضربنا وغلاننا، فإذا خاطبت فعلامة المخاطب المذكر كاف مفتوحة، والمؤنث كاف مكسورة نحو: ضربتك وكذلك المجرور تقول: مررت بك يا رجل، وبك يا امرأة، وإذا ثبتت قلت في المذكر والمؤنث: ضربتكما، وللجميع المذكرين: ضربتكم، وكذلك تقول: مررت بكما في التذكير والتأنيث، ومررت بكم في المذكرين، ومررت بكن للمؤنث.

الضرب الثاني: وهو علامات المضمرين المتصلة:

أما علامة المرفوعين، فللمتكلم أنا، فالاسم الألف والنون وإنما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف، فإن وصلت سقطت فقلت: أن فعلتُ ذاك، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: نحن وكذلك إن تحدث عن نفسه وعن

1 في الأصل: والاسم ولا معنى لها.

(116/2)

جماعة قال: نحن، ولا يقع "أنا" في موضع التاء، والموضع الذي يصلح فيه المتصل لا يصلح فيه المنفصل، لا تقول: فعل أنا وعلامة المخاطب إن كان واحدًا أنت، وإن خاطبت اثنين فعلامتها أنتما، والجميع أنتم فالاسم هو الألف والنون في "أنت" والتاء علامة المخاطب، والمضمر الغائب علامته "هو" وإن كان مؤنثًا فعلامته "هي"، والاثنان والاثنان هما والجميع هم، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامته هن، وأما علامة المضمر المنصوب "فإيا" فإن كان غائبًا قلت: إياه، وإن كان متكلمًا قلت: إياي وإيانا في التشية والجمع، وللمخاطب المذكر: إياك وللمؤنث: إياك، وإياكما إذا ثبتت، المؤنث والمذكر، وإياكم للمذكرين، وإياكن في التأنيث، وللغائب المذكر إياه، وللمؤنث إياها، وإياهما للمذكر والمؤنث، وإياهم للمذكرين، وإياهن للجميع المؤنث، وقد قالوا: إن "إيا" مضاف إلى الهاء والكاف والقياس أن يكون "إيا" مثل الألف والنون التي في أنت، فيكون "إيا" الاسم وما بعدها للخطاب، ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر

المكنيات لا تضاف، و"إيا" مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو: أنت، فأما المجرور فليست له علامة منفصلة؛ لأنه لا يفارق الجار ولا يتقدم عليه، وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل، والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل؛ لأن المنفصل كالظاهر تقول: إني وزيدًا منطلقًا، ولا تقول: إن إياي وزيدًا منطلقًا، وتقول: ما قام إلا أنت ولا تقول: إلات، وتقول: إن زيدًا وإياك منطلقًا، ولا تقول: إن زيدًا إلاك منطلقًا، ومما يدل على "إن وأخواتها" مشبهة بالفعل، أن المكني معها كالمكني مع الفعل، تقول: إني كما تقول: ضربي، وأما قولهم: عجبْتُ من ضريبك، وضريبه فالأصل من ضربي إياك وضربي إياه، وأقل العرب¹ من يقول: ضريبُهُ وإنما وقع هذا مع المصدر؛ لأنه لم تستحكم علامات الإضمار معه، ألا ترى أنهم لا يقولون:

1 قال سيويوه 381/1: تقول: عجبْتُ من ضريبك ومن ضريبه وضريبكم، فالعرب قد تتكلم بهذا وليس بالكثير.

(117/2)

عجبْتُ من ضريبك، إذا بدأت بالمخاطب قبل المتكلم، ولا من ضريبك إذا بدأت بالبعيد قبل القريب، وقالوا: عجبْتُ من ضريبك وضريبه، ولو كان هذا موضعًا يصلح فيه المتصل لحاز فيه جميع هذا، ألا ترى أنك تقول: ضريبك إذا جئت بالفعل ضريبته، وموضع ضريبك ضريبته، وكان الذين قالوا: ضريبه قالوا ذلك اختصارًا لأن المصدر اسم، فإذا أضفته إلى مضمر فحقه إن عديته لمعنى الفعل أن تعديه إلى ظاهر أو ما أشبه الظاهر من المضمر المتصل، وكان حق المضمر المتصل أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل، والأصل في هذا: عجبْتُ من ضربي إياك، كما تقول: من ضربي زيدًا ومن ضريبك إياه، كما تقول: من ضريبك عمرًا، والكسائي يصل جميع المؤنث فيقول: أعطيتهنه والضاربانه؛ لأنه لم يتفق حرفان ولا أعلم بين الواحد والجمع فرقًا، ومن ذلك قولهم: كان إياه لأن "كانة" قليلة ولا تقول: كانني وليسني¹، ولا كانك؛ لأن موضعه موضع ابتداء وخبر، فالمنفصل أحق به، قال الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ ... لَا نَرَى فِيهِ عَرِيبًا²

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَا ... كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا

1 قال سيبويه 1/ 381: وبلغني عن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ليسني وكأني.
2 من شواهد سيبويه 1/ 381، على إتيانه بالضمير بعد ليس منفصلاً لوقوعه موقع خبرها، والخبر منفصل من المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه، واتصاله بليس جائز؛ لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح.... ويجوز في شهر الرفع والنصب.. والنصب على لغة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف. نرى: من رؤية العين وعريب من الألفاظ الملازمة للنفي، ونسب الأعلام الشعر إلى عمر بن أبي ربيعة، ونسبه صاحب الأغاني إلى العرجي. وقد ذكر البيتان في قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه 430 وما بعدها، كما ذكرت القصيدة في ديوان العرجي 61 وما بعدها مع خلاف في الترتيب، وفي بعض الألفاظ. ورواية البيت الثاني في ديوان العرجي كذا: غير أسماء وجمال ... ثم لا نخشى رقيبا وانظر المقتضب 3/ 98، وابن يعيش 3/ 75، وشرح الرماني 3/ 65، وشرح السيرافي 3/ 136، والخزانة 2/ 424، ولسان العرب مادة "ليس".

(118/2)

وقد حكوا: ليسني، وكأني، واعلم أنك إذا أكدت المرفوع المتصل والمنصوب والمخفوض المتصلين أكدته بما كان علامة المضمر المرفوع المنفصل، وذلك قولك: قمت أنت وضربتك أنت وإنما جاز ذلك؛ لأن الخطاب جنس واحد وليس بأسماء معربة، والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة وإنما فرق في هذا للبيان، فإذا أمنوا اللبس رجع المبني إلى أصله، ومع ذلك فلو أكد المرفوع والمنصوب المتصلان بالمنفصلين اللذين لهما لبقى المجرور بغير شيء يؤكد ولا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر على المرفوع المتصل، لا يحسن أن تقول: قمتُ وزيدٌ حتى تؤكد فتقول: أنا وزيدٌ، ولا تقول: قام وزيدٌ حتى تقول: قام، هو وزيدٌ وقال عز وجل: {إِذْ هَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ} 1 ربما جاء على قبحه غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر. وإنما قُبِحَ أن تقول: قمت وزيد لأن التاء قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها، وقد غير الفعل لها، فإن عوضت من التأكيد شيئاً يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: ما قمتُ ولا عمرو، وقعدتُ اليومُ وزيدٌ فحسن، فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يعطف عليه الظاهر تقول: ضربتُك وزيداً وضربتُ زيداً وإياك، فيجوز تقديمه وتأخيره، وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر لا يجوز أن تقول: مررت بكِ

وزيد؛ لأن الجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف الجرور سائر الأسماء لم يجوز أن يعطف عليه، وقد حكى أنه قد جاء في الشعر:

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ 2

1 طه: 42.

2 من شواهد سيبويه 1/ 392، على عطف الأيام على المضممر الجرور، وهو عجز

بيت صدره:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب

ومعنى: قربت: جعلت وأخذت، يقال: قربت تفعل كذا، أي: جعلت تفعله، والمعنى: هجوك لنا من عجائب الدهر، فقد كثرت فلا يعجب منها. وانظر: الإنصاف/ 251، وشرح ابن عقيل 2/ 240.

(119/2)

وتقول: عجبت من ضرب زيد أنت، إذا جعلت زيداً مفعولاً، ومن ضربه إذا جعلت الكاف مفعولاً، وتقول فيما يجري من الأسماء مجرى الفعل: عليك ورويداً وعليكي، ولا تقول: عليك إياي ومنهم من لا يستعمل "ني" ولا "نا"، استغناء بعليك "بي" و"بنا" 1 وهو القياس، ولو قلت: عليك إياه كان جائزاً؛ لأنه ليس بفعل والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل، قال حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إياك 2

يريد: حتى بلغت، فإن ذكرت الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، وتعرف القوي من غيره، فإن الفعلين إذا اجتماعاً إلى القوي، فتقول: قمت وأنت ثم تقول: قمنا وقام وأنت، ثم تقول: قمتما فتغلب المخاطب على الغائب وتقول: أعطانيه وأعطانيك ويجوز: أعطاك، فإن بدأ بالغائب قال: أعطاهوني وقال سيبويه: هو قبيح لا يتكلم به العرب 3، وقال أبو العباس: هذا كلام جيد ليس بقبيح، وقال الله عز وجل: {أَنلَزْنَاهُ فَاذْهَبْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ} 4 فتقول

1 انظر الكتاب 1/ 382.

2 من شواهد سيبويه 1/ 383، على وضعه إياك موضع الكاف ضرورة، وقال الزجاج: أراد بلغتك إياك فحذف الكاف ضرورة، قال الأعلم: وهذا التقدير ليس بشيء؛ لأنه حذف المؤكد وترك التوكيد مؤكدًا لغير موجود، فلم يخرج من الضرورة إلا إلى أقبح منها، والمعنى: سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك.

وانظر: الخصائص 1/ 307 و2/ 194، والإنصاف 369.

3 انظر الكتاب 1/ 383.

4 هود: 28، وانظر الكتاب 1/ 384.

(120/2)

على هذا أعطاه إياك، وهو أحسن من أعطاهوك، فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت: لمعطاهوه، وليس بالكثير في كلامهم، والأكثر المعطاه إياه¹، والمنفصل بمنزلة الظاهر، فأما المفعولان في ظننت وأخواتها، فأصلها الابتداء الخبر، كما جاء في "كان" فالأحسن أن نقول: ظننتك إياه، كما تقول: كان إياه وكنت إياه.

واعلم: أنه لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية والمؤثرة، لا يجوز أن تقول: ضربتني ولا أضربك إذا أمرت، فإن أردت هذا قلت: ضربت نفسي واضرب نفسك، وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول: ضربه إذا أردت ضرب نفسه، ويجوز في باب ظننت وحسبت، أن يتعدى المضمر إلى المضمر، ولا يجوز أن يتعدى المضمر إلى الظاهر، تقول: ظننتني قائمًا وخلتني منطلقًا؛ لأنها أفعال غير مؤثرة، ولا نافذة منك إلى غيرك، فتقول على هذا: زيد ظنه منطلقًا، فتعدى فعل المضمر في ظن إلى الهاء، ولا يجوز زيدًا ظن منطلقًا، فتعدى فعل المضمر الذي في ظن إلى زيد فتكون قد عديت في هذا الباب فعل المضمر إلى الظاهر، وإنما حقه أن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر، وتكون أيضًا قد جعلت المفعول الذي هو فضلة في الكلام لا بد منه، وإلا بطل الكلام، فهذه جميع علامات المضمر المرفوع والمنصوب قد بينتها في المنفصل والمتصل، وقد خبرتك أن الجور لا علامة له منفصلة، وأن علامته في الاتصال كعلامة المنصوب، لا فرق بينها في الكاف والهاء تقول: رأيتك كما تقول: مررت بك، وتقول: ضربته كما تقول: مررت به، فهذا مطرد لا زيادة فيه، فإذا جاءوا إلى الياء التي هي ضمير المتكلم زادوا في الفعل نونا قبل الياء؛ لئلا يكسروا لام الفعل، والفعل لا جرّ

فيه فقالوا: ضربني فسلمت الفتحة بالنون، ووقع الكسر على النون، وكذلك: يضربني، فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلى النون فقالوا: الضاري في النصب واستحسنوا

1 انظر الكتاب 1/ 384.

(121/2)

الكسرة في الباء؛ لأنه موضع يدخله الجر، ولم يستحسنوا ذلك في لام الفعل لأنه موضع لا يدخله الجر، وقالوا: إني ولعلي ولكني؛ لأن هذه حروف مشبهة بالفعل. قال سيبويه: قلت له، يعني الخليل: ما بال العرب قالت: إني وكأني ولعلي ولكني؟ فرغم: أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة 1 من كلامهم، وأنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف، حذفوا النون التي تلي الياء قال: فإن قلت: "لعلي" ليس فيها تضعيف، فإنه زعم: أن اللام قريبة من النون 2، يعني في مخرجها من الفم، وقد قال 3 الشعراء في الضرورة: لبيتي 4. وقال: سألته عن قولهم عني وقطني ولدي: ما بالهم جعلوا علامة المجرور ههنا كعلامة المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحرراً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في "قط" ولا النون التي في "من" فجاءوا بالنون ليسلم السكون، وقدني بهذه المنزلة 5 وهذه النون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع من العرب، لا يجوز أن تقول: قدي كما قلت مني، وقد جاء في الشعر "قدي" قال الشاعر:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي 6

1 أظن الأفصح "في كلامهم" وليس من كلامهم.

2 انظر الكتاب 1/ 386.

3 في الأصل "قالت".

4 مثل ذلك سيبويه، بقول زيد الخيل:

كمنية جابر إذ قال لبيتي ... أصادفه وأتلف بعض مالي

5 انظر الكتاب 1/ 386.

6 من شواهد سيبويه 1/ 387 على حذف النون من "قدي" تشبيهاً بحسي وإثباتها في

قد وقط هو المستعمل؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون

المكسورة قبل الياء لئلا يغير آخرها عن السكون، وهو صدر بيت، وعجزه:

ليس الإمام بالشحيح الملحد

وأراد بالخببيين: عبد الله بن الزبير وكنيته أبو خبيب ومصعبا أخاه، وغلبه لشهرته،

ويروى بالخببيين على الجمع، يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى قدني: حسبي وكفاني،

والبيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط.

وانظر الهمع 64 / 1 والدرر اللوامع 42 / 1، والأشباه والنظائر 282 / 2 وشرح

الحماسة 896 / 2 والخزانة 453 / 1، وشرح السيرافي 109 / 5، وأما ابن الشجري

142 / 2، والمختسب 223 / 2.

(122/2)

فقال: قدي لما اضطر شبهه بحسي، كما قال: ليتي حيث اضطر، وقال سيبويه: لو

أضفت إلى الياء الكاف تجر بها لقلت: ما أنت كي؛ لأنها متحركة قال الشاعر لما

اضطر:

وَأَمْ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا¹

وقال آخر لما اضطر:

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا ... كَهُ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاطِلًا²

فهذا قاله سيبويه قياساً، وهو غير معروف في الكلام، واستغنى عن "كي" بمثلي. ولام

الإضافة تفتح مع المضمر إلا مع الياء؛ لأن الياء تكسر ما قبلها، تقول: لَهُ وَلَكَ، ثم

تقول: لي فتكسر؛ لأن هذه الياء لا يكون ما

1 من شواهد سيبويه 392 / 1 على إدخال الكاف على المضمر تشبيهاً لها بمثل؛ لأنها

في معناها واستعمل ذلك عند الضرورة، وأم أوعال: أكمة بعينها، والهاء في قوله: كها

عائدة على شيء مؤنث شبه الأكمة به، وعطف أقرب على شيء قبل البيت، والشاهد

للعجاج.

وانظر: شروح سقط الزند 267 / 1، والخزانة 77 / 4، وشواهد الألفية للعالملي 218،

والتصريح 4 / 2، والكنز اللغوي 155، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي 120.

2 من شواهد سيبويه أيضاً 392 / 1 على كهو ولا كهن وأراد مثله ومثلهن، والوقف

على "كهو" بإسكان الواو لأنه ضمير جر متصل بالكاف اتصاله بمثل، فالوقف عليه

هنا كالوقوف عليه هناك، وصف حمارًا وآتنا، والحاطل هو المانع من التزويج؛ لأن الحمار يمنع آتته من حمار آخر يريدهن، ولذلك جعلهن كالحلائل وهي الأزواج. والشاهد للعجاج، وانظر الهمع 1/ 30، والدرر اللوامع 2/ 27، وشرح السيرافي 186، وحاشية شرح القطر للألوسي 83، ومنهج السالك 49، وشرح ابن عقيل 171، وشروح سقط الزند 1/ 267، والخزانة 4/ 276، والعيني 2/ 257.

(123/2)

قبلها حرف متحرك إلا مكسورًا، وهي مفارقة لأخواتها في هذا، ألا ترى أنك تقول: هذا غلامه فتصرف، فإذا أضفت غلامًا إلى نفسك قلت: هذا غلامي، فذهب الإعراب وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الضم قبلها لا يصلح، فلما غير لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذا كان ثانيًا وألزمت حالًا واحدًا، فقلت: رأيت غلامي. واعلم: أن الذي حكى من قولهم: لولاي، ولولا شيء شذ عن القياس كان عند شيخنا¹ يجري مجرى الغلط، والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: لولا أنت، كما قال عز وجل: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} 2، والذين قالوا: لولاك ولولاي قالوا: لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض، فكأنهم إنما يقتصرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغائب لا بأي لفظ كان؛ لأنه غير ملبس، ولكنهم لا يجعلون غائبًا مكان مخاطب، لا يقولون: لولاه مكان لولاك، فأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة؛ لأنك تقول: عساني، فعساك مثل رماك، وعساني مثل رماني. واعلم: أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلى أصولها، فمن ذلك قولك: لعبد الله مال ثم تقول: لك، وله إنما كسرت مع الظاهر في قولك: لزيد مال كيلا يلتبس بلام الابتداء، إذا قلت: لهذا أفضل منك ألا تراهم قالوا: يا لبكر حين أمنوا الالتباس فمن ذلك: أعطيتكموه في قول من قال: أعطيتكم ذاك فأسكن ردوه بالإضمار إلى أصله، كما ردوا بالالف واللام حين قالوا: أعطيتموا اليوم فكان الذين وقفوا بإسكان الميم كرهوا الوقف على الواو،

1 أي أبو العباس المبرد؛ لأن المبرد يرى أنه لا يصلح إلا أن تقول: ولولا أنت كما قال الله تعالى: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} . قال: ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعد، فهو ينكر الشواهد التي استدلت بها سيبويه ومن

سار على نهجه وكذلك ينكر مذهب الأخفش ويرده. انظر: الكامل 650 طبعة ليبك.
2 سبأ: 31.

(124/2)

فلما وصلوا زال ما كرهوا، فردوا وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكم¹، بإسكان الميم كما قال في الظاهر: أعطيتكم زيدًا.

واعلم: أن أنت، وأنا، ونحن، وأخواتهن يكن فصلًا، ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره، وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة، ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور، فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك: زيد هو العاقل وكان زيد هو العاقل، وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة، وكان على لفظه فنحو قولك: حسبت زيدًا هو خيرًا منك وكان زيد هو خيرًا منك وتقول: إن زيدًا هو الظريف فيكون فصل، وإن زيدًا هو الظريف، وتقول: إن كان زيد هو الظريف وإن كنا نحن، هي "نا" في كنا، ولو قلت: كان زيد أنت خيرًا منه، لم يجوز أن تجعل "أنت" فصلًا، لأن أنت غير زيد فإن قلت: كنت أنت خيرًا من زيد، جاز أن يكون فصلًا وأن يكون تأكيدًا فجميع هذه لمسائل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة، أو قريب منها، مما لا يجوز أن يدخل عليه الألف واللام، ولو قلت: ما أظن أحدًا هو خير منك لم يجوز أن تجعل "هو" فصلًا لأن واحدًا نكرة ولكن تقول: ما أظن أحدًا هو خير منك، فجعل: هو مبتدأ و"خير منك" خبره، وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد، وقال الفراء: أدخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيد العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: زيد هو العاقل قطعت "هو" عن توهم النعت، فهذا الذي يسميه البصريون فصلًا ويسميه الكوفيون عمادًا²، وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل "كان" ولا يجوز أن كان هو القائم زيد، ولا هو القائم كان زيد، وقد حكى هذا عن الكسائي، لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف

1 انظر الكتاب 1/ 389.

2 انظر الإنصاف 375، فقد شرح ابن الأنباري هذه المسألة وبين فيها آراء الفريقين.

(125/2)

واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما، فإذا قلت: كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلاً، وجاز أن يكون تأكيداً، ويجوز أن يبتدأ به فترفع القائم، ولك أن تنثي الفعل وتجمعه وتؤنثه فتقول: كان الزيدان هما القائمين، وكان الزيدون هم القائمين، وكانت هند هي القائمة، والظن وإنّ، وجميع ما يدخل على المبتدأ والخبر، يجوز الفصل فيه؛ تقول: ظننتُ زيداً هو العاقل، وإن زيداً هو العاقل، فإذا قلت: كان زيدٌ قائمةً جاريته، فأدخلت الألف واللام على "قائمةٍ" وجعلتها لزيدٍ قلت: كان زيد القائمة جاريته، فإن كانت الألف واللام للجارية صار المعنى: كان زيد التي قامت جاريته فقلت: كان زيد القائمة جاريته حينئذٍ، وهذا لا يجوز عندي ولا عند الفراء، من قبل أنه ينبغي أن يكون الألف واللام هما الفصل بعينه، وأن يصلح أن يكون ضميراً للأول.

(126/2)

الباب الثالث من المبنيات: وهو الاسم الذي يشار به إلى المسمى.

وفيه من أجل ذلك معنى الفعل، وهي: ذَا، وذِه، وتثنى ذَا وذِه فتقول: ذَانِ في الرفع وذَيْنِ في النصب والجر وتثنية "تَا" تَانِ وتجمع ذَا، وذِه، وتَا، أُولى، وأولاءٍ، والمذكر والمؤنث فيه سواء، فذا اسم تشير به إلى المخاطب إلى كل ما حضر كما يدخلون عليه هاء التنبيه، فيقولون: هذا زيدٌ وهذي أمةُ الله، فإذا وقفوا على الباء أبدلوا منها هاءً في الوقف، فإذا وصلوا أسقطوا الهاء وردوا الباء، ويبدلون من الباء فيقولون: هذه أمةُ الله، فإذا وصلوا قالوا: هذي أمةُ الله، فإذا وقفوا حذفوا الهاء وردوا الباء، ومنهم من يقول: هذه أمةُ الله. وهؤلاءُ تُمد وتقصّر، وإذا مدوا بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين فإن أدخلوا كاف المخاطبة فأول كلامهم لما يشار إليه وآخره للمخاطب، والكاف ههنا حرف جيء به للخطاب وليس باسمٍ؛ لأن إضافة المبهمة محال من قبل أنها معارف، فلا يجوز تنكيرها، وكل مضافٍ فهو نكرةٌ قبل إضافته فإذا أُضيف إلى معرفة صار بالإضافة معرفة، وهو قولك: ذَاكَ وَذَلِكَ، واللام في "ذَلِكَ" زائدة والأصل "ذَا" والكاف للخطاب فقط، ومحالٌ أن تكون هنا اسماً لما بينت لك، فإنما زدت الكاف على "ذَا" وكانت "ذَا" لما يومئ إليه بالقرب. فإذا قلت ذلك، دلت على أن الذي يومئ إليه بعيدٌ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت المتراخي زدت كافاً للمخاطبة لحاجتك أن تنبه

بالكاف المخاطب، ونظير هذا هنا وههنا، وهناك وهنالك إذا أشرت إلى مكان، فإن سألت رجلاً عن رجلٍ قلت: كيف ذاك الرجل؟

(127/2)

فتحت الكاف. فإن سألت امرأة عن رجلٍ قلت: كيف ذاك الرجل؟ فكسرت الكاف، قال الله عز وجل: {كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ} 1، فإن سألت رجلاً عن امرأةٍ قلت: كيف تلك المرأة؟ فإن سألت المرأة عن امرأةٍ قلت: كيف تلك المرأة؟ تكسر الكاف، فإن سألت رجلاً عن رجلين قلت: كيف ذاك الرجلان؟ ومن قال في الرجل ذلك قال في الاثنين: ذاك بتشديد النون، أبدلوا من اللام نوناً وأدغمت إحدى النونين في الأخرى، كما قال عز وجل: {فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ} 2، فإن سألت عن جماعةٍ رجلاً، قلت: كيف أولئك الرجال، وأولئك الرجال؟ فإن سألت رجلاً عن امرأتين قلت: كيف تانك المرأتان؟ وإن سألت امرأة عن رجلين قلت: كيف ذاك الرجلان يا امرأة؟ وإن سألتها عن جماعةٍ قلت: كيف أولئك الرجال يا امرأة؟ فإن سألت رجلين عن رجلين قلت: كيف ذانكما الرجلان يا رجلان؟ وإن سألتها عن جماعةٍ قلت: كيف أولئكما الرجلان يا رجلان؟ وإن سألتها عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟ وإن سألت جماعة عن واحدٍ قلت: كيف ذاك الرجل يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن رجلين قلت: كيف ذانكم الرجلان يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن جماعةٍ قلت: كيف أولئك الرجال، يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن امرأةٍ قلت: كيف تلك المرأة يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكم المرأتان يا رجلان؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟ وإن سألت جماعة عن واحدٍ قلت: كيف ذاك الرجل يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن رجلين قلت: كيف ذانكم الرجلان يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن جماعةٍ قلت: كيف أولئك الرجال، يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن امرأةٍ قلت: كيف تلك المرأة يا رجلاً؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكم المرأتان يا رجلان؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟ وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان؟

1 آل عمران: 47.

2 القصص: 32.

3 يوسف: 32.

(128/2)

واعلم: أنه يجوز لك أن تجعل مخاطب الجماعة على لفظ الجنس، أو تخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلام له والمعنى يرجع إليهم، كما قال الله تعالى: {ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا} 1، ولم يقل: ذلكم؛ لأن المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم، والدليل على أن في هذا معنى فعل قولهم: هذا زيدٌ منطلقاً؛ لأن منطلقاً انتصب على الحال، والحال لا بد من أن يكون العامل فيها فعلاً أو معنى فعل.

1 النساء: 3.

(129/2)

باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل:

وذلك قولهم: صه ومه ورويد وإيه وما جاء على فعال، نحو: حذارٍ ونزالٍ وشتان، فمعنى صه: اسكت، ومعنى مه: اكفف، فهذان حرفان مبنيان على السكون سمي الفعل بهما، فأما رويد: فمعناه المهلة، وهو مبني على الفتح ولم يسكن آخره؛ لأن قبله ساكناً فاختر له الفتح للياء قبله، تقول: رويدَ زيداً فتعديه، فأما قولك: رويدك زيداً فإن الكاف زائدة للمخاطبة وليست باسم، وإنما هي بمنزلة قولك: التجاءك يا فتى، وأرأيئك زيداً ما فعل، ويدلك على أن الكاف ليست باسم في: التجاءك دخول الألف واللام، والألف واللام والإضافة لا يجتمعان وكذلك الكاف في: أرأيئك زيداً زائدة للخطاب وتأكيده، ألا ترى أن الفعل إنما عمل في زيد، فإن قلت: ارودَ كان المصدر ارواداً، وتصرف جميع المصادر فإن حذفت الزوائد على هذه الشريطة صرفت رويدَ فقلت: رويداً يا فتى، وإن نعت به قلت: ضعه وضعاً رويداً وتضيفه لأنه كسائر المصادر تقول: رويدَ زيدٍ، كما قال الله عز وجل: {فَصَرْبَ الرِّقَابِ} 1، ورويداً زيداً، كما تقول: ضرباً زيداً في الأمر، فأما إيه وآه فمعنى إيه الأمر بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما، فإذا نونت قلت: إيه والتنوين للتكثير، كأنك قلت: هات حديثاً وذاك كأنه قال: هات الحديث، قال ذو الرمة:

1 سورة محمد صلى الله عليه وسلم: 4، وتكملتها: {فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرْبَ الرِّقَابِ} .

(130/2)

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ ... وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ 1
 فإذا فتحت فهي زجرٌ وهي كقولك: إيه يا رجلُ إني جئتُك، فإذا لم ينون فالتصويت،
 يريد الزجر عن شيءٍ معروفٍ، وإذا نونت فإنما تريد الزجر عن شيءٍ منكورٍ، قال حاتم:
 إِيْهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ ... حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مَنِ اتَّكَلَا 2
 ومن ينون إذا فتح فكثير، والقليل من يفتح ولا ينون، وجميع التنوين الذي يدخل في
 هذه الأصوات، إنما يفرق بين التعريف والتكثير، تقول: صه يا رجلُ هذا الأصل في
 جميع هذه المبنيات، ومنها ما يستعمل بغير تنوين ألبتة فما دخله التنوين لأنه نكرةٌ
 قولهم: فِدَى لَكَ، يريدون به الدعاء، والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر، فمن
 العرب من يبيّن هذه اللفظة على الكسر وينونها؛ لأنها نكرةٌ يريدُ بها معنى الدعاء.
 ومن هذا الباب قولهم: هاء يا فتى، ويثنى فيقول هائِماً، وهائِماً

- 1 الشاهد في قوله: إيه بلا تنوين يدل على أنه يريد الاستزادة، من حديث معين. وقيل:
 تنوين التكثير لا يوجد في معرفة ولا يكون إلا تابعاً لحركات البناء، وذلك نحو: إيه، فإذا
 نونت وقلت: إِيْهِ، فكأنك قلت: استزادة، وإذا قلت: إيه بلا تنوين، فكأنك قلت
 الاستزادة فصار التنوين علم التكثير وتركه علم التعريف. والبال: الشأن والحال.
 والديار البلاغ: التي ارتحل سكانها فهي خالية. طلب الحديث من الطفل أولاً ليخبره
 عن حبيبته أم سالم. وهذا من فرط تحيره وتدلّيه في استخباره مما لا يعقل ثم أفاق وأنكر
 من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الإخبار عن السواكن.
 وانظر: المقتضب 3/ 179 ورواه المبرد: ما بال تكليم الرسوم بدل الديار، ومجالس
 ثعلب/ 275، وشرح المفصل 9/ 30، وإصلاح المنطق/ 291، والمخصص 14/
 18، والخزانة 2/ 19، واللسان "إيه"، والديوان/ 356.
 2 في المقتضب: تقول: أيها يا فتى، إذا أمرته بالكف ووبها إذا أغريته، ورواه المبرد: وبها
 فداء لكم أُمِّي ... وروي البيت في الديوان: وبها فداؤكم أُمِّي وما ولدت. ورواية
 اللسان: وبها فدى لكم أُمِّي وما ولدت. وانظر: المقتضب 3/ 180، وابن يعيش 4/
 71، وشرح الكافية 7/ 67، واللسان "ويه".

لجميع، كما قال: {هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ} 1، وللمؤنث هاء بلا ياءٍ مثل هَاكْ، والتثنية هَآؤُما مثل المذكرين وهَاؤُن تقوم الهمزة في جميع ذا مقام الكاف، ولك أن تقول: هَآءُ يا قوم كما قال عز وجل: {ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ} 2، وأصل الكلام "ذلكم" هذا في الخطاب يجوز؛ لأن كل واحدٍ منهم يخاطب، وقال: هَاكْ وهاكما وهاكم والمؤنث هَاكْ، وأما ما كان على مثالِ فَعَالٍ مكسورٍ الآخر فهو على أربعةٍ أُضْرِبَ، والأصل واحدٌ. واعلم: أنه لا يبنى شيءٌ من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنثٌ معرفة ومعدولٌ عن جهته، وإنما يبنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به، تقول للمرأة: أَنْتِ فَعَلْتِ وَإِنَّكِ فاعلة وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السكون، فحركت لالتقاء الساكنين، فجعلت الحركة الكسر للتأنيث، وذلك قولك: نَزَالٍ وَتَرَكَ، ومعناه: انزَلْ وَاتركْ، فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة، قال الشاعر:

وَلِنَعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا ... دُعِيتَ نَزَالٍ وَجُئُ فِي الدُّعْرِ 3

1 الحاقة: 19.

2 المجادلة: 12.

3 من شواهد سيبويه 2/ 37 على أن "نزال" بمعنى انزل، جعل لابس الدرع حشوا لها لاشتماها عليه، كما يشتمل الإناء على ما فيه، وهو العامل في "ذا" لأنه بمعنى لابس، وقيل: متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء. ومعنى: وعاء الأبطال بعضهم بعضاً بنزال، أن الحرب إذا اشتدت بهم وتزاحموا فلم يمكنهم التطاحن بالرمح، تداعوا بالنزول عن الخيل والنضارب والسيوف، ومعنى: لج في الدعر تتابع الناس في الفزع، وهو من اللجاج وهو التماذي فيه، والبيت لزهير بن أبي سلمى في مدح الهرم بن سنان. وانظر المقتضب 3/ 370، وأما ابن الشجري 2/ 111، وابن يعيش 4/ 50، وإصلاح المنطق 336، والخزانة 3/ 64، وشواهد الشافية 230، والديوان 87، والدرر اللوامع 2/ 138، وشرح السيرافي 1/ 66، ومفاتيح العلوم للسكاكي 285، والإنصاف 278 وروايته: ولأنت أشجع من أسامة إذ.....

(132/2)

فقال: دُعِيت، لما ذكر ذلك في التأنيث. وقالوا: تراكها 1، وحذار 2، ونظار، فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنث، ويكون "فَعَالٍ" صفةً غالباً تحل محل الاسم نحو قولهم

للضبيح: جَعَارٍ يا فتى، وللمنية: خَلَاقٍ ويكون في التأنيث نحو: يا فَسَاقٍ. والثالث: أن تسمي امرأةً، أو شيئاً مؤنثاً باسم مصوغ على هذا المثل نحو: حَذَامٍ وِرْقَاشٍ. والرابع: ما عَدَلَ مِنَ المصدر نحو قوله:

جَمَادٍ لَهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي ... طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذُكِرْتُ حَمَادٍ 3

قال سيبويه: يريد: قولي لها جمود، ولا تقولي لها حمداً 4، ومن ذلك فجارٍ، يريدون: الفجرة، ومسارٍ يريدون: المسرة، وبداءٍ يريدون: البدو، وقد جاء من بنات الأربعة معدولاً مبنى قَرَّ قَارٍ، وعَزَّ عَارٍ، وهي لُغِيَّةٌ وشتان: مبني على الفتح لأنه غير مؤنث فهو اسم للفعل إلا أن الفعل هنا غير أمر، وهو خبر ومعناه: البعدُ المفرط وذلك قولك: شتانَ زيدٌ وعمرو فمعناه: بُعد ما بين زيدٍ وعمرو جدًّا، وهو مأخوذ من شَتَّ، والتشتتُ: التباعد ما بين الشيئين أو الأشياء، فتقدير: شتانَ زيدٌ وعمرو، تباعدَ زيدٌ وعمرو، ولأنه اسم لفعلٍ ما تم به كلام قال الشاعر:

1 قال الشاعر: تراكها من إبل تراكها. وانظر: الكتاب 2 / 37.

2 قال الشاعر: حذار من أرماحنا حذار. وانظر: الكتاب 2 / 37.

3 من شواهد سيبويه 2 / 39، على قوله: جماد وحماد وهما اسمان للجمود والحمد، معدولان عن اسمين مؤنثين سميا بهما كالجمدة والحمدة.

ووصف امرأة بالجمود والبخل، وجعلها مستحقة للذم ومستوجبة للحمد، وطوال الدهر وطوله سواء، والبيت للمتلّمس.

وانظر ابن يعيش 4 / 5، ورواية الشطر الثاني هكذا:

.... لها أبداً ما ذكرت حماد.

4 انظر الكتاب 2 / 39.

(133/2)

شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْم ... وَالْمَشْرُبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْم 1

فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أُريد بها المبالغة، ولولا ذلك لكانت الأفعال قد كَفَتْ عنها.

1 البيت للقيط بن زرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا نھشل، ويروى الشطر الثاني:

والمشرب الدائم في ظل الدوم.

ويراد على هذه الرواية بالدوم الدائم، فهو مصدر أقيم مقام اسم الفاعل، وعلى رواية ابن السراج: الدوم شجر المقل وهي رواية أبي عبيدة. وقد أنكرها الأصمعي؛ لأن الدوم لا ينبت في بلاد الشاعر. والعناق بكسر العين: المعانقة، والمعنى: افترق الذي أنا فيه من التعب والمشقة، فليس بشبه المعانقة والراحة، والنوم والماء العذب في ظل هذا الشجر أو تحت الظلال الدائمة. وانظر: المقتضب 4/ 350، وابن يعيش 4/ 37، والخزانة 3/ 57، والمخصص 14/ 85، والجمهرة 2/ 87.

(134/2)

باب الاسم الذي قام مقام الحرف:

وذلك كَمَ، وَمَنْ، وما، وكيفَ، ومتى، وأين، فأما "كَمَ" فبنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف، وأصل الاستفهام بحروف المعاني؛ لأنها آلة، إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبارٌ، و"كَمَ" اسم لعدد مبهم فقالوا: كم مالك؟ فأوقعوا "كَمَ" موقع الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا: أعشرونَ مالك، أثلاثونَ مالك، أخمسونَ؟ والعدد بلا نهاية، فأتوا باسم ينتظم العدد كله.

وأما "مَنْ" فجعلوه سؤالاً عن مَنْ يعقل، نحو قولك: مَنْ هذا؟ وَمَنْ عمرو؟ فاستغني بمن عن قولك: أزيد هذا، أعمرو هذا، أبكر هذا؟ والأسماء لا تحصى فانتظم بمن جميع ذلك، ووقعت أيضاً موقع حرف الجزاء، وهو "إِنْ" في قولك: مَنْ يأتي آتِه.

وأما "ما" فيسأل بها عن الأجناس والنوع، تقول: ما هذا الشيء؟ فيقال: إنسانٌ أو حمارٌ أو ذهبٌ أو فضةٌ، ففيها من الاختصار مثل ما كان في "مَنْ" وتسأل بها عن الصفات، فتقول: ما زيدٌ؟ فيقال: الطويلُ والقصيرُ، وما أشبه ذلك، ولا يكون جوابها: زيدٌ ولا عمرو، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على مَنْ يعقل. ومن كلام العرب: سبحانَ ما سبَحَ الرعدُ بحمده، وسبحانَ ما سخرَكنَ لنا، وقال الله عز وجل:

(135/2)

{وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا} 1، فقال قوم: معناه: ومنْ بَنَاهَا، وقال آخرون: إنما: والسماء وبناها2، كما تقول: بلغني ما صنعتَ، أي: صنيْعُكَ؛ لأن "ما" إذا وصلت بالفعل كانت بمعنى المصدرِ.

وأما "كيفَ" فسؤال عن حال ينتظم جميع الأحوال، يقال: كيف أنت؟ فتقول: صالحٌ وصحيح، وأكلٌ وشارب، ونائمٌ وجالسٌ وقاعدٌ، والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فإذا قلت: "كيفَ" فقد أغنى عن ذكر ذلك كله، وهي مبنيةٌ على الفتح لأن قبل الياء فاء فاستثقلوا الكسر مع الياء، وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر، فمضى حركوا بغير ذلك فإنما هو للاستثقالِ أو لإتباع اللفظِ اللفظَ.

فأما "متى" فسؤال عن زمانٍ وهو اسمٌ مبنٍ، والقصة فيه كقصة "مَنْ وكيفَ" في أنه مغنى عن جميع أسماء الزمان، أيوم الجمعة القتال، أم يوم السبت، أم يوم الأحد، أم سنة كذا، أم شهر كذا؟ فمضى يغني عن هذا كله، وكذا "أَيَّانَ" في معناها، كما قال الله عز وجل: {أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} 3 وقال: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا} 4 وبنيت على الفتح لأن قبلها ألفاً، فأتبعوا الفتحَ الفتحَ.

وأما "أَيْنَ" فسؤال عن مكانٍ وهي كمتى في السؤال عن الزمان إذا قلت: أَيْنَ زيد؟ قيل لك: في بغداد أو البصرة أو السوق، فلا يمتنع مكان من أن يكون جواباً، وإنما الجواب من جنس السؤال، فإذا سئلت عن مكان لم يجز أن تخبر بزمان، وإذا سئلت عن عددٍ لم يجز أن تخبر بحالٍ، وإذا سئلت عن معرفةٍ لم يجز أن تخبر بنكرة، وإذا سئلت عن نكرةٍ لم يجز أن تخبر بمعرفةٍ، فهذه المبنيات المبهمات إنما تعرف بأخواتها وتعلم مواضعها من الإعراب بذلك.

1 الشمس: 5.

2 انظر: المقتضب 2/ 52.

3 القيامة: 6.

4 الأعراف: 187.

(136/2)

باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات:

وذلك نحو الآنَ ومُنْذُ ومنْذُ، فأما الآنَ فقال أبو العباس رحمه الله: إنما بني لأنه وقع

معرفةً، وهو مما وقعت معرفته قبل نكرته؛ لأنك إذا قلت: الآنَ فإنما تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فليس له ما يشركه، ليس هو آَنَ وآَنٌ فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة، وإنما وقع معرفةً لما أنت فيه من الوقت 1. وأما "مُنذ" فإذا استعملت اسماً أن يقع ما بعدها مرفوعاً أو جملة نحو: ما رأيته منذ يومان، وإن المعنى: بيني وبين رأيته يومان، وقد فسرت ذلك فيما تقدم وهي مبنية على الضم، وإنما حركت لذلك لأن قبلها ساكناً، وبنيت على الضم لأنها غاية عند سيبويه 2، وأتبعوا الضم الضم، وقد يستعمل حرفاً يجر، وأما "مذ" فمحذوفة من "مُنذ" والأغلب على "مُذ" أن تستعمل اسماً، ولو سميت إنساناً بمذ لقلت: مُنيدٌ إذا صغرت، فرددت ما ذهب وصار "مُذ" أغلب على الأسماء؛ لأنها منقوصة، ولَدَنَ وَمِنْ عَلٍ، كما قال الشاعر:

وهي تَنُوشُ الحَوْضَ نَوْشًا مِنْ عَلا 3

1 انظر الإنصاف / 272، وشرح الكافية / 2 / 141.

2 انظر: الكتاب / 2 / 45.

3 من شواهد سيبويه / 2 / 123 على أن "علا" محذوف اللام، فإذا صغر اسماً لرجل ردت لامه فقليل "على" لأن أصله من العلو، وهو صدر بيت لغيلان بن حريث، وعجزه: "نوشا به تقطع أجواز الفلا" وصف إبلاً وردت الماء في فلاة، فعافته وتناولته من أعلاه ولم تمعن في شربه، والنوش: التناول.

وانظر: معاني القرآن / 2 / 365، ومجالس ثعلب / 655، وشرح السيرافي / 1 / 78، والفاخر لأبي طالب المفضل / 34، والاقتضاب للبطلبيوسي / 427، وأسرار العربية / 103.

(137/2)

وأما الأفعال فنحو: خَذُ وَكُلْ وَعِ كَلَامِي وَشِ ثَوْبًا، وأما الحروف فلا يلحقها ذلك، وكانت مذ ومنذ أغلب على الحروف، فكل واحدٍ منهما يصلح في مكانِ أُخْتِهَا وإنما ذكرنا منذُ ومذٌ في الظروف؛ لأنهما مستعملان في الزمان.

(138/2)

الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكي:

وذلك نحو: غاق وهي حكاية صوت الغراب، وماء وهو حكاية صوت الشاة، وعاءٍ وحاءٍ زجرٌ، ومن ذلك حروف الهجاء نحو ألفٍ باء تاء ثاء وجميع حروف المعجم إذا تهجيت مقصورة موقوفة، وكذلك كاف ميم، موقوفة في التهجي، أما زاي فيقال: زاي وزى، والعدد مثله إذا أردت العدد فقط، وقال سيبويه تقول: واحد اثنان فتشم الواحد؛ لأنه اسمٌ ليس كالصوتٍ ومنهم من يقول: ثلاثة أربعة فيطرخُ حركة الهمزة على الهاء ويفتحها، ولم يحولها تاءً لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يغير في الإدراج فإذا لم ترد التهجي بهذه الحروف، ولم ترد أن تعد بأسماء العدد فررت منها جرت مجرى الأسماء، ومددت المقصور في الهجاء فقلت: هذه الباء أحسن من هذه الباء وتقول: هذه الميم أحسن من هذه الميم، وكذلك إذا عطفت بعضها على بعضٍ أعربت؛ لأنها قد خرجت من باب الحكاية، وذلك نحو قولك: ميمٌ وباءٌ، وثلاثةٌ وأربعةٌ إنما مددت المقصور من حروف الهجاء إذا جعلته اسمًا وأعربته؛ لأن الأسماء لا يكون منها شيءٌ على حرفين، أحدهما حرف علة.

ذكر الضرب الثاني من المبنيات، وهو الكلم المركب:

هذه الأسماء على ضربين: فضربٌ منها يبنى فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحدٍ منهما منفردًا عن صاحبه، والضرب الثاني: أن يكون أصلُ الاسم الإضافة، فيحذف المضافُ إليه وهو في النية.

(139/2)

فالضرب الأول على ستة أقسام: اسمٌ مبني مع اسمٍ، واسمٌ مبني مع فعلٍ، واسمٌ مبني مع حرفٍ، واسمٌ مع صوتٍ، وحرفٌ بني مع فعلٍ، وصوتٌ مع صوتٍ، فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيتان على الفتح وكان الأصل: خمسة وعشرة، فحذفت الواو وبني أحدهما مع الآخر اختصارًا وجعلنا كاسمٍ واحدٍ، وكذلك حادي عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر، والعرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حالها، ومنهم من يقول: خمسة عشرٌ وهي رديئة¹، ومن ذلك: حيصٌ يبص بنيا على الفتح، وهي تقال عند اختلاط الأمر، وذهب شُعْرَ بَغْرٍ، وأيادي سبأ، ومعناه الافتراق وقَالِي قَالَا بمنزلة خمسة عشر ولكنهم كرهوا الفتح في الباء والألف لا يمكن تحريكها. ومن ذلك: حَارِ بَارَ، وهو ذباب عند

بعضهم وعند بعضهم داءٌ، ومنهم من يكسر فيقول: خازِ بازٍ، وبعض يقول: الحازِ بازٍ كحضر موتٍ، ومنهم من يقول: خاز بازٍ فيضيفُ وينون، ومن ذلك قولهم: بيتَ بيتَ وبينَ بينَ، ومنهم من يبني هذا ومنهم من يضيف ويبنى صباح مساءً ويومَ يومٍ، ومنهم من يضيف جميع هذا، ومن ذلك لقيته كفةً كفةً، وكفةً كفةً.

واعلم: أنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحدٍ إلا إذا أرادوا الحالَ والظرفَ، والأصل والقياسُ الإضافة، فإذا سميت بشيءٍ من ذا أضفته فإذا قلت: أنت تأتينا في كل صباح ومساءً أضفت لا غير؛ لأنه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً، فمعنى قولهم: هو جاري بيتَ بيتَ أي: ملاصقاً، ووقع بينَ بينَ، أي: وسطاً، وأما قالي قَلاً فبمنزلة: حضرموتَ لأنه اسم بلدٍ وليس بظرفٍ ولا حالٍ. وأسماء الزمان إذا أُضيفت إلى اسمٍ مبني جاز أن تعربها، وجاز أن تبنّيها، وذاك نحو "يومئذٍ"، تقول: سيرَ عليه يومئذٍ، ويومئذٍ، والتنوين ههنا مقتطع ليعلم أنه ليس يراد به الإضافة، والكسر في الدال من أجل سكون النون، فتقرأ على هذا إن شئت: {مِنْ

1 قال سيبويه 2/ 51: ومن العرب من يقول: خمسة عشر، وهي لغة رديئة.

(140/2)

عَذَابٍ يَوْمئِذٍ { 1، ومن عذابِ يومئذٍ، ومذهب أبي العباس -رحمه الله- في دخول التنوين هنا أنه عوض من حذف المضاف إليه.

الثاني: اسم بني مع فعل: وهو قولهم: حبذا هندٌ وحبذا زيدٌ، بني حَبٍّ وهو فعلٌ مع ذا وهو اسم. ومن العرب من يقول في أحبَّ حَبٍّ، وقولهم: محبوب إنما جاء على حَبٍّ ولو كان على أحبَّ لكان: محبٍّ، فإذا بنوا أَحَبَّ مع ذا اجتمعوا على طرح الألف، والدليل على أن حبذا بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذه وأنه لا يجوز أن تقول حبذا، وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبرٍ فحبذا مبتدأً، وهند وزيد خبرٌ، ومما يدل على أن حَبٍّ مع ذَا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول: حَبٍّ في الدار ذَا زيدٌ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين "ذَا" كما تفصل في باب نَعَمْ.

الثالث: اسم بني مع حرف: وذلك قولك: لا رجل ولا غلامَ، ويدلك على أن "لا" مع رجلٍ بمنزلة اسم واحدٍ أنه لا يجوز لك أن تفصل رجلاً من "لا" لا تقول: لا فيها رجلٌ لك، يجوز القول: لا ماءً ماءً بارداً، ولا رجلَ رجلٍ صالحاً عندك، فبني "ماءٌ مع ماءٍ

ورجل مع رجلٍ" قال أبو بكر: وقد استقصيتُ ذكرَ ذَا في بابه، ومن ذلك قولهم: يا زيدا هيا أيها الرجلُ فأَي اسمٍ وهاء حرفٌ وهو غير مفارقٍ لأَيٍّ في النداء، وقد بينا ذَا في باب النداء.

الرابع: اسم بني مع صوت: وذلك نحو سيويه وعمرويه، تقول: هذا سيويه يا هذا، وهذا عمرويه يا فلانٌ وهو مبني على الكسر، وإن قلت: مررتُ بعمرويه وعمرويه آخر، نونت الثاني لأنه نكرة.

الخامس: الحرف الذي بني مع الفعل: وذلك: هَلَمْ مبنياً على الفتح وهو اسمٌ للفعل، ومعناه: تعال، ويدل على أنه حرفٌ بني مع فعلٍ، قول من

1 المعارج: 11.

(141/2)

قال من العرب: هلمّا للثنين، وهلموا للجماعة¹، وصرفوه تصريف لم بكذا، والمعنى يدلُّ على ذلك.

السادس: الصوت الذي بني مع الصوت: وذلك قولهم: حَيَّ هَل الشريدَ، ومعناه: ايتوا الشريدَ، وحكى سيويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حَيَّهَل الصلاة².
الضرب الثاني من القسمة الأولى: وهو ما أصله الإضافة إلى اسم، فحذف المضاف إليه:

فهذه المضافات على قسمين: قسم حذف المضاف إليه ألبتة، وضربٌ منع الإضافة إلى الواحد وأُضيف إلى جملة، فأما ما حذف المضاف إليه فيجاء على ضربين: منهما ما بني على الضمة وهي التي يسميها النحويون الغاياتِ فمصروفة عن وجهها....³ قبل وغيرُ وحسبُ فجميع هذه كانَ أصلها الإضافة، تقول: جئت من قبل هذا، ومن بعد هذا، وكنت أول هذا، أو فوقَ وغيرَ هذا، وهذا حسْبُك، أي كافيك، فلما حذف ما أُضيفت إليه بنيت، وإنما بنيت على الحركة ولم تَبَنَّ على السكون، وفي بعضها ما قبل لأمه متحرك لأنها أسماءُ أصلها التمكن، وتكون نكراتٍ معرباتٍ، فلما بنيت تجنب إسكانها وزادوها فضيلة على ما لا أصل له في التمكن فهذه علة بنائها على الحركة، وأما بناؤها على الضم خاصةً فلأنَّ أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبةً وذلك الغالب عليها فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر؛ لأن الكسر أخو النصب،

وجعلوا ذلك علامة للغاية؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين، فتجنبوه ههنا لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين.

الثاني: ما بني وليس بغاية، من ذلك: أمس مبنية على الكسر، وكسرت

1 هذا على لغة بني تميم، أما أهل الحجاز فلا يصرفونها. انظر الكتاب 2 / 67.

2 انظر الكتاب 1 / 123.

3 مطموس في الأصل، وهذا يسميه النحويون الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً.

(142/2)

لالتقاء الساكنين، وإنما بني لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة، ووقع في أول أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته، فمتى نكرته أعربته، وغدّ ليس كذلك لأنه غير معلوم؛ لأنه مستقبل لا تعرفه، فإذا أضفت أمس نكرته ثم أضفته فيصير معرفة بالإضافة، كما تقول: زيدك إذا جعلته من أمة كلها زيداً، وعرفته بالإضافة، وزالت المعرفة الأولى. وقال أبو العباس -رحمه الله- في قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ¹

كان "أوان" مما لا يستعمل إلا مضافاً، فلما حذف ما يضاف إليه بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين كما فُعِلَ بأمس وأدخل التنوين عوضاً لحذف ما يضاف إليه "أوان"، ألا ترى أنهم لا يكادون يقولون: أوان صدق، كما يقولون في الوقت والزمن، ولكن يدخلون الألف واللام فيقولون: كان ذلك في هذا الأوان، فيكونان عوضاً.

الضرب الثاني: ما منع الإضافة إلى الواحد وأضيف إلى جملة:

وذلك: حيث، وإذ، وإذا، فأما "حيث" فإن من العرب من يبننها على الضم² ومنهم من يبننها على الفتح³، ولم تجئ إلا مضافةً إلى جملة، نحو

1 الشاهد فيه على عمل "لات" في لفظ "أوان" وهو من معنى الحين وليس بلفظه، فهو رد على سيبويه ومن معه حيث اشترطوا لعمل "لات" أن يكون معمولاً لها من لفظ.

والبيت لأبي زبيد الطائي، وكان رجل من شيبان نزل برجل طائي، فأضافه وسقاه خمرًا، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله، وافتخر بذلك بنو شيبان، ففي هذا قال أبو زبيد.

وانظر: معاني القرآن 2/ 398، وشرح السيرافي 1/ 108، والخصائص 2/ 377،
والمخصص 16/ 119، والإنصاف 66، وابن يعيش 9/ 32، والديوان 30.
2 الضم هي اللغة الفاشية، قال تعالى: {سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ} فهي غاية،
والذي يعرفها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر، [سورة الأعراف: 182].
3 قال سيويه 2/ 44: "وقد قال بعضهم" حيث شبهوه بأين.

(143/2)

قولك: أقومُ حيثُ يقومُ زيدٌ وأصلي حيثُ يصلي، فالحركة التي في الثاء لالتقاء
الساكنين، فَمَنْ فَتَحَ فَمِنْ أَجْلِ الْبَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَفَتَحَ اسْتِثْقَالًا لِلْكَسْرِ، وَمِنْ ضَمٍّ
فَلشِبْهًا بِالْغَايَاتِ إِذْ كَانَتْ لَا تَضَافُ إِلَى وَاحِدٍ وَمَعْنَاهَا الْإِضَافَةُ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ
تَقُولَ: قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ، كَمَا تَقُولُ: قَمْتُ مَكَانَ زَيْدٍ وَأَمَّا إِذْ فَمَبْنِيَةٌ عَلَى السَّكُونِ،
وَتَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ أَيْضًا نَحْوَ قَوْلِكَ: إِذْ قَامَ زَيْدٌ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ،
وَيَسْتَقْبَحُونَ: جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَامَ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًا لَمْ يَحْسُنَ أَنْ نَفْرُقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِذْ؛
لأن معناهما في الماضي واحدٌ. وتقول: جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَامَ، وَإِذْ زَيْدٌ يَقُومُ، فَحَقَّقَهَا أَنْ تَجِيءَ
مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ فَإِذَا لَمْ تَضَفْ نَوْنَتَهُ، قَالَ أَبُو ذُؤَيْبٍ:

هَيْئَتُكَ عَنْ طِلَالِكَ أَمْ عَمْرٍو ... بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ¹

وأما "إِذَا" فقلما تأتي من الزمان، وهي مضافة إلى الجملة، تقول: أَجِئْتُكَ إِذَا احْمَرَّ الْبَسْرُ
وَإِذَا قَدَّمَ فَلَانٌ، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ أَتَمٍّ تَقَعُ مَوْقِعَ قَوْلِكَ: أَتَيْكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَتَيْكَ
زَمَنَ كَذَا، وَوَقْتَ كَذَا، وَهِيَ لَمَّا يَسْتَأْنِفُ مِنَ الزَّمَانِ وَلَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ.
فأما "لَدُنْ" فجاءت مضافةً، ومن العرب من يحذف النون فيقول: لَدُ كَذَا، وَقَدْ جَعَلَ
حَذْفُ النُّونِ بَعْضُهُمْ أَنْ قَالَ: لَدُنْ غَدَوَةٌ، فَنَصَبَ غَدَوَةً لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ زَائِدَةٌ
تَقُومُ مَقَامَ التَّنْوِينِ فَنَصَبَ كَمَا تَقُولُ: قَائِمٌ غَدَوَةٌ، وَلَمْ يَعْمَلُوا "لَدُنْ" إِلَّا فِي غَدَوَةٍ خَاصَّةٍ،
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَدْ ذَكَرْنَا الْأَسْمَاءَ الْمَعْرَبَةَ وَالْأَسْمَاءَ الْمَبْنِيَّةَ، وَقَدْ كُنَّا قُلْنَا: إِنَّ الْكَلَامَ اسْمٌ
وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، وَنَحْنُ نَتَّبِعُ الْأَسْمَاءَ وَالْأَفْعَالَ، وَنَذْكُرُ إِعْرَاجَهَا وَبِنَاءَهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

1 الشاهد فيه قوله: "إِذَا" حيثُ جاء بالتنوين عوضًا عن الجملة، والأصل: وَأَنْتَ إِذْ
الأمر على هذه الحال، والمعنى: هَيْئَتُكَ عَنْ طِلْبِهَا بِأَنْ ذَكَرْتُ لَكَ مَا يَكُونُ مِنْ عَاقِبَةِ
التمادي في حبها وما يفضي أمرك إليه، وَكُنْتُ سَلِيمًا تَسْتَطِيعُ التَّخْلُصَ، وَمُمْكِنُ لَكَ

النجاة.

وانظر: الخصائص 2/ 376، وابن يعيش 3/ 29، والمغني 1/ 86، والأشموني 3/ 420، والأشباه والنظائر 2/ 311.

(144/2)

باب إعراب الأفعال وبنائها

مدخل

...

باب إعراب الأفعال وبنائها:

الأفعال تقسم قسمين: مبني ومعرّب.

فالمبني ينقسم قسمين: مبني على حركة ومبني على سكون، فأما المبني على حركة فالفعل الماضي بجميع أبنيته، نحو: قام واستقام وضرب واضطرب، ودحرج، وتدحرج، واحمر واحمراراً وما أشبه ذلك، وإنما بني على الحركة لأنه ضارع الفعل المضارع في بعض المواضع نحو قولك: إن قام قمْتُ، فوقع في موضع: إن تَقم، ويقولون: مررتَ برجلٍ ضَرَبَ كما تقول: مررتُ برجلٍ يضربُ، فبني على الحركة كما بني "أول وعَل" في بابه على الحركة وجعل له فضيلة على ما ليس بمضارع المضارع عما حصل "الأول وعَل"، أو من قبل ومن بعد فضيلة على المبنيات، وأما المبني على السكون فما أمرت به وليس فيه حرف من حروف المضارعة، وحروف المضارعة الألف والتاء والنون والياء وذلك نحو قولك: قُم واقعد واضرب، فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه لأن أصل الأفعال السكون والبناء، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع وما خلا من ذلك أسكنوه، وهذه الألف في قولك: اقعد أَلِف وصل، إنما تنطق بها إذا ابتدأت؛ لأنه لا يجوز أن تبتدئ بساكن، وما بعد حروف المضارعة ساكن، فلما خلا الفعل منها واحتيج إلى النطق به أدخلت أَلِف الوصل، وحق أَلِف الوصل أن تدخل على الأفعال المبنية فقط، ولا تدخل على الأفعال المضارعة؛ لأنها لا تدخل على الأسماء إلا

(145/2)

على ابنٍ وأخواتها، وهو قليل العدد، وإنما بني فعلُ التعجب الذي يجيء على لفظ الأمر
بني على السكون نحو قولك: أكرمُ زيدٍ و {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 1. وقد مضى ذكر ذا في
باب التعجب.

وأما الفعل المعرب فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف
المضارعة، وهذا الفعل إنما أعرب لمضارعتة الأسماء وشبهه بها، والإعراب في الأصل
للأسماء وما أشبهها من الأفعال أعرب كما أنه إنما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى
على الأفعال المضارعة وأشباهها، ألا ترى أنك إنما تُعْمَلُ "ضاربًا" إذا كان بمعنى يفعلُ
فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا، فإن كان بمعنى "ضرب" لم تعمله، فمنعت هذا العمل كما
منعت ذلك الإعراب، واعلم أنه إنما يدخله من الإعراب الذي يكون في الأسماء: الرفعُ
والنصب، ولا جرَّ فيه، وفيه الجزم وهو نظير الخفض في الأسماء؛ لأن الجرَّ يخص الأسماء
والجزم يخص الأفعال، ونحن نذكرها نوعًا نوعًا بعون الله.

1 مريم: 38 والآية: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا} .

(146/2)

الأفعال المرفوعة:

الفعل يرتفع بموقعه موقعَ الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً،
فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسمٌ لم يجز رفعه، وذلك نحو قولك: يقومُ زيدٌ
ويقعدُ عمرو، وكذلك عمرو يقولُ وبكرٌ ينظرُ ومررتُ برجلٍ يقومُ ورأيت رجلاً يقولُ
ذاك، ألا ترى أنك إذا قلت: يقومُ زيدٌ جاز أن تجعل زيدًا موضع "يقومُ" فتقول: زيدٌ
يفعلُ كذا، وكذلك إذا قلت: عمرو ينطلق، فإنما ارتفع "ينطلق" لأنه وقع موقع "أخوك"
إذا قلت: زيدٌ أخوك فمتى وقع الفعل المضارع في موضع لا تقع فيه الأسماء فلا يجوزُ
رفعه، وذلك نحو قولك: لم يَقمَ زيدٌ، لا يجوز أن ترفعه لأنه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ
فافهم هذا.

واعلم: أن الفعل إنما أعرب ما أعرب منه لمشاكبته الأسماء، فأما الرفع خاصةً فإنما هو
لموقعه موقع الأسماء، فالمعنى الذي رفعت به غير المعنى الذي أعربت به.

(146/2)

الأفعال المنصوبة:

وهي تنقسم على ثلاثة أقسام: فعلٌ ينصبُ بحرفٍ ظاهرٍ ولا يجوز إضماره، وفعلٌ ينتصبُ بحرفٍ يجوز أن يُضمَر، وفعلٌ ينتصب بحرفٍ لا يجوز إظهاره، والحروف التي تنصبُ: أن، ولن، وكي، وإذن.

الأول: ما انتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره، وذلك ما انتصب بـلن وكي، تقول: لن يقومَ زيدٌ ولن يجلسَ، فقولك: لن يفعلَ يعني: سَيفعلُ¹، يقول القائل: سيقومُ عمرو، فتقول: لن يقومَ عمرو، وكان الخليل يقول: أصلها لا أنْ فألزمه سيبويه أن يكون يقدم ما في صلة "أن" 2 في قوله: زيدًا لنْ أضربَ، وليس يمتنع أحد من نصب هذا وتقديمه، فإن كان على تقديره فقد قدم ما في الصلة على الموصول.

وأما "كي" فجواب لقولك: لِمه، إذا قال القائل: لمْ فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا ولمْ جئتني؟ فتقول: كي تعطيني، فهو مقارب لمعنى اللام إذا قلت: فعلتُ ذلك لكذا، فأما قول من قال: كيِّمه في الاستفهام، فإنه جعلها مثل لِمه، فقياس ذلك أن يُضمَر "أن" بعد "كي" إذا قال: كي يفعل؛ لأنه قد أدخلها على الأسماء. وكذا قول سيبويه³: والذي عندي أنه إنما قيل: كيِّمه لِمَا... 4 تشبيهاً، وقد يشبهون الشيء بالشيء وإن كان بعيداً منه.

1 لن: حرف نفي ونصب عند سيبويه يختص "بيفعل" ويفعل بعدها تشعر بالدلالة على ما يأتي من الزمان، فقوله: لن أضرب نفي لقوله: سأضرب. انظر الكتاب 1/ 68 و2/ 304.

2 انظر الكتاب 1/ 407.

3 انظر الكتاب 1/ 408.

4 بياض في الأصل قدره كلمتان.

(147/2)

وأما إذن، فتعمل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها، وكان فعلاً مستقبلاً، فإنما يعمل بجميع هذه الشرائط، وذلك أن يقول القائل: أنا أكرمك فتقول: إذن أجيتك، إذن أحسن إليك، إذن آتيك. فإن اعتمدت بالفعل على شيء قبل "إذن" نحو قولك: أنا إذن آتيك، رفعت وألغيت كما تلغى ظننتُ

وحسبتُ وليس بشيءٍ من أخواتها التي تعمل في الفعل يُلغى غيرها، فهي في الحروف نظير أرى في الأفعال، ومن ذلك: إن تأتني إذن آتك، لأن الفعل جواب: إن تأتني، فإن تم الكلام دونها جاز أن تستأنف بها وتنصب ويكون جواباً، وذلك نحو قول ابن عَنَمَة: اِرْذُدْ حِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ ... إِذَنْ يُرَدِّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ¹ فهذا نصب؛ لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتمّ، ألا ترى أنّ قوله: اردد حمارك لا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ، كلام قد تمّ، ثم استأنف كأنه أجاب من قال: لا أفعلُ ذاك فقال: إِذَنْ يُرَدِّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

فإن كان الفعل الذي دخلت عليه "إذن" فعلاً حاضراً لم يجوز أن تعمل فيه، لأن أخواتها لا يدخلن إلا على المستقبل وذلك إذا حدثت بحديثٍ فقلت: إذن أظنه فاعلاً، وإذن أخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر عن الحال

1 من شواهد سيبويه 1/ 411 على عمل إذن فيما بعدها؛ لأنها مبتدأة والسوية: شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالحلس للبعير، والنزع: السلب وقيد العير مكروب أي: مضيق حتى لا يقدر على الخطو. وجعل الشاعر إرسال الحمار في حماهم كناية عن التحكك بهم والتعرض لمساءتهم.

وانظر: المقتضب 2/ 10، وشرح السيرافي 1/ 33، وشرح الرماني 3/ 94، والمفضليات 382، والأصمعيات 267، وابن يعيش 7/ 16، وديوان الحماسة 2/ 148، وشرح الكافية للرضي.

(148/2)

التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل "إذن" لأنه موضع لا تعمل 1 فيه أخواتها، فإذا وقعت "إذن" بين الفاء والواو، وبين الفعل المستقبل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت، إذا كانت واحدةً منهما بين السمين، وإن شئت ألغيت فأما الإعمال فقولك: فإذا آتيك، فإذا أكرمك قال سيبويه: وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: {وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} 2 وأما الإلغاء فقولك: فإذا أجيتك، وقال عز وجل: {فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} 3.

واعلم: أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوى إذن، وهي تُلغى وتقدم وتؤخر، تقول: إذن والله أجيتك فتفصل، والإلغاء قد عرفتك إياه وتقول: أنا أفعلُ كذا

إِذْنٌ، فتؤخرها وهي ملغاة أيضاً، وإذا قلت: إِذْنُ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ، فالرفع لا غير لأنه قد وليها المبتدأ، فصارت بمنزلة "هَلْ" وزعم عيسى: أن ناساً يقولون: إِذْنُ أَفْعَلٌ في الجواب 4.

الثاني: ما انتصب بحرف يجوز إظهاره وإضماره.
وهذا يقع على ضربين: أحدهما أن تعطف بالفعل على الاسم، والآخر أن تدخل لام الجر على الفعل، فأما الضرب الأول من هذا وهو أن تعطف الفعل على المصدر فنحو قولك: يعجبني ضربُ زيدٍ وتغضب، تريد: وأن

1 في الأصل "فيها".

- 2 الإسراء: 76 وقراءة "ولا يلبثوا" بحذف النون شاذة. انظر شواذ ابن خالويه 77.
وأما قراءة "خلفك" فهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر، وقرأ الباقون {خِلَافَكَ} بالألف انظر "حجة القراءات" ص 408 لرنجلة.
3 النساء: 53. وقد قرئ بنصب المضارع في الشواذ، فإذن لا يأتوا الناس. وانظر البحر المحيط 3/ 673، وشواذ ابن خالويه 77.
4 انظر الكتاب 1/ 412.

(149/2)

تغضّب، فهذا إظهار "أَنْ" فيه أحسن. ويجوز إضمارها فأَنْ مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطفت اسماً على اسمٍ ولولا أنك أضمرت "أَنْ" ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم؛ لأن الأسماء لا تُعطف على الأفعال، ولا تُعطف الأفعال على الأسماء؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف، فمما نصب من الأفعال المضارعة لما عطف على اسمٍ قول الشاعر:

لَلْبُسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ 1

كأنه قال: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما الضرب الآخر فما دخلت عليه لام الجر وذلك نحو قولك: جئتُكَ لتعطيني ولتقوم، ولتذهب، وتأويل هذا: جئتُكَ لأن تقوم، جئتُكَ لأن تعطيني ولأن تذهب، وإن شئت أظهرت فقلت "لأن" في جميع ذلك وإن شئت حذفت "أَنْ" وأضمرتها، ويدلك على أنه

لا بدّ من إضمار "أنّ" هنا إذا لم تذكرها أن لام الجر لا تدخل على الأفعال، وأن جميع الحروف العوامل في الأسماء لا تدخل على الأفعال، وكذلك عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام، لو قلت: هذا لك بتقوم، تريد بأن تقوم لم يجز، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين كي واللام في المعنى.

1 من شواهد سيبويه 1/ 426 على إضمار "أن" لأنه لم يكن بد من ذلك، فلم يستقم أن تحمل، وتقر، وهو فعل على "لبس" وهو اسم، والعباءة: جبة من صوف، والشفوف: ثياب رفاق نصف البدن واحدها شف، بكسر الشين وفتحها. والشاهد لميسون بنت بحدل، وانظر المقتضب 2/ 27، والصاحي 84، وأما ابن الشجري 1/ 280، والإنصاف 283، وارتشاف الضرب 810، والمغني 2/ 532، وحياة الحيوان للدميري 2/ 208، وابن يعيش 7/ 25.

(150/2)

الثالث: وهو الفعل الذي ينتصب بحرف لا يجوز إظهاره: وذلك الحرف "أنّ" والحروف التي تضمّر معها ولا يجوز إظهارها أربعة أحرف: "حتى" إذا كانت بمعنى إلى أنّ، والفاء إذا عطفّت على معنى الفعل لا على لفظه، والواو إذا كانت بمعنى الاجتماع فقط، وأو إذا كانت بمعنى إلى "أنّ".

شرح الأول من ذلك وهو حتى:

اعلم: أن "حتى" إذا وقعت الموقع الذي تخفض فيه الأسماء ووليها فعلٌ مضارع أضمر بعدها "أنّ" ونصب الفعل، وهي تجيء على ضربين: بمعنى "إلى" وبمعنى "كي" فالضرب الأول قولك: أنا أسيرُ حتى أدخلها والمعنى: أسير إلى أن أدخلها، وسرت حتى أدخلها، كأنه قال: سرت إلى دخولها، فالدخول غايةٌ للسير وليس بعلةٍ للسير، وكذلك: أنا أقف حتى تطلعَ الشمسُ، وسرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، والضربُ الآخر أن يكون الدخول علة للسير، فتكون بمعنى "كي" كأنه قال: "سرتُ كي أدخلها" فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن، كما تقول: أسلمت حتى أدخل الجنة، وكلمته كي يأمر لي بشيءٍ "فحتى" متى كانت من هذين القسمين اللذين أحدهما يكون غاية الفعل وهي متعلقة به، وهي من الجملة التي قبلها، فهي ناصبة وإن جاءت بمعنى العطف فقد تقع ما

بعدها جملة، وارتفاع الفعل بعدها على وجهين: على أن يكون الفعل الذي بعدها متصلاً بالفعل الذي قبلها أو يكون منقطعاً منه ولا بدّ في الجميع من أن يكون الفعل الثاني يؤديه الفعل الأول، فأما الوجه الأول فنحو قولك: سرتُ حتى أدخلها، ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما، كمعنى الفاء إذا عطفت بها فقلت: سرت فأنا أدخلها، وصلت الدخول بالسير، كما قال الشاعر:

تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ ... فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرَكُوبُ¹

1 من شواهد سيبويه 1/ 414 على قوله: فركوب واتصال هذا بهذا كاتصال الدخول بالسير في قولهم: سرت حتى أدخل، أي: كان مني سير فدخول.

وترادى: مقلوب تراود، والدمنة: البعر، والتراب يسقط في الماء فيسمى الماء دمناً أيضاً، والمندى: مصدر ميمي، وهو أن ترعى الإبل قليلاً حول الماء، ثم ترد ثانية للشرب.

يقول: يعرض عليها بقايا في الخوض وهي الدمن، فإن عافت الشرب وكرهته فليس إلا الرحلة والركوب، والبيت لعلقمة بن عبدة.

وانظر: المقتضب 2/ 31، والمخصص 7/ 100، والمفضليات 119، والخصائص 368، والسمط 254، وابن يعيش 6/ 50، واللسان 1/ 418، وشرح الحماسة 2/ 726، والديوان 3.

(151/2)

وينشدُ تراد لم يجعل بين الرحلة والركوب مهلة، ولم يرد أن رحلته فيما مضى وركوبه الآن، ولكنه وصل الثاني بالأول، ومعنى قولي: إِنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَ حَتَّى، فلا بدّ من أن يكون الفعل الذي قبلها هو الذي أدى الفعل الذي بعدها أن السير به، كان الدخول إذا قلت: سرتُ حتى أدخلها، ولو لم يسرْ لم يدخلها، ولو قلت: سرتُ حتى يدخل زيدٌ فرفعت "يدخل" لم تجر؛ لأن سيرك لا يؤدي زيداً إلى الدخول، فإن نصبت وجعلتها غايةً جازَ فقلت: سرتُ حتى يدخل زيدٌ، تريدُ إلى أن يدخل زيدٌ، وكذلك: سرتُ حتى تطلع الشمس ولا يجوز أن ترفع "تطلع" لأن سيرك ليس بسبب لطلوع الشمس وجاز النصب لأن طلوع الشمس قد يكون غايةً لسيرك. وأما الوجه الثاني من الرفع: فإن يكون الفعل الذي بعد "حتى" حاضراً ولا يراد به اتصاله بما قبله، ويجوز أن يكون ما قبله منقطعاً، ومن ذلك قولك: لقد سرت حتى أدخلها، ما أ منع حتى إني أدخلها الآن، أدخلها كيف

شئت، ومثل قول الرجل: لقد رأى مني عامًا أول شيئًا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء. ولقد مَرَضَ حتى لا يرجونه، إنما يراد أنه الآن لا يرجونه، وأن هذه حاله وقت كلامه، "فحتى" ههنا كحرفٍ من حروف الابتداء، والرفع

(152/2)

في الوجهين جميعًا كالرفع في الاسم؛ لأن حتى ينبغي¹ أن يكون الفعل الأول هو الذي أدى إلى الثاني؛ لأنه لولا سيره لم يدخل، ولولا ما رأى منه في العام الأول ما كان، لا يستطيع أن يكلمه العام ولولا المرض ما كان، لا يُرجى، وهذه مسألة تبين لك فيما فرق ما بين النصب والرفع، تقول: كان سيري حتى أدخلها، فإذا نصبت كان المعنى: إلى أن أدخلها، فتكون "حتى" وما عملت فيه خبر كان، فإن رفعت ما بعد "حتى" لم يجز أن تقول: كان سيري حتى أدخلها؛ لأنك قد تركت "كان" بغير خبر، لأن معنى "حتى" معنى الفاء، فكأنك قلت: كان سيري فأدخلها، فإن زدت في المسألة ما يكون خبراً "لكان" جاز، فقلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها وعلى ذلك قرئ: {حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} 2 وحتى يقول: مَنْ نصب جعله غايةً، وَمَنْ رَفَعَ جعله حالاً³.
شرح الثاني: وهو الفاء:

اعلم: أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم، كما بينت لك فيما تقدم، فإذا قلت: زيدٌ يقومُ فيتحدث، فقد عطفت فعلاً موجباً على فعلٍ موجبٍ، وإذا قلت: ما يقومُ فيتحدث، فقد عطفت فعلاً منفيّاً على منفيٍّ، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها، لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذٍ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني بإضمار "أن" وذلك قولك: ما تأتي فتكرمني، وما أزورك فتحدثني، لم ترد: ما أزورك وما تحدثني، ولو أردت

1 الجملة مضطربة والصواب: لأن حتى ينبغي أن يكون الفعل الأول هو الذي أدى إلى الثاني. انظر الكتاب 1/ 417.

2 البقرة: 214، في سيبويه 1/ 417: وبلغنا أن مجاهدًا قرأ هذه الآية "حتى يقول الرسول" وهي قراءة أهل الحجاز، وقراءة الرفع في هذه الآية سبعة لنافع، انظر: غيث النفع 15، والنشر 2/ 227، والبحر المحيط 2/ 140.

3 الرفع على قوله: فإذا الرسول في حال قول، والنصب على معنى: إلى أن يقول الرسول.

(153/2)

ذلك لرفعت، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار: ما أزررك فكيف تحدثني، وما أزررك إلا لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر "أن" كي يعطف اسماً على اسم، فصار المعنى: ما يكون زيارةً مني فحديثٌ منك. وكذا كلما كان غير واجب نحو الأمر والنهي والاستفهام؛ فالأمر نحو قولك: ائني فأكرمك، والنهي مثل: لا تأتني فأكرمك، والاستفهام مثل: أتأتني فأعطيك لأنه إنما يستفهم عن الإتيان ولم يستفهم عن الإعطاء، وإنما تضرر "أن" إذا خالف الأول الثاني، فمتى أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فلا تضرر "أن" وكذلك إذا وقعت موقع الابتداء، أو مبني على الابتداء.

شرح الثالث: وهو الواو:

الواو تنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشارك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها، كما كان في الفاء وأضمرت "أن" وتكون الواو في جميع هذا بمعنى "مع" فقط، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، فإن ناه عن كل واحدٍ منهما على حالٍ قال: ولا تشرب اللبن على حالٍ، وتقول: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك فتنصب، ولا معنى للرفع في "يعجز" لأنه ليس بخبر أن الأشياء كلها لا تسعه، وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه، إنما يعني: لا يجتمع أن يسعني شيءٌ ويعجز عنك، كما قال:

لا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ ... عَارٌّ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ¹

1 من شواهد سيبويه 1/ 424، على نصب "تأتي" بإضمار أن بعد واو المعية، والتقدير: لا يكن منك نهي وإتيان، وهذا البيت مختلف في قائله، فقد نسب إلى المتوكل الكنائي، ونسبه سيبويه إلى الأخطل وليس في ديوانه، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي وهو الصحيح. وانظر المقتضب 2/ 26، وحامسة البحري 173، وشروح الحماسة 2/ 535، ومعاني الفراء 1/ 34، والمؤتلف والمختلف 179، وابن يعيش 7/ 24.

(154/2)

أي: لا يجتمع أن تنهى وتأني، ولو جزم كان المعنى فاسداً. ولو قلت بالفاء: لا يسعني شيء فيعجز عنك كان جيداً؛ لأن معناه: لا يسعني شيء إلا لم يعجز عنك ولا يسعني شيء عاجزاً عنك. فهذا تمثيل كما تمثل: ما تأتيني فتحدثني إذا نصبت بما تأتيني إلا لم تحدثني، وبما تأتيني محدثاً، وتنصب مع الواو في كل موضع تنصب فيه مع الفاء، وكذلك إذا قلت: زري فأزورك، تريد ليجمع هذان، قال الشاعر:

ألم أك جاركُم ويَكُونُ بيَني ... وَيَبِينُكُم المودَّةُ والإِخاءُ¹

أراد: ألم يجتمع هذان، ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوماً، والآية تقرأ على وجهين: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ} 2 وإنما وقع النصب في باب الواو والفاء في غير الواجب؛ لأنه لو كان الفعل المعطوف عليه واجباً لم يبن الخلاف فيصلح إضمار "أن".

شرح الرابع: وهو "أو":

اعلم: أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنى معنى إلا أن تفعل، تقول: لألزمك أو تعطيني، كأنه قال: ليكوننَّ اللزوم والعطية، وفي مصحف أبي: {تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا} 3 على معنى: إلا أن يسلموا، أو حتى يسلموا، وقال امرؤ القيس:

-
- 1 من شواهد سيبويه 1/ 425 على نصب الفعل "يكون" بإضمار "أن" بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام، والتقدير: ألم يقع أن أكون جاركم، ويكون بيبي وبينكم المودة. والشاهد للحطية يقوله لآل الزبرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم. انظر المقتضب 2/ 22، والصاحبي 90، والعيني 4/ 417، والهمع 2/ 13، والسيوطي 321، والدرر اللوامع 2/ 10، والديوان 40.
- 2 آل عمران: 142، وقراءة الجزم من الشواذ، قال ابن خالويه 22 بكسر الميم الحسن، والإتحاف 179، وانظر الكتاب 1/ 426.
- 3 الفتح: 16 والقراءة برفع يسلمون، أما أو يسلموا فمن الشواذ. انظر ابن خالويه 142.

فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا ... تُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ تَمُوتُ فَنُعَذِّرَا1

أي: إلا أن نموت فنعذرا، فكل موضع وقعت فيه أو يصلح فيه إلا أن وحتى، فالفعل منصوب، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت، وذلك نحو قولك: أجلس أو تقوم يا فتى، والمعنى: أياكون منك أحد هذين؟ وهل تكلمنا أو تنبسط إلينا؟ لا معنى للنصب هنا، وقال الله عز وجل: {هَلْ يَسْمَعُونَكُم إِذْ تَدْعُونَ، أَوْ يَنْفَعُونَكُم أَوْ يَضُرُّونَ} 2 فهذا مرفوع، لا يجوز فيه النصب؛ لأن هذا موضع لا يصلح فيه "إلا أن".

1 من شواهد سيبويه 1/ 427 على نصب "نموت" بأن مضمرة بعد "أو"، والمعنى: على إلا أن نموت. ولو رفع لكان عربياً جائزاً، على وجهين: على أن تعطف على "نحاول"، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول، يعني: أو نحن ممن نموت. وانظر: معاني القرآن 2/ 71، والمقتضب 2/ 28، والخصائص 1/ 63، وأما ابن الشجري 2/ 316، وابن يعيش 7/ 22، والخزانة 3/ 609، والديوان 91. 2 الشعراء: 73.

(156/2)

شرح القسم الأول: وهو الأحرف الأربعة:

لم ولما ولا في النهي ولام الأمر؛ أما لم فتدخل على الأفعال المضارعة، واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، تقول: لم يقم زيد أمس، ولم يقعد خالد، وأما "لما" لم ضمت إليها "ما" وبنيت معها فغيرت حالها كما غيرت لو "ما" ونحوها، ألا ترى أنك تقول: لما ولا يتبعها شيء، ولا تقول ذلك في "لم" وجواب "لما" قد فعل، يقول القائل: لما يفعل فيقول: قد فعل، ويقول أيضاً للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وتقول: لما جئت جئت، فيصير ظرفاً 1، وأما "لا في النهي" فنحو قولك: لا تقم ولا تقعد، ولفظ الدعاء لفظ النهي كما كان كلفظ الأمر تقول: لا يقطع الله يدك، ولا يتعس الله جدك، ولا يبعد الله غيرك ولا في النهي بمعنى واحد؛ لأنك إنما تأمره أن يكون ذلك الشيء الموجب منفياً، ألا ترى أنك إذا قلت: قم إنما تأمره بأن يكون منه قيام، فإذا نهيته فقلت: لا تقم فقد أردت منه نفي ذلك، فكما أن الأمر يراد به الإيجاب فكذلك النهي يراد به النفي، وأما لام الأمر فنحو قولك: ليقم زيد وليقعد عمرو ولتقم يا فلان، تأمر بها المخاطب كما تأمر الغائب، وقال عز وجل: {فَبَدِّلْكَ فَلْيَفْرَحُوا} 2 ويجوز حذف هذه

اللام في الشعر وتعمل مضمرة، قال متمم بن نويرة:
على مثل أصحاب البعوضة فآخشي ... لك الويل حُرَّ الوجه أو يبك مَنْ بكى 3
أراد: ليبيك، ولا يجوز أن تضمّر لمّ ولا في ضرورة شاعرٍ، ولو أضمرنا لالتبس الأمر
بالإيجاب.

-
- 1 الذي عليه الجمهور: أنها حرف وجود لوجود، وهي عند المصنف ظرف بمعنى: حين.
وانظر المغني / 310.
- 2 يونس: 58، وهذه القراءة عشرية، في النشر 2 / 285 روى رويس بالخطاب، وهي
قراءة أبي. وانظر الإتحاف / 252، والبحر المحيط 5 / 172.
- 3 من شواهد سيبويه 1 / 409 على جزم "بيكي" على إضمار لام الأمر، ويجوز أن
يكون محمولاً على معنى: فآخشي؛ لأنه في معنى لتخمشي، وهذا أحسن من الأول.
والبعوضة هنا: موضع بعينه قتل فيه رجال من قوم الشاعر، فحضر على البكاء عليهم،
ومعنى آخشي: اخدشي.
- وانظر: المقتضب 2 / 132، والضرائر / 84، وأما ابن الشجري 1 / 375،
والإنصاف / 276، وابن يعيش 7 / 60، وشروح سقط الزند 3 / 1124، ومعجم
البلدان "بعوضة"، والمغني / 411، والخزانة 3 / 629، والسيوطي 204.

(157/2)

شرح القسم الثاني: وهو حرف الجزاء:

اعلم: أن حرف الجزاء ثلاثة أحوال؛ حال يظهر فيها، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه
ولا يجوز أن يظهر معه، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه، ويكون في الكلام دليل
عليه. فأما الأول الذي هو حرف الجزاء: فإن الخفيفة، ويقال لها: أم الجزاء وذلك
قولك: إن تأتني آتِك، وإن تقم أقم، فقولك: إن تأتني شرط وآتِك جوابه، ولا بُدَّ
للشرط من جوابٍ وإلا لم يتم الكلام، وهو نظيرُ المبتدأ الذي لا بُدَّ له من خبر، ألا ترى
أنك لو قلت: "زيدٌ" 1 لم يكن كلاماً يقال فيه صدق ولا كذب، فإذا قلت: منطلقاً تم
الكلام، فكذلك إذا قلت: إن تأتني لم يكن كلاماً حتى تقول: آتِك وما أشبهه وحق "إن"
في الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل؛ لأنك إنما تشرط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع
غيره، وإن وليها فعل ماضٍ أحالت معناه إلى الاستقبال، وذلك قولك: إن قمت قمت،

إنما المعنى: إن تَقُمْ أَقْم "فإن" تجعل الماضي مستقبلاً، كما أن "لم" إذا وليها المستقبل جعلته ماضياً، تقول: لم يَقمَ زيدٌ أمس، والمعنى: ما قام، فعلى هذا يجوز أن تقول: إن لم أَقْم لم أَقْم، فلا بد لشرط الجزاء من جواب، والجواب يكون على ضربين: بالفعل ويكون بالفاء، فالفعل ما خبرتكَ به، فأما الفاء فنحو قولك: إن تأتني فأنا أكرمُكَ، وإن تأت زيدا فأخوه يحسن إليك، وإن تتق الله فأنت كريمٌ، فحق الفاء إذا جاءت للجواب أن يُبتدأ بعدها اللام، ولا يجوز أن

1 في الأصل "إن تأتني" وليس لها معنى.

(158/2)

يعمل فيما بعدها شيء مما قبلها، وكذلك قولك: إن تأتني فلك درهمٌ، وما أشبه هذا، وقد أجازوا للشاعر إذا اضطر أن يحذف الفاء.

وأما الثاني: فإن يقع موقع حرف الجزاء اسم، والأسماء التي تقع موقعه على ضربين: اسم غير ظرفٍ واسم ظرف. فالأسماء التي هي غير الظروف: مَنْ وَمَا وأَيُّهُمْ، تقول: مَنْ تَكرمُ أَكرمُ وكان الأصل: إن تَكرمُ زيدا وأشباه زيدٍ أَكرمُ فوقعت "مَنْ" لما يعقل، كما وقعت "مَنْ" في الاستفهام مبهمَةً لما في ذلك من الحكمة وكذلك: ما تصنعُ أصنع، وأَيُّهم تضربُ أضرب، تنصب أيهم بتضرب؛ لأن المعنى: إن تضربُ أيًّا ما منهم أضربُ ولكن لا يجوز أن تقدم "تضربُ" على "أي" لأن هذه الأسماء إذا كانت جزاءً أو استفهاماً فلها صدور الكلام، كما كان للحروف التي وقعت مواقعها، فكذلك مَنْ وما إذا قلت: مَنْ تَكرمُ أَكرمُ، وما تصنعُ أصنع، وموضعها نصب وإذا أردت أن تبين مواضعها من الإعراب فضع موضعها "إن" حتى يتبين لك، وإذا قلت: مَنْ يَقمُ أَقْم إليه فموضع "مَنْ" رفعٌ؛ لأنها غير معقولة وكذا أيهم يضربُ زيدا أضربه وأَيُّهم يأتي أحسن إليه، وأما "مهما" فقال الخليل: هي "ما" أدخلت معها "ما" لغواً وأبدلوا الألفَ هاء 1. قال سيبويه: ويجوز أن تكون كإِذْ ضُمَّتْ إليها "ما" 2، وأما الظروف التي يجازى بها: فمتى وأَيْنَ وأَيُّ وأي حينٍ وحيثُما وإِذْ ما، لا يجازى بحيثُ وإِذْ حتى يُضمَّ إليهما "ما" تصير مع كل واحد منهما بمنزلة حرف واحد. فتقول إذا جازيت بمن: متى تأتني آتِكَ وأين تقمُ أَقْم وأنى تذهبُ أَذهبُ، وأي حين تصلُ أَصلُ، "فأيُّ" إلى أي شيء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى الزمان فهي زمانٌ، وإن أضفتها إلى المكان فهي مكانٌ، وتقول: حيثُما

تذهب أذهب، وإذ ما تفعل أفعل، قال الشاعر:

1 انظر الكتاب 1/ 433.

2 انظر الكتاب 1/ 433.

(159/2)

إِذْ مَا تَرَبَّنِي الْيَوْمَ مُزْجِي ظِعِينِي ... أَصْعَدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ
فِيَّ مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا ... رَجَالِي فَهَمَّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ¹
قال سيبويه: والمعنى: إما 2.

وإذا، لا يجازى بها إلا في الشعر ضرورة، وهي توصل بالفعل كما توصل "حيث" ويقع بعدها مبتدأ، وكل الحروف والأسماء التي يجازى بها فلك أن تزيد عليها "ما" ملغاة، فإن زدت "ما" على "ما" لم يحسن حتى تقول: مهما، فيتغير، فأما "حيثما وإذ ما" لا يجازى بهما إلا و"ما" لازمة لهما.

واعلم: أن الفعل في الجزاء ليس بعلّة لما قبله، كما أنه في حروف الاستفهام ليس بعلّة لما قبله.

واعلم: أن الفعل إذا كان مجزومًا في الجزاء وغيره، فإنه يعمل عمله إذا كان مرفوعًا أو منصوبًا، تقول: إن تأتني ماشيًا أمشي معك، وإن جعلت "تمشي" موضع "ماشياً" جاز فقلت: إن تأتني تمشي أمشي معك، وإن تأتني تضحك أذهب معك، تريد "ضاحكًا" فإن جئت بفعل يجوز أن يبدل من فعل ولم ترد الحال جزمت فقلت: إن تأتني تمشي أمشي معك، وإنما جاز البديل لأن المشي ضرب من الإتيان، ولو لم يكن ضربًا منه لم يجوز، لا يصلح أن تقول: إن تأتني تضحك أمشي معك، فتجزم "تضحك" وتجعله بدلًا، وقد كنت عرفت أن جميع جواب الجزاء لا يكون إلا بالفعل أو بالفاء، وحكى الخليل أن "إذا" تكون جوابًا بمنزلة الفاء؛ لأنها في معناها لأن الفاء تصحب الثاني

1 من شواهد سيبويه 10/ 432، على قوله "إذ ما" والفاء في أول البيت الثاني جوابها؛ ولذلك جاء به، والمرجي من أزجيته إذا سقته برفق، والظعينة المرأة في الهودج، والمفرع: المنحدر وهو من الأضداد. وانتمى في النسب إلى فهم وأشجع، وهو من سلول بن عامر؛ لأنهم كلهم من قيس عيلان بن مضر، والبيتان لعبد الله بن همام السلولي. وانظر

شرح السيرافي 1/ 80، وأمالى ابن الشجري 2/ 245، وابن يعيش 7/ 52، وكتاب الحدود للرماني/ 61، تحقيق مصطفى جواد.
2 انظر: الكتاب 1/ 432.

(160/2)

الأول وتتبعه إياه، وإذا وقعت لشيء يصحبه وذلك قوله عز وجل: {وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ مِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} 1. والمعنى: إن أصابتهم سيئة قنطوا، ونظيره: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} 2، بمنزلة: أم صمتم ولا يجوز: إن تأتني لأفعلن³، ويجوز: إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتني لأغمنك؛ لأن المعنى: لن أتيتني لأكرمك فما حسن أن تدخل اللام على الشرط فيه، حسن أن يكون الجواب لأفعلن، وما لم يحسن في الشرط اللام لم يحسن في الجواب؛ لأن الجواب تابع فحقه أن يكون على شكل المتبوع، ولا يحسن أن تقول: لأن تأتني لأفعلن، فلما قبح دخول اللام في الشرط قبح في الجواب، ولو قلت ذاك أيضاً لكنت قد جرمت "بإن" الشرط وأتيت بجوابها غير مجزوم ويجوز أن تقول: "أتيك إن تأتني" فتستغني عن جواب الجزاء بما تقدم ولا يجوز: إن تأتني أتيك إلا في ضرورة شاعرٍ على إضمار الفاء، وأما ما كان سوى "إن" منها فلا يحسن أن يحذف الجواب، وسيبويه يجيز: إن أتيتني آتِك وإن لم تأتني أجزك؛ لأنه في موضع الفعل المجزوم⁴، وينبغي أن تعلم أن المواضع التي لا يصلح فيها "إن" لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسماء ألبتة؛ لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها، إذا دخل حرف الجر على الأسماء التي يجازى بها لم يغيرها عن الجزاء، تقول: على أي دابة أحمل أركبه، ومن تؤخذ أو خذ به، وإنما قدم حرف الجر للضرورة لأنه لا يكون متعلقاً بالمفعول. فإن قلت: بمن تمر به أمرٌ وعلى أيهم تنزل عليه [أنزل] 5، رفعت وصارت بمعنى الذي، وصارت الباء الداخلة في "من" لأمرٍ والباء في "به" لتمر، وقد يجوز أن تجزم بمن تمر

1 الروم: 36، وانظر الكتاب 1/ 435.

2 الأعراف: 193، وانظر الكتاب 1/ 435.

3 من قبل أن "لأفعلن" تحيء مبتدأ، ألا ترى أن الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا. انظر: الكتاب 1/ 436.

4 انظر الكتاب 1 / 437.

5 أضفت كلمة "أنزل" لإيضاح المعنى.

(161/2)

أمرز، وأنت تريد "به" وهو ضعيفٌ وتقول على ذلك: غلامٌ مَنْ تضربُ أضربه، قدمت الغلام للإضافة كما قدمت الباء وهو منصوب بالفعل، ولكن لا سبيل إلى تقديم الفعل على "مَنْ" في الجزاء والاستفهام.

وأما الثالث: الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه وفيما بقي من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان الفعل جواباً للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض تقول: آتني آتِكَ فالتأويل: آتني فَإِنَّكَ إن تَأْتِي آتِكَ، هذا أمرٌ، ولا تفعلْ يَكُنْ خيراً لك، وهذا نهيٌ والتأويل لا تفعلْ فَإِنَّكَ إن لا تفعلْ يَكُنْ خيراً لك، وإلا تَأْتِي أُحَدِّثُكَ وأين تكون أزرِك، وألا ماءً أشربه، وليته عندنا يحدثنا فهذا تمنٍّ، ألا تنزل تُصَبْ خيراً وهذا عرضٌ، ففي هذا كله معنى "إن تفعلْ" فإن كان للاستفهام وجه من التقدير لم تجزم جوابه¹. ولا يجوز: لا تدنُ من الأسدِ، فَإِنَّكَ إن تدنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلُكَ، فتجعل التباعده من الأسد سبباً لأكلِكَ، فإذا أدخلت الفاء ونصبت جاز فقلت: لا تدنُ مِنَ الأسدِ فيأْكُلُكَ؛ لأنَّ المعنى لا يكونُ دنوٌ ولا أَكَلٌ، وتقول: مُرَّه يحفرُها وقل له: يقل ذاك فتجزم، ويجوز أن تقول: مُرَّه يحفرُها، فترفعُ على الابتداء، وقال سيويه: وإن شئتَ على حذف "أنْ" كقوله:

ألا أيُّها الرَّاجِري أخضر الوغى²

1 انظر الكتاب 1 / 451.

2 من شواهد سيويه 1 / 452، على رفع الفعل بعد حذف "أن" وتعري الفعل منها، وقد يجوز النصب بإضمار "أن" ضرورة وهو مذهب الكوفيين. وهذا صدر بيت عجزه: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي والوغى: الحرب، وأصله الأصوات التي تكون فيها، والشهود: الحضور، والبيت من معلقة طرفة بن العبد.

وانظر: المقتضب 2 / 85، ومجالس ثعلب / 383، والصاحبي / 104، وأما ابن الشجري 1 / 83، والمختضب 2 / 338، والإنصاف / 296، والديوان / 27.

(162/2)

وعسينا نفعلُ كذا، وهو قليل¹، وقد جاءت أشياء أنزلوها بمنزلة الأمر والنهي، وذلك قولهم: حسبكَ ينمُ الناسُ، واتقى الله امرؤً وفعلَ خيرًا يُثَبَّ عليه.

1 انظر الكتاب 1/ 452.

(163/2)

باب إعراب الفعل المعتل اللام:

اعلم: أن إعراب الفعل المعتل الذي لامه ياءٌ أو واوٌ أو ألفٌ مخالفٌ للفعل الصحيح، والفرق بينهما أن الفعل الذي آخره واوٌ أو ياءٌ نحو: يغزو أو يرمي تقول فيهما: هذا يغزو ويرمي، فيستوي هو والفعل الصحيح في الرفع في الوقت، كما تقول: هو يقتل ويضرب فإن وصلت خالف يقتل ويضرب، فقلت: هو يغزو عمرًا، ويرمي بكرًا فتسكن الياء والواو، ولا يجوز ضمها إلا في ضرورة شاعرٍ، فإن نصبت كان كالصحيح فقلت: لن يغزو ولن يرمي، وإنما امتنع من ضم الياء والواو لأنها تثقل فيهما، فإن دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل فقلت: لم يغز ولم يرم، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول: لم يغز عمرًا ولم يرم بكرًا، وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو لأن الحركة منهما وليكون للجزم دليل. والأمر كالجزم تقول: ارم خالدًا واغز بكرًا فتحذف في الوقف والوصل إلا أنك تضم الزاي من "يغزو" وتكسر الميم من "يرمي" إذا وصلت. فيدلان على ما ذهب للجزم والوقف، وإنما تساوى الوقف في الأمر للجزم؛ لأنهما استويا في اللفظ الصحيح، فلما كان ذلك في الصحيح على لفظٍ واحدٍ جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارم واغز، كما قالوا: لم يرم ولم يغز، وقالوا: اضربا واضربوا، كما قالوا: لم يضربا، ولم يضربوا.

(164/2)

مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل:

تقول: انتظر حتى إن يقسم شيء تأخذ، تجزم "تأخذ" لأنه جواب لقولك: إن يقسم وانتظر حتى إن قسم شيء تأخذ، تنصب "تأخذ" إن شئت على حتى تأخذ إن قسم، وإن شئت جزمت "تأخذ" فجعلته جواباً لقولك: إن قسم هذا قول الأخفش، وقبيح أن تفصل بين حتى وبين المنصوب قال: ومما يدلُّك على أنه يكون جواباً ولا يحمل على "حتى" أنك تقول: حتى إن قسم شيء أخذته يعني أنه معلق بالجواب، فلا يرجع إلى "حتى" ألا ترى أنك لا تقول: حتى أخذت إن قسم شيء وتقول: اجلس حتى إن يقل شيئاً فتسمعه تجبنا، جزم كله ولا يجوز أن تنصب "تجبنا" على حتى؛ لأن قولك: إن تفعل مجزوم في اللفظ فلا بد من أن يكون جوابه مجزوماً في اللفظ، وتقول: أقم حتى تأكل معنا وأقم حتى إيانا يخرج تخرج معه، فأى مبتدأ لأنها للمجازاة وحتى معلقة، وكذلك اجلس حتى إن يخرج تخرج معه، وانتظر حتى من يذهب تذهب معه، "فمن" في موضع رفع، واجلس حتى أياً يأخذ تأخذ معه "أيا" منصوبة "بتأخذ" وتقول: أقم حتى أي القوم تعطى يعطى، تعمل في "أي" ما بعدها، ولا تعمل فيها ما قبلها، وتقول: اجلس حتى غلام من تلق تكرم تنصب الغلام "بتلق" واجلس حتى غلام من تلقه تكرم، ترفع الغلام على الابتداء، ولو أن "حتى" تكون معلقة في شيء ما جاز دخولها ههنا لأن حرف 1 الجزاء إذا دخل عليه عامل أزاله عن حرف الجزاء، ألا ترى أنك تقول: من يزرننا نزره فيكون مرفوعاً بالابتداء وتكون للجزاء وذلك لأن حال الابتداء كحال "إن" التي للجزاء، والشرط نظير المبتدأ، والجواب نظير الخبر.

قال الأخفش: ومما يقوي "من" إذا كانت مبتدأة على الجزاء أن "إن" التي للجزاء تقع موقعها، ولو أدخلت إن المشددة على "من" لقلت: إن من

1 في الأصل "الحرف".

(165/2)

يزورنا نزره؛ لأن المجازاة لا تقع ههنا فإن قلت: فلم لا تعمل إن في "من" وتدعها للمجازاة كما عملت إن الابتداء؟ فلا إن "إن" التي للمجازاة لا تقع ههنا لأن إن المشددة توجب بها والمجازاة أمر مبهم، يعني أنه لا تقع "إن" التي للمجازاة بعد "أن" الناصبة، والمجازاة ليست بشيء مخصوص إنما هي للعامة وإن الناصبة للإيجاب، وكذلك:

لَيْتَ مَنْ يَزُورُنَا نَزْوَرُهُ، وَلَعَلَّ وَكَانَ وَلَيْسَ لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَنْ يَزُورُنَا نَزْوَرُهُ، وَمَا تَعْطِي
تَأْخُذُ فَأَنْتَ تَبْهَمُ وَلَا تَوْضَحُ، وَهَكَذَا يَجِيءُ الْجَزَاءُ بِمَنْ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنْ أَوْضَحْتَ مِنْهُ شَيْئًا
بِصِلَةٍ ذَهَبَ عَنْهُ هَذَا الْعَمَلُ وَجَرَى مَجْرَى "الذي" وتقول: سَكَتَ حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نَقُومَ،
تقول: افْعَلُوا كَذَا وَكَذَا، فَتَرْدَهُ عَلَى جَوَابِ "إِذَا" وَلَوْ رَدَدْتَهُ عَلَى حَتَّى جَازَ عَلَى قَبْضِهِ
وَحَقُّ "حَتَّى" أَنْ لَا تَفْصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ، وَتَقُولُ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى إِذَا أَمَرْتُكَ بِأَمْرٍ
تَطْبِيعِي، تَرْفَعُ جَوَابَ "إِذَا" وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى "حَتَّى" عَلَى قَبْضٍ عِنْدِي، إِلَّا أَنْ
الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ أَحْسَنُ مِنَ الْفَصْلِ بغيره. وتقول: لَا وَاللَّهِ حَتَّى إِنْ أَقْلَ لَكَ: لَا تَشْتَمُ
أَحَدًا لَا تَشْتَمُهُ. وَلَا تَشْتَمُهُ جَوَابُ "إِنْ أَقْلَ لَكَ" فَلَا يَكُونُ فِيهِ النِّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ
إِلَى: حَتَّى لَا وَاللَّهِ وَإِذَا قُلْتَ لَكَ: ارْكَبْ تَرْكَبْ يَا هَذَا، تَنْصِبُ "تَرْكَبْ" عَلَى أَوْ وَفَصَلْتَ
بِالظَّرْفِ وَالْفَصْلَ بِالظَّرْفِ أَحْسَنُ مِنَ الْفَصْلِ بغيره، أَرَدْتَ: لَا وَاللَّهِ أَوْ تَرْكَبْ، إِذَا قُلْتَ
لَكَ ارْكَبْ وَمَنْ رَفَعَ مَا بَعْدَ "أَوْ" فِي هَذَا الْمَعْنَى رَفَعَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَتَقُولُ: تَسَكَتَ حَتَّى
إِذَا قُلْنَا: ارْتَحِلُوا لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ تَخَالَفْنَا فَلَا تَذْهَبْ، "تَذْهَبْ" مَعْطُوفٌ عَلَى "تَخَالَفْنَا"
وَحَتَّى إِنْ نَقَلَ: آيَةٌ فَلَا تَأْتِي تَصَبُّ مِنْهُ خَيْرًا لَا تَأْتِيهِ، فَتَصَبُّ خَيْرًا جَزْمٌ عَلَى جَوَابِ آيَةٍ
وَلَا تَأْتِيهِ جَوَابُ "إِنْ نَقَلَ". وتقول: لَنْ جَنَّتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ، الْأُولَى تَوْكِيدٌ وَالثَّانِيَةُ لِلْيَمِينِ،
وَلَا يَجُوزُ بغيرِ النُّونِ وَلَنْ جَنَّتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ أَقْصَدُ وَلِإِيَّاكَ أَكْرَمٌ، وَلَا تَنْوَنُ أَكْرَمٌ لِأَنَّ اللَّامَ لَمْ
تَقْعَ عَلَيْهِ وَلَوْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ فَقُلْتَ: لِأَكْرَمَتِكَ وَكَذَلِكَ: لَنْ جَنَّتَنِي لِأَكْفَلَنَ بَكَ، وَفِي كِتَابِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَيْنَ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لِيَالِي اللَّهِ تُحْشَرُونَ} 1 لما وَقَعَتْ اللَّامُ

1 آل عمران: 158.

(166/2)

عَلَى كَلَامٍ مَعَ الْفِعْلِ لَمْ تَدْخُلْهُ النُّونُ، وَكَذَلِكَ: {وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ
مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} 1 وَكَذَلِكَ لَنْ جَنَّتَنِي لِأَهْلٍ، وَكَذَلِكَ: وَلَنْ وَصَلْتَكَ
لِلصِّلَةِ أَنْفَعُ لَكَ.

قَالَ الْأَخْفَشُ: الْمَعْنَى: وَاللَّهُ لِلصِّلَةِ أَنْفَعُ وَإِنْ وَصَلْتَكَ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: لَنْ جَنَّتَنِي
لِأَكْرَمَتِكَ، إِنَّمَا هِيَ: وَاللَّهُ لِأَكْرَمَتِكَ إِنْ جَنَّتَنِي، قَالَ: وَاللَّامُ الَّتِي فِي "لَنْ جَنَّتَنِي" زَائِدَةٌ
وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} 2 عَلَى مَعْنَى الْيَمِينِ، كَأَنَّهُ
قَالَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: وَاللَّهُ لِمَثُوبَةٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَهُمْ وَلَوْ آمَنُوا وَقَالَ لَا تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا لِقَامَ

وتقول: إِنَّ زَيْدًا إِلَيْكَ كَفِيلٌ، وإنَّ زَيْدًا لَهُ وَلَكَ مَنْزِلٌ؛ لَأَنَّ اللامَ لَا تَقَعُ عَلَى فِعْلٍ، فإذا كَانَ قَبْلَهَا كَلَامٌ ضَمَمْتُهُ مَعَهَا جاز دخول اللام، وتقول: سرت حتى أدخل أو أكادُ ترفعهما جميعًا لأنك تقول: حتى أكادُ والكيدودة كائنةٌ، وكذلك سرت حتى أدخلها أو أقرب منها لأنه قد كان القرب أو الدخول وكذلك: سرتُ حتى أكاد أو أدخل، وأشكَلُ عَلَيَّ كُلُّ شَيْءٍ حتى أَظُنُّ أَنِّي ذَاهِبُ الْعَقْلِ، فجميع هذا مرفوع لأنه فِعْلٌ وَاجِبٌ وَهُوَ فِيهِ، قَالَ الْجَعْدِيُّ:

وَنُنَكِّرُ يَوْمَ الرُّوْعِ أَلْوَانَ حَيْلِنَا ... مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى تَحْسَبَ الْجَوْنَ أَشْقَرًا 3
قال: يجوز في "تحسب" الرفع والنصب، والرفع على الحال، والنصب على الغاية وكأنك أردت إلى أن تحسب، وحكى الأخفش أن النحويين ينصبون إذا قالوا: سرتُ أكادُ أو أدخل يا هذا، ينصبون الدخول ويقولون:

1 آل عمران: 157.

2 البقرة: 103.

3 الشاهد فيه رفع "تحسب" ونصبها، فالنصب على الغاية، كأنك أردت إلى أن تحسب. والبيت للناطقة الجعدي في مدح الرسول، صلى الله عليه وسلم.
وانظر: معاني القرآن 1/ 134، والأغاني 14/ 129، ومعجم المرزباني/ 321، والإصابة/ 8633، وشرح السيرافي 1/ 426.

(167/2)

الفعل لم يجب، والكيدودة قد وَجَبَتْ. قال: وهذا عندي يجوز فيه الرفع، يعني الدخول؛ لأنه في حال فعل إذا قلت: حتى أكاد، يعني إذا كنت في حال مقاربة، و"حتى" لا تعمل في هذا المعنى، إنما تعمل في كل فعل لم يقع بعد، والكيدودة قد وقعت وأنت فيها، وتقول: الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ، والذي في الدارِ فَلَهُ دَرَاهِمٌ، فدخولُ الفاء لمعنى المجازاة ولا يجوز: ظننتُ الذي في الدار فيأتيك. تريد: ظننتُ الذي في الدار يأتيك، والأخفش يميزه على أن تكون الفاء زائدة وقال: قول الله عز وجل: {قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفَرَّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} 1 ولكن زدت "إن" توكيدًا، وقال: لو قلت: إن هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة كان صالحًا؛ لأنك إذا قلت: إن الذي يأتينا فَلَهُ دَرَاهِمٌ، فمعناه: الذي يأتينا فَلَهُ دَرَاهِمٌ، ولا يحسن لَيْتَ الذي يأتينا فَلَهُ دَرَاهِمٌ، ولا لعل الذي يأتينا

فنكرمه؛ لأنّ هذا لا يجوز أن يكون في معنى المجازاة، ولا يحسن "كأنّ الذي يأتينا فلّه درهم" لأن معنى الجزاء إنّما يكون على ما يأتي لا على ما كان، فإن قدرت فيه زيادة الفاء جاز على مذهب الأخفش.

1 الجمعة: 8.

(168/2)

فصل يذكر فيه قلّ وأقلّ:

اعلم: أنّ قلّ: فعلٌ ماضٍ، وأقلّ: اسم، إلّا أنّ أقلّ رجل قد أجروه مجرى قلّ رجل، فلا تدخل عليه العوامل، وقد وضعت العرب موضع "ما" لأنه أقرب شيءٍ إلى المنفي القليل، كما أنّ أبعد شيء منه الكثير، وجعلت "أقلّ" مبتدأةً صدرًا إذا جعلت تنوب عن النفي، كما أنّ النفي صدرّ فلا يبنون أقلّ على شيءٍ، فتقول: أقلّ رجل يقول ذاك، ولا تقول: ليت أقلّ رجل يقول ذاك، ولا لعل ولا إنّ، إلّا أنّ تضمير في "إنّ" وترفع أقلّ بالابتداء، قال الأخفش: هو أيضًا قبيح؛ لأن أقلّ رجل يجري مجرى:

(168/2)

قلّ رجل، وربّ رجل، لو قلت: كان أقلّ رجل يقول ذاك فرفعت "أقلّ" على "كان" لم يجز ولكن تضمير في "كان" وترفع أقلّ على الابتداء، وأقلّ رجل وقلّ رجل قد أجروه مجرى النفي، فقالوا: أقلّ رجل يقول ذاك إلّا زيد وقال سيبويه: لأنه صار في معنى: ما أخذ فيهما إلّا زيد¹، وقال: وتقول: قلّ رجل يقول ذاك إلّا زيد، فليس زيد بدلًا من الرجل في "قلّ" ولكن: قلّ رجل في موضع أقلّ رجل، ومعناه كمعناه وأقلّ رجل مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه لأنك تدخله في شيء يخرج من سواه. قال: وكذلك: أقلّ من، وقلّ من، إذا جعلت "من" بمنزلة رجل. حدثنا بذلك يونس عن العرب² يجعلونه نكرة كما قال:

رُبَّمَا تَجْرُعُ الثُّفُوسُ مِنْ ... الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ³

يريد أنّ "رُبّ" دخلت على "ما" وهي لا تدخل إلّا على نكرة، فتكسر "ما" كتتكسر "من" قال: وتقول: قلّ ما سرت حتى أدخلها، من قبل أنّ قلّمنا نفي لقوله كثر ما، كما

أَنَّ ما سَرْتُ نفي لقوله: سَرْتُ، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: قلما سَرْتُ فأدخلها، كما يقبح في ما سَرْتُ إذا أردت معنى، فإذا أنا أدخل، إنما قبحه لأنه إذا لم يكن سيرٌ، لم يكن دخولٌ، فكذلك قلما لَمَّا أريدَ بها النفي كان حكمُها حكم قال، وتقول: قلما سَرْتُ فأدخلها، فانتصب بالغائها هنا كما تنصب فيما قال. وتقول: قلما سَرْتُ، إذا عنيت سيراً واحداً،

1 انظر الكتاب 1/ 361.

2 انظر الكتاب 1/ 361.

3 من شواهد سيبويه 1/ 270 و 1/ 362 على أن "ما" نكرة لوقوعها بعد "رب"، وقيل: إن "ما" هنا غير كافة لأن الضمير قد عاد عليها من قوله: له فرجة. والفرجة بالفتح في الأمر، وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى. ونسب سيبويه هذا الشاهد إلى أمية وهو في ديوانه/ 50، وقد ورد في شعر عبید بن الأبرص في ديوانه/ 36.

وانظر: المقتضب 1/ 42، وأما ابن الشجري 2/ 238، وابن يعيش 4/ 2، وارتشاف الضرب/ 264، والمغني 1/ 297، والسيوطي/ 359، والخزانة 2/ 541.

(169/2)

أو عنيت غير سيرٍ، كأنك قد تنفي الكثير من السير الواحد، كما تنفيه من غير سيرٍ، يريدُ بقوله: من غير سيرٍ أي: سيراً بعد سيرٍ، قال الأخفش: الدليل على أن أقلَّ رجلٍ يجري مجرى رُبٍّ وما أشبهها أنك تقول: أقلَّ امرأةٍ تقولُ ذاك فتجعل اللفظَ على امرأةٍ، وأقلَّ امرأتين يقولان ذاك، فينفي أقلَّ، كأنه ليس له خبر، ولا تحمله إلا على الآخر، يعني: لا تحمل الفعل إلا على الذي أضفت إليه أقلَّ، فهذا يدل على أنه لا يشبه الأسماء، يعني إذا كان الخبر يجيء على الثاني وكذلك: أقلُّ رجال يقولون ذاك، ولا يحسن، كذلك لو قلت: أقلُّ رجلين صالحين لم يُحسن، ولا يحسن من خبره إلا الفعل والظرف، أقلُّ رجلين صالحين في الدار وأقلُّ امرأةٍ ذاتُ جمّةٍ في الدار، وأقلُّ رجلٍ ذي جمّةٍ في الدار، كان جيداً، ولو ألغيت الخبر كان مذهبه كمذهب "رُبٍّ" فإن قلت: فما لي إذا قلت: قلَّ رجلٌ يقولُ ذاك، وقلَّ رجلٌ قاتلٌ ذاك، وهو صفة لا يجوز حذفه؛

فلأنك إنما قللت الموصوفين ولم تقلل الرجال مفردين في الوصف، ألا ترى أنك لا تقول: قل رجلٌ قاتلٌ ذاك إلا وأنت تريد القائلين ولست تريد أن تقلل الرجال كلهم.

(170/2)

فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي:

اعلم: أن أصل الدعاء أن يكون على لفظ الأمر وإنما استعظم أن يقال: أمرٌ، والأمر لمن دونك، والدعاء لمن فوقك، وإذا قلت: اللهم اغفر لي فهو كلفظك إذا أمرت فقلت: يا زيدُ أكرم عمرًا وكذلك إذا عرضت فقلت: انزل، فهو على لفظ اضرب، وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول: أطلَّ الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاءٌ ولم يلبس لأنك لا تعلم أن الله قد أطلَّ بقاءه لا محالة، فمتى ألبس شيءٌ من ذَا بالخبر لم يجوز حتى يبين، فتقول على ذا: لا يغفر الله له ولا يرحمه، فإن قلت: لا يغفر الله له ويقطع يده لم يجوز أن تجزم "يقطع" لأنه لا يشاكل الأول؛ لأنَّ الأول دعاءٌ عليه، وإذا جزم "يقطع" فقد أردت: ولا يقطع الله، فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى. وإذا لم يتفق لم يجوز النسق،

(170/2)

وكذلك إذا قلت: ليغفر الله لزيدٍ ويقطع يده، لم يجوز جزم "يقطع" لاختلاف المعنى، ولكن يجوز في جميع ذَا الرفع، فيكون لفظه لفظ الخبر، والمعنى الدعاء وإذا أسقطت اللام ولا رفعت الفعل المضارع فقلت: يغفر الله لك وغفر الله لك، وقال الله عز وجل: {الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ} 1، وقال: {فَلَا يُؤْمِنُوا} 2، وقال الله تبارك وتعالى: {لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ} 3 باللام. وقال قوم: يجوز الدعاء بَلَن، مثل قوله: {فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} . وقال الشاعر:

"لن تَرَالوا كذلکم تُم لا زل ... مت لهم خالدًا خُلود الجبال" 4

والدعاء "بَلَن" غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا، أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت: "اللهم افعل بنا" لم يحسن أن تأتي إلا بلفظ الأمر، وقد حكى قوم: اللهم قطعت يده وفقت عينه، قال الشاعر:

لا هم ربّ الناس إن كذبت ليلي ... 5.....

وإن قدمت الأسماء فقلت: زيدٌ قطعْتُ يده كانَ قبيحًا؛ لأنه يشبهُ الخبرَ وهو جائزٌ إذا لم يشكَل، وإذا قلت: زيدٌ ليقطع الله يده كانَ أمثل؛ لأنه غيرُ

1 يوسف: 92، والآية: قال: { لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَعْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ } .

2 يونس: 88، والآية: { وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ } .

3 يونس: 88، وتكملتها: { رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ } .

4 الشاهد فيه خروج الفعل بعد "لن" للدعاء، ولا تقع "لن" دعائية خلافاً للمصنف ومن ذهب مذهبه، ودليلهم على ذلك قوله تعالى: { فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ } . إن معناه: فاجعلي لا أكون، والشاهد للأعشى من قصيدة طويلة يمدح فيها الأسود بن المنذر.

وانظر: ارتشاف الضرب/ 246، والمغني 1/ 284، والتصريح 2/ 230، والسيوطي/ 684، وشرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي/ 11، والهمع 2/ 4، والدرر اللوامع 2/ 3.

5 لم أتبين هذا البيت؛ لأنه غير واضح في الأصل.

(171/2)

ملبسٍ وهو على ذلك اتساعٌ في الكلام؛ لأن المبتدأ ينبغي أن يكون خبره يجوزُ فيه الصدق والكذب، والأمر والنهي ليسا بخبرين والدعاء كالأمر، وإنما قالوا: زيدٌ قم إليه وعمرؤا ضربتهُ اتساعًا كما قالوا: زيدٌ هلَ ضربتهُ، فسَدَ الاستفهام مسد الخبرِ وليس بخبر على الحقيقة وقال: إذا أجزتِ افعَلْ ولا تفعلْ أمروا ولم ينهوا، وذلك في المصادر والأسماء والأدوات، فتقول: ضربًا ضربًا والله، تريد: اضربْ ضربًا واتقِ الله، وهلمْ وهائمٌ إنما لم يجز في النهي؛ لأنه لا يجوز أن يضمّر شيئان لا والفعل، ولو جاءوا "بلا" وحدها لم يجز أيضًا أن يحال بين "لا" والفعل؛ لأنها عاملةٌ وتقول: ليضرب زيدٌ وليضرب عمرو وتقول: زيدًا اضربْ، تنصبُ زيدًا "باضربْ" وقال قوم: تنصبُ زيدًا بفعل مضمر، ودليلهم على ذلك أنك تدخلُ فيه الفاء فتقول: زيدًا فاضربْ، وقالوا: إنَّ الأمر والنهي لا يتقدمهما منصوبهما؛ لأن لهما الاستصدارَ والذين يجوزون التقديمَ يحتجون بقول العرب: بزيد امرر ويقولون: إن الباءَ متعلقةٌ بامرر ولأنه لا يكون الفعل فارغًا وقد تقدمه

مفعوله ويضمرون إذا شغلوا نحو قولهم: زيداً اضربه، ولهذا موضع يذكر فيه إن شاء الله. وتقول: ضرباً زيداً، تريد: اضرب زيداً، وقوم يجيزون ضرب زيد وأنت تريد: ضرباً زيداً ثم تضيف، وهذا عندي قبيح لأن ضرباً قام مقام اضرب واضرب لا يضاف، والألف في الأمر تذهب إذا اتصلت بكلام نحو قولك: اضرب اضرب، واذهب اذهب، ويقولون: ادخل ادخل، واذهب ادخل، ويختارون الضم إذا كانت بعد مضموم والكسر جائز، تقول: اذهب ادخل. وقد حكوا: ادخل الدار للواحد على الإتيان وهو رديء لأنه ملبس¹، وقالوا: يجوز الإتيان في المفتوح مثل قولك: اصنع الخير. وقالوا: لا نجيزه ولم نسمعه لأننا قد سمعناه إذا حرك، نحو قول الشاعر:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا²

1 يلتبس في حالة التثنية نحو: ادخلا الدار.

2 من شواهد سيبويه 2 / 152 على تأكيد الفعل المنفي بلم بالنون، وهو صدر بيت عجزه:

شيخاً على كرسية معمما

يعلما: أصله "يعلمن" بالنون الخفيفة قلبت ألفاً.

ومعمما من عممت الرجل: ألبسته العمامة، أو عمم الرجل: سود؛ لأن العمائم تيجان العرب.

وقد ظن الشنتمري أن الراجز وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وملاه فجعله كشيخ معمم، والواقع أنه في وصف رغبة اللبن.

والرجز ينسب إلى المساور العبسي، وإلى العجاج، وإلى أبي حيان الفقعسي وإلى عبد بني عبس.

وانظر نوادر أبي زيد / 13، ومجالس ثعلب / 620، وأمالي الزجاجي / 120، وابن يعيش 9 / 42، والإنصاف / 347، وأمالي ابن الشجري 1 / 384، وارتشاف الضرب / 382.

(172/2)

وقوله:

أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ¹

لما كان قبله فتح اتبع. فأما قول القائل: ما لم يعلمًا، فقد قيل فيه: إنه يريد النون الخفيفة، وأما قوله: لا تُهَالِه فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين؛ لأنه قد علم أنه لا بد من حذف أو تحريك، وكان الباب هنا الحذف وأن تقول: لا تهل ولكن فعل ذلك من أجل القافية؛ لأن الألف لازمة لحرف الروي فرده إلى أصله فالتقى ساكنان، الألف واللام التي أسكنت للجزم فحرك اللام بالفتح لفتح ما قبلها ولما منه الفتح وهي الألف وأدخل الهاء لبيان الحركة، وتقول: زربي ولأزرك، فتدخل اللام؛ لأن الأمر لك، فإذا كان المأمور مخاطبًا

1 عجز بيت، وصدرة:

إيها فداء لك يا فضالة ... أجره الرمح

وهو في نوادر أبي زيد منسوب إلى راجز لم يسمه، وأجره: اطعنه فيه؛ لأن الإجراء الطعن في الفم، ولا تهاله أراد: لا تهل بالجزم على البناء للمجهول، أي: لا يفرعك شيء، والهاء للوقف.

وانظر: نوادر أبي زيد/ 13، والمقتضب 3/ 168، وسر صناعة الإعراب 1/ 92، والتمام في تفسير أشعار هذيل/ 14، والاشتقاق/ 321، وشرح المفضليات للأنباري/ 57، والحجة لأبي علي 1/ 50، والارتشاف/ 383، وشرح سقط الزند 3/ 969، وابن يعيش 4/ 72، واللسان 3/ 510، والاقتضاب للبطلوسي/ 345.

(173/2)

ففعله مبني غير مجزوم، وقد بينا هذا فيما تقدم، وقوم من النحويين¹ يزعمون أن هذا مجزوم، وأن أصل الأمر أن يكون باللام في المخاطب، إلا أنه كثر فأسقطوا التاء واللام، يعنون أن أصل اضرب لتضرب، فأسقطوا اللام والتاء، قال محمد بن يزيد: وهذا خطأ فاحش²؛ وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء وقولك: اضرب وقم ليس [فيه شيء]³ من حروف المضارعة، ولو كانت فيه لم يكن جزمه إلا بحرف يدخل عليه.

ويروى عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قرأ: {فَبَدَلْكَ فَلْيَفْرَحُوا} 4 فإذا لم يكن الأمر للحاضر فلا بد من إدخال اللام، تقول: ليقم زيد، وتقول: زر زيدًا وليرزك إذا كان الأمر لهما جميعًا؛ لأن زيدًا غائب فلا يكون الأمر له إلا بإدخال اللام، وكذلك

إذا قلت: ضُرِبَ زيدٌ فأردتَ الأمرَ من هذا قلتَ: لِيُضْرَبَ زيدًا؛ لأنَّ المأمور ليس بمواجه، والنحويون يجيزون إضمارَ هذه اللام للشاعر إذا اضطر، وينشدون لمتمم بن نويرة:

على مثل أصحابِ البُعُوضَةِ فاحمِشي ... لك الوَيْلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبْكُ مَنْ بَكَى 5

1 يقصد ابن السراج بقوم من النحويين: الكوفيين، وقد عقد ابن الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف من 303-317، كما عرض لذلك في أسرار العربية 316-321.

2 انظر المقتضب 2 / 131.

3 زيادة من المقتضب 2 / 131 يقتضيها المعنى.

4 يونس: 58. قراءة "فلتفرحوا" بقاء الخطاب عشرية في النشر 2 / 285. روى رويس بالخطاب وهي قراءة أبي ورويناها مسندة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وهي لغة لبعض العرب، أخبرنا شيخنا عن أبي بن كعب -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ: {قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} يعني بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود. وانظر الإتحاف / 252، والبحر المحيط 5 / 172.

5 مر تفسيره / 163 من هذا الجزء.

(174/2)

أراد: لبيك، وقول الآخر:

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا 1

قال أبو العباس 2: ولا أرى ذا على ما قالوا؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تضمُرُ وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء 3، ولكن بيت متمم يُحملُ على المعنى؛ لأنه إذا قال: فاحمِشي فهو في موضع فلتَحْمِشي، فعطف الثاني على المعنى. وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك، وتقول: ليقم زيدٌ ويقعد خالدٌ وينطلق عبدُ الله؛ لأنك عطفت على اللام. ولو قلت: قُمَ ويقعدُ زيدٌ لم يجز الجزم في الكلام، ولكن لو اضطر إليه الشاعر فحملة على موضع الأول لأنه مما كان حقه اللام جاز، وتقول: لا يقيم زيدٌ ولا يقعدُ عبدُ الله؛ لأنك عطفت ضمياً على

نهي فإن شئت قلت: لا يقيم زيد ويقعد عبد الله، وهو بإعادتك "لا" أوضح؛ لأنك إذا قلت: لا يقيم زيد ولا يقعد عبد الله تبين أنك قد نهيتهما على حياله فإذا قلت: لا يقيم زيد ويقعد عبد الله بغير "لا" ففيه أوجه: قد يجوز أن يقع عند السامع أنك أردت لا يجتمع هذان، فإن قعد عبد الله ولم يقيم زيد لم يكن المأمور مخالفاً، وكذلك إن لم يقيم زيد وقعد عبد الله. ووجه الاجتماع إذا قصدته أن تقول: لا يقيم زيد ويقعد عبد الله، أي لا يجتمع قيام عبد الله

1 من شواهد سيويه 1/ 408 على حذف لام الأمر للضرورة، والتبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال، فكأن التاء بدل من الواو. نسب الرضي هذا البيت إلى حسان وليس في ديوانه ونسب إلى الأعشى وليس في ديوانه أيضاً.

وانظر: المقتضب 2/ 132، والصاحبي/ 86، وشرح السيرافي 1/ 39، وأما ابن الشجري 1/ 375، والإنصاف/ 276، والمغني 1/ 186، والخزانة 3/ 630، وشرح الكافية 2/ 249، والمفصل للزمخشري 2/ 220، وابن يعيش 9/ 24.

2 انظر المقتضب 2/ 133.

3 هذه عبارة سيويه، انظر الكتاب 1/ 409.

(175/2)

وأن يقعد زيد، "فلا" المؤكدة تدخل في النفي لمعنى، تقول: ما جاءني زيد ولا عمرو، إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على الانفراد، ولا مع صاحبه لأنك لو قلت: لم يأتني زيد وعمرو، وقد أتاك أحدهما لم تكن كاذباً "فلا" في قولك: لا يقيم زيد ولا يقعد عمرو، يجوز أن تكون التي للنهي وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفي.

واعلم: أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر، يجري على لفظه، وتقول: اتني أكرمك، وأين بيتك أزر، وهل تأتيني أعطك وأحسن إليك؛ لأن المعنى: فإنك إن تفعل أفعلاً، فأما قول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ} 1 ثم قال: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} فإن أبا العباس - رحمه الله - يقول: ليس هذا الجواب، ولكنه شرح ما دعوا إليه، والجواب: {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ} فإن قال قائل: فهلا كان الشرح "أن تؤمنوا" لأنه بدل من تجارة.

فالجواب في ذلك: أن الفعل يكون دليلاً على مصدره، فإذا ذكرت ما يدل على

الشيء، فهو كذكرِك إياه، ألا ترى أنهم يقولون: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ يريدون: كَانَ الكذب. وقال الله عز وجل: {وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ} 2 لأن المعنى: البخل خير لهم، فدل عليه بقوله: {يَبْخُلُونَ} وقال الشاعر: ألا أيُّ هذا الرَّاجِرِ أَحْضَرُ الْوَعَى 3

المعنى: عن أن أحضر الوعى، فأَنْ والفعل كقولك: عن حضور الوعى، فلما ذكر "أحضر" دل على الحضور، وقد نصبه قومٌ على إضمار "أَنْ" وقدموا الرفع 4. فأما الرفع فلأن الفعل لا يضمُّ عامله، فإذا حذف رفع

1 الصف: 10 و 11.

2 آل عمران: 180، ولا يحسبن "بالباء والتاء سبعيتان". انظر الإتحاف / 183.

3 تقدم في ص 168 من هذا الجزء.

4 انظر المقتضب 2 / 135-136.

(176/2)

الفعل وكان دالا على مصدره بمنزلة الآية، وهي: {هَلْ أَذِلُّكُمْ عَلَى تَحَارَةِ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ} ثم قال: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ} وذلك لو قال قائل: ما يصنع زيد؟ فقلت: يأكل أو يصلي، لأغناك عن أن تقول: الأكل، والصلاة
ألا ترى أَنَّ الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو مصدره؛ لأن قولك: قد قام زيد بمنزلة قولك: قد كان منه قيام. فأما الذين نصبوا فلم يأبوا الرفع، ولكنهم أجازوا معه النصب؛ لأن المعنى "بأن" وقد أبان ذلك بقوله فيما بعده، "وَأَنْ أَشْهَد" فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً للدليل عليه وفي كتاب الله عز وجل: {يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} 1 قال 2: والقول عندنا أَنَّ "مَنْ" مشتملة على الجميع؛ لأنها تقع للجميع على لفظها للواحد.

وقد ذهب هؤلاء إلى أن المعنى: وَمَنْ في الأرض، وليس القول عندي كما قالوا 3. وقالوا في بيت حسان بن ثابت:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ 4

إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل "مَنْ" نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف فكأنه قال:

وواحدٌ يمدحه وينصره؛ لأن الوصف يقع موضع

1 الرحمن: 29.

2 الذي قال هو المبرد أستاذ المصنف، انظر المقتضب 2 / 137.

3 هذا قول المبرد في المقتضب 2 / 137، والذين قالوا الكوفيون والأخفش الذين أجازوا حذف الموصول الاسمي واحتجوا بقوله تعالى: {آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ} ، وقول حسان:

فمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

وانظر: المغني 2 / 692.

4 البيت من قصيدة لحسان بن ثابت في أول ديوانه، وهي في كتاب حسن الصحابة ص 17-28. والشاهد حذف الموصول الاسمي، والتقدير: ومن يمدحه. وانظر: معاني القرآن 2 / 315، والمقتضب 2 / 137، وارتشاف الضرب / 143، والمغني 2 / 692، والديوان / 9.

(177/2)

الموصوف إذا كان دالا عليه. وعلى هذا قول الله عز وجل: {وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ} 1، وقال الشاعر:

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقِيْشٍ ... يُقَعِّعُ خَلْفَ رَجُلِيْهِ بِشَنْ 2
يريد: كأنك جملٌ ولذلك قال: يقعقع خلف رجليه. وقال في أشد من ذا:
مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ ... وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ
جَادَتْ بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ 3

1 النساء: 159، وانظر الكتاب 1 / 385.

2 من شواهد سيبويه 1 / 375 على حذف الموصوف.

والقعقعة: تحريك الشيء اليابس الصلب، والشن: القرية البالية، وققععتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع فيها صوت، وهذا مما يزيد في نفورها. ومنه: لا يقعقع لي بالشنان، يضرب للرجل الشرس الصعب، أي: لا يهدد، وبنو أقيش: حي من عكل.
قال الأصمعي: جمال بني أقيش: حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفارها المثل.

والبيت للنابعة الذبياني من قصيدة قالها لما قتلت عبس رجلاً من أسد، فقتلت أسد به اثنين من عبس.

وانظر المقتضب 2/ 138، والكمال/ 219، وشرح السيرافي 1/ 271، والمفصل للزمخشري/ 118، والاقتضاب للبطلوسي/ 314، وابن يعيش 1/ 61، وجمهرة الأنساب/ 199، والعيني 4/ 67، والديوان/ 77.

3 الشاهد فيه حذف الموصوف، والتقدير: بكفي رجل أو إنسان، قال البغدادي: تقدير رام للقرينة، وجادت أي أحسنت، ويروى: بكفي كان من أرمى البشر، بفتح ميم "من" أي: بكفي من هو أرمى البشر. وكان على هذا زائدة وهذا الرجز لا يعرف قائله. وانظر المقتضب 2/ 139، ومجالس ثعلب/ 513، والخصائص 2/ 367، والمختضب 2/ 227، وأما ابن الشجري 2/ 149، والإنصاف/ 69، وشواهد الكشف/ 137، وابن يعيش 3/ 62، والخزانة 2/ 312.

(178/2)

قال أبو بكر: وهذا كله قولُ أبي العباس ومذهبه¹.

1 انظر المقتضب ج 2/ 131-139.

(179/2)

فصل من مسائل الجواب بالفاء:

يقول: هل يقوم زيدٌ فتكرمه، يجوزُ الرفع والنصب، النصب على الجواب والرفع على العطف، وقال الله عز وجل: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ} 1 يقرأ بالرفع والنصب، وتقول: ما أنتَ الذي تقومُ فتقومُ إليه، الرفع والنصب فالرفع على النسق والنصب على الجواب، وتقول: مَنْ ذَا الذي يقومُ فيقومُ إليه زيدٌ، الرفع والنصب، وقوم يجيزون توسط الفاء في الجزاء فيقولون: هلْ تضربُ فيأتيكَ زيدٌ، وهو عندي في الجزاء كما قالوا؛ لأنَّ ما بعد الفاء إذا نُصِبَ فهو مع ما قبله من جملةٍ واحدةٍ، والجزاء وجوابه جملتان تنفصل كلُّ واحدةٍ منهما عن صاحبها فلا يجوز أن يختلطا، فإن قالَ قائلٌ: ينبغي أن يكون غيرَ جائزٍ على مذهبكم من قبل أن التقدير عندكم: هلْ يقع

ضَرَبَ زَيْدًا فإِتيانَكَ، فلو أُجِزَت "زَيْدًا" في هذه المسألة لم يَجْزَ؛ لأنه في صلة "ضَرَبَ" فلا يجوز أن تفصل بين الصلة الموصول بشيء فالجواب في ذلك أنك إذا قلت: هل تضربُ فيأْتِيكَ زَيْدًا، فإنما العطفُ على مصدرٍ يدل عليه "يضربُ" فأغنى عنه، وعلى ذلك فينبغي أن لا يجري على التقديم والتأخير في مثل هذا إلا أن يسمع نحوه من العرب؛ لأنه قد خُوْلِفَ به الكلام للمعنى الحادث، وإذا أزيلَ الكلام عن جهته لمعنى فحقه أن لا يزال بضده، ولا يتصرف فيه التصرف الذي له في الأصل إلا أن يقول العرب شيئًا فتقول، والفراء يقول: إنما نصبوا الجواب بالفاء؛ لأن المعنى كان جوابًا بالجواب، فلما لم يؤتَ بالجزاء فينسق على غير شكله فنصب مثل قولك: هل تقومُ فأقومُ، وما قمتُ فأقومُ إنما التأويلُ لو قمتَ لقمْتُ، وشبهه بقولهم: لو تركت والأسدَ لأكلك. وتقول: لا يسعني شيء ويضيقُ عنك، لم

1 الحديد: 11.

(179/2)

يحسن التكريُّر فنصبَت، وقال بعضهم: إنما نصب الجواب بالفاء، وإن لا تلي إلا المستقبل فشبه "بأن" والفاء في الجزاء تلي كل شيء فبطلت، والذين يميزون توسط الجواب يقولون: ما زيدُ فَنَاتِيَهُ بَمَذْنِبٍ، يميزونَ النصب ولا يميزون الرفع، ولا يجوز أن تقول: ما زيدُ نَاتِيَهُ إلا أن تريد الاستفهام. واعلم: أنه لا يجوز أن تلي الفاء "ما" ولا شيء مما يكون جوابًا، وفي كتاب سيبويه في هذا الباب مسألة مشكّلة، وأنا ذاكرٌ لفظه وما يجب فيها من السؤال والجواب عنه. قال سيبويه: لا تدنُ من الأسدِ يَأْكُلُكَ قَبِيحٌ إن جزمت وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببًا لأكله، فإن رفعت فالكلام حسنٌ، فإن أدخلت الفاء فحسنٌ وذلك قولك: لا تدنُ منه فيأْكُلُكَ، وليس كل موضعٍ تدخل فيه الفاء يحسنُ فيه الجزاء، ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء ههنا محال، وإنما قَبِحَ الجزم في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء 1 فمما يسأل عنه في هذا أن يقال: لمَ حَسُنَ مع الفاءِ النصبُ وقبح في الجزم ولم يفصل بينهما سيبويه بشيء قَبِحه؟ فالجواب في ذلك أن الفرق بين المنصوب والجرور أنك إذا جزمت إنما تقدر مع حرف الجزاء الفعل الذي ظهر، وإن كان أمرًا قدرت فِعْلًا موجبًا، وإن كان نهيًا قدرت

فِعْلاً مَنْفِيًّا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قُمْ أَعْطِكَ فَالتَّأْوِيلُ: إِنَّ تَقُمَ أَعْطِكَ، وَإِذَا قُلْتَ: لَا تَقُمَ أَعْطِكَ، فَالتَّأْوِيلُ: إِلَّا تَقُمَ أَعْطِكَ، فَالْإِجَابُ نَظِيرُ الْأَمْرِ وَالنَّفْيِ نَظِيرُ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ نَفْيٌ فَهَذَا الْجَزَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَنْقَلْ فِيهِ فِعْلٌ إِلَى اسْمٍ، وَلَا يَسْتَدِلُّ فِيهِ بِفِعْلٍ عَلَى اسْمٍ ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ قَالَ: مَا تَأْتِينِي فَتَحْدِثْنِي، فَمَا بَعْدَ الْفَاءِ فِي تَقْدِيرِ اسْمٍ قَدْ عَطَفَ عَلَى اسْمٍ دَلَّ عَلَيْهِ "تَأْتِينِي" لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَدُلُّ عَلَى مَصَادِرِهَا، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: لَا تَفْعَلْ فَأُضْرِبُكَ، فَالتَّأْوِيلُ عَلَى مَا قَالَ سَبِيوِيَّةُ أَنَّ الْمَنْصُوبَ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ، كَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَيْسَ تَأْتِينِي

1 انظر الكتاب 1/ 451.

(180/2)

فَتَحْدِثْنِي. قَالَ: لَيْسَ إِيَّانَ فَحَدِثْ 1، وَإِذَا قَالَ: لَا تَفْعَلْ فَتَضْرِبُ، قَدْ قَالَ: لَا يَكُنْ فِعْلٌ فَتَضْرِبُ، وَهَذَا تَمَثِيلٌ، وَقَدْ فَسَّرَهُ وَقَوَاهُ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الثَّانِي الْمَنْصُوبَ مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى مَسْأَلَةً.

قَالَ: اعْلَمْ: أَنَّ مَا يَنْتَصِبُ عَلَى بَابِ الْفَاءِ يَنْتَصِبُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى وَاحِدٍ وَكُلِّ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارٍ "أَنَّ" إِلَّا أَنَّ الْمَعَانِيَ مُخْتَلِفَةٌ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ: "يَعْلَمُ اللَّهُ" يَرْتَفِعُ كَمَا يَرْتَفِعُ: يَذْهَبُ زَيْدٌ، وَعَلِمَ اللَّهُ، يُفْتَحُ كَمَا يُفْتَحُ: ذَهَبَ زَيْدٌ وَفِيهَا مَعْنَى الْيَمِينِ، قَالَ: فَالْنَصْبُ هُنَا كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَمْ يَكُنْ إِيَّانَ فَإِنْ تَحَدَّثَ وَالْمَعْنَى غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا أَنَّ مَعْنَى: عَلِمَ اللَّهُ لِأَفْعَلْنَ غَيْرِ مَعْنَى: رَزَقَ اللَّهُ، فَإِنْ "تَحَدَّثَ" فِي اللَّفْظِ مَرْفُوعَةٌ "يَكُنْ" لِأَنَّ الْمَعْنَى: لَمْ يَكُنْ إِيَّانَ فَيَكُونُ حَدِيثٌ 2، فَقَوْلُهُ: مَرْفُوعَةٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ عَاطِفَةٌ عَطَفَتْ اسْمًا عَلَى اسْمٍ وَالْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، وَمِنْ شَأْنِ الْعَرَبِ إِذَا أَزَالُوا الْكَلَامَ عَنْ أَصْلِهِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ غَيَّرُوا لَفْظَهُ وَحَذَفُوا مِنْهُ شَيْئًا، وَالزَّمَوْهُ مَوْضِعًا وَاحِدًا إِذَا لَمْ يَأْتُوا بِحَرْفٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَلَمْ يَصْرِفُوهُ وَجَعَلُوهُ كَالْمَثَلِ لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلِيلًا لَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ خَالَفُوا بِهِ أَصْلَ الْكَلَامِ، فَقَدْ دَلَّ مَا قَالَ سَبِيوِيَّةُ: عَلَى أَنَّ النَّفْيَ وَالنَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَا عَلَى الْمَصْدَرَيْنِ اللَّذَيْنِ دَلَّ عَلَيْهِمَا الْفِعْلَانِ، وَيَقْوَى أَنَّ الْفَاءَ لِلْعَطْفِ إِذَا نَصَبْتَ مَا بَعْدَهَا، الْوَائِي، إِنْ قَصَصْتَهَا فِي النَّصْبِ وَهِيَ لِلْعَطْفِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ جَاءُوا بِالْفِعْلِ بَعْدَ الْفَاءِ وَهُمْ يَرِيدُونَ الْاسْمَ؟ قِيلَ: لِأَنَّ الظَّاهِرَ الَّذِي عُطِفَ عَلَيْهِ فِعْلٌ، فَكَانَ الْأَحْسَنُ أَنَّ يَعْطَفَ فِعْلٌ عَلَى فِعْلٍ وَيَغْيَرُ اللَّفْظُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ دَلِيلًا عَلَى الْمَصْدَرَيْنِ أَلَّا تَرَاهُمَا فِي النَّفْيِ كَمَا قَالُوا: لَا أَبَا

لك فأضافوا إلى المعرفة، أقحموا اللام ليشبه النكرة والمعطوف بالفاء والواو وغيرهما على ما قبله، يجوز أن يكون ما قبله سبباً له، ويجوز أن لا يكون سبباً له، إذا كان لفظه كلفظه نحو قولك: يقوم زيدٌ فيضربُ ويقومُ ويضربُ، وزيدٌ يقوم فيقعده عمرٌو،

1 انظر الكتاب 1/ 419.

2 انظر الكتاب 1/ 419.

(181/2)

فيجوز أن يكون القيام سبباً للضرب، ويجوز أن لا يكون إلا أن الفاء معناه إتيان الثاني الأول بلا مهلة، فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء وفيما ضارع الجزاء، وجميع هذه المواضع يصلح فيها المعنى الذي فيها من الإتيان، ألا ترى أن الشاعر إذا اضطر فعطف على الفعل الواجب الذي على غير شرطٍ بالفاء، وكان الأول سبباً للثاني نصب، كما قال:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِنَبِيِّ تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقَ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا¹

جعل لحاقه بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقديره لما نصب كأنه قال: يكون لحاقٌ فاستراحة، وقد جاء مثله في الشعر أبياتٌ لقوم فصحاء، إلا أنه قبيحٌ أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعْرٍ، وألحق بالحجاز فإذا لحقت استرحت وإن ألحق استرح، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصلُ الكلام، وإزالة اللفظ عن جهته في الفروع أحسنُ منها في الأصول لأنها أدلُّ على المعاني²، ألا ترى أنهم جازوا بحرف الاستفهام، والاستفهام، وإنما جازوا بالأخبار لأفعال المستفهم عنها، فقال: أَيْنَ بَيْتُكَ؟ يُرَادُّ به أعلمني، والعطفُ بالفاء مضارعٌ للجزاء لأنَّ الأول سببٌ للثاني وهو مخالف له من قبل عقده عقد جملة واحدة، ألا ترى أنهم مثلوا: ما تأتينا فتحدثنا في بعض وجوهها، بما يأتينا محدثنا، فإن قلت: لا تعص فتدخل النار فالنهي هو النفي، كما عرفتكَ فصارع بمنزلة قولك: ما تعصي فتدخل النار، فقد نفيت العصيان الذي يتبعه دخول النار،

1 من شواهد الكتاب 1/ 423 على نصب "فأستريحاً" وهو خبر واجب ضرورة

بإضمار "أن" ويروى لأستريحاً، ولا ضرورة فيه على هذا. والبيت لم ينسبه أحد ممن

شرحوا أبيات سيبويه، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى المغيرة بن حنبل التميمي، ولم يوجد في ديوانه الذي لا يتعدى بضع وريقات. وانظر: المقتضب 2/ 24، وشرح السيرافي 3/ 209، وأمالي ابن الشجري 1/ 279، وارتشاف الضرب/ 255، والأبيات المشككة للفارقي/ 110، والمغني 1/ 190.

2 شرح البيت نقله البغدادى 3/ 600 حرفيا من أصول ابن السراج.

(182/2)

وكذلك قد نُهيَ عنه. فالنهي قد اشتمل على الجميع إلا أن فيه من المعنى في النصب ما ذكرنا، فإن قلت: قُمْ فَأَعْطِيكَ، فالمعنى: ليكن منك قيامٌ يوجبُ عطيتي، وكذلك اقعُدْ فتستريحُ، أي: ليكن منك قعودٌ تتبعه راحةٌ فيقرب معناه من الجزاء إذا قلت: قم أعطك أي: إن تقم أعطك، وإذا دخلت الفاء في جواب الجزاء فهي غير عاطفةٍ إلا أن معناها الذاتي يخصها، تفارقه، إنها يتبع ما بعدها ما قبلها في كُلِّ موضعٍ، وقال الشاعر في جواب الأمر:

يَا نَاقَ سِرِّي عَنَّا فَسِيحَا ... إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْرِيحَا¹

فقد جعل سير ناقته سبباً لراحته، فكأنه قال: ليكن منك سيرٌ يوجبُ راحتنا، وهذا مضارعٌ لقوله: إن تسيري نستريحُ؛ ولذلك سمي النحويون ما عُطفَ بالفاء ونُصبَ جواباً لشبهه بجواب الجزاء، وكذلك إذا قال: ادنُ مِنَ الأسدِ يأكلكَ فهو مضارعٌ لقوله: ادنُ مِنَ الأسدِ فيأكلكَ لأن معنى ذاك: إن تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلكَ، ومعنى هذا: ليكن منك دنو مِنَ الأسدِ يوجبُ أكلكَ أو يتبعه أكلُكَ، إلا أن هذا مما لا يؤمر به؛ لأنَّ مِنْ شأنِ الناسِ النهي عن مثل ذلك لا الأمر به، فإن أردتَ ذاكَ جازاً، فإذا قلت: لا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلكَ، لم يجزْ لأن المعنى أنك: تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلكَ، لم يكنْ إلا على المجاز وإن السامعَ يعلمُ ما تعني؛ لأنَّ المعنى: إلا تدنُ مِنَ الأسدِ يأكلكَ، وهذا محالٌ لأن البعدَ لا يوجبُ الأكلَ، فإذا قلت: لا تدنُ مِنَ الأسدِ فيأكلكَ جازاً؛ لأنَّ النهي مشتملٌ في المعنى على الجميع، كأنه قال: لا يكنْ منك دنو مِنَ الأسدِ

1 من شواهد الكتاب 1/ 421، على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية

الواقعة في جواب الأمر، والعنق: ضرب من السير، والفسيح: الواسع. والبيت لأبي النجم العجلي، وأراد سليمان بن عبد الملك.

وانظر: معاني القرآن 1/ 478، والمقتضب 2/ 14، وشرح السيرافي 3/ 29، وسر
صناعة الإعراب 1/ 272، وشرح ديوان المتنبي 4/ 24، واللسان "عنق"، والهمع 2/
10.

(183/2)

يوجبُ أكلَكَ أو يتبعه أكلُكَ، وكذلك قوله: ما تدنو من الأسدِ فيأكلُكَ، هو مثل لا
تدن، لا فرقَ بينهما، وفي الجزء قد جعل نفي الدنو موجباً للأكل.
واعلم: أنَّ كل نفي في معنى تحقيق للإيجاب بالفاء نحو: ما زال، ولم يزل، لا تقول: ما
زال زيدٌ قائماً فأعطيك، وإنما صار النفي في معنى الإيجاب من أجل أنَّ قولهم: زالَ بغير
ذكر ما في معنى النفي؛ لأنك تريدُ عدم الخبرِ فكأنكَ لو قلت: زالَ زيدٌ قائماً لكان
المعنى زالَ قيامه، فهو ضد كان زيدٌ قائماً وكانَ وأخواتها إنما الفائدة في أخبارها والإيجاب
والنفي يقع على الأخبار، فلما كان زالَ بمعنى: ما كانَ ثم أدخلت "ما" صار إيجاباً؛ لأنَّ
نفي النفي إيجابٌ؛ فلذلك لم يجز أن يجابَ بالفاء، وقوم يجيزون: أنت غيرُ قائمٍ فتأتيك،
قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز؛ لأنَّ إنما نعطف المنصوب على مصدر يدلُّ عليه
الفاعل، فيكون حرف النفي منفصلاً وغير اسمٍ مضافٍ وليست بحرفٍ فتقول: ما قامَ زيدٌ
فيحسن إلاَّ حمداً وما قامَ فيأكل إلا طعمه، قال الشاعر:
وما قامَ مِنَّا قائمٌ في ندينا ... فينطقُ إلا بالتي هي أعرفُ 1
تقول: ألا سيفٌ فأكونَ أولَ مقاتلٍ، وليت لي ما لأ فأعينك. وقوله: {يا ليتنا نردُّ ولا
نكذبُ} 2، كان حمزة 3 ينصب؛ لأنه اعتبر قراءة ابن مسعود

1 من شواهد سيبويه 1/ 420، على نصب "ينطق" ما بعد الفاء على الجواب مع
دخول إلا بعده للإيجاب؛ لأنها عرضت بعد اتصال الجواب بالنفي ونصبه على ما يجب
له فلم يغيره، والندی: المجلس، أي: إذا نطق منا ناطق في مجلس جماعة عرف، وصوابه
قوله فلم ترد مقالته، والبيت للفرزدق.
وانظر: شرح الحماسة 2/ 535، والخزانة 3/ 607، وشواهد الألفية للعالملي 387،
والديوان/ 561.

2 الأنعام: 27 والآية: {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا} . وانظر النشر 2/

3 حمزة: هو حمزة بن حبيب أحد قراء الكوفة الثلاثة، هو والكسائي وعاصم.

(184/2)

الذي كَانَ يقرأ بالفاء وينصبُ. والفراء يختار في الواو والفاء الرفع؛ لأن المعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذبُ استأنفَ، ومن مسائلهم: لعلِّي سأحجُّ فأزورك، ولعلك تشتمنا فأقومُ إليك، ويقولون "لعل" تُجاب إذا كانت استفهامًا أو شكًا، وأصحابنا لا يعرفون الاستفهام بلعل، وتقول: إنما هي ضربةٌ من الأسدِ فتحطم ظهره كأنه قال: إنما هي ضربةٌ فحطمه فأضمر "أن" ليعطفَ مصدرًا على مصدر، وقالوا: الأمرُ من ينصبُ الجوابُ فيه والنهي يُجابُ بالفاء؛ لأنه بمنزلةِ النفي ويجوزُ النسق. وقالوا: العربُ تذهبُ بالأمر إلى الاستهزاء والنهي فتنصبُ الجواب، فيقولون: استأذنْ فيؤذنْ لك أي: لا تستأذنْ وتحركْ فأصبنك، قالوا: والعربُ تحذفُ الفعلَ الأولَ مع الاستفهام للجواب ومعرفة الكلام، فيقولون: متى فأسيرُ معك وأجازوا: متى فأتيتُ تخرجُ ولم فأسيرَ تسرُ، وقالوا: كأنَّ ينصبُ الجواب معها وليس بالوجه، وذاك إذا كانت في غير معنى التشبيه، نحو قولك: كأنَّك والِ علينا فتشتمنا، والمعنى لست واليًا علينا فتشتمنا، وتقول: أريد أن آتيك فاستشيرك؛ لأنك تريد إتيانه ومشورته جميعًا. فلذلك عطفت على "أن" فإن قلت: أريد أن آتيك فيمنعني الشغل، رفعت لأنك لا تريد منع الشغل، فإن أردت ذلك نصبت وقالوا: "لولا" إذا وليتَ فعلًا فهي بمنزلةِ هَلَا، ولو ما، تكون استفهامًا وتجاب بالفاء، وإذا وليت الأسماء لم ينسق عليها بلا ولم تجب بالفاء، وكانت خبرًا نحو قوله: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} 1 و {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ} 2 وقالوا: الاختيارُ في الواجب منها الرفع، وقد نصبَ منها الجواب، قال الشاعر:

وَلَوْ بُشِ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّيبٍ ... فَيَعْلَمَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَبِيرٍ 3

1 سبأ: 31.

2 المنافقون: 10.

3 الشاهد فيه على أن "لو" المصدرية أغنت من فعل التمني، والشاهد لمهلل بن أبي ربيعة في رثاء أخيه كليب، والذنائب: اسم فيه قبر كليب. وانظر الكامل 351 والجمهرة

لابن دريد 1/ 253، والارتشاف 298، والمغني 1/ 97، واللسان 1/ 378،
والسيوطي 654.

(185/2)

ذهب به مذهب "ليت" والكلام الرفع في قوله عز وجل: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} 1.

واعلم: أن الأسماء التي سمي بها الأمر وسائر الألفاظ التي أقيمت مقام فعل الأمر وليست بفعل لا يجوز أن تجاب بالفاء نحو قولك: تراكها ونزال ودونك زيداً وعليك زيداً، لا يجاب لأنه لا ينهي به. وكذلك إليك لا يجاب بالفاء؛ لأنه لم يظهر فعل، ومه وصه كذلك. قالوا: الدعاء أيضاً لا يجاب نحو قولك: ليغفر الله وغفر الله لك، والكسائي يميز الجواب في ذلك كله وأما الفراء فقال في الدعاء: إنما يكون مع الشروط: غفر الله لك إن أسلمت، وإن قلت: غفر الله لك فدخلك الجنة جاز، وهو عندي في الدعاء جائز إذا كان في لفظ الأمر، لا فرق بينهما ولا يكون للفاء جواب ثانٍ ولا لشيء جوابان، وأما قوله عز وجل: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ} 2 إنما هو: ولا تطرد الذين يدعون ربهم فتكون من الظالمين ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم فتكون جواب "لا" وقوله: فتطردهم جواب "ما" وتقول: ما قام أحدٌ إلا زيد فتحسن إليه، إن كانت الهاء لأحدٍ فجائز؛ لأن التقدير ما قام أحدٌ فيحسن إليه وإن كانت الفاء لزيد فخطأ لأن الموجب لا يكون له جواب والاستثناء إذا جاء بعد النفي فالمستثنى موجب. وكذلك إن قلت: ما قام إلا زيد فتحسن إليه، محال لأن التحقيق لا جواب له.

1 القلم: 9.

2 الأنعام: 52.

(186/2)

فصل من مسائل المجازاة:

إذا شغلت حروف المجازاة بحرف سواها لم تجزم، نحو: إنَّ وكان وإذا عَمِلَ في حرف المجازاة الشيء الذي عمل فيه الحرف لم يغيره نحو قولك: مَنْ تَضْرِبُ يَضْرِبُ، وأَيَّا تَضْرِبُ يَضْرِبُ، فَمَنْ وأي قد عملت في الفعل، وعمل الفعلُ فيهما. واعلم: أنه لا يجوز الجواب بالواو، ولو قلت: مَنْ يَخْرُجُ الدلو لَهُ درهمان، رفعت "يخرج" وصار استفهاما، وإن جزمت لم يجوز إلا بالفاء، وتقول: مَنْ كَانَ يَأْتِينَا وَأَيُّ كَانَ يَأْتِينَا نَأْتِيهِ، أَذْهَبَتَ المجازاة لَأَنَّكَ قد شغلت "أيا وَمَنْ" عن "يأتينا". وحكى الأخفش: "كنتُ وَمَنْ يَأْتِينِي آتَهُ" يجعلون الواو زائدة في "باب كَانَ" خاصةً، وإن توصل "بما" فتقول: أَمَّا تَقُمْ أَقُمْ، تدغم النون في الميم وتوصل "بلا" تقول: أَلَا تَقُمْ أَقُمْ إِلَّا أَنْ "ما" زائدة للتوكيد فقط و"لا" دخلت للنفي، والكوفيون يقولون: إذا وليت أَنَّ الأسماءَ فَتَحَتْ، يقولون: أَمَّا زَيْدٌ قَائِمًا تَقُمْ، والفراء يقول: إن نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك: أَقُومُ إن تَقُمْ، وإنَّ شرطٌ للفعل، وقال الكسائي: إنَّ شرطٌ والجزاء الفعل الثاني وهذا الذي ذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام، وما يجب من ترتيبه وللاستعمال، وذلك أَنَّ كُلَّ شيءٍ يكون سببًا لشيءٍ أو علةٌ لَهُ فينبغي أن تقدم فيه العلةُ على المعلول، فإذا قلت: إن تأتي أعطكَ درهماً فالإتيان سببٌ للعطية، به يستوجبها، فينبغي أن يتقدم وكذلك إذا قلت: إن تعص الله تدخل النار، فالعصيان سبب لدخول النار فينبغي أن يتقدم فأما قولهم: أَجِيئُكَ إن جئتني، وإنك إن تأتي، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم وإنما يستعمل هذا على جهتين: إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أَجِيئُكَ، فيعَدُّكَ بذلك على كل حال ثم يبدو له ألا يجيئك بسبب فتقول: إن جئتني ويستغنى عن الجواب بما قدم، فيشبه الاستثناء وتقول: اضرب إن تضرب زيدا، تنصب زيدا بأي الفعلين شئت ما لم يلبس، فإذا قدمت فقلت: اضرب زيدا إن تضرب، فإنما

(187/2)

تنصب زيدا بالأول ولا تنصب بالثاني؛ لأن الذي ينتصب بما بعد الشروط لا يتقدم، وكذلك يقول الفراء ولا يجوزُ عنده إذا قلت: أَقُومُ كي تضرب زيدا، أَنَّ تقول: أَقُومُ زيدا كي تضرب، والكسائي يجيزه وينشد:

وَشِفَاءُ عَيْكَ خَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي¹

وقال الفراء: "خَابِرًا" حال من النفي: قمتُ كي تقومَ، وأقومُ كيَ تقومَ، فهذا خلاف
الجزاء لأن الأول وإن كان سببًا للثاني فقد يكون واقعًا ماضيًا والجزاء ليس كذلك، وهم
يخلطون بالجزاء كل فعل يكون سببًا لفعلٍ، والبصريون يقتضون باسم الجزاء على ما كان
له شرطٌ وكان جوابه مجزومًا وكان لما يستقبل. وتقول: إن لم تقمَ قمتُ فلم في الأصل
تقلب المستقبل إلى الماضي؛ لأنها تنفي ما مضى فإذا أدخلت عليها إن أحالت الماضي
إلى المستقبل، وأما "لا" فتدع الكلام بحاله إلا ما تحدثه من النفي تقول: إن لا تقمَ أقمَ،
وإن لا تقمَ وتحسنُ آتَكَ، وقوم يجيزون: إن لا تقمَ وأحسنْتَ آتَكَ ويقولون: إذا أردت
الإتيانَ بالنسقِ جاز فيه الماضي، فإذا قلت: إن لم تقمَ وتحسنُ آتَكَ جاز معه الماضي إذا
كان الأول بتأويل الماضي تقول: إن لم تقمَ ورغبتَ فينا نأتَكَ، وتقول: إن تقمَ فأقومُ
فترفعُ إذا أدخلت الفاء؛ لأن ما بعد الفاء استئنافٌ يقع فيه كل الكلام، فالجوابُ حقه
أن يكونَ على قدر الأول إن كان ماضيًا فالجوابُ ماضٍ، وإن كان مستقبلًا فكذلك.
وتقول: إن تقمَ وتحسنُ آتَكَ، تريد: إن تجمعَ مع قيامِكَ إحسانًا آتَكَ، وكذلك: إن تقمَ
تحسنُ آتَكَ، تريد: إن تقمَ محسنًا، ولم ترد:

1 عجز بيت لربيعه بن مقروم التميمي "مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام" صدره:
هلا سألت وخبر قوم عندهم ... وشفاء غيك خابرا
والشاهد: تقديم "خابرًا" على أن نادر وهو منصوب بفعل يدل عليه المذكور والتقدير:
تسألين خابرا. والخابر: العالم، والغى بفتح الغين مصدر غوى غيًّا أي: اهتمك في الجهل،
وهو خلاف الرشد. وانظر الخزائن 3/ 564، وشرح الجمل لابن عصفور/ 627
مخطوط.

(188/2)

إن تقمَ وإن تحسنُ آتَكَ، وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف 1؛ لأنهم صرفوه على
النسقِ إلى معنى غيره، وكذلك في الجواب تقول: إن تقمَ آتَكَ وأحسنَ إليك، وإن تقمَ
آتَكَ فأحسنَ إليك، وإذا قلت: أقومُ إن تقمَ، فنسقت بفعل عليها فإن كان من شكل
الأول رفعتَه، وإن كان من شكل الثاني ففيه ثلاثة أوجه: الجزم على النسقِ على "إن"
والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف، فأما ما شاكل الأول فقولك: تُحمدُ إن
تأمرُ بالمعروفِ وتؤجرُ لأنه من شكل تُحمدُ، فهذا الرفع فيه لا غير، وأما ما يكون للثاني

فقولك: تُحمد إن تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فيكون فيه ثلاثة أوجه: فإن نسقت بفعل يصلح للأول ففيه أربعة أوجه: الرفع من جهتين نسقاً على الأول وعلى الاستئناف، والجزم، والنصب على الصرف، وقال قوم: يرد بعد الجزاء فعل على يفعل ويفعل على فعل نحو قولك: آتيتك إن تأتني وأحسن، وإن أحسن وتأتني، والوجه الاتفاق وإذا جئت بفعلين لا نسق معهما فلك أن تجعل الثاني حالاً أو بدلاً، والكوفيون يقولون موضع بدل مترجماً أو تكريراً، فإن كررت جزمت، وإن كان حالاً رفعته وهو موضع نصب إذا رد إلى اسم الفاعل نصب، فأما الحال فقولك: إن تأتني تطلب ما عندي أحسن إليك، تريد: طالباً، والتكرير مثل قولك: إن تأتني تأتني تريد الخير أعطك، والبدل مثل قوله: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} 2 ثم فسر فقال: {يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} 3، وكذلك إن تَبَرَّ أباك تصل رحمك،

1 عامل الخلاف أو الصرف كما يسميه الكوفيون، فقد جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملاً للنصب في المضارع بعد أو والفاء والواو، من حروف العطف في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، أي: مخالفة الثاني للأول. قال الفراء: فإن قلت: ما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف. وانظر معاني القرآن 1/33.

2 الفرقان: 68.

3 الفرقان: 69.

(189/2)

تفعل ذاك لله توجر، إذا ترجمت عن الأفعال بفعل ولا يجوز البدل في الفعل إلا أن يكون الثاني من معنى الأول، نحو قولك: إن تأتني تمشي أمشي معك لأن المشي ضرب من الإتيان ولو قلت: إن تأتني تضحك معي آتتك فجزمت تضحك لم يجوز، قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله عز وجل: {وَلَيْنُ أَرْسَلْنَا رِجَالًا فَأَرَاهُ مُصَفَّرًا لَّظُلُّوا} 1، فقال: المعنى لِيُظْلَنَ، وكذلك: {وَلَيْنُ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ} 2 وإنما يقع ما بعدها من الماضي في معنى المستقبل؛ لأنها مجازاة، نظير ذلك: {وَلَيْنُ زَالَنَا} 3 أي: لا يمسهما، وقال محمد بن يزيد، رحمه الله: وأما قوله 4: والله لا

فعلتُ ذاك أبداً، فإنه لو أراد الماضي لقال: ما فعلتُ فإنما قلبت لأنها لما يقعُ ألا ترى أنها نفي سيفعل، تقول: زيدٌ لا يأكلُ فيكون في معنى ما يستقبل، فإن قلت: ما يأكلُ نفيتُ ما في الحال والحروف تغلب الأفعال، ألا ترى أنك تدخلُ "لم" على المستقبل، فيصير في معنى الماضي تقول: لم يَقمَ زيدٌ، فكذلك حروف الجزاء تغلب الماضي إلى المستقبل تقول: إن أتيتني أتيتك، قال أبو العباس، رحمه الله: مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنتَ زرتني أمسٍ أكرمْتُكَ اليومَ، فقد صار ما بعد "إن" يقع في معنى الماضي فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل "إن" ولكن لقوة كانَ، وأنها أصل الأفعال وعبارتها جاز أن تغلب "إن" فتقول: إن كنتَ أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضياً كقول الله عز وجل: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} 5 والدليل على أنه كما قلت، وأن هذا لقوة "كانَ" أنه ليس شيءٌ من الأفعال يقع بعد "إن" غير "كانَ" إلا ومعناه الاستقبال، لا تقول: إن جئتني أمسٍ أكرمْتُكَ اليومَ، قال أبو بكر:

1 الروم: 51. وانظر الكتاب 1/ 456.

2 البقرة: 145. وانظر الكتاب 1/ 456.

3 فاطر: 41.

4 انظر المقتضب 2/ 334-335.

5 المائدة: 116.

(190/2)

وهذا الذي قاله أبو العباس -رحمه الله- لست أقوله، ولا يجوز أن تكون "إن" تخلو من الفعل المستقبل؛ لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إن كنتَ زرتني أمسٍ أكرمْتُكَ اليومَ، إن تكن كنتَ ممن زارني أمسٍ أكرمْتُكَ اليومَ وإن كنتَ زرتني أمسٍ زرتك اليومَ، فدلّت "كنت" على "تكن" وكذلك قوله عز وجل: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} 1 أي: إن أكنُ كنت "أو" إن أقلُ كنت قلته، أو أقر بهذا الكلام، وقد حكى عن المازني ما يقاربُ هذا، ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقفاً عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول وقال: قال سيبويه في قوله عز وجل: {قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ} 2: إنما دخلت الفاء لذكره تفرون ونحن نعلم أن الموت ليس يلاقيكم من أجل أنهم فروا

كقولك: الذي يأتينا فلُهُ درهمان، فإنما وجب لهُ الدرهمان من أجل الإتيان، ولكن القول فيه، والله أعلم: إنما هو مخاطبة لِمَنْ يهرب من الموت ولم يتمنه، قال الله عز وجل: {فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ} 3 فالمعنى: أي أنتم إن فررتم منه فإنه ملاقيكم، ودخلت الفاء لاعتلاهم من الموت عن أنفسهم بالفرار، نحو قول زهير: وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَّةِ يَلْقَها ... وَإِنْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ⁴

1 المائدة: 116.

2 الجمعة: 8، وانظر المقتضب 2/ 356-357.

3 البقرة: 94.

4 الشاهد من معلقة زهير بن أبي سلمى، والرواية في المعلقات:

ومن هاب أسباب المنايا يلنه ... وإن يرق.....

وأَسْبَابُ المنايا: ما يفضي إلى الموت، وأسباب السماء: مراقبها أو نواحيها. وانظر الحجة لأبي علي 1/ 33، والخصائص 3/ 324، واللسان 1/ 441، وشرح المعلقات السبع/ 116.

(191/2)

ومن يهبها أيضًا يلقها، ولكنه قال هذا لِمَنْ يهابُ لينجو، ومثل ذلك: إن شمتني لم أشتمك، وهو يعلم أنه إن لم يشمتني لم أشتمه ولكنه قيل هذا؛ لأنه كان في التقدير أنه إن شتم شتم كما كان في تقدير الفار من الموت أن فراره ينجيهِ. وقال: قال سيبويه: إنَّ حروف الجزاء إذا لم تجزم جاز أن يتقدمها أخبارها نحو: أنت ظالمٌ إن فعلت، ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجرى واحدًا وهذه حكاية قول سيبويه، وقد تقول: إن أتيتني آتيتك أي: آتيتك إن أتيتني، قال زهير:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ ... يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرمٌ¹

ولا يحسن: إن تأتني آتيتك، من قبل أن "إن" هي العاملة.

وقد جاء في الشعر، قال:

يا أفرعُ بن حابسٍ يا أفرعُ ... إنك إن يُصرعُ أخوك تُصرعُ²

1 من شواهد سيبويه 1/ 436 على رفع "يقول" على نية التقديم والتقدير: يقول: إن

أتاه خليل، وجاز هذا لأن "إن" غير عاملة في اللفظ، والخليل من الحلة وهو الفقر. والبيت لزهير يمدح الهرم بن سنان.

وانظر: المقتضب 2/ 70، والكامل 78، والجمهرة 2/ 69، والمختضب 2/ 65، والأماي 1/ 196، والإنصاف 329، والمسلسل من غريب لغة العرب 93، وشروح سقط الزند 1/ 328، وتهذيب إصلاح المنطق 2/ 29، والديوان 153، والرواية: وإن أتاه خليل يوم مسألة.

2 من شواهد سيبويه 1/ 438 على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: إنك تصرع إن يصرع أخوك، والجواب محذوف، وابن السراج يقطع بتقدير الفاء فيه؛ لأن ما يحل محلا يمكن أن يكون له، ولا ينوي به غيره. والواقع أن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليلا خلاف الأصل وخلاف المسألة؛ لأن الغرض أنه الجواب، وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة.

والبيت من رجز لعمر بن خثارم البجلي، خاطب به الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي وخالد بن أرطاة الكلبي، وهما حكما الأقرع المذكور. وانظر: المقتضب 2/ 72، والكامل 78، وشرح السيرافي 3/ 226، وأماي ابن الشجري 1/ 84، وارتشاف الضرب 286، والروض الأنف 1/ 60، وابن يعيش 8/ 158، والمغني 610.

(192/2)

أي: إنَّكَ تصرعُ إنْ يصرعُ أخوك. ومثْل ذلك قوله:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ¹

أي: المرء ذيب إن يلق الرُّشَا، فجاز هذا في الشعر، وشبهوه فالجزء إذا كان جوابه منجزاً لأنَّ المعنى واحد، قال 2: ثم قال في الباب الذي بعده: فإذا قلت: آتي مَنْ أتايني، فأنت بالخيار إن شئت كانت بمنزلتها في "إن" وقد يجوز في الشعر: آتي مَنْ يأتيني، قال الشاعر:

فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّمَا ... مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا³

كأنه قال: لا يضرها من يأتها، ولو أريد أنه حذف الفاء لجاز، وأنشد في باب بعده:

1 من شواهد سيبويه 1/ 437 على التقديم والتأخير، والتقدير عنده: والمرء عند الرشا

ذيب إن يلحقها. والمبرد يجعله على إرادة الفاء، هجا رجلاً من القراء فنسب إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها، والهاء في يدرسه كناية عن المصدر والفعل متعدي باللام إلى القرآن لتقدمه على حد قولك: لزيدا ضرب، والتقدير: هذا سراقه يدرس القرآن درساً، والبيت لم يعرف قائله.

وانظر: الحجة 1/ 21، وأما ابن الشجري 1/ 339، والسيوطي 200، والهمع 2/ 33، والخزانة 1/ 227، والأشباه والنظائر 3/ 189.

2 الذي قال هو المبرد.

3 من شواهد سيبويه 1/ 438 على التقديم والتأخير أيضاً، والتقدير: لا يضرها من يأتها، ثم قال أيضاً: ولو أريد به حذف الفاء جاز، يقدر الضمير في "يضرها" على ما هو عليه في التأخير.

ومطبعة: ملئت وطبع عليها، يصف قرية كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقصها، والطوق: الطاقة، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي.

وانظر: المقتضب 2/ 72، وشرح السيرافي 3/ 231، وشرح المفصل 8/ 158، وشرح الحماسة 3/ 68، والخزانة 3/ 647، وديوان الهذليين 1/ 154.

(193/2)

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي ... وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلَكُ الضَّرَّ أَنْفَعُ 1
كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضَّرَّ، قال أبو العباس، رحمه الله: أما قوله: آتيك إن آتيتني، فغير منكراً ولا مرفوعاً، استغنى عن الجواب بما تقدم، ولم تجزم "إن" شيئاً فيحتاج إلى جواب مجزوم أو شيء في مكانه. وأما قولهم: وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألة، تقول على القلب فهو محال وذلك كان الجواب حقه أن يكون بعد "إن" وفعلها الأول، وإنما يعني بالشيء موضعه إذا كان في غير موضعه نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً 2؛ لأن حد الكلام أن يكون بعد زيدٍ وهذا قد وقع في موضعه من الجزاء، فلو جاز أن يعني به التقديم لجاز أن تقول: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، تريد: ضَرَبَ زيداً غلامه، وأما ما ذكره من "مَنْ وَمَتَى" وسائر الحروف فإنه يستحيل في الأسماء منها والظروف من وجوه في التقديم والتأخير؛ لأنك إذا قلت: آتني مَنْ أتاني وجب أن تكون "مَنْ" منصوبة بقولك: آتني ونحوه وحروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، فليس يجوز هذا إلا أن تريد بها معنى الذي، و"متى" إذا قلت: آتيك متى آتيتني، فمتى للجزاء وهي ظرف 3 "لأتيتني" لأنَّ

حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها، ولكن الفعل الذي قبل متى قد أغنى عن الجواب كما قلت في الجواب: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، فَأَنْتَ ظَالِمٌ مَنْقُطَعٌ مِنْ "إِنْ" وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ جواب "متى" و"إِنْ" لم تكن منها في شيءٍ لِأَنَّ "متى" منصوبة "ببأنيبي" لِأَنَّ حروف الجزاء من الظروف والأسماء إنما يعمل فيها ما بعدها، وهو الجزاء الذي يعمل فيه الجزم. والباب كله على هذا لا يجوز غيره، ولو وضع الكلام في موضعه لكان تقديره: متى أتيتني فأتيك أي: فأنا

-
- 1 من شواهد الكتاب 1/ 442 على رفع "أنفع" على نية التقديم، والجزم بمتى على الشرط، والتقدير: ولكن أنفع متى ما أملك الضر، وما زائدة مؤكدة، يقول: إذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فجعلت النفع بدلاً منه.
 - 2 أضفت كلمة "زيد" لإيضاح المعنى.
 - 3 في الأصل "ظروف".

(194/2)

أتيتك، وإنما قوله "مَنْ" يأتها فمحالٌ أَنْ يرتفع "مَنْ" بقولك: لا يضيرها وَمَنْ مبتدأ، كما لا تقول: زيدٌ يقومُ فترفعه "بيقوم" وكل ما كان مثله فهذا قياسه وهذه الأبيات التي أنشدت كلها لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب. كقوله: "الله يشكرها" 1 لا يجوز إلا ذلك. وتقول: إن الله أمكني من فلانٍ فعلتُ، فتلي "إِنْ" الاسم إلا أنك تضمّر فعلاً يليها يفسره "أمكني" كما تفعل بألف الاستفهام. وزعم سيبويه أنه جاز فيها ما امتنع في غيرها؛ لأنها أصل الجزاء. قال: والدليل على ذلك أنها حرفه الذي لا يزول عنه؛ لأنها لا تكون أبداً إلا للجزاء 2 وَمَنْ تكون استفهاماً، وتكون في معنى الذي وكذلك ما وأني وأين ومتى تكون استفهاماً، وجميع الحروف تنقل غيرها. قال أبو العباس، رحمه الله: فيقال له: "إِنْ" قد تكون في معنى "ما" نحو: {إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} 3 وتكون مخففة من الثقيلة وتكون زائدة نحو قوله:

1 يشير إلى قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلاًن
وهو من شواهد سيبويه 1/ 435، على حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة،

والتقدير: فالله يشكرها.

وزعم الأصمعي: أن النحويين غيروا، وأن الرواية:

من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

والمثلان السيان؛ لأن مثل الشيء مساوٍ له.

وينسب هذا البيت لحسان بن ثابت ولم يوجد في ديوانه، ونسب كذلك لعبد الرحمن بن

حسان، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري.

وانظر: معاني القرآن 1/ 476، والمقتضب 2/ 72، وشرح السيرافي 3/ 226، وأما

ابن الشجري 1/ 290، وابن يعيش 9/ 3، وارتشاف الضرب 286، والمقرب لابن

عصفور 188، والمغني 1/ 141، والعيني 4/ 433، واللسان 13/ 49.

2 انظر الكتاب 1/ 67 و1/ 435.

3 الملك: 20، وانظر المقتضب 2/ 364.

(195/2)

وما إن طَبْنَا جُبْنَ¹

ثم قال²: والدليل على ما قال سيبويه: أن هذا السؤال لا يلزم أن "مَنْ" تكون لما يعقل في الجزاء والاستفهام، ومعنى الذي فهي حيث تصرفت واحدة و"ما" واقعة على كل شيء غير الناس، وعلى صفات الناس وغيرهم حيث وقعت فهي واحدة وكذلك هذه الحروف، و"إن" للجزاء لا تخرج عنه، وتلك الحروف التي هي "إن" للنفي ومخففة من الثقيلة، وزائدة ليس على معنى "إن" الجزاء ولا منها في شيء، وإن وقع اللفظان سواء فإنهما حرفان بمنزلة الاسم والفعل إذا وقعا في لفظ وليس أحدهما مشتقا من الآخر: نحو قولك: هذا ذهبٌ وأنت تعني التبرّ وذهب من الذهب، ونحو قولك: زيدٌ على الجبلٍ وعلا الجبل، فهذا فعلٌ، والأول حرفٌ قال: وسألت أبا عثمان عن "ما" و"مَنْ" في الاستفهام والجزاء أم معرفة؟ فقال: يجوز أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة، فقلت: فأَيُّ، ما تقول فيها؟ قال: أنا أقول: إنَّها مضافة معرفة ومفردة نكرة والدليل على ذلك أنك تقول: أية صاحبك ولو كانت معرفة لم تتصرف. قال: وكان الأخفش يقول: هي معرفة ولكن أنون لأن التنوين وقع وسط الاسم، فهو بمنزلة امرأة سميتها خيرا منك، وكان غيره لا يصرفها ويقول: أية صاحبك؛ لأنها معرفة. وشرح أبو العباس ذلك فقال: إن مَنْ وما وأَيُّ مفردة نكراتٍ، وذلك أنَّ أيًّا منونة في التأنيث، إذا

قلت: أَيْةٌ جَارِيَتُكَ وَقَوْلُ الْأَخْفَشِ: التَّنْوِينُ وَقَعَ وَسَطًا غَلَطَ؛ وَذَاكَ لِأَنَّ "أَيَّ" فِي الْجُزْأِ وَالِاسْتِفْهَامِ لَا صِلَةَ لَهَا "وَمَنْ وَمَا" إِذَا كَانَتَا خَبْرًا فَإِنَّمَا يَعْرِفَانِ بِصِلَتِهِمَا، فَقَدْ حَذَفَ مَا كَانَ يَعْرِفُهُمَا فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ "أَيَّ" مَفْرَدَةً، وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُنَّ نَكَرَاتٌ، أَنَّكَ

1 يشير إلى قول الشاعر فروة بن مسيك:

وما إن طبنا جبن ولكن ... مناينا ودولة آخرينا

وقد مر تفسيره في الجزء الأول/ 265.

2 الذي قال المبرد، انظر المقتضب 1/ 51، 2/ 364.

(196/2)

تَسْأَلُ مَنْ سَأَلًا شَائِعًا، وَلَوْ كُنْتَ تَعْرِفُ مَا تَسْأَلُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِلسُّؤَالِ عَنْهُ وَجْهٌ، فَالْتَقْدِيرُ فِيهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا إِذَا قُلْتَ: مَا زَيْدٌ؟ وَأَيُّ زَيْدٍ؟ وَمَا عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ؟ فَإِذَا قُلْتَ: أَيُّهُمْ وَأَيُّ الْقَوْمِ زَيْدٌ؟ فَقَدْ اخْتَصَصْتَهُ مِنْ قَوْمٍ فَأَضَفْتَهُ إِلَيْهِمْ، وَالتَّقْدِيرُ: أَهَذَا زَيْدٌ مِنَ الْقَوْمِ أَمْ هَذَا لِلْاِخْتِصَاصِ؟ فَلِذَلِكَ كَانَتْ بِالْإِضَافَةِ مَعْرِفَةٌ وَفِي الْإِفْرَادِ نَكْرَةٌ. وَقَالَ سَبِيوِيه: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ "كَيْفَ": لَمْ يَمْ يَجَازُوا بِهَا؟ فَقَالَ: هِيَ فِيهِ مُسْتَكْرَهَةٌ وَأَصْلُهَا مِنَ الْجُزْأِ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا عَلَى أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ 1. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ: وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ عِلَّةَ الْجُزْأِ مَوْجُودَةٌ فِي مَعْنَاهَا، فَمَا صَحَّ فِيهِ مَعْنَى الْجُزْأِ جُوزِي بِهِ وَمَا امْتَنَعَ فَلَا جُزْأَ فِيهِ وَإِنَّمَا امْتَنَعَ "كَيْفَ" مِنَ الْمَجَازَةِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجُزْأِ الَّتِي يَسْتَفْهَمُ بِهَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا قَبْلَ أَنْ تَكُونَ جُزْأً، وَالدَّلِيلُ عَلَى تَقْدِيمِ الْاسْتِفْهَامِ وَتَمَكُّنِهِ، أَنَّ الْاسْتِفْهَامَ يَدْخُلُ عَلَى الْجُزْأِ كَدُخُولِهِ عَلَى سَائِرِ الْأَخْبَارِ فَتَقُولُ: إِنَّ تَأْتِي آتِكَ وَنَحْوَهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجُزْأُ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ ثُمَّ رَأَيْتَ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْاسْتِفْهَامِ مَتَمَكِّنًا يَقَعُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ جُوزِي بِهِ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجُزْأِ الْخَالِصَةَ تَقَعُ عَلَى الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ، تَقُولُ: إِنَّ تَأْتِي زَيْدٌ آتِهِ وَإِنْ يَأْتِي رَجُلٌ أَعْطَاهُ، فَكَذَلِكَ مِنْ وَمَا وَأَيُّ وَأَيْنَ وَمَتَى وَأَيُّ. وَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ فِي الْاسْتِفْهَامِ: مَنْ عِنْدَكَ؟ جَازَ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ أَوْ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَكَذَلِكَ كُلَّمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ. وَأَمَّا كَيْفَ فَحَقَّ جَوَابُهَا النَّكَرَةُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ كَيْفَ زَيْدٌ؟ فَيَقَالُ: صَالِحٌ أَوْ فَاسِدٌ وَلَا يَقَالُ: الصَّالِحُ وَلَا أَخْوَكُ؛ لِأَنَّهَا حَالٌ وَالْحَالُ نَكْرَةٌ وَكَذَلِكَ "كَمْ" لَمْ يَجَازُوا بِهَا لِأَنَّ جَوَابَهَا لَا يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا قَالَ: كَمْ مَالُكَ؟ فَالجَوَابُ: مَائَةٌ أَوْ أَلْفٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَالْكُوفِيُّونَ يَدْخُلُونَ "كَيْفَ وَكَيْفَمَا" فِي حُرُوفِ

1 انظر الكتاب 1/ 433.

2 انظر الإنصاف / 337-340 مسألة شرحها ابن الأنباري عن المجازاة بكيف عند الكوفيين، وامتناع ذلك لدى البصريين.

(197/2)

لأتبعناها، وتقول: إن تأمر أن آتيك، تريد أنك إن تأمر بأن آتيك، وإن أسقطت "إن" قلت: إن تأمر آتيك آتاك، ولا يجوز عندي: إن تأمر لا أقم لا أقم إلا على بعدٍ، وقومٌ يميزونه، وتقول: إن تقم إن زيدًا قائمٌ تضمُرُ الفاء تريدُ: فإنَّ زيدًا قائمٌ، وإن تقم لا تضرب زيدًا، يريد: فلا تضرب زيدًا، وإن تقم أطرف بك أي: فأطرف بك، وتقول: إن تقم -يعلم الله- أزرَكَ تعترضُ باليمين ويكون بمنزلة ما لم يذكر، أعني قولك: يعلم الله، وإن جعلتَ الجواب للقسم أتيَت باللام فقلت: إن تقم -يعلم الله- لأزورنكَ وتضمُرُ الفاء، وكذلك: إن تقم يعلم الله لآتينك، تريد: فيعلم الله لأزورنك، ويعلم الله لآتينك.

(198/2)

باب الأفعال المبنية

ذكر النون الثقيلة

...

باب الأفعال المبنية:

الأفعال التي تبنى على ضربين: فعلٌ أصله البناء فهو على بنائه لا يزول عنه، وفعلٌ أصله الإعراب فأدخل عليه حرف للتأكيد فبني معه. فأما الضرب الأول، فقد تقدم ذكره، وهو الفعل الماضي، وفعل الأمر، وأما الضرب الثاني فهو الفعل الذي أصله الإعراب، فإذا دخلت عليه النون الثقيلة والخفيفة بني معهما.

ذكر النون الثقيلة:

هذه النون تلحق الفعل غير الماضي إذا كان واجبًا للتأكيد فبني معها، وهي تحيُّ على

ضربين: فموضع لا بد منها فيه، وموضع يصلح أن تخلو منه؛ فأما الموضع الذي لا تخلو منه فإذا كانت مع القسم، وذلك قولك: والله لأفعلن وأقسم لأفعلن وأشهد لأفعلن وأقسمت عليك بالله لتفعلن، فهذه النون ملازمة للام وهي تفتح لام الفعل الذي كان معرباً وتبنى معه وهي إذا كانت مشددة مفتوحة، قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: لتفعلن مبتدأة لا يمين قبلها؟ فقال: جاءت على نية اليمين¹. وإذا حكيت عن غيرك

1 انظر الكتاب 1/ 455.

(199/2)

قلت: أقسم لتفعلن واستحلفت لتفعلن. وزعم¹: أن النون ألحقت "في لتفعلن" لئلا يشبه أنه ليفعل، فإذا أقسمت على ماضٍ دخلت اللام وحدها بغير نون نحو قولك: والله لقد قام ولقام، وحكى سيبويه: والله أن لو فعلت لفعلت² وتقول: والله لا فعلت ذاك أبداً، تريد: لا أفعل، وقال الله عز وجل: {وَلَيْنُ أَرْسَلْنَا رِجْلاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرّاً لَّظَلُّوا} على معنى: "ليظللن"³، وتقول: لئن فعلت ما فعل، تريد: ما هو فاعلٌ وتقول: والله أفعل، تريد: لا أفعل وإن شئت أظهرت "لا" وإنما جاز حذف "لا" لأنه موضع لا يلبس، ألا ترى أنك لو أردت الإيجاب ولم ترد النفي قلت: لأفعلن، فلما لم تأت باللام والنون علم أنك تريد النفي، وأما الموضع الذي تقع فيه النون وتخلو منه، فالأمر والنهي وما جرى مجراها من الأفعال غير الواجبة وذلك قولك: أفعلن ذاك ولا تفعلن وهل تقولن وأتقولن؛ لأن معنى الاستفهام معنى أخبرني، وكذلك جميع حروف الاستفهام. وزعم يونس أنك تقول: هلا تفعلن وألا تقولن؛ لأنك تعرض ومعناه أفعل⁴، ومثل ذلك: لولا تقولن لأنه عرض. ومن مواضعها حروف الجزاء إذا أوقعت بينها وبين الفعل "ما" للتوكيد تقول: إنا تأتني آتك وأيهم ما يقولن ذاك نجزه، وقد تدخل بغير "ما" في الجزاء في الشعر. وقد أدخلت في المجزوم تشبيهاً به للجزم، ولا يجوز إلا في ضرورة، قال الشاعر:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا⁵
والخفيفة والثقيلة سواء، ويقولون: أقسمتُ لما لم تفعلن؛ لأن ذا طلب،

1 الذي زعم هو الخليل، انظر الكتاب 1/ 455. قال سيبويه: فلم ألزمت النون آخر

الكلمة، وهو يخاطب الخليل؟ فقال الخليل: لكي لا يشبه قوله: إنه ليفعل.

2 انظر الكتاب 1/ 455.

3 الروم: 51، وانظر الكتاب 1/ 456.

4 انظر الكتاب 2/ 152، وفيه: وزعم يونس أنك تقول: هلا تقولن، وألا تقولن.

5 من شواهد سيبويه 2/ 152، وقد مر تفسيره/ 144 من هذا الجزء.

(200/2)

وزعم يونس أنهم يقولون: رُبَّما تقولنّ ذاك، وكثير ما تقولنّ ذاك؛ لأنه فعل غير واجب¹، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و"ما" له لازمة، وإن شئت لم تدخل النون فهو أجود، فهذه النون تفتح ما قبلها مرفوعاً كان أو مجزوماً، فإذا أدخلت النون الشديدة على "يفعلان" حذفت النون التي هي علامة الرفع لاجتماع النونات، ولأن حقه البناء فينبغي أن تطرح الذي هو علامة الرفع، وكذلك النون في "يفعلون" تقول: ليفعلن ذاك وقد حذفت النون فيما هو أشد من هذا؛ لاجتماع النونات قرأ بعض القراء: {أَتَحَاجُّونِي} 2، و {فِيمَ تُبَشِّرُونَ} 3 وسقطت الواو لالتقاء الساكنين، فصار ليفعلنّ فإن أدخلتها على "تضربين" حذفت أيضاً النون لاجتماع النونات لأنها تكون علماً للرفع، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فقلت: هل تضربين؟ وتقول: اضربن زيداً وأكرمن عمراً وكان الأصل اضربي وأكرمي وتقول لجماعة المذكرين: اضربنّ زيداً، كان الأصل: اضربوا وأكرموا، فسقطت الواو لالتقاء الساكنين، وتقول في التثنية: اضربان يا رجلان بكسر النون تشبيهاً بالنون التي تقع بعد الألف وهي فيما سوى هذا مفتوحة، ومتى دخلت النون بعد حرف إضمار تحرك إذا لقيته لام المعرفة، حرك لها، تقول: ارضونّ زيداً واخشونّ عمراً وارضينّ يا امرأة؛ لأنك تقول: اخشوا فتضم، وتقول: ارضي الرجل فتكسر فلذلك ضمنت وكسرت مع النون، فإن أدخلت النون على تضربن الذي هو لجماعة المؤنث قلت: هل تضربنان يا نسوة؟ واضربنان، لم تسقط هذه النون لأنها اسم للجماعة وفصلت بين النونات بالألف؛ لئلا تجتمع النونات.

1 انظر الكتاب 2/ 153.

2 الأنعام: 80 والآية: {وَحَاجُّهُ قَوْمُهُ قَال أَتَحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ} وقراءة نافع

بالتخفيف، وغيره بالتشديد. انظر القرطبي 7/ 29.

3 الحجر: 54. والآية: {قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ} نافع وشيبة بكسر النون والتخفيف، وقرأ ابن كثير وابن محيصن بكسر النون مشددة. انظر القرطبي 35 / 10.

(201/2)

واعلم: أن ما يحذف من اللامات في الجزم والأمر إذا أدخلت النون لم يحذفن، تقول: ارمين زيدًا، وكان اللفظ: ارم زيدًا؛ لأن الياء والواو تحذفان في المواضع التي أصلها الإعراب، فإذا أدخلت النون عادت لأنها تبنى مع ما قبلها ولا سبيل للجزم.

(202/2)

ذكر النون الخفيفة:

كل شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة، إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين، تقول: اضربن زيدًا إذا وصلت، فإذا وقفت قلت: اضربا كما تقول: ضربتُ زيدًا في الوقف وقد فرقوا بين التنوين والنون الخفيفة بشيء آخر بأن الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت؛ لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وتقول إذا أمرت امرأة: اضربن يا هذه، فإذا وقفت قلت: اضربي ولم يجز أن تقول: اضربن في الوقف لأنها بمنزلة التنوين، وأنت تحذف التنوين إذا انكسر ما قبله، فحذفت التنوين ههنا، فلما حذفتها عادت الياء؛ لأن سقوطها كان لالتقاء الساكنين وتقول للجماعة: اضربن يا قوم فإذا وقفت قلت: اضربوا، أعدت الواو لأنها إنما سقطت لالتقاء الساكنين، ولم يجز أن تقول: اضربن في الوقف، كما لم يجز أن تقول: زيد في الوقف، فقد يقفون وهم ينوون النون، كما ينوون التنوين في الرفع والجزم في الوقف. وتقول في الوقف: اخش وللرجال اخشوا، وحكى سيبويه: أن يونس¹ يقول: اخشي واخشوا وقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو، ومررتُ بعمرى قول العرب على قول الخليل²، وإذا أدخلت النون بعد حرف إضمار تحرك إذا لقيته لام المعرفة حرك من النون،

1 انظر الكتاب 2 / 155.

2 انظر الكتاب 2 / 155.

(202/2)

وتقول: هل تضربن يا امرأة وكان الأصل: تضربين، فسقطت النون التي كانت علامة للرفع كما تسقط الضمة في: هل تضربن؟ وتثبت النون الخفيفة أو الثقيلة إن شئت، وتسقط الياء لالتقاء الساكنين، فيصير: هل تضربن في الوصل وكان في الأصل تضربين، وإذا وقفت قلت: هل تضربين، فأعدت النون التي كانت للرفع؛ لأنك لا تقف على النون الخفيفة ولا يجوز أن تسقطها لأنك لم تأت بما تسقط من أجله، وكذلك هل تضربون وهل تضربان؟ فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف، وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام ذهبت لالتقاء الساكنين، تقول: اضربا الرجل. وإذا أردت فعل الاثنين في الخفيفة كان بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة في فعل الاثنين في الوصل والوقف؛ لأنك لو أتيت بها لاحتجت إلى تحريكها لأنها بعد ألف وهي لا تحرك وذلك قولك: اضربا وأنت تنوي النون، وإذا أردت الخفيفة في فعل جمع النساء قلت في الوقف والوصل: اضربن زيدا، فيكون بمنزلة إذا لم ترد الخفيفة، ولو أتيت بها للزمك أن تقول: اضربنا زيدا فتأتي بالألف لتفصل بين النونين وتكسر النون لالتقاء الساكنين فتحركها وهي لا تحرك. قال سيبويه: وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنا زيدا، ويقولون في الوقف: اضربا واضربنا فيمدون¹. فإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف وصل جعلوها همزة مخففة، وهذا لم تفعله العرب، والقياس أن يقولوا في اضربن: اضرب الرجل، فيحذفون لالتقاء الساكنين.

1 انظر الكتاب 2 / 157.

(203/2)

مسائل من باب النون:

تقول في المضاعف من الفعل: رَدَّنْ يا هذا، ورَدَّانِ، ورُدُّنْ وكان قبل النون ردّوا،

فسقطت الواو لالتقاء الساكنين، وتقول في المؤنث: رُدَّن وكان قبل النون: ردي،
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، وتثنية المؤنث كثنائية

(203/2)

المذكر، تقول: رُدَّان يا امرأتان وتقول لجماعة النساء: ارددنان وكان قبل النون: ارددن،
فجئت بالألف لتفصل بين النونات. وتقول: قولن وقولان وقولن، والمؤنث قولن،
وقولان يا امرأتان وقُلَّنان يا نسوة، وقس على هذا جميع ما اعتلت عينه، وكذلك ما
اعتلت لامه؛ اقضين زيدًا واقضيان واقضين تسقط الواو لسكون النون الأولى، اقضين
يا امرأة تسقط ياءين، التي هي لام الفعل وياء التانيث، أما لام الفعل فتسقط كما
تسقط في "تقضين" لالتقاء الساكنين لأنها ساكنة وياء التانيث ساكنة، وتسقط ياء
التانيث من أجل سكون النون الأولى فإن جمعت قلت: اقضينان، والكوفيون يحكون إذا
أمرت رجلًا: اقضين يا هذا بكسر الضاد وإسقاط الياء، كأنهم أسقطوا الياء لسكونها
وسكون النون هكذا اعتلوا. وعندي أنا: الذي فعلَ هذا إنما أدخل النون على "اقض"
ولم يجد ياءً فترك الكلام على ما كان عليه وهذا شاذ وتقول من دعوت: ادعون زيدًا أو
ادعوان وادعن للجماعة، سقطت الواوان في "ادعن" الواو التي هي لام الفعل سقطت
لدخول واو الجمع وسقطت واو الجمع لدخول النون الأولى وهي ساكنة. وتقول
للواحدة: ادعن، سقطت واو وياء، فالواو لام الفعل سقطت لدخول الياء التي هي
للمؤنث حين قلت: ادعي، وسقطت الياء للنون فصار ادعن وتقول: للثنتين: ادعوان
مثل المذكورين وللجماعة: ادعونان لأنك تقول قبل النون: ادعون زيدًا مثل اقضين زيدًا،
ثم تأتي بالألف إذا أردت النون الشديدة فتفصل بين النونات لئلا تجتمع، كما تقول:
اقضينان زيدًا، وتقول من حشيت: اخشين زيدًا يا هذا واخشينان زيدًا يا هذان واخشون
زيدًا يا نسوة، تحرك الواو بالضم. وحكم هذا الباب أن كل واو وياء تحركت فيه إذا
لقيتها لام المعرفة تحركت هنا، وإن كانت تسقط هناك لالتقاء الساكنين سقطت هنا؛
فلهذا قلت: اخشون زيدًا، ضمنت الواو كما تضمها إذا قلت: اخشوا الرجل وتقول
للمرأة: اخشين زيدًا كما تقول: اخشي الرجل وتثنية المؤنث كثنائية المذكر، وتقول
لجماعة النساء: اخشين زيدًا والكوفيون يحكون: اخشن يا رجل بإسقاط الياء من
"اخشين" وهذا

(204/2)

نظيرُ "اقضن" وحكوا: لا يخفن عليك، يريدون: لا يخفين عليك، وقال الفراء: هذه لغة طيء؛ لأنهم يسكنون الياء في النصب ولا ينصبون، والنون لا تشبه ذلك. وتقول: لا تضربني ولا تضربننا، ومنهم من يخفض لكثرة النونات فيقول: لا تضربني ولا تضربنا، والكوفيون يحكون: اضربن يا رجل ينوون الجزم، قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية، وبقي ذكر الحروف مفردة.

(205/2)

باب الحروف التي جاءت للمعاني

مدخل

...

باب الحروف التي جاءت للمعاني:

قد ذكرنا أول الكتاب ما يعرف به الحرف والفرق بينه وبين الاسم والفعل، وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال وتحفظ لقلتها، وسنذكرها بجميع أنواعها وكلها مبني، وحققها البناء على السكون وما بني منها على حركة فإنما حرك لسكون ما قبله أو لأنه حرف واحد فلا يمكن أن يبدأ به إلا متحرّكاً، وهي تنقسم أربعة أقسام: ساكنٌ يقال له موقوفٌ، ومضمومٌ، ومكسورٌ، ومفتوح الأول.

الموقوف: ويبدأ بما كان منه على حرفين وذلك أم، وأو، وهل وتكون بمعنى: "قد"، ولم نفِي فَعَلٍ، وَلَنْ نفِي سيفعلٍ، فَإِنْ للجزاء ووجوب الثاني لوجوب الأول، وتكون لغواً في "ما إن يفعل" وتكون "كما" في معنى "ليس" قال الشاعر:

وَرَجَّ الفتى لِلْخَيْرِ ما إن رَأَيْتَهُ¹

1 من شواهد سيبويه 2/ 306 على زيادة "إن" بعد "ما" للتوكيد، وما ههنا مؤدية عن

معنى الزمان، فموضعها نصب على الظرفية. وهو صدر بيت عجزه:

على السن خيراً لا يزال يزيد

والمعنى: وجه للخير ما رأيته يزيد خيره بزيادة سنه ويكف عن صباه وجهله، ولم يعرف قائل هذا البيت.

وانظر: شرح السيرافي 5/ 513، والخصائص 1/ 110، والارتشاف 383، ومفاتيح العلوم للسكاكي/ 53، وابن يعيش 8/ 130، والمعني 2/ 756.

(206/2)

ومن ذلك "أَنْ" المفتوحة يكون وما بعدها بمنزلة المصدر، وتكون بمنزلة "أي" وتكون مخففة من الثقيلة وتكون لغوًا نحو قولك: لَمَّا أَنْ جَاءَ. وأما والله أَنْ فَعَلْتُ، فأما كونها بمنزلة المصدر فقولك: أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ واللام تحذف من أَنْ كقوله: أَنْ تَقْتُلَ أَحَدَهُمَا وَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ، ويجوز أن تضيف إلى "أَنْ" الأسماء تقول: إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ ومخافة أَنْ يَفْعَلَ، وإنْ شئت قلت: إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ ومخافة أَنْ يَفْعَلَ، وإِنَّهُ خَلِيقٌ لِأَنْ يَفْعَلَ، وإِنَّهُ خَلِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ، وعَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ، وقَارِبْتَ أَنْ تَفْعَلَ ودنوتَ أَنْ تَفْعَلَ، ولا تقول: عَسَيْتَ الْفَعْلَ ولا للفعْلِ وتقول: عَسَى أَنْ يَفْعَلَ وعَسَى أَنْ يَفْعَلَ وعَسَى أَنْ يَفْعَلُوا، وتكون عَسَى للواحد وللأثنين وللجميع، والمذكر والمؤنث. ومن العرب من يقول: عَسَى، وَعَسِيَا، وَعَسُوا، وَعَسَيْتُ، وَعَسَيْتَ، وَعَسَيْنَ، فمن قال ذاك كانت "أَنْ" فيهن منصوبة، ومن العرب من يقول: عَسْ يَفْعَلُ فشيبهها بكادَ يَفْعَلُ، فيفعلُ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا¹.

فأما "كادَ" فلا يذكرونَ فيها "أَنْ" وكذلك كَرَبَ يَفْعَلُ ومعناها واحدٌ، وجعلَ وأَخَذَ فالفعلُ هنا بمنزلة الفعلِ في "كَانَ" إذا قلت: كَانَ يَقُولُ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلة ثُمَّ وقد جاء في الشعر: كَادَ أَنْ يَفْعَلَ، ويجوزُ في الشعر: لَعَلِّي أَنْ أَفْعَلَ بمنزلة عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ، وتقول: يَوْشَكُ أَنْ تَجِيءَ، فيكون موضعُ "أَنْ" رفعًا، ويجوز أن يكون نصبًا وقد يجوز: "يُوشَكُ" تجيء بمنزلة "عَسَى" قال أمية بن أبي الصلت:

1 هذا مثل استشهد به سيبويه 1/ 478 وفي مجمع الأمثال 2/ 17 "الغوير: تصغير غار، والأبؤس جمع بؤس وهو الشدة". وأصل هذا المثل فيما يقال من قول الزباء، حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه: عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار. وهو يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به. وانظر: مجالس ثعلب/ 372، ومعجم البلدان 4/ 220، واللسان 19/ 284، والخزانة 4/ 78-79، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 2/ 50.

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا¹
 قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل عن معنى أريدُ لَأَنْ تَفْعَلَ؟ فقال: المعنى إرادتي لهذا،
 كما قال تعالى: {وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ} 2.
 وأما "أَنْ" التي بمعنى "أَيَّ" فنحو قوله: {وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا} 3 ومثله: {مَا
 قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ} 4 فأما كتبت إليه أَنْ افعل، وأمرته أَنْ فَمُ
 فتكون على وجهين: على التي تنصب الأفعال وعلى "أَيَّ" ووصلك لها بالأمر كوصلك
 للذي يفعل إذا خاطبت، والدليل على أنها يجوز أن تكون الناصبة قولك: أوعز إليه بَأَنْ
 افعل وقولهم: أرسل إليه أَنْ ما أَنْتَ وَذَا فَهِيَ على أَيٍ والتي بمعنى أَنْ لا تنجي إلا بعد
 استغناء الكلام؛ لأنها تفسيرٌ وأما مخففة من الثقيلة فنحو قوله: {وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} 5، يريدُ "أَنَّهُ" ويجوز الإضمار بعد أَنْ هذه وقولك "كَأَنَّ" وهي
 أَنْ دخلت عليها الكاف⁶ كما دخلت على ما خففت منه، وقال سيبويه:

1 من شواهد الكتاب 1/ 479 على إسقاط أَنْ بعد يوشك ضرورة كما أسقطت بعد
 "عسى" والمستعمل في الكلام إثباتها، ومعنى يوشك يقارب، والغرة: الغفلة عن الدهر
 وصروفه أي: لا ينجي من المنية شيء.

وانظر: الكامل 43، والصاحبي 172، والمفصل للزمخشري 172، وابن يعيش 7/
 126، والتصريح 1/ 206، والأشعري 1/ 444، وشواهد الألفية للعاملي 102.
 2 الزمر: 12، في سيبويه 1/ 479 كما قال عز وجل: الآية، إنما هو أمرت لهذا.
 3 سورة ص: 6.

4 المائدة: 117.

5 يونس: 10 وانظر الكتاب 1/ 480.

6 اتفق البصريون والكوفيون على تركيب "كَأَنَّ" فقد ذكر الفراء أنها مركبة من "إِنْ"
 وكاف التشبيه والأصل: إِنْ زَيْدًا كَأَسَدٍ، ثم قدم الكاف للاهتمام بالتشبيه، وفتحت همزة
 إِنْ؛ لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر. وانظر الكتاب 3/ 67، وشرح الكافية 2/
 334، والهمع 9/ 133.

لو أنهم جعلوا أن المخففة بمنزلة إنما كان قويا 1 وفي هذا الباب شيء مشكل أنا أبينه. اعلم: أن الأفعال على ضروب ثلاثة: فضرب منها يقين وهو علمت وضرب هو لتوقع الشيء نحو: رجوت وخفت، وضرب هو بينهما يحمل على ذا، وعلى ذا نحو: ظننت وحسبت.

واعلم: أن "أن" إنما هي لما تتيقنه ويستقر عندك و"أن" الخفيفة إنما هي لما لم يقنع نحو قولك: أريد أن تذهب، فإذا كانت أن الخفيفة بعد "علمت" فهي مخففة من الثقيلة وإذا خفت أتى بلا والسين وسوف عوضاً مما حذف، وجعلوا حذفها دليلاً على الإضمار، وقد ذكروا فيما تقدم و"أن" التي تنصب بها الأفعال تقع بعد رجوت وخفت؛ تقول: خفت أن لا تفعل. فأما بعد حسبت وظننت فإنها تكون على ضربين: إن كان حسابك قد استقر كانت مخففة من الثقيلة وإن حملته على الشك كانت خفيفة كقوله: {وَحَسِبُوا} ² أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً؟ 2، تقرأ بالرفع والنصب، فمن رفع فكأنه أراد وحسبوا أن لا تكون لما استقر تقديرهم فصار عندهم بمنزلة اليقين وهذا مذهب مشايخنا 3.

وقد حكى عن المازني نحو منه ثم يتسعون فيحملون "رجوت" على علمت إذا استقر عندهم الرجاء وهذا أبعداها.

وحكى عن أبي العباس ولست أحفظه من قوله، أنه إن سئل عن "أن" الخفيفة المفتوحة ومواضعها قال: "أن" الخفيفة المفتوحة أصلها أن المفتوحة الثقيلة في جميع أحوالها، وإنها مفتوحة كما انفتحت أن المعمول فيها كأنما خفت أن فصارت أن مخففة، فلها في الكلام موضعان: أحدهما تقع فيه على

1 انظر الكتاب 1/ 466.

2 المائدة: 71 "والقراءتان برفع الفعل ونصبه من السبعة". غيث النفع / 86، والنشر 2/ 255.

3 انظر المقتضب 2/ 32 و 3/ 7-8.

الأسماء والأخبار، والآخر: تقع فيه على الأفعال المضارعة للأسماء. فأما كون وقوعها على الأسماء والأخبار، فإن ذلك لها إذا دخلت محل "أن" الثقيلة أعني: في التأكيد

للابتداء والخبر، فإذا كانت بهذه المنزلة لم يقع عليها إلا فعل واجب وكانت مؤكدة لما تدخل عليه، وأما كون وقوعها على الأفعال المضارعة فلأنَّ العامل فيها غير واجب ولا واقع، وإنما يترجى كونه ووقوعه فإذا وجدت العامل فيها واجباً على "أن" ففتحتها وأوقعتها على المضمر وجعلته اسماً لها. وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً، أو أما أن يغفر الله لك، قال سيبويه: إنما جاز لأنه دعاء وقال: سمعناهم يحذفون إنَّ المكسورة في هذا الموضع، ولا يجوز حذفها في غيره. يقولون: أما إن جزاك الله خيراً¹، وهذا على إضمار الهاء في المحذوفة وقال: يجوز ما علمتُ إلا أن تأتية إذا أردت معنى الإشارة، لا أنك علمت ذلك وتيقنته²، والمبتدأ وخبره بعد "أن" يحسنُ بلا تعويض تقول: قد علمتُ أن عمرو ذاهبٌ وأنت تريدُ "أنه" ويجوز: كتبتُ إليه أن لا تقل ذلك، وأن ترفع "تقول" وأن تنصب، فالجزم على النهي، والنصبُ على "لئلا"، والرفعُ على "لأنك لا تقول" أو بأنك لا تقول وقد تكون أن بمنزلة لام القسم في قول الله: {أَنْ لَوْ فَعَلْ} وتوكيداً في قوله: لَمَّا أَنْ فَعَلْ.

ومن الحروف "ما" وهي تكون نفي هو يفعل إذا كان في الحال وتكون كَلَيْسَ في لغة أهل الحجاز³، وتكون توكيداً لغواً⁴ تغيرُ الحرفَ عن عمله نحو: إنما وكأتما ولعلما جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء، ومن [ذلك] 5 حيثما

1 انظر الكتاب 1 / 482.

2 انظر الكتاب 1 / 482.

3 في الكتاب 1 / 28 "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها".

وانظر الخصائص 1 / 125، وأما ابن الشجري 2 / 260، والإنصاف / 107.

4 قال المبرد في المقتضب 2 / 54: "فما" تدخل على ضربين: أحدهما: أن تكون زائدة للتوكيد فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى.

5 أضفت كلمة "ذلك" لإيضاح المعنى.

(210/2)

صارت بمجيء "ما" بمنزلة "إن" التي للجزاء وما في "لما" مغيرة عن حال لم كما غيرت "لو" ما ألا ترى أنك تقول: "لما" ولا تتبعها شيئاً، ومنها "لا" وهي نفي لقوله يفعل ولم يقع الفعل، وتكون "كما" في التوكيد واللغو في قوله: {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} 1 وهو لأن

يعلم ولا تكون توكيداً إلا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى. وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل "ما" وذلك قولك: "لولا" غيرت معنى لو وستبين إذا ذكرنا معنى "لو" وكذلك هَلَا صيرت "لا" هل في معنى آخر، وتكون ضداً لَنَعَمْ وَبَلَى، ومنها "لو" وهو كان التي للجزاء لأنَّ إنْ توقع الثاني مِنْ أَجل وقوع الأول، ولم تمنع الثاني من أَجل امتناع الأول تقول: إنْ جئتني أكرمتك فالإكرام إنما يكون متى إذا كان منك محييٌ وتقول: لو جئتني لأكرمُكَ، والمعنى: أنه امتنع إكرامي من أَجل امتناع محييكَ. وقال سيبويه: "لو" لما كان سيقع لوقوع غيره²، وهو يرجع إلى هذا المعنى؛ لأنه لم يقع الأول لم يقع الثاني، فتقدير إنْ قبل "لو" تقول: إنْ أتيتني أتيتكَ، يريد فيما يستقبل، فإذا لم تفعل وطالبتك بالإتيان قلت: لو أتيتني أتيتكَ. ومنها "لولا" وهي مركبة مِنْ معنى إنْ وَلَوْ، وتبدأ بعدها الأسماء وذلك أنها تمنع الثاني لوجود الأول، تقول: لولا زيدٌ هلكنا تريد: لولا زيدٌ في هذا المكان هلكنا، وإنما امتنع الهلاك لوجود زيدٍ في المكان وقال عز وجل: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} 3 وقد يستعملونها بمعنى هَلَا يولونها الفعل، ومنها "كي" وهي جواب لقوله: كيمه، كما تقول: لِمَه⁴. ومنها "بَلْ" وهي لترك شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره. ومنها "قَدْ" وهي جوابٌ لقوله: لَمَّا يفعل، وزعم الخليل: أَنَّ هذا لقوم

1 الحديد: 29، قال سيبويه 306 / 1: وأما "لا" فتكون "كما" في التوكيد واللغو.

وذكر الآية وقال: وتكون لا نفيًا لقوله: يفعل ولم يقع فتقول: لا يفعل.

2 انظر الكتاب 307 / 2.

3 سبأ: 31.

4 قال سيبويه 306 / 2: وأما "كي" فجواب لقوله: كيمه، كما يقول: لِمَه فتقول:

ليفعل كذا وكذا.

(211/2)

ينتظرون الخبر¹، وقد تكون "قَدْ" بمنزلة زُيِّمًا. ومنها "يَا" وهي تنبيهٌ وقد ذكرناها في باب النداء، ومنها "مِنْ" وهي لابتداء الغاية وتكون للتبعض وتدخل توكيداً بمنزلة "مَا" إلا أنها تجرُّ، وذلك قوله: ما أتاني من رجلٍ وويحُ من رجلٍ أكدهما بمن، وقد ذكرناها فيما تقدم. ومنها "مَدْ" وهي في قول مَنْ جَرَّ بِهَا حرفٌ فهي لابتداء غاية الأيام والأحيان

وَحَقُّ "مذ" أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَى مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ "مِنْ" وَكَذَلِكَ "مِنْ" لَا تَدْخُلُ عَلَى مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ "مذ". وَمِنْهَا "عَنْ" وَهِيَ لِمَا عَدَا الشَّيْءَ وَقَدْ اسْتَعْمَلْتَ اسْمًا، وَقَدْ ذَكَرْتَهَا فِي الظُّرُوفِ. وَذَكَرَهَا سِيبَوِيهٌ فِي الْحُرُوفِ وَفِي الْأَسْمَاءِ فَقَالَ: "عَنْ" اسْمٌ إِذَا قُلْتَ: مِنْ عَنْ يَمِينٍ كَذَا²، وَأَمَّا "مَعَ" فَهِيَ اسْمٌ³ وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ أَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمَا جَازَ أَنْ تَحْرَكَ الْعَيْنُ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا تَحْرَكَ إِذَا كَانَ قَبْلُهَا مُتَحَرِّكًا.

1 انظر الكتاب 2 / 307.

- 2 انظر الكتاب 2 / 309، قال سيبويه: "وأما عن فاسم إذا قلت: من عن يمينك، لأن "من" لا تعمل إلا في الأسماء". وقال في 2 / 308: "وأما عن فلما عدا الشيء وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزه".
- 3 قال سيبويه 2 / 309: "وإذ وهي لما مضى من الدهر" وهي ظرف بمنزلة "مع".

(212/2)

باب أم وأو والفصل بينهما:

اعلم: أنَّ "أُمَّ" لَا تَكُونُ إِلَّا اسْتِفْهَامًا، وَهِيَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى مَعْنَى أَيُّهُمَا وَأَيُّهُمْ، وَعَلَى أَنْ تَكُونَ مَنْقُطَةً مِنَ الْأَوَّلِ. فَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ بِمَا بِمَنْزِلَةِ أَيُّهُمَا وَأَيُّهُمْ فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرٍو؟ وَأَزِيدُ لَقِيْتُ أُمَّ بَشْرًا؟ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّكَ تَسْأَلُ وَبِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْفِعْلِ. وَإِذَا قُلْتَ: أَضْرِبْتُ زَيْدًا أُمَّ قَتَلْتَهُ كَانَ الْبَدءُ بِالْفِعْلِ أَحْسَنَ لِأَنَّكَ عَنْهُ تَسْأَلُ، وَتَقُولُ: مَا أَبَالِي أَزِيدُ لَقِيْتُ أُمَّ عَمْرٍو وَسَوَاءٌ عَلَيَّ أَزِيدُ كَلِمْتُ أُمَّ عَمْرٍو، وَمَا أَدْرِي أَزِيدُ ثُمَّ عَمْرٍو أَدْخَلْتَ حَرْفَ الْاسْتِفْهَامِ لِلتَّسْوِيَةِ وَعَلَى ذَا: مَا أَدْرِي أَقَامَ أُمَّ قَعَدَ عَلَى التَّسْوِيَةِ. وَأَمَّا الْمَنْقُطَةُ، فَنَحْوُ قَوْلِكَ: أَعْمَرُو عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرٍو؟ وَإِنَّمَا لِإِبْلَاقِ أُمَّ شَاءَ؟ وَبِجَوَازِ حَذْفِ أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ فِي الضَّرُورَةِ. فَأَمَّا "أَوْ" فَقَدْ ذَكَرْنَاهَا مَعَ حُرُوفِ الْعُطْفِ كَمَا ذَكَرْنَا أُمَّ، وَقَدْ تَخْتَلِطُ مَسَائِلُهُمَا لِاشْتِرَاكِ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْمَعَانِي.

واعلم: أنَّ "أَوْ" إِنَّمَا تَثْبُتُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَأَنَّ أُمَّ مَرْتَبَتُهَا أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ أَوْ، وَيَقُولُ الْقَائِلُ: لَقِيْتُ زَيْدًا عَمْرٍو أَوْ خَالِدًا، فَيُثْبِتُ عِنْدَكَ أَنَّهُ قَدْ لَقِيَ أَحَدَهُمَا إِلَّا أَنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا هُوَ فَتَقُولُ: حَسْبَ أَعْمَرًا لَقِيْتُ زَيْدًا أُمَّ خَالِدًا. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَكَ الْقَائِلُ: قَدْ وَهَبَ لَكَ أَبُوكَ غَلَامًا أَوْ جَارِيَةً، فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ وَهَبَ لَكَ، إِلَّا أَنَّكَ لَا تَدْرِي أَغْلَامٌ أَمْ جَارِيَةٌ، فَإِذَا سَأَلْتَ أَبَاكَ عَنْ ذَلِكَ قُلْتَ: أَغْلَامًا وَهَبْتَ لِي أَمْ جَارِيَةً؟

وتقول: أَيُّهُمَ تضربُ أو تقتلُ؟ ومن يأتِيكَ أو يحدثُكَ؟ لأنَّ "أمَّ" قد استقرَّ على أيِّ ومن، وكأنَّكَ قلتَ: زيدًا أمَّ عمرًا تضربُ أو تقتلُ؟ ثمَّ أتيتُ بأيِّ موضعٍ زيدٍ وعمرٍ

(213/2)

فقلت: أيُّهُما تضربُ أو تقتلُ؟ وعلى هذا يجري "ما ومتى وكيف وأين" لأنَّ جميع هذه الأسماء إذا كانت استفهامًا فقد قامت مقام الألف وأمَّ جميعًا.

واعلم: أن جواب أو، نَعَمْ أو لا، وجواب "أمَّ" الشيء بعينه؛ إن سأل سائل عن اسم أجبت بالاسم وإن سأل عن الفعل أجبت بالفعل، إذا قال: أزيدُ في الدارِ أو عمرو؟ فالجوابُ نَعَمْ أو لا؛ لأنَّ المعنى: أأحدهما في الدار؟ وجوابُ أحدهما في الدار: نَعَمْ أو لا، وكذلك إذا قال: أتقعدُ أو تقومُ؟ فالجوابُ: نَعَمْ أو لا، فإن قال: أزيدُ أم عمرو في الدار؟ فالجواب أن تقول: زيدٌ إذا كان هو الذي في الدار. وكذلك إذا قال: أتقومُ أم تقعدُ؟ قلت: أفعدُ، "فأو" تثبتُ أحدَ الشيئين أو الأشياء مبهمًا وأم تقتضي وتطلب إيضاح ذلك المبهم، و"أو" تقوم مقام "أمَّ" مع هل وذلك لأنَّك لم تذكر الألف وأو لا تعادل الألف وذلك قولهم: هل عندك شعيرٌ أو برٌّ أو تمرٌ؟ وهل تأتينا أو تحدثنا؟ لا يجوز أن تدخل "أمَّ" في "هل" إلا على كلامين وكذلك سائر حروف الاستفهام وتقول: ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا؟ يكون في التسوية كما هو في الاستفهام وإذا قلت: أزيدُ أفضل أم عمرو؟ لا يجوز إلا "بأمَّ" لأنَّك تسأل عن أيُّهما أفضل ولو قلت: "أو" لم يصلح؛ لأنَّ المعنى يصير أحدهما أفضل فليس هذا بكلام ولكنك لو قلت: أزيدُ أو عمرو أفضل أم خالدٌ؟ جاز لأنَّ المعنى أحدَ ذَيْنِ أفضل أم خالدٌ؟ وجواب هذه المسألة أن تقول: خالدٌ إن كان هو الأفضل، أو أحدهما إن كان هو الأفضل، ويوضح هذه المسألة أن تقول: أحدهما بهذا اللفظ ولا يجوز أن تقول: الحسنُ دونَ الحسين أو الحسينُ دونَ الحسن؛ لأنه إنما سألت: أأحدهما أشرف أم ابن الحنفية؟ وكذلك الدرُّ أو الياقوتُ أفضل أم الزجاج؟ فالجواب أحدهما، فإن كان قال: الزُّجاجُ أو الخزفُ أفضل أم الياقوتُ؟ قلت: الياقوتُ. وتقول: ما أدري أقام أو قعد، إذا لم يطل القيام ولم يبن من سرعته وكان بمنزلة ما لم يكن، كما تقول: تكلمتُ ولم أتكلم فيجوز أن يكون ثمَّ كلامٌ ولكنه لقلته جعله بمنزلة مَنْ لم يتكلم، ويجوز أن يكون لم يبلغ

(214/2)

به المراد فصار بمنزلة مَنْ لم يتكلم، وهذا في الحكم بمنزلة قولك: صليت ولم تصل فإذا قال: ما أدري أقام أو قعد، وهو يريد ذا المعنى فهو قد علم منه قيامه، ولكنه لم يعتد به وليس "لَمْ" هنا معنى؛ لأنه إذا قال: ما أدري أقام أم قعد، فقد استوى جهله في القيام والقعود، وههنا قيام قد علم إلا أنه جعل بمنزلة ما يشك فيه لما خبرتك، فعلى هذا تقول: ما أدري أقام أو قعد إذا كان لم يبن قيامه حتى قعد، فهذا الباب كله إنما جعل بأو. وكذلك أأذن أو أقام إذا كان ساعة إذن أقام، وما أدري أبكى أو سكت لأنه لم يعد بكاؤه بكاء ولا سكوته سكوتاً، فإن كان لا يدري أأذن أم أقام قال: ما أدري أأذن أم أقام كما تقول: ما أدري أزيد في الدار أو عمرو، إذا كنت تستيقن أن أحدهما في الدار ولا تدري أيهما هو.

(215/2)

باب ما جاء من ذلك على ثلاثة أحرف:

فمن ذلك "على" ذكر محمد بن يزيد أنها تكون حرفاً واسماً وفعلاً¹، وأن جميع ذلك مأخوذ من الاستعلاء وقد ذكرتها فيما تقدم. وقال سيبويه: "على" معناها استعلاء الشيء، ويكون أن تطوي مستعلياً كقولك: أمرت يدي عليه ومررت على فلان كالمثل، وكذلك علينا أميرٌ وعليه دينٌ؛ لأنه شيءٌ اعتلاه²، ويكون مررت عليه: مررت على مكانه. ويجيء كالمثل وهو اسم لا يكون إلا ظرفاً، قال³: ويدل على أنه اسم قول بعضهم: غدت من عليه⁴.... ومن ذلك "إلى" وهي منتهى لابتداء الغاية ومنها "سوف" وهي

1 قال المبرد في المقتضب 1/ 46: وقد يكون اللفظ واحداً ويدل على اسم وفعل نحو قولك: زيد على الجبل يا فتى، وزيد علا الجبل، فيكون "علا" فعلاً، ويكون حرفاً خافضاً، والمعنى قريب. وقال في ج 3/ 53: فأما "على" فلا تصلح إمالتها؛ لأنها من علوت وهي اسم، يدل ذلك على ذلك قولهم: جئت من عليه، أي: من فوقه.

2 انظر الكتاب: 2/ 310.

3 الذي قال هو سيبويه، انظر الكتاب 2/ 310.

4 يشير إلى قول الشاعر مزاحم العقيلي في وصف قطاة:

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض ببيداء مجهل
وهو من شواهد سيبويه 310 / 2، على دخول "من" على "على" لأنها اسم في تأويل
"فوق" كأنه قال: غدت من فوقه.

وصف قطاة غدت عن فرخها طالبة للورد بعد تمام الخمس، وهو أن تبقى عن الماء ثلاثاً
بعد يوم الورد ثم ترد اليوم الخامس ليوم الورد، معنى تصل: يصل جوفها ييس من
العطش، والصلال والصلصال: كل شيء جاف يصوت إذا قرع كالفرار.
والقيض: قشور البيض، يريد أنها كما أفرخت بيضها فهي تسرع في طيرانها إشفافاً
عليها، والبيداء: القفر، والمجهل: الذي لا يهتدى فيه، ويروى البيت: بزيراء مجهل.
وانظر: المقتضب 53 / 2، والكمال 488، وأدب الكاتب 500، ومعجم مقاييس
اللغة 4 / 116، والمخصص 57 / 14، وابن يعيش 39 / 8، والاقتضاب للبطلوسي
428، والعيني 3 / 311، والخزانة 4 / 253.

(216/2)

تنفيس فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سوفته وهذا لفظ سيبويه¹، ومنها "إن" وهي
توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك غير أن لأم التوكيد تلزمها إذا
خففت عوضاً لما ذهب منها لئلا تلتبس بأن التي للنفي، ومنها "ليت" وهي تمن، ومنها
بلى، وهي توجب [بها بعد النفي]² ومنها نعم وهي عدة وتصديق، قال سيبويه: وليس
بلى ونعم اسمين وإذا استفهمت فأجبت بنعم³، قال أبو بكر: والدليل على أن "نعم"
حرف، أنها نقيضة "لا" ومنها "إذن" وهي جواب جزاء، ومنها إلا وهي تنبيه.

1 انظر الكتاب 311 / 2.

2 التصحيح من سيبويه 312 / 2.

3 انظر الكتاب 312 / 2.

(217/2)

باب ما جاء منها على أربعة حروف:

من ذلك: حتى، هي كإلى وقد بين أمرها في بابها ولها نحو ليس "إلى" يقول الرجل: إنما

أنا إليك أي: أنت غايي ولا تكون "حتى" ههنا، وهي أعم في الكلام [من] 1 حتى .
تقول: قمتُ إليه فتجعله منتهى له مِنْ مكانِكَ، ولا تقول: حتاهُ، ومنها "لكن" خفيفةً
وثقيلةً، توجبُ بها بعد النفي، وقد ذكرناها فيما تقدم. لعلّ، قال سيبويه: لعلّ وعسى
طَمَعٌ وإشفاق 2.

1 أضفت كلمة "من" لإيضاح المعنى، وانظر الكتاب 310 / 2 " ... ولها في الفعل
نحو: ليس لإلى ويقول الرجل: إنما أنا إليك ... أي: إنما أنت غايي، ولا تكون "حتى"
ههنا، فهذا أمر "إلى" وأصله وإن اتسعت، وهي أعم في الكلام من "حتى".
2 انظر الكتاب 311 / 2.

(218/2)

باب ما جاء منها على حرف واحد:

كل هذه التي جاءت على حرف واحد متحركات إلا لام المعرفة، فإنها ساكنة، فإذا
أرادوا أن يبدؤوا أيضًا أتوا بألف الوصل قبلها، وأما لام الأمر فهي مكسورة، ويجوز أن
تسكن ولا تسكن إلا أن يكون قبلها شيء نحو قولك: فليقم زيدٌ، فالحروف على ثلاثة
أضربٍ: مبني على السكون وعلى الفتح وعلى الكسر؛ فأما المبني على الفتح فواو
العطف وليس فيه دليل أن أحد المعطوفين قبل الآخر، والفاء كالواو غير أنها تجعل ذلك
بعضه في أثر بعض، وكاف الجر للتشبيه ولام الإضافة مع المضمرة وفي الاستغاثة وواو
القسم وتاء القسم بمنزلتها، والسين في "سيفعل" وزعم الخليل أنها جواب لَن 1، وألف
الاستفهام ولام اليمين في لأفعلن، ولام الابتداء في قولك: لزيدٌ منطلقٌ، وأما المبني على
الكسر فباء الجر، وهي للإلحاق والاختلاط، ولام الإضافة مع الظاهر، ومعناها المُلْك
واستحقاق الشيء. فجميع هذه جاءت قبل الحرف الذي جيء بها له، فأما ما جاء بَعْدُ
فالكاف التي تكون للخطاب فقط في قولك: ذاك، والتاء في أنت.

1 انظر الكتاب 304 / 2.

(219/2)

باب الحرف المبني مع حرف:

من الحروف ما يبنى مع غيره ويصير كالحرف الواحد ويغير المعنى؛ فمن ذلك لولا غيرت، "لا" معنى لو، وكذلك لما غيرت "ما" معنى لم و"مهما" زعموا أنها "ما" ضُمت إليها "ما" وأبدلوا الألف الأولى هاء¹، ولما فعلوا ذلك صار فيها معنى المبالغة والتأكيد، فكأنَّ القائل إذا قال: مهما تفعلْ أفعلْ فقد قال: لا أصغر عن كبير من فعلك ولا أكبر عن صغير أو ما أشبه هذا المعنى. ومن ذلك "إنَّما" إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معنى التقليل، تقول: {إنَّما أنا بشرٌ} 2، إذا أردت التواضع، وقال أصحابنا: إنَّ اللام في "لعل" 3 زائدة؛ لأنهم يقولون علَّ، والذي عندي أنهما لغتان وأن الذي يقول لعلَّ لا يقولُ علَّ إلا مستعيراً لغةً غيره؛ لأنِّي لم أرَ زائداً لغير معنى. فإن قيل: إنها زيدت توكيداً فهو قولٌ. ومن ذلك كأنَّ بنيت الكاف للتشبيه مع أنَّ

1 مهما: مركبة عند الخليل من "ما" أدخلت معها "ما" لغواً بمنزلتها مع "متى" إذا قلت: متى ما تأتني آتكَ ... ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً، فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى، أما عند سيبويه فمركبة من "مه" ضُم إليها "ما" كما تُضم "ما" إلى "إذ" فتصبح إذ ما فيجازى بها. وانظر الكتاب 1 / 433.

2 قال الله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [الكهف: 110].

3 استدل سيبويه على زيادة اللام الأولى في لعل أنها تجيء محذوفة اللام، قال: ألا ترى أنك تقول: علك. انظر الكتاب 2 / 67.

(220/2)

وجعلت صدرًا¹، ولولا بناؤها معها لم يجوز أن تبتدئ بها إلا وأنت تريد التأخير، ومنها: هلاً بنيت "لا" مع "هل" فصار فيها معنى التحضيض وما لم أذكره فهذا مجراه فيما بني له حرفٌ مع حرفٍ، قال أبو بكر: قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن ننبغ ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمام والإظهار، إن شاء الله.

1 انظر الكتاب 2 / 67، 3 من هنا تبدأ نسخة المتحف البريطاني.

باب التقديم والتأخير

مدخل

...

باب التقديم والتأخير:

الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل 1 ما عمل فيه فعلٌ متصرفٌ أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه، فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير 2 والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم 3 الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ 4 زائدٌ لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها 5، والصفات المشبهة بأسماء 6 الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا

1 في الأصل: "وكلما".

2 الواو ساقطة في "ب".

3 في "ب" حكم.

4 زيادة من "ب".

5 الواو ساقطة في "ب".

6 "بأسماء" ساقطة في "ب".

يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز [وما عمل فيه معنى الفعل] 1، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه 2، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل 3.

1 زيادة من "ب".

2 ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ساقط في "ب".

3 نقل السيوطي هذا الباب حرفياً من الأصول.

وانظر: الأشباه والنظائر 1/ 143.

(223/2)

شرح الأول من ذلك: وهو الصلة:

لا يجوز أن تقدم على الموصول؛ لأنها كبعضه وذلك نحو صلة "الذي" وأن فالذي توصل بأربعة أشياء؛ بالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وجوابه والظرف ولا بد من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها، والألف واللام إذا كانت بمنزلة "الذي" فصلتها 1 كصلة "الذي" إلا أنك تنقل الفعل إلى اسم الفاعل في "الذي" فتقول في "الذي قام": القائم، وتقول في "الذي ضرب زيداً": الضارب زيداً، فتصير الألف واللام اسماً يحتاج إلى صلة، وأن تكون في صلتها ما يرجع إلى الألف واللام، فلو قلت: "الذي ضرب زيداً عمرو" فأردت أن تقدم زيداً على "الذي" لم يجز ولا يصلح أن تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على "الذي" ألبتة، فأما قوله: {وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ} 2 فلا يجوز أن تجعل "فيه" في الصلة. وقد كان بعض مشايخ 3 البصريين يقول: إن الألف واللام ههنا ليستا في معنى "الذي" وإثما دخلتا كما تدخلان على الأسماء للتعريف، وأجاز أن يقدم عليها إذا كانت بهذا المعنى ومتى كانت بهذا المعنى لم يجز أن يعمل ما دخلت عليه في شيء فيحتاج فيه إلى عامل فيها، قال [أبو بكر] 4: وأنا أظن أنه مذهب أبي العباس [يعني أن]

1 في "ب" وصلتها.

2 يوسف: 20.

3 في "ب" المشايخ.

4 زيادة من "ب".

(223/2)

الألف واللام للتعريف] 1 والذي عندي فيه: أن التأويل "وكانوا فيه زاهدين من الزاهدين" فحذف "زاهدين" وبينه [يقوله] 2: {مِنَ الزاهدين} وهو قول الكسائي، ولكنه لم يفسر هذا التفسير وكان هو والفراء لا يجيزانه إلا [في] 3 صفتين في "من وفي" فيقولان: "أنتَ فينا مِن الراغبين" 4، وما أنتَ فينا من الزاهدين" وأما "أن" فنحو قولك: "أن تقيم الصلاة خيرٌ لك" لا يجوز أن تقول: "الصلاة أن تقيم خيرٌ لك" ولا تقدم "تقيم" على "أن" وكذلك لو قلت: "أن تقيم الصلاة الساعة خيرٌ لك" لم يجز تقديم "الساعة" على "أن" وكذلك إذا قلت: "أن تلد ناقتكم 6 ذكراً أحبُّ إليكم 7 أم أنثى" لم يجز أن تقول: أذكراً أن 8 تلد ناقتكم أحبُّ إليكم أم أنثى؛ لأن "ذكراً" العاملُ فيه "تلد" وتلد في صلة "أن" وكذلك المصادر التي في معنى "أن نفعل" 9 لا يجوز أن يتقدم ما في صلتها عليها، لو قلت: أولاده ناقتكم 10 ذكراً أحبُّ إليكم 11 أم ولادتها أنثى، ما جاز أن تقدم "ذكراً" على "ولادة"، وكل 12 ما كان 13 في صلة شيء من اسم أو فعلٍ مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صلته بشيء غريب منه، لو قلت: "زيد"

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" من الزاهدين.

5 انظر الكتاب 1/ 457، باب الحروف التي لا يقدم فيها الأسماء الفعل.

6 في "ب" ناقتك.

7 في "ب" إليك.

8 في "ب" أن، بهمزة واحدة.

9 أي: المصادر الصريحة.

10 في "ب" ناقتك.

11 في "ب" إليك.

12 في الأصل "وكلما".

13 في "ب" من.

نفسه راغب فيكم" 1 لم يجوز أن تؤخر "نفسه" فتجعله بين "راغب" و"فيكم" 2 فتقول:
زيد راغب نفسه فيكم، فإن جعلت "نفسه" تأكيداً لما في "راغب" جاز.

1 في "ب" فيك.

2 في "ب" فيك.

(225/2)

شرح الثاني: توابع الأسماء.

وهي الصفة والبدل والعطف، لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل
الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئاً [بصيغة المجهول] 1 مما يتصل بالصفة على
الموصوف 2، وكذلك البدل إذا قلت: مررت برجل ضارب "زيداً" لم يجوز أن تقدم "زيداً"
على "رجل"، وكذلك إذا قلت: "هذا رجل يضرب زيداً" لم يجوز أن تقول: "هذا زيداً"
رجل يضرب" لأن الصفة مع الاسم بمنزلة الشيء الواحد، وكذلك كل ما اتصل بها،
فإذا قلت: "عبد الله رجل يأكل طعامك" لم يجوز أن تقدم "طعامك" قبل "عبد الله" ولا
قبل "رجل". والكوفيون يميزون إلغاء "رجل" فيجعلونه بمنزلة ما ليس في الكلام
فيقولون: "طعامك عبد الله رجل يأكل" لا يعتدون "برجل" وتقديره عندهم: "طعامك
عبد الله يأكل" وإلغاء هذا غير معروف، ولإلغاء حقوق سنذكرها إن شاء الله، ولكن
هذه المسألة تجوز على غير ما قدرنا وهو أن تجعل "رجلاً" بدلاً من "عبد الله" ترفعه 3
بالابتداء وتجعل "يأكل" خبراً، فحينئذ يصلح تقديم "طعامك"، وأما 4 البدل فلا يتقدم
على المبدل منه، وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه. وأما العطف فهو
كذلك

1 زيادة من "ب".

2 لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

3 في "ب" ترفعه.

4 في "ب" فأما.

(225/2)

لا يجوز أن يتقدم ما بعد حرف العطف عليه، وكذلك ما اتصل به، والذين أجازوا من ذلك شيئاً أجازوه في الشعر، ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولاً لزال الكلام عن جهته، فقدموا حرف النسق مع المنسوق به على ما نُسق به عليه وقالوا: إذا لم يكن شيء يرفع لم يجز تقديم الواو، والبيت الذي أنشدوه:

عليك ورحمة الله السلام¹

فإنما جاز عندهم؛ لأن الرافع في مذهبهم "عليك" وقد تقدم، ولا يجيزون للشاعر إذا اضطر أن يقول: "إنَّ وزيداً عمرًا قائمان" لأن "إنَّ" أداة وكل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن تليه الواو عندهم على كل حال، فهذا شاذ لا يقاس عليه²، وليس شيء منصوب مما³ بعد حرف النسق يجوز تقديمه إلا شيئاً أجازهُ الكوفيون فقط، وذلك قولهم: زيداً قمتُ فَضْرَبْتُ، وزيداً أَقبلَ عبد الله فَشْتَمَ. وقالوا: الإقبال والقيام هنا لغو.

1 صدر بيت للأحوص، وقد مر في الجزء الأول 373 من الأصل.

2 في "ب" ليس عليه، ولا معنى له.

3 في "ب" بما.

(226/2)

شرح الثالث: وهو المضاف إليه:

لا يجوز أن تقدم على المضاف ولا ما اتصل به، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت: "هذا يومُ تضربُ زيداً" لم يجز أن تقول: "هذا زيداً يومُ تضربُ"، ولا هذا يومُ زيداً "تضربُ"، وكذلك¹: هذا يومُ ضربِكُ زيداً، لا يجوز أن تقدم "زيداً"² على "يومٍ" ولا على³ "ضربِكُ" وأما قول الشاعر⁴:

1 في "ب" فقولك.

2 زيداً ساقط في "ب".

3 "على" ساقطة من "ب".

4 من شواهد سيبويه 91 / 1 على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه في

الضرورة وهو عجز بيت صدره:

لما رأَت ساتيدما استعبرت ... لله در.....

وساتيدما: جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً، ورجح البغدادى أنه نهر قرب أرزن.
واستعبرت: بكت.

والبيت لعمر بن قمينة قاله في خروجه مع امرئ القيس إلى ملك الروم وهو الذي عناه
بقوله:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه ... وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
وانظر: المقتضب 4 / 377، ومجالس ثعلب 152، ومعجم البلدان 3 / 168-169،
وشرح السيرافي 2 / 72، وابن يعيش 3 / 30، والضرائر 43، والإنصاف 1 / 226،
والخزانة 2 / 247، والديوان 2 / 62.

(226/2)

لله دُرُّ اليومَ مَنْ لَأَمَهَا
وقوله:

كما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... [يهوديٌّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ] 1
فرعموا2: أن هذا لما اضطر فصل بالظرف؛ لأنَّ الظروف 3 تقع مواقع لا تكون فيها
غيرها، وأجازوا: "أنا طعامك غير آكلٍ" وكان شيخنا يقول: حملته على "لا" إذ كانت
"لا" تقع موقع "غير". [قال أبو بكر] 4:

1 الشطر الثاني زيادة من "ب" وهو من شواهد سيبويه 1 / 91 على الفصل بين
المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة، والأصل: بكف يهودي، وصف رسوم الدار،
فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجعل
الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين، ومعنى يزِيل: يفرق ويباعد، ونسب
الشاهد إلى أبي حية النميري.

وانظر: المقتضب 4 / 377، وشرح السيرافي 2 / 72، وأما ابن الشجري 2 / 250،
وابن يعيش 1 / 103، والعيني 3 / 470، والتصريح 2 / 59.

2 في "ب" فرعم.

3 في "ب" الظرف.

4 زيادة من "ب".

(227/2)

والحق في ذا عندي أن يكون طعامك منصوباً بغير "آكلٍ" هذا، ولكن تقدر ناصباً
يفسره "هذا" كأنك قلت 1: أنا لا آكلُ طعامك، واستغنيت "بغير آكلٍ" ومثل هذا في
العربية كثيرٌ مما يضمنُ إذا أتى بما يدل عليه.

1 قلت: ساقط من "ب".

(228/2)

شرح الرابع: الفاعل:
لا يجوزُ أن يقدم على الفعل؛ إذا قلت: "قام زيدٌ" لا يجوزُ أن تقدم الفاعل فتقول: زيدٌ
قام فترفع "زيداً" بquam ويكون "قام" فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: "الزيدان قامَ،
والزيدون قامَ" تريد: "قام الزيدان، وقامَ الزيدون" وما قام مقام الفاعل مما لم يُسم فاعله،
فحكمه حكم الفاعل إذا قلت: "ضرب زيدٌ" لم يجز أن تقدم "زيداً" فتقول: "زيدٌ
ضرب" وترفع زيداً "بضرب" ولو جاز ذلك لجاز: "الزيدان ضربَ، والزيدون ضربَ"،
فأما تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل 1 إذا كان الفعل متصرفاً فجائزٌ، وأعني
بمتصرفٍ أن يقال: [منه] 2 فَعَلَ يفعلُ فهو فاعلٌ، كضَرَبَ يضربُ وهو ضاربٌ،
وكذلك اسم الفاعل الذي يعملُ عملَ الفعل حكمه حكمُ الفعلِ.

1 على الفعل، ساقط في "ب".

2 زيادة من "ب".

(228/2)

الخامس: الأفعال التي لا تتصرف:
لا يجوزُ أن يقدم عليها شيءٌ مما عملتُ فيه وهي نحو: نَعَمْ وَبُئْسَ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ
و"ليسَ" تجري عندي ذلك المجزئ؛ لأنها غير متصرفية، ومَهْ وَصَهْ وَعَلَيْكَ، وما أشبه هذا
أبعد في التقديم والتأخير.

السادس: ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل:
 وذلك نحو "حَسَنَ وشَدِيدَ وكَرِيمَ" إذا قلتَ: هو كَرِيمٌ حَسَبَ الأبِ، وهو حَسَنٌ وجهًا، لم
 يجوز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَبَ الأبِ كَرِيمٌ، وما كان من الصفات لا
 يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعدُ له من العمل والتقديم، وكل ما كان فيه معنى فعل وليس
 بفعل ولا اسم 1 فاعِل، فلا يجوزُ أن يتقدم ما عَمِلَ فيه عليه.

1 تصحيح من "ب" والأصل "والاسم".

السابع: التمييز:
 اعلم: أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها،
 وذلك قولك: "عَشْرُونَ درهماً" لا يجوزُ: "درهماً عَشْرُونَ" وكذلك: له عندي رطلٌ زَيْتًا،
 لا يجوز: "زَيْتًا رطلٌ" وكذلك إذا قلت: "هو خيرٌ عبدًا" لا يجوز: "هو عبدًا خيرٌ" فإن
 كان العامل في التمييز فعلًا، فالناس 1 على ترك إجازة تقديمه سوى المازني، ومن قال
 بقوله وذلك قولك: "تَفَقَّأْتُ سَمْنًا" فالمازني يجوز: "سَمْنًا تَفَقَّأْتُ" 2 وقياس بابه أن لا يجوز؛
 لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، ألا ترى أنه إذا قال: "تَفَقَّأْتُ شَحْمًا"
 فالشحم هو المفقأ، كما أنه إذا قال: "هو خيرٌ عبدًا" فالعبد هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفه
 ببابه أولى به، وإن كان العامل فيه فعلًا، وفي الجملة أن المفسر إنما ينبغي أن 3 يكون
 بعد المفسر، واختلف النحويون في: بطرت القرية

1 قال سيبويه 1/ 105: وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى المفعول ولم يقوَ قوة غيره مما
 قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحمًا.. ولا يقدم المفعول
 فيه، فتقول: ماء امتلأت.

2 انظر: المقتضب 2/ 36، والإنصاف/ 493، وشرح ابن يعيش 2/ 73.

3 ينبغي أن، ساقط في "ب".

معيشتها، وسفه زيد رأيه، فقال بعضهم: نصبه كنصب التفسير، والمعنى: "سفه رأي زيد" ثم حول السفه إلى زيد فخرج الرأي مفسراً فكأن حكمه أن يكون: "سفه زيد رأياً" فترك على إضافته ونصب كنصب النكرة، قالوا: وكما 1 لا يجوز تقديم ما نصب على التفسير لا يجوز تقديم هذا، وأجاز 2 بعض التقديم وهو عندي القياس؛ لأن المفسر لا يكون إلا نكرة، وإنما يجري هذا -والله أعلم- على: جهل زيد رأيه، وضيع زيد رأيه، وما أشبه هذا. وكذلك: بطرت معيشتها، كأنه: كرهت معيشتها وأحسب البطر أنه كراهية الشيء من غير أن يستحق أن يكرهه، وكان شيخنا 3 -رحمه الله- لا يجيز: "وجع عبد الله رأسه" في تقديم ولا تأخير؛ لأن "وجع" لا تكون متعدية وهي جائزة في قول الكسائي والفراء.

1 في "ب" فكما.

2 في الأصل "وجاز" والتصحيح من "ب".

3 أي: أبو العباس المبرد.

الثامن: العوامل 1 في الأسماء، والحروف التي تدخل على الأفعال: الأول 2 من ذلك: ما يدخل على الأسماء ويعمل فيها، فمن ذلك: حروف الجر، لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل 3 فيه، ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة الشعر، لا يجوز أن تقول: "زيد في اليوم الدار" تريد: "في الدار اليوم" ولا ما أشبه ذلك، وقد أجاز قوم: "لست زيدا بضارب" لأن الباء تسقط، والقياس يوجب أن تضمراً فعلاً ينصب "زيداً" تفسره 4

1 في "ب" العاملة.

2 في "ب" فالأول.

3 في "ب" وما عملت.

4 في "ب" تفسيره.

"بضاربٍ" ومن ذلك "إنَّ وأخواتها" لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه، ولا يجوز أن تفرقَ بينهن وبين ما عملن فيه بفعلٍ، ولا تقدّم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبارُ ظروفًا، فإن كان الخبرُ ظرفًا قلت: إنَّ في الدار زيدًا، وإنَّ خلفك عمرًا، والظروف يتسع فيهن خاصة، ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف على "إنَّ"، ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما يليها: "إلا" وجميع ما يستثنى به؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستثناء نظير ما بعد "لا" إذا كانت عاطفةً، وقد فسرنا 1 هذا فيما تقدم 2.

وأما الحروف التي تدخل على الأفعال فلا تتقدم فيها الأسماء، وهي 3 على ضربين: حروفٌ عواملٌ، وحروفٌ غير عواملٍ، فالحروفُ العوامل في الأفعال الناصبة نحو: "جئتكَ كي زيدٌ يقولُ ذاك"، لا يجوز 4: "ولا خفتُ أن زيدٌ يقولُ ذاك" 5، ومنها الحروف الجوازم وهي: لمٌ ولمّا ولا التي تجزّم في النهي واللام التي تجزّم في الأمر 6، لا يجوز أن تقول: "لم زيد يأتِكَ" لأن الجزمَ نظير الجر، ولا يجوز لك أن تفصل بينها وبين الفعل بحشو، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلا في ضرورة شعرٍ، ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتتصب كراهية أن تشبه بما يعمل في الأسماء؛ لأن الاسم ليس كالفعل كذلك 7 "ما يشبهه" 8، ألا

1 في "ب" فسر.

2 شرح هذا/ 324 من الجزء الأول.

3 في "ب" فهي.

4 "لا يجوز" ساقط في "ب".

5 انظر الكتاب 1/ 456-457.

6 لما كان الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومعموله، كذلك لا يجوز الفصل بين حرف الجزم ومعموله.

7 قال سيويوه 1/ 457: ومما لا تقدم فيه الأسماء الفعل الحروف العوامل في الأفعال الجازمة وتلك: لم، ولما، ولا التي تجزّم الفعل في النهي، واللام التي في الأمر.

8 "ما يشبهه" ساقطة في "ب".

ترى كثرة ما يعمل في الاسم وقلة ما يعمل في الفعل، وحروف الجزاء يقبَحُ 1 أن يقدم 2 الاسم معها على 3 الأفعال، شبهوها بالجوازم التي لا تخلو من الجزم إلا أن حروف الجزاء "فقط" 4 جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها "فَعَلَ ويفعل" ويكون فيها الاستفهام، ويجوز في الكلام أن يلي "إن" الاسم إذا لم تجزم نحو قوله: عَاوِذْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُوزُهَا خَرِبَا 5

وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر؛ لأنها تشبه "بَلَمْ"، وإنما جازَ هذا في "إن" لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: "إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ" وهي على كل حالٍ إن لم يلها فعلٌ في اللفظ فهو مقدر في الضمير. وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيها ضعيفٌ، ومما جاء في الشعر مجزومًا في غير "إن" قول عدي بن زيد 6: فَمَتَى وَاعِلٌ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ... هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي 7

1 في الأصل: يصح، ولا معنى له.

2 في "ب" الأسماء.

3 في "ب" قبل الأفعال.

4 في "ب" فقط ساقطة.

5 من شواهد الكتاب 1/ 457 على تقديم الاسم على الفعل بعد "إن" وحمله على

إضمار فعل؛ لأن حرف الشرط يقتضيه مظهرًا أو مضمراً، وجاز تقديمه مع الفعل

الماضي في "إن" لأنها أم حروف الجزاء، فقويت وتصرفت في التقديم والتأخير.

قال الأعلام: وهراة: اسم أرض، وقال ياقوت: هراة: مدينة عظيمة من أمهات مدن

خراسان زارها سنة 607هـ، وهذا الشاهد لم ينسب لقائل معين ولم تعرف بقيته. وانظر

الحماسة للمرزوقي 1/ 174.

6 في "ب" فإن.

7 من شواهد سيبويه 1/ 458، والواغل: الداخل على الشرب من غير دعوة بمنزلة

الوارش في الطعام، ينبهم: ينزل بهم. ورواه البغدادي في الخزانة:

فمتى واغل يزهرهم.....

وانظر المقتضب 2/ 76، وابن الشجري 2/ 332، والإنصاف 617، وابن يعيش

9/ 10، والخزانة 1/ 456 و3/ 639، وحماسة البحري 140.

وقال الحسام:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ¹

وإذا قالوا في الشعر: "إِنْ زَيْدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كَذَا" إنما ارتفع² على فعل هذا تفسيره، وهذا يبين في باب ما يضمّر من الفعل، ويظهر إن شاء الله.

الضرب الثاني [منه] 3 الحروف التي لا تعمل فمنها 4:

"قَدْ" وهي جواب لقوله: "أَفْعَلُ" كما كانت "ما فعل" جواباً لِهَلْ "فَعَلْ" إذا أخبرت أنه لم يقع، ولما يفعل وقد فَعَلَ، إنما هُمَا لِقَوْمٍ ينتظرون شيئاً، فمن ثم أشبهت "قَدْ" لما في أنها لا يفصل بينها وبين الفعل، ومن هذه الحروف "سَوْفَ يفعل" لا يجوز أن تفصل بين "سَوْفَ" وبين "يفعل" لأنها بمنزلة "السين" في "سيفعل" وهي إثبات لقوله: "لَنْ يفعل" ومما شبه⁵ بهذه

1 من شواهد الكتاب 1/ 458 على تقديم الاسم على الفعل مع "أينما" ضرورة،

والصعدة: القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل، والحائر: المكان المطمئن الوسط المرتفع الحروف، وإنما قيل له حائر؛ لأن المياه تحير فيه فتجيء وتذهب. وصف امرأة فشبه قدها بقناة وجعلها في حائر؛ لأن ذلك أنعم لها وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

ونسب البغدادى هذا البيت إلى ابن جعيل.

وانظر: المقتضب 2/ 75، وابن الشجري 1/ 332، والإنصاف 618، والعيني 4/ 434، والخزانة 1/ 457 و3/ 460.

2 في "ب" تقع.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" منها.

5 في "ب" يشبه.

(233/2)

الحروف "رُبَّمَا، وَقَلَمًا، وَأَشْبَاهُهُمَا" جعلوا "رُبَّ" مع "ما" بمنزلة كلمة واحدة ليذكر بعدها الفعل، ومثل ذلك "هَلَّا وَلَوْلَا وَأَلَا، أَلْزَمُوهُنْ لَا" وجعلوا كل واحدة مع "لا" بمنزلة

حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض، وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ¹
وهذا لفظٌ سيبويه².

1 من شواهد سيبويه 1/ 12 و 1/ 459 على وقوع الجملة الاسمية بعد "قلما" ضرورة؛ لأن ما تكف الفعل "قل" ولا يقع بعد "قلما" إلا الجمل الفعلية. ونسبه الأعلام للمرار الفقعسي، ونسبه سيبويه لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه/ 494 في قسم الشعر المنسوب إليه. وأطولت: من طال، وكان عليه أن يقول: أطلت، فقد جاء تصحيح الفعل "أطول" شاذًا قياسًا.

وانظر: المنصف 1/ 191، والمقتضب 1/ 84، وابن يعيش 7/ 116، وشرح السيرافي 4/ 13، والمختضب 1/ 96، وشرح الرماني 3/ 163، والخصائص 1/ 143، وأمالى ابن الشجري 2/ 139.

2 انظر الكتاب 1/ 459، والتذييل والتكميل 3/ 263.

(234/2)

التاسع: الحروف التي تكون صدور 1 الكلام:

هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها وذلك نحو ألف الاستفهام، و"ما" التي للنفي، ولأمّ الابتداء، لا يجوز أن تقول: "طعامك أزيد آكل" ولا "طعامك لزيد آكل" وإنما أجزنا: إنَّ زيدًا طعامك لا آكل؛ لأن تقدير اللام أن يكون قبل "إنَّ" وقد بينا هذا فيما تقدم، هذه اللام التي تكسر "إنَّ" هي لام الابتداء، وإنما فُرقَ بينهما لأن معنهما في التأكيد واحد، فلما أزيلت عن المبتدأ وقعت² على خبره، وهي

1 في "ب" صدر.

2 في "ب" أوقعت.

(234/2)

لا يجوز أن تقع إلا على اسم "إنَّ" أو يكون بعدها خبره، فالاسم نحو قولك: "إنَّ خَلَقَكَ لَزِيدًا" والخبر نحو: "إنَّ زِيدًا لَأَكَلٌ طَعَامَكَ" فإن قلت: "إنَّ زِيدًا أَكَلٌ لَطَعَامَكَ" لم يجز؛ لأنها لم تقع على الاسم ولا الخبر. ومن ذلك "ما" النافية، تقول: "ما 1 زِيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ"، ولا 2 يجوز أن تقدم "طَعَامَكَ" فتقول: "طَعَامَكَ ما زِيدٌ أَكَلًا" ولا يجوز عندي تقديمه وإن رفعت الخبر، وأما الكوفيون 3 فيجيزون: "طَعَامَكَ ما زِيدٌ أَكَلًا" يشبهونها "بَلَمْ" و"لَنْ" وأباهُ البصريون 4، وحجة البصريين أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لخاصته أن يقع، فلما لم يجز أن يتقدم الفعل على ما لم يجز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل، والفرق بين "ما" وبين "لَمْ وَلَنْ": أَنَّ "لَنْ وَلَمْ" لا يليهما إلا الفعل، فصارتا مع الفعل بمنزلة حروف الفعل 5. وأجاز البصريون 6: "ما طَعَامَكَ أَكَلٌ إِلَّا زِيدٌ" وأحالتها الكوفيون إلا أحمد بن يحيى 7.

ومن ذلك "لا" التي تعمل في النكرة النصب وتثنى معها لا تكون إلا صدرًا ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبهة 8 "بِإِنَّ"، وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تقدم ما بعد "إنَّ" عليها كذلك

1 في "ب" ما زِيدًا، وهو خطأ.

2 في "ب" لا بدون الواو.

3 جوز الكوفيون: ما زِيدٌ أَكَلٌ؛ لأن "ما" بمنزلة لم ولن ولا، لأنها نافية، كما أنها نافية ... وانظر الإنصاف / 101.

4 لأن "ما" معناها النفي ويليهما الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام. وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. وانظر الإنصاف / 101.

5 في "ب" حروف من الفعل.

6 في "ب" وأجازه.

7 أي: ثعلب.

8 في "ب" تشبيه.

هي، والتقديم فيها أبعدُ لأن "إنَّ" أشبهُ بالفعل منها، فأما "لا" إذا كانت تلي الأسماء والأفعال، وتصرفت في ذلك ولم تُشبه "بليس" فلك التقديم والتأخير؛ تقول: "أنتَ زيدًا 1 لا ضاربٌ ولا مكرُمٌ" وما أشبه ذلك، ومن ذلك "إنَّ" التي للجزاء لا تكون إلا صدرًا، ولا بُدَّ من شرط 2 وجوابٍ، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع 3 فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول: "زيدًا إنَّ تضربَ أضربَ" بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز؛ لأنه إذا لم يجز 4 أن يتقدم العاملُ لم يجز أن يتقدم المعمولُ عليه 5 وأجاز الكسائي أن تنصبه بالفعل الأول 6، ولم يجزها أحدٌ من النحويين، وأجاز هو والفراء أن يكون منصوبًا بالفعل الثاني. قال الفراء: إنما أجزتُ أن يكونَ منصوبًا بالفعل الثاني وإن كان مجزومًا؛ لأنه يصلحُ فيه الرفعُ وأن يكونَ مقدمًا فإذا قلت: "إنَّ زيدًا تضربَ آتَكَ" فليس بينهم خلافٌ "وتضربَ جزمٌ" إلا أنهم يختلفون في نصب "زيدٍ"، فأهل البصرة يضمرونَ فعلًا ينصبُ وبعضهم ينصبه بالذي بعده، وهو قولُ الكوفيينَ وأجازوا: "إنَّ تأتني زيدًا أضربَ" إلا أنَّ البصريينَ يقولونَ بجزم الفعلِ بعد "زيدٍ" وأبي 7 الكوفيينَ جزمه، وكان الكسائي يجيزُ الجزمَ إذا فرق بين الفعلين بصفةٍ، نحو قولك: "إنَّ تأتني إليك أقصدُ"

1 في "ب" زيد، بالرفع.

2 في "ب" شرك، وهو خطأ.

3 في "ب" ولا.

4 في "ب" لم يكن.

5 في "ب" فيه.

6 في الإنصاف/ 327، ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو: زيدًا إن تضرب أضرب، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء.

7 في الأصل: "وأبا".

(236/2)

فإذا 1 فرق بينهما بشيءٍ من سبب الفعل الأول فكلهم 2 يجزم الفعل الثاني.

1 في "ب" وإذا.

2 في الأصل: وكلهم، والتصحيح من "ب".

(237/2)

العاشر: أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب، وهو غريب منه: وقد 1 بينا أن 2 العوامل على ضربين: فعل وحرف، وقد شرحنا أمر الحرف فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل 3 فيه 4 فنحو قولك: "كانت زيداً الحمى تأخذ" هذا لا يجوز 5؛ لأنك فرقت بين "كان" واسمها بما هو غريب منها؛ لأن "زيداً" ليس بخبر لها ولا اسم، ولا يجوز: "زيدٌ فيك وعمرو رغب" إذا أردت: " [زيدٌ] 6 فيك رغب وعمرو" لأنك فرقت بين "فيك" ورغب بما ليس منه. وإذا قلت: "زيدٌ رغب نفسه فيك" فجعلت "نفسه" تأكيداً "لزيد" لم يجز؛ لأنك فرقت بين "رغب فيك" بما هو غريب منه، فإن جعلت "نفسه" تأكيداً لما 7 في "رغب" جاز، وكذلك الموصولات لا يجوز أن يفرق 8 بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها، تقول: "ضربي زيداً قائماً" تريد: إذا كان قائماً، "فقائماً" حالٌ لزيد، وقد سدت 9 مسد الخبر؛ لأن "ضربي" مبتدأ، فإن

1 في "ب" فقد.

2 "أن" ساقط من "ب".

3 في "ب" أعمل.

4 فيه ساقطة في "ب".

5 قال سيويوه / 36: لو قلت: كان زيداً الحمى تأخذ، وتأخذ الحمى، لم يجز وكان قبيحاً.

6 زيادة من "ب".

7 "في" ساقط من "ب".

8 في "ب" بينها وبين صلاتها.

9 في "ب" سد، بإسقاط التاء.

(237/2)

قدمت "قائماً" على زيدٍ، لم يجز لأن "زيداً" في صلة "ضري" و"قائماً" بمنزلة الخبر، فكما لا يجوز: "ضري حسن زيداً" تريد: "ضري زيداً حسن" كذلك لا يجوز هذا، وكذلك جميع الصلات.

(238/2)

الحادي عشر: تقديم المضمَر على الظاهر في اللفظ والمعنى:
أما تقديم المضمَر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته، وذلك نحو قولك: "ضرب غلامه زيداً" كان الأصل: ضرب زيداً غلامه، فقدمتَ ونيتك التأخير، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإذا قلت: "ضرب زيداً غلامه" كان الأصل: "ضرب غلام زيد زيداً" فلما قدمت "زيداً" المفعول فقلت: ضرب زيداً، قلت: غلامه وكان الأصل: "غلام زيد" فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه، قال الله عز وجل: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} 1 وهذه المسألة في جميع أحوالها لم تقدم 2 فيها مضمَر 3 على مظهرٍ، إنما جئت بالمضمَر بعد المظهر إذا استغنيت عن إعادته، فلو 4 قدمت فقلت: "ضرب غلامه زيداً" تريد: ضرب زيداً غلامه لم يجز؛ لأنك قدمت المضمَر على الظاهر في اللفظ [والمرتبة] 5 لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنما تنوي بما كان في غير موضعه موضعه 6 فافهم هذا، فإن هذا 7 الباب عليه يدور. فإذا قلت:

1 البقرة: 124، و"بكلمات" زيادة من "ب".

2 في "ب" يتقدم، بصيغة المبني للمفعول.

3 في "ب" مضمراً بالنصب.

4 في "ب" لو.

5 زيادة من "ب".

6 في "ب" وموضعه، بزيادة واو.

7 في "ب" فإن ذا.

(238/2)

"في بيته يؤتى الحكم"، جاز¹؛ لأن التقدير "يؤتى الحكم في بيته"، فالذي قام مقام الفاعل ظاهرٌ وهو "الحكم" ولم تقدم ضميراً على ظاهر² مرتبته أن يكون قبل الظاهر، فإن قلت: "في بيت الحكم يؤتى الحكم" جاز أن تقول: "يؤتى" وتضمير استغناء عن إظهاره إذ كان قد ذكره كما تقول إذا ذكر إنساناً زيداً: قامَ وفعل، وكذلك إذا ذكر اثنين قلت: "قاماً وفعلًا" فتضمير اسم من لم تذكر استغناءً بأن ذكرًا قد ذكره، فإن لم تقدره هذا التقدير لم يجوز، فإن قدمت فقلت: "يؤتيان في بيت الحكمين" تريد: "في بيت الحكمين يؤتيان" لم يجوز، ومن هذا: زيداً أبوه ضرب، أو يضرب، أو ضارب، فحقه³ أن تقول: "زيداً أبو زيد ضرب" واختلفوا في قولهم: "ما أراد أخذ زيد" فأجازه البصريون، ورفعوا زيداً "بأخذ" وفي "أراد" ذكر من زيد، وأبي⁴ ذلك الكوفيون ففرقوا⁵ بينه وبين "غلامه ضرب زيد" بأن الهاء من نفس الاسم بمنزلة التنوين فصار بمنزلة: غلاماً ضرب زيد، ويقول قوم من النحويين: إذا كان المخفوض ليس في نية نصب فلا يقدم مكنيه تقول: "في داره ضربت زيداً" ولا يجوز عندهم: "في داره قيام زيد" وهذا الذي لم يجوزوه هو كما قالوا من قبل: إني إذا قلت: "قيام زيد" فقيام مبتدأ، ويجوز أن يسقط "زيد" فيتم الاسم، فهو بمنزلة ما ليس في الكلام لأنه من حشو الاسم وليس بالاسم، وإنما أجزت: "قيام زيد في داره"، استغناءً بذكر "زيد" ولو قلت: قيام زيد في دار، تم الكلام ولم يضطر فيه إلى إضمار، فإذا جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان بمنزلة ما لم يذكر، فإذا كان الضمير مؤخرًا بهذه الصفة فهو في التقديم أبعد. واختلفوا في قولهم: "لبست من الثياب ألينها" فمنهم من يجوزها كما يجوز: درهمه أعطيت زيداً، ومن أباه قال:

1 جاز، ساقط من "ب".

2 الحكم، ولم تقدم ضميراً على ظاهر، ساقط في "ب".

3 في "ب" حقه، بإسقاط الفاء.

4 في الأصل: "وأب".

5 في "ب" وفرقوا.

الفعل واقع على "ألين" دون الثياب، وأجازوا جميعاً: "أخذ ما أراد زيد"، "وأحب ما أعجبه زيد" "وخرج راكباً زيد" لم يختلفوا إذا قدموا الفعل، وأهل البصرة أجازوا1: "راكباً خرج زيد" ولم يجزها الفراء والكسائي وقالوا2: فيها ذكر من الاسم فلا يقدم على الظاهر، ولو كان لا يقدم ضمير ألبته على ظاهر لوجب ما قالوا3 ولكن المضمرة4 يقدم على الظاهر إذا كان في غير موضعه بالصفة التي ذكرت لك، وأجمعوا على قولهم: "أحرز زيداً أجله" وفي القرآن: {لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا} 5 لأنه ليس في ذا تقديم مضمرة على ظاهر، وأجمعوا على: "أحرز زيداً أجله" وعلى: "زيداً أحرز أجله" فإن قالوا: "زيداً أجله أحرز" فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها إلا هشاماً6 وهي تجوز لأن المعنى: "أجل زيد أحرز زيداً" فلما قلت: "زيداً أجل زيد أحرز" لم تحتج إلى إظهار زيد مع الأجل، واختلفوا في: "ثوب أخويك يلبسان" وهي عندي جائزة؛ لأن المعنى: "ثوب أخويك يلبس أخواك" فاستغنى عن إعادة الأخوين بذكرهما فأضمر. وأجاز الفراء: دار قومك يهدمهم "ويهدمونهم" وتقول: "حين يقوم زيد يغضب" لأنك تريد: "حين يقوم زيد يغضب زيد" فلو أظهرته لجاز واستغنى عن إضماره7 بذكر زيد، ولو أظهرته لظن أنه زيد آخر، وهو على إلباسه يجوز، وليس هذا مثل: "زيداً ضرب" إذا أردت: "ضرب نفسه"

1 في "ب" يجوزون.

2 في الأصل "قالوا" وهذه مسألة شرحها ابن الأنباري في الإنصاف. انظر ص 142-144.

3 في الأصل "قالوا".

4 في الأصل "الضمير" والتصحيح من "ب".

5 الأنعام: 158.

6 هشام: أبو عبد الله هشام بن معاوية الضير من نحاة الكوفة، مات سنة 209هـ، ترجمته في معجم الأدباء 19 / 292.

7 في "ب" إظهاره.

لأن هذا إنما امتنع؛ لأنه فاعل مفعول، وقد جعلت المفعول [لا بد منه] 1، وحقُّ
 الفاعل أن يكون غير المفعول إلا في الظن وأخواته، فإذا أردت هذا المعنى قلت: "ضربَ
 زيدًا نفسه" "وضربَ زيدٌ نفسه" وقالوا: فإن لم تجئ بالنفس فلا بد من إظهار المحكي
 ليقوم مقام ما هو منفصل من الفعل؛ لأن الضمير المنفصل بمنزلة الأجنبي، فتقول:
 "ضربَ زيدًا هو" و"ضربَ زيدٌ إيَّاه" واحتجوا بقوله عز وجل 2: {وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ
 إِلَّا هُوَ} 3 كأنه في التقدير: "وما يعلمُ جنودَ ربِّك إلا ربُّك" ولو جاز أن تقول: ضربتني
 وضربتكَ فأوقعت 4 فعلك على نفسك ومَنْ تخاطبُهُ للزمك 5 أن 6 تقول: "ضربه"
 للغائب، فتوقع فعل الغائب على نفسه بالكناية فلا يعلم لمن الهاء فإذا قلت: "ضربَ
 نفسه" بان لك ذلك، وأما الذي يجوز فيه تعدي فعل الفاعل إلى نفسه فقولك: "ظننتني
 قائمًا وخلتني جالسًا" فإنَّ هذا وما أشبهه يتعدى فيه فعل المضمر إلى المضمر ولا
 يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر؛ لأنَّه يصيرُ فيه المفعول الذي هو فضلة لا بد منه وإلا
 بطلَ الكلام. وهذه مسألة شرحها أبو العباس وذكر قول أصحابه ثم قوله، قال: قال
 سيبويه: "أزيدًا 7 ضربه أبوه" لأن ما كان من سببه موقعٌ به الفعل كما يوقعه ما ليس من
 سببه ولا أقول: "أزيدًا ضرب" فيكون الضمير في "ضرب" هو الفاعل، وزيدٌ مفعولًا،
 فيكون هو الضاربُ نفسه وأضع الضمير في موضع أبيه حيث كان فاعلاً، قيل له: لم 8
 لا يجوزُ هذا وما 9 الفصلُ بينهُ

1 زيادة من "ب".

2 عز وجل ساقط في "ب".

3 المدثر: 31.

4 في "ب" فتوقع.

5 في "ب" للزم.

6 في "ب" كأن.

7 في "ب" زيدًا، بدون الهمزة.

8 في "ب" فلم.

9 في الأصل "وأما" والتصحيح من "ب".

وبين أبيه، وقد رأينا ما كان من سببه يحل محله في أبواب؟ فالجواب في ذلك: أن المفعول منفصل مستغن عنه بمنزلة ما ليس في الكلام، وإنما ينبغي أن يصحح الكلام بغير مفعول ثم يوتي بالمفعول فضلة، وأنت إذا قلت: "أزيداً ضرب" فلو حذف المفعول بطل الكلام، فصار المفعول لا يستغنى عنه، وإنما الذي لا بد منه مع الفعل الفاعل. وكذلك 1 لا تقول: "أزيداً ظنه منطلقاً" لأن الفاعل إذا مثل بطل فصرت إن قدمته لتضعه في موضعه، صار "ظن زيداً منطلقاً" فأضمرت قبل الذكر، ولكن لو قلت: "ظنه زيد قائماً" وإياه ظن زيداً أحاً، كان أجود كلاماً؛ لأن فعل زيد يتعدى 2 إليه في باب "ظننت وعلمت وأخواتهما" ولا يتعدى إليه في "ضرب" ونحوه، ألا ترى أنك تقول: "غلامٌ هندٌ ضربها" فترد الضمير إليها لأنها 3 مستغن عنها؛ لأنك لو قلت: "غلامٌ هندٌ ضرب" لم تحتج إلى المفعول، فلما كانت في ذكرك رددت إليها وحلت محل الأجنبي، ولو قلت: "غلامٌ هندٌ ضربت" تجعل ضمير هندٍ الفاعل لكان غلطاً عند بعضهم لأن هنداً من تمام الغلام، والغلام مفعول، فقد جعلت المفعول الذي هو فضلة لا بد منه ليرجع الضمير الذي هو الفاعل إليه، فإن قلت: فما بالي أقول: "غلامٌ هندٌ ضاربتة هي" فيجوز واجعل هي إن شئت إظهار الفاعل وهو "لهند" 4، وإن شئت ابتداءً وخبراً، فالجواب فيه أنه إنما جاز هنا لأن الغلام مبتدأ و"ضاربتة" على هذا التقدير مبتدأ والفاعل يسد مسد الخبر، فهو منفصل بمنزلة الأجنبي، ألا ترى أنك لو وضعت مكان "هي" جاريتك أو غيرها استقام، والفاعل المتصل لا يحل محله غيره، فإن قلت أفتجيز: "غلامٌ هندٌ ضاربتة هي" تجعل "هي" إن شئت ابتداءً مؤخرًا وإن شئت جعلت "ضاربتة" 5 ابتداءً، و"هي" فاعل يسد مسد

1 في "ب" فكذلك.

2 في "ب" عليه.

3 في "ب" لأنه.

4 في "ب" لهند.

5 في "ب" ضاربتة ضاربة.

الخبر فكل هذا جيد لأن "هي" منفصل بمنزلة الأجنبي، ولو قلت: "غلام هندٍ ضربتُ أمَّها" كان جيدًا؛ لأن الأم منفصلة وإنما أضفتها إلى هند لما تقدم من ذكرها، فهند ههنا وغيرها سواءً ألا ترى أي 1 لو قلت: غلامٌ هندٍ ضربتُ أمَّ هندٍ كان بتلك المنزلة، إلا أن الإضمار أحسن لما تقدم الذكر، والضمير المتصل لا يقع موقعه المنفصل 2 المذكور إلا على معناه وتقديره، وإنما هذا كقولك: "زيدًا ضربَ أبوه" لأنَّ الأب ظاهرٌ ولو حذف ما أضفت إليه صلحَ فقلت: أبٌ وغلامٌ ونحوهما والأول بمنزلة: "زيدًا ضربَ" الذي لا يحل محله ظاهرٌ؛ فلذلك استحال.

قال أبو العباس: وأنا أرى أنه يجوز: "غلامٌ هندٍ ضربتُ" وباب جوازه أنك أضمرت "هندًا" لذكرِك إياها، وكان التقدير: غلامٌ هندٍ "ضربتُ هندًا" فلم تحتج إلى إظهارها لتقدم ذكرها، وكان الوجه "غلامها ضربتُ هندًا" ويجوز الإظهار على قولك: "ضربَ أبا زيدٍ زيدًا" ولو قلت: "أباه" كان أحسن فإنما أضمرتها في موضع ذكرها الظاهر، ولكن لا يجوز بوجه من الوجوه: "زيدًا ضربَ" إذا جعلت ضمير زيدٍ ناصبًا لظاهرة لعلتين: إحداهما: أنَّ فعله لا يتعدى إليه في هذا الباب، لا تقول: "زيدٌ ضربهُ" إذا رددت الضمير إلى "زيدٍ"، ولا تقول: ضربتني إذا كنتَ الفاعلَ والمفعولَ وقد بينَ هذا، والعلة الأخرى: ما تقدم ذكره من أن المفعول الذي فضلةٌ يصيرُ لازمًا؛ لأنَّ الفاعل الذي لا بدَّ منه معلق به؛ ولهذا لم يجر: زيدًا ظنَّ منطلقًا، إذا أضمرت "زيدًا" في "ظنَّ" وإن كان فعله في هذا الباب يتعدى إليه نحو: "ظننتني أخاك" ولكن لم يتعد المضمَر إلى الظاهر لما ذكرتُ لك، وأما 3 "غلامٌ هندٍ ضربتُ" فجاز، لأن هندًا غيرُ الغلام وإن كانت بالإضافة قد صارت من تمامه، ألا ترى أنك تقول: "غلامٌ هندٍ ضربها" ولا تقول: "زيدٌ ضربهُ"

1 في "ب" أنك.

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" فأما.

(243/2)

فهذا يَبينُ جدًّا واختلفوا في: "ضربني وضربت زيدًا"، فرواهُ سيبويه وذكر أنهم أضمروا الفاعلَ قبلَ ذكره على شريطة التفسير 1، وزعم الفراء أنه لا يجيزُ نصب "زيدٍ" وأجاز الكسائي على أن "ضربَ" لا شيء فيها وحذف "زيدًا" وقال بعضُ علمائنا "رحمه

الله"2: والذي قال الفراء، لولا السماعُ لكانَ قياسًا. وأما "عبد الله زيدٌ ضاربٌ أباهُ" فالبصريون يجيزون: "أباهُ عبد الله زيدٌ ضاربٌ"3، وغيرهم لا يجيزها وهو عندي قبيحٌ؛ لبعْدِ العاملِ من الذي عمِلَ فيه. وطعامكُ زيدٌ يأكلُ أبوه، لا يجيزها الفراء ولا يجيزُ: "آكلٌ" أيضًا ويجيزها الكسائي إذا قال: "طعامكُ زيدٌ آكلٌ أبوه" لأن زيدًا ارتفع عنده "بآكلٍ" فأجاز تقديم الطعام، ولما كان يرتفع بما عاد عليه من الذكر لم يجزه، وقال الفراء: هو في الدائم4 غير جائز؛ لأنه لا يخلو من أن أقدره تقديرَ الأفعال، فيكون بمنزلة الماضي والمستقبل إذا قَدَره تقديرَ الأسماء، فلا يجوزُ أن أقدم مفعول الأسماء، ولكني أجزئه في الصفات ويعني بالصفات "الظروف"5. وهذه المسألة لم يقدم فيها مضمراً على ظاهرٍ،

1 انظر الكتاب 1/ 41.

2 رحمه الله، ساقط من "ب".

3 في الدائم، ساقط من "ب".

4 يقصد الكوفيون بالدائم أسماء الفاعلين، فقد قالوا: إنها أفعال دائمة عندهم فليست هي من الأسماء العاملة، ولها من قوة العمل ما للأفعال، ما يؤيد ذلك أنهم كانوا يعملونها في الماضي والحال والاستقبال مطلقاً وبلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة أخذاً بقول الكسائي. وتجويزه أن يعمل بمعنى الماضي، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرو أمس درهمًا.

انظر: شرح الكافية 2/ 200.

5 ويعني به الكوفيون الظرف الذي يطلقه البصريون على نحو: أمام وخلف ويمين وشمال وغيرها من ظروف المكان، وعلى نحو: يوم وليلة، وقبل، وبعد من ظروف الزمان، ومجافة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ظاهرة في هذا المصطلح فلم تعرف العربية كلمة الظرف في هذا المعنى؛ لأن الظرف فيها هو الوعاء، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غنى بالتأثر الفلسفي.

(244/2)

والمضمّر في موضعه إلا أن "أبوه" فاعلٌ "يأكلُ" وطعامكُ مفعولٌ، وقد بعد ما بينهما، وفرقت بين الفاعل والمفعول [به] 1 "بزيدٍ" وليس له في الفعل نصيبٌ، ولكن يجوز أن

تقوله من حيث قلت: "طعامك زيد يأكل" فالفاعل² مضمّر فقام "أبوه" مقام ذلك المضمّر.

1 زيادة من "ب".

2 في "ب" والفاعل.

(245/2)

الثاني عشر: التقديم إذا ألبس 1 على السامع أنه مقدم:
وذلك نحو قولك: "ضرب عيسى موسى" إذا كان "عيسى" الفاعل لم يجوز أن يقدم "موسى" عليه؛ لأنه ملبس لا يبين² فيه إعراب، وكذلك: "ضرب العصا الرحي" لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت: "كسر³ الرحي العصا" وكانت الرحي هي الفاعل وقد علم أنّ العصا لا تكسر الرحي جاز التقديم والتأخير، ومن ذلك قولك: "ضربت زيدًا قائمًا" إذا كان السامع لا يعلم من القائم، الفاعل أم المفعول، لم يجوز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجوز أن تقدم على صاحبها، فإن كنت أنت القائم قلت: "ضربت قائمًا زيدًا" وإن كان زيد القائم قلت: "ضربت زيدًا قائمًا، فإن لم يلبس⁴ جاز التقديم والتأخير، وكذلك إذا قلت: "لقيت مصعدًا زيدًا منحدرًا"⁵ لا يجوز أن يكون المصعد إلا أنت، والمنحدر إلا "زيدًا" لأنك إن

1 "ب" التبس.

2 "ب" يبين.

3 "ب" كسرت.

4 في "ب" يلتبس.

5 انظر المقتضب 4 / 169، وابن الشجري 2 / 282، والبحر المحيط 1 / 71، وهذه المسألة مشروحة بالتفصيل.

(245/2)

قدمت وأخرت التيس، ولو قلت: "ضربَ هذا هذا" تريدُ تقديمًا وتأخيرًا لم يجوز، فإذا قلت: "ضربَ هذا هذه" جازَ التقديمُ والتأخيرُ فقلت: "ضربَ هذه هذا" لأنه غيرُ ملبسٍ¹، ولو قلت: "ضربَ الذي في الدار الذي في البيت" لم يجوز التقديمُ والتأخيرُ لِلباسه²، ومن ذلك إذا قلت: "أعطيتُ زيدًا عمرًا" لم يجوز أن تقدم "عمرًا" على "زيدٍ" وعمرو هو المأخوذ؛ لأنه ملبس³ إذا كان كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون الآخذ، فإذا⁴ قلت: "أعطيتُ زيدًا درهمًا" جازَ التقديم والتأخير⁵ فقلت: "أعطيتُ درهمًا زيدًا" لأنه غير ملبسٍ⁶، والدراهم لا يكون إلا مأخوذًا.

1 في "ب" ملبس.

2 في "ب" لالتباسه.

3 في "ب" ملبس.

4 في "ب" وإذا.

5 زيادة من "ب".

6 في "ب" ملبس.

(246/2)

الثالث عشر: إذا كان العامل معنى الفعل 1 ولم يكن فعلًا:
لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه، إلا أن يكون ظرفًا وذلك قولك: "فيها زيد قائمًا" لا يجوز أن تقدم "قائمًا" على فيها؛ لأنه ليس هنا فعلٌ، وإنما أعملت "فيها" في الحال لما تدل عليه من الاستقرار، وكذلك إذا قلت: "هذا زيدٌ منطلقًا" لا يجوز أن تقدم "منطلقًا" على "هذا" لأن العامل [هنا دلٌّ على] 2 ما دل عليه "هذا" وهو التنبيه وليس بفعلٍ ظاهر، ومن 3 ذلك: "هُوَ عبد الله حقًا" لا يجوز أن تقدم "حقًا" على "هُوَ" لأن العامل هو المعنى 4، وإنما نصبت "حقًا" لأنك لما قلت: هُوَ عبد الله، دَلَّكَ على "أحق"

1 في "ب" فعل.

2 هذه الزيادة من "ب".

3 "من" ساقطة في "ب".

4 في "ب" الابتداء بدلًا من المعنى.

ذَلِكَ" فقلت "حقاً" فأما الطرف 1 الذي يقدم إذا كان العامل فيه معنى فنحو 2 قولك:
 "أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ" العامل في "كَلَّ" معنى "لَكَ" وهو الملك.

1 في "ب" الظروف.

2 في الأصل: "فكنحو" والتصحيح من "ب".

ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار:

اعلم: أنَّ الكلام يجيء على ثلاثة أضربٍ: ظاهر لا يحسنُ إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره.

الأول: الذي لا يحسنُ إضماره: ما ليس عليه دليل من لفظٍ ولا حال مشاهدةٍ، لو قلت: زيداً، وأنت تريدُ: "كَلِمَ زيداً" فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على "كَلِمَ" ولم يكن إنسان مستعداً للكلام لم يجوز، وكذلك غيره من جميع الأفعال.

الثاني: المضمر المستعمل إظهاره: هذا الباب إنما يجوز إذا علمت 1 أنَّ الرجل مستغنٍ عن لفظك بما تضمنه، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضربٍ فتقول: زيداً 2 ورأسه وما أشبه ذلك تريد: اضرب رأسه، وتقول في النهي: الأسد الأسد، نهيته أن يقرب الأسد، وهذا الإضمار أجمع في الأمر والنهي، وإنما يجوز مع المخاطب ولا يجوز مع الغائب، ولا يجوز إضمار حرف الجر، ومن ذلك أن ترى رجلاً يسدد سهمًا فتقول: "القرطاس والله" أي: يصيبُ القرطاس، أو رأيته في حال رجلٍ قد أوقع فِعْلاً أو أخبرته عنه بفعلٍ فقلت: "القرطاس والله" أي: أصاب القرطاس، وجاز أن تضمر الفعل للغائب؛ لأنه غير مأمورٍ ولا منهيٍّ، وإنما الكلام

1 في "ب" إذا أعملت، وهو خطأ.

2 في "ب" أو رأسه.

خبرٌ فلا لبس فيه كما¹ يقع في الأمر، وقالوا: "الناس مجزيون بأعمالهم" إن خيرًا فخيرٌ، وإن شرًا فشرٌ، يراد إن كان خيرًا.

ومن العرب من يقول: "إن خيرًا فخيرًا"² كأنه قال: "إن كان ما فعل خيرًا جُزي خيرًا"³ والرفع في الآخر أكثر؛ لأن ما بعد الفاء حقه الاستئناف ويجوز: "إن خيرٌ فخيرٌ" على أن تضمير "كان" التي لها خبر وتضمير خبرها، وإن شئت أضمرت "كان" التي بمعنى "وقع" ومثل ذلك: قد مررتُ برجلٍ إن طويلًا وإن قصيرًا، ولا يجوز في هذا إلا النصب⁴، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: "إن لا صالحَ فطالحٌ"، على: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فطالحٍ⁵ وقال سيويه: هذا ضعيفٌ قبيحٌ، قال: ولا يجوزُ أن تقول: عبد الله المقتولُ⁶ وأنت تريد "كن عبد الله" لأنه ليس فعلًا يصلُ من الشيء إلى الشيء⁷ ومن ذلك: "أو فرقًا خيرًا مِنْ حُبٍ" ولو رفع جاز، كأنه قال⁸: "أو امرئٍ فرقٌ"، وألا طعامَ ولو تمرًا أي: "ولو كان الطعامُ تمرًا" ويجوز: "ولو تمرٌ" أي: ولو كان تمرًا⁹، ومن هذا الباب: "خيرٌ مقدمٌ"

1 "كما" ساقط في "ب".

2 قال سيويه 1/ 457 مستدلًا على تقديم الفعل بعد إن الشرطية وحمله على إضمار فعل؛ لأن حرف الشرط يقتضيه مضمراً أو مظهرًا، جاز تقديمه مع الفعل الماضي في "إن" لأنها أم حروف الجزاء، قال: ... هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيرًا فخيرًا، وإن شرًا فشرًا. انظر: الكتاب 1/ 130.

3 في الأصل: أجزى، والتصحيح من "ب".

4 لأنه لا يجوز أن يحمل الطويل والقصير على غير الأول.

5 انظر الكتاب 1/ 132.

6 المقتول، ساقط في "ب".

7 انظر الكتاب 1/ 133.

8 كأنه قال، ساقط في "ب".

9 قال سيويه 1/ 136: ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: ألا طعامَ ولو تمرًا، كأنك قلت: ولو كان تمرًا.

أي: قدمت، وإن شئت قلت: "خيرٌ مقدمٌ" فجميع ما يرفع إنما تضرع في نفسك ما تظهر، وجميع ما ينصب إنما تضرع في نفسك غير ما تظهر [فافهم هذا، فإن عليه يجري هذا الباب، ألا ترى أنك إذا قلت: خيرٌ مقدمٌ فالمعنى: قدمت، فقدمت فعل، وخيرٌ مقدم اسم، والاسم غير الفعل فانتصب بالفعل، فإذا رفعت فكأنك قلت: قدومك خيرٌ مقدم] 1 فإنما تضرع، قدومك خيرٌ مقدم، فقدومك "هو خيرٌ مقدم"، وخبرٌ المبتدأ هو المبتدأ وإذا قلت: "خيرٌ مقدمٌ" فالذي أضمرت "قدمت" وهو فعلٌ وفاعلٌ، والفعل والفاعل غير المفعول، فافهم هذا فإن عليه يجري هذا الباب، ومن هذا الباب قولهم: "ضربت وضربني زيدٌ" تريد: "ضربتُ زيداً وضربني" إلا أن هذا الباب أضمرت ما عمل فيه الفعل، وذلك أضمرت الفعل نفسه، وكذلك كلُّ فعلين يعطف أحدهما على الآخر فيكون الفاعل فيهما هو المفعول، فلك أن تضرعه مع الفعل وتعمل المجاور له، فتقول على هذا: متى ظننتُ أو قلتُ: زيدٌ منطلق؛ لأن ما بعد القول محكي، وتقول: "متى قلتُ أو ظننتُ زيداً منطلقاً" فإذا قلت: "ضربني وضربتُ زيداً" ثبيت فقلت: "ضرباني وضربتُ الزيدين" فأضمرت قبل الذكر؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل، ولولا أن هذا مسموعٌ من العرب لم يجز، وإنما حسن هذا لأنك إذا قلت: ضربتُ وضربني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيداً، فالتأويل: تضاربنا، فكل واحدٍ فاعلٌ مفعولٌ في المعنى فسومح في اللفظ لذلك. ومن ذلك: "ما منهم يقومٌ" فحذف المبتدأ، كأنه قال: "أحدٌ منهم يقومٌ" ومن ذلك قوله عز وجل: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ} 2، أي: "أمرى صبرٌ جميلٌ".

الثالث: المضمرة المتروكة إظهاره: المستولي على هذا الباب الأمر وما جرى مجراه، وقد يجوز فيه غيره، فمن ذلك ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: "إياك" إذا حذرت، والمعنى: "باعد إياك" ولكن لا يجوز إظهاره،

1 ما بين القوسين زيادة من "ب".

2 يوسف: 83.

(249/2)

وإياك والأسد وإياك الشر، كأنه قال: إياي لأتقين وإياك فاتقين، فصارت "إياك" بدلاً من اللفظ بالفعل، ومن ذلك: "رأسه والحائط، وشأنك والحج، وامراً ونفسه" فجميع هذا المعطوف إنما يكون بمنزلة "إياك" لا يظهر فيه الفعل ما دام معطوفاً، فإن أفردت

جَازَ الإِظهارَ والواو ههنا بمعنى "مَعَ". ومما جُعِلَ بدلًا من الفعل: "الحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ، وضربًا ضربًا" انتصب على "الزم" 1 ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى "افعل" ودخولُ "الزم" على "افعل" محالٌّ، وتقول: "إياكَ أنتَ نفسُكَ أنْ تفعلَ" ونفسُكَ إنْ وصفتَ المضمرَ الفاعلَ رفعتَ [وإنْ أضفتَ إياكَ نصبتَ وذلك] 2 لأنَّ "إياكَ" بدلٌ من فِعْلٍ وذلك الفعلُ لا بُدَّ لَهُ من ضميرِ الفاعلِ المأمورِ وإنْ وصفتَ "إياكَ" نصبتَ وتقول: "إياكَ أنتَ وزيدٌ، وزيدًا" 3 بحسبِ ما تقدّر، ولا يجوز: "إياكَ زيدًا" بغيرِ واوٍ، وكذلك: "إياكَ أنْ تفعلَ" إنْ أردتَ: "إياكَ والفعلَ" وإنْ 4 أردتَ: إياكَ أعِظْ مخافةً أنْ تفعلَ 5، جازَ. وزعموا أن ابن أبي إسحاق 6 أجازَ:

- 1 قال سيبويه 1 / 139: ومما جعل بدلًا من اللفظ بالفعل قولهم: الحذر الحذر، والنجاء النجاء، وضربًا ضربًا، فإنما انتصب هذا على: الزم الحذر وعليك النجاء، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمنزلة أفعل، ودخول الزم عليك على "أفعل" محال.
- 2 زيادة من "ب".
- 3 قال سيبويه 1 / 140: "فإن قلت: إياك أنت وزيد" فأنت بالخيار، إن شئت حملته على المنصوب، وإن شئت على المضمر المرفوع.
- 4 في "ب" "فإن".
- 5 لأنك تريد أن تضمه إلى الاسم الأول، كأنك قلت: نحّ لمكان كذا وكذا.
- 6 ابن أبي إسحاق: هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، هو الذي فرع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز حتى عمل فيه كتابًا مما أملاه، وكان رئيس الناس وواحدتهم، أخذ النحو عن يحيى بن يعمر، وأخذ القراءة عنه وعن نصر بن عاصم، مات سنة 117هـ، وقال ابن تغري بردي: إنه توفي سنة 127هـ. وترجمته في طبقات الزبيدي / 7، وإنباه الرواة 2 / 107، ومراتب النحويين / 12، والنجوم الزاهرة 1 / 303.

(250/2)

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرْءَ فَإِنَّهُ ... إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْخَيْرِ زَاجِرٌ 1
 كأنه قال: "إياكَ" ثم أضمر بعد "إياكَ" فعلًا آخر، فقال: اتقِ المرءَ 2.
 وقال الخليل: لو أنَّ رجلًا قال: إياكَ نفسُكَ لم أعنفهُ 3، يريدُ أن "الكافَ" اسمٌ

وموضعها خفضٌ، قال سيبويه: وحديثي من لا أتهم⁴ عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: "إذا بلغ الستين فإياه وإيا الشواب⁵" ومن ذلك: "ما شأنك وزيدا" كأنه قال: "وما شأنك وملايسة زيدا"، وإنما فعلوا ذلك فرارا من العطف على المضمر المخفوض وحكوا: ما أنت وزيدا، وما شأن عبد الله وزيدا كأنه قال ما كان⁷. فأما: ويله وأخاه فانتصب بالفعل الذي نصب ويله، كأنك قلت: ألزمت الله ويله. وإن قلت: ويل له وأخاه نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، ومن ذلك: سقيا ورعيا وخيبة ودفرا

1 من شواهد سيبويه 1/ 141، على نصب "المراء" بعد إياك مع إسقاط حرف العطف ضرورة، والمعروف في الكلام: إياك والمراء، ورواية سيبويه: إلى الشر دعاء وللشر جالب.

وكذلك رواية المبرد في المقتضب، والمراء: مصدر ماريته مماراة، ومراء، أي: جادلته، ويقال: ماريته أيضا إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل، ولا يكون المراء اعتراضا بخلاف الجدل، فإنه يكون ابتداء واعتراضا.

والبيت ينسب للفضل بن عبد الرحمن القريشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل. وانظر: المقتضب 3/ 213، والخصائص 3/ 112، والمعجم للمرزباني 310، وابن يعيش 2/ 25، والعيني 4/ 113، والخزانة 1/ 465.

2 انظر الكتاب 1/ 141.

3 قال سيبويه 1/ 141: قال الخليل: لو أن رجلا قال: إياك نفسك، لم أعنفه؛ لأن هذه الكاف مجرورة.

4 لعله يعني أبا زيد الأنصاري.

5 انظر الكتاب 1/ 141، والشواب جمع شابة.

6 قال سيبويه 1/ 141: "قالوا: ما شأنك وزيدا" أي: ما شأنك وتناولك زيدا.

7 يريد: ما كان شأن عبد الله وزيدا.

(251/2)

وجدعا وعقرًا وبؤسا وأفة وتفة [له] 1 ويُعدا وسحقا وتغسا وتبا وهرا، وجميع هذا بدل من الفعل كأنه قال: سقاك الله ورعاك، وأما ذكرهم "لك" بعد "سقيا" فليبينوا المعنى بالدعاء وليس بمبني على الأول²، ومنه: "ثربا" و"جندلا" أي: ألزمت الله وقالوا: فاهأ

لفيك يريدون: الداهية، ومنه هنيئاً مرياً ومنها ويلك وويلك وويلك وويلك لا يتكلم به مفرداً ولا يكون إلا بعد "ويلك" 3. ومن ذلك سبحان الله ومعاذ الله وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت، وقعدك الله إلا فعلت بمنزلة: نشدتك الله، وزعم الخليل: أنه تمثيل لا يتكلم به 4، ومنه قولهم: كرمًا وصلفًا وفيه معنى التعجب كأنه قال: "ألزمك الله" 5 وصار بدلًا من أكرم به وأصلف به، ومنه: لبيك وسعديك وحنانيك وهذا مثني، وجميع ذاك الباب إنما يعرف بالسماع ولا يقاس، وفيما ذكرنا ما يدلُّك على الشيء المحذوف إذا سمعته، ومن ذلك قولهم: "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوت حمارٍ" لأنَّ معنى "له صوتٌ" هو يصوت، فصار له صوتٌ بدلًا منه، ومن هذا: "أزيدًا ضربته" تريد: أضربت زيدًا ضربته فاستغنى 7 "بضربه" وأضمر فعلٌ يلي حرف الاستفهام، وكذلك يحسن في كل موضع هو بالفعل أولى، كالأمر والنهي والجزاء، تقول: "زيدًا اضربه" وعمراً لا يقطع الله يده، وبكرًا لا تضربه،

1 زيادة من "ب".

2 يريد: أنه ليس خبراً له.

3 انظر الكتاب 160-166.

4 انظر الكتاب 1/ 163.

5 قال سيويو 1/ 165: "ومما ينتصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنه في معنى التعجب، قوله: كرمًا وصلفًا، كأنه يقول: ألزمك الله وأدام لك كرمًا، وألزمك صلفًا، ولكنهم حذفوا الفعل ههنا، كما حذفوه في الأول لأنه صار بدلًا من قولك: أكرم به وأصلف به..".

6 في "ب" هذان بدلًا من "ذا" وهو خطأ.

7 في "ب" واستغنى.

(252/2)

وإن زيدًا تراه تضربه، وكذلك إذا عطفت جملةً على جملةٍ فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى، وذلك نحو: "ضربتُ زيدًا وعمراً كلمته" والتقدير: ضربتُ زيدًا وكلمتُ عمرًا فأضمرت فعليًا يفسره 1 "كلمته" وكذلك إن اتصل الفعل 2 بشيء من سبب الأول تقول: "لقيتُ زيدًا

وعمرًا ضربتُ أباهُ" كأنك قلت: "لقيتُ زيدًا وأهنتُ عمرًا وضربتُ أباهُ" فتضمّر ما يليق بما ظهر، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار، وذلك نحو قولك: "زيدٌ ضربته وعمرٌو كلمته" إن عطفت على الجملة الأولى التي هي [الابتداء والخبرُ رفعتَ وإن عطفت على الثانية] 3 التي هي فِعْلٌ وفاعلٌ وذلك قولك: ضربته، نصبتَ، ومن ذلك قولهم: أمّا سمينا فسمينَ، وأمّا عالمًا فعالمٌ، ومنه 4 قولهم: "لَكَ الشَّاءُ شاةٌ بدرهمٍ" ومنه قولهم: "هذا ولا زعماتِكَ" أي: لا أتوهم [زعماتِكَ] 5 وكليهما وتمرًا 6. ومن العرب من يقول: "كلاهما وتمرًا" كأنه قال "كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرًا" ومن ذلك: " {انتهوها خيرًا لكم} 7، ووراءك أوسع لك، وحسبك خيرًا لك" لأنك تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر ولا يجوزُ ينتهي خيرًا لي؛ لأنك إذا نهيته فأنت ترجيه إلى أمرٍ، وإذا أخبرتَ فلستَ تريد شيئًا من ذلك، ومن ذلك: "أخذته فصاعدًا وبدرهمٍ فزائدًا" 8. أخبرت بأدنى الثمن، فجعلته أولاً، ثم قررت

1 في "ب" تفسيره.

2 في "ب" الفعل بالفعل شيء بشيء.

3 ما بين القوسين ساقط في "ب".

4 في "ب" ومنهم، والصحيح ما أثبتناه.

5 زيادة من "ب" وهذا مثل، أي: هذا هو الحق ولا أتوهم زعماتك ... ولا يجوز ظهور العامل الذي قبله أتوهم؛ لأنه أجرى أتوهم مثلاً، والأمثال لا تغير. وانظر الأشباه والنظائر 1/ 89.

6 انظر الكتاب 1/ 142.

7 النساء: 171، وتكملة الآية: {وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ} .

8 انظر الكتاب 1/ 146-147 بعد زيد.

(253/2)

شيئاً بعد شيءٍ لأثمانٍ شتى، ولا يجوز دخول الواو 1 هنا، ويجوز دخول "ثم" ومما انتصب على الفعل المتروك إظهاره المنادى في قولك: "يا عبد الله" وقد ذكرت ذلك 2 في باب النداء 3.

قال سيبويه: ومما يدلُّك على أنه انتصب على الفعل قولك: "يا إياك" إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا⁴، وذكر أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك فقال: إنها "إن" ضمت إليها "ما" ⁵ وجعلت عوضًا من اللفظ بالفعل، تريد: إن كنت منطلقًا، قال⁶: ومثل ذلك: "إمّا لا" كأنَّه قال: "افعلْ هذا إنْ كنتَ لا تفعلْ غيره"، وإنما هي "لا" أميلت في هذا الموضع؛ لأنَّها جعلت مع ما قبلها كالشيء الواحد، فصارت كأنَّها ألفٌ رابعةٌ، فأميلتُ لِدَاك، ومن ذلك: مرحبًا وأهلاً، زعم الخليل أنه بدلٌ من: رحبت بلادك⁷، ومنهم من يرفع فيجعل ما يضمَر هو ما يظهر⁸.
واعلم: أن جميع ما يحذف، فإنهم لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليلًا على ما ألقوا.

-
- 1 قال سيبويه 1/ 147: "فالواو لم ترد فيها هذا المعنى ولم تلزم الواو الشينين أن يكون أحدهما بعد الآخر، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، لم يكن في هذا دليل على أنك: مررت بعمرو".
 - 2 في "ب" لك.
 - 3 مر هذا في الجزء الأول ص 414.
 - 4 انظر الكتاب 1/ 147.
 - 5 انظر الكتاب 1/ 147.
 - 6 في "ب" وقال، بزيادة واو.
 - 7 انظر الكتاب 1/ 149، فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً، فقلت: مرحباً وأهلاً، أي: أدركت ذلك وأصببت، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، فكأنه صار بدلاً من رحبت بلادك.
 - 8 في سيبويه 1/ 149: ما يضمَر هو ما أظهر.

(254/2)

الاتساع:

اعلم: أن **الاتساع** ضربٌ من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدعُ ما عمِلَ فيه على 1 حاله في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الطرف يقوم مقام الاسم. فأما الاتساع في إقامة المضاف

إليه مقام المضاف فنحو قوله: {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ} 2 تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلان يطؤون الطريق، يريدون: أهل الطريق وقوله: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} 3 إنما هو بر مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ 4. وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيد عليه يومان" وإنما المعنى: صيد عليه الوحش في يومين، و"ولد له ستون عامًا" والتأويل: "ولد له الولد في ستين عامًا" ومن ذلك قوله عز وجل 5: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} 6 وقولهم: "هَارَكَ صَائِمٌ وَلَيْلُكَ قَائِمٌ" وإنما المعنى: "أَنَّكَ صَائِمٌ فِي النَّهَارِ وَقَائِمٌ فِي اللَّيْلِ" وكذلك: يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ 7 وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: "سرتُ فرسخين يومين" 8 إن شئت نصبت انتصابَ الظروف، وإن

-
- 1 في "ب" من، بدلًا من "على".
 - 2 يوسف: 82، وانظر الكتاب 108 / 1 وج 25 / 2، {وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا}.
 - 3 البقرة: 177، وانظر الكتاب 108 / 1، والمقتضب 3 / 231.
 - 4 في سيبويه 108 / 1: إنما هو: "وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ".
 - 5 في "ب" تعالى.
 - 6 سبأ: 33، وانظر الكتاب 108 / 1.
 - 7 هذا رجز من شواهد الكتاب 1 / 89 و 2 / 99، وقد مر تفسيره في الجزء الأول ص / 235.
 - 8 انظر الكتاب 1 / 114.

(255/2)

شئت جعلت نصبيهما بأتهما مفعولان 1 على السعة، وعلى ذلك قولك: "سيرَ يزيدٍ فرسخانِ يومين" إذا جعلت الفرسخين يقومان مقامَ الفاعل، ولك أن تقول: سيرَ يزيدٍ فرسخينِ يومانِ، فتقوم اليومين مقامَ الفاعل.

-
- 1 في الأصل: "مفعولين" وهو خطأ، وما بعد مفعولين إلى آخر الباب ساقط في "ب".

(256/2)

باب الزيادة والإلغاء

مدخل

...

باب الزيادة والإلغاء:

اعلم: أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً [والجمل التي تأتي مؤكدةً ملغاة أيضاً، وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب] 1 والتي تلغى تنقسم أربعة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ وجملةٌ. الأول: الاسم: وذلك نحو: "هو" 2 إذا كان الكلام فصلاً 3 فإنه لا موضع له من الإعراب، ولو كان له موضع لوجب أن يكون له خبرٌ إن كان مبتدأً أو يكون له مبتدأٌ إن كان هو خبراً، وقيل في قوله: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} 4 "ذلك" [زائدة] 5.

1 زيادة من "ب".

2 يرى الكوفيون أن لهذا الضمير محلاً من الإعراب وسموه عماداً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، أما البصريون فيسمونه ضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم، ليخرج من معنى النعت ولا موضع له من الإعراب عندهم؛ لأنه إنما دخل لمعنى هو الفصل. وانظر الإنصاف / 376.

3 "الكلام" ساقط في "ب".

4 الأعراف: 26.

5 زيادة من "ب".

(257/2)

الثاني: الفعل: ولا يجوز عندنا أن يلغى فعلٌ ينفذ منك إلى غيرك ولكن الملقى نحو: "كان" في قولك: "ما كان أحسنَ زيداً" الكلام: ما أحسنَ زيداً و"كان" إنما جيء بها لتبين أن ذلك [كان] 1 فيما مضى. الثالث: الحرف: وذلك نحو: ما في قوله عز وجل 2: {فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} 3 لو كان "لِمْا" موضع من الإعراب ما عملت الباء في "نقضهم"، وإنما جيء بها زائدةً للتأكيد، ومن ذلك "إن" الخفيفة تدخل مع "ما" للنفي 4 في نحو قوله: وما إن طَبْنَا جُبْنَ 5،

وكذلك "إن" في قولك: "لما إن جاء قمتُ إليه"6 المعنى: "لما جاء قمتَ" وكذلك "ما" إذا كانت كافةً فلا موضع لها من الإعراب في نحو قولك: "إنما زيدٌ منطلقٌ" كفت "ما" "إن" عن الإعراب [كما منعت إن "ما" من الإعراب] 7 وكذلك "ربّما" تقول: "ربّما يقومُ زيدٌ" لولا "ما" لما 8 جاز أن يلي "رَبٌّ" فعلٌ، ومن ذلك "بعدما"9، قال الشاعر: أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا ... أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالشَّهَابِ الْمُخْلِسِ10

1 زيادة من "ب".

2 "عز وجل" ساقط من "ب".

3 النساء: 155.

4 في "ب" من، بدلًا من "في".

5 مر شرحه في الجزء الأول، ص/ 286.

6 "إليه" ساقط في "ب".

7 زيادة من "ب".

8 في الأصل "ما" وإضافة اللام من "ب".

9 حذفت جملة "زيد منطلق" إذ إنها دخيلة هنا.

10 من شواهد سيبويه 1/ 283، على زيادة "ما" وجعلها كافة "بعد" عن الإضافة، ويروى الشاهد: كالثغام المخلص.

والعلاقة: الحب، والأفنان: جمع فنن، وهو الغصن، وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستعارة، والشهاب معروف، والثغام على روايته به جمع ثغامة، وهي خيوط طوال دقاق من أصل واحد، إذا جفت ابيضت كلها، المخلص: ما اختلط فيه البياض بالسواد، وصغر الوليد ليبدل على شباب المرأة، والبيت للمرار الفقعي. وانظر: المقتضب 2/ 54، والكمال/ 194، وابن الشجري 2/ 242، والمغني 2/ 10، وإصلاح المنطق/ 45، والجمهرة 2/ 220، وشرح السيرافي 1/ 450.

(258/2)

فجميع هذه لا موضع لها من الإعراب، وقد جاءت حروفٌ خافضةٌ، وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعانٍ1 فمن ذلك: "ليس زيدٌ بقائمٍ" أصل الكلام: "ليس زيدٌ قائمًا" ودخلت الباء لتؤكد النفي [وخص النفي بها دون الإيجاب] 2 ومن ذلك: "ما من رجلٍ

في الدارِ "دخلت" مِنْ "لتبين أن الجنس كله منفي وأنه لم 3 يرد القائل أن ينفي رجلاً واحداً. [قال أبو بكر] 4: وحقُّ الملغى عندي أن لا يكونَ عاملاً ولا معمولاً فيه 5 حتى يلغى من الجميع وأن يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير 6 التأكيد، وهذه الحروف التي خُفِضَ بها قد دخلت لمعانٍ غير التأكيد. من الحروف الملغاة "لا" شبهوها "بما" فمن ذلك قولك: "ما قامَ زيدٌ ولا عمرو" والواو العاطفة ولا لَعَوُ [و"لا" إنما دخلت تأكيداً للنفي، وليزولَ بها اللبسُ إذا كانَ منفيًا؛ لأنَّه قد يجوزُ أن تقول: ما قامَ زيدٌ وعمرو ما قاما معاً] 7 وقالوا في قوله: {لا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ} 8: إنَّ "لا" زائدةٌ، {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} 9 إنما هو: لأنَّ يعلمَ، وجملَةُ الأمرِ أنها لا تترادُّ إلا في موضع غير مُلبسٍ كما لا تترادُّ 10 "ما" وأما

1 في الأصل "لمعاني".

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" ليس، بدلاً من "لم".

4 زيادة من "ب".

5 انظر شرح المفصل 8/ 137، فقد ذكر ابن يعيش هذا عن ابن السراج.

6 "غير" ساقطة في "ب".

7 زيادة من "ب".

8 القيامة: 1.

9 الحديد: 29.

10 كما لا تتراد، ساقط من "ب".

(259/2)

قولك 1: "حسبك به" كلامٌ صحيحٌ كما تقول: كفايتك به وفيه معنى الأمر 2 أو التعجب وقولهم: {كَفَى بِاللَّهِ} 3 قال سيبويه: إنما هو "كفى الله" والباء زائدة 4، والقياس يوجب أن يكون التأويل: "كفى كفايتي بالله" فحذف المصدر 5 لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود 6.

الرابع: الجملة: وذلك نحو قولك: "زيدٌ ظننتُ منطلقٌ" بنيتَ "منطلقاً" على "زيد" ولم تعمل "ظننتُ" وألغيته وصار المعنى: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإن قدمت "ظننتُ" قَبَحَ

الإلغاء. ومن هذا الباب الاعتراضات، وذلك نحو قولك: زيد -أشهد بالله- منطلق، وإن زيدا -فافهم ما أقول- رجل صدق، وإن عمرا -والله- ظالم، وإن زيدا -هو المسكين- مرجوم، وعلى ذلك يتأول قوله عز وجل7: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا، أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ} 8، ف {أُولَئِكَ} هو الخبر و {إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا} "اعتراض" ومنه قول الشاعر:
 إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي ... -قسمًا- إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ9

1 في "ب" قولهم.

2 في "ب" والتعجب.

3 العنكبوت: 52.

4 انظر الكتاب 1/ 19.

5 في "ب" المضاف.

6 في "ب" موجود في العربية.

7 كلمتا "عز وجل" ساقطتان في "ب".

8 الكهف: 30.

9 من شواهد سيبويه 1/ 190، على نصب "قسمًا" على المصدر المؤكد لما قبله، وابن السراج جعله توكيدًا على جهة الاعتراض. والبيت للأحوص يمدح به عمر بن عبد العزيز.

وانظر الأغاني 18/ 195، والعقد الفريد 4/ 363، وابن يعيش 1/ 116، ومهذب الأغاني 3/ 187، وشرح الرماني 3/ 163، والخزانة 1/ 247 و 4/ 15.

(260/2)

قوله "قسمًا" اعتراض، وجملة هذا الذي يجيء معترضًا، إنما يكون توكيدًا للشيء أو لدفعه؛ لأنَّه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد. واعلم: أنه لا يجوز أن يعترض بين واو العطف وبين المعطوف بشيء، لا يجوز أن تقول: "قام زيد -فافهم- عمرو، ولا قام زيد -ووالله- عمرو". وقد أجاز قوم الاعتراض في "ثم وأو ولا" لأنَّ أو ولا و"ثم يضمن بأنفسهن" فيقولون: "قام زيد ثم -والله- محمد". ومما يلغيه الكوفيون ولا يعرفه البصريون: "زيدًا قمتُ فضربتُ"، يلغون القيام كأنهم

قالوا: "زيدًا ضربتُ" وهذا رديءٌ في الإلغاء؛ لأن ما يلغى ليس حقه أن يكون بعد فاءٍ تعلق ما بعدها به. [قال أبو بكر] 1: قد انتهينا إلى الموضوع الذي يتساوى فيه كتابُ الأصول وكتابُ الجُمْل بعد ذكر "الذي" والألف واللام ثُمَّ لا فرق بينهما إلا أنَّ بعد التصريف زيادة المسائل فيه، والجملُ ليس فيه ذلك.

1 زيادة من "ب". وقد ذكر البغدادي في شرح هذا البيت قول ابن السراج في الأصول.

(261/2)

ذكر الذي والألف واللام:

الإخبار بالذي والألف واللام التي في معناها: ضربتُ من المبتدأ والخبر، وموضع "الذي" من الكلام أن يكون مع صلته صفةً لشيءٍ وإنما اضطر إلى الصفة "بالذي" للمعرفة؛ لأن وصف النكرة على ضربين: مفردٌ وجملةٌ، فالمفرد نحو قولك: مررتُ برجلٍ عاقلٍ وقائمٍ وما أشبه ذلك، والجملة التي توصفُ بها النكرة تنقسم قسمين: مبتدأً وخبرٌ، نحو قولهم: مررتُ برجلٍ "أبوه منطلقٌ" وفِعْلٌ وفاعلٌ نحو قولك: مررتُ برجلٍ قامَ أبوه، فلما كانت النكرات قد توصفُ بالحديث والكلام التام احتيج في المعرفة إلى مثل ذلك، فلم يجز أن توصفُ المعرفة بما توصفُ به النكرة لأن

(261/2)

صفة النكرة نكرةٌ مثلها وصفة المعرفة معرفةٌ مثلها، فجاز وصف النكرة بالجملة؛ لأن كَلَّ جملةٌ فهي نكرةٌ ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما يعرف لا يستفاد، فلما كان الأمر كذلك وأريد مثله في المعرفة جاءوا باسمٍ مبهمٍ معرفةً لا يصح معناه إلا بصلته 1 وهو "الذي" فوصلوه بالجملة التي أرادوا أن يضعوا المعرفة بها لتكون صفةً المعرفة معرفةً كما أن صفةً النكرة نكرةٌ، "فالذي" 2 عند البصريين أصله "لذي" مثل "عمى" ولزمته الألف واللام فلا يفارقانه ويثنى فيقال: "اللذان" في الرفع "واللذين" في الخفض والنصب 3، ويجمع فيقال: "الذين" في الرفع وغيره، ومنهم من يقول: "اللذون" في الرفع "واللذين" في الخفض والنصب، والمؤنث "التي" واللذان واللاتي

واللواتي" وقد حكي في "الذي" "الذي" بإثبات الياء "والذ" بكسر الذال بغير ياء
و"الذ" 4 بإسكان الذال، "والذي" بتشديد الياء وفي التثنية "اللدان" بتشديد النون،
"واللذا" بحذف النون وفي الجمع "الذين والذون واللاءون"، وفي النصب والخفض اللاتين
واللاء بلا نون واللاي" بإثبات الياء في كل حالٍ [والأولى] 5 وللمؤنث، التي واللاء
بالكسر ولا ياء والتي والت بالكسر بغير ياء، والت بإسكان التاء، واللتن واللتن بغير
نون، واللتن بتشديد النون وجمع "التي" اللاتي، واللات بغير ياء، واللواتي واللوات
بالكسر بغير ياء، واللواء واللاء بهمزة مكسورة، واللات مثل اللغات، ممدود مكسور
التاء وطيء6 تقول: "هذا ذو قال ذاك" يريدون: الذي [قال ذلك] 7

1 في "ب" بصلة.

2 في "ب" والذي.

3 في "ب" في النصب والخفض.

4 في "ب" واللد.

5 زيادة من "ب".

6 انظر: التصريح 1/ 137.

7 زيادة من "ب".

(262/2)

و"مررت بذو قال ذاك" 1 في كل وجه في الجمع، وحكي 2: أنه يجوز ذوات قلت ذاك 3،
ورأيت ذو قال ذاك، ولأنتي: ذات قالت ذاك قلت ذاك "فذو" يكون في كل حالٍ
رفعًا ويكون موحداً في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث، قالوا: ويجوز في المؤنث أن
تقول: "هذه ذات قلت ذاك" في الرفع والنصب والخفض، فأما التثنية في "ذو وذات"،
فلا يجوز فيه إلا الإعراب في كل الوجه، وحكي: أنه قد سمع في "ذات" و"ذوات"
الرفع في كل حالٍ.

وقال غير البصريين: إن أصل "الذي" هذا، وهذا عندهم أصله ذال واحدة وما قالوه:
بعيد جدا لأنه لا يجوز أن يكون اسمٌ على حرفٍ في كلام العرب إلا المضمرة المتصلة،
ولو كان أيضًا الأصل حرفًا واحدًا ما جاز أن يصغر والتصغير لا يدخل إلا على اسمٍ
ثلاثي، وقد صغرت العرب "ذا" والموجود والمسموع مع ردنا له إلى الأصول من "الذي"

ثلاثة أحرف: لَامٌ وذالٌ وياءٌ، وليس لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح والحجة البينة على أي لا أدفع أنَّ "ذَا" يجوز أن يستعمل في موضع "الذي" فيشار به إلى الغائب ويوضح بالصلة؛ لأنه نقل من الإشارة إلى الحاضر إلى الإشارة إلى الغائب فاحتاج إلى ما يوضحه لما ذكرنا.

وقال سيبويه: إن "ذَا" تجري بمنزلة "الذي" وحدها وتجري مع "مَا" بمنزلة اسم واحد، فأما 4 إجراؤهم "ذَا" بمنزلة "الذي" فهو قولهم: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ 5، وقال لبيد:

1 "ذاك" ساقط من "ب".

2 في "ب" ويحكى.

3 زيادة من "ب".

4 في الأصل "فإنما" والتصحيح من "ب".

5 انظر الكتاب 1/ 405.

(263/2)

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ ... أَتَحِبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ¹
وأما إجراؤهم إياه مع "مَا" بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً،
كأنك قلت: ما رأيت؟ [ومثل ذلك قولهم] 2: ماذا ترى؟ فتقول: خيراً 3 وقال الله 4:
{مَاذَا أُنْزِلَ رُبُّكُمْ، قَالُوا: خَيْرًا} 5 [كأنه قال: ما أنزل ربكم؟ قالوا: خيراً، أي: أنزل
خيراً] 6 فلو كان "ذَا" لغواً لَمَا قالت العرب: عما ذا تسأل؟ ولقالوا: عَمَّ ذَا تسأل؟
ولكنهم جعلوا "مَا وَذَا" اسماً واحداً كما جعلوا "مَا وَإِنَّ" حرفاً واحداً حين قالوا: "إنما"
ومثل ذلك كأثما و"حيثما" في الجزاء ولو كان "ذَا" بمنزلة "الذي" في هذا الموضع ألبتة
لكان الوجه في "ماذا رأيت؟" إذا أراد الجواب أن تقول: خيرٌ 7، فهذا الذي ذكر
سيبويه يبيّن واضح من استعمالهم "ذَا" بمنزلة "الذي"، فأما أن تكون "الذي" هي "ذَا"
فبعيدٌ جداً، ألا ترى أنهم حين استعمالوا "ذَا" بمنزلة "الذي" استعمالوها بلفظها ولم
يغيروها، والتغيير لا يبلغ هذا الذي ادعوه والله أعلم، ولا يعرف له نظير في كلامهم.
ومَنْ

- 1 من شواهد سيبويه 1/ 405، على رفع "نحب" وما بعده، وهو مردود على "ما" في قوله: ماذا، فدل ذلك على أن "ذا" في معنى الذي، وما بعده من صلته. والنحب: النذر، يقول: ألا تسألان مجتهدًا في أمر الدنيا وتتبعها، فكأنما أوجب على نفسه ذلك نذرًا يجري إلى قضائه وهو منه في ضلال.
- وانظر: شرح السيرا في 3/ 182، وابن يعيش 3/ 149، والمغني 332/، والتصريح 1/ 139، والخزانة 2/ 556، واللسان "نحب"، والسيوطي 711/، والأشئوني 1/ 79، والشعراء المخضرمين د. الحبوري 237، والديوان 254 "ط. ليسك".
- 2 ما بين القوسين ساقط في "ب".
- 3 في "ب" خير، بالرفع.
- 4 وقال الله، ساقط من "ب".
- 5 النحل: 30، وانظر الكتاب 1/ 405.
- 6 زيادة من "ب".
- 7 انظر الكتاب 1/ 405.

(264/2)

ومأ وأي، يستعملن بمعنى "الذي" فيوصلن كما توصل، ولكن لا يجوز أن "يوصفَ
بهن" 1 كما وصف "بالذي" لأنها أسماءٌ لمعانٍ تلزمها، ولهن تصرفٌ غير تصرف "الذي"
لأنهن يكنَّ استفهامًا وجزاء، وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والألف واللام تستعمل في
موضع "الذي" 2 في الوصف ولكنها لا تدخل إلا على اسم، فلما كان ذلك من شأنها
وأرادوا أن يصلوها بالفعل نقلوا الفعل إلى اسم الفاعل، والفعل يريدون فيقولون في
موضع "الذي قام" القائم [فالألف] 3 واللام قد صارتا اسمًا وزال المعنى الذي كان له
واسمُ الفاعل ههنا فعلٌ وذاك يراؤ به، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: "هذا ضاربٌ زيدًا
أمسٍ" حتى تضيف، ويجوز أن تقول: "هذا الضاربُ زيدًا أمسٍ" لأنك تنوي "بالضاربِ"
الذي ضرب، ومتى لم تنو بالألف واللام "الذي" لم يجز أن تعمل ما دخلت عليه، وصار
بمنزلة سائر الأسماء إلا أن الفاعل هنا إعرابه إعراب "الذي" بغير صلة؛ لأنه لا يمكن فيه
غير ذلك، وكان الأخفش يقول: "إنَّ زيدًا" في قولك: "الضاربُ زيدًا أمسٍ" منصوبٌ
انتصاب: الحسن وجهًا 4، وأنه إنما نصب لأنه جاء بعد تمام الاسم. وقال أبو بكر:
ليس عندي كما قال؛ لأن الأسماء التي تنتصب عن تمام الاسم إنما يكنَّ نكراتٍ،

والحسنُ وما أشبههُ قد قال سيبويه: إنه مشبه باسم الفاعل⁶، وقد ذكرنا ذًا فيما تقدم.

1 يوصف بمن، ساقط من "ب".

2 قال سيبويه 1/ 93: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدًا، في معنى: هذا الذي ضرب زيدًا، وعمل علمه؛ لأن الألف واللام منعنا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين".

3 زيادة من "ب".

4 منصوب على التمييز، انظر التذييل والتكميل لأبي حيان 1/ 378، وشرح الإيضاح للرهاوي 1/ 50.

5 في "ب" قال، بإسقاط الواو.

6 انظر الكتاب 1/ 99.

(265/2)

ذكر ما يوصل به الذي 1:

اعلم: أنَّ "الذي" لا تتم صلتها إلا بكلام تام وهي توصل بأربعة أشياء: بالفعل والمبتدأ والظرف والجزاء بشرطه وجوابه، ولا بد من أن يكون في صلتها ما يرجع إليه، فإن لم يكن كذلك فليس بصلة له والفعل الذي يوصل به "الذي" ينقسم انقسامه [أربعة أقسام] 2 قبل أن يكون صلة: فِعْلٌ غير متعد، وفِعْلٌ متعد إلى مفعولٍ واحدٍ، وفِعْلٌ متعد إلى مفعولين، وفِعْلٌ متعد إلى ثلاثة مفاعيل، وفِعْلٌ غير حقيقي نحو "كانَ" و"ليسَ" فهذه الأفعال كلها يوصل بها "الذي" مع جميع ما عملت فيه، وذلك قولك: الذي قام والذي ضربَ زيدًا، والذي ظَنَّ زيدًا منطلقًا، والذي أعطى زيدًا درهمًا، والذي أعلمَ زيدًا عمرًا أبا فلانٍ "والذي كانَ قائمًا والذي ليسَ منطلقًا" ففي هذه كلها ضمير "الذي" وهو يرجع إليه وهو في المعنى فاعلٌ، فاستتر 3 في الفعل ضمير الفاعل؛ لأنه قد جرى على من هو له فإن كان الفعل لغيره لم يستتر 4 الضمير وقلت: "الذي قام أبوه أخوك" والذي ضربَ أخوه زيدًا صاحبك، وأما وصله بالمبتدأ فنحو "الذي هو زيدٌ أخوك" والذي زيدٌ أبوه غلامك والذي غلامه في الدار عبد الله. وأما صلتها بالظرف فنحو قولك: "الذي خلقك زيدٌ" كأنك

- 1 أطل ابن السراج القول في هذا الباب ولم يوجد في كتب النحو مثل هذه الإطالة سوى ما في المقتضب 3/ 89 إلى 132. وشرح الكافية للرضي 2/ 42، وقد لام العصام الرضي على هذا فقال في شرحه للكافية/ 201: أكثر الرضي عنه لا سيما في الإخبار عن المتنازع فيه وفي إملال لا يتبعه مزيد نفع، ومسائل الرضي هذه منقولة من كتاب أصول ابن السراج/ 223 وما بعدها، وقد تنبه البغدادى إلى هذه الحقيقة. انظر الخزانة 2/ 530.
- 2 زيادة من "ب".
- 3 في "ب" فانستر.
- 4 في "ب" ينستر.

(266/2)

قلت: "الذي استقرَّ خَلْفَكَ زَيْدٌ" 1 والذي عِنْدَكَ والذي أَمَامَكَ وما أشبه ذلك وأما وصلُّه بالجزء فنحو قولك: "الذي إن تَأْتِه يَأْتِكَ عمرو" و"الذي إن جَنَّتْهُ فهو يُحْسِنُ إِلَيْكَ" ولا يجوز أن تصلَّ "الذي" إلا بما يوضحُه ويبيِّنُه من الأخبار فأما الاستخبار فلا يجوز أن يوصل به "الذي" وأخواتها، لا يجوز أن تقول: "الذي أزيدُ أبوه قائمٌ" وكذلك النداء والأمر والنهي. وجملة هذا أن كل ما تمكن في باب الأخبار ولم يزد فيه معنى على جملة الأخبار وصلَّح أن يقال فيه صدقٌ وكذبٌ، وجازَ أن توصف به النكرة فجائزٌ أن يوصل به "الذي" ويجوز أن تصل بالنفي فتقول: "الذي ما قامَ عمرو" لأنه خبرٌ يجوز فيه الصدق والكذب ولأنك 2 قد تصفُ به النكرة فتقول: "مررتُ برجلٍ ما صَلَى"، وكل فعلٍ تصلُّ به "الذي" أو تصفُ به النكرة لا يجوز أن يتضمن ضمير الموصول أو الموصوف، فغير جائزٍ أن تصل به "الذي" 3 لو قلت: "مررتُ برجلٍ نَعِم الرجلُ" كما جاز إلا أن تريد: "هُوَ نَعِم الرجلُ" فتضمير المبتدأ على جهة الحكاية. ومن ذلك فِعْلُ التعجبِ، لا يجوز أن تصل به ولا تصف، لا تقول: "مررتُ برجلٍ أكرمُ به من رجلٍ" لأنَّ الصفةَ موضعها من الكلام أن تفصل بين الموصوفات وتبين 4 بعضها من بعض، وإنما تكون كذلك إذا كانت الصفة محدودةً متحصلةً، فأما إذا كانت مبهمة [غير متحصلة] 5 فلا يجوز، ألا ترى أنك

1 انظر المقتضب 3/ 102 قال المبرد: اعلم أن كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز،

- وذلك قولك إذا قال قائل: زيد خلفك، أخبر عن "خلف" قلت: الذي زيد فيه خلفك، فترفعه؛ لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفاً. وإنما يكون ظرفاً إذا تضمن شيئاً نحو: زيد خلفك؛ لأن المعنى: زيد مستقر في هذا الموضع والخلف مفعول فيه.
- 2 في "ب" لأنك، بإسقاط الواو.
- 3 "الذي" ساقط في "ب".
- 4 في "ب" وبين.
- 5 زيادة من "ب".

(267/2)

إذا قلت: "أكرم بزيد وما أكرمه" فقد فضلتُهُ في الكرم على غيره إلا أنك لم تذكر المفصول إذ كان أبلغ في المدح أن يظن به كل ضربٍ من الكرم، فإذا قلت: أكرم من فلانٍ فَقَدْ تَحَصَّلَ وزال معنى التعجب وجاز أن تصفَ به وتصل 1 به، فنعم وبئس من هذا الباب، فإن أضمرت مع جميع هذه القولَ جازَ فيهنَّ أن يَكُنَّ صفاتٍ وصلاتٍ؛ لأن الكلام يصير خبراً فتقول: مررتُ برجلٍ يقالُ [لَهُ] 2: ما أحسنه ويقالُ: أحسن به، وبرجلٍ تقولُ لَهُ: اضربْ زيداً وبالذي يقالُ لَهُ: اضربْ زيداً، وبالذي يقول: اضربْ زيداً، ومررتُ برجلٍ نِعَمَ الرجلُ هُوَ، أي: تقولُ: نِعَمَ الرجلُ هُوَ، وبالذي نِعَمَ الرجلُ هُوَ أي: بالذي يقول: نِعَمَ الرجلُ هُوَ.

واعلم: أنَّ الصلةَ والصفةَ حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تنذكرهُ لأنَّ الشيءَ إنما يوصفُ بما فيه، فإذا وصفتُهُ بفعلٍ أو وصلتهُ فالأولى به أن يكون حاضراً كالاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ "قائمٍ" فهو في وقت مروركَ في حال قيامٍ، وإذا قلت: "هذا رجلٌ قامَ أمسٍ" فكأنك قلتَ: "هذا رجلٌ معلومٌ" أي: "أعلمه" 3 الساعة أنه قامَ أمسٍ، ولأنك 4 محققٌ ومخبرٌ عما تعلمه في وقت حديثك، وكذلك إذا قلت: "هذا رجلٌ يقومُ غداً" فإنما المعنى: "هذا رجلٌ معلومٌ الساعة أنه يقومُ غداً" وعلى هذا أجازوا: مررتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائداً به غداً، فنصبوا "صائداً" على الحال؛ لأنَّ التأويل "مقدراً الصيد به غداً" فإن لم يتأول ذلك فالكلام محالٌ، وكل موصوفٍ فإنما ينفصل من غيره بصفةٍ لزمته في وقته، وكذلك الصلة إذا قلت: "الذي قامَ أمسٍ، والذي يقومُ غداً" فإن وصلت "الذي" بالفعل المقسم عليه نحو قولك: "ليقومنَّ" لم تحتج إليه

- 1 في "ب" نصف، وهو خطأ.
- 2 زيادة من "ب".
- 3 أي: أعلمه، ساقط من "ب".
- 4 في "ب" لأنك، بإسقاط الواو.

(268/2)

لأن القسم إنما يدخل على ما يؤكد إذا خيفَ ضَعْفُ علم المخاطب بما يقسم عليه، والصفة إنما يراعى فيها من الكلام مقدار البيان، وبإبها: أن يكون خبراً خالصاً لا يخلطه معنى قسم ولا غيره، فإن وصل به فهو عندي جائز؛ لأن التأكيد لا يبعده من أن يكون خبراً، وأما إنَّ وأخواتها فحكم "إنَّ" من بين أخواتها، حكم الفعل المقسم عليه إن لم تذكرها في الصلة، فالكلام غير محتاج إليها وإن ذكرتها جاز، فقلت: "الذي إنَّ أباه منطلق أخوك" وفي "إنَّ" ما ليس في الفعل المقسم عليه؛ لأن خبر "إنَّ" قد يكون حاضراً وهو بإبها، وفعل القسم ليس كذلك إنما يكون ماضياً أو مستقبلاً فحكمه حكم الفعل¹ الماضي والمستقبل إذا وصف به، و"ليت ولعل" لا يجوز أن يوصل بهما؛ لأنهما غير أخبار ولا يجوز أن يقال فيهما صدق ولا كذب، و"لكن" لا يجوز أن يوصل بها ولا يوصف لأنهما لا تكون إلا بعد كلام. وأما "كأن" فجائز أن يوصل بها ويوصف بها وهي أحسن من "إنَّ" من أجل كاف التشبيه، تقول: "الذي كأنه الأسد أخوك، ومررت بالذي² كأنه الأسد" لأنه في معنى قولك: مثل الأسد [واعلم أنه لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول، ولا تفرق بين الصلة والموصول بالخبر، ولا بتوابع الموصول بعد تمامه كالصفة والبدل، وما أشبه ذلك] 3.

- 1 الفعل، ساقط في "ب".
- 2 في "ب" برجل، ولا معنى لها.
- 3 زيادة من "ب".

(269/2)

ذكر الإخبار عن الذي:

اعلم: أنَّ "الذي" إذا تمت بصلتها كان حكمها حكم سائر الأسماء التامة فجاز أن تقع فاعلةً ومفعولةً ومجرورةً ومبتدأةً وخبرًا لمبتدأ، فتقول: "قامَ الذي في الدارِ، ورأيت الذي في الدار، ومررتُ بالذي في الدار، وزيدٌ الذي في الدار" فيكون خبرًا 1، والذي في الدار زيدٌ، فتكون

1 فيكون خبرًا، ساقط في "ب".

(269/2)

"الذي" مبتدأةً وزيدٌ خبر المبتدأ، وإذا جعلت مبتدأةً فحينئذٍ تكثر المسائل وهو الباب الذي أفردته النحويون 1 وجعلوه كحد من الحدود، فيقولون: إذا قلت "قامَ زيدٌ" كيف تخبر عن زيدٍ بالذي وبالألف واللام؟ فيكون الجواب: الذي قامَ زيدٌ والقائمُ زيدٌ "فتكون" الذي مبتدأ وقامَ صلتهُ وفيه ضمير يرجع إليه وبه تمَّ. وهو في المعنى: "زيدٌ" لأنَّ الضمير هو الذي والذي هو زيدٌ، فهو في المعنى الفاعلُ، كما كان حين قلت: "قامَ زيدٌ" وكذلك إذا دخلت الألف واللام بدلًا من الذي قلت: "القائمُ زيدٌ" فالألف واللام قد قامت مقامَ الذي و"قائم" 2 [قَدْ] حَلَّ مقامَ "قامَ" وفي "قائمٍ" ضمير يرجع إلى الألف واللام، والألف واللام هما زيدٌ إلا أنك أعربت "القائمَ" بتمامه بالإعراب الذي يجبُ "للذي" وحدها إذ لم يكن سبيلٌ إلى غير ذلك، وكل اسم قيل لك أخبر عنه فحقه أن تنتزعه من الكلام الذي كانَ فيه وتضع موضعه ضميرًا يقومُ مقامه، ويكون ذلك الضمير راجعًا إلى الذي أو الألف واللام، وإنما كان كذلك لأن كل مبتدأٍ فخبره إذا كان اسمًا مفردًا في المعنى هُوَ هُوَ، فإذا ابتدأت "بالذي" وجعلت اسمًا من الأسماء خبره، فالخبر هو "الذي" والذي هو الخبر، وهذا شرط المبتدأ والخبر، وإنما الأخبار عن "الذي والألف واللام" ضربٌ من المبتدأ والخبر، وقد كنت عرفتُك أن الصلة كالصفة للنكرة فإذا أشكل عليك شيءٌ من ذلك فاجعل الصلة صفة 3 لبيان لك إن قالَ قائلٌ إذا قلت: "ضربتُ زيدًا" كيف تخبر عن زيد، قلت: "الذي ضربتهُ زيدٌ" فجعلت موضع "زيدٍ" الهاء وهي مفعول كما كان زيدٌ وهو 4 "الذي والذي هو زيدٌ" فإن جعلته صفةً قلت: "رجلٌ ضربتهُ زيدٌ" إلا أنَّ حذف الهاء في

1 انظر المقتضب 3/ 99 وما بعدها، وشرح الرضي 2/ 42 وما بعدها.

2.....

3 في الأصل "صلة" والتصحيح من "ب".

4 في الأصل "وهي" والتصحيح من "ب".

(270/2)

صلة "الذي" حَسَنٌ؛ لأنهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة "فَعْلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ" فصرن 1 مع "الذي" أربعة أشياء تقوم مقام اسمٍ واحدٍ فيحذفون الهاءَ لطول الاسم، ولك أن تثبتها على الأصل، فإن أخبرت عن المفعول بالألف واللام قلت: "الضارئةُ أنا زيدٌ" وكان حذفها قبيحًا، وقد أجازوه على قبحه. وقال المازني: لا يكادُ يسمع من العرب وحذف الهاء من الصفة قبيحٌ إلا أنه قد جاء في الشعر. والفرق بينهُ وبين الألف واللام أنَّ الهاءَ ثَمَّةٌ تحذف من اسمٍ وهي في هذا تحذف من فعلٍ وإن قيلَ لك: أخبر عن "زيدٍ" من قولك: "زيدٌ أخوكُ" قلت: "الذي هو أخوكُ زيدٌ" أخذت زيدًا من الجملة وجعلت بدله ضميره وهو مبتدأ كما كان زيدٌ مبتدأً وأخوكُ خبره كما كان، وقولك: هو وأخوكُ جميعًا صلة "الذي" وهي راجعة إلى "الذي" والذي هو "زيدٌ" وإن أردت أن تجعلهُ صفةً فتعتبره بهاء قلت: "رجلٌ هو أخوكُ زيدٌ" فقولك 2: هو أخوكُ جملةٌ، وهي صفةٌ لرجلٍ وزيدٌ الخبرُ، فإن أردت أن تخبر عن "أخوكُ" قلت: "الذي زيدٌ هو أخوكُ" فجعلت الضميرَ موضعَ "الذي" انتزعتهُ من الكلام وجعلتُهُ خبرًا، وإنما قال النحويون: أخبر عنه وهو في اللفظ خبر؛ لأنه في المعنى محدثٌ عنه، ولأنه قد يكون خبرًا 3 ولا يجوز أن يحدث 4 عنه نحو الفعل، والألف واللام لا مدخل لهما في المبتدأ والخبر كما عرفتكَ، وهذه المسائل تحيُّ في أبوابها مستقصاةً إن شاء الله، فإن كان خبر المبتدأ فعلًا أو ظرفًا غير متمكنٍ لم يجز الإخبارُ عنه إذا قال لك: "زيدٌ قامَ" كيف تخبر عن "قامَ" لم يجز؛ لأن الفعل لا يضمَر، وكذا 5 لو قال: "زيدٌ في الدار" أخبر عن "في الدار" لم يجز؛ لأن هذا مما لا يضمَر، وقد بينا أن معنى قولهم: أخبر

1 في "ب" فصارت.

2 في "ب" وقولك.

3 زيادة الواو من "ب".

4 في "ب" يخبر.

5 في "ب" وكذلك.

(271/2)

عنه أي: انتزعه من الكلام واجعل موضعه ضميراً، ثم اجعله خبراً، فهذا لا يسوغ في الأفعال ولا الحروف.

واعلم: أنه إذا كان صلة "الذي" فعلاً جاز أن يدخل الفاء في الخبر نحو: "قام فلّه درهم" والذي جاءني فأنا أكرمه، شبه هذا 1 بالجزء لأن قولك: فلّه درهم تبع المجيء، وكذلك هو في الصفة تقول: "كلّ رجل جاءني فلّه درهم، وكلّ رجل قام فإني 2 أكرمه" والأصل في جميع هذا طرح الفاء وأنت في ذكرها مخيرٌ إلا أنها إذا دخلت ضارع الكلام الجزاء وبين أن الخبر من أجل الفعل؛ ولذلك لم يجز أن تدخل الفاء في كل حال [وبأن] 3 لو قلت: "الذي إن قمتُ قام فلّه درهم" لم يجز؛ لأن معنى الجزاء قد تمّ في الصلة ولكن لو قلت: "الذي إن قمتُ قام [فلّه درهم] 4 إن أعطاني أعطيتُه" جاز لأنه بمنزلة قولك: "زيدٌ إن أعطاني أعطيتُه" وكذلك إذا قلت: "الذي إن أتاني فلّه درهم له دينار" لا يجوز أن تدخل الفاء على "له دينار" فالفاء إذا دخلت في خبر "الذي" أشبه الجزاء من أجل أنه يقع الثاني بالأول، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي يأتيني له درهم، قد يجوز أن يكون له درهم لا من أجل إتيانه، ويجوز أن يكون له درهم من أجل إتيانه، فإذا قلت: الذي يأتيني فلّه درهم دلت الفاء على أن الدرهم إنما يجب له من أجل الإتيان، إلا أن الفرق بين الذي وبين الجزاء الخالص أن الفعل الذي في صلة "الذي" يجوز أن يكون ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً وإذا جاءت الفاء فحق الصلة 5 أن تكون 6 على اللفظ الذي يحسن في الجزاء في اللفظ

1 "هذا" ساقط من "ب".

2 في "ب" فأنا.

3 زيادة من "ب".

4 زيادة من "ب".

5 في "ب" الصفة.

6 تكون، ساقطة من "ب".

وإن 1 اختلف المعنى. فمن أجل هذا يقبح أن تقول: "الذي ما يأتي فلله درهم" لأنه لا يجوز أن تقول: "إن ما أتاني زيد فلله درهم و"لا" كل رجل ما أتاني فلله درهم" إذا أردت هذا المعنى، قلت: "الذي لم يأتي فلله درهم، وكل رجل لم يأتي فلله درهم" والقياس يوجب إجازته للفرق الذي بين "الذي [وبين] 2 الجزء" لأنه إذا جاز أن يلي الذي من الأفعال ما لا يلي "إن" وكان المعنى مفهوماً غير مستحيل فلا مانع يمنع من إجازته، وإنما أجزنا دخول الفاء في هذا لأن الذي ما فعل قد يجب له شيء بتركه الفعل إذا كان ممن يقدر منه ذلك الفعل، وإنما لم يجز "ما" مع "إن" في الجزء؛ لأن "ما" لا تكون إلا صدىً والجزء لا يكون إلا صدىً فلم يجز لأن "إن" تعمل فيما بعد "ما" فلما أرادوا النفي أتوا "بلم" وبنوها مع الفعل حتى صارت كأنها جزء منه أو "بلا" فقالوا: "إن لم تقم قم، وإن لم تقم لا أقم".

واعلم: أن كل اسم لا يجوز أن تضمه وترفعه من الكلام وتكني عنه، فلا يجوز أن يكون خبراً في هذا الباب من أجل أنك متى انتزعت من الكلام وهو اسم ظاهر أو مضمّر فلا بد [من] 4 أن تضمّر في موضعه، كما خبرت. ولك اسم مبني إلا المبهّمات والمضمّرات والذي وما كان في معناه فإنّ في 5 أصول الكلام لا يجوز أن يكنّ خبراً "للذي" 6، وكذلك كل ظرف غير متمكن في الإعراب ليس مما يرفع لا يجوز أن يكون خبراً [للذي] 7 لأن جميع الأسماء إذا صارت أخباراً "للذي" والذي مبتدأ

1 "إن" ساقطة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" وإن لا تقم لا أقم.

4 زيادة من "ب".

5 زيادة من "ب".

6 في "ب" للمبتدأ.

7 زيادة من "ب".

لم يكن بد من رفعها فكل ما لا 1 يرتفع لا يجوز أن يكون خبراً، لو قلت: الموضع الذي فيه زيدٌ عندك، لم يجز لأنه كان يلزم أن يرفع "عنه" وهو لا يرتفع، وكذلك ما أشبهه، ولو قلت: الموضع الذي قمت فيه خلفك، جاز لأن "خلفاً" قد يرفع ويتسع فيه فيقال: "خلفك 2 واسع" وأما ما يجوز من المبهمات والمضمرات فنحو قولك: "الذي في الدار هذا، والذي في الدار الذي كان يُحبك، والذي في الدار هو" وكذلك ما كان في معنى "الذي" تقول: "الذي في الدار مَنْ تُحبُّ، والذي في الدار ما تحبُّ" فيكون 3 الخبر "ما ومن" بصلتها وتماهما فإن كانتا 4 مفردتين لم يجز أن يكونا خبراً 5 "للذي" وكذلك الذي لا يجوز أن يكون خبراً وهو بغير صلة إلا على نحو ما جاء في الشعر مثل قوله: بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتْيَا 6 ...

1 في "ب" فما.

2 يكون خلفك هنا خبراً وليس بطرف؛ لأنه من الظروف المتصرفة، ومثل ذلك اليوم، تقول: يوم الجمعة، تخبر عن اليوم كما تخبر عن سائر الأسماء؛ لأنه ليس بطرف.

3 في "ب" ليكون.

4 في "ب" كانا.

5 في "ب" خبرين.

6 من شواهد الكتاب 1/ 376، على حذف الصلة اختصاراً لعلم السامع. واقتصر على الشطر الأول كذلك فعل ابن السراج.

واستشهد به 2/ 140 على تصغير التي على اللتيا، وتكملة البيت:

بعد اللتيا واللتيا والتي ... إذا علتها أنفـس تردت

اللتيا والتي ههنا، إنما هو لتأنيث الداهية، وتردت: تفعلت، من الردى مصدر ردى: إذا

هلك، أو من التردى الذي هو السقوط من علو. وينسب هذا الرجز إلى العجاج.

وانظر: المقتضب 2/ 289، والرماني 3/ 56، وأما ابن الشجري 1/ 24، وشرح

المفصل 5/ 140، والديوان 5، وارتشاف الضرب 135، والخزانة 2/ 560.

(274/2)

فإن هذا حذف الصلات لعلم المخاطب بالقصة، ولا يجوز أن تخبر عن النعت لأنك تحتاج أن تضمّره، فإذا أضمرته زال أن يكون نعتاً، لو قيل لك: أخبر عن العاقل في

قولك: "زيدُ العاقلُ أخوكَ" فأخبرت، لزمك أن تقول: "الذي زيدٌ هو أخوكَ العاقلُ"
فتضع موضع "العاقل" هو 1 فيصيرُ نعتًا لزيدٍ وهو لا يكون نعتًا ولا يجوز أن تخبر عن
"زيدٍ" وحده في هذه المسألة؛ لأنه يلزمك أن تقول: "الذي هو العاقلُ أخوكَ زيدٌ"،
فتصف "هُوَ" بالعاقل وهذا لا يجوز، ولكن إذا قيل لك: أخبر عن مثل هذا فانتزع زيدًا
وصفته جميعًا من الكلام، وقل: "الذي هو أخوكَ زيدُ العاقلُ" ومما لا يجوز أن يكون
خيرًا المضافُ دون المضاف إليه، لو قيل: "هذا غلامٌ زيدٌ" أخبر عن "غلامٍ" ما جاز؛
لأنه كان يلزم أن تضمّر موضع غلامٍ وتضيفه إلى "زيدٍ" والمضمّر لا يضاف، فأما
المضاف إليه فيجوز أن 2 يكون خيرًا؛ لأنه يجوز أن يضمّر، وجميع ما قدمتُ سيزداد
وضوحًا إذا ذكرت الأبواب التي أجازها النحويون.

1 هو، ساقط في "ب".

2 في "ب" يضمّر بعد "أن" ولا معنى لها.

(275/2)

باب ما جاز أن يكون خبراً

مدخل

...

باب ما جاز أن يكون خبراً:

اعلم: أن أصول الكلام جملتان: فعلٌ وفاعلٌ ومبتدأٌ وخبرٌ، وقد عرفتك كيف يكون
الفاعل خبراً وأن الفعل لا يجوز أن يكون خبراً مخبراً عنه في هذا الباب، وذكرت لك
المبتدأ والخبر والإخبار عن كل واحدٍ منهما، وأبواب هذا الكتاب تنقسم بعددِ أسماء
الفاعلين والمفعولين وبحسب ما يتعدى من الأفعال وما لا يتعدى، فكلُّ ما يتعدى إليه
الفعلُ ويعمل فيه إلا ما استثنيناه [مما تقدم] 1 فهو جائز أن تخبر عنه، إلا أن يكون
اسماً نكرةً لا يجوز أن يضمّر [فيعرف] 2 فإنه لا يجوز الإخبار عنه نحو ما ينتصب
بالتمييز، فجميع الأبواب التي يجوز الإخبار عن الأسماء التي فيها [مميز] 3 أربعة عشر
باباً:

الأول: الفعل الذي لا يتعدى.

والثاني: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ.

والثالث4: ما يتعدى إلى مفعولين، ولك5 أن تقتصر على أحدهما.

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" الفعل، بدلاً من "ما".

5 في "ذلك" بإسقاط الواو.

(276/2)

والرابع: ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما.

والخامس: ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين.

والسادس: الفعل الذي بني للمفعول الذي لم يذكر من فعل به.

والسابع: الذي تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول لشيء واحد.

والثامن: الظروف من الزمان والمكان.

والتاسع: المصدر.

والعاشر: المبتدأ والخبر.

والحادي عشر: المضاف إليه.

والثاني عشر: البدل.

والثالث عشر: العطف.

والرابع عشر: المضمّر.

وقد كان يجب أن يقدم باب1 ما يخبر فيه "بالذي" ولا يجوز أن يخبر عنه2 بالألف واللام ولكننا أخرناه ليزداد وضوحه بعد هذه الأبواب. فأما ما قاسه النحويون من المحذوفات في الكلام ومن3 إدخال "الذي" على "الذي" و"التي" وركبوه من ذلك، فنحن نفرده بعد إن شاء الله.

1 في الأصل "الباب" التصحيح من "ب".

2 في الأصل "فيه" والتصحيح من "ب".

3 الواو، زيادة من "ب".

الأول: باب الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول:
وهو "ذهب زيدٌ وقعدَ خالدٌ" 1 وكذلك جميع ما أشبهه من الأفعال التي

1 في "ب" عمرو بدلاً من خالد.

لا تتعدى إذا قيل لك: أخبر عن "زيدٍ" بالذي قلت: "الذي ذهبَ زيدٌ" 1 فالذي مبتدأً،
و"ذهب" صلته وفيه ضمير الفاعل وهو يرجع إلى "الذي" فقد تم "الذي" بصلته وخبره
زيدٌ، فإن قيل لك: أخبر عنه بالألف واللام قلت: "الذاهبُ أخوكَ" فرفعت الذاهب؛
لأنه اسمٌ ومعناه: "الذي ذهب" ولم يكن بد من رفعه؛ لأن اللام لا تنفصل من الصلة
كانفصال "الذي" وهي 2 جزءٌ من الاسم ولكن المعنى معنى "الذي" فإن ثبت "الذي"
قلت: "اللذان قاما أخواكَ" فإن جعلت "موضع" الذي 3، الألف واللام قلت:
"القائمانِ أخواكَ" ثبت "القائم" إذ لم يكن سبيلٌ إلى ثنية الألف واللام، والتأويل:
"اللذان قاما" ويرجع إلى الألف واللام الضميرُ الذي في "القائمين" وليست الألفُ
بضميرٍ في "قائمانٍ" وإنما هي ألفُ التثنية مثلها في سائر الأسماء التي ليس فيها معاني
الأفعال، كما تقول: الزيدانِ أخواكَ، فإن جمعت قلت: "الذين قاموا إخوتُكَ" وبالألف
واللام: "القائمونَ إخوتُكَ" وتفسيرُ الجمع كتفسيرِ التثنية، ومن استفهم قال 4:
"القائمونَ إخوتُكَ" و"القائمانِ أخواكَ" 5 ولا يجوز أن تقول: "القائمُ إخوتُكَ" على قول
من قال: "أقائمُ إخوتُكَ" لأن قولهم 6: "أقائمُ إخوتُكَ" 7 يجري مجرى: أيقومُ إخوتُكَ، وما
كان فيه الألف واللام لا يجري هذا الجرى؛ لأنه قد تكمل اسماً معرفة والمعارف لا تقومُ
مقامَ الأفعال؛ لأن الأفعالَ نكراتٌ، ولكن لا يجوز أن تعمل ما في صلة الألف واللام
وهو "قائمٌ" فتقول: "القائمُ أبوه وأخوكَ، والقائمُ أبوهما أخواكَ" ولا يجوز أن تقول:
"القائمانِ أبواهما أخواكَ" من أجل

1 "زيد" ساقط من "ب"، وانظر المقتضب 3 / 91.

2 في "ب" وهو.

3 في "ب" اللين، ولا معنى له.

4 قال: ساقط في "ب".

5 في "ب" الذاهبان.

6 في "ب" قولك.

7 أي: إن إعراب "إخوتك" فاعل سد مسد الخبر، وأقائم: مبتدأ.

(278/2)

أَنَّ "قائم" قد عَمَلَ الفِعْلَ وما تمت الألف واللام بعد بصلتهما وما لم يتم فلا يجوز أن يُثْنَى، فإذا 1 أَعْمَلْتَ "ما" في صلة الألف واللام في "فاعل" امتنعت التثنية وإنما جاز أن تقول: "القائمانِ أَخَوَاكَ" لأن الاسم قد تم والضمير الذي في "القائم" لا يظهر فأشبهه ما لا ضمير فيه، وإنما احتمل الضمير الاسم إذا كان في 2 صلة ما هو له وجاريًا عليه استغناءً بعلم السامع، وليس بابُ الأسماء أن تضمّر فيها إنما ذلك للأفعال، فإذا لم يكن اسمُ الفاعل فعلاً في الحقيقة للألف واللام أو لما يوصف به أو يكون خبراً له لم يحتمل الضمير ألبته، وقد بينتُ ذا فيما تقدم. وتقول: "القائمُ أَخَوَاهُ زَيْدٌ، والقائمُ إِخْوَتُهُ عَمْرُو" لأن الفعلَ لِلْأَخَوَيْنِ وللإخوة وهو مقدمٌ، فالضمير أبداً عدته بحسب الألف واللام إن عنيت بهما واحداً كان واحداً، وإن عنيت اثنين كان مُثْنًى، وإن عنيت جميعاً كان جمعاً، وكذلك الألف واللام والذي، إنما هي 3 بحسب من تضمّر في العدة، وإذا 4 قلت: "الذيانِ ذهاباً أَخَوَاكَ" قلت: "الذاهبانِ أَخَوَاكَ" وإذا قلت "الذين يذهبونَ قومك" قلت: "الذاهبونَ قومك" تثني اسمَ الفاعل في الموضع الذي تثني فيه الفِعْلُ، ألا ترى أنك تقول: "الزيدانِ ذاهبانِ" لما كنت تقول: "الزيدانِ يذهبانِ" ولا يجوز أن تقول "الزيدانِ ذاهبٌ" وتضمّرهما، وتقول: "الزيدانِ ذاهبٌ أبوهما" كما كنت تقول: "الزيدانِ يذهبُ 5 أبوهما" إلا أن تقدير الألف في "ذاهبانِ" غير تقديرها 6 في "يذهبانِ" لأنَّ ألفَ 7 "يذهبانِ" للتثنية والضمير، وهي في "ذاهبانِ" تثنيةٌ وإنما الضميرُ في النية.

1 زيادة الفاء من "ب".

2 في "ب" من، بدلاً من "في".

3 في "ب" هو.

4 في "ب" فإذا.

5 في الأصل "يذهبان" والتصحيح من "ب".

6 الهاء في "تقديرها" ساقطة من "ب".

7 في "ب" لأنها "في".

(279/2)

الثاني: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد.

وذلك قولك: "ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا" اعلم أن هذا الباب لا بد من أن يكون في جميع¹ مسائله اسمان في كل مسألة: فاعلٌ ومفعولٌ، فإن قيل لك: "أخبر عن الفاعل بالذي" قلت: "الذي ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ" فالذي رفع بالابتداء "وضَرَبَ عَمْرًا" صلته وفي "ضَرَبَ" ضميرُ "الذي" هو راجع إليه، وضَرَبَ وعمرو في صلة "الذي" وبهما تم اسم، والخبرُ زَيْدٌ، وزَيْدٌ هو "الذي"، فإن قيل لك: ثَنِّ واجمع قلت: "اللذان ضربا عمراً الزيدان" والذين ضربوا عمراً الزيدون، لا بد من أن يكون الخبرُ بعدَ المبتدأ مساوياً له، وكذلك الضمير الذي في الصلة وهي² كلها يشار بها إلى معنى واحدٍ [الذي والضمير والخبر]³، فإن قيل لك: أخبر بالألف واللام عن الفاعل في هذه المسألة قلت: "الضاربُ عمراً زَيْدٌ" والتفسير كالتفسير في "الذي" فإن قيل لك⁴: ثَنِّ واجمع قلت: "الضاربانِ عمراً الزيدانِ" والضاربون عمراً الزيدون، ولا يجوز أن تقول: "الضاربُ عمراً الزيدانِ" لأن المبتدأ قد نقص عدده⁵ عن عدة الخبر، والضاربُ عمراً واحدٌ وليس في الصلة دليلٌ على أن الألف واللام لجماعةٍ، فإذا⁶ ثنيتَ وجمعت قام الدليل وقد مضى تفسيرُ ذا، وينبغي أن تراعي في التثنية والجمع "الذين" في الألف واللام أن يكون الاسم الذي فيه الألف واللام بأسره نظير "الذي" وحدها في إعرابه وتثنيته وجمعه، فإن رفعتَ "الذي" رفعتَهُ وإن نصبته نصبته وإن خَفَضْتَهُ خَفَضْتَهُ، وإن ثنيتَهُ وجمعتَهُ ثنيتَهُ وجمعتَهُ⁷، وكذلك يكونان إذا قامَ

1 في الأصل "أربع" والتصحيح من "ب".

2 وهي، ساقطة في "ب".

3 زيادة من "ب".

4 زيادة من "ب".

5 في الأصل "عدته" والتصحيح من "ب".

- 6 في "ب" وإذا.
- 7 الواو، زيادة من "ب".

(280/2)

أحدهما مقام الآخر. ومن حيث أعرب الفاعل في هذا الباب نحو: "الضارب" كإعراب "الذي" كذلك تُني وجمع تثنيته¹ وجمعه، ولو كانت الألف واللام تُثنى أو يكون فيها دليل إعرابٍ لانفصلت كانفصال "الذي" من الصلة، فما فيه الألف واللام مما جاء على معنى الذي لفظه لفظ الاسم غير الموصول ومعناه معنى الموصول، فإن قيل لك: أخبر عن المفعول في قولك: ضَرَبَ زيدٌ عمرًا قلت: "الذي ضربه زيدٌ عمرو" وحذف الهاء حسن² كما خبرتك به، وإن³ شئت قلت: الذي ضربه⁴ زيدٌ عمرو، فالذي مبتدأ وضربه زيدٌ صلتُهُ، والهاء ترجع⁵ إلى "الذي" وعمرو خبر المبتدأ، والذي هو عمرو. فإن ثبتت وجمعت قلت: اللذانِ ضربهما زيدٌ العمرانِ، والذينِ ضربهم زيدٌ العمرون، فإن أخبرت بالألف واللام قلت: الضاربُ زيدٌ عمرو، جعلت: الضاربُ مبتدأً والهاء ترجع إلى الألف واللام ورفعت زيدًا⁶ بأنه خبرُ الضاربِ وحذف الهاء في هذه المسألة قبيحٌ وهو يجوزُ على قبحه، فإن ثبتت وجمعت قلت: الضاربهما⁷ زيدٌ العمرانِ والضاربهم زيدٌ العمرون، فإذا⁸ قلت: "ضربتُ زيدًا" فقليلٌ لك: أخبر عن "التاء" فهو كالإخبار عن الظاهر وتأتي⁹ بالمكنى المنفصل فتقول: "الذي ضَرَبَ زيدًا أنا" فإن¹⁰ قيل لك: أخبر عن زيدٍ، قلت: "الذي ضربته زيدٌ" لأن الضمير وقع موقعه من الفعل فلم يحتج إلى المنفصل، فإن ثبتت أو جمعت

1 في "ب" بتثنية.

2 في "ب" لما.

3 في "ب" فإن.

4 في الأصل "ضرب" والتصحيح من "ب".

5 في الأصل "راجع" والتصحيح من "ب".

6 في "ب" عمرًا.

7 في الأصل: الضاربهم، والتصحيح ما أثبت.

8 في "ب" وإذا.

9 في "ب" فتأتي.

10 في "ب" وإن.

(281/2)

قلت: "اللدان ضرباً زيداً نحن" 1 والذين ضربوا زيداً نحن، فإن أتيت بالألف واللام قلت: "الضارب زيداً أنا" فالضارب مبتدأ [الذي هو صلة الألف واللام] 2 وفي "ضارب" 3 ضمير الألف واللام فهو يرجع إليهما، "وأنا" الخبر، "فأنا والذي" والضمير الذي يرجع إلى "الذي" هذه الثلاثة شيء واحد في كل مسألة [إذا كان خبر المبتدأ اسماً واحداً] 4 فافهم ذا 5 فإن عليه تدور هذه المسائل، فإن أخبرت عن زيد بالألف واللام قلت: "الضاربة أنا زيد" فلم يكن بد من أن تأتي "بأنا" موضع الفاعل؛ لأن الضارب اسم والتاء إنما تتصل بالفعل فإن ثنيت وجمعت قلت: الضاربهما أنا الزيدان، والضاربهم أنا الزيدون.

1 "نحن" ساقط في "ب".

2 زيادة من "ب".

3 وفي "ضارب" ساقط من "ب".

4 زيادة من "ب".

5 زيادة من "ب".

(282/2)

الثالث: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين:

ولك أن تقتصر على أحدهما وذلك قولك: "أعطى عبد الله زيداً درهماً 1، وكسا عبد الله زيداً جبةً، واختار عبد الله الرجال زيداً" فإن أخبرت عن الفاعل "بالذي" فعلت به ما فعلت به 2 فيما تقدم، قلت 3: "الذي أعطى زيداً درهماً عبد الله" فالذي مبتدأ و"أعطى زيداً درهماً" صلة "الذي" وعبد الله الخبر، وإن ثنيت قلت: اللذان أعطيا زيداً درهماً عبد الله، وإن جمعت قلت: "الذين أعطوا زيداً درهماً عبد الله" وكذلك تقول: "الذي كسا زيداً جبة عبد الله" فانتزعت 4 عبد الله من

1 انظر الكتاب 1/ 16، والمقتضب 3/ 96.

2 "به" ساقط من "ب".

3 في "ب" فقلت.

4 الفاء ساقطة في "ب".

(282/2)

الكلام وجعلت موضعه ضميراً يرجع إلى "الذي" والذي هو عبد الله كما عرفتكم، فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت: المعطي زيداً درهماً عبد الله، فإن ثبتت قلت: المعطيان زيداً درهماً عبد الله، أضمرت في "معطيان" 1 ما يرجع إلى الألف واللام، وإذا جمعت قلت: المعطون. [وإن أخبرت عن المفعول الأول قلت: الذي أعطى عبد الله درهماً زيداً 2 تريد الذي أعطاه، ولكنك حذفته الهاء [وإن شئت أظهرت الضمير ولم تحذف] 3 لما عرفتكم، ويجوز إثباتها، فإن ثبتت قلت: اللذان أعطى عبد الله درهماً الزيدان، وكذلك إن جمعت قلت: "الذين أعطى عبد الله درهماً الزيدون" وإن شئت أظهرت الضمير ولم تحذف، فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت: "المعطية عبد الله درهماً زيداً" وإن ثبتت قلت: المعطيهما عبد الله درهماً الزيدان، وإن جمعت قلت: "المعطيهما عبد الله درهماً الزيدون"، فإن أخبرت عن الدرهم "بالذي" قلت: "الذي أعطى عبد الله زيداً درهماً" تريد: الذي أعطاه عبد الله زيداً درهماً، فحذفت الهاء ويجوز إثباتها، ولك أن تقول: "الذي أعطى عبد الله زيداً إياه درهماً" وهو القياس؛ لأنك جعلت ضمير الدرهم في موضعه، ألا ترى أنك لو جعلت في هذه المسألة موضع الدرهم عمراً، لم يحسن أن تجعل الضمير إلا [في] 4 موضع المفعول الثاني لأنه ملبس، وليس كالدرهم الذي لا يكون إلا مأخوذاً ولا يكون آخذاً، ومن قال في شيء من هذه المسائل "إياه" لم يجز حذفه لأنه كالظاهر، وليس بمنزلة الضمير المتصل بالفعل؛ لأنهم قد يحذفون من الفعل فكان ما اتصل به أولى أن يحذف إذا أمن الالتباس، فإن ثبتت قلت: اللذان أعطى عبد الله زيداً درهماً، [وإن شئت قلت: أعطاهما] 5، [وإن جمعت قلت: اللواتي أعطى

1 في "ب" المعطيان.

2 ما بين القوسين ساقط من "ب".

3 ما بين القوسين ساقط من "ب".

4 زيادة من "ب".

5 ما بين القوسين ساقط من "ب".

(283/2)

عبد الله زيدًا دراهم، وإن شئت قلت "التي" 1] فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت: "المعطي عبد الله زيدًا دراهم" وإن شئت قلت: "المعطي عبد الله زيدًا إياه دراهم" وهو القياس كما خبرتك.

قال المازني: في 2 الإخبار عن الدرهم: المعطي عبد الله زيدًا دراهم، فجعلت الدرهم معلّقًا بالمعطي، لأنك إذا قدرت على الهاء لم تجئ بإياه، ألا ترى أنك تقول: ضربته 3 ولا تقول: ضربت إياه، قال: وإن شئت قلت: "المعطي عبد الله زيدًا إياه دراهم" فجعلت ضمير الدرهم في موضعه، إذ كان مظهرًا فهذا مذهب حسن. قال أبو بكر: وهذا الذي قال المازني: إنه مذهب هو عندي الأجود.

1 زيادة من "ب".

2 في الأصل "وليس" والتصحيح من "ب".

3 في الأصل "ضربته إياه" والتصحيح من "ب".

(284/2)

الرابع: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما 1: وذلك قولك: "ظننت زيدًا أخاك، وعلمت زيدًا صاحبك، وحسبت زيدًا أبا عبد الله" فإن أخبرت عن الفاعل من قولك: ظننت زيدًا أخاك "بالذي" قلت: الذي ظن زيدًا أخاك أنا "فالذي" مبتدأ و"ظن" وما عمل فيه في صلتته و"أنا" الخبر، وقياسه قياس الباب الذي قبله لا فرق بينهما إلا أن ذاك يجوز الاختصار فيه على المفعول الأول، وهذا لا يجوز "ذلك فيه" 2.

1 انظر الكتاب 1 / 18، والمقتضب 3 / 95.

2 في "ب" فيه ذلك.

(284/2)

الخامس: الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين:

قال سيبويه: وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول؛ لأن المفعول الأول في ذا كالفعل في الذي قبله¹، وقال المازني: مثل ذلك [قال أبو بكر] 2 والذي عندي أنَّ المفعول الأول يجوز أن يقتصر عليه كما "كان" 3 يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول وليس في الأفعال الحقيقية فعلٌ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعول. وكل فعل لا يتعدى إذا نُقل إلى "أفعل" تعدى، فلما كان يجوز أن أقول: "علم زيد" فاقتصر 4 على الفاعل، جاز أن أقول: "أعلم الله زيداً" ولكن لا يجوز أن يقتصر على المفعول الثاني في هذا الباب؛ لأنه المفعول الأول في الباب الذي قبله⁵، وإنما استحال هذا من جهة المعنى؛ لأنك إذا قلت: "ظننتُ زيداً منطلقاً" فالشكُّ إنما وقع في الانطلاق لا في زيد؛ فلذلك لا يجوز أن تقول: "ظننتُ زيداً" وتقطع الكلام ويجوز أن تقول: "ظننتُ وتسكت فلا تعديه إلى مفعول، وهذا لا خلاف فيه، وإذا جاز أن تقول: "ظننتُ وتسكت فيساوي 6 "قمت" في أنه لا يتعدى جاز أن تقول: "أظننتُ زيداً" إذا جعلته يظن [به] 7، [كما تقول: أقمتُ زيداً] 8 لأنه لا فرق بين "ظنَّ زيداً" إذا لم تعده وبين قامَ زيدٌ [كما تقول: أقمتُ زيداً] 9 وكل فعل لا يتعدى إذا نقلته إلى "أفعل" تعدى إلى واحد، فإن كان يتعدى إلى واحدٍ تعدى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى إلى ثلاثة، فإن نقلتَ "فعل" إلى "فعل" كان بالعكس لأنه إن كان لا يتعدى لم يجوز نقله إلى "فعل"، وإن 10 كان يتعدى إلى

1 انظر الكتاب 1 / 19.

2 زيادة من "ب".

3 "كان" ساقط من "ب".

4 في "ب" اقتصر بإسقاط الفاء.

5 أي: باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين.

6 في الأصل "فيتعدى" والتصحيح من "ب".

7 زيادة من "ب".

8 ما بين القوسين ساقط من "ب".

9 زيادة من "ب".

10 في "ب" فإن.

(285/2)

مفعول واحدٍ أُقيمَ المفعولُ فيه مقامَ الفاعلِ ولم يتعد بعدهُ إلى مفعولٍ، وإن كان يتعدى إلى مفعولين أُقيمَ أحدهما مقامَ الفاعل فتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، وكذلك إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدى إلى مفعولين "فَفَعَلَ" ينقصُ [من] 1 المفعولاتِ و"أَفْعَلَ" يزيدُ فيها إذا كان منقولاً من "فَعَلَ" فإذا أُخبرتَ عن الفاعل "بالذي" من قولك: أَعْلَمَ اللهُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ، قلت: "الذي أَعْلَمَ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ اللهُ" 2 وتفسيره كتفسير ما قبله، فإن قيلَ لك: ثَنِ هذه المسألة بعينها فهو محالٌّ، كُفِّرَ؛ لأنَّ الله -عز وجل- لا سمي له ولا يجوز تشنيته ولا جمعه، ولكن لو قلت: "أَعْلَمَ بكرٌ عمرًا زيدًا خيرَ الناسِ" لجاز تنبيه بكرٍ 3 وجمعه على ما تقدم من البيان، وإن قلت 4 بالألف واللام وأردت الإخبار عن الفاعل فهو كالإخبار عنه في الباب الذي قبله، وذلك قولك: "المعلمُ زيدًا عمرًا خيرَ الناسِ اللهُ" والمنبئُ زيدًا عمرًا أخاك اللهُ، وإن أُخبرتَ عن المفعول الأول قلت: "المعلمُ اللهُ عمرًا خيرَ الناسِ زيدًا" وإثباتُ الهاءِ ههنا هو الوجه وحذفها جائز، وهو ههنا أسهل [عند المازني وعندي] 5 لكثرة صلة هذا حتى قد أفرط طولهُ، وإن 6 أُخبرتَ عن المفعول الثاني قلت: "المعلمُ اللهُ زيدًا خيرَ الناسِ عمرو" وإن شئتَ قلت: "المعلمُ اللهُ زيدًا إيَّاهُ خيرَ الناسِ عمرو" وهو الوجه والقياسُ 7؛ لأنَّ تقديمَ الضمير كأنه يدخلُ الكلامَ لِنَسْأ، فلا يعلم عن أي مفعولٍ أُخبرتَ، أَعْنِ الأول أم 8 الثاني؟ وكذلك إذا أُخبرتَ عن الثالث [قدمتِ الضمير إن]

1 زيادة من "ب".

2 "الله" ليس في "ب".

3 "بكر" ساقط في "ب".

4 في الأصل: قلت هو، والتصحيح من "ب".

5 زيادة من "ب".

6 في "ب" فإن.

7 والقياس: ساقط من "ب".

8 في "ب" أو بدلاً من أم.

(286/2)

شئت] 1 قلت: "المعلمة الله زيداً عمرًا خيرُ الناس" وإنْ أخرت قلت: المعلمُ الله زيداً عمرًا إيَّاهُ خيرُ الناس، وهو القياسُ لما يدخل من اللبس، ولأنَّ حقَّ الضمير أن يقع موقع الاسم الذي انتزع ليخبر عنه في 2 موضعه.

1 زيادة من "ب".

2 في الأصل "وفي" والتصحيح من "ب".

(287/2)

السادس: الفعل الذي بني للمفعول ولم يذكر من فعل به:
اعلم: أن المفعول الذي تقيمه مقامَ الفاعل، حكمه حكم الفاعل، تقول: ضَرَبَ زيدٌ كما تقول: "ضَرَبَ زيدٌ" فإذا أردت أن تخبر عن "زيدٍ" من قولك: ضَرَبَ زيدٌ بالذي، قلت: "الذي ضَرَبَ زيدٌ" ففي "ضَرَبَ" ضميرُ "الذي" والذي مبتدأً وضربَ مع ما فيه من الضمير صلةً لهُ، وزيدٌ الخبر على ما فسرنا في الفاعل، فإن ثبت قلت: "اللدانِ ضَرَبَا الزيدانِ" وإن جمعت قلت: "الذينَ ضَرَبُوا الزيدونَ" فإن قلتَ ذلك بالألف واللام قلت: "المضروب زيدٌ" لأن مفعولاً في هذا الباب كفاعل في غيره، ألا ترى أَنَّك إذا جعلته صفة قلت: "رجلٌ ضَرَبَ زيدٌ" ورجلٌ مضروبٌ زيدٌ، فإن ثبت قلت: "المضروبانِ الزيدانِ" وإن جمعت قلت: "المضروبونَ الزيدونَ" وتفسيرُ المفعول كتفسيرِ الفاعل، فإن قلت: "أُعطيَ زيدٌ درهماً" فأخبرت عن "زيدٍ" قلت: "أُعطيَ درهماً زيدٌ" وإن أخبرت عن الدرهم قلت: "الذي أُعطيَ زيدٌ درهماً" وإن شئت قلت: "الذي أُعطيَهُ زيدٌ درهماً" ولك أن تقول: "أُعطيَ زيدٌ إيَّاهُ درهماً" وهو القياسُ؛ لأن الضمير في موضعه والتقديم في هذه المسألة جائزٌ لأنه غيرُ ملبس²، ولكن لو كان أصل المسألة: أُعطيَ زيدٌ عمرًا، ما جاز هذا عندي فيه؛ لأنه ملبس³ لا يعرف المأخوذ من الآخذ، وليس الدرهم

1 "إذا" ساقطة من "ب".

2 في "ب" ملتبس.

3 في "ب" كذاك.

(287/2)

كذلك¹؛ لأنه لا يجوز أن يكون آخذًا وعلى هذا المثال: "بابُ ظننتُ وأخواتها" تقول: ظنَّ زيدٌ قائمًا، فإن أخبرتَ عن "زيدٍ" بالذي قلتَ: الذي ظنَّ قائمًا زيدٌ، وإن² أخبرتَ عن "قائمٍ" قلتَ: "الذي ظنَّ قائمًا زيدٌ" وإن أخبرتَ عن "قائمٍ" قلتَ: "الذي ظنَّ زيدٌ قائمٌ" وإن شئتَ قلتَ: الذي ظنَّ زيدٌ قائمٌ، ولكَ أن تقول: "الذي ظنَّ زيدٌ إياه قائمٌ" وهو القياسُ، وإن³ قلتهُ بالألف واللام وأخبرتَ عن "زيدٍ" قلتَ: "المظنونُ قائمًا" وإن أخبرتَ عن "قائمٍ" قلتَ: "المظنونهُ زيدٌ قائمٌ" وإن شئتَ قلتَ: "المظنونُ زيدٌ إياه قائمٌ" فإن ثبتتَ قلتَ: "المظنونانِ قائمينِ الزيدانِ" وإن جمعتَ قلتَ: "المظنونون قائمينَ الزيدونَ"⁴، فإذا⁵ أخبرتَ عن "قائمٍ" قلتَ: "المظنونهما الزيدانِ قائمانِ" وإن شئتَ قلتَ: "المظنونُ الزيدانِ إياهما قائمانِ" وعلى هذا القياسُ [في الفعلِ الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين]⁶.

1 في الأصل كذاك، وما أثبتته من "ب".

2 في "ب" فإن.

3 في "ب" فإن.

4 في الأصل "زيدون" والتصحيح من "ب".

5 في "ب" وإن.

6 زيادة من "ب".

(288/2)

السابع: الفاعل 1 الذي تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
2:

وذلك، كَانَ وَيَكُونُ وما تصرف منه، وليسَ وما دَامَ وما زالَ وأَصْبَحَ وأَمْسَى وما كَانَ
نحوهنَّ، تقول3: "كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ، وَأَصْبَحَ زَيْدٌ أَبَاكَ"

1 الفاعل، ساقط من "ب".

2 قال سيبويه 20 / 1: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول،
واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد".

3 في "ب" وتقول.

(288/2)

فإن أخبرت عن الفاعل في هذا الباب بالذي قلت: "الذي كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ" ففي
كَانَ ضميرُ الذي وهو اسمُها، وأَخَاكَ خبرها وهي اسمُها وخبرها صلة "الذي" و"الذي"
مبتدأ وعبدُ اللَّهِ خبره، والذي أَصْبَحَ أَبَاكَ زَيْدٌ مثله.

فإن أخبرت بالألف واللام قلت: "الكائنُ أَخَاكَ زَيْدٌ" وتقديره تقديرُ: "الضاربِ أَخَاكَ
زَيْدٌ" ولا خلاف في الإخبار عن اسم "كَانَ" فأما خبرها ففيه اختلاف1، فمن الناس من
يجبِزُ الإخبار عنه فيقول: الكائنُ زَيْدٌ أَخُوكَ، والمصباحُ عمرو أَخُوكَ، وإن شئت جعلتَ
المفعولَ منفصلاً فقلت: "الكائنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ" والمصباحُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَبُوكَ، وقال قوم: إن
الإخبار عن المفعول في هذا الباب محالٌّ؛ لأن معناه: "كَانَ زَيْدٌ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا" فكما
لا يجوز أن تخبر عن "كَانَ مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا" كذلك لا يجوز أن تخبر عن المفعول إذا2
كان في معناه، كذا حكى المازني جميع هذا. قال أبو بكر: والإخبار عندي في هذا
الباب عن المفعول قبيحٌ؛ لأنه ليس بمفعولٍ على الحقيقة وليس3 إضماره متصلاً إنما هو
مجازٌ، وعلامات الإضمار ههنا غيرُ محكمةٍ؛ لأنَّ الموضوع الذي تقع فيه الهاء لا يجوز أن
تقع "إِيَّاهُ" ذلك الموقع، فإجازتهم إِيَّاهُ "في" كَانَ وأخواته دليلٌ على أن علامات
الإضمار لا تستحكم ههنا، قال الشاعر:

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا4 ... لَا تَرَى فِيهِ عَرِيًّا

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... لَكْ وَلَا نَحْشَى رَقِيًّا5

فقال: "ليسَ" إِيَّايَ، ولم يقل: ليسني، فقد فارقَ باب "ضربني" وقد

1 انظر المقتضب 97 / 3، وشرح الكافية للرضي 44 / 2، والهمع 147 / 2-148.

2 في الأصل "إذ" والتصحيح من "ب".

3 "ليس" ساقطة من "ب".

4 في "ب" شهر بالرفع، وتجاوز الروايتان.

5 مر تفسيره 98 / 2 من هذا الجزء.

(289/2)

روى "عليه رجلاً 1 ليسني" وإنما هذا كالمثل؛ لأنهم لا يأمرن "بعليك" إلا المخاطب، فقد شذ هذا من جهتين من قولهم: "عليه" فأمرنا غائباً 2 ومن قولهم: "ليسني" فأجروه مجرى "ضربني" فإذا قلت: "ليس زيد أخاك" وأخبرت عن الفاعل والمفعول 3 فإنه لا يجوز إلا "بالذي" ولا يجوز بالألف واللام 4؛ لأن "ليس" لا تتصرف ولا يبنى منها فاعل، ألا ترى أنك لا تقول: "يفعل" منها ولا شيئاً من أمثلة الفعل وهي فعل، وأصلها "ليس" مثل "صيد" [البعير] 5، وألزم الإسكان إذ 6 كانت غير متصرفة، فتقول إذا أخبرت عن الفاعل من قولك "ليس زيد أخاك": "الذي ليس أخاك زيد" 7 وإن أخبرت عن المفعول قلت: "الذي ليس إياه أخوك" وإن شئت قلت: "الذي ليس زيد أخوك" على قياس الذين أجازوه في "كان" والذين أجازوا الإخبار عن المفعول في باب "كان" وأخواتها يحتجون 8 بقول أبي 9 الأسود الدؤلي: فإن لا تَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَ فَإِنَّهُ ... أَخُوها عَدَتُهُ أُمُّه بَلْبَاهَا 10 فجعله كقولك: اضربها 11 ويضربها، ولو قلت: "كان زيد حسناً

1 انظر الكتاب: 381 / 1، فقد جوز سيبويه: ليسني، وكأنني.

2 في الأصل "غائب" وهو خطأ.

3 في الأصل "أو" والتصحيح من "ب".

4 في "ب" فإنه لا يجوز بالألف واللام، ولا يجوز إلا بالذي.

5 زيادة من "ب".

6 في "ب" إذا.

7 ما بين القوسين ساقط من "ب".

8 في "ب" احتجوا.

9 أبي، ساقط من "ب".

(290/2)

وجهه" فأخبرت¹ عن الوجه لم يجر؛ لأنك كنت تضع موضعه "هو" فتقول: الذي كان زيداً حسناً هو وجهه، إذا كان يلزمك أن تضع موضع الاسم الذي تخبر عنه ضميراً يرجع إلى "الذي" كما بينت فيما تقدم، فإذا² كان "هو" يرجع إلى "الذي" لم يرجع إلى زيدٍ شيء [وإن رجع إلى زيدٍ لم يرجع إلى الذي]³ ولكن لو أخبرت عن قولك: "حسناً وجهه بأسره" جاز في قول من أجاز الإخبار عن المفعول في هذا الباب، فتقول: الكائنه زيدٌ حسنٌ وجهه، ولو أخبرت "بالذي" لقلت: "الذي كان زيدٌ حسنٌ وجهه" وحذفت⁴ ضمير المفعول من "كان" كما حذفته من "ضربت" [حين قلت: الذي ضرب زيداً]⁵ ولو أثبت الهاء لجاز، وإن أخبرت بالذي على⁶ قول من جعل المفعول "إياه" لم يجر حذفه؛ لأنه منفصلٌ وكنت تقول: الذي كان زيداً إياه حسنٌ وجهه.

1 في "ب" وأخبرت.

2 في "ب" وإذا.

3 زيادة من "ب".

4 ضمير، ساقط من "ب".

5 ما بين القوسين ساقط من "ب".

6 في "ب" عن.

(291/2)

الثامن: الظروف من الزمان والمكان:

اعلم: أن الظرف¹ إذا أخبرت عنه فقد خلصَ اسماً وصار كسائر المفعولات، إلا أنك إذا أضمرت أدخلت حرف الجر على ضميره ولم تعد الفعل إلى ضميره إلا بحرف الجر² إلا أن تريد السعة فتقدر نصبه كنصب سائر المفعولات، وهذه الظروف منها ما يكون اسماً وظرفاً، ومنها ما يكون ظرفاً

1 في "ب" الظروف.

2 في "ب" جر، بلا ألف ولام.

(291/2)

ولا يكون اسماً 1 وقد تقدم ذكرها في هذا 2 الكتاب، إلا أننا نعيد منه شيئاً هاهنا 3 ليقوم هذا الحد بنفسه، فالذي يكون [منه] 4 ظرفاً واسماً [ضم] 5 اليوم والليل والشهر والسنة والعام والساعة ونحو ذلك، وأما ما 6 يكون ظرفاً ولا يكون اسماً فنحو: "ذات مرة" و"عبدات بين وبكر" و"سحرًا" إذا أردت "سحرًا" بعينه ولم تصرف 7 ولم تُرد سحرًا من الأسحر، وكذلك ضحياً إذا أردت ضحى يومك، وعشيّة وعمّة إذا أردت عشيّة يومك وعمّة ليلتك، لم يستعملن على هذا المعنى إلا ظرفاً 8، وأما الأماكن وما يكون منها اسم فنحو: المكان والخلف والقدام والأمام والناحية، وتكون هذه أيضاً ظروفًا والظروف كثيرة، وأما ما يكون ظرفاً ولا يكون اسماً فنحو: عند وسوى وسواء إذا أردت بمنّ معنى "غير" لم تستعمل إلا ظرفاً 9، وربما كان الظرف ظرفاً والعمل في بعضه لا في كله، نحو: آتيك يوم الجمعة، وإنما تأتيه في بعضه [لا كله] 10، وكذلك آتيك شهر رمضان وكل ما كان في جواب "متى" فعلى هذا يجيء، وأما ما كان جواباً "لكم" فلا يكون العمل إلا فيه

1 يرى سيبويه أن الجر يكون في كل مضاف إليه، وأنه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً. انظر: الكتاب 1 / 209.

2 في "ب" ذا.

3 "ها" ساقطة في "ب".

4 زيادة من "ب".

5 زيادة من "ب".

6 "ما" ساقطة من "ب".

7 في "ب" تصرفه.

8 انظر الكتاب 1 / 115، وأما ابن الشجري 2 / 250، نقلاً عن أصول ابن

السراج.

9 في الأصل "ظرفاً" والتصحيح من "ب".

10 زيادة من "ب".

(292/2)

كله نحو: سرتُ فرسخين وفرسخاً وميلاً، لا يجوز 1 العمل في بعضه دون بعض. وإذا 2 قلت: صمتُ يوماً، لم يجز أن يكون الصوم في بعضه من أجل أنه وضع للإمساك عن الطعام والشراب وغيره في اليوم كله. فما كان من الظروف قد يستعمل اسماً فالإخبار عنه جائز وما كان منها لا يجوز إلا ظرفاً لم يجز الإخبار عنه، تقول 3: "ذهبتُ اليومَ" فإذا قيل لك: أخبرني عن اليوم "بالذي" قلت: الذي ذهبتُ فيه اليوم، ولم يجز حذف "فيه" كما كان يجوز حذف الهاء؛ لأن الضمير قد انفصل بحرف الجر، وكذلك إذا قلت: "قمتُ اليومَ يا هذا" فجعلتُ اليومَ مبتدأ، قلت: "اليومَ قمتُ فيه" لأنه قد صار اسماً والمضمر لا يكون ظرفاً وكل ما دخل عليه حرفُ الجر فهو اسمٌ، وإنما الظرفُ هو الذي قد حُذِفَ حرفُ الجر منه، وذلك المعنى يُراد به، فإن ثبتت قلت: اللذان ذهبتُ فيهما اليومان، فإن قلت ذلك بالألف واللام قلت: "الذاهبُ فيه أنا اليومَ" والذاهبُ فيهما أنا اليومان، فالألف واللام قد قامتا مقامَ "الذي" وأفردت "ذاهباً" ولم تنه؛ لأن فاعله غير مضمَرٍ فيه وهو مذكور بعده [وإن جمعت قلت: الذاهبُ فيهن أنا الأيامُ] 4 وكذلك الإخبار عن المكان إذا قلت: "جلستُ مكانك" فإذا 5 أردت الإخبار عن "مكانك" قلت: "الذي جلستُ فيه مكانك" واللذان جلستُ فيهما مكانك، وبالألف واللام: "الجالسُ فيه أنا مكانك" والجالسُ فيهما أنا مكانك، فإن جعلت الزمان والمكان في هذه المسائل مفعولين على السعة أسقطت حرف الجر فصار حكمه حكم المفعول الذي تقدم ذكره، فقلت في: "ذهبتُ اليومَ" إذا أردت أن تخبر عن اليوم بالذي، قلت: "الذي ذهبتُ اليومَ" كما تخبر عن زيد في

1 في "ب" لا يكون.

2 في "ب" فإذا.

3 في "ب" وتقول بزيادة الواو.

4 زيادة من "ب".

5 زيادة من "ب".

قولك: "ضربتُ زيداً" تريد: الذي ذهبته¹ اليوم، وإن شئتَ أظهرتَ الهاءَ [وهو الأصل] 2 وإثباتها عندي في هذا أولى منه في ضربتُ؛ لأنَّ هنا حرف الجر محذوف الهاء معه إخلالٌ بالكلام، وتقوله بالالف واللام: الجالسةُ أنا مكانكَ وتقول: "سرتُ يزيدَ فرسخينِ يومينِ" فالفرسخانَ ظرفٌ من المكان واليومانَ ظرفٌ من الزمان، فإن أخبرتَ عن اليومينِ "بالذي" قلتَ: اللذان سرتُ يزيدَ فرسخينِ فيهما يومانِ، وبالالف واللام: السائرُ أنا يزيدَ فرسخينِ "فيهما يومانِ" وإن أخبرتَ عنهما على 3 السعة قلتَ: السائرهما أنا يزيدَ فرسخينِ يومانِ، وبالذي: اللذان سرتُ يزيدَ فرسخينِ يومانِ، وإن شئتَ قلتَ: سرتُهما وهو أحبها 4 إليَّ كي لا يكثر ما يحذفُ، فإن بنيتَ الفعل للمفعول فقلتَ: "سيرَ يزيدَ فرسخانِ يومينِ" فأنتَ بالخيار، إن شئتَ نصبتَ الفرسخينِ ورفعتَ اليومينِ، وإن شئتَ رفعتَ الفرسخينِ ونصبتَ اليومينِ 5، إلا أنَّ الذي ترفعه تجعلهُ مفعولاً على السعة؛ لأنه قد صار اسماً وخرج عن حد الظرف، وتجعلُ الثاني ظرفاً إن شئتَ، وإن شئتَ جعلته مفعولاً على السعة أيضاً، فإذا أخبرتَ عن الفرسخينِ -فيمن رفعهما- بالذي قلتَ: "اللذان سيرا يزيدَ يومينِ الفرسخانِ" وإن قلتَهُ بالالف واللام قلتَ: "المسيرانِ يزيدَ يومينِ فرسخانِ" وإن أخبرتَ عن "اليومينِ" في هذه المسألة -وقد رفعتَ الفرسخينِ- قلتَ: "المسيرُ يزيدَ فرسخانِ فيهما يومانِ" هذا إذا كان "اليومانِ" ظرفاً فإن جعلتهما مفعولينِ على السعة قلتَ: "المسيرُهما يزيدَ فرسخانِ يومانِ" وإذا قدمتَ الفرسخينِ من قولك: "سيرَ يزيدَ فرسخانِ"

1 في "ب" ذهبت بإسقاط الهاء.

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" في، بدلاً من "على".

4 في "ب" أحب، بإسقاط "ها".

5 إن نصبتهما نصبت الظروف، قلت: فرسخين يومين. قال المبرد في المقتضب 3/

106: والاختيار أن تقيم أحدهما مقام الفاعل، وإن نصبت اليومين نصبت الظرف،

قلت: سير يزيد فرسخان يومين.

يومين" قلت: "الفرسخان سيرا بزيد يومين" فجعلت ضمير الفرسخين في "سير" فقلت: سيرا وخلف الضمير الفرسخين فقام مقامهما، فإن قدمت اليومين قلت: "اليومان سيرا بزيد فيهما فرسخان" فأظهرت حرف الجر لما احتجت إلى إضمار "اليومين" فإن جعلتهما مفعولين على السعة قلت: اليومان سيرهما بزيد فرسخان، فإن قدمت الفرسخين واليومين قلت: "الفرسخان اليومان سيرهما بزيد" فالفرسخان مبتدأ واليومان مبتدأ ثانٍ وسيرهما بزيد خبر اليومين والألف ضمير الفرسخين وهي ترجع إليهما وهما ضمير اليومين، هذا إذا جعلتهما في أصل المسألة مفعولين على السعة، فإن لم تجعلهما كذلك قلت: سيرا فيهما وكل 1 ما قدمته فقد قام مقامه ضميره، فإن أدخلت "الذين" في "سير" وجعلت "الذين" هما الفرسخان قلت: "الفرسخان اليومان اللذان سيرا بزيد فيهما هما" فالفرسخان: مبتدأ أول واليومان مبتدأ ثانٍ واللذان مبتدأ ثالث وصلته سيرا بزيد 2 فيهما والخبر "هما" والألف في "سيرا" ترجع إلى اللذين و"فيهما" ترجع إلى اليومين واليومان مبتدأ وخبرهما اللذان وصلتهما مع خبرهما الجملة، واليومان وما بعدهما 3 خبر الفرسخين، وإن شئت قلت: "اللذان سيرهما" فإن أخبرت بالألف واللام قلت: "الفرسخان اليومان المسيران بزيد فيهما هما" وإن شئت قلت على الاتساع: "الفرسخان اليومان المسيران بزيد هما" واعتبر صحة هذه المسائل بأن تجعل كل اسم ابتدأته موضع ضميره، فإن استقام ذلك وإلا فالكلام خطأ، ألا ترى أن قولك: "هما" ضمير الفرسخين و"هما" التي في قولك: المسيران ضمير اليومين، فإذا جعلت كل واحدٍ منهما موضع ضميره صار الكلام: "المسيران بزيد يومين فرسخان" فعلى هذا يقع التقديم والتأخير في كل 4 هذه المسائل، فإن جعلت "الذين" في هذه المسألة لليومين قلت:

1 في "ب" فكل ما.

2 في الأصل: "وبزيد سيرا بزيد" والتصحيح من "ب".

3 في الأصل: "بعده" والتصحيح من "ب".

4 "كل" ساقط من "ب".

الفرسخان اليومان اللذان سيرا فيهما [بزيد] 1 فالفرسخان مبتدأ، واليومان مبتدأ ثانٍ و"اللذان" خبرُ "اليومين" وهما اليومان، والألفُ في "سيرا" ضميرُ الفرسخين، وفيهما ضميرُ "اللذين" فلو جعلتَ "الفرسخين" موضعَ ضميرهما لقلت: اليومان اللذان سيرا الفرسخان فيهما بزيد [هما] 2 فإن أخبرت بالألف واللام في هذه المسألة وجعلتهما لليومين" أيضاً قلت: "الفرسخان اليومان المسيرهما بزيد هما" فهما الأولى: مفعول على السعة والثانية: فاعل، وإنما ظهر الفاعل ههنا لأن كُـلَّ اسم كان فيه ضمير الفاعل جرى على غير نفسه فإن الفاعل يظهر فيه، وإنما جاز في "اللذين سيرا" لأنه فعلٌ فتثنيه وإن كان جاريًا على غير مَنْ هو له، ومعنى قولي: جَارٍ على غير مَنْ هو له، أن اللذين لليومين والألف في "سيرا" للفرسخين، فلما قلته بالألف واللام لم يصلح أن تقول: المسيرهما كما قلت: "اللذان سيرا" لأن مسيرًا اسمٌ ولو تثنيته لكان فيه 3 ضمير الألف واللام، ولا يجوز غير ذلك كما بينت فيما تقدم، لا يجوز أن تقول 4: القائمان، وضمير الفاعل 5 للألف واللام، وكذلك المضروبان فالألف واللام في هذا بخلاف "الذي" [وحده] 6 لأنها تتحد مع الاسم الذي بعدها فيثنى تثنية "الذي" وحده إذا كان الفعلُ له، فإن لم يكن الفعل للألف واللام يدخل على اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يحتملُ الضمير إذا جرى على غير من هو له، فإذا جرى اسمُ الفاعل على غير من هو له 7 أفرد وذكر الفاعل بعده إما مظهرًا وإما مكنيا، فلذلك قلت: الفرسخان اليومان المسيرهما بزيد هُما؛ لأنك لو جعلتَ الفرسخين في موضعهما

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 "فيه" ساقطة من "ب".

4 "تقول" ساقطة من "ب".

5 في "ب" إلا للألف واللام.

6 زيادة من "ب".

7 زيادة من "ب".

لقلت: اليومانِ المسيرهما بزيديِ الفرسخانِ، ويبينُ لك اسمُ الفاعلِ والمفعولِ إذا جرى على غيرِ من هو له في هذه المسألة تقول: الفرسخانِ اليومانِ مسيرهما بزيديِ "هما" فتجعل الأولى مفعولاً والثانية تقوم مقامَ الفاعلِ؛ لأن 1 قولك: مسيرهما هما الفرسخانِ، فإذا جعلت "مسيرهما" خبراً عن اليومين فقد أجريتهما على غيرِ من هما له فلم يحتمل الاسم إذ جرى على غير نفسه أن يكون فيه ضميرٌ مرفوع، ولو قلت: "الفرسخانِ اليومانِ سيرهما بزيديِ" جاز والألف للفرسخينِ ألا ترى أنك تقول: "زيديُّ ضاربُهُ أنا" ولو قلت: "زيديُّ اضربه" لم تحتجِ إلى "أنا" لأن الفعل مما يضممر فيه، وإن جرى على غير صاحبه.

1 في "ب" لقولك.

(297/2)

التاسع: الإخبار عن المصدر:

اعلم: أن المصدر إذا كان منصوباً وجاء للتوكيد في الكلام فقط ولم يكن معرفة ولا موصوفاً 1، فالإخبار عنه قبيح؛ لأنه بمنزلة ما ليس في الكلام، ألا ترى أنك إذا قلت: "ضربتُ ضرباً" فليس في "ضرباً" فائدة لم تكن في "ضربتُ" وإنما تحيء تأكيداً، فإذا قلت: ضربتُ ضرباً شديداً أو الضرب الذي تعلم فقد أفادك ذلك أمراً لم يكن في "ضربتُ" فهذا الذي يحسن الإخبار عنه، فإن أردت الإخبار عن ذلك قلت: "الذي ضربتُ ضرباً شديداً" تريد: "الذي ضربته ضرباً شديداً" وإن قلت: "سيرَ بزيديِ سيرٌ شديداً" قلت: "الذي سيرَ بزيديِ سيرٌ شديداً" والذي يجوز أن تخبر عنه من المصادر ما جاز أن يقوم مقامَ الفاعل كما كان ذلك في الظروف، قال الله تبارك وتعالى 2: {فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ} 3. وذكر المازني أن الإخبار عن النكرة يجوز من هذا الباب، وأن الأحسن أن يكون معرفة أو

1 في "ب" موصولاً.

2 في "ب" عز وجل.

3 الحاقة: 13، وانظر المقتضب 3 / 104.

(297/2)

موصوفاً، وهو عندي غير جائز إلا أن تريد بالمصدر نوعاً من الفعل، فتقول على ذلك: "ضَرَبَ ضَرْبٌ" أي: نوعٌ من الضرب وفيه بعدٌ، وتقول: "ضربتك ضرباً شديداً" فإذا أخبرت عنه بالألف واللام قلت: "الضاربك¹ أنا ضَرَبْتُ شديداً" أي: "الذي ضربتك ضرباً شديداً" فإن ثبت المصدر أو أفردت المرة فيه حسن الخبر؛ لأنك تقول: ضَرَبَ ضربتين، فتكون فيه فائدة لأن قولك: "ضَرَبَ" لا يفصح عن ضربتين وكذلك لو قلت: "ضَرَبَ ضربةً واحدةً" أو ضربةً ولم تذكر واحدةً، فإذا قلت: "ضَرَبَ يزيد ضرباً شديداً" قلت: "المضروبُ يزيد ضَرَبَ شديداً" و"المنفوخُ في الصور نفخَ شديداً"²، وإذا قلت: "شربْتُ شربَ الإبل" قلت: "الشاربهُ أنا شربَ الإبل" وإذا قلت: "تبسمْتُ وميضَ البرق" قلت: "المتبسمه أنا وميضُ البرق، وقد قال قومٌ: إنَّ وميضَ البرقِ ينتصبُ على "فعلٍ" غير "تبسمْتُ"³ كأنهم قالوا: "ومضتُ وميضَ البرقِ" فهؤلاء لا يجوزون الخبر عن⁴ هذه الجهة، ومن نصب المصادر إذا كانت نكرةً على الحال لم يجوز الخبر عنها، كما لا يجوز الخبر عن الحال، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضاً⁵ حالاً فيها الألف واللام لم يجوز أن تخبر عنها نحو: أرسلها العراكَ، والقومُ فيها الجماء الغفير، ورجعَ عودُهُ على بدئه، وما أشبه هذا مما جاء حالاً وهو معرفة، وكل ما شذَّ عن بابه فليس لنا أن نتصرف فيه ولا نتجاوز ما تكلموا به، وكل اسم لا يكون إلا نكرةً فلا يجوز الخبر عنه، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم، فقصه: رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكُلُّ شاةٍ وسخلتها، وما أشبه هذا مما جاء معطوفاً نكرةً فهو كالحال لا يجوز الخبرُ عنه، ولو أجزته لوجب أن تكرر "رُبَّ" فتقول: "الذي رُبَّه"

1 في "ب" الضاربكه.

2 قال المبرد في المقتضب 3/ 104: "فإن أخبرت عن الصور قلت: المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور، وإن أخبرت عن النفخة قلت: المنفوخة في الصور نفخة واحدة.

3 انظر: ارتشاف الضرب/ 146، نقل هذه المسألة من أصول ابن السراج.

4 "عن" ساقط في "ب".

5 في "ب" وأيضاً بعد "حالاً".

ولا حجة في قول العرب: رُبُّهُ رجلاً، ورُبُّهَا امرأة؛ لأنَّ هذا ليس بقياسٍ ولا هو اسم تقدم. قال المازني: وأما قول العرب: "ويحُّهُ رجلاً" فإنَّما جاءت الهاء بعد مذكورٍ، وقد يجوز الإخبار عنها كما يجوز الإخبار عن المضمَر المذكور فتقول: "الذي ويحُّهُ رجلاً هو" 1 وفيه قبحٌ؛ لأنَّ "ويح" بمعنى 2 الدعاء مثل الأمر والنهي، والذي لا يوصل بالأمر والتي؛ لأنَّهما لا يوضحانه، والدعاء بتلك المنزلة، قال: إلا أنَّ هذا أسهل لأن لفظه كلفظ الخبر [قال أبو بكر] 3 أنا أقول: "وهو عندي غير جائز؛ لأن هذه أخبار جعلت بموضع الدعاء فلا يجوز أن تحال عن ذلك، وأما ما جاء من المصادر مضمراً فعله مثل: إنما أنت ضرباً وأنت سيراً وضرباً ضرباً" فلا يجوز عندي الإخبار عنها لأنَّها مصادر استغني بها عن ذكر الفعل فقامت مقامه، فلا يجوز الإخبار عنها كما لا يجوز الإخبار عن الفعل، والمصدر يدل على فعله المحذوف فإذا أضمرته لم يدل ضميره على الفعل 4. والمازني يبيِّن الإخبار عن هذا فيقول إذا أخبرت عن "سير" 5 من قولك: إنما 6 أنت سيراً، قلت 7: "الذي أنت إياه سيرٌ شديدٌ" كأنَّكَ قلت: الذي أنت تسيره سيرٌ شديدٌ.

1 انظر: شرح الرضي على الكافية 2 / 43-45.

2 في "ب" في معنى.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" فعل، بدون الألف واللام.

5 انظر: شرح الكافية للرضي 2 / 43.

6 زيادة من "ب".

7 قلت: ساقط من "ب".

(299/2)

العاشر: الابتداء والخبر:

اعلم: أنَّ هذا الباب لا يجوزُ الإخبار فيه إلا بالذي؛ لأنه لا يكونُ منه فاعل، وذلك قولك: "زيدٌ أخوك" إن أخبرت عن "زيد" قلت: "الذي

(299/2)

هو أخوك زيدٌ" انتزعت زيداً من الصلة وجعلت موضعه "هو" فرجع 1 إلى "الذي" والذي هو زيدٌ على ما بينت فيما تقدم، وإن أخبرت عن الأخ قلت: "الذي زيد هو أخوك" جعلت "هو" مكان الخبر كما كان في أصل المسألة، ولا يجوز هذا التقديم والتأخير لأنه ملبسٌ 2. وتقول: "أنت منطلقٌ" للذي تخاطبُ وإن 3 أردت أن تخبر عن المخاطب قلت: "الذي هو منطلق أنت" وإن أخبرت عن "منطلق" قلت: "الذي أنت هو منطلقٌ" وإن أخبرت عن المضمّر في "منطلقٍ" لم يجوز لأنك تجعل مكانه ضميراً يرجع إلى "الذي" ولا يرجع إلى المخاطب فيصيرُ المخاطب مبتدأ ليس في خبره ما يرجع إليه، وإذا قلت: "زيدٌ ضربته" فأخبرت عن "زيدٍ" أقمت مقامه "هو" فقلت: "الذي هو ضربته زيدٌ" فهو، يرجع إلى "الذي" والهاء في "ضربته" لم يجوز لأنك تصيرُ إلى أن تقول: "الذي زيدٌ ضربته هو" فإن جعلت الهاء التي في "ضربته" ترجع إلى "زيدٍ" لم يرجع إلى "الذي" شيءٌ، وإن رددته إلى "الذي" لم يرجع إلى "زيدٍ" شيءٌ.

قال المازني: هل يجوز أن أحمل هذا على المعنى؛ لأن زيداً هو الذي في المعنى؟ فإن ذلك أيضاً غير جائز لأنك لا تفيد حينئذ بالخبر معنى، ولا يجوز الإخبار عن "ضربته" في هذه المسألة لأنه فعلٌ وجملةٌ، والأفعال والجمل لا يخبر عنها لأنك إذا أخبرت احتجت أن تضمّر ما تخبر عنه والفعل لا يضمّر، وكذلك الجملة لأن ذلك محالٌ وإذا قلت: زيدٌ ذهب عمرو إليه، جاز أن تخبر عن زيدٍ فتقول: "الذي هو 4 ذهب عمرو إليه زيدٌ" لأنك تجعل الهاء التي في "إليه" ترجع إلى "هو" وتجعل "هو" يرجع إلى "الذي" وإن أخبرت عن "عمرو" فجائزٌ فتقول: "الذي زيدٌ ذهب إليه عمرو" وتجعل 5 للفاعل في "ذهب" ضميراً،

1 في "ب" ورجع.

2 في "ب" ملتبس.

3 في "ب" فإن.

4 هو، ساقطة من "ب".

5 في "ب" فتجعل.

يرجع إلى "الذي" وتجعل عمرًا خبرًا للمبتدأ وإن جعلت في 1 موضع "عمرو" في هذه المسألة "هندًا" كان أبين إذا قلت: "زيدٌ ذهبَ هندٌ إليه" فأخبرت عن "هندٍ" قلت: التي زيد 2 ذهبَ إليه هندٌ، فإن ثبِتَ هندًا قلت: "اللتانِ زيدٌ ذهبتا إليه الهندانِ" فصار 3 الكلام أوضح لما ظهر ضمير الفاعل، وهو الراجع إلى "اللتين" فإن أخبرت عن "الهاء" في هذه المسألة لم يجوز من حيث لم يجوز الإخبار عن الهاء في "زيدٌ ضربتهُ" فإن قلت: "زيدٌ ذاهبٌ إليه عمرو" فأخبرت عن "عمرو" قلت: الذي زيدٌ ذاهبٌ إليه هو "عمرو" جعلت "هو" فاعلاً وجعلت "هو" 4 منفصلاً؛ لأن "ذاهبًا" اسمٌ إذا صار خبراً لغير من هو له أو صفةً أو حالاً صار فاعله منفصلاً والفعل ليس كذلك، وقد مضى تفسير هذا وتقول: "زيدٌ يضربه أبوه" فإن أخبرت عن "زيدٍ" قلت: "الذي هو يضربه أبوه زيدٌ" جعلت "هو" موضع "زيدٍ" وهو الراجع إلى "الذي" والهاء في يضربه ترجع إلى "هو" وكذلك الهاء في "أبيه" كما كان في أصل المسألة، وإن أخبرت عن الأب قلت: "الذي زيدٌ يضربه أبوه" فتجعل 5 في "يضربه" فاعلاً وهو صلة "الذي" وجعلت الأب خبراً وهو "الذي". وهذه المسألة تلبس 6 بقولك: "زيدٌ يضربُ أباهُ" لو قيل لك: أخبر عن "الأب" لقلت: الذي زيدٌ يضربه أبوه، ولو جعلت موضع أبيه أمه لارتفع اللبسُ، لو قيل لك: كيف تخبرُ عن الأم من قولك: "زيدٌ تضربه أمه" لقلت: "التي زيدٌ تضربه أمه" ولو قلت: "زيدٌ يضرب أمه" فأخبرت عن الأم لقلت: "التي زيدٌ يضربها أمه" وهذه المسألة متى ما لم يخالف فيها بين

1 "في" ساقطة من "ب".

2 في "ب" الذي، بدلاً من "زيد".

3 في "ب" وصار.

4 في "ب" وجعلته.

5 في "ب" وتجعل.

6 في "ب" تلتبس.

(301/2)

المبتدأ والفاعل أو المفعول ألبس 1 فلم يعلم الفاعل من المفعول، فإن خالفت بأن تجعل أحدهما مفردًا والآخر مثنى أو مجموعاً أو تجعل أحدهما مذكراً والآخر مؤنثاً زال اللبسُ،

ألا ترى أن أصل المسألة 2 إذا قلت: "زيدٌ يضربه عمرو" وعمرو فاعلٌ لو قيل لك: قدم عمراً لقلت: عمرو زيدٌ يضربه ففي "يضربه" ضمير "عمرو" مرفوعٌ، ولو قيل لك: قدم عمراً من 3 قولك: "زيدٌ يضربُ عمراً" لقلت: "عمرو زيدٌ يضربه" ففي "يضربه" ضمير "زيد" واللفظُ واحدٌ جعلتَ عمراً فاعلاً أو مفعولاً إذا قدمته وأبتدأته فإن خالفتَ بين الاسمين حتى يقعَ ضميراهما متخالفين بان المرادُ، وذلك أن تجعلَ موضعَ عمرو "العمران" فإذا قلت: زيدٌ يضربه العمران، فقدمتَ العمرين مبتدئين قلت: "العمران زيدٌ يضربانه" وإن 4 قلت: "زيدٌ يضربُ العمرين" فقدمتَ العمرين مبتدئين قلت: العمران زيدٌ يضربهما، فإن جعلتَ موضعَ "يضربُ" 5 ضارباً من قولك: زيدٌ يضربه أبوه، قلت: زيدٌ ضاربه أبوه، فإن أخبرتَ عن الأب قلت: الذي زيدٌ ضاربه هو أبوه، فأظهرتَ "هو" منفصلةً لما تقدم ذكره، فإن أخبرتَ عن الأب من قولك: "زيدٌ ضاربُ أباه" قلت: "الذي زيدٌ ضاربه أبوه" ولم تحتجِ إلى "هو" لأن "ضارب" إلى جانب زيدٍ وهو له، فأما قولهم: "السمنُ منوانٍ بدرهمٍ" فهذا مستعملٌ بالحذف، يريدون: السمن منوانٍ منه بدرهمٍ، فإن أخبرتَ عن السمن قلت: "والذي هو منوانٍ بدرهمٍ السمنُ" تريد: "الذي هو منوانٍ منه بدرهمٍ السمنُ" نقلته عما كانَ والحذفُ بحاله، والهاءُ التي في "منه" ترجعُ إلى

1 في "ب" التيس.

2 في "ب" وإذا قيل لك، وهي جملة دخيلة.

3 في "ب"، بدل "من".

4 في "ب" وإذا.

5 في "ب" يضربه.

6 زيد ساقط من "ب".

(302/2)

"هو" كما كانت ترجعُ إلى السمن في أصل المسألة. وإن 1 أخبرتَ عن "المنوين" قلت: "اللذان السمنُ هما بدرهم منوانٍ" وإن أتممتَ الكلام قلت: "اللذان السمنُ هما بدرهمٍ منه منوانٍ" والإتمامُ هو 2 أحبُّ إليّ؛ لأن الحذوفَ لا ينبغي أن يُصرفَ تصرفَ غير الحذوف وحقه 3 أن يترك على لفظه ليدل على ما حذف منه، وهذه المسألة نظير

قولك 4: "زيدٌ عمرو قائمٌ إليه" فزيدٌ: مبتدأ كالسمنِ ومنوان مبتدأ ثانٍ كعمرو، وقولك: "بدرهمٍ منه" خبر "منوين" والهاء في "منه" ترجعُ إلى "السمنِ" كرجوع الهاء في "إليه" فإن قيلَ لك: أخبر عن خبر السمنِ بأسره، وهو قولك: "منوانٍ منه بدرهمٍ" 5 لم يجز؛ لأنَّ الجمل لا تضمّر، وكذلك لو قيلَ لك: أخبر في قولك: زيدٌ عمرو قائمٌ إليه، عن خبر "زيدٍ" بأسره لم يجز.

1 في "ب" فإن.

2 هو، ساقط من "ب".

3 في "ب" فحقه.

4 في "ب" قولهم.

5 في "ب" بدرهم منوان منه.

(303/2)

الحادي عشر: المضاف إليه 1:

اعلم: أن المضاف إليه 2 على ضربين: فضربٌ [منه] 3 يكون الاسمان فيه كحروف زيدٍ وعمرو، يرادُ بهما التسمية فقط كرجل اسمه عبد الله أو 4 عبد الملك، فهذا الضرب لا يجوز أن تخبر فيه عن المضاف إليه؛ لأنه كبعض حروف الاسم، وضربٌ ثانٍ من الإضافة وهي التي يراد بها الملك نحو: "دارُ عبد الله" و"غلامُ زيدٍ"، فهذان منفصلان جمع بينهما الملك، ومتى

1 إليه، ساقط في "ب".

2 إليه، ساقط في "ب".

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" وعبد الملك.

(303/2)

زَالَ الْمَلِكُ زَالَتِ الْإِضَافَةُ فَهَذَا الضَّرْبُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ تَخْبَرَ عَنْ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، أَمَّا الْمَضَافُ الْأَوَّلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْبَرَ عَنْهُ أَلْبَتَّةَ، أَعْنِي "غَلَامًا وَدَارًا" إِذَا قُلْتَ: غَلَامُ زَيْدٍ وَدَارُ عَمْرٍو؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ لَوَجِبَ أَنْ تَضْمُرَهُ وَتَضْيِفُهُ وَالْمَضْمَرُ لَا يُضَافُ، فَإِذَا قُلْتَ: "هَذَا غَلَامُ زَيْدٍ" فَأَرَدْتَ 1 الْإِخْبَارَ عَنْ "زَيْدٍ" قُلْتَ: "الَّذِي هَذَا غَلَامُهُ زَيْدٌ" جَعَلْتَ الْمَاءَ مَوْضِعَ زَيْدٍ وَهِيَ الرَّاجِعَةُ إِلَى الَّذِي وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: "قِمْتُ فِي دَارِ زَيْدٍ" فَأَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ، قُلْتَ: "الَّذِي قِمْتُ فِي دَارِهِ زَيْدٌ" فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا ابْنُ عَرَسٍ وَسَامِ أِبْرَصٍ، وَحُمَارُ قَبَانَ وَأَبُو الْحَرْثِ، وَأَنْتَ تَعْنِي الْأَسَدَ فَأَخْبَرْتَ عَنْ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ لَمْ يَجِزْ لِأَنَّ الثَّانِي لَيْسَ هُوَ شَيْئًا يَقْصَدُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا حُمَارُ قَبَانَ اسْمٌ لِلدَّابَّةِ، لَيْسَ أَنَّ قَبَانَ شَيْءٌ يَقْصَدُ إِلَيْهِ، كَمَا كَانَ زَيْدٌ شَيْئًا يَقْصَدُ إِلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عَثْمَانَ: إِنَّهُ قَدْ جَاءَ الْإِخْبَارُ فِي مِثْلِ حُمَارِ قَبَانَ وَأَبِي الْحَرْثِ وَمَا أَشْبَهُهُ وَلَكِنَّهُ فِي الشَّعْرِ شَادٌّ.

1 فِي "ب" وَأَرَدْتَ.

(304/2)

الثاني عشر: البديل:

اختلف النحويون في الإخبار في هذا الباب؛ فمنهم من لا يميز الإخبار عن المبدل منه إلا والبديل معه كما يفعل في النصب 1، قال أبو بكر: وإلى هذا أذهب وهو الذي يختاره المازني، ومنهم من يميز الإخبار عن المبدل منه دون البديل، فإذا قلت: "مررتُ برجلٍ أخيك" فأخبرت عن "رجلٍ" قلت: الذي مررت به رجلٌ أخوك، والمار به أنا رجلٌ أخوك، تجعل الرجل خبراً ثم تبدل الأخ منه كما كان في أصل المسألة، وقومٌ يقولون: المار به أنا أخيك رجلٌ، فيجعلون "الأخ" بدلاً من الاسم المضممر كما كان بدلاً من مظهر 2. قال المازني: فإن أخبرت عن أخيك من قولك: "مررتُ برجلٍ أخيك" 3 قلت:

1 انظر: المقتضب 3/ 111، وشرح الكافية للرضي 2/ 42، والهمع 2/ 148.

2 فِي "ب" مَظْهَرُهُ.

3 "مِنْ" سَاقِطَةٌ فِي "ب".

(304/2)

المار أنا برجلٍ به أخوك، قال: وهذا قبيح؛ لأنَّك جئتَ بالبدلِ الذي لا يصح الكلام إلا به، فجعلته بعدما قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا، قال: ومن أجاز هذا أجاز: "زيدٌ ضربتُ أخاك أباة" قال: وهو جائز على قبحه [قال أبو بكر] 1: ومعنى قول المازني: قدرت كلامك تقديرًا فاسدًا يعني: أنَّ حقَّ الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البدل؛ لأنَّ حقَّ البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام وأن يكون متى أسقط استغنى الكلام، فلو قلت: "المارُ أنا برجلٍ أخوك" لم يجوز لأنه لم يرجع إلى الألف واللام شيء، فكان 2 الكلام فاسدًا وكذلك لو قلت: "زيدٌ ضربتُ أخاك" لم يجوز؛ لأنه لم يرجع إلى "زيدٍ" شيء، وقولك: "أباة" بعدُ بمنزلة ما ليس في الكلام [قال المازني: وكلا القولين مذهبٌ، وليسا بقويين] 3.

1 زيادة من "ب".

2 في "ب" وكان.

3 زيادة من "ب".

(305/2)

الثالث عشر: العطف:

اعلم: أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجهٍ ويفارقهما من وجهٍ؛ أما الوجه الذي أشبههما فإنه تابعٌ لما قبله في إعرابه، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه فإن الثاني غير الأول، والنعتُ والبدلُ هما الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: "زيدٌ العاقلُ" فالعاقل هو زيدٌ، وإذا 1 قلت: "مررتُ بزيدٍ أخيك" فأخوك هو زيدٌ، وإذا قلت: "قامَ زيدٌ وأخوك" فأخوك غيرُ زيدٍ؛ فلذلك يجوز أن تخبر عن الاسم [المعطوف عليه الأول] 2، ويجوز أن تخبر عن الاسم المعطوف الثاني التابع لما قبله، ولك أن تخبر عنهما جميعًا؛ تقول: زيدٌ وعمروٌ في الدارِ، فإن أخبرتَ عنهما جميعًا قلت: "اللذانِ هما في الدارِ زيدٌ وعمروٌ"،

1 في "ب" وكان.

2 ما بين القوسين ساقط من "ب".

(305/2)

وإن 1 أخبرت عن زيد قلت: "الذي هو وعمرو في الدار زيد" وإن أخبرت عن "عمرو" قلت: "الذي زيد وهو في الدار عمرو" وإن شئت قلت: "الذي هو وزيد في الدار عمرو" لأن المعنى واحد فإن قلت: "قام زيد وعمرو" فأخبرت عنهما جميعاً قلت: "اللدان قاما زيد وعمرو" وإن أخبرت عن "زيد" قلت: "الذي قام هو وعمرو" زيد" فأكدت الضمير في "قام" بهو؛ لتعطف عليه الظاهر، ويجوز أن لا تذكر 2 "هو" فتقول: "الذي قام وعمرو زيد" وفيه قبح، وإن 3 أخبرت عن "عمرو" قلت: "الذي قام زيد وهو عمرو زيد" فإن قلت في هذه المسائل 4 بالألف واللام فقياسه قياس ما تقدم، وإن أخبرت عن المفعول من قولك: ضربت زيداً وعمراً [فإن] 5 أردت أن تخبر عن "زيد" قلت: "الذي ضربته وعمراً زيد"، وإن أخبرت عن عمرو قلت: "الذي ضربتُ زيداً وإياه عمرو" فإن لم ترد ترتيب الكلام على ما كان عليه قلت: "الذي ضربته وزيداً وعمرو، وجاز ذلك لأن قولك: "ضربتُ زيداً وعمراً، وضربتُ عمراً وزيداً" في الفائدة سواء، فإن قلت: ضربتُ زيداً وقام عمرو، لم يجز الإخبار عن واحدٍ منهما؛ لأنهما من جملتين والعاملان مختلفان، فلو أخبرت عن "زيد" لكنت قائلاً: "الذي ضربته وقام عمرو زيد" فليس لقولك: قام عمرو اتصالاً بالصلة، فإن زدت في الكلام [فقلت] 6: وقام عمرو إليه أو من أجله جاز، فإن قلت: ضربتُ زيداً أو عمراً فأخبرت عن "زيد" فإن الأخفش يقول: "الضاربه أنا أو عمراً زيد" قال لأن

1 في "ب" فإن.

2 في الأصل "تؤكد" والتصحيح من "ب".

3 في "ب" فإن.

4 في "ب" المسألة.

5 زيادة من "ب".

6 زيادة من "ب".

(306/2)

عمراً قد 1 صار كأنه من سببه إن وقع عليهما فعلٌ واحدٌ، كما تقول: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ أبوه أو 2 عمرو، ولو قلت: أو ذاهبٌ عمرو لم يجز؛ لأنهما لم يجتمعا في فعلٍ واحدٍ فيصير عمرو إذا جعلت له فعلاً على حدته 3 كأنك قلت: مررتُ برجلٍ ذاهبٍ

عمرو وكذلك لا يجوز: الضاربه أنا والضاربُ زيدًا عمرو [قال أبو بكر] 4: لأنه قد انفصل من العامل الذي في صلة الضارب، وإذا قلت: ضربتُ أو شتمتُ عمرًا فأخبرت عن "عمرو" قلت: "الذي ضربتُ أو شتمتُ عمرو" تريد: "الذي ضربته أو شتمته عمرو" فالفعلان داخلان في الصلة، فإن 5 قلته بالألف واللام احتجت أن تقول: الضاربه أنا والشاتمهُ أنا عمرو، فأخرجت ما كان في صلة "الذي" عنها؛ لأنه لا بد من ألف ولام أخرى حتى يصير فاعلٌ بمعنى الفعل، وهذا لا يجوز، ومعنى الكلام أيضًا يتغير لأنك إذا قلت: "الذي ضربتُ أو شتمتُ عمرو" فالشك واقع في الفعلين، وإذا قلت: "الضاربه أنا أو الشاتمهُ أنا عمرو" فالشك في الاسمين، فإن قلت: ضربتُ زيدًا أو شتمتُ عمرًا لم يجز أن تخبر عن زيدٍ إلا أن تضمّر في الجملة الثانية ما يرجعُ إلى "زيد" فتقول: "الذي ضربتُ أو شتمتُ عمرًا من أجله أو له زيد".

واعلم: أنه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس، فمن ذلك قولك: "مررت برجلٍ قائمٍ أبواه، لا قاعدين" فقولك: "لا قاعدين" معطوفٌ على "قائمٍ" وليس في قولك: "قاعدين" شيءٌ يرجعُ إلى رجلٍ، [كما كان في قولك: قائمٌ أبواه، ضميرٌ يرجع إلى "رجل" 6] فجاز هذا في المعطوف على

1 "قد" ساقط في "ب".

2 في "ب" وعمرو.

3 في "ب" حده.

4 زيادة من "ب".

5 في "ب" فإذا.

6 ما بين القوسين ساقط من "ب".

(307/2)

غير قياس، وهذا لفظُ المازني وقول كلٍّ من يرضى قوله، وكان ينبغي أن تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه ولا قاعدٍ أبواه، وأن لا يجيء الأبوان مضميرين ولكنه حكي عن العرب وكثر في كلامهم حتى صار قياسًا مستقيمًا، ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب: "كُلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ 1 ولو جعلت السخلة تلي "كُلَّ" لم يستقم، ومثله: "ربَّ رجلٍ وأخيه" فلو كان الأخ يلي "رُبَّ" لم يجز، ومن كلام العرب: "هذا الضاربُ

الرجل وزيد" ولو كان زيدٌ يلي الضارب لم يكن جراً، وينشدون هذا البيت [جراً] 2:
 الواهب المائة الهجان وعبيدها ... عوداً تُرجى خلفها أطفالها 3
 وكان أبو العباس 4 -رحمه الله- 5 يفرق بين عبيدها وزيد، ويقول: إن الضمير في "عبيدها"
 هو للمائة فكأنه قال: وعبدُ المائة، ولا يستحسن 6 ذلك في "زيد" ولا يميزه 7 وأجاز
 ذلك سيويه 8 والمازني، ولا أعلمهم قاسوه إلا على هذا البيت. وقال المازني: إنه من
 كلام العرب، والذي قال أبو العباس 9 أولى وأحسن، فإذا قلت: "مررتُ بزيدِ القائمِ
 أبواه، لا القاعدين" أجريتُ "القاعدين" على: القائم أبواه عطفاً، فصارا جميعاً من صفة
 زيد ولم يكن في "القاعدين" ما يرجع إلى الموصول في اللفظ، ولكنه جاز في المعرفة كما
 جاز في النكرة، وتقول على هذا القياس: مررتُ بهندِ القائمِ أبواها لا القاعدين، فتجري
 "القاعدين" عليها.

1 انظر الكتاب 1/ 244، وشرح الرماني 2/ 45، والخزانة 2/ 181.

2 زيادة من "ب".

3 مر تفسيره في الجزء الأول، صفة 88 من الأصل.

4 انظر: الخزانة 2/ 181، والدرر اللوامع 2/ 57.

5 رحمه الله، ساقط من "ب".

6 في "ب" استحسن.

7 في "ب" أجزه.

8 انظر الكتاب 1/ 93، والخزانة 2/ 181، والدرر اللوامع 2/ 57.

9 انظر: المقتضب 4/ 164.

(308/2)

قال المازني: وقد قال قوم من أهل العلم: نجيزُ هذا في الألف واللام، ولا نجيزُهُ في
 "الذي"؛ لأن الألف واللام ليستا على القياس و"الذي" لا بد في صلته من ضميره،
 وقال هؤلاء: ألا ترى أنك تقول: "نعمُ الذهابُ زيدٌ، ونعمُ القائمُ أبوهُ زيدٌ، ونعمُ
 الضاربُ زيداً عمرو" ولا تقول: "نعمُ الذي ذهبَ زيدٌ" ألا ترى أن الألف واللام قد
 دخلتا مدخلاً لا يدخله "الذي" وكذلك 1 جاز: مررتُ بهندِ القائمِ أبواها لا القاعدين،
 ولم يجز: "مررتُ بهندِ القائمِ أبواها لا 2 اللذين قعدا" وقال الآخرون: نجيزُهُ "بالذي"

معطوفاً ونجعل صلتَهُ على المعنى، كما قلنا: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ، وأنا الذي ضربتكَ فحملناه على المعنى فكان الحملُ على المعنى في العطف أقوى، إذ كان يكون ذلك في هذا وليس معطوفاً؛ لأنّا قد رأينا أشياء تكون في العطف فلا تكون في غيره، فإذا كانت صلةُ "الذي" جائزة أن تحمل على المعنى غير معطوفةٍ فهي معطوفةٌ أشد احتمالاً، فأجازوا هذا الباب على ما ذكرتُ لك. قال المازني: وهو عندي جائزٌ على المعنى كما تقول: "اللذان قامَ وقعدَ أخواك" فتجعل الضمير الذي في "قام وقعد" يرجع إلى "اللذين" على معناهما لا على لفظهما. ومما جاء في الشعر في صلة الذي محمولاً على معناه لا على لفظه:

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا ... وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ³
ولو حمله على لفظه لقال⁴: "قَتَلَ" قال: وليس كل كلام يحتمل⁵ أن

1 في "ب" فكذلك.

2 في "ب" إلا، ولا معنى لها ههنا.

3 الشاهد فيه "قَتَلْتُ" والكثير: قتل، والقنا: جمع قناة، يكتب بالألف؛ لأنك تقول في جمعه: قنوات، والبيت للمهلهل بن ربيعة. وانظر: المقتضب 4/ 132، والمقصود والممدود لابن ولاد 88، والأبيات المشككة للفرقي/ 238، وشرح السيرافي 3/ 136.

4 في "ب" قال.

5 في "ب" محتملاً.

(309/2)

يحمل على المعنى، لو قلت: أَخَوَاك قامَ وأنت تريد: قامَ أحدهما، لم يكن كلاماً؛ لأنك ابتدأت الأخوين ولم تحي في خبرهما بما¹ يرجع إليهما، فلذلك لم يجز هذا، ولو قلت: أَخَوَاك قام وقعد فحملت "قام وقعد" على معنى الأخوين، كان هذا أقوى؛ لأن الكلام كلما طال جاز فيه ما لا يجوز فيه إذا لم يطل، ولو قلت: "اللذان قامَ أَخَوَاك" تريد: "اللذان قامَ أحدهما أَخَوَاك" لم يجز وقد يضطر الشاعر فيجيء بالشيء على المعنى فيكون ذلك جائزاً² كما جاز له صرف ما لا ينصرف ووضع الكلام في غير موضعه، ولا يجوز ذلك في غير الشعر [فكلُّ ما شنع في السمع أجازته ولم يستعمل لا تجزه]³.

وقال الأخفش: لو أن رجلاً أجاز: مررت بالذي ذهبت جاريته والذي أقامنا على القياس -يعني في هذا الباب- وعلى أنه يجوز في العطف ما لا يجوز في الأفراد كان قياساً على قبحه، وعلى أنه ليس من كلام العرب، ومن لم يجز هذا لم يجز: "مررت بالحسنة جاريته لا القبيحتين" إذا أراد معنى "الذي" ويجوز هذا على أن لا يجزىه مجرى "الذي" ولكن يدخل الألف واللام للمعرفة، وإذا قلت: "ضربتُ زيداً فعمراً" فأردت الإخبار عن "زيد" 4 قلت: "الذي ضربته فعمراً زيداً" فإن أخبرت عن "عمرو" قلت: "الذي ضربتُ زيداً فإياه عمرو" ولا يجوز أن تجعل ضميره متصلاً وتقدمه كما فعلت في الواو؛ لأن معنى الفاء خلاف ذلك وثم كالفاء، وكذلك "لا" إذا كانت 5 عاطفة فإذا قلت: "ضربتُ زيداً ثم شتمتُ عمراً" لم يجز أن تخبر عن زيد بالألف واللام؛ لأنه يلزمك أن تقول: "الضاربة أنا ثم الشاتم أنا عمراً زيداً" فلا يكون لقولك: "الشافم أنا عمراً" اتصال بما في الصلة إلا أن تريد له أو من أجله كما بينا في مسائل تقدمت، لو قلت: الذي ضربته

1 في الأصل "ما" والتصحيح من "ب".

2 جائر، ساقط في "ب".

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" زيد عمرو.

5 في "ب" كان.

(310/2)

وضربتُ عمراً زيداً، أو ثم ضربتُ عمراً أو فضربتُ عمراً لم يجز ذلك كله إلا على هذا الضمير أو تكون تريد: "ضربته وزيداً" فتقول: ضربته وضربتُ زيداً، تريد الفعل الثاني تأكيداً فيجوز على هذا وهو أيضاً قبيح، وكذلك لو قلت: الذي ضربته وقمتُ أو ثم قمتُ أو قلتُ زيداً، لم يجز إلا على ما ذكرتُ لك وهو قبيح، ألا ترى أنك لو قلت: "مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه وأنا" جاز ولو قلت: "مرَّ زيدٌ برجلٍ وذهبَ أنا" لم يجز إلا على ما ذكرتُ [لك] 1 من الضمير فتقول 2: وذهبَ أنا من أجله ولو قلت: "الذي ضربته فبكي 3 زيداً أخوك" جاز لأن بكاء زيد كان لضربك إياه، ولو قلت: "الضاربة أنا 4 والباكي زيداً أخوك" لم يجز لأنك إذا أدخلت الألف واللام لم تجعل الأول علّة للآخر

وإنما يكون ذلك في الفعل، ولو قلت: الذي ضربته وقمتُ زيدًا كان جيدًا؛ لأنَّ الفعلين جميعًا من صلة "الذي". وقال الأخفش: لو قلت: الضاربُ أنا وقمتُ زيدًا كان جائزًا على المعنى؛ لأنَّ معنى الضاربُ أنا الذي ضربته 5، وفي "كتاب الله عز وجل" 6: {إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ} 7، ولو قلت: "الضاربُ أنا، والقائمُ أنا زيدًا" لم يجوز لأن كل واحدٍ منهما اسمٌ على حياله، والقائمُ أنا ليس فيه ذكرُ زيدٍ، ولو قلت: "الضاربُ زيدًا فمبكيه أنتَ" كان جائزًا 8 على أن يكون الضربُ علةً للبكاء؛ لأنك لو قلت: الضاربُ زيدًا

1 زيادة من "ب".

2 في "ب" تقول.

3 في الأصل "فبكا".

4 "أنا" ساقط من "ب".

5 الذي ضربته، ساقط من "ب".

6 في "ب" قال الله عز وجل.

7 الحديد: 18.

8 في "ب" جاز على أن يكون.

(311/2)

[فبكي أنا "كان جيدًا"] 1 ولو قلت: "الضاربُ زيدًا فالبكي هو أنا" لم يحسن. وقال الأخفش: إلا على وجهٍ بعيدٍ، كأنه ليس فيه ألفٌ ولا ميمٌ، كما قالت العرب: هم فيها الجماء الغفير، يريدون: هم فيها جما غفيرا، وأرسلها العراك 2 يريد: أرسلها عراقًا، وقال: قالت العرب: "هم الخمسة العشر" يريدون: "هم الخمسة عشر".

1 ما بين القوسين ساقط في "ب".

2 أي: إن الألف واللام زائدتان، والعراك تعرب حالًا.

(312/2)

الرابع عشر: الإخبار عن المضمَر:

إذا قلت: "قمتُ" فأخبرتَ عن "التاء" قلت: "القائمُ أنا" فإن 1 قلت: "قمتُ" فأخبرتَ عن "التاء" قلت: "القائمُ أنت" فإن كان الضمير غائبًا قلت: "القائمُ هو" وإن أخبرتَ "بالذي" قلت: "الذي قامَ هو، والذي قامَ أنت، والذي قامَ أنا" لأنك لو قلت: "الذي قمتُ أنا والذي قمتَ أنت" لم يكن في صلة "الذي" شيءٌ يرجع إليه، وزعموا أنه سمع من العرب وهو في أشعارهم: أنا الذي قمتُ وأنت الذي قمتَ، إذا بدأتَ بالمخاطب قبل "الذي" أو بدأ المتكلم "بأنا" قبل "الذي" فحملت "الذي" في هذا الباب على المعنى، والجيد 2: أنا الذي قامَ والآخر جائزٌ، فإذا قلت: "ضربتني" فأخبرتَ عن المفعول قلت: "الذي ضربته أنا" فإن قلت: "ضربتكَ" فأخبرتَ عن الفاعل قلت: الذي ضربكَ 3 أنا، ولا يجوز: "الذي ضربتكَ أنت" ولا "الذي ضربتني أنا" إذا أخبرتَ عن "التاء" فإن قدمت "نفسك" قبل "الذي" قلت: "أنا الذي ضربتكَ وأنا الذي ضربتني". قال المازني: ولولا أن هذا حكي عن العرب الموثوق بعريبتهم لرددناه 4 لفساده، وإذا قلت:

1 في "ب" وإن.

2 في "ب" الجيد، بإسقاط الواو.

3 "ضربكَ" ساقط من "ب".

4 في "ب" رددناه بإسقاط اللام.

(312/2)

ضربتكَ فخبرتَ عن المفعول بالذي، قلت: "الذي ضربتُ أنت" إن شئتَ حذفْتَ الهاء من "ضربتُ" وإن شئتَ أثبتتها وكذلك إذا قلت: مررتُ بِكَ فأخبرتَ عن "الكاف" 1 بالذي، قلت: "الذي مررتُ به أنت" فإن قلت: ضربتني أو مررت بي فأخبرتَ عن نفسك قلت: "الذي مررتُ به أنا، والذي ضربته أنا" فالجورور 2 والمنصوب والمرفوع من المضمَر على هذا، فإذا قلت: هذا غلامك فأخبرتَ عن "الكاف" قلت: الذي هذا غلامه أنت، وإذا قلت: هذا غلامي فأخبرتَ عن الياء قلت: "الذي هذا غلامه أنا" 3 وإذا قلت: "هذا غلامه" قلت: "الذي هذا غلامه هو" 4 لأن "أنا" للمتكلم وأنتَ للمخاطب وهو للغائب. وقال المازني في هذا الباب: إنه جائزٌ عند جميع النحويين، ثم

قال: وهو عندي رديءٌ في القياس، ولولا اجتماع النحويين على إجازته ما أجزّته، قال أبو بكر: والذي جعله عنده رديئاً في القياس أنك تخرج المضمر الذي هو أعرف المعارف إلى الظاهر؛ لأن "الذي" وإن كان مبهماً فهو كالظاهر لأنه يصحُّ بصلته.

1 الكاف، ساقط من "ب".

2 في "ب" والمجرور.

3 في "ب" هو.

4 هو، ساقط في "ب".

(313/2)

باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه بالألف واللام

مدخل

...

باب ما تخبر فيه 1 بالذي ولا يجوز أن تخبر فيه 2 بالألف واللام، وما يجوز بالألف

واللام ولا يجوز بالذي [وذلك المبتدأ والخبر] 3:

أما ما يخبر فيه "بالذي" ولا يجوز بالألف واللام فالمبتدأ والخبر، وقد بيناه فيما تقدم، وكذلك ما جرى مجراهما، والمضاف إليه، والاسم المعطوف، وكل اسم لا يتصل به فعلٌ فيرفعه أو ينصبه أو يتصل به بحرف جر، لا يجوز أن تخبر 4 عنه إلا "بالذي" وكل فعل لا يتصرف فلا يجوز عنه الإخبار إلا "بالذي" 5، وقد تقدم ذكر هذا. وأما ما يجوز بالألف واللام ولا يجوز "بالذي" مكانه فقال الأخفش تقول: "مررتُ بالقائم أخواه" إلا

القاعدين" ولو قلت: "مررتُ بالذي قعدت جاريته" لا الذي قامتا" لم يجز؛ لأن "الذي"

لا بد من أن يكون في صلتها ذكرها، وكذلك لو قلت: "مررتُ بالقاعد أبواها" 6 لا

القائمين" كان جيداً. ولو قلت: مررت بالتي 7 قعد أبواها 8 لا التي قاما لم يجز؛ لأنه

ليس في صلة "التي" ذكر لها، ألا ترى أنك

1 في "ب" عن.

2 في "ب" عن.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" الإخبار.

5 الذي، ساقط في "ب".

6 في "ب" أبواه.

7 في "ب" الذي.

8 في "ب" أبواه.

(314/2)

تقول: "المضروبُ الوجه عبد الله" ولا تقول: "الذي ضربَ الوجه عبد الله" وتقول: "المضروبةُ الوجه ضربتين أمةُ الله، ولا تقول: التي ضربتِ الوجه ضربتين أمةُ الله؛ لأنه ليس في صلة "التي" لها ذكرٌ.

(315/2)

ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون:

وذلك قولك: "ضربتُ وضربني زيدٌ" وضربني وضربتُ زيدًا، قال الأخفش: إذا قلت: "ضربتُ وضربني زيدٌ" فأدخلتَ عليه الألفَ واللام، وجعلتَ "زيدًا" خبرًا قلت: "الضاربةُ أنا، والضاري زيدٌ" لا يحسن غير ذلك؛ لأنك حين طرحتَ المفعول في "ضربتُ وضربني" لم ترد على ذلك، وأنت لو طرحتَ "الهاء" من قولك: "الضاربةُ أنا والضاري زيدٌ" كنتَ قد طرحتَ المفعول به كما طرحتُهُ في "ضربتُ" وطرحتَ الشيءَ الذي تصحُّ به الصلة؛ لأن كلَّ شيءٍ من صلة "الذي" لا يرجع فيه ذكر "الذي" فليس هو بكلام، قال: إلا أنَّ بعضَ النحويين قد أجازَ هذا، وهو عندي غير جائزٍ لطول الاسم لأنه صيرَ "الضارب أنا والضاري" كالشيء الواحد، وإذا جعلتَ "أنا" هو الخبر يعني: إذا أخبرتَ عن "التاء" كان حذفُ "الهاء" أمثل من هذا وذلك أنك إذا قلت: "الضاربُ والضاربةُ زيدٌ أنا" إنما أوقعتَ من "الضاربِ" المفعول به ولم توقع ذكر "الذي" فلم ترد على مثل ما صنعتَ في "ضربتُ وضربني زيدٌ" لأنك إنما ألغيتَ، ثم المفعول، وألغيتَهُ ههنا أيضًا وإن كان في قولك: "الضاربُ والضاربةُ زيدٌ أنا" أقبح منه في "ضربتُ وضربني زيدٌ" لأنَّ هذا مما يخل بصلة الاسم أن يحذف منه المفعول به حتى يصير الاسم كأنه لم يتعد. قال المازني: إذا أردتَ الإخبار عن زيد فإن ناسًا من النحويين يقولون: "الضاربُ أنا

والضاري زيد¹، قال: وما أرى ما قالوا إلا محالاً، إن

1 تجعل الضارب مبتدأ، وأنا خبره ولا تعده، كما لم يكن في الفعل متعدياً، وتأني بالفعل والفاعل في الإخبار، وهو: والضاري زيد؛ لأن الكلام إنما كان: ضربت وضربني زيد فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل، وجعلت المتعدي متعدياً، والممتنع ممتنعاً. انظر المقتضب 3/ 128، وشرح الكافية للرضي 2/ 49.

(315/2)

كنت لم تنو أن يكون في "الضارب" مفعولٌ محذوفٌ، فإن كنت أردت أن يكون محذوفاً فإثباته أجود، قال: وإن قلت: إني 1 إنما أحذفه كما أحذفه في الفعل فإن ذلك غير جائز؛ لأنك حين حذفته في الفعل لم تضر، وأنت [ها] 2 هنا تحذفه مضمراً فحذفهما مختلف؛ فلذلك لم يكن مثله في الفعل، قال: والقياس عندي أن أقول: "الضارب أنا والضاري زيد" فأجعل "الضارب" مبتدأ وأجعل "أنا" خبره، فأجعل "الضاري" مبتدأ وأجعل زيده خبره، وأجعله تفسيراً لما وقع عليه "ضربت" كما كان تفسيراً له مع الفعل، وأجعل الضارب الأول غير متعدي كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدي، وأجعل "أنا" خبراً له؛ لأن الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر لأنك إذا قلت: "ضرب زيد" فلا بد لضرب من "زيد" كما أنك إذا قلت: "زيد منطلق" فلا بد له من "منطلق" أو ما أشبهه، فجعلت الأول مبتدأ و"أنا" خبره، وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملة عطفتها على جملة، كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلاً وفاعلاً جملة، قال: فهذا أشبه وأقيس مما قال النحويون.

قال أبو بكر: وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل [أن] 3 هاتين الجملتين كجملة واحدة؛ لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت، فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فهما بالألف واللام، فأقيس المذهبين مذهب المازني ليكون الاسم محذوفاً ظاهراً غير مضمّر، كما كان في الفعل. وقال الأخفش: من جوز الحذف في "ضربت وضربني زيد" إذا أدخل عليه الألف واللام، قال في

1 "إني" ساقط في "ب".

2 زيادة من "ب".

3 زيادة من "ب".

(316/2)

"ظننتُ وظنني زيدٌ عاقلاً" إذا أعمل الآخر: "الظانُّ" [أنا] 1 و"الظاني عاقلاً زيدٌ" فإن قال: قد أضمرت اسمين من قبل أن تذكرهما قلت: أما الأول منهما فأضمرته ليكون له في الصلة ذكرٌ، والثاني أضمرته لأنه لا بد إذا أعملت الفعل في واحد من أن تعمله في الآخر، قال: فإن جعلت "أنا" هو الخبر يعني: إذا أخبرت عن الباء فحذف الهاء أمثل شيء؛ لأنك لم تزد على حذف المفعول به كما حذفته من قبل الألف واللام، فتقول: "الظانُّ والظانُّ زيدٌ عاقلاً أنا" وإن ألحقت "الهاء" قلت: "الظانُّ إياه، والظانُّ عاقلاً زيدٌ أنا". قال المازني: فإن قلت: "ضربني وضربتُ زيداً" فأخبرت عن "زيدٍ" قلت: "الضاري هو والضاربه أنا" فجعلت الضاري مبتدأ وهو خبره كما كان فاعلاً في "ضربني" ليكون الضاربٌ يستغني 2، ويكون "هو" يحتاج 3 إلى أن يفسر كما كان محتاجاً وهو في موضع "ضربني" وليكون جملة معطوفة على جملة، وكذلك إن كان فعلاً تعدى إلى مفعولين نحو: أعطيتُ وأعطاني زيدٌ درهمًا إذا أخبرت عن نفسك قلت: المعطي أنا، والمعطي درهمًا زيدٌ، فجعلت "أنا" الأول خبراً "للمعطي" كما كان فاعلاً "لأعطي" وجعلت الثاني مبتدأ وآخر الكلام خبره فجعلته جملة معطوفة على جملة، قال أبو بكر 4: فعلى هذا يجيء هذا الباب وإن كثرت مسائله فقسه على ما ذكرت لك وليس أحد يقوله علمت من أهل العلم؛ لأنهم إنما جروا على أشياء اصطالحوا عليها لم يفكروا في أصولها، وهذا أقيس وأشبه بكلام العرب.

1 زيادة من "ب".

2 في "ب" مستغنياً.

3 في "ب" محتاجاً.

4 قال أبو بكر: ساقط من "ب".

(317/2)

باب ما ألف النحويون من "الذي" و"التي" وإدخال الذي على "الذي" وما ركب من ذلك:

وقياسه قد تقدم من قولنا: إن "الذي" لا يتم إلا بصلة، وإنه وصلته بمنزلة اسم مفرد، فمضى وصلت "الذي" بالذي فانظر إلى الأخير منهما فهو صلته¹، فإذا تم بصلته وخبره فضع موضعه اسماً مضافاً إلى ضمير ما قبله؛ لأنه إن لم يكن فيه ضمير يرجع إليه لم يصلح، فإذا كان الأول مبتدأ فإنه يحتاج إلى صلة وخبر كما كان يحتاج وصلته غير "الذي" ويكون "الذي" الثاني يحتاج إلى صلة وخبر ويكون الثاني وصلته وخبره صلة للأول ولا بد من أن يرجع إلى كل واحد منهما ضمير في صلته حتى يصح معناه، إلا أن "الذي" التالي للأول يحتاج [إلى] 2 أن يكون فيه ضميران أحدهما يرجع إلى الثاني، والآخر يرجع إلى "الذي" 3 الأول، وإن كان "الذي" بعد "الذي" [الأول] 4، مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو ما بلغ، فحاله كحال الذي ذكرت لك من المبتدأ والخبر وحاجة كل واحد منهما إلى ما يتمه وما يكون خبراً له، تقول: "الذي التي قامت في داره هندٌ عمرو" فيكون "الذي" 5

1 انظر: المقتضب 3/ 130، وشرح الكافية 2/ 43.

2 زيادة من "ب".

3 الذي، ساقط من "ب".

4 زيادة من "ب".

5 الذي، ساقط من "ب".

(318/2)

الأول مبتدأ وتكون "التي" الثانية مبتدأ أيضاً، ويكون "قامت في داره" فيه ضميران: أحدهما مرفوع وهو المضمير في "قامت" وهو راجع إلى "التي" والهاء راجعة إلى "الذي" الأول، وتكون "هندٌ عمرو" خبر "التي" الثانية، وتكون "التي" الثانية وصلتها وخبرها صلة للذي "الأول" ويكون "عمرو" خبر "الذي" الأول، فإن ثبت قلت: "اللذان اللتان قامت في دارهما الهندان العمران" فظهر الضمير الذي كان في "قامت" في الواحدة والتفسير ذلك التفسير، وكذلك لو قلت: الذي التي في داره هندٌ عمرو، ففي "داره" ضميران أحدهما مرفوعٌ والآخر مجرور، فالرفوع مضمير في الاستقرار المحذوف الذي قام

ترجع إلى "التي" وأختهما خبر للتي وهي مضافةً إلى ضمير "اللذين" وهي وصلتها وخبرها صلة "للذي" وزيدٌ خبر الذي، والذي وصلتته وخبره صلة للذين، وأخوك خبر "اللذين" وتعتبر هذا بأن تجعل موضع "التي" مع صلتها اسمًا مؤنثًا مضافًا إلى ضمير ما قبله كما كان في قولك: "أخته" فتقول: "اللذان الذي أمه أختهما زيدٌ أخوك" فتجعل موضع "الذي" بتمامه صاحبهما فتقول: "اللذان صاحبهما زيدٌ أخوك" فالكلام وإن طال فإلى هذا يرجع، فنعتبره إذا طال بهذا الامتحان فإنه يسهله وتعرف به الخطأ من الصواب. وتقول: "اللذان الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه أخوك" تجعل اللذين ابتداءً والذي ابتداءً ثانيًا و"أخوه زيدٌ" صلة الذي، و"أخوهما" ابتداءً و"أبوه" خبره، وهما جميعًا خبر "الذي" والضمير الذي في "أخيهما" راجع

1 انظر: المقتضب 3/ 132.

2 زيادة من "ب".

3 وخبره، ساقط من "ب".

4 الموصولات، ساقط من "ب".

(320/2)

إلى "اللذين" والضمير الذي في قولك: "أبوه" راجع إلى الذي، والكلام الذي بعد "اللذين" إلى قولك: "أبوه" صلة للذين، وأخوك خبرٌ عنهما، ولو أدخلت على هذا "كان" أو ظننتُ وما أشبههما من العوامل، كان الكلام على حاله كله 1 ما خلا "اللذين وأخوك" فإنهما يتغيران وذلك قولك: "ظننت اللذين الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه أخوك" فلو أخبرت عن اللذين لقلت: "الظاهرُ أنا أخوك اللذان الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه". قال المازني 2: فإن 3 أخبرت عن زيد جازَ فقلت: "الظاهرُ أنا اللذين الذي أخوه هو أخوهما أبوه أخوك زيدٌ" جعلت "الظاهرُ" ابتداءً وأوقعته على "اللذين والأخوين" وجعلت صلتهم على حالها وجعلت قولك: هو راجعًا إلى "الظاهرُ" فلذلك صح الكلام، قال: ولو أخبرت عن "غير زيدٍ" مما في الصلة لم يجز وإنما لم يجز ذلك لأن ما في الصلة من الأسماء التي هي غير "زيدٍ" كلها مضافات إلى مضمرات 4، فلو أخبرت عنهما احتجت أن تنتزعهما من الكلام وتجعل موضعهما ضميرًا فلا يقوم مقامَ الراجع الذي كان شيء، ولو أخبرت عن "الذي" لقلت: الظاهرُ أنا اللذين هو أخوهما أبوه

أخويك الذي أخوه زيدٌ. [وقال أبو بكر] 5: وهذه مسألة في كتاب المازني ورأيتها في كثير من النسخ مضطربة معمولة على خطأ، والصواب ما وجدته في كتاب أبي العباس محمد بن يزيد بخطه عن المازني وقد أثبتته كما وجدته، قال: لو قلت: "الذي التي اللذان التي أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ" 6 جاز [أن] 7 تجعل "الذي" مبتدأً "والتي" مبتدأً أيضاً "واللذين" مبتدأين والتي مبتدأ

1 في "ب" كله على حاله.

2 انظر المقتضب 3/ 128-129.

3 في "ب" وإن.

4 مضمرات، ساقط في "ب".

5 زيادة من "ب".

6 انظر: المقتضب 3/ 132.

7 زيادة من "ب".

(321/2)

وتجعل "أبوها" مبتدأً وهو مضاف إلى ضمير "التي" الثانية وأبوهما خبر "أبيها" وهو مضاف إلى ضمير "اللذين" وأختها خبر "التي" الثانية وهو مضاف إلى ضمير "التي" الأولى، وهذا كله صلة للذين، وأخواك خبر اللذين وهذا كله صلة للتي الأولى، يعني اللذين وصلتهما وخبرهما "وأخته" خبر عن "التي" وهي وصلتهما وخبرها صلة "للذي" وزيدٌ خبر عن "الذي". قال أبو بكر: ويعتبر هذا بأن تقيم مقام كل موصول مع صلته اسماً حتى تردّ الجميع إلى واحد، فإذا قلت: "الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ" عمدت إلى "التي" الثانية وصلتها أبوها أبوهما، فأقمت مقامهما "أمهما" فصار الكلام: الذي التي اللذان أمهما أختها أخواك أخته زيدٌ، ثم تقيم مقام "اللذين" وصلتهما اسماً فتقول: الذي التي صاحبها أخواك أخته زيدٌ، ثم تقيم مقام "التي" مع صلتها "هندٌ" فيصير الكلام: "الذي هندٌ أخته زيدٌ" فيلحق 1 هذا التقدير ونحوه ترجع جميع المسائل وإن طالت. وإذا قلت: "الذي التي اللذان التي أبوها أبوهما أختها أخواك أخته زيدٌ" فأردت الإخبار عن "الذي" قلت: "الذي هو زيدٌ الذي التي اللذان التي أبوها أختها أخواك أخته" لأن هذا كله صلة "للذي" الذي أخبرت عنه، وإن

أخبرت عن شيء في الصلة وكان مضافاً إلى ضمير لم يجز، وإن كان غير مضاف
 فالإخبار عنه جائز نحو الأخوين وزيدٍ فالإخبار عن هذا كله جائز، وتقول: "الذي إنَّه
 زيدٌ الذي إنَّ أباهُ منطلقٌ" تجعل "الذي" مبتدأ وتعمل "إنَّ" في ضميره وتجعل "زيداً" خبراً
 "لأن" وتجعل "إن" وما عملت فيه صلة "للذي" وتجعل "الذي" الثاني خبراً للذي الأول
 وتجعل "إنَّ أباهُ منطلقٌ" صلة للذي الثاني. قال المازني: وإنما جاز أن تجعل في صلة
 "الذي" إنَّ؛ لأنه 2 قد جاء في القرآن: {مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ} 3 كأنه قال، والله أعلم: الذي
 إنَّ "مفاتيحه" لأن "ما" إذا كانت بمنزلة "الذي" كانت صلتها كصلة الذي.

1 في "ب" وإلى.

2 في "ب" أنه.

3 القصص: 76، وانظر الكتاب 1/ 473، والمقتضب 3/ 194.

(322/2)

باب أخوات الذي:

وهي "ما ومن وأي" مضافات ومفردات، يَكُنَّ استنفهاً وجزاءً وخبراً بمنزلة "الذي" فإذا
 كن استنفهاً أو جزاءً لم يحتجن إلى صلات وكن أسماء على حدقن تامات نحو: "من
 أبوك؟" وما مالك؟ وأي أبوك؟ والجزاء نحو: "من يأتنا نأته" وأي يذهب تذهب معه،
 وأيا تأكل آكل، وقد يكن بمنزلة "الذي" فإذا كن كذلك وصلن 1 بما وصل به "الذي"
 بالابتداء والخبر وبالظروف وبالفعل، وما يعمل فيه نحو: "اضرب من في الدار واضرب
 من أبوه منطلق" وكل ما أكل زيد، تريد: "ما أكله زيد" وتحذف الهاء من الصلة كما
 تحذفها من صلة "الذي" لطول الاسم، وقد توصل "أي" بالابتداء والخبر، وقد يحذف
 المبتدأ من اللفظ ويؤتى بالخبر، فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بنيت على الضمة في
 كل أحوالها، كقولك: اضرب أيهم أفضل، واضرب أيهم قائم، ومثل ذلك قراءة الناس:
 {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} 2 لأنك لو وضعت "الذي" وهنا كان قبيحاً، إنما
 تقول: "الذي هو قائم" فإن قلت: "الذي قائم" كان قبيحاً، فإن قلت: اضرب أيهم في
 الدار واضرب أيهم هو قائم واضرب أيهم يأتبك، نصبت لأنك لو وضعت "الذي"
 وهنا كان حسناً وزعموا أن من العرب من يقول: "اضرب أيهم أفضل" على

1 في "ب" وصلت.

2 مريم: 69.

(323/2)

القياس وقد قرأ بعض 1 أهل الكوفة 2: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} ، وإنما حذف المبتدأ من صلة "أي" مضافة لكثرة استعمالهم إياها، فإذا كانت مفردة لزمها الإعراب فقلت: "اضرب أيًّا أفضل" ولا تثني ههنا، وإن كانت "الذي" تقبح ههنا من قبل أنهم إنما بنوها مضافة وتركوها مفردة على القياس. قال أبو بكر: هذا مذهب أصحابنا 3 وأنا أستبعد بناء "أي" مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية 4، كأنه إذا قال: "اضرب أيهم أفضل" فكأنه قال: اضرب رجلًا إذا قيل: "أيهم أفضل" قيل: هو. والحذوفات في كلامهم كثيرة والاختصار في كلام الفصحاء كثير 5 موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي اختاره مذهب الخليل. قال سيبويه: زعم الخليل أن "أيهم" إنما وقع في قولهم: اضرب أيهم على أنه حكاية، كأنه قال: "اضرب الذي يقال له: أيهم أفضل" 6. وشبهه بقول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ مِمَّنْزِلٍ ... فَأَبَيْتُ لَا حَرْجَ وَلَا مَحْزُومٌ 7

1 بعض، ساقط من "ب".

2 انظر الكتاب 1/ 397.

3 أي: البصريين، انظر الكتاب 1/ 397.

4 ذكر سيبويه 1/ 398 أن الخليل زعم أن "أيهم" وقع في: اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية، كأنه قال: اضرب الذي يقال له: أيهم أفضل، يعني: أن من رفعها من العرب إذا حذف المبتدأ من صلتها فهو يعرب أيًّا مطلقًا، وإن أضيفت وحذف صدر صلتها وجعل "أيًا" استفهامية محكية بقول مقدر. أما يونس فيجعلها استفهامية أيضًا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، وكذلك يراها مبنية لا معربة.

وقد نقل ابن الشجري 2/ 297-298 ما ذكره ابن السراج بشأن "أي".

5 في "ب" منهم.

6 انظر الكتاب 1/ 397-398.

7 من شواهد الكتاب 1/ 259، على رفع "حرج" و"محروم" وكان وجه الكلام نصبهما على الحال والخبر، ووجه رفعهما عند الخليل على الحكاية، والمعنى: فأبیت كالذي يقال له: لا حرج ولا محروم.

وانظر: شرح الرماني 2/ 109، وشرح السيرافي 2/ 197، والحماسة/ 80، والمخصص 8/ 69، واللسان مادة "حرج"، والخزانة 2/ 553، وابن يعيش 2/ 67، والديوان/ 84، وروايته:

ولقد أكون من الفتاة بمنزل

(324/2)

وأما يونس فزعم: أنه بمنزلة قولك: "أشهد أنه لعبد الله" واضرب "معلقة" 1 يعني "بمعلقة" أنها لا تعمل شيئاً 2، والبناء مذهب سيبويه 3 والمازني 4 وغيرهما من أصحابنا، ومن العرب من يعمل "من" وما نكرتين، فإذا فعلوا ذلك ألزموهما الصفة ولم يجيزوها بغير صفة، قالوا: اضرب من طاحاً، أو امرر بمن صالح، قال الشاعر:

يا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا ... رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنِ 5

وقال الآخر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ الثُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ 6

فجعلها نكرة وأدخل عليها "رَبِّ".

1 انظر الكتاب 1/ 398، والإنصاف/ 379.

2 شيئاً، ساقطة في "ب".

3 انظر الكتاب 1/ 397.

4 ذكر ابن الشجري في أماليه 2/ 397 أن المازني يرى أن "أيا" مبنية؛ لأن التقدير عنده: الذي هو أشد على الرحمن عتياً، أو الذين هم أشد، فالضمة على قوله ضمة بناء، لا ضمة إعراب.

5 من شواهد الكتاب 1/ 270، على إدخال "رب" على "من" والاستدلال على تنكيرها؛ لأن رب لا تعمل إلا في نكرة، ويبغض في موضع الوصف "لمن". والمعنى: إنهم محسودون لشرفهم وكثرة ما لهم، والحاسد لا ينال منهم أكثر من إظهار

البغضاء لهم؛ لعزهم ومنعتهم.

والشاهد لعمر بن قميئة.

وانظر: المقتضب 1/ 41، وأما ابن الشجري 2/ 311، وابن يعيش 4/ 11، وشرح

الرماني 2/ 122، والوحشيات 9، ومعجم الشعراء 214.

6 مر تفسيره صفحة 141 من هذا الجزء.

(325/2)

واعلم: أنه يجوز أن تقول: لأضربن أيهم في الدار، وسأضرب أيهم في الدار، ولا يجوز: "ضربت أيهم في الدار" وهذه المسألة سُئِلَ عنها الكسائي في حلقة يونس فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، فطُوبى بالفرق فقال: "أي" كذا خلقت 1. قال أبو بكر: والجواب عندي [في ذلك] 2 أن "أيا" بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضيًا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له "أي" والمستقبل ليس كذلك.

1 انظر حاشية الصبان 1/ 312.

2 زيادة من "ب".

(326/2)

باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه:

إذا قلت: "أيهم كان أخاك" فأردت الإخبار عن الأخ، قلت: أيهم الذي هو كانه أخوك، وإن شئت "كان إياه" كما ذكر في مفعول "كان" المضممر فيما مضى، وذلك أن اسم "أي" كان مضمراً في "كان" ولم يستقم أن تجعل "الذي" قبل "أي" لأنه استفهام، فجعلت "هو الذي" هو 1 ضمير أي تقوم مقامه فصار "أي" ابتداء في "كان"، وأخوك خبر "الذي" والذي وخبره خبر أي، وتقديره تقدير: زيد الذي أبوه ضربه عمرو؛ تجعل "الذي" لعمرو والأب هو الفاعل، فإن أخبرت عن "أي" في هذه المسألة قلت: "أيهم" الذي هو ضرب أخاك" تجعل 2 "أيهم" خبراً مقدماً وتجري الكلام مجراه كأنه في الأصل: "الذي هو ضرب أخاك أيهم" ثم قدمته؛ لأنه بمنزلة: زيد ضرب أخاك، فالإخبار عن

"زيد" الذي هو ضرب أخاك زيد، فإذا قدمت زيدًا وأدخلت عليه ألف الاستفهام قلت: "أزيد الذي هو ضرب أخاك" فهذا نظير "أيهم" فإن قلت: "أيهم ضرب أخوك؟" فجعلت "أي" مفعولًا فأردت الإخبار عن "أي" قلت: أيهم الذي إياه ضربت أخوك، والتقدير: "الذي إياه ضرب أخوك أيهم" إلا أنك قدمت "أي" وهي 3 خبر الابتداء لأنها استفهام،

1 هو، ساقط في "ب".

2 في "ب" فجعل.

3 في "ب" هو.

(327/2)

ويسهل هذه المسائل أن تجعل "بعضهم" موضع "أيهم" ونعبره، وإن قلت: "أيهم زيد" فجعلتها ابتداء وزيد الخبر فأخبرت عن "أي" قلت: "أيهم الذي هو زيد" وتقديرها: "الذي هو زيد أيهم" كأنك قلت: "الذي هو زيد بعضهم" ثم قدمت لأنه استفهام، وإن أخبرت على هذه الشريطة عن "زيد" قلت: أيهم الذي هو زيد، وتقديره: الذي أيهم هو "زيد" فجعلت "هو" الأولى 1 ضمير "أي" يقوم مقامها إذ لم يجز أن تربل "أي" عن أول الكلام، فهذا إخبار على المعنى، فأما "أي" فلا يجوز أن تكون صلة. وإن 2 قلت: "أيهم كان أبوه منطلقًا" فأخبرت عن "أي" قلت: "أيهم الذي هو كان أبوه منطلقًا قدمت "أيًا" وهي الخبر، وتقديرها: "الذي هو كان أبوه منطلقًا أيهم" كأنك قلت: بعضهم ولكنك قدمت لأنه استفهام، وإن أخبرت عن "أبيه" لم يجز من أجل الضمير، وإن أخبرت عن "منطلق" قلت: "أيهم الذي هو كان أبوه إياه منطلق" وتقديرها: "الذي أيهم كان أبوه إياه منطلق" كأنك قلت: الذي بعضهم، فقدمت "أيًا" لما ذكرت لك وجعلت "هو" يقوم مقامه؛ لأنك لو قلت: "زيد كان أبوه منطلقًا" ثم أخبرت عن "منطلق" لقلت: الذي زيد أبوه إياه منطلق" ويسهل عليك هذا الباب أن تضع أبدًا "بعضهم" موضع "أيهم" فتتظر ما يجب أن تفعله في "بعضهم" فتفعله في "أيهم" فإذا قلت: "أيهم زيد" فكأنك قلت: "أبعضهم زيد" فإن أردت أن تخبر عن "بعضهم" والألف معه لم يجز إلا أن تقدمه فتقول: "أبعضهم الذي هو زيد" والتقدير: "الذي هو زيد بعضهم" ثم قدمت "بعضهم" وأدخلت عليها ألف الاستفهام، وكذلك

إذا أردت أن تخبر عن "زيد" في هذه المسألة، فإنك قلت: "أبعضهم زيد" فإذا احتجت إلى أن تخبر عن "زيد" احتجت إلى أن تضمه وتحتاج أن تضم "بعضهم" فتقول: "أبعضهم الذي هو زيد" كأنك قلت: "الذي

1 في "ب" الأول.

2 في "ب" فإن.

(328/2)

بعضهم هو زيد" ولكنك قدمت للاستفهام 1، "فبعض" يجوز فيها التقديم والتأخير وأن تقع صلةً وغير صلةً وخبراً، وأيهم إذا كانت استفهاماً لا يجوز أن تكون إلا صدرًا كسائر حروف الاستفهام.

1 في "ب" الاستفهام.

(329/2)

باب من الألف واللام يكون فيه المجاز:

تقول في قولك: "ضربنا الذي ضربني" إذا كنت وصاحبك ضربتما رجلاً ضربه، فأردت أن تجعل اسمكما 1 الخبر قلت: "الضاربان الذي ضربني نحن" 2، وتصحيح المسألة: "الضاربان الذي ضرب أحدهما نحن" وإنما جاز أن تقول: "الذي ضربني" على المجاز وإنه في المعنى واحد، ألا ترى أنك لا تقول: "الضارب الذي ضربني أنا" إلا على المجاز، وتصحيح المسألة: "الضارب الذي ضربه أنا" لأن الضارب للغائب وإنما جاز الضارب الذي ضربني أنا، على قصد الإبهام كأنه قال: "من ضرب الذي ضربه"، فأجبت به بحسب سؤاله فقلت: "الضارب الذي ضربني أنا" كما تقول: "الضارب غلامي أنا" والأحسن: "الضارب غلامه أنا" لأن الذي هو غلامه قد تقدم ذكره، والأحسن 3 أن تضيفه إلى ضميره، فإن أردت أن تجعل اسم المضروب هو الخبر من قولك: "ضربنا الذي ضربني" قلت: "الضارب نحن الذي ضربني" هذا المجاز، وتصحيح المسألة: الضارب نحن الذي ضرب أحدنا.

1 في الأصل "اسماكما".

2 ما بين القوسين، ساقط من "ب".

3 في "ب" فالأحسن.

(330/2)

باب مسائل [من] 1 الألف واللام:

تقول: هذا ثالث ثلاثة قلت: الذين هذا ثالثهم ثلاثة، فإن قيل لك في حادي أحد عشر وثالث ثلاثة عشر: أخبر عن أحد عشر وثلاثة عشر، لم يجوز أن تقول: الذين هذا حاديهم أحد عشر، ولا الذين هذا ثالثهم ثلاثة عشر، كما قلت: الذين هذا ثالثهم ثلاثة؛ لأن أصل "حادي" أحد عشر وثالث ثلاثة عشر، حادي عشر أحد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر، هذا الأصل ولكن استثقلوا أن يمينوا باسم قد جمع من اسمين ويوقعوه على اسم قد جمع من اسمين، فلما ذهب لفظ "أحد عشر" وقام مقامه ضمير رد حادي عشر إلى أصله. ومع هذا فلو جاز أن تضرع أحد عشر واثنى عشر من قولك: حادي أحد عشر² واثنى اثني عشر ولا ترد ما حذف لوجب أن تقول: حاديهم وثانيهم وثالثهم ورابعهم فيلبس بثالثهم، وأنت تريد ثلث ثلاثة³، ولو أردت إدخال الألف واللام فقلت: الحادي عشر هم أنا أو⁴،

1 زيادة من "ب".

2 في سيبويه 2/ 172: ومن قال: خامس خمسة، قال: خامس خمسة عشر، وحادي أحد عشر، وكان القياس أن يقول: حادي عشر أحد عشر؛ لأن حادي عشر وخامس عشر بمنزلة: خامس وسادس، ولكنه يعني: حادي ضم إلى عشر بمنزلة "حضر موت". وانظر الإنصاف/ 199.

3 في "ب" بثاهم، ولا معنى لها.

4 في "ب" والثاني.

(331/2)

الثاني الثاني عشرهم أنا، لم يجز في شيء من هذا إلى العشرين؛ لأن هذا مضاف ولا يجري مجرى الفعل لأنه اشتقّ من شيئين، وكان حق هذا أن لا يجوز في القياس، ولولا أن العرب تكلمت به لمنعه القياس، وإنما ثاني اثني عشر في المعنى أحد اثني عشر وليس يراد به الفعل، وثالث ثلاثة إنما يراد به أحد ثلاثة. قال الأخفش: ألا ترى أن العرب لا تقول: هذا خامس خمسة عددًا ولا ثاني اثنين عددًا، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتدخل الألف واللام؛ لأن ذلك بناء يكون في الأفعال وإن كانت العرب لا تتكلم به في هذا المعنى، قال: ولكنه في القياس جائز أن تقول: الثاني اثنين أنا، والثانيهما أنا اثنان، ليس بكلام حسن، وإذا قلت: هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة فهو بما يؤخذ من الفعل أشبه؛ لأنك تريد: هذا الذي جعل اثنين ثلاثة، والذي جعل ثلاثة أربعة، ومع ذلك فهو ضعيف؛ لأنه ليس 1 له فعل معلوم إنما هو مشتق من العدد، وليس بمشتق من مصدر معروف كما يشتق "ضارب" 2 من الضرب ومن ضرب، فإذا 3 قلت: هذا رابع ثلاثة تريد رابع ثلاثة، فأخبرت عن ثلاثة، قلت: الذين هذا رابعهم ثلاثة، وبالألف واللام: الرابعهم هذا ثلاثة وإنما يجوز مثل ذا عندي في ضرورة؛ لأن هذه الأشياء التي اتسعت فيها العرب مجراها مجرى الأمثال، ولا ينبغي أن يتجاوز بها استعمالهم ولا تصرف تصرف ما شبهت به، فثالث ورابع، مشبه 4 بفاعل وليس به، وتقول: مررت بالضارين أجمعون زيدًا، فتؤكد المضميرين في "الضارين" لأن المعنى: "الذين ضربوا أجمعون زيدًا" ولو قلت: مررت بالضارين أجمعين زيدًا، لم يجز لأن الصلة ما تمت، ولا يجوز أن تؤكد "الذين" قبل أن يتم بالصلة، ألا ترى أنك لو قلت: "مررت بالذين أجمعين في الدار" لم يجز لأنك

1 ليس، ساقط من "ب".

2 انظر: المقتضب 2 / 183.

3 في "ب" إذا.

4 في "ب" يشبه.

(332/2)

وصفت الاسم قبل أن يتم. وتقول: "زيد الذي كان أبواه راغبين فيه" فزيد: مبتدأ و"الذي" خبره، ولا بد من أن يرجع إليه ضمير، أما الهاء في "أبويه" 1 وأما الهاء في "فيه" لا بد من أن يرجع أحد الضميرين إلى "الذي" والآخر إلى "زيد" فكأنك قلت: "زيد

الرجل الذي من 2 قصته كذا وكذا" فإن جعلت "الذي" صفة لزيد، احتجت إلى خبر
فقلت: زيد الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق، فكأنك 3 قلت: "زيد الطريف منطلق"
فإن جعلت موضع زيد "الذي" فلا بد من صلة، ولا يجوز أن تكون "الذي" الثانية
صفة؛ لأن "الذي" لا يوصف حتى يتم بصلته، فإذا قلت: الذي الذي كان أبواه راغبين
فيه، فقد تم الذي الثاني بصلته والأول ما تم، فإذا 4 جئت بخبر تمت صلة الأولى "بالذي
الثانية" وخبرها، فصار جميعه يقوم مقام قولك: زيد فقط واحتجت إلى خبر، فإن قلت:
أخوك تم الكلام فقلت: الذي الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق أخوك، كأنك قلت:
"الذي أبوه منطلق أخوك" فإن جعلت موضع "منطلق" مبتدأ وخبراً لأن كل مبتدأ
يجوز 5 أن تجعل خبره مبتدأ وخبراً، قلت: "الذي الذي كان أبواه راغبين فيه جاريته
منطلقة أخوك" 6. فكأنك قلت: "الذي أبوه جاريته منطلقة أخوك" فإن جعلت موضع
"أخوك" مبتدأ وخبراً قلت: الذي 7 الذي كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة عمرو
أخوه، فالذي الثانية صلتها: "كان أبواه راغبين فيه" وهي مع صلتها موضع مبتدأ
وجاريته مبتدأ ومنطلقة خبر جاريته، وجاريته ومنطلقة جميعاً خبر الذي الثانية، والذي
الثانية وصلتها وخبرها صلة

1 أبويه، ساقط من "ب".

2 في "ب" في.

3 في "ب" كأنك.

4 في "ب" وإذا.

5 في "ب" فيجوز.

6 في "ب" أخواك.

7 الذي، ساقط من "ب".

(333/2)

للذي الأولى، فقد تمت الأولى بصلتها وهي مبتدأ، وعمرو مبتدأ ثانٍ، وأخوه خبر
عمرو، وعمرو وأخوه جميعاً خبر الذي الأولى، فإن جعلت "من" موضع الذي فكذلك
لا فرق بينهما، تقول: مَنْ مَنْ كان أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة عمرو أخوه، فإن
أدخلت "كان" على "من" الثانية قلت: "من كان من أبواه راغبين فيه جاريته منطلقة

عمرو أخوه" لا فرق بينهما في اللفظ، إلا أن موضع جاريته منطلقة نصب، ألا ترى أنك لو جعلت خبر "من" الثانية اسمًا مفردًا كمنطلق لقلت: "من من كان أبواه راغبين فيه منطلقًا عمرو أخوه" فإن أدخلت على "من" الأولى "ليس" فاللفظ كما كان في هذه المسألة، إلا أن موضع قولك: "عمرو أخوه" نصب؛ لأن "من" بجميع صلتها اسم ليس وعمرو أخوه الخبر، فكأنك قلت: "ليس زيد عمرو أخوه". وقال الأخفش: "إذا قلت الضاربهما أنا رجلان" جاز ولا يجوز: الثانيهما أنا اثنان؛ لأنك إذا قلت: "الضاربهما" لم يعلم أرجلان¹، أم امرأتان فقلت: رجلان أو امرأتان، وإذا قلت: الثانيهما أنا لم يكونا إلا اثنين، فكان² هذا الكلام فضلًا أن تقول: الثانيهما أنا اثنان، قال: ولو قالت³ المرأة: الثانيتهما أنا اثنان، كان كاملاً لأنها قد تقول⁴: الثانيتهما أنا اثنتان، إذا كانت هي وامرأة قال: فإن قلت: الضاربتهم أنا إماء الله، والضاربهن أنا إماء الله، وقد علم إذا قلت: الضاربهن أنهن من المؤنث قلت: أجل، ولكن لا يدري لعلهن جوار أو بهائم وأشبه ذلك مما يجوز في هذا، ولو قالت المرأة: "الثالثته أنا ثلاث" كان رديئًا؛ لأنه قد علم إذا قالت: الثالثته أنه لا يكون إلا ثلاث، وكذلك إذا قالت: الرابعته أنا أربع، يكون رديئًا لأنه قد علم. فإذا⁵ قلت: رأيت الذي قاما إليه، فهو غير جائز؛ لأن قولك:

1 الهمزة، ساقطة من "ب".

2 في "ب" وكان.

3 في "ب" قلت.

4 لأنها قد تقول، ساقط من "ب".

5 في "ب" وإذا.

(334/2)

الذي قاما إليه ابتداء لا خبر له، وتصحيح المسألة: رأيت اللذين الذي قاما إليه أخوك، فترجع الألف في "قاما" إلى "اللذين" والهاء في "إليه" إلى "الذي" وأخوك خبر "الذي" فتمت صلة اللذين وصح الكلام، ولو قلت: "ظننت الذي التي تكرمه يضربها" لم يجز، وإن تمت الصلة لأن "التي" ابتداء ثانٍ، وتكرمه صلة لها، وتضربها خبر "التي" وجميع ذلك صلة "الذي" فقد تم الذي بصلته وهو مفعول أول "لظننت" وتحتاج "ظننت" إلى

مفعولين، فهذا لا يجوز إلا أن تزيد في المسألة مفعولاً ثانياً، فتقول: "ظننت الذي الذي تكرمه يضربها أخاك" وما أشبه [ذلك] 1 وتقول: "ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذي المكرم عبد الله" فاللذان ارتفعا "بضرب" والقائمان إلى "زيد" مبتدأ، وأخوهما خبرهما، وجميع ذلك صلة اللذين، فقد تمت صلة "اللذين" والذي مفعول، والمكرمة مبتدأ وعبد الله خبره، وجميع ذلك صلة "الذي" وقد تم بصلته، وإن جعلت "الذي" الفاعل نصبت "اللذين" وتقول: رأيت الراكب الشاتمة فرسك، والتقدير: رأيت الرجل الذي ركب الرجل الذي شتمه فرسك²، وتقول: "مررت بالدار الهادمها المصلح داره عبد الله" فقولك: "الهادمها" في معنى "التي 3 هدمها الرجل الذي أصلح داره عبد الله" وتقول: "رأيت الحامل المطعمة طعامك 4 غلامك" [أردت: رأيت الرجل الذي حمل الذي أطعمه غلامك طعامك] 5 وحق هذه المسائل إذا طالت أن تعتبرها بأن تقيم مقام "الذي" مع صلته اسماً مفرداً وموضع "الذي" صفة مفردة لتبين صحة المسألة، وتقدير هذه المسألة: رأيت الحامل الرجل الطريف، وتقول: "جاءني القائم إليه الشارب ماءه الساكن داره الضارب أخاه زيد" فالقائم إليه اسم واحد، وهذا كله في صلته، والشارب ارتفع

1 زيادة من "ب".

2 معناها: رأيت الرجل الذي شتمه الرجل الذي ركب فرسك.

3 في "ب" الذي.

4 في "ب" غلامك طعامك.

5 ما بين القوسين، ساقط من "ب".

(335/2)

بقائم والساكن ارتفع "بشارب" والضارب ارتفع "بساكن" وزيد "بضارب" وتقول: "الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهماً القائم في داره أخوك سوطاً أكرم الآكل طعامه غلامه" تريد: "أكرم الآكل طعامه غلامه الضارب الشاتم المكرم المعطيه درهماً القائم في داره أخوك سوطاً" 1 كأنك قلت: أكرم زيد الضارب الرجل سوطاً. واعلم: أنه لك أن تبدل من كل موصول إذا تم بصلته، ولا يجوز أن تبدل من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتفقد ذا، فمن قولك "الضارب" إلى أن تفرغ من قولك

سوطاً اسم واحد، فيجوز أن تبدل 2 من القائم بشراً ومن المعطي بكراً ومن المكرم عمرًا ومن الشاتم خالدًا، ثم لك أن تبدل من الضارب وما في صلته فتقول: "عبد الله" فتصير المسألة حينئذ: الضارب الشاتم المكرم المعطية درهمًا القائم في داره أخوك سوطاً بشر بكراً عمرًا خالدًا عبد الله أكرم الأكل طعامه غلامه 3، وإنما ساغ لك أن تبدل من القائم مع صلته؛ لأنك لو جعلت موضعه ما أبدلته منه ولم تذكره لصلح ولا يجوز أن تذكر البديل من "المعطية" قبل البديل من "القائم" لأنك إذا 4 فعلت ذلك فرقت بين الصلة والموصول والبديل من "القائم" في صلة المعطي، والبديل من المعطي في صلة المكرم، فحق هذه المسألة وما أشبهها إذا أردت الإبدال أن تبدأ بالموصول الأخير فتبدل منه ثم الذي يليه وهو قبله، فإذا استوفيت ذلك أبدلت من الموصول الأول؛ لأنه ليس لك أن تبدل منه قبل تمامه، ولا لك أن تقدم البديل من الضارب الذي هو الموصول الأول على اسم من المبدلات الباقيات؛ لأنها كلها في صلة الضارب، ولو فعلت ذلك كنت قد

1 في "ب" سوطان.

2 فيجوز أن تبدل، ساقط من "ب".

3 انظر: المقتضب 4/ 59، مثل هذا الذي ذكره ابن السراج تحت عنوان: مسائل يمتحن بها المتعلمون.

4 في "ب" إذ لو.

(336/2)

أبدلت منه قبل أن يتم. فإن أبدلت من الفاعل وهو "الأكل" فلك ذاك، فتقول: الضارب الشاتم المكرم المعطية درهمًا القائم في داره أخوك سوطاً أكرم الأكل طعامه غلامه جعفر، وتقول: الذي ضربني إياه ضربت، فالذي مبتدأ وخبره إياه ضربت، والهاء في "إياه" ترجع إلى الذي، وإنما جاء الضمير منفصلاً لأنك قدمته [وتقول: بالذي مررت بأخيه مررت، تريد: مررت بأخيه] 1 إذا قلت: "الذي كان أخاه زيد" إن أردت النسب، لم يجوز لأن النسب لازم في كل الأوقات، وإن أردت من المؤاخاة والصدقة جاز أن تكون الهاء ضمير رجل مذكور، وتقول: الذي ضربت داره دارك فالذي مبتدأ وضربت صلته، وداره مبتدأ ثان، ودارك خبرها وهما جميعاً خبر "الذي" وتقول: "الذي ضربت زيد أخوك" فالذي مبتدأ و"ضربت" صلته وزيد الخبر وأخوك بدل من زيد،

وتقول: الذي ضربت زيدًا شتمت تريد: "شتمت الذي ضربته زيدًا" فتجعل زيدًا بدلًا من الهاء المحذوفة²، وتقول: "الذي إياه ظننت زيد" "الذي ظننته زيدًا" وتجعل إياه لشيء مذكور، ولا يجوز أن تقول: "الذي إياه ظننت زيد" إن جعلت "إياه" للذي؛ لأن الظن لا بد أن يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز أن تعديه إلى واحد، فإن قلت: المفعول الثاني الهاء محذوفة³ من "ظننت" فلا يجوز في هذا الموضع أن تحذف الهاء؛ لأنها ليست راجعة إلى الذي، وإنما هي راجعة إلى مذكور قبل الذي، وإنما تحذف الهاء من صلة "الذي" متى كانت ترجع إلى "الذي" وكذلك: "الذي أخاه ظننت زيد" وإن أضمرت هاء في "ظننت" ترجع إلى الذي جاز وإن جعلت الهاء في "أخيه" ترجع إلى "الذي" لم يجز أن تحذف الهاء من "ظننت" لأنها حينئذ لمذكور غير الذي، وإنما جاز حذف الهاء إذا كانت ضمير "الذي" لأنها [حينئذ] 4 لا يتم الذي إلا بها فتحذف منه لطول الاسم كما

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 في "ب" المحذوفة.

4 زيادة من "ب".

(337/2)

حذفوا الياء من اشهباب فقالوا: اشهباب لطول الاسم¹. فأما إذا كانت الهاء ضميرًا غير الذي فقد يجوز أن تخلو الصلة من ذلك ألبتة، فأفهم الفرق بين الضميرين وما يجوز أن يحذف منهما وما لا يجوز حذفه، وتقول: "الذي ضارب أخوك" تريد: الذي هو ضارب أخوك، فتحذف هو وإثباتها أحسن "فهو" مبتدأ وضارب خبره، وهما جميعًا صلة "الذي" وهو يرجع إلى "الذي". وتقول: الذي هو وعبد الله ضاربان لي أخواك؛ نسقت بعبد الله على "هو" فتقول في هذه المسألة على قول من حذف: "هو الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك" عطفت "عبد الله" على "هو" المحذوف وهو عندي قبيح والفراء يميزه²، وإنما استقيحت لأن المحذوف ليس كالموجود وإن كنا ننويه، ويجب أن يكون بينهما فرق والعطف كالتثنية، فإذا جئت بواو وليس قبلها اسم مسموع يعطف عليه كنت بمنزلة من ثنى اسمًا واحدًا لا ثاني له، ألا ترى أن العرب قد استقيحت ما هو دون ذلك، وذلك قولك: "قمت وزيد" يستقيحونه حتى يقولوا: [قم] 3 أنت وزيد، فأذهب

4 أَنْتَ وَرَبُّكَ } 5؛ لأنه لو قال: "اذهب وربك" كان في السمع العطف على الفعل، وإن كان المعنى غير ذلك، وهو يجوز على قبحه وتقول: "الذي هو عبد الله ضرباني أخوك" فإن حذف "هو" من هذه المسألة لم يجوز، لا تقول: "الذي وعبد الله ضرباني أخوك" فتضم "هو" لأن هو إنما تحذف إذا كان خبر المبتدأ اسماً، ألا ترى أنك إذا قلت: "الذي هو ضربني زيد" لم يجوز أن تحذف "هو" وأنت تريده فتقول: "الذي ضربني زيد" لأن الذي قد وصلت بفعل وفاعل، والفاعل ضمير "الذي" ولا دليل في "ضربني" على أن هنا محذوفاً كما يكون في الأسماء، ألا ترى أنك إذا قلت: "الذي منطلق زيد" فقد ذلك ارتفاع

1 انظر المقتضب 3 / 122.

2 انظر معاني القرآن 1 / 132.

3 زيادة من "ب".

4 في الأصل "واذهب" والآية {فَاذْهَبْ} .

5 المائدة: 24، وانظر المقتضب 3 / 210، والكتاب 1 / 390.

(338/2)

"منطلق" على أن ثم محذوفاً قد ارتفع به، ولا يجوز حذف ما لا دليل عليه، فلما لم يجوز هذا في الأصل لم يجوز في قولك: "الذي 1 وعبد الله ضرباني أخوك" وجاز في قولك: "الذي وعبد الله ضاربان لي أخوك" فهذا فرق ما بين المسألتين، ولا يجوز أيضاً: "الذي وعبد الله خلفك زيد" تريد: "الذي هو 2 فإن أظهرت "هو" جاز، والفراء يجوز: "الذي نفسه محسن أخوك، تريد: الذي هو نفسه محسن أخوك، يؤكد المضمرة وكذلك: "الذين أجمعون محسنون إخوانك" 3 تريد: "الذين هم أجمعون" فيؤكد المضمرة، قال: ومحال: "الذي نفسه يقوم زيد" وقام أيضاً، وكذلك في الصفة يعني الظرف، محال: الذي نفسه عندنا عبد الله، فإن أبرزته فجيد 4 في هذا كله، ومن قال: "الذي ضربت عبد الله" لم يقل: "الذي كان ضربت عبد الله" وفي "كان" ذكر الذي؛ لأن الضمير الراجع إلى الذي في "كان" فليس لك أن تحذفه من "ضربت" 5 لأن الهاء إذا جاءت بعد ضمير يرجع إلى "الذي" لم تحذف وكانت بمنزلة ضمير الأجني، فإن جعلت في "كان" مجهولاً جاز أن تضم الهاء؛ لأنه لا راجع إلى الذي غيرها وليس في هذه المسألة "ككان" تقول: "الذي

ليس أضربُ عبد الله" وفي "ليس" مجهول، فإن كان فيه ذكر "الذي" لم يجز 6، فإن ذهبت "بليس" مذهب ما جاز أن ترجع الهاء المضمرة إلى "الذي" فإذا قلت: "الذي ما ضربتُ عبد الله" الهاء المضمرة ترجع إلى "الذي" فإن قلت: "الذي ما هو أكرمتُ زيد" في قول من جعل "هو" مجهولاً جاز؛ لأن الإضمار يرجع إلى "الذي" وتقول: "الذي كنت أكرمتُ عبد الله" تريد: أكرمتُهُ، وتقول: "الذي أكرمتُ ورجلاً صالحاً عبد الله"

1 في "ب" لم يجز الذي في قولك.

2 هو ساقط في "ب".

3 أجمعون محسنون إختوك، ساقط من "ب".

4 في "ب" وإن أردت هو.

5 في "ب" ضربته.

6 من لم يجز إلى ما يعادل صفحة، ساقط في "ب".

(339/2)

تريد: أكرمته، وعطفت على الهاء والأحسن عندي أن تظهر الهاء إذا عطفت عليها، وتقول: "الذي محسنًا ظننتُ أخوك" تريد: ظننتُهُ، ومحسنًا مفعول ثان، فإذا قلت: "الذي محسنًا ظننتُ وعبد الله أخوك" قلت: محسنين؛ لأنك تريد: الذي ظننتُهُ وعبد الله محسنين. وأجاز الفراء: "ما خلا أخاه سار الناسُ عبد الله" تريد: الذي سار الناسُ ما خلا أخاه عبد الله، ويقول: الذي قيامًا ليقوم عبد الله، تريد: "الذي ليقوم قيامًا عبد الله" وكذلك: "الذي عبد الله ليضربن محمدًا". ورد بعض أهل النحو "الذي ليقوم 1 زيد" فيما حكى الفراء، وقال: فاحتججنا عليه بقوله: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْطِئَنَّ} 2 وإذا قلت: "الذي ظننك زيدًا منطلقًا عبد الله" فهو خطأ؛ لأنه لم يعد على الذي ذكره، وإذا قلت: "الذي ظننك زيدًا إياه عبد الله" فهو خطأ أيضًا؛ لأنه لا خبر 3 للظن وهو مبتدأ، فإن قلت: "الذي ظننك زيدًا إياه صواب عبد الله" جاز لأن الذكر قد عاد على "الذي" وقد جاء الظن بخبر، ولا يجوز أن تقول: "الذي مررتُ زيدًا" تريد: "مررت به زيدًا" كما بينت فيما تقدم. ويجوز: "الذي مررت ممر حسن" لأن كل فعل يتعدى إلى مصدره بغير حرف جر و"الذي" هنا هي المصدر في المعنى ولك أن تقول: "الذي مررتُهُ ممر حسن" وقال الفراء: لا إضمار هنا لأنه مصدر، كأنك قلت: "ممرُك ممر حسن" واحتج بقول

الله عز وجل: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} 4 وقال: لا إضمار هنا لأنه في مذهب المصدر، وكذلك: {مَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى} 5 لم يعد على "ما" ذكر؛ لأنه في مذهب المصدر، قال أبو بكر: أما قوله في "ما" ففيها خلاف من النحويين، من يقول: إنما وما بعدها قد يكونان بمعنى المصدر، 6

1 انظر معاني القرآن 1 / 276.

2 النساء: 72.

3 في الأصل "لا خير" بالياء.

4 الحجر: 94، وانظر معاني القرآن 2 / 93.

5 الليل: 3.

6 انظر: المقتضب 3 / 197.

(340/2)

ومنهم من يقول: إنما إذا وقعت بمعنى 1 المصدر فهي أيضاً التي تقوم مقام "الذي" ولا أعلم أحداً من البصريين يميز أن تكون "الذي" بغير صلة، ولا يميز أحد منهم أن تكون صلتها ليس فيها ذكرها إما مظهراً وإما محذوفاً، ولا أعرف لمن ادعى ذلك في "الذي" حجة قاطعة، وقوله عز وجل: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} قد بينت ذلك: أن الأفعال كلها ما يتعدى منها وما لا يتعدى فإنه 2 يتعدى إلى المصدر بغير حرف جر، وتقول: "ما تضرب أخويك عاقلين" تجعل "ما" وتضرب في تأويل المصدر، كأنك قلت: "ضربك أخويك إذا كانا عاقلين وإذا كانا عاقلين" ولا يجوز أن تقدم "عاقلين" فتقول: "ما تضرب عاقلين أخويك" ولا يجوز أيضاً: ما عاقلين تضرب أخويك، وإنما استحال ذلك 3 من قبل أن صلة "ما" لا يجوز أن تفصل بين بعضها وبعض، ولا بين "ما" وبينها بشيء ليس من الصلة. وتقول: الذي تضرب أخويننا "قبيحين" تريد: "إذا كانا قبيحين" فإن قلت: قبيح، رفعت فقلت: "الذي تضرب أخويننا قبيح".

واعلم: أن هذه الأسماء المبهمة التي توضحها صلاتها لا يحسن أن توصف بعد تمامها بصلاتها؛ لأنهم إذا أرادوا ذلك أدخلوا النعت في الصلة إلا "الذي" وحدها لأن "الذي" لها تصرف ليس هو لمن وما، ألا ترى أنك تقول: "رأيت الرجل الذي في الدار" ولا تقول: رأيت الرجل من في الدار، وأنت تريد الصفة وتقول: "رأيت الشيء الذي في

الدار" ولا تقول: "رأيتُ الشيءَ ما في الدار" وأنت تريد الصفة، فالذي لما كان يوصف بها حَسُنَ أن توصف، و"مَنْ وما" لما لمَّ يجز أن يوصف بهما لمَّ يجز أن يوصفا، ويفرق بين الذي وبين "مَنْ" وما، أن الذي تصلح لكل موصوف مما يعقل ولا يعقل، وللواحد العلم وللجنس، وهي تقوم -في كل موضع- مقام الصفة و"مَنْ"

1 في "ب" على معنى.

2 فإنه، ساقط في "ب".

3 ذلك، ساقط من "ب".

(341/2)

مخصوصة بما يعقل 1 ولا تقع موقع الصفة، و"ما" مخصوصة بغير ما يعقل 2 ولا يوصف بها. وقال الفراء: مَنْ نعت "مَنْ وما" على القياس لم نردد عليه ونخبره أنه ليس من كلام العرب، قال: وإنما جاز في القياس؛ لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعت، قال: وأما "ما ومن" فتؤكدان يقال: نظرتُ إلى ما عندك نفسه ومررت بمن عندك نفسه، قال أبو بكر: والتأكيد عندي جائز كما قال، وأما وصفهما فلا يجوز؛ لأن الصلة توضحهما وقد بينت الفرق بينهما وبين "الذي" وقد يؤكد ما لا يوصف نحو المكنيات، وأما "أَنْ" إذا وصلتها فلا يجوز وصفها؛ لأنها حرف والقصد أن يوصف الشيء الموصول وإنما الصلة بمنزلة بعض حروف الاسم، وإنما تذكر "أَنْ" إذا أردت أن تعلم المخاطب أن المصدر وقع من فاعله فيما مضى، أو فيما يأتي إذا كان المصدر لا دليل فيه على زمان بعينه، فإذا احتجت إلى أن تصف المصدر تركته على لفظه ولم تقله إلى "أَنْ" وتقول: "مَنْ أحمر أخوك" تريد: مَنْ هو أحمر أخوك، مَنْ حمراء جاريتك، تريد: مَنْ هي حمراء جاريتك، وليس لك أن تقول: "مَنْ أحمر جاريتك" فتذكر أحمر للفظ "مَنْ" لأن أحمر ليس بفعل تدخل التاء في تأنيته ولا هو أيضًا باسم فاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره وتأنيته، لا يجوز أن تقول: "مَنْ أحمر جاريتك" 3 ويجوز أن تقول: مَنْ محسن جاريتك؛ لأنك تقول: محسنٌ ومحسنةٌ، كما تقول: ضَرَبَ وضربتُ،

1 قال سيويه 309/2: "من" هي للمسألة عن الأناسي ويكون بها الجزاء للأناسي وتكون بمنزلة الذي للأناسي. وانظر المقتضب 50/2 و63/3 و217/4.

2 في الكتاب 2/ 309 "ما" مثل "من" إلا أنها مبهمّة تقع على كل شيء، أي لغير ذوي العقول. وانظر المقتضب 2/ 296.

3 يذهب ابن السراج هنا إلى منع الجمع بين الجملتين، وذلك إذا كان هذا الجمع بين الجملتين من الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالتاء.

فإن كان من غيرها وكانت صفة المذكر والمؤنث ترجع إلى مادة واحدة وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث، وصفة المؤنث للمذكر لم يحزه الكسائي. وأجاز الفراء: من كانت حمراء جاريتك على معنى "من" كان حمراء جاريتك، الاسم على اللفظ والخبر على المعنى. انظر الارتشاف/ 140.

(342/2)

فليس بين محسنٍ ومحسنةٍ في اللفظ والبناء إلا الهاء وأحمر وحمراء ليس كذلك للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث، وهذا مجاز والأصل غيره وهو في الفعل عربي حسنٌ، تقول: من أحسن جاريتك ومن أحسنت جاريتك كلٌّ عربي فصيح ولست 1 تحتاج أن تضمّر "هو" ولا "هي" فإذا قلت: "محسنٌ جاريتك" فكأنك قلت: "من هو محسنٌ جاريتك، فأكدت تذكير "من" بهو، ثم يأتي بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت "هو" وهو مع الحذف أحسن، وتقول: "ضربتُ الذي ضربني زيداً" إذا جعلته بدلاً من "الذي" فإن جعلته بدلاً من اسم الفاعل وهو المضمر في "ضربني" رفعته فقلت: ضربتُ الذي ضربني زيداً؛ لأن في "ضربني" اسماً مرفوعاً تبدل زيداً منه، وتقول: "ضربتُ وجه الذي ضرب وجهي أخيك" لأن الأخ بدل من "الذي" فإن أبدلته من اسم الفاعل المضمر في "ضرب" رفعته، ولا يجوز أن تنصب "الأخ" على البدل من الوجه؛ لأن الأخ غير الوجه. وتقول: ضربتُ وجوه اللذين ضربا وجهي أخويك إذا جعلت أخويك بدلاً من "اللذين" فإن جعلتهما بدلاً من الألف التي في "ضربا" رفعت، وإنما قلت: ضربتُ وجوه "اللذين" لأن كل شيئين من شيئين إذا جمعتهما جعلت لفظهما على الجماعة. قال الله جل ثناؤه 2: {فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا} 3 وقال: {فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} 4 وتقول: "ضرب وجهي الذين ضربتُ وجوههم إخوانك" ترفع الإخوة إذا جعلتهم بدلاً من "الذين" فإن جعلتهم بدلاً من الهاء والميم اللتين في وجوههم جررت. وتقول: "مررت بالذين مرأى أخويك" إذا كانا بدلاً من "اللذين" فإن 5

1 في الأصل: وليست.

2 في "ب" عز وجل.

3 المائدة: 38، والآية: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} .

4 التحريم: 4، وانظر معاني القرآن 1/ 307. وإنما اختير الجمع على التنثية لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنان في الإنسان: اليدين، والرجلان، والعينان، فلما جرى أكثره على هذا ذهب الواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التنثية.

5 في "ب" وأن.

(343/2)

كانا بدلاً من الألف في "مرا" رفعت فقلت: "أخوأك" لأن في "مرا" اسمين مضميرين، ولو قلت: "ضربني اللذان ضربتُ الصالحان" وأكرمتُ، وأنت تريد أن تجعل: "وأكرمت" من الصلة لم يجز؛ لأنك قد فرقت بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها، وتقول: المدخولُ به السجنَ زيدٌ؛ لأن السجنَ قام مقام الفاعل وشغلت الباء بالهاء، فالمدخولُ به [السجن] 1 ابتداء وزيد خبر الابتداء، وتقول: المدخلُ السجنَ زيد، على خبر الابتداء وأضمرت الاسم الذي يقوم مقامَ الفاعل في "المدخل" وبدلك على أن في "المدخل" إضماراً أنك لو ثبتته لظهر، [فقلت] 2 المدخلان، وأقمت السجنَ مقام المفعول به والتأويل الذي أدخل السجنَ زيد، وإن شئت قلت: "المدخلُ السجنَ زيد" كأنك قلت: "الذي أدخله السجنَ زيد" ولك أن تقول: "الذي أدخل السجنَ إياه زيد" لأن "أدخل" في الأصل يتعدى إلى مفعولين، فإذا بنيته للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل واقتضى مفعولاً آخر، ولا بدّ من إظهار الهاء في "المدخله" وقد بينت هذا وضربه فيما تقدم. وتقول: "أدخلَ المدخلُ السجنَ الدارَ" 3 لأن في "المدخل" ضمير الألف واللام وهو الذي قام مقام الفاعل، والسجنَ مفعول للفعل الذي في الصلة، والمدخلُ وصلته مرفوع 4 بأدخل، والدار منصوبة بأدخل لأنه مفعول له 5، كأنك قلت: أدخلَ زيد الدارَ، وتقول: "أدخلَ المدخولُ به السجنَ الدارَ" قام المدخولُ به مقام الفاعل، ورفعت السجنَ لأنك شغلت الفعل به وشغلت الهاء بالباء، ومن قال: "دخلَ بزيدِ السجنَ" قال: أدخلَ المدخولُ به السجنَ الدارَ. وتقول: "دُخلَ بالمدخلِ السجنَ الدارَ" والتأويل: "دخلَ بالذي أدخلَ السجنَ الدارَ" فإن ثبت قلت: "باللذين أدخلَا السجنَ الدارَ" وتقول:

1 زيادة من "ب".

2 في الأصل "تقول" والتصحيح من "ب".

3 انظر: المقتضب 4 / 58.

4 في "ب" مرفوعاً، وهو خطأ.

5 "له" ساقط من "ب".

(344/2)

"جاريةٌ مَنْ تضربُ تضربُ" تنصبهما بالفعل الثاني إذا جعلت "مَنْ" بمعنى "الذي" كأنك قلت: "جارية الذي تضربه تضربُ" فإن جعلت "من" للجزاء قلت: "جاريةٌ مَنْ تضربُ تضربُ" تجزم الفعلين، وتنصب الجارية بالفعل الأول؛ لأن الثاني جواب فإن جعلت "من" استفهاماً قلت: "جاريةٌ من تضربُ" جزمت "أضرب" لأنه جواب، كما تقول: "أتضربُ زيداً أضربُ" أي: إن فعلت ذلك أفعَل، وتقول: جارية من تضربها تضربُ، ترفع الجارية بالابتداء وشغلت الفعل بالهاء و"من" وحدها اسم؛ لأنه استفهام والكلام مستغن في الاستفهام والجزاء لا يحتاج "من" فيهما إلى صلة، فإن جئت بالجواب بعد ذلك جزمت على الجزاء، وإن أدخلت في الجواب الفاء نصبت، وتقول: على مَنْ أنتَ نازل؟ إذا كنت مستفهماً توصل نازلاً "بعلى" إلى "من" فإن جعلت "من" بمعنى الذي في هذه المسألة لم يكن كلاماً؛ لأن الذي يحتاج إلى أن يوصل بكلام تام يكون فيه ما يرجع إليها، فإن 1 كانت مبتدأ احتاجت إلى خبر، وإن لم تكن كذلك فلا بد من عامل يعمل فيها، فلو قلت: على مَنْ أنتَ نازلٌ عليه، لم يجوز لأنك لم توصل بعلى إلى "من" شيئاً، فإن قلت: "نزلتُ على مَنْ أنتَ عليه 2 نازلٌ" جاز، وتقول: أبا مَنْ تكني؟ وأبا مَنْ أنتَ مكني؟ "فمَنْ" في هذا استفهام، ولا يجوز أن تكون فيه بمعنى "الذي" أضمرت 3 الاسم الذي يقوم مقام الفاعل في مكني، وتكني ونصبت أبا مَنْ؛ لأنه مفعول به متقدم، وإنما نصبته "بتكني" وهو لا يجوز أن يستقدم عليه؛ لأنه استفهام، فلا استفهام صدر أبداً مبتدأ كان أو مبنياً على فعل والفعل الذي بعده يعمل فيه إذا كان مفعولاً، ولا يجوز تقديم الفعل على الاستفهام، وكلما أضفته إلى الأسماء التي يستفهم بها فحكمها حكم الاستفهام، لا تكون إلا صدرًا، ولا يجوز أن يقدم على حرف الاستفهام

1 في "ب" وإن.

2 في "ب" نازل عليه.

3 أضمرت، ساقط من "ب".

(345/2)

شيء مما يستفهم عنه من الكلام، وتقول: أبو من أنت مكى به؟ رفعت الأول لأنك شغلت الفعل بقولك: "به" كأنك قلت: أبو زيد أنت مكى به¹، ولو قلت: بأي من تكى به، كان خطأ لأنك إنما توصل الفعل بياء واحدة، ألا ترى أنك تقول: "بعبد الله مررت" ولا يجوز: "بعبد الله مررت به" ولو جعلت "من" في هذه المسألة بمعنى "الذي" لم يجز حتى تزيد فيها فتقول: "أبو من أنت مكى به زيد؟" ألا ترى أنك تقول: من قام؟ فيكون كلامًا تامًا في الاستفهام، فإن جعلت "من" بمعنى "الذي" صار "قام" صلة واحتاجت إلى الخبر، فلا بد أن تقول: "من قام زيد" وما أشبهه وتقول: "إن بالذي به جراحات أخيك زيد عيين" فقولك: "عيين" اسم "إن" وجعلت الهاء² بدلًا من الذي ثم جعلت زيدًا بدلًا من الأخ، وتقول: إن الذي به جراحات كثيرة أخاك زيدًا به عيان، تجعل الأخ بدلًا من "الذي" وزيدًا بدلًا من الأخ، وبه عيين خبر إن. وتقول: "إن الذي في الدار جالسًا زيد" تريد: إن الذي هو في الدار جالسًا زيد، وإن شئت لم تضمّر وأعملت الاستقرار في الحال، ألا ترى أن "الذي" يتم بالظرف كما يتم بالجملة، وإن شئت قلت: "إن الذي في الدار جالس زيد" تريد: "الذي هو في الدار جالس" فتجعل جالسًا خبر هو، وتقول: "إن الذي فيك راغب زيد" لا يكون في "راغب" إلا الرفع لأنه لا يجوز أن تقول: "إن الذي فيك زيد" وتقول: "إن اللذين بك كفيلا أخويك زيد وعمرو" تريد: "إن" أخويك³ اللذين هما بك كفيلا زيد وعمرو، فزيد وعمرو خبر "إن" ولا يجوز أن تنصب كفيلين؛ لأن بك لا تتم بها صلة "الذي" في هذا المعنى، وقال الأخفش: تقول: "إن الذي به كفيلا أخواك زيد" لأنها صفة مقدمة، قال: وإن شئت قلت: "كفيلاً" في قول من قال: أكلوني البراغيث⁴. قال أبو بكر: معنى قوله: صفة مقدمة

1 انظر الكتاب 1/ 121.

2 في "ب" ساقط ما يعادل ثلاثة أسطر.

- 3 أخويك، ساقط في "ب".
4 أي: من يجعل الواو في "أكلوني" علامة للجمع وليست فاعلاً.

(346/2)

يعني أن كفيلاً صفة وحققها التأخير، فإذا قدمت أعملت عمل الفعل، ولكن لا يحسن أن تعمل إلا وهي معتمدة على شيءٍ قبلها وقد بينا هذا في مواضع، ومعنى قوله: في قول من قال: "أكلوني البراغيث" أي: تشبيه على لغتهم وتجريه مجرى الفعل الذي يثنى قبل مذكور ويجمع ليدل على أن فاعله اثنان أو جماعة كالتاء التي تفصل فعل المذكر من فعل المؤنث نحو: قامَ وقامتُ، وقد مضى تفسير هذا أيضاً. وتقول: "إن اللذين في دارهما جالسين أخواك أبوانا" تريد: أن اللذين أخواك في دارهما جالسين، تنصب "جالسين" على الحال من الظرف. وإن رفعت "جالسين" [فقلت: إن اللذين في دارهما جالسان أخواك أبوانا، تريد أن اللذين أخواك في دارهما جالسين، رفعت وجعلتهما خبر الأخوين] 1 وتقول: منهم من كان أختك، وكانت أختك؛ فمن ذكر فللفظ ومن أنث فللتأويل، وكذلك: منهم من كانت أختيك، ومنهم من كان أخواتك، وكنَّ أخواتك، ومن يختصمان أخواك، وإن شئت: من يختصم أخواك توحد اللفظ، وكذلك: من يختصم إخوانك ويختصمون، وتقول: من ذاهب، وعبد الله محمد، نسقت بعبد الله على ما في "ذاهب" والأجود أن تقول: "من هو وعبد الله ذاهبان محمد" فإذا قلت: "من ذاهب وعبد الله محمد" فالتقدير من 2 هو ذاهب هو وعبد الله محمد "فهو الأول" مبتدأ محذوف. وتقول: "من يحسن إخوانك" ولك أن تقول: "من يحسنون إخوانك" مرة على اللفظ ومرة على المعنى. وتقول: "من يحسنُ ويسِيءُ إخوانك، ومن يحسنون ويسِيئون إخوانك، وقبيح أن تقول: "من يحسنُ ويسِيئون إخوانك خلطك المعنى باللفظ في حال واحدة، وتقول: "الذي ضربت عبد الله فيها" تجعل عبد الله بدلاً من "الذي" بتمامها، فإن أدخلت "إن" قلت: "إن الذي ضربت عبد الله فيها" نصبت عبد الله على البدل، فإن 3 قلت: "الذي فيك"

1 زيادة من "ب".

2 "من" ساقط في "ب".

3 في "ب" فإذا.

عبد الله راغب" لم يجوز لأن "راغبًا" مع "فيك" تمام الذي، فلا يجوز أن يفرق بينهما،
وتقول: "الذي هو هو مثلك" الأول كناية عن الذي، والثاني كناية عن اسم قد ذكر
وكان تقديم ضمير الذي أولى من تقديم 1 ضمير الأجنبي ومن قال: "الذي منطلق
أخوك" وهو يريد: "الذي هو منطلق أخوك" جاز أن تقول: "الذي هو مثلك" يريد:
"الذي هو هو مثلك" فتحذف "هو" التي هي ضمير الذي، وتترك "هو" التي هي ضمير
مذكور، وقد تقدم لأنها موضع "منطلق" من قولك: الذي منطلق مثلك. وتقول: "مررتُ
بالذي هو مسرع، ومسرعاً" فمن رفع "مسرعاً" جعل هو مكنيا من "الذي" ومن نصب
فعلى إضمار "هو" أخرى، كأنه قال: الذي هو هو مسرعاً؛ لأن النصب لا يجوز إلا
بعد تمام الكلام. وتقول: "مررت بالذي أنت محسناً" تريد: الذي هو أنت محسناً، ولا
يجوز رفع "محسن" في هذه المسألة، وتقول: من عندك أضرب نفسه، تنصب "نفسه"
لأنه تأكيد "لمن" فموضع 2 "من" نصب "بأضرب" فإن جعلت نفسه تأكيداً للمضمر
في "عند" رفعت وقدمته قبل "أضرب" ولم يجوز تأخيرها؛ لأن وصف ما في الصلة وتأكيده
في الصلة، فتقول: إذا أردت ذلك من عندك نفسه أضرب، وتقول: "من من أضرب
أنفسهم عبد الله" تؤكد "من" فتجر، وإن شئت نصبت أنفسهم تتبعه المضمر، كأنك
قلت: من 3 من أضربهم أنفسهم، وأجاز الفراء: "من 4 من أضرب أنفسهم" يجعل الهاء
"لمن" ويوحد للفظ "من" وقال: حكى الكسائي عن العرب: ليت هذا الجراد قد ذهب
فأراحنا من أنفسه 5، الهاء للفظ الجراد، وقال: تقول: "من من داره تبنى زيد؟" تريد:
"من الذين دورهم تبنى زيد؟" قال: ولا يجوز أن تقول: "من من رأسه يخضب بالحناء
زيد" حتى تقول:

1 تقديم، ساقط في "ب".

2 في "ب" وموضع.

3 من، ساقط من "ب".

4 من، ساقط من "ب".

5 في "ب" نفسه.

"مِنْ مَنْ أَرُؤْسُهُ مَحْضُوبَاتٌ" فرق بين رأس ودار؛ لأن الدار قد تكون لجماعة والرأس لا يكون لجماعة، قال: ويجوز: "مِنْ مَنْ أَرُؤْسُهُ يَخْضِبُ بِالْحَنَاءِ زَيْدٌ" فيمن أجاز: ضربت رأسكم وتقول: "مِنْ الْمَضْرُوبِينَ أَحَدُهُمْ مُحْسَنٌ زَيْدٌ" تريد: "مِنْ الْمَضْرُوبِينَ أَحَدُهُمْ مُحْسَنٌ زَيْدٌ" والأحسن أن تحيىء بالواو إلا أن لك أن تحذفها إذا كان في الكلام ما يرجع إلى الأول، فإن لم يكن لم يحز حذف الواو، فإن قلت: "من المظنونين أحدهم محسن زيد" جاز بغير إضمار واو لأن قولك: "أحدهم محسن" مفعول للظن، كما تقول: "ظننت القوم أحدهم محسن" فأحدهم محسن مبتدأ وخبر¹ في موضع مفعول ثانٍ للظن، فإذا رددته إلى ما لم يُسم فاعله قلت: "ظَنَّ الْقَوْمُ أَحَدَهُمْ مُحْسَنٌ" وتقول: "مررت بالتي بنى عبد الله" تريد: "الدار التي بناها عبد الله" وتقول: "الذي بالجارية كفّل أبوه أبوها" ولا يجوز: "الذي بالجارية كفّل أبوه" ولو جازَ هذا لجاز: زيد أبوه، وهذا لا يجوز إذا لم يكن مذكور غير زيد؛ لأنه لا² يجب منه أن يكون زيد أبا نفسه، وهذا محال إلا أن تريد التشبيه، أي: زيد كأبيه، وتقول: "مررت بالذي كفّل بالغلامين أبيهما" تجعل "الأب" بدلاً من الذي "وهما في أبيهما ضمير الغلامين" وكذلك: "إنَّ الذي كفّل بالغلامين أبوهما" فأبوهما خبر إن "وهما" من أبيهما يرجع إلى الغلامين، وتقول: "مررت بالذي أكرمني وألطفني عبد الله" نسقت "ألطفني" على "أكرمني" وهما جميعاً في صلة الذي، وعبد الله بدل من الذي، فإن عطفت "ألطفني" على مررت رفعت عبد الله، فقلت: "مررت بالذي أكرمني وألطفني عبد الله" فأخرجت "ألطفني عبد الله" من الصلة، كأنك قلت: "مررت بزيد وألطفني عبد الله" وتقول: "الذي مررت وأكرمني عبد الله" رجع إلى الذي ما في "أكرمني" فصح الكلام، ولا تبال أن لا تعدى "مررت" إلى شيء، هو نظير قولك: الذي قعدتُ وقمتُ إليه زيدٌ. فإن قلت: "الذي أكرمني ومررتُ عبد الله" جاز

1 "وخبر" ساقط في "ب".

2 "لا" ساقط من "ب".

(349/2)

أيضاً؛ لأن الكلام لا خلل فيه كما تقول: "أكرمني زيد ومررتُ" لا تريد: أنك مررت بشيء وإنما تريد: مضيت. وقال قوم: "الذي أكرمني ومررت عبد الله" محال، لا بدّ من

إظهار الباء وهو قولك: "الذي أكرمني ومررت به عبد الله" وهذا إنما لا يجوز إذا أراد أن يعدي "مررت" إلى ضمير الذي، فإن لم ترد ذلك فهو جائر وهم مجيزون: "الذي مررت وأكرمني عبد الله" على معنى الإضممار، وإذا قلت: "الذي أكرمت وظننت محسنًا زيد" جاز تريد: "ظننته" لا بدّ من إضممار الهاء في "ظننت" لأن الظن لا يتعدى إلى مفعول واحد، وأما أكرمت فيجوز أن تضممرها معها ويجوز أن لا تضممر، كما فعلت في "مررت". وتقول: "مررت بالذي ضربت ظننت عبد الله" تلغي الظن، فإن قدمت "ظننت" على "ضربت" قبح؛ لأن الإلغاء كلما تأخر كان أحسن وتقول: "الذي ضربت ضربت عبد الله" والتأويل: "الذي ضربته أمس ضرب اليوم" فالذي منصوب "بضربت" الثاني وعبد الله بدل من "الذي". وتقول: "للذي ظننته عبد الله درهمان" تريد: للذي ظننته عبد الله درهمان، فإذا قلت: للذي ظننت ثم عبد الله درهمان، صار "ثم" المفعول الثاني للظن والمفعول الأول الهاء المحذوفة من "ظننت" وجرت عبد الله مبدلاً له من الذي، وتقول: تكلم الذي يكلم أخاك مرتين، إن نصبت أخاك "بيكلم" الفعل الذي في الصلة فتكون مرتين إن شئت في الصلة، وإن شئت كان منصوباً بتكلم بالفعل الناصب "للذي" فإن جعلت أخاك بدلاً من "الذي" لم يجز أن يكون "مرتين" منصوباً بالفعل الذي في الصلة؛ لأنك تفرق بين بعض الصلة وبعض بما ليس منها. وتقول: الذين كلمت عامة إخوتك تريد: "الذين كلمتهم عامة إخوتك" والذين كلمت جميعاً 1 أخوتك، مثله تنصب "عامة" [وجمعاً] 2 نصب الحال، فإن قلت: الذين "عامة" كلمت إخوتك، قبح عندي لأنه في المعنى ينوب عن التأكيد، والمؤكد لا يكون قبل المؤكّد، كما

1 بعد جميعاً، ساقط من "ب" مقدار صفحة واحدة على الأقل.

2 زيادة من "ب".

أن الصفة لا تكون قبل الموصوف، وتقول: "الذي عن الذي عنك معرض زيد" تريد: الذي هو معرض عن الذي هو عنك معرض زيد، كأنك قلت: "الذي معرض عن الرجل زيد" وهذا شيء يقيسه النحويون ويستبعده بعضهم لوقوع صلة الأول وصلة الثاني في موضع واحد، وتقول: "أعجبني ما تصنع حسناً" تريد: "ما تصنعه حسناً"

وكذلك: "أعجبني ما تضرب أخاك" تريد: "ما تضربه أخاك" فما وصلتها في معنى مصدر وكذلك: "أعجبني الذي تضرب أخاك" تريد: الذي تضربه أخاك و"ما" أكثر في هذا من "الذي" إذا جاءت بمعنى المصدر.

واعلم: أنك إذا قلت: "الذي قائم زيد" فرفعت قائماً وأضمرت "هو" لم يجز أن تنسق على 1 هو ولا تؤكد، لا تقول: "الذي نفسه قائم زيد" ولا الذي وعمرو قائمان زيد، وقوم يقولون إذا قلت: "الذي قمتُ فضربته زيد": إن كان القيام لغوًا فالصلة "الضرب"، وإن كان غير لغو فهو الصلة، ولا يجيزون أن يكون لغوًا إلا مع الفاء، ولا يجيزونه مع جميع حروف النسق، فإن زدت في الفعل جحدًا أو 2 شيئًا فسد، نحو قولك: "الذي لم يقم فضربته زيد" وإلغاء القيام لا يعرفه البصريون، وإنما من الأفعال التي تلغى الأفعال التي تدخل على المبتدأ وخبره نحو: "كان وظننتُ" لأن الكلام بتم دوغها و"قام" ليس من هذه الأفعال، وهؤلاء الذين أجازوا إلغاء "القيام" إنما أن يكونوا سمعوا كلمة شذت ففاسوا عليها كما حكى سيويه: ما جاءت حاجتك 3، أي: صارت على جهة الشذوذ، فالشاذ محكي ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه، وأما أن يكونوا تأولوا أنه لغو وليس بلغو لشبهة دخلت

1 على، ساقط من "ب".

2 جحدًا، ساقط من "ب".

3 انظر الكتاب 1/ 25. قال سيويه: ومن العرب من يقول: ما جاءت حاجتك كثير كما تقول: من كانت أملك، ولم يقولوا: ما جاء حاجتك، كما قالوا: من كان أملك؛ لأنه بمنزلة المثل فالزموه التاء.

(351/2)

عليهم، وقال من يجيز اللغو: إذا قلت: "الذي قام قيامًا فضربته زيد" خطأ إذا أردت اللغو، وكذلك: الذي قمتُ قيامًا فضربته وهؤلاء يجيزون: "الذي ضارب أنت زيد" يريدون: "الذي ضاربه أنت زيد" فإذا حذفوا نونوا، ومثل ذا يجوز عندي في شعر على أن ترفع أنت بضاربٍ وتقيمه مقام الفعل، كما تقول: "زيد ضاربه أنت" تريد: "ضارب أنت إيَّاه" إذا أقمنا "ضارب" مقام الفعل حذفنا معه، كما تحذف مع الفعل ضرورة، ولا يحسن عندي في غير ضرورة؛ لأنه ليس بفعل وإنما هو مشبه بالفعل، وما شبه بالشيء

فلا يصرف تصريفه ولا يقوى قوته، وإنما هذا شيء قاسوه ولا أعرف له أصلاً في كلام العرب، وهؤلاء لا يميزون: "الذي يقوم كان زيد" على أن تجعل "يقوم" خبر كان، تريد: "الذي كان يقوم زيد" والقياس يوجهه؛ لأنه في موضع "قائم" وهو يقبح عندي من أجل أن "كان" إنما تدخل على مبتدأ وخبر، فإذا كان خبر المبتدأ قبل دخولها لا يجوز أن يقدم على المبتدأ، فكذا ينبغي أن تفعل إذا دخلت "كان" وأنت إذا قلت: "زيد يقوم" فليس لك أن تقدم "يقوم" على أنه خبر زيد، وإذا قلت: "الذي كان أضرب زيد" كان خطأ؛ لأن الهاء المضمرة تعود على ما في "كان" ولا تعود على الذي، وإنما يحذف الضمير إذا عاد على "الذي" فإن قلت: "الذي كنت أضرب زيد" جاز لأن الهاء للذي" وتقول: "الذي ضربت فأوجعت زيد" تريد: "الذي ضربته فأوجعته" إذا كان الفعلان متفقين في التعدي وفي الحرف الذي يتعديان به، جاز أن تضر في الثاني. وكذلك: "الذي أحسنت إليه وأسأت زيد" أحسنت تعدت "إليه" وأسأت مثلها، وإذا اختلف الفعلان لم يجوز لو قلت: "الذي ذهب إليه¹ وكفلت زيد" تريد: به لم يجوز؛ لأن "به" خلاف "إليه" وحكوا: مررت بالذي مررت وكفلت بالذي كفلت، فاجتزوا بالأول، فإذا اختلف كان خطأ لو قالوا: "كفلت بالذي ذهب" لم يجوز حتى تقول: إليه. وقالوا: "أمر بمن تمر وأرغب فيمن ترغب" قالوا: وهو في "من" أجود لأن تأويل الكلام عندهم

1 "إليه" ساقط من "ب".

(352/2)

جزاء، ومن قولهم: "إن هذا والرجل" وكل ما دخلته الألف واللام وكل نكرة وكل ما كان من جنس هذا وذاك يوصل كما توصل "الذي" فما كان منه معرفة ووقع في صلته نكرة نصبت النكرة على الحال وهي في الصلة، وإذا كان نكرة تبع النكرة وهو في الصلة، وإذا كان في الصلة معرفة جئت "بهو" لا غير فتقول في هذا والرجل قام: "هذا ظرفاً" فظريف حال من "هذا" وهو في صلة "هذا" وضربت هذا قائماً¹، وقام الرجل ظرفاً، وظريف في صلة الرجل، وضربت الرجل يقوم وقام، وعندك يجري على ما جرى عليه "الذي" لا فرق بينهما عندهم إلا في نصب النكرة، فتقول² في النكرة: ضربت رجلاً قام ويقوم وقائماً، وضربت رجلاً ضربت، وضربت في صلة "رجل" وثم هاء تعود على "رجل" ويقولون إذا قلت: "أنت الذي تقوم وأنت رجل تقوم وأنت الرجل تقوم" فإن

هذا كله يلغى؛ لأن الاعتماد على الفعل فإن جعلوا الفعل للرجل قالوا: "أنت الرجلُ يقوم" وقالوا إذا قلت: "أنت من يقوم": لم يجوز إلا بالياء؛ لأن "مَنْ" لا تلغى وقالوا: [قلت] 3: "أنت رجلٌ تأكلُ طعامنا" وقدمت الطعام حيث شئت فقلت: "أنت طعامنا رجلٌ تأكلُ" أجازوه في 4 "رجل" وفي كل نكرة، وهذا لا يجوز عندنا لأن إلغاء "رجل" والرجل والذي غير معروف [عندهم] 5 وهؤلاء يقولون إذا قلت: "أنت الرجل تأكلُ طعامنا" أو آكلًا طعامنا: لم يجوز أن تقول: "أنت طعامنا الرجل آكلًا" لأنه حال وصلة الحال والقطع عندهم لا يحال بينهما، وقالوا: إذا قلت: "أنت فينا الذي ترغب" كان خطأ؛ لأن "الذي" لا يقوم بنفسه ورجل قد يقوم بلا صلة، قالوا: فإن جعلت "الذي" مصدرًا جاز، فقلت: "أنت

1 قائمًا منصوب على الحال.

2 في "ب" وتقول.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" من.

5 زيادة من "ب".

(353/2)

فيما الذي ترغب" ووحدت "الذي" في التنثية والجمع، قال الله عز وجل: {وَحُضُّهُمُ كَالَّذِي خَاضُوا} 1 يريد: كخوضهم، ويقولون على هذا القياس: "أنت فينا الذي ترغب" وأنتما فينا الذي ترغبان، وأنتم فينا الذي ترغبون، وكذلك المؤنث: "أنت فينا الذي ترغبين" تريد: "أنت فينا رغبتك" ولا تنثي "الذي" ولا تجمع 2 ولا تؤنث، وكذلك: "الذي تضربُ زيدًا قائمًا، وما تضربُ زيدًا قائمًا" تريد: "ضربكُ زيدًا قائمًا" قالوا: ولا يجوز هذا في "إن" لأن "إن" أصله الجزاء 3 عندهم، وإذا 4 قدمت رجلًا والرجل، والذي وهو ملغى كان خطأ في قول الفراء قال: إنه لا يلغى متقدمًا، وقال الكسائي: تقديمه وتأخير واحد. وإذا قلت: "أين الرجل الذي قلت؟ وأين الرجل الذي زعمت؟" فإن العرب تكتفي "بقلتُ وزعمتُ" من جملة الكلام الذي بعده؛ لأنه حكاية، تريد: الذي قلت: إنه من أمره كذا وكذا وقد كنت عرفتُك أن العرب لا تجمع بين الذي، والذي 5 ولا ما كان في معنى ذلك شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، وكذا يقول

البغداديون الذين على مذهب الكوفيين يقولون: إنه ليس من كلام العرب، ويذكرون أنه إن اختلف جاز، وينشدون:

مَنْ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ ... يَهَابُ اللَّئَامُ حَلَقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا 6

1 التوبة: 69.

2 "تجمع" ساقط من "ب".

3 قال سيويوه 1/ 434: وزعم الخليل أن "إن" هي أم حروف الجزاء.

4 في "ب" فإذا.

5 انظر: المقتضب 3/ 130، وشرح الرضي 2/ 43.

6 اختلف في رواية هذا الشاهد، فرواه صاحب الموشح:

من النفر البيض الذين إذا اعتزوا ... وهاب اللئام

ورواه القالي:

من النفر البيض الذين إذا انتموا ... وهاب اللئام ...

ورواه الجاحظ:

من النفر البيض الذين إذا انتموا ... وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

وكذلك روى: من النفر الشم ...

والنفر: اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة، ما بين الثلاثة إلى العشرة ولا

واحد له من لفظه. وإنما أطلقه الشاعر هنا على الكرام إشارة إلى أنهم ذوو عدد قليل.

واللئام جمع لنيم، وهو الشحيح والديء النفس والمهيمن، واللؤم: ضد الكرم، وحلقة

بفتح اللام جمع: حالق، وحلقة القوم وهم الذين يجتمعون مستديرين، وقعقعوا بمعنى:

ضربوا الحلقة على الباب ليصوت. ونسب البغدادي هذا الشاهد إلى الرئيس بن عباد

بن عباس بن عوف.

وانظر: الحيوان للجاحظ 3/ 486، والموشح للمرزباني 245، والكامل للمبرد 103،

وشرح الكافية 2/ 50، والخزانة 2/ 530.

(354/2)

قالوا: فهذا جاء على إلغاء أحدهما، وهذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين "اللائي

والذين" ويقولون: "على هذا مررتُ بالذي ذو قال ذاك" على الإلغاء، فقال أبو بكر:

وهذا عندي أقبح؛ لأن الذي يجعل "ذو" في معنى "الذي" من العرب طيء¹، فكيف يجمع بين اللغتين ولا يميزون: "الذي من قام زيد" على اللغو؟ ويحتجون بأن "من" تكون معرفة ونكرة، مررت بالذي القائم "أبوه" على أن تجعل الألف واللام للذي²، وما عاد من الأب على الألف واللام، ويخفف [القائم] 3 يتبع "الذي" وهذا لا يجوز عندنا؛ لأن "الذي" لا بد لها من صلة توضحها، ومتى حذفت الصلة في كلامهم فإنما ذاك لأنه قد علم، وإذا حذفت الصلة وهي التي توضحه ولا معنى له إلا بها، كان حذف الصلة أولى فكيف تحذف الصلة وتترك الصفة، ويقولون: إن العرب إذا جعلت "الذي والتي" لجهول مذكر أو مؤنث، تركوه بلا صلة نحو قول الشاعر:

1 انظر التصريح 1/ 137، والخزانة 2/ 530.

2 "للذي" ساقط من "ب".

3 أضفت كلمة "القائم" لأن المعنى يحتاجها. وانظر الخزانة 2/ 530، وشرح الكافية 1/ 43.

(355/2)

فإن أدع اللواتي من أناس... أصاعوهُنَّ لا أدع اللدينا¹

ويقولون: الذي إذا كان جزاء فإنه لا ينعت ولا يؤكد ولا ينسق عليه؛ لأنه مجهول، لا تقول: "الذي يقوم الظريف فأخوأك"، ولا الذي يقوم وعمرو فأخوأك" لأنه مجهول "وعمرو" عندهم² معروف. قال أبو بكر: إن كان "أخاه" من النسب فلا معنى لدخول الفاء؛ لأنه أخوه على كل حال، وإن كان من المؤاخاة فجائز، وأما النعت والتوكيد فهو عندي - كما قالوا - إذا جعلت "الذي" في معنى الجزاء؛ لأنه لم يثبت شيئاً منفصلاً من أمة فيصفه، وإذا قلت: "الذي يأتيني فله درهم" على معنى الجزاء فقد أردت: "كل من يأتيني" فلا معنى للصفة هنا، والعطف يجوز عندي كما تقول: الذي يجيء مع زيد فله درهم، فعلى هذا المعنى تقول: "الذي يجيء هو وزيد فله درهم" أردت الجائي مع زيد فقط، ولك أيضاً أن تقول في هذا الباب: "الذي يجيئي راكباً فله درهم" ويميزون [أيضاً] 3 الدار تدخل فدارنا، يجعلونها مثل "الذي" كأنك قلت: "الدار 4 التي تدخل فدارنا" وهذا لا يجوز لما عرفتك إلا أن يصح أنه شائع في [كلام] 5 العرب، وأجازوا "الذي يقوم مع زيد أخوأك" يريدون: "الذي يقوم وزيد أخوأك" يعطفون "زيداً" على

"الذي" وإنما يجيزون أن يكون مع بمنزلة الواو إذا كان الفعل تاماً، وإذا كان ناقصاً لم يجز هذا.

قال 6 الفراء: إذا قلت: "الذي يقوم مع زيد أخواك" لم أقل:

1 الشاهد فيه حذف صلة الموصول وهذا قليل، والمعنى: أنه لا يهجو النساء ولكن يهجو الرجال الذين لم يمنعوهن. وانظر ارتشاف الضرب 135.

2 عندهم، ساقط من "ب".

3 زيادة من "ب".

4 الدار، ساقطة من "ب".

5 أضفت كلمة "كلام" لإيضاح المعنى.

6 في "ب" وقال.

(356/2)

"أخواك الذي يقوم مع زيد" قال: ولا أقول: "الذي يختصم مع زيد أخواك" لأن الاختصام لا يتم، والطوال 1 وهشام يجيزانه مع الناقص وفي التقديم والتأخير، ويجعلون "مع" بمنزلة الواو، والفراء لم يكن يجيزه إلا وهو جزاء، وإذا قلت: "الذي يختصم وزيد أخواك" فزيد لا يجوز أن ينسق به إلا على ما في الاختصام؛ لأنه لا يستغني عن اسمين، ويقول: "اللذان اختصما كلاهما أخواك" فاللذان ابتداء، واختصما صلة لهما، و"كلاهما" ابتداء ثانٍ، وأخواك خبره، وهذه الجملة خبر اللذين فإن جعلت "كلاهما" تأكيداً لما في اختصما، لم يجز لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين فلا معنى للتأكيد هنا، فإن قلت: اللذان اختصما كلاهما أخوان، لم يجز على تأويل، وجاز على تأويل آخر إن أردت بقولك: "أخوان" أن كل واحد منهما أخ لصاحبه، لم يجز لأن "كلاهما" لا معنى لها ها 2 هنا، وصار مثل "اختصما" الذي لا يكون إلا من اثنين؛ لأن الأخوين كل واحد منهما أخ لصاحبه، مثل المتخاصمين والمتجالسين، فإن أردت بأخوين أنهما أخوان لا نسيبان جاز؛ لأنه قد يجوز أن يكون أحدهما أخاً لزيد ولا يكون الآخر أخاً لزيد، فإذا كان أحدهما أخاً لصاحبه فلا بد من أن يكون الآخر أخاً له فلا معنى "لكلا" ههنا، وتقول: "الذي يطير الذباب فيغضب زيد" فالراجع إلى "الذي" ضميره في "يغضب" والمعنى: الذي إذا طار الذباب غضب زيد، ولا يجوز: "الذي يطير الذباب"

فالذي يغضبُ زيدٌ؛ لأن الذي الأولى ليس في صلتها ما يرجع إليها، وقوم يجيزون:
الطائر الذباب "فالغاضبُ زيدٌ" لأن الألف واللام الثانية ملغاة عندهم، فكأنهم قالوا:
"الطائرُ الذبابُ" فغاضبُ زيدٌ وهذا لا يجوز عندنا على ما قدمنا في الأصول أعني: إلغاء
الألف واللام.

1 الطوال: محمد بن أحمد أبو عبد الله من أهل الكوفة، صاحب الفراء، كان حاذقاً
بإلقاء المسائل العربية، ولم يشتهر له تصنيف، مات سنة 243هـ، ترجمته في تاريخ بغداد
9/ 365-366، والفهرست 68، وطبقات الزبيدي 96، وإنباه الرواة 2/ 92،
ومعجم الأدباء 2/ 116-117، وطبقات القراء 1/ 338.
2 زيادة من "ب".

(357/2)

واعلم: أن من قال: "من يقومُ ويقعدون قومك، ومن يقعدون ويقومون إخوتك" فيرد
مرة إلى اللفظ ومرة إلى المعنى، فإنه لا يجيز أن تقول: "من قاعدون وقائم إخوتك" فيرد
"قائماً" إلى لفظ "مَنْ" لأنك إذا جئت بالمعنى لم يحسن أن ترجع إلى اللفظ، وتقول: "مَنْ
كان قائماً إخوتك، ومن كان يقومُ إخوتك" ترد ما في كان على لفظ "مَنْ" وتوحد، فإذا
وحدت اسم كان لم يجز أن يكون خبرها إلا واحداً، فإذا 1 قلت: مَنْ كانوا؟ قلت: قياماً
ويقومون، ولا يجوز: "مَنْ كَانَ يقومون إخوتك" وقوم يقولون إذا قلت: "أعجبني ما
تفعل" فجعلتها مصدرًا فإنه لا عائد لها مثل "أَنْ" فكما أَنْ "أَنْ" لا عائد لها 2 فكذلك
ما، وقالوا: إذا قلت: "عبد الله أحسن ما يكون قائماً" فجاءوا "بما" مع "يكون" لأن
"ما" مجهول و"يكون" مجهول، فاختاروا "ما" مع يكون، أردت: "عبد الله أحسن شيء
يكون" فما في "يكون" "لِما" فإذا قلت: "عبد الله أحسن مَنْ يكون" فأردت أحسن من
خلق، جاز ولا فعل "ليكون" يعنون: لا خبر لها 3، وقالوا إذا قلت: "عبد الله أحسن ما
يكون قائماً" إذا أردت أن تنصب "قائماً" على الحال أي: أحسن الأشياء في حال
قيامه، قالوا: ولك أن ترفع عبد الله بما في "يكون" وترفع أحسن بالحال، وتثني وتجمع
فتقول: "الزيدان أحسن ما يكونان قائمين، والزيدون أحسن ما يكونون قائمين" يرفعون
"أحسن" بالحال ولا يستغنى عن الحال ههنا عندهم، فإن قلت: "عبد الله أحسن ما
يكون" وأنت أحسن ما تكون على هذا التقدير، لم يجز لأن عبد الله إذا ارتفع بما في

"يكون" لم يكن لأحسن خبر 4، ومعنى

1 في "ب" وإذا.

2 زيادة الفاء من "ب".

3 أي "كان" هنا تامة.

4 في الكتاب 1/ 200، وبعضهم يقول: الحرب أول ما تكون فتية، كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية، كما تقول: عبد الله أحسن ما يكون قائماً، لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسن أحواله قائماً على وجه من الوجوه.

(358/2)

قولهم: ارتفع بما في "يكون" يعنون أنهم يرفعون بالراجع من الذكر، وهذا خلاف مذهب البصريين؛ لأن البصريين يرفعون بالابتداء، قالوا: فهذا وقت فلا يرتفع عبد الله بجملته، فإن أردت: "عبد الله أحسن شيء يكونه" فهو جائز وهو صفة، فإذا قلت: "أحسن ما يكون عبد الله قائماً" جرى مجرى: "ضربي زيداً قائماً" وقال محمد بن يزيد 1: قول سيويه: أخطب ما يكون الأمير قائماً، تقديره على ما وضع عليه الباب: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، كما قال 2: "هذا بُسْراً أطيّب منه تمرًا" 3 فإن قال قائل: أحوال زيد إنما هي القيام والقيود ونحو ذلك فكيف لم يكن أخطب ما يكون الأمير بالقيام، أي: "أخطب أحواله القيام"؟ فالجواب في ذلك: أن "القيام" مصدر وحال زيد هي الحال التي يكون فيها من قيام وقعود أو نحوه، فإن ذكرت المصدر أخليت من زيد وغيره، وإنما المصدر لذات الفعل، فأما اسم الفاعل فهو المترجم عن حال الفاعل لما يرجع إليه من الكناية، ولأنه مبني له، وذلك نحو: "جاءني زيدٌ راكباً" لأن في "راكب" ضمير زيد وهو اسم الفاعل لهذا الفعل، فإن احتج القائل في إجازتنا: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة 4، فالتقدير: "أخطب أيام الأمير يوم الجمعة" فجعلت الخطبة للأيام على السعة، وقد تقدم تفسير ذلك في الظروف مبيّناً، كما قال الله عز وجل: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} 5 أي: مكركم فيهما. قال محمد 6: وجملة هذا أن الظرف من الزمان متضمن الفاعل لا يخلو منه، وقد يخلو من فعل إلى آخر، وقال في موضع آخر: كان سيويه يقول في قولهم: أكثر ضربي

1 في "ب" رحمه الله.

2 في "ب" قالوا.

3 ذكر المبرد في المقتضب 3/ 252 أن الحال يسد مسد الخبر، كقولك: الأمير أخطب ما يكون قائماً. وانظر الكتاب 1/ 200.

4 انظر الكتاب 1/ 200.

5 سبأ: 33 وانظر المقتضب 3/ 105.

6 "محمد" ساقط في "ب" وهو محمد بن يزيد المبرد، أستاذ المصنف.

(359/2)

زيداً قائماً، إن قائماً سدّ مسدّ الخبر وهو حال¹، قال: وأصله إنما هو على "إذ كان" وإذا كان، ومثله: "أخطب ما يكون الأمير قائماً، وأكثر شرطي السوق ملتوتاً، وضربي زيداً قائماً" وتقول ذلك في كل شيء كان المبتدأ فيه مصدرًا، وكذلك إن كان في موضع الحال ظرف، نحو قولك: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة، وأحسن ما يكون زيداً عندك، وقال: وكان أبو الحسن الأخفش يقول: "أخطب ما يكون الأمير قائم" ويقول: أضفت أخطب إلى أحوال، قائم أحدها، ويزعم سيبويه أنك إذا قلت: "أخطب ما يكون الأمير قائماً" فإنما أردت: "أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً" فحذفت؛ لأنه دل عليهما ما قبلها، و"قائماً" حال وقد بقي منها بقية²، وكذلك قوله: ضربي زيداً راكباً أي: إذا كان راكباً وهي "كان" التي معناها "وقع" فأما: أكلي الخبز يوم الجمعة فلا يحتاج فيه إلى شيء؛ لأن يوم الجمعة خبر المصدر وينبغي أن يكون على قول سيبويه: ظننت ضربي زيداً قائماً، وظننت أكثر شرطي السوق ملتوتاً، أنه أتى "لظننت" بمفعول ثانٍ على الحال التي تسد مسد المفعول الثاني كما سدت مسد الخبر، فإن قيل: إن الشك إنما يقع في المفعول الثاني قيل: إن الشك واقع في "إذ كان" و"إذا كان" والحال دليل؛ لأن فيها الشك وأن يعمل فيها "ظننت" ولكن في موضعها كما كنت قائلاً: القتال يوم الجمعة، فتنصب يوم الجمعة بقولك: القتال، فإن جئت بظننت قلت: "ظننت القتال يوم الجمعة" فيوم الجمعة منتصب بوقوع القتال، وليس "بظننت" والدليل على ذلك أنه ليس يريد أن يخبر أن القتال هو اليوم، هذا محال ولكنه يخبر أن القتال في اليوم [وتقول: إن القتال اليوم ظننت] 3 فتنصب؛ لأن "إن" لا تعمل فيه⁴ شيئاً، إنما تعمل في موضعه كما وصفت

1 انظر: المقتضب 3/ 252.

2 انظر الكتاب 1/ 200-201.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" فيها.

(360/2)

لك، وقياس "ظننتُ" وإن كان والابتداء [والخير] 1 واحد، وكذلك لو قلت: "كَانَ زَيْدٌ خَلْفَكُمْ" 2 لم تكن كَانَ الناصبة "خلف" 3 فكذلك إذا قلت: "كَانَ أَكْثَرُ شَرِي السَّوِيقِ مَلْتَوْتًا" نصب 4 "ملتوتًا" بما كان انتصب به قبل دخول "كَانَ" سد مسد خبرها، كما سد مسد خبر الابتداء، ولكن ما ينصب هذه الظروف هو الخبر لهذه العوامل كما كان خبر الابتداء، فإذا قلت: "كان زيدٌ خلفكم" فتقديره: "كان زيد مستقرًا خلفكم" 5 وكان ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، وما كان مثلهن فهذا مجراه. [تم الكتاب بِمَنْ الله وعونه من باب الألف واللام] 6.

1 زيادة من "ب".

2 في "ب" خلفك.

3 في "ب" بخلف.

4 في "ب" نصبت وهو الصحيح.

5 هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون فلا يقدرُون مستقرًا، بل يعربون الظروف والمجرورات أخبارًا.

6 ما بين القوسين غير موجود في "ب" ويظن أنه من عمل الناسخ.

(361/2)

ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم

مدخل

...

ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم، وما يسكن من المتحركات، وما تغير حركته لغير إعراب، وما يحذف لغير جزم:

أما ما يتحرك من السواكن لغير إعراب فهو على ضربين: إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه ولا يجوز الجمع بين ساكنين، وإما أن يكون بعده حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه. الأول على ضربين: أحدهما: إما أن يكون آخر الحرف ساكنًا فيلقاه ساكن نحو قولك: {قُمِ اللَّيْلُ} 1 حركت الميم بالكسر لالتقاء الساكنين، وأصل التحريكات لالتقاء الساكنين الكسر، ولم ترد الواو؛ لأن الكسر غير لازمة في الوقف، وكذلك قولك: "كَمْ الْمَالُ؟ وَمَنْ

1 المزمل: 2، قرئ بالكسر والفتح والضم في قوله: {قُمِ اللَّيْلُ} ، وانظر البحر المحیط.

(361/2)

الرجل؟ " فإن قلت: "مَنْ الرجل" فالفتح 1 أحسن، من قبل أن الميم مكسورة فيثقل الكسر بعد كسرة ولكثرة الاستعمال أيضًا، والكسرة الأصل، فكل ما لا يتحرك إذا لقيه ساكن حرك، من ذلك قولك: "هذا زيد العاقل" حركت التنوين بالكسر. والآخر: ما حرك من أواخر الكلم السواكن من أجل ساكن ما قبلها، وليس التحريك تحريك البناء كآين وأولاء وحيث، فمن ذلك الفعل المضاعف والعرب تختلف فيه، وذلك إذا اجتمع حرفان من موضع واحد؛ فأهل الحجاز يقولون: "اردد وإن تضارر" أضارر 2 وغيرهم 3 يقول: "ردد وفرّ، وإن تردّ أردّ ويقولون: لا تضار؛ لأن الألف يقع بعدها المدغم، والذين يدغمون يختلفون في تحريك الآخر، فمنهم من يحركه بحركة ما قبلها أي: حركة كانت وذلك 4 رُدَّ وعُضَّ وفُرَّ واطمئن واستعدّ واجترّ؛ لأن قبلها فتحة 5، فإذا جاءت الهاء والألف التي لضمير المؤنث فتحوأ أبدًا فقالوا: رُدَّها وعُضَّها وفُرَّها؛ لأن الهاء خفية فكأنه قال: فِرًّا وردًّا ولم يذكرها، فإذا 6 كانت الهاء [مضمومة] 7 في مثل قولهم: ردهو ضموا كأنهم قالوا: رُدوا. فإن جئت بالألف واللام [وأردت] 8 الوصل كسرت الأول كله فقلت: رُدَّ القومَ وردَّ ابنك وعُضَّ الرجل وفُرَّ اليوم؛ وذلك لأن الأصل: ارْدُدْ فهو ساكن، فلو قلت: ارْدُدْ

1 يقول الكسائي: إن سبب فتح النون في "من" هو أن أصلها "منا" انظر شرح الشافية

- 2/ 446، وفي اللسان 17/ 311 أن قبيلة قضاعة تقول "منا" بدلاً من "من".
2 انظر الكتاب 2/ 158، وقرأ ابن مسعود: "ولا تضارر" على لغة أهل الحجاز، البقرة: 233، وانظر البحر المحيط.
3 يريد بني تميم وكثيراً من العرب، انظر الكتاب 2/ 158-159.
4 في "ب" نحو.
5 انظر: الكتاب 2/ 159.
6 في "ب" وإذا.
7 زيادة من "ب".
8 زيادة من "ب".

(362/2)

القوم لم يكن إلا الكسر فهذه الدال تلك¹ وهي على سكونها وهو الأصل على لغة أهل الحجاز²، ألا ترى أن الدال في "مُذ" واليوم في ذهبت لما لقيها الألف واللام احتيج إلى تحريكها لالتقاء الساكنين رُدَّ إلى 3 الأصل، وأصلها الضم⁴، فقلت: مُذ اليوم وذهبتُ اليوم؛ لأن أصل "مُذ" منذُ يا هذا، وأصل ذهبتُ: ذهبتُ يا قوم فرد مذ وذهبتُ إلى أصله وهي الحركة، ومنهم من يفتح على كل [حال] 5 إلا في الألف واللام وألف الوصل وهم بنو أسد، قال الخليل: شبهوه "بأين وكيف" 6 ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام مفتوحاً، يجعله في جميع الأشياء "كأين" ومن العرب من يكسرُ ذا أجمع على كل حال فيجعلُه بمنزلة "اضرب الرجل" وإن لم تحيَّ بالألف واللام لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين والذين يكسرون كعب وغني⁷. ولا يكسر هلم 8 ألبتة من قال: هلم، وهلمي⁹ ليس إلا الفتح وأهل الحجاز وغيرهم يجمعون على أنهم يقولون للنساء: ارددن؛ لأن سكون الدال هنا لا

1 يشير إلى أن الدال الساكنة هي نفسها التي كسرت لالتقاء الساكنين.

2 انظر الكتاب 2/ 160.

3 في "ب" ردوا.

4 قال سيويوه 2/ 160: "ومثل ذلك مذ وذهبتُ فيمن أسكن، تقول: مذ اليوم، وذهبتُ اليوم؛ لأنك لم تبني الميم على أن أصله السكون، ولكنه حذف كياء قاضي

ونحوها.

5 زيادة من "ب".

6 قال سيبويه 2/ 160: زعم الخليل: أنهم شبهوه بأين وكيف وسوف وأشباه ذلك وفعلوا به إذا جاء بالألف واللام والألف الخفيفة ما فعل الأولون وهم بنو أسد وغيرهم من بني تميم.

7 كعب وغني من قيس، انظر الكتاب 2/ 160، وشرح الرضي 2/ 243.

8 لم يكسر "هلم" لأنه ضعف تمكنه وتصرف بما ضم إليه، فألزموه أخف الحركات كما اجتمعوا على فتح الدال في "رويد" انظر الكتاب 2/ 160.

9 في "ب" أو.

(363/2)

يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر والنهي؛ لأنها إنما سكنت من أجل النون كما تسكن مع التاء¹، وزعم الخليل وغيره أن ناسًا من بكر بن وائل يقولون: "رَدَّنَ ومَرَّنَ وردَّتْ"²، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، والشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أخرجوه على الأصل، ومن ذلك الهمزة إذا خففت وقبلها حرف ساكن حذفت وألقيت الحركة على الساكن، وسنذكر باب الهمزة³ إن شاء الله.

والثاني: ما يسكن لغير جزم وإعراب، وهو على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف وإسكان لإدغام وإسكان لاستثقال؛ أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يتبدأ به فهو متحرك وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء. وأما الإدغام فنحو قولك: "جَعَلَ لَكَ" فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم وهذا يبين في الإدغام. وأما إسكان الاستثقال فنحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله⁴:
"فاليومَ أشربُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ ... إثمًا من الله ولا وَاغِلٍ"⁵

1 يشير إلى تاء: رددتُ، ورددتِ، ورددت.

2 انظر الكتاب 2/ 160.

3 في "ب" الهمز.

4 من شواهد سيبويه 2/ 297 على تسكين الباء من قوله: "أشرب" في حال الرفع

والوصل، ويروى: فالיום فأشرب..

وكذلك: فالיום أسقى.. ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والمستحقب: المكتسب، وأصله من استحقب، أي: وضع الحقيبة، وهي خرج يربط بالسرج خلف الراكب، والواغل: الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه. وهو مأخوذ من الوغول، وهو الدخول، ومعناه أنه وغل في القوم وليس منهم.

وانظر: شرح السيرافي 1/ 229، والتمام في تفسير أشعار هذيل 205، والخصائص 1/

74 وج 2/ 274، والحماسة 612، والفاخر للمفضل بن سلمة 63، وابن يعيش 1/

48، وإصلاح المنطق 245، والشعر والشعراء 98، والأصمعيات 40، والضرائر

225، والحجة 1/ 86، والخزانة 3/ 531، والديوان 150.

5 زيادة من "ب".

(364/2)

كان الأصل: أشربُ فأسكن الباء كما تسكن في "عَصُدٍ" فتقول: "عَصُدٌ" للاستئصال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب، ولكن الذين قالوا "وهو" فأسكنوا الهاء تشبيهاً "بِعَصُدٍ" والذين يقولون في "عَصُدٍ": "عَصُدٌ"؛ وفي "فَخِذٍ" إنما يفعلون هذا إذا كانت العين مكسورة أو مضمومة فإذا انفتحت لم يسكنوا.

الثالث: ما غيرت حركته لغير إعراب تقول: هذا غلامٌ فإذا أضفته إلى نفسك قلت: غلامي، فزالت حركت الإعراب، وحدث موضعها كسرة، وقد ذكرت ذا فيما تقدم فهذه الباء تكسر ما قبلها إذا كان متحرّكاً، فإن كان قبلها ياءً نحو: "يا قاضي" قلت: قاضيّ وجواريّ، فإن كان قبلها واو ساكنة وقبلها ضمةً قلبتها ياءً وأدغمت نحو "مسلمي" فإن كان ما قبلها 1 ياء ساكنة وقبلها حرف مفتوح لم تغيرها تقول: "رأيتُ غلامي" تدع الفتحة على حالها وكل اسم آخره ياءً يلي حرفاً مكسوراً فلحقته الواو والنون والياء للجمع تحذف منه الياء ويصير مضموماً، تقول في "قاضي" إذا جمعت: "قاضونَ" وقاضينَ لما لزم الياء التي هي لام السكون أسقطت لالتقاء الساكنين، فإن أضفت "قاضونَ" إلى نفسك قلت: "قاضي" كما قلت: مُسْلِمِيّ، وتختلف العرب في إضافة المنقوص إلى الياء فمن العرب 2 من يقول: بُشْرَايَ بفتح الياء، ومنهم من يقول: بشريّ، وأما قولهم: في عَلَيّ عليك، وَلَدَيّ لديك، فإنما ذاك ليفرقوا بينهما وبين الأسماء

المتمكنة كذا قال سيبويه: وحدثنا الخليل³، أن ناساً من العرب يقولون: علاكَ ولدَاكَ وإلاكَ وسائلُ علامات المضمَر المجرور بمنزلة الكاف، وهؤلاء على القياس، قال: وسألته عَنْ مَنْ قال: رأيتُ كلاً أخويك، ومررت بكلاً أخويك، ومررت

1 "ما" ساقطة من "ب".

2 في الأصل "فالأعرف" والتصحيح من "ب".

3 انظر الكتاب 2 / 104-105، والحجة للفارسي 1 / 32.

(365/2)

بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة: عليك ولديك، وكلا لا تفرد أبداً، إنما تكون للمثنى¹.
الرابع: ما حذف لغير جزم، وذلك على ضربين: أحدهما ما يحذف من الحروف المعتلة لالتقاء الساكنين، والآخر ما² يحذف في الوقف ويثبت في الإدراج. فأما الذي يحذف لالتقاء الساكنين، فالألف والياء التي قبلها كسرة والواو التي قبلها ضمة، وذلك نحو: هو يغزو الرجل، ويرمي القوم، ويلقي الفارس، وكذلك إن كانت واو جمع أو ياء نحو: مسلمو القوم ومسلمي الرجل، فإن كان قبل الواو التي للجمع فتحة لم يجوز أن يحذف؛ لأنها لا تكون كذا إلا وقبلها حرف قد حذف لالتقاء الساكنين، وهي مع ذلك لو حذفت لالتبس بالواحد، وذلك قولك: هم مصطفىو القوم واخشوا الرجل، والفتح مع ذلك أخف من الضم، وأما الذي يحذف في الوقف ويثبت في غيره فنذكره في الوقف والابتداء ونجعله يتلو ما ذكرنا، ثم نتبعه الهمز للحاجة إليه إن شاء الله.

1 انظر الكتاب 2 / 105.

2 "ما" ساقطة من "ب".

(366/2)

باب ذكر الابتداء:

كل كلمة يبتدأ بها من اسم¹ وفعل وحرف، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من

اللفظ وذلك إجماع من العرب، أو همزة قبلها ساكن فيحذفها من يحذف 2 همزة ويلقي الحركة على الساكن، وسنذكر هذا في تخفيف همزة، فأما ما يتغير ويسكن من أجل ما قبله فنذكره بعد ذكر ألف الوصل إن شاء الله.

1 في "ب" أو.

2 في الأصل "يخفف" والتصحيح من "ب".

(367/2)

ألف الوصل:

ألف الوصل همزة زائدة يوصل بها إلى الساكن في الفعل والاسم والحرف إذا كان لا يكون أن يبتدأ بساكن، وبأما أن تكون في الأفعال غير المضارعة، ثم المصادر الجارية على تلك الأفعال، وقد جاءت في أسماء قليلة غير مصادر ودخلت على حرف من الحروف التي جاءت لمعنى، ونحن نفصلها بعضها من بعض إن شاء الله. أما كونها في الأفعال غير المضارعة 1 فنحو قولك مبتدئاً: اضرب، اقتل 2، اسمع، اذهب، كان الأصل: تذهب، تضرب،

1 انظر الكتاب 2 / 271.

2 في "ب" أقبل.

(367/2)

وتقتل، وتسمع، فلما أزلت حرف المضارعة وهو "التاء" بقي ما بعد الحرف ساكناً فجئت بألف الوصل لتصل إلى الساكن وأصل كل حرف السكون، فكان أصل هذه همزة أيضاً السكون فحركاتها لالتقاء الساكنين بالكسر، فإن كان الثالث في الفعل مضموماً ضممتها، وتكون هذه الألف في "انفعلت" نحو: انطلقت، وافعللت نحو: احمررت، وافتعلت نحو: احتبست، وتكون في استفعلت نحو: استخرجت، وافعللت نحو: اقعنسست، وافعاللت نحو: اشهابت، وافعولت نحو: اجلوذت، واففعولت نحو: اغدودنت، وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلت، نحو: احرنجمت

واقشعرت، فألف الوصل في الفعل في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الثالث مضمومًا فتضمها نحو قولك: اقتل، استضعف، احتقر، احرنجم، والمصادر الجارية على هذه الأفعال كلها 1 وأوائلها ألفت الوصل مثلها في الفعل، ولا تكون إلا مكسورة تقول: انطلقت انطلاقاً واحمررت احمراراً واحتبست احتباساً واستخرجت 2 استخراجاً واقعنست اقعناساً واشتهبت اشتهاً واجلوذت اجلوذاً واغدودنت اغديداناً، وأما الأسماء التي تدخل عليها ألف الوصل سوى المصادر الجارية على أفعالها وهي أسماء قليلة، فهي: ابن وابنة واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وابنم واسم واست، فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء 3، ولا يلتفت إلى ضم الثالث، تقول مبتدئاً: ابنم وامرؤ؛ لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على حال كما كانت في الفعل، وأما الحرف 4 الذي تدخل عليه 5 ألف الوصل، فاللام التي يعرف بها الأسماء، نحو: القوم والخليل والرجل والناس وما

1 كلها، ساقطة في "ب".

2 في "ب" استخرجت قبل احتبست.

3 انظر الكتاب 2 / 273.

4 في "ب" الحروف.

5 عليه، ساقط في "ب".

(368/2)

أشبه ذلك، إلا أن هذه الألف مفتوحة وهي تسقط في كل موضع تسقط فيه ألف الوصل إلا مع ألف الاستفهام، فإنهم يقولون: أالرجل عندك؟ فيمدون كيلاً يلتبس الخبر بالاستفهام، وقد شبهوا بهذه الألف التي في "ايم وايم" في القسم ففتحوها لما كان اسماً مضارعاً للحروف، وأما ما يتغير إذا وصل بما قبله ولا يحذف فالحاء من "هو" إذا كان قبلها واو أو فاء نحو قولهم: فهو قال ذاك وهي أمك، وكذلك لام [الأمر] 1 في قولك: لتضرب زيداً، إذا كان قبلها واو [وصلت] 2 فقلت: ولتضرب، والعرب تختلف في ذلك، فمنهم من يدع الحاء في "هو" على حالها ولا يسكن، وكذلك هي، ومن ترك الحاء على حالها في "هي" و"هو" ترك الكسرة في اللام على حالها، فقال في قوله: فلينظر "فلينظر" 3 فإن كان قبل ألف الوصل ساكن حذفت ألف الوصل وحركت ما قبل

الساكّن لالتقاء الساكنين، وإن كان مما يحذف لالتقاء الساكنين حذفته، فأما الذي يحرك لالتقاء الساكنين من هذا الباب فإنه يجيء على ثلاثة أضرب، يحرك بالكسر والضم والفتح؛ فالمكسور نحو قولك: "اضرب ابنك واذهب اذهب" و {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} 4، الله {5، وإن الله} 6، وعن الرجل، وقط الرجل، وأما الضم فنحو قوله: "قُلْ أَنْظُرُوا" 7، وقالت أخرج" 8 {وَعَذَابٍ أَرْكَضُ} 9 ومنه 10 {أَوْ انْقُصْ} 11، إنما فعل هذا

1 زيادة من "ب".

2 زيادة من "ب".

3 فلينظر، ساقط من "ب".

4 الإخلاص: 1. والشاهد في الآية كسر التنوين في أحدن الله.

5 قال سيوييه 2/ 275: لأن التنوين ساكن وقع بعد حرف ساكن، فصار بمنزلة باء أضرب ونحو ذلك.

6 انظر: الكتاب 2/ 275.

7 يونس: 101، ضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء. وقد قرأ

حفص بكسر اللام من "قل" على أصل التقاء الساكنين، انظر الكتاب 2/ 275.

8 يوسف: 31، والآية: {وَأَتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَكِينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ} ، وقراءة حفص بكسر التاء على أصل التقاء الساكنين.

9 سورة ص: 41 والآية: {وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ {وَعَذَابٍ أَرْكَضُ} .

10 أضفت "ومنه" لأن المعنى يقتضيها.

11 المزمل: 3، والآية: {قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا} .

(369/2)

من أجل 1 الضم الذي بعد الساكن، ومنهم من يقول: قل انظروا ويكسر جميع ما ضم غيره، ومن 2 ذلك الواو التي هي علامة الإضمار يُضمُّ إذا كان ما قبلها مفتوحاً نحو: {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ} 3 قال الخليل 4: لفصل بينها وبين واو "لو" وأو التي من نفس الحرف وقد كسر قوم 5، وقال قوم: لو استطعنا، والياء التي هي علامة الإضمار وقبلها مفتوح تكسر لا غير، نحو: اخشي الرجل يا هذه، وواو الجميع وياؤه مثل الضمير تقول:

مصطفو الله في الرفع ومصطفى الله في النصب والجر، وأما الفتح فجاء في حرفين {الم، الله} 6 فرقوا بينه وبين ما ليس بهجاء، والآخر: مِنْ الله وَمِنْ الرسول لما كثرت 7، وناس من العرب يقولون: "مِنْ الله" 8 واختلفت العرب في "مِنْ" إذا كان بعدها ألف وصل غير الألف

1 أجل، ساقط في "ب".

2 في "ب" إلا أن الواو التي هي علامة الإضممار، والمعنى واحد.

3 البقرة: 237، وانظر الكتاب 2/ 276، والجدير بالذكر: أن همز هذه الواو هو لغة قيس عامة وغني خاصة، كما قال ابن جني في المحتسب 1/ 20، وقد وردت قراءات شاهدة على هذه اللغة في قوله تعالى: {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ} ، وفي قوله: {اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ} [البقرة: 16] ، وذلك لانضمام الواو.

4 انظر الكتاب 2/ 276، قال سيبويه: وزعم الخليل أنهم جعلوا حركة منها ليفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو: واو لو وأو.

5 ضموا واو "لو" شبهوها بواو اخشوا الرجل حيث كانت ساكنة مفتوحاً ما قبلها وهي في القلة بمنزلة: ولا تنسوا الفضل بينكم فيمن كسر الواو في "لا تنسوا".

6 آل عمران: 1.

7 انظر الكتاب 2/ 275، والجملة ناقصة هنا، قال سيبويه: لما كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً وكان الفتح أخف عليهم فتحوا، وشبهوها بأين وكيف.

8 أي: يكسرونه ويجرونه على القياس لالتقاء الساكنين.

(370/2)

واللام، فكسره قوم ولم يكسره قوم 1، ولم يكسروا في الألف واللام لكثرتها معها إذ كانت الألف واللام كثيرة في الكلام، وذلك: "مِنْ ابْنِكَ" "وَمِنْ امْرِئٍ" وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: "مِنْ ابْنِكَ" وأما ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها حرف ساكن فثلاثة أحرف، الألف والياء التي قبلها حرف مكسور 2، والواو التي قبلها حرف مضموم؛ فالألف نحو: رمى الرجل 3، وحُبلى الرجل ومعزى القوم ورمّت، دخلت التاء وهي ساكنة على ألف "رمى" فسقطت وقالوا: رَمِيَا وَغَزَوْا؛ لثلاث 4 يلتبس بالواحد وقالوا: حبلان وذفريان 5، لثلاث يلتبس بما فيه ألف تأنيث، والياء مثل: يقضي القوم

ويرمي الناس، والواو نحو: يغزو القوم، ومن ذلك: لم يبيع ولم يقل ولم يخف، فإذا قلت: لم يخف الرجل ولم يبيع الرجل ورمت المرأة، لم ترد الساكن الساقط وكان الأصل في "بيع" "بيع" وفي "خف" يخاف وفي "يقول" يقول، فلم نرد لأنها حركة جاءت لالتقاء الساكنين غير لازمة، وقولهم: "رمتا" إنما حركوا للساكن الذي بعده، ولا يلزم هذا في "لم يخافاً" و"لم يبيعاً" لأن الفاء غير مجزومة وإنما حذفت النون للجزم، ولم تلحق الألف شيئاً 6 حقه السكون.

1 انظر الكتاب 2 / 275.

2 في "ب" قبلها كسرة.

3 انظر الكتاب 2 / 276.

4 في الأصل لأن لا.

5 في "ب" مغزيان، والذفري: العظم الشاخص خلف الأذن.

6 زيادة من "ب".

(371/2)

ذكر الوقف على الاسم والفعل والحرف:

أما الأسماء فتتقسم في ذلك على أربعة أقسام: اسم ظاهر سالم وظاهر معتل ومضمّر مكني ومبهم مبني.

الأول: الأسماء الظاهرة السالمة نحو: "هذا خالدٌ، وهذا حجر،

(371/2)

ومررت بخالد وحجر" فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: إسكان مجرد وإشمام وروم التحريك والتضعيف، وجعل سببويه لكل شيء من ذلك علامة في الخط 1، فالإشمام نقطة علامة 2، وعلامة الإسكان وروم الحركة خط بين يدي الحرف وللتضعيف الشين 3، فالإشمام لا يكون إلا في المرفوع خاصة؛ لأنك تقدر أن تضع لسانك في أي موضع شئت ثم تضم شفثيك، وإشمامك للرفع 4 إنما هو للرؤية وليس بصوت يسمع، فإذا قلت: "هذا مَعْنٌ" فأشمت كانت عند الأعمى بمنزلتها إذا لم تشم

وإنما هو أن تضم شفتيك بغير تصويت، وروم الحركة صوت ضعيف ناقص، فكأنك تروم ذاك ولا تتممه، وأما التضعيف فقولك: هذا خالدٌ، وهو يجعل، وهذا فَرِحَ، ومن ثم قالت العرب 5 في الشعر في القوافي: "سبسبا، تريد: السبسب، وعِيَهْل تريد: العِيَهْل" وإنما فعلوا ذلك ضرورة وحقه الوقف إذا شدد وإذا وصل رده إلى التخفيف فإن كان الحرف الذي قبل آخر حرف ساكنًا لم يضعفوا نحو "عمرو" 6 فإذا نصبت فكل اسم منون تلحقه الألف في النصب في الوقف فتقول: "رأيتُ زيدًا وخالدًا" فرقوا بين النون والتنوين ولا يفعل ذلك في غير النصب، وأزد السراة 7 يقولون:

- 1 انظر الكتاب 2 / 582. قال سيبويه: ولهذه علامات، فللإشمام نقطة، والذي أجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولزوم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين.
- 2 علامة، ساقطة من "ب".
- 3 لم يذكر ابن السراج الذي أجرى مجرى الجزم والإسكان، والذي جعل له سيبويه علامة هي "خ".
- 4 في "ب" الرفع.
- 5 العرب، ساقط في "ب".
- 6 لأن الذي قبله لا يكون ما بعده ساكنًا؛ لأنه ساكن، وانظر الكتاب 2 / 382.
- 7 قال سيبويه 2 / 281: "وزعم أبو الخطاب: أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو وهذا عمرو، ومررت بزدي ويعمري، جعلوه قياسًا واحدًا فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف".

(372/2)

هذا زيدو وهذا عمرو وبكرؤ، ومررت بزدي؛ يجعلون الخفض والرفع مثل النصب، والذين يرومون الحركة يرومونها في الجر [والنصب] 1 والذين يضاعفون يفعلون ذلك أيضًا في الجر والنصب إذا كان مما لا ينون 2، فيقولون: مررت بخالد ورأيت أحمر. وقال سيبويه: وحدثني من أثقُ به أنه سمع أعرابيا يقول 3: أبيضه، يريد: أبيض وألحق 4 الهاء مبنيًا للحركة، فأما 5 المنون في النصب فتبدل الألف من التنوين بغير تضعيف، وبعض العرب يقول في "بكرٍ": هذا بكرٍ من بكرٍ، فيحرك العين بالحركة التي هي اللام في الوصل ولم يقولوا: رأيتُ البكر؛ لأنه في موضع التنوين، وقالوا: هذا عِدِلٌ وفِعِلٌ فأتبعوها

الكسرة الأولى؛ لأنه ليس من كلامهم فعل⁷، وقالوا في اليسر فأتبعوها الكسرة الأولى؛ لأنه ليس في الأسماء فعل وهم الذين يقولون في الصلاة: اليُسْر فيخففون، وقالوا: "رأيتُ العِكمَ" 8 ولا يكون هذا في "زيد وعون" ونحوهما لأنهما حرفا مدٍّ، فإن كان اسم آخره هاء 9 التأنيث نحو: "طلحة وتمرّ وسفرجلة" وقفت عليها بالهاء في الرفع والنصب والجر وتصير تاء في الوصل، فإذا ثنيت الأسماء الظاهرة وجمعتها قلت: زيدان ومسلمان، وزيدون ومسلمون، تقف على النون في جميع ذلك، ومن العرب

1 زيادة من "ب".

2 لا، ساقط من "ب".

3 انظر الكتاب 2/ 283 ألحق الهاء في أبيضه، كما ألحقها في "هه" وهو يريد: هن.

4 في "ب" فألحق.

5 في "ب" وأما.

6 انظر الكتاب 2/ 283.

7 قال سيبويه 2/ 284: وقالوا: هذا عدل وفعل، فأتبعوها الكسرة الأولى ولم يفعلوا ما

فعلوا بالأول؛ لأنه ليس من كلامهم "فعل" فشبهوها "بمَنْتَن" أتبعوها الأول.

8 لم يفتحوا كاف "العكم" كما لم يفتحوا كاف "البكر" وجعلوا الضمة إذا كانت قبلها

بمنزلتها إذا كانت، وهو قولك: رأيت الحجر. انظر الكتاب 2/ 284.

9 هاء، ساقط من "ب".

(373/2)

من يقول: ضاربانه، ومسلمونه، فيزيد هاء يبين¹ بما الحركة، ويقف عليها، والأجود ما بدأت به، وإذا جمعت المؤنث بالألف والتاء نحو تمراتٍ ومسلماتٍ فالوقف على التاء²، وكذلك الوصل لا فرق بينهما، فإذا استفهمت منكراً، فمن العرب من [يقول] 3 إذا قلت: رأيتُ زيداً قال: أزيدنيه، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فهذا حكمه [في إلحاق الزيادة فيه، فأما آخر الكلام فعلى ما شرحتُ لك من الإعراب] 4 فإذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرتة لالتقاء الساكنين، وإن كان مضموماً جعلته واواً، وإن كان مكسوراً جعلته ياءً، وإن كان مفتوحاً جعلته ألفاً، فإن قال: "لقيتُ زيداً وعمرًا" قلت: أزيداً وعمرنيّه، وإذا 5 قال: "ضربتُ عمرَ" قلت: أعمراه، وإن قال: "ضربتُ زيداً

الطويل" قلت: الطويله، فإن قال: "أزیدًا یا فتی؟" تركت العلامة لما وصلت، ومن العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم "إن" فتقول: أعمرائيه. القسم الثاني: وهو الظاهر المعتل: المعتل من الأسماء على ثلاثة أضرب: ما كان آخره ياءً قبلها كسرة أو همزة أو ألف مقصورة، فأما ما لامه ياءً فنحو: "هذا قاضٍ وهذا غازٍ وهذا العم" يريد: القاضي والغازي والعمي، أسقطوها في الوقف؛ لأنها تسقط في الوصل من أجل التنوين. قال سيويه6: وحدثنا أبو

1 في "ب" لبيان.

2 التاء، ساقط من "ب".

3 أضفت كلمة يقول؛ لأن المعنى يحتاجها.

4 زيادة من "ب".

5 في "ب" فإذا.

6 انظر الكتاب 2/ 288.

7 في "ب" وحكى.

(374/2)

الخطاب1 أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: "هذا رامي وغازي وعمي" يعني في الوقف والحذف فيما فيه تنوين أجود، فإن لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي والعاصي، وهذا العمي لأنها ثابتة في الوصل، ومن العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام، كأنهم أدخلوا الألف واللام بعد أن وجب الحذف فيقولون: "هذا القاض والعاص" هذا في الرفع والحذف، فأما النصب فليس فيه إلا البيان؛ لأنها ثابتة في الوصل، تقول: رأيت قاضيًا ورأيت القاضي2، وقال الله عز وجل: {كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الرَّاقِي}4 وتقول: رأيت جوارِي، وهنَّ جوارٍ يا فتى في الوصل، ومررت بجوارٍ، فالياء كياء "قاضي" والياء الزائدة ههنا كالأصلية نحو ياء ثمانٍ ورباعٍ إذا كان يلحقها التنوين في الوصل. قال سيويه5: وسألت الخليل عن "القاضي" في النداء، فقال: "اختر يا قاضي" لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي6 فأما يونس فقال: "يا قاض"7 بغير ياء، وقالوا في "مُر" وهو اسم

من أرى: هذا مُرِي بياء في الوقف كرهوا أن يخلو بالحرف فيجمعوا عليه -لو قالوا:

1 أبو الخطاب وهو المعروف بالأخفش الكبير، واسمه عبد الحميد بن عبد المجيد،
والأخفش الثلاثة المشهورون من النحاة، وهم: أبو الخطاب وسعيدة بن مسعدة وعلي
بن سليمان، أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء، مات ولم تعرف سنة وفاته.
ترجمته في أخبار النحويين 37، ومراتب النحويين 23، وطبقات الزبيدي 35، وإنباه
الرواة 2/ 157.

2 لأنه لما تحركت الياء أشبهت غير المعتل.

3 في "ب" تبارك وتعالى.

4 القيامة: 26.

5 انظر الكتاب 2/ 289.

6 انظر الكتاب 2/ 289.

7 قال سيويوه 2/ 289: "وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في
غير النداء أجدر، لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حار، ويا
صاح، ويا غلام أقبل."

(375/2)

مُر-1 ذهاب الهمزة والياء وذلك أن أصله: مُرِي مثل: مُرْعِي، فإن كان الاسم آخره
ياء قبلها حرف ساكن أو واو قبلها ساكن فحكمه حكم الصحيح نحو "ظبي وكُرسي"
وناس من بني سعد يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفيفة فيقولون: هذا
تميمج، يريدون "تميمي" وهذا عَلِج يريدون "علي" وعربانج يريدون "عرباني" والبرنج 2
يريدون "البرني" وجميع ما لا يحذف في الكلام وما لا 3 يختار فيه أن لا يحذف يحذف في
الفواصل والقوافي، فالفواصل 4 قول الله عز وجل: {وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ} 5، و {ذَلِكَ ...
نَبْعُ} 6، {يَوْمَ التَّنَادِ} 7 {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} 8.

الضرب الثاني: وهو ما كان آخره همزة:

ما كان في الأسماء في آخره همزة وقبل الهمزة ألف فحكمه حكم الصحيح وإعرابه
كإعرابه، تقول: هذا كساءٌ ومررت بكساء، وهو 9 مثل حمارٍ في الوصل والوقف، فإن
كانت الهمزة ألف قبلها وقبلها ساكن فحكمها [حكم الصحيح وحكمها] 10 أن

تكون كغيرها من الحروف كالعين، وذلك

- 1 يريد "مفعّل" من "رأيت".
- 2 يشير إلى قول الشاعر: وبالغداة فلق البرنج.. يريد: البرني، انظر الكتاب: 288 / 2.
- 3 سيبويه، ساقط من "ب".
- 4 في "ب" والفواصل.
- 5 الفجر: 4.
- 6 الكهف: 64، والآية: {قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْعِ فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا} .
- 7 غافر: 32، والآية: {وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ} .
- 8 الرعد: 9، والآية: {عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ} .
- 9 وهو، ساقط من "ب".
- 10 زيادة من "ب".

(376/2)

قولك: الحَبءُ حكمه حكم الفرع في الإسكان، وروم الحركة والإشمام، فتقول: هو الحَبءُ، ساكن، والحَبءُ بروم الحركة، والحَبءُ تشم، وناس من العرب كثير يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة الحركة1، ومنهم تميم وأسد، يقولون2: "هو الوثؤء" فيضمون الثاء بالضمّة التي كانت في الهمزة في الوصل وفي الوثئي ورأيت الوثأ3 وهو البطء، ومن البطيء، ورأيت البطأ، وهو الردؤ، وتقديرها: الردغُ ومن الرديء ورأيتُ الردأ4، وناس من بني 5 تميم يقولون: هو الرديء كرهوا الضمة بعد الكسرة6، وقالوا: رأيتُ الرديء سوا بين الرفع والنصب، وقالوا: من البُطء؛ لأنه ليس في الكلام "فُعِلَ" ومن العرب من يقول: هو الوثؤ، فيجعلها واؤًا7 من الوثئي ورأيتُ الوثأ ومنهم من يسكن الثاء في الرفع والجر ويفتحها في النصب، وإذا كان ما قبل الهمزة متحرّكًا لزم الهمزة ما يلزم النّطع من الإشمام والسكون وروم الحركة8، وكذلك يلزمها هذه الأشياء إذا حركت الساكن قبلها، وذلك قولك: هو الحَطأ، والحَطأ تشم والحَطأُ تروم، قال سيبويه: ولم نسمعهم ضاعفوا؛ لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الكلمة، ومن العرب من يقول: هو الكَلؤ حرصًا على البيان، ويقول: من الكلى ورأيت الكلاء9، وهذا وقف الذين يحققون الهمزة فأما الذين لا يحققون الهمزة من أهل الحجاز فيقولون: الكلاء، وأكئؤ،

وأهني 10، يبدل من الهمزة حرفاً من

- 1 يعني حركة الهمزة.
- 2 في "ب" فيقولون.
- 3 الوثوء، والوثيء: البطء، انظر الكتاب 2 / 286.
- 4 الردأ يعني به: الصاحب.
- 5 بني، ساقط من "ب".
- 6 لأنه ليس في الكلام "فعل" فتتكبوا هذا اللفظ؛ لاستنكار هذا في كلامهم.
- 7 حرصاً على البيان، ويقول: من الوثي فيجعلها ياء، انظر الكتاب 2 / 286.
- 8 انظر الكتاب 2 / 286.
- 9 انظر الكتاب 2 / 286.
- 10 تقديرها: أهنع.

(377/2)

جنس الحركة التي قبلها، وإذا كانت الهمزة قبلها ساكن فالحذف عندهم لازم ويلزم الذي ألقيت عليه الحركة ما يلزم سائر الحروف من أصناف الوقف.

الضرب الثالث منه: وهو ما كان في آخره ألف مقصورة:

حقُّ هذا الاسم أن تقف عليه في الرفع والنصب والجر بغير تنوين، وإن كان منصرفاً فتقول: هذا قَفًا ورأيت قَفًا ومررت بقفا، إلا أن هذه الألف التي وقفت عليها يجب أن تكون عوضاً من التنوين في النصب، وسقطت الألف التي هي لام لالتقاء الساكنين، كما تسقط مع التنوين في الوصل، هذا إذا كان الاسم مما ينون مثله، وبعض العرب يقول في الوقف: هذا أَفَعَى، وَحُبَلَى 1، وفي مُثْنَى مُثْنَى 2، فإذا وصل صيرها أَلَفًا وكذلك كل ألف في آخر 3 اسم وزعموا أن بعض طيء يقول: "أَفَعَو" 4 لأنها أبين من الياء، وحكى الخليل عن بعضهم: هذه حُبْلًا، مهموز مثل حُبْلَع، ورأيت رَجُلًا مثل رَجُلَع، فهمزوا في الوقف فإذا وصلوا تركوا ذلك 5.

القسم الثالث: وهي الأسماء المكنية:

من ذلك: "أَنَا" الوقف بألف، فإذا وصلت قلت: أَن فعلت ذاك، بغير ألف، ومن العرب من يقول في الوقف: هذا غُلام، يريد: هذا غلامي،

1 أي: يقول في أفعى وحبل.

2 ومثني ساقط من "ب".

3 في سيبويه 2/ 287 "حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس وهي قليلة، أما الأكثر الأعراف فإن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان.

4 يشير إلى أفعى، قال سيبويه 2/ 287: "وأما طيء فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف لأنها خفية لا تحرك، قريبة من الهمزة، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب.. زعموا أن بعض طيء يقول: "أفعو" لأنها أبين من الياء".

5 انظر الكتاب 2/ 285.

(378/2)

شبهها 1 بياء قاضٍ، وقد أسقَنَ وأسقِنَ يريد: أسقاني وأسقني لأن "في" اسم. وقد قرأ أبو عمرو فيقول: {رَبِّي أَكْرَمَنِ} 2، و {رَبِّي أَهَانَنِ} 3 على الوقف، وترك 4 الحذف أقيس، فأما: هذا قاضي وهذا غلامي ورأيتُ غلامِي فليس أحد يحذف هذا، ومن قال: غلامي فاعلم، وإني ذاهبٌ لم يحذف في الوقف لأنها كياء القاضي في النصب، ومن ذلك قولهم: "ضربهُ زيد وعليه مَالٌ، ولديه رجلٌ، وضربها زيد" وعليها مَالٌ فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن 5 وأكثر، وذلك قولك: عليه يا فتى ولديه فلان ورأيتُ أباهُ قَبْلُ، وهذا أبوه كما ترى وأحسنُ القراءتين: {وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا} 6 {إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ} 7، {وَشَرُّهُ يَثْمَنُ بَحْسٍ} 8، {خُذُوهُ فَغُلُّوهُ} 9. والإتمام عربي ولا يحذف الألف في المؤنث فيلتبس المذكر والمؤنث فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل وجميع هذا الذي يثبت في الوصل من الواو والياء يحذف في الوقف إلا الألف في "ها" وكذلك إذا كان قبل الهاء حرف ساكن وذلك قول بعضهم: منه يا فتى وأصابتُه جائحةٌ والإتمام أجود، فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما تثبت الألف في التأنيث، وهاتان، والواو والياء تلحقان الهاء التي هي كناية تسقطان في

1 في "ب" تشبيها.

2 الفجر: 15، انظر البحر المحيط.

3 الفجر: 16.

4 في "ب" وتركوا.

5 لأن الياء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو تشبيهاً في المد وهي أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، وهو أحسن وأكثر، وذلك قولك: عليه يا فتى، وانظر الكتاب 2/ 291.

6 الإسراء: 106.

7 الأعراف: 176.

8 يوسف: 20.

9 الحاقة: 30.

(379/2)

الوقف، هذا في المكني المتصل، فأما إن كانت الكناية منفصلة نحو: هُوَ وهي وهما وهنَّ، فإن جميع ذا لا يحذف منه في الوقف شيء، ومن العرب من يقول: هُنَّه وضربتَه ودَهيتَه وغَلَامِيَه ومن بَعْدِيَه وضَرَبَنَه، فأما من رأى أن يسكن الياء فإنه لا يلحق الهاء، وَهِيَه يريدون "هي" وهَوَه يريدون "هُوَ" يا هذا، وخُذَه بحكمكَه، وكثير من العرب لا يلحقون الهاء في الوقف فإذا قلت: عليكمو 1 مال، وأنتمو ذاهبون 2، ولديهمي مال، فمنهم من يثبت الياء والواو في الوصل ومنهم من يسقطهما في الوصل 3 ويسكن الميم، والجميع إذا وقفوا وقفوا على الميم ولو حركوا الميم كما حركوا الهاء في "عليه مال" لاجتمع أربعة متحركات نحو: "زُسلِكمو" 4، وهم يكرهون الجمع بين أربعة متحركات، وهذه الميمات من أسكنها في الوصل لا يكسرُها إذا كان بعدها ألف وصل ولكن يضمها؛ لأنَّها في الوصل متحركة بعدها 5 واو كما أنَّها في الاثنين متحركة بعدها ألف نحو: غَلَامِكُما، وإنما حذفوا وأسكنوا استخفافاً وذلك قولك: كننُّم اليومَ وفعلنُّم الخير وتقول: مررتُ بَهي قَبْلُ، ولديهي مال، ومررت بدارهي، وأهل الحجاز يقولون: مررتُ بِهُو قَبْلُ، ولديهو مال 6 ويقراءون: "فخسفنا بهو" وبادرهُو الأرض 7، وجميع هذا الوقف فيه على الهاء ويقول: بهمي داءٌ وعليهمي مالٌ ومن قال: "بدارهُو الأرض" قال: عليهمو مال وبهمو داءٌ والوقف على الميم.

- 1 في الأصل "عليكموا".
- 2 في الأصل "وأنتم".
- 3 الوصل، ساقط من "ب".
- 4 في الأصل "رسلكم" وهو يشير إلى الآية الكريمة: {قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَىٰ} [غافر: 50] ، وانظر الكتاب: 292 / 2.
- 5 في "ب" وبعدها.
- 6 مال، ساقط من "ب".
- 7 القصص: 81، وانظر الكتاب 1 / 293-294، والمقتضب 1 / 37.

(380/2)

الرابع: المبهمة المبني:

تقول في الوصل: علام تقول كذا وكذا؟ 1، وفيهم صنعت؟ ولم فعلت؟ وحتام؟ وكان الأصل: على "ما" وفي ما ولما صنعت، فالأصل "ما" إلا أن الألف تحذف مع هذه الأحرف إذا كان "ما" 2 استفهامًا، فإذا وقفت فلك أن تقول: فيم ويم ولم وحتام، ولك أن تأتي بالهاء فتقول: لِمَه وعلامه وحتامه ومِه، وإثبات الهاء أجود في هذه الحروف؛ لأنك حذفت الألف من "ما" فيعوضون منها في الوقف الهاء ويبينون الحركة، وأما قولهم: مجيء م جئت؟ ومثل م أنت؟ فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء لأن "مجيء ومثل" يستعملان في الكلام مفردين لأتبعهما اسمان، ويقولون: مثل ما أنت، ومجيء ما جئت، وأما حيهل إذا وصلت فقلت: حيهل بعمر، وإذا وقفت فإن شئت قلت: حيهل وإن شئت قلت: حيهلا تقف على الألف كما وقفت في "أنا" وتقول: هذي أمة الله، فإذا وقفت قلت: "هذه" فتكون الهاء عوضًا عن الياء، وقد مضى ذكر ذا، وقد تلحق الهاء بعد الألف في الوقف؛ لأن 3 الألف خفية وذلك قولهم: هؤلاء وهؤلاء، والأجود أن تقف بغير هاء 4، ومن قال: هؤلاء وهؤلاء لم يقل في "أفعى وأعمى" ونحوهما من الأسماء المتمكنة كيلا يلتبس بهاء الإضافة؛ لأنه لو قال: أعماه وأفعاه لتوهمت الإضافة إلى ضمير. واعلم: أنهم لا يتبعون الهاء ساكنًا سوى هذا الحرف 5 الذي يمتد به الصوت؛ لأنه خفي، وناس من العرب كثير لا يلحقون الهاء 6.

1 وكذا، ساقط من "ب".

- 2 ما، ساقط من "ب".
3 في الأصل: إلا أن، والتصحيح من "ب".
4 ما، ساقط من "ب".
5 أي: الألف؛ لأنه خفي فأرادوا البيان كما أرادوا أن يحركوا.
6 انظر الكتاب 2/ 281.

(381/2)

الوقف على الفعل:

الفعل ينقسم إلى قسمين: سالم ومعتل، فأما السالم فما لم تكن لامه ألفاً ولا ياءً ولا واوًا، والمعتل ما كان لامه ألفاً أو ياءً أو واوًا.

الأول: الفعل السالم والوقف عليه كما تقف على الاسم السالم في الرفع في جميع المذاهب غير مخالف له إلا في الاسم المنصوب المنصرف الذي تعوض فيه الألف من التنوين فيه فتعوض منه، تقول: لن نضرب أما 1 المجزوم فقد استغني فيه عن الإشمام والروم وغيره؛ لأنه ساكن وكذلك فعل الأمر، تقول: لم يضرب ولم يقتل، واضرب واقتل، وإذا وقفت على النون الخفيفة في الفعل كان بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب فتقول: اضربا، ومنهم من إذا ألحق النون الشديدة قال في الوقف: اضربنَّ وافعلنَّ، ومنهم من لا يلحق الهاء، وقد ذكرنا باب النون الخفيفة والشديدة.

الثاني: الفعل المعتل:

نحو: يرمي ويغزو وأخشى ويقضي ويرضى، وجميع هذا يوقف عليه بالواو والياء والألف، ولا يحذف منه في الوقف شيء 2؛ لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف، فأما المعتل إذا جزم أو وقف للأمر ففيه لغتان: من العرب من يقول: ارمه ولم يَغْزِه واخشه ولم يقضِه ولم يرَضِه 3، ومنهم من يقول: ارم واغْزِ واخش، فيقف بغير هاء. قال سيبويه: حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين 4، فأما: لا تقه من وقيتُ، وإن تَعِ أعِه من "وعيتُ" فإنه

1 في "ب" فأما.

2 شيء، ساقط من "ب".

3 قال سيبويه 2/ 278: لأنهم كرهوا ذهاب اللامات والإسكان جميعًا، فلما كان ذلك

إخلاقاً بالحرف كرهوا أن يسكنوا المتحرك، فهذا تبين أنه قد حذف من آخرها هذه الحروف.

4 انظر الكتاب 2 / 278.

(382/2)

يلزمها الهاء في الوقف من تركها في "اخش" 1 وقد قالوا: لا أدر في الوقف لأنه كثر في كلامهم وهو شاذ كما قالوا: "لم يكُ" شبهت النون بالياء حيث سكنت، ولا يقولون: لم يكُ الرجل؛ لأنها في موضع تحريك فيه، فلم يشبه بلا أدر ولا تحذف الياء إلا في: أدر وما أدر.

1 انظر الكتاب 2 / 278.

(383/2)

الوقف على الحرف:

الحروف كلها لك أن تقف عليها على لفظها، فالصحيح فيها والمعتل سواء، وقد ألحق بعضهم الهاء في الوقف لبيان الحركة فقال: إِنَّهُ، يريدون "أَنَّ" ومعناها أَجَلٌ، قال الشاعر:

وَيَقْلَنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ: إِنَّهُ 1
وَلَيْتَهُ، ولعله كذاك 2.

1 من شواهد سيبويه 2 / 279 على تبين حركة النون بالهاء، وعلته أنها حركة بناء لا تتغير، فكرهوا تسكينها لأنها حركة مبني لازمة. وينسب هذا الشاهد إلى ابن الرقيات وهو موجود في ديوانه.

وانظر: الأغاني 1 / 16، وابن يعيش 8 / 6، والمغني 1 / 37، والسمط 2 / 939، والجمهرة 1 / 22، والخزانة 4 / 485، والديوان 142، وشرح السيرافي 5 / 405، وأما ابن الشجري 1 / 322.

2 انظر الكتاب 2 / 287 في ليت ولعل.

باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعدها المذكر الذي هو علامة الإضممار:
وذلك قولك في: "ضربتُه ضَرْبَتُهُ وأضْرِبْهُ، وَقَدَّهُ، وَمِنْهُ، وَعَنَهُ" قال سيبويه: سمعنا ذلك
من العرب ألقوا عليه حركة الهاء¹، وقال أبو النجم:

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا أَرْحَلُهُ ... 2

وسمعنا بعض بني تميم من بني عدي يقولون: قد ضَرْبَتُهُ وَأَخَذَتِهِ حرك لسكون الهاء
وخفائها، فإذا وصلت أسكنت جميع هذا لأنك تحرك الهاء فتبين.
الوقف على القوافي:

العرب إذا ترغمت في الإنشاد ألحقت 3 الألف والياء والواو فيما ينون ولا ينون؛ لأنهم
أرادوا مدَّ الصوت فإذا لم يترغموا فالوقف على ثلاثة أوجه: أما

1 انظر الكتاب 2 / 287.

2 من شواهد سيبويه 2 / 287 على نقل حركة الهاء إلى اللام ليكون أبين لها في
الوقف؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها.
ومعنى: أرحله: أبعده، ومنه سمي زحل لبعده عن الأرض أكثر من غيره من النجوم.
انظر: الكامل 325، والمفصل للزمخشري 339.
3 في "ب" ألحقوا.

أهل الحجاز، فيدعون هذه القوافي ما نونَ منها وما لم ينونَ على حالها في الترم؛ ليفرقوا
بينه وبين الكلام، فيقولون:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي¹

وفي النصب:

فَبَيْنَا نَحِيدُ الْوَحْشَ عَنَّا كَأَنَّمَا ... قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا²

وفي الرفع:

هُرَيْرَةٌ وَدَعَهَا وَإِنْ لَأَمْ لَأَتُمُو ... 3

1 من شواهد سيبويه 2/ 298 على وصل اللام في حال الكسر بالياء للترنم ومد الصوت. والشاعر قد أجرى خطاب الاثنين على الواحد لمرونة ألسنتهم عليه. وقيل: يجوز أن يكون المراد: قف، قف، فإلحاق الألف أمانة دالة على أن المراد تكرير اللفظ. والشاهد صدر بيت لامرئ القيس، وعجزه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وانظر: المنصف 1/ 225، وشرح السيرافي 5/ 477، والحجة لأبي علي 1/ 54، وارتشاف الضرب 382، والمحتسب 2/ 49، والمغني 1/ 394، وشرح المعلقات السبع 3، والخزانة 4/ 397.

2 من شواهد سيبويه 2/ 298، على إثبات الألف في الوقف في حال النصب كما ثبت الياء في الجر والواو في الرفع للترنم. ويروى:

فبتنا نصد الوحش عنا كأننا....

وصف الشاعر أنه خلا بمن يحب بحيث لا يطلع عليهما إلا الوحش. والبيت لزيد بن الطثرية، وقيل: لامرئ القيس ولم يوجد في ديوانه. وانظر: شرح السيرافي 5/ 476.

3 من شواهد الكتاب 2/ 298 على وصل القافية بالواو في حال الرفع. وهو صدر بيت للأعشى، وعجزه:

غداة غد أم أنت للبين واجم

يعاتب فيه يزيد بن مسهر الشيباني، وهريرة: مولاة حسن بن عمرو بن مرثد، وواجم: حزين.

وانظر الكامل للمبرد 394، والحجة للفارسي 1/ 54، وشرح السيرافي 5/ 447، وشعراء النصرانية 371، والديوان 646.

(385/2)

هذا فيما ينون، فأما ما لا ينون في الكلام وقد فعلوا به كفعلهم بما ينون، فقول جرير في الرفع:

مَتَى كَانَ الْحَيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْحَيَامُ¹

وقال في الجر:

أَيْهَاتَ مَنْزِلُنَا بِنَعْفِ سُويْقَةٍ ... كَانَتْ مُبَارَكَةً مِنَ الْيَامِي 2

وفي النصب:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَتَابَا 3 ... وَقُولِي: إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَا 4

فهذا وجه.

الثاني: ناس كثيرون من بني تميم يُبدلون مكانَ المدّةِ النونَ فيما ينونُ ولا ينونُ لما لم يريدوا الترخم، يقولون:

1 من شواهد سيبويه أيضاً 298 / 2 على وصل القافية بالواو مع الألف اللام. وذو

طلوح: اسم موضع، وسمي بما فيه من الطلح وهو الشجر.

وانظر: التصريف 1 / 224، والحماسة 617، وشرح السيرافي 1 / 201، والارتشاف 302، والجمهرة 2 / 171، والعمدة 2 / 38.

2 من شواهد الكتاب 299 / 2 على وصل القافية بالياء في الجر، وأيهات لغة في هيهات، وروي في الخصائص:

هيهات منزلنا ...

ونعف سويقة: موضع، وقوله: مباركة، أي: كانت تلك الأيام التي جمعتنا ومن نحب، فأضمّرها ولم يجر لها ذكراً لما جاء بعد ذلك من التفسير. والبيت لجرير، وانظر شرح السيرافي 5 / 477، والخصائص 3 / 43، وابن يعيش 3 / 67، والعيني 1 / 38.

3 من شواهد سيبويه 298 / 2، على إجراء المنصوب وفيه الألف واللام مجرى ما لا ألف فيه ولا لام؛ لأن المنون وغير المنون في القوافي سواء. والبيت لجرير أيضاً وهو مطلع قصيدة مشهورة يهجو فيها الراعي النميري. وانظر المقتضب 1 / 240، والخصائص 1 / 171، وشرح السيرافي 1 / 134، والمنصف 1 / 224، والنقائض 432، والحجة لأبي علي الفارسي 1 / 54، والديوان 64.

4 زيادة من "ب".

(386/2)

يا أبتا علك أو عساكن 1 ... ويا صاح ما هاجَ الدموعَ الذرفن 2 ...

وقال العجاج:

مِنْ طَلَلٍ كَالأُتْحَمِي أَنهجن 3

وكذلك الجر والرفع، والمكسور والمبني، والمفتوح المبني، والمضموم المبني في جميع هذا كالمجرور والمرفوع والمنصوب.

الثالث: إجراء القوافي في مجراها لو كانت في الكلام ولم تكن قوافي شعر، يقولون:

1 من شواهد الكتاب 2/ 299 و 1/ 388 على وصل القافية؛ لضرب من الترم. قيل: هذا الشاهد لرؤية، ونسبه سيبويه للعجاج، وهو موجود في زيادات ديوان رؤية بن العجاج وقبله:

تقول بنيتي: قد أني أناكا ... يا أبتا علك أو عساكا
وانظر شرح السيرا في 5/ 477، والخصائص 2/ 96، وشروح سقط الزند 2/ 714،
ارتشاف الضرب 350.

2 هذا الرجز من شواهد سيبويه 2/ 299، على وصل القافية بالنون لضرب من الترم،
والذرفن: جمع ذارف. والرجز للعجاج من أرجوزة طويلة منها:
وقاتم الأعماق خاوي المخترفن

وانظر السيرا في 1/ 207، والمختسب 1/ 86، والجمهرة 2/ 236، والحجة 1/ 65،
ومقاييس اللغة 2/ 172، وشروح سقط الزند 2/ 582، والديوان 104.

3 من شواهد الكتاب 2/ 299 على وصل القافية بالنون كالذي قبله، وهو عجز بيت
وصدره:

ما هاج أشجاناً وشجواً قد شجن
وشجن أصله: شجاً، فألحقه تنوين الترم، وأنهجن رسم بالألف "أنهجا" والأتحمي: ضرب
من البرود، وشبه الطلل به في اختلاف آثاره، ومعنى أنهجن: أخلق، وهذا الرجز من
نفس الأرجوزة التي ذكرت في الشاهد الذي قبل هذا الشاهد.
وانظر: شرح السيرا في 5/ 478، والخصائص 1/ 171، والديوان 7.

(387/2)

أَقْلِي اللَّوَمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ 1

وقال الأخطل:

واسأل بمصقلة البكري ما فعل 2 ...

ويقولون:

قَدْ رَأَيْتُ حَفْصٌ فَحَرَكَ حَفْصًا 3

يثبتون الألف التي هي بدل من التنوين في النصب، كما يفعلون في الكلام، والبياءات والواوات اللواتي هُنَّ لاماتٌ، إذا كان ما قبلها حرف الروي فُعِلَ بها ما فُعِلَ بالواو والياء اللتين ألحقنا للمد في القوافي، فالأصل والزائد للإطلاق والترخم سواءً في هذا، من أثبت الزائد أثبت الأصل، ومن لم يثبت الزائد لم يثبت الأصل، فمن ذلك إنشادهم لزهير:

وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرَ 4 ...

1 من تفسيره وهو الشاهد رقم 3 ص 409.

2 من شواهد سيبويه 2/ 299 على حذف الألف من "فعلا" حيث لم يرد الترخم ومد الصوت. وهذا عجز بيت صدره:

دع المضمهر لا تسأل بمصرعه ... واسأل.....

والبيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها مصقلة بن هبيرة أحد بني ثعلبة بن شيبان.

وانظر أدب الكتاب 507، وشرح السيرافي 5/ 478، والاقتضاب 434.

3 من شواهد الكتاب 2/ 300 على إثبات الألف في قوله "حفصا" لأنه منون ولا تحذف ألفه هنا في الوقف كما لا تحذف في الكلام إلا على ضعف، ولم يعرف قائل هذا الشاهد. وانظر شرح السيرافي 5/ 478.

4 من شواهد سيبويه 2/ 300 على حذف الياء، وإن شاء أثبتتها في "يفري" والشاهد عجز بيت صدره:

ولأنت تفري ما خلقت ... وبعض القوم.....

وهو من قصيدة لزهير يمدح فيها هرم بن سنان المري بالحزم ومضاء العزيمة. قال شارح الديوان: قوله: لأنت تفري ما خلقت، هذا مثل ضربه، والخالق: الذي يقدر الأديم ويهيئه لأن يقطعه ويخرزه، والفري: القطع، والمعنى: إنك إذا تهيأت لأمر مضيت له وأنفذته ولم تعجز عنه، وبعض القوم يقدر الأمر ويتهيا له ثم لا يقدم عليه ولا يمضيه عجزاً وضعف همة.

وانظر: الشعر والشعراء 139، والأغاني 5/ 164، والحجة 1/ 307، والمفصل

للزحشري 341، والحيوان للجاحظ 3/ 383، والحماسة 2/ 74، والديوان 94.

وكذلك: يغزو لو كانت في قافية كنت حاذفاً الواو إن شئت، وهذه اللامات لا تحذف في الكلام وتحذف في القوافي والفواصل، فتقرأ: {وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ} 1 إذا وقفت وأما يخشى ويرضى ونحوهما مما لامه ألف فإنه لا يحذف منهنّ الألف لأنّ هذه الألف لما كانت تثبت في الكلام جعلت بمنزلة ألف النصب التي في الوقف بدلاً من التنوين فلم تحذف هذه الألف كما لم يجوز حذف ألف النصب، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: لم يعلم لنا الناس مصرع 2، فتحذف الألف، قال رؤية:

داينت أروى والدُّيُونُ تُقْضَى ... فَمَطَلْتُ بعضاً وأدَّتْ بعضاً 3

فكما لا تحذف ألف "بعضا" لا تحذف ألف "تقضى". وزعم الخليل أن واو يغزو، وباء "يقضى" إذا كانت واحدة منهما حرف الروي ثم تحذف لأنها ليست بوصل حينئذ وهي حرف روي كما أن القاف في "وقاتم الأعماق خاوي 4 المخترق 5 حرف روي، فكما لا تحذف القاف لا تحذف

1 الفجر: 4. يريد في الآية: "والليل إذا يسري" بالياء.

2 يشير إلى قول يزيد بن الطثيرة الذي مر "صفحة 408".

3 رجز من شواهد سيبويه 2/ 300 على إثبات الألف في "تقضى" كما تثبت ألف "بعضا" لأنها عوض من التنوين في حال النصب.

وينسب هذا الرجز إلى رؤية بن العجاج، داينت فلاناً: إذا أقرضته وأقرضك، وداينت فلاناً: إذا عاملته فأعطيته ديناً وأخذت بدين.

وانظر شرح السيرافي 5/ 484، والخصائص 2/ 96، والحجة 1/ 58، والجمهرة 1/ 18، والخزانة 4/ 334، ودبوان رؤية 79.

4 في الأصل "خاو".

5 من شواهد الكتاب 2/ 30 على ما يلزم من إثبات الياء والواو إذا كانتا قافيتين لما يلزم إثبات القاف في "المخترقن" لأنها حرف الروي.

والرجز لرؤية بن العجاج، وبعده: مشتبه الأعلام لماع الخفق ... والقاتم: المغرب، والقاتم: الغبار، والأعماق: النواحي القاصية، وعمق الشيء قعره ومنتهاه. والخاوي: الذي لا شيء به، والمخترق المتسع، يعني: جوف الفلاة.

وانظر: المنصف 2/ 3، والمحتسب 1/ 86، وشرح السيرافي 5/ 494، والتهذيب 1/ 290، والجمهرة 2/ 236، والحماسة 582.

واحدة منهما، وهذا هو القياس كما قال إذا كانتا حرفي روي، فأما إذا جاءتا بعد حرف الروي فحكمها حكم ما يزداد للترنم. وقال سيبويه¹: وقد دعاهم حذف ياء "يقضي" إلى أن حذف ناس كثيرون من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما علامتا المضمر ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء "يقضي" لأنهما يجينان لمعنى الأسماء وليستا حرفين [بنيا] 2 على ما قبلهما فهما بمنزلة الهاء في قوله³:

يا عَجَبًا لِلدَّهْرِ شَتَّى طَرَائِفُهُ⁴

وقال: سمعت من العرب من يروي هذا الشعر:

لا يُبْعِدُ الله أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمْ ... لَمْ أَذِرْ بَعْدَ غَدَاةِ الْأُمْسِ مَا صَنَعُ⁵
يريد: ما صنعوا.

وقال عنتره:

يلزم إثبات القاف في "المخترقن" لأنها حرف الروي.

والرجز لرؤبة بن العجاج، وبعده: مشتبه الأعلام لماع الخفوق ... والقاتم: المغبر، والقتام: الغبار، والأعماق: النواحي القاصية، وعمق الشيء قعره ومنتهاه. والخواوي: الذي لا شيء به، والمخترق المتسع، يعني: جوف الفلاة.

وانظر: المنصف 2 / 3، والمختسب 1 / 86، وشرح السيرافي 5 / 494، والتهذيب 1 / 290، والجمهرة 2 / 236، والحماسة 582.

1 قال سيبويه، ساقط في "ب" وانظر الكتاب 2 / 301.

2 أضفت كلمة "بنيا" لإيضاح المعنى.

3 زيادة من "ب".

4 من شواهد سيبويه 2 / 301، على لزوم الياء والواو، إذا كانتا للإضمار واتصلتا بحرف الروي. والشتي: المتفرقة المختلفة، أي: تأتي بخير وشر. وانظر الحجة 1 / 57.

5 من شواهد الكتاب 2 / 301، على حذف واو الجماعة من "صنعوا" كما تحذف الواو الزائدة إذا لم يريدوا الترنم، وهذا قبيح.

ولم ينسب هذا البيت لقائل معين، بل قال: إنه سمعه من بعض العرب. انظر: الحجة 1 / 57، وشرح السيرافي 5 / 486، والمفصل للزمخشري 341.

يا دَارَ عِبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكْلَمْ 1 ...
 يريد: تكلمي. فأما "الهاء" فلا تحذف من قولك: شَقَى طرائقه 2 وما أشبهه؛ لأنَّ الهاء
 ليست من حروف المد واللين، قال 3: وأنشدنا الخليل:
 خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعًا 4 ...
 فلم يحذف الألف كما لم يحذفها من "يقضى" وإنما جاء الحذف في الياء والواو إذا كانا
 ضميرين فقط، ولم يحذف في الألف ولم يجز لما تقدم ذكره.
 واعلم: أن الساكن والمجزوم يقعان في القوافي 5، فإذا وقع واحد منهما في القافية حرك،
 وجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، ولا
 يقع ذلك في غير المجرور، كما أنهم إذا اضطروا إلى تحريكها لالتقاء الساكنين كسروا،
 قال امرؤ القيس:

1 من شواهد سيبويه 2/ 302 على حذف الياء من "تكلمي" وهي ضمير المؤنث،
 كما حذفت واو الجماعة من "صنعوا" في الشاهد الذي قبله.
 والشاهد صدر بيت عجزه:

وعمي صباحًا دار عبلة واسلمي
 والجواء: اسم موضع، وعبلة اسم معشوقة الشاعر، يقول: يا دار، حبيبي بهذا الموضع
 تكلمي وأخبرني عن أهلك ما فعلوا. ثم أضرب عن استخبارها إلى تحيتها فقال: طاب
 عيشك في صباحك وسلمت يا دار عبلة.

وانظر: الحجة 1/ 57، وشرح السيرافي 5/ 486، وشروح سقط الزند 2/ 607،
 وشرح المعلقات السبع للزوزني 163، والديوان 214.

2 يشير إلى شطر البيت السابق ص 414.

3 يعني سيبويه، انظر الكتاب 2/ 302.

4 من شواهد سيبويه 2/ 302 على أن الألف من قوله: "قعا" لا تحذف، كما لا
 تحذف ألف "بعضا" يقال: وقع الطائر: إذا نزل بالأرض، والوقوع ضد الطيران.
 وانظر الحجة 1/ 57، وشرح السيرافي 5/ 487.

5 قال سيبويه 2/ 303: ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنهم توسعوا بذلك.

أَعْرَكَ مِنِّي أَنَّ حُبَّكَ قَاتِلِي ... وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ¹

وقال طرفة:

مَتَى تَأْتِينِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً ... فَإِنْ كُنْتُ عَنْهَا غَائِبًا فَاعْنِ وَازْدِدِ²

ولو كانت في قواف 3 مرفوعة أو منصوبة كان إقواء، وقال أبو النجم:

إِذَا اسْتَحْثُّوْهَا بِحُوبٍ أَوْ حَلٍ⁴ ...

وحل، مسكنة في الكلام. قال سيبويه⁵: ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع

كلامه: "قالا" فيمد "قال" و"يقولوا" فيمد "يقول" ومن⁶

1 من شواهد سيبويه 303 / 2 على كسر اللام في حال الجزم للإطلاق والوصل

وإجرائها في ذلك مجرى المجرور، والشاهد لامرئ القيس يقول: قد غرك مني كون حبي

لك قاتلي وكون قلبي منقاداً لك بحيث مهما أمرته بشيء فعله. وانظر شرح السيرافي 5 /

488، وشرح المعلقات السبع 13، والديوان 143.

2 في "ب" ساقط بيت طرفة.

والشاهد في كتاب سيبويه 303 / 2، على أن ازدد بالسكون، ولكنه كسر للإطلاق في

القافية ووصلها بحرف المد للترتم.

وأراد بالكأس: الخمر في إنائها ولا تسمى كأساً إلا كذلك، ومعنى أصبحك: أسفك

صباحاً، وهو شرب الغداة، والروية: المروية، وهي فعلية بمعنى مفعلة.

3 الغاني والمستغني سواء، يقال: غنيت عن الشيء، استغنيت.

وصف الشاعر كلفه بالخمير واستهلاكه في شربها، والبيت من معلقة طرفة.

وانظر: المقتضب 2 / 49، وشرح السيرافي 5 / 488، وجمهرة أشعار العرب 138،

وشرح المعلقات السبع لابن الأنباري 187، والديوان 25 في الأصل "قوافي".

4 من شواهد الكتاب 303 / 2، على كسر لام "حل" للإطلاق والوصل، وحب

وحل زجر للناقة لحنها وحملها على السير، وحب مكسورة لالتقاء الساكنين كما

كسرت "جبر" و"حل" ساكنة على ما يجب فيها، إلا أنها حركت للإطلاق. ونسب هذا

الرجز إلى أبي النجم العجلي، وانظر: شرح السيرافي 5 / 488، والمخصص 7 / 80.

5 انظر الكتاب 303 / 2.

6 انظر الكتاب 303 / 2، ونص سيبويه: و"بين" بدلاً من "من".

العامي فيمُدَّ "العام" سمعناهم يتكلمون به في الكلام، ويجعلونه علامة ما يتذكرونه¹ ولم يقطعوا² كلامهم، فإذا اضطروا إلى مثل هذا في الساكن كسروا سمعناهم يقولون: إنه "قدي" في "قَدْ" ويقولون: إلى في الألف واللام يتذكرون³ الحارث ونحوه. قال: وسمعنا من يوثق به في ذلك يقول: "هذا سيفني يريد: سيفٌ، ولكنَّه تذكر بعدُ كلامًا ولم يرد أن يقطع اللفظ، ولو أراد القطع ما نون، فالتنوين حرف ساكن فكسر كما كسر دال⁴ "قَدْ".

1 انظر الكتاب 2 / 303، والنص "يتذكر به".

2 انظر الكتاب 2 / 303، والنص "يقطع".

3 نص الكتاب 2 / 303 "يتذكر الحارث".

4 في الأصل "ذاك" وهو تصحيف؛ لأنه يريد كسر دال قد في "قدي".

باب من وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة

مدخل

...

باب "من" وأي إذا كنت مستفهما عن نكرة:

إذا قال القائل: رأيتُ رجلاً قلت: مَنْ؟ وإذا قال: هذا رجلٌ قلت: مَنْ؟ وإن قال: رأيتُ رجلين قلت: مَنْ؟ وإن قال: "هذان رجلان" قلت: مَنْ؟ وفي الجميع: مَنْ؟ وَمَنْ؟ وللمؤنث: مَنْ؟ وَمَنْ؟ مثل بنتٍ وابنةٍ ومنتانٍ ومناثٍ. وزعم الخليل¹: أن هذا الباب في "مَا" إذا وصلت قلت: مَنْ؟ يا فتى؟ وإنما يصلح هذا في الوقف فقط. قال سيبويه²: وحدثنا يونس أن ناساً يقولون: مَنْ؟ وَمَنْ؟ واحدًا كان أو اثنين أو جماعة، وإذا قال: رأيتُ امرأةً ورجلاً قلت: مَنْ؟ وَمَنْ؟ لأنك تقول: مَنْ؟ يا فتى في الصلة للمؤنث وإن بدأت بالذكر قلت: مَنْ؟ وَمَنْ؟ قال: فإذا قال: "رأيتُ عبد الله" فلا تقل: مَنْ؟ لا يصلح ذلك في شيءٍ من المعرفة، قال سيبويه³: وسمعنا من العرب من يقال له: ذهب⁴ معهم، فيقول: مع مَنْ؟ وقد رأيتُهُ فيقول: مَنْ؟ وذلك أنه سأل، على أن الذين ذكر ليسوا عنده

ممن يعرفهم بأعيانهم، والعرب تختلف في الاسم المعروف فأهل الحجاز 5 إذا

1 انظر الكتاب 1 / 403.

2 انظر الكتاب 1 / 402.

3 انظر الكتاب 1 / 403.

4 في الكتاب 1 / 403، ذهبنا بدلاً من "ذهب".

5 انظر الكتاب 1 / 403.

(394/2)

قال الرجل: "رأيتُ زيدًا" قال: "مَنْ زيدًا" يحكون النصب أو الرفع أو الجر، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وإنما يكون هذا في الاسم الغالب فإذا قال: "رأيتُ أخا زيدٍ" لم يجز: "مَنْ أخا زيدٍ" إلا قول من قال: "دَعْنَا من تمرتانٍ" 1 وليس بقرشياً 2، والواجب الرفع 3 وقال يونس 4: إذا قال رجل: رأيتُ زيدًا وعمراً أو زيدًا وأخاه أو زيدًا أخا عمرو فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد كما ترد: ما زيد إلا منطلق إلى الأصل، فأما ناس فإنهم قالوا: مَنْ أخو زيدٍ وعمرو؟ وَمَنْ عمراً وأخا زيدٍ؟ يتبع الكلام بعضه بعضاً وإذا قالوا: "مَنْ عمراً؟ وَمَنْ أخو زيدٍ؟" رفعوا "أخا زيدٍ" 5 قال 6: وسألت يونس عن: رأيتُ زيد بن عمرو فقال: أقول: مَنْ زيد بن عمرو لأنه كالواحد، فَمَنْ نونٌ زيدًا رفع في قول يونس 7، فإن أدخلت الواو والفاء في "مَنْ" فقلت: فَمَنْ أو منون لم يكن فيما بعده إلا الرفع، ويقول القائل: رأيتُ زيدًا فتقول: المَنْيَّ فإن قال: رأيتُ زيدًا وعمراً قلت: المنين وإن ذكر ثلاثة قلت: المنين، تحمل الكلام على ما حمل عليه المتكلم كأنك قلت: القرشي أم الثقفي، نصب، وإن شاء رفع على "هو" كما قال صالح في جواب: كيف أنت؟ وما أي فهي مخالفة "لِمَنْ" لأنها معرفة فإذا استفهمت بها عن نكرة قلت إذا قال: رأيتُ رجلاً، أيا؟ فإن قال: رجلين قلت: أيين؟ وللجميع: أيين فإن ألحقت "يا فتى" فهي على

1 يعني الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان.

2 انظر الكتاب 1 / 403.

3 لأنه ليس باسم غالب.

4 انظر الكتاب 1/ 403.

5 انظر الكتاب 1/ 403-404، تبدأ الزيادة من "ب" من هذه الصفحة إلى 422 من الأصل.

6 أي: سيبويه، انظر الكتاب 1/ 404.

7 لأنه يجعل الابن صفة منفصلة.

(395/2)

حالتها 1، وإذا قلت: رأيت امرأة، قلت: أية يا فتى؟ وللاثنتين: أيتين يا فتى؟ والجماعة: أيات يا فتى؟ وإن تكلم بجميع ما ذكرنا مجروراً جررت وإن رفع رفعت، فإن قال: رأيت عبد الله فإن الكلام من عبد الله وأي عبد الله ليس مع "أي" في المعرفة إلا الرفع، فأَيُّ ومَنْ يتفقان في أشياء ويختلفان؛ فأما اتفاهما فإنهما يستفهم بهما ويكونان بمعنى "الذي" تقول: اضرب أيهم هو أفضل وأعط أيهم كان أفضل واضرب أيهم أبوه زيد، كما تقول: اضرب مَنْ أبوه زيد، ومن هو أفضل، فإن قلت: "اضرب أيهم عاقل" رفعت هذا مذهب سيبويه 2، وهو عندي مبني "لأن" الذي عاقل قبيح، فإن دخلت "هو" نصبت، وزعم الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: ما أنا بالذي قال لك شيئاً 3، فعلى هذا تقول: اضرب أيهم قائل لك خيراً، إذا طال الكلام حَسَنَ حذف "هو" ومن لا يقدر فيها الرفع إذا قلت: اضرب مَنْ أفضل، ورفع اضرب أيهم أفضل وهو بمعنى "الذي" عندي ناقص لأصول العربية، إلا أن تراد الحكاية أو ضَرَبَ من الضروب يمنع الفعل من الاتصال "بأي" وما يفارق "أي" فيه "من" أن أي تضاف و"من" لا تضاف، ومن تصلح للواحد والاثنتين والجماعة والمذكر والمؤنث، فمن ذلك: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} 4، وَمَنْ كَانَتْ أُمَّكَ، وتقول أيضاً: أيهم كانت أُمُّكَ؟ وزعم الخليل 5 أن بعضهم قرأ: {وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُمْ} 6، وقال الفرزدق:

1 قال سيبويه: فإن ألحقت "يا فتى" في هذا الموضع فهي على حالها قبل أن تلحق "يا فتى". وانظر الكتاب 1/ 401.

2 انظر الكتاب 1/ 399.

3 انظر الكتاب 1/ 399.

4 يونس: 43.

(396/2)

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ 1

فأي: إنما هي بعض لما أضيفت إليه، ومن قد حكي فيها أنها تكون نكرة وتوصف نحو قولك: مررت بمن صالح، وقالوا: من تكون استفهامًا وتعجبًا وجزاء، قال بعض الكوفيين: إذا وقعت على نكرة كانت تعجبًا ولم تكن استفهامًا، ولم يجاز بها إذا وقعت على نكرة أزدتها كلها، وإذا وقعت على معرفة أزدت بعضها في الجزاء والاستفهام، فإذا قلت: أيُّ الرجلين أخواك؟ وأي رجلٍ إخوتك؟ فهو على العدد، وإذا قلت: أي الزيدين أخوك؟ وأي الثلاثة صاحبك وصاحبك؟ فلا يجوز أصحابك لأنها تزيد بعد المعرفة.

واعلم: أنها في جميع ذلك لا تخرج عن معنى البعض؛ لأنك إذا قلت: أي الرجلين أخواك؟ إنما تريد: أي الرجال، إذا صُنِفُوا رجلين رجلين أخواك، وقد حكي أن "ذا" قد جاءت بمعنى "الذي".

1 من شواهد سيويه 1/ 404 على تثنية "يصطحبان" حملًا على معنى "من" لأنها كناية عن اثنين وأخبر عنه وعن الذئب فجعله ونفسه بمنزلة في الاصطحاب، وهو عجز بيت صدره:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني.

ويروى يصطلحان، ورواه المبرد: تعش فإن عاهدتني لا تخونني.

وصف ذئبًا طرقه عندما أوقد نارًا فدعاه إلى العشاء والصحبة. وانظر المقتضب 2/

295، 3/ 253، وشرح السيرافي 1/ 76، وارتشاف الضرب/ 140، وأما ابن

الشجري 2/ 311، والمختضب 1/ 219، والخصائص 2/ 422، والعيني 1/ 461،

والديوان/ 870.

(397/2)

باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام:

يقول الرجل: ضربت زيدًا، فتقول إذا أنكرت: أزيدنيه، وإن كان مرفوعًا أو مجرورًا فهذا حكمه. إذا كان قبل هذه العلامة حرف ساكن كسرتُهُ لالتقاء الساكنين مثل التنوين، وإن كان مضمومًا جعلته واوًا، وإن كان مكسورًا جعلته ياءً، وإن كان مفتوحًا جعلته ألفًا، فإن قال: "لقيتُ زيدًا وعمراً" قلت: أزيدًا وعمريه وإذا قال: ضربتُ عمر، قلت: أعمراه، فإن قال: ضربتُ زيدًا الطويل قلت: الطويله وإن قلت: أزيدًا يا فتى، تركت الزيادة إذا وصلت، ومن العرب من يجعل بين هذه وبين الاسم أن فيقول: أعمرانيه، قال سيويه: سمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبتِ البادية؟ فقال: أنا إنيّه منكراً¹. ومما زادوا الهاء فيه بياناً قولهم: اضربه يريد: اضرب وتقول: إني قد ذهبتُ فيقول: أذهبتوه ويقول: أنا خارج فتقول: أنا إنيّه، تلحق الزيادة ما لفظته وتحكيه.

1 انظر الكتاب 1/ 406.

(398/2)

ذكر الهمز وتخفيفه

مدخل

...

ذكر الهمز وتخفيفه:

الهمزة لا تخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فالساكنة لها ثلاث جهات، إما أن يكون قبلها فتحة أو كسرة أو ضمة، فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفًا وذلك في رأس، راس، وفي يأس يأس، وفي قرأتُ قرأتُ، وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء وذلك قولهم في الذئب: الذئبُ، وفي المترة¹: المترةُ، وإن كان قبلها ضمة أبدلتها واوًا، وذلك قولك في البؤس: البؤسُ، والمؤمن: المؤمنُ وإنما يبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه حركة ما قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه، فالفتحة من الألف والضمّة من الواو والكسرة من الياء، والهمزة المتحركة لا تخلو من أن يكون ما قبلها ساكنًا أو متحركًا فالهمزة المتحركة التي قبلها ساكن تكون على ضربين: همزة قبلها حرف مد وهو واو قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألف زيد للمد. والضرب الآخر: همزة قبلها حرف غير مد فالضرب الأول: الهمزة المتحركة التي قبلها مدّ فهي تبدل إذا كان قبلها واو أو

ياء، وذلك في قولك مقروءة مقروءة ومقرؤ فاعلم، وأبدلت الهمزة واوًا، وإنما فعلت ذاك لأن الواو زائدة وقبلها ضمة وهي على وزن مَفْعُولَةٍ وَمَفْعُولٍ، وإذا كان قبل الهمزة ياء ساكنة قبلها كسرة وهي زائدة أبدلت الهمزة ياء، تقول في خطيئة: خَطِيئَةٌ، في النسيء: النسيءُ يا هذا، وفي أَفَيْئَسٍ تصغير أَفْؤَسٍ أَفَيْئَسٍ، وفي سُؤيِلٍ وهو تصغير سائل: سُؤيِلٍ، فياء التصغير بمنزلة ياء خطيئة. وإن كان ما قبل ياء التصغير مفتوحًا قلبوها لأنهم أجروها مجرى المددة كانت لا تحرك أبدًا، وهي نظير الألف التي تجيء في جمع التكسير نحو ألف دراهم، ألا ترى أنك تقول: دُرَيْهِم فتقع ياء التصغير ثالثة كما تقع الألف ويكسر ما بعدها كما يكسر ما بعد الألف، ولا تحرك كما لا تحرك الألف، وإن كان الساكن الذي قبل الهمزة أَلْفًا جعلت بينَ بينَ ومعنى قول النحويين: "بَيْنَ بَيْنَ" أن تجعل الهمزة في اللفظ بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة بأن تليها، فإن كانت مفتوحة جعلت بين الألف والهمزة، وإن كانت مضمومة جعلت بين الواو والهمزة، وإن كانت مكسورة جعلت بين الباء والهمزة. وقال سيبويه²:

1 المثرة بالهمزة: النحل والعداوة، وجمعها: مثر.

2 انظر الكتاب 2/ 124.

(399/2)

ولا يجوز أن تجعل الهمزة بينَ بينَ في التخفيف، إلا في موضع يجوز أن يقع موضعها حرف ساكن، ولولا أن الألف يقع بعدها الحرف الساكن ما جاز ذلك؛ لأنه لا يجمع بين ساكنين وذلك في المسائل المسائل، يجعلها بين الباء والهمزة، وفي هباءة هَبَاءَةٌ، فيجعلونها بين الهمزة والألف، يلين الصوتُ بها وتقول في جزاء أمه، جزاؤامه.

الضرب الثاني:

الهمزة المتحركة التي قبلها حرف ساكن ليس بحرف مدٍّ، فَمَنْ يخفف الهمزة يحذفها ويلقي حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك في المرأة، المرأة، وفي الكمأة الكَمَّة، وقال الذين يخففون: "أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ"1، ومن ذلك: مَنْ بُوكَ وَمَنْ مُكَّ وَكَمْ بَلَّكَ إِذَا خَفَفْتَ وَمِثْلُ ذَلِكَ: الحمر تريد الأحمر، وقد قالوا: الكمأة والمرأة ومثله قليل، ومما حذف في التخفيف لأن ما قبله ساكن قولهم: أَرَى وَتَرَى وَنَرَى وَيَرَى. وقد أجمعت العرب على تخفيف المضارع من رأيت لكثرة استعمالهم

إياه فإذا خففت همزة أَرَأَوْهُ قلت: رَوُّهُ حذفت الهمزة وألقيت حركتها وهي الفتحة على الراء وسقطت ألف الوصل وتقديره: أَرَأَوْهُ مثل: أَرَعَوْهُ دخلت ألف الوصل من أجل سكون الراء فلما حركت سقطت ألف الوصل، فإن أمرت واحدًا قلت: ذاك نطقت بالراء وحدها وكان الأصل أَرَأَى فحذفت الألف التي هي لام الفعل للأمر كما حذفتها في: اخشَ يا هذا وكان الأصل: اخشى وحذفت الهمزة للتخفيف وألقيت حركتها على الراء، فسقطت ألف الوصل فبقيت الراء وحدها، قال سيبويه: وحدثني أبو الخطاب² أنه سَمِعَ من يقول: قد أَرَاهُمْ فجاء به على الأصل³.

-
- 1 النمل: 25. وهذه القراءة من الشواذ، انظر شواذ ابن خالويه 109، وتنسب إلى أبي بكر وعيسى بن عمر الثقفي، وقراءة الجمهور الخباء بالهمز.
- 2 أي: الأخفش الكبير.
- 3 انظر: الكتاب 2/ 165.

(400/2)

باب ذكر الهمزة المتحركة:

لا تخلو الهمزة المتحركة من أحد ثلاث جهات من الضم أو الكسر أو الفتح وكل همزة متحركة وقبلها حرف متحرك فتخفيفها أن تجعلها "بَيْنَ بَيْنَ" إلا أن تكون مفتوحة قبلها ضمة أو كسرة، فإنك تبدلها وإنما صار ذلك كذلك؛ لأن الهمزة لو خففتها وقبلها ضمة أو كسرة لنحوت بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا وذلك محال، فأما ما تجعل من ذلك "بَيْنَ بَيْنَ" فنحو: سأل وسيئم وقد قرأه، وكل همزة متحركة قبلها حرف متحرك فهذا حكمها أن تجعلها "بَيْنَ بَيْنَ" إلا ما استثنيت من الهمزة المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة، فإن كانت وقبلها فتحة جعلت بَيْنَ بَيْنَ، بين الألف والهمزة، وإن كان قبلها ضمة أبدلتها واوًا وإن كان قبلها كسرة أبدلتها ياءً فتقول في التخفيف في التؤدة التؤدة، فيجعلونها واوًا خالصة، ونريد أن نقرئك في نقرئك، وفي المتر 1 المير ياء خالصة، وتقول في المتصل من غلام يبيك وهذا غلام ويبيك، وإن كانت الهمزة مكسورة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء وذلك في يَسَيسَ، وفي سَمِيسَمِ: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ} 2. وإن كانت مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو وذلك قولك: ضربتُ أَخْتَكَ وإن كانت مضمومة وقبلها ضمة جعلت بَيْنَ

1 المثرة: جمع مثرة وهي العداوة.

2 البقرة: 126، 260.

(401/2)

بينَ، وذلك: هذا دِرْهُمُ أُخْتِكَ، وإن كانت مضمومة وقبلها كسرة جعلت بينَ بينَ، وذلك من عند أُخْتِكَ؟ وقال سيبويه: وهو قول العرب والخليل¹.

1 انظر الكتاب 2 / 164.

(402/2)

باب الهمزتين إذا التقتا:

وذلك على ضربين: فضرب يكونان فيه في كلمة واحدة، وضرب في كلمتين منفصلتين، اعلم: أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من إبدال الآخرة ولا تخفف، فمن ذلك قولك في فاعل من "جئت": جائي، أبدلت مكانها الياء لأن ما قبلها مكسور وكذلك إن كان قبلها مفتوح جعلتها ألفاً نحو آدم لانفتاح ما قبلها، قال¹: وسألت الخليل² عن فَعَلٍّ من جئتُ [فقال] 3: جَيَّي، مثال جَيَّعا، وإذا جمعت آدم قلت: أوادم كما أنك إذا حقرت قلت: أويدم، صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد؛ لأن البدل من نفس الحرف فشبهت ألف آدم بألف "خالد" لانفتاح ما قبلها لأنها ليست من نفس الكلمة ولا بأصل فيها، وأما خَطايا فأصلها خَطَائِي فحقها أن تبدل ياء، فتصير: خطائي فقلبو الياء ألفاً ورفَعوا ما قبلها، كما قالوا "مُداري" أبدلوا الهمزة الأولى ياء كما أبدلوا "مَطايا" وفرقوا بينها وبين الهمزة التي من نفس الحرف، وناس يحققون فإذا وقعت الهمزة بين ألفين خففوا، وذلك قولهم: كساءان ورأيت كساءين كما يخففون إذا التقت الهمزتان؛ لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة ولا يبدلون ياء لأن الألف الآخرة تسقط، ويجري الاسم في الكلام.

1 أي سيبويه، انظر الكتاب 2 / 169.

- 2 انظر الكتاب 2 / 169.
- 3 أضفت كلمة "فقال" للمعنى.

(403/2)

الضرب الثاني: من التقاء الهمزتين وهو ما كان منه في كلمتين منفصلتين:
اعلم: أن الهمزتين إذا التقتا وكل واحدة منهما في كلمة، فإن أهل التحقيق يخففون
إحدهما ويستقلون تحقيقهما، كما يستقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، وليس من كلام
العرب أن تلتقي همزتان محقتان إلا إذا كانتا عينًا مضاعفة في الأصل نحو سماءين ومن
كلامهم تحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو 1 وذلك قول الله عز وجل: {فَقَدْ جَاءَ
أَشْرَاطُهَا} 2، {يَا زَكْرِيَّا إِنَّا} 3، ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة، وكان الخليل 4
يستحب هذا ويقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلمة واحدة كآدم، وأخذ به أبو
عمرو 5 في قوله: {يَا وَيْلَتَى أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ} 6 فحقق الأولى وقال سيبويه: وكل عربي
والزنة واحدة محققة ومخففة، وبذلك على ذلك قول الأعشى 7:

- 1 أي: أبو عمرو بن العلاء، وانظر الكتاب 2 / 167، والمقتضب 1 / 158.
- 2 محمد عليه الصلاة والسلام: 18.
- 3 مريم: 7 والآية: {زَكْرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى} .
- 4 انظر الكتاب 2 / 196.
- 5 انظر الكتاب 2 / 197.
- 6 هود: 72 وفيها قراءات كثيرة سبعة، انظر إتحاف فضلاء البشر / 259، وغيث
النفع / 130.
- 7 من شواهد الكتاب 2 / 167 على أن الهمزة المخففة بزنة المحققة، ولولا ذلك
لأنكسر البيت؛ لأن بعد الهمزة نونًا ساكنة، فلو كانت بين بين في حكم الساكنة،
لالتقى ساكنان في الحشو، ولا يكون ذلك في الشعر إلا في القوافي. وعجز البيت:
ريب المنون ودهر مفسد خيل.
- ورأيت بمعنى: أبصرت، والأعشى: هو الذي لا يبصر بالليل.
- وانظر المقتضب 1 / 155، والحجة 1 / 231، وشرح السيرافي 5 / 11، والإنصاف /
389، والديوان / 55.

أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَصَرَ بِهِ ...

فلو لم يكن بزنتها محققة لانكسر البيت، وأما أهل الحجاز 1 فيخففون الهمزتين لأنه لو لم يكن إلا واحدة لخففت، فتقول: اقرأ آية في قول من خفف الأولى؛ لأن الهمزة الساكنة إذا خففت أبدلت بحركة ما قبلها، ومن حقق الأولى قال: أقر آية ويقولون: أقرى مثل: أقر آية؛ لأنه خفف همزة متحركة قبلها حرف ساكن، وأما أهل الحجاز 2 فيقولون: اقرأ آية ويقولون: أقرى بك السلام، يبدلون الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ويخففون الثانية لسكون ما قبلها، ومن العرب ناس 3 يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا؛ وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا كما قالوا: اخشيان 4، فهؤلاء أهل التحقيق، وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آئك وأنت وهي التي يختار [أبو عمرو] 5 ويدخلون بين الهمزتين ألفاً ويجعلون الثانية بينَ بين كما يخفف بنو تميم في التقاء الهمزتين، وكرهوا الهمزة التي هي بينَ بين مع الأول كما كرهوا معها المخففة، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعاً ويدخلون 6 بينها ألفاً، وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد وخففوا الثانية، واعلم: أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتُجعل في لغة أهل التخفيف بينَ بين، قد تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، ياء مكسورة، وليس هذا بقياس مطرد، وإنما يحفظ عن العرب 7 حفظاً، فمن ذلك قولهم

1 انظر الكتاب 2 / 167-168.

2 انظر الكتاب 2 / 168.

3 انظر الكتاب 2 / 168.

4 فصلوا هنا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة.

5 أبو عمرو، زيادة من الكتاب 2 / 168 يقتضيها المعنى.

6 في سيبويه 2 / 168: "ولا يدخلون"، وأظنها أصح من عبارة: "ويدخلون".

7 انظر الكتاب 2 / 169.

في "منسأة" منسأة، ومن العرب من يقول في أو أنت، أو أنت وأبو يوب في "أبو أيوب" وكذلك المنفصلة إذا كانت همزة مفتوحة وقال بعض هؤلاء: سؤة وضو شبهوهما بأوئت، فإن خفت في قولهم: أحليني إبلك وأبو أمك لم تثقل الواو كراهية لاجتماع الواوات والضمات والياءات والكسرات وحذفت همزة وألقت حركتها على ما قبلها، وبعضهم يقول: يريد أن يحيك ويسوك وهو يحيك ويسوك يحذف همزة ويكره الضمة مع الياء والواو، وعلى هذا تقول: هو يرم خوانه يريد: يرم إخوانه حذف همزة وأذهب الياء لالتقاء الساكنين. قال أبو بكر: ذكرنا ما يلحق الكلم بعد تمامها وبقي ما يلحق الكلم في ذاتها وهو تخفيف الهمز وقد ذكرناه، والمذكر والمؤنث والمقصور والممدود، والتثنية والجمع الذي على حدها، والعدد، وجمع التكسير، والتصغير، والنسب، والمصادر وما اشتق منها، والإمالة، والأبنية، والتصريف، والإدغام، وضرورة الشاعر.

(406/2)

باب المذكر والمؤنث

مدخل

...

باب المذكر والمؤنث

التأنيث يكون على ضربين: بعلامة وغير علامة؛ فعلاية التأنيث في الأسماء تكون على لفظين: فأحد اللفظين التاء، تبدل منها في الوقف هاء في الواحدة، والآخر الألف، أما الهاء فتأتي على سبعة أضرب.

الأول: دخولها على نعت يجري على فعله وذلك قولك: في قائم ومفطر وكريم ومنطلق إذا أردت تأنيث قائمة وقاعدة ومفطرة وما لم يُسم فهذا بابه، وجميع هذا نعت لا محالة، وهو مأخوذ من الفعل.

الثاني: دخولها فرقاً بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأثناه ذكر، وذلك قولهم: امرؤ وامرأة ومرتء ومرأة، ويقولون: رجل ولأثنى رجلة، قال الشاعر:

وَلَمْ يُبَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ¹

والثالث: دخولها فرقاً بين الجنس والواحد منه، نحو قولك: تمرٌ وتمرّة،

1 هذا عجز بيت وصدرة:

خرقوا جيب فتاتهم ... ولم يبالوا حرمة الرحلة
ويروى: فرقوا مكان "خرقوا" وأراد بجيبها منها. والشاهد فيه "التاء" للفرق بين جنس
المذكر والمؤنث، ولم يعرف قائل هذا الشاهد.
وانظر: الكامل 159، وشروح سقط الزند 3/ 1211، وأما ابن يعيش 5/ 98.

(407/2)

وَبُسْرٌ وَبُسْرَةٌ، وشعير وشعيرةٌ وَبَقْرٌ وَبَقْرَةٌ، فحق هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه
التأنيث والتذكير، فتقول: هو التَّمْرُ وهو البُسْرُ وهو العنب وكذلك ما كان في منهاجه،
ولك أن تقول: هي التمر وهي الشعيرُ، وكذلك ما كان مثلها قال الله عز وجل: {كَأَنَّهُمْ
أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} 1 فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة، ومن هذا
الباب جَرَادٌ وجَرَادَةٌ، وإنما هو واحد من الجنس، ليس جَرَادٌ بذكرٍ جَرَادَةٍ.
واعلم: أن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه؛ لأنه لو كان كذلك لالتبس
الواحد المذكر بالجمع، وجملتها أنها مخلوقات على هيئة واحدة، فأما حَيَّةٌ فَإِنَّمَا منعهم أن
يقولوا في الجنس: "حَيٌّ" لأنه في الأصل نعت حي يقع لكل مذكر من الحيوان ثم تنفصل
أجناسها لضروب.

الرابع: ما دخلته الهاء وهو مفرد لا هو من جنس ولا له ذَكَرٌ، وذلك: بلدة ومدينة
وقرية وغُرْفَةٌ.

الخامس: ما تدخله الهاء من النعوت لغير فرق بين المذكر والمؤنث فيه، وهو نعت
للمذكر للمبالغة وذلك: عَلَامَةٌ وَنَسَابَةٌ وراويةٌ، فجميع ما كانت فيه الهاء من أي باب
كان، فغير ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره، لمذكر أو مؤنث، قُلْتُ أو
كثُرْتُ.

السادس: الهاء التي تلحق الجمع الذي على حد مَفَاعِلٍ، وبابه ينقسم إلى ثلاث أنحاء،
فمن ذلك ما يراد به النَّسَبُ نحو الأشاعثة والمهالبة والمناذرة والثاني: أن يكون من
الأعجمية المعربة نحو الجوارية والموازجة والسيابجة والبرابرة. وهذا خاصة يجتمع فيه
النسب والعجمة فأنث في حذف الهاء من هذا والذي قبله بالخيار.
الثالث: أن تقع الهاء في الجمع عوضاً من "ياء" محذوفة فلا بد منها أو

(408/2)

من الياء وذلك في جمع جحجاج، جحاجيج، وفي جمع زنديق، زناديق وفي فرزان، فرازين، فإن حذفت الياء قلت: فَرَاذَنُ وَزَنَادَقَةُ وَجَحَاجِحَةٌ، وليس هذا كَعَسَاقِلَةٍ وصيَاقِلَةٍ لأنك حذفت من هذا شيئاً لا يجتمع هو والهاء، ولو اجتمعا لم يكن مُعَاقِبًا ولا عوضًا. وإنما قلت: إن باب الهاء في الجمع للنسب والعجمة لمناسبة العجمة أن تناسب الهاء، ألا ترى أن الاسم تمنعه الهاء من الانصراف كما تمنعه العجمة فيما جاوز الثلاثة، وإن الهاء كياء النسب تقول: بَطَّةٌ وَبَطٌ وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلا الهاء، وكذلك تقول: "زنجي وزنج"، وسندي وسندٌ، وروميّ ورومٌ، ويهوديّ ويهودٌ" فلا يكون بين الجمع والواحد إلا الياء المشددة، وكذلك التصغير إنما يصغر ما قبل الياء المشددة التي للنسبة، تأتي بها في أي وزن كان، وكذلك تفعل بالهاء تقول في تصغير تَمِيمِي: تُمِيمِيّ، وفي تصغير جَمْزِي: جُمُزِيّ، وتقول في عنترَة: عُنَيْتَرِيّ، فالاسم على ما كان عليه.

السابع: ما دخلت عليه الهاء وهو واحد من جنس إلا أنه للمذكر والأنثى، وذلك نحو حمامةٍ، ودجاجةٍ، وبطةٍ، وبقرةٍ، واقع على الذكر والأنثى، ألا ترى قول جرير:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالذَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي ... صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ¹

إنما يريد: زُقاء الديوك.

1 الشاهد فيه: صوت الدجاج، وإنما يريد: زقاء الديوك.

وقيل: إنه أراد ديرًا واحدًا هو دير الوليد بالشام، وقد صرح ياقوت أنه أراد ديرين: دير فطرس ودير بطرس بظاهر دمشق. وانظر: الكامل 61، والحيوان للجاحظ 2/ 342، والعقد الفريد 5/ 388، والمسلسل في غريب لغة العرب 240، والديوان 148.

(409/2)

باب التأنيث بالألف:

هذه الألف تجيء على ضربين: ألف مقصورة وألف ممدودة، والألف المقصورة تجيء على ضربين: فضرب لا يشك في ألفه أنها ألف تأنيث، وضرب يلبس فيحتاج إلى دليل. الأول: ما جاء على فُعْلَى فهو أبدًا للتأنيث، لا يكون هذا البناء لغيره، وذلك نحو: حُبْلَى وَأُنْثَى وَخُنْثَى وَدُنْيَا؛ لأنه ليس في الكلام اسم على مثال "جَعْفَر" فهذا ممتنع من الإلحاق.

الثاني منه: ما جاء على وزن الأصول، وبابه أن ينظر: هل يجوز إدخال الهاء عليه، فإن دخلت فإنه ليس بألف تأنيث؛ لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث، وإن امتنعت فهي للتأنيث، فأما الذي لا تدخل عليه الهاء فَسَكْرَى وَغَضْبَى ونحوهما مما بني الذكر منه على فَعْلَانْ نحو سَكْرَانْ وَغَضْبَانْ وكذلك جمعه نحو: سَكَارَى في أن الألف للتأنيث، ومن ذلك: مَرْضَى وَهَلَكَى وَمُوتَى، فأما ما تدخله الهاء فنحو عُلْقَاةٍ وَأَرْطَاةٍ، وقد ذكرته فيما ينصرف وما لا ينصرف.

الضرب الثاني من ألف التأنيث: هو الألف الممدودة:

وهي تجيء على ضربين: منه ما يكون صفة للمؤنث ولذا ذكره لفظ منه على غير بناءه، ومنه ما يجيء اسماً وليس له مذكر اشتق له من لفظه، فالضرب

(410/2)

الأول يجيء على فَعْلَاءَ، نحو حَمْرَاءَ، وَخَضْرَاءَ، وَسُودَاءَ، وَبَيْضَاءَ، وَعُورَاءَ، والمذكر من جميع ذا على "أَفْعَلْ" نحو أَحْمَرَ وَأَخْضَرَ وَأَعُورَ، وجميع ما جاء على هذا اللفظ مفتوح الأول فألفه للتأنيث. وأما ما جاء اسماً لواحد ولجميع، فالواحد نحو صَخْرَاءَ وَطَرَفَاءَ وَقَعْسَاءَ وَحَلَفَاءَ وَخَنَفْسَاءَ وَقَرْفَصَاءَ، وأما ما جاء لجمع فنحو: الْحَكَمَاءَ، وَالْأَصْدِقَاءَ، وَالْأَخْمَسَاءَ، وأما بطحاء وأبطح فأصله صفة وإن كان قد غلب عليه حتى صار اسماً، مثل أَبْرَقَ وَبَرَقَاءَ وإنما هو اختلاط بياض البقعة بسوادها يقال: جَبَلٌ أَبْرَقَ، وأما قُوبَاءَ¹ وَخُشَشَاءَ فهو ملحق بفسطاط وقرطاط، وكذلك: عِلْبَاءَ²، وَحِرْبَاءَ³، وَقِيْقَاءَ⁴، وَزِيْرَاءَ⁵ مذكرات ملحقات بسرداح⁶، ومدائن منقلبات، وما كان على هذا الوزن مضموم الأول أو مفتوحاً فليست ألفه للتأنيث.

الضرب الثاني: من القسمات الأولى من المؤنث:

وهو ما أنث بغير علامة من هذه العلامات، وهذا النوع يجيء على ثلاثة أضرب: منه ما

صبيغ للمؤنث ووضع له وجعل لمذكره اسم يخصه أيضاً فغير عن حرف التأنيث، واسم يلزم التأنيث وإن لم تكن له علامة ولا صيغة تخصه ولكن بفعله وبالحديث عنه تأنيثه، واسم يذكر ويؤنث.

الأول: قولك: أتان، وحمار، وعناق⁷، ورخل⁸، وجمل، وناق، صار

1 قوباء: بثر يظهر على الجلد.

2 علباء: عرق في العنق.

3 حرباء: فكر أم حبين.

4 قيقاء: المكان المرتفع المنقاد المحدوب.

5 زبراء: وهو الغليظ من الأرض.

6 سرداح: الضخم من كل شيء.

7 عناق: الأنثى من أولاد المعز. وانظر حياة الحيوان 2/ 129، والعناق: دويبة طويلة الظهر.

8 رخل: ذكر المعز.

(411/2)

هذا المؤنث بمخالفته المذكر معروفاً معروفاً "بذي" عن العلامة، ومن قال رجل وامرأة وهو المستعمل الكثير فهو من ذلك، وكذلك حَجَرٌ.

الثاني: ما كان تأنيثه بغير علامة ولا صيغة وكان لازماً، أما الثلاثي فنعرفه بتصغيره، وذلك أنه ليس شيء من ذوات الثلاثة كان مؤنثاً إلا وتصغيره يرد الهاء فيه؛ لأنه أصل للمؤنث، وذلك قولك في بَغْلٍ: بُغَيْلَةٌ وفي ساقٍ: سَوَيْقَةٌ وفي عَيْنٍ: عَيْنَةٌ وأما قولهم في: حَرْبٍ حَرْبٌ وفي فَرْسٍ فَرْسٌ فإن حرباً إنما هو في الأصل مصدر سمي به، وأما فرس فإنه يقع للمذكر والأنثى فإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فَرْيسَةً، فإن كان الاسم رباعياً لم تدخله الهاء في التصغير وذلك نحو مَقْرَبٍ وأَرْنب، وكل اسم يقع على الجمع لا واحد له من لفظه إذا كان من غير الآدميين فهو مؤنث، وذلك نحو إِبِلٍ وغنمٍ تقول في تصغير [غنم]: غُنَيْمَةٌ وفي إِبِلٍ: أُبَيْلَةٌ ولا واحد من لفظه، وكذلك خَيْلٍ هو بمنزلة هندٍ ودعدٍ وشمسٍ فتصغر ذلك فتقول: غُنَيْمَةٌ وَخَيْيَلَةٌ، فإن كان شيء من ذلك من الناس فهو مذكر ولك أن تحمله على التأنيث.

الثالث: وهو ما يذكر ويؤنث:

فمن ذلك المجموع، لك أن تذكر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة، فأما قومٌ فيقولون في تصغيره: قَوِيْمٌ، وفي بَقَرٍ: بُقَيْرٌ، وفي رَهْطٍ: رَهِيْطٌ؛ لأنك تقول في ذلك "هم" ولا يكون ذلك لغير الناس، فإن قلت فقد أقول: جاءت الرجال و {كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ} 1 وما أشبه ذلك، فإنما تريد: جاءت جماعة الرجال، وكذبت جماعة قوم نوح، كقول الله تعالى: {وَاسْأَلِ

1 الحج: 42 وسورة ص: 12 والقمر: 9، وانظر شرح الشافية 2 / 159-160 والشعراء: 105.

(412/2)

الْقَرْيَةِ} 1، إنما هو أهل القرية، وأهل العير، فما كان من هذا فأنت في تأنيته مخير ألا ترى إلى قول الله تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ} 2 فهذا على لفظ الجنس. وقال: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ} 3 على معنى الجماعة، وتقول: هذه حصى كبيرة وحصى كثيرة، وكذلك كل ما كان ليس بين جمعه وواحدة إلا الهاء، قال الأعشى: فَإِنْ تُبْصِرْ بِنِي وَلِي لِمَةً ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا 4 لأن الحوادث جمع حَدَثٍ، والحدث مصدر والمصدر واحدة وجمعه يؤولان إلى معنى واحد، وكذلك قول عامر بن حريم الطائي: فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا ... وَلَا أَرْضَ أَثْقَلَ إِبْقَاهَا 5 لأن أرضاً ومكاناً سواءً، ولو قال على هذا: "إِنَّ زَيْنَبَ قَامَ" لم يجز لأن

1 يوسف: 82، وانظر الكتاب 1 / 108 و2 / 25.

2 القمر: 20.

3 الحاقة: 7، وانظر أمالي الشجري 831، والبحر المحيط 1 / 83، وشرح الكافية

للرضي 2 / 152.

4 من شواهد سيبويه 1 / 239 على حذف التاء من "أودت" ضرورة، ودعاه إلى

حذفها أن القافية مردفة بالألف، وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي،

وهي في معنى الحدثان. ومعنى فأودى بها: ذهب ببهجتها وحسنها، واللمة: الشعرة تلم

بالمُنكب، وتبدلها: تغيّرها من السواد إلى البياض. ورواية الديوان:
 فإن تعهديني ولي لمة ... فإن الحوادث ...
 وانظر: معاني القرآن 1/ 128، وأما ابن الشجري 1/ 227، والإنصاف 410،
 والغيث المنسجم 2/ 446، وابن يعيش 5/ 95 و 6/ 9 والمسلسل في غريب لغة
 العرب 250، والديوان 171.
 5 من شواهد الكتاب 1/ 240 على حذف التاء من "أبقلت" لأن الأرض بمعنى
 المكان، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقاها.
 وصف أرضاً مخصبة لكثرة ما نزل بها من الغيث، والودق: المطر، والمزنة: السحابة،
 ويروى: أبقلت إبقاها، بتخفيف الهمزة ولا ضرورة فيه على هذا.
 وانظر: الخصائص 2/ 411، والكمال 405، ومعاني القرآن 1/ 127، والخزانة 1/
 21.

(413/2)

تأنيث هذا تأنيث حقيقي، فمهما اعتوره من الاسم فخرت عنه بذلك، فإن الخبر عنه
 لا عن الاسم.
 واعلم: أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به، كما أنه يأتيك من الأسماء ما لا
 يعرف لأي شيء هو، تقول: فِهْرٌ فهي مؤنثة وتصغيرها فُهيرٌ وتقول: قَتَبٌ لحشوة
 البطن وهو المعى وتصغيره قُتَيْبَةٌ، وبذلك سمي الرجل قُتَيْبَةً وكذلك: طريقٌ وطرقٌ
 وطريقين جُرن وجُرْنات وأوطبٌ وأواطبٌ والشيء قد يكون على لفظ واحد مذكر
 ومؤنث فمن ذلك: اللسان يقال: هو وهي والطريق مثله والسيبلٌ مثله، وأما قولهم:
 أرضٌ فكان حقه أن يكون الواحدُ أرضةً والجمع أرضاً، لو كان انفصل بعضها من بعض
 كتمرٍ من تمرٍ، ولكن لما كانت نَمَطًا واحدًا وقع على جميعها اسم واحد كما قال الله
 عز وجل: {فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} 1، وقال: {وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ} 2، فإذا
 اختلفت أجناسها بالخلقة أو انفصل بعضها من بعض بما يعرض من حزنٍ وبحرٍ وجبلٍ
 قيل: أرضون كما تقول في التمر: تمرانٍ تريد ضربين، فكان حق أرض أن تكون فيها
 الهاء لولا ما ذكرنا وإنما قالوا: أرضونَ والمؤنث لا يجمع بالواو والنون إلا أن يكون
 منقوصاً كمشبية وثنية وقُلة، وكلية لا بد أنها كانت هاءً في الأصل؛ فلذلك جاءت الواو
 والنون عوضاً. وطاغوت فيها اختلاف؛ فقوم يقولون: هو أحد مؤنث، وقال قوم: بل

هو اسم للجماعة، قال الله تعالى: {الَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا} 3 فهذا قول، قال محمد بن يزيد: والأصوب عندي والله أعلم أنه جماعة، وهو كل ما عُبد من دون الله من إنسٍ وجنٍ وغيره، ومن حجرٍ وخشبٍ وما سوى ذلك، قال الله عز وجل:

1 يوسف: 101.

2 الطلاق: 12.

3 الزمر: 17.

(414/2)

{أُولَئِكَ هُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ} 1 فهذا مبين لا شك فيه ولا مدافعة له، وقولهم: إنه يكون واحدة لم يدفعوا به أن يكونوا الجماعة، وادعائهم أنه واحدة مؤنثة تحتاج إلى نعت، والعنكبوت مؤنثة، قال الله جل اسمه: {كَمَثَلِ الْعُنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا} 2، والسماء تكون واحدة مؤنثة بالبنية، على وزن عناقٍ 3 وأتانٍ، وكل ما أنث وتأنثه غير حقيقي، والحقيقي: المؤنث الذي له ذكر، فإذا أليس عليك فردّه إلى التذكير فهو الأصل، قال الله تعالى: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى} 4 لأن الوعظ والموعظة واحد، وأما حائض وطامث ومُفْصَلٌ فهو مذكر وصف به مؤنث.

1 البقرة: 257.

2 العنكبوت: 41.

3 عناق: الأنثى من ولد الضأن.

4 البقرة: 275، وهي قراءة الجمهور. وقد قرأ أبي بن كعب والحسن البصري على الأصل: "ممن جاءته موعظة" انظر البحر المحيط.

(415/2)

ذكر المقصور والممدود:

وهما بناتُ الياء والواو اللتين هما لامات، فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح فأشياء يعلم أنها منقوصة؛ لأن نظائرها من غير

المعتل إنما يقع أواخرهنَّ بعد حرف مفتوح، وذلك بنظائرها من غير المعتل وذلك نحو "مُعْطِي" وأشباهه لأنه معتل مثل مُخْرِجٍ 1، ومثل ذلك المفعول وذلك أن المفعول من سَلَقِيته 2 فهو مُسَلَّقِي، والدليل على ذلك أنه لو كان بدل هذه الياء التي في "سَلَقِيته" حرفاً غير الياء لم يقع إلا بعد مفتوح، فكذلك هذا وأشباهه، وكل شيء كان مصدرًا لفعل يفعل، وكان الاسم أفعَل، فهو منقوص لأنه على مثال: حول يحول فهو حول واسمه أحول، فمن ذلك قولهم للأعشى به عَشِي، وللأعمى به عَمَى،

1 أي: الباء بمنزلة الجيم.

2 سَلَقِيته: سلقاه: إذا ألقاه على قفاه.

(415/2)

وللأقنى 1 به قُنَى، ومما يعلم أنه منقوص أن ترى الفعلَ فعلَ يفعل، والاسم منه فعلٌ وذلك فَرَقَ يَفْرُقُ فَرَقًا، فمصدر هذا من بنات الياء والواو على "فَعَلٍ" هَوَى يَهْوَى، ورديت تَرْدِي وهو رَد وهو الردى، وصدبت صَدَى وهو صَدَّ ولويت لَوَى، وكذلك كَرِي يَكْرِى كَرًى، وإذا كان "فَعَلٌ" يَفْعَلُ فعلاء والاسم منه فَعْلَانُ فهو أيضًا منقوص، نظيره من الصحيح: عَطَشَ يَعْطِشُ عَطْشًا وهو عطشانٌ، وله فَعَلَى نحو: عَطَشَى، والمعتل نحو: طَوَى يَطْوِي طَوًى، وصَدَى يَصْدَى صَدًى وهو صديانٌ، وقالوا: رَضَى يَرْضَى رَضًا وهو رَاضٍ، وهو الرضا ونظيره: سَخَطَ يَسْخَطُ سَخَطًا وهو ساخطٌ، وكسروا الراء من رَضًا كما قالوا: الشيعُ فلم يجيئوا به على نظائره وذا لا يُجسر عليه إلا سماعًا، ومن المنقوص ما لا يعلم أنه منقوص إلا بالسمع نحو: قَفَّ وَرَحَى، وقد يستبدل بالجمع إذا سمعت أرحاء وأقفاء علمت أنه جمع لمنقوص، وهذا بين في الجمع وكل جماعة واحدها فِعْلَةٌ أو فُعْلَةٌ فهي مقصورة نحو غُرَّةٌ وغُرَى وفَرِيَّةٌ وفَرَى، أما الممدود فكل شيء يَأْوُهُ أو واوه بعد ألف، فمنها ما يعلم أنه ممدود في كل شيء نحو: الاستسقاء؛ لأن استسقيتُ مثل استخرجتُ فكذلك الاشتراء لأن اشتريتُ مثل احتقرت، ومن ذلك الاحبضاء 2، والاسلنقاء 3، فإنه يجيء على مثال الاستفعال في وروده ووزن متحركاته وسواكنه، ومما يعلم أنه ممدود أن تجد المصدر مضموم الأول ويكون للصوت وذلك نحو: العواء، والرُّقاء 4، والرُّغاء، ونظيره من غير المعتل الصُّراخُ والتُّباحُ، ومن ذلك البُكاءُ، قال الخليل 5: والذين

-
- 1 الأقي: يقال: أنف أقي، فيه ارتفاع من أعلاه بين القصبة والمارن من غير قبح.
 - 2 الاحبضاء: يقال: حبط بطنه: إذا انتفخ.
 - 3 الاسلنقاء: يقال: سلقاه: إذا ألقاه على قفاه.
 - 4 الرقاء: صوت الديكة.
 - 5 انظر الكتاب 2/ 163.

(416/2)

قصروه جعلوه كالحزن ويكون العلاج كذلك نحو التزاء¹، ونظيره من غير المعتل القماص²، وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصاً؛ لأن فعلاً لا تكاد تراه مصدرًا من غير بنات الياء والواو، ومنه ما لا يعلم إلا سماعاً نحو: السماء والرشاء³ والألاء⁴ والمقلاء⁵، ومما يعرف به الممدود الجمع الذي يكون على مثال أفعلّة فواحدتها ممدود نحو أفنيةً واحدتها فناء، وأرشيّة واحدتها رشاء.

-
- 1 النزاء: يقال: نزا ينزو نزواً ونزاء ونزواناً: إذا علا وارتفع.
 - 2 القماص: داء في الدابة يأخذها حتى تموت.
 - 3 الرشاء: رسن الدلو.
 - 4 الألاء: الفرح التام.
 - 5 المقلاء: المقلة: شحمة العين التي تجمع السواد والبياض.

(417/2)

ذكر التنبيه والجمع الذي على حد التنبيه

مدخل

...

ذكر التنبيه والجمع الذي على حد التنبيه:

الأسماء المثناة والمجموعة على ضربين: صحاح ومعتلة؛ فأما الصحاح فقد تقدمت معرفتها، وهذا الجمع إنما يكون لمن يعقل خاصة، والمعتل على ثلاثة أضرب: مقصور

وممدود وما آخره ياءً.

الأول المقصور: ما كان على ثلاثة أحرف فصاعداً، فالألف بدل غير زائدة، فإن كان من بنات الواو أظهرت الواو وإن كان ياء أظهرت الياء، فبنات الواو مثل: قَفًا وَعَصًا وَرَحًا، والدليل عليه قولهم: رضا فلا يميلون وليس شيء من بنات الياء لا يجوز فيه الإمالة، فتقول على هذا فيه: قَفَوَانٍ وَعَصَوَانٍ وَرَحَوَانٍ ومن ذلك رضا والدليل على أن الألف منقولة من واو قولهم: مرضُو وَرُضَوَانٍ، وأما مرضي فبمنزلة مَسْنِيَةٍ¹، وهي من سنوت، استثقلوا الواوين فأبدلوا، وبنات الياء مثل: رَحَى وَعَمَى وهُدَى،

1 مَسْنِيَةٌ: يقال: أرض مَسْنِيَةٌ: مسقية بالسانية، والسانية: الناقة، أو البعير يسقى عليه الماء من البئر.

(417/2)

وَقِي لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فَيَنَ وَرَحِيَانٍ، فأما الواو في الفتوة فمن أجل الضمة التي قبلها، وحكم الجمع بالتاء في هذا حكم التنثية، قالوا: قنوتٌ وأدواتٌ وتقول في رباً: ربوانٍ لقولهم: ربوتٌ، فإذا جاء من المنقوص شيء ليس له فعل ولا اسم تثبت فيه الواو وألزمته ألفه الانتصاب فهو من بنات الواو نحو: لَدَيَّ وَإِلَيَّ، وإنما يثنيان إذا صاروا اسمين، وإن جاء من المنقوص شيء ليس فعلٌ تثبت فيه الياء والاسم، وجازت إمالته فالياء أولى به، وذلك نحو: مَتَى وَبَلَى وحكم الجمع بالتاء حكم التنثية، فإن كان الاسم المقصور على أربعة أحرف فما زاد أو كانت ألفه بدلاً من نفس الحرف أو زائدة فتثنية ما كان من الواو من هذا كتثنية ما كان من الياء والجمع بالتاء كالتثنية، وذلك نحو قولك في مصطفى: مصطفىانٍ ومصطفيات وأعمى: أعميانٍ، فإن جمعت المنقوص جمع السلامة فإنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي قبلها على حالها، تقول في مصطفى: مصطفىون وفي رجل سميته قَفًا: قَفَوْن.

الثاني من الممدود: اعلم أن الممدود بمنزلة غير المعتل، تقول في كساءٍ: كساءانٍ وهو الأجود، فإن كان لا ينصرف وآخره زيادة جاءت للتأنيث فإنك تبدل الألف واوًا، وكذلك إذا جمعته بالتاء، وذلك قولك: حمراوانٍ وحمراواتٍ وناس كثيرٌ يقولون: علباوانٍ وحرباوانٍ، شبهوه بجمراء إذ كان زائداً مثله، وإنما تثنيته علباءانٍ¹ وحرباءانٍ؛ لأن علباء ملحق بسرداح²، والملحق كالأصل، وهذا يبين في التصريف، وقال ناس:

كساوان، وغطاوان، ورداوان، وإن جعلوه بمنزلة علباء، وعلباوان أكثر من كساوان، قال سيبويه: وسألته -يعني الخليل- عن عقلته بثنايين، لم لم يهمز؟ فقال: لأنه لم يفرد له واحد³.

1 علباءان مثنى: علباء، وهي عرق في العنق، ويقال: عصبه.

2 سرداح: الضخم من كل شيء.

3 انظر الكتاب 2 / 95.

(418/2)

الثالث: الاسم المعتل: الذي لامه ياء قبلها كسرة نحو قاضٍ وغَارٍ، تثنيه: قاضيان وغازيان، وتجمعه: قاضون، وتثبت الياء في التثنية وتسقط في الجمع، كما كانت في مصطفى إذا ثبت قلت: مصطفىان، وإذا جمعت قلت: مصطفىون والتثنية ترد فيها الأشياء إلى أصولها.

(419/2)

باب جمع الاسم:

الذي آخره هاء التأنيث، إذا سميت رجلاً: طلحة أو امرأة، فجمعه بالتاء لا تغيره عما كان عليه، فأما حُبلى وحمراء وخُنفساء إن سميت بها رجلاً قلت: حبلون وحمراوون، تجمع جميع هذا بالواو والنون؛ لأنها ليست تزول إذا قلت: حمراوان، فمن حيث قلت: حمراوان قلت: حمراوون، ولما لم يجز: قمرتان لم يجز: قمرتون، وتجمع عيسى وموسى: عيسون وموسون.

(420/2)

باب جمع الرجال والنساء:

قال سيبويه: إذا جمعت اسم رجلٍ فأنت فيه بالخيار؛ إن شئت جمعته بالواو والنون وإن شئت كسرتة، وإذا جمعت اسم امرأةٍ فأنت بالخيار جمعت بالتاء، وإن شئت كسرتة على

حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع¹، فإذا سميت بأحمر قلت: الأحامر جعلته مثل أرنب وأرانب، وأخرجته من جمع الصفة، وإن سميت بورقاء جعلتها كصلفاء تقول: صلاف وصحراء: صحارٍ، وإن جمعت خالداً وحاماً قلت: حوالد وحواتم، ولو سميت رجلاً أو امرأة بسنةٍ لكنت بالخيار، إن شئت قلت: سنون وإن شئت قلت: سنوات، وكذلك ثبة تقول: ثباتٌ وثبون، لا تجاوز جمعهم الذي كانوا عليه، وشيةً وطبةً: شياتٌ وطباتٌ لأنهم لم يجاوزوا هذا، وكان اسماً قبل أن يسمى به. وابنٌ بنون، وأبناء، وأمٌ أمهاتٌ وأمات، واسمٌ اسمون وأسماء، وامرؤٌ امرءونٌ مستعمل باللف الوصل، وإنما سقطت في بنون لكثرة استعمالهم إياه، وشاةٌ إذا سميت بها [لم تقل إلا] 2 شياه؛ لأنهم قد جمعوه [ولم يجمعوه بالتاء] 3. ولو سميت رجلاً برةً فيمن خفف قلت: رباتٌ وربون، وعدةٌ:

1 انظر الكتاب 2/ 96.

2 أضفت "لم تقل إلا" لأن الكلام مضطرب.

3 أضفت "ولم يجمعوه بالتاء" لأن الجملة مضطربة، والأصل هكذا: وشاةٌ إذا سميت بها شياه؛ لأنهم قد أجمعوه.

(421/2)

عدات وعدونٌ كلدونٌ، وشقةٌ في التكسير: شفاةٌ ولا يجوز في أمة: آمات ولا شفاتٌ، كذا قال سيبويه¹ والقياسٌ يميزه وقالوا: آمٌ وإماءٌ في أمةٍ، وقال بعضهم: أمةٌ وإموانٌ²، ولو سميت رجلاً برةً لقلت: بُرى مرةً كما فعلوا به قبل³. وإذا جاء شيء مثل "برة" لم تجمععه العرب ثم قست ألحقت التاء والواو والنون؛ لأن الأكثر مما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي على حرفين الجمع بالتاء والواو والنون ولم تكسر على الأصل، وإن سميت رجلاً وامرأة بشيء كان وصفاً ثم أردت أن تكسره كسرته على تكسيرك إياه لو كان اسماً على القياس، فإن كان اسماً قد كسرته العرب لم تجاوز⁴ ذلك، وأما والدٌ وصاحبٌ فجعلوهما كضاربٍ وإن تكلم بهما كما يتكلم بالأسماء فإن أصلهما الصفة، وإذا كسرت الصفة على شيءٍ قد كسر عليه نظيرها من الأسماء كسرتها إذا صارت اسماً على ذلك، كما قالوا في أحمر: أحامر والذين قالوا في حارث: حوارث إنما جعلوه اسماً، ولو كان صفةً لكان: حارثون، ولو سميت رجلاً بفعيلةٍ قلت: فعائلٌ وإن سميته بشيءٍ قد جمعوه فُعلاً جمعته كما جمعوه مثل: صحيفةٌ وصُحفٌ وسفينةٌ وسُفنٌ، وإن سميته بفعيلةٍ صفةً لم

يجز إلا فعائل؛ لأنه الأكثر ولو سميت به عجوز قلت: العُجْرُ5، نحو عَمودٍ وَعُمْد، وقالوا في أب: أبون، وفي أخ: أخون، لا يغير إلا أن تحذف العرب شيئاً، كما قال: وقدیننا بالأیننا6

1 انظر الكتاب 2 / 99.

2 انظر الكتاب 2 / 99.

3 الجملة في الكتاب 2 / 100: "ولو سميت رجلاً بيرة ثم كسرت لقلت: برى مثل ظلم، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية لأنه قياس".

4 لم يمثل ابن السراج لهذا النوع بمثال، وانظر الكتاب 2 / 100 فإنه مفصل فيه.

5 في الأصل: العجوز، وهو خطأ.

6 من شواهد سيبويه 2 / 101 على جمع "أب" جمعاً سالماً على "أين" وهو جمع غريب؛ لأن حق التسليم أن يكون في الأسماء الأعلام والصفات على الفعل كمسلمين ومسلمات ونحوهما. وتام البيت:

فلما تبين أصواتنا ... بكين وفديننا بالأيننا

وهو لزياد بن واصل، شاعر جاهلي، ومعناه: أنه يفخر بآباء قومه وبأماهم من بني عامر وأهم قد أبلوا في حروبهم. فلما عادوا إلى نسائهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل بلانهم في الحروب.

وانظر المقتضب 2 / 174، والمخصص لابن سيده 13 / 171، وأمالي ابن الشجري 2 / 37، والمفصل للزمخشري 110، والمختص 1 / 112، والخصائص 1 / 346، وابن يعيش 3 / 37.

(422/2)

وعثمان: لا يجوز أن تكسره لأنك توجب في تحقيره: عُثْمَيْنَ، وإنما تحقيره عُثْمَان وهذا يبين في التصغير، وما يجمع الاسم فيه بالتاء من هذه المنقوصة للمذكر كان أو لمؤنث فرجلٌ تسميه بنتٌ وأختٌ وهنتٌ وذيتٌ تقول في جمعه: بنات وذيات وهنات وفي أختٍ: أخواتٌ، وإن سميت بمساجد ومفاتيح جمعته للمذكر بالواو والنون، والمؤنث بالالف والتاء؛ لأنه جمع لا يكسر، وكذلك قالوا: سراويلاتٌ حين جاء على هذا المثال، وإن سميت بجمع يجوز تكسيه كسرتة، وإن سمعت اسماً مضافاً فهو مثل جمعه مفرد،

تقول في عبد الله كما تقول: عبدون وأسقطت النون للإضافة وإن جمعت أبا زيد
قلت1: آباء زيد؛ لأنك عرفتهم بالثاني وإن جمعت بالواو والنون قلت: أبو زيد تريد:
أبون، قال سيبويه: وسألت الخليل عن قولهم: الأشعرون فقال: كما قالوا: الأشاعرة
والمسامعة حين أراد بني مسمع، وكذلك الأعجمون كما قال بعضهم: النميرون، وليس
كل هذا النحو تلحقه الواو والنون ولكن تقول فيما قالوه2، يعني بقوله: هذا النحو
الجمع الذي جاء على معنى النسبة. قال سيبويه: وسألت الخليل عن "مقتوى ومقتوين"
فقال: هو بمنزلة النسب للأشعرين3، وقال سيبويه: لم يقولوا:

1 في الأصل "قال".

2 انظر الكتاب 2 / 103.

3 نص الكتاب 2 / 103 فقال: هذا بمنزلة الأشعري والأشعرين.

(423/2)

"مَقْتَوْن" جاءوا به على الأصل، وليس كل العرب تعرف هذه الكلمة1، وقوله: جاءوا
به على الأصل؛ لأن الواو حقها إذا تحرك ما قبلها فانفتح أن تقلب ألفاً، فإن صارت
ألفاً طرحت لالتقاء الساكنين كما قال: مصطفون وقال في تشنية المبهمة: ذان وتان
واللذان ويجمع: اللذون، وإنما حذفت الياء "في" الذي، والألف في ذا في هذا الباب
ليفرق بينهما وبين الأسماء المتمكنة غير المبهمة، وهذه الأسماء لا تضاف2.

1 الكتاب 2 / 103.

2 أي: لا تقول: هذا زيدك؛ لأنها لا تكون نكرة فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما
فيه الألف واللام.

(424/2)

ذكر العدد

مدخل

...

ذكر العدد:

الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنيتين إلى أن يبلغ [تسع] 1 عشرة وتسعة عشر، فإذا جاوز الاثنين فيما واحدة مذكر فإن أسماء العدد مؤنثة فيها الهاء، وذلك ثلاثة بنين، وأربعة أجمال، فإن كان واحده مؤنثاً أخرجت الهاء وذلك قولك: ثلاث بنات وأربع نسوة، فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت: أحد عشر وإن جاوز المؤنث العشرة فزاد عليها واحداً قلت: إحدى عشرة² في لغة بني تميم وبلغه أهل الحجاز: إحدى عشرة³، وإن زاد المذكر واحداً على أحد عشر قلت: اثنا عشر وإن له اثني عشر، حذفت النون؛ لأن عشر بمنزلة النون والحرف الذي قبل النون حرف إعراب، وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة، قلت: اثنتا عشرة وإن له اثني عشرة واثني عشرة، وبلغه أهل

1 أضفت كلمة "تسع" لأن المعنى يحتاجها.

2 في لغة بني تميم تكسر الشين من "عشرة". قال سيويوه 2 / 171: كأنما قلت: إحدى نبقة.

3 في لغة أهل الحجاز بسكون الشين من عشرة، كأنما قلت: إحدى قمر.

(424/2)

الحجاز: عشرة¹، فإذا جاوزت ذلك قلت: ثلاثة عشر وإذا زاد على اثني عشرة واحداً قلت: ثلاث عشرة، وحكم أربعة عشر وما يليها من العدد إلى العشرين من حكم ثلاثة عشر.

1 أي: بسكون الشين من "عشرة" وبكسرها في لغة تميم.

(425/2)

باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه:

وذلك قولهم: خامس خمسة، وثاني اثنين¹، وثالث ثلاثة إلى قولك: عاشر عشرة، فقولك: ثاني وثالث مشتق من اثنين وثلاثة، وبالثالث كمل العدد فصار ثلاثة، وقد

أضفته إلى العدد وهو "ثلاثة" فمعناه: أحد ثلاثة وأحد أربعة، وتقول للمؤنث: خامسة فتدخلها الهاء كما تدخل في "ضاربة" لأنك قد بنيت بناء اسم الفاعل، فإذا أضفت قلت: ثلاثة ثلاث ورابعة أربع وتقول: هذا خامس أربعة، تريد: هذا الذي خمس الأربعة، وتقول في المؤنث: هذه خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة، فإذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت: في "خامس" قلت: حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر إلى أن تبلغ إلى تسعة عشر، ويجري مجرى خمسة عشر في فتح الأول والآخر. وفي المؤنث: حادية عشرة كذلك إلى أن تبلغ تسعة عشر. ومن قال: خامس خمسة قال: خامس خمسة عشر وحادي أحد عشر "فحادي وخامس" ههنا يجران ويرفعان ولا يبنيان، وبعضهم² يقول: ثالث عشر، ثلاثة عشر، ونحوهما وهو القياس³، وليس قولهم:

1 قال الله تعالى في سورة التوبة: 40 {ثَانِيِ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} . قراءة سكون الباء سمعها من العرب.

2 انظر الكتاب 2 / 172.

3 انظر الكتاب 2 / 172-173.

(426/2)

ثالث ثلاثة عشر في الكثرة كثالث ثلاثة؛ لأنهم قد يكتفون بثالث عشر وتقول: هذا حادي أحد عشر، إذا كنَّ عشر نسوة فيهن رجل¹، ومثل ذلك: خامس خمسة، إذا كن أربع نسوة فيهن رجل كأنك قلت: هو تمام خمسة والعرب تغلب التذكير إذا اختلط بالمؤنث وتقول: هو خامس أربعة، إذا أردت به أن صير أربع نسوة خمسة [ولا] 2 تكاد العرب تتكلم به، وعلى هذا تقول: رابع ثلاثة عشر، كما قلت: خامس أربعة، فأما بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كل شيء، وبضع عشرة كتسع عشرة في كل شيء.

1 لأن المذكر يغلب المؤنث.

2 في الأصل "تكاد".

(427/2)

باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث:

تقول: ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء والإبل والغنم، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن أصله التأنيث، وقال الخليل: قولك: هذا شاة بمنزلة قولك: هذا رحمة¹ أي: هذا شيء رحمة، وتقول: له ثلاث من البط لأنك تصيره إلى بطة، وتقول: له ثلاثة ذكور من الغنم لأنك لم تحي بشيء من التأنيث إلا بعد أن أضفت إلى المذكر ثم جئت بال تفسير، فقلت: من الإبل ومن الغنم لا تذهب الهاء كما أن قولك: ذكور بعد قولك: من الإبل لا تثبت الهاء، وتقول: ثلاثة أشخاص وإن عني نساء؛ لأن الشخص اسم مذكر، وكذلك: ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة تريد: الرجل الذي هو عين القوم، وثلاثة أنفس لأن النفس عندهم إنسان، وثلاثة نسابات وهو قبيح لأن النسابة صفة فأقمت الصفة مقام الموصوف، فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه فلم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم. وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر؛ لأن أصل الدابة عندهم صفة فأجروها على الأصل وإن كان [لا] 2 يتكلم بها كأسماء. وتقول: ثلاث أفراس إذا أردت المذكر لأنه قد ألزم التأنيث، وتقول: سار خمس عشرة من بين يوم وليلة؛ لأنك ألقيت الاسم على الليالي فكأنك قلت: خمس عشرة

1 يشير إلى قوله تعالى: {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي} [الكهف: 98].

2 أضفت كلمة "لا" لأن المعنى يحتاجها.

(428/2)

ليلة، وقولك: من بين يوم وليلة تؤكد بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلية مع الليالي، وتقول: أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية، لا غير؛ لاختلاطها، قال سيبويه: وقد يجوز في القياس: خمسة عشر من بين يوم وليلة وليس بخد في كلام العرب¹، وتقول: ثلاث ذود؛ لأن الذود أنثى وليس باسم كسر عليه، فأما ثلاثة أشياء فقالوها؛ لأنهم جعلوا أشياء بمنزلة أفعال لو كسروا عليه "فعل" ومثل ذلك: ثلاثة رجلية لأنه صار بدلاً من أرجال، وزعم الخليل: أن أشياء مقلوبة كقسي²، وزعم يونس عن رؤية³: أنه قال: ثلاث أنفس على تأنيث النفس، كما قلت: ثلاث أعين⁴. واعلم: أن الصفة في هذا الباب لا تجري مجرى الاسم ولا يحسن أن تضيف إليها الأسماء

التي تعد، تقول: هؤلاء ثلاثة قرشيون، وثلاثة مسلمون؛ كراهية أن يجعل الاسم كالصفة إلا أن يضطر شاعر.

1 نظر الكتاب 2 / 174.

2 انظر الكتاب 2 / 174.

3 رؤية: واسمه عبد الله الطويل ويكنى أبا الحجاف، من فحول رجاز الإسلام، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهم، وكان وجوه أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره، مات في أيام المنصور 136-158هـ.

4 انظر الكتاب 2 / 174.

(429/2)

ذكر جمع التكسير

مدخل

...

ذكر جمع التكسير:

هذا الجمع يسمى مكسراً؛ لأن بناء الواحد فيه قد غُيِّر عما كان عليه فكأنه قد كسر؛ لأن كسر كل شيءٍ تغييره عما كان عليه، والتكسير يلحق الثلاثي من الأسماء والرباعي ولا يكادون يكسرون اسماً خماسياً لا زائداً فيه، فمتى كسروه حذفوا منه وردوه إلى الأربعة، ويكسرون ما يبلغ بالزيادة أربعة أحرف فأكثر من ذلك؛ لأنه يسوغ لهم حذف الزائد منه،

(429/2)

والذي يحذف على ضربين: ضرب يحذف ويعوض من الحذف الباء تعويضاً لازماً وضرب التعويض فيه وتركه جائزان، وسنذكر كل واحد من ذلك في موضعه إن شاء الله، وأبينة هذه الجموع تجيء أيضاً على ثلاثة أضرب: ضرب يكون اسماً للجمع، ومنها ما بني للأقل من العدد وهي العشرة فما دونها، ومنها ما هي للأكثر، والكثير ما جاوز العشرة ويتسعون فيها، فمنها ما يستعمل في غير بابه، ومنها ما يقتصر به على بناء القليل عن

الكثير، والكثير منها ما يستغنى فيه بالقليل عن الكثير، فالذي يستغنى فيه ببناء الأقل عن الأكثر فتجده كثيراً، والاستغناء بالكثير عن القليل نحو ثلاثة شسوع¹، وثلاثة قُروء، وإذا أردت أن تعرف ما يكون اسماً للجمع فهو الذي ليس له باب يكسر فيه، وتطرد الأسماء المجموعة المكسرة على ضربين: أحدهما عدته ثلاثة أحرف والآخر عدته أربعة أحرف والثلاثة على ضربين: أحدهما مذكر لا هاء فيه أو على لفظ المذكر، والآخر فيه هاء التأنيث وكذلك ما كان على أربعة أحرف، ونبدأ بالاسم الثلاثي الذي لا زائد فيه، وهو يبيء على عشرة أبنية: فُعَلٌ، فَعِلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ. وأبنية الجموع على ثلاثة عشر بناءً: فُعَلٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ، فُعْلَةٌ. وأبنية الأربعة، وفُعْلٌ وفُعْلٌ وفُعْلٌ وفُعْلٌ، وليس أفعل وإفعال للقليل، وفُعْلٌ وفُعْلٌ أخوان وهما للكثير، وفُعْلَةٌ وفُعْلَةٌ ومؤنثاهما يجريان مجراهما، والثلاثي يبيء أكثره على بناء هذه الأربعة، وفُعْلٌ وفُعْلٌ أخوان، وليس أفعل وإفعال أخوين؛ لأن ما يبيء على فعال يبيء فيه بعينه كثيراً فُعْلٌ، وفُعْلٌ وفُعْلٌ أيضاً للكثير وما لم يخص القليل ولا الكثير فيهما فهو اسم للجمع، وأسماء الجمع منها: فُعْلٌ وفُعْلٌ إلا أن يكون مقصوراً من فُعْلٍ وفُعْلَةٍ وفُعْلَةٍ إن لم تكن مقصورة من فُعْلَةٍ وفُعْلٍ.

1 قال سيبويه 2/ 179: فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد، كما قالوا: ثلاثة شسوع، فاستغنوا بها عن أشساع. وانظر ابن يعيش 2/ 25 وانظر البحر المحيط 2/ 187.

(430/2)

الأول: من أبنية الجموع فُعَلٌ:

فُعْلٌ كسروا "فَعَل" على "فُعْل" وهو قليل قالوا: أَسَدٌ وأُسَدٌ، وقد جاء في "فَعَل" "فُعْل" وهو قولهم: الفُلُكُ للواحد وللجمع الفُلُكُ وهو اسم للجمع لا يقاس عليه، وقالوا: أركن وركنٌ، وبعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصَفٌ وقد جاء في "فَعْل" : رَهْنٌ ورَهْنٌ، فُعْلٌ: اسم للجمع ولتأول أن يتأول أن "فُعْل" مخفف "فَعْل" وأن "فَعْل" مقصور من "فُعْل" وكيف كان الأمر فهو بمنزلة اسم للجمع لا يقاس عليه، وقالوا فيما أعلت عينه: دارٌ ودورٌ، وساقٌ وسوقٌ، ونابٌ ونيبٌ فهذا في الكثير.

الثاني: فَعْلٌ:

قالوا: أَسَدٌ وأُسَدٌ، فهذا مما يدل على أن "فُعْل" في ذلك الباب مخفف من "فُعْل"

وكسروا "فَعَلَ" عليه، قالوا: نَمَرٌ وَنَمْرٌ، قال الراجز:

فيها عَيَّيلٌ أُسُوْدٌ وَنَمْرٌ¹

وهو عندي مقصور عن فُعُولٍ حذفت الواو وبقيت الضمة، والذين قالوا: أُسَدٌ وَقُلْتُكُ ينبغي أن يكون خففوا "فُعُل" والقياس يوجب أن يكون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد.

الثالث: فَعَلَّةٌ:

جَمَعُوا "فَعُل" عليه قالوا: رَجُلٌ وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ استغنوا بها عن أرجال.

1 من شواهد سيبويه 2/ 179 على جمع "نمر على نمر" كما جمع: أسد على أسد، والرجز لحكيم بن معية، راجز إسلامي معاصر للعجاج، وصف قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر.

وانظر: المقتضب 2/ 203، والصاحبي 382، وشرح السيرافي 6/ 187، وابن يعيش 5/ 18 و10/ 92.

(431/2)

الرابع: فِعْلَةٌ:

كسروا عليه ثلاثة أبنية: فَعُلٌ وَفُعُلٌ وَفُعْلٌ، وذلك قولهم: فَفَعٌ¹ وَفَفَعَةٌ، وَجَبٌ² وَجِبَاءٌ وهو اسم جمع، وقالوا في المعتل: عُوْدٌ وَعَوْدَةٌ، وَزَوْجٌ وَزَوْجَةٌ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ، وبعض يقول: ثَبْرَةٌ فأما فِعْلٌ فنحو: حَسَلٌ³ وَحَسَلَةٌ، وَقِرْدٌ وَقِرْدَةٌ للقليل والكثير، وقالوا فيما اعتلت عينه: دِيكٌ وَدِيكَةٌ وَكَيْسٌ وَكَيْسَةٌ وفيل وفيلة. وأما فُعْلٌ فنحو حُجْرٌ⁴ وَحِجْرَةٌ وَخُرْجٌ⁵ وَخِرْجَةٌ وَكُرْزٌ⁶ وَكِرْزَةٌ، وهو كثير ومضاعفه حُبٌ وَحَبِيَّةٌ.

الخامس: فَعِيلٌ:

جاء فَعُلٌ على فَعِيلٍ، قالوا: كَلَبٌ وَكَلِيبٌ، وهو اسم للجمع لا يقاس عليه، وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ، وجاء فيه فِعْلٌ قالوا: ضَرَسٌ وَضَرِيسٌ.

السادس: أَفْعُلٌ:

وهو يجيء جمعاً لخمسة أبنية: فَعْلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فِعْلٌ، فُغْلٌ، فأما فَعْلٌ فنحو كَلَبٍ وَأَكْلَبٌ وَفَلَسٌ وَأَفْلَسٌ، وَأَفْعُلٌ في الثلاثي إنما يكون لأقل العدد وأقل العدد العشرة فما دونها والمضاعف يجري هذا المجرى، وذلك ضَبٌّ وَأَضَبٌ وبنات الياء والواو بهذه المنزلة

تقول: طَبَّيَّ وَأَطْبَبَ، وَدَلَّوْ وَأَذَلَّ، كان الأصل: أَطْبَوْ وَأَدَلَوْ، ولكن الواو لا تكون لامًا في الأسماء

1 فقع: وقع بالكسر والفتح، الأبيض الرخو من الكمأة وهو أردؤها.

2 الجب: الكمأة الحمراء.

3 حسل: ولد الضب حين يخرج من بيضته. انظر الحيوان 1/ 212.

4 حجر: الفرس الأنثى، ولم يدخلوا فيه الهاء لأنه اسم لا يشركه المذكر فيه.

5 خرج: نوع من الأوعية "جوالق".

6 كرز: ضرب من الجوالق أو الجوالق الصغيرة.

(432/2)

وقبلها متحرك فقلبوها ياء وكسروا ما قبلها. وجاء في المعتل العين: ثَوَّبٌ وَثَوَّبٌ، وَقَوُسٌ وَأَقْوُسٌ وذلك قليل. وقالوا: أَيْرٌ وَأَيْرٌ، وقد جاء أَفْعَلٌ في الكثير أيضًا جمع فَعْلٍ، قالوا: أَكَفَّ.

الثاني: فَعَلٌ نحو زَمِنَ وَأَزْمِنَ، وقالوا في المعتل: عَصَا وَأَعْص بدلا من أعصاء.

الثالث: فَعْلٌ نحو ضَلَعٍ وَأَضْلَع.

الرابع: فَعْلٌ.

نحو ذَنِبٍ وَأَذُوبٍ، وَقَطَعَ وَأَقْطَعَ، وَجَرَّ وَأَجَرَّ، وَرَجَلَ وَأَرْجَلَ، إلا أنهم لا يجاوزون "أَفْعَلٌ" في القليل والكثير.

الخامس: فُعْلٌ:

رَكَنٌ وَأَرْكَنٌ، وجاء في "فُعْلٌ" مما اعتلت عينه: دَارٌ وَأَدْوَرٌ، وَسَاقٌ وَأَسْوَقٌ، وَنَارٌ وَأَنُورٌ، وقال يونس: وما جاء مؤنثًا من "فُعْلٌ" من هذا الباب فإنه يكسر على أَفْعَلٍ 1، وقال سيبويه: لو كان هذا صُحَّ للتأنيث لما قالوا: رَحَا وَأَرْحَاء، وَقَفَّ ًا وَأَقْفَاء، في قول من أَنَّثَ الْقَفَا وقال في جمع قَدَمٍ: أَقْدَامٌ 2، وَأَفْعَلٌ إنما هو مستعار في فُعْلٍ، وإنما حقه "أَفْعَالٌ" في القليل ولكنهم قد يدخلون بعض هذه الجموع على بعض؛ لأن جمعها إنما هو جمع اسم ثلاثي.

السابع من أبنية الجموع: فِعَالٌ:

وهو جمع خمسة أبنية: فَعْلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعْلٌ، فَعْلٌ. فأما فَعْلٌ فهو كَلْبٌ وَكِلَابٌ، وربما

كان في الحرف الواحد لغتان قالوا: فَرَحَ وفُرحَ وفِرَاحَ؛ لأن فُعولاً أختُ فِعَالٍ،
والمضاعف يجري هذا المجرى، قالوا: ضَبَّ وضَبَّابٌ، وصَكَّ وصِكَّاكٌ، والمعتل مثله
وقالوا: ظَنِّي وظَبَاءٌ، ودَلُّ ودِلَاءٌ، وقالوا فيما اعتلت عينه: سَوَّطٌ وسَيَّاطٌ، ولم يستعملوا
فُعولاً حينما

1 انظر الكتاب 2 / 187.

2 انظر الكتاب 2 / 187.

(433/2)

اعتلت عينه من ذوات الواو، وقد يجيء خَمْسَةُ كِلَابٍ يراد به خمسة من الكلاب أي:
من هذا الجنس، وكان القياس خَمْسَةُ أَكْلَبٍ؛ لأن "أَفْعَل" للقليل وفعالاً للكثير، وأما
فَعَلٌ فيجمع في الكثير على فِعَالٍ أيضاً نحو جَمَلٍ وجِمَالٍ وهو أكثر من فُعوْلٍ، وأما فَعْلٌ
فنحو رَجُلٍ ورجَالٍ، وسَبْعٍ وسِبَاعٍ، وأما فَعْلٌ فنحو بَنَرٍ وبَنَارٍ وذُنْبٍ وذَنَابٍ، ومضاعفه
زِقٌّ وزِقَاقٌ والمعتل نحو رِيحٍ ورياحٍ، وأما فَعْلٌ فنحو جُمَدٍ وجِمَادٍ وقُرْطٍ وقِرَاطٍ ومضاعفه
خُصٌّ وخِصَاصٌ وعُشٌّ وعِشَاشٌ والمضاعف فيه كثير.
الثامن من المجموع: فُعوْلٌ:

وقد جاء جمعاً لسته أبنية: فَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ وفَعْلٌ، فأما فَعْلٌ فإذا جاوز
العشرة فإنه قد يجيء على "فُعوْل" قال: نَسَرَّ ونُسُورٌ وبَطَنٌ وبُطُونٌ والمضاعف مثله:
صَكَّ وصُكُوكٌ، وَبَتَّ¹ وبُتُوتٌ، وبنات الباء والواو مثله قالوا: ثُدِّي وثُدِّي، ودَلُّ ودُلِّي،
فهو فُعوْلٌ وذلك يبين في التصريف، وفَوَّجَ وفُتُوجٌ وبَحَّرَ وبُحُورٌ وبَيَّتَ وبُيُوتٌ، ابتزت
فُعوْلُ الباء كما ابتزت فِعَالُ الواو، فأما "فَعْلٌ" فيجمع في الكثير على فُعوْلٍ نحو أَسَدٍ
وأُسُودٍ وذكرٍ ودُكُورٍ وهو أقل من فِعَالٍ والمضاعف فيه قياسه فُعوْلٌ، فالذي جاء على
أفعَالٍ نحو لَبَّ² وأَلْبَابٍ، والمعتل: نحو قَفَّ³ وقَفُفِيَّ وقَفُفِيَّ، وعَصَا وعُصَيَّ وعِصِيَّ،
وانما كسرت الفاء من أجل الباء والكسرة، والمعتل العين نحو نَابٍ ونُيُوبٍ، وقال بعضهم
في سَاقٍ: سَتُوقٌ³ فهمزوا، وأما فَعْلٌ فنحو نَمَرٍ ونَمُورٍ ووَعِلٍ ووُعوْلٍ وأما فِعَالٌ فنحو
ضَلَعٍ وضُلُوعٍ وإِرَمٍ وأُرُومٍ، وأما فَعْلٌ فنحو جَمَلٍ وخُمُولٍ وعِرْقٍ وعُرُوقٍ،

1 بت: ضرب من الطيالة غليظ أخضر، والبت: القطع المستأصل.

2 لب: ما يشد على صدر الدابة أو الناقة.
3 في الكتاب 2 / 187، وقال بعضهم: ستوق، فيهمز كراهية الواوين والضممة في الواو.

(434/2)

وَشَسَّعَ وَشَسَّوْعَ، استغنوا فيها عن بناء أدنى العدد، والمضاعف: لَصَّ وَلُصُّوَصَّ والمعتل:
فِيلٌ وفُيُولٌ وِدِيكٌ وُدُيُوكٌ، وأما فَعَلٌ فنحو بُرَجٍ وُبُرُوجٍ وَخُرْجٍ وَخُرُوجٍ.
التاسع من أبنية الجموع: فِعَالَةٌ:
جاء في فَعَلٍ فُعُولَةٌ وفِعَالَةٌ، وزعم الخليل: إنما أرادوا أن يحققوا التأنيث نحو الفِحَالَةِ 1،
يعني تأنيث الجمع، وجاء في فَعَلٍ: جَمَلٌ وَجِمَالَةٌ وَحَجَرٌ وَحِجَارَةٌ وقالوا: أَحْجَارٌ.
العاشر من أبنية الجموع: فُعُولَةٌ:
جاء في فَعَلٍ فُعُولَةٌ، نحو بَعَلٍ وَبُعُولَةٍ، وَعَمٌّ وَعُمُومَةٌ، وجاء فيما اعتلت عينه: عَيْرٌ وَعَيْرُورٌ
وَحَيْطٌ وَحَيُوطٌ.

الحادي عشر: فِعْلَان:

وهو لأربعة أبنية: فَعَلٌ وفَعْلٌ وفُعْلٌ وفُعْلٌ؛ فأما فَعَلٌ فنحو خَرَبَ 2 وخَرَبَانِ، وَبَرَقَ
وَبَرَقَانِ في الكثير، وفي المعتل: جَارٌ وَجِيرَانٍ وَقَاعٌ وَقِيْعَانٌ وقل فيه فِعَالٌ، وألزموه
"فِعْلَان" وقد يستغنى فيه بأفعال نحو مَالٍ وَأَمْوَالٍ. وأما فَعَلٌ فنحو جَحَلَ وَجِحْلَانٍ،
ورَأَلَ 3 ورئِلَانٍ وفيما اعتلت عينه نحو ثَوْرٍ وَثِيرَانٍ وَقَوْزٍ وَقِيْزَانٍ وهو قطعة من الرمل.
وأما فَعْلٌ فنحو رُئِدَ 4 ورئِدَانٍ وهو فَرَخُ الشجرة وَصِنُو وصِنَوَانٍ وَقَتْنُو وَقَتْنَوَانٍ، وأما فُعْلٌ
فنحو حُشٍّ وَخُشَانٍ وقالوا: حُشَّانٌ لأن

1 انظر الكتاب 2 / 176.

2 الحرب: ذكر الحبارى. وانظر حياة الحيوان 1 / 263.

3 رأل: ولد النعام.

4 رئد: ترب أو فرخ الشجرة.

(435/2)

"فِعْلَان" و "فُعْلَان" أُختِنا وجاء في المعتل من بنات الواو التي هي عين فِعْلَان انفردت به فِعْلَان نحو عُودٍ وَعِيدَانٍ وَعُودٍ وَغِيلَانٍ وَكُوزٍ وَكِيزَانٍ وَخُوتٍ وَحِيتَانٍ وَتُونٍ وَنِينَانٍ.
الثاني عشر: فُعْلَان:

وهو لأربعة أبنية: فَعَلٌ وَفَعَلٌ وَفَعِلٌ وَفُعِلٌ جاء في الكثير جمعاً لِفَعَلٍ نحو جَمَلٍ وَجُمْلَانٍ وَسَلَقٍ وَسُلُقَانٍ، وجاء فَعَلٌ على فُعْلَانٍ نحو ثَعْبٍ وَثُعْبَانٍ وَبَطْنٍ وَبَطْنَانٍ وَظَهْرٍ وَظُهُرَانٍ، وجاء في فِعْلٍ نحو ذَنْبٍ وَذُنْبَانٍ وفي مضاعفه: زَقٌّ وَزُقَانٌ وجاء في "فُعْلٍ" في المضاعف نحو خُشٍّ وَخُشَّانٍ جميعاً.

الثالث عشر: أفعالٌ جاءت جمعاً لعشرة أبنية:

فَعَلٌ، فَعِلٌ، فُعْلٌ، فُعِلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فَعِلٌ، فُعِلٌ، فُعْلٌ، فُعِلٌ.

فأما فَعَلٌ فنحو جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ وَجَبَلٍ وَأَجْبَالٍ وَأَسَدٍ وَأَسَادٍ وهذا لأدنى العدد، وفي المعتل: قَاعٌ وَأَقْوَاعٌ وَجَارٌ وَأَجْوَارٌ ويستغنى به عن الكثير في: مَالٍ وَأَمْوَالٍ وَبَاعٌ وَأَبْوَاعٍ، وأما فَعَلٌ فقد جاء جمعه "أفعال" وليس ببابه فقالوا: زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ، وقال الأعشى:
وزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَرْزَادِهَا¹

1 من شواهد سيبويه 2/ 176 على جمع "زند" على أرناد وهو جمع شاذ، لأن باب "فَعَلٌ" حكمه أن يكسر في القليل على "أفعال" وهو عجز بيت صدره:
وجدت إذا اصطلحوا خيرهم ... وزندك أثقب.....

وهو من قصيدة يقولها لقيس بن معد يكرب الكندي، أي: إذا اصطلحت القبائل كنت خيرها وأدعائها إلى الصلح واجتماع الكلمة، وضرب ثقب زنده مثلاً لكثرة خيرهِ وسعة معروفهِ. وانظر: المقتضب 2/ 196، والديوان 73، والموجز 104.

(436/2)

وقالوا في المضاعف: جَدٌّ وَأَجْدَادٌ وفيما اعتلت عينه لأدنى العدد: سَوَاطٍ وَأَسْوَاطٌ وقد يقتضرون عليها للقليل والكثير نحو لَوْحٍ وَأَلْوَحٍ وَنَوْعٍ وَأَنْوَاعٍ وَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ للقليل. ومما جاء أفعالٌ لأكثر العدد وذلك نحو قَتَبٍ وَأَقْتَابٍ وَرَسَنٍ وَأَرْسَانٍ وقد جاء في فَعَلٍ للكثير قالوا: أَرَادَ¹، ومضاعف "فَعَلٍ" أفعالٌ لم يجاوزوه في القليل والكثير نحو لَبَبٍ وَأَلْبَابٍ وَمَدَدٍ وَأَمْدَادٍ وَفَنٍّ وَأَفْنَانٍ كما لم يجاوزوا الأقدامَ والأرسانَ²، والمعتل اللام من فَعَلٍ نحو صَفَا³ وَأَصْفَاءٍ وَصُفِيٍّ وَصَفٍّ وَأَقْفَاءٍ، وقالوا: أَرْحَاءٍ في القليل والكثير. قال أبو بكر:

ومن ذكرى قَتَبَ إلى هذا الموضع فهو في الصنف الأول في باب فَعَلَ، وأما فَعِلَ فنحو كَبِدَ وأكباد وفَخَذَ وأفخاذٍ ومَرَّ وأَمَارَ، وقلما يجاوزُ بِفَعِلَ هذا الجمع. فأما فَعِلَ فنحو صِلَعَ وأضلاعٍ وإِرَمَ 4 وأرماءٍ، وأما فَعُلَ فنحو عَضُدٍ وأعضاءٍ وعَجَزٍ وأعجازٍ، اقتصرُوا على أفعالٍ في "عَضُدٍ" وأما فَعُلَ فنحو عُنُقٍ 5 وأعناقٍ، وطُنْبٍ 6 وأطنابٍ، مقتصرًا عليه في جمع "طُنْبٍ" وأما فَعُلَ فنحو رُبْعٍ وأرباعٍ ورُطْبٍ وأرطابٍ وأما فَعِلَ فنحو إِبِلٍ وآبَالٍ وأما فَعُلَ فنحو حِمْلٍ وأحمالٍ وجَذَعٍ وأجذاعٍ، ومما استعمل فيه للقليل والكثير: خَمْسٌ وأخماسٌ وشَبَرٌ وأشبارٌ وطُمَرٌ وأطمارٌ، والمعتل نحو نَحِيٍّ وأنحاءٍ وفيما اعتلت عينه: فِيلٌ وأفيالٌ وجِيْدٌ وأجياذٌ ومِيلٌ وأميالٌ في القليل، وقد يقتصر فيه على أفعال.

قال سيبويه: وقد يجوز أن يكون أصل "فِيلٍ" وما أشبهه فُعَلًا، كسر

1 أرَاد: جمع رئد، وهو الترب.

2 أي: لم يجاوزوا الأفعال كما لم يجاوزوا الأقدام والأرسان.

3 صفا: يقال صفا: خلص من كل شيء فهو "صفي".

4 إرم: حجارة تنصب علمًا في المغارة.

5 عنق: وعنق، وصلة ما بين الرأس والجسد.

6 طنْب: وطنب، حبل الخباء والسرادق ونحوهما.

(437/2)

من أجل الياء كما قالوا: أبيضٌ 1 وبيضٌ، قال أبو الحسن الأخفش: هذا لا يكون في الواحد إنما للجميع. وإنما اقتصرهم على أفعالٍ كقولهم: أَمِيالٌ وَأَنِيَابٌ وقالوا: رِيحٌ وأرواحٌ 2، فأما فَعُلَ فَجُنْدٌ وأجنادٌ، وبُرْدٌ وأبرادٌ في القليل، وربما استغنوا به في الكثير نحو رُكْنٍ وأركانٍ وَجُزءٍ وأجزاءٍ وَشَفَرٍ وأشفارٍ ومضاعفه: حُبٌّ وأحبابٌ، والمعتل: مُدَيٌّ وأمدادٌ لا يجاوز به 3، وفيما اعتلت عينه: عُودٌ وأعوادٌ وَغُولٌ وأغوالٌ وَخُوتٌ وأحواتٌ وَكُوزٌ وأكوازٌ في القليل.

1 زيادة من سيبويه 2 / 187 لإيضاح المعنى.

2 هذا في بنات الواو من "فعل".

3 أي: لقلته في هذا الباب لا يجاز به.

باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأنيث في الجمع:

فَعَلٌ، فَعَلٌ، فَعِلٌ، فُعُولٌ، فُعُولٌ، فِعَالٌ، فِعَالٌ، فِعْلَانٌ، فِعْلَانٌ، فَعْلَاتٌ، فَعْلَاتٌ، فَعْلَاءٌ، أَفْعَلٌ، وإنما يقع فَعْلٌ في الباب الثاني وهو ما الفرق بين جمعه وواحدة الهاء فقط.

هذه أبنية الجمع فيه:

فأما أبنية الأسماء المجموعة فستة: فَعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، وَفُعْلَةٌ، وَفُعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، وَفَعْلَةٌ. الأول: فَعْلَةٌ: جمعها بالتاء في أدنى العدد، وتفتح العين فتقول: فَعْلَاتٌ نحو جَفْنَةٍ وَجَفَنَاتٍ فإذا جاوزت أدنى العدد صار على فَعَالٍ مثل قِصَاعٍ وقد جاء على فُعُولٍ وهو قليل مثل: مَأْنَةٌ وَمُنُونٌ والمَأْنَةُ أسفل البطن وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، وبنات اليباء والواو بهذه المنزلة، وكذلك المضاعف فالمعتل نحو رَكُودَةٍ وَرِكَاءٍ وَقَشُودَةٍ وَقِشَاءٍ وَرِكَوَاتٍ وَقَشَوَاتٍ وَطَبِيبَةٍ وَطَبِيبَاتٍ، والمضاعف نحو سَلَّةٍ وَسَلَاتٍ، فأما ما اعتلت عينه فإذا أردت أدنى العدد ألحقت التاء ولم تحرك العين وذلك نحو عَيْبَةٍ وَعَيْبَاتٍ وَعِيَابٍ، وَضَيْعَةٍ وَضَيْعَاتٍ وَضِيَاعٍ، وَرَوْضَةٍ وَرَوْضَاتٍ وَرِيَاضٍ، وقد قالوا: نَوْبَةٌ وَنُوبٌ وَدَوْلَةٌ وَدُؤُلٌ وَجُوبَةٌ¹ وَجُوبٌ، ومثلها: قَرْيَةٌ وَقُرَى، وَنَزْوَةٌ وَنُزَى، وَفَعْلَةٌ من بنات اليباء على "فَعِلٌ" نحو خَيْمَةٍ وَخَيْمٍ.

1 جوبة: حفرة مستديرة، والفرجة في السحاب وفي الجبال.

الثاني: فَعْلَةٌ، وهو بمنزلة فَعْلَةٍ، وإن جاء شيء من بنات الواو واليباء والمضاعف أجري مجرى الضرب وهو عزيز، وذلك قولك: رَحْبَةٌ وَرَحَبَاتٌ وَرَقَبَةٌ وَرَقَبَاتٌ وَرِقَابٌ، ولم يذكر سيبويه مثلاً لما اعتلت لامه¹، فأما ما اعتلت عينه فيكسر على "فِعَالٍ" قالوا: نَاقَةٌ وَنِبَاقٌ وقد كسر على "فِعَالٍ" قالوا: قَامَةٌ وَقِيمٌ، وَتَارَةٌ وَتِيرٌ. قال الراجز: يَقُومُ تَارَاتٍ وَبِمَشْيِ تِيرَا²

فَكَأَنَّ "فِعَالٍ" في هذا الباب مقصورة من فِعَالٍ.

الثالث: فَعْلَةٌ، تجمع [على] 3 فَعْلَاتٍ، نحو رَكْبَةٍ وَرُكْبَاتٍ، وَغُرْفَةٍ وَغُرْفَاتٍ، فإذا أردت

الكثير كسرتة على "فَعَلٍ" قلت: رَكَبَ وَغُرِفَ، وقد جاء: نُقِرَ وَنَقَارَ وَبُرِمَ وَبِرَامَ، ومن العرب 4 من يفتح العين فيقول: رَكَبَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ، وبنات الواو بهذه المنزلة نحو خُطْوَةٌ وَخُطُوتٌ وَخُطَى ومن العرب 5 من يسكن فيقول: خُطُوتٌ، وبناء الياء نحو كُليّة وكُلَى ومُديّة ومُدَى، اجتزءوا ببناء الأكثر، ومن خفف قال: كُليّاتٌ ومُدَيّاتٌ، والمضاعف يكسر على "فَعَلٍ" مثل ركبة ورَكَب، وقالوا: سُرَاتٌ وسُرَرٌ ولا يحركون العين لأنها كانت مدغمةً، والفِعَالُ في المضاعف كثير نحو جَلالٍ وقِبابٍ والمعتل العين نحو دَوْلَةٍ ودُولَاتٍ ودُولٍ.

الرابع: فِعْلَةٌ، نحو ما في القليل بالألف والتاء وتكسر العين، نحو

1 انظر الكتاب / 188.

2 من شواهد سيبويه 2 / 188 على جمع "تارة" على "تير" والقياس "تيار" بالألف؛ لأن تارة "فعلة" في الأصل كرحبة، وجمع رحبة رحاب، إلا أن المعتل من "فعال" قد تحذف ألفه، كما قالوا: ضيعة وضيع؛ طلبًا للخفة لثقله بالاعتلال، ومعنى يقوم: يثبت قائمًا غير ماشٍ، ولم ينسب هذا إلى قائل معين. وانظر: كتاب إيضاح شواهد الإيضاح 171، والصحاح 1 / 292، والموجز 108.

3 أضفت "على" لإيضاح المعنى.

4 انظر الكتاب 2 / 182.

5 انظر الكتاب 2 / 182.

(440/2)

سِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٍ وَكِسْرَةٍ وَكِسْرَاتٍ. ومن العرب من يفتح العين [فيقول] 1: سِدْرَاتٌ وَكِسْرَاتٌ 2، فإن أردت الكثير قلت: سِدْرٌ. ومن قال: غُرَفَاتٌ فخفف قال: سِدْرَاتٌ، وقد يريدون الأقل 3 فيقولون: كِسْرٌ وَفَقْرٌ في القليل لقلة استعمالهم التاء في هذا الباب. والمعتل اللام فيه نحو لَحِيَةٍ وَلَحَى وَفَرِيَةٍ وَفَرَى وَرِشْوَةٍ وَرِشَا، اجتزءوا بهذا عن التاء، ومن قال: كِسْرَاتٌ قال: لَحِيَاتٌ والمضاعف: قِدَّةٌ 4 وَقِدَاتٌ وَقِدَّةٌ وَرِبَّةٌ وَرِبَاتٌ وَرِبٌّ، وقد جاء "فِعْلَةٌ" على "أَفْعَلٍ" قالوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمَ، وَشِدَّةٌ وَأَشَدَّ، ولم تجمع رِشْوَةٌ بالتاء ولكن من أسكن قال: رِشْوَاتٌ؛ لأنَّ الواو لا تعتل في الإسكان هنا، والمعتل العين: قِيَمَةٌ وَقِيَمَاتٌ وَرِبَّةٌ، وَقِيَمٌ وَرِبٌّ.

الخامس: فَعَلَّةٌ، نحو نَعْمَةٍ وَمَعْدَةٍ وَمَعْدٍ، وذلك أن تجمع بالتاء ولا تغير.
السادس: فُعْلَةٌ، نحو تُحْمَةٍ وَتُحْمٍ وَتُحْمَةٍ وَتُحْمٍ، وليس هذا كَرُطْبَةٍ وَرُطْبٍ، ألا ترى أن
الرطب مذكّر كالْبَرِّ وهذا مؤنث كالظُّلَمِ والغُرْفِ.

1 "فيقول" أضيفت لإيضاح المعنى.

2 انظر الكتاب 2 / 182.

3 في الأصل "الأول" ولا معنى لها.

4 قدة: القدة: القطعة من الشيء، والفرقة، والطريقة من الناس.

(441/2)

باب ما يكون من بنات الثلاثة واحداً يقع على الجميع:
ويكون واحداً على بنائه من لفظه إلا أنه [مؤنث] 1 تلحقه الهاء للفصل، وهذا الباب
حقه أن يكون لأجناس المخلوقات وهي تجيء على تسعة أبنية.
الأول: فَعْلَةٌ: نحو طَلْحَةٍ وَطَلْحٍ، وَتَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَصَخْرَةٍ وَصَخْرٍ، وإذا أردت
القليل جمعت بالتاء، وربما جاءت الفَعْلَةُ على فِعَالٍ نحو سَخْلَةٍ وَسَخَالٍ، وبهمةٍ وبَهَامٍ
وهم شبهوها بالقَصَاعِ 2. وقال بعضهم: صَخْرَةٌ وَصُخُورٌ، وبنات الباء والواو نحو مَرْوَةٍ 3
وَمَرٍ، وَسَرَوَةٍ 4 وَسَرٍ. وقالوا: صَعُودَةٌ 5 وَصِعَاءٌ، وَشَرِيَّةٌ 6 وَشَرِيٌّ، والمضاعف نحو حَبَّةٍ
وَحَبٍّ، والمعتل العين نحو جَوْزَةٍ وَجُوزٍ، وَبَيْضَةٌ وَبَيْضٌ وَبَيْضَاتٍ، وقد قالوا: رَوْضَةٌ
ورِياضٌ.

الثاني: فَعْلَةٌ: وهي مثل فَعْلَةٍ، قالوا: بَقَرَةٌ وَبَقَرٌ وَبَقَرَاتٌ، وقالوا:

1 زيادة من سيبويه 2 / 183 لإيضاح المعنى.

2 القصاع: جمع قصعة، وهي الضخمة تشبع العشرة.

3 المروة: حجارة بيضاء براقية، تكون فيها النار وتقدح منها النار.

4 السروة: تقع في النبات فتأكله.

5 صعوة: صغار العصافير، ويقال: صعوة واحدة وصعو كثير، والأنثى: صعوة.

6 الشرية: الحنظل، وقيل: شجر الحنظل، وقيل: ورقه، وجمعها: شري.

(442/2)

أَكْمَةً وَإِكَامً وَبَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ نَحْوَ حَصَى وَحَصَاةٍ، وَقَطَاً وَقَطَوَاتٍ، وَقَالَ:
أَضَاءَةً 1 وَأَضَى، وَإِضَاءً مِثْلَ إِكَامٍ وَأَكَمَ، وَقَالُوا: حَلَقَ وَفَلَكٌ ثُمَّ قَالُوا: حَلَقَةٌ وَفَلَكَةٌ،
فَخَفَفُوا فِي الْوَاحِدِ حَيْثُ أَحَقَّوهُ الزِّيَادَةَ وَغَيَّرُوا الْمَعْنَى، هَذَا لَفْظُ سَبِيوِيهِ، قَالَ: وَزَعَمَ
يُونُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: حَلَقَةٌ 2، وَالْمَعْتَلُ 3 الْعَيْنُ: هَامٌ وَهَامَةٌ وَهَامَاتٌ، وَرَاحٌ
وَرَاخَةٌ وَرَاحَاتٌ، وَسَاعَةٌ وَسَاعٌ وَسَاعَاتٌ.

الثالث: فَعِلَّةٌ: نَحْوُ نَبَقَةٍ وَنَبَقَاتٍ وَنَبَقَ، فَلَمْ يَجَاوِزُوا هَذَا.

الرابع: فِعْلَةٌ: نَحْوُ عِنَبَةٍ وَعِنَبٍ، وَإِبْرَةٍ وَإِبْرَاتٍ، وَهُوَ فَسِيلُ الْمُقْلِ.

الخامس: فُعْلَةٌ: نَحْوُ سَمَرَةٍ وَسَمَرٍ وَسَمَرَاتٍ.

السادس: فُئْلَةٌ: نَحْوُ بُسْرَةٍ وَبُسْرٍ.

السابع: فُعْلَةٌ: نَحْوُ عُشْرٍ وَعُشْرَةٍ، وَرُطَبٍ وَرُطْبَةٍ وَرُطْبَاتٍ، وَيَقُولُ نَاسٌ 4 لِلرُّطْبِ:

أَرْطَابٌ مِثْلَ عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ، وَهَذَا عِنْدِي إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهُ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْيَاءِ:
مُهَاءٌ وَمُهْيٌ وَهُوَ مَاءُ الْفَحْلِ فِي رَحِمِ النَّاقَةِ.

الثامن: فِعْلَةٌ: نَحْوُ سِلْقَةٍ وَسِلْقٍ وَسِلْقَاتٍ. وَقَدْ قَالُوا: سِدْرَةٌ وَسِدْرٌ، وَقَالُوا: لِفَحَّةٍ وَلِفَاحٌ،

وَفِي الْمَضَاعِفِ: حِقَّةٌ وَحِقَاقٌ، وَقَالُوا: حَقَّقٌ، قَالَ الْمَسِيْبُ بْنُ عَلَسٍ:

قَدْ نَالَنِي مِنْهُمْ عَلَى عَدَمٍ ... مِثْلُ الْفَسِيلِ صِغَارُهَا الْحَقَّقُ 5

1 الأضائة بفتح الهمزة: المستتقع من سيل وغيره.

2 انظر الكتاب 2 / 183.

3 أضفت كلمة "والمعتل" لإيضاح المعنى.

4 انظر الكتاب 2 / 184.

5 من شواهد سبوييه 2 / 184، على جمع حقة على حقق والمستعمل تكسيرها على

"حقاق" والحقة التي استحقت أن تركب، ويضربها الفحل من النوق. مدح قومًا وهبوا له

أذوادًا من الإبل، شبه صغارها بفسيل النخل، والفسيل صغار النخل، واحدها: فسييلة.

وانظر اللسان 11 / 339، وشرح السيرافي 5 / 45، والمخصص 7 / 21.

والمعتل العين نحو تِنَّةٍ وتِنٍ وتِنَاتٍ، وطِنٍ وطِنَةٍ وطِنَاتٍ، قال سيبويه: وقد يجوز أن يكون هذا "فُعَلًا" 1.

التاسع: فُعَلَّةٌ: نحو دُخْنَةٍ ودُخْنٍ ودُخْنَانٍ، ومن المضاعف: دُرَّةٌ ودُرٌّ ودُرَاتٌ، وقالوا: دُرَّرٌ كما قالوا: ظَلَمَ، ومن المعتل العين: ثُومَةٌ 2 وثُومٌ وثُوماتٌ، وصُوفَةٌ وصُوفَاتٌ وصُوفٌ.

1 انظر الكتاب 2/ 189.

2 تومة: اللؤلؤة، والتومة: القرط فيه حبة.

(444/2)

باب ما جاء لفظ واحده وجمعه سواء:

وقالوا: خَلْفَاءٌ للجميع، وخَلْفَاءٌ واحده، وطَرَفَاءٌ مثله، وهذا عندي إنما يستعملُ فيهما ليحقر الواحدُ منه، قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي 1، قال: واحدُ الطرفاءِ طرفةٌ، وواحدُ القُصْبَاءِ قَصْبَةٌ، وواحدُ الحَلَفَاءِ حَلْفَةٌ تكسر اللام مخالفةً لأختيها.

1 في اللسان 1/ 402 قال الأصمعي: حلقة، بكسر اللام.

(445/2)

باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث:

اعلم: أن ما كان أصله "فُعَلًا" كسر على "أَفْعِلٍ" نحو يَدٍ وأَيْدٍ، وفي الكثير على "فِعَالٍ" و"فُعُولٍ" وذلك: دِمَاءٌ مدمي، فإن كان "فَعَلٌ" كسر في القليل على "أَفْعَالٍ" وذلك أبٌ وآباء. وزعم يونس أنه يقول: أخ وآخاء، وقال: إخوان 1، وبنات الحرفين تكسر على قياس نظائرها التي لم تحذف. وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث، فإنهم يجمعونها بالتاء وبالواو والنون، كأنه عوضٌ، فإذا جمعت بالتاء لم [تغير] 2 وذلك: هَنَّةٌ وهَنَاتٌ، وشِيَّةٌ وشِيَاتٌ، وفِنَّةٌ وفِنَاتٌ، وثُبَّةٌ وثُبَاتٌ، وقُلَّةٌ وقُلَاتٌ، وربما ردها إلى الأصل إذا جمعوها بالتاء فقالوا: سَنَوَاتٌ وعضَوَاتٌ، فإذا جمعوا بالواو والنون كسروا الحرف الأول وذلك نحو: سِنُونٌ، وقِلُونٌ، وثُبُونٌ، ومِثُونٌ، ففرقوا بين هذا وبين ما الواو له في

الأصل نحو قوله: هَنُونٌ، وَمَنُونٌ، وَبَنُونٌ، وبعضهم يقول: قُلُونٌ 3 فلا يغير، وأما هَنَّةٌ ومَنَّةٌ، فلا يجمعان إلا بالتاء؛ لأنهما قد ذكرا. وقد يجمعون الشيء بالتاء فقط استغناءً وذلك نحو قولهم: طَبَّةٌ وطُّبَاتٌ، وشِيَّةٌ وشِيَاتٌ، والتاء تدخل على ما دخلت فيه الواو والنون لأن الأصل لها، فقد يكسرون هذا النحو على بناء يرد ما ذهب من الحرف،

1 انظر الكتاب 2 / 190.

2 في الأصل: "لم يعرف" ولا معنى لها، والمقصود أنه لم يغير البناء.

3 انظر الكتاب 2 / 191.

(446/2)

وذلك قولهم: شَفَّةٌ وشَفَاةٌ، وشَاةٌ وشِيَاةٌ، واستغنوا عن التاء حيث عنوا بها أدنى العدد، وتركوا الواو حيث ردوا ما يحذف منه، وقالوا: أَمَّةٌ وآم وإماءٌ وهي "فَعَلَّةٌ" لأنهم كسروا "فَعَلَّةٌ" على "أَفْعَلٍ" ولم نرهم كسروا "فَعَلَّةٌ" على "أَفْعَلٍ" وقالوا: بُرَّةٌ وبرَاتٌ وبُرُونٌ وبُرى، ولُغَّةٌ ولُغَى، وقد يستغنون بالشيء عن الشيء وقد يستعملون فيه جمع ما يكون في بابه، وقالت العرب: أَرْضٌ وأَرْضَاتٌ وأَرْضُونَ، فجمعوا بالواو والنون عوضاً من حذفهم الألف والتاء، وتركوا الفتحة على حالها. وزعم يونس أنهم يقولون: حَرَّةٌ وحَرُونٌ 1، وقالوا: إَوَزَّةٌ وإَوَزُونَ وزعم يونس أيضاً أنهم يقولون: حَرَّةٌ وإِحرُونَ يعنون الحِرَارَ كأنه جمع إِحَرَّةٍ ولكن لا يتكلم بها 2. وقد يجمعون المؤنث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء وذلك قولهم: غُرُسَاتٌ 3، وأَرْضَاتٌ، وقالوا: سَمَوَاتٌ استغنوا بالتاء عن التكسير، وقالوا: أَهَلَاتٌ فشبهوها بصَعْبَاتٍ، وقالوا: أَهَلَاتٌ 4، وقالوا: إِمَوَانٌ جماعةٌ أمةٌ.

1 انظر الكتاب 2 / 191.

2 انظر الكتاب 2 / 191.

3 في الأصل "عرسيات" وهو خطأ.

4 الذين قالوا: أَهَلَاتٌ ثقلوا كما قالوا: أَرْضَاتٌ.

(447/2)

باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع:

الأسماء المكسرة في هذا الباب ستة: فَعَالٌ، فَعَالٌ، فَعِيلٌ، فُعُولٌ، فَاعِلٌ.
فالأول: فَعَالٌ: جاء في القليل على "أَفْعَلَةٍ" نحو حِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ، والكثير "فُعُلٌ" نحو حُمُرٍ
ولك أن تخفف في لغة بني تميم¹، فتقول: حُمُرٌ، وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدناه وذلك
قولهم: ثلاثة جُدُرٍ، وثلاثة كُتُبٍ، والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد، وإن عنوا الكثير،
وذلك: جِلَالٌ وَأَجَلَةٌ، وَعِنَانٌ وَأَعْنَةٌ، وَكِنَانٌ وَأَكْنَةٌ، وكذلك المعتل نحو رِشَاءٍ وَأَرَشِيَّةٍ
وَسِقَاءٍ وَأَسْقِيَّةٍ. وما اعتلت عينه فيكسر على "أَفْعَلَةٍ" نحو خَوَانٍ² وأَخُونَةٍ، ورواقٍ
وأروقةٍ، فإن أردت الكثير جاء على "فُعُلٍ" وذلك نحو خُونٍ وروقٍ وبونٍ، وذوات الياء،
عِيَانٌ وَعُيُنٌ، والعِيَانُ: حديدة تكون في متاع القدان، فثقلوا لأن الياء أخف من الواو
كما قالوا: بَيُوضٌ وبُيُضٌ، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: صَيُودٌ، وصَيْدٌ³.
والثاني: فَعَالٌ: يجيء على "أَفْعَلَةٍ" في القليل نحو زَمَانٍ وَأَزْمَنَةٍ، وَقَدَالٍ

1 انظر الكتاب 2 / 192.

2 خوان: يجوز فيه ضم الحاء وكسرها، وكذلك "رواق".

3 انظر الكتاب 2 / 192.

(448/2)

وأَقْدَلَةٌ، والكثير "فُعُلٌ" نحو قُدُلٍ، وقد يقتصرون على أدنى العدد فيه¹.
وبنات الواو والياء على "أَفْعَلَةٍ" نحو سَمَاءٍ وَأَسْمِيَّةٍ، وكرهوا بناء الأكثر².
الثالث: فَعَالٌ: يجيء على "أَفْعَلَةٍ" في القليل: غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ، والكثير "فُعُلَانٌ" نحو غُرَبَانٍ
وَعِلْمَانٍ، ولم يقولوا: أَغْلِمَةٌ، استغنوا بَعْلَمَةٍ والمضاعف: ذُبَابٌ وَأَذْبَةٌ في القليل وَذِبَّانٌ في
الكثير، وقالوا في المعتل في أدنى العدد: أَخَوْرَةٌ والذين يقولون: حَوَارٌ يقولون: حيران.
وأما سَوَارٌ وسُورٌ فوافق الذين يقولون: سَوَارٌ للذين يقولون: سَوَارٌ كما اتفقوا في الحَوَارِ³
وقال قوم: حُورَانٍ وربما اقتصروا على بناء أدنى العدد فيه كما فعلوا ذلك في غيره
وقالوا: فُؤَادٌ وَأَفْنَدَةٌ، وقالوا: قُرَادٌ وَقُرْدٌ، وَذُبَابٌ وَذُبٌ.
الرابع: فَعِيلٌ: يجمع في القليل على "أَفْعَلَةٍ" والكثير فُعُلٌ وفُعُلَانٌ، مثل رَغِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ
وَرُغْفٍ وَرُغْفَانٍ، وربما كسروه على "أَفْعِلَاءٍ" نحو أَنْصَبَاءٍ. وقد قال بعضهم⁴ فيه:
"فِعْلَانٌ" قال: فصِيلٌ وفَصِلَانٌ، والمعتل نحو قَرِيٍّ وأَقْرِيَّةٍ وقُرَيَانٍ، ولم يقولوا في صَيٍّ

وَأَصْبِيَّةٌ، اسْتَغْنَوْا بِصَبِيَّةٍ، وَقَالُوا فِي الْمَضَاعِفِ: حَزِيْزٌ 5 وَأَحْزَنٌ وَحَزَانٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:
حَزَانٌ وَقَالُوا: سَرِيْرٌ وَأَسِرَّةٌ وَسُرُرٌ وَقَالُوا: فَصِيْلٌ وَفَصَالٌ حَيْثُ قَالُوا: فَصِيْلَةٌ وَتَوْهَمُوهُ
الْصِفَةُ فَشَبَّهُوهُ بِطَرِيفَةٍ وَظُرَافٍ حَيْثُ أَثْنَوْا، وَكَانَ هُوَ الْمُنْفَصِلُ مِنْ أَبٍ، وَقَدْ قَالُوا: أَفِيْلٌ
وَأَفَائِلٌ وَهُوَ حَاشِيَةُ الْإِبِلِ. وَقَالُوا: إِفَالٌ شَبَّهُوهُ بِفَصَالٍ حَيْثُ قَالُوا فِي الْوَاحِدِ: أَفِيْلَةٌ
فَأَشْبَهَ الصِّفَةَ.
الخَامِسُ: فَعُولٌ: وَيَذَكُرُ فِي بَابِ الْمُؤَنَّثِ.

-
- 1 كما فعلوا ذلك في بنات الثلاثة وهو أزمنة وأمكنة.
 - 2 الاعتلاء بالياء؛ لأنها أقل الياءات احتمالاً وأضعفها، وانظر الكتاب 2 / 193.
 - 3 أي: يجوز في الحوار ضم وكسر الحاء.
 - 4 انظر الكتاب 2 / 193.
 - 5 حَزِيْزٌ: رجل شديد السوق والعمل، والمكان الغليظ المنقاد.

(449/2)

السادس: فَاعِلٌ وَفَاعَلٌ: يَكْسِرَانِ عَلَى فَوَاعِلَ، وَيَكْسِرُونَ الْفَاعِلَ أَيْضًا عَلَى "فُعْلَانٍ"
نَحْوَ حَاجِرٍ 1 وَحُجْرَانٍ وَعَلَى فِعْلَانٍ فِي الْمَعْتَلِ نَحْوَ حَائِطٍ وَحَيْطَانٍ وَكَانَ أَصْلُهُ صَفَةً،
فَأَجْرِي مَجْرَى الْأَسْمَاءِ فَيَجِيءُ عَلَى "فُعْلَانٍ" نَحْوَ رَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ وَفَارَسٍ وَفُرْسَانٍ. وَقَدْ
جَاءَ عَلَى فِعَالٍ نَحْوَ صِحَابٍ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فَوَاعِلٌ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ صَفَةٌ وَلَهُ مُؤَنَّثٌ،
فَيَفْصَلُونَ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي فَوَارِسٍ.
تَمَّ الْجُزْءُ الثَّانِي.
وَيَلِيهِ الْجُزْءُ الثَّالِثُ.

حاجر: الحاجر من مسائل المياه ومنابت العشب ما استدار به سند أو نحر مرتفع.

(450/2)

فهرست الموضوعات

الموضوع الصفحة

- المجرور بالإضافة 5
- باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل 11
- مسائل من هذا الباب 13
- هذه توابع الأسماء في إعرابها 19
- شرح الأول: وهو التوكيد 19
- الثاني من التوابع: وهو النعت 23
- ذكر وصف المعرفة 31
- مسائل من هذا الباب 33
- الثالث من التوابع: وهو عطف البيان 45
- الرابع من التوابع: وهو عطف البدل 46
- مسائل من هذا الباب 49
- الخامس من التوابع: وهو العطف بحرف 55
- باب العطف على الموضع 61
- باب العطف على عاملين 69
- باب مسائل العطف 76
- ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف 79
- الأسباب التي تمنع الصرف تسعة 80

(451/2)

-
- الأول: وزن الفعل 80
- الثاني: الصفة التي تنصرف 82
- الثالث: التأنيث 83
- الرابع: الألف والنون اللتان تضارعان ألفي التأنيث 85
- الخامس: التعريف 87
- السادس: العدل 88
- السابع: الجمع الذي لا ينصرف 90
- الثامن: العجمة 92
- التاسع: الاسمان اللذان يجعلان اسمًا واحدًا 92

- مسائل من هذا الباب 93
- باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى 104
- باب ما لا يجوز أن يحكى 108
- باب التسمية بالحروف 110
- ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب 111
- باب الكنايات: وهي علامات المضميرين 115
- الباب الثالث من المبنيات: وهو الاسم الذي يشار به إلى المسمى 127
- باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل 130
- باب الاسم الذي قام مقام الحرف 135
- باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات 137
- الباب السادس من المبنيات المفردة: وهو الصوت المحكي 139
- باب إعراب الأفعال وبنائها 145
- الأفعال المرفوعة 146
- الأفعال المنصوبة 147
- الأفعال المجزومة 156
- باب إعراب الفعل المعتل اللام 164
- مسائل من سائر أبواب إعراب الفعل 165

(452/2)

-
- فصل يذكر فيه قل وأقل 168
- فصل من مسائل الدعاء والأمر والنهي 170
- فصل من مسائل الجواب بالفاء 179
- فصل من مسائل المجازاة 187
- باب الأفعال المبنية 199
- ذكر النون الثقيلة 199
- ذكر النون الخفيفة 202
- مسائل من باب النون 203
- باب الحروف التي جاءت للمعاني 206

- باب أم وأو والفصل بينهما 213
- باب ما جاء من ذلك على ثلاثة أحرف 216
- باب ما جاء منها على أربعة أحرف 218
- باب ما جاء منها على حرف واحد 219
- باب الحرف المبني مع حرف 220
- باب التقديم والتأخير 222
- شرح الأول: وهو الصلة 223
- شرح الثاني: توابع الأسماء 225
- شرح الثالث: وهو المضاف إليه 226
- شرح الرابع: الفاعل 228
- الخامس: الأفعال التي لا تتصرف 228
- السادس: ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين
- وعمل عمل الفعل 229
- السابع: التمييز 229
- الثامن: العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال 230
- التاسع: الحروف التي تكون صدور الكلام 234
- العاشر: أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس

(453/2)

-
- للعامل فيه سبب وهو غريب منه 237
- الحادي عشر: تقديم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى 238
- الثاني عشر: التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم 245
- الثالث عشر: إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً 246
- الاتساع 255
- باب الزيادة والإلغاء 257
- ذكر الذي والألف واللام 261
- ذكر ما يوصل به الذي 266
- ذكر الإخبار عن الذي 269

باب ما جاز أن يكون خبراً 276

الأول: باب الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى المفعول 277

الثاني: الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد 280

الثالث: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين 282

الرابع: الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما 284

الخامس: الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين 284

السادس: الفعل الذي بني للمفعول ولم يذكر من فعل به 287

السابع: الفاعل الذي تعداه فعله إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد

288

الثامن: الظروف من الزمان والمكان 291

التاسع: الإخبار عن المصدر 297

العاشر: الابتداء والخبر 299

الحادي عشر: المضاف إليه 303

الثاني عشر: البدل 304

الثالث عشر: العطف 305

الرابع عشر: الإخبار عن المضمّر 312

(454/2)

باب ما تخبر فيه بالذي ولا يجوز بالألف واللام 314

ذكر المحذوفات التي قاس عليها النحويون 315

باب ما أُلّف النحويون من الذي والتي وإدخال الذي على الذي 318

باب أخوات الذي 323

باب الاستفهام إذا أردت الإخبار عنه 327

باب من الألف واللام يكون فيه المجاز 330

مسائل من الألف واللام 331

ذكر ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم 361

باب ذكر الابتداء 367

ألف الوصل 367

- ذكر الوقف على الاسم والفعل والحرف 371
القسم الثاني: وهو الظاهر المعتل 374
الضرب الثاني: وهو ما كان آخره همزة 376
الضرب الثالث منه: وهو ما كان آخره ألف مقصورة 378
القسم الثالث: وهي الأسماء المكنية 378
الرابع: المبهمة المبني 381
الوقف على الفعل 382
الثاني: الفعل المعتل 382
الوقف على الحرف 383
باب الساكن الذي تحركه في الوقف 384
باب من وأي إذا كنت مستفهماً عن نكرة 394
باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام 398
ذكر الهمز وتخفيفه 398
باب ذكر الهمزة المتحركة 401
باب الهمزتين إذا التقتا 403
باب المذكر والمؤنث 407

(455/2)

- باب التأنيث بالألف 410
ذكر المقصور والممدود 415
ذكر التثنية والجمع الذي على حد التثنية 417
باب جمع الاسم 420
باب جمع الرجال والنساء 421
ذكر العدد 424
باب ما اشتق له من العدد اسم به تمامه وهو مضاف إليه 426
باب العدد المؤنث الواقع على معدود مؤنث 428
ذكر جمع التكسير 429
باب جمع الثلاثي الذي فيه هاء التأنيث في الجمع 439

- باب ما يكون من بنات الثلاثة واحدًا يقع على الجميع 442
- باب ما جاء لفظ واحده وجمعه سواء 445
- باب ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث 446
- باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع 448
- فهرست الموضوعات 451

(456/2)

المجلد الثالث

تابع ذكر جمع التكسير

باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع

...

باب تكسير ما عدة حروفه بالزيادة أربعة أحرف للجمع:

الأسماء المكسرة في هذا الباب ستة:

فِعَالٌ فَعَالٌ فُعِيلٌ فُعُولٌ فَاعِلٌ.

فالأول: فِعَالٌ: جاء في القليل على "أَفْعَلَةٍ" نحو: حِمَارٍ وَأَحْمَرَةٍ والكثير "فُعَلٌ"، نحو: حُمُرٌ، ولك أن تخفف في لغة بني تميم¹، فتقول: حُمُرٌ، وربما عنوا ببناء أكثر العدد أدناه وذلك قولهم: ثلاثة جُدُرٍ، وثلاثة كُتُبٍ. والمضاعف لا يجاوز به أدنى العدد - وإن عنوا الكثير - وذلك: جِلَالٌ وَأَجَلَةٌ، وَعِنَانٌ وَأَعْنَةٌ، وَكِنَانٌ وَأَكْنَةٌ، وكذلك المعتلُّ نحو: رِشَاءٌ وأَرْشِيَّةٌ، وَسِقَاءٌ وَأَسْقِيَّةٌ، وما اعتلت عينه فيكسر على "أَفْعَلَةٍ" نحو: خِوَانٍ² وأَخُونَةٍ، وَرِوَاقٍ وَأَرْوَقَةٍ، فإن أردت الكثير جاء على "فُعَلٍ" وذلك نحو: خُونٍ، وَرُوقٍ، بُونٍ. وذوات الياء، عِيَانٌ وَعُيُنٌ، وَالْعِيَانُ: حديدة تكون في مَنَاحِ الفَدَانِ، فثقلوا لأن الياء أخفُّ من الواو كما قالوا: بَيُوضٌ وَبُيُضٌ، وزعم يونس: أن من العرب من يقول: صَيُودٌ وصِيدٌ³.

والثاني: فَعَالٌ: يجيء على "أَفْعَلَةٍ" في القليل نحو: زَمَانٍ وَأَزْمَنَةٌ، وَقَدَالٍ وَأَقْدَلَةٌ، والكثير "فُعَلٌ" نحو: قُذْلٌ، وقد يقتصرون على أدنى العدد

2 خوان: يجوز فيه ضم الحاء وكسرها. وكذلك "رواق".

3 انظر: الكتاب 2 / 192.

(5/3)

فيه 1 وبنات الواو والياء على "أَفْعِلَةٌ" نحو: سَمَاءٌ وَأَسْمِيَّةٌ. وكرهوا بناء الأكثر 2. الثالث: فُعَالٌ: يجيء على "أَفْعِلَةٌ" في القليل: غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ، والكثير "فِعْلَانٌ" نحو: غُرْبَانٍ، وَغِلْمَانٍ، ولم يقولوا: أَغْلَمَةٌ، استغنوا بِغِلْمَةٍ، والمضاعف ذُبَابٌ وَأَذْبَةٌ في القليل وَذِبَّانٌ في الكثير، وقالوا في المعتل في أدنى العدد أَحُورَةٌ، والذين يقولون: حِوَارٌ يقولون: حِيرَانٌ.

وأما سُورٌ وَسُورٌ فوافق الذين يقولون: سُورٌ للذين يقولون: سُورٌ كما اتفقوا في الحِوَارِ 3، وقال قوم: حُورَانٌ، وربما اقتصروا على بناء أدنى العدد فيه كما فعلوا ذلك في غيره وقالوا: فُؤَادٌ وَأَفْنَدَةٌ، وقالوا: قُرَادٌ وَقُرْدٌ، وَذُبَابٌ وَذُبٌّ. الرابع: فَعِيلٌ: يجمع في القليل على "أَفْعِلَةٌ" والكثير: فُعُلٌ وفُعْلَانٌ مثل: رَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ وَرُغْفٌ وَرُغْفَانٌ، وربما كسروه على "أَفْعِلَاءٍ" نحو: أَنْصَبَاءٍ. وقد قال بعضهم 4 فيه "فِعْلَانٌ" قال: فَصِيلٌ وَفَصْلَانٌ، والمعتل نحو: قَزِيٌّ وَأَقْرِيَّةٌ، وَقُرْيَانٌ، ولم يقولوا في: صَيٍّ أَصْبِيَّةٌ، استغنوا بِصَبِيَّةٍ، وقالوا: في المضاعف: حَزِيزٌ 5 وَأَحَزَّةٌ وَحَزَّانٌ، وقال بعضهم: حَزَّانٌ، وقالوا: سَرِيرٌ وَأَسْرَةٌ وَسُرُرٌ، وقالوا: فَصِيلٌ وَفَصَالٌ، حيث قالوا: فَصِيلَةٌ وَتَوْهَمُوهُ الصفة فشبهوه بِظَرِيفَةٍ وَظُرَافٍ حيث أنثوا وكان هو

1 كما فعلوا ذلك في بنات الثلاثة هو: أزمئة وأمكنة.

2 الاعتلال بالياء – لأنها أقل الياءات احتمالا وأضعفها. وانظر: الكتاب 2 / 193.

3 أي: يجوز في الحوار – ضم وكسر الحاء.

4 انظر: الكتاب 2 / 193.

5 حَزِيزٌ: رجل شديد السوق والعمل، المكان الغليظ المنقاد

(6/3)

المنفصل من أب 1 وقد قالوا: أَفِيلٌ وَأَفَائِلٌ وهو حاشية الإبل وقالوا: إِفَالٌ شبهوها
بِفَصَالٍ حيث قالوا: في الواحد أَفِيلَةٌ فأشبهه الصفة.

الخامس: فَعُولٌ: ويذكر في باب المؤنث.

السادس: فَاعِلٌ وفَاعَلٌ: يكسران على فَوَاعِلَ ويكسرون الفَاعِلَ أيضًا على "فُعْلَانٍ"
نحو: 2 حَاجِرٍ وَحُجْرَانٍ وعلى فِعْلَانٍ في المعتل نحو: حَائِطٌ وَحِيطَانٍ، وكان أصله: صفةٌ
فأجري مجرى الأسماء فيجيء على "فُعْلَانٍ" نحو: رَاكِبٌ وَرُكْبَانٌ وفَارِسٌ وَفُرْسَانٌ. وقد
جاء على فِعْلَالٍ، نحو: صَحَابٍ وَلَا يَكُونُ فِيهِ فَوَاعِلٌ لِأَنَّ أَصْلَهُ صِفَةٌ وَلَهُ مُؤَنَّثٌ
فيفصلون بينهما إلا في فَوَارِسٍ 3.

1 في الكتاب 2/ 194: كان هو المنفصل من أمه.

2 حاجز: الحاجز من مسائل المياه ومنابت العشب ما استدار به سد أو نهر مرتفع.

3 قالوا: فوارس، كما قالوا: حواجز، لأن هذا اللفظ لا يقع في كلام العرب إلا للرجال
وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلما لم يخافوا الالتباس قالوا: فاعل.

(7/3)

بَابُ الْمُؤَنَّثِ:

والأبنيةُ المجموعةُ فيه أحدَ عشرَ بناءً: فَعَالٌ، وَفِعَالٌ، وَفُعْلَالٌ، وَفَعُولٌ، وَفُعْلٌ،
وَفِعْلٌ، وَفَعِيلَةٌ، وَفِعَالَةٌ، وَفُعْلَالَةٌ.

اعلم: أنَّ ما كانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تَجِيءُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ
فجمعها في القليلِ على "أَفْعُلٍ".

فَأَمَّا فَعَالٌ: فَمِثْلُ: عَنَاقٍ وَأَعْنَقٍ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى "فُعُولٍ" مِثْلُ عُنُوقٍ.

وَأَمَّا فِعَالٌ: فَمِنْهُ: ذِرَاعٌ وَأَذْرَعٌ، وَلَا يَجَاوِزُهَا هَذَا، وَمِنْ أَنْتَ اللِّسَانُ قَالَ: أَلْسُنٌ وَمَنْ
ذَكَرَ قَالَ: أَلْسَنَةٌ. وَقَدْ جَاءَ فِي شِمَالٍ: شِمَائِلٌ كَسَرَتْ عَلَى الزِّيَادَةِ وَقَالُوا: أَشْمُلٌ.

وَأَمَّا فُعْلَالٌ: فَمِنْهُ: عُقَابٌ وَأَعْقَبٍ. وَقَالُوا: عِقْبَانٌ

وَأَمَّا فَعِيلٌ: فَمِثْلُ: أَيْمَنٌ وَأَيْمَنْ، لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ وَقَالُوا: أَيْمَانٌ 1.

وَأَمَّا فَعُولٌ: فَمِنْهُ: قَدُومٌ وَقُدُومٌ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ فِي الْقَلِيلِ فِي الْمَذْكَرِ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْكَثِيرَ
كَسَرْتَهُ عَلَى فِعْلَانٍ نَحْوُ: خِرْفَانٍ وَقَالُوا: عَمُودٌ

1 كسروها على "أفعال" كما كسروها على "أفعل" إذ كانا لما عدده ثلاثة أحرف.

(8/3)

وَعُمْدٌ وَزُبُورٌ¹ وَزُبُرٌ، وقد كسروا أشياء منها مِنْ بَنَاتِ الْوَائِ عَلَى "أفعال" قالوا: فَلُوْ وَأَقْلَاء، وَعَدُوْ، وَعَدُوْ وصف ولكنّه ضارِعُ الْأَسْمَاءِ.

وَأَمَّا فُعْلَى فَإِنْ كَانَتْ: فُعْلَى أَفْعَل "فتكسيروها" على "فُعَلٍ" نحو: الصُّغْرَى والصُّغْرُ ومثله مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ: الدُّنْيَا والدُّنَى، وَالْقُصَوَى والقُصَى، وَإِنْ شَتَّ جَمَعَتْهُنَّ بِالتَّاءِ فَقُلْتَ: الصُّغْرِيَّاتُ والكُبْرِيَّاتُ، كما يجمعُ الْمَذَكُرُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نحو: الْأَصْغَرُونَ:

فُعْلَى وَفِعْلَى إِذَا كَسَرْتَهُ حَذَفَتْ الزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ لِلتَّائِيثِ ثُمَّ تَبْنَى عَلَى "فَعَالٍ" وَتَبَدَّلَ الْيَاءُ مِنَ الْأَلْفِ نَحْو: حَبَالِي وَذَفَارِي، وَلَمْ يَنْوِنُوا ذِفْرِي².

و"فُعْلَى وَفِعْلَى" فِي هَذَا الْبَابِ سَوَاءٌ وَقَالُوا فِي ذِفْرِي: ذَفَارٌ، قَالَ³: فَقَوْلُهُمْ: ذَفَارٌ، يَدُلُّكَ أَنَّهُمْ جَمَعُوا هَذَا الْبَابَ عَلَى "فَعَالٍ" ثُمَّ قَلَبُوا الْيَاءَ أَلْفًا وَجَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ حُبْلَى وَالصُّغْرَى أَنَّ الصُّغْرَى فُعْلَى أَفْعَل مِثْلُ الْأَصْفَرِ وَلَا تَفَارِقُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَحُبْلَى لِبَسْتِ كَذَلِكَ فَأَشْبَهَتْ ذِفْرِي، وَأَمَّا فِعْلَى فَهُوَ مِثْلُ حُبْلَى، إِذَا كَسَرْتَهُ حَذَفَتْ الزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ لِلتَّائِيثِ ثُمَّ بَنِيَتْهُ عَلَى "فَعَالٍ" وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْيَاءِ الْأَلْفَ [وَفُعْلَى وَفِعْلَى فِي هَذَا الْبَابِ سَوَاءٌ. وَقَالُوا فِي ذِفْرِي: ذَفَارٌ وَلَمْ يَنْوِنُوا ذِفْرِي] ⁴ وَمَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِي آخِرِهِ لِلتَّائِيثِ فَحَكَمَهُ حَكْمُ ذِفْرِي تَحْدَفُ الْأَلْفُ الَّتِي قَبْلَ الطَّرْفِ نَحْو: صَحْرَاءَ وَصَحْرَارِي وَقَالُوا: صَحَارٍ⁵، فَإِنْ أَرَدْتَ أَذْنَى الْعَدَدِ جَمَعْتَ بِالتَّاءِ

1 زبور: الكتاب بمعنى الزبور، وكتاب داود عليه السلام.

2 ذفري: الموضع الذي يعرق من الإبل خلف الأذن.

3 أي: ابن السراج.

4 ما بين القوسين جملة مكررة حرفيا لما قبلها بأسطر قليلة. وهي دخيلة على الكتاب.

5 انظر: الكتاب 2 / 195.

(9/3)

فقلت: صَخْرَاوَاتٌ وَذَفْرِيَاتٌ وَخُبْلِيَّاتٌ وقالوا: أنثى وإنَّاتٌ ورُبَابٌ
وَأَمَّا فَعِيلَةٌ 2: فما عدة حروفه أربعة وفيه هاء التانيث حَذَفُوا وكسروه على "فَعَالٌ"
ورُبَّمَا كسروه على "فُعَلٍ" ليس يمتنع شيءٌ من هذا أن يجمع بالتاء إذا أردت ما يكون
لأقلِّ العدد نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ وَصُحُفٌ وقد يقولون: ثلاثٌ صَحَائِفٌ
فَأَمَّا فَعَالَةٌ: فمثلُ فَعِيلَةٍ نحو: عِمَامَةٌ وَعَمَائِمٌ.
وَأَمَّا فَعَالَةٌ فَنحو: حَمَامَةٌ وَحَمَائِمٌ وَدَجَاجَةٌ وَدَجَائِجٌ وفي التاء مثلُ "فَعِيلَةٍ"
وَأَمَّا فُعَالَةٌ: فمثلُ ما قبلها نحو: ذُوَابَةٌ وَذَوَائِبٌ وليس يمتنع شيءٌ من ذَا مِنَ الألفِ والتاءِ
إذا أردت أدنى العدد.
واعلم: أن فَعِيلًا وَفَعَالًا وَفُعَلًا إذا كان شيءٌ منها يقعُ على الجميعِ "فواحدُه"
يكونُ على بنائه وتلحقه هاءُ التانيثِ مثلُ: دَجَاجَةٌ وَدَجَاجٌ وَسَفِينَةٌ وَسَفِينٌ وَمُرَارَةٌ
"وَمُرَارٌ" وَدَجَاجَاتٌ وَسَفِينَاتٌ وَمُرَارَاتٌ فَأمرها كَأَمْرٍ ما كانَ عليه ثلاثةُ أحرفٍ من الجميعِ
بالتاءِ وغيره وكذلك بناتُ الباءِ والواوِ فيه. وقالوا: دَجَائِجٌ وَسَحَائِبٌ وَكُلٌّ ما كانَ واحدًا
مذكَّرًا على الجميعِ فإنه بمنزلةِ ما كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ من الجميعِ وغيره مما ذكرنا كثرتْ
حروفه أو قلتْ: نحو: سَفَرَجَلَةٌ وَسَفَرَجَلٌ كما يقولونَ ثَمَرَةٌ وَثَمَرٌ.

1 ربي: جمادى الأولى والآخرة.

2 لم يمثل ابن السراج "لفعل" ولم يذكره أثناء الشرح.

(10/3)

باب ما كان من الأسماء على أربعة أحرف من غير زيادة:
اعلم: أن ما كان من بناتِ الأربعةِ لا زيادةَ فيه فإنه يكسرُ على مِثَالِ "مَفَاعِلٍ" نحو:
صَفَادِعٌ وَإِنْ عُنِيتَ الْأَقْلَّ أَيْضًا لَا تَجَاوِزُهُ لِأَنَّكَ لَا تَصِلُ إِلَى التَّاءِ لِأَنَّهُ مَذَكَّرٌ فَإِنْ كَانَ فِيهِ
حَرْفٌ رَابِعٌ زَائِدٌ وَهُوَ حَرْفٌ لَيْنٌ كَسَرْتُهُ عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِيلٍ" نحو: قِنْدِيلٌ وَقِنَادِيلٌ وَكُلُّ
شيءٍ من بناتِ الثلاثةِ ألحقَ بزيادةِ بناتِ الأربعةِ وألحقَ ببنائها فتكسره أَيْضًا على مِثَالِ
مَفَاعِلٍ وَالْمُلْحَقُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِيِّ وَذَلِكَ نَحْوُ: جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ وَأَجْدَلٌ وَأَجَادِلٌ وَمَا لَمْ يُلْحَقْ
بِالْأَرْبَعَةِ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَيْسَتْ الزِّيَادَةُ بِمُدَّةٍ فَتَكْسِرُهُ عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِلٍ" أَيْضًا نَحْوُ:
تَنْضُبٌ 1 وَتَنْاضِبٌ وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ قَدْ أُلْحِقَ بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَصَارَ رَابِعُهُ حَرْفٌ
مَدٌّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ لَهُ رَابِعٌ حَرْفٌ مَدٌّ كَقُرْطَاطٍ وَقَرَاطِيطٍ وَكَذَلِكَ مَا

كانت فيه زائدة ليست بمدّة ولا رابعة حرف مدّ ولم يبن بناءً بنات الأربعة التي رابعها
حرف مدّ نحو: "كلوب2 وكلاليب" ويربوع ويرابيع وكل شيء مما ذكرنا كانت فيه هاء
التأنيث فتكسیره على ما ذكرنا من الأربعة إلا أنّك تجمع بالتاء إذا أردت أدنى العدد.

1 تنضب: جمع تناضب، وهو شجر حجازي له شوك كالعوسج. وقرية قرب مكة.

2 كلوب: المهماز.

(11/3)

واعلم: أنّ الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكسيره فمضى استكروها حذفوا
منها وردوه إلى الأربعة تقول في سقرجل: سقارج فتحذف اللام وقالوا في قرزدق: قرارق
حذفوا الدال لأنها من مخرج التاء والتاء من حروف الزوائد والقياس أن يقولوا: فرازد
وما جاء من الأسماء ملحقاً فاحذف بالخمسة منها الزوائد وردّه إلى الأربعة فإن كان فيه
زائد ثانٍ أو أكثر فأنت بالخيار في حذف الزوائد حتى تردّه إلى مثال: "مفاعل" ومفاعيل
فإن كان إحدى الزوائد دخلت لمعنى أثبت ما دخل لمعنى وحذفت ما سواه وذلك نحو:
مقعنسس1 وهو ملحق بمحرّج2، فالميم زائدة والنون زائدة والسين الأخيرة زائدة
فتقول: مفاعس وإن شئت: مفاعيس فتحذف النون والسين ولا تحذف الميم لأنها
أدخلت لمعنى اسم الفاعل وأنت بالتعويض بالخيار والتعويض أن تلحق ياء ساكنة بين
الحرفين اللذين بعد الألف فإن كانت الزيادة رابعة فالتعويض لازم كما ذكرنا في قنديل
وقنّاديل لا يجوز إلا التعويض. وربما اضطر فزاد الياء من غير تعويض من شيء كما
قالوا:

"نفى الدراهم تنقأ الصياريف ... "3.

1 مقعنسس: يقال اقعنسس الرجل إذا اجتمع. وهو أن يقدم بطنه ويؤخر صدره.

2 يقال: احرّج القوم، إذا اجتمعوا.

3 من شواهد سيبويه 1/ 10 على زيادة الياء في "الصيارف" ضرورة تشبيها لها بما جمع

في الكلام على غير واحد، نحو: ذكر، ومذاكير، وسمح، ومساميح. وهو عجز بيت

صدره:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة نفى الدراهم ...

والبيت للفرزدق، قال المبرد في الكامل: الباء في "صيارف" حرف إشباع من الكسرة. تنفي: كل ما رده فقد نفيتها. والهاجرة: وقت اشتداد الحر. وتنقاد: من نقد الدراهم، هو التمييز بين جيدها ورديئها. وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر فيقول: إن يديها لشدة وقعها في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا، ويسمع له صوت كصوت الدراهم إذا انتقدتها الصيرفي.

وانظر: المقتضب 2/ 258، والكامل 143، والجمهرة 2/ 356، والخصائص 2/ 315، وشرح الحماسة 3/ 1477، وابن الشجري 1/ 142، والإنصاف 27/ 27، وابن يعيش 6/ 106، والديوان 570.

(12/3)

ذكر تكسير الصفة. باب الثلاثي منها:

الأول: فَعَلَّ جَاءَ فِيهِ تِسْعَةُ أَبْنِيَةٍ: فِعَالٌ فُعُولٌ فَعْلٌ أَفْعَلٌ فَعِيلٌ أَفْعَالٌ فَعْلَانٌ فِعْلَةٌ فُعْلَانٌ.

فِعَالٌ: نحو صَعَبٍ وَصَعَابٍ وَلَا يَكْسُرُ لِلْقَلِيلِ.

وفُعُولٌ نحو: كَهْلٍ وَكُهُولٍ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا إِذَا كَانَ لِلْأَدَمِيِّينَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوَائِ وَالنُّونِ وَإِذَا أَحَقَّتْهُ الْهَاءُ لِلتَّائِيثِ كَسَرَ عَلَى "فِعَالٍ" نحو: عِبِلَةٌ 1 وَعِبَالٍ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّاءِ إِلَّا أَنَّكَ لَا تَحْرُكُ الْأَوْسَطَ لِأَنَّهُ صِفَةٌ. وقالوا: شِيَاهُ لُجَبَاتٍ 2، فَحَرَكُوا، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: شَاةُ لُجْبَةٍ وقالوا: رِجَالٌ رُبَعَاتٌ لِأَنَّ أَصْلَ "رُبْعَةٍ" اسْمٌ مُؤنَّثٌ وَقَعَ عَلَى الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ، وَقَدْ كَسَرُوا "فَعْلًا" عَلَى "فُعْلٍ" مِثْلُ كَثٍّ وَكُثٍّ، وَكَسَرُوا مَا اسْتَعْمَلُوا مِنْهُ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ عَلَى "أَفْعَلٍ" نحو: عَبْدٌ وَأَعْبُدِ وقالوا: عَبِيدٌ كَمَا قَالُوا: كَلِيبٌ وقالوا: شَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ وَشَيْخَانٌ وَشَيْخَةٌ وقالوا: وَعَدٌ وَوَعْدَانٌ وَوُعْدَانٌ وَرُبَّمَا كَسَرُوا الصِّفَةَ تَكْسِيرَ الْأَسْمَاءِ.

الثاني: فَعَلٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ: فِعَالٌ وَفِعْلَانٌ وَأَفْعَالٌ وَذَلِكَ: حَسَنٌ

1 عيلة: العبل: الضخم من كل شيء

2 لجبات: جمع لجة، يقال، شياه لجبات إذا قل لبنهن، وهذا الجمع بالتحريك شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به، كما قالوا: امرأة كُلبَة فجمع على الأصل.

وَحَسَنًا عِنْدَ الْبَابِ وَقَالُوا: خَلَقَ وَخَلَقَانٌ وَبَطَلَ وَأَبْطَلَ اسْتَغْنُوا بِهِ عَنْ "فَعَالٍ" فَأَحَقَّتْهُ
الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ كَسَرَ أَيْضًا عَلَى "فِعَالٍ" وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لِلْأَدْمِيَيْنِ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوَاوِ
وَالنُّونِ وَمَا كَانَ عَلَى "أَفْعَالٍ" نَحْوُ: أَبْطَلَ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ إِذَا لَحِقَتْهُ الْهَاءُ جُمِعَ بِالتَّاءِ نَحْوُ: بَطْلَةٌ
وَبَطْلَاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ مَذْكُورُهُ لَمْ يَجْمَعْ "عَلَى فِعَالٍ" فَيَكْسُرُ هُوَ عَلَيْهِ. "فَعَلَّةٌ" كَمَا لَا يَجْمَعُ
مُؤَنَّثُ "فَعَلٍ" عَلَى "أَفْعَلٍ" كَمَا قَالُوا: رَجُلٌ صَنَعَ وَقَوْمٌ صَنَعُونَ وَرَجُلٌ رَجَلٌ وَقَوْمٌ رَجَلُونَ
وَالرَّجُلُ: هُوَ الرَّجُلُ الشَّعْرُ وَلَمْ يَكْسُرُوهُمَا

الثالث: فُعْلٌ: جَاءَ عَلَى "أَفْعَالٍ" وَهُوَ فِي الصِّفَاتِ قَلِيلٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: جَنْبٌ 1 فَمَنْ
جَمَعَ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ: أَجْنَابٌ وَإِنْ شَتَّتَ قُلْتَ: جُنُبُونَ وَقَالُوا: رَجُلٌ شُلٌّ 2، وَلَا يَجَاوِزُونَ
"شُلُّونَ" وَهُوَ الْخَفِيفُ فِي الْحَاجَةِ.

الرابع: فِعْلٌ: عَلَى "أَفْعَالٍ" وَ"أَفْعَلٍ" وَذَلِكَ جِلْفٌ وَأَجْلَافٌ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: أَجْلُفٌ
وَقَالُوا: رَجُلٌ صَنَعَ وَقَوْمٌ صَنَعُونَ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا ذَكَرْنَا يَمْتَنِعُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ وَمُؤَنَّثُهُ إِذَا
لَحِقَتْهُ الْهَاءُ بِمَنْزِلَةِ مُؤَنَّثِ مَا كَسَرَ عَلَى "أَفْعَالٍ" مِنْ بَابِ "فَعَلٍ" يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ
وَقَالُوا: عِلْجَةٌ وَعِلْجٌ 3.

الخامس: فُعْلٌ: وَأَفْعَالٌ يَقُولُونَ: رَجُلٌ مُرٌّ وَأَمْرَارٌ وَهُوَ مِثْلُ "فِعْلٍ" / فِي الْقَلَةِ وَيُقَالُ: رَجُلٌ
خُلُوٌّ وَقَوْمٌ خُلُونٌ وَهُوَ الْعَظِيمُ الْبَطْنِ
السادس: فَعْلٌ عَلَى أَفْعَالٍ: وَذَلِكَ: يَقْطُزُ وَأَيْقَاطٌ وَنَجْدٌ 4 وَأَنْجَادٌ وَبَابُهُ أَنْ يَجْمَعَ بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ.

1 جنب: الجار الجنب، جارك من غير قومك.

2 شلل: الشلل: الخفيف السريع.

3 العلج: الرجل من كفار العجم. وزاد الجوهري في جمعه: علجة.

4 نجد: جمع نجد، وهو من الأرض قفافها وصلابتها وما غلظ منها وأشرف وارتفع
واستوى والجمع: أنجد، وأنجاد، ونجاد ونجود، ونجد، والأخير ذكره ابن السراج. قال
صاحب اللسان: وهذا الجمع الأخير عن ابن الأعرابي.

السابع: فَعِلَ: جاءَ على "أَفْعَالٍ" وقالوا: نَكِدْ وَأَنْكَادُ فجميعُ الأبنية التي جاءت من الثلاثي في الصفاتِ سبعةُ أبنيةٍ.

الأول: فَعُلَ: وجاءَ فيه تسعةُ أبنيةٍ: فَعَالٌ وفُعُولٌ وفُعِلَ وأفْعُلٌ وفَعِيلٌ وأفْعَالٌ وفُعْلَانٌ وفَعْلَةٌ وفُعْلَانٌ.

الثاني: فَعُلَ: وجاءَ فيه ثلاثةُ أبنيةٍ: فِعَالٌ وفُعَالٌ وأفْعَالٌ.

الثالث: فَعُلَ: جاءَ على أفعال.

الرابع: فَعُلَ: جاءَ على أفعال وأفْعُلٍ.

الخامس: فَعُلَ: جاءَ على أفعال.

السادس: فَعُلَ: جاءَ على أفعال.

السابع: فَعُلَ: جاءَ على أفعال.

واعلم: أنَّ جميعَ هذهِ النعوتِ لا تمتنعُ [من] 1 الواوِ والنونِ والألفِ والتاءِ لأنها على الفعلِ تجري والأسماءُ أشدُّ تمكُّناً في التكسيرِ فمتى احتجتَ إلى تكسيرِ صفةٍ ولم تعلمْ أنَّ العربَ كسروها فكسرها تكسيرَ الاسمِ الذي هوَ على بنائهِ لأنها أسماءٌ وإنْ كانت صفاتٍ.

والضرورةُ تقعُ في الشعرِ فأما إذا احتجتَ إلى ذلكِ في الكلامِ فاجمعْ بالواوِ والنونِ والألفِ والتاءِ إلا أنَّ تعلمَ أنَّ العربَ قد كسروا من ذلكِ شيئاً فتكسرُ عليه.

1 أضفت "من" لإيضاح المعنى.

(15/3)

بَابُ تَكْسِيرِ مَا كَانَ فِي الصِّفَاتِ عَدَدُ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةً أَحْرَفٍ بِالزِّيَادَةِ

تجيءُ الصفةُ في هذا البابِ على تسعةِ أبنيةٍ:

الأولُ: فَاعِلٌ: جاءَ على سبعةِ أبنيةٍ: فُعَلٌ وفُعَالٌ وفَعْلَةٌ وفَعْلَةٌ فيما اعتلت لأمه.

وفُعُلٌ وفُعْلَاءٌ وفَوَاعِلُ فأما "فُعَلٌ" فنحوه شَاهِدٌ وشُهِدَ ومثلهُ من بناتِ الياءِ والواوِ التي هنَّ عِينَاتٌ: صَائِمٌ وصُومٌ وغَائِبٌ وغُيِبَ وفي اللاماتِ: غَارَ وغُزِيَ وأما "فُعَالٌ" فنحو: جَاهِلٌ وجُهِالٌ وشَاهِدٌ وشُهِدَ وهو كثيرٌ وأما فَعْلَةٌ فنحو: فَاسِقٌ وفَسَقَ وبَارٌّ وبرَّرَ وهو كثيرٌ ومثلهُ فيما اعتلت عينه: [كخائن] 1 وخَوْنَةٌ وبَائِعٌ وبَاعَ ويحيى نظيره من بناتِ الياءِ والواوِ والتي هي لَمْ على "فَعْلَةٍ" نحو: قَاضٍ وقُضَاةٌ وِرَامٌ ورُمَاةٌ وأما فُعُلٌ: فَبَارِزٌ

وَبُرُّلٌ وَعَائِطٌ وَعُيُطٌ وَحَائِلٌ وَحَوْلٌ وَأَمَّا "فُعْلَاءُ": فَعَالَمٌ وَعُلَمَاءٌ وَصَالِحٌ وَصُلَحَاءٌ وَفُعْلٌ
وَفُعْلَاءٌ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِالْقِيَاسِ الْمَتَمَكِّنِ وَلَيْسَ شَيْءٌ لِلْأَدَمِيِّينَ يَمْتَنِعُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ
وَإِذَا أُحْلِقَتِ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ كَسَرَ عَلَى فَوَاعِلٍ: كَضَارِبَةٍ وَضَوَارِبٍ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ صِفَةً
لِلْمُؤْنِثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ: كَحَائِضٍ وَحَوَائِضٍ وَيَكْسِرُونَهُ عَلَى "فُعْلٍ" نَحْوُ:
حُيَّضٍ وَزَائِرٍ وَزَوَّارٍ لَا يَمْتَنِعُ

1 أضفت كلمة "كخائن" لإيضاح الجملة.

(16/3)

شَيْءٌ فِيهِ الْهَاءُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ مِنَ التَّاءِ وَإِنْ كَانَ فَاعِلٌ لِغَيْرِ الْأَدَمِيِّينَ كَسَرَ عَلَى
"فَوَاعِلٍ" وَإِنْ كَانَ لِمَذْكَرٍ أَيْضًا مِثْلُ: جِمَالٍ بَوَازِلَ وَقَدْ اضْطَرَّ الْفَرَزْدَقُ فَقَالَ:
"وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ ... خُضِعَ الرِّقَابُ نَوَاسٍ الْأَبْصَارِ" 1
فَجَعَلَ الْأَدَمِيِّينَ كَغَيْرِهِمْ.
الثَّانِي: فَعِيلٌ: يَجِيءُ تَكْسِيرُهُ عَلَى عَشْرَةِ أَبْنِيَةٍ: فُعْلَاءُ. وَفِعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ فِي الْمَضَاعِفِ
وَأَفْعِلَاءٌ فِي الْمُعْتَلِ. وَفُعْلٌ وَفُعْلَانٌ وَفِعْلَانٌ وَأَفْعَالٌ وَفَعَائِلٌ فِي الْمُؤْنِثِ وَفَعُولٌ وَذَلِكَ نَحْوُ:
فَقِيهِ وَفَقِهَاءُ وَقَالُوا: لَيْمٌ وَلَيْثٌ وَمَا كَانَ مِنْهُ مَضَاعِفًا كَسَرَ عَلَى "فَعَالٍ": كَشَدِيدٍ وَشَدَادٍ
وَنَظِيرُ فُعْلَاءَ فِيهِ أَفْعِلَاءُ: كَشَدِيدٍ وَأَشْدَدَّاءُ وَقَدْ يُكْسَرُونَ الْمَضَاعِفَ عَلَى "أَفْعِلَةٍ" نَحْوُ:
شَحِيحٍ وَأَشْحَجَةٍ وَمَتَى كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْبَاءِ وَالْوَاوِ فَإِنَّ نَظِيرَ فُعْلَاءَ فِيهِ: أَفْعِلَاءُ: كَغَنِيٍّ
وَأَغْنِيَاءَ وَغَوِيٍّ وَأَغْوِيَاءَ اسْتَغْنَوْا بِهَذَا عَنْ "فَعَالٍ" وَبِالْوَاوِ.

1 من شواهد سيبويه 2/ 207 "على جمعه ناكسا" وهو صفة على "نواكس" ضرورة،
وباب ما كان على "فاعل" من صفات المذكر أن يكسر على "فعل وفعال" فرقا بينه
وبين مؤنثه إلا أنهم قالوا: فارس وفوارس، لأنه غلب للمذكر واستبد به دون المؤنث
فجمع على الأصل.

والبيت للفرزدق يمدح آل المهلب.

وخضع-بضم- جمع خضوع مبالغة "خاضع" ويحتمل أن يكون "خضع" بضمه
فسكون جمع أخضع، وهو الذي عنقه تطامن من خفة، وهذا أبلغ من الأول. ونواكس:
جمع ناكس، صفة العاقل، وه والمطاطى رأسه.

وانظر: المقتضب 1/ 121 و 2/ 219، والكمال 262، وشرح السيرافي 5/ 95،
وشرح سقط الزند 3/ 1047، والجمهرة 2/ 228، والاقتضاب للبطلوس 107،
وشرح الرضي على الكافية 2/ 153، وشواهد الشافية 143، والخزانة 1/ 99،
وشرح أدب الكاتب للجواليقي 25، وابن يعيش 5/ 56، والديوان 76.

(17/3)

والنون 1. وما كان من بنات الياء والواو وهي عينات كُسر على "فَعَالٍ" نحو: طَوِيلٍ
وطَوَالٍ وهو قليل في الكلام وليس شيء من هذا للآدميين يمتنع من الواو والنون 2 وأما
فُعْلٌ فمثل نَذِيرٍ ونُذْرٍ ومثله من بنات الياء: ثَيِّ 3 وثُنٍ وكان الأصل: ثَنُوا فوقعت الواو
طرفاً قبلها ضمة فقلبت ياءً وكُسر ما قبلها وهذا يبين في موضعه إن شاء الله.
وقد جاء "فُعْلَانٌ" قال: ثَيِّ وثُنَيَانٌ وجاء فَعْلَانٌ قالوا: خَصِيٍّ وخَصِيَّانٌ و"أَفْعَالٌ" مثل:
"يتيم وأيتام" وقالوا: صديق وأصدقاء حيث استعمل كما تستعمل الأسماء نحو: نصيب
وأنصباء وإذا ألحقت الهاء "فَعِيلاً" للتأنيث فالمؤنث يرافق المذكر مثل: صبيحة وصباح
ويكسر على "فَعَائِلٍ" وقد يستغنون على "فَعَائِلٍ" بغيرها نحو: صغير 4 وصِغَارٍ وقالوا:
خليفة وخلائف جاءوا به على الأصل وقالوا: خُلَفَاءٌ من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر
فصار مثل: طريف وطُرْفَاءٌ، وأما فُعُولٌ فجاء في جمع طريف: طُرُوفٌ.
وقال أبو بكر: هو جمعه عندي على حذف الزوائد كأنه جمع طُرْفَاءٍ.
وقال الخليل: هو بمنزلة: مذاكير إذا لم يكسر على ذَكَرٍ 5. فقد

1 العبارة في كتاب سيبويه 2/ 207 ولا نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على "فعال"
استغنوا بهذا وبالجمع وبالواو والنون، وإنما فعلوا ذلك أيضاً لأنه من بنات الياء والواو
أقل منه.

2 كطريف وطريفين، وطريفون، وحكيم وحكيمن.

3 ثني: أثناء الشيء ومثانيه، قواه، وطاقاته، واحدها ثَيِّ -بالكسر- ومن الوادي
منعطفه.

4 في الأصل: "صغيرة".

5 انظر: الكتاب 2/ 208.

(18/3)

أُجْرِيَ شَيْءٌ مِنْ فَعِيلٍ مُسْتَوِيًّا فِي الْمَذَكِرِ وَالْمَوْثِ شُبِّهَ بِفُعُولٍ نَحْو: جَدِيدٍ وَسَدِيسٍ وَفَعِيلٍ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى فَعُولٍ فَهُوَ فِي الْمَذَكِرِ وَالْمَوْثِ سَوَاءٌ لَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَيَكْسُرُ عَلَى فَعْلَى نَحْو: قَتِيلٍ وَقَتْلَى.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: سَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ: قَتَلَاءٌ¹. الْهَاءُ تَدْخُلُ فِي بَابِ فَعِيلٍ عَلَى مَا كَانَ مُقَدَّرًا فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ ذَاكَ فَإِذَا فُعِلَ كَانَ بِغَيْرِ هَاءٍ تَقُولُ: هَذِهِ ذَبِيحَةٌ فَلَانَ قَبْلَ أَنْ تَذْبَحَ فَإِذَا ذَبَحْتَ قِيلَ: شَاءَ ذَبِيحٌ.

الثالثُ: فُعُولٌ: وَيَجِيءُ عَلَى: فُعُلٍ وَفَعَائِلٍ لِلْمَوْثِ وَفَعْلَاءَ قَالُوا: صَبُورٌ وَصَبْرٌ وَفِي الْمَوْثِ: عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا أَنَّ مَوْثَهُ لَا يَجْمَعُ بِالنَّاءِ. وَقَالُوا لِلْمَذَكِرِ: جَزُورٌ وَجَزَائِرٌ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ شَبَهُهُ بِالْمَوْثِ وَقَالُوا: رَجُلٌ وَدُوْدٌ وَوَدُودَةٌ شَبَهُهُ: بِصَدِيقٍ وَصَدِيقَةٍ وَقَالُوا: امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ وَمَلُولَةٌ.

الرابعُ: فَعَالٌ: يَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ: عَلَى فُعُلٍ وَفُعُلٍ فِيمَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ وَفَعْلَاءَ وَذَلِكَ نَحْو: صَنَاعٍ وَصُنْعٍ وَقَالُوا فِيمَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ: نَوَارٌ وَنُورٌ وَجَوَادٌ وَجُودٌ وَالْهَاءُ لَا تَدْخُلُ فِي مَوْثِهِ وَجَاءَ: جَبَانٌ وَجُبْنَاءُ.

الخامسُ: فِعَالٌ: جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ: فُعُلٌ وَفَعَائِلٌ وَفِعَالٌ.

اعْلَمْ: أَنَّ فِعَالًا بِمَنْزِلَةِ: فَعَالٍ لَا تَدْخُلُ الْهَاءُ فِي مَوْثِهِ وَجَمَعَ عَلَى: فُعُلٍ نَحْو: نَاقَةٍ دَلَاث² وَذُلْثٍ وَزَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنَّ هِجَانَ لِلْجَمَاعَةِ بِمَنْزِلَةِ: ظُرَافٍ³ وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ: أَنَّ الشِّمَالَ تَجْعَلُ

1 انظر: الكتاب 2/ 213.

2 دَلَاثٌ: السَّرِيعُ مِنَ الْأَبْلِ، وَكَذَلِكَ الْمَوْثُ: نَاقَةٌ دَلَاثٌ، أَي: سَرِيعَةٌ.

3 انظر: الكتاب 2/ 209.

(19/3)

جَمْعًا¹، وَقَالُوا: دِرْعٌ دِلَاصٌ² وَأَدْرَعٌ دِلَاصٌ، لَفْظُ الْجَمِيعِ لَفْظُ الْوَاحِدِ وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا لِأَنَّ "فِعَالًا وَفَعُولًا وَفَعِيلًا" أَخَوَاتٌ فَالزِّيَادَةُ مِنْ جَمِيعِهِنَّ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. السَّادِسُ: فَيُعْلَلُ: وَهَذَا الْبِنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ فَيَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى: "أَفْعَالٍ" وَأَفْعْلَاءَ وَذَلِكَ نَحْو: مَيِّتٍ وَأَمْوَاتٍ وَحَقُّهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ نَحْو: قَيِّمٍ وَقَيِّمُونَ وَمِثْلُ أَمْوَاتٍ: قِيلَ

وَأَقْبَالَ وَالْأَصْلُ: قَتَلَ فَخَفَّفَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ "فَعِيلًا" لِمَا جَمَعُوا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالُوا: قَيْلُونَ
لأنَّ "فَعِيلًا" التَّكْسِيرُ فِيهِ أَكْثَرُ وَفَعِيلَ الْوَاوِ وَالنُّونِ فِيهِ أَكْثَرُ وَيَقُولُونَ لِلْمُؤَنَّثِ 3 أَيْضًا:
أَمَوَاتٌ وَقَالُوا: هَيَّئْ وَأَهْوَنَاءُ.

السابع: مَفْعَلٌ: يَكْسِرُ عَلَى مَفَاعِلٍ مَدْعَسٌ وَمَدَاعِسٌ.

الثامن: مَفْعَلٌ وَمُفْعَلٌ: يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَالْمُؤَنَّثِ بِالنَّاءِ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: مُنَكَّرٌ
وَمَنَاكِبُرٌ وَمُوسَرٌ وَمِيَّاسِيرٌ.

وَأَمَّا مَفْعَلٌ الَّذِي يَكُونُ لِلْمُؤَنَّثِ وَلَا تَدْخُلُهُ الْهَاءُ فَإِنَّهُ يَكْسِرُ نَحْوُ: مُطْفِلٌ وَمَطَافِلٌ وَقَدْ
قَالُوا عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ: مَطَافِيلٌ.

التاسع: فُعْلٌ: يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَذَلِكَ نَحْوُ: زُمْلٌ 4 وَجُبًّا يَقَالُ: رَجُلٌ جُبًّا إِذَا كَانَ
ضَعِيفًا.

1 أبو الخطاب: هو الأخفش الكبير من أساتذة سيبويه، انظر: الكتاب 2 / 209.

2 دلاص: براءة.

3 في الأصل "وللمؤنث" بزيادة واو.

4 زمل: الجبان الضعيف.

(20/3)

بَابُ مَا أَحَقَّ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الصِّفَاتِ:

وهو يَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ عَلَى: فَعُولٍ وَفَعِيلٍ وَأَفْعَلٍ.

والأول: فَعُولٌ: نَحْوُ: قَسُورٍ وَقَسَاوَرٍ وَتَوَائِمٍ وَتَوَائِمُ أَجْرُوهُ مَجْرَى: قَشَعِمٌ 1 وَقَشَاعِمٌ.

الثاني: فَعِيلٌ: نَحْوُ: غَيْلِمٍ 2 وَغَيْالِمٍ شَبْهَوَهَا: بِسَمَلَقٍ 3 وَسَمَالِقٍ وَلَا يَمْتَنِعَانِ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ
أَعْنِي: فَعُولٌ وَفَعِيلٌ إِذَا عَنِتَّ الْآدَمِيَّةُ وَالنَّاءُ إِذَا عَنِتَّ غَيْرَ الْآدَمِيِّينَ.

الثالث: أَفْعَلٌ: إِذَا كَانَ صِفَةً كَسَرَ عَلَى: "فُعْلٍ" وَفُعْلَانٍ وَذَلِكَ نَحْوُ: أَحْمَرٌ وَخُمْرٌ وَلَا

يَحْرُكُونَ الْعَيْنَ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ وَهُوَ مِمَّا يَكْسِرُ عَلَى "فُعْلَانٍ" نَحْوُ: خُمْرَانٍ وَسُودَانٍ

وَيَمْنَانٍ فَالْمُؤَنَّثُ مِنْ هَذَا يَجْمَعُ [عَلَى] 4 "فُعْلٍ" نَحْوُ: خُمْرَاءَ وَخُمْرٍ وَفِي "أَفْعَلٍ" إِذَا كَانَ
صِفَةً هَلْ

1 قشعِم: المسن من الرجال والنسور، والضخم، والأسد.

2 غيلم: السلحفاة الذكر، والجارية: المعتلّة.

3 سملق: القاع الصفصف.

4 أضفت كلمة "على" لإيضاح المعنى.

(21/3)

هو ملحقٌ أم غيرٌ ملحقٍ نظرٌ وسؤالٌ قال 1: والحقيقة أنه غيرٌ ملحقٍ ولو كان ملحقاً لما أُدغم في مثلِ الأصمّ.

وأما الأصغرُ والأكبرُ فإنه لا يوصفُ به كما يوصفُ بأحمر ولا تفارقهُ الألفُ واللامُ لا تقولُ: رَجُلٌ أصغرُ قال سيبويه: سمعنا العرب تقول: الأصاغرة كما تقول: القشاعة 2، وإن شئت قلت: الأصغرون وقالوا الآخرون ولم يقولوا غيره.

1 الذي قال: هو ابن السراج.

2 انظر: الكتاب 2 / 211.

(22/3)

بَابُ تَكْسِيرِ مَا جَاءَ مِنَ الصِّفَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ:
وهي تحيى على عشرة أبنية:

الأول: مِفْعَالٌ: ويحيى على: مَفَاعِيلَ ولا تدخله الهاء ولا يجمع بالواو والنون نحو: مِهْدَارٍ ومَهَادِيرٍ ومِفْعَلٌ بمنزلة للمذكر والمؤنث كأنه مقصور منه.

الثاني: مِفْعِيلٌ: تقول في مَحْضِيرٍ: مَحَاضِيرُ وقالوا: مِسْكِينَةٌ شَبَهَتْ بِفَقِيرَةٍ فَأَدْخَلُوا الهاء فيجوزُ على ذَا: مَسْكِينُونَ وقالوا أيضاً: امرأة مَسْكِينٍ فَمَنْ قَالَ هَذَا لم يجز أن يجمع بالواو والنون ومؤنثه بالألف والتاء لأنَّ الهاء تدخله.

الرابع: فُعَالٌ 1: مثل "فُعَالٍ" نحو: الحُسَّانِ وقالوا: عُوَارٌ وَعَوَاوِيرُ.

الخامس: مَفْعُولٌ: مثله بالواو والنون 2، وقالوا: مَكْسُورٌ وَمَكَاسِيرٌ وَمَلْعُونٌ وَمَلَاعِينُ شبهوها بالأسماء.

1 لم يذكر البناء الثالث: ولعله ذكره مع المثال الأول وهو: "مفعول" فاكنتفي أن يعيده

(23/3)

السادس: فُعِّلَ: نحو: زُمِّلَ وجمعه كَجَمَعَ: فُعِّلَ بالواو والنون.
 السابع: فَعْلَانُ: إذا كَانَ صفةً وَكَانَ لَهُ فَعْلَى كَسَرَ عَلَى "فَعَالٍ" نحو: عَطَشَانٌ وَعُطِشَ
 وقد يَكْسُرُ عَلَى: فَعَالَى وَفَعَالٍ نحو: سَكَرَى وكذلك المَوْنُثُ أَيْضًا وَجَاءَ بَعْضُهُ عَلَى
 "فَعَالَى" نحو: سَكَرَى "وَلَا يُجْمَعُ فَعْلَانُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَلَا مَوْنُثُهُ بِالتَّاءِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ
 شَاعِرٌ وَقَدْ قَالُوا فِيهِمَا يَلْحَقُ مَوْنُثُهُ الْهَاءُ كَمَا قَالُوا فِي هَذَا لِأَنَّ آخِرَهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ
 وَذَلِكَ: نَدْمَانَةٌ وَنَدَمَانٌ وَنَدَامَى وَقَالُوا: حَمَصَانَةٌ وَحَمَصَانٌ وَحَمَاصٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
 حَمَصَانُ1. وَقَدْ يَكْسِرُونَ "فَعَالًا" عَلَى: "فَعَالَى" لِأَنَّهُ يَدْخُلُ "فَعْلَانُ" فَيَعْنِي بِهِ مَا يَعْنِي
 "بَفَعْلَانُ" وَذَلِكَ: رَجُلٌ عَجَلٌ وَسَكِرٌ وَحَذِرٌ قَالُوا: حَذَارَى وَقَالُوا: رَجُلٌ رَجِلٌ2 وَرَجَالَى
 وَقَالَ بَعْضُهُمْ3: رَجْلَانُ وَرَجَلَى وَقَالُوا: رَجَالٌ كَمَا قَالُوا: عِجَالٌ وَيُقَالُ: شَاةٌ حَرْمَى
 وَشِيَاهُ حَرَامٌ وَحَرَامَى4 لِأَنَّ "فَعْلَى" صفةٌ بِمَنْزِلَةِ الَّتِي لَهَا فَعْلَانُ.
 الثامن: فَعْلَانُ: نحو: حُمَصَانٍ وَعُرْيَانٍ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَلَمْ يَقُولُوا فِي عُرْيَانٍ: عِرَاءٌ وَلَا:
 عَرَايَا اسْتَغْنَوْا بُعْرَاءَ وَعُرَاءَ إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ عَارٍ إِلَّا أَنْ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي عُرْيَانٍ وَعَارٍ.

1 في سيبويه 2/ 212 ومن العرب من يقول: خمصان.

2 رجل: رجل الرجل رجلا، فهو: راجل، ورجل، ورجل إذا لم يكن له ظهر في سفر يركبه.

3 انظر: الكتاب 2/ 212.

4 حرمي: حرم كفرح: ذات الظلف، والذئبة والكلبة حراما-بالكسر- أرادت الفحل فهي: حرمي-كسرى-والجمع سكارى.

(24/3)

التاسع: فُعْلَاءُ: فهي بِمَنْزِلَةِ فُعْلَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لِلتَّأْنِيثِ نَظِيرُ الْهَاءِ وَذَلِكَ:
 نَفْسَاءُ وَنُفْسَاوَاتٌ وَنُفَاسٌ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ آخِرُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ يَمْتَنِعُ مِنَ

الجمع بالتاء غيرُ: فَعْلَاءُ أَفْعَلُ وَفَعْلَى فَعْلَانُ.
العاشر: فَعْلَاءُ: قَدْ ذَكَرْنَا فِي بَابِ "أَفْعَلٍ" أَنَّهَا تَحْيَى عَلَى "فُعْلٍ" نَحْو: حَمْرَاءُ وَحُمَرٍ
فَالْمَذَكُورُ وَالْمَوْثُتُ فِيهِ سَوَاءٌ كَمَا كَانَ فِي جَمْعِ فَعْلَى فَعْلَانُ وَقَالَ: بَطْحَاوَاتٌ فِي جَمْعِ
بَطْحَاءٍ حَيْثُ اسْتَعْمَلْتُ كَالْأَسْمَاءِ وَقَالُوا: بَطْحَاءُ وَبَطَاحٌ وَبَرْقَاءُ وَبَرَّاقٌ.

(25/3)

بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عِدَّةُ حُرُوفِهِ خَمْسَةٌ وَخَامِسُهُ أَلْفُ التَّائِيثِ أَوْ أَلْفَا التَّائِيثِ:
فَمَا كَانَ عَلَى "فُعْلَى" يَجْمَعُ بِالتَّاءِ نَحْو: حُبَارَى وَحُبَارِيَّاتٍ وَمَا كَانَ آخِرُهُ أَلْفَانِ عَلَى
فَاعِلَاءٍ نَحْو: الْقَاصِعَاءِ فَهُوَ عَلَى: "فَوَاعِلٍ" تَقُولُ فِيهِ: قَوَاصِعُ شَبِهُوا "فَاعِلَاءً" بِفَاعِلَةٍ
وَجَعَلُوا أَلْفِي التَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ وَقَالُوا: حُنْفَسَاءُ وَخَنَافَسُ.

(26/3)

بَابُ مَا جُمِعَ عَلَى الْمَعْنَى لَا عَلَى اللَّفْظِ:
قَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّمَا قَالُوا: مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَى لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى: مَفْعُولٍ 1 وَقَدْ
قَالُوا: هُلَاكَ وَهَالِكُونَ فَجَاءُوا بِهِ عَلَى الْأَصْلِ وَقَالُوا: مِرَاضٌ وَسِقَامٌ وَلَمْ يَقُولُوا: سَقَمَى
وَقَالُوا: وَجَعٌ وَقَوْمٌ وَجَعَى وَوَجَاعَتَى وَقَالُوا: قَوْمٌ وَجَاعٌ كَمَا قَالُوا: بَعِيرٌ جَرَبٌ [وَابِلٌ] 2
جَرَابٌ وَقَالُوا: مَائِقٌ 3 وَمَوْقَى وَأَحْمَقُ وَحَمَقَى وَأَنُوكُ وَنَوَكَى لِأَنَّهُ شَيْءٌ أَصِيبُوا بِهِ وَقَالُوا:
أَهْوَجُ وَهُوَ جُ عَلَى الْقِيَاسِ 4 وَأَنُوكُ وَنُوكٌ وَقَالُوا: سَكْرَى كَمَرَضَى وَرَوَى: لِلَّذِينَ اسْتَقَلُّوا
نَوْمًا وَالْوَاحِدُ: رَائِبٌ وَقَالُوا: زَمَنْ وَزَمَنَى وَضَمِنَ وَضَمِنَى وَرَهِيصٌ 5 وَرَهْصَى. وَحَسِرٌ
وَحَسَرَى، وَإِنْ شئتَ قُلْتَ: زَمَنُونَ وَهَرَمُونَ. وَقَالُوا: أَسَارَى مِثْلُ: كُسَالَى وَقَالُوا: وَجٌ 6

1 انظر: الكتاب 2 / 213.

2 أضفت كلمة "إبل" لإيضاح المعنى.

3 مائق: أحرق في غباوة.

4 لأن جمع "أفعل": فعل.

5 رهيص: الرهيص، الفرس الذي أصابته الرهصة وهي وقرة تصيب باطن حافره وخف

رهيص: أصابه الحجر.

6 وج: يقال وجي وجي: إذا اشتد خفاؤه.

(27/3)

ووجيًا بلا همزٍ وقالوا: سَاقَطٌ وَسَقَطَى مثله: وَقَاسِدٌ وَقَسَدَى وليس يَجِيءُ في كُلِّ هذا على المعنى لم يقولوا: بَخَلَى ولا سَقَمَى.
قال أبو العباس: لو قالوه جازَ. وقالوا: يَتَامَى. قال سيبويه: وقالوا: عَقِيمٌ وَعُقْمٌ. وقال: لو قيلَ إِنَّمَا لم تَجِيءْ عَلَى "فُعَل" لكانَ مذهبًا 1 يعني: أَنَّ بَإِهَا أَنَّ يُقَالُ عَقَمَى مثل: قَتِيلٌ وَقَتَلَى فصرفتُ عن بَإِهَا لِأَنَّهَا بَلِيَّةٌ فَأَكْثَرُ مَا تَجِيءُ عَلَى فَعَلَى.

1 انظر: الكتاب 2 / 213.

(28/3)

بَابُ مَا جَاءَ بِنَاءُ جَمْعِهِ عَلَى غَيْرِ مَا يَكُونُ فِي مِثْلِهِ:
فَمِنْ ذَلِكَ: رَهْطٌ وَأَرَاهُطٌ وَبَاطِلٌ وَأَبَاطِيلُ كَأَنَّهُمْ كَسَرُوا: أَرَهْطُ وَأَبْطُلُ وَمِنْ ذَلِكَ: كُرَاعٌ وَأَكَارُعٌ وَحَدِيثٌ وَأَحَادِيثٌ وَعَرُوضٌ وَأَعَارِيضٌ وَقَطِيعٌ وَأَقَاطِيعُ لِأَنَّ هَذَا لَوْ كَسَرْتَهُ وَعَدَّةٌ حُرُوفِهِ أَرْبَعَةٌ بِالزِّيَادَةِ 1. الَّتِي فِيهَا لَكَانَتْ "فَعَائِلٌ" وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَوَّلِ زِيَادَةٌ. وَمِثْلُ أَرَاهُطَ أَهْلٌ وَأَهَالٍ. وَلَيْلَةٌ وَلَيَالٍ كَأَنَّهُ جَمَعَ: أَهَالًا وَلَيَالًا.
وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: لَيْلَةٌ أَصْلُهَا "لَيْلًا" فَحَذَفَتْ وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ: أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: أَرْضٌ وَآرَاضٌ كَمَا قَالُوا: أَهْلٌ وَأَهَالٌ 2، فَهَذَا عَلَى قِيَاسِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَمْكُنْ كَأَنَّهُ جَمَعَ مُكْنٍ.
وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: وَمِثْلُ ذَلِكَ: تَوَآمٌ وَتَوَائِمٌ كَأَنَّهُمْ كَسَرُوهُ عَلَى "تِيمٍ" كَمَا قَالُوا: طِئْرٌ وَطُؤَارٌ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: تَوَآمٌ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ وَفِعَالٌ لَا يَكُونُ مِنْ أَبْوَابِ الْجَمْعِ وَكَذَلِكَ: رَجُلٌ وَرِجَالٌ وَقَالُوا: كَرَوَانٌ.

1 قال سيبويه 2 / 199: لأن هذا لو كسرتة إذا كانت عدة حروف أربعة أحرف

بالزيادة التي فيها لكانت "فعائل" ولم تكن لتدخل زيادة في أول الكلمة.

2 انظر: الكتاب 2 / 199.

3 انظر: الكتاب 2 / 199.

(29/3)

وللجمع: كِرْوَانٌ. وقال أبو العباس: كِرْوَانٌ جمعٌ 1: كِرْوَانٍ تحذف الزوائد وكذلك قال في أَمْكِنِ جَمْعُ: مَكَانٍ.
وقال سيويوه: إنما جُمِعَ "كِرْوَانٌ" على "كِرْيٍ" 2 وقالوا في مِثْلٍ: "أَطْرُقُ 3 كِرَا إِنَّ النعام في القرى 4 ومِثْلُ هَذَا: حِمَارٌ وَحَمِيرٌ وَصَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ وَطَائِرٌ وَأَطْيَارٌ.

1 انظر: المقتضب 1 / 188.

2 انظر: الكتاب 2 / 199.

3 قال المبرد: "أَطْرُقُ كِرَا" يريدون: ترخيم الكروان فيمن قال: يا حار. انظر: المقتضب 4 / 261 "وكِرَا" رقية يعيدون بها الكرا "يقولون: أَطْرُقُ كِرَا إِنَّ النعام في القرى".
4 هذا مثل: معناه أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى. وأنه يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يعقبه. ويقال: إن الكروان يقال له: أَطْرُقُ كِرَا إِنَّكَ لَن تَرَى فإِذَا سَمِعَهَا لَبَدَ بِالْأَرْضِ فيلقى عليه ثوب فيصطاد.
وانظر: الأمثال للميداني 1 / 445 والخزانة 1 / 394 وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري 1 / 194.

(30/3)

بَابُ مَا هُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْجَمِيعِ وَلَمْ يَكْسِرْ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ وَهُوَ مِنْ لَفْظِهِ:
وَذَلِكَ نَحْوُ: رَكِبَ وَسَفَرَ وَطَائِرٌ وَصَاحِبٌ وَصَحْبٌ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي التَّصْغِيرِ:
رَكِيبٌ وَسَفِيرٌ وَلَوْ كَانَ تَكْسِيرًا لَرُدَّ إِلَى الْوَاحِدِ وَمِثْلُ ذَلِكَ: أَدِيمٌ وَأَدَمٌ وَعَمُودٌ وَعَمَدٌ
وَحَلَقَةٌ وَحَلَقٌ وَفَلَكَةٌ وَفَلَكٌ وَمِنْ ذَلِكَ: الْجَامِلُ وَالْبَاقِرُ وَأَخٌ وَإِخْوَةٌ وَسَرِيٌّ وَسَرَاةٌ مِنْ
ذَلِكَ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: شَبَّهَ "فَعِيلٌ بِفَاعِلٍ" نَحْوُ: فَاسَقٍ وَفَسَقَةٍ قِيلَ لَهُ: مِثَالُ هَذَا فِي الْمَعْتَلِّ
إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى "فَعَلَةٍ" نَحْوُ: قَاضٍ وَقَضَاةٍ وَ"فَعَلَةٍ" لَيْسَ مِنْ جُمُوعِ الْمَعْتَلِّ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ

جَمْعًا وَصَارَ فِي رُكْبٍ وَسَفَرٍ وَقَالُوا: فَارُهُ وَفُرْهَةٌ مِثْلُ: صَاحِبٍ وَصُحْبَةٍ وَغَائِبٍ وَغَيْبٍ
وَحَادِمٍ وَخَدَمٍ وَهَابٍ وَأَهَبٍ وَمَاعِزٍ وَمَعَزٍ وَضَائِنٍ وَغَارِبٍ وَعَزِيبٍ وَغَارٍ وَغَزِيٍّ

(31/3)

بَابُ جَمْعِ الْجَمْعِ:

أَمَّا أُنْبِيَهُ أَدْنَى الْعَدَدِ فَيَجْمَعُ عَلَى "أَفَاعِلٍ" وَأَفَاعِيلٍ نَحْوُ: أَيْدٍ وَأَيَادٍ وَأَوْطِبٍ 1 وَأَوَاطِبٍ
وَأَفْعَالٍ بِمَنْزِلَةِ إِفْعَالٍ نَحْوُ: أَنْعَامٍ وَأَنْعَامٍ وَقَدْ جَمَعُوا "أَفْعَلَةً بِالتَّاءِ". قَالُوا: أَعْطِيَةٌ وَأَعْطِيَاتٌ
وَأَسْقِيَةٌ وَأَسْقِيَاتٌ وَقَالُوا: أَسُورَةٌ وَأَسَاوِرَةٌ وَقَالُوا: جِمَالٌ وَجَمَائِلُ وَقَالُوا: جَمَالَاتٌ وَبُيُوتَاتٌ
عَمَلُوا بِفُعُولٍ مَا عَمَلُوا بِفَعَالٍ وَكَذَلِكَ "فُعُلٌ" قَالُوا: الْحُمُرَاتُ بِضَمِّ الْمِيمِ.
قَالَ سِيبَوَيْهٍ: وَلَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يَجْمَعُ. لَمْ يَقُولُوا: فِي جَمْعِ بَرٍّ أَبْرَارٌ وَقَالُوا: فِي تَمَرٍ تُمْرَانٌ 2.
وَأَبُو الْعَبَّاسِ يُجِيزُ: أَبْرَارٌ فِي جَمْعِ بَرٍّ وَيُرْكِنُ إِلَى الْقِيَاسِ وَقَالُوا فِي مُصْرَانٍ: مَصَارِينُ 3.
وَأَبْيَاتٌ وَأَبَايِتٌ وَبُيُوتٌ وَبُيُوتَاتٌ وَقَالُوا: عُودٌ وَعُودَاتٌ وَدُورٌ وَدُورَاتٌ وَحُشَانٌ
وَحَشَاشِينَ وَكُلُّ بِنَاءٍ مِنْ أُنْبِيَةِ الْجَمْعِ لَيْسَ عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِلٍ" وَمَفَاعِيلُ "إِذَا اخْتَلَفَتْ
ضُرُوبُهُ فَجَمَعَهُ

1 أَوَاطِبُ: سَقَاءُ الْبَنِّ.

2 انظر: الكتاب 2/ 200.

3 انظر: المقتضب 2/ 279 وفي اللسان: المصير: المعى وهو فعيل. والجمع: أمصرة
ومصران: مثل: رغيف ورغفان، ومصارين جمع الجمع عند سيبويه. قال الأزهري: جمع
المصران، جمعته العرب على توهم النون أنها أصلية.

(32/3)

عِنْدِي جَائِزٌ وَقِيَاسُهُ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى مَا كَانَ عَلَى بِنَائِهِ مِنَ الْوَاحِدِ أَوْ عَلَى عِدَّتِهِ فَتَكْسِرُهُ
عَلَى مِثَالِ تَكْسِيرِهِ.

وَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: مَنْ قَالَ: أَقَاوِيلُ وَأَبَايِتُ فِي أَبْيَاتٍ لَا يَقُولُ: أَقْوَالَانِ 1 لَا يُعْنِي "أَقْوَالًا"
وَكَذَلِكَ: الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ إِلَّا أَنْ تَرِيدَ ضَرْبَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ يَجِيءُ
عَلَى نَوْعَيْنِ: فَنَوْعٌ يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ فَقَطُّ وَلَا يَرَادُ بِهِ ضُرُوبٌ مُخْتَلِفَةٌ وَنَوْعٌ يَرَادُ بِهِ الضَّرْبُ

المختلفة وهو الذي لا يمتنع منه جَمْعُ قالوا: إبلان 2 لأنه اسم لم يكسر. وقال: لقاحان سوداوان لأنهم لم يقولوا: لقاح واحدة وهو في 3 إبل أقوى لأنه لم يكسر. قال سيبويه: سألت الخليل عن: ثلاثة 4 كلاب فقال: يجوز في الشعر 5 على "من" وإن نونت قلت: ثلاثة كلاب.

1 انظر: الكتاب 2 / 202.

2 إبلان: قطعين من الإبل.

3 هنا خلاف لما في كتاب سيبويه 2 / 202، فإن سيبويه قد قال: ... وذلك لأنهم يقولون: لقاح واحدة كقولك: قطعة واحدة وهو في إبل أقوى.

4 في الأصل: "ثلاث" وهو خطأ.

5 انظر: الكتاب 2 / 202.

(33/3)

بَابُ مَا لُفِظَ بِهِ مثنًى كَمَا لُفِظَ بِالْجَمْعِ:

وهو أن يكون كل واحدٍ بعض شيء مفردٍ من صاحبه كقولك: ما أحسن رؤوسهما

وزعم يونس أنهم يقولون: غلماهما وإنما هما اثنان.

وزعم أيضاً أنهم يقولون: ضربت رأسيهما وأنه سمع ذلك من رؤية 1 والباب ما جاء في

القرآن، قال الله عز وجل: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} 2. {وَالسَّارِقُ

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} 3.

1 انظر: الكتاب 2 / 201.

2 التحريم: 4.

3 المائدة: 38.

(34/3)

بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ وَقَدْ أَعْرَبَ:

جمعُ هذا الضربِ على مثالِ مفاعلٍ وزعم الخليل: أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلاً:

كَمْوَزَج 1 ومَوَازِجَةٍ وَطَيْلَسَانٍ وَطَيْلَسَةٍ وَقَدْ قَالُوا: جَوَارِبُ وَكَيْالَجُ 2 وَقَدْ أَدَخَلُوا الْهَاءَ
أَيْضًا 3. وَكَذَلِكَ إِذَا كَسَرْتَ الْاسْمَ وَأَنْتَ تَرِيدُ: آلَ فُلَانٍ أَوْ جَمَاعَةَ الْحَيِّ كَالْمَسَامَعَةِ
وَالْمَنَازِدَةِ وَالْمَهَالِبَةِ وَقَدْ قَالُوا: دِيَّاسِمٌ، وَهَنَّ وَلَدُ الذَّنْبِ مِنَ الضَّبْعِ. وَقَالُوا: وَلَدُ الْكَلْبِ
مِنَ الذَّنْبَةِ وَقَالُوا الْبَرَابِرَةُ. وَالسِّيَابِجَةُ فَاجْتَمَعَ فِيهِمَا الْأَعْجَمِيَّةُ وَالْإِضَافَةُ.

1 موزج: الخف وهو فارسي معرب.

2 كيا لج: جمع كيلجة وهو المكيال.

3 قالوا: جواربة، وكيا لجة. وانظر: الكتاب 2 / 201.

(35/3)

باب التحقير

مدخل

...

بَابُ التَّحْقِيرِ:

التَّصْغِيرُ شَيْءٌ اجْتَرَى بِهِ عَنْ وَصْفِ الْاسْمِ بِالصَّغِيرِ وَبُنِيَ أَوَّلُهُ عَلَى الضَّمِّ وَجُعِلَ ثَالِثُهُ يَاءً
سَاكِنَةً قَبْلَهَا فَتَحَةً وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْغَرَ اسْمٌ يَكُونُ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِذَا كَانَ
الْاسْمُ ثَلَاثِيًّا فَلِإِعْرَابٍ يَقَعُ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَ الْيَاءِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي حَجَرٍ: حُجَيْرٌ فَإِنْ
كَانَ آخِرُهُ هَاءُ التَّنْثِيثِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْفَتَحَ لَهَا مَا قَبْلَهَا فَإِنْ جَاوَزَ الْاسْمُ الثَّلَاثَةَ بَزَائِدٍ
أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ فَهُوَ نَظِيرُ الْجَمْعِ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى "مَفَاعِلٍ" وَمَفَاعِيلٍ فَالْأَلْفُ فِي الْجَمْعِ نَظِيرُهُ
الْيَاءُ فِي التَّصْغِيرِ وَمَا بَعْدَهَا مَكْسُورٌ كَمَا أَنَّ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ مَكْسُورٌ إِلَّا أَنَّ أَوَّلَ الْجَمْعِ
مَفْتُوحٌ وَأَوَّلُ هَذَا مَضْمُومٌ وَجَمِيعُ التَّصْغِيرِ يَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْثَلَةٍ عَلَى مِثَالِ تَصْغِيرِ: فِلَسٍ
وَدِرْهِمٍ وَدِينَارٍ وَتَصْغِيرِهَا: فُلَيْسٌ وَدُرَيْهَمٌ وَدُنَيْنِيرٌ وَهَذَا الْيَاءُ الَّتِي تَجِيءُ فِي مِثَالِ: دُنَيْنِيرٌ
وَمَا أَشْبَهَ تَكُونُ عَوْضًا لَازِمًا مَتَى كَانَ فِي الْاسْمِ زَائِدَةٌ تَابِعَةٌ كَمَا وَقَعَتْ فِي دِينَارٍ وَتَكُونُ
غَيْرَ مَلَازِمَةٍ مَتَى كَانَ فِي الْاسْمِ زِيَادَةٌ تَابِعَةٌ كَمَا وَقَعَتْ فِي دِينَارٍ وَتَكُونُ غَيْرَ مَلَازِمَةٍ مَتَى
كَانَ فِي الْاسْمِ زِيَادَةٌ غَيْرُ تَابِعَةٍ فَحِينَئِذٍ لَكَ فِيهِ الْخِيَارُ فَيَاءُ التَّصْغِيرِ زَائِدَةٌ وَيَاءُ التَّعْوِضِ
زَائِدَةٌ فَالتَّصْغِيرُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الثَّلَاثِيِّ وَفِيمَا كَانَ عَدَدُهُ أَرْبَعَةً أَحْرَفٍ بِزِيَادَةٍ أَوْ غَيْرِ زِيَادَةٍ
فَإِنْ تَجَاوَزَ الْعَدَدُ ذَلِكَ حُذِفَ حَتَّى يُرَدَّ إِلَى هَذَا الْعَدَدِ.

وَالْأَسْمَاءُ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ: اسْمٌ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ وَاسْمٌ فِيهِ

زيادةً واسم منقوص.

الأول: الاسم الذي لا زيادة فيه ولا نقص وهذا الضرب ينقسم ثلاثة أقسام: اسم ثلاثي واسم رباعي واسم خماسي أما الثلاثي: فينقسم أيضًا ثلاثة أقسام: اسم صحيح واسم مضاعف واسم معتل.

الأول من الثلاثي: أما الصحيح فعلى ضربين: مذكر ومؤنث فالمذكر نحو قولك: رجلٌ ورَجُلٌ وحَجَرٌ وحَجَرٌ وَجَمَلٌ وَجَمِلٌ وَكَلْبٌ وَكَلِيبٌ والمؤنث نحو: قَدَمٌ وَقَدْرٌ تقول: قَدِيمَةٌ لَأَنَّكَ تقول: قَدَمٌ صَغِيرَةٌ وَقَدِيرَةٌ لَأَنَّكَ تقول: قَدَرٌ صَغِيرَةٌ وَفِي عَيْنٍ عُيْنَةٌ وَأُذُنٍ: أُذَيْنَةٌ. الثاني من الثلاثي: وهو المضاعف تقول في دَنٍ: دُنَيْنٌ وَفِي مَدٍّ: مُدِيدٌ يَزُولُ الإِدْغَامُ لِنَوْسَطِ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

الثالث من الثلاثي: وَهُوَ الْمُعْتَلُّ يَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: مَا كَانَتْ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ عَيْنِهِ وَالضَّرْبُ الثَّانِي: مَا لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَآؤٌ.

ذكر تحقير ما كانت الألف بدلًا من عينه:

حَقُّ هَذَا الْاسْمِ إِذَا صُعِرَ أَنْ يَرُدَّ إِلَى أَصْلِهِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةً مِنْ وَآوٍ رَدَّتِ الْوَآؤُ وَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلَبَةً مِنْ يَاءٍ رَدَّتِ الْيَاءُ تَقُولُ فِي نَابٍ نُيْبٍ وَالنَّابُ مِنَ الْإِبِلِ كَذَلِكَ لَأَنَّكَ تَقُولُ: أَنْيَابٌ وَتَقُولُ فِي بَيْتٍ: بُيَيْتٌ وَفِي شَيْخٍ: شَيْخٌ هَذَا الْأَحْسَنُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْأَوَّلَ فَيَقُولُ: شَيْخٌ¹ وَبَيْتٌ وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ سَيِّدٍ: سَيِّدٌ وَهُوَ الْأَحْسَنُ وَإِنْ حَقَرْتَ رَجُلًا: اسْمُهُ: سَارٌ وَغَابَ لَقَلْتُ غَيْبٌ وَسُيِّرَ لَأَنَّهُمَا مِنَ الْيَاءِ وَلَوْ حَقَرْتَ السَّارَ وَأَنْتَ تَرِيدُ السَّائِرَ: لَقَلْتُ: سُوِّرَ لَأَنَّهَا أَلْفٌ "فَاعِلٌ".

1 قال سيبويه 2/ 136: "ومن العرب من يقول: شيخ وببيت - بكسر الشين والياء -".

قَالَ سِيبَوَيْه: وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ: خَافٍ وَمَالٍ يَعْنِي إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ خَافٍ وَرَجُلٌ مَالٌ فَقَالَ: خَافٌ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ "فَاعِلًا" ذَهَبَتْ عَيْنُهُ وَيَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ "فَعَلًا" لِأَنَّهُ مِنْ فَعَلْتُ¹. يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى "فَعَلٍ" أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ هُوَ أَيْضًا عَلَى فَعَلٍ: نَحْو: حَذَرَ فَهُوَ رَجُلٌ حَذَرَ وَفَرَّقَ فَهُوَ رَجُلٌ فَرَّقَ قَالَ: وَأَمَّا مَالٌ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا "مَائِلًا"¹

قَالَ وَحَدَّثَنِي مَنْ أَثَقَّ بِهِ: أَنَّهُ يَقَالُ: رَجُلٌ مَالٌ إِذَا كَثُرَ مَالُهُ وَكَبِشَ صَافٌ إِذَا كَثُرَ صَوْفُهُ وَنَعِجَةٌ صَافَةٌ²، قَالَ: وَإِذَا جَاءَ اسْمٌ نَحْو: النَّابِ لَا تَدْرِي أَمِنْ الْبَاءِ هُوَ أَمْ مِنَ الْوَاوِ فَاحْمَلُهُ عَلَى الْوَاوِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ لِأَنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ أَكْثَرُ³ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ⁴: إِنَّمَا قَلَبْتَ الْأَلْفَ يَعْنِي الْأَلْفَ الَّتِي لَا يُدْرَى أَصْلُهَا إِلَى الْوَاوِ لِلضَّمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا يَعْنِي فِي بَابِ التَّصْغِيرِ.

قَالَ سِيبَوَيْه: وَمَنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي نَابٍ: نُؤَيَّبُ فَيَجِيءُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ يَكْثُرُ إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ وَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ⁵ وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ فَتَقُولُ: فِي نُورَةٍ: نُورَةٌ وَفِي جُوزَةٍ: جُوزَةٌ.

الضرب الثاني: مَا لَامَهُ مَعْتَلَةٌ مِنَ الثَّلَاثِي:

تَقُولُ فِي قَفَا: قُفِّي وَفِي فُتَّى وَفِي جُرْوٍ: جُرِّي وَفِي طَبِي: طَبِّي فَيَصِيرُ جَمِيعُ ذَلِكَ إِلَى الْيَاءِ.

1 انظر: الكتاب 2 / 127

2 انظر: الكتاب 2 / 127

3 انظر: الكتاب 2 / 127

4 أي: المبرد أستاذ المصنف.

5 انظر: الكتاب 2 / 127. والغلط من بعض العرب لا من سيبويه.

القسم الثاني: مِمَّا لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَهُوَ الرَّبَاعِي:

وَذَلِكَ نَحْو: جَعْفَرٍ وَسَلَهَبٍ¹ تَقُولُ: جُعِفَرٌ وَسَلَيْهَبٌ وَالتَّصْغِيرُ كَالْتَكْسِيرِ.

القسم الثالث: مِمَّا لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَهُوَ الْخَمَاسِي:

وَذَلِكَ نَحْو: سَفَرَجِلٍ وَفَرَزْدَقٍ تَقُولُ: سُفْرِجٌ وَفُرَيْرِدٌ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: فُرَيْرِقٌ لِأَنَّ الدَّالَ

تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة وكذلك خَدَرْتُق²: خُدِيرِقَ فيمَن قَالَ: فُرَيْزُقَ وَمَنْ قَالَ: فُرَيْزُدَ قَالَ: خُدِيرُنَّ وَلَا يَجُوزُ فِي "جَحْمَرَشٍ" 3 حذف الميم وإن كانت تزاؤاً لأنها رابعةٌ بعد ياء التحقير.

وقال الخليل: لو كنت محقراً مثل هذه الأسماء لا أ حذف منها شيئاً لقلت: سفيرجل حتى يصير مثل: دُتِينِر⁴

الثاني من القسم الأول: وهو ما كان من الأسماء فيه زيادة:
وهو على عشرة أضرب:

الأول: المضاعف المدغم الثاني: اسم ثلاثي لحقته الزيادة للتأنيث فصار بالزيادة أربعة أحرف الثالث: اسم ثلاثي أدخل عليه أيضاً التأنيث وما صارعهما الرابع: اسم يحذف منه في التحقير من بنات الثلاثة

1 السلهب: الطويل. ويقال: صلهب بالصاد.

2 خدرنق: الذكر. والعنكبوت. أو العظيم منها. والخذرنق بالذال كذلك.

3 جحمرش: عجوز كبيرة.

4 انظر: الكتاب 2 / 107 ونص الكتاب "لو كنت محقراً مثل هذه الأسماء لا أ حذف منها شيئاً" كما قال بعض النحويين لقلت: سفيرجل.

(39/3)

الزيادة التي كسرتها للجميع لحقتها الخامس: اسم يحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة مما أوله ألف الوصل السادس: اسم فيه زائدتان تكون فيه بالخيار أيهما شئت حذفت السابع: اسم من بنات الثلاثة تثبت زيادته في التحقير الثامن: ما يحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة التاسع: ما أوله ألف الوصل وفيه زيادة من بنات الأربعة العاشر: تحقير الجمع.

الأول: المضاعف المدغم: تقول في مُدَقِّ: مُدَيِّقٌ وفي أَصَمِّ: أَصَيِّمٌ تجمع بين ساكنين كما فعلت في الجمع لأن هذه الياء نظيرة تلك الألف¹.

الثاني: تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصار بالزيادة أربعة أحرف تقول في حُبَلَى: حُبَيْلَى وفي بُشْرَى: بُشَيْرَى وفي أُخْرَى: أُخَيْرَى فلا تكسر ما قبل الألف كما لا تكسر ما قبل الهاء في طَلِيحَةٍ وَسُلَيْمَةٍ فإن جاءت الألف للإلحاق قلبت

يَاءٌ تَقُولُ فِي مَعْرَى: مُعَيَّرٌ فِي أَرْطَى: أَرْيَطٌ وَفِيمَنْ قَالَ: عَلَقَى فَنَوْنَ عَلِيْقٌ وَإِذَا كَانَتْ
الْأَلْفُ خَامِسَةً لِلتَّائِيْثِ أَوْ لغيرِهِ حَذَفْتُ تَقُولُ فِي: قَرْقَرَى2: قُرَيْقَرٌ وَفِي حَبْرَكِي3:
حُبَيْرَكٌ.

الثالث: اسم ثلاثي أُدْخِلَ عَلَيْهِ أَلْفَا التَّائِيْثِ وَمَا ضَارِعَهُمَا تَقُولُ فِي حَمْرَاءَ: حُمَيْرَاءُ فَلَا
تَغْيِرُ وَكَذَلِكَ "فَعْلَانُ الَّذِي لَهُ" "فَعْلَى" تَقُولُ فِي "عَطْشَانُ" وَسَكْرَانُ: عَطِيشَانُ وَسُكْرَانُ
لأنَّ مؤنثه: عطشى وسكرى فأما ما كَانَ آخِرُهُ كآخر "فَعْلَانُ" الَّذِي لَهُ فَعْلَى وَعَلَى عِدَّةِ
حُرُوفِهِ وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ

1 يشير إلى الألف التي في "مداق" عند الجمع.

2 قرقرى: الظهر، وموضع.

3 حبركى: الحبركى: القوم الهلكى، القراد بالطويل.

(40/3)

حَرَكَاتُهُ وَلَمْ تَكْسِرْهُ لِلْجَمْعِ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِيلَ" فَتَحْقِيْرُهُ كَتَحْقِيْرِ "عَطْشَانُ"
وَسَكْرَانُ" فَإِنْ كَانَ يَكْسُرُ عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِيلَ" كَسَرَحَانُ وَسَرَا حِينَ فَإِنَّ تَصْغِيْرَهُ: سُرَيْحَيْنُ
فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلِحَقَّتْهُ زَائِدَتَانِ فَكَانَ مَمْدُودًا مَنْصَرَفًا فَإِنَّهُ مِثْلُ مَا هُوَ
بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ نَحْوُ: عِلْبَاءُ1 وَحِرْبَاءُ تَقُولُ: عَلِيْبِي وَخُرَيْبِي يَحْقُرُ كَمَا يَحْقُرُ
مَا تَظْهَرُ فِيهِ الْيَاءُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ نَحْوُ: دِرْحَايَةُ2 وَدُرَيْجِيَّةٌ وَمَنْ صَرَفَ غَوْغَاءَ
قَالَ: غَوَيْغَى وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ جَعَلَهَا كَعَوْرَاءَ فَقَالَ: غَوَيْغَاءُ يَا هَذَا وَمَنْ صَرَفَ قُوبَاءَ قَالَ:
قُوبَيْي وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ قُوبَاءَ3 قَالَ: قُوبِيَاءُ لِأَنَّ تَحْقِيْرَ مَا لِحَقَّتْهُ أَلْفَا التَّائِيْثِ وَكَانَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ حَكْمُهُ حَكْمٌ وَاحِدٌ كَيْفَ اِخْتَلَفَتْ حَرَكَاتُهُ وَكُلُّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلْفٌ وَنُونٌ يَجِيءُ
عَلَى مِثَالِ "مَفَاعِيلَ" فَتَحْقِيْرُهُ كَتَحْقِيْرِ: سَرَحَانُ تَقُولُ فِي سَرَحَانُ: سُرَيْحَيْنُ وَفِي ضَبْعَانُ:
ضُبَيْعَيْنُ لِأَنَّكَ تَقُولُ: ضَبَاعَيْنُ خُومَانُ4: خُوَيْمَيْنُ لِأَنَّكَ تَقُولُ: خَوَامَيْنُ وَسُلْطَانُ: سُلَيْطَيْنُ
لِأَنَّكَ تَقُولُ: سَلَاطَيْنُ وَفِي فِرْزَانِ5: فُرَيْزَيْنُ كَقَوْلِهِمْ: فَرَاذَيْنُ وَمَنْ قَالَ: فَرَاذَنَةُ قَالَ أَيْضًا:
فُرَيْزَيْنُ لِأَنَّهُ جَاءَ مِثْلُ جَحَا حَاجِحَةٍ وَزَنَادِقَةٍ وَتَقُولُ فِي وَرْشَانِ6 وَرَيْشَيْنُ لِأَنَّكَ تَقُولُ: وَرَاشَيْنُ
وَأَمَّا ظُرْبَانُ7 فَتَقُولُ: ظُرْبَانُ لِأَنَّكَ تَقُولُ: ظُرَابِي وَلَا تَقُولُ: ظُرَابَيْنُ فَلَا تَأْتِيْ بِالنُّونِ فِي
جَمْعِ التَّكْسِيْرِ كَمَا لَا تَأْتِيْ بِهَا فِي جَمْعِ سَكْرَانُ إِذَا

- 1 علباء: عرق في العنق.
- 2 درحاية: كثير اللحم قصير سمين. ضخم البطن. لئيم الخلقة.
- 3 قوباء: وهو بثر يظهر في الجسد.
- 4 حومان: نبات بالبادية.
- 5 فرزان: وفرازين. والفرازين جمع فرزن: وهو الشطرنج.
- 6 ورشان: طائر يشبه الحمام.
- 7 ظربان: دويبة كاهرة منتنة.

(41/3)

قلت: سُكَّارَى وإذا جاءَ شيءٌ على مِثَالِ: سُرْحَانٍ ولمْ تعلِمِ العربُ كسْرَتَهُ في الجمعِ فتحْقِيرُهُ كتحْقِيرِ سكرَانٍ تثبُتُ الألفُ والنونُ في آخره كألْفِي التَّائِيثِ ولو سَمَّيْتَ رجلاً: سرحَانٌ ثم حَقَرْتَهُ لقلت: سُرَيْحِيْنٌ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ جَمْعَ الملْحَقِ في نكْرَتِهِ وإذا جَمَعْتَ العربُ شيئاً فَقَدْ كَفَتَكَ إِيَّاهُ فَأَمَّا عُثْمَانُ فتصغِرهُ عُثَيْمَانٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْسُرْ عَلَى عَثَامِيْنٍ وَلَا لَهُ أَصْلٌ في النكْرةِ يُكْسَرُ عَلَيْهِ؟

(42/3)

الرابع: ما يَحْذَفُ في التَّحْقِيرِ من بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الزِّيَادَاتِ: لِأَنَّكَ لو كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ حَذَفْتَهَا تَقُولُ في مَغْتَلَمٍ 1: مُغَيْلِمٌ: كَقَوْلِكَ: مَغَالِمٌ وَإِنْ شِئْتَ عَوَضْتَ فَقُلْتَ: مُغَيْلِمٌ الْعَوَضُ هُنَا غَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَمْ تَقَعْ رَابِعَةً وَفِي جَوَالِقَ: جَوَيْلِقٌ إِذَا أَرَدْتَ التَّعْوِيضَ وَفِي مُقَدِّمٍ وَمُؤَخَّرٍ: مُقَيِّدٌ وَمُؤَيَّخَرٌ تَحْذِفُ الدَّالُ وَلَا تَحْذِفُ المِيمُ لِأَنَّ المِيمَ دَخَلَتْ أَوَّلًا لِمَعْنَى وَإِنْ شِئْتَ عَوَضْتَ فَقُلْتَ: مُقَيِّدٌ وَمُؤَيَّخَرٌ. وَاعْلَمْ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مُقَيِّدٌ فَتَدْعُ الدَّالَ عَلَى تَشْدِيدِهَا لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْكَلَامُ مَقَادِمٌ 2 مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَصُولِ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ وَأَمَّا مَنْطَلِقٌ فَتَقُولُ فِيهِ: مُطِيلِقٌ وَمُطِيلِقٌ تَحْذِفُ النُّونَ وَلَا تَحْذِفُ المِيمَ لِأَنَّهَا أَوَّلٌ وَتَقُولُ فِي: مُذَكَّرٍ مُذَكَّرٌ وَكَانَ الْأَصْلُ مُذْتَكَّرًا فَقَلَبْتَ التَّاءَ ذَالًا مِنْ أَجْلِ الدَّالِ ثُمَّ أَدْغَمْتَ الذَّالَ فِي الدَّالِ وَهَذَا يَبِينُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَإِذَا حَقَرْتَ حَذَفْتَ الدَّالَ لِأَنَّهَا التَّاءُ فِي مَفْتَعِلٍ وَظَهَرَتْ الذَّالُ إِذْ لَمْ

1 مغتلم: يقال: جارية مغتلمة، والسلمحفاة الذكر يقال غيلم.
2 في سيبويه 2/ 110، والمقادام والمآخر عربية.

(42/3)

يكن ما تدغم فيه وإن شئت عوضت فقلت: مُدَيِّكِرٌ وكذا مستمعٌ تقول: مُسَمِّعٌ
ومُسَمِّعٌ وتقول في مُزْدَانِ 1 مَزَيْنٌ ومُزَيْنٌ لَأَنَّ أَصْلَ مُزْدَانٍ مُزْتَانٌ وهو مُفْتَعَلٌ مِنَ الزَّيْنِ
فأبدلتِ التاء دالاً فلما صغرت حذفتهَا لَأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي حَشْوِ الْإِسْمِ وتقول: مُحَمَّرٌ مُحْمِمْ
وَمُحْمِمْ وفي: حَمَارٌ مُحْمِمْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْوِضِ وَإِنَّمَا أَلْزَمْتُهَا الْعَوَضَ لَأَنَّ فِيهَا إِذَا حُذِفَتْ
الرَّاءُ أَلْفًا رَابِعَةً فِي حَمَارٍ. وتقول في حَمَارَةٍ: حُمَيْرَةٌ جَمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ لَأَنَّكَ لَوْ كَسَرْتَ
قلت: حَمَارٌ وَفِي جُبْنَةٍ جُبَيْنَةٌ لَأَنَّكَ لَوْ كَسَرْتَ قلت: جَبَانٌ وَقَدْ قَالُوا: جُبْنَةٌ فَخَفَفُوا.
وتقول في مُعْدُودٍ 2: مُعِيدٌ فَتَحْدَفُ الدَّالُ الثَّانِيَةَ لِأَنَّهُ مُفْعُولٌ فَالْعَيْنُ الثَّانِيَةُ هِيَ
الْمَكْرَرَةُ الزَّائِدَةُ هَذَا الْقِيَاسُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ 3.
وإن حذف الدال الأولى فهو بمنزلة جوالق وتقول في خَفِيدٍ 4: خُفِيدٌ وَخُفِيدٌ
وَعَدُودٌ مِثْلُ ذَلِكَ وَقَطُوطٌ: قَطِيطٌ وَقَطِيطٌ
وَمُقْعَنَسٌ تَحْدَفُ النُّونُ وَاحِدَى السِّنِينَ فَتَقُولُ: مُقْعَسٌ وَمُقْعِيسٌ وَأَمَّا مُعْلَوٌ فَلَيْسَ
إِلَّا: مُعْلِيطٌ 5، وَعَقْنَجٌ 6: عَقِجٌ وَعَقِجٌ لَأَنَّ النُّونَ بِمَنْزِلَةِ وَوِ عَدُودٍ وَبَاءُ خَفِيدٍ
وَالْجِيمُ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ وَعَطَوٌ 7: عَطِيدٌ وَعَطِيدٌ

1 مزدان: من الزينة.

2 مغدودن: يقال: اغدودن النبت إذا طال واسترخى.

3 انظر: الكتاب 2/ 111.

4 خفيدد: السريع ومثله الخفيدد. والظليم الخفيف. والجمع: خفادد وخفيددات.

5 معلوط: يقال اعلوط الحصان: إذا تعلق بعنقه وعلاه.

لأنك إذا حقرت فحذفت إحدى الواوين بقيت واو رابعة وصارت الحروف خمسة
أحرف والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تحذف في التصغير كما لا تحذف في الكسر
للجمع. وانظر الكتاب 2/ 112.

- 6 عفنجج: الضخم الأحمق. والناقة السريعة.
7 عطود: السير السريع. ومن الطرق: البين الواضح.

(43/3)

وَأَمَّا ثَقَلَتِ الْوَاوُ الْمَلْحَقَةُ كَمَا ثَقَلَتْ بَاءُ عَدَبَسٍ 1 وَنُونُ عَجَنَسٍ 2 عَثُولٌ 3: وَعُثِيلٌ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَثَاوُلٌ وَعَثَاوِيلُ وَالْوَاوُ مَلْحَقَةٌ بِمَنْزِلَةِ شَيْنٍ قِرْشَبٍ 4، وَاللَّامُ الزَّائِدَةُ بِمَنْزِلَةِ الْبَاءِ فِي قِرْشَبٍ فَحَذَفْتُهَا كَمَا حَذَفْتَ الْبَاءَ فِي: قَرَّاشِبٍ وَأَنْتَبَتَا مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَيْنِ وَأَلْنَدَدُ 5 وَيَلْنَدَدُ وَاحِدٌ تَقُولُ: أَلْيَدٌ وَلَوْ سَمِيتَ رَجُلًا بِالْيَبِّ لَقُلْتَ: أَلْيَبُّ. تَرُدُّهُ إِلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّ "أَلْبِيَا" شَاذٌ كَحَيَوَةٍ 6 إِذَا حَقَرْتَ حَيَوَةً صَارَ مِثْلُ: حَذْوَةٍ 7 وَجَمِيعُ هَذَا قَوْلٌ سَبِيحِي 8 وَاسْتَبْرَقٌ: أُبْرِقُ وَأُبْرِيقُ. وَأَرْنَدَجٌ 9، وَأُرِيدَجٌ مِثْلُ أَلْنَدَدِ. وَلَا تَلْحَقُ الْأَلْفُ إِلَّا بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ فَتَدْعُ الزَّائِدَ الْأَوَّلَ وَتَحْذِفُ النُّونَ وَذُرْخَرُخٌ 10 ذُرْبُخٌ لِأَنَّ الرَّاءَ وَالْحَاءَ ضَوْعِفَا كَمَا ضَوْعِفَتْ ذَالٌ مَهْدَدٌ 11: وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: ذُرَّاحٌ وَذُرُوحٌ وَمَنْ لَغَتْهُ ذُرْخَرُخٌ يَقُولُ: ذُرَّارِخٌ وَقَالُوا: جُلْعَلُخٌ 12 وَجَلَّالُخٌ.

- 1 عدبس: الشديد الموثق الخلق من الإبل وغيرها.
2 عجنس: الجمل الضخم، الصعب والصلب. والعجانس: الجعلان.
3 عثول: القدم المسترخي. الأحمق.
4 قرشب: الرجل المسن. والسيئ الحال. والضخم الطويل.
5 أَلْنَدَدُ: بمعنى الدلو. ويقال: خصم أَلْنَدَدُ، أي: خصيم.
إذا حذفت النون من أَلْنَدَدُ.
6 أي: أن الواو بدل من ألف "حياة" وليست بلام الفعل.
7 حذوة: من اللحم كالحذية وهو ما قطع طولاً. وقيل: هي القطعة الصغيرة.
8 انظر: الكتاب 2/ 112-113.
9 أَرْنَدَجُ: بكسر أوله وفتحه - جلد أسود معرب "رندة".
10 ذرخرخ: دويبة حمراء منقطة بسواد وهي من السموم.
11 مهدد: اسم امرأة.
12 جلعلع: من الإبل الحديد النفس. والقنفذ. والخنفساء. والضبع.

(44/3)

وزعم يونس: أنهم يقولون: في صَمَحْمَحْ 1 صَمَامَحْ 2 فتقولُ عَلَى هَذَا جُلَيْلُغْ وإن شئتَ عوضتَ فقلتُ: ذُرِيرِيحْ وَزَعَمَ [الخليل] 3: أَنَّ "مَرْمَرِيْسَ" من المراسَةِ فضاغفوا الميمَ والدالَ في أولِهِ وتحقيرُهُ: مُرِيرِيْسَ لِأَنَّ الياءَ تصيرُ رابعةً فصارتِ الميمُ أُولَى بال حذفِ مِنَ الراءِ لِأَنَّ الميمَ إذا حذفت تَبَيَّنَ في التحقيرِ أَنَّ أصلَهُ من الثلاثةِ كَأَنَّكَ حَقَرْتَ "مَرَّاسَ" ومُسْرُولُ 4 مُسِيرِيلُ ليسَ إلا 5، ومساجدُ اسمُ رجلٍ مُسَيِّجِدُ تحقيرُ مَسْجِدٍ 6.

1 صمحمح: الغليظ الشديد.

2 انظر: الكتاب 2 / 113.

3 زيادة من سيبويه 2 / 113.

4 مسرول: يقال للثور الوحش مسرول للسواد الذي في قوائمه، وحمامة مسرولة في رجليها ريش.

5 لأن الواو رابعة ولو كسرتة للجمع لم تحذف. فكذلك لا تحذف في التصغير.

6 لأنه اسم لواحد ولم ترد أن تحقر جماعة المساجد.

(45/3)

الخامس: ما تحذف منه الزوائد من بناتِ الثلاثة:

مما أوائله أَلَفَاتُ الوصلِ تقولُ في استضرابٍ تُضَيِّرِبُ حذفتِ أَلَفَ الوصلِ والسينَ لا بُدَّ من تحريكِ ما يليها ولم تحذفِ التاءُ لِأَنَّهُ ليسَ في كلامِهِم سَفْعَالٌ وفيهِ التَّجْفافُ والتَّيْبَانُ وتقولُ في افتقارٍ: فُتَيَّقِرُ تحذفُ أَلَفَ الوصلِ لتحركِ ما يليها ولا تحذفُ التاءُ الزائدةَ إذا كانتِ ثانيةً في بناتِ الثلاثةِ وكانَ الاسمُ عدَّةَ حروفِهِ خَمْسَةً رابعَهُنَّ حَرْفٌ لِيْنٍ لم يحذفُ مِنْهُ شَيْءٌ في تكسيرِ الجمعِ ولا في تصغيرِ وإنما تحذفُ الزائدَ إذا زادَ على هذه العدةِ وخرجَ عن الوزنِ وانطلاقُ قالِ سيبويه نُطِيلِيقُ 1، لِأَنَّ الزيادةَ إذا كانتِ أُولَى في بناتِ الثلاثةِ وكانتِ على خمسةِ أحرفٍ فكانَ رابعَهُنَّ

1 انظر: الكتاب 2 / 114.

(45/3)

حرف لين لم يحذف منه شيء في التصغير ولا في الجمع كنجف تجافف.
 وقال أبو عثمان المازني: أقول في انطلاق طليق طليق لأنه ليس في كلامهم نفعال.
 قال أبو بكر: والذي أذهب إليه قول سيويه لأنه إنما يحذف الزائد ضرورة فإذا قدر
 على إثباته كان أولى لئلا يلبس بغيره مما لا زائد فيه فأما استفعال فلم يجز أن تثبت
 السين والتاء فيه لأنه ستة أحرف كان حذف السين أولى لأنها ساكنة ولأنها إذا حذفت
 بقي من الاسم مثال تكون عليه الأسماء فكانت أولى بالحذف وليس يلزمنا متى حذفنا
 زائدا أن نبقي الباقي على مثال معروف من الأسماء ولو وجب هذا لما جاز أن تقول: في
 افتقار فتقير لأنه ليس في الكلام "فتعال" ولا شيء من هذا الضرب وتقول في
 شهيب: شهيب واغديان: غديين تحذف الألف والياء.
 واقعنسائ تحذف الألف والنون وحذف النون أولى من السين واعلواط وعليط تحذف
 الألف والواو الأولى لأنها بمنزلة الياء في اغديان والواو المتحركة بمنزلة ما هو من نفس
 الحرف لأنه ألحق الثلاثة بالأربعة.

(46/3)

السادس: اسم من الثلاثي:
 فيه زائدتان تكون فيه بالخيار أيهما شئت حذفت تقول في قلنسوة¹: قلنسية
 وحبنطى²: حبيط وحبينط لأنها جميعا دخلت للإلحاق،

1 وتقول: قلنسة أيضا.

2 حبنطى: القصير الغليظ، العظيم البطن.

(46/3)

وكوأل: وهو القصير زيادة كؤبل وكؤليل وكؤليل وكؤليل وفي حبارى¹ حبرى وحبر.
 قال أبو بكر: والذي أختاره إذا كانت إحدى الزائدتين علامة لشيء لم تحذف العلامة
 إلا أن يكون الزائد الآخر ملحقا فإن الملحق بمنزلة الأصلي فأرى أن تُصغر حبرى
 وتحذف الألف الأولى التي في حشو الاسم وتترك ألف التأنيث وكان أبو عمرو يقول:

خَبِيرَةٌ²، جعلُ الهاءِ بدلًا مِنْ أَلِفِ التَّائِيثِ وألما علانيةً وثمانيةً فأحسنه عُلينيةً وثمانيةً لأنَّ الياءَ في آخرِ الاسمِ أبدًا بمنزلةِ ما هوَ مِنْ نفسِ الحرفِ لأنَّها تلحقُ بناءً ببناءٍ فياءً "عُفاريةً 3 وفُراسيةً" 4/ بمنزلةِ راءِ عُدافرةً⁵، وقد قالَ بعضهم: عُفيرةٌ وثمانيةٌ شبهها بألفِ حُبَارَى⁶، وكذلك صَحَارَى وأشباهُ ذلكَ فإن سَمِيتَ رجلًا بمهَارَى وصَحَارَى قلتَ: مُهَيْرٌ وصُحَيْرٌ قالَ سيبويه: وهوَ أحسنُ لأنَّ هذه الألفَ لم تَجِءَ للتَّائِيثِ إنما أرادوا: مُهَارَى وصَحَارَى فحذفوا وأبدلوا 7 وعُفَرَناءُ⁸ وعُفَرِي عُفِيرٌ وعُفِيرَةٌ لأنَّهما زيدتا للإلحاق العِرْضِي -ضَرَبٌ مِنَ السَّيْرِ- عُرْيَضٌ لأنَّ النونَ ملحقةٌ والألفُ للتَّائِيثِ فثباتُ الملحقِ أَوَّلَى وَقَبائِلُ اسمُ رَجُلٍ: قُبَيْلٌ وقُبَيْلٌ إذا عوضت وطُرِحَ الألفُ أَوَّلَى مِنَ الهمزةِ لأنَّها بمنزلةِ جِيمٍ مَسَاجِدَ

-
- 1 حبارى: طائر معروف على شكل الأوزة.
 - 2 انظر: الكتاب 2/ 115.
 - 3 عفارية: الحبيث المنكر - وبضم العين - الشديد.
 - 4 قراسية: الضخم الشديد من الإبل.
 - 5 عذافرة: الناقة الشديدة الأمانة الوثيقة الظهر، وهي الأمون.
 - 6 انظر: الكتاب 2/ 116.
 - 7 انظر: الكتاب 2/ 116.
 - 8 وفيها لغة أخرى "عفير" و"عفيرة" وانظر: الكتاب 2/ 116.

(47/3)

وهَمْزَةُ بُرَائِلٍ¹ وهذا قولُ الخليلِ² وأما يونسُ فيقولُ: "قُبَيْلٌ" بحذفِ الهمزة³. قالَ أبو بكرٍ: فقولُ الخليلِ أحسنُ لأنَّ حذفَ الساكنِ أَوَّلَى مِنْ حذفِ المتحركِ وبقاءُ الهمزةِ أدلُّ على المصغرِ وتقولُ في لُغَيْرَى: لُغَيْرِزٌ تحذفُ الألفَ لأنَّكَ لو حذفْتَ الياءَ الرابعةَ لاحتجتَ إلى أَنَّ تحذفَ الألفَ فتقولُ: لُغَيْرِزٌ لأنه يستوفي عددَ الخمسةِ وكذلك اقْعِنَسَاسُ: قُعَيْسِيْسٌ تحذفُ النونَ وتتركُ الألفَ لأنكَ لو حذفْتَ الألفَ لاحتجتَ إلى حذفِ النونِ فحذفُ ما يستغنى بحذفه وحده أَوَّلَى مِنْ أن تحلَّ بالاسمِ وياءُ لُغَيْرَى ليست بياءَ تصغيرٍ لأنَّ ياءَ التصغيرِ لا تكونُ رابعةً فهي بمنزلةِ الألفِ في حُضَارَى⁴ وتَصْغِيرُ حُضَارَى كتصغيرِ لُغَيْرَى.

وَبُرْكَاءُ 5 وَجُلُولَاءُ بُرْكَاءُ وَجُلِيلَاءُ ففارقوا بين هذه الألف التي للتأنيث وقبلها ألفٌ وبين الهاء التي للتأنيث لأنَّ هذه لازمةٌ والهاء غير لازمة وتقولُ في: عِبْدَى عُبَيْدٌ تحذفُ الألفَ ولا تحذفُ الدال 6، وفي مَعْلُوجاء 7 وَمَعْيُوراء 8: مُعِيلِجاء وَمُعِيرَاء تلزُمُ العوضَ لأنَّ الواوَ رابعةٌ قالَ سيبويه: لو جاءَ في الكلام فَعُولاءَ ممدوداً لم تحذفِ الواو في

1 برائل: ما استدار من ريش الطائر حول عنقه. وبرائل الأرض: عشبها.

2 انظر: الكتاب 2 / 117.

3 انظر: الكتاب 2 / 117.

4 خضاري: نبت.

5 بركاء: الثابت في الحرب، وابتكروا، جنوا للركب فاقتتلوا، وهي البروكاء.

6 لأن الدال ليست من حروف الزيادة، وإنما ألحقت الثلاثة بينات الأربعة.

7 معلوجاء: جمع عالج وهو الرجل من كفار العجم. أو حمار الوحش.

8 معيوراد: جمع غير وهو الحمار الوحشي.

(48/3)

قول مَنْ قالَ في أسودٍ: أُسَيودُ فأما من قال في سيد: أُسَيِدٌ وفي جدولٍ جُدَيْلٌ فإنه يلزمه أن يحذفَ فيقولُ: فُعِيلاءُ 1، لأنَّه غيرُ الحرفِ الملحقِ فصارَ بمنزلةِ الزائدِ في "بُرْكَاءَ" ويحقرُ: ظَرِيفَينَ وظَرِيفاتٍ ظَرِيفونَ وظَرِيفاتٌ.

وقال سيبويه: سألتُ يونسَ عن تحقيرِ ثلاثينَ فقالَ: ثُلَيْثونَ ولم يثقلْ شَبْهوها بواوِ جُلُولاءَ لأنَّ ثلاثاً لا تستعملُ مفردةً وهي بمنزلةِ عشرينَ لا تفردُ عِشْراً 2. ولو سميتَ رجلاً جِدَارينَ ثُمَّ حقرتَ لقلتَ: جَدِيرينَ 3 ولم تثقلْ لأنك لستَ تريدُ معنى الثنيةِ فإنَّ أردتَ معنى الثنيةِ ثقلتَ وكذلك لو سميتُهُ بدجاجاتٍ وظَرِيفينَ ثقلتَ في التحقيرِ لأنَّ تحقيرَ ما كانَ من شينينَ كتحقيرِ المضافِ فدجاجةً كدَرابَ جَرْدَ 4 ودجاجتينِ كدَرابَ جَرْدَينِ.

1 انظر: الكتاب 2 / 118. وفيه ومن قال في أسود أسيد.

2 انظر: الكتاب 2 / 118. ونص الكتاب: لأن ثلاثين لا تستعمل مفردة على حد ما

يفرد ظريف. وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من عشرين.

3 في كتاب سيبويه 2/ 118، جديران "بالرفع".

4 درآب جرد: كدرة بفارس عمرها درآب بن فارس: معناه: درآب كرد. درآب اسم رجل، وكرد: معناه: عمل معرب بنقل الكاف إلى الجيم. انظر: معجم البلدان 2/ 446.

(49/3)

السابع: كُلُّ اسْمٍ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ تَثْبُتُ فِيهِ زِيَادَتُهُ فِي التَّحْقِيرِ: وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي تَجْهَافٍ 1: تُجْفِفُ وَأَصْلِيَّتُ: أَصْلِيَّتُ 2،

1 تجفاف: آلة للحرب كالدرع.

2 أصليت: سيف أصليت: أي صقيل. ومن الرجال: الماضي العزيمة.

(49/3)

ويربوع: يربيع لَأَنَّهَا تَثْبُتُ فِي الْجَمْعِ وَعَفْرِيَّتُ: عُفْرِيَّتُ وَمَلَكُوتُ: مُلْكِيَّتُ لِقَوْلِهِمْ: مَلَائِكُتُ وَكَذَلِكَ: رَعَشُنُ 1 لِقَوْلِكَ: رَعَّاشُنْ وَسَنْبَتَةُ 2 لِقَوْلِهِمْ: سَنَابَتُ وَالِدَلِيلُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ قَوْلُهُمْ: سَنْبَةٌ وَقَرْنُوتُ 3 تَصْغُرُ: قُرْنِيَّةٌ لِأَنَّكَ لَوْ جَمَعْتَ قُلْتَ: قَرَانٌ وَبَرْدَرَايَا 4 وَحَوْلَايَا 5، بُرَيْدَرُ وَحُوَيْلِي، لِأَنَّ الْبَاءَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَهِيَ كِبَاءٌ دِرْحَابِيَّةٌ 6.

1 رعشن: جبان. والسريع من الجمال والظلمات.

2 سنبطة: البرهة من الدهر. والتاء فيه للإلحاق.

3 قرنوة: نبت عريض الورق ينبت في الرمال.

4 بردرايا: موضع بالقرب من بغداد.

5 جولايا: اسم قرية من عمل النهروان.

6 درحابة: كثيرة اللحم.

(50/3)

الثامن: ما يحذف من زوائد بنات الأربعة كما تحذفها في الجمع:
تقول في قَمَحْدُوَة 1 فَمَحْدُوَة لقولهم: قَمَاحِدُ وَسَلْحَفَاةٌ سَلْحَفَاةٌ لِسَلْحَفٍ وفي مَنَجْنِيقٍ
مُجْنِيقٍ لِمَجَانِيقٍ وَعَنْكَبُوتٌ: عُنَيْكَبٌ وَعُنَيْكَبٌ لِعَنَاكِبٍ وَعَنْكَبُوتٌ 2 تُخْرِبُ
وَتُخْرِيبٌ تَعَوِضٌ وَإِنْ شَتَّتَ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِقَمَحْدُوَة وَسَلْحَفَاةٍ وَنَحْوَهُمَا عَيْطُمُوسُ 3:
عُطَيْمِيسُ لِقَوْلِهِمْ: عَطَامِيسُ وَعَيْضَمُوزُ 4: عَضَيْمِيزٌ لِأَنَّكَ لَوْ كَسَرْتَ

-
- 1 قَمَحْدُوَة: العظم الناتئ فوق القفا وأعلى القذال خلف الأذنين ومؤخر القذال.
 - 2 تخربوت: الخيار الفارغة من النوق.
 - 3 عيطموس التامة الخلق من الإبل، والنساء: المرأة الجميلة.
 - 4 عضيموز: العجوزة الكبيرة.

(50/3)

قلت: عَضَامِيزُ وَحَجَنْفَلٌ 1 حُجَيْفَلٌ وَحُجَيْفَلٌ النون زائدة وكذلك عَجَنْسُ وَعَدَبَسُ
ضَاعَفُوا كَمَا ضَاعَفُوا مِيمَ مُحَمَّدٍ وكذلك قِرْشَبٌ 2، ضَاعَفُوا الْبَاءَ كَمَا ضَاعَفُوا ذَالَ مَعَدٍ
وَكَنْهَوْرُ 3 لا تحذف واؤه لأنها رابعة فيما عدته خمسة أحرفٍ وَعَنْتَرِيسُ عُتَرِيسُ والنون
زائدة لأنَّ الْعَتْرَسَةَ الشدة والعَنْتَرِيسَ الشديدُ وَخَنْشَلِيلٌ 4 خُنْشِيلٌ تحذف إحدى اللامين
زائدة لأنها زائدة يدلُّك على ذلك 5 التضعيف والنون من نفس الحرفِ حتى يتبين لك
سوى ذلك ومنجنونٌ 6 مُنَجِّجٌ وَطُمَانِينَةٌ طُمَيْنَةٌ تحذف إحدى النونين لأنها زائدة وفي
قشعريرة قُشْعِرَةٌ وَقِنْدَاوٌ 7 إِنْ شَتَّتَ حَذَفْتَ الْوَاوَ كَمَا حَذَفْتَ أَلْفَ حَبْرَكِي وَإِنْ شَتَّ
النونَ وَإِبْرَاهِيمَ بُرَيْهِيمَ وَقَدْ غَلَطَ فِي هَذَا سَبِيوِيَهٌ 8 لَأَنَّهُ حَذَفَ الْهَمْزَةَ فَجَلَعَهَا زَائِدَةً وَمِنْ
أَصُولِهِ أَنَّ الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها
ويلزمه أن يصغر إبراهيم: أُبْرِيَّةٌ وَيَصْغُرُ اسْمَاعِيلُ: سُمَيْعِيلٌ وَقَالَ: تحذف الألف حتى تحيى
على مثال: فُعَيْعِيلٌ وَمُجْرَفَسٌ جُرَيْفَسٌ وَجُرَيْفَسٌ وَلَوْ لَمْ يَحْذَفِ الْمِيمُ لَمْ يَحْيَ التحقيرُ على
مثال: فُعَيْعِيلٌ وَفُقْشَعِرٌ وَمُطْمَنٌ تحذف الميم وأحد الحرفين المضاعفين

-
- 1 جحنفل: الغليط الشفة، نونه ملحقة ببناء سفرجل.
 - 2 قرشب: جمع قراشب، وهو المسن، والأكل. والأسد، والضخم الطويل.
 - 3 كنهور: السحاب العظيم المتراكم.

- 4 خنثيل: البعير السريع، والضخم الشديد.
- 5 أي: حتى يجيء شاهد من لفظه فيه معنى يدلّك على زيادتها، فلو كانت النون زائدة لكان من بنات الثلاثة.
- 6 منجنون: الدولاب الذي يسقى به.
- 7 قنداو: حال الرجل، حسنه أو قبيحه.
- 8 انظر: الكتاب 2 / 120.

(51/3)

فتقول: قُشْعِرٌ وطُمَيْئِنٌ وخَوْرَنُقٌ مثل: فدوكس¹ وبَرْدَرَايا بُرِيدِرٌ تحذفُ الزوائد حتى تصيرَ على مثالِ "فُعَيْعِلٍ" وإن عوضت قلت: بُرِيدِرٌ وخَوِيلِيٌّ لأنَّ الياءَ فيهما ليستُ للتأنيثِ ولكنها بمنزلةِ ياءِ دِرْحَايَةٍ

1 فدوكس: الرجل الشديد، الأسد.

(52/3)

التاسع: تحقيرُ ما أولهُ أَلَفُ الوصلِ وفيهِ زيادةٌ من بناتِ الأربعة: وذلك احرْجَاجٌ تقول: حُرْجِجٌ تحذفُ الألفَ والنون حتى يصيرَ ما بقيَ على مثال: فُعَيْعِلٍ ومثله الاطمئنانُ والاسلنقاء.

(52/3)

العاشر: ما كُثِرَ عليه الواحدُ للجمع:

كُلُّ بِنَاءٍ لَدُنِي الْعَدَدِ فَتَحْقِيرُهُ جَائِزٌ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ: أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعَلَةٌ وَأَفْعَلَةٌ

وذلك قوله في أَكَلَبٍ: أَكَيْلَبٌ وفي أَجْمَالٍ: أَجَيْمَالٌ وفي أَجْرِيَةِ أَجْرِيَةٍ وفي غِلْمَةٍ: غُلَيْمَةٌ

وفي وَلِيدَةٍ: وَلَيْدَةٌ فَإِنْ حَقِرَتْ مَا بَنِيَ لِلْكَثِيرِ وَدَدْتَهُ إِلَى بِنَاءِ أَقَلِّ الْعَدَدِ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ:

دُورٍ أَدِيرٌ تَرُدُّهُ إِلَى أَدْنَى الْعَدَدِ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ تَحْقِرْهَا عَلَى الْوَاحِدِ وَأَلْحَقْ تَاءَ الْجَمْعِ فَإِنْ

حَقِرْتَ مَرَابِدَ وَقَنَادِيلَ قُلْتَ: قُنَيْدِيَلَاتٌ وَمُرَيْدَاتٌ وَدَرَاهِمُ دُرَيْهَمَاتٍ وَفَتِيَانٌ وَفَتِيَّةٌ تَرُدُّهُ

إلى فِتْيَةٍ وَإِنْ شئتَ قلتُ: فُتَيَّوْنَ والواو والنون بمنزلة الألف والتاء وفُقَرَاءُ فُقَيَّرُوا فَإِنْ كَانَ الاسم قد كَثُرَ على واحدِه المستعملِ في الكلام فتحقيره على واحدِه المستعملِ تقولُ في ظروفٍ جَمَعَ ظريفٍ: ظُرَيْفُونَ وفي السُّمَحَاءِ: سَمِيحُونَ وفي شُعْرَاءِ شُوعِرُونَ تردُّه إلى سَمَحٍ وظُرَيْفٍ وشاعرٍ فإذا جاء جمعٌ لم يستعملَ واحدُه حَقَّرَ على القياسِ نحو: عباديدُ تقولُ: عُبيدِيدُونَ لَأَنَّهُ جَمْعٌ

(52/3)

فُعْلُولٍ أَوْ فِعْلَالٍ أَوْ فِعْلِيلٍ فَكَيْفَ كَانَ فَهَذَا تحقيره. وزعمَ يونس: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: سُرَيْيَلَاتٌ فِي تَصْغِيرِ سَرَاوِيلٍ يَجْمَعُهُ جَمْعًا بِمَنْزِلَةِ: دَخَارِيضَ وَدَخْرُضَةٍ¹ وتقولُ في جُلُوسٍ وَقُعُودٍ: جُؤَيْلَسُونَ وَقُؤَيْعِدُونَ فَأَمَّا مَا كَانَ اسْمًا لِلْجَمْعِ وَلَيْسَ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ مَكْسَرًا فَإِنَّهُ يَحْقَرُ عَلَى لَفْظِهِ لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ كَالاسْمِ الْوَاحِدِ وَذَلِكَ نَحْوُ: قَوْمٌ يَحْقَرُ قُؤَيْمٌ وَرَجُلٌ رُجَيْلٌ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكْسَرٍ وَكَذَلِكَ النَفَرُ وَالرَّهْطُ وَالنِّسْوَةُ وَالصَّحْبَةُ فَإِنْ كَسَرْتَ شَيْئًا مِنْ هَذَا لِأَدْنَى الْعَدَدِ حَقَرْتَهُ بَعْدَ التَّكْسِيرِ نَحْوُ: أَقْوَامٌ أَقْيَامٌ وَأَنْفَارٌ تَقُولُ: أُنَيْفَارٌ وَالْأَرَاهِطُ رَهَيْطُونَ.

قالَ أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: بَنَاتُ رَهْطٍ وَأَرَاهِطٍ وَأَرَاهِطُ فَعَلَى هَذَا تَقُولُ: أُرَيْهَطُ وَأَمَّا قَوْلُهُ:

"قَدْ شَرِبْتُ الْأُدْهَيْدَ هِينَا 2 ... "

فَكَأَنَّهُ حَقَّرَ دَهَادَهُ فَرَدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَأَدْخَلَ الْيَاءَ وَالنُّونَ لِلضَّرُورَةِ كَمَا يَدْخُلُ فِي أَرْضِينَ وَالْدَّهْدَاهِ: حَاشِيَةُ الْإِبِلِ وَإِذَا حَقَرْتَ السَّنِينَ قُلْتَ: سُنَيَّاتٌ لِأَنَّكَ قَدْ رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ وَأَرْضُونَ أَرْضَاتٌ لِأَنَّكَ قَدْ غَيَّرْتَ الْبِنَاءَ وَإِنْ كَانَ اسْمُ امْرَأَةٍ قُلْتَ: أُرَيْضُونَ وَكَذَلِكَ سَنُونَ لَا تَرُدُّ إِلَى الْوَاحِدِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ جَمْعًا تَحْقَرُهُ وَإِذَا حَقَرْتَ سَنِينَ اسْمِ امْرَأَةٍ فِي قَوْلٍ

1 انظر: الكتاب 2 / 142.

2 من شواهد سيبويه 2 / 142 على تحقير الدهادة على "دهيد هينا" فردّه إلى واحدِه وهو "دهداه" فقال: دهيده، ثم جمعة جمع السلامة لئلا يتغير بناء التصغير وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بأرضين وسنين، وهو صدر بيت عجزه: قليصات وأبيكرينا.

(53/3)

مَنْ قَالَ: سَنِينَ قُلْتَ: سُنَيْنٌ عَلَى قَوْلِهِ فِي يَضَعُ: يُضَيِّعُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تَرُدَّ لِأَنَّهُ عَلَى
مِثَالِ الْمَصْغَرَاتِ مِنْ فَعِيلٍ وَفَعِيلٍ فَمَنْ قَالَ: سَنُونَ، قَالَ: سُنُونٌ فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الرَّدِّ
لَأَنَّ الْوَاوَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا مِنَ الْأَسْمِ الْمَصْغَرِ.
وَقَالَ سَيَبَوِيه: تَقُولُ فِي أَفْعَالٍ اسْمَ رَجُلٍ أَفْبَعَالٌ فَرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِفْعَالٍ¹

1 انظر: الكتاب 2 / 143.

(54/3)

تحقير الاسم المنقوص

...

الثالث: مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى وَهُوَ الْأَسْمُ الْمَنْقُوصُ:
وَهُوَ عَلَى سَبْعَةِ أَصْرَبٍ:
الأول: مَا ذَهَبَتْ فَاوُهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ. الثَّانِي: مَا ذَهَبَتْ عَيْنُهُ
الثالث: مَا ذَهَبَتْ لَامُهُ. الرَّابِع: مَا ذَهَبَتْ لَامُهُ وَكَانَ أَوَّلُهُ أَلْفَ الْوَصْلِ.
الخامس: مَا كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ. السَّادِسُ: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَلَا يَرُدُّ فِي التَّحْقِيرِ السَّابِعُ:
الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ.
الأول: مَا ذَهَبَتْ فَاوُهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ:
مِنْ حَقِّ هَذَا الْبَابِ أَنْ تَرُدَّ الْأَسْمُ فِيهِ إِلَى أَصْلِهِ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ فَعِيلٍ نَحْوُ: عِدَّةٍ
وَزَنَةٍ، تَقُولُ: وَعِدَّةٌ وَوَزِينَةٌ وَوُشِيَّةٌ¹.
وَيَجُوزُ أُعِيدَةُ وَأُشِيَّةٌ وَكُلٌّ إِذَا سَمِيتَ بِهِ قُلْتَ: أَكِيلٌ وَخُذْ أَخِيذًا.

1 فِي شِيَةِ.

(54/3)

الثاني: مَا ذَهَبَتْ عَيْنُهُ:
وَذَلِكَ مُدٌّ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَهَابِ الْعَيْنِ مُنْذُ وَتَحْقِيرُهُ مُنْيَدٌ، وَسَلُّهُ مِنْ سَأَلْتُ وَتَحْقِيرُهُ

سُؤِيلٌ، وَمَنْ قَالَ: سَالَ يَسَالُ فَلَمْ يَهْمَزْ قَالَ: سُؤِيلٌ، وَيَحْقُرُ سَهُ، سَتِيهَةٌ¹.
الثالث: ما ذهب لامة:

نَحْو: دَمَ تَقُولُ: دُمِّي يَدُلُّكَ عَلَيْهِ دِمَاءٌ وَيَدٌ يُدِيَّةٌ يَدُلُّكَ عَلَيْهِ أَيْدٍ، وَشَفَةِ شُفِيهَةٌ يَدُلُّكَ
شِفَاهَةٌ²، شَافَهْتُ وَحِرَّ حُرَيْخٌ يَدُلُّكَ أَحْرَاحٌ وَمَنْ قَالَ فِي سَنَةٍ سَانَيْتُ قَالَ: سُنِيَّةٌ وَمَنْ
قَالَ: سَاَهْتُ قَالَ: سُنِيهَةٌ وَمَنْ يَقُولُ فِي عِصَةِ عُصِيهَةٍ مِنَ الْعِضَاهِ وَمَنْ يَقُولُ
عُصْبَةً مِنَ عُصْبَتِ³ وَعَلَى ذَلِكَ قَالُوا: عُصَوَاتٌ وَتَقُولُ فِي فُلٍ: فُلَيْنٌ دَلِيلُهُ فَلَانٌ وَرُبُّ
مُخَفَّفَةٌ تَحْقِيرُهَا رُبِّيْبٌ تَدُلُّ رُبَّ الثَّقِيلَةِ عَلَيْهِمَا وَكَذَلِكَ بَخٍ يَدُلُّكَ عَلَيْهَا "بَخٍ" الثَّقِيلَةُ. وَكُلُّ
هَذَا يَبْنِي إِذَا سَمِيَ بِهِ.

قَالَ سِيبَوِيهٌ: وَأَطْنُ قَطُّ كَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا انْقِطَاعُ الْأَمْرِ⁴ وَقَمَّ قُوِيَّةٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ: أَفَوَاهُ
وَذِهِ ذُيِّيَّةٌ لَوْ كَانَتْ امْرَأَةً لِأَنَّ الْهَاءَ فِي ذِهِ بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ فَتَذْهَبُ هَذِهِ الْهَاءُ كَمَا ذَهَبَتْ مِيمُ
"فِمٍ" وَإِذَا خَفَفَتْ "إِنَّ" ثُمَّ حَقَرْتَهَا رَدَدَتْ⁵، وَأَمَّا "إِنْ" الْجَزَاءُ "وَأَنَّ" الَّتِي تَنْصَبُ الْفِعْلَ
و"إِنْ" الَّتِي فِي مَعْنَى مَا وَ"إِنْ" الَّتِي تُلْغَى فِي قَوْلِكَ مَا إِنْ تَفْعَلُ وَعَنْ تَقُولُ: عُيٌّ وَأُيٌّ
وَلَيْسَ

1 سه: الاست. محذوف منها موضع العين. ومن قال: است حذف موضع اللام.

2 أن لامة هاء وهي دليل أيضا على أن ما ذهب من شفة اللام.

3 انظر: الكتاب 2/ 122.

4 انظر: الكتاب 2/ 123.

5 أي: رددت التضعيف بقولك أنين.

(55/3)

على نقصانها دليلٌ مَا هُوَ فَحْمَلٌ عَلَى الْأَكْثَرِ وَهُوَ الْيَاءُ أَلَا تَرَى أَنَّ ابْنَآ وَاسْمًا وَيَدًا وَمَا
أَشْبَهَ إِنَّمَا نَقْصَانُهُ الْيَاءُ وَجَمِيعُ هَذَا قَوْلُ سِيبَوِيهٍ¹.

الرابع: ما ذهب لامة وكانت أوله أَلْفًا مَوْصُولَةً:

تَقُولُ فِي اسْمٍ سَمِيٍّ وَيَدُلُّ أَسْمَاءُ²، وَابْنٌ بُيٍّ يَدُلُّ أَبْنَاءٌ وَأَسْتٍ: سُنِيهَةٌ وَيَدُلُّ أَسْتَاهُ.

الخامس: تحقير ما كَانَ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ:

اعْلَمْ: أَنَّهُمْ يَرُدُّونَهُ إِلَى الْأَصْلِ وَيَأْتُونَ بِالْهَاءِ فَيَقُولُونَ فِي أُخْتٍ: أُخِيَّةٌ وَفِي بِنْتٍ: بُنِيَّةٌ
وَذَيْتٍ: ذُيِّيَّةٌ وَهَنْتٍ: هُنِيَّةٌ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي "هَنْتٍ": هُنِيهَةٌ يَجْعَلُ الْهَاءَ بَدَلًا مِنْ

التاء في "هنت" ولو سميت امرأة: "بِضَرَبَتْ" ثُمَّ حَقَرَتْ لَقَلَّتْ: ضَرْبَةٌ تَجْعَلُ الْهَاءَ بَدَلًا مِنَ التَّاءِ.

السادس: ما حذف منه ولا يردُّ في التحقير ما حذف منه: وذلك من قبل أنَّ ما بقي منه لا يخرج عن أمثلة التحقير من ذلك مَيَّتْ: مُيِّتٌ والأصلُ مَيِّتٌ وَهَارٍ: هُوَيْزٌ والأصلُ هَائِرٌ. وزعم يونس: أنَّ ناسًا يقولون: هُوَيْزٌ فهؤلاء لم يحقروا هارًا وإنما حقروا هَائِرًا كما قالوا: أُبَيِّنُونَ كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا أَبْنَى 3 ومُرَّ 4 وَيُرَى إِذَا سُمِّيَ بِهَمَا مُرَيٍّ وَيُرَى وَلَا يَقَاسُ عَلَى "هُوَيْزٍ". قال سيبويه: فأما يونس فحدثني أنَّ أبا عمرو كان يقول في: "يُرى".

1 انظر: الكتاب 2 / 123-124.

2 أي: أن أسماء تدل على أن ما ذهب من اسم اللام وأنها الواو أو الياء.

3 انظر: الكتاب 2 / 125.. كأنهم حقروا أبني مثل أعمى.

4 في الأصل "يرى" وهو خطأ.

(56/3)

يربِّي يَهْمُزُ وَيَجُرُّ 1 وهذا رده إلى الأصل وتصغيرُ يَضَعُ: يَضَعُ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ 2، وَكَانَ أَبُو عَثْمَانَ يَرَى الرَّدَّ فَيَقُولُ: يُوضَعُ وَمُرَّتَيْنِ وَهُوَ أَحْوَدُ عِنْدَهُ لِأَنَّهَا عَيْنٌ وَيَقُولُ فِي خَيْرٍ مِنْكَ: خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ لَا تَرُدُّ الزِّيَادَةَ. السابغ: الأسماء المبهمة:

اعلم: أنَّ التحقير يضمُّ أوائل الأسماء غير هذه فإنَّ أوائلها تترك على حالها تقول في هذا: هَذَا وَذَاكَ ذِيكَ وَأَلَا أَلِيَّا وَلَحَقُوا هَذِهِ الْأَلْفَ الرَّائِدَةَ أَوَاخِرَهَا لَتَخَالَفَ أَوَاخِرَ غَيْرِهَا كَمَا خَالَفَتْ أَوَائِلُهَا قَالَ 3: هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: قُلْتُ فَمَا بَالُ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِيهِ ثَانِيَةٌ [قَالَ] 4 هِيَ فِي الْأَصْلِ ثَالِثَةٌ وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ حِينَ اجْتَمَعَتِ الْيَاءَاتُ وَإِنَّمَا حَذَفُوهَا مِنْ ذِيًّا فَأَمَّا تِيًّا فَتَحْقِيرُ تَا لَأَنَّهُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا "تَا" مَفْرَدَةً وَمِنْ مَدٍّ أَلَاءٍ يَقُولُ أَلِيَّاءٌ وَالَّذِي يَقُولُ: "الَّذِيَّا" وَالتِّي: التِّيَّا وَإِذَا ثَبِتَ أَوْ جُمِعَتْ حَذَفَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاتِ يَقُولُ: اللَّذِيُونَ وَالتِّيَّاتِ وَالتَّشِيَّةُ اللَّذِيَّانِ وَالتَّتِيَّانِ وَذِيَّانٍ وَلَا تَحْقُرُ "مَنْ" وَلَا "أَيَّ" إِذَا صَارَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي اسْتَغْنَى عَنْهُمَا بِتَحْقِيرِ "الَّذِي" وَلَا تَحْقُرُ اللَّاتِي اسْتَغْنَوْا عَنْهَا بِالتَّتِيَّاتِ قَالَ سِيبَوَيْهِ: كَمَا اسْتَغْنَوْا بِقَوْلِهِمْ: أَتَانَا مُسَيَّانَا

وَعُشَيَانَا مِنْ تَحْقِيرِ الْقَصْرِ فِي قَوْلِهِمْ: أَتَى قَصْرًا وَهُوَ الْعَشِي 5.

1 يجر لأنها بمنزلة ياء قاض. وانظر: الكتاب 2 / 125.

2 انظر: الكتاب: 2 / 125

3 أي: سيبويه: انظر: الكتاب 2 / 139.

4 زيادة من سيبويه 2 / 139 لإيضاح المعنى.

5 انظر: الكتاب 2 / 139.

(57/3)

الأبواب المفردة تسعة:

الأول: تحقير كل حرف فيه بدل. الثاني: تحقير الأسماء التي يثبت الإبدال فيها. الثالث: تحقير ما كان فيه قلب. الرابع: تحقير كل اسم كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر. الخامس: ترخيم التصغير السادس: ما جرى في الكلام مصغراً. السابع: ما يحقر لدنوه من الشيء وليس مثله. الثامن: ما لا يحقر. التاسع: ما حقر على غير مكبره المستعمل. الأول: تحقير كل حرف كان فيه بدل:

تخذف البدل وترده إلى الأصل تقول في ميزان: مُوزِنٌ ومِيقَاتٍ: مُوَيِّقَتٌ وقِيلَ: قُويلٌ وأما عِيدٌ فتحقيره عِيْدٌ ألزموه البدل لقولهم أعيادٌ وأعيادٌ شاذٌ وطَيٌّ طُويٌّ وطَيَّانٌ وَرَيَّانٌ: رُويَّانٌ وطُويَّانٌ والأصل: طُويْتُ ورويتُ وتقول في قِيٍّ قُويٌّ لأنه من القواء يستدل عليه بالمعنى ومُوقِنٌ مُيِّقِنٌ ومُوسِرٌ مُيِّسِرٌ وعطاءٌ وقضاءٌ عَطِيٌّ وقَضَيَّ الصِّلاءُ صُلِّيَ وكذلك صلاةٌ وأما الآية 1. وأشاءة فألئئة وأشبيئة لأن هذه الهمزة ليست مبدلة ولو كانت مبدلة لجا في الآية كما كان في عباءة عباية وفي صلاة: صلاية وإذا لم يكن شاهداً فهو عندهم مهموز فأما النبي فقد اختلفت العرب فيه فمن قال: النبأ قال: نبيء تقديرها: نبيع ومن قال: أنبياء قال: نبي وأما النبوة فعلى القياس نبيئة وليس من العرب أحدٌ إلا وهو يقول: تنبأً مُسيلمةً وهو من "أنبأت" وأما الشاء فالعرب تقول فيه: شُويٌّ وفي شاة شُويهة وقيراط: قُريبطٌ ودِينار: دُنِينِرٌ ودِيابح: 2:

1 أضفت "واوًا" لإيضاح المعنى.

2 ديباح: وهو ثياب. وأصله فارسي.

دَبَابِيحٌ وَدُبْيَبِيحٌ وَدِيمَاسٌ¹ فَيَمَنْ قَالَ: دِمَامِيسُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ: دِيَامِيسُ وَدِيَابِيحٌ فَهِيَ
عِنْدَهُ مَلْحَقَةٌ كَوَاوٍ جِلْوَاخٍ² وَيَاءٍ جِرْيَالٍ³.
وَلَوْ سَمِيتَ رَجُلًا: ذَوَائِبَ لَقُلْتَ ذُوَيْبُ تَقْدِيرُهَا: فُعِيلٌ لِأَنَّ الْوَاوَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي
فِي ذُوَابَةٍ.

الثاني: تحقيرُ الأسماءِ التي يثبتُ الإبدالُ فيها:

وذلك إذا كانت أبدالاً من الياءاتِ والواوَاتِ التي هي عيناتٌ نحو: قائمٌ قَوِينٌ وبائعٌ
بُؤِينٌ لِبَابِهَا فِي قائمٍ وبائعٍ وكذلك أدورٌ تثبتُ الهمزةُ في التصغيرِ والجمعِ وأوانلُ اسمُ
رجلٍ تثبتُ الهمزةُ لأنَّ الدليلَ لو كانَ أَفَاعِلٌ لثَبَتَتِ الهمزةُ في الجمعِ والنُّوُورُ⁴ والسُّوُورُ
لأنَّ هذه كلها ليستُ منتهى الاسمِ لأنهم لا يبدلونَ من اللاماتِ إذا كانت منتهى الاسمِ
ألا تراهم قالوا: فعِلوةٌ وكذلك فَعَائِلٌ لَأَنَّهُ مِثْلُ قَائِلٍ: وَلَوْ كَانَتْ فُعَائِلٌ ثُمَّ كَسَرَتْهُ لِلْجَمْعِ
لَثَبَتَتْ وَتَاءُ تُحْمَةٍ وَتَاءُ ثُرَاثٍ وَتَاءُ تُدْعَةٍ يَثْبُتُ⁵ لِأَنَّهُنَّ بِمَنْزِلَةِ الهمزةِ التي تُبَدَلُ مِنْ وَاوٍ
نَحْوَ أَلْفٍ أَرْقَةٍ وَأَلْفٍ أَدَدٍ وَإِنَّمَا أَدَدٌ مِنَ الْوَدِّ وَالْعَرَبُ تَصْرِفُ أَدَدًا جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ ثَقَبٍ وَلَمْ
يَجْعَلُوهُ مِثْلَ عُمَرَ وَيَقُولُونَ: تَمِيمٌ بِنُ أَدٍ وَوَدٍّ جَمِيعًا.

وَمِثْلُجٍ وَمِثْلُهُمْ وَمِثْلُجُ النَّاءِ هَهُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي أَوَّلِ الْحَرْفِ لِأَنَّكَ تَقُولُ: اتَلَجْتُ وَاتَلَجَّ وَاتَّحَمَ
وَكذلكَ فِي تَقْوَى وَتَقِيَّةٍ وَتُقَاةٍ وَقَالُوا فِي التُّكَاةِ اتَّكَأْتُ وَهِيَ يُتَكَنَّنُ فَهَذِهِ النَّاءُ قَوِيَّةٌ
يَصْرِفُونَهَا وَمُتَعَدٌّ وَمُتَنَزِّلٌ لَا تَحْذِفُ النَّاءُ مِنْهُمَا وَإِنَّمَا جَاؤُوا بِهَا كِرَاهِيَةً الْوَاوِ وَالضَّمَةِ

1 ديماس: الحمام. والكن. السرب.

2 جلواخ: الوادي العظيم، الممتلئ الواسع.

3 جريال: صبغ أحمر، وحمرة الذهب، وسلافة العصفور، والخمر ولونها.

4 النُّوُور: من معانيه: دخان الشحم.

5 تدعة، وتدعة: الراحة.

التي قبلها وإن شئت قلت: مُوتَعَدٌّ وَمُوتَرَنٌ كَمَا تَقُولُ: أَذُورُ لَوْ ثَنَيْتَ فَلَا تَهْمُرُ.
الثالث: تحقيرُ ما كانَ فِيهِ قَلْبٌ يَرُدُّ مَا قَلَبَ مِنْهُ إِلَى الْأَصْلِ:

فتقول في لاث: لَوِثٌ لِأَنَّ أَصْلَ لَاثٍ: لَاثٌ وَشَاكٍ شَوَيْكٌ لِأَنَّ الْأَصْلَ شَاكٌ وَكَذَلِكَ مُطَمِّنٌ إِنَّمَا هُوَ مِنْ "طَأْمَنْتُ" فَتَقُولُ مُطَمِّنٌ وَقَسِيَّ الْأَصْلُ: قُؤُوسٌ وَأَيْنُقٌ إِنَّمَا هُوَ أَنْوَقٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: أَكْرَهُ مَسَائِيَتَكَ وَإِنَّمَا جَمَعْتَ الْمَسَاءَةَ وَسَاءَةً مَفْعَلَةً مِنْ يَسُوءُ فَكَانَ أَصْلُهُ مُسَاوِنَةً الْوَاوِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فَلَمَّا قَلَبَ صَارَتْ الْهَمْزَةُ قَبْلَ الْوَاوِ. وَقُلِبَتْ يَاءٌ فَصَارَتْ مَسَائِيَةً وَمِنْ ذَلِكَ: قَدْ رَأَاهُ مِثْلُ رَاعِهِ وَإِنَّمَا الْأَصْلُ رَأَاهُ مِثْلُ رَعَاهُ.

الرابع: تَحْقِيرُ كُلِّ اسْمٍ كَانَ مِنْ شَيْئَيْنِ ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخِرِ فَجُعِلَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ: زَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ تَقُولُ فِي حَضَرَمَوْتَ: حُضَيْرَمَوْتُ وَبَعْلَبِكَ: بُعِيلَبِكَ¹، وَخَمْسَةَ عَشَرَ: خُمَيْسَةَ² عَشَرَ وَأَمَّا اثْنَا عَشَرَ فَتَقُولُ: ثُنْيَا عَشَرَ فَعَشَرَ بِمَنْزِلَةِ نَوْنِ اثْنَيْنِ.

الخامس: الترخيم في التصغير:

كُلُّ زَائِدٍ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ حَذْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ فُعِيلٍ فَتَقُولُ فِي حَارِثٍ: حُرَيْثٌ وَخَالِدٍ: خُلَيْدٌ وَأَسْوَدَ: سُؤَيْدٌ وَغَلَابٍ اسْمُ امْرَأَةٍ: غُلْبِيَّةٌ.

1 بعلبك: بلدة بلبنان في منطقة البقاع الحالية مشهورة بآثارها العتيقة.

2 انظر: الكتاب 2/ 134.

(60/3)

وزعم الخليل: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي صَنْفَدٍ¹: صُنْفَيْدٌ وَفِي خَفِيدٍ: خُفَيْدٌ وَفِي مَقْعَنَسٍ: قُعَيْسٌ² وَبَنَاتُ الْأَرْبَعَةِ فِي التَّرْخِيمِ بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ تَحْذِفُ الزَّوَائِدَ حَتَّى يَصِيرَ عَلَى مِثَالِ "فُعِيلٍ" وَلَا فَرْقَ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ بَيْنَ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنَّ يَاءَ التَّعْوِضِ لَا تَقَعُ فِيهِ وَحَكِي سَبْيُوهِ أَحْسَبُهُ عَنِ الْخَلِيلِ: أَنَّهُ سَمِعَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ: سُيَمِيعٌ وَبُرْيَةُ³. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ⁴: الْقِيَاسُ أَبْيَرُ وَأُسَيْمِعُ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَدْخُلُ عَلَى بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ.

السادس: مَا جَرَى فِي الْكَلَامِ مُصَغَّرًا فَقَطْ:

وَذَلِكَ جُمَيْلٌ وَهُوَ طَائِرٌ فِي صُورَةِ الْعُصْفُورِ وَكُعَيْثٌ وَهُوَ الْبَلْبُلُ قَالَ سَبْيُوهِ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ كُمَيْتٍ فَقَالَ: إِنَّمَا صُغِرَ لِأَنَّهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ⁵ وَأَمَّا سَكَيْتٌ فَهُوَ تَرْخِيمٌ: سَكَيْتٌ وَهُوَ الَّذِي يَجِيءُ آخِرَ الْخَيْلِ.

السابع: مَا يَحْقَرُ لَدُنْهُ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ:

وَذَلِكَ أَصْغَرُ مِنْهُ وَهُوَ دُوَيْنٌ ذَاكَ وَفَوْقُ ذَاكَ وَمِنْ ذَلِكَ: أُسَيْدٌ أَيْ قَدْ قَارَبَ السَّوَادَ

وأما قول العرب: وهو مُثِيلٌ هَذَا وأُمِثَالٌ فَأَمَّا

- 1 صنفندد: امرأة صنفندد: رخوة إذا كان مع الحمق في الرجل كثرة لحم.
- 2 انظر: الكتاب 2 / 134.
- 3 انظر: الكتاب 2 / 134 ولم يذكر سيبويه أنه أخذه عن الخليل.
- 4 أي: المبرد.
- 5 انظر: الكتاب 2 / 134 وإنما حقروه لأنها بين السواد والحمرة ولم يخلص أن يقال له أسود ولا أحمر وهو منهما قريب. وإنما هو قولك: هو دوين ذلك.

(61/3)

يريدون: أن يخبروا: أن المشبة حقيرٌ كما أنَّ المشبة به 1 حقيرٌ وقولهم: ما أُمِيلحه يعنون به الموصوفَ بالملاحاة ولم يحقرَ مَنْ الأفعالِ شيءٌ مِنْ غيرِ هذا الموضع 2.

الثامن: ما لا يحقرُ:

كُلُّ اسمٍ معرفةٍ عَلِمَ لا ثانيَ لَهُ فلا يجوزُ تحقيرهَ لأنَّهُ إِنَّمَا يكونُ 3 فعلا ماثُ الإضمارِ لا تحقرُ لذلك ولا يحقرُ أَيْنَ ولا مَتَى ولا حيثُ ونحوهن لبعدها من التمكنِ وَأَمَّا لا تُثْنَى وكذلك: مَنْ وَمَا وأَيُّهم ولا تحقرُ "غَيْرٌ" لأنها غيرُ محدودةٍ وسِوَاكَ كذلك فَأَمَّا: اليومُ والليلةُ والشهرُ والسنةُ والساعةُ فيحقرنَ وأمسٍ وغدٌ لا تحقرانِ استغنيا عن تحقيرهما بما هُوَ أَشدَّ تمكُّناً وهو اليومُ والليلةُ والساعةُ وكذلك أَوَّلُ مِنْ أَمْسٍ والثلاثاءُ والأربعاءُ والبارحةُ لَمَّا ذكرنا ولا يحقرُ الاسمُ إِذَا كَانَ بِمعنى الفعلِ نحو هو ضوِربَ زيدًا وإنَّ كَانَ ضَارِبَ زيدٍ لَمَّا مضى فتحقيرهَ جيدٌ ولا تحقرُ "عندَ" وكذلك عَنْ وَمَعَ.

التاسع: ما يُحقرُ على غيرِ بناءٍ مكبره:

والمستعملُ من ذلك: مَغْرِبُ الشمسِ مُغْرِبَانُ والعَشِيَّ عَشِيَّانُ قال 4: وسمعنا مَنْ يقولُ في عَشِيَّةٍ: عَشِيَّةٌ كَأَنَّهُمْ حَقَرُوا مَغْرِبَانُ وَعَشِيَّانُ وَعَشَاءٌ قال: وسألتُ الخليلَ عن قولهم: آتِيكَ أَصِيلاً؟ فقال: إِنَّمَا هُوَ أَصِيلاً أَبْدَلُوا اللامَ منها وتصديقه قولهم: آتِيكَ أَصِيلاً 5.

1 انظر الكتاب 2 / 135.

2 انظر الكتاب 2 / 135.

3 في الأصل مطموس. مقداره خمس كلمات.

4 أي؛ سيويه، انظر: الكتاب 2/ 137.

5 انظر: الكتاب 2/ 137.

(62/3)

قال سيويه: وسألته عن قول بعضهم: آتيك عُشَيَّانَتِ. ومُعِيرَانَاتٍ؟ فقال: جعلوا ذلك
الحين أجزاء 1 ومثل ذلك قولهم: المَفَارِقُ في مَفْرِقٍ جَعَلَ كُلَّ مَوْضِعٍ مَفْرِقًا وَمِنْ ذَلِكَ قِيلَ
لِلْبَعِيرِ ذُو عَثَانَيْنِ وَأَمَّا غُدُوَّةٌ فَتَحْقِيرُهَا: غُدِيَّةٌ وَسَحَرٌ: سُحَيْرٌ وَضُحَى: ضُحْيَا.
واعلم: أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَيْسَتْ تَحْقِيرُ الْحَيْنِ وَإِنَّمَا يَرِيدُ أَنْ يَقْرَبَ وَقْتًا مِنْ وَقْتٍ
وَكَذَلِكَ الْمَكَانُ تَقُولُ: قُبَيْلٌ وَبُعِيدٌ وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا سَمِيتَ بِهِ حَقَرْتَهُ عَلَى الْقِيَاسِ وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ مَكْبَرِهِ إِنْسَانٌ: أُنَيْسِيَانٌ وَبَنُونَ: أُبَيْنُونَ: وَرَجُلٌ: رُؤَيْجِلٌ وَصَبِيَّةٌ: وَأَصْبِيَّةٌ وَغُلْمَةٌ:
وَأَغْلِمَةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَجِيءُ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَقُولُ: صَبِيَّةٌ وَغُلْمَةٌ.

1 انظر: الكتاب 2/ 137.

(63/3)

ذكر النسب

مدخل

...

ذكر النَّسَبِ:

وهو أن يضيف الاسم إلى رجلٍ أو بلدٍ أو حيٍّ أو قبيلةٍ ويكونُ جميعُ ما ينسبُ إليه على
لفظِ الواحدِ المذكورِ فإن نسبتَ شيئًا من الأسماءِ إلى واحدٍ من هذه زدتَ في آخره ياءينِ
الأولى منهما ساكنةٌ مدغمةٌ في الأخرى وكسرتَ لها ما قبلها هذا أصلُ النسبِ إلا أن
تخرجَ الكلمةُ إلى ما يستثقلون من اجتماعِ الكسراتِ والياءاتِ وحروفِ العِللِ وقد
عدلتِ العربُ أسماءَ عن ألفاظِها في النسبِ وغيرها وأخذت سماعًا منهم فتلك تقول كما
قالوها. ولا يقاسُ عليها وهذه الأسماءُ تنقسمُ في النسبِ على خمسةٍ أقسامٍ: اسمُ نُسبٍ

إليه فسلم بناؤه ولم يغير فيه حركة ولا حرف ولا حذف منه شيء واسم غير من بنائه حركة فجعل المكسور منه.

(63/3)

مفتوحاً واسم قلب فيه الحرف الذي قبل ياء النسب وأبدل. واسم حذف منه واسم محذوف قبل النسب. فمنها ما يرد إلى أصله ومنها ما يترك على حذفه.

(64/3)

الأول: اسم نسب إليه فسلم بناؤه ولم يغير فيه حركة ولا حرف ولا حذف منه شيء: وذلك نحو قولك: هاشمي وبكري وزيدي وسعدي وتيمي وقيسي ومصري فجميع هذه قد سلم منها بناء الاسم وزدت عليه ياء الإضافة وكسرت للياء ما قبلها وعلى هذا يجري القياس طال الاسم أو قصر.

(64/3)

الثاني: اسم غير من بنائه حركة فجعل المكسور فيه مفتوحاً: وذلك إذا نسب إلى اسم على وزن فعل مسكور العين فإنك تفتحها استثقلاً لإجتماع الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا حرفاً واحداً وهو النسب إلى النمر: 1 نمرى. وفي شقرة: 2 شقري وفي سلمة: سلمى فأما تغلب 3 فحق النسب أن تأتي به على القياس وتدعه على لفظه فتقول: تغلبى لأن فيه حرفين غير مكسورين الياء مفتوحة والعين ساكنة ومنهم من يفتح فيقول: تغلبى وبعضهم يقول في الصعق: صعقي يدعه على حاله ويكسر الصاد لأنه يقول: صعق فهذا

1 النمر: من قاسط قبيلة كبيرة من ربيعة.

2 شقرة: قبيلة من الحارث بن تميم بن مر.

3 تغلب: بن وائل قبيلة كبيرة من ربيعة.

كُسِرَ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ وَيَقُولُ فِي عِلْبَطٍ 1 وَجَنْدَلٍ 2: عِلْبَطِيَّ وَجَنْدَلِيَّ فَلَا يَغْيَرُ.

1 علبط: قطع من الغنم.

2 جندل: المكان الغليظ فيه حجارة.

الثالث: مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى: مَا يَقْلُبُ فِيهِ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ يَائِي النَّسَبِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ:

وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْإِضَافَةُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ فِيهِنَّ لَامَاتٌ مِنَ الثَّلَاثِي تَقُولُ فِي هُدَى: هُدَوِيَّ وَفِي حَصَى: حَصَوِيَّ وَرَحَا: رَحَوِيَّ هَذَا فِيمَا كَانَ قَبْلَ اللَّامِ فَتَحَةً وَقَدْ قَلَبْتُ لَامَهُ أَلْفًا فَأَمَّا الْيَاءُ الَّتِي قَبْلَهَا مَكْسُورٌ فَنَحْوُ: عَمَّ وَشَجَّ تَقُولُ: عَمَوِيَّ وَشَجَوِيَّ. فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا بِنَمِرٍ فَفَتَحُوهُ فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا. ثُمَّ قَلَبُوهَا وَأَوَّ مِنْ أَجْلِ يَاءِ النَّسَبِ. وَقِيلَ فِي حَبَّةٍ: حَبَوِيَّ. وَفِي لَبَّةٍ 1 لَوَوِيَّ وَمَنْ قَالَ: أُمِيَّ قَالَ: حَبِيَّ 2 فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ حَرْفٌ سَاكِنٌ قَلَبْتُ فِي ظِيٍّ: ظَيٍّ وَغَزَوٍ وَدَلَوٍ دَلَوِيَّ وَغَزَوِيَّ لَا تَغْيَرُ فَإِنْ كَانَ فِيهِ هَاءٌ التَّائِيَةُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ بِمَنْزِلَةِ مِمَّا لَا هَاءَ فِيهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ وَكَانَ يُنْسَقُ يَقُولُ فِي ظَبِيَّةٍ: ظَبَوِيَّ وَفِي دُمِيَّةٍ: دَمَوِيَّ وَفَتِيَّةٍ: فَتَوِيَّ 3، وَقَالُوا فِي بَنِي زَيْنَةَ 4: زَنَوِيَّ وَفِي الْبَطِيَّةِ: بَطَوِيَّ وَقَالَ: لَا أَقُولُ فِي:

1 هذا قول الخليل. انظر: الكتاب 2 / 3.

2 في الأصل "حبيي" وصاحب هذا الرأي هو أبو عمرو بن العلاء، انظر: الكتاب 2 / 73.

3 انظر الكتاب 2 / 74.

4 بنو زينة: حي من العرب. وانظر الكتاب 2 / 75.

عَزُوَّةٌ إِلَّا عَزُوِيٌّ لِأَنَّ ذَا لَا يَشْبِهُ آخِرُهُ آخَرَ فَعِلَةٍ إِذَا أَسْكَنْتُ عَيْنُهَا 1، وكذلك غُدُوَّةٌ
وعُزُوَّةٌ وَكَانَ يُونُسُ يَقُولُ فِي عُزُوَّةٍ: عُزُوِيٌّ 2 وَقَالَ فِي رَايَةٍ وَطَايَةٍ 3، وَثَايَةٍ وَآيَةٍ رَائِيٍّ وَآيِيٍّ
يَهْمَزُ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ مَعَ الْأَلْفِ 4، وَمَنْ قَالَ: أُمِّيِّي قَالَ: آيِيٍّ فَلَمْ يَهْمَزْ وَهُوَ أَوَّلِي
وَأَقْوَى وَلَوْ أَبْدَلْتَ مِنَ الْيَاءِ وَآوًا جَارَ تَقُولُ: ثَاوِيٍّ وَآوِيٍّ وَطَاوِيٍّ كَمَا قَالُوا: شَاوِيٍّ
فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ 5.

الضرب الثاني: ما زاد على الثلاثة:

مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي حَانَ حَانَوِيٍّ وَالْكَثِيرُ: حَانِيٍّ يَحْذِفُ فَمَنْ قَالَ: حَانَوِيٍّ قَالَ فِي
مَرْمَى: مَرْمَوِيٍّ وَمِنْ ذَلِكَ الْإِضَافَةُ إِلَى مَا لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَآوٌ قَبْلَهَا أَلْفٌ سَاكِنَةٌ وَهِيَ غَيْرُ
مَهْمُوزَةٍ تَقُولُ فِي سِقَايَةٍ: سَقَائِيٍّ وَلِقَايَةٍ: لِقَائِيٍّ أَبْدَلْتَ هَمْزَةً وَتَقُولُ فِي شَقَاوَةٍ وَعَلَاوَةٍ:
شَقَاوِيٍّ وَعَلَاوِيٍّ شَبَهُهُ بآخر حمراء 6 ولم يبدلوا مِنَ الْوَآوِ هَمْزَةً وَقَالُوا فِي: غَدَاءٍ: غَدَاوِيٍّ
وَفِي رِدَاءٍ: رَدَاوِيٍّ وَيَاءٍ دِرْحَايَةٍ بِمَنْزِلَةِ يَاءِ سِقَايَةٍ وَلَوْ كَانَ مَكَانَهَا وَآوٌ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الْوَآوِ
الَّتِي فِي: شَقَاوَةٍ وَخَوْلَايَا وَبَرْدَرَايَا تَسْقُطُ الْأَلْفُ لِأَنَّهَا كَالْهَاءِ وَحُكْمُ الْيَاءِ حُكْمُهَا فِي سِقَايَةٍ
فَإِذَا أَضِفْتَ 7 إِلَى

1 هذا القول للخليل. انظر: الكتاب 2 / 75.

2 انظر: الكتاب 2 / 75.

3 الطاية: السطح.

4 انظر: الكتاب 2 / 76.

5 أبدلوا الواو مكان الهمزة.

6 فقالوا: حمراوي، وحمراوان، يبدلون مكان الهمزة واوًا.

7 يعني بالإضافة النسبة، وهذا الاصطلاح استعمله سيبويه مرارا في كتابه. وقد قال في

باب النسب 2 / 69، هذا باب الإضافة وهو باب النسبة.

(66/3)

ممدودٍ ومنصرفٍ فالقياسُ أَنْ تَدْعُهُ عَلَى حَالِهِ وَقَدْ أَبْدَلَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ 1 مَكَانَهَا وَآوًا
وَهَمْزَةً كَثِيرًا وَإِنْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ فَلَا يُبْدَلُ فِيهَا تَقُولُ فِي قُرَاءٍ 2 قُرَاوِيٍّ وَكُلُّ
اسْمٍ مَمْدُودٍ لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ كَثَرٌ أَوْ قَلٌّ فَلَا يُضَافَةُ إِلَيْهِ لَا تَحْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا وَتَبْدُلُ الْوَآوُ
مَكَانَ الْهَمْزَةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي زَكْرِيَّا زَكْرَاوِيٍّ وَفِي بَرْوَكَاءَ 3 بَرْوَكَاوِيٍّ وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَابَعُهُ

أَلْفٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ وَلَا مِلْحَقَةٍ مَلَّهَى وَمَرَمَى وَأَعَشَى وَأَعْيَا فَذَا يَجْرِي مَجْرَى حَصَى وَرَحَى.
قَالَ سِيبَوَيْه: سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ فِي أَعْيَا: أَعْيَوِيَّ حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ جَرْمٍ 4، وَيَقُولُونَ فِي:
أَحْوَى 5: أَحَوِيَّ وَكَذَلِكَ حَكْمُ مَعْرَى وَذِفْرَى فَيَمْنُ نُونٌ فَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى اسْمٍ آخِرُهُ
أَلْفٌ زَائِدَةٌ لَا يَنُونُ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ حَذَفَتْهَا وَسَنَذْكُرُهُ فِي بَابِ الْحَذْفِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ.

1 انظر: الكتاب 2 / 67.

2 قراء: وهو الناسك المتعبد.

3 البروكاء: الجنو لركب في القتال.

4 انظر: الكتاب 2 / 77.

5 أحوى: الحوة -بضم الحاء- سواد يميل إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد. والأحوى
الأسود. والنبات الضارب إلى السواد لشدة خضرته.

(67/3)

الرابع: مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى: الْأَسْمَاءُ الَّتِي حُذِفَ مِنْهَا:
وهي عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمٌ ضُمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ لَيْسَ فِيهِ فَيُحْذَفُ مَا ضُمَّ إِلَيْهِ وَيَنْسَبُ إِلَى
الصدرِ واسمٌ حُذِفَ مِنْ بَنَائِهِ فِي الْإِضَافَةِ.
الأولُ: مِنْهَا عَلَى سَبْعَةِ أَصْرِبٍ: هَاءُ التَّأْنِيثِ وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الَّتِي

(67/3)

لِلتَّنْيَةِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ اللَّتَانِ لِلْجَمْعِ وَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ اللَّتَانِ لِلْجَمْعِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا أَنَّ
يَكُونُ أَعْرَفَ مِنَ الصَّدرِ وَالاسْمِ الَّذِي بَنِيَ مَعَ اسْمٍ قَبْلَهُ وَالْأَسْمَاءُ الْحَكِيَّةُ فَجَمِيعُ هَذَا إِنَّمَا
يُضَافُ وَيَنْسَبُ إِلَى الصَّدرِ وَالْجَمْعُ الْمَكْسَرُ يَرْجِعُ إِلَى الْوَاحِدِ.
الأولُ: مِنْ ذَلِكَ هَاءُ التَّأْنِيثِ:
تُحْذَفُ مِنَ الْاسْمِ وَيَنْسَبُ إِلَى الْاسْمِ وَلَا هَاءَ فِيهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي حَمْدَةٍ: حَمْدِيَّ وَفِي
سَلَمَةٍ: سَلَمِيَّ وَفِي سَفَرَجَلَةٍ: سَفَرَجَلِيَّ وَكُلُّ اسْمٍ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فَعَلَى هَذَا يَجْرِي.
الثاني: النَّسَبُ إِلَى الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ عَلَى حَدِّ التَّنْيَةِ:

مَنْ قَالَ: قَنَسَرُونَ وَرَأَيْتُ قَنَسَرِينَ وَهَذِهِ يَزْرُونَ وَرَأَيْتُ يَزْرِينَ يَا هَذَا قَالَ: قَنَسَرِيَّ 1 وَيَزْرِيَّ
وَمَنْ قَالَ: هَذِهِ قَنَسَرِينَ وَيَزْرِينَ قَالَ: يُزْرِينِي وَإِنْ أَضَفْتَ إِلَى "زَيْدَان" قُلْتَ: زَيْدِيَّ
فتضيفُ إلى الاسم بلا زيادة.
الثالثُ: الألفُ والتاءُ:
تقولُ في مسلماتٍ مُسلمِيَّ.

1 قنسرين بلدة بالشام قرب حمص والعرب مختلفون في معاملتهم لقنسرين ونصبيين وما
أشبهها، فمنهم من يعربها بالواو رفعا والياء نصبا وجرا كالجمع. ، والنسبة إليها حينئذ
قنصري. ومنهم من يعاملها معاملة الممنوع من الصرف فيحتفظ بالياء ويجعل الضمة
والفتحة على النون، والنسبة إليها حينئذ قنسريني.

(68/3)

الرابعُ: أن تضيفَ إلى مضافٍ:
تقولُ إِذَا أَضَفْتَ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ: 1 عَبْدِيَّ وَإِلَى امْرِئِ الْقَيْسِ: امْرُئِيَّ فَإِنْ خَافُوا اللَّبَسَ
نَسَبُوا إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ فَقَالُوا فِي: عَبْدٍ مُنَافٍ 2 مُنَافِيٍّ فَأَمَّا ابْنُ كُرَاعٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ 3 فَلَا يَجُوزُ
إِلَّا: زُبَيْرِيَّ وَكُرَاعِيَّ وَتَقُولُ فِي أَبِي بَكْرٍ بَنِ كَلَابٍ 4: بَكْرِيَّ 5: وَقَدْ يُرْكَبُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْمُضَافِ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ اسْمًا إِذَا خَافُوا اللَّبَسَ فَيَقُولُونَ: عَبْشَمِيَّ فِي عَبْدِ شَمْسٍ
وَعَبْدَرِيَّ فِي عَبْدِ الدَّارِ وَلَيْسَ بِقِيَاسٍ.
الخامسُ: الاسم الذي بُنِيَ مَعَ اسْمٍ:
تقولُ: فِي خَمْسَةِ عَشَرَ وَمَعْدٍ يَكْرَبُ 7: خَمْسِيَّ وَمَعْدِيَّ تضيفُ إِلَى الصِّدْرِ وَتَقُولُ فِي رَجُلٍ
سُمِّيَ اثْنَا عَشَرَ ثَنَوِيَّ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ فِي ابْنٍ: بَنَوِيَّ وَاثْنِيَّ فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ: ابْنِيَّ وَأَمَّا اثْنَا
عَشَرَ الَّتِي لِلْعَدَدِ فَلَا يُضَافُ إِلَيْهَا وَلَا تَضَافُ.

1 عبد القيس: قبيلة كبيرة من ربيعة.
2 عبد مناف بن قصي من قريش. ولم يقولوا: عبدي لأنها نسبة عبد القيس.
3 هو عبد الله بن الزبير بن العوام وأمه أسماء بنت أبي بكر. خرج على بني أمية في
الحجاز والعراق. بويع له بالخلافة زمن عبد الملك بن مروان سنة 65هـ. حاصره الحجاج
الثقفي بمكة حيث قتل سنة 73هـ.

- 4 رأس بطن من بطون كلاب بن ربيعة من عامر بن صعصعة.
5 نسب إلى العجز لأن الاسم صار به معروفا متميزا.
6 هو عبد شمس بن عبد مناف بن قصي من قريش.
7 اسم كثر استعماله عند عرب اليمن. ونذكر على سبيل المثال الشاعر الفارس عمرو بن معد يكرب الزبيدي المذحجي.

(69/3)

السادس: مِنَ الْأَسْمَاءِ الْحَكِيَّةِ:
وذلك نحو: تَابَطَ شَرًّا تَضِيفُهُ إِلَى الصَّدْرِ فَتَقُولُ: تَابَطِيَّ وَكَذَلِكَ حَيْثُمَا وَإِنَّمَا وَلَوْلَا وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.
قال سيبويه: سمعنا مَنْ يَقُولُ: فِي كُنْتُ: كَوْنِي¹، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: قَوْمٌ يَقُولُونَ: كُنِّيَّ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُوَ خَطَأً³.
السابع: الْإِضَافَةُ إِلَى الْجَمْعِ:
تَوْقُعُ الْإِضَافَةِ عَلَى الْوَاحِدِ لِتَفْرِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّسْمِيَةِ تَقُولُ فِي أَبْنَاءِ فَارَسَ: بَنَوِيَّ وَفِي الرَّبَابِ⁴: رُبِّي وَاحِدُهُ رُبَّةٌ⁵ وَفِي مَسَاجِدَ: مَسْجِدِيَّ وَإِلَى جُمُعٍ جُمُعِيَّ وَإِلَى عُرَفَاءَ: عَرِيفِيَّ وَإِلَى قِبَائِلَ: قَبَلِيَّ.
وَزَعَمَ الْخَلِيلُ: أَنَّ نَحْوَ ذَلِكَ مَسْمُوعِيَّ فِي الْمَسَامِعِ وَمُهَلَّبِيَّ فِي الْمَهَالِبَةِ⁶ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ⁷: وَقَالُوا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْعَبَلَاتِ⁸ وَهُمْ حَيٌّ مِنْ قُرَيْشٍ.

-
- 1 انظر: الكتاب 2 / 88.
2 أي: أبو عمر الجرمي.
3 في الشافية: 128: قال الجرمي: يقال: رجل كنّي، يكون الضمير المرفوع كجزء الفعل، فكأنها كلمة واحدة.
4 الرباب: خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة وهم: ضبة وثور، وعكل، وتيم وعدي.
5 ربة: الفرقة من الناس.
6 المهالبة: هم آل المهلب بن أبي صفرة الأزدي الذي أبلى بلاء حسنا مع بنيهِ في الحروب ضد الخوارج في ظل بني أمية. وانظر: الكتاب 2 / 89.

7 أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي من تيم قريش، مولى لهم. كان عالماً بأيام العرب وأخبارهم وكان أكمل القوم، ومع ذلك فإنه كان ربما ينشد البيت فلم يقم وزنه حتى يكسره ويخطئ إذا قرأ القرآن. وكان يميل إلى مذهب الإباضية من الخوارج، كان يبغض العرب، وقد ألف في مثالبها كتباً. مات سنة 210 أو 211 هـ. وقد قارب المائة. ترجمته في مراتب النحويين/ 44-49 وأخبار النحويين 52-55. وقد ذكر السيرافي أنه مات سنة 208 أو 209 هـ.

8 العبلات: بطن من بني أمية الصغرى من قريش نسبوا إلى أمهم عبلة أحد نساء بني تميم: اللسان 13/ 448.

(70/3)

عَبْلِيٌّ فَإِنْ كَانَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ تَرَكْتُهُ عَلَى لَفْظِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَا تَرَدُّدُهُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ نَحْوُ الْإِضَافَةِ إِلَى نَفَرٍ نَفَرِيٍّ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ. وَأُنَاسٌ أُنَاسِيٌّ وَقَالُوا: إِنْ سَاقِيٌّ. قَالَ: سَيُؤَيِّهِ: وَأُنَاسِيٌّ أَجُودَ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: التَّسْبُّ إِلَى مُحَاسَنٍ مُحَاسِنِيٌّ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ وَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى عِبَادِيْدٍ قُلْتَ: عِبَادِيْدِيٌّ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ وَوَاحِدُهُ عَلَى فَعْلِيلٍ أَوْ فَعْلَالٍ وَفِي أَعْرَابٍ أَعْرَابِيٌّ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ فَإِنْ جَمَعْتَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْجُمُوعِ الَّتِي لَا وَاحِدَ لَهَا فَلْتَ فِي نَفَرٍ: أَنْفَارٌ وَفِي نُسُوءٍ: نِسَاءٌ وَفِي نَبَاطٍ: أَنْبَاطٌ فَارْدَتْ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ رَدَدَتْهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْجَمْعِ فَقُلْتَ فِي أَنْفَارٍ نَفَرِيٌّ. وَفِي نِسَاءٍ: نِسَوِيٌّ وَفِي أَنْبَاطٍ: نَبَاطِيٌّ وَإِنْ سَمِيتَ بِجَمْعٍ تَرَكْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ أَيْ جَمْعٍ كَانَ قَالُوا: فِي أَنْمَارٍ 1: أَنْمَارِيٌّ وَفِي كِلَابٍ 2: كِلَابِيٌّ فَرَفَقُوا بَيْنَ الْجَمْعِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ وَبَيْنَهُ إِذَا لَمْ يَسَمَّ بِهِ وَلَوْ سَمِيتَ بِضَرَبَاتٍ لَقُلْتَ: ضَرَبِيٌّ لَا تَغْيِرُ الْمُتَحَرِّكَ لِأَنَّكَ لَمْ تَرُدِ الْإِضَافَةَ إِلَى وَاحِدٍ وَإِنَّمَا حَذَفْتَ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ كَمَا تَحْذِفُ الْهَاءَ مِنَ الْوَاحِدِ وَمَدَّائِيَّ جَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لِلْبَلَدِ وَعَلَى ذَا قَالُوا فِي الْأَبْنَاءِ: أَبْنَاوِيٌّ وَقَالُوا فِي الصَّبَابِ إِذَا كَانَ اسْمُ رَجُلٍ: صِبَابِيٌّ وَفِي مَعَاظِرٍ: مَعَاظِرِيٌّ وَهُوَ فِيمَا يَزْعُمُونَ: مَعَاظِرُ بْنُ مُرٍ أَخُو تَمِيمٍ وَقَالُوا: فِي

1 أَنْمَارٍ: هُوَ، أَنْمَارُ بْنُ بَغِيضَ بْنِ رَيْثَ بْنِ غَطَفَانَ.

2 كِلَابٍ: وَكِلابُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عَامَرَ بْنِ صَعْصَعَةَ.

(71/3)

الأنصار: أنصاريٌّ لأنَّ هذا قد صارَ اسماً لهم وإنَّ كانَ أصله صفةً قد غلبتْ فهو مثلُ أُنمارٍ.

الضربُ الثاني: مِنَ الرابع من القسمة الأولى:

وهو ما يَحذفُ منه مِنْ أصلٍ بنائه عندَ الإضافةِ إليه وهو يَجِيءُ على ضربين: أحدهما المحذوفُ حرفٌ قبلَ آخره والثاني: يَحذفُ أحرفٌ منه.

والضربُ الأولُ ينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ:

الأول: ما كان قبلَ لامه ياءٌ زائدة أو واوٌ فما جاءَ فَعِيلَةٌ أو فُعِيلَةٌ فبابه وقياسه حذفُ

الياءِ وفتح ما قبله ذلك تقولُ في حنيفة¹: حَنَفِيٌّ وَجَهِينَةٌ: جَهَنِيٌّ وَفُتَيْبَةٌ: فُتَيْبِيٌّ

وشنوءة²: شَنَيْيٌّ. وقد تركوا التَّغْيِيرَ في مثلِ حَنيفَةٍ وهو شاذٌّ قالوا في مثلِ سَلِيمَةٍ:

سَلِيمِيٌّ وفي عَمِيرَةٍ: عَمِيرِيٌّ.

وقالوا: سَلِيقِيٌّ للرجلِ مِنْ أَهْلِ السَّلِيقَةِ فأما شديدةٌ وطويلةٌ فلا تَحذفُ الياءَ لأنَّكَ إنَّ

حذفتها خرجتَ إلى الإِدْغَامِ والإِعْلَالِ فتقولُ: طَوِيلِيٌّ وقالوا في بني حُوَيْرَةَ: حُوَيْرِيٌّ.

الثاني: الإِضافةُ إلى فُعِيلٍ وفَعِيلٍ ولا مائِئٍ واوٍ وما كانَ في اللفظِ بمنزلةِهما:

تَقولُ في عَدِيٍّ 3 عَدَوِيٌّ وفي غَنِيٍّ غَنَوِيٌّ وفي قُصَيٍّ 4:

1 حنيفة: حنيفة بن لجيم بن صعب من بكر وائل.

2 شنوءة: ينسب إليه قسم كبير من الأزد.

3 عدي: اسم لعدة قبائل، من أشهرها عدي بن كعب بن لؤي من قريش.

4 قصي بن كلاب بن مرة من قريش.

(72/3)

فُصَوِيٌّ وفي أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ وحذفوا الياءَ الزائدة وأبدلوا اللامَ واواً وبعضهم يقولُ: أُمَيِّيٌّ¹

وقالوا في مَرَمِيٍّ: مَرَمِيٌّ جعلوه بمنزلةِ بُحْتِيٍّ² استثقلاً للياءاتِ ومَرَمِيَّةٌ: مَرَمِيٌّ وَمَنْ قَالَ:

حَانَوِيٌّ قَالَ: مرمويٌّ فإذا أضفتَ إلى عَدُوَّةٍ قلتَ: عَدَوِيٌّ مِنْ أَجْلِ الهاءِ كما قلتَ في

شَنُوءَةٍ: شَنَيْيٌّ وقالوا في نَحِيَّةٍ: نَحَوِيٌّ وكذلك كُلُّ شَيْءٍ كانَ آخره هكذا وتقولُ في قَيْسِيٍّ

وثَدِيٍّ: ثُدَوِيٌّ وقُسَوِيٌّ لأنَّها فُعلولٌ فتردُّها إلى الأصلِ وإِنَّمَا كانت أَلْفًا مكسورةً قبلَ

الإِضافةِ بكسرةٍ ما بعدها.

الثالثُ: الإِضافةُ إلى كُلِّ اسمٍ آخره ياءانِ مدغمةٌ إحداهما في الأخرى:

نحو: أُسَيِّدٌ وَحُمَيْرٌ تَقُولُ أُسَيِّدِي وَحُمَيْرِي تَحْذِفُ الْيَاءَ الْمُتَحَرِّكَ وَقَالُوا فِي زَيْنَةِ3: زَبَانِي
أَبْدَلُوا أَلْفًا مِنْ يَاءٍ

وتَقُولُ فِي مُهَيِّمٍ تَصْغِيرُ مُهَوِّمٍ4: مُهَيِّمِي فَلَا تَحْذِفُ مِنْهُ شَيْئًا لِئَلَّا يَصِيرَ5 كَأُسَيِّدٍ.

الضرب الثاني: ما يَحْذِفُ آخِرَهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ مِنَ الْإِلْفَاتِ وَالْيَاءَاتِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَقْسَامٍ:

الأول: الْإِضَافَةُ إِلَى اسْمٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا إِذَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ.

1 في الكتاب 2/ 73. وزعم يونس: أن ناسا من العرب يقولون: أميي فلا يغيرون.

2 بختي: جمعه بخاتي وهي الإبل الخراسانية تنتج من عربية.

3 الزينة: متمرّد الجن والإنس والشديد.

4 مهوم: التهويم: النوم قليلا.

5 قال سيبويه: 2/ 86، لأنك إذا حذفت الياء التي تلي الميم صرت إلى مثل أسيدي:
فتقول: مهيمي، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذف.

(73/3)

الثاني: الْإِضَافَةُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلْفٌ زَائِدَةٌ لَا يَنْوُنُ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

الثالث: الْإِضَافَةُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ.

الأول من ذلك: وَهُوَ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا إِذَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا
مَكْسُورٌ:

تَقُولُ فِي رَجُلٍ مِنْ بَنِي نَاجِيَّةَ: نَاجِيٌّ وَفِي أَدَلٍ: أَدَلِيٌّ وَفِي صَحَارٍ: صَحَارِيٌّ وَفِي ثَمَانٍ: ثَمَانِيٌّ

وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ يَمَانٌ: يَمَانِيٌّ لِأَنَّكَ لَوْ أَضَفْتَ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ يَمْنَى لِأَحْدَثَ يَاءَيْنِ سِوَاهُمَا

وَحَذَفْتَهُمَا وَإِلَى يَرْمِي يَرْمِيٌّ وَإِلَى عَرْقَوَةٍ1: عَرْقِيٌّ وَقَالَ الْخَلِيلُ: مَنْ قَالَ فِي يَثْرَبَ: يَثْرَبِيٌّ

وَفِي تَغْلَبَ: تَغْلَبِيٌّ: فَفَتْحَ فَإِنَّهُ يَقُولُ فِي يَرْمِي: يَرْمَوِيٌّ2.

الثاني: الْإِضَافَةُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ آخِرُهُ أَلْفٌ زَائِدَةٌ لَا يَنْوُنُ وَهُوَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ:

تَقُولُ فِي حُبْلَى: حُبْلِيٌّ وَدِفْلَى: دِفْلِيٌّ وَسَلَى: سَلِيٌّ وَمِنْهُمْ3 مَنْ يَقُولُ: دِفْلَاوِيٌّ يَفْرُقُ

بَيْنَهَا وَبَيْنَ الَّتِي هِيَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ فَجَعَلَتْ بِمَنْزِلَةِ: حَمْرَاوِيٌّ وَقَالُوا فِي دَهْنَادٍ: دَهْنَاوِيٌّ

وَقَالُوا فِي دُنْيَاوِيٍّ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: دُنْيِيٌّ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حُبْلَاوِيٌّ فَيَجْعَلُهَا بِمَنْزِلَةِ

مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ.

1 عرقوة: كل أكمة منقادة في الأرض كأنها جثوة قبر.

2 يرموي: أنظر: الكتاب 2 / 71.

3 انظر: الكتاب 2 / 77.

(74/3)

قال سيبويه: فَإِنْ قُلْتَ فِي مَلْهَى: مَلْهَى لَمْ أَرِ بِهِ بَأْسًا¹ وَلَا يَجُوزُ الحذفُ فِي "قَفَا" لِأَنَّهُ ثَلَاثِي وَأَمَّا جَمْزَى²، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ: جَمْزَوِيٌّ وَلَكِنْ: جَمْزِيٌّ لِأَنَّهَا ثَقُلَتْ لِتَتَابِعِ الحركاتِ. والحذفُ فِي مِعْزَى أَجُودُ. قَالَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ كالأَصْلِ وَإِنْ كَانَ مُلْحَقًا. الثالثُ: الإِضافةُ إِلَى كُلِّ اسمٍ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: تقولُ فِي حُبَارَى: حُبَارِيٌّ. وَفِي جُمَادَى: جُمَادِيٌّ وَفِي قَرْقَرَى: 4 قَرْقَرِيٌّ وَكَذَلِكَ كُلُّ اسمٍ كَانَ آخِرُهُ أَلْفًا وَكَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ. قَالَ وَسَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ مُرَامِي فَقَالَ: مُرَامِيٌّ يَجْعَلُهَا كَالزِّيَادَةِ⁵، وَتَقُولُ فِي مُقْلَوِيٍّ مُقْلَوِيٌّ وَفِي يَهْيَرِيٍّ⁶: يَهْيَرِيٌّ وَلَا يَفْرُقُ هُنَا بَيْنَ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِ فَأَمَّا الْمَمْدُودُ مَصْرُوفًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَصْرُوفٍ كَثُرَ عَدَدُهُ أَوْ قَلَّ فَإِنَّهُ لَا يَحْذَفُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي خُنْفَسَاءَ: خُنْفَسَاوِيٌّ وَحَرْمَلَاءَ⁷: حَرْمَلَاوِيٌّ وَمَعْيُورَاءَ: مَعْيُورَاوِيٌّ لَمْ تَحْذَفْ هَذِهِ الْأَلْفُ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ وَحُذِفَتْ تِلْكَ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ مِثْلَهُ فَكَذَلِكَ لَوْ أَضِفْتَ إِلَى عَثِيرٍ⁹ وَحَثِيلٍ¹⁰، لَقُلْتَ: عَثِيرِيٌّ وَحَثِيلِيٌّ كَمَا قُلْتَ: حَمِيرِيٌّ وَلَمْ يَجْزِ إِسْقَاطُ الْيَاءِ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ فَقَدْ فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُتَحَرِّكِ وَالسَّاكِنِ مُثْنًى بِمَنْزِلَةِ مُرَامِيٍّ لِأَنَّهَا خَمْسَةٌ.

1 انظر: الكتاب 2 / 77.

2 جمزي: في الأصل نوع من العدو.

3 الذي قال سيبويه. وانظر. الكتاب 2 / 77.

4 قرقرى: موضع الظهر.

5 انظر: الكتاب 2 / 78.

6 يهيري: المال الكثير. الباطل. ونبات أو شجر.

7 حرملاء: موضع.

8 معيوراء: جمع عير وهو حمار الوحش.

9 عثير: العجاج أو التراب. الغبار.

10 حثيل: نوع من الشجر الجبلي. القصير. الكسلان.

(75/3)

الخامس: من القسمة الأولى: وهو ما أُضيفَ إلى الأسماء المحذوفة قبل الإضافة وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: الإضافة إلى بنات الحرفين.

الثاني: الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين.

الثالث: الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه.

الأول: من ذلك الإضافة إلى بنات الحرفين وهي تحيُّ على ضربين: أحدهما أنتَ فيه مخيرٌ في ردِّ ما حذفت وتركه والآخر: لا بُدَّ فيه من الردِّ.

اعلم: أنه ما كان منقوصاً فأنتَ فيه بالخيار إن شئتَ قلتَ في دمٍ ويدٍ: دميَّ وإن شئتَ قلتَ: دميَّ تردُّ ما حُذِفَ وكذلك غَدَّ وغدويَّ وإنما فتحتَ عينَ غَدٍ ويدٍ وهما فعْلٌ لأنَّك نسبتهُ إلى الاسم وكانت العينُ متحركةً فرددتُ وتركتَ الحرفَ.

وتقولُ في ثبةٍ ثُبِّيَّ وثبويُّ وفي شفةٍ شَفِّيَّ وشفهيَّ. وفي حرٍ: حرِّيَّ وحرحيَّ وإنتَ أضفتَ إلى "رَب" فيمن خَفَفَ قُلْتَ: رُبِّيَّ وإن شئتَ رددتَ كما قالوا في قُرَّة: قُرِّيَّ وإنما اسكنتَ كراهيةَ التضعيفِ فلم يقولوا: رَّبِّيَّ وأما ما لا يجوزُ فيه إلا الردُّ من بنات الحرفين فنحو: أبٍ وأخٍ تقولُ في أبٍ: أبويَّ وفي أخٍ: أخويَّ¹ وفي حمٍ: حمويَّ لأنَّ هذه تظهرُ في الإضافةِ والتثنيةِ

1 هذا هو قول الخليل، أما يونس فكان يقول: أختي، انظر: الكتاب 2 / 81.

(76/3)

والجمع تقول: أبو زيدٍ وأخو عمروٍ وحمو بكرٍ وتثني فتقول: أبوانٍ ومن يقول: هنوك مثلاً "أبوك" يقول: هنويَّ ومن قال: وضعةٌ وهو نبتٌ ضَعَوَاتٌ قال: ضَعَوِيَّ ومن جعلَ سنةً من ساعتهُ يقول: سنهيَّ ومنهم من يقول: في عصاةٍ ويقول: عَصَوِيَّ¹ وإن أضفتَ إلى أختٍ قلتَ: أخويَّ لأنك تقول: أخوات.

قال سيبويه: وسمعنا من يقول في جمع هَنْتٍ: هَنَوَاتٌ² وكان يونس يقول: أُخْتِي وليس بقياس³.

الثاني: الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين:

إن شئت قلت في ابنٍ واسمِ وابنةٍ واسمِ واثنان: ابنيّ واثنِيّ فتركته على حاله وإن شئت رددته إلى أصله سَمَوِيّ وَبَنَوِيّ وَسَهَيّ وَزَعَمَ يونس: أَنَّ أبا عمرو زَعَمَ: أَهْمُ يقولون: ابناوِيّ في الإضافة إلى أبناء⁴، وقال سيبويه: في الإضافة ابنمَّ إن شئت: بَنَوِيّ وإن شئت: ابْنِمِيّ.

واعلم: أنك إذا حذفْتَ أَلَفَ الوصلِ فلا بُدَّ مِنَ الرَّدِّ وتقولُ في بنتٍ: بَنَوِيّ ولو جازَ بَنِيّ لَأَنَّهُ يقولُ بناتُ جَازَ: بَنِيّ في ابنٍ لَأَنَّهُ يقولُ بَنُونَ فالزيادةُ كأَنَّها عوضٌ عَمَّا حُذِفَ فإذا حذفتها فلا بُدَّ مِنَ الرَّدِّ لَأَنَّهُ قَدْ زَالَ ما استعِضَ بِهِ وكذلك: كلتا وثنتانِ تقولُ: كَلَوِيّ وَتَنَوِيّ

1 انظر الكتاب 2 / 80-81.

2 انظر الكتاب 2 / 81.

3 انظر الكتاب 2 / 81.

4 هذا قول يونس عن أبي عمرو من أنهم يقولون: ابني فيتركه على حاله كما ترك دم. وانظر الكتاب 2 / 81.

(77/3)

قال أبو العباس: التاء في "كلتا" عند سيبويه بدلٌ من أَلَفٍ "كِلَا" مثلُ التاءِ التي هي بدلٌ من واوٍ فَحُذِفَ أَلَفُ التَّائِيثِ وردَّ ما التاء بدلٌ منه وكان يونس يقول: ثَبِيثِي كَقَوْلِهِ: فِي أُخْتٍ وَذَيْتٍ بِمَنْزِلَةِ بِنْتٍ وَأَصْلُهَا ذِيَّةٌ¹ فَإِذَا حُذِفَتِ التَّاءُ لَزِمَهَا التَّثْقِيلُ لِأَنَّ التَّاءَ عَوْضٌ فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَيْهَا قُلْتَ: ذَيَوِيّ وَإِنَّمَا ثَقُلْتَ كَمَا ثَقُلْتَ "كَيّ" اسْمًا وَأَصْلُ بِنْتٍ وَابْنَةٍ "فَعَلٌ" وَكَذَلِكَ أُخْتُ وَاسْتٌ وَالدَّلِيلُ: اسْتَاهُ وَسَهُ وَآخَاءُ² وَبَنُونَ وَقَالُوا: فِي اثْنَيْنِ: أَثْنَاءُ وَلَمْ يَحْجِ: ثَبِيثِي وَقَالُوا فِي: اثْنَتَيْنِ ائْتِي هَكَذَا لَيْسَ عَيْنُهُ فِي الْأَصْلِ مَتَحَرِّكَةً إِلَّا ذَيْتٌ وَأَمَّا "كِلْتَا" فَالدَّلِيلُ عَلَى تَحْرُكِ عَيْنِهَا قَوْلُهُمْ كِلَا كَمَعًا وَاحِدَ الْأَمْعَاءِ³. وَمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ كِلْتَا أُخْتَيْكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْأَلْفَ أَلْفَ تَأْنِيثٍ. فَإِنْ سَمِيَ بِمَا شَيْئًا لَمْ يَصْرِفْهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ وَصَارَتِ التَّاءُ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ فِي "شَرَوِيّ" وَلَوْ جَاءَ⁴ مِنْ هَذَا اسْمٌ مَنْقُوصٌ وَبَانَ لَكَ أَنَّهُ

فَعُلَّ حَرَكَتَ الْعَيْنِ إِذَا أَصْفَتْهُ وَفَمٌّ إِذَا شَتَّتَ قُلْتُ: فَمَيٌّ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: فَمَوَانٍ وَلَوْ لَمْ يَقُولُوهُ
لَمْ يَجْزِ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوَضِ 5 وَبَيْنَ الْحَرْفِ الَّذِي عَوْضٌ فَالْمِيمُ إِنَّمَا
جُعِلَتْ عَوْضًا مِنَ الْوَاوِ إِذَا قُلْتُ: فُو زَيْدٍ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَالَّذِي زَيْنَ لَهُمْ عِنْدِي أَنَّ قَالُوا: "فَمَوَانٍ" أَنَّ هَذَا يَعُدُّ مَحذُوفًا وَهِيَ الْهَاءُ
يَدُلُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُكَ: تَفَوَّهُتُ وَأَفَوَاهُ فَإِنْ أَصَفْتَ إِلَى

1 انظر: الكتاب 2 / 82.

2 قال سيبويه 2 / 82: وقول بعض العرب فيما زعم يونس آخاء فهذا جمع "فعل".

3 في الأصل "أمعاء".

4 في الأصل "حال" ولا معنى لها.

5 ذكر ابن جني في الخصائص 3 / 147. هذا عن ابن السراج وناقشه وبين رأيه فيه.

(78/3)

رَجُلٍ اسْمُهُ ذُو مَالٍ قُلْتُ: ذُووَيٌّ وَكَذَلِكَ ذَاتُ مَالٍ لِأَنَّكَ إِذَا أَصَفْتَ حَذَفْتَ الْهَاءَ
فَكَأَنَّكَ تَضِيفُ إِلَى "ذُو" وَإِنْ أَصَفْتَ إِلَى رَجُلٍ اسْمُهُ فُو زَيْدٍ قَالَ سيبويه: فَكَأَنَّكَ إِنَّمَا
تَضِيفُ إِلَى فَمِ 1 وَالْإِضَافَةُ إِلَى شَاءٍ شَاوِيٌّ كَذَا تَكَلَّمُوا بِهِ وَإِنْ سَمِيتَ بِهِ رَجُلًا قُلْتُ:
شَانِيٌّ وَإِنْ شَتَّتَ قُلْتُ: شَاوِيٌّ كَذَا قَالَ سيبويه 2.
وَبَيْنَ شَانِيٍّ وَعَطَايٍ فَرْقٌ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي عَطَاءٍ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ وَلَيْسَتْ فِي شَاءٍ كَذَلِكَ كَمَا
قُلْتُ: عَطَاوِيٌّ فِي شَاةٍ شَاهِيٍّ وَالْإِضَافَةُ إِلَى لَاتٍ مِنَ اللَّاتِ وَالْعُزَى حَكْمُهَا حَكْمُ "لَا"
لَا تَقُولُ: "لَانِيٌّ" وَلَا تُحَرِّكُ الْعَيْنَانِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ "كَلَوِ".
وَاعْلَمْ: أَنَّ "لَوَا" إِذَا ثَقُلَتْهَا وَسَمِيتَ بِهَا لَيْسَتْ كَالْأَسْمَاءِ الْمُنْقُوصَةِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُنْقُوصَةَ
الَّتِي قَدْ حَذَفَتْ لَامَتَهَا حَقُّهَا وَحَكْمُهَا أَنَّ تُعْرَبَ الْعَيْنَانُ وَتُحَرِّكُ إِذَا أَفْرَدَتْ وَالْوَاوُ مِنْ
"لَوِ" لَمْ تَحْلُقْهَا حَرَكَةً فِي حَالٍ وَالْإِضَافَةُ إِلَى امْرِيٍّ امْرِيٌّ مِثْلُ امْرِعِيٍّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ بَنَاتِ
الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ امْرَأَةٌ وَقَدْ قَالُوا: مَرِيٌّ مِثْلُ مَرْعِيٍّ فِي امْرِيٍّ الْقَيْسِ وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَاءٍ
مَائِيٌّ وَمَنْ قَالَ: عَطَاوِيٌّ
قال: مََاوِيٌّ وَقَوْلُهُمْ: شَاوِيٌّ 3 يَقْوِي ذَا.
قال أبو بكر: شَاءٌ مِثْلُ مَاءٍ وَإِنَّ الْهَمْزَةَ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ فِيهِمَا جَمِيعًا مَبْدَلَةً مِنْ هَاءٍ
لِقَوْلِهِمْ مُوِيَّةٌ وَشَوِيهَةٌ.

1 انظر: الكتاب 2 / 84.

2 انظر: الكتاب 2 / 84.

3 نسبة إلى شاء وكذلك "ماوي" نسبة إلى ماء.

(79/3)

الثالث: الإضافة إلى ما ذهبَتْ فَاوُهُ مِنْ بَنَاتِ الحرفين:
اعْلَمْ: أَنَّ هَذَا الْبَابَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ الْفَاءُ وَحَدَهَا مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ
فِي الْاسْمِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ يَجْتَمِعُ فِيهِ حَرْفَا لَيْنٍ فَتَكُونُ فَاوُهُ وَلَامُهُ مَعْتَلَتَيْنِ فَالْأَوَّلُ: إِذَا
نَسَبَ إِلَيْهِ لَمْ تَرِدِ الْفَاءُ لِبَعْدِهَا مِنْ حُرُوفِ الْإِضَافَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي: عِدَّةٍ: عِدِيٍّ وَفِي زَنَةٍ:
زَيٍّ وَأَمَّا الَّذِي فَاوُهُ وَعَيْنُهُ مَعْتَلَتَانِ فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ رَرَدْتَ الْفَاءَ.
قَالَ سِيبَوَيْهٍ: وَتَتْرَكُ الْعَيْنُ عَلَى حَرَكَتِهَا فَتَقُولُ: شَبِيَّةٌ وَشَوِيٌّ¹ فَلَا تَسْكُنُ مِثْلَ: شَجَوِيٍّ.
وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْقِيَاسُ: اسْكَانُ الْعَيْنِ. فَتَقُولُ: وَشِيٌّ². وَأَمَّا الرُّدُّ فَلَا بُدَّ مِنْهُ لِأَنَّهُ لَا
يَبْقَى الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ.

1 انظر: الكتاب 2 / 85.

2 في الموجز لابن السراج / 129.. وقال الأخفش: وشوي

(80/3)

بَابُ مَا غُيِّرَ فِي النَّسَبِ وَجَاءَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ الَّذِي تَقْدَمُ:
وهو يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:
الأول: ما جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.
الثاني: ما يَكُونُ عِلْمًا خِلَافَهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ ذَلِكَ.
الثالث: ما يَحْذَفُ فِيهِ يَاءُ الْإِضَافَةِ إِذَا جَعَلْتَهُ صَاحِبَ مَعَالِجَةٍ.
الرابع: ما يَكُونُ مَذْكَرًا يُوصَفُ بِهِ مُؤَنَّثٌ عَلَى تَأْوِيلِ النَّسَبِ.

(80/3)

الأول: ما جاء معدولاً على غير قياس وهو يجيء على ضربين:
أحدهما: أن تبدل الاسم عن لفظ إلى لفظ آخر والضرب الثاني: تغير ياء النسب من ذلك قولهم: هذيلٌ هذليٌّ وفقيمٌ كنانةٌ: فُقَمِيٌّ ومُليحٌ خُزاعةٌ مُلَحِيٌّ وثُقَيْفٌ ثَقَفِيٌّ وكان القياس في جميع هذه أن تثبت وقالوا في زينة: زَبَائِيٌّ وفي طيء: طَائِيٌّ 1 والعالية: غُلُوِيٌّ وبادية: بَدَوِيٌّ والبصرة: بَصْرِيٌّ والسهل: سُهْلِيٌّ والدهر: دُهْرِيٌّ وفي حي من بني عدي يقولون لهم: بنو عبدة: عُبْدِيٌّ.

قال / 213 سيبويه حدثني مَنْ أَثْبَتَ بِهِ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: فِي بَنِي جَذِيمَةَ: جُذَمِيٌّ 2، وقالوا في بني الحُبَلَى مِنَ الْأَنْصَارِ: حُبَلِيٌّ وَفِي صَنْعَاءَ: صَنْعَائِيٌّ وَفِي شَتَاءَ: شَتَوِيٌّ وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُوَ جَمْعُ شَتْوَةٍ. وَفِي بَهْرَاءَ قَبِيلَةٌ مِنْ قُضَاعَةَ: بَهْرَائِيٌّ وَفِي دَسْتَوَاءَ: دَسْتَوَائِيٌّ مِثْلَ بَحْرَائِيٍّ وَزَعَمَ الْحَلِيلُ: أَنَّهُمْ بَنُوا الْبَحْرَ عَلَى بَنَاءِ فَعْلَانٍ 3، وَفِي الْأُفُقِ: أُفُقِيٌّ وَ [مِنَ الْعَرَبِ] 4 مَنْ يَقُولُ: أُفُقِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ. وَفِي حُرَوَاءَ وَهُوَ اسْمُ مَوْضِعٍ: حُرَوْرِيٌّ وَكَانَ الْقِيَاسُ: حُرَوَاوِيٌّ وَجُلُولَاءَ: جُلُولِيٌّ وَخُرَاسَانَ: خُرُسِيٌّ وَخُرَاسَانِيٌّ أَكْثَرُ وَخُرَاسِيٌّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِبْلٌ حَمْضِيَّةٌ إِذَا أَكَلَتِ الْحَمْضَ وَحَمْضِيَّةٌ أَجُودٌ وَإِبْلٌ طَلَحِيَّةٌ إِذَا أَكَلَتِ الطَّلَحَ.

1 هذا النسب على غير قياس ومثله: هذلي، وبصري، ودهري.. وانظر أمثلة عديدة في الكتاب 2 / 69.

2 انظر: الكتاب 2 / 69.

3 انظر: الكتاب 2 / 69.

4 زيادة من سيبويه 2 / 69 لإيضاح المعنى.

(81/3)

قال سيبويه: وسمعنا مَنْ يَقُولُ: أَمَوِيٌّ وَقَالَ فِي: الرُّوحَاءِ: رَوَحَانِيٌّ 1 وَرَوَحَاوِيٌّ أَكْثَرُ. وقالوا في: طُهَيَّةٌ: طُهَوِيٌّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: طُهَوِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ.
الضرب الثاني: ما جاء معدولاً محذوفاً منه إحدى الياءين:
وذلك قولهم في شَامٍ: شَامٌ وَفِي تَهَامَةٍ: تَهَامٌ يَفْتَحُونَ التَّاءَ وَمَنْ كَسَرَهَا شَدَّدَ. فقال: تَهَامِيٌّ وَيَمَانٌ فِي الْيَمَنِ وَزَعَمَ الْحَلِيلُ: أَنَّهُمْ أَخَفَقُوا هَذِهِ الْأَلْفَاتِ عَوْضًا مِنْ ذَهَابِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ 2.

وقال سيويه: منهم مَنْ يقول: تَمَامِيَّ وَيَمَائِيَّ وَشَامِيَّ وَإِنْ شئتَ قلت: يَمْنِيَّ عَلَى الْقِيَاسِ
قال: وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ: أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ:
رُوحَانِيَّ³، أَضَافَ إِلَى الرُّوحِ وَلِلْجَمِيعِ: رَأَيْتُ رُوحَانِيَّيْنِ. وَزَعَمَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَنَّ الْعَرَبَ
تَقُولُهُ لِكُلِّ شَيْءٍ فِيهِ الرُّوحُ وَجَمِيعُ هَذَا إِذَا صَارَ اسْمًا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَأُضِفَتْ إِلَيْهِ
جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ.

الثاني: مَا يَكُونُ عِلْمًا خِلَافَهُ إِذَا لَمْ يَرُدَّ بِهِ ذَلِكَ:
قالوا فِي الطَّوِيلِ الْجُمَّة: جُمَائِيَّ وَفِي 4 الطَّوِيلِ اللَّحِيَّة: لِحْيَائِيَّ وَفِي الْغَلِيظِ الرَّقَبَةِ: رَقَبَائِيَّ فَإِذَا
سَمِيتَ بِهَا قُلْتَ: رَقَبِيَّ وَجُمِّيَّ عَلَى الْأَصْلِ وَقَالُوا فِي الْقَدِيمِ السَّنِّ: دُهْرِيَّ وَلَوْ سَمِيتَ
بِالدَّهْرِ لَقُلْتَ: دَهْرِيَّ.

1 انظر الكتاب 2 / 69.

2 انظر الكتاب 2 / .

3 انظر الكتاب 2 / .

4 انظر الكتاب 2 / 89.

(82/3)

الثالث: مَا تَحْذَفُ مِنْهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ 1:

إِذَا جَعَلْتَهُ صَاحِبَ مَعَالِجَةٍ جَاءَ عَلَى "فَعَالٍ" قَالُوا: لِصَاحِبِ الثِّيَابِ: ثَوَابٌ وَلِصَاحِبِ
الْعَاجِ: عَوَاجٌ وَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى وَقَدْ قَالُوا: الْبَيْتِ²، أَضَافُوهُ إِلَى الْبُتُوتِ وَقَدْ
قَالُوا: الْبَتَّاتُ فَأَمَّا مَا كَانَ ذَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بِصَنْعَةٍ فَيُجِئُ عَلَى فَاعِلٍ تَقُولُ لَذِي الدَّرْعِ:
دَارِعٌ وَلَذِي النَّبْلِ: نَابِلٌ وَمِثْلُهُ نَاشِبٌ³، وَتَامَرٌ ذُو تَمَرٍ وَآهَلٌ أَيُّ: ذُو أَهْلٍ وَلِصَاحِبِ
الْفَرَسِ: فَارِسٌ وَعَيْشَةُ رَاضِيَةٌ⁴ ذَاتِ رِضٍّ⁵ وَمِثْلُهُ طَاعِمٌ كَاسٍ ذُو طَعَامٍ⁵ وَكَسُوة.
وَنَاعِلٌ ذُو نَعْلٍ وَقَالُوا: بَعَّالٌ لِصَاحِبِ الْبَعْلِ شَبَهُهُ بِالْأَوَّلِ وَقَالُوا لَذِي السِّيفِ: سَيَّافٌ
وَلَا تَقُولُ لِصَاحِبِ الشَّعِيرِ: شَعَارٌ⁶ وَلَا لِصَاحِبِ الْبَرِّ: بَرَّازٌ وَلَا لِصَاحِبِ الْفَاكِهِة: فَكَاهٌ
وَلَمْ يَجِءْ هَذَا فِي كُلِّ شَيْءٍ وَالْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ ذَا أَنْ تَنْسَبَ إِلَيْهِ بِالْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ⁷ عَلَى
شَرَائِطِ النَّسَبِ الَّتِي مَضَتْ.

1 قال سيويه 2 / 90 "هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياء ياء الإضافة وذلك إذا

جعلته صاحب شيء يزاوله أو ذا شيء".

2 البتي والبتات: صانع البت، بائع البت.

3 يقال لصاحب الشاب: ناشب.

4 الحاقة 21، الآية: {فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ} وكذلك سورة القارعة 7.

5 قال الخطيئة:

دع المكارم لا ترحل لبغيها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

فهو يريد بالكاسي: المكسو، وفي اللسان: كسا، بمعنى اكتسى، فعلى هذا لا مجاز في

شعر الخطيئة. والكاسي اسم فاعل من كسا اللازم.

6 انظر: الكتاب 2 / 90.

7 في الأصل "المشدد".

(83/3)

الرابع: ما يكونُ مذكراً يوصف به مؤنث:

اعلم: بأنَّ هذا الباب جاء على ذي شيء مثل دارع ونابل وهذا قول الخليل 1 فمن

ذلك قولهم: حائضٌ وطامت 2، وناقَةٌ صامِرٌ قال الخليل: لم يَجِ هذا على الفعل وكذلك

مرضعٌ فإن أجراه على الفعل قال: مرضعةٌ وهي حائضةٌ غداً ولا يجوزُ غيره.

وقال سيبويه 3: إنَّ "حائضَ" جاء على صفةٍ شيءٍ والشيءُ مذكّرٌ.

وقال 4: إنَّ "فَعُولًا وَمَفْعَلًا وَمَفْعَلًا" يكونُ في تكثيرِ الشيءِ وتشديدِهِ ووقعَ في 5 كلامِهِم

على أَنَّهُ مذكّرٌ. وقال الخليل 6: إنَّهُم يريدونَ الإضافةَ ويستدلُّ على ذلك بقولِهِم: رَجُلٌ

عَمِلٌ وليسَ معناهُ المبالغةُ إلا أنَّ الهاءَ تدخلُ يعني: "فَعِلٌ" وقال: نَهَرٌ يريدونَ: نَهَارٌ

يعني: النهارَ وقالوا: رَجُلٌ حَرِحٌ: ورَجُلٌ سَتِهَ كأنَّهُ قالَ: حَرِيٌّ واسْتِيٌّ وقالَ في قولِهِم:

مَوْتُ "مَاتَتْ" وشُغْلٌ شَاغِلٌ وشَعَرٌ شَاعِرٌ أرادوا بهِ المبالغةَ.

قال أبو العباس: أي شَعَرٌ يقومُ بنفسِهِ وشُغْلٌ يقومُ مقامَ فاعلِهِ 7. وقال الخليل: هو بمنزلةِ

قولِهِم: هُمُ ناصِبٌ 8 وقد جاءت 9 هاءُ التانيثِ في

1 انظر: الكتاب 2 / 91.

2 وصف للمرأة، وانظر: المقتضب 3 / 163.

3 انظر: الكتاب 2 / 91.

4 يعني الخليل، انظر: الكتاب 2 / 91.

5 في الأصل "على".

6 انظر: الكتاب 2 / 91.

7 انظر: المقتضب 3 / 163.

8 انظر: الكتاب 2 / 92.

9 في ب "دخلت" بدلا من جاءت.

(84/3)

شيء من "فَعُول" 1 ومَفْعَالٍ وَأَمَّا 2: مَفْعِيلٌ فَقَلَّمَا جَاءَتْ فِيهِ الْهَاءُ وَمَفْعَلٌ قَدْ جَاءَتْ الْهَاءُ فِيهِ. يُقَالُ: مِصَكٌ وَمِصْكَةٌ.

1 قال سيبويه 2 / 92: "وعلى قول الخليل يمتنع من الهاء في التأنيث في "فعول" وقد جاءت في شيء منه. وقال: مفعال ومفعيل قلما جاءت الهاء فيه. ومفعل قد جاءت الهاء فيه كثير نحو: مطعن ومدعس. ويقال: مصك، ومصكة".

2 في "ب" فأما.

(85/3)

باب المصادر وأسماء الفاعلين

مدخل

...

هذا بابُ المصادرِ وأسماءِ الفاعلين:

المصادرُ الأصولُ والأفعالُ مشتقةٌ مِنْهَا وكذلكَ أسماءُ الفاعلينَ وقد تكونُ أسماءٌ في معاني المصادرِ لم يشتقَّ فيها فَعْلٌ ولكنَّ لا يجوزُ أَنْ يكونَ فِعْلٌ لَمْ يتقدمهُ مصدرٌ فإذا نطقَ بالفعلِ فقد وجبَ المصدرُ الذي أُخِذَ مِنْهُ ووجبَ اسمُ الفاعِلِ ولو كانتِ المصادرُ مأخوذةً مِنَ الفعلِ كاسمِ الفاعِلِ لما اختلفتْ 1 كما لا يختلفُ اسمُ الفاعِلِ ونحو نذكرُ أربعةَ أشياءَ: المصدرَ والصفةَ والفِعْلَ وما اشتقَّ مِنْهُ.

فالْفِعْلُ 2 ينقسمُ قسمينِ: ثلاثي ورُباعي والثلاثي ينقسمُ قسمينِ: فِعْلٌ بغيرِ زيادةٍ وفِعْلٌ

فيه زيادةً وانقسامُ المصادرِ في الزيادةِ وغيرها كانقسامُ الأفعالِ.

- 1 هذا رأي البصريين والزجاج من أن أصل اشتقاق الأفعال من المصادر وأن المصادر هي الأصل والأفعال فروع منها، فلو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال جارية عليها لوجب أن لا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على الأفعال وانظر: الإيضاح في علل النحو/ 59.
- 2 في "ب" والفعل.

(85/3)

القسم الأول: الفعل الثلاثي الذي لا زيادة فيه.
وهو ينقسم¹ على ضربين: فعل متعدي إلى مفعول وفعل غير متعدي.
ذكر أبنية المتعدي من الثلاثي²:
وهو على ثلاثة أضرب على: فعل يفعل مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ. وفعل يفعل مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ وفعل يفعل نحو: لَحَسَ يَلْحَسُ وليس في الكلام فعل يفعل إلا أن يكون فيه حرف من حروف الحلق وسندكرها بعد إن شاء الله.
والصفة: على فاعل في جميع هذا وذلك نحو: ضارب وقاتل ولاحس وقد جاء اسم الفاعل على "فعل" قالوا: ضرب قَداح للضارب وصريم بمعنى: صارم³ وأصل المصدر في جميعها أن يجيء على "فعل" لأن المرة الواحدة على فعلة ولكنها اختلفت أبنيتها كما تختلف أبنية سائر الأسماء ونحن نذكر ما جاء في باب باب منها.
الضرب الأول: فعل يفعل:
يجيء على اثني عشر بناءً. فعل نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا وَهُوَ الْأَصْلُ وفعل: قَالَ قِيلًا. وفعل: سَرَقَ سَرَقًا⁵ فعلة: غَلَبَ: فعلة: سَرَقَ فعل:

1 "ينقسم" ساقط في "ب".

2 انظر: الكتاب 2/ 214.

3 انظر: الكتاب 2/ 215.

4 في "ب" اختلفت.

5 سرقا، ساقط في "ب".

كَذَبَ فِعْلَةً. حَمِيَّةٌ فِعَالٌ: ضِرَابُ الْفَحْلِ كَالْتِكَاكِ فِعَالَةٌ. حِمَايَةُ فِعْلَانٍ: حِرْمَانُ فِعْلَانٍ:
عُفْرَانُ فِعْلَانٍ: لَيَانٌ مِنْ لَوِيئَتِهِ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: فِعْلَانٌ لَا يَكُونُ مُصَدَّرًا وَلَكِنْ اسْتَقْبَلُوا
الْكُسْرَةَ مَعَ الْيَاءِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي:

فَعَلَ يَفْعُلُ فَعْلٌ: هُوَ الْأَصْلُ نَحْوُ: الْقَتْلُ وَجَاءَ "فَعْلٌ" 1 حَلَبُهَا يَحْلِبُهَا حَلَبًا فَعِلٌ: الْحَنَقُ
فُعْلٌ كُفِّرَ فُعْلٌ قِيلَ 2: وَجِجُ فِعْلَةٍ: شِدَّةُ فِعَالٍ: كِتَابُ فِعْلَانٍ: شُكْرَانُ فُعُولٌ: شُكُورٌ
وَقَدْ جَاءَ: فِعِلٌ يَفْعِلُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَتَسَبَّبُ وَيَتَسَبَّبُ وَيَنْعَمُ وَيَنْعَمُ.

قَالَ: سَبِيوِيهِ: وَالْفَتْحُ فِي هَذَا أَقْبَسُ 3 وَكَانَ هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى لُغَتَيْنِ 4
وَمِنْ ذَا قَوْلِهِمْ: فَضِلْ يَفْضُلُ وَمَتَّ تَمَوْتُ وَكُذِّتْ تَكَادُ.

الضَّرْبُ الثَّالِثُ: فَعِلٌ يَفْعُلُ:

فَعْلٌ الْأَصْلُ مِثْلُ: حَمْدٌ حَمْدًا فَعَلٌ: عَمَلٌ فُعْلٌ: شُرْبٌ فَعْلَةٌ: رَحْمَةٌ فِعْلَةٌ: خِلَتُهُ خَيْلَةً
فَعْلَةٌ قَالُوا: رَحْمَتُهُ رَحْمَةً 5 فِعَالٌ: سِفَادٌ 6،

1 فعل: ساقط من "ب".

2 قيل: ساقط من "ب".

3 انظر: الكتاب 2/ 227.

4 قال سَبِيوِيهِ 2/ 227: وَقَدْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ: فَعِلٌ يَفْعُلُ، فِي حَرْفَيْنِ بَنُوهُ عَلَى ذَلِكَ
كَمَا بَنُو "فَعِلٌ عَلَى "يَفْعِلُ" لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا "يَفْعِلُ" فِي فَعِلٍ.

5 فِي سَبِيوِيهِ 2/ 216 قَالَ: رَحْمَتُهُ رَحْمَةٌ كَالْعَلْبَةِ.

6 يُقَالُ: سَفَدَ الذِّكْرَ أَنَّثَاهُ وَسَفَدَ عَلَيْهَا وَسَافَدَهَا سَفَادًا وَمَسَافَدَةً: جَامِعَهَا.

فَعَالٌ: سَمَاعٌ فِعْلَانٌ: غَشِيَةُ غَشِيَانًا فَعَلَ يَفْعُلُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فِعَالَةٌ: نَصَاحَةٌ فِعَالَةٌ:
نِكَاهٌ 1 فَعَالٌ: سُؤَالٌ.

الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثِي وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى:

وَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: عَمَلٌ وَغَيْرُ عَمَلٍ وَنَحْنُ نَبْدَأُ بِذِكْرِ مَا هُوَ عَمَلٌ.

اعلم: أنَّ هذا الفعل على أبنية المتعدي واسم الفاعل في الثلاثة التي على وزن المتعدي على "فاعل" والمصدر الذي يكثر فيه "فُعُولٌ" وعليه يقاسُ فَعَلَ يَفْعَلُ فُعُولٌ الكثير مثل: جُلُوسٍ فَعَلَ: حَلَفَ فَعَلَ: عَجَزَ. فَعَلَ يَفْعَلُ وجدتُ فَعَلَ يَفْعَلُ فيما هو غير متعدي أكثر من "فَعَلَ يَفْعَلُ" وهما أختانِ فُعُولٌ هو الأكثر الذي يقاسُ عليه نحو: فُعُودٍ فَعَلَ: ثَبَاتٌ فَعَلَ قالوا: سَكَتَ: سَكَنًا فَعَلَ: مُكَّتْ والشغلُ 2 فَعَلَ: فسَقَ فَعَالَةً: عِمَارَةٌ. فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلَ: عَمَلٌ فَعَلَ حَرَدٌ يَحْرُدُ حَرْدًا وهو حَارِدٌ قولهم: فَاعِلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ جَعَلُوهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَعَلَ: حَمَيْتِ الشَّمْسُ حَمِيًّا وهي حَامِيَةٌ فَعَلَ: الضَّحِكُ وَأما ما كَانَ غيرُ عَمَلٍ فقد تَجَيَّءُ هذه الأبنية فيه إلا أَنَّهُ يَخْصُهُ فَعَلَ: يَفْعَلُ وهذا البناء لا يكون في المتعدي ألبتة.

بَابُ 3 [فَعَلَ: يَفْعَلُ] 4 مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ: فَعَلَ: هَذَا هَذَآ فَعَالٌ: ذَهَابٌ. فَعَالٌ: مِرَاحٌ 4.

1 في ب "بكاءة" وهو خطأ.

2 والشغل: ساقط في "ب".

3 باب: ساقط من "ب".

4 زيادة من "ب".

(88/3)

ذَكَرَ مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ لَتَقَارِبِ الْمَعَانِي: هَذَا الضَّرْبُ إِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يَجِيءَ فِي مَا كَانَ خِلْقَةً أَوْ خُلُقًا أَوْ صِنَاعَةً تَكُونُ فِي الشَّيْءِ فَمَا جَاءَ مِنَ الْأَعْمَالِ فَمِثْلُهُ بِهَذَا.

اعلم: أَنَّ الْعَرَبَ رُبَّمَا أَجْرَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرَ عَلَى الْمَعَانِي كَمَا خَبَرْتُكَ وَرُبَّمَا رَجَعُوا إِلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ وَكَذَلِكَ الصِّفَةُ وَأَبْنِيَةُ الْأَفْعَالِ قَدْ تَجَيَّءُ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ لَتَقَارِبِ الْمَعَانِي وَجَمِيعُ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْتُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَتَّفَقَ فِي الْمَصَادِرِ أَوْ فِي الصِّفَاتِ أَوْ فِي الْفِعْلِ فَهِيَ مِنْ أَجْلِ هَذَا تُقَسَّمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ.

الأول: مِنْهَا الْمُتَّفَقَةُ فِي الْمَصْدَرِ وَالثَّانِي: الْمُتَّفَقَةُ فِي الصِّفَةِ وَالثَّالِثُ: الْمُتَّفَقَةُ فِي الْفِعْلِ.

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْمُتَّفَقَةُ فِي الْمَصْدَرِ:

وَهُوَ يَنْقَسِمُ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ:

فُعَالَ فُعَالَةٌ فِعَالٌ فِعَالَةٌ فَعَلٌ فَعْلَانٌ.

الأول: فُعَالَ لِمَا كَانَ دَاءً نَحْو: السُّكَاتِ وَالْعُطَاسِ والثاني: لِمَا فُتِّتَ نَحْو: الحُطَامِ
والفُتَاتِ والفَضَاضِ 1. الثالث: لِمَا كَانَ صَوْتًا كَالصُّرَاخِ وَالْبُكَاءِ وَقَدْ جَاءَ الْهَدِيرُ
وَالضَّجِيجُ وَالصَّهِيلُ وَقَالُوا: الْهَدْرُ وَالصَّوْتُ أَيْضًا تَحْرُكُ فَبَابُ فُعَالٍ وَفَعْلَانٍ وَاحِدٌ وَقَدْ
جَاءَ الصَّوْتُ عَلَى فَعَلَةٍ نَحْو: الرِّزْمَةِ 2، وَالْجَلْبَةِ.

1 الفضاض: -بضم الفاء- ما تفرق من الشيء عند الكسر.

2 الرزمة: الصوت الشديد.

(89/3)

الثاني: فُعَالَةٌ: مَا كَانَ جَزَاءً لَمَّا عَمِلَتْ: نَحْو الْعُمَالَةِ وَالْحُبَاسَةِ 1 وَالظَّلَامَةِ 2.
الثاني: مِنْ فُعَالَةٍ مَا كَانَ مَعْنَاهُ الْفَضَالَةُ نَحْو الْقَلَامَةِ 3، وَالْقَوَارَةِ 4 وَالْقِرَاضَةِ 5.
الثالث من الأول: فِعَالٌ لِلْهِجَاجِ نَحْو: الصَّرَافِ 6 فِي الشَّاةِ وَالْهَبَابِ 7 وَالْقِرَاعِ 8 لِأَنَّهُ تَهْيِيجٌ
فَيُذَكَّرُ الثَّانِي مِنْ فِعَالٍ وَهُوَ لَمَّا كَانَ انْتِهَاءُ الزَّمَانِ نَحْو: الصِّرَامِ 9 وَالْجِرَازِ 10 وَالْحِصَادِ
وَرُبَّمَا دَخَلَتِ اللَّغَةُ فِي بَعْضِ ذَا فَكَانَ فِيهِ "فِعَالٌ وَفَعَالٌ" فَإِذَا أَرَادُوا الْفَعْلَ عَلَى "فَعَلْتُ"
قَالُوا: حَصَدْتُهُ حَصْدًا إِثْمًا يَرِيدُ الْعَمَلَ لَا انْتِهَاءَ الْغَايَةِ 11. الثالث من فعالٍ للتباعدِ
نَحْو: الشِّرَادِ 12 وَالشِّمَاسِ 13 وَالتَّبْقَارِ 14 وَالْخِلَاءِ 15.

1 الحباسة: المغنم.

2 الظلامة والمظلمة والجمع مظالم، ما احتملته من ظلم وما أخذ منك ظلما.

3 القلامة: ما سقط من الشيء المقلوم. قلامة الظفر، ما سقط من طرفه ويضرب بها
المثل في الخسيس الحقير.

4 القوارة: ما قور وقطع من الثوب وغيره، أو ما قطع من جوانب الشيء.

5 القراضة: ما سقط بالقرض، كقراضة الذهب والثوب. وقراضة المال: ردينه.

6 الصراف: اشتهاه الفحل، يقال: صرفت النعجة صروفا، وصرافا، اشتتت الفحل.

7 الهباب: يقال هب هبوبا وهبابا، نشط وأسرع.

8 القارع: والمقارعة المضاربة بالسيف، وقيل: مضارب القوم في الحرب.

9 الصرام: بفتح الصاد وكسرهما - جذاذ النخل. وصرم النخل والشجر والزرع يصرمه

صرما: جزه.

10 الجزار: جزر جزرا وجزرا واجتزر الشاة: ذبحها.

11 في الأصل لانتهاه الغاية، ولا معنى لها.

12 الشراد: يقال: شرد شرودا، وشرادا: نفر فهو نافر.

13 الشماس: الامتناع.

14 النفار: الشراد.

15 الخلاء: يقال خلأت الناقة خلأ: بركت أو حرنت فلم تبرح.

(90/3)

وقالوا: النُّفُور والشُّمُوس والشَّيْبُ مِنْ شَبَّ الْفَرَسُ وقالوا: الشَّبُّ وقالوا: خَلَّتِ الناقةُ خِلَاءً وَخَلًّا مِثْلَ خَلْعٍ وقالوا: الْعِضَاضُ 1 شبهوه بِالْحِرَانِ 2 ولم يريدوا به: فعلته فِعْلًا. الرابع من "فِعَالٍ" ما كَانَ وَسَمًا نحو: الْخِبَاطُ 3 وَالْعِلَاطُ 4 وَالْعِرَاضُ 5. الْأَثَرُ يَكُونُ عَلَى فِعَالٍ وَالْعَمَلُ يَكُونُ فِعْلًا كَقَوْلِكَ: وَسَمْتُهُ وَسَمًّا 1 وَأَمَّا الْمُشْطُ وَالْدَّلُ وَالْخُطَافُ 6، فَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهِ صُورَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ 7. وَقَدْ جَاءَ عَلَى "فَعْلَةٍ" 8 نحو: الْقَرْمَةُ 9، وَالْجُرْفَةُ 10، اِكْتَفَوْا بِالْعَمَلِ وَأَوْقَعُوهُ عَلَى الْأَثَرِ. فَعَالَةٌ لِلْقِيَامِ بِالشَّيْءِ وَعَلَيْهِ نَحْوُ: الْوَلَايَةِ وَالْإِمَارَةِ وَالْخِلَافَةِ وَالْعِرَافَةِ وَالنِّكَابَةِ 11 وَالْعِيَّاسَةِ وَالسِّيَاسَةِ وَقَالُوا فِي الْعِيَّاسَةِ: الْعُوسُ وَالْعِيَّاسَةُ

1 العضاض: الدواب عض بعضها بعضا.

2 الحران: يقال: حرن وحرن البغل حُرُونًا وَحِرَانًا وَإِذَا وَقَفَ وَلَمْ يَنْقُدْ.

3 الخباط: يقال: خبط خبطا البعير: وسمه بالخباط. والخباط جمع خبط، سمة في الوجه طويلة عريضة.

4 العلاط: يقال: علطت الناقة علطا، وسمها بالعلاط، والعلاط: حبل يجعل في عنق البعير.

5 العلاط: جمع عرض وهو الشق.

6 الخطاف: اللص، وطائر يشبه السنونو من فصيلة السنونيات.

7 قال سيويو 2/ 218: إِنَّمَا أَرَادُوا صُورَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، أَي: أَكْثَرُهَا وَاسْمُهَا بِهِ كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَيْهَا صُورَةُ الدَّلُو.

- 8 أي: على غير "فعال" اكتفوا بالعمل، يعني المصدر، والفعلية، فأوقعوها على الأثر،
الخباط على الوجه والعلاط والعراض على العنق.
9 القرمة: الجليدة المقطوعة من أنف البعير.
10 الجرفه سمة من سمات الإبل.
11 النكابة: نكب نكابة ونكوبا فلان على قومه: كان منكبا لهم، أي: عوننا يعتمدون
عليه.

(91/3)

والسياسة والقصابة وإنما أرادوا أن يخبروا بالصنعة¹ التي تليها فصار بمنزلة الوكالة
وكذلك السعاية تريد: الساعي الذي يأخذ الصدقة.
فعالة للترك والانتهاه نحو: السامة والزهادة² والاسم فاعل وقالوا: الزهد³.
فعل للانتهاه والترك أيضا هذا يجيء فعله على "فعل يفعل" 4 نحو: أجم يأجم 5 أجمًا
وسنق 6 سنق سنقًا 7.
قال أبو بكر: وعندي أن حذر وفرق وفرع من هذا الباب للترك وجاءوا بضده 8 على
مثاله نحو: هوي هوى وهو هوى وقنع: يقنع فهو قنع وقالوا: قناعة كزهادة وقالوا: قانع
كزاهد وقالوا: بطن يبطن بطنًا وهو بطن وتبن وتبل مثله.
فعلان: ما كان زعزعة للبدن في ارتفاع كالعسلان⁹ والرتكان¹⁰ والغنيان واللمعان
وجاء على "فعل" لأنهما يتقاربان في المعنى وذلك

- 1 في الأصل "الصيغة" ولا معنى لها.
2 قال سيويه 2/ 218-219: ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب العاني قولك:
بئست بأسا، وبأساة. وسمت ساما وسامة. وزهدت زهدا، وزهادة.
3 قال سيويه 2/ 219: وقالوا: الزهد كما قالوا: المكث.
4 قال سيويه 2/ 219 وجاء أيضا ما كان من الترك والانتهاه على: فعل يفعل فعلا،
وجاء الاسم على "فعل" وذلك: أجم يأجم أجما وهو أجم.
5 في الأصل "أجم".
6 في الأصل "شق" ولا معنى لها.
7 سنق: سنقا: بشم واتخم، وقيل: السنق للحيوان كالتخم للإنسان.

8 انظر: الكتاب 2/ 219.

9 العسلان: يقال: عسل عسلانا: حركته الريح فاضطرب وأسرع.

10 الرتكان: رتك رتكا ورتكا ورتكانا البعير عدا في مقارنة خطو.

(92/3)

"النَّزَاءُ" 1 والقَمَاصُ 2. وقالوا: وَجِبَ وَجِيْبًا 3، وَوَجِفَ وَجِيْفًا 4 كما قالوا في الصوت: الهدِيرُ ورسمَ البَعِيرُ رَسِيْمًا 5، وقالوا: النَّزْوُ واللَّمْعُ ولا يَجِيءُ فعلُهُ متعديًا إلا شاذًّا نحو: شَنَنْتُهُ شَنَانًا.

وقال أبو العباس 6: المعنى شَنَنْتُ مِنْهُ.

الضرب الثاني: المتفقة في الصفة:

فَعَلَانُ: الجوعُ والعطشُ ويكونُ المصدرُ "فَعَلٌ" فالفعلُ: فَعِلَ يَفْعَلُ وذلك طَوِي: يَطْوِي
[طَوًا] 7 وَهُوَ طَيَّانٌ وَعَطِشَ يَعْطِشُ [عَطَشًا] 8 وَهُوَ: عَطَشَانٌ وقالوا: الظَّمَاءُ 9
والطَّوَى 10 مثل الشَّيْبِ وضدهُ مثله 11: شَبَعَ يَشْبَعُ شَبَعًا 12 وَهُوَ من 12: شَبَعَانٌ
وملئتُ 13 مِنْ

1 النزاء: الوثب، ونزا به قلبه: طمح، ونزت الحمر: وثبت.

2 القماص: قمص قماصا، رفع يديه وطرحها.

3 وجيبا: وجب القلب وجبا ووجيبا: رجف وخفق.

4 وجيفا: وجب وجيفا: اضطرب والوجيف: ضرب من سير الخيل والإبل.

5 رسميا: رسم الغيث الديار: عفاها وأبقى أثرها لاصقا بالأرض. ورسمت الناقة رسميا، أثرت في الأرض عند سيرها.

6 أي: المبرد.

7 زيادة من "ب".

8 زيادة من "ب".

9 قال سيوييه 2/ 220: قالوا: الظماء مثل السقامة، لأن المعنيين قريب، كلاهما ضرر على النفس وأذى لها.

10 في الأصل "الطوا".

11 انظر: الكتاب 2/ 221.

12 "من" ساقط في "ب".

13 قال سيبويه 2/ 221: وزعم أبو الخطاب: أنهم يقولون: ملئت من الطعام، كما يقولون: شبعنا وسكرت.

(93/3)

الطعامَ وَقَدْحُ نَصْفَانِ وَجَمْعُهُ نَصْفَى وَقَدْحُ قَرَبَانُ 1 وَجَمْعُهُ قَرَبَى بِمَنْزِلَةِ مَلَانٍ وَلَمْ يَقُولُوا: قَرَبٌ 2. وَرَجُلٌ شَهْوَانٌ وَشَهْوَى لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْغَرْتَى وَالْغَضْبُ كَالْعَطَشِ لِأَنَّهُ فِي جَوْفِهِ وَمِثْلُهُ: تَكَلَّ يَتَكَلَّمُ تَكَلًّا [وَهُوَ] 3 تَكَلَّانُ وَتَكَلَّى وَعَبَّرَتْ تَعْبُرُ عَبْرًا وَعَبَّرَى. وَأَمَّا مَا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ فَعَمَّتَ تَعَامٌ 4 عَيْمَةٌ وَهُوَ عَيْمَانٌ وَهِيَ عَيْمَى كَأَنَّ الْهَاءَ عَوْضٌ مِنْ فَتْحَةِ الْعَيْنِ فِي "عَيْمَةٍ" وَحَرَّتْ تَحَارُ حَيْرَةً وَهُوَ حَيْرَانٌ 5، وَهِيَ حَيْرَى وَهُوَ كَسْكَرَانُ 6، وَأَمَّا جَرَبَانُ وَجَرَبَى فَلَأَنَّهُ بِلَاءٌ 7 وَقَالُوا: الرِّيُّ وَسَغَبٌ يَسْغُبُ سَغْبًا 8 وَهُوَ سَاغِبٌ وَجَاعٌ يَجُوعُ وَهُوَ جَائِعٌ وَجُوعَانٌ وَسُكَّرَ وَسُكَّرَ.

الثاني: مِنَ الصِّفَةِ: أَفْعَلُ:

لِلأَلْوَانِ وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى "فَعَلٍ" "يَفْعَلُ" وَالْمَصْدَرُ فُعْلَةً نَحْوُ: كَهَبٌ يَكْهُبُ كَهْبَةً وَشَهَبٌ يَشْهَبُ شَهْبَةً وَصَدِي يَصْدَأُ صُدْأَةً وَقَالُوا أَيْضًا: صَدَأَ وَزَيْمًا جَاءَ الْفِعْلُ عَلَى فَعِلٍ: يَفْعَلُ نَحْوُ: أَدِمَ يَأْدُمُ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: أَدَمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً وَشَهَبٌ وَقَهَبٌ وَكَهَبٌ وَيَبْنُونَ الْفِعْلَ مِنْهُ عَلَى

1 قربان: تقول: أنا قربان -بفتح القاف- قارب الامتلاء.

2 انظر: الكتاب 2/ 222.

3 زيادة من "ب".

4 في "ب" أعام.

5 "حيران" ساقط من "ب".

6 قال سيبويه 2/ 222: قالوا: حرت تحار حيرة وهو حيران وهي حيرى وهي في المعنى كالسكران.

7 في الكتاب 2/ 222: وأما جربان وجربى فإنه لما كان بلاء أصيبوا به وبنوه على هذا، كما بنوه على "أفعل" وفعلاء نحو: أجرب وجرباء.

8 سغب: جاع، والسغب: الجوع من التعب.

إِفْعَالٌ / مثلُ اشْهَبَ وَيَسْتَغْنِي "بِإِفْعَالٍ" عَنْ "فَعِلَ1" وَهُوَ الَّذِي لَا يَكَادُ يَنْكَسِرُ فِي
الْأَلْوَانِ يَقُولُونَ: أَسْوَدَّ وَابْيَضَّ فَيَقْصِرُونَهُ وَقَالُوا: "الصُّهُوبَةُ وَالْبَيَاضُ وَالسَّوَادُ كَالصَّبَاحِ
وَالْمَسَاءِ"2 وَمِنَ الْأَلْوَانِ جَوْنٌ3، وَوَرْدٌ4 عَلَى وَزْنِ "فَعِلٍ". وَقَالُوا: الْأَغْبَسُ5 وَالْغُبْسَةُ
كَالْحَمْرَةِ.

وَجَاءَ الْمَصْدَرُ الْوُرْدَةُ وَالْجَوْنَةُ. وَجَاءَ فَعِيلٌ: خَصِيفٌ أَي: أَسْوَدُ. وَتَأْتِي "أَفْعَلُ" صِفَةً فِي
مَعْنَى الدَّاءِ وَالْعَيْبِ. الْفِعْلُ فَعِلَ يَفْعَلُ وَالْمَصْدَرُ "فَعَلٌ" فِيمَا كَانَ دَاءً أَوْ عَيْبًا عَوَرَ يَعْوَرُ
عَوْرًا وَأَعْوَرَ وَأَصْلَعُ وَأَجْدَمُ وَأَجَبُنُ وَأَقْطَعُ وَأَجْدَمُ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِالْفِعْلِ مِنْهُ وَيُقَالُ لِمَوْضِعِ
الْقَطْعِ: الْقُطْعَةُ وَالْقُطْعَةُ وَالصَّلْعَةُ وَالصَّلْعَةُ وَقَالُوا: سَتَهَاءُ وَأَسْتَهُ6 جَاءَ عَلَى بِنَاءِ ضَدِّهِ7
رَسَحَاءُ8 وَأَرْسَحُ وَأَهْضُمُ9 وَهَضَمَاءُ. وَقَالُوا: أَغْلَبُ وَأَزْبَرُ وَالْأَغْلَبُ الْعَظِيمُ الرَّقَبَةُ
وَالْأَزْبَرُ الْعَظِيمُ الزُّبُرَةُ وَهُوَ مَوْضِعُ الْكَاهِلِ وَآذَنُ وَأَذْنَاءُ10 وَأَسَكُّ وَسَكَاءُ11 وَأَخْلَقُ
وَأَمْلَسُ وَأَجْرُدُ كَمَا قَالُوا: أَخَشَنُ فِي ضَدِّهِ وَقَالُوا: الْحُشْنَةُ وَخُشُونَةٌ كَالصُّهُوبَةِ وَمَوْنُثُ كُلِّ
أَفْعَلٍ فَعْلَاءُ.

1 انظر: الكتاب 2 / 222.

2 في الأصل "للصهوبة" والتصحيح من "ب" وانظر: الكتاب 2 / 222.

3 الجون: الأدهم الشديد السواد من الخيل والإبل.

4 ورد: على وزن "فعل" ما كان أحمر اللون إلى صفرة، والواحدة: وردة.

5 الأغبس: البعير الذي يضرب لونه إلى البياض.

6 أسته: وستهاء العظيمة الأست، وأسته عظيم الاست.

7 انظر: الكتاب 2 / 223.

8 رسحاء: رسح رسحا، قل لحم عجزه وفخذه فهو أرسح، وهي رسحاء.

9 أهضم: هضم: هضما خمص بطنه ولطف كشحه ودق.

10 أذناء: عظيم الأذن.

11 سكاء: صغيرة الأذن، يقولون: كل سكاء بيوض وكل شرخاء ولود، فالسكاء: التي

لا أذن لها إلا الصماخ، والشرخاء: التي لها أذن وإن كانت مشقوقة.

قال أبو العباس: أفعُلُ فَعْلَانُ وفَعِيلٌ شيءٌ واحدٌ لأنهما تقعُ لِمَا لا يتعدى 1 وقالوا في الأصيد: صَيْدٌ يَصِيدُ صَيْدًا وقالوا: شَابَ يَشِيبُ ومثل: شَاخَ يَشِيبُ وَأَشِيبُ كَأَشْمَطَ وَأَشْعَرَ كَأَجْرَدَ 2 وَأَزْبُ 3. وقالوا: هَيْجَ يَهْجُ هَوْجًا 4 وَثَوَلَ يَتَوَلُّ ثَوْلًا 5 وَاثَوَلَ 6 وقالوا: مَالَ يَمِيلُ وَهُوَ مَائِلٌ وَأَمِيلٌ 7. فَعِيلٌ بمعنى: العَدِيلِ لَأَنَّ فِعْلَةً فاعلتهُ وذلك نحو: المجلس والعَدِيلِ والخلِيطِ والكمِيعِ 8 وَخَصِيمٍ وَنَزِيعٍ 9 وَقَدْ جَاءَ خَصَمٌ 10. ثاني فَعِيلٌ: ما أتى مِنَ الفَعْلِ نحو: حَلُمَ يَحْلُمُ حِلْمًا فَهُوَ حَلِيمٌ وَظَرَفَ يَظْرَفُ ظَرْفًا وَهُوَ ظَرِيفٌ وقالوا: فِي ضِدِّهِ جَهَلٌ جَهْلًا وَهُوَ جَاهِلٌ وقالوا: عَالِمٌ وَعَلِمَ يَعْلَمُ وَجَهْلٌ كَحَرَدٍ حَرَدًا 11 وَهُوَ حَارِدٌ فَهَذَا رِثَاءٌ فِي الفَعْلِ وَاتِّضَاعٌ وقالوا: عَلِيمٌ وَفَقِيهٌ وَهُوَ فَاقِيهٌ والمصدرُ فَقَاهٌ. وقالوا: اللَّبُّ وَاللُّبَابَةُ وَلَبِيبٌ كَمَا قَالُوا: اللَّؤْمُ وَاللَّامَةُ وَلَبِيبٌ وقالوا: فَهَمَّ يَفْهَمُ فَهَمًّا وَهُوَ فَهَمٌّ وَنَقَهَ يَنْقَهُ نَقَاهًا وَهُوَ نَقَهٌ وقالوا: الْفَهَامَةُ وَنَاقَةٌ وَلَبِقٌ. وَحَدَقَ يَحْدِقُ حَدَقًا وَرَفُقَ يَرْفُقُ رَفُقًا وَهُوَ رَفِيقٌ وقالوا:

1 انظر: المقتضب 1/ 106.

2 الأجرد: الذي لا شعر له.

3 أzeb: كثر شعر وجهه.

4 هيج: هوجا، كان طويلا في حق وطيش وتسرع، فهو أهوج، وهي هوجاء:

5 ثول: ثولا: الشاة خاصة، أصابها عرض كالجنون.

6 في الأصل: "أثوال". والأثول: المجنون.

7 انظر: الكتاب 2/ 223.

8 الكميع: الضجيع، والمكاعم، القريب إليك الذي لا يخفى عليه شيء من أمرك.

9 النزيع: من معانيها البعيد، ويقال: مكان نزيع، أي بعيد.

10 على وزن "فعل".

11 حرذا: حردا: غضب.

(96/3)

رَفِقٌ وَعَقْلٌ يَعْقِلُ عَقْلًا وَعَاقِلٌ وَرَزُنٌ رَزَانَةٌ وَهُوَ رَزِينٌ وَرَزِينَةٌ وقالوا للمرأة: حَصْنَتْ حُصْنًا وَهِيَ حَصَانٌ مِثْلُ 1 جَبَانٍ. وقالوا: حَصْنًا وَيُقَالُ لَهَا ثِقَالٌ 2 وَرَزَانٌ وَصَلَفٌ يَصْلَفُ صَلَفًا

وَصَلَفَ وَرَفَعَ رَقَاعَةً [كَحَمَقَ حَمَاقَةً وَحَمَقَ وَأَحَمَقَ كَأَشْنَعَ] 3 وَخَرَقَ خُرْقًا 4 وَأَخْرَقَ 5
وَقَالُوا: النَّوَاكَةُ وَأَنُوكُ وَاسْتَنُوكَ 6 وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا: نَوَكٌ 7.

ثَالِثُ فَعِيلٍ: مَا كَانَ وَلَايَةً نَحْوُ: أَمِيرٍ وَوَكِيلٍ وَوَصِيٍّ وَجَرِيٍّ بِمَعْنَى وَكِيلٍ.
الضَرْبُ الثَّالِثُ: الْمُتَّفَقَةُ فِي الْفِعْلِ:

هَذَا الْبَابُ يَكُونُ فِي الْخِصَالِ الْمَحْمُودَةِ وَالْمَذْمُومَةِ يَجِيءُ هَذَا عَلَى "فَعُلَ" يَفْعُلُ إِلَّا فِي
الْمُضَاعَفِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ. الْأَوَّلُ: مَا كَانَ حُسْنًا أَوْ قُبْحًا. الثَّانِي: مَا كَانَ فِي
الصَّغَرِ وَالْكِبَرِ. الثَّالِثُ: الضَّعْفُ وَالْجَبْنُ وَالشَّجَاعَةُ وَمِنْهُ مَا يَخْتَلِطُ مِنْهُ فَعُلَ بِفَعِلٍ كَثِيرًا
وَهُوَ الرِّفْعَةُ وَالضَّعْفُ لِأَنَّ فَعُلَ أَخْتُ "فَعِلَ".
الْأَوَّلُ مِنْ فَعُلَ يَفْعُلُ مَا كَانَ حُسْنًا أَوْ قُبْحًا:
الْفِعْلُ فَعُلَ يَفْعُلُ فَعَالًا وَفَعَالَةً وَفُعُلًا وَالْأَسْمُ فَعِيلٌ قُبْحٌ.

1 فِي "ب" وَ"هِيَ" بَدَلًا مِنْ "مِثْلَ".

2 ثَقَالَ: ثَقُلَ، ثَقُلًا، وَثَقَالَةً. ضِدُّ خَفَ، فَهُوَ ثَقِيلٌ وَثِقَالٌ: جَمْعُ ثِقْلَاءَ وَثِقَالَةٍ.

3 مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي "ب".

4 خَرَقًا: سَاقِطٌ مِنْ "ب".

5 أَخْرَقَ: خَرَقَ، وَخَرَقَ خِرَاقَةً فَهُوَ أَخْرَقَ: لَمْ يَحْسَنْ عَمَلَهُ.

6 اسْتَنُوكَ: حَمَقَ، وَلَمْ يَقُولُوا "نَوَكٌ".

7 كَمَا لَمْ يَقُولُوا فَقَرَّ.

(97/3)

يَقْبُحُ قَبَاحَةً 1 وَوَسَمَ يُؤَسِّمُ وَسَامَةً وَوَسَامًا 1 وَجَمَلَ جَمَالًا وَقَالُوا: الْحَسَنُ وَالْقُبْحُ وَفَعَالَةٌ
أَكْثَرُ وَقَالُوا: نَضِيرٌ عَلَى الْبَابِ وَقَالُوا: نَضَرَ وَجْهَهُ وَنَاضِرٌ وَنَضَرٌ وَنَضَارَةٌ وَقَالُوا: ضَحْمٌ
وَسَبَطٌ وَقَطَطٌ مِثْلُ: حَسَنٍ وَسَبَطَ سَبَاطَةً وَسُبُوطَةً وَمَلَحَ مَلَاحَةً وَمَلِيحٌ وَسَمِيحٌ سَمَاحَةً
وَسَمِيحٌ وَسَنَاعَةٌ وَسَنِيْعٌ وَنَظَفَ نَظَافَةً كَصَبَحَ صَبَاحَةً وَقَالُوا: رَجُلٌ سَبَطٌ 3 وَجَعْدٌ.
قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: هُذَيْلٌ تَقُولُ: سَمِيحٌ وَنَذِيلٌ 4.

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: وَقَالُوا: طَهَّرَ طَهْرًا وَطَهَارَةً وَطَاهِرٌ وَقَالُوا: طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ وَطَمَشَتْ 5.

الثَّانِي: الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ:

وَذَلِكَ عَظُمَ عَظَامَةً وَهُوَ عَظِيمٌ وَيَجِيءُ الْمَصْدَرُ عَلَى "فَعِلَ" نَحْوُ: الصِّغَرِ وَالْكِبَرِ وَالْقِدَمِ

وَكَثُرَ كَثَارَةً وَهُوَ كَثِيرٌ وَقَالُوا: الْكَثْرَةُ 6 وَسَمِنَ سِمْنًا وَهُوَ سَمِينٌ كَبِيرٌ كَبِيرًا وَهُوَ كَبِيرٌ وَقَالُوا:
كَبُرَ عَلَى الْأَمْرِ كَعَظُمَ وَجَاءَ: فَخَمَ وَضَخَمَ 7 وَالْمَصْدَرُ فُعُولَةٌ الْجُثُومَةُ وَقَالُوا: بَطِنَ يَبْطُنُ
بِطْنَةً وَهُوَ بَطِينٌ.

1 في الكتاب: 2/ 223 وبعضهم يقول: قبوحة فبناه على "فعولة"، كما بناه على
"فعالة".

2 لم يؤنث وساما كما قالوا: السقام والسقامة.

3 سبط: سبط الشعر، مسترسل.

4 قال سيبويه 2/ 224: إن "هذيلًا" تقول: سميح ونذيل، أي: نذل وسمح.

5 انظر: الكتاب 2/ 224.

6 بنوه على "الفعلة".

7 في الكتاب 2/ 224: وقالوا: سهل كما قالوا: ضخم.

(98/3)

الثالث: الضعف والجبْن وضدُّهما:

شَجَع شَجَاعَةً وَشَجِيعٌ وَشُجَاعٌ وَفَعِيلٌ أَخُو فُعَالٍ 1 وَضَعْفٌ ضَعْفًا وَهُوَ ضَعِيفٌ وَجَرُّوْ
يَجْرُوْ جَرَاءً وَهُوَ جَرِيٌّ وَغَلَطَ يَغْلُطُ غَلَطًا وَغَلِيطٌ لِلصَّلَابَةِ مِنَ الْأَرْضِ وَغَيْرِهَا. وَسَهْلٌ
سَهْلَةٌ وَسَهْلٌ وَسَرَعَ سَرَعًا وَهُوَ سَرِيعٌ وَبَطُوْ بَطًا ١ وَهُوَ بَطِيءٌ.

قال سيبويه: إنما جعلناهما في هذا الباب لأنَّ أحدهما أقوى على أمره 3 وكُمَشَ كَمَاشَةً
وَكَمِيشٌ وَخَزَنَ خُزُونَةً لِلْمَكَانِ [وهو] خَزَنٌ وَصَعِبَ صُعُوبَةً وَهُوَ صَعَبٌ.

1 يشير إلى صيغتي: شجاع وشجيع.

2 في الأصل "غليظ؟" وفي الكتاب 2/ 224: ... إلا أن الغلظ للصلابة والشدّة من
الأرض وغيرها.

3 انظر: الكتاب 2/ 224.

4 زيادة من "ب".

(99/3)

هَذَا بَابُ مَا يَخْتَلِطُ فِيهِ: فَعَلٌ يَفْعُلُ كَثِيرًا وَهُوَ مَا كَانَ مِنَ الرِّفْعَةِ وَالضَّعَةِ.
 قالوا: غَنِيَ غَنًى وَهُوَ غَنًى وَفَقِيرٌ كَصَغِيرٍ 1 وَالْفَقْرُ كَالضَّعْفِ وَلَمْ يَقُولُوا: فَفَقِرَ كَمَا لَمْ يَقُولُوا
 فِي الشَّدِيدِ شَدَّدَتْ اسْتَغْنَوْا بِافْتَقَرٍ وَاشْتَدَّ وَشَرَفَ شَرَفًا وَهُوَ شَرِيفٌ وَكَرَّمَ وَلَوْمْ مِثْلَهُ
 وَذَنُو وَمَلُؤْ مَلَاءَةً وَهُوَ مَلِيٌّ وَوَضَعَ ضَعَةً وَهُوَ ضِيعٌ وَضِعَةً 2 وَرَفِيعٌ وَلَمْ يَقُولُوا: رَفَعٌ 3
 وقالوا: نَبَهُ يَنْبُهُ وَهُوَ 4 نَابَهُ وَنَبِيَهُ وَسَعَدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وَسَقَى يَشْقَى شَقَاوَةً وَشَقِيٌّ
 وَبَحِلٌ يَبْحُلُ بَحْلًا وَبَحِيلٌ أَمْرٌ عَلَيْنَا فَهُوَ أَمِيرٌ وَأَمَرَ أَيْضًا وقالوا: الشَّقَاءُ حَذَفُوا الْهَاءَ 5.
 وَرَشِدٌ يَرْشُدُ رَشْدًا وَرَاشِدٌ وَالرُّشْدُ وَرَشِيدٌ وَالرَّشَادُ وَالبَحْلُ وَالبَحْلُ 6 كَالكَرْمِ. أَمَّا
 الْمُضَاعَفُ فَلَا يَكُونُ فِيهِ "فَعَلْتُ" وَذَلِكَ نَحْوُ: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وَذِلَّةٌ وَذَلِيلٌ وَشَحِيحٌ وَشَحَّ
 يَشْحُ وقالوا: شَحِحْتُ،

1 في "ب" وصغير.

2 في الكتاب 2/ 225: والضعة - بكسر الضاد - مثل الرفعة وضعة: ساقط من "ب".

3 استغنوا عنه بارتفع كما استغنوا باحمار عن حمر في الألوان.

4 وهو "ساقط" من "ب".

5 في الكتاب 2/ 225: وقالوا: الشقاء. كما قالوا: الجمال، واللذاذ، حذفوا الهاء استخفافا.

6 في "ب" وبخل ككرم.

(100/3)

وَصَنَنْتُ صَنًّا وَصَنَانَةً وَلَبَّ يَلْبُ واللُّبُّ واللَّبَابَةُ واللَّبِيبُ وَقَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وَقَلِيلٌ 1 وَعَفَّ
 يَعِفُّ عِفَّةً وَعَفِيفٌ وَيَقُولُونَ: لُبَيْتٌ تَلْبُ 2.

1 قليل: ساقط من "ب".

2 قال سيويه 2/ 226: وزعم يونس أن من العرب من يقول: لبيت تلب، كما قالوا: ظرفت تظرف.

(101/3)

بَابُ: فَعَلَ يَفْعَلُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ.

اعْلَمْ: أَنَّ يَفْعَلُ إِذَا قُلْتَ فِيهِنَّ: فَعَلَ يَفْعَلُ مَفْتُوحُ الْعَيْنِ وَذَلِكَ كَانَتْ الْهَمْزَةُ أَوْ الْهَاءُ أَوْ الْعَيْنُ أَوْ الْغَيْنُ أَوْ الْخَاءُ أَوْ الْحَاءُ لَامًا أَوْ عَيْنًا نَحْوُ: قَرَأَ يَقْرَأُ وَوَجَبَهُ 1 يَجِبُهُ وَقَلَعَ يَقْلَعُ وَذَبَحَ يَذْبَحُ وَنَسَخَ يَنْسَخُ. وَهَذَا مَا كَانَتْ فِيهِ لَامَاتٌ 2. وَأَمَّا مَا كَانَتْ فِيهِ عَيْنَاتٌ فَهَوُو كَقَوْلِكَ: سَأَلَ يَسْأَلُ وَذَهَبَ يَذْهَبُ وَبَعَثَ يَبْعَثُ وَنَحَلَ يَنْحَلُ وَنَحَرَ يَنْحَرُ وَمَغَثَ 3 يَمْغَثُ وَذَخَرَ يَذْخَرُ 4 وَقَدْ جَاءُوا بِأَشْيَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا: بَرَأَ يَبْرُؤُ كَمَا قَالُوا: قَتَلَ يَقْتُلُ وَهَذَا يَهْنِي كَضَرْبٍ يَضْرِبُ وَهُوَ فِي الْهَمْزِ 5 أَقْلٌ وَكَذَلِكَ فِي الْهَاءِ 6 لِأَنَّهَا مُسْتَقْلِلَةٌ فِي الْحَلْقِ وَكَلَّمَا سَفَلَ الْحَرْفُ كَانَ الْفَتْحُ

1 وجهه: قال في القاموس المحيط وجهه كمنعه ضرب جبهته ورده.

2 أي: حروف الحلقي، هي: الهمزة والهاء والحاء والعين والحاء والغين والقاف والكاف والشين والجيم والضاد.

3 مغث: مغث الدواء مرثه.

4 في الكتاب 2 / 252 وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلقي، فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو.

5 لأن الهمزة أقصى الحروف وأشدّه سفولا، انظر: الكتاب 2 / 405 والمقتضب 1 / 192.

6 زيادة من "ب".

(102/3)

لَهُ أَلَزَمَ وَالْفَتْحُ مِنَ الْأَلْفِ وَالْأَلْفُ أَقْرَبُ إِلَى حُرُوفِ الْحَلْقِ مِنْ أُخْتَيْهَا وَقَالُوا: نَزَعَ يَنْزِعُ وَرَجَعَ يَرْجِعُ وَنَضَحَ يَنْضَحُ وَنَطَحَ يَنْطَحُ وَرَشَحَ يَرْشَحُ وَجَنَحَ يَجْنَحُ وَالْأَصْلُ فِي الْعَيْنِ أَقْلٌ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى الْهَمْزَةِ مِنَ الْهَاءِ وَقَالُوا: صَلَحَ يَصْلَحُ وَفَرَعَ يَفْرَعُ وَصَبَغَ يَصْبُغُ وَمَضَغَ يَمْضَغُ وَنَفَخَ يَنْفُخُ وَطَبَخَ يَطْبُخُ وَمَرَخَ 1 يَمْرُخُ وَالْغَيْنُ الْأَصْلُ فِيهِمَا أَحْسَنُ لِأَنَّهُمَا أَشَدُّ ارْتِفَاعًا إِلَى الْقَمِّ وَمَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِيهِ عَيْنَاتٌ قَوْلُهُمْ: زَارَ يَزِيرُ وَنَامَ 2 يَنَامُ وَنَعَرَ يَنْعَرُ 3 وَرَعَدَتْ 4 تَرَعْدُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ وَشَحَجَ 5 يَشْحَجُ وَنَحَتَ يَنْحِتُ 6 وَشَحَبَ يَشْحَبُ وَنَعَرَتْ 7 الْقَدْرُ تَنْعِرُ وَلَغَبَ 8 يَلْغَبُ وَشَعَرَ يَشْعُرُ وَمَحَضَ يَمْحُضُ وَنَحَلَ

يَنْحُلُّ وَيَنْحُرُ وَهَذَا الضَرْبُ إِذَا كَانَتْ فِيهِ الزَّوَائِدُ لَمْ يَفْتَحْ أَلْبَتَّةَ كَانَ حَرْفَ الْحَلْقِ
لَا مَّا أَوْ عَيْنًا لِأَنَّ الْكَسَرَ لَهُ لَازِمٌ وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ "فَعَلٍ" الَّذِي يَجِيءُ مُضَارَعُهُ عَلَى
"يَفْعَلُ" وَيَفْعَلُ وَذَلِكَ مِثْلُ: اسْتَبْرَأَ يَسْتَبْرِئُ وَانْتَزَعَ يَنْتَزِعُ وَكَذَلِكَ: فَعَلَ يَفْعَلُ لَا يَغْيِرُ
لِأَنَّهُ لَازِمٌ لَهُ الصَّمُّ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: صَبَحَ يَصْبُحُ وَقَبَحَ يَقْبُحُ وَضَحَّحَ يَضْحَكُ وَمَلَأَ يَمْلَأُ
وَقَمَوُ 9 يَقْمُو وَيَضْعَفُ يَضْعُفُ وَقَالُوا: رَعَفَ يَرْعَفُ وَسَعَلَ يَسْعَلُ.

- 1 مرخ: يقال مرخ جسده بالدهن: دهنه.
- 2 نأَم: أن وصاح.
- 3 نعر: صاح وصوت بخيشومه.
- 4 أَى: السماء.
- 5 شحج: الغراب أو البغل: صوت أو غلظ صوته.
- 6 مثل ضرب يضرب.
- 7 نفرت القدر: غلت.
- 8 لعب: لغبا القوم، حدثتهم حديثا كاذبا، واللعب: الغلام الفاسد.
- 9 قموء: قماءة، وقماءة: ذل وصغر.

(103/3)

فَضَمُوا مَا جَاءَ مِنْهُ عَلَى فَعَلَ فَهَمَ فِي "فَعَلَ" أَجْدَرُ وَكَانَ حَقُّ "سَعَلَ" وَرَعَفَ أَنْ يَجِيءَ
عَلَى مِثَالِ مَا جَاءَتْ عَلَيْهِ الْأَدْوَاءُ.
فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فَاءَاتٍ نَحْوُ: أَمَرَ وَأَكَلَ وَأَقْلَى يَأْقُلُ لَمْ تَفْتَحِ الْعَيْنُ لِسُكُونِ حَرْفِ
الْحَلْقِ وَقَالُوا: أَبِي يَأْبَى شَبَهُهُ بِقُرْأٍ وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ: حَسِبَ يَحْسِبُ فُتِحَا
كَمَا كُسِرَا وَقَالُوا: جَبَى يَجْبَى وَقَلَى يَقْلَى "جَبَى جَمَعَ 1 الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ" وَحَكَى سَبْيُوِيَه:
عَضَضْتَ تَعَضُّ 2. وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: عَضَضْتَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَمَا كَانَتْ لَامُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا
فَحَكَمَهُ فِي هَذَا الْبَابِ حَكْمَ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ نَحْوُ: شَأَى 3 يَشَأَى وَسَعَى يَسْعَى وَمَحَا يَمْحَى
وَصَفَى يَصْفَى وَمَحَا يَنْحَى وَقَدْ قَالُوا: يَنْحُو يَنْحُو وَيَرْهَوهُمُ الْآلُ 4 وَيَنْجُو وَيَرْغُو وَأَمَّا مَا
كَانَتْ لَامُهُ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ وَعَيْنُهُ مَعْتَلَّةٌ فَلَا تَفْتَحُ لِأَنَّهَا تَكُونُ سَاكِنَةً نَحْوُ: بَاعَ يَبِيعُ
وَتَاهُ يَتِيهُ وَجَاءَ يَجِيءُ وَكَذَلِكَ الْمُضَاعَفُ: نَحْوُ: دَعَّ يَدْعُ وَشَحَّ يَشْحُ وَزَعَمَ يُونَسُ: أَكْهَمُ
يَقُولُونَ: كَعَّ يَكْعُ 5. قَالَ سَبْيُوِيَه: يَكْعُ أَجُودُ 6 وَهُوَ كَمَا قَالَ.

واعلم: أنَّ هذه الحروف الستة إذا كنَّ عيناتٍ في "فَعَل" ففيه أربع لغات 7: فَعَلَ وفَعَلَ وفَعَّلَ اسمًا كان أو صفةً نحو: رَحِمَ،

1 زيادة من "ب".

2 انظر: الكتاب 2/ 254.

3 شأى: يشؤو شأوا القوم: سبقهم.

4 يزهوهم الآل: أي رفعهم.

5 انظر: الكتاب 2/ 255.

6 انظر: الكتاب 2/ 255.

7 انظر: الكتاب 2/ 255.

(104/3)

وبَعَلَ والاسم رَجُلٌ لَعَبٌ 1 وَضَحَكٌ وما أشبه ذلك في جميع حروفِ الحلق وفي "فَعِيل" لُغَتَانِ: فَعِيلٌ وفَعِيلٌ وتكسرُ الفاءُ في هذا البابِ في لغة تَمِيمٍ نحو: سَعِيدٍ ورَغِيفٍ وَبَحِيلٍ وَبَيْسٍ وأما أهلُ الحجازِ فيجرونَ جميعَ هذا على القياسِ فإنَّ كانتِ العينُ مضمومةً لم تضم لها ما قبلها نحو: رَوُوفٍ ورَوُوفٍ لا يضمُّ. قال 2: وسمعتُ مِنْ بعضِ العربِ مَنْ يقولُ: بَيْسَ ولا يُحقِّقُ الهمزةَ ويدعُ الحرفَ على الأصلِ 3. وأما الذين قالوا: مَغِيرَةٌ وَمَعِينٌ 4 فَلَيْسَ عَلَى هذا ولكنهم أَتبعوا الكسرةَ الكسرةَ كما قالوا: مَنَيْنٌ وَأُنْبُوكَ وَأُجُوكَ "أَرَادَ: أُنْبُوكَ وَأَجِيئَكَ" 5 وقالوا: في حرفٍ شاذٍّ: إِحَبُّ يَحِبُّ شَبْهُهُ "يَمْنَنٌ" فجاءوا به على "فَعَلَ" كما قالوا: يَنْبَى لِمَا جَاءَ شاذًّا عن بابِهِ خولَفَ بِهِ 6 وقالوا: لَيْسَ ولم يقولوا: لَاسَ ولا يجوزُ في "أَجِيئَكَ" ما جازَ في "يَحِبُّ" لأنَّ يَحِبُّ غُيرَتْ عن أصلِها وكانَ حَقُّها يُحِبُّ فلمَّا غُيرَتْ استحسنوا التغييرَ هُنا والاتباعَ وَأَجِيئَكَ على حَقِّها فلا يجوزُ أن يتبعَ الهمزةُ الجيمَ لأنَّ الجيمَ في الأصلِ ساكنةٌ أيضًا.

1 رجل لعب: ساقط من "ب".

2 أي سبويه، وانظر: الكتاب 2/ 255.

3 انظر: الكتاب 2/ 255.

4 في الأصل "مغير".

5 أنبئك وأجيئك ساقط في "ب".

6 انظر: الكتاب 2/ 256.

(105/3)

بَابُ نِظَائِرِ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمُعْتَلِ:

وَهُوَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ مُعْتَلٍ اللَّامِ وَالْعَيْنِ وَالْفَاءِ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَا اعْتَلَتْ لَامُهُ وَذَلِكَ نَحْوُ: رَمِيَتْهُ رَمِيًّا 1 وَمَرَاهُ 1 يَمْرِيهِ مَرِيًّا وَهُوَ مَارٍ وَغَزَاهُ يَغْزُوهُ غَزْوًا وَهُوَ غَازٍ هَذِهِ الْأَصُولُ وَقَالُوا: لَقِيْتُهُ لِقَاءً وَاللُّقَى وَقَلْبِيْتُهُ فَأَنَا أَقْلَبِيهِ قَلْبِي 2 وَهَدَيْتُهُ هُدًى وَفَعَلْتُ أَخْتُ فَعَلْتُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا الضَّمُّ وَالْكَسْرُ وَكُلُّ وَاحِدَةٍ تَدْخُلُ عَلَى صَاحِبَتِهَا وَعَتَا عُتُوًّا 3 وَتَوَى يَتَوَى تَوِيًّا وَمَضَى مُضِيًّا 4 وَعَاتٍ وَثَاوٍ وَمَاضٍ وَتَمَى يَنْمَى تَمَاءً وَبَدَا يَبْدُو وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً وَنَثَا يَنْثُو نَثَاءً وَقَالُوا: بَدَا بَدَاءً 4 وَنَثَا 4 نَثًا 4 وَزَنَى زَنَاءً 4 وَسَرَى يَسْرِي سَرًى 5 وَالتَّقَى 5. هَذَا مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى "فَعَلٍ" وَأَمَّا "فَعَلٌ" فَقَالُوا: بَهُو يَبْهُو بَهَاءً وَهُوَ بَهِيٌّ وَسَرُو يَسْرُو سَرَوًا وَسَرِيٌّ وَبَدُو يَبْدُو بَدَاءً وَ [هُوَ] 6 بَدِيٌّ وَبَدَى 7 مِثْلُ: سَقَمَ فِي تَصْرِفِهِ 8 وَدَهْوَتْ

1 مرأه: مري.

2 في الأصل "قلا".

3 في الأصل "عتى".

4 نثا: فرق وأشاع.

5 انظر: الكتاب 2/ 230.

6 زيادة من "ب".

7 بدى "ساقط من "ب".

8 في الكتاب 2/ 231 وقالوا: بدو يبدو بداء، وهو بدى، كما قالوا: سقم سقاما وهو سقيم، وخبت، وهو خبيث. وقالوا: البداء، كما قالوا: الشقاء.

(106/3)

وَهُوَ دَهْيٌ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: بَرَيْتُ كَشَقِيتُ وَأَمَّا "فَعِلٌ" فَنَحْوُ: خَشِيَ يَخْشَى خَشِيَةً وَخَشِيًّا وَهُوَ خَشْيَانٌ وَخَاشٍ وَشَقِي يَشْقَى شَقَاوَةً وَشَقَاءً وَقَوِي قُوَّةً وَخَزِي يَخْزِي خَزَايَةً فَهُوَ خَزْيَانٌ إِذَا اسْتَحْيَى 1.

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: خَشِيَ الرَّجُلُ يَخْشَى خَشْيًا وَهُوَ خَشْيَانٌ وَخَشٍ إِذَا أَخَذَهُ الرَّبُّ وَالنَّفْسُ وَهَذَا مَعَ مَا قَبْلَهُ يَدْخُلُ فِي بَابِ الْأَدْوَاءِ وَهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ سِيبَوَيْهِ وَكَانَ هَذَا مَوْضِعَهُ فِي فَعَلٍ فِيمَا مَضَى وَعَرِي الرَّجُلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ ثِيَابِهِ يَعْرَى عُرْيًا فَهُوَ عُرْيَانٌ وَامْرَأَةٌ عُرْيَانَةٌ وَنَشِيَ الرَّجُلُ الْخَبَرَ إِذَا تَخَبَّرَهُ وَنَظَرَ مِنْ أَيْنَ جَاءَ. يَنْشَأُ نَشْوَةً فَهُوَ نَشْيَانٌ. نَظِيرُ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَلَتْ عَيْنُهُ كَلْتُهُ كَيْلًا وَالْأَسْمَ كَائِلٌ وَقَلْنَتُهُ قَوْلًا وَالْأَسْمَ قَائِلٌ وَزَرْتُهُ زِيَارَةً وَخَفْنَتُهُ خَوْفًا وَهَبْنَتُهُ أَهَابَهُ هَيْبَةً وَنَلْنَتُهُ أَنْالَهُ نَيْلًا وَذَمْنَتُهُ أَذْمَنَهُ ذَامًا وَقَفْنَتُهُ قُوتًا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "رَجُلٌ خَافٍ" فَجَاوَزُوا بِهِ عَلَى "فَعِلٍ" مِثْلَ فَرَقٍ وَقَرَعَ 3 وَعَفْنَتُهُ أَعَافَهُ عِيَافَةً وَغُرْتُ 4، أَغَوْرُ غَوُورًا وَغِيَارًا وَغَبْتُ غُيُوبًا وَقَامَ قِيَامًا وَنَحْتُ نِيَاحَةً وَغَابَتِ الشَّمْسُ غِيَابًا وَدَامَ يَدُومٌ دَوَامًا وَلَعْتُ 5، تَلَاغٌ لَاعًا وَرَجَلٌ لَاعٌ وَلَانَعٌ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُمْ: لَاعٌ، أَكْثَرُ.

1 في الأصل: "استحيا".

2 تخبره: انظر من أين جاء وعلمه.

3 قرع: قزوعا: أبطأ، والظبي: خف في عدوه هاربا.

4 غرت: قالوا: غرت في الشيء غرورا وغيارا إذا دخلت فيه.

5 لاع: لوعة: احترق قلبه وتألم من حب أو هم أو مرض، ولاعه الحب: أمرضه.

(107/3)

نَظِيرُ ذَلِكَ مِمَّا اعْتَلَتْ فَاؤُهُ.

وَعَدْنَتُهُ أَعَدَّهُ وَعَدًّا وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ "يَفْعَلُ" يَحْذِفُ الْوَاوَ فِي "يَعُدُّ" لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ وَتَجْرِي بَاقِي حُرُوفِ الْمَضَارَعَةِ عَلَيْهَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: وَجَدَ يَجِدُ كَأَنَّهُمْ حَذَفُوهَا مِنْ يُوجِدُ وَقَالُوا: وَرَدَ وَرُودًا وَوَجَلَ يَوْجَلُ وَهُوَ وَجَلٌ وَوَضُوٌ يُوَضُّوُ فَاَتَمُّوا مَا كَانَ عَلَى فَعْلٍ 1 وَقَالُوا: وَرِمَ يَرِمُ وَرَمًا وَهُوَ شَاذٌ عَنِ الْقِيَاسِ وَوَرَعَ يَوْرَعُ لَغَةً وَوَجَدَ يَجِدُ وَوَعَرَ يَوْعَرُ وَيُوْعَرُ وَوَحَرَ 2 يَحْرُ وَيُوْحَرُ وَيُوْحَرُ أَكْثَرُ وَلَا يَجُوزُ يَوْرَمُ وَوَلَى يَلِي وَأَصْلُهُ فَعِلٌ يَفْعَلُ فَتُنْقَلُ إِلَى "يَفْعَلُ" 3 لِيَحْذَفُوهَا طَلَبًا لِلْخَفَةِ وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَحْذِفُ مِنْهُ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: يَيْسَ يَيْسُسُ وَيَمَنَ وَيَيْمَنُ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: "يَيْسَ" يَحْذِفُ الْيَاءَ مِنْ "يَفْعَلُ" فَأَمَّا

وَطَبِئَ يَطَأُ فَإِنَّمَا فَتَحُوا الْعَيْنَ لِلْهَمْزَةِ وَهَذَا جَاءَ عَلَى "فَعَلَ يَفْعَلُ مِثْلُ": حَسَبَ يَحْسِبُ.

- 1 انظر الكتاب 2/ 233. وقالوا: وضؤ يوضؤ ووضع يوضع فأتموا ما كان على فعل.
- 2 وحر: أكل ما دبت عليه الوحرة، "الحشرة" دويبه مثل أبي بريص.
- 3 انظر: الكتاب 2/ 233.
- 4 انظر: الكتاب 2/ 233.

(108/3)

بَابُ ذِكْرِ الْمَصَادِرِ الَّتِي تُضَارِعُ الْأَسْمَاءَ:

التي ليست بمصادرَ وحققها الوصفُ مِنْ هذه الأفعالِ التي تقدمَ ذكرُها وجاءت على ضربين: أحدهما ما فيه علامةٌ للتأنيثِ والضربُ الثاني لا علامةً فيه للتأنيثِ ويَجْمَعُ هذه المصادرَ كُلُّهَا أَنَّمَا جاءت غيرَ جاريةٍ على فِعْلٍ وَأَنَّ ما وقعَ منها صفةً خالصةً فعلى غيرِ لفظِ الصفةِ والمؤنثُ ينقسمُ قسمين: أحدهما حرفُ التأنيثِ فيه أَلِفٌ والآخرُ هاءٌ. القسمُ الأولُ: ما جاءَ مِنَ المصادرِ فيه أَلِفُ التأنيثِ: وذلك قَوْلُهُم: رَجَعْتُهُ رُجْعِي 1 وبشْرَتُهُ بُشْرَى وذكْرَتُهُ ذَكْرَى واشتَكَيْتُ شَكْوَى وأفْتِنْتُهُ فُتْيَا وأَعْدَاهُ عَدْوَى والْبُقْيَا 2، أَمَّا الْحَذْيَا فَالْعَطِيَّةُ وَالسُّقْيَا ما سَقَيْتَ والدَّعْوَى ما ادْعَيْتَ وقال بعضهم: اللَّهُمَّ: أَشْرَكْنَا فِي دَعْوَى الْمُسْلِمِينَ وقالوا: الْكِبْرِيَاءُ. الْفِعْلُ رَمِيًّا 3 وَحَجَّيْزِي 4.

- 1 في الأصل "رجعا".
- 2 البقيا: جمع بقايا.
- 3 رميا: وزنها: فعيلي. قال سيبويه 2/ 228 وأما الفعيلي فتجيء على وجه آخر تقول: كان بينهم رميا، فليس يريد قوله: "رميا، ولكنه يريد: ما كان بينهم من الترامي وكثرة الرمي، ولا يكون الرمي واحدا ...".
- 4 في الأصل "حجيزا" والحجيزي، كثرة الحجز.

(109/3)

وَحِثِّي 1 وقالوا: الهَجِيرى 2 وَهُوَ كَثْرَةُ الْقَوْلِ بِالشَّيْءِ وَالْكَلامِ بِهِ.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: الْأَهْجِيرى 3 وَهُوَ كَثْرَةُ كَلَامِهِ بِالشَّيْءِ يَرُدُّهُ.

القسمُ الثاني على ضربين:

أحدهما "فِعْلَةٌ" يُرَادُ بِهَا ضَرْبٌ مِنَ الْفِعْلِ "فِعْلَةٌ" يُرَادُ بِهَا الْمَرَّةُ وَذَلِكَ الطَّعْمَةُ وَقَتْلُهُ سُوءٌ وَبُسْتُ الْحَيْتَةِ إِنَّمَا تَرِيدُ: الضَّرْبَ الَّذِي أَصَابَهُ مِنَ الْقَتْلِ وَكَذَلِكَ: الرِّكْبَةُ وَالْجِلْسَةُ وَقَدْ تَجِيءُ الْفِعْلَةُ لَا يُرَادُ بِهَا هَذَا 4 نَحْوُ الشَّدَةِ وَالشَّعْرَةِ وَالْدَّرِيَةِ وَقَدْ قَالُوا: الدَّرِيَةُ 5، وقالوا: لَيْتَ شَعْرِي 6، فحذفوا كما قالوا: ذَهَبَتْ بِعَذْرَتِهَا وَهُوَ أَبُو عَذْرَتِهَا وَهُوَ بِزَنْتِهِ أَيْ بِقَدْرِهِ وَالْعِدَّةُ وَالضَّبْعَةُ وَالْقَحْحَةُ لَا تَرِيدُ شَيْئًا مِنْ هَذَا وَأَمَّا الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْفِعْلِ فَهِيَ فِعْلَةٌ نَحْوُ ضَرْبَةٍ وَقَوْمَةٍ وَقَالُوا أَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ 7، وَلَقِيتُهُ لِقَاءً وَهُوَ قَلِيلٌ وَقَالُوا: غَزَاةً فَأَرَادُوا عَمَلَةً وَاحِدَةً وَحِجَّةً عَمَلٌ سَنَةٍ وَقَالُوا: قَتَمَةٌ 8 وَسَهْكَةٌ 9 وَخَمْطَةٌ اسْمٌ لِبَعْضِ الرِّيحِ كَالْبَنَةِ 10 وَالشَّهْدَةِ وَالْعَسَلَةِ وَلَمْ يُرَدْ فَعَلَ فِعْلَةٌ.

1 الحِثْيَى: كَثْرَةُ الْحَثِّ.

2 فِي الْأَصْلِ "هَجِيرًا".

3 فِي الْأَصْلِ "الْأَهْجِيرًا".

4 أَيْ: هَذَا الْمَعْنَى.

5 فِي الْأَصْلِ "الدَّرَةُ"

6 هُوَ مِنْ شَعَرَتْ شَعْرَةً. قَالَ سَبْيُوهُ 2 / 223 "أَصْلُهُ" فِعْلَةٌ مِثْلُ الدَّرِيَةِ وَالْفَطْنَةِ

فَحَذَفْتَ الْهَاءَ، وَالشَّاعِرُ مَأْخُوذٌ مِنْهُ. وَلَيْتَ شَعْرِي: كَلَامٌ يَسَاقُ لِلتَّعَجُّبِ وَالْغَرَابَةِ

وَانْظُرْ: أَدَبُ الْكَاتِبِ: 62.

7 فِي "ب" إِيَّانَا.

8 قَتَمَةٌ: الْغَبَارُ الْأَسْوَدُ.

9 سَهْكَةٌ: صَدَأُ الْحَدِيدِ.

10 الْبَنَةُ: الرَّائِحَةُ طَيِّبَةٌ كَانَتْ أُمُّ كَرِيهَةٍ.

(110/3)

الضَرْبُ الثَّانِي الَّذِي لَا عِلَامَةَ فِيهِ لِلتَّائِيثِ:

وَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَا أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا لِلصَّفَةِ فَوْقَ الْمَصْدَرِ وَالْقِسْمُ

الآخر ما هُوَ من أبنية المصادرِ فوصفَ به أو جعلَ هُوَ الموصوف بعينه: الأول: ما لفظه لفظ الصفة فوقَ للمصدرِ وذلك ما جاءَ على "فَعُولٍ" نحو: تَوَضَّأتُ وضوءًا وتَطَهَّرْتُ طَهُورًا وأولَعْتُ به ولُوعًا ومنهم مَنْ يقولُ وقَدْتُ النارَ وقُودًا عاليًا وقَبَلْتُهُ قَبُولًا والوَقُودُ أَكْثَرُ والوَقُودُ الحَطْبُ وعلى فلانٍ قَبُولٌ وهذا البناءُ 1 أَكْثَرُ ما يجيءُ في الصفاتِ نحو: صَرُوبٍ وَقَتُولٍ وَهَبُوبٍ وَتُؤُومٍ وَطُرُوبٍ. الثاني: ما لفظه لَفْظُ المصدرِ فجاءَ على معنى: مَفْعُولٍ وفَاعِلٍ وذلك قولك: لَبَنٌ حَلَبٌ إِنَّمَا تريدُ: مَحْلُوبٌ وكقولهم: الخَلْقُ إِنَّمَا يريدُ به: المَخْلُوقَ والدرهمُ صَرَبُ الأمير: أي: مَضْرُوبٌ. ويقعُ على الفاعلِ نحو: رَجُلٌ غَمْرٌ 2، وَرَجُلٌ نَوْمٌ إِنَّمَا تريدُ: الغَامِرَ والنائمَ وماءٌ صَرَى أي صرَّ 3 وَمَعَشَرٌ كَرَمٌ أي كُرماءُ وقالوا صَرِي يَصْرِي صَرِيٌّ وَهُوَ صَرٌّ إِذَا تَغَيَّرَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ وَهُوَ رَضِيٌّ أَي: مَرْضِيٌّ وَأَمَّا مَا جُعِلَ هُوَ الموصوفُ بعينه: إِلَّا أَنَّهُمْ جَاءُوا بِهِ مَخَالِفًا لِبَنَاءِ الْمَصْدَرِ وَغَيْرَ مَخَالِفٍ. فقولهم: أَصَابَ شِبَعَهُ وَهَذَا شِبَعُهُ إِنَّمَا يريدُنْ مُشْبِعُهُ 4، وَمِنْ ذَلِكَ: هُوَ مِلءٌ هَذَا أَي: ما يملأُ هَذَا وقولهم: لَيْسَ لَهُ طَعْمٌ إِنَّمَا معناه: لَيْسَ لَهُ طِيبٌ أَي: لَيْسَ بِمَوْثِرٍ فِي ذَوْقِي وَمَا أَلْتَنَدُ بِهِ فَهَذَا مِمَّا خُولِفَ بِهِ. وقد يجيءُ غيرَ مَخَالِفٍ نحو: رَوَيْتُ رِيًّا وَأَصَابَ رِيَّهُ وَطَعْمْتُ طُعْمًا وَأَصَابَ طُعْمَهُ وَهَلْ يَنْهَلُ هَمَلًا وَأَصَابَ هَمَلَهُ وقالوا: قُتِّتْهُ قُوْتًا ١ والقُوْتُ: الرزقُ فَلَمَّ يَدْعُوهُ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ وقالوا: مَرَيْتُهَا مَرِيًّا إِذَا أَرَادَ الْعَمَلُ وَحَلَبْتُهَا مَرِيَّةً لَا يَرِيدُ

1 أي: المفتوح الفاء.

2 في "ب" غم وغام.

3 صر: خفيف إذا تغير اللبن في الضرع. وهو صرى، فتقول: هذا اللبن صرى وصر،

وانظر: الكتاب 2 / 229

4 في الكتاب 2 / 228 "قولهم: أصاب شبعه، وهذا شبعه، إنما يريد: قدر ما يشبعه.

(111/3)

"فَعَلَّةٌ" وَلَكِنَّهُ يَرِيدُ نَحْوًا مِنَ الدَّرَةِ وَالْحَلَبِ وَقَالُوا: لُعْنَةٌ لِلَّذِي يُلْعَنُ وَاللُّعْنَةُ 1 الْمَصْدَرُ وَالْخَلْقُ الْمَصْدَرُ 2 وَالْمَخْلُوقُ جَمْعًا وَقَالُوا: كَرَعَ كُرُوعًا وَالْكَرْعُ: الْمَاءُ الَّذِي يَكْرَعُ [فِيهِ] 3 وَدَرَأْتُهُ دَرَاءً وَهُوَ ذُو تُدْرٍ أَي: ذُو عُذَّةٍ وَمَنْعَةٍ وَكَاللُّعْنَةِ السُّبَّةُ إِذَا أَرَدْتَ الْمَشْهُورَ بِالسَّبِّ وَاللَّعْنِ جَعَلُوهُ مِثْلَ: الشَّهْرَةِ.

قال أبو بكر: قَدْ ذَكَرْتُ أَحْوَالَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمُتَعَدِّيَةِ وَغَيْرِ الْمُتَعَدِّيَةِ الَّتِي لَا زَائِدَ فِيهَا

وَعَرَّفْتُ: أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى يُفَضَّلُ عَلَى الْمَتَعَدِّي بِفَعْلٍ يَفْعُلُ وَعَرَفْتُكَ الْأَسْمَاءَ الْجَارِيَةَ عَلَيْهَا وَالْمَصَادِرَ وَمَا لَا يَجْرِي مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى الْفِعْلِ.

وَأَعْلَمَ: أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مَتَعَدٍّ فَقَدْ يَبْنَى مِنْهُ عَلَى مَفْعُولٍ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي ضَرْبٍ: مَضْرُوبٌ وَفِي قِتْلٍ: مَقْتُولٌ وَمَا لَا يَتَعَدَّى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَبْنَى مِنْهُ "مَفْعُولٌ" إِلَّا أَنْ تَرِيدَ الْمَصْدَرَ أَوْ تَتَسَعَ فِي الظُرُوفِ فَتَقِيَمُهَا مَقَامَ الْمَفْعُولِ الصَّحِيحِ وَقَدْ جَاءَ فِي اللُّغَةِ "فَعْلٌ" وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنْهُ فَعَلْتُ وَذَلِكَ نَحْوُ: جُنَّ وَسَلَّ1. وَوُرِدَ مِنَ الْحَمَى وَهُوَ مَجْنُونٌ وَمَسْلُولٌ وَمَحْمُومٌ وَمَمْرُودٌ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ5 فِيهِ فَعَلْتُ: وَمِثْلُهُ: قَطَعَ: كَأَنَّهُمْ قَالُوا: جُعِلَ فِيهِ جَنُونٌ فَجَاءَ مَجْنُونٌ عَلَى "فَعْلٍ" كَمَا جَاءَ مَحْبُوبٌ مِنْ "أَحْبَبْتُ" وَكَانَ حَقٌّ مَجْنُونٍ: جُنَّ عَلَى: أَجَنَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ6: "حَبَبْتُ" فَجَاءَ بِهِ عَلَى الْقِيَاسِ وَنَحْنُ نَتَّبِعُ هَذَا: بِذِكْرِ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِيهَا زَوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمَصَادِرُهَا.

1 في "ب" اللعن.

2 المصدر: ساقط من "ب".

3 زيادة من "ب".

4 ورد: يقال: ورد الرجل: إذا أخذته الحمى.

5 منه: ساقط في "ب".

6 انظر الكتاب 2/ 238.

(112/3)

بَابُ ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الَّتِي فِيهَا زَوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمَصَادِرُهَا:

هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَجِيءُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الرَّبَاعِيِّ وَالْآخَرُ عَلَى غَيْرِ وَزْنٍ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَأَمَّا الَّذِي عَلَى وَزْنِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَهُوَ أَيْضًا عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَلْحَقٌ بِبَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَالْآخَرُ عَلَى وَزْنِ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي مَتَحَرِّكَاتِهِ وَسَوَاكِنِهِ وَلَيْسَ بِمَلْحَقٍ فَالْخَلْقُ: حَوْقَلٌ1 حَوْقَلَةٌ وَيَبْطَرُ2 وَيَبْطَرَةٌ وَجَهْوَرٌ كَلَامُهُ3 وَكَذَلِكَ شَمَلْتُ4 شَمَلَلَةٌ وَسَلَقِيئُهُ5 سَلَقَاءٌ وَجَعْبِيئُهُ6 جَعْبَاءٌ فَهَذَا مَلْحَقٌ بِدَحْرَجٍ وَمُضَارَعُهُ كَمُضَارَعٍ يُدَحْرَجُ نَحْوُ: يُجْعِي7 وَيُحَوَّقَلُ وَيُشْمَلُّ8 وَمَصْدَرُ الرَّبَاعِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ يَجِيءُ عَلَى "فَعْلَلَةٍ وَفِعْلَالٍ".

1 حوقل: كبر، ونام، وأدبر، واعتمد الشيخ على خصره.

2 بيطر: بيطر البيطار الدابة: إذا شق جلدها ليداويه.

3 جهور: في كلامه جهورة: علا صوته.

4 شمل: أسرع وثمر.

5 سلقيته: سلقي الرجل، طعنه، وسلقيته سلقاء: ألقيته على ظهره.

6 جعي: جعباه، صرعه، قلبه.

7 يجعي: يصرع.

8 يشمل: يسرع ويشمر.

(113/3)

نحو: السِّرهاف 1 والزَّلْزَلَة والزَّلْزَال وكذلك: الملحق الحِقَالُ السِّلْقَاء على مثالِ الزَّلْزَالِ كما قال 2:

وبعضُ حِقَالِ الرجالِ الموتُ

الضربُ الآخرُ: الذي على وزنِ ذواتِ الأربعة وليسَ بملحقٍ وهو يجيء على ثلاثة أضربٍ: فَعَلٌ وَأَفْعَلٌ وفَاعَلٌ الوزنُ على وَزْنٍ: دَخَرَجَ والمضارعُ كمضارعِ بناتِ الأربعة لأنَّ الوزنَ واحدٌ ولا يكونُ المصدرُ 3 كمصادرِها لأنَّه غيرُ ملحقٍ بها 4 تقولُ: قَطَعَ يَدُهُ يُقَطِّعُهَا وَكَسَرَ يُكْسِرُ على مثالِ: يُدَحْرِجُ 5 وَقَاتَلَ يُقَاتِلُ وَأَمَّا أَفْعَلْتُ فنحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ وَأَحْسَنُ يُحَسِّنُ وَكَانَ الْأَصْلُ: يُؤَكِّرُمْ وَيُؤَحْسِنُ حتَّى يكونَ على مثالِ: يُدَحْرِجُ لأنَّ همزةَ أَكْرَمَ مزيدةٌ بجذاءِ ذالِ دَخَرَجَ وَحَقُّ المضارعِ أن يَنْتَظِمَ ما في الماضي من الحروف ولكن حُذِفَتْ

1 السرهاف: الغذاء أحسنه، وسرهف الصبي أحسن غذاءه ونعمه.

2 نسب هذا الرجز لرؤية العجاج، وقبله:

يا قوم قد حوقلت أو دونت ... وبعض حيقال الرجال الموت

ويجوز اشتقاق "حوقل" من الحلقة وهي ما بقي من نفايات التمر، لأن قولهم: حوقل الرجل، معناه: كبر وضعف، فصار كأنه لم يبق منه إلا نفاياته.

ويروى في المخصص: وبعد حيقال الرجال الموت.

ويروى كذلك: وبعد حوقال. وأراد المصدر، فلما استوحش في تصوير الواو ياء فتحه.

وانظر: المقتضب 2/ 96 والمنصف 1/ 38 والمخصص 1/ 14 واللسان "حوقل"

والمختسب 2/ 358 والعيني 3/ 573 وابن يعيش 7/ 155. وزيادات ديوان رؤية/ 170.

3 في "ب" المصادر.

4 في الأصل "به".

5 هذا وزن "فعلت".

(114/3)

[الهمزة] 1 وقد ذكرنا هذا فيما تقدم ومع هذا فإنهم حذفوا الهمزة الأصلية لإلتقاء الهمزتين في: أأكل وأأخذ وأأمر فقالوا: خذ وكل ومُر ورُبما جاء على الأصل فقالوا: أومر فإن اضطر شاعر فقالوا: يؤكرم ويؤحسن جاز ذلك كما قال 2:

"وصاليات ككُما يُؤثفين ... "

وكما قال 3:

"فإنه أهلٌ لأن يؤكرما ... "

والمصادر في الفعل على مثال: الزلزال 4، وليس فيه مثال: الزلزلة لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً وذلك نحو: أكرمه إكراماً وأعطيته إعطاءً وأما "فاعلت" فمصدره 5

اللازم له "مفاعلة" 6

1 زيادة من "ب".

2 من شواهد سيبويه 1/ 13 في باب ما يحتمل الشعر. وفي 1/ 203 على أن الكاف اسم بمعنى مثل وفي 2/ 331 على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة. والصاليات: الأثافي، لأنها صليت بالنار، أي حرقت حتى اسودت، والأثافي: جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر.

والشاهد لخطام المجاشعي.

وانظر: المقتضب 2/ 97 والخصائص 2/ 368. ومجالس ثعلب/ 48. والمختسب 1/ 186. وشرح السيرافي 6/ 18. وشرح الرماني 2/ 38. وارتشاف الضرب/ 24. وابن يعيش 8/ 42. وشواهد الإيضاح لابن بري/ 96 والسيوطي/ 172. والمقاييس لابن فارس 1/ 58.

3 الشاهد فيه كسابقه ولم يعرف قائله ولا تنتمية له.

- وانظر: المقتضب 2/ 98. والخصائص 1/ 144. وشروح سقط الزند 3/ 1184،
والإنصاف/ 148. وارتشاف الضرب/ 24. والموجز لابن السراج/ 133. واللسان
15/ 415 وشرح السيرافي 1/ 260.
4 في "أفعلت".
5 فمصدره "ساقط في ب".
6 انظر: الكتاب 2/ 243. والمقتضب 2/ 99.

(115/3)

وذلك نحو: قَاتَلْتُهُ مُقَاتَلَةً وشَاتَمْتُهُ مُشَاتِمَةً فهذا على مثال: دَخَرْتُهُ مُدَحَرَجَةً ولم يكن فيه شيء على مثال: الدَّخَرَجَةِ لأنه ليس بملحقٍ "بِفَعَّلْتُ" ويجيء فيه "الْفِعَالُ" نحو: قَاتَلْتُهُ قِتَالًا وراميته رماءً وكان الأصلُ "فِيعَالًا" لأنَّ "فَاعَلْتُ" على وزنٍ "أَفْعَلْتُ" وَفَعَّلْتُ فالمصدرُ كَالزَّلْزَالِ والإِكرَامِ ولكنَّ الياءَ محذوفةٌ مِنْ "فِيعَالٍ" استخفافاً وإنَّ جاءَ بها جاءَ فمصيَّبٌ وأَمَّا فَعَّلْتُ: فمصدره التفعيل¹ لأنَّه يسَ بملحقٍ فالتاءُ الزائدةُ عوضٌ مِنْ تنقيهِ العينِ والياءُ بدلٌ مِنَ الألفِ التي تلحقُ قبلَ أواخرِ المصادرِ وذلك قولك: قَطَعْتَهُ تَقْطِيعًا وَكَسَّرْتَهُ تَكْسِيرًا وَشَمَّرْتَ تَشْمِيرًا وكان أصلُ هذا المصدرِ أَنْ يكونَ فِعَالًا كما قلتُ أَفْعَلْتُ إِفْعَالًا ولكنه غيرُ لبينٍ أَنه ليسَ ملحقًا ولو جاءَ به جاءَ على الأصلِ لكانَ مصيَّبًا كما قالَ الله جلَّ ذكره² {وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا} 3 وقال قوم⁴: حَمَلْتُهُ حِمَالًا وَكَلَمْتُهُ كِلَامًا فهذه تصاريِف هذه الأفعالِ ومصادرها ونحنُ نذكرُ معانيها ومواقعها في الكلامِ إن شاء الله.

الأولُ: فَعَّلَ:

حقه أَنْ يكونَ للتكثيرِ والمبالغةِ فإذا أدخلتَ عليه التاءَ قلتَ: تَفَعَّلْتُ تَفَعُّلاً ضموا العينَ لأنه ليسَ في الكلامِ اسمٌ على "تَفَعَّلَ" وفيه "تَفَعَّلَ" مثلُ التَّنَوُّطِ⁵ اسمٌ⁶ ويجيء: فَعَّلْتُهُ وَأَفْعَلْتُهُ بمعنى واحدٍ.

1 انظر: الكتاب 2/ 243 والمقتضب 2/ 74.

2 في "ب" عز وجل.

3 النبأ: 28 وانظر: الكتاب 2/ 243.

4 في "ب" ناس.

5 التنوط: نوط: علق، والتنوط-بضم التاء وكسر الواو- طائر يذلي خيوطا من شجرة وينسج عشه كقارورة الدهن منوطا بتلك الخيوط.
6 اسم: ساقط في "ب".

(116/3)

نحو1: حَبَّرْتُهُ وَأَخْبَرْتُهُ وَوَعَزْتُ وَأَوْعَزْتُ وَسَمَّيْتُ وَأَسَمَيْتُ أَي: جَعَلْتُهُ فَاعِلًا وَيَجِئَانِ
مَفْتَرِقَيْنِ2 نحو: عَلَّمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ فَعَلْتُ أَذْبْتُ وَأَعْلَمْتُ: أَذَنْتُ وَكَذَلِكَ أَذَنْتُ وَأَذَنْتُ
مَفْتَرِقَانِ فَآذَنْتُ: أَعْلَمْتُ وَأَذَنْتُ مِنَ النَّدَاءِ وَالتَّصْوِيتِ بِإِعْلَامٍ وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْرِي:
أَذَنْتُ وَأَذَنْتُ مَجْرَى سَمَّيْتُ وَأَسَمَيْتُ وَأَمْرَضْتُهُ جَعَلْتُهُ مَرِيضًا وَمَرَّضْتُهُ قَمْتُ عَلَيْهِ
وَمِثْلُهُ أَقْدَيْتُ عَيْنَهُ وَقَدَّيْتُهَا فَأَقْدَيْتُهَا: جَعَلْتُهَا قَدِيَّةً وَقَدَّيْتُهَا: نَظَفْتُهَا مِنَ الْقَدَاءِ كَثَّرْتُ
وَأَكْثَرْتُ وَقَلَّلْتُ وَأَقَلَّلْتُ3 فَكَثَّرْتُ أَنْ تَجْعَلَ قَلِيلًا كَثِيرًا وَقَلَّلْتُ تَجْعَلَ كَثِيرًا قَلِيلًا
وَصَبَّحْنَا وَمَسَّيْنَا وَسَحَرْنَا فَمَعْنَاهُ: أَتَيْنَاهُ صَبَاحًا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَمِثْلُهُ بَيْتَانَهُ4 أَتَيْنَاهُ
بَيَاتًا وَمَا بَنَى عَلَى "يُفْعَلُ" فَهُوَ يُشَجَّعُ وَيُجَبَّنُ وَيُقَوَّى أَي يُرْمَى بِذَلِكَ وَقَدْ شَبَّعَ الرَّجُلُ
أَي رُمِيَ بِذَلِكَ وَقِيلَ فِيهِ.

الثاني: أَفْعَلُ:

وَحَقُّ هَذِهِ الْأَلْفِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى: فَعِلَ لَا زِيَادَةَ فِيهِ أَنْ يَجْعَلَ الْفَاعِلَ مَفْعُولًا نَحْو: قَامَ
وَأَقَمْتُهُ وَقَدْ ذَكَرَ هَذَا فِيمَا مَضَى وَيَكُونُ فِي مَعْنَى "فَعَلَّ" فِي لُغَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ نَحْو: قَلْنْتُهُ
وَأَقَلْنْتُهُ وَأَشْبَاهُ هَذَا كَثِيرٌ وَقَدْ أَفْرَدَ لَهُ النُّحَوِيُّونَ وَأَهْلُ اللُّغَةِ كِتَابًا يَذْكُرُونَ فِيهَا: فَعَلْتُ
وَأَفْعَلْتُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَكَمَا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ أَفْعَلْتُ فِي مَعْنَى: فَعَلْتُ5 فَكَذَلِكَ

1 في "ب" مثل.

2 في الأصل "متفقين" وهو خطأ.

3 زيادة من "ب".

4 بيت الشيء: دبره ليلا.

5 فعلت: ساقط من "ب".

(117/3)

يحيى: فَعَلْتُ فِي مَعْنَى: أَفْعَلْتُ يَنْقُلُ الْفَاعِلُ فَيَجْعَلُهُ مَفْعُولًا نَحْوُ: نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا وَأَنْعَمَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَيُقَالُ: أَبَانَ وَأَبْنَتْهُ وَاسْتَبَانَ وَاسْتَبْنَتْهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَأَبَانَ وَأَبْنَتْهُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ كَحَزَنَ وَأَحْزَنْتُهُ¹، وَكَذَلِكَ: بَيَّنَّ وَبَيَّنَتْهُ وَيَحْيَى: أَفْعَلْتُهُ عَلَى أَنْ تُعْرِضَهُ لِأَمْرِ كَأَقْتَلْتُهُ²، وَأَقْبَرْتُهُ جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا وَسَقَيْتُهُ فَشَرِبَ وَأَسْقَيْتُهُ³ جَعَلْتَ لَهُ سُقْيَا وَيَحْيَى: أَفْعَلْتُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ صَارَ⁴ صَاحِبَ كَذَا نَحْوُ: أَجْرِبْ صَارَ صَاحِبَ جَرْبٍ وَأَحَالَ: صَارَ صَاحِبَ حِيَالٍ⁵ وَمِثْلُهُ: مُقَوِّ وَمُقَطِّفٌ أَيُّ: صَاحِبُ قُوَّةٍ وَقِطَافٍ فِي مَالِهِ مِنْ قَوِي الدَّابَّةِ وَقِطَفَ وَمِثْلُهُ أَلَامَ فُلَانٌ "أَيُّ: صَارَ صَاحِبَ لَائِمَةٍ" وَلَا مَهْ بِغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنَّمَا هُوَ إِذَا أَخْبَرَهُ بِأَمْرِهِ وَالْمُعَسَّرُ وَالْمُرْسُورُ مِثْلُ: الْمُجْرِبِ فَأَمَّا عَسَّرْتُهُ فَضَيِّقْتُ عَلَيْهِ وَيَسَّرْتُهُ وَسَعْتُ عَلَيْهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ: اسْمَنْتُ وَأَكْرَمْتُ فَأَرْبَطُ⁶. وَكَذَلِكَ الْأَمْتُ وَأَرَابَ صَارَ صَاحِبَ رِبِيَّةٍ وَرَابِي جَعَلَ فِي رِبِيَّةٍ وَيَحْيَى عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ نَحْوُ: أَحْصَدَ الزَّرْعَ وَأَقْطَعَ النَّخْلَ إِذَا اسْتَحَقَّ ذَلِكَ فَإِنْ أَخْبَرْتَ أَنَّكَ فَعَلْتَ قُلْتَ: قَطَعْتُ وَأَحْمَدْتُهُ: وَجَدْتُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْحَمْدِ مِنِّي وَحَمَدْتُهُ جَزِيَّتَهُ وَقَضِيَّتَهُ حَقُّهُ وَيَحْيَى لِلْمَصِيرِ إِلَى الْحَيْنِ وَذَلِكَ نَحْوُ:

- 1 انظر: الكتاب 2/ 234. زعم الخليل: أنك حيث قلت: فتننته وحزنته لم ترد أن تقول: جعلته حزينا، وجعلته فاتنا.. ولكن أردت أن تقول: جعلت فيه حزنا وفتنة فقلت: فتننته.
- 2 في الأصل "كأقلتله" والصحيح، كأقتلتله، أي: عرضته للقتل، واقتلتله ساقط في "ب".
- 3 في الكتاب 2/ 235 قال الخليل: سقيته وأسقيته، أي: جعلت له ماء.
- 4 صار: ساقط من "ب".
- 5 حيال: الحيال: خيط يشد من بطان البعير إلى حقه لئلا يقع الحقب على تباله.
- 6 انظر: الكتاب 2/ 236. والمعنى أنك وجدت مكانا للسمت والأكرام للدابة فاربطها حيث يكون ذلك.

(118/3)

أَسَحَرْنَا وَأَصْبَحْنَا وَأَهْجَرْنَا وَأَمْسَيْنَا أَيُّ: صِرْنَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَيَحْيَى: أَفْعَلْتُ فِي مَعْنَى: فَعَلْتُ كَمَا جَاءَتْ "فَعَلْتُ" فِي مَعْنَاهَا: أَفْعَلْتُ وَأَكْثَرْتُ فِي مَعْنَى قَلَّلْتُ وَكَثَّرْتُ وَقَالُوا: أَغْلَقْتُ الْأَبْوَابَ وَغَلَّقْتُ. قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

"مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارٍ"¹

ومثل: أَعْلَقْتُ وَغَلَقْتُ أَجَدْتُ وَجَوَّدْتُ وَإِذَا جَاءَ شَيْءٌ نَحْوُ: أَقَلَلْتُ وَأَكْثَرْتُ: أَي جِئْتُ بِقَلِيلٍ وَكَثِيرٍ فَهَذَا عَلَى غَيْرِ مَعْنَى: قَلَلْتُ وَكَثَّرْتُ.
الثالث: فاعل:

وأصله أن يكون لتساوي فاعلين 2 في "فعل" وذلك نحو ضاربته وكرامته فإذا كنت أنت فعلت من ذلك ما تغلب به وتستحق أن تنسب الفعل إليك دونه قلت: كرامني فكرمته أكرمه وخاصمني فخصمته أخصمه فهذا الباب كله على مثال: خَرَجَ يَخْرُجُ إِلَّا مَا كَانَ مِثْلَ: رَمَيْتُ وَبَعْتُ وَوَعَدَ فَإِنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ: أَفْعَلُهُ وَلَيْسَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ هَذَا لَا تَقُولُ: نَارَعَنِي فَنَزَعْتُهُ اسْتَغْنِي عَنْهُ بِغَلَبَتِهِ وَقَدْ يَجِيءُ "فَاعِلْتُ".

1 من شواهد سيبويه 2/ 237، على جواز دخول أفعلت على فعلت فيما يراد به التكثير، يقال: فتحت الأبواب وأغلقتها والأكثر فتحتها وغلقتها. لأن الأبواب جماعة، فيكثر الفعل الواقع لها. وأبو عمرو بن عمار: هو أبو عمرو بن العلاء وقد مدحه الفرزدق وافتخر بصحبته. وغلق الباب وانغلق واستغلق. إذا عسر فتحه.
وانظر: شرح الرماني 4/ 111، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ 451 واللسان "علق"
والأشباه والنظائر 1/ 49.

2 في سيبويه 2/ 238: اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت: فاعلته، ومثل ذلك: ضاربتة وفارقته، وكرامته.

(119/3)

لا تريد [به] 1 عَمَلَ اثْنَيْنِ نَحْوُ نَاولْتُهُ وَعَاقَبْتُهُ وَعَافَاهُ اللَّهُ وَسَافَرْتُ 2 وَظَاهَرْتُ [عليه] 3 وَأَمَّا "تَفَاعَلْتُ" فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَأَنْتَ تَرِيدُ فِعْلَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَلَا يَعْمَلُ فِي "مَفْعُولٍ" نَحْوُ: تَرَامِينَا وَقَدْ يَشْرِكُهُ "افْتَعَلْنَا" فَتَرِيدُ بِهَا مَعْنَى وَاحِدًا نَحْوُ: تَضَارَبُوا وَاضْطَرَبُوا وَتَجَاوَرُوا وَاجْتَنَبُوا وَقَالُوا: [تَمَارَيْتُ] 4 فِي 5 ذَلِكَ وَتَرَايْتُ لَهُ وَتَقَاضَيْتُهُ وَقَدْ يَجِيءُ "تَفَاعَلْتُ" 6 لِيَرِيكَ أَنَّهُ فِي حَالٍ لَيْسَ فِيهَا نَحْوُ: تَغَافَلْتُ وَتَعَامَيْتُ وَتَعَاشَيْتُ وَتَعَارَجْتُ 7. قَالَ الشاعِرُ 8:

"إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ ... "

1 أضفت كلمة "به" لأن المعنى لا يستقيم بدونها.

- 2 في الأصل "ساررت".
- 3 أضفت كلمة "عليه" لإيضاح المعنى.
- 4 انظر: الكتاب 2/ 239.
- 5 في الأصل "من".
- 6 ما بين القوسين ساقط من "ب".
- 7 تعارجت: تعارج تكلف العرج وليس به.
- 8 من شواهد سيبويه 2/ 239 "على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو منتف عنه، فقوله: وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا، وتخازر: نظر بمؤخر عينه تداهيا ومكرا، فإن كان ذلك خلقة فهو الخزر، ولم يتكلم الأعلام عن هذا الرجز، وينسب إلى أوطاة بن شيبه، ونسب كذلك للأغلب وينسب لغيرهما.
- وانظر: المقتضب 1/ 79، وأدب الكاتب لابن قتيبة/ 457. وأما القالي 1/ 96. والجواليقي/ 321. والمخصص 14/ 180. وسمط الآلي 1/ 299، والاقتضاب/ 409. وشرح السيرافي 5/ 255. والمفصل للزمخشري/ 280. ومعجم ابن فارس 2/ 180. والمختضب 1/ 127.

(120/3)

باب دخول "فَعَلْتُ" على "فَعَلْتُ" لا يشركه في ذلك: "أَفَعَلْتُ":
تقول: كَسَرْتُهَا فَإِذَا أَرَدْتُ كَثْرَةَ الْعَمَلِ قُلْتُ: كَسَرْتُهَا وَقَالُوا: مَوْنْتُ وَقَوْمْتُ إِذَا أَرَدْتُ
جَمَاعَةَ الْإِبِلِ وَغَيْرَهَا وَقَالُوا: يُجَوِّلُ أَي: يَكْثُرُ الْجَوْلَانُ وَيُطَوِّفُ أَي: يَكْثُرُ ذَاكَ 1
والتخفيف في هذا كله جائز لأنَّ كُلَّ فَالْقَلِيلِ فِيهِ وَاجِبٌ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبْتُ تَرِيدُ:
ضَرْبًا كَثِيرًا وَقَلِيلًا فَإِذَا قُلْتُ: ضَرَبْتُ انْفَرَدَ بِالْكَثِيرِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا
جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرَّةً وَمَرَارًا فَإِذَا قُلْتَ: ضَرْبَةً انْفَرَدَ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.

1 أي: التطويف.

(121/3)

بَابُ دُخُولِ التَّاءِ عَلَى فَعَّلَ:

فَإِذَا أَدَخَلْتَ التَّاءَ عَلَى "فَعَّلَ" صَارَ لِلْمِطَاوَعَةِ نَحْوُ: كَسَّرَتْهُ فَتَكْسَرُ وَأَمَّا تَقَيَّسَ وَتَنْزَرَ فَكَأَنَّهُ جَرَى عَلَى "نَزَرَ فَتَنْزَرُ وَفَيَّسَ فَتَقَيَّسَ" مِثْلُ. كُسِّرَ 1 فَتَكْسَرُ وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي أَمْرٍ حَتَّى يُصَافَ إِلَيْهِ يَقُولُ: تَفْعَلُ نَحْنُ: تَشَجَّعَ وَتَمَرَّأَ أَيُّ: صَارَ ذَا مُرُوءَةٍ وَقَدْ يَجِيءُ تَقَيَّسَ وَتَنْزَرَ مِثْلَهُ إِذَا أَدَخَلَ نَفْسَهُ فِي ذَلِكَ وَقَدْ يَشَارِكُ "تَفْعَلُ" اسْتَفْعَلَ نَحْوُ: تَعَظَّمَ وَاسْتَعْظَمَ وَتَكَبَّرَ وَاسْتَكَبَرَ وَتَجَيَّأَ: تَفَعَّلْتُ بِمَعْنَى: الِاسْتِثْبَاتِ وَيُشَارِكُهَا اسْتَفْعَلْتُ: نَحْوُ: تَيَقَّنْتُ وَاسْتَيْقَنْتُ وَتَبَيَّنْتُ وَاسْتَبَيَّنْتُ وَتَثَبَّتَ وَاسْتَثَبَّتَ وَقَوْلُهُمْ: تَقَعَّدْتُ إِذَا هُوَ: رَيَّثُهُ 2 عَنْ حَاجَتِهِ وَعُقُوثُهُ وَمِثْلُهُ: تَهَيَّيْتُ الْبِلَادَ وَأَمَّا: تَنْقَصْتُهُ 3 فَكَأَنَّهُ الْآخِذُ مِنَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ وَمِثْلُهُ: يَتَجَرَّعُهُ وَيَتَحَسَّاهُ وَأَمَّا "تَعَقَّلَهُ" فَنَحْوُ: تَقَعَّدَهُ لِأَنَّهُ يُرِيدُ: أَنْ يَخْتَلَهُ 4 عَنْ أَمْرٍ يَعُوقُهُ عَنْهُ وَيَتَمَلَّقُهُ 5 نَحْوُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا

1 فِي "ب" كَيْسَ فَتَكْيِسُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

2 رَيْثُهُ: رَيْثُهُ مَنَعَهُ وَحَبَسَهُ.

3 فِي سَبْيُوهِ 2/ 240 وَأَمَّا قَوْلُهُ: تَنْقَصْتُهُ، وَتَنْقِصُنِي، فَكَأَنَّهُ الْآخِذُ مِنَ الشَّيْءِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ.

4 يَخْتَلُهُ: يَخْدَعُهُ عَنْ أَمْرٍ.

5 يَتَمَلَّقُهُ: سَاقَطَ مِنْ "ب".

(122/3)

يُرِيدُ أَنْ يُدِيرَهُ عَنْ شَيْءٍ وَقَالُوا: تَظْلِمْنِي أَيُّ: ظَلَمْنِي مَالِي كَمَا قَالُوا: جَزْتُ وَجَاوَزْتُهُ 1 وَهَيْئَتُهُ وَاسْتَنْهَيْتُهُ مِثْلُ: عَلَوْتُهُ وَاسْتَعْلَيْتُهُ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَأَمَّا تَخَوَّفَهُ فَهُوَ أَنْ تُوقِعَ أَمْرًا يَقَعُ بِكَ فَلَا تَأْمَنُ فِي حَالِكَ الَّتِي تَكَلَّمْتَ فِيهَا وَ"خَافَهُ" 2 لَيْسَ كَذَلِكَ وَأَمَّا يَتَسَمَّعُ وَيَتَبَصَّرُ وَيَتَحَفَّظُ وَيَتَجَرَّعُ وَيَتَدَخَّلُ وَيَتَعَمَّقُ فَجَمِيعُهُ عَمَلٌ بَعْدَ عَمَلٍ فِي مَهَلَةٍ وَتَنْجَزُ حَوَائِجُهُ [وَاسْتَنْجَزَ] 3 فِي مَعْنَى وَاحِدٍ.

1 بَنَاهُ عَلَى "تَفْعَلُ" كَمَا قَالَ: أَجَزْتُهُ وَجَاوَزْتُهُ.

2 أَيُّ: قَدْ يَكُونُ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ شَيْئًا.

3 زِيَادَةٌ مِنْ "ب".

باب افتراق: فَعَلْتُ وَافْعَلْتُ:

تقول: دخلَ وأدخله غيرهُ وخافَ وأخفّته وجالَ وأجلّته ومكثَ وأمكثته وفرَحَ¹، وأفرحتُهُ وفرّحتُهُ يشتركان. ومنَ العربِ مَنْ يقولُ: أملحته² والكثيرُ ملّحته وظَرَفَ وظَرَفْتُهُ ولا يستنكرُ "أفعلتُ" [فيها] 3 فأما: طَرَدْتُهُ: فَنَحِيْتُهُ وأطردته: جعلته طريدًا وأطَلَعْتُ⁴: بدوتُ وأطلعتُ: هَجَمْتُ وشرقتِ الشمسُ بدتُ وأشرقتُ: أضاءتُ: وأسرعَ⁵: عَجَلَ كَثُفَلَ كأنه غريزةٌ كَحَقَفَ وقالوا: فَتَنَ الرجلُ وفَتَنَتْهُ وَحَزَنَ وَحَزْنَتْهُ لم يردْ أن يقولَ: جَعَلْتُهُ حزينًا⁶ ولكن جعلتُ فيه حزنًا مثلَ كَحَلْتُهُ جَعَلْتُ فِيهِ كُحْلًا وإذا أَرَدْتَ ذَلِكَ قُلْتَ: أَحْزَنْتُهُ: وَأَفْتَنْتُهُ ومثله: شَتَرَ⁷ الرجلُ وشَتَرْتُ عينه فإذا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ

1 وفرح: ساقط من "ب".

2 في الكتاب 2/ 233 "وسمعا من العرب من يقول: أملحته كما تقول: أفرعته".

3 أضفت كلمة "فيه" لإيضاح المعنى.

4 يقال: أطلعت عليهم، أي: هجمت عليهم.

5 قال سيبويه 2/ 134 وأما سرع وبطؤ، فكأما غريزة، كقولك: خف وثقل، ولا

تعديهما إلى شيء كما تقول: طولت الأمر وعجلته.

6 انظر: الكتاب 2/ 234.

7 شتر: جرح.

شَتَرَ الرجلُ قُلْتَ: أَشْتَرْتُهُ وعَوَرْتُ عينه وعَرَّتْها وبعضهم يقولُ: سَوَدْتُ وسَدْتُها مِنَ

السوادِ وقد اختلفوا في هذا البيتِ لنصيبِ¹ فقال بعضهم:

"سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ ... قَمِيصٌ مِنَ الْقَوِيِّ بَيْضٌ بَنَائِقُهُ².

وقال بعضهم: سُدْتُ: يريدُ فَعَلْتُ وجملةُ هَذَا أَنْكَ إذا أَرَدْتَ تَغْيِيرَ "فَعَلْ" قُلْتَ: أَفْعَلُ

فَقَطْ وقالوا: عَوَرْتُ عينه مثلَ فَرَحْتُهُ وسَوَدْتُهُ ومثلُ: فَتَنْتُه جَبَرْتُ يَدَهُ وَجَبَرْتُهَا وَرَكَصْتُ

الدابةَ وَرَكَصْتُهَا وَنَزَحْتُ الرُّكْبَةَ³، وَنَزَحْتُهَا وَسَارَتْ الدابةُ وَسَرَّتْها وَرَجَسَ⁴ الرجلُ

وَرَجَسَتْهُ وَنَقَصَ الدرهمُ وَنَقَصَتْهُ وَغَاضَ الماءُ وَغَضَّتْهُ وَقَدْ جَاءَ فَعَلْتُهُ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ

"مُفْعَلًا" 5 نحو: فَطَرْنَهُ فَأَفْطَرَ وَبَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ وَهَوَّ قَلِيلًا وَأَمَّا خَطَّائُهُ فَإِنَّمَا أَرَدَتْ: سَمِيَّتُهُ مُحْطِئًا مِثْلُ فَسَقْتُهُ 6، وَزَنِّيَّتُهُ 7، وَحَيِّيَّتُهُ،

- 1 نسب في الأغاني 20 / 2 إلى سحيم وليس في ديوانه.
- 2 من شواهد سيويه 234 / 2 على "سودت" وهو يريد "اسوددت" من السواد فبناه على "فعلت" كما قالوا: كهب يكهب، وقهب يقهب من الكهبة والقهبة وهما لونان إلى العبرة. ويروى: سدت وهو من "فعلت" لحقه الاعتلال فحذفت واوه. يقول. إن كنت أسود فلم أملك سوادي وأجلبه، لأنه خلقة فخلتي أبيض وعقلي، وضرب القوهي مثلاً لذلك والقوهي: ضرب من الثياب البيض ينتسب إلى قوهستان. وهو إقليم في فارس وقوهستان معناه في الأصل: موضع الجبال. والنبائق: جمع نبقة. ونبائق القميص: العرى التي تدخل فيها الأزرار، ويريد بالقميص الذي تحت سواد قلبه وخلقه. وانظر: شرح الرمانى 4 / 233 وشرح السيرافى 5 / 237 والأغاني 1 / 354، والأماي لأبي علي 2 / 88 وذيل الأماي 127 والخصائص 1 / 216 وابن يعيش 7 / 167.
- 3 الركبة: البئر ذات الماء، وجمعه ركي، وركايا.
- 4 رجس: ورجس، رجاسة: عمل عملاً قبيحاً، والرجس، العمل القبيح.
- 5 أضفت كلمة "نحو" لإيضاح المعنى.
- 6 فسقته: سميته بالفسق.
- 7 زنيته: سميته بالزنا.

(125/3)

وَسَقَّيْتُهُ قُلْتَ لَهُ: حَيَّاكَ اللَّهُ وَسَقَّاكَ 1 وَيَا فَاسِقُ وَيَا زَانِي وَأَفْعْتُ بِهِ قُلْتَ لَهُ أَفٍّ [لك] 2 وقالوا: أَسَقَّيْتُهُ فِي [معنى] 3 سَقَّيْتُهُ وَدَخَلَ "أَفْعَلُ" عَلَى "فَعَلُ" كدخولِ فَعَلُ عَلَيْهِ. القسم الثاني: ما فيه زائدٌ مِنْ بَنَاتِ الثَلَاثَةِ: وليسَ عَلَى وَزْنِ ذَوَاتِ الأَرْبَعَةِ وهو ما أُسْكِنَ أوله ودخلَ عَلَيْهِ أَلْفُ الوَصْلِ وهي تَجِيءُ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَبْنِيَةٍ: انْفَعَلَ انْفَعَلَ اسْتَفْعَلَ اِفْعَالَتْ اِفْعَلْتُ اِفْعَوَعَلَ اِفْعَوَّلَ اِفْعَنْلَتْ. الأول: انْفَعَلَ هَذَا البناءُ يَجِيءُ لِلْمَطَاوَعَةِ نحو: قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ وَكَسَرْتُهُ فَانكَسَرَ وقالوا: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ اسْتَغْنَى بِهِ عَنْ انْطَرَدَ 4، وَقَدْ يَجِيءُ: اِفْتَعَلَ "فِي معنى" "انْفَعَلَ" نحو: غَمَّتْهُ فَاغْتَمَّ يَجُوزُ فِيهِ انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ.

الثاني: افْتَعَلَ: حَكْمُ افْتَعَلَ وبابه أَنْ يَكُونَ متعدياً وَقَدْ يَجِيءُ في معنى "انْفَعَلَ" في المطاوعة فَمَتَى جَاءَ على معنى المطاوعة فَهُوَ غيرُ متعدٍ 5 فإذا قُلْتَ: شَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى فَهُوَ على معنى: انشَوَى وَإِذَا قُلْتَ: اشْتَوَيْتُ اللَّحْمَ أَي: اتَّخَذْتُ شِوَاءً وَشَوَيْتُ مِثْلُ: أَنْصَجْتُ وَكَذَلِكَ اخْتَبَزَ وَخَبَزَ وَطَبَخَ وَطَبَخَ وَذَبَحَ وَذَبَحَ فَذَبَحَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: قَتَلَهُ وَادَّبَحَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: اتَّخَذَ ذَبِيحَةً وَالْأَجُودُ في "افْتَعَلَ" أَنْ يَقَعَ متعدياً على

1 سَقَاكَ: سَاقَطَ مِنْ "ب".

2 زِيَادَةٌ مِنْ "ب".

3 أَضَفْتُ كَلِمَةً "مَعْنَى" لِإِيضَاحِ الْمَعْنَى.

4 انْظُرِ الْكِتَابَ 2 / 238.

5 فِي "ب" وَإِذَا.

(126/3)

غير معنى الانفعال وَحَبَسْتُهُ بِمَنْزِلَةِ: ضَبَطْتُهُ وَاحْتَبَسْتُهُ اتَّخَذْتُهُ حَبِيسًا وَاصْطَبَّ الْمَاءُ بِمَنْزِلَةِ اسْتَقْبَهُ 1 تَقُولُ اتَّخَذْتُ لِنَفْسِكَ وَكَذَلِكَ: أَكْتَلُ وَاتَّرَنُ 2، وَقَدْ يَجِيءُ على وَزْنَتِهِ وَكَلَّتُهُ فَكَتَلْتُ وَاتَّرَنَ وَقَدْ يَجِيءُ فِيمَا لَا يَرَادُ بِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا نَحْوُ: افْتَقَرْتُ فَأَمَّا كَسَبَ فَإِنَّهُ أَصَابَ وَاكْتَسَبَ: هُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ وَالِاجْتِهَادُ بِمَنْزِلَةِ الاضْطِرَابِ. وَقَدْ جَاءَ: افْتَعَلْتُ على "تَفَعَّلْتُ" قَالُوا: ادْخُلُوا وَاتَّلَجُوا يَرِيدُونَ معنى: تَدْخُلُوا وَتَوَلَّجُوا. وَقَالُوا: قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ وَخَطَفَ وَاخْتَطَفَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَأَمَّا انْتَرَعَ فَهِيَ خَطْفَةٌ كَقَوْلِكَ اسْتَلَبَ وَأَمَّا 3 "نَزَعَ" فَإِنَّهُ تَحْمِيلُكَ إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ على نَحْوِ الاسْتِلَابِ وَكَذَلِكَ: قَلَعَ وَاقْتَلَعَ وَجَذَبَ وَاجْتَذَبَ 4.

الثالث: استفعَلَ:

وَهُوَ طَلَبُ الْفِعْلِ نَحْوُ: اسْتَنْطَقْتُهُ فَنَطَقَ لِأَنَّ: اسْتَنْطَقَ مَأْخُودٌ مِنْ "نَطَقَ" وَاسْتَكْتَمْتُهُ فَكْتَمَ وَاسْتَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ وَاسْتَعْطَيْتُهُ طَلَبْتُ الْعَطِيَّةَ وَمِثْلُهُ اسْتَعْتَبْتُ 5 وَاسْتَفْهَمْتُ وَهُوَ مُتَعَدٍّ وَفِعْلُ الْمَطَاوِعِ يَجِيءُ على "فَعَلَ" إِنْ كَانَ الْمَاضِي على "فَعَلَ" بِلَا زِيَادَةٍ وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي على "أَفْعَلَ" كَانَ فِعْلُ الْمَطَاوِعِ على "أَفْعَلَ" نَحْوُ 6: اسْتَنْطَقْتُهُ فَنَطَقَ لِأَنَّهُ اسْتَنْطَقْتُهُ مَأْخُودٌ مِنْ "نَطَقَ" فَإِنْ قُلْتَ: اسْتَفْتَيْتُهُ قُلْتَ: فَافْتَى لِأَنَّ الْمَاضِي: أَفْتَى وَمِنْهُ أَخَذَ اسْتَفْتَى وَكَذَلِكَ: اسْتَخْبَرْتُهُ فَأَخْبَرَ لِأَنَّكَ تَرِيدُ: سَأَلْتُهُ أَنْ يَخْبَرَ وَكَذَلِكَ: اسْتَعْمَلْتُهُ فَأَعْلَمَنِي فَعَلَى هَذَا يَجْرِي هَذَا فَافْهَمَهُ وَقَالُوا:

1 قال سيوييه 241 / 2، وأما اصطب الماء فبمنزلة اشتوه، كأنه قالك اتخذ لنفسك.

2 واتزن: ساقط من "ب".

3 في "ب" فأما.

4 جذب واجتذب بمعنى واحد.

5 استعتبته: طلبت إليه العتي.

6 في "ب" مثل. بدلا من "نحو".

(127/3)
